

الجزء الثاني من حاشية العلامة المحقق
الشيخ محمد بن محمد عرفة الدسوقي
على شرح العلامة مسعود الدين
التفتازاني على متن التلخيص
مع الشرح المذكور
بها مشتمل على
التمام

الجزء الثاني من حاشية العلامة المحقق

الشيخ محمد بن محمد عرفة الدسوقي

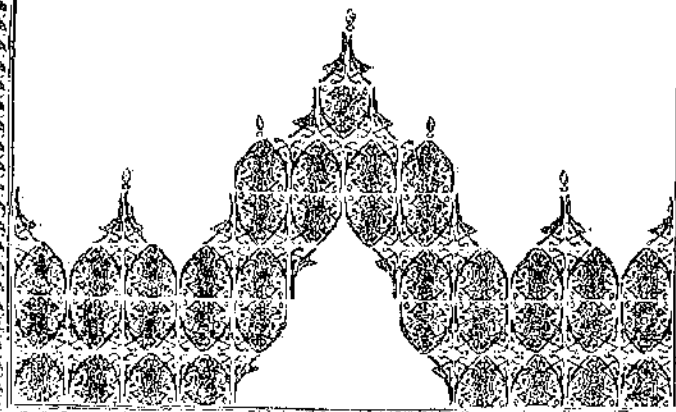
على شرح العلامة سعيد الدين

التفتازاني على متن التلخيص

مع الشرح المذكور

بهاضتها على

القمام



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الفصل والوصل)

(قوله لانه الاصل) أى لانه عدم العطف وقوله والوصل طاران لان مر جمعه الى العطف ومعلوم أن عدم العطف أصل لا يفتقر فيه الى زيادة شئ على المنفصلين والعطف الذى هو الوصل يفتقر فيه الى وجود حرف مزيد ليحصل وما يفتقر فيه الى زيادة حرف فرع عما لا يفتقر فيه الى شئ وأيضاً لعدم الحوادث سابق على وجوده (قوله حاصل الخ) تعليل فى المعنى لما قبله وقوله بزيادة حرف الخ أى على الجملتين (قوله لكن لما كان الخ) أى حينئذ فلا يقال كان الاولى أن يندم تعريف الفصل على تعريف الوصل وهذا الاستدراك يدفع ما يتوهم من الكلام السابق وهو أنه حيث كان الفصل الاصل فلم يندم فيه فى التعريف كما قدمه فى الترجمة (قوله بمنزلة الملكة الخ) اعلم أن للملكة فردين الاول ما من شأنه أن يقوم بالنشئ باعتبار جنسه بأن يكون جنسه شأنه أن يقوم به ذلك الامر كالبحر لافراد الحيوان والثانى ما من شأنه أن يقوم بالنشئ باعتبار شخصه كالعلم لافراد الانسان ولا شك أن الجملتين شأنهما الوصل جنساً وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصاً بأن كان بينهما كمال الانقطاع فتقول الشارح بمنزلة الملكة انما زاد لفظة منزلة نظراً للفرد الثانى وقوله فى المطلق فيبينهما تقابل العدم والمملكة باسقاط منزلة ناظر للفرد الاول كذا قال بعضهم وفيه أن هذا لا يتم الا اذا كان المراد بما من شأنه أن اللائق به ذلك لكن المتبادر من كلامهم أن المراد به امكان ذلك وأنت خبير بأن الجملتين اذا كان بينهما كمال الانقطاع يمكن فيهما الوصل وان لم يحز بلاغة فحاشا أنهما الوصل بهذا المعنى فقيم ما لمملكة الوصل لاما هو بمنزلة فالحاصل أنه لا وجه لزيادة منزلة فى كلام الشارح سواء قلنا ان المملكة عبارة عن الامر الذى شأنه أن يقوم بالنشئ باعتبار جنسه أو باعتبار شخصه وقد يقال انه قد لا يمكن فى الجملتين الوصل لقساده المعنى به كفى آية انا معكم الخ فلا يكون الوصل لمملكة لهما باعتبار شخصهما فتكون زيادة الشارح هنا لفظ بمنزلة نظراً الى شخص الجملتين

(الفصل والوصل) بدأ بذكر الفصل لانه
الاصل والوصل طارعا عليه عارض حاصل
زيادة حرف من حروف العطف لكن لما كان
الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة عدمها

في بعض الصور ووجه بعضهم زيادة منزلة في كلام الشارح بأن تقابل العدم والملكية انما يكون في الامور الوجودية الخارجية لان الملكية معني بوجود تصف به الذات الموجودة والعدم نفيه عن تلك الذات القابلة بخلاف الامور الاعتبارية وذلك كالقصل والوصل فانما امران عارضتان اعتباريان لنوع من الكلام وان كان متعلتهما وجوديا وعلى هذا فيحتاج الى تأويل في عبارة المطول بأن يجعل على حذف مضاف أي شبه تقابل العدم والملكية ورد شيخنا الشهاب الماوي في شرح ألفيته هذا التوجيه بما حاصله لان سلم أن الملكية لا تكون الا امرأ وجوديا والوصل امر اعتباري لان العدم والملكية من اصطلاحات الحكماء وهم يقولون بوجود الاضافات والوصل اضافة بين الجملتين فتأمل (قوله انما تعرف بملكتها) أي بعدم معرفة ملكاتها (قوله عطف الخ) ظاهر تعريفة للفصل والوصل انهما لا يجريان في المفردات وليس كذلك بل الفصل والوصل كما يجريان في الجمل مجريان في المفردات ولا يختصان بالجمل كما يوهمه كلام المصنف فان كان بين المفردتين جامع وصلهما كما اذا كان بينهما تقابل نحو قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن فالوصل يدفع توهم عدم اجتماعهما أو شبهة مماثل كافي قوله

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها * شمس الضحى وأبو اسحاق والقمر

وان لم يكن بينهما جامع فصلهما كما في قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر وقد يجاب عن المصنف بأن ما ذكره تعريف لنوع من الفصل والوصل وهو الواقع في الجمل لانه تعرف حقيقة ما مطلقا (قوله بعض الجمل) أي مجزئ الجمل فيعمل العطف الواقع بين جملتين فقط والواقع بين الجمل المتعددة كعطف جملتين على جملتين فانه ربما لا تناسب جمل اربع مترتبة بحيث تعطف كل واحدة على ما قبلها بل تناسب الاوليان والاخيرين فيعطف في شكل اثنتين أولا ويعطف الاخيران على الاولين لان مجموع الاخيرين يناسب مجموع الاولين ولو قال المصنف عطف جملة على جملة لم يشمل هذه الصورة واختار المصنف التعبير ببعض الجمل على الكلام لتدخل الصفة والصفة وتجوهم مما لا يشمله الكلام بناء على أنه لا بد أن يكون مقصودا لذاته (قوله أي ترك عطفه عليه) أي ترك عطف بعض الجمل على بعض لا ترك العطف مطلقا وهذا يفهم منه عرفا وجودا يمكن أن يعطف ويعطف عليه فتركه فيه العطف فلا يرد أن يقال ان التعريف يشمل ترك العطف في الجملة الواحدة المتداخلة مع أنه لا يسمى فصلا قال بعضهم والمراد بقول المصنف ترك عطف بعض الجمل على بعض أي مما شأن الجملة الخالية العطف على ما قبلها ورد بأنه ان أراد بقوله مما شأنها العطف أي في ذلك الجمل (ثم أن لا يطلق الفصل في صور كمال الاتصال والانتطاع لعدم الصلاحية في ذلك المحل وان أراد مما شأن العطف في نفسها ولو في محل آخر ورد أن الجملة الخالية أيضا قابلة للعطف في نفسها فاعل الاولى عدم التشديد بهذا القيد والجملة الخالية كونه قيداً لما قبلها لم يتقدمها جملة حتى يتحقق بينهما الفصل والوصل ثم انه قد تقدم أن الترك منعر بالقصد لكونه فعلا لا نفي فعل وهو المناسب للامور البلاغية لانها لا تحصل الا بالقصد وحينئذ فيشكل على ما مر من ان تقابل الفصل والوصل بمنزلة تقابل العدم والملكية فاعلمه معنى على أن الترك ليس فعلا فتأمل (قوله فاذا أتت الخ) رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى أن معرفة الحكم بعدم معرفة الشيء (قوله فالاولى) مراده السابقة عن الاثنية ليشمل كثرة الجمل فان كلاهما سابقة عما بعدهما ولو لم تكن اولى حقيقة بأن لم تسبق غيرها (قوله اما أن يكون لهما محل من الاعراب) أي محل ذي الاعراب وهو المفرد أي اما أن تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لمكان معربا وذلك بأن تكون واقعة في محل ذي رفع كالمجربة أو ذي نصب كالفعولية أو ذي جر كالنصف اليها وقوله

والاعدام انما تعرف بملكاتها شيئا
في التعريف بذكر الوصل فقال (الوصل
عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه)
أي ترك عطفه عليه (فاذا أتت جملة بعد
جملة فالاولى اما أن يكون لهما محل من
الاعراب

قوله أن لا يطلق الفصل في صور الخ قد ذكر
في النسخة المجموع منها ولعل فيها سقط
والاصل أن لا يطلق الفصل والوصل في
فتأمل انه معجزة

أما أن يكون لها محل أي على تقدير اعتبار العطف عليها سواء كان المحل ثابته قبل اعتبار العطف
كأن زيد يعطى وينع أولا كما في قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فإنه لو لم يعتبر العطف كان
المحل للمجموع لا للأولى لكونها جزءا من المقول (قوله أولا) أي كاستثنائية (قوله وعلى الأول الخ)
حاصله أن الأولى إذا كان لها محل من الأعراب فإن قصد تشريك الثانية للأولى في حكم الأعراب فإن
وجدت جهة جامعة جاز العطف بالواو وبغيرها وإن لم توجد جهة جامعة في حكم الأعراب تعين انفصال
فصوره خمسة كما هو مأخوذة من كلام المصنف (قوله تشريك الثانية لها) أي جعل الثانية مشاركة
للأولى (قوله أي حكم الأعراب) اعلم أن الأعراب عبارة عن الحركات وما ناب عنها على القول
بأنه لفظي والمراد بالحكم هنا الحال الموجب للأعراب مثل كونها خبر مبتدأ فإنه يوجب الرفع
وكونها حالا أو مقبولا فإنه يوجب النصب وكونها مضافا فإنه يوجب الأعراب الذي في المتبوع وكونها
مضافا إليها فإنه يوجب الخفض فقول الشارح مثل كونها الخ بيان لحكم الأعراب وذو كربعض
الأفاضل أن إضافة حكم للأعراب من إضافة المدلول للدال أي الحكم المدلول للأعراب دلالة
المنقضي بالفتح على المنقضي بالكسر أو من إضافة السبب للمسبب أي الحكم الذي هو سبب أعرابه
وهو ظاهر (قوله مثل كونها خبر مبتدأ) نحو زيد يعطى وينع (قوله أو حالا) نحو جاء زيد
يعطى وينع (قوله أو مفعولا) نحو مررت برجل يعطى وينع (قوله أو نحو ذلك) أي كإضافة
نحو أم تعلم أني أحبك وأحسبك (قوله عطفت الثانية عليها) أي بالواو وبغيرها لكن إن كان
العطف بالواو فشرط قبوله أن توجد جهة جامعة لقول المصنف بعد فشرط الخ كالأستدراك
على ما قبله (قوله كأنه فرد) انما شبه المصنف عطف الجملة التي لها محل من الأعراب بانفراد
الأصل والغالب في الجملة التي لها محل من الأعراب أن تكون واقعة في موضع المفرد وانما قلنا الأصل
ذلك لأن الجملة الخبرية ما عن خبر الشان لها محل من الأعراب وليست في محل مفرد (قوله من كونه
فاعلا) أي كإحدى قبله (قوله أو نحو ذلك) كأن يكون مجرورا بحرف كإحدى قبله (قوله وجب
عطفه عليه) أي في الاستعمال الأغلب وانما قلنا ذلك لأنهم يجوزوا ترك العطف في الاستعمال
وكذا في الصفات المتعددة مطاقا قصد التشريك أول بقصد وان وجدت الشبهة في نفس الأمر بل هو
الامتنع فيها ما لم يكن فيها إيهام التضاد والآن كان العطف أحسن فالقسم الأول كقوله تعالى الملك
القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر والثاني كقوله تعالى هو الأول والآخر
والظاهر والباطن وانما استحسن العطف عند إيهام التضاد كافي المثال الثاني ليعفهم العطف الجمع وثني
الساقض وهذا في المفردات ولأنه الخ فحق قصد التشريك وجب العطف وانفرد بينهما كون الصفات
المفردة كالشيء الواحد من الموصوف لعدم استقلالها بخلاف الجمل فأنه الاستقلال لها لا يدل على
تعلقها بما قبلها إلا العطف وما قيل أن الفرق وجود الأعراب في المفردات فيدل على التشريك الذي
يفيده العطف فلم يتعم العطف عند قصد التشريك بخلاف الجمل فإنه ليس فيها أعراب حتى يدل على
التشريك فلا بد من العطف ليدل عليه ففيه نظر فإن المفردات قد لا يظهر أعرابها وقد تكون مبنية
(قوله فشرط كونه مقبولا الخ) شرط مبتدأ وقوله أن يكون خبرا وانفاء واقعة في جواب شرط
مقدر أي وإذا أردت بيان شرط قبول العطف فنقول لك شرط كونه الخ (قوله عطف الثانية
على الأولى) أي وكذا عطف مفرد على آخر لأن الحكم فيها واحد (قوله مقبولا) أي في باب
البلاغة (قوله بالواو) أي حال كون العطف كائنا بالواو ونحوه (قوله أي بين الجملتين)
أي أو المفردين فالجواب لا بد منه في قبول العطف حتى في المفردات نحو الشمس والقمر والسماء
والأرض محدثة بخلاف قولك الشمس ومراة الأرب ودين الجوسى وأنت باذنجانة محدثة (قوله
جهة جامعة) أي وصف له خصوص يجمعهما في العقل أو الفهم أو الخيال ويقرب أحدهما

أولا وعلى الأول أي على تقدير أن يكون
الأولى محل من الأعراب (إن قصد تشريك
الثانية لها) أي الأولى (في حكمه) أي
حكم الأعراب الذي لها محل كونه خبر
مبتدأ أو حالا أو مفعولا أو نحو ذلك (عطف)
الثانية عليها) أي على الأولى ليدل العطف
على التشريك المذكور (كأنه فرد)
قصد تشريك المفرد قبله في حكمه
من كونه فاعلا أو مفعولا أو نحو ذلك وجب
عطفه عليه (فشرط كونه) أي كون عطف
الثانية على الأولى (مقبولا بالواو ونحوه)
أن يكون بينهما أي بين الجملتين جهة
جامعة

من الآخرة ولا يكتفى مطلق ما يمتنع فيه لأن كل شيئين لابد من اجتماعهما في شيء حتى الضب والنون
فإنهما يمتنعان في الحيوانية وعدم الطارية مثلا ولا يكتفى في قبول عطفهما حتى يراعى ما هو أخص
كالضدية بينهما أو سبأني تحقيق ذلك إن شاء الله (قوله لما بين الكتابة الخ) أي وإنما كان
في هذا المثال جهة جامعة لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر وذلك لأن كلا منهما انشاء
كلام لأن المراد بالكتابة في هذا المقام انشاء النثر كما أن الشعر انشاء النظم والتناسب المذكور أمر
يوجب اجتماعهما في المفكرة عند أربابهما وحينئذ فيكون الجامع بين المسندين في المثال المذكور
خياليا وأما الجامع بين المسند اليهما فمقتضى كإعلم بما يأتي (قوله من التضاد) أي الموجب
للتلازم خطورا بالبال اذ ضد الشيء أقرب خطورا بالبال عند خطوره فهم ما متناسبان والتناسب
أمر يوجب جمعهما في المفكرة فيكون الجامع خياليا وذكر المصنف مثال العطف في الجمل عند وجود
الجامع وتزل مثال عطف المفرد على مثله عند وجود الجهة الجامعة بينهما ومثاله جاء زيد وابنه
وتسكلم عمرو وأبوه فالجهة الجامعة بين زيد وابنه وعمرو وأبيه التضاد وهو أمر يوجب اجتماعهما
في المفكرة وحينئذ فيكون الجامع بينهما خياليا (قوله بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع الخ) هذا
بالنسبة للجمل وبخلاف ما لو قيل في المفردين جاءني زيد وحمار أوزيد وعمرو حيث لا صداقة بينهما
ولا عداوة فانه لا يقبل (قوله وذلك) أي ووجه ذلك أي اشتراط الجهة الجامعة (قوله
لأن لا يكون الجمع بينهما) أي عند انتفاء الجهة الجامعة (قوله كالجمع بين الضب والنون) في عدم
التناسب لأن النون وهو الخوت حيوان يجرى لا يعيش إلا في الماء والضب حيوان برى لا يشرب
الماء وإذا عطش روى بالريح فلا مناسبة بينهما (قوله ما يدل على التشريك) أي في الحكم
(قوله وحتى) أي بناء على أنه يعطف بها الجمل كما في قولك فعلت معه كل ما أقدر عليه حتى خدته
بنفسي أو مطلقا لأن الشرط يعتبر في المفردات أيضا (قوله وذكره حشوا الخ) هذا الاعتراض إنما جاء
من جعل قوله ونحوه عطفًا على قوله بالواو وهو غير متعين لجواز أن يكون عطفًا على مقبول فيكون
التقدير وشرط كونه مقبولا لا كونه نحو المقبول والمراد بنحو المقبول على هذا أن لا يبلغ النهاية في القبول
بأن يكون مستحسنا فقط كذا قيل وفيه نظر لأن المقبول يشتمل المستحسن والكامل والاحسن أن
يجعل قوله ونحوه عطفًا على الضمير في كونه والتقدير وشرط كون نحو مقبولا ويكون الضمير في نحوه
عائدًا على العطف بين الجملتين ونحو ذلك العطف هو العطف بين المفردين فيكون إشارة لما قلناه من
العطف في المفردات أو يجعل عطفًا على قوله بالواو ويراد بنحو الواو ما يستعمل مرادًا لها مجازًا كأو
والفاء في بعض الصور لا ما يدل على التشريك وحينئذ فلا يكون قوله ونحوه حشوا مفسدا (قوله لأن
هذا الحكم) أي الشرط ولو عبر به كان أولى (قوله محصلا) بفتح الصاد أي محصلا الواضع ووضع له هذه
الحروف وذلك كالترتيب مع التعقيب بالنسبة للفاء والترتيب مع التراخي بالنسبة لثم وترتيب الأجزاء
في الذهن بالنسبة حتى (قوله غير التشريك) أي زائد عليه والمراد بالتشريك التشريك في حكم
الأعراب وبالجمعية الاجتماع في المقضى الأعراب وحينئذ فالعطف مرادف والخاصل أن
التشريك في حكم الأعراب موجود في جميع حروف العطف لكن ثم والفاء وحتى إلهام معان أخر
غير التشريك (قوله فان تحقق هذا المعنى) أي وقصد التشريك (قوله وان لم توجد جهة
جامعة) أي أمر يجمعهما في العقل أو في الوهم أو في الخيال ويقرب أحدهما من الآخر أي
غير التشريك إذ هو لازم لكل عطف بأي حرف كان (قوله بخلاف الواو) أي فانه لا يحسن
العطف بها إلا إذا وجدت الجهة الجامعة بين المسند اليهما والمسندين في الجملتين ولا يكتفى لصحة
العطف بمجرد تحقق الجامع بين المسندين فقط أو المسند اليهما فقط كما صرح به الشارح آخر بحث
الجامع لكن المستفاد من كلام العلامة السيد أن مجرد الاتحاد أو التناسب في الغرض

نحو زيد يكتب ويمنع (لما بين الكتابة
والشعر من التناسب الظاهر (أو يعطى
ويمنع) لما بين الاعطاء والتع من التضاد
بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع أو يعطى ويمنع
وذلك لأن لا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب
والنون وقوله ونحوه وحتى وذكره حشوا مفسدا
التشريك كالفاء وحتى وحتى بالواو لأن لكل من
لأن هذا الحكم مختص بالواو لأن لكل من
الفاء وحتى وحتى معنى محصلا غير التشريك
والجمعية فان تحقق هذا المعنى حسن العطف
وان لم توجد جهة جامعة بخلاف الواو

المذموم له الجنة بكفي لصحة العطف سواء استند المسند اليه فيهما أم لا وسواء استند المسند فيهما أم لا قائل (قوله أي ولانه لا بد في الواو) أي في قبول العطف بانواو كان انعطاف به في الجملة التي لها محل من الاعراب أو في المفرد (قوله عيب على أبي تمام) أي نسب اليه العيب (قوله قوله) أي من القصيدة التي مدح بها أبا الحسين محمد بن الهيثم وسطلعها

استقى طلولهم أحش هزيم * وعدت عليهم نضرة ونعيم
بجأت معاهد هم بهمد صحابة * ما عهد لها عند الديار ذم
سنة القرائ عليك يوم تحسوا * وبما أراه وهو عنك سليم
ظلمت ظلمة البرى ظلموم * والظلم من ذى قدرة مذموم
زعمت هو الكعفا الغداة كعفا * عنها طلال بالوى ورسوم
لا والذي هو عالم أن النوى * صبر وأن أبا الحسين كريم
ما حلت عن سنن الوداد ولا عدت * نفسى على انفس سواك تحوم

(قوله أن النوى صبر) النوى بالقصر الفراق ثم يحتمل أن الشاعر أراد نواه أو أراد نوى غيره أو ما هو أعم والصبر بكسر الباء الدوام والمراد هنا وحيدته فالكلام من باب التشبيه البليغ بحذف الكاف أي أن فراق الاحبة كالصبر في المروءة وأما الصبر بسكون الباء فهو تحمل المشاكهة والمشاق (قوله اذ لا مناسبة الخ) علة للمعلل مع علة (قوله فهذا العطف) أي في قوله وأن أبا الحسين كريم (قوله كما هو الظاهر) أي لأن أن تقول مع خبرها بمفرد مضاف لاسمها (قوله باعتبار وقوعه موقع مفعول عالم) أي وسنة مسندهما والمفعولان أصلهما المبتدأ والخبر وعلى هذا يكون في تأويل عطف الجملة على أخرى باعتبار الأصل (قوله لأن وجود الخ) هذا تعليل للتعميم أي وانما عيب عليه سواء كان العطف من قبيل عطف المفرد أو الجملة لأن وجود الجامع شرط في الصورتين أي شرط في قبول العطف في الصورتين وهما عطف المفرد وعطف الجملة يعني ولا جامع هنا بين المتعاطفين وقد اتصم بعض الناس لأبي تمام فقال الجامع خيالي متفاوتهما في خيال أبي تمام أو وهمي وهو ما بينهما من شبه التضاد لأن حرارة النوى كالضد لخلاوة الكرم لأن كرم أبي الحسين حلو ويدفع بسببه ألم احتياج السائل والصبر مر ويدفع به بعض الآلام أو التناوب لأن كلاً دواء فالصبر دواء العليل والكرم دواء الفقير وكل هذه تكانات باردة اذا اعتبر المناسبة الظاهرة القرينة فان قلت حيث كان بين المتعاطفين هنا مناسبة وان كنت بعيدة كيف يصح نفي الشارح للمناسبة من أصلها بقوله اذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين وحرارة النوى قلت مراده نفي المناسبة الظاهرة لا مطلقا في كلامه حذف الصفة أي اذ لا مناسبة ظاهرة بين كرم الخ فلا يثنى أن هنا المناسبة خفية بعيدة كذا قرر شيخنا العلامة العدوي (قوله وقوله لا) أي وقول أبي تمام في أول البيت لا فلا مقبول القول في محل نصب وقوله نفي خبر المبتدأ الذي هو قوله (قوله من اندراس هواه) أي وده ومحبته وهذا بيان لما ادعته (قوله بدلالة الخ) متعلق بنفي أي انما كان نفسا لما ادعته بسبب دلالة البيت السابق وهو قوله زعمت هو الكعفا الغداة كعفا * عنها طلال بالوى ورسوم فاعل زعمت الحبيبة وهو اللفظ مقبول أول والخطاب للذات التي جردها من نفسه أو أنه التفت من التكلم للخطاب وجملة عفا مفعول ثان يعنى اندرس والغداة ظرف لعفا وعما يعنى منها أي من الديار حال من طلال مقدمة عليه والطلال بكسر الطاء جمع طلل كجبل رجبال بالتحسين من آثار الديار وهو فاعل عفا الثاني والوى بالقصر م م م موضع والباء فيه بمعنى في والرحوم بضم الراء جمع رسم كفوس جمع فلس ما التصق بالارض من آثار الديار وهو عطف على طلال وجواب القسم في البيت الذي ذكره المصنف قوله بعد ما حلت عن سنن الوداد ولا عدت * نفسى على انفس سواك تحوم

(ولهنا) أي ولانه لا بد في الواو من جهة
جامعة (عيب على أبي تمام قوله
لا والذي هو عالم أن النوى
صبر وأن أبا الحسين كريم)
اذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين وسارة
النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل
عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر أو عطف
جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعول
عالم لأن وجود الجامع شرط في الصورتين
وقوله لا نفي لما ادعته الحبيبة عليه من
اندراس هو بدلالة البيت السابق

السنن الطريفة والالفاظ المألوفة وهو متعلق بغيره وغدت بمعنى صارت وتقوم أى تدور وتطوف
خبر غدت ومعنى هذه الالفاظ الثلاثة زعمت الحبيبة أن هو الذى يأبى انعام قد اندرس كما اندرس آثار
ديارها التى بهذا الموضع فنقلت لها ليس الامر كذلك وأقدم بالله الذى هو عالم بأن الفراق من المذاق
وأن أبا الحسين الممدوح كرم ما بعدت عن طريق المحبة ولا صارت نفسى تلتفت الى غيرك (قوله والا
فصلت) أى وجوبها وظاهره كان بينهما جهة جامعة أم لا والمراد بوجوب الفصل تركها العطف لترك
الحرف الذى قد يكون عاطفا اذا مانع من الايمان بالواو على انها للاستئناف فانها تكون له وكان
ينبغى للمصنف أن يقول والالم تعطف لمناسبة قوله سابقا عطفت عليها أو يدل قوله سابقا عطفت
بوصلت لمناسبة قوله هنا فصلت (قوله فى حكم اعرابها) أى فى وجهه (قوله لا يلزم الخ) أى لأن
عطف الشيء على الشيء بالواو وشبهها يوجب التشريك فى الحكم فاذا لم يقصد وجوب تركه لاقترانه
بخلاف المراد (قوله الذى ليس بمقصود) أى لأن القصود الاستئناف (قوله واذا خلوا الخ)
ضمن خلوا معنى أقضوا فعدى بالى والافكان حقه التعبدية بالباء أى واذا أقضى المناقشون الى
شياطينهم من الكافرين فى خلوة عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أو أن قوله الى شياطينهم متعلق
بمعدوف أى واذا خلا المناقشون من المؤمنين ورجعوا الى شياطينهم أى رؤسائهم من الكافرين
كذا قرر شيخنا العدوى (قوله قالوا انامعكم) أى يقولون يا من حيث الثبات على الكفر وعداوة
المسلمين (قوله انما نحن مستهزئون) أى بالمسلمين فيما نظهر لهم من المداورة (قوله الله يستهزئ بهم)
أى يتحازرهم بالطرد عن رحمته فى مقابلة استهزائهم بالمؤمنين ودين الاسلام فى الكلام مشاكسة والا
فلا يستهزاء مستحيل على الله (قوله على انامعكم) أى الذى هو محمى بالقول وقضية أن انامعكم
وحده له محل من الاعراب لأن الكلام فى العطف على ماله محمل مع أنه جزء المقول فقضية كلامه أن
جزء المقول له محل وسيمأتى للشارح كلام يتعلق بذلك عند قوله (وقال رائدكم ارسوا زواجلها) وكلام
السيد فيما سأتى يشعر بأن له محلا ويحتمل أن مراد المصنف على انامعكم الخ هذا وجعل انامعكم
له محل أو ليس له محل انما هو بالنظر للكتابة لا بالنظر للمعنى لأن جملة انامعكم مستأنفة لا محمل لها
من الاعراب وجملة انما نحن مستهزئون تابعة لها فلا محل لها أيضا (قوله لانه) أى لأن قوله الله
يستهزئ بهم (قوله ليس من مقولهم) أى حتى يعطف على مقولهم بل من مقول الله سبحانه
وتعالى (قوله فيلزم أن يكون) أى الله يستهزئ بهم (قوله وليس كذلك) أى ليس الواقع
ذلك أى كونه مقولهم ويصح أن يكون الضمير فى ليس للكون والاشارة للواقع ونفس الامر
والكاف زائدة على كلا الاحتمالين (قوله وانما قال الخ) أى وانما قال المصنف لم يعطف
الله يستهزئ بهم على انامعكم ولم يقبل لم يعطفه على انما نحن مستهزئون (قوله يسان لقوله
انامعكم الخ) فيه نظر لأن عطف البيان فى الجمل لا بد فيه من وجود الابهام الواضح فى الجملة الاولى
كاسيأتى فى قول المصنف أو بيانها لفظا ولم يوجد هنا فى الجملة الاولى ابهام واضح ومن
ثم ذهب بعضهم الى أن جملة انما نحن مستهزئون تأكيد للجملة الاولى أو بدل اشتمال منها
أو مستأنفة استئنافا بيانيا وجه الازل أن الاستهزاء بالاسلام يستلزم نفيه ونفيه يستلزم الثبات
على الضلال الذى هو الكفر وهو معنى قوله انامعكم ووجه الثانى وهو كون الثانية بدلا اشتمال أن
الثبات على الكفر يستلزم تحقير الاسلام والاستهزاء به فينبغي ما تعلق وارتباط وجه الثالث أن الجملة
الثانية واقعة فى جواب سؤال مقدر تقديره اذا كنتم معنا انما بالكم تقرن لأصحاب محمد بتعظيم دينهم
وبإتباعه فقالوا انما نحن مستهزئون وليس ما ترونه منا باطنا فاعل هذا الاحتمال لعطف عليها
أيضا قوله الله يستهزئ بهم كانت الجملة مقولة لهم لأن الجملة الاستئنافية لا تكون المقولة لقائل
المستأنف عنها وأجيب بأن مراد الشارح بالبيان البيان اللغوى وهو الايضاح لا الاصطلاح

(والا) أى وان لم يقصد تشريك الثانية
للاولى فى حكم اعرابها (فصلت) الثانية
(عن) انما يلزم من العطف التشريك الذى
ليس بمقصود (نحو) واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انامعكم انما نحن مستهزئون الله يستهزئ
بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انامعكم
لانه ليس من مقولهم (ولو عطف على انام
تشرىكه فى كونه مقول فاعلم أن
يكون مقول قول المناقشين وليس كذلك وانما
قال على انامعكم دون انما نحن مستهزئون
لأن قوله انما نحن مستهزئون بيان لقوله
انامعكم

ولاشك أن كلامنا كدوبل الاشتغال والاستئناف يحصل به البيان المذكور أما التأصيل
فلأن قصد رفع توهم التجوز أو السهو والبذل فيه بيان المشغل عليه بالصراحة والاستئناف فيه
بيان المسؤل عنه المقدر كذا ذكر أرباب الحواشي لكن كلام الشارح في شرح المفتاح يقتضي أن المراد
بالبیان هنا الاصطلاح وذلك لأنه قال الفرق بين الجمل الثلاث أن في الجملة البدلية استئناف القصة
ومزيد الاعتناء بالبيان وفي الجملة البدينية مجرد إزالة الخفاء وفي الجملة المؤكدة إزالة توهم التجوز
أو السهو أو الغفلة فقول انما نحن مستزنون ان اعتبر أنه باعتبار لازمه بقدر النبات على اليهودية
تكون مؤكدة وان اعتبر استخاله على أمر زائد على النبات على اليهودية وهو تحقير الاسلام وتعظيم
الكفر فيكون الاعتناء بشأنه أزيد تكون بدلا لكونها واقية بقسام المراد دون الاولى فان اعتبر مجرد
إزالة الخفاء عن المعية وأن المراد منها المعية في القلب لا في الظاهر تكون عطف بيان وان اعتبر السؤال
مقدرا كانت استئنافا اهـ فمما قيل ان الشارح أراد بالبيان الايضاح فيم التوكيد والبيان بأي
عنه كلامه في شرح المفتاح (قوله فحكمه حكمه) أي فالعطف على الثانية كالعطف على الاولى
في لزوم المخدور المذكور لأن كلامهم سامن مقول المتناقضين فاستغنى بالنص على عدم صحة العطف
على الاولى عن النص على عدم صحته على الثانية ولا يقال حيث كان حكمهما واحدا فهلا عكس
لانا نقول المتبوع أولى بالانقضاء اليه لأن العطف عليه هو الاصل فنقول الشارح وأيضا كان
الاولى أن يقول لكن العطف على المتبوع هو الاصل ويحذف أيضا ذكر الشيخ يس أن قوله
وأيا اعتدائنا وحاصله أنه انما نحن على نقي العطف على الاولى دون الثانية لأن الثانية تابعة
للاولى والعطف على المتبوع هو الاصل فيكون فيه هو الاصل وان كان حكم التابع في العطف
عليه حكم المتبوع في لزوم المخدور المذكور تأمل فتر ذلك شيخنا العلامة العدوي (قوله
هو الاصل) أي الرابع فلا يبدل عنه من غير ضرورة (قوله وعلى الثاني الخ) حاصل ما ذكره
المصنف أنه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب فان لم يقصد ربط الثانية بالاولى بأن لا يراد اجتماعهما
في الحصول الخارجى فالفصل متعين في الاحوال الستة الآتية وان قصد ربطها فان كان
الربط على معنى عاطف سوى الواو بأن كان معنى ذلك العاطف متحققا ومقصودا وجب العطف
بذلك الغير في الاحوال الستة وان كان الربط على معنى عاطف هو الواو فان كان للاولى قيد لم يقصد
اعطاؤه للثانية فالفصل متعين في الاحوال الستة وان لم يكن للاولى قيد أصلا أو لها قيد وقصد
اعطاؤه للثانية فالفصل متعين ان كان بين الجملتين كمال الانقطاع بلا إيهام أو كمال الاتصال أو شبه
أحدهما أو التوسط بين الكمالين وصغر بهذا الباب ليست من جهة تعدد هذه الصور بل من جهة
استخراج الجهة الجامعة في الحالتين الأخيرتين المتعين فيهما الوصل أعنى كمال الانقطاع
مع الإيهام والتوسط بين الكمالين (قوله ان قصد ربطها) انما لم يقل ان قصد تشريك الثانية لها
في معنى عاطف غير الواو مع أنه الانسب بقوله في القسم الاول ان قصد تشريك الثانية لها في حكمه نظرا
لكون الجملة الاولى في القسم الاول لها اعراب فتناسب أن يعبر بالتشريك في جانبها ولما لم يكن للاولى
هنا اعراب عبر بقصد الربط أي ربطها بربطها بقيد فائدة تحصل من حرف العطف غير الواو (قوله
على معنى الخ) أي ربطا كائنا على معنى الخ (قوله سوى الواو) أي كلقاء وشم (قوله من غير
اشتراط أمر آخر) أي لصحة العطف وذلك كالجبهة الجامعة لهما في العقل أو في الزعم أو في الخيال
وظاهر أنه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب يجب العطف بغير الواو عند تحقق معناه وإرادته
مطلقا أي في الاحوال الستة الآتية وسواء كان للاولى قيد قصد اعطاؤه للثانية أو قصد عدم
اعطاؤه لها أو لم يكن لها قيد أصلا وهو كذلك فالاول نحو قول الشاعر زيد راكبا فذهب عرو وقصدت
فذهب راكبا والثاني اذا قصدت فذهب ماشيا والثالث كمال المصنف (قوله اذا قصد التعقيب)

فحكمه حكمه وأيضا العطف على المتبوع هو
الاصل (وعلى الثاني) أي على تقدير
أن لا يصح كون الاولى محل من الاعراب
(ان قصد ربطها) أي ربط الثانية بالاولى
(على معنى عاطف سوى الواو عطف) الثانية
على الاولى (ب) أي بذلك العاطف من غير
اشتراط أمر آخر (نحو دخل زيد فخرج
عمر أو خرج عمرو اذا قصد التعقيب)

راجع للعطف بالناء (قوله أو الملهة) أي أو قصد الملهة وهذا راجع للعطف بهم ولو قال السارح
 إذا قصد الترتيب بلامهلة أو الترتيب بجهلة كان أحسن وهذا أصلهما وقد تصح كون الفاء للعقب
 إذا كرى كقوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فليس مذموم المتكبرين ومن التعقيب المذكور
 عطف المفصل على الجمل كما في قوله تعالى وكمن قرية أحلكها نجاءها بأسنا يساتنا أو هم قاتلون
 أما وجهه في الأول فهو أن ذكر الشيء يناسبه إجراء مدحه أو ذمته سواء كان حكم مدحه أو ذمته
 مستقلا ما في نفس الأمر أو متاخرا وأما وجهه في الثاني فلا تفضيل انتهى يناسب بعدا جماله ولو اقترن
 الحكمين وكذا ثم قد تكون لاستبعاد مضمون ما بعدها عما قبلها ولو اقترن مضمونهما كما في قوله تعالى
 استغفروا ربكم ثم توبوا إليه فإن الاستغفار أي طلب المغفرة متعارف للتوبة التي هي الانقطاع
 إلى أمر الله بترك المعصية ورعاسيقت التوبة على الاستغفار ففقط التوبة على الاستغفار بهم
 إشارة إلى أن الانقطاع إلى الله بالمعنى المذكور أعلى من الاستغفار باللسان وقد تكون لجبر
 التدرج في مدارج الكمال وبيان الحال الذي هو أولى من ذلك الكمال بالتقديم كقوله
 أن من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد بعد ذلك جده

فإن سيادة الجدة والاب سابقتان لكن أي به إشارة لتدرج الممدوح في مدارج الكمال
 مع بيان الأولى منه بالقديم لأن الأولى بالإنسان سيادة ثم تليه سيادة أبيه ولو كان الكل مدحاه
 (قوله وذلك) أي وسبب ذلك أعني عدم الاشتراط لآخر لفظة العطف بغير الواو (قوله
 مع الاشتراك) أي مع التشريك في الحصول الخارجي (قوله محصلة) أي حاصلها الواضع
 ووضعهما بآثارهما مفصلة في علم الخوف إذا وجد معنى منها كان كافيا في صحة العطف بالحرف الدال عليه
 وإن لم توجد جهة جامعة وقد علمت المعنى المحصل للفاء وهو التعقيب في الأول والمهلة في الثاني
 فهما وإن شاركوا في مطلق الجمع لكن لكل منهما معنى خاص به هو ما ذكرناه وأما حتى فإن قلنا
 إنه لا تعطف إلا المفردات فهي فيها العطف الجزء على الكل ولا يكون ذلك الجزء إلا غاية في الرفع كانت
 الناس حتى الأنبياء أو في الدناءة كرزق الناس حتى الكافرون وهذا المعنى أخص من مطلق الاجتماع
 في الحكم فهو كاف فيهما فلا يطلب جامع آخر وإن قلنا إنه يعطف بهما الجمل أيضا فضعفون بجملة المعطوفة
 يجب أن يوجد فيه ما روي في المفرد فيكفي في الإفادة وذلك واضح وأما لا فهي لنفي الحكم عما بعدها
 ولا يكون المفرد أو بمنزلة فإذا قلت جاء زيد لا عمرو أفاد نفي الجيء الثابت لزيد عن عمرو وذلك
 كاف في حسن الكلام وانتظامه فلا يطلب فيه شيء آخر بشهادة الاستعمال والذوق وأما أو وأما
 التي معناها عند مصاحبة الواو معانيهما المعلومة ككافية في الإفادة من الشك والابهام والتخير
 والتقسيم والاباحة سواء في ذلك الجمل والمفردات لأن المعنى المرامي فيهما واحد في الأمرين وإذا
 استعملت أو مثلا لا شراب فهي لاستئناف كلام آخر لا عاطفة كما في قوله تعالى كلج البصر أو هو
 أقرب فتخرج عن هذا الباب وأما لكن فهي لإثبات الضد وذلك كاف في الحسن كما تقدم في لا وكذا
 بل حيث كانت عاطفة فهي في الجمل لتقرير مضمونها وفي المفردات لتقرير الحكم بعد الإثبات والأمر
 ولإثبات الضد بعد النفي والنهي وذلك كاف بشهادة الاستعمال والذوق (قوله ظهرت الفائدة) أي
 لا يتوقف ظهورها على شيء آخر حتى أنه يشترط لفظة العطف (قوله لا مجرد الاشتراك) أي اشتراك
 المعطوفين في موجب الاعراب أو في التحقق في الحصول في الخارج وإضافة مجرد الاشتراك من
 إضافة الصفة للموصوف أي الاشتراك المجرد عن المعاني المحصلة لغيرها (قوله وهذا) أي إفادة
 الواو للاشتراك فيما يظهر فيما له حكم اعرابي كالمفردات والجمل التي لها محل فإذا كان للجملة الأولى
 محل من الاعراب ظهر المشتراك فيه وهو الأمر الموجب للاعراب فيصح أن يقال اشتراك الجملة
 أو المفردان في الخبرية أو في الحالية مثلا وحيث ظهر المشتراك فيه حصل للعطف بها فائدة ولا يحتاج

أو الملهة وذلك لأن ما سوى الواو من حروف
 العطف يقيد مع الاشتراك معنى محصلة
 مفصلة في علم الخوف فإذا عطف الثانية على
 الأولى بذلك العطف ظهرت الفائدة أعني
 حصول معنى هذه الحروف بخلاف الواو
 فإنه لا يقيد إلا مجرد الاشتراك وهذا إنما
 يظهر فيما له حكم اعرابي

بجامع فان قلت شذوذاً يقتضي أن العطف بالواو على الجزاء التي لها محل من الاعراب لا يقتضي جامع
وقد تقدم ما يخالف ذلك في قوله فشرط كونه متبوعاً بالواو الخ وقد يجب أن المراد بالجامع الغير
المنتقز اليه الجامع الذي يحتاج فيه الى معرفة كمال الانقطاع وكال الاتصال وشبهه كل منهما
والتوسط بين الكمالين وهذا لا ينافي الاقتضار لجهة جامعة أي وصف خاص يجمعهما ويقترب
احدهما من الاخرى في العقل أو الوهم أو الخيال فقول الشارح انما يظهر فيما له حكم اعرابي
أي وكان هنا لجهة جامعة والحاصل أن الجملة التي لها محل من الاعراب بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها
إلى جامع واحد كالمفرد بخلاف التي لا محل لها فانه تعتبر نسبتها وما يتعلق بها من المفردات فيراعى
في تلك النسبة كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ولهذا خصصوا التفصيل بالجملة التي لا محل لها
فلو كان ذلك التفصيل جارياً في القسمين لم يكن وجه تخصيصه بما لا محل له فتأمل (قوله
وأما في غيره) أي وأما أفادة الواو الاشتراكية غير ماله حكم اعرابي وهو ما لا محل له من الاعراب
(قوله ففيه خفاء) لعدم ظهور المشتد في قوله واشكال أي دقة من حيث توقعه على الجهة
الجامعة المتوقعة على النظر بين الجملةين ما يأتي من الاحوال الستة وماله حكم اعرابي وان توقف
على الجهة الجامعة أيضاً فليس فيه انقطاع والاشكال لأن الجامع فيه لا يحتاج لمعرفة ما يأتي
والحاصل أن الجمل التي لا محل لها من الاعراب يحتاج في عطفها بالواو الى جامع مخصوص يكون
مشتراكاً بين الجملةين جامعاً لهما واستخراج ذلك الجامع يتوقف على معرفة هل بين الجملةين كمال
الانقطاع أو كمال الاتصال أو شبه كل منهما أو التوسط بينهما فإذا عرف أن بين الجملةين التوسط
بين الكمالين أو كمال الانقطاع مع الإيهام وصل لوجود الجامع بينهما والا فلا لعدم وجوده ولا شك أن
معرفة أن بين الجملةين شيئاً من هذه الأمور خفية جداً لا يدركها إلا ذوق سليم وفهم مستقيم
كعلماء المعاني والحاصل أن المنتصود من العطف بالواو في هذه الحالة أعني كون الأولى لا محل لها
النص على اجتماع الجزئين في الواقع ولا يحسن ذلك إذا كان بين الجزئين جامع وهو التوسط بين
الكمالين أو كمال الانقطاع مع الإيهام والا فلا يحسن لعدم وجود الجامع بينهما حينئذ (قوله وهو)
أي ما ذكر من انقطاع الاشكال (قوله السبب في صعوبة باب الفصل والوصل) أي صعوبة معرفة
مسائل باب الفصل والوصل (قوله حتى حصر الخ) غاية للصعوبة وسراده هذا التساؤل التنبه
على دقة هذا الباب وصعوبته وليس مراده الحصر حقيقة وقال البصري معنى الحصر أن في قوة
مدركه الصلابة لا درال ما سواه والمراد بذلك البعض الخاص بأبو علي الفارسي (قوله أي
وان لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو) هذا صادق بصورتين احدهما
أن لا يقصد ربط أصلاً وذلك بأن لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارج كما إذا أخبر بجملة
ثم تركت في زوايا الإهمال فأخبر بأخرى كقولك زيد قائم ثم أضربت عنها فقلت بل عمرو قائم وهذه
الصورة تعين الفصل فيها ضاع في الاحوال الستة الآتية ولذا لم يتعرض لها في الجواب والاخرى
أن يقصد اجتماع حصول مضمون ما خارجاً لكن على معنى عاطف هو الواو وهذه هي التي فيها التفصيل
المبين بقوله فان كان الخ فقوله والا شرط وجوابه الشرط الثاني وجوابه وقد علمت أن هذا الجواب
قاصر على الصورة الثانية من الصورتين الداخلتين تحت الشرط الأول ولو قال المصنف والا
بان لم يقصد ربط أصلاً الفصل جزئاً وان قصد ربط الثانية بالأولى على معنى الواو فان كان الخ
لوفي جواب الصورتين (قوله على معنى عاطف) متعلق بمحذوف أي ربطاً آتياً على معنى الخ من
إتيان الكل على الجزئي أي تحفة فيه لأن معنى غير الواو من حروف العطف رابط (قوله فان كان
للأولى حكم) أي قيد زائد على مفهوم الجملة كالاختصاص بالظرف في الآية التي مثلها والتقييد
بجال أو ظرف أو شرط وليس المراد الحكم اعرابي لأن الموضوع أن الأولى لا محل لها من الاعراب

وأما في غيره فغيره قيد شذوذاً واشكال وهو السبب
في صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر
بعضهم البلاغة في معرفة الفصل والوصل
(والا) أي وان لم يقصد ربط الثانية بالأولى
على معنى عاطف سوى الواو (فان كان
للأولى حكم لم يقصد ربط الثانية

(قوله ان شريك في ذلك الحكم) أي شريك الثانية لا أولى في ذلك القيد أي والشريك فيه تقيض المقصود (قوله واذا خلوا الخ) هذه الآية قد تقدم ذكرها لبيان وجه امتناع عطف جملة "الله يستهزئ بهم على جهلة" انما معكم وذكرت هنا لبيان وجه امتناع عطفه على جملة "قالوا المذاسبة الخليلين اذ المنع هنا بالنسبة لما لا محل له وهو قالوا وهذا لما لا محل له وهو انما معكم اذ هو معمول لقولوا كما تقدم (قوله لا يشاكر الخ) صلة للنسبة أي اتنى العطف لئلا يشاكره أي لتتقى مشاركة الثانية لا أولى في الاختصاص بالطرف وهو اذا وتوضيح ذلك أن جملة "قالوا مقيدة بطرف وهو اذا وتقدم الطرف بقيد الاختصاص وحينئذ فالمعنى انهم انما يقولون انما معكم في حال خلوقهم بشياطينهم لا في حال وجود أصحاب محمد ولو عطف الله يستهزئ بهم على جملة "قالوا الزم أن استهزاء الله بهم مختص بذلك الطرف لا فائدة العطف بشريك آخر في الاختصاص به فيكون المعنى لا يستهزئ الله بهم الا اذا خلوا كما انهم لا يقولون الا اذا خلوا فالتقى العطف لاجل أن تقتضى المشاركة في الاختصاص بذلك الطرف (قوله وليس كذلك) أي لأن المراد باستهزاء الله بهم مجازاته لهم بالخذلان واستدراجهم من حيث لا يشعرون ولا شك أن هذا متصل لا انقطاع له بحال خلوا مع شياطينهم أم لا ثم ان اسم ليس ضمير عائذ على مضمون ما قبلها واسم الاشارة راجع لما في نفس الامر وحينئذ فالمعنى وليس كون الاستهزاء مختصا بحال الخلو مثل ما في نفس الامر اذ الذي في نفس الامر دوام استهزاء الله بهم (قوله فان قيل) هذا اعتراض على قول المصنف لئلا يشاكره في الاختصاص بالطرف (قوله اذا شرطية لا ظرفية) أي وحيث كانت شرطية تتقدما لكونها مستحقة للصدارة لا للتخصيص وحاصل هذا السؤال أن يقال انما يكون الاختصاص المذكور في الكلام اذا كانت اذا ظرفا فيلزم من تقدمها على العامل وجود الاختصاص كقديم سائر المعمولات وأما اذا كانت شرطية فتقدمها لاقتضاء المصدرية فلا يتحقق الاختصاص وحينئذ فالعطف لا يوجب خلاف المراد لصحة الأدوام في الأولى أيضا (قوله قلنا الخ) حاصله انها وان كانت شرطية فتقدمها مفيد للاختصاص نظرا لاصلها لأن اذا الشرطية هي الظرفية في الاصل وانما توسع فيها باستعمالها شرطية وحيث كانت في الاصل ظرفية أفادت تقدمها الاختصاص ولو كانت شرطية نظرا لاصلها (قوله ولو سلم الخ) أي ولو سلمنا شرطية ما وعدم كون الظرفية أصلا لها فنقول انها ولو كانت شرطية هي اسم فضلة يحتاج إلى عامل وهو هنا قالوا لا الشرط الذي هو خلوا اذ ليس المراد قطعاً أن لهم وقتا يتخلون فيه واذا وقعت خلوتهم في ذلك الوقت نشأ عن ذلك قولهم في غير الخلوة أيضا لانهم منافقون وانما يقولون ما ذكر في الخلوة على ما هو معلوم من الخارج واذا كان معمولاً لقولوا وقد تقدم عليه لشرطيته أفاد بفهمه أن القول ليس الا في وقت الخلوة فيلزم من العطف على قالوا كون المعطوف مقيدا بحكم المعطوف عليه بشهادة الذوق والفحوى أي الاستعمال فانك اذا قلت يوم الجمعة سرت وضربت زيدا على أن ضربت معطوف على سرت أفاد اختصاص الفعلين بالطرف بخلاف ما اذا أخر معمول وقيل سرت يوم الجمعة وضربت زيدا فلا يدل على اشتراك الفعلين في الطرف فضلا عن اختصاصهما به هذا محصل كلام الشارح وأنت خبير بأن هذه الجواب الثاني محقق لكون تقديم الشرط بقيد الاختصاص نظرا لكونه معمولاً كالطرف وهذا الجواب قريب من الجواب الأول وانما يفرقان من جهة رعاية أصالة الظرفية له ثم نقل واستعمل شرطاً أو وضع شرطاً من أول الامر ولكن وقع فيه العمل كالطرف وهذا التفرق لا تطهر له مرة (قوله فلا ينافي ما ذكرنا) أي من أن التقديم بقيد الاختصاص (قوله لانه اسم معناه الوقت) أي مع كونه شرطاً (قوله وهو قالوا انما معكم) أي لا الشرط الذي هو خلوا وهذا التعديل لا يظهر الا على قول الجمهور من أن العامل في اذا الشرطية جوابها وأما على ما ذهب اليه الرضي وأبو حيان من أن العامل فيها الشرط

والفصل واجب لئلا يلزم من الوصل
التشريك في ذلك الحكم (فهو واذا خلوا
الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا
لئلا يشاكره في الاختصاص بالطرف لما من)
من أن تقديم المعمول ونحوه من الطرف
وغيره بقيد الاختصاص فيلزم أن يكون
استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوقهم اذ
شياطينهم وليس كذلك فان قيل اذا
شرطية لا ظرفية قلنا اذا الشرطية هي
الظرفية استعملت استعمال الشرط
ولو سلم فلا ينافي ما ذكرنا لانه اسم معناه
الوقت لا ينافي من عامل وهو قالوا انما معكم

فلا يتم ما ذكره من الجواب لان قالوا لم يتقدم عليه معموله حينئذ فلا يأتي أن يقال قالوا انما معكم
تقدم معموله فيؤذن تقدمه بالاختصاص ولو قال الشارح بدل التعديل الذي ذكره فلا ينافي
ما ذكرنا لان المتعارف في الخطايات تقيد الجواب بمنهون اذا مع الشرط كان جباريا على القولين
(قوله بدلالة المعنى) لانه ليس المراد أن أنهم وقتا يتخلون فيه واذا رقت خلوتهم فيه نشأ من ذلك
قوله في غير الخلو أيضا لانهم منافقون وانما يقولون ما ذكر في الخلو على ما هو معلوم من الخارج
(قوله متعلق بالفعل) هو اذا هنا (قوله بدلالة النعوى والذوق) متعلق بقوله يفهم اختصاص
النعين به وذلك لانه ليس طالب أحدهما بالاولى من الآخر بخلاف ما اذا أخر المتعلق عن أحدهما
وقدم على الآخر فقد صار المتقدم عليه هو المستحق له فلا دليل ولا قرينة على طلب المتأخر له
والحاصل أنه قد استقيم من كلام الشارح أن التقيدا اذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب
الاستعمال اعتباره في المعطوف أيضا وان تأخر عن المعطوف عليه وتقدم على المعطوف صار
المتقدم عليه هو المستحق له قال سم وانظر هل هذا أمر واجب بحسب الاستعمال حتى لا يجوز
خلافه وفي حاشية الشارح على الكشف في عطف المفردات أن التقيدا اذا تقدم على المعطوف عليه
وجب بحسب الاستعمال خلافه بخلاف ما اذا تأخر عن المعطوف عليه فانه لا يجب أن يكون معتبرا
في المعطوف فهل عطف الجمل الذي الكلام هنا فيه كذلك محتمل تردداته هي كلامه (قوله وذلك)
أي النبي المذكور بصورة بأن لا يكون لها أي الجملة الاولى وقوله حكم أي قيد زائد على مفهومها
أي كافي قولك قام زيد وكل عمرو ثم ان المراد لم يكن الجملة الاولى حكم زائد على مفهومها يمكن
اعطاؤه للثانية فلا يرد أن كل جملة تقع في كلام البلغاء لها حكم زائد على أصل المراد أفاده المولى عبد
الحكيم (قوله أو يكون) أي الجملة الاولى حكم وقوله قصد اعطاؤه للثانية أيضا أي كأعطى الاولى
وذلك كقولك بالامس خرج زيد ودخل صديقه (قوله أي بدون أن يكون الخ) يعني أن الجملتين اذا
فصلنا لم يحصل فيهما إيهام بخلاف المراد بل يظهر المراد مع الفصل ولا يظهر مع الوصل (قوله أو كمال
الاتصال) فيه أنه يمكن اعتبار الإيهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه
فيه حينئذ العطف مثل كمال الانقطاع مع الإيهام فلم يعتبر ولم تعترض له ولم يجعل الاقسام سبعة
مثل اذا سئلت هل تشرب شرا فقلت لا تركت شربه يكون قولك تركت شربه تأكيذا للنفي السابق
ولو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفي بالترك كافي قولك لا وأينك الله كذا في الفريضة ومثل ذلك أيضا
قولك ان قال ما مدحت لا مدحت فان للنفي نفي المدح فتقيد اثباته فتكون جملة مدحت تأكيذا للنفي
السابق فلو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفي بالمدح وأن المراد الدعاء بنفي المدح بمعنى لا جعلت محمدا
مع أن الغرض اثباته وأجاب بعضهم بأنه يمكن أن المصنف حذف قوله بلا إيهام من كمال الاتصال لدلالة
ذكره مع ما قبله عليه وعلى هذا فقول المصنف بعد والواصلت دخل تحت ثلاثة أشياء كمال الانقطاع
مع الإيهام وكمال الاتصال كذلك والتوسط بين الكمالين لكن هذا الجواب يعمده عدم تعرض المصنف
فيما يأتي لنفسه كمال الاتصال مع الإيهام كما تعرض لكمال الانقطاع بقسميه تأمل والذي ذكره
العلامة عبد الحكيم تعين الفصل في كمال الاتصال وان كان فيه إيهام بخلاف المقصود وذلك لان
مصحح العطف وهو المغيرة ويدفع الإيهام بطريق آخر فيقال في لا تركت شربه مثلا لا قد تركت
شربه بخلاف كمال الانقطاع فان المصحح للعطف وهو المغيرة متحقق فيه والتباين بينهما المنافي لكون
العطف مقبولا بالواو مقبول لدفع الإيهام اهـ (قوله فكذلك) هذا جواب الشرط قبله
والشرط وجوبه جواب الشرط الاول (قوله أي يميز الفصل) يعني في هذه الاحوال الاربعة
أما في الحالة الاولى وهي أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع فلا ينقطع العطف بالواو يقتضي كمال

بدلالة المعنى واذا تقدم متعلق الفعل وعطف
فعل آخر عليه يفهم اختصاص النفعين به
كقولنا يوم الجمعة سرت وخرت زيدا بدلالة
النعوى والذوق (والا) عطف على قوله
فان كان الاولى حكم أي وان لم يكن الاولى
مصحح لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك
بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهومها أيضا
أو يكون ولكن فصل اعطاؤه للثانية أيضا
(فان كان بينهما) أي بين الجملتين (أو كمال
الاتصال بلا إيهام) أي بدون أن يكون
في الفصل إيهام بخلاف المقصود (أو كمال
الاتصال أو شبهة أحدهما) أي تعين الفصل
الاسمي (فكذلك) أي تعين الفصل

المناسبة بينهما والمناسبة تنافي كمال الانقطاع وأما في الحالة الثانية وهي ما إذا كان بينهما كمال الاتصال
فإن العطف في الشدة والمناسبة بين الجملتين بمنزلة عطف الشيء على نفسه ولا معنى له ضرورة ولا
يقال إن هذا يقتضي أنه لا يصح ألا يحسن العطف التفسير بالواو في المفرد مع أنه شائع حسن
لأننا نقول حسنة ممنوع عند البلغاء وشيوعه إنما هو في عبارات المصنفين لافي كلامهم أو يقال إن
الواو في العطف التفسيري غير مستعملة في العطف بل هي مستعملة في حرف التفسير وأما في الحالة
الثالثة والرابعة وهما شبهة كمال الانقطاع وشبهة كمال الاتصال فظاهرهما ذكرنا في الأولى والثانية لأن
شبهة الشيء بحكمه ذلك الشيء (قوله لأن الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة) أي مغايرة من جهة
ومناسبة من جهة فباقتضائه المغايرة لا يناسب كمال الاتصال ولا شبهه وباقتضائه المناسبة لا يناسب
كمال الانقطاع ولا شبهه فهي على موزعة والحاصل أنه باقتضائه المغايرة تعين الفصل عند وجود كمال
الاتصال وشبهه لعدم المناسبة فهما فلو عطف بالواو وحصل التنافي بين ما تقتضيه الواو من المناسبة
وما بين الجملتين من كمال الاتصال أو شبهه وليكن بمنزلة عطف الشيء على نفسه وباقتضائه المناسبة تعين
الفصل عند وجود كمال الانقطاع وشبهه لعدم المناسبة فهما فلو عطف بالواو وحصل التنافي بين ما تقتضيه
الواو من المناسبة وما بين الجملتين من كمال الانقطاع أو شبهه بقي شيء آخر وهو أن قول المصنف
فكذلك يعين الفصل فيه أشبه كمال بالنسبة إلى كمال الانقطاع باعتبار أحدي الصورتين الداخليتين
تحت قوله ولا وهي ما إذا كان للأولى حكم قصد اعطائه الثانية وذلك لأنه يلزم فوات المقصود في هذه
الصورة لأنه إذا وجب الفصل مراعاة لكمال الانقطاع فالحكم الذي قصد اعطائه ولم روعي كمال
الانقطاع دون قصد اعطاء الحكم لكن ذكر العلامة عبد الحكيم أنه في هذه الحالة يجب مراعاة
الآخرين فيعين الفصل مراعاة لكمال الانقطاع ويراعى قصد اعطاء الحكم فيصير مع ذلك الحكم
مع تركه العاطف في نحو يأتيك زيد يوم الجمعة أكرمه يشال أكرمه فيه وحينئذ فلا إشكال (قوله
ولا شبهة أحدهما) وذلك بأن يكون بينهما كمال الانقطاع مع الإيهام أو التوسط بين الكمالين
(قوله فالوصل) أي فالعطف بالواو متعين (قوله لوجود الداعي) أي إلى الوصل وهو رفع
الإيهام في كمال الانقطاع أو وجود شبهة أحدهما (قوله وعدم المنافع) المراد بالمنافع أحد
الأربعة السابقة وهي وجود أحد الكمالين مع عدم الإيهام في كمال الانقطاع أو وجود شبهة
أحدهما (قوله ولم يكن للأولى حكم لم يقصد اعطائه الثانية) أي بأن لا يمكن للأولى حكم أصلاً
أو كان لها حكم وقصد اعطائه الثانية (قوله فحكم الأخيرين) أي كمال الانقطاع مع الإيهام
والتوسط بين الكمالين (قوله وحكم الأربعة السابقة) يعني كمال الانقطاع بلا إيهام وكمال الاتصال
وشبهة كمال الانقطاع وشبهة كمال الاتصال (قوله فأخذ المصنف الخ) الفاء واقعة في جواب
شرط مقدّر أي وإذا أردت تحقّقها فقد أخذ أي فنقول لك قد أخذ المصنف في تحقّقها أي ذكرها
على الوجه الحق (قوله أما كمال الانقطاع) أي الذي يقتضي ترك العطف بالواو لاقتضاءها
المناسبة المتنافية لكمال الانقطاع (قوله فلا خلافاً فهما) أي فيتحقق عند الاختلاف المذكور
من تحقّق الكلي في الجزئي فلا حظ لكمال الانقطاع أمر أكلياً والاختلاف المذكور جزئياً
فانفع ما يقال إن كمال الانقطاع هو الاختلاف المذكور لا غيره (قوله خبراً وإنشاء) منصوبان
على التمييز أو على الخبرية لكن المذوف أي لا خلافاً فهما في كون أحدهما خبراً والآخر إنشاء
وقوله لفظاً ومعنى منصوبان على نزع الخافض (قوله بأن تكون أحدهما الخ) قصر الشارح
كلام المصنف على صورتين وهما ما إذا كانت الأولى خبرية لفظاً ومعنى والثانية إنشاء لفظاً ومعنى
وبالعكس وهذا القصر إنما جاء من جعل قوله لفظاً ومعنى راجعاً لكل من قوله خبراً وإنشاء مع أن
مدلول هذه العبارة التي ذكرها المصنف يشمل أربع صوراً صورتين المذكورتين وما إذا كانت

لأن الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة (والأ)
أي وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام
ولا كمال الاتصال ولا شبهة أحدهما
(فوالوصل) متعين لوجود الداعي وعدم
المنافع والحاصل أن الجملتين اللتين لا يحل
نوسا من الأعراب ولم يكن للأولى حكم
لم يقصد اعطائه الثانية ستة أحوال الثاني كمال
كمال الانقطاع بلا إيهام الثالث شبهة كمال
الاتصال الثالث اتصال الخامس كمال
الرابع شبهة كمال الإيهام السادس التوسط
الانقطاع مع الإيهام الأخيرين الوصل وحكم
بين الكمالين حكم الأخيرين فأخذ المصنف
الأربعة السابقة الفصل ستة فقال (أما كمال
في تحقّق الأحوال الستة فقال) بأن تكون أحدهما
الاتصال) بين الجملتين (فلا خلافاً فهما خبراً
وإنشاء لفظاً ومعنى

الاولى خبرية لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا خبرية معنى والعكس وحيد فلهذا معنى
 تخصيصها باثنين كذا ذكر ابن السبكي في عروس الافراح (قوله نحو وقال رائد هم الخ)
 نسبة محبوبه للاختل وقال في شرح الشواهد لم ارد في ديوانه (قوله اطلب الماء والكلأ) أي لا اجل
 نزولهم عليه وهذا التفسير رائد بحسب الاصل والمراد به هنا عريف القوم أي التصارع المقام منهم
 (قوله أي أقيموا) يعني بهذا المكان المناسب للحرب (قوله من أرسيت) أي مأخوذ من أرسيت
 السفينة حسب ما يعني في البحر وقوله بالمرساة هي بكسر الميم حديدة تنلق في الماء متصلة بالسفينة
 فتنتف وأما يفتح الميم فهي البقعة التي ترسى فيها السفينة ويؤخذ من قوله حسبها أن تفسير الارساء
 بالاقامة تفسير بالاذن لان الاقامة لازمة للبحر ويؤخذ من قوله من أرسيت أن الهمزة في أرسوا
 مفتوحة وهي همزة قطع وفي شرح الكاشي أرسوا صيغة أمر لجمع غلبة الخطابين همزة وصل
 من رست السفينة رسوا أي وقفت على البحر أو من رست أفادهم في البحر ثبتت اذ فارقت ضم
 العين في المضارع قالوا سمن في أرسوا مضمره عمل بالقاعدة في الامر من أن همزة مكسورة
 الا اذا شئت عين مضارعه وانما وقعت في نحو اكرم لانهم ليست همزة وصل وانما هي الالف التي كانت
 في مضارعه لان أصله المرفوض يؤكرم فلما حذف حرف المضارعة نظما بما بعدها مبهتر كا (قوله
 نزاولها) بالرفع لا بالمجرم جوابا لا مر لان العرض تعليل الامر بالارساء بالترافعة فكانت قبيل
 لماذا أشرت بالارساء فقال نزاولها أي لنزاول أمر الحرب ولو جزم لم ينعكس ذلك فصار الارساء علة
 للمزاوله لان الشرط علة في الجزاء لانه سببه وتقدير الكلام عليه ان وقع الارساء ترأوا أي ان وقع
 كان سببا وعلة لمزاولته لانه لا يمكن نزاولتها الا بالارساء ولا يستقيم كونه بالرفع حالا مثلا فنوت
 التعليل الذي هو المقصود وأيضا المراد بالمزاوله بعد الارساء لا الامر بالارساء حال المزاوله على أنه
 لا ريب لالحال اذا أن يقال لما كان نزاولها المتكلم وغيره وهم المخاطبون ارتباط نزاولها مع واو أرسوا
 في المعنى فيكون حالا مقدرة من واو أرسوا وبهذا نفهم ما في قول سم نقلا عن شيخه عن نزاولها
 بالرفع اذا لم يقصد الجزاء ولو قصد الجزاء صح وبسبب الجزم فتأمل (قوله أي فنزاول تلك الحرب)
 أي فنزاول أمرها ونعالجها أي فنحتمل لاقامة ما بعاملها (قوله فكل حنت الخ) علة لمخسوف
 أي ولا تخفوا من الخنف لان كل حنت الخ وهذا تمام البيت وبهذه

والاخرى انشاء لفظا ومعنى (نحو وقال
 وأنهم) هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء
 والكلأ (أرسوا) أي أقيموا من أرسيت
 السفينة حسب ما بالمرساة (نزاولها) أي
 فنزاول تلك الحرب ونعالجها فكل حنت
 امرئ يجري بقدره أي أقيموا فنزاول
 لان موت كل نفس

التمام موت كراما أو نذورها * فواحد الذعر من كذا وأستعار
 أي الشخص الذي يكون واحدا في زمانه هو من كان ناشئا أي كانا شي من الكثرة والاسفار
 (قوله أي أقيموا فنزاول) أي قال رائد القوم وسقدمهم أقيموا فنزاول ولا ينعىكم من محاولة
 اقامة الحرب خوف الخنف وهوانوت لان موت الخ وهذا المعنى الذي ذكره مبنى على أن ضمير
 نزاولها للحرب وقيل المضمير للسفينة والمعنى قال أميرهم الذي قام بدبيرهم لئلا يهزم أرسوا أي نزاولها
 ونقوم بدبير أخذرجالها والاستيلاء على نفائس أموالها ولا تخاف من كثرة عددهم فكل حنت
 امرئ يجري بقدره أي بقدر الله وقضائه وانصرا الشارح على الاحتمال الاول لانه أظهر لان
 مناسبة المصراع الثاني للاول ظاهرة فيه (قوله لان موت كل نفس الخ) أشار بادخال كل على
 نفس الى أن دخولها على حنت في كلام الشاعر باعتبار العموم في المضاف اليه لان التكرار في سياق
 الاثبات قد نفي لا باعتبارها في نفسه لان كل انما تصاف بالمتعد ولا تعد في الخنف بالنسبة لكل أحد
 حتى تدخل كل عليه وأما قول بعضهم ادخل الشاعر كل على الخنف باعتبار تعدد أسبابه من كونه
 بالمرض وبالسيف وبالرمح وغيرها المناسب لمقام الحرب حيث يأتي فيه أسباب الموت من السيف
 والرمح ونحوهما من كل جانب فلا يفيد ما لم يعتبر العموم في أمره بمعدونه المقام والمعنى فكل حنت
 كل امرئ على التوزيع ولا يخفى ما في هذا من كثرة الكلفة التي لا حاجة اليها أفاده عبد الحليم

اختلافهما ما اذا كانت أولاها خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء معنى فقط أو العكس (قوله مات
زيد الخ) لم يخل المصنف ولا الشارح لما يكون لفظهما انشاء وهما مختلفان معنى كتولك عند ذكر
من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ليتبوا متعده من النار لا تطلعده أيها الاخ فالاولى خبرية
معنى والثانية انشائية معنى ولفظهما انشاء ونحو أليس الله بكاف عبده اتق الله أيها العبد فالاولى
خبرية معنى والثانية انشائية معنى أي الله كاف عبده ولفظهما انشاء (قوله أولاد لا جامع الخ)
أي أولاد اتفاقهما في الخبرية والانشائية لتلايد خيل القسم الأول في هذا أيضا كما تقدم (قوله
كاسيا في بيان الجامع) أي والجامع الذي اذا اتفق تحقق كمال الانقطاع الموجب لمنع العطف بمائل
للجامع الذي سبب في محله عند تفصيله الى عقلي ووهمي وخيالي ثم ان ما لا يصلح فيه العطف
لاتقاء الجامع اما لاتسائه عن المسند اليهما فقط كقول زيد طويل وعمر وقصير حيث لا جامع بين
زيد وعمر ومن صداقة وغيرها وان كان بين الطول والقصر جامع التضاد واما عن المسندين فقط
كتناول الشارح عند فرض الصداقة بين زيد وعمر أو عنهم ما يجوز زيد قائم والعلم حسن (قوله وأما
كمال الاتصال) أي الذي يكون بين الجملتين فيمنع من انعطف بالواو اذ عطف احدهما على الاخرى
كعطف الشيء على نفسه وأما غير الواو فلا ينصرف العطف به معه كما هو المفهوم من كلام المصنف أولا
(قوله فليكون الثانية) أي فيتحقق ذلك الكمال بين الجملتين لاجل كون الثانية مؤكدة للاولى
أو بدلا منها أو بيانها وأما النعت فللمتميز عن عطف البيان الا بأنه يدل على بعض أحوال
المتبوع لا على ذاته والبيان يدل على ذات المتبوع لا على وصف فيه وهذا المعنى وهو الدلالة على بعض
أحوال المتبوع مما لا يتحقق له في الجمل لان الجملة انما تدل على النسبة ولا يتأني أن تكون نسبة في جملة
دالة على وصف شيء في جملة أخرى لم تنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت وقد تكون
النسبة في جملة موصوفة للنسبة جملة أخرى فلذا نزلت الجملة الثانية من الاولى منزلة عطف البيان من
المبين (قوله تأكيدها معنويا) أي بان يختلف مفهومها او لكن يلزم من تقرر معنى احداها تقرر
معنى الاخرى والمراد تأكيدها معنويا لغة والافالتا كيد المعنوي في الاصطلاح انما يكون باللفاظ
معسومة وليس ما يأتي منها أو المراد بقوله تأكيدها معنويا أي كالتأكيدها المعنوي في حصول
مثل ما يحصل منه ومثل هذا يقال في كون الجملة بدلا أو بيانها وما يدل على كون الجملة المذكورة
ليست تأكيدها معنويا في الاصطلاح قول المصنف فيما يأتي فوزانه وزان نفسه الخ كذا قيل وقد تنوع
تلك الدلالة بأن يقال ان المراد فوزان هذا التوكيد المعنوي الاصطلاح في الواقع في الجمل وزان نفسه
الذي هو تو كيد معنوي اصطلاحا واقع في المفردات فالظاهر أن هذا تو كيد معنوي اصطلاحا
ولا مانع أن يقال انما كان بالالفاظ المعلومة تأكيده معنوي بالنسبة للمفردات والجملة الثانية
من المتخالفين مفهومها ويلزم من تقرر معنى احداها تقرر معنى الاخرى تو كيد معنوي بالنسبة
للجمل تأمل ورعا كان كلام القنري مفيد ذلك حيث قال ولا يقال ان كل واحد من التوكيد
والبيان والبديل من جملة التوابع والتابع هو الثاني المعرب باعراب سابقيه الحاصل أو المتحد وحينئذ
فلا بد أن يكون للمتبوع اعراب لفظي أو تقديرى أو محلى مع أن الكلام في الجمل التي لا محل لها
منه لاننا نقول المراد من قولهم هو الثاني المعرب باعراب سابقيه كونه كذلك فيما سبقيه اعراب
أو المراد باعراب سابقيه نفيا وانباتا أو أن هذا تعريف للتابع بالنظر للغالب وهو ما اذا كان للسابق
اعراب انتهى كلامه (قوله لدفع توهم تجوز) مصدر مضاف لقوله أي ليدفع المتكلم توهم
السامع تجوزا الخ (قوله أو غلط) اعترضه العلامة السيد بأن التأكيده المعنوي في
المفردات كما في جاء زيد نفسه لا يكون لدفع توهم التبيين والغلط بل لدفع توهم التجوز فقط فكذا
ما هو بمنزلة وهو المعنوي في الجمل نحو لا ريب فيه لكن الذي حققه العلامة عبد الحكيم

(قوله مات فلان رحمه الله) لم يوافق رحمه
الله على مات لانه انشاء معنى ومات خبر
معنى وان ككلامنا جميعا خبرية لفظا
(أولاد) لا جامع بينهما كالمسببات بيان
للبيان فلا يصح العطف في مثل زيد طويل
عمر وانهم (وأما كمال الاتصال) بين الجملتين
(فليكون الثانية مؤكدة للاولى) تأكيدها
معنويا (لدفع توهم تجوزا أو غلط)

من التأكيد المعنوي فيمدد دفع توهم الغلط بالنسبة للاختلاف افراداً أو غيره سواء كان بسهولة
 أو نسيان أو سبق لسان وإن لم يقد بالنسبة للاختلاف فإذا قيل جاء الرجلان كلاهما فإنه يصح دفع توهم
 الغلط باللفظ بالنسبة لمكان المفرد أو الجمع دون تنبيه أخرى وكذلك جاء زيد نفسه يصح دفع توهم الغلط
 بالنسبة لمن توهم أن الخافي الزيدان لا بالنسبة لمن توهم أنه عمرز وجعل العلامة ابن يعقوب قول
 المصنف لدفع توهم تجوز بالنظر لئلا يكيد المعنوي وقوله أو غلط بالنظر لئلا يكيد اللفظي مخالفاً
 لصنيع الشارح في جعله مما للمعنوي الموجب للاشكال المذكور وعبارته على قول المصنف لدفع
 توهم تجوز أو غلط أي لا بجل أن يدفع المتكلم توهم السامع التجوز في الأولى فتتزل الثانية منزلة
 التأكيد المعنوي في المفردات لأنه اعتماداً على به لدفع توهم التجوز ويدفع توهم السامع الغلط في الأولى
 فتتزل الثانية منزلة التأكيد اللفظي في المفردات فإنه اعتماداً على به لدفع توهم السامع أو الغلط انتهى
 كلامه وهو تابع فيما قال للعلامة السيد ولكن قد علمت ما قاله العلامة عبد الحكيم (قوله بالنسبة
 إلى ذلك الكتاب) أي حالة كون لا ريب فيه منسوباً لذلك الكتاب (قوله إذا جعلت الخ) أي أن محمل
 كون جملة لا ريب فيه مؤكدة لذلك الكتاب إذا جعلت الخ طائفة من الحروف واقعة في أوائل السور
 إشارة إلى أن الكتاب المختص به مركب من جنس هذه الحروف وعلى هذا فلا يكون لها محمل من
 الأعراب لأن المراد به ما على هذا مجزئ تعدد الحروف فلا تكون مسندة ولا مسند إليها وإلى هذا
 القول ذهب صاحب الكشف والاعتقادي وعليه فقبل هي مما اختص الله نبيه بمعرفة معانيها وقيل
 إن كل حرف مقتطع من كلمة والجموع في موضع جملة مستقلة فالهزمة مقتطعة من الله واللام من
 جبريل والميم من محمد فكانه قبل الله نزل جبريل على محمد بالقرآن واقتطاعها من تلك الكلمات
 لا ينافي الإشارة المتقدمة فتأمل وبما ذكرناه في بيان معنى هذا القول صحت المبالغة بينه وبين القول
 الذي بعده (قوله أو جملة مستقلة) أي أو جعلت الخ جملة مستقلة أي مع حذف أحد جزئيه أما
 المبتدأ أو الخبران جعلت اسمية بأن يكون التقدير الم هذا أو هذا الم ويصح جعلها بالفعل على أن يكون
 التقدير أقسم بالم فيكون الجاسر محذوفاً أو أذكر الم فيكون منصوباً وعلى هذه التقادير الم أما اسم
 السورة أو القرآن أو اسم من أسمائه تعالى أو موقول بالذوات من هذه الحروف (قوله وذلك الكتاب
 جملة ثانية) أي لا محمل لها من الأعراب وقوله ثالثة أي لا محمل لها كالأولين واحترز الشارح
 بقوله إذا جعلت الخ عما إذا جعل الم طائفة من الحروف قصد تعدادها أو جملة مستقلة اسمية
 أو فعلية على ما مر وذلك الكتاب مبتدأ ولا ريب فيه خبراً أو جعل الم مبتدأ وذلك الكتاب خبراً
 أو جعل الم مبتدأ ولا ريب فيه خبراً أو جعل ذلك الكتاب اعتراضاً فإنه لا يكون لا ريب فيه جملة
 لا محمل لها من الأعراب مؤكدة لجملة قبلها كذلك (قوله فإنه لما بواخ الخ) هذا بيان أن يكون لا ريب
 فيه تأكيداً معنوياً بذلك الكتاب وخبراً له للعال والشان وقوله بواخ أي وقعت المبالغة أي فإنه
 لما وقعت المبالغة في أن وصف ذلك الكتاب بأنه بلغ في الكمال إلى الدرجة القصوى أي البعدى
 في الزفة فتتوله الدرجة معمول البلوغ وفي الكمال متعلق به (قوله وبقوله بواخ متعلق بالماء في قوله
 بجعل) أي فالمعنى فإنه لما وقعت المبالغة في الوصف المذكور بسبب جعل الخ (قوله بجعل الخ)
 المبالغة بجميع مع الجعل والتعريف لا يمكن محصلها بالتعريف لأن جعل المبتدأ ذلك إنما يقصد بالوجه
 الدرجة القصوى في الكمال وهذا لا ينافي أن غيره كذلك (قوله ذلك) أي لفظ ذلك (قوله الدال
 على كمال العناية بغيره) أي من حيث أن اسم الإشارة موضوع للمشاهدة انحسرس وقوله والتوسل الخ
 أي باعتبار أن اللام بعده وقوله الدال الخ صفة لجعل أو لذلك وهو الأقرب لكن الأول أليق بقول
 الشارح والتوسل الخ إذ لو كان صفة لذلك لكان المناسب أن يقول الدال على كمال العناية بغيره
 وعلى البعد المتوسل به إلى التعظيم (قوله والتوسل) عطف على كمال العناية أي الدال على كمال

نحو لا ريب فيه بالنسبة إلى ذلك الكتاب
 إذا جعلت الخ طائفة من الحروف أو جملة
 مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب
 فيه ثالثة فإنه لما بواخ في وصفه أي وصف
 الكتاب (بواخ) متعلق بوصفه أي في أن
 وصف بأنه بلغ (الدرجة القصوى في الكمال)
 وبقوله بواخ متعلق بالماء في قوله (بجعل المبتدأ
 ذلك) الدال على كمال العناية بغيره
 والتوسل بغيره إلى التعظيم وعلى الدرجة

العناية بتمييزه والدال على التوصل الى التعظيم وعلو الدرجة بسبب بعده أى دلالة على البعد فكانت
 في مرتبة لا يشار اليها الا من بعد (قوله الدال على الانحصار) أى لان تعريف الجزئين في الجملة
 الخبرية يدل على الانحصار اما حقيقة أو مبالغة فالأول نحو قولك الله الواجب الوجود والثاني
 كما مثل الشارح بقوله حاتم الجواد أى لا جواد الا حاتم اذ جود غيره بالنسبة الى جوده كالعدم
 (قوله فعنى ذلك الكتاب) أى المراد منه أنه الخ أو معناه حقيقة أنه الكتاب لا سواء لكنه غير مراد
 لانه باطل وقوله الكامل أى في الهداية (قوله الذى يستأهل) بالهمز أى يستحق وفى العباج
 يقال فلان أهل لكذا ولا يقال مستأهل والعبارة تقول له لكن العلامة النخسرى قد صحح هذه
 العبارة فى الأساس (قوله كأن ما عداه من الكتب) أى السماوية وقوله ناقص أى عن درجته
 وهذا ان لوحظ أن المحصور الكتاب الكامل وقوله بل ليس بكتاب أى ولو كان ذلك الغير كتابا كاملا
 فى نفسه وهذا المعنى ان لوحظ أن المحصور أصل الكتاب وقد يقال ان المناسب للملاحظة كون المحصور
 الكتاب الكامل حذف المكائنة ويقول وأن ما عداه من الكتب فى مقابله ناقص وأجيب بانه
 أى بها اشارة الى أن المقصود من حصر الجنس الدلالة على كماله فمسه لا التعريض بنقصان غيره
 لما ذكره من أن الحصر فى قولك زيد الشجاع قد يقصد به مجرد كمال شجاعته وقد يتوسل بذلك الى
 التعريض بنقصان شجاعته غيره عن يدعى مساراته لزيد فى الشجاعة واعلم أن هذا الكلام الذى
 قرره الشارح الحصر فى الآية ليس فى ظاهره سوء أدب اذ لم يصريح بنقص الكتاب التى وقع الحصر
 باعتبارها بالنقصان ولا فى باطنه لان الملائم الا عظم له أن يفضل ما شاء من كتبه على غيره بالمبالغة
 الحصرية وتغيرها نعم لو سميت فيه أكتب ووقع الحصر من غير الملائم الأعلى لم سوء الأدب أو وقع
 الحصر من غير الملائم الأعلى ولو لم تسم الكتاب قالة العنقري (قوله جاز الخ) أى لان كثرة المبالغة
 لا تجوز توهم المجازفة لما جرت به العادة غالبا أن المبالغ فى مدحه لا يسكون على ظاهره اذ لا تحلو
 المبالغة غالبا من تجوز تساهل (قوله قبل التأمل) أى فى كالات الكتاب (قوله أعنى قوله
 ذلك الكتاب) أى المفيد للمبالغة فى المدح (قوله مما يرى به) أى من جملة الكلام الذى يتكلم به
 (قوله جزافا) مثل الجليم لكن الضم والفتح سمعان والكسر قياسى لانه مصدر جزاف جزافا
 ومجازفة أى أخذ بغير تقدير ومعرفة بالكمية والجزاف أيضا التكلم من غير خبرة وتيقن ونصبه
 فى كلام المصنف على المصدرية أى يرى به رضى جزاف أى رميا بطريق الجزاف (قوله من غير
 صدور الخ) لعدم ملاحظة مقتضياته ومراعاة لوازمه وهذا تفسير للجزاف وليس زائدا عليه كما علمت
 فهو على حذف أى فان قلت ان توهم كون الكلام مما يرى به جزافا انما يصح لو صدر عن غير علام
 الغيوب فكيف يقال يجوز أن توهم أن هذا الكلام مما يرى به جزافا قلت أجابوا عن ذلك بأن المراد
 أن هذا الكلام لو كان من غيره اتوهم ما ذكرناه فجرى معه لا ريب فيه فدفعنا لذلك التوهم جريا على
 قاعدة ما يجب مراعاته فى البلاغة العرفية باعتبار كلام المخلوق لان القرآن وان كان كلام الله الا انه
 جار على القاعدة العرفية المعتمدة فى كلام الخلق وأنت لوقت ذلك الرجل كان مقيدا لانه الكامل
 فى الرجولية فربما توهم أن هذا مما يرى به جزافا فلك أن تؤكد وتدفيع ذلك التوهم بقولك
 لا شك فيه فتأمل (قوله فعلى ذلك التوهم الخ) فتوهم الجزاف فى ذلك الكتاب بمنزلة توهم
 التجوز فى جاء فى زيد لا شترأ كهما فى المسألة وتدفع هذا التوهم على تقدير كون الضمير الجوز فى لا ريب
 فيه راجعا الى الكلام السابق أعنى ذلك الكتاب ظاهر كأنه قبل لا ريب فيه ولا مجازفة وان كان
 الضمير راجعا للكتاب كما هو الظاهر فبئى على أنه اذ لم يكن ريب فى كونه كاملا غاية السكال لم يكن قولك
 ذلك الكتاب بالمجازفة اه عبد الحكيم (قوله فوزانه الخ) الوزان مصدر قولك وازن الشيء
 أى ساواه فى الوزن وقد يطلق على النظر باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد يطلق على مرتبة

(وتعريف الخبر باللام) الدال على الانحصار
 مثل حاتم الجواد فعنى ذلك الكتاب أنه
 الكتاب الكامل الذى يستأهل أن يسمى
 كتابا كأن ما عداه من الكتب فى مقابله
 ناقص بل ليس بكتاب (جاز) جواب لما أى
 ناقص بل هذه المبالغة المذمومة
 جاز بسبب هذه المبالغة (قوله أعنى
 أن توهم السامع قبل التأمل أنه)
 (قوله ذلك الكتاب) مما يرى به جزافا من غير
 قوله ذلك الكتاب (قوله أعنى قوله)
 صدور عن روية وبصيرة المسترعا الى
 الجنبى لا مفعول والمرفوع الذى ذلك الكتاب
 لا ريب فيه والنصوب البارز الى ذلك الكتاب
 أى جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب
 (قوله فوزانه) أى فوزان
 لا ريب فيه مع ذلك الكتاب

الشيء إذا كانت مساوية لشيء آخر في أمر من الأمور وهو المراد هنا إذا المعنى فترتبة لأرب فيه
مع ذلك الكتاب في دفع توهم الجراف مرتبة نفسه مع زيد في قولك جاء زيد نفسه (قوله وزان
نفسه) أي مرتبة نفسه من جهة كونه رافعا لتوهم الجواز وأن الجاني نقله أو رسوله أو عسكره
أو كابه (قوله فظهر) أي من التقرير السابق المقيد أن وزان بمعنى مرتبة كما يؤخذ من قوله
مع ذلك الكتاب وقوله مع زيد ومن عدم تأويل الوزان بالموازن (قوله كما توهم) راجع للمعنى
أي أن بعضهم توهم أن وزان الثاني زائد ولكن بلغه وزان الأول مصدرا بمعنى اسم الفاعل وحينئذ
فالمعنى فوازنه ومساويه نفسه ورد بأنه لا حاجة للتأويل والاصل عدم الزيادة (قوله أو تأ كيدا
لفظيا) أي بأن يكون مضمون الجملة الثانية هو مضمون الأولى وهو عطف على قوله تأ كيدا معنويا
ووجه منع العطف في التأ كيدا كون التأ كيدا مع المؤكد كائنا في الواحد وعلم مما قلناه أن الجملتين
اليتين ينتهياتا كيدا معنويين بينهما اختلاف واليتين بينهما تأ كيدا لفظي بين معنييهما اتحاد
واتفاق ولهذا قيل إن لا ريب فيه تأ كيدا معنوي وهدي تأ كيدا لفظي وحينئذ ظهر الفرق
بين التأ كيدين وعلم أنه ليس المراد بالتأ كيدا اللفظي التأ كيدا بنفس تكرير اللفظ إذ لم يعترضوا له
لأنه لا يتوهم فيه صحة العطف تأتل (قوله هدي) الهدي هو الهداية وهي عبارة عن الدلالة
على سبيل النجاة (قوله أي هو هدي) أشار الشارح بذلك إلى أن محصل كونه مما نحن بصدده
إذا جعل هدي خبر مبتدأ محذوف وأعمال يجعله مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدي مع أنه
إذا جعل كذلك كن مما نحن بصدده لقوات المبالغة المطلوبة وأما إذا جعل خبرا عن ذلك الكتاب
بعد الأخبار عنه بالار يرب فيه أو جعل حالا والاعمال اسم الإشارة فلا يكون مما نحن بصدده (قوله
أي الضالين الصائرين إلى التقوى) هذا جواب عن إشكال وحاصله أن الهداية إنما تتعلق بالضالين
لأن المتقين لأنهم هم المهديون فلو تعلقت الهداية بهم لم تحصل الحاصل وحاصل الجواب أن المتقين
في الآية من مجاز الأول فالمعنى هدي للضالين الصائرين للتقوى لقريرهم من القبول وهم الذين
يسمعون الكتاب ويقبلونه بخلاف المطبوع على قلوبهم وحصله أن المراد بالمتقين المتقون بالقوة
أي المشرفون على التقوى وأجاب بعضهم بجواب آخر وحاصله أن تتعلق الهداية بالموصوفين بالتقوى
على معنى الزيادة أي هو نفس زيادة الهدى للمتقين على هدايتهم أي أنه يدايهم على ما لم يصلوا إليه
من معاني التقوى وأجاب السبب بالصقوى بأن المراد المتقون في علم الله (قوله فأن معناه)
أي معنى هدي للمتقين وهذا تعليل لكون هو هدي للمتقين تأ كيدا لفظيا لذلك الكتاب أي إنما كانت
هذه الجملة تأ كيدا لفظيا لهذه الجملة التي قبلها للاتحاد هما في المعنى لأن معناه الخ (قوله في الهداية)
متعلق بما بعده وهو بالغ (قوله أي غايتها) إنما يحمل الكنه على الحقيقة لما قلناه إنا قلناه بعد ذلك
حتى كأنه الخ وبيان ذلك أنه لما حكم بأن حقيقة الدرجة التي بلغها لا تدرك فلا يصح أن يتفرع عليه
قوله حتى وكأنه هداية محضة لأن ذلك لا يتفرع الأعلى ادراك حقيقة لا على عدم ادراكها
(قوله لما في تنكير هدي الخ) على القول فأن معناه الخ (قوله حتى كأنه) الأولى حتى أنه اذ في حل
الشيء على الشيء في مقام المبالغة دعوى الاتحاد من غير شبهة تردد انتهى أطول (قوله حيث
قبل الخ) الخينة للعامل (قوله وهذا) أي بلوغ الكتاب في الهداية درجة لا تدرك غايتها
وقوله معنى ذلك الكتاب أي بناء على أنه جملة مستقلة أي معناه المقصود منه لا المعنى المطابق الذي
وضع له اللفظ (قوله لأن معناه) أي المقصود منه (قوله والمراد بكاله) أي الكتاب (قوله
لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوت في درجات الكمال) فإذا كان التفاوت في الهداية وجب حل
الكال على الكال في الهداية (قوله أي بقدر الهداية) فيه إشارة إلى أن الحسب بمعنى التقدير يقال
عمل هذا بحسب عمل فلان أي على قدره وقول المصنف بحسبها متعلق بتفاوت وتقديم الجاهل والمجورور

(وزان نفسه) مع زيد (في جاني زيد نفسه)
قوله (قوله وزان) في قوله وزان نفسه ليس
بأنه كما توهم أو تأ كيدا لفظيا كما أشار إليه
بقوله (قوله هدي) أي هو هدي (المتقين)
أي الضالين الصائرين إلى التقوى (فأن معناه)
أنه أي الكتاب (في غايتها) أي غايتها بالهداية
لا يدرك كنهها (حتى كأنه هداية)
من الإيهام والتفخيم (حتى كأنه هداية)
محضة (حيث قبل هدي ولم يقل هاد) وهذا
معنى ذلك الكتاب لأن معناه كما في الهداية لأن
الكامل والمراد بكاله (أي بقدر الهداية)
الكتب السماوية بحسبها (تتفاوت في درجات الكمال)
واعتبارها

لأفاده الحصر أي بحسبها تتفاوت لا بحسب غيرها فان قلت ان الكتب السماوية تتفاوت أيضا بحسب جلاله النظم وبلاغته كالأقرآن فانه فاق سائر الكتب باعتبار انما هي نطقه فكيف يحصر المصنف تفاوت الكتب السماوية في الهداية وأجيب بأن الكتب السماوية وان تفاوتت بحسب جلاله النظم وبلاغته لكن المقصود الاصل من الانزال انما هو الهداية فحصر التفاوت في الهداية للمبالغة اعتناء بشأن هذا التفاوت بتزييل غيره منزلة القدم والى هذا الجواب أشار الشارح بقوله لان المقصود الاصل الخ (قوله لان المقصود الاصل) أي لانه ينبغي عليها كل غرض ديني وأخرى (قوله فوزانه) أي نسبتة ومرتبة وهذا مقرر على محذوف والتقدير وحيث كان مدلول ذلك الكتاب انه الكتاب لا غيره وظاهر محال بل الغرض وصفه بالكمال في الهداية ومدلول هو هدى أنه نفس الهدى وهو محال أيضا وانما الغرض كونه كاملا في افادة الهداية فقد اتحد في عدم ارادة الظاهر وفي ارادة الكمال في الهداية وصار هو هدى تأكيذا لفظيا فوزانه الخ (قوله أي وزان هدى للمتقين لم يقل كسابته مع ذلك الكتاب وكذا قوله وزان زيد لم يقل فيه مع زيد الا ان كفاءه سابقه اذ لا فرق ثم ان المراد مماثلة هو هدى لزيد الثاني في اتحاد المعنى لدفع نوعه الغلط والسهو لان التأكيذا للفظي انما يورث به لدفع توهم السامع أن ذكر زيد الاول على وجه الغلط أو السهو وأن المراد عمر ومثلا واعترض العلامة السيد على المصنف بأنه حيث صكان قوله هدى للمتقين وزانه وزان زيد الثاني كان المناسب حينئذ عطف هدى للمتقين على قوله لا ريب فيه لاشتراكهما في التأكيذ لذلك الكتاب وان امتنع عطفه على المؤكد بنسخ الكاف وأجيب بأن لا ريب فيه لما كان تأكيذا تابعا لما قبله صار كهو فلما امتنع العطف على ما قبله امتنع العطف عليه لشدة ارتباطه بما قبله فالعطف عليه كالعطف على ما قبله قال في الاطول وهذا الاعتراض غلظ عن أنه لا يعطف تأكيذا على تأكيذ فلا يشال جاء القوم كلهم وأجمعون لاهام العطف على المؤكد انتهى (قوله مع اتفاهما في المعنى) أي المراد منهما (قوله فانه يخالفه معنى) أي وان كان معنى ذلك الكتاب يستلزم نفي الرب عنه فلذا جعل لا ريب فيه تأكيذا معنويا وجعل هدى للمتقين تأكيذا لفظيا (قوله بدلا منها) أي بدل بعض أو اشتغال لا بدل غلط اذ لا يقع في فصيح الكلام ولا بدل كل اذ لم يعتبره المصنف في الجمل التي لا محل لها من الاعراب لانه لا يشارك الجملة التأكيذية الا باعتبار قصد نقل النسبة الى مضمون الجملة الثانية في البدلية دون التأكيذية وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا محل لها من الاعراب لانه لا نسبة بين الاولى منها وبين شيء آخر حتى ينتقل الى الثانية وتجعل بدلا من الاولى وانما يقصد من تلك الجمل استئناف اثباتها وبعضهم اعتبره في الجمل التي لا محل لها ونزل قصد استئناف اثباتها منزلة نقل النسبة فأدخل بدل الكل في كمال الاتصال ومثله بقول انشاكل قنعنا بالاسودين قنعنا بالقر والماء فاذا قصد الاخبار بالاولى ثم بالثانية لكون الاولى كغير الوافية بالمراد لما فيها من اهام تام والمقام يقتضي الاعتناء بشأن الخبرية تفصيلا لما فيه من تشويق الخبر أو وضوح ذلك كانت بدل كل فحصل من هذا أن جعل الجملة الواقعة بدل كل من كل داخل في كمال الاتصال أو غير داخل داخل خلافا بخلاف الواقعة بدل بعض أو اشتغال فانه ما داخل فيه قطع الان المدل منه فيهما غير وافي بالمراد حتى في البديل الافرادى فانك اذا قلت أعجبتى زيدا لم يبين الامر الذي منه أعجبتك واذا قلت وجهه تبين وهو بعض زيد فكان بدل بعض واذا قلت أعجبتى الدار حسنها فكذلك والحسن ليس بعضا فكان بدل اشتغال ومن هذا تعلم أن البديل الاتصال لا يحل من بيان ووفاء ولم يقتصر على البديل في جميع الاقسام دون البديل منه مع أن الوفاء انما هو بالبديل لان تمام البديل يقتضي الاعتناء بشأن النسبة وقصد هامتير أوكد ولا يقال حيث كان البديل الاتصال لا يحل عن بيان يلزم التباسه بعطف البيان لانا نقول البيان في البديل

لا بحسب غيرها لان المقصود الاصل من
الانزال (فوزانه) أي وزان هدى للمتقين
(وزان زيد الثاني في جامع زيد) كقوله
يقترن لذلك الكتاب مع اتفاهما في المعنى
ببديل لا ريب فيه فانه يخالفه معنى
(أن يكون الجملة الثانية بدلا منها)
أي من الاولى

غير مقصود بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان المقصود منه التفسير ولا يصح
 لا تقرير النسبة فافهم وجه منع العطف في بدل البعض والاشارة الى أن المبدل منه في نسبة الطرح
 عن المقصد الذاتي فصار العطف عليه كالعطف على ما لم يذكر وقول بعضهم وجه المنع أن المبدل
 والمبدل منه كاشي الواحد لا يتم مع كون المبدل منه كالمعدوم اذ لا يتصور ما هو بمنزلة المعدوم
 بالموجود مع أن البعض من حيث هو المشتمل عليه من حيث هو لا اتحاد بينه وبين ما قبله تاقل
 (قوله لانها غير وافية) على حذف أى وتبدل الثانية من الاولى لانها الخ (قوله أو كغير الوافية)
 أى لكونها بجملة أو خمسة الدلالة قاله عبد الحكيم وذلك كفاي الآية والبيت الآتين على ما يقتضيه
 صنيع الشارح وعليه فيكون المصنف أهمل التمثيل لما اذا كانت الاولى غير وافية والا حسن
 كما في ابن يعقوب أن يراد بغير الوافية الجملة التي اتبعت تبدل البعض والاشتمال لانه لا يفهم المراد
 الا بالمبدل اذ لا اشعار الا بعم بالاختصاص ولا للعجمل بالبين وأن يراد بغير الوافية الجملة التي اتبعت تبدل
 الكل بناء على اعتباره في الجمل لان مدلول الاولى هو مدلول الثانية ماصدا وان اختلفا مفهوما
 والمصدق اكثر رعاية من المفهوم وعلى هذا يكون قوله أوفى تفصيلا باعتبار مطلق المشاركة
 لا باعتبار الوفاء بالمقصود في الحالة الراهنة ولا يقال حمل قوله أو كغير الوافية على التي اتبعت تبدل
 الكل لا يناسب مذهب المصنف لان بدل الكل لا يجري في الجمل التي لا تشمل لها لا نقول قوله
 أو كغير الوافية اشارة لمذهب غيره من جريان بدل الكل في الجمل وكأنه قال أو كغير الوافية على ما مضى
 عليه غير ناواعة كان حمل كلام المصنف على هذا الذي قلناه أحسن لان غير الوافية هي التي صدر بها
 فيصرف التمثيل الذي ذكره لها وتكون التي هي كغير الوافية كالمستطردة باعتبار ما لم يذكره وذكره
 الغير ويمكن أن يجعل قول المصنف أو كغير الوافية لتسوية الاعتبار ويحتمل فتكون الجملة الاولى
 في كل من الآية والبيت غير وافية باعتبار وافية تشبه غير الوافية باعتبار آخر بيان ذلك
 أن في الاولى وفاء باعتبار كونها أعم وأكمل فيصح جعل الاولى مشاركة لثانية في الوفاء بالمراد
 وان كانت الاولى وافية به اجمالا والثانية وافية به تفصيلا وزادت الثانية بانه تفصيل فتكون أوفى
 فتسببه الاولى بغير الوافية تلحقها عن التفصيل الذي هو المقصود ويصح جعل الاولى غير وافية بالمراد
 الذي هو التفصيل حيث جعل المراد هو التفصيل تأمل (قوله حيث يكون في الوفاء قصورا)
 أى حيث يكون في وفاء الاولى بالمراد قصور لكونها بجملة كفاي الآية وقوله أو خفاء أى أو يكون
 في الاولى خفاء في الدلالة على المراد كفاي البيت وهذا راجع لقوله أو كغير الوافية (قوله والمقام
 يقتضي اعتناء بشأنه) جملة حاوية أى لكون الاولى غير وافية بالمراد والحال أن المقام يقتضي
 اعتناء بشأنه فمن أى بالمبدل منه ثم بالمبدل لان قصدهما شئ مرتين أو كذا ولم يقتصر على المبدل
 مع أن الوفاء انما هو به كذا فقرر شيخنا العدوي والمراد بالمقام هنا حال المراد وفي ابن يعقوب
 أن قوله والمقام الخ جواب عما يقال هب أن الجملة الاولى غير وافية كل الوفاء بالمراد فلم يقتصر عليها
 ويؤكد فهم المراد للسامع فقد يتعلق الغرض بالابهام فاشارة الى أن المبدل انما يوفق به في مقام
 يقتضي الاعتناء بشأنه فتقصد النسبة مرتين في الجمل والمنسوب اليه من حيث النسبة مرتين
 في المفردات (قوله أى بشأن المراد) أى وحينئذ فلا بد من اتمامه ولم يرجع الضمير الى تمام المراد
 لان الاعتناء بشأن المراد يقتضي المبالغة في اتمامه (قوله لكنة) الاولى حذفه اذ التنكية
 نفس المقام كفاي الاطول وابن يعقوب (قوله ككونه مطلوبا في نفسه) أى وشأن المطلوب
 أن يعتنى به وبين وذلك كفاي الآية وكان الاولى حذف قوله في نفسه ليشمل ما اذا كان المراد
 مطلوبا بذويرة لغيره كما اشار له الشارح بقوله فيما يأتي وذويرة الخ (قوله أو فظيحا) أى عظميا
 في القبح والشناعة فلفظ اعلمه وكون العقل لا يذكره ابتداء يعنى بشأنه فيبدل منه ليتقرر في ذهن

(لانها أى الاولى) غير وافية بتمام المراد
 أو كغير الوافية حيث يكون في الوفاء
 قصورا أو خفاء ما بخلاف الثانية فانها
 وافية بتمام الوفاء (واتمام يقتضي اعتناء
 بشأنه) أى بشأن المراد (لكنة) ككونه
 أى المراد (مطلوبا في نفسه أو فظيحا)

السامع بقصد مرتين فهو أن يقال لامرأة ترى وتصدق تو بخالها وتقر بها لا تجتمع بين الأمرين
 لا ترى ولا تصدق وهذا المثال بناء على ورود بدل الكل في الجمل التي لا تحمل لها (قوله أو عجباً) أي
 فيه معنى به لا عجب الخاطب قصد البيان غرابته وكونه أهلاً لأن يتكرار أن ادعى نفسه هو أو أصل
 يتعجب منه أن ادعى إثباته كما إذا رأيت زيدا محتاجاً وتعذف فتقول زيد جمع بين أمرين يحتاج
 ويتعذف ويحول قالوا مثل ما قال الأولون قالوا أئذا متنا الخ فان أبعث بعد صيرورة العظام
 تراباً عجيب عند منكره ومن عجائب القدرة عند منبته وهذا أيضاً مثل لبديل الكل ومثاله أيضاً
 قال زيد قولاً قال أنا هزم الجند وحدي (قوله أو لطيفاً) أي نظراً فاستحسننا فيقتضى ذلك
 الاعتناء به لا إدخال ما يستغرب في آذان السامعين كما إذا رأيت زيدا رقيق القلب حسن السيرة
 فتقول زيد جمع بين أمرين جمع بين رقة القلب وحسن السيرة وتقول لا تجمع بين الأمرين لا تجمع
 بين السماع واللهو (قوله فتزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض) أي في المفرد والافهني
 بدل حقيقة وكذا قوله الاشتغال على ما تقدم ثم إن تنزيل الجملة الثانية من الأولى منزلة بدل
 الاشتغال استسكاوه بأن ضابط بدل الاشتغال وهو أن يكون المبدل منه متقاضياً لكر المبدل غير
 موجود هنا وأجيب بأن هذا ضابط المبدل في المفردات (قوله نحو أممكم) أي نحو قول الله
 تعالى حكايته عن قول نبيه هود لقومه ولا يقال الكلام في لا يحمل له وأممكم بما تعلمون محلها نصب
 لأنهم مفعول اتقوا قبله لا نأقول هذه الجملة صلة الموصول وقد صرح ابن هشام بأن الحمل للموصول
 دون الصلة وصرح العلامة السيد بأن الحمل للمجموع الصلة والموصول فيجوز الصلة لا الحمل لها وقوله فان
 المراد أي من هذا الخطاب (قوله والمقام يقتضى اعتناء بشانه) الجملة حالية أي والحال أن
 المقام يقتضى الاعتناء بشأن التنبيه المذكور لكونه مطلوباً في نفسه لأن إيقاظهم من سوسة
 غفلتهم عن نعم الله مطلوب في نفسه لأنه تذكير لنعم الشكر والشكر عليها مبدأ لكل خير (قوله
 وذريعة إلى غيره) وهو التقوى المشار إليها بقوله تعالى قبل ذلك واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون
 بأن يعلموا بذلك التنبيه أن من قدر أن يفضل عليهم بهذه النعمة فهو قادر على الثواب والعقاب
 فيقوته (قوله لأنه لا لئله عليهم بالتفصيل) أي حيث سميت بنوعها بخلاف الأول فإنه يدل عليها
 اجمالاً لأن الأمداد يشعر بأن المراد بما يعلمونه نعم وهي غير مسماة بنوعها (قوله من غير احتفاء)
 أي من غير أن يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعانين لكفرهم لأنه لو أُحيل تفصيلها إلى علمهم
 لم ينسبوا تلك النعم إلى قدرتهم جهلاً منهم وينسبونها لتعالى نعماً أخرى كالإحياء والتصور
 (قوله فوزانه) أي قرينة قوله أمدكم بأنعام وبنين الخ بالنسبة لقوله أمدكم بما تعلمون (قوله
 وزان وجهه) أي مرتبة قول وجهه بالنسبة لزيد في قولك أعجبني زيد وجهه (قوله لدخول
 الثاني) أعني مضمون أمدكم بأنعام وبنين الخ وقوله في الأول يعني أمدكم بما تعلمون (قوله يشمل
 الأنعام وغيرها) أي من السمع والبصر والعز والراحة وسلامة الأعضاء والبدن ومنها فمما ذكر
 من النعم في الجملة الثانية بعض ما ذكر في الأولى كما أن الوجه بعض زيد وكان الأولى للشارح أن يقول
 لأن ما يعلمون يشمل ما ذكر في الجملة الثانية من النعم الأربعة وغيرها كالسمع والبصر لأن كلامه يوهم
 أن المراد بغير الأنعام النعم الثلاثة المذكورة بعد هاتين الآية الثانية وليس هذا مراداً في شيء
 آخر هو أن قوله أمدكم بأنعام وبنين وعيون أن كان هو المراد فقط من الجملة الأولى كانت
 الثانية بدل بعض ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومه لهم وإن أريد ما هو أعلم تكن الثانية
 بدل بعض بل من ذكر الخاص بعد العام فلا تكون الثانية أوفى لأن الأولى أوفى من جهة العموم
 والثانية أوفى من جهة التفصيل اهـ يعقوب (قوله أعني المنزل منزلة بدل الاشتغال) أي
 في المفردات فلا يقال إن جملة لا تقين عندنا بدل اشتغال وحينئذ فيامعنى التنزيل (قوله

قوله أو أصل الخ هكذا في الأصل وأجله محترف
 والأصل أو أهلاً لأن يتعجب منه الخ وإيجز
 اهـ معجبه
 أو عجباً أو لطيفاً) فتزل الثانية من الأولى
 منزلة بدل البعض أو الاشتغال فالأول (نحو)
 أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وعيون
 أمدكم فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى
 وعيون يقتضى اعتناء بشانه (والثاني) أعني
 والمقام يقتضى اعتناء بشانه (أو في نأديته)
 في نفسه وذريعة إلى غيره (أو في نأديته)
 قوله أمدكم ككبرياء الذي هو التنبيه (لذاته)
 أي نأديته المراد الذي هو التنبيه (لذاته)
 أي الثاني (عامياً) أي على نعم الله تعالى
 (بالتفصيل) من غير احتفاء على علم المخاطبين
 المعانين فوزانه وزان وجهه في أعجبني زيد
 وجهه يشمل الأنعام وغيرها (والثاني)
 يعلمون يشمل المنزل منزلة بدل الاشتغال (نحوه)

أقول له ارجل لا تقيمن عندنا قال في شرح الشواهد لا يعلم قائله ومعنى البيت أقول له حيث لم يكن
باطنك وظاهرك سالما من ملازمة ما لا ينبغي في شأننا فارجل ولا تقم في حنبر تساوقوله والافكن الخ
أى وان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الخالين في السر والجهر أى في الظاهر
والباطن (قوله فان المراد به كمال اظهار الكراهة لا قامته) ليس المراد أن ارجل موضوع لكمال
اظهار الكراهة لانه انما وضع لطالب الرحيل لكن لما كان طلب الشيء عرفا يقتضى غالبا محبة ومحبة
الشيء تستلزم كراهة ضده وهو الاقامة هنا فهم منه كراهة الاقامة والدليل على أن الامر أجري على
هذا الغالب ولم يرد به مجزء الطلب الصادق بعدم الكراهة لضد قوله والافكن في السر الخ
فانه يدل على كراهة اقامته لسوءه لانه مأثور بالرحيل مع عدم المبالاة باقامته وعدم كراهتها
بل لمصلحة له فيها مثلا فظهر من هذا أن لفظ ارجل دال على كراهة الاقامة لزوما وكراهة هذا اللفظ
يفيد اظهار الكراهة والعبدول عن الاشارة والرمز والجمال مما يفيد اظهار الكراهة الى اللفظ
الاقوى منها يدل على كمال ذلك الاظهار (قوله لدلالته عليه بالمطابقة مع التاكيد) وذلك لان لفظ
لا تقم يدل على كراهة الاقامة بالمطابقة العرفية وكراهة هذا اللفظ مفيد لاظهار كراهتها ونون التوكيد
دالة على كمال هذا الاظهار كذا قرر شيخنا العبدولى وعليه يكون قوله لا تقيمن ليس دالا على
كمال اظهار الكراهة بدون اعتبار التاكيد بل بواسطة اعتباره وحينئذ يقول المصنف
مع التاكيد معلق بالدلالة فيفيد مقابلة الدلالة للتاكيد في كون لا تقيمن أقوى والحاصل أن كلا
من ارجل ولا تقيمن وان دل على كمال اظهار الكراهة الا أن دلالة لا تقيمن على ذلك بالمطابقة ودلالة
ارجل عليه بالاتزام ولما كانت دلالة لا تقيمن على هذا المقصود أقوى في ما ذكره ومع ذلك ليس بعض
مدلول ارجل ولا نفسه بل هو ملازمة للملازمة بينهما صار يدل اشتمال منه ويمكن أن يقال ان قوله
لا تقيمن يدل على كراهة الاقامة بالمطابقة العرفية وكراهة هذا اللفظ مفيد لاظهار كراهة والعبدول
عن الاشارة وغيرها مما يفيد اظهار الكراهة المذكورة الى اللفظ الاقوى منها يدل على كمال
ذلك الاظهار كما أن نون التوكيد وحدها تفيد كمال ذلك الاظهار وعلى هذا الاحتمال يكون قوله
لا تقيمن أقوى بتأدية المراد من ارجل من وجهين الاول دلالة ارجل على كمال اظهار الكراهة
بالاتزام ودلالة لا تقيمن بالمطابقة الثانى اشتمال لا تقيمن على التاكيد دون ارجل وعلى هذا الاحتمال
فقول المصنف مع التاكيد حال من ضمير دلالة أى لدلالته عليه بالمطابقة حال كونه مصاحبا للتاكيد
وهذا يفيد أن دلالة عليه بالمطابقة حال كونه مع التاكيد دون حال خلو عنه وكل من الاحتمالين
قرره بعضهم (قوله وكونها مطابقة الخ) هذا جواب عما يقال ان قوله لا تقيمن عندنا انما يدل
بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للتهى وأما اظهار كراهة المنهى عنه وهو الاقامة
فن لو ازمه ومقتضىاته وحينئذ فدلالته عليه تكون بالاتزام دون المطابقة فكيف يدعى المصنف انها
بالمطابقة وحاصل الجواب اننا نسلم أن دلالة على اظهار كراهة الاقامة بالاتزام لكن هذا بانظر
لوضع اللغوى ودعوى المصنف أن دلالة عليه بالمطابقة بالنظر للوضع العرفى لا اللغوى لان لا تقم
عندى صار حقيقة عرفية في اظهار كراهة اقامته حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندى ولا يقصد بحسب
العرف كفه عن الاقامة الذى هو المدلول اللغوى بل مجزء اظهار كراهة حضوره واقامته عنده سواء
وجد معها الرتحال أولا (قوله فوزانه) أى قرينة لا تقيمن مع قوله ارجل (قوله وزان حسنها)
أى قرينة حسنها مع الدار فى قولك أعجبنى الدار حسنها (قوله لان عدم الخ) أى انما كان وزانه وزان
حسنها لان عدم الاقامة أى الذى هو مطلوب بلا تقيمن وقوله مغاير للارتحال أى الذى هو مطلوب
بقوله ارجل وقوله مغاير للارتحال أى بحسب المفهوم وان تلازم بحسب الوجود (قوله فلا يكون
تاكيدا) اعترض بأنه ان أرادنى التاكيد اللفظى فقط فلا يكون مخرجا للمعنى وحينئذ لم يتم

أقول له ارجل لا تقيمن عندنا
والافكن في السر والجهر سالما
فان المراد به (أى بقوله ارجل) كمال
اظهار الكراهة لا قامته (أى الخاطبة
وقوله لا تقيمن عندنا) أى على كمال
أى دلالة لا تقيمن (عليه) أى على كمال
اظهار الكراهة (بالمطابقة مع التاكيد)
الحاصل من النون وكونها مطابقة باعتبار
الوضع العرفى حيث يقال لا تقم عندى
ولا يقصد كفه عن الاقامة بل مجزء اظهار
كراهة حضوره (فوزانه) أى وزان لا تقيمن
عندنا لان عدم الاقامة مغاير للارتحال
حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال
فلا يكون تاكيدا

التعليل وان ارادني التأكيدها فلما فبرده عليه أن هذا يفيد أن التأكيده المعنوي لا يكون مغايرا
في المعنى وهو مشكل بما تقدم من قوله لا ريب فيه فانه تأكيده لقوله ذلك الكتاب مع مغايرته له
في المعنى وبما ذكره في قوله انما نحن مستهزون انه تأكيده لقوله انما نعكم لان الاسم جاء بالايمان رفع له
والايمان بتدليس الكفر ورفع تدليس الشيء تأكيده واجيب باختصار الثاني وهو أن المراد في التأكيده
مطلقا لأن المراد بقوله مغاير للارتجال أي مغايرة قوية لا يؤل الامر ان فيها الشيء واحد وان تلازما
في الوجود وحيث فلا تكون الجملة الثانية في كيد اللفظ لانه لا مغايرة فيه بين المفهومين ولان تأكيده
معنويا لان المفهومين فيه وان تفاسير اللفظ مغايرة قريبة بحيث يرجع معها الثاني الى معنى الاول كما مر
كذا قرره شيخنا الهدوي (قوله رغيد اخل فيه) أي وعدم الاقامة غير داخل في مفهوم
الارتجال (قوله فلا يكون بدل بعض الخ) هذا ظاهر بناء على أن الامر بالشيء لا يتضمن النهي
عن ضده وأما على القول بأن الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بمعنى أن النهي عن ضده جزؤه
كما ذهب اليه جميع وضريح به السيد في شرح المفتاح فيكون قوله لا تقين عندنا في حكم بدل
البعض من الكل كذا في الفخاري (قوله ولم يعتد ببدل الكل) أي بحيث يذ كر ما يخرج به
فالتصديق هنا اني كون لا تقين بدل كل لانه دليل السبر وليس قصد الشارح به الاعتذار عن عدم ذكر
المصنف بدل الكل حتى يرتد عليه بأن الاولى له أن يقدم هذا الكلام عند قوله السابق منزلة بدل
البعض او الاشتمال او يؤخره عن بقية التوجيه (قوله لانه) أي بدل الكل (قوله انما يعز
عن التأكيده) أي اللفظ في المفردات وقوله بمغايرة اللفظين أي في البديل وأما التوكيد اللفظي
فلا يجب فيه المغايرة بين اللفظين بل تارة تغايران وتارة يكونان غير متغايرين (قوله وكون
المقصود) أي من البديل هو الثاني أي بقول نسبة العامل اليه وهو عطف على مغايرة (قوله
وهذا لا يتحقق الخ) أي وما ذكر من مغايرة اللفظين التي يحصل معها تميز بدل الكل من التوكيد
وكون المقصود الثاني لا يتحقق في الجمل لان التوكيد اللفظي في الجمل فيه المغايرة بين اللفظين دائما
وكل من الجمل مستقل فيكون كل منهما مقصودا فلا كان بدل الكل يجري في الجمل لما عجز عن التوكيد
فحيث لا بدل كل في الجمل لا غناء التوكيد فيها عنه فلذا لم يعتد المصنف ببدل الكل بحيث يخرج به
والحاصل أن المصنف لم يذ كر ما يخرج بدل الكل لانه قد وجوده في الجمل لان ما يفرق به بين بدل الكل
والتوكيد في المفردات لا يتحقق في الجمل وحيث فلا تأكيده يعني عن البديل فيها كذا قرره شيخنا الهدوي
(قوله لا سيما التي لا يحمل لها من الاعراب) أي لانه لا يتصور فيها أن تكون الثانية هي المقصودة
بالنسبة لان نسبة هنالك بين الاولى وشئ آخر حتى تنقل الثانية وتعمل الثانية بدلا من الاولى
في تلك فظهر من كلام الشارح أن بدل الكل لا يكون في الجمل مطلقا سواء كان لها محل أو لا وهذا
مخالف لما ذكره العلامة السيد في طائفة الكشاف من أن ذلك خاص بما لا محل له حيث قال
ثم الظاهر أن قوله انما نحن مستهزون بدل كل من قوله انما نعكم وأرباب البيان لا يقولون بذلك
في الجملة التي لا محل لها من الاعراب اه ومقتضى ذلك أن الجمل التي لا محل لها تجري فيها بدل الكل
لانه يتأتى فيها قصد الثانية بسبب قصد نقل نسبة اعمال اليها بخلاف التي لا محل لها من الاعراب
فانه لا نسبة فيها للعامل حتى تنقل الى مضمون الجملة الثانية هذا وقد تقدم أن بعضهم نزل استئناف
حكم الجملة التي لا محل لها من الاعراب منزلة تنقل الحكم الى مضمون الثانية فحيز بدل الكل في الجمل
مطلقا اي سواء كان لها محل من الاعراب أم لا فان قلت كان على المصنف أن يذ كر ما يخرج بدل الغلط
حتى يتم مدعاه من بدل الاشتمال قلت تركه لعدم وقوعه في الفصح كذا قيل وفيه أن الذي لا يقع
في الفصح الغلط الحقيقي وأما أن كان غير حقيقي بأن تغايل بأن يفعل المتكلم فعل الغلط لغرض
من الأغراض فهذا واقع في الفصح الا انه نادر وندرته لا تقتضي عدم ذكر ما يخرج فعل المصنف

(وغير داخل فيه) فلا يعتد بكون بدل بعض
ولم يعتد ببدل الكل لانه انما يتميز عن التأكيده
بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني
وهذا لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها
من الاعراب

اعتبار ما يخرج منه اعدم تاتيه في البيت المذكور لان بدل الغلط انما يكون اذا لم يكن بين البدل والمبدل
منه ملازمة لزومية على الظاهر تأمل (قوله مع ما بينهما من الملازمة) أى لان الاهر بالشيء
كالرحيل يستلزم النهي عن ضده كالاقامة (قوله فيكون بدل اشتغال) هذا نتيجة دليل السبر
(قوله والكلام الخ) هذا الإشارة الى جواب اعتراض واراد على المصنف وحاصله ان الكلام
في الجمل التي لا محل لها وما أتى به من البيت ليس الجملتان فيه كذلك لان قوله ارحل لا تقيم محكيان
بالقول فحلهما نصب وحاصل الجواب أن ما ذكره المصنف من البيت مثال لكمال الاتصال بين
الجملتين بسبب كون الثانية بدل اشتغال من الاولى بقطع النظر عن كون الجملتين لهما محل من
الاعراب أولا وأجاب السيد بجواب آخر وحاصله أن قوله ارحل لا تقيم حكاية عما يقوله الشاعر
في زمان الاستقبال وعلى هذا فهو مثال باعتبار المحكي ولا محل له من الاعراب (قوله لان الاولى)
أى الجملة الاولى من القسمين بدل البعض وبديل الاشتغال (قوله باعتبار الاجمال) أى العموم وهذا
باعتبار ما مثل به للقسم الاول من الآية لان الجملة الاولى فيها دلالة على النعم المذكورة بالعموم بخلاف
الجملة الثانية فانها تفوقها بدلائلها عليها بالخصوص (قوله وعدم مطابقة الدلالة) هذا بالنظر لما
مثل به للقسم الثاني من البيت وذلك لان المقصود من قوله ارحل لا تقيم عندنا كمال اظهار الكراهة
لاقامته ودلالة الجملة الاولى على ذلك المعنى باللزام كما تقدم بيانه بخلاف الجملة الثانية فانها تفوقها
بدلائلها على ذلك بالمطابقة باعتبار الوضع العرفي (قوله فصارت) أى الاولى بالنسبة للثانية
كغير الوافية هذا يقتضى أن المصنف لم يمثل لغير الوافية بل لما هو كغير الوافية والاولى محل الكلام
على ما قلناه سابقا من أن غير الوافية هي التي اتبعت بتبدل البعض والاشغال وأن التي هي كغير
الوافية هي التي اتبعت بتبدل الكل بناء على اعتباره في الجمل وانما كان محل الكلام على هذا أولى لما مر
من أن غير الوافية هي التي مدرجها فيصرف القمیل لهما وتكون التي هي كغير الوافية كل مستطردة
باعتبار ما لم يذكره هو وذكره الغير (قوله فلفظها) أى فالمقصود بالجملة الثانية بيان الاولى لما فيها
من الخفاء مع اقتضاء المقام ازانته من غير أن يقصدها استئناف الاخبار بنسبتها كما في البدل والفرق
بين البدل والبيان مع وجود الخفاء في كل من المبدل ومنه والبيان أن المقصود في البدل هو الثاني
لا الاول والمقصود في البيان هو الاول والثاني توضيحه قالوا بوضوح في الاول حاصل غير مقصود منه
بالذات وحاصل مقصود من الثاني (قوله فوسوس اليه الشيطان الخ) ضمن وسوس معنى أتى
فعدى بالى فكانه قيل فأتى اليه الشيطان وسوسه وهذه الجملة فيها خفاء اذ لم تتبين تلك الوسوسة
فثبت بقوله قال يا آدم هل أدلتك على شجرة الخلد وملك لا يبلى وأضاف الشجرة للخلد بادعاء أن الاكل
منها سبب الخلود الا ~~كل~~ وعدم موته ومعنى وملك لا يبلى لا يطرأ عليه نقصان فضلا عن الزوال
واعترض على المصنف في تمثيله بالآية بأن الظاهر أن جهنم وسوس الخ في محل جر إعطفها على جملة
قلنا المضافة لا من قوله تعالى واذا قلنا للهلكة امجدوا لا آدم الآية الآن يقال أنه مثال لكمال
الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانية بيانا بقطع النظر عن كون الاولى لهما محل أو لا تأمل (قوله
فان وزانه الخ) الملائم لما سبق فوزانه اع أطول (قوله ما مسمها من ثقب ولادبر) الثقب
ضعف أسفل الخلف في الابل وضعف أسفل الحافر في غيرها من خشونة الارض والثقب بالضم
أول ما يدوم من الجرب قطعاً متفرقة والدبر جراحة الظهر وهذا البيت لاعرابى اتى عربن الخطاب
فقال ان أهلى بعيد وانى على نافذة دبراء عجباً فنبأ استحمده فقلنه كاذبا فقال والله ما ثقت ولم يحمله
فانطلق الاعرابى فخل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره
أقسم بالله أبو نض عن * ما مسمها من ثقب ولادبر * اغفر له اللهم ان كان جر أى حنث في عينه
وعمره قبل من قبل الوادى فجعل يقول اذا قال الاعرابى اغفر له اللهم ان كان جر اللهم صدق حتى

(مع ما بينهما) أى بين عدم الاقامة
والاشتغال (من الملازمة) الزومية فيكون
الاولى أمضى ارحل ذات محل من الاعراب
مثل ما مر في آرسوانا ولها وانما قال
في المتأخرين الثانية أوفى لان الاولى وافية
مع ضرب من القصود باعتبار الاجمال
وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية
(أو) أى الاولى (بأنها) أى الاولى
الشيطان قال يا آدم هل أدلتك على شجرة
الخلد وملك لا يبلى فان وزانه (أى وزان قال
يا آدم) وزان عرف قوله
أقسم بالله أبو نض عن * ما مسمها من ثقب ولادبر *

الشيء فأخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فإذ هي تقبض فجاءه فحمله على بغير وزوده وكساه كذا
 في اتفاق (قوله حيث جعل الثاني بياناً للأول) أي فيهما فذكر جعل عربياناً وتوضيحاً لابي حفص
 لانه كنية يقع فيها الاشتراك كثيراً كذلك وسوسة الشيطان بينت بالجله بعد ما مع متعلقاتها الخفاء تلك
 الوسوسة واعتراض على الشارح بأن ظاهره أن الجملة الثانية في نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم
 الخ عطف بيان في الاصل ملاح وقد صرح في المعنى بأن ما لا يعتد لا يعطف عليه عطف بيان لأن
 عطف البيان في الجوامد بمنزلة التثنية في المشتقات وأيده بالنقل عن ابن مالك وغيره وقد تقدم أن
 الجملة لا تثبت بملها اللهم الآن يقال قول المعنى ما لا يعتد لا يعطف عليه عطف
 بيان وجهه فلا يعارض ما هنا تأمل (قوله فظهر أن ليس لفظ قال) أي فقط وقوله للفظ وسوس
 أي فقط وقوله من باب بيان الفعل أي بالفعل وقوله بل المبين هو بفتح الياء بصيغة اسم المفعول
 مجموع الجملة أي وكذلك المبين بصيغة اسم الفاعل هو مجموع الجملة وهذا جواب عما يقال اعتراضاً
 على المصنف لم لا يجوز أن يكون البيان في الآية المذكورة من باب بيان الفعل بالفعل فيكون البيان
 في المفردات لا في الجمل وحينئذ فلا يصح التمثيل بالآية المذكورة وجه ما ذكره الشارح من الظهور
 أنه إذا اعتبر مطلق القول بدون اعتبار الفاعل لم يكن بياناً لمطلق الوسوسة إذ لا إيهام في مفهوم
 الوسوسة فإنه القول الخفي بقصد الاضلال ولا في مفهوم القول أيضاً بخلاف ما إذا اعتبر الفاعل فإنه
 حينئذ يكون المراد منها فرداً صادراً من الشيطان فبه إيهام في قوله قول مخصوص صادر منه وقال
 بعضهم رجه الظهور أن القول أعم من الوسوسة لأنها مخصوص القول سراً والعام لا يبين الخاص
 وفيه أن كون الثاني أعم من الأول لا يضري في كونه عطف بيان إذا لازم فيه حصول البيان
 باجتماعهما لا كون الثاني أخص من الأول فإنه عطف الحكيم فإن قيل لم لا يجوز أن يكون القول
 المقيد بالفعل بياناً للوسوسة المقيدة بكونها إلى آدم من غير اعتبار الفاعل في كليهما فلا تكون الجملة
 عطف بيان للجملة قلت هذا ليس بشيء إذ لا معنى لاعتبار الفعل المعلوم بدون الفاعل واعتباره
 مع المفعول (قوله وأما كونها كلمة مقطوعة عنها) فيجب فصلها عنها كما يجب الفصل بين كملتي الانقطاع
 وهذا شرع في شبهه كمال الانقطاع وحينئذ فكان المناسب لما تقدم أن يقول رأما شبهه كمال
 الانقطاع فلكون عطفها عليها الخ (قوله موهما العطفها على غيرها) أي يوقع في وهم السامع
 وفي ذهنه عطفها على غيرها ولو على سبيل الرجحان (قوله مما ليس بمقصود) أي مما ليس بمقصود
 العطف عليه لاداء العطف عليه خلل في المعنى كما يتضح ذلك في المثال الآتي وقوله مما ليس الخ بيان
 لغيرها (قوله وشبهه) هو بصيغة الفعل الماضي المبني للفاعل أي وشبهه المصنف هذا أي كون
 عطفها على السابقة موهوماً (قوله على مانع من العطف) أي وهو إيهام بخلاف المقصود
 فإن قلت إن كمال الاتصال فيه مانع من العطف فتقتضاه أن يسمى شبه كمال الانقطاع قلت المراد أن
 العطف مع الإيهام مشتمل على مانع من العطف مع وجود الصحيح له وهو التغير الكلي بخلاف كمال
 الاتصال فإن الصحيح فيه منتهى لعدم التغير الكلي بين الجملتين فمن قال إن المانع في كمال الاتصال
 أيضاً موجود فلا بد هنا من اعتبار قيد مع التغير في المعنى حتى تكون صورة الإيهام شبيهة بكمال
 الانقطاع فتدوهم (قوله لانه) أي ذلك المانع (قوله لما كان خارجياً) أي عن ذات الجملتين
 بخلاف المانع في كمال الانقطاع فهو أمر ذاتي لا يمكن دفعه أصلاً وهو كون أحدهما خبرية
 والآخرى انشائية أو لا جامع بينهما (قوله ويسمى الفصل) أي ترك العطف وقوله لذلك أي لاجل
 كون العطف موهوماً أو لاجل دفع الإيهام وقوله قطعاً مفعول يسمى الثاني والأول نائب الفاعل الذي
 هو الفصل ووجه تسميته بالقطع إنما تقطعه لتوهم خلاف المراد وأما لأن كل فصل قطع فيه يكون
 من تسمية المقيد باسم المطلق (قوله مثاله) أي مثال الفصل لدفع الإيهام المسمى بالقطع وعبر

حديث جعل الثاني بياناً لتوضيحاً للأول فظهر
 أن ليس لفظ قال بياناً وتفسير للفظ وسوس
 حتى يكون هذا من باب بيان الفعل لا من
 بيان الجملة بل المبين هو مجموع الجملة (وأما
 كونها أي الجملة الثانية) كلمة مقطوعة عنها
 أي عن الأولى (فلكون عطفها عليها) أي
 عطف الثانية على الأولى (وهما العطفها
 على غيرها) مما ليس بمقصود وشبه هذا
 بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من
 العطف لانه لما كان خارجياً يمكن دفعه
 بتسمية المقيد باسم المطلق (قوله مثاله)

بالمثال دون الشاهد لاجل قوله ويحتمل الاستئناف لأن الاحتمال لا يضطر في المثال ويضطر في الشاهد
 (قوله أي بني بهادلا) الباء للمقابلة فاقبل ان بها معنى عنها متعلق بمحذوف حال من بدلا والمعنى
 اطلب بدلا عنها تكلف مستغنى عنه (قوله أراها) بصيغة المجهور شاع استعماله بمعنى الظن
 وأصله أراني الله أباه تهم في الضلال ثم نى للمجهول وحينئذ الضمير المستتر في أراها الذي هو نائب
 الفاعل مفعول أول والهاء مفعول ثان وجلة تهم مفعولة الثالث وإنما جعل الشاعر ضلالهم مقنونا
 مع أن المناسب دعوى اليقين لأنه إذا علم فساد ظنهم به هذا الأمر كان متحققا الفساد ظنهم رعاية
 لمقابلة الظن بالظن أو للتأذي عن نسبة الضلال اليها على طريق اليقين (قوله تهم) يقال هام
 على وجهيه يهم هيماء هيماء ذهب في الارض من العشق وغيره (قوله فيين الجلتين) أي الخبيرتين
 أعنى قوله وتظن سلى وقوله أراها في الضلال تهم وحاصل كلامه أن هاتين الجلتين بينهما مناسبة
 لوجود الجهة الجامعة وهي الاتحاد بين مسنديهما وهو تظن وأرى لأن معنى أرى أظن وشبهه
 التضام بين المسند اليه فيهما وهو ضمير تظن وأراها المستتر فيهما فإن الأول عائد على سلى وهي
 محبوبة والثاني عائد على الشاعر وهو محب وكل من المحب والمحبوب بشبهه أن يتوقف تعمله على
 تعقل الآخر إلا أنه ترك العطف لما منع واعترض على الشارح في قوله فيين الجلتين مناسبة ظاهرة
 بأن هذا يشافي ما تقدم له من أن الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة والمناسبة لا تناسب كمال
 الانقطاع ولا شبيهه وأجب بأن المناسبة التي لا تناسبه هي المحبة للعطف بخلاف التي معها
 الإيهام المناقاة للعطف فيصح وجودها فيه (قوله لكن ترك العطف لثلاثتهم الله) أي الجملة
 الثانية وذو الضمير باعتبار أنها كلام وحاصله أنه لو عطف جملة أراها على جملة تظن سلى لكان صحيحا
 إذ لا مانع من العطف عليه إذ المعنى حينئذ أن سلى تظن كذا وأظنها كذا وهذا المعنى صحيح ومراد
 للشاعر إلا أنه قطعه ولم يقل وأراها لثلاثتهم الله السامع أنها عطف على أي وفيه تفسد المعنى
 المراد إذ المعنى حينئذ أن سلى تظن أي أي بني بهادلا وتظن أيضا أنني أظنها أي أيضا تهم في الضلال
 وليس هذا مراد الشاعر لأن مراده أنني أحكم على سلى بأنها أخطأت في ظنها أي أي بني بهادلا
 ويدل على أن مراده ما ذكره قبل ذلك

زعمت هو العطف الغداة كاعفا * عنها طلال باللوى ورسوم

فان قلت هذا التوهم باق بعد القطع لأنه يجوز أن يكون أراها خيرا لان بعد خبر أو حالا أو بدلا
 من أي بني في كل من الفصل والوصل إيهام بخلاف المراد وحينئذ فلا يجه تلعيل الفصل بإيهام الوصل
 خلافه قلت هذا مدفوع لأن الأصل في الجمل الاستقلال وانما يصار الى كونها في حكم المفرد
 إذا دل عليه الدليل على أن الشيخ عبد القاهر نص على أن ترك العطف بين الجمل الواقعة أخبارا
 لا يجوز أفاده المولى عبد الحكيم (قوله ويحتمل) أي قوله أراها في البيت المذكور الاستئناف
 أي كما يحتمل أن يكون غير استئناف وعلى هذا الاحتمال فتكون من شبه كان الاتصال والحاصل
 أن جملة أراها في الضلال يحتمل أن تكون غير استئناف بأن يقصد الاخبار بها كالتي قبلها من غير
 تقدير سؤال تكون جوابا عنه فيكون المانع من العطف هو الإيهام السابق ويحتمل أن تكون
 مستأنفة بأن يتقدر سؤال تكون هي جوابا عنه فيكون المانع من العطف كون الجملة كالمتممة بما قبلها
 لاقتضاء ما قبلها السؤال أو تنزيه منزلة السؤال والجواب يتفصل عن السؤال لما بينهما من الاتصال
 وعلى هذا الاحتمال تكون هذه الجملة من القسم الذي ذكره المصنف بعد بقوله وأما كونها كالمتممة
 الخ (قوله كيف تراها في هذا الظن) أي أهو صحيح أولا (قوله فقال أراها تخير) أي
 فقال أراها مخطئة تخير في أودية الضلال أي في الضلال الشبيه بالأودية فهو من إضافة المشبهة
 للمشبه والظن منصوب على التعبير (قوله وأما كونها كالمتممة بها) أي كمال اتصال والمناسب

قوله وهو ضمير تظن الخ فيه نظر فان تظن
 لا ضمير فيه أصلا لكون فاعله اسماء المضاف
 وهو سلى رأيت له صححه

وتظن سلى أي أي بني بها
 بدلا أراها في الضلال تهم
 فيين الجلتين مناسبة ظاهرة لا اتحاد
 المسندين لأن معنى أراها الظاهر لا اتحاد
 المسند اليه في الأولى محبوبة وفي الثانية
 محبة لكن ترك العطف لثلاثتهم الله
 على أي بني فيحتمل أن يكون كانه قبل كيف تراها
 (ويحتمل الاستئناف) كانه قبل كيف تراها
 في هذا الظن فقال أراها تخير في أودية
 الضلال (وأما كونها) أي الثانية
 كالمتممة بها) أي بالأولى

المسألة أن يقول وأما شبه كمال الاتصال فليكونها جواباً بالخ (قوله فليكونها أي الثانية جواباً
 الخ) كلامه يقتضي أن وقوع الجملة جواباً للسؤال اقتضته الأولى موجب للفصل وهو كذلك لأن
 السؤال والجواب أن نظراً إلى معنييهما فبينهما شبه كمال الاتصال كما يأتي بيانه وإن نظر إلى لفظيهما
 فبينهما كمال الانقطاع لكون السؤال انشاء والجواب خبراً وإن نظر إلى قائليهما فكل منهما كلام
 متكامل ولا يعطف كلام متكامل على كلام متكامل آخر فعلى جميع التقادير الفصل متعين ~~بمعنى~~ هذا
 مخالف لما ذكر في الموطأ في آخر بحث الانتفات في قول الشاعر (فلا صرمة يبدو في اليأس راحة)
 حيث جعل في اليأس راحة جواباً للسؤال اقتضته الأولى حيث قال فكأنه لما قال فلا صرمة يبدو
 قيل له ما تصنع به فأجاب بقوله وفي اليأس راحة وقد اشتملت الجملة على الواو والصرمة بفتح الصاد
 التهجير ومخالف لما ذكره في قوله تعالى وما كن استغفار إبراهيم لأبيه الخ من أنه جواب لسؤال
 اقتضاه قوله قبل ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قرى
 من بعد ما نبين لهم أنهم أصحاب الجحيم تقديره لم استغفر إبراهيم لأبيه وقد اشتملت تلك الجملة الواقعة
 جواباً على الواو وأجيب بأن الواو في البيت والآية للاستئناف لا للعطف وما قيل أنه لم يهد
 دخول الواو على الجملة المستأنفة النحوية أعني الجملة الابتدائية ففيه نظير بل قد عهد ذلك كالواو
 في قوله تعالى من بضل الله فلا هادي له ويذكرهم في طغيانهم يعمهون برفع يذرههم كما سرح به
 في المغني وأجيب أيضاً بأن السؤال المعترض فيه الفصل ما كان منشأ التردد في حال المسؤل عنه
 بأن حاله كذا أم لا بأن كان وارداً على سبيل النقض كما في الآية ونظائرها وذلك لأن المطلوب في الأول
 بيان ما أبجل فيعتبر الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني دفع ما أورد فكان كل من الغرضين اللذين
 أديا بالسؤال والجواب من طرف فكان المقام مقام وصل يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من
 وجه آخر هذا محصل ما ذكره أرباب الحواشي إلا أن النقض على كلام المصنف بما تقدم للشارح
 في الموطأ في بحث الانتفات والجواب عنه بما ذكر ظاهر وأما النقض بالآية نفسه شيء منشأ الغفلة
 عن سبب النزول كما قاله العلامة عبد الحكيم فإن الآية الأولى أعني قوله تعالى ما كان للنبي الخ
 نزات في منع الرسول عليه السلام من الاستغفار لعمه ومنع المؤمنين من الاستغفار لأبائهم محتجين
 في ذلك بأن إبراهيم استغفر لأبيه على ما في الكشف فالآية الأولى منع لهم عن الاستغفار للأبائهم
 والآيتين والثانية جواب لفسكهم باستغفار إبراهيم فعطف الثانية على الأولى للتناسب وإيست
 جواباً عن سؤال نشأ من الآية الأولى تأمل ذلك (قوله اقتضته الأولى) أي اشتملت عليه
 ودات عليه بالنحوى وذلك لكونها جملة في نفسها باعتبار الصحة وعدمها كما في المثال السابق أعني
 قوله وتظن سلى الخ فإن الظن يحتمل الصحة وعدمها أو لكونها جملة السبب أو غير ذلك مما يقتضي
 السؤال كما يأتي (قوله فنزل الأولى منزله) أي فبسبب اقتضاء الأولى للسؤال واشتمالها عليه
 تنزل تلك الجملة الأولى منزلة ذلك السؤال المقدر لأن السبب ينزل منزلة السبب لكونه ملزوماً له
 ومقتضياً له (قوله ومقتضية له) عطف تفسير (قوله ففصل الثانية عنها) أي عن تلك الأولى
 المقترضة للسؤال المقترضة للجواب الذي هو الجملة الثانية (قوله كما يفصل الجواب عن السؤال)
 أي المحقق (قوله لما بينهما) أي السؤال المحقق والجواب من الاتصال أي من الاتصال الشبيه
 أي من شبه كمال الاتصال فكأن الجملة الأولى في الأقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتعبة
 للثانية ولا توجد الثانية بدون الأولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون
 السؤال وحينئذ فكل من صورة السؤال والجواب والاستئناف من شبه كمال الاتصال كما هو
 الظاهر من التشبيه وقيل المراد من الاتصال في صورة السؤال والجواب كمال الاتصال وفيه
 أن كمال الاتصال منحصراً في الأقسام الثلاثة المذكورة وإست صورة السؤال والجواب داخله في شيء

(فليكونها) أي الثانية (جواباً بالسؤال)
 اقتضته الأولى فنزل الأولى (منزله) أي
 السؤال لكونها مشتقة عليه ومقتضية له
 (فصل) الثانية (عنها) أي عن الأولى
 (ص) كما يفصل الجواب عن السؤال
 لما بينهما من الاتصال

منها وما قبل انهم لم يعدوها في أقسام الاتصال لأن السؤال والجواب لا يحتاج في الفصل بينهما إلى اعتبار ما بينهما يكونان كلامي متكلمين ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر فقه نظر وذلك لأنه مع كونه غير صحيح في نفسه لأنه يقال وعليكم السلام معطوفاً على السلام عليكم لا ينتفع في شرح كلام المصنف لأنه غير صريح في أن الفصل بينهما الكمال الاتصال وقيل إن صورة الجواب والسؤال داخلية في صورة البيان لأن الجواب مبين لمهم السؤال وليس بشئ لأن الجواب لا يدفع الإبهام الذي في السؤال إذا إبهام فيه انما يدفع الإبهام الذي في مورد السؤال أفاد ذلك العلامة عبد الحكيم (قوله قال السكاكي الخ) اعلم أن مذهب المصنف أن الموجب للفصل بين الجملتين تنزيل الجملة الأولى منزلة السؤال فتعطي بالنسبة إلى الثانية حكم السؤال بالنسبة إلى الجواب الذي هو تلك الثانية في منع العطف وعلى هذا لا مدخل للسؤال في منع العطف في الحالة الزاهنة وإن كان هو الأصل في المنع وحاصل مذهب السكاكي أن السؤال الذي اقتضته الجملة الأولى وفيهم منها بالفعوى أي بقوة الكلام باعتبار قرائن الأحوال ينزل منزلة السؤال الواقع بالفعل الحق المصرح به وتجعل الجملة الثانية جواباً عن ذلك السؤال وحينئذ تقطع تلك الجملة الثانية عن الجملة الأولى لأنها لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر وعلى هذا فالمقتضى لمنع العطف كون الكلام جواباً لسؤال لا تنزيل الجملة الأولى منزلة السؤال كما هو مذهب المصنف والحاصل أنه على مذهب المصنف الجملة الأولى منزلة السؤال المقدر وأما على مذهب السكاكي الذي يتعلق به التنزيل انما هو السؤال المقدر الذي اقتضته الجملة الأولى فينزل منزلة السؤال الواقع فالجملة الثانية جواب للجملة الأولى على مذهب المصنف والسؤال المقدر على كلام السكاكي (قوله وتدل عليه) بيان لما قبله وقوله بالفعوى أي بقوة الكلام باعتبار قرائن الأحوال (قوله الواقع) أي الحق المصرح به (قوله ويطلب) أي ويقصد بالكلام الثاني وهو الجملة الثانية وقوله وقوعه نائب فاعل يطلب والضمير عائد على الكلام الثاني وقوله جواباً أي للسؤال المقدر الذي تقتضيه الأولى وجواباً حال من الكلام الثاني ولو قال الشارح ويجعل الكلام الثاني جواباً كان أخصراً وأوضح (قوله فقطع) أي الكلام الثاني (قوله لذلك) أي لأجل كون الكلام الثاني جواباً للسؤال المقدر إذا يعطف جواب سؤال على كلام آخر (قوله وتنزيله منزلة الواقع) أي وتنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع لأجل أن يكون الكلام الثاني جواباً عما يكون الخ وقضية كلام الشارح أن النكتة خاصة بالتنزيل على كلام السكاكي مع أن التنزيل أيضاً على مذهب المصنف انما يكون لنكتة فكان الأولى للشارح أن يسمي في كلامه بأن يقول والتنزيل انما يكون للنكتة ليشمل التنزيلين أعني تنزيل الجملة الأولى منزلة السؤال وتنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع فتأمل قرره شيخنا العدوي (قوله كاغناء السامع عن أن يسأل) أي تعظيماً له أو شفقة عليه فالبلوغ شأنه إذا تكلم بكلام متضمن لسؤال يأتي بجواب ذلك السؤال ولا يحتاج السامع لكونه يسأل ذلك السؤال تعظيماً له أو شفقة عليه (قوله أو مثل أن لا يسمع الخ) قد مر مثل الإشارة إلى أن قوله أو أن لا يسمع الخ عطف على قوله كاغناء أي أو مثل إرادة أن لا يسمع الخ لأعلى أن يسأل وانما قد مر مثل لا الكاف لأنها حرف واحد يستكره من جهات الشارح بالمثل قال يسأل لكن مثل في كلام الشارح عطف على كاغناء (قوله أو مثل أن لا يقطع الخ) أي أو مثل عدم انقطاع كلامك أيها المتكلم بكلامه أي السامع وأنت تصب ذلك أي مثل إرادة عدم تحال كلامك بسؤاله لثلاثي في سياق الكلام الذي قصد أن لا ينسى منه شيء (قوله بتقليل اللفظ) الباء بمعنى مع (قوله وهو) أي تكثير المعنى المصاحب لتقليل اللفظ تقدير السؤال الخ وفيه أن التقدير المذكور سبب في التكثير لأن نفسه فكان الأولى أن يقول وذلك بسبب تقدير السؤال الخ والكلام

قال (السكاكي في تنزيل ذلك) السؤال الذي تقتضيه الأولى وتدل عليه بالفعوى (منزلة وقوعه جواباً للواقع) ويطلب بالكلام الثاني لذلك وتنزيله منزلة الواقع انما يكون (النكتة كاغناء السامع عن أن يسأل أو) مثل (أن لا يسمع منه) أي من السامع (نفي) تحقير له وكرهه لكلامه أو مثل أن لا يقطع كلامك بكلامه أو مثل القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال

والمعنى الاسمي (قوله أي الاستئناف) يعني مطلقا سواء أريد به فصل الجملة الثانية أو نفسها
 (قوله لأن السؤال الخ) هذا تعليل لمحذوف أي وانما انحصر في ثلاثة أضرب لأن السؤال الخ
 وحاصله أن المنبهم على السامع أما سبب الحكم الكائن في الجملة الأولى على الإطلاق بمعنى أنه جهل
 السبب من أصله فسأل عنه وأما سبب خاص بمعنى أنه تصور في جميع الأسباب السبب خاص تردد
 في حصوله وفيه فسأل عنه وأما غير السبب بأن ينهم عليه شيء مما يتعلق بالجملة الأولى (قوله
 عن سبب الحكم) أي المحكوم به الكائن في الجملة الأولى (قوله مطلقا) حال من السبب
 أي حال كون السبب مطلقا أي لم يتأثر فيه لتصوير سبب معين بل لطلاق سبب وذلك ككون السامع
 يجهل السبب من أصله وذلك بأن يكون التصديق بوجود السبب حاصلًا للسائل والمطلوب بالسؤال
 تصور حقيقة السبب كما قاله في البيت المذكور فإن التصديق بوجود العلة يوجب التصديق بوجود
 السبب إلا أنه جاهل حقيقة فيطلب بها شرح ماهيته وإذا يسأل بما هو التصديق الحاصل بوجود سبب
 معين ضمنى ليس مقصودا للسائل (قوله عليل) خبر مبتدأ محذوف أي أنا عليل وهذه الجملة
 منشأ السؤال (قوله سهر دأتم) خبر مبتدأ محذوف أي سبب علتي سهر دأتم وهذا محل الشاهد
 حيث ترك العاطف لما بين الجائتين من شبهة كمال الاتصال والمغايرة التي يقتضيها العطف لاتناسبه
 وأما قوله عليل أي أنا عليل فلا شاهد فيه لما نحن بصدد لانه جواب عن سؤال ملاحظ به واحتمال
 ككون عليل خبرا أولا وسهر خبرا ثانيا بتأويله بساهر وكذا حزن أو كون سهر مبتدأ ودأتم خبر
 والجملة كالمبدل مما قبلها أو حالية أي ذو سهر دأتم تعصف لا يتبادر من الكلام فلا يرتكب (قوله
 أي ما بالث عليل) أي ما بالث حال كونك عليل ولا شك أن السؤال عن حال العليل بعد العلم بعلة
 يوجب كون المعنى ما سبب علك اذ لا يبقى ما يسأل عنه من أحوال العلة بعد العلم بها إلا سببها فيقدر
 هذا السؤال المتعدي هذا المعنى (قوله أو ما سبب علك) هذا تنوع في التعبير والمعنى واحد لأن كلا
 من العبارتين يفيد السؤال عن سبب العلة وان كانت العبارة الأولى تفيد ذلك بالتلويح والثانية
 تفيد بالتصريح كذا أقر شيخنا العدوي (قوله بقرينة الخ) مرتبط بمحذوف أي وانما كان
 السؤال عن السبب المطابق لأن السبب الخاص بقرينة العرف وإضافة القرينة لما بعده بيانية
 وأشار بعطف العبادة عليه إلى أن المراد العرف العادي (قوله فأنما يسأل عن مرضه) على
 تقدير مضاف أي عن سبب مرضه فعطف سببه عليه تفسير وقوله لأن يقال هل سبب علك كذا وكذا
 أي على وجه التردد في ثبوت سبب خاص وبيان ما ذكره المشرح أنه إذا قيل فلان مرض لم تصور
 السامع منه إلا مجرد المرض وبقى السبب مجهولا لانه فيقول ما سبب مرضه فيكون السؤال تصوريا
 بمعنى أنه يطلب تصورا للسبب لكونه جاهلا به لانه يعلم الأسباب بخصوصها ويردد في تعيين أحدها
 ليكون السؤال عن السبب الخاص واجابة ذلك السؤال التصوري بسبب خاص يحصل مطلوب
 المسائل أعني تصور سبب المرض مع التصديق بكون السبب الخاص سببا لأن هذا التصديق
 لما لم يغير التصديق الحاصل له قبل السؤال لم يكن هذا السؤال الاتصوري ماهية السبب فافهم
 فانه مما خفي على بعض الناظرين اه عبد الحكيم فان قلت حيث كان السائل خالي الذهن من السبب
 وطالب التصور السبب المطلق فلا يؤيد الكلام الملقى اليه لأن التأكيدي انما يجي طلب الحكم
 وقد استقبل الجواب المذكور على التأكيدي لأن اسمية الجملة من المؤكدات كما مر فلا يصح أن يكون
 السؤال هنا عن السبب المطلق بل عن السبب الخاص وأجيب بأن اسمية الجملة لا تكون من
 المؤكدات إلا إذا انضم اليها مؤكدا ولا فلا تكون من المؤكدات كما هنا فعدم التأكيدي هنا دليل
 على أن السائل طالب لتصور السبب مطلقا (قوله لا سيما السهر والحزن) أي خصوصا السهر
 والحزن فهما أولى بعدم القول لانه يعد كونهما سببين من الأسباب المحددة للمرض وحيث لا يقال

(وهو) أي الاستئناف (ثلاثة أضرب لأن
 السؤال) الذي تضمنه الأولى (أما عن سبب
 الحكم مطلقا نحو
 قال لي كيف أنت قلت عليل
 سهر دأتم وحزن طوبى
 أي ما بالث عليل) أو ما سبب علك
 العرف والعبادة لأنه إذا قيل فلان مرض
 فأنما يسأل عن مرضه وسببه لأن يقال
 هل سبب علك كذا وكذا لا سيما السهر
 والحزن

في السؤال هل سبب علته السر وألحزن أذ لا يتوهم سببها لمرض حتى يسأل عنهما والحاصل أنه
إذا قيل فلان مريض فالعادة تمنع من أن يقال هل سبب مرضه السر أو ألحزن منه أكثر من أن يقال
هل سبب مرضه الحصى أو البرودة لأنه لا يتوهم سببية الحزن والسر للمرض حتى يسأل عنهما لأنهما
من أبعاد الأسباب المحدث للمرض وإنما تقتضي العادة بالسؤال عن مطلق السبب بأن يقال ما سبب
مرضه ما سر (قوله حتى يكون الخ) هذا تفريع على المتفق (قوله وأما عن سبب خاص لهذا
الحكم) يسأل السائل عنه هل هو حاصل أو غير حاصل فيكون المقام مقام أن يتردد في ثبوته فلذا يورث
بالجواب مؤكدا (قوله لهذا الحكم) أي الكائن في الجملة الأولى كعدم التبرئة في الآية
الآتية (قوله وما أبرئ نفسي) هذا الجملة منشأ السؤال وقوله ان النفس لا تارة بالسوء هذا آخر
الاستئناف قال في الكشاف وما أبرئ نفسي أي من الزلل ولم أشهد لها بالبراءة الكلية ولا ازكها
ولا يحلو أما أن يريد في هذه الحادثة اللهم المفهوم من قوله ولقد همت به وهم بها الذي هو فعل النفس
على طريق الشهوة البشرية عن طريق القصد والعزم وأما أن يريد عوم الاحوال اهـ (قوله
كأنه قيل الخ) أي لأن الحكم ينفق تبرئة النفس من طهارتها من الزلل يقاد منه أن ذلك
لا تطبا عها من أصلها على طلب ما لا ينبغي فكان المشام مقام أن يتردد في ثبوت أمرها بالسوء
بعد تصوره فكأنه قيل لم تفت البراءة عن نفسك هل لأن النفس أمانة بالسوء أي أنها منطبعة على
ذلك فالسائل متردد طالب للتعيين فكذا في ابن يعقوب وقوله فكان المقام الخ أولى من قول
الشارح إذا كان طالبا لمتروك الآث التردد بالفعل لم يتحقق لأن حال الانبياء عنده من عرف زكاتها
بعد التردد في كون نفسه تأمر بالسوء ولكن لما في تبرئة النفس عن موجبات نقصانها صار المقام
مقام التردد باعتبار أصل معناه كذا قرر شيخنا العدوي وعبارة عبد الحكيم قوله كأنه قيل الخ أي
وليس السؤال المتقدم ما سبب عدم تبرئتك نفسك على ما سبق إليه الوجه لأنه معلوم وهو اللهم المفهوم
من قوله ولقد همت به وهم بها فالسؤال المتقدم هل جنس النفس أمر بالسوء مجبولة على الأمر بالسوء فلا براءة
لهذه النفس الشريفة المزكاة فأجيب نعم إن جنس النفس أمر بالسوء مجبولة عليه فيكون هو
السبب في التبرئة اهـ (قوله هل النفس أمانة بالسوء) أي هل لأن النفس أمانة بالسوء أي هل
سبب عدم التبرئة أن النفس الخ لأن الفرض أن السؤال عن سبب خاص (قوله بقرينة التأكيـ
د هذا أمر متبط بمعدوف أي فالسؤال عن سبب خاص بقرينة التأكيـد بأنه واللام لأنه يدل على أن
السائل سأل عن سبب خاص مع التردد فيه فأجيب بالتأكيـد على ما بينه الشارح لأن السؤال عن
مطلق السبب لا يورث كدجوابه (قوله وهذا الضرب) أي النوع من السؤال وهو السؤال عن سبب
خاص للحكم الكائن في الجملة الأولى أو المراد هذا الضرب من الاستئناف من حيث السؤال يقتضي
الخ فاندفع ما يقال ان الضرب قسم من أقسام الاستئناف وهو لا يقتضي التأكيـد (قوله
يقتضي تأكيـد الحكم) أي الجواب لأن السؤال لما كان عن سبب خاص وهو طالب له للمساهية
علم أن السؤال جملة طلبية فيقتضي تأكيـد الحكم ولذا قيل في هذا الباب ان دلالات الجملة الأولى
على سؤال تصديقي أي فيه تردد في النسبة بعد تصور الطرفين كانت الجملة الثانية مؤكدة
والا فلا لأن التأكيـد بأن إنما يكون للنسبة لا لاحد الطرفين (قوله كما مر) الكاف تعليمية
(قوله من أن المخاطب إذا كان طالبا الخ) الأولى أن يقول من أن المخاطب قد ينزل منزلة المتردد
المطالب إذا قدم إليه ما يلوح بالخبر فيستشرف استثمرا في المتردد فيقتضي بحسن تقوية الحكم بمؤكد
وما أبرئ نفسي بلوح بالخبر كما قررنا وأما كان هذا أولى مما قاله الشارح لما تقدم من أن المخاطب هنا
غير متردد في الحكم طالب له لأن حال الانبياء عند من عرف زكاتها بعد التردد في كون نفسه تأمر
بالسوء نعم هو منزل منزلة المتردد لأن يوسف لما نفي تبرئة النفس عن موجبات نقصانها صار المقام مقام

حتى يكون السؤال عن السبب الخاص
(وأما عن سبب خاص) لهذا الحكم (نعم)
وما أبرئ نفسي ان النفس لا تارة بالسوء
كأنه قيل هل النفس أمانة بالسوء بقرينة التأكيـد
النفس لا تارة بالسوء على أن السؤال عن
السبب الخاص فإن الجواب عن مطلق
السبب لا يورث (وهذا الضرب يقتضي
السبب لا يورث) الذي هو في الجملة الثانية
تأكيـد الحكم لأن السائل متردد في هذا
أعني الجواب هل هو سبب الحكم أم لا
السبب الخاص هل هو سبب الحكم من أن
(كما مر) في أحوال الأسناد الخيري من حسن
المخاطب إذا كان طالبا مترددا حسن
تقوية الحكم بمؤكد ولا ينبغي أن المراد
الاقضاء استهسانا

تردد باعتبار مقاده تأمل (قوله لا وجوباً) أي وحينئذ فلا يكون تعبير المصنف بيقضي المشعر
بالوجوب مناسباً (قوله بمنزلة الواجب) أي في طلب مراعاته والالتزام به وحينئذ فساغ التعبير
بيقضي (قوله وأما عن غيرهما) أي عن غير السبب الخاص وغير السبب المطلق وهو شي آخر
له تعلق بالجملة الأولى يقتضي المقام السؤال عنه أما عام كما في الآية وأما خاص كما في البيت لأن العلم
حاصل بواحد من الصدق والكذب والسؤال عن تعيينه (قوله قالوا) أي الرسل أعني الملائكة
المرسلين لقوم لوط وقوله سلاماً مفعول محذوف أي نسلم عليك يا إبراهيم سلاماً (قوله قال سلام)
أي قال إبراهيم في جواب سلام الملائكة سلاماً أي سلام الملائكة عليه ولا شبهة أن قول إبراهيم ليس سبباً لسلام
الملائكة لأعلاء ولا خاصاً وعاماً في حد ذاته (قوله الدالة على الدوام والثبات) أي بخلاف تحييتهم
فأنهم بالجملة الفعلية لأنه نصب لفظ سلام بتقدير الفعل كما ينسب وقد يقال إن الفعلية تدل على الحدوث
والاستمرار وهو موافق للدوام والثبات وحينئذ فذاً أحسنه وحسن الدوام على اتحد وحدث
بحسب لبيان كذا أقرر شيخنا العدوي ثم إن التفريق بين الجملة وبين اعتبار النكات المذكورة أغار على
في الحكاية لافي المحكي لأنها الكلام البليغ غاية البلاغة فقول القناري ومن تبعه يحتمل أن يكون
تفاوت المتخاطبين بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل أن يكون تفاوتهم بها لأنهم كانوا
على ما قيل يتكلمون باللغة العربية نعم شيوع هذه اللغة إنما كان من اسماعيل عليه السلام بعيد عن
المقصود فأقاده المولى عبد الحكيم (قوله زعم) قال في شرح الشواهد لا أعرف قائلاً وزعم أكثر
استعماله في الاعتقاد الباطل وقد يستعمل في الحق على ما في القاموس ومن ذلك ما هنا بديل قوله
صدقوا (قوله بمعنى جماعة عاذلة) أي من الذكور ولم يجعله الشارح جمع عاذلة بمعنى امرأة عاذلة
لقول الشاعر صدقوا بضير الذكور ولم يجعله جمع عاذل لأن فاعلاً لا بطرد جمعه على فواعل إلا إذا كان
صفة لثبوت أو نالاً يعقل كحائض وصاهل وأما أن كان صفة لمن يعقل كعاذل فلا يطرد بل هو مما يحى
بخلاف فاعله فإنه يطرد جمعه على فواعل مطاقاً وقد يقال ما المانع من جعل هذا من جملة ما سمع تأمل
(قوله وثمة) عطف تفسير كما أن قوله بعد ولا تنكشف تفسير لما قبله (قوله ولكن غمرني لا تنجلي)
لما كان قوله صدقوا مظنة أن غمرته مما تنكشف كما هو شأن أكثر الغمرات والشدة استدرج
على ذلك بقوله ولكن غمرني لا تنجلي والمعنى أني كما قالوا ولكن لا مطعم في فلاسي (قوله كأنه قيل الخ)
هذا اقتدر السؤال الثاني من الجملة الأولى فإنه لما أظهر الشكاية من جماعة العذال له على اقتحام
الشدة كان ذلك مما يحجز السائل ليسأل هل صدقوا في ذلك الزعم أم لا فالسائل متصور للصدق
والكذب وأما سؤال عن تعيين أحدهما لتردده في الثابت لما زعموه هل هو الصدق أو الكذب فإن قلت
حيث كان المقام مقام تردد كان الواجب في الجواب التأكيد بأن يقال إنهم لصادقون مثلاً واجب
بأن السؤال المقتدر لما كان فعلاً أي بالجواب مطابقتاً والتأكيد بتقديرى بمنى القسم أي صدقوا والله
مثلاً (قوله وأيضاً منه) أي ونعود أيضاً إلى تقسيم آخر منه أي من الاستئناف أي بمعنى الجملة الثانية
(قوله إلى تقسيم آخر) أي باعتبار إعادة اسم ما استوفى عنه الحديث والالتزام بوصفه المشعر بالعلة
وإن كان الاستئناف في ذلك لا يخلو عن كونه جواباً عن السؤال عن السبب أو غيره الذي هو حاصل
التقسيم السابق (قوله ما يأتي) أي استئناف يأتي (قوله بإعادة) أي مع إعادة فإباء للمصاحبة
بمعنى مع وإضافة اسم إلى ما من إضافة الاسم إلى المسمى أي اسم ذات وقوله استوفى عنه أي لاجله
أي أوقع الاستئناف والحديث لاجله فعن معنى اللام ويصح أن تكون بمعنى بعد (قوله أي أوقع عنه
الاستئناف) أي لاجله أو بعده وهذا بيان لحاصل المعنى المراد بالفعل أما مستند إلى مصدره وبؤيده شيوع
هذا التقدير وأما إلى الجار والجرور وبؤيده تقديم الشارح له على الاستئناف (قوله وأصل الكلام)

لا وجوباً والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة
الواجب (وأما عن غيرهما) أي غير السبب
المطلق والخاص (فخو قالوا سلاماً قال سلام
أي فذاً قال إبراهيم في جواب سلامهم
فقال سلاماً أي سلاماً بجملة تحية أحسن
لكنها بالجملة الاستثنائية لا على الدوام
والثبات (وقوله زعم العواذل) جمع عاذلة
بمعنى جماعة عاذلة (أي في غمرة) وثمة
(صدقوا) أي الجماعة العواذل ولا تنكشف
أي في غمرة (ولكن غمرني لا تنجلي) ولا تنكشف
بخلاف أثر الغمرات والشدة (وأيضاً منه)
أي صدقوا كذبوا قبل صدقوا (وأيضاً منه)
أي من الاستئناف وهذا إشارة إلى تقسيم
آخر له (ما يأتي بإعادة اسم ما استوفى عنه)
أي أوقع عنه الاستئناف وأصل الكلام

أى أصل قوله استؤنف عنه أى أصله بعد نيابة المجهول فهو بيان للأصل الثانى والأفلاصل
الأصلي بأعادة اسم ما استؤنف المتكلم الحديث أى الكلام عنه فبنى الفعل للمجهول
بعد حذف الفاعل وإقامة المفعول به مقامه فصار بأعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث ثم حذف
المفعول الذى له الأصل بالنيابة وهو الحديث اختصارا لظهور ذلك المراد ولم يحذف ذلك المفعول
نزل الفعل منزلة اللازم فأبى المجرور والمصدر المفهوم من استؤنف بتأويل استؤنف بأوقع كما قال
المشراح (قوله فحذف المفعول) أى فى الأصل الأول الذى هو نائب فاعل فى هذا الأصل الثانى
وهو لفظ الحديث (قوله منزلة اللازم) أى بالنسبة للمفعول الصريح حيث قطع النظر عن
ذلك المفعول واقتصر على المفعول بالواسطة وهو قوله عنه (قوله نحو) أحسنت أنت إلى زيد)
أشار المشراح بأن أنت إلى أن التاء فى أحسنت تاء الخطاب لاتاء المتكلم فالمعنى حينئذ نحو قولك للخطاب
قد أحسن إلى زيد أحسنت إلى زيد وإنما جعل المشراح التاء الخطاب مع أنه يصح جعلها للمتكلم
للتناسب مع أحسنت فى المثال الاثنى لأنه يتعين أن تكون النسيبة للخطاب والافتال صديق القديم
وأرضا للمعنى لتعديل احسان المتكلم إلى زيد فى المثال الثانى بصداقة الخطاطب الابداع اعتبارا أمر
خارج عن مفاد الكلام كصداقة الخطاطب للمتكلم أو قرابته له ثم إن المقصود من هذا الكلام أعنى
قوله أحسنت إلى زيد إعلام الخطاطب بأنه وقع الاحسان منه بالقياس إلى زيد لتقرير الاحسان السابق
واستجلاب الاحسان اللاحق لا فائدة لازمة الفائدة كما قيل حتى يكون معنى الكلام انى أعلم احسانك
إلى زيد ويكون السؤال المقدر الواقع من الخطاطب سؤالا عن سبب علمه ويكون الجواب عنه باني أعلم
ذلك لأنه حقيق بالاحسان أولا لأنه صديق لك لأن هذا مع بعده عن الفهم يرد عليه أن العلم بكونه حقيقا
بالاحسان لا يستلزم العلم باحسان الخطاطب اليه ثم إن فعل الخطاطب الأمر الحسن مع زيد إنما يتحقق
كونه احسانا إذا كان زيد محلا للاحسان لأن الفعل الحسن فى غير مرقعه أساسا فإذا كان زيد محلا
للاحسان وقلت للخطاطب الذى صدر منه الاحسان له أحسنت إلى زيد يتجه السؤال منه عن سبب
كون زيد محسنا اليه أو عن أهليته للاحسان فالخطاطب بعد تصديقه المتكلم فى قوله أحسنت إلى زيد
مصدق بكون زيد محسنا اليه سببا لانه تارة يكون جاهلا بنفس السبب طالبا للتصويرة فيكون
السؤال المقدر لماذا أحسن اليه على صيغة الماضي المبني للمجهول أى لاى سبب صار محسنا
اليه وتارة يكون عالما بأسباب كونه محسنا اليه ككونه فى نفسه حقيقا بالاحسان وكونه صديقا
للخطاطب وهو السائل أو قريباله أو غير ذلك جاهلا بتعيينه فيطلب تعيين السبب فيكون السؤال
المقدر هل هو حقيق بالاحسان والجواب على التقديرين زيد حقيق بالاحسان من غير إشارة إلى سبب
استحقاقه أو صدقك القديم أعنى لذلك مع بيان سبب استحقاقه الا انه على التقدير الأول يكون
مقصود السائل تصور السبب المعين والتصديق به تابع له حاصل بالعروض وعلى التقدير الثانى يكون
مقصود السائل أولا وبالذات التصديق بالسبب الخامل وأما تصوره فحاصل بالعروض * بى شئ آخر
وهو أنه على التقدير الثانى يستحسن التأكيده فى الجواب لكون السائل مترددا فى تعيين السبب
لأن السؤال عن السبب الخاص بخلاف السؤال الأول وهو لماذا أحسن اليه فإنه سؤال عن السبب
المطلق والجواب أن كلام المصنف فى نفس الاستئناف وكونه على وجهين وأن الوجه الثانى أبلغ
من الأول وأما استحسان التأكيده على التقدير الثانى وعدمه على التقدير الأول فخرج عما نحن
فيه وبما حوزناه ظهر لك اندفاع اعتراض العلامة السيد بأن الخطاطب أعلم بسبب فعله الاختيارى
وحيث أنه فلامعنى أسأله من الغيب وهو المتكلم عن سبب احسانه وذلك لأن السؤال المقدر الواقع
من الخطاطب سؤال عن كون زيد محسنا اليه لا عن كون الخطاطب محسنا وإذا علمت اندفاع ذلك
الاعتراض تعلم أنه لا حاجة لما أجيب به من الجوابين اللذين أولهما أن السائل لا يتعين أن يكون

فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم
(نحو) أحسنت أنت إلى زيد

الخطاب بل سامع آخر وثانيهما أن السائل هو الخطاب ولكن السؤال لتقرير الاستثناء وظهر
 لك أيضا قلناه أن تقدير السؤال ماذا أحسن إليه أو هل هو حقيق بالاحسان يصح مع كل من
 الجوابين اللذين ذكرهما المصنف وأنه ليس في الكلام ألف ونشر مرتب كما قيل اه عبد الحكيم مع
 بعض زيادة وتصرف (قوله بأعادة اسم زيد) أي الذي استؤنف الحديث والكلام لاجله (قوله
 ما بيني) أي استئناف بيني ويركب من تركيب الكل على أجزائه ولم يعبر بالعادة لأن الصفة لم تذكر
 أو لا حتى تعاد (قوله والمراد صفة تصلح لترتب الحديث) أي الحكم بمعنى الحكموم به في الجمله الثانية
 وضمر عليه للصفة بمعنى الوصف (قوله صديقان القديم الخ) أي فهذا استئناف مركب من صفة
 ما استؤنف الحديث لاجله وهذه الصفة وهي الصداقة تصلح لترتب الحديث عليها (قوله فيهما) أي
 فيما بيني على الاسم وفيما بيني على الصفة (قوله ماذا أحسن إليه) بصيغة الماضي وهذا راجع للمثال
 الأول ويقدّر السائل فيه غير الخطاب من السامعين كما علم من ضبطه بصيغة الماضي لعدم اشتغال
 الجواب فيه على خطاب وليس بصيغة المضارع ويقدّر السائل الخطاب لأنه لا معنى لسؤال الشخص
 عن سبب فعله الآن يقال السؤال لتقرير الحكم للاستعلام وقوله أو هل هو الخ راجع للمثال الثاني
 وتقدير السؤال فيه من الخطاب لا احتمال الجواب على الخطاب ففي كلام الشارح إشارة إلى أنه لا يتعين
 تقدير السؤال من الخطاب كما في المثال الأول ففي كلام الشارح توزيع على طريق ألف والنشر
 المرتب على ما في الفري ولكن لا ينبغي صحة تقدير هل هو الخ في المثال الأول أيضا فتأمل (قوله
 الموجب للحكم) أي الذي تضمنه الجواب كنبوت الأهلية للأحسان للصديق القديم وقوله كالصداقة
 الخ مثال للسبب الموجب للحكم (قوله لما يسبق الخ) عنه نقوله لا شتمه الخ وقوله من ترتب الحكم
 أي كنبوت الكون أهلا للأحسان وقوله على الوصف الصالح للأهلية أي كالصداقة القديمة وقوله
 أنه أي الوصف وهو بدل من ما وانما كان يسبق لفهم ما ذكرنا تعليق الحكم على مشتق يؤذن بهلية
 ما منه الاشتقاق كقولنا كرم العالم (قوله وههنا) أي في الابلغية المعلة بما ذكرنا فبحث فهو أراد
 على قوله وهذا أبلغ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم وتقديره أن المراد بالحكم الحكم الذي
 يتضمنه الجواب كما يدل عليه التعليق بأن ترتب الحكم على الوصف مشعر بالهلية والحكم الذي يتضمنه
 الجواب هو الحكم المسؤل عن سببه إذ لو كان غيره لم يطابق الجواب السؤال لأن بيان سبب الحكم الغير
 المسؤل عنه لا يكون جوابا للسؤال عن سبب الحكم المسؤل عنه فحينئذ يرد عليه أن السؤال إن كان
 عن سبب الحكم فلا بد من اشتغال الجواب عليه في أي استئناف كان أي سواء كان مبني على الاسم
 أو مبني على الصفة وإن لم يكن سؤالاً عنه فالجواب غير مشتمل على السبب في أي استئناف كان إذ لا
 معنى لاشتماله على سببه وحينئذ فلا فرق بين الاستئنافين فجعل المبني على النصفة أبلغ من المبني على
 الاسم وتعليله بما ذكرنا لا يتم فقول الشارح وهو أن السؤال أي المقتر وقوله إن كان عن السبب أي
 في المبني على الاسم والمبني على الصفة وقوله فالجواب أي في كل منهما يشتمل على بيانه وقوله
 والأفلا وجه أي واللا يمكن السؤال في المبني على الاسم والمبني على الصفة عن السبب بل كان عن
 غيره فلا وجه لاشتمال الجواب على سبب الحكم وحينئذ فليس أحدهما أبلغ من الآخر فلا يتم ما ذكره
 المصنف من ابلغية المبني على الصفة على المبني على الاسم ولا يتم ما سبق من التعليق وقول الشارح
 كافي قوله تعالى قالوا سلاما الخ تنظير في كون السؤال ليس عن السبب لأن الاستئناف فيه ليس
 مبني على الاسم ولا على الصفة تأمل كذا اقتره شيخنا العدوي (قوله ووجه التفصلي) بالفاء أي
 التخاص من ذلك البحث مذكور الخ وحاصل الجواب أن المختار النطق الأول وهو أن السؤال
 عن السبب في المبني على الاسم والمبني على الصفة غير أن الجواب الذي هو الاستئناف تارة يرد
 فيه ذلك السبب فقط وتارة يرد فيه السبب وسبب السبب فان ذكر فيه السبب فقط فهو القسم الأول

زيد حقيق بالاحسان) بأعادة اسم زيد
 (ومنه ما بيني على صفته) أي صفة
 ما استؤنف عنه دون اسمه والمراد صفة
 تصلح لترتب الحديث عليه (بحوال أحسن إلى
 زيد صديقان القديم أهل لذلك) والسؤال
 المقدر فيهما ماذا أحسن إليه أي الاستئناف
 حقيق بالاحسان (وهذا) أي الاستئناف
 المبني على الصفة (أبلغ) لاشتماله على بيان
 السبب الموجب للحكم (وما يسبق إلى التفهم من
 في المثال المذكور لما يسبق إلى التفهم من
 ترتب الحكم على الوصف الصالح للأهلية أنه
 عليه له وههنا بحث وهو أن السؤال إن كان
 عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة
 والأفلا وجه لاشتماله عليه كافي قوله تعالى
 قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العوادل
 ووجه التفصلي عن ذلك مذكور في النسخ

أعني ما بنى على الاسم مثل كون زيد حقيقاً بالاحسان فإنه سبب الحكم الذي هو ثبوت استحقاقه
للإحسان وإن ذكر فيه السبب وسبب السبب فهو القسم الثاني أعني ما بنى على الصفة كالصدق
التقدمة فإنها سبب لاستحقاق الإحسان ولا شك أن الثاني أبلغ من الأول لأنه كالصدق والأول
من باب التحقيق ومن الأول ما إذا قيل ما بال زيد كعب الخيل فقلت هو حقيق بر كعبها والثاني
ما لو قلت في الجواب هو حقيق بر كعبها لأنه من أبناء الملوك (قوله) وقد يحذف صدر الاستئناف (أي
الجملة الاستئنافية ولا فاعل هو المصدر بل المحز كذلك كما في نعم الرجل زيد على قول من يجعل الخصوص
مبتدأ والخبر محذوفاً فلو قال وقد يحذف بعض الاستئناف لكان أحسن ولعله إنما ترك المصنف
الكلام على ذلك لقلته في كلامهم أو لضعف القول المذكور في المثال (قوله فعلا كان) أي
ذلك المصدر كما في الآية أو اسماً كما في المثال الثاني ومنه ما تقدم من قوله سرورهم وحزن طويل
(قوله أي يسبحه رجال) أي وحذف الفعل اعتقاداً على يسبح الأول لا على المذكور
في السؤال المقدّر لأنه لا يجوز كما في دلائل الإيجاز فلا مخالفة بينه وبين الشارح فاندفع قول بعضهم
أن في كلام الشارح مخالفة لما صرح به الشيخ عبد القاهر في دلائل الإيجاز من أن السؤال المشتمل على
الفعل إذا كان مقدراً لا يجوز حذف الفعل في الجواب وعلى هذا فيكون تقدير السؤال في الآية
من المسبحون (قوله وعليه) أي ويجري عليه أي على محذوف صدر الاستئناف (قوله أي
على قول الخ) أي لا على قول من يقول إن الخصوص مبتدأ محذوف الخبر والافيدكون المحذوف
المحز ولا على قول من يقول إن الخصوص مبتدأ خبره بالجملة قبله وأنه بدل أو عطف بيان والافلا
حذف أصلاً ولا يكون في الكلام استئناف (قوله ويجعل الجملة الخ) عطف لازم على لازم
(قوله وقد يحذف الاستئناف كله) أي قد تحذف الجملة المستأنفة بتمامها فلا يبقى منها صدر
ولا محز وحذف فيكون الفصل الذي هو ترك العطف بين المحذوف وما قبلها تقديره بالان الفصل
الحقيقي إنما يكون بين الملفوظين (قوله أما مع قيام شيء مقامه) أي مقام ذلك الاستئناف
المحذوف لكونه يدل على ذلك المحذوف (قوله نحو قول الحماسي) أي قول الشاعر الذي ذكر
أبو تمام شعره في ديوان الحماسة وهو ساور بن هند بن قيس بن زهير وهذا البيت المذكور
أولئك أو منوا بجوعاً وخوفاً * وقد جاءت بنو أسد وظفوا

ومرادهم جوع بنو أسد وتكذيبهم في اتساعهم قرش وادعائهم أنهم أخوتهم ونظائرهم بأن لهم إيلافاً
في الرحلتين وليس لكم شيء منهن وما أيضاً قد آمنهم الله من الجوع والخوف كما هو نص القرآن وأنهم
جائعون حائثون (قوله قرش) هم أولاد النضر بن كنانة وهو خبرأت وأما قوله لهم الله فهو
منقطع عما قبله قائم مقام الاستئناف والالف مصدر الثلاث وهو ألف يقال ألف فلان المكان
بألفه الفاء وإيلاف مصدر الرابع وهو ألف وكلاهما بمعنى واحد وهو المزاينة والرغبة (قوله
رحلة في الشتاء للين) أي لأنه سار ورحله في الصيف إلى الشام لأنه بارد (قوله وليس لكم
الاف) أي رغبة في الرحلتين المعروفتين أي فقد افترى في دعوى الأخوة لعدم التساوي في المزايا
والترتب إذ لو صدقتم في ادعاء الأخوة والنظارة لهم لاستويتم مع قرش في مؤلف الرحلتين
(قوله كأنه قيل الخ) وذلك لأن قوله زعمتم يشعر بأن القائل لم يسلم له ما ادعاه إذ الزعم كما ورد
مطية الكذب لكن قد يستعمل المجزأ النسبة لا لضعف التكذيب فليس فيه تصديق ولا تكذيب صريح
كما هنا فكان المقام مقام أن يقال صدقنا الخ ولو جعل الزعم هنا على القول الباطل لاستغنى عن
تقدير كذبهم ولا يكون من هذا القبيل * وأعلم أن ما ذكره الشارح من أن قوله لهم ألف الخ قائم مقام
الاستئناف لدلالته عليه غير متعين لجواز أن يكون جواباً للسؤال اقتضاء الجواب المحذوف فكأنه
لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم المتكلم لهم الق فيكون في البيت استئنافاً أحدهما

(وقد يحذف صدر الاستئناف) فعلا كان
أو اسماً (نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال
رجال) فحين قرأها مفتوحة الباء كأنه قيل
من يسبحه قليل رجال أي يسبحه رجال
(وعليه قوله نعم الرجل) أو نعم بجلا (زيد على
قول) أي على قول من يجعل الجملة استئنافاً
خبر مبتدأ أي هو زيد ويجعل الجملة المبهمة
جواباً للسؤال عن نفسه الفاعل المبهمة
(وقد يحذف) الاستئناف (كله) تمامه قيام
شئ بمقامه (نحو) قول الحماسي (زعمتم أن
أخوتكم قرش) لهم ألف أي إيلاف
في الرحلتين المعروفتين في اتساعهم في
في الشتاء إلى اليمن ورحله في الصيف إلى
الشام (وليس لكم ألف) أي مؤلفته
في الرحلتين المعروفتين كأنه قيل
في هذا الزعم أم كذبنا قليل كذبتم

مضمون قوله لا أي ما تضمنه لاسن الجمله وقوله فأينما الخ تفرع على قوله لكن عطفت عليه أو أي الشارح
 بهذا التعديم لوطئة لردة على البعض الآتي (قوله وبعضهم) هو الشارح الزوزني (قوله في هذا
 الكلام) أي لا وأيدك الله وما مائله (قوله وزعم) أي ذلك البعض وهو عطف على نقل (قوله عطف
 على قوله قات) أي لا على مضمون قوله لا (قوله ولم يعرف) أي ذلك القائل وهذه جملة حالية من فاعل
 نقل وقوله أنه أي الحال والشان وقوله لو كان أي قوله وأيدك الله وقوله كذلك أي معطوفاً على قلت
 (قوله لم يدخل الدعاء تحت القول) أي وهو خلاف المقصود من هذا التركيب فإن المتصور منه
 باعتبار الاستعمال العرفي والقصد الغالب أن الله من جملة المقول وأن المعنى قلت لا وقت أيدك الله وهذا
 يقتضي عطف أيدك الله على مضمون لا لا على مضمون قلت وليس المعنى قلت لا فيما مضى ثم أنشأ الآن
 يقول أيدك الله كما هو مقتضى عطفه على نفس قلت لأن العطف عليه يقتضي خروجه عن القول وأنه غير
 محكي به كما لا يخفى لأن هذا المعنى وإن أمكن لا يصدق عرفاً (قوله وإنه لو لم يحك الحكاية) عطف
 على أنه لو كان أي ولم يعرف ذلك البعض أن المعنى لو لم يحك الحكاية أي لو لم يصرح بالقول فالمراد
 بالحكاية قلت وقوله فحين ما قال الخ الفاء زائدة وحين ظرف لقوله لا بد وما مصدرية وقوله فلا بد
 جواب لو والفاء فيه زائدة أي ولم يعرف ذلك البعض أن المعنى لو لم يصرح بالقول لا بد من
 معطوف عليه حين قوله للمخاطب لا وأيدك الله لم يوجد معطوف عليه ووجود العطف من غير
 معطوف عليه باطل فبطل كلامه وتبين كون المعطوف عليه مضمون لا سواء صرح قبلها بالحكاية
 أو لا وهو المطلوب والحاصل أن قوله وأنه لو لم يحك الخ اعتراض ثان على ذلك القائل وحاصله أن
 الذي ذكره من العطف على قلت إنما يتأتى في خصوص تلك الحكاية وأما إذا قلت لا وأيدك الله من
 غير قلت احتاج الأمر للمعطوف عليه ولم يوجد معطوف عليه ووجود العطف بدون معطوف عليه
 باطل ولا يتصل بقدر قلت معطوفاً عليها لأن العطف على المحذوف مع وجود المذكور عما لا يذهب
 إليه الوهم فتأمل قرره شيخنا العلامة العدوي (قوله وأما للتوسط) الجائز والجور ومتعلق
 بالوصل محذوف والوصل مبتدأ وإذا في قوله فاذا اتفقتا خبره وأصل الكلام وأما الوصل لاجل
 التوسط فيتحقق بين الجملتين إذا اتفقتا الخ والفاء في جواب الشرط داخل في المعنى على الجملة لكنهما
 دخلت عن المبتدأ إلى الخبر كما في أمأزيد فقاسم والجمله عطف على جملة وأما الوصل لدفع الإيهام
 فكقولهم (قوله التوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال) وذلك بأن لا يكون بين الجملتين
 أحد الكالين ولا شبه أحدهما (قوله وقد صحف بعضهم) وهو الشارح الزوزني وقوله أما يفتح الهمزة
 مفعول صحف وقوله بكسر ميم على صحف وفي بعض النسخ وقد صحفه بعضهم أما بالكسر والضمير
 وعليه فالمعنى وقد صحف بعضهم هذا اللفظ أما بالكسر وفي ضبط يفتح أما على هذه النسخة وعليه فأمأ بدل
 من الضمير (قوله فركب) أي فصار مشبهاً من ركب متي أي ظهر وقوله عياء أي ناقة عياء وخبط
 خبط عشواء أي خبط خبطاً كخبط ناقة عشواء أي ضعيفة البصر أو لا تبصر لئلا المراد أنه وقع
 في خبط عظيم من جهة اللفظ ومن جهة المعنى أما من جهة اللفظ فلأن قراءته بالكسر تخرج إلى تقدير
 أما في المعطوف عليه قبلها كما اعترف هو بذلك لأن أما العاطفة لا بد أن تقدمها أما في المعطوف عليه
 فيصير تقدير الكلام هكذا وأما الوصل فاما لدفع الإيهام وأما للتوسط ويرد عليه أن حذف أما من
 المعطوف عليه لا يجوز في السعة حتى يقال إنها مقدرة قبل قوله لدفع الإيهام ويرد عليه أيضاً أن الفاء
 في قوله فكشواهم وفي قوله فاذا اتفقتا تكون ضائعة وتبقى إذا بلا جواب في قوله فاذا اتفقتا إن كانت
 شرطية أو بلامتعلق ظاهر إن كانت مجرد الظرفية فإن أجاب بجعل الفاء في قوله فكشواهم مؤخره
 عن تقديم وانها داخل في الأصل على أما المحذوفة الداخلة على لدفع فدخلت وأدخلت على كقولهم
 وتقدر الجواب أو متعلق الظرف كان ذلك تعسفاً لما فيه من الحذف والعجرفة على ما لا يخفى مع عدم

وبعضهم ما لم يقف على المعطوف عليه في هذا
 الكلام نقل عن المعالي حكاية مستقلة
 على قوله قلت لا وأيدك الله وزعم أن قوله
 وأيدك الله عطف على قوله قلت ولم يعرف
 أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول
 وأنه لو لم يحك الحكاية فحين ما قال للمخاطب
 لا وأيدك الله فلا بد من معطوف عليه
 (وأما للتوسط) عطف على قوله أما الوصل
 لدفع الإيهام أي أما الوصل توسط الجملتين
 بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد صحف
 بعضهم أما يفتح الهمزة أما بكسر الهمزة
 تركب عشواء وخبط خبطاً عشواء

الحاجة لذلك وأما من جهة المعنى فلا بد قد علم من قول المصنف سابقا في مقام تعداد البور اجمالا والافا لوصول أن الوصل يجب في صورة كمال الانقطاع مع الایهام وفي صورة التوسط بين الكماليين ومجند فيجب أن يجعل ما هنا تفصيلا للصورتين المذكورتين اللتين يجب فيهما الوصل وهو ما يقتضيه فتح أنما إذا المعنى وأنما الوصل الذي يجب مع كمال الانقطاع مع الایهام لا أجل دفع الایهام فكقولهم أنخ وأنما الوصل الذي يجب لأجل توسط الجمليتين بين الكماليين ففيما إذا اتفقت الخ ولو كسرت أنما المكان ما هنا عين ما تقدم لأن المعنى وأنما الوصل الواجب فأنما لدفع الایهام وأما للتوسط فيكون مكررا مع ما سبق ولا داعي لذلك التكرار هذا المحصل ما ذكره العلامة عبد الحكيم مع بعض تصرف (قوله لفظا ومعنى) راجعان لكل من خبرا وأنشأ وكذا قوله أو معنى فقط (قوله بجامع) أي مع تحقق جامع بينهما أي في ذلك الاتصاف بأنواعه (قوله من أنه إذا لم يكن جامع) أي والحال أنهما اتفقا خبرا لفظا ومعنى أو اتفقا أنشأ كذلك (قوله فاللفظان أما خبران) نحو تذهب إلى فلان ونكرمه (قوله فاللفظان أما أنشأتان) نحو ألم أقل لك كذا وكذا ولم أعطك أي قلت لك وأعطينك (قوله ثمانية أقسام) أي وكلها من باب التوسط (قوله أورد للتبيين الأولين) أي الجمليتين المتفقتين خبرا لفظا ومعنى والجمليتين المتفقتين أنشأ لفظا ومعنى (قوله يخادعون الله) أي بآظهار خلاف ما يظنون وقوله وهو خادعهم أي يجازيهم على خداعهم فالجمليتان خبريتان لفظا ومعنى والجامع بينهما اتحاد المسندين لأنهما سميّا من الخداعة وكون المسند إليهما خادعا والآخر مخادعا فينبغي ما شبهه التضياف أو شبهه التضاد لما تشعربه الخداعة من العبداء وأورد على المصنف أن هذه آية سورة النساء فالجمله لها محل من الأعراب لأنها خبران من قوله تعالى إن المنافقين يخادعون الله الخ وليست آية البقرة لأنه ليس فيها وهو خادعهم والكلام الآن فيما لا محل له من الأعراب وأجيبه بأن القصديان التوسط بين الكماليين بقطع النظر عن كون الجملة لها محل من الأعراب أولا (قوله إن الأبرار الخ) أي فالجمليتان خبريتان لفظا ومعنى والجامع بينهما اتصاف بين المسندين والمسند إليهما لأن الأبرار ضد الفجار والكون في التعميم ضد الكون في التحميم (قوله بخلاف الأول) أي فإن الجملة الأولى فيه فعلية والثانية جملة اسمية وقوله إلا أنها الخ بيان لكثرة تعداد المثال مع كون الجمليتين في كل منهما خبرية لفظا ومعنى (قوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا) أي فقوله واشربوا ولا تسرفوا جملتان أنشائيتان لفظا ومعنى معطوفتان على مثلهما والجامع بينهما اتحاد المسند إليه في كلهما وهي الواو التي هي ضمير المخاطبين وتناسب المسند فيهما أوعا الأمر بالاكل والشرب وعدم الاسراف لما بين هذه الثلاثة من التقارب في الخطأ لأن الإنسان إذا تخيل الأكل تخيل الشرب لتلازمهما عادة وإذا حضرا في خياله تخيل مضرة الاسراف (قوله وأورد) أي المصنف (قوله إشارة) أي حال كونه مشيرا إلى أنه يمكن تطبيقه الخ ووجه الإشارة من قوله وتخصّبون بمعنى أحسنوا أو وأحسنوا ولا يصح جعل قوله إشارة مفعولا لأجله على قوله أورد إذ لا معنى لذلك لأنه لو كانت الأقسام اثنتين وأورد منها مثلا واحدا تأتى ذلك قرره شيخنا العدوي (قوله على قسمين من أقسامه الستة) الأقسام الستة هي السابقة في قول الشارح والمتفقتان معنى فقط ستة الخ والمراد بالقسمين اللذين يمكن تطبيق المثال عليهما أن تكون الجمليتان خبريتين لفظا وأنشائيتين معنى أو تكونا أنشائيتين معنى والأولى خبرية في اللفظ والثانية أنشائية فيه وبقي على المصنف أمثلة الأربعة تمام الستة فقال ما إذا كانتا أنشائيتين معنى والأولى أنشائية لفظا دون الثانية قم التعليل وأنت نصوم النهار ومثال الخبريتين معنى مع كونهما معا أنشائيتين لفظا ألم أمر الله بالتقوى وألم أمر الله بترك الظلم ومثال الخبريتين معنى مع كون الأولى خبرية لفظا والثانية أنشائية لفظا أمرت بالتقوى وألم أمر الله بترك الظلم ومثال الخبريتين معنى مع كون الأولى أنشائية لفظا والثانية خبرية لفظا قوله تعالى ألم يؤخذ عليهم ميثاق

(فإذا اتفقتا) أي الجمليتان (خبراً وأنشأاً)
لفظاً ومعنى أو معنى فقط بجامع (أي بأن يكون
بينهما جامع بذاتة ما سبق من أنه إذا لم يكن
جامعاً فينبغيهما كمال الانقطاع ثم الجمليتان
المتفقتان خبراً وأنشأاً لفظاً ومعنى قسمان
لأنهما أنشأيتان أو خبريتان والمتفقتان
معنى فقط ستة أقسام لأنهما أنشأيتان
أنشائيتين معنى فاللفظان أنشأاً أو بالعبارة
الأولى خبر والثانية أنشأاً فاللفظان أما
وإن كانتا خبريتين معنى والثانية خبر
أنشأتان والأولى أنشأاً فالجميع ثمانية أقسام
أو بالعبارة أو بالتقسيم الأولين مثالهما
والمصنف أورد للتبيين الأولين مثالهما
(قوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم)
وقوله إن الأبرار الخ نعم وإن الفجار الخ جيم
في الخبريتين لفظاً ومعنى إلا أنه في المثال
الساكن متساويتان في الأهمية بخلاف الأول
(وقوله) أي أنشأيتان لفظاً ومعنى وأورد لتناق
في الأنشأيتين لفظاً ومعنى وأورد لتناق
معنى فقط مثلاً واحداً إشارة إلى أنه يمكن
تطبيقه على قسمين من أقسامه الستة وأعاد
فيه لفظ السكاف تبييناً على أنه مثال لا يتناقض
معنى فقط فقال

الكتاب أن لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه فان درسوا عطف على قوله ألم يؤخذ رشوا
وان كان انشاء بوجود الاستفهام الا أنه في تأويل الخبر وهو أخذ عليهم ميثاق الكتاب لان
الاستفهام الانكار تأمل (قوله واذا أخذنا ميثاق الخ) اذ ظرف ليعطوف على ما قبله
أي واذا ذكر اذا أخذنا وقوله لا تعبدون الا الله أي قائلين لهم لا تعبدون وفهم أن الكلام في الجمل التي
لا حمل لها من الاعراب وقد تقدم ما يؤخذ منه الجواب أو أن أخذ الميثاق كالقسم والمعنى واذا كرر
وقت قسمنا على بني اسرائيل وهذا جوابه وحيد فلا اعتراض ثم انه على الاحتمال الاول في قوله
لا تعبدون التفات ان قرئ الفعل بالياء التخيية وان قرئ بالياء التوقية فلا التفات وعلى الثاني
بالعكس (قوله وباليدين) متعلق بالثقل المتقدر العامل في المصدر ومحل الشاهد من نقل الآية
قوله وباليدين احسانا لانه المحمل للقسامين وأما قوله وقولوا فليس محملا الا لوجه واحد وحاصل
ما ذكره الشارح في هذه الآية أن جعله وقولوا عطف على جملة لا تعبدون لا تحسادهما في الانشائية
معنى وان اختلفت اللفظ لان الاولى خبرية والثانية انشائية وأما جعله وباليدين فان قدر الفعل العامل
في المصدر خبرا بمعنى الطلب كانت تلك الجملة عطف على جملة لا تعبدون والجملة انشائية في المعنى
خبرية فان قلنا وان قدر الفعل العامل في المصدر طلبا كانت تلك الجملة عطف على جملة لا تعبدون
والاولى خبرية لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا ومعنى (قوله فاعطى قولوا على لا تعبدون
الخ) أي والجامع بين هذه الجمل باعتبار المستند اليه واضح لا تحساد فيها وباعتبار المستندات
فلا تحساد كذلك لان كلاما من تخصيص الله بالعبادة والاحسان للوالدين واقول الحسن للناس عبادة
مأمورهم واخذ الميثاق عليها فان قلت لم لا يجوز أن يكون قولوا عطف على الفعل المتقدر أي تحسنون
أو أحسنوا فيكون العطف على الاحتمال الاول من عطف الانشائية لفظا ومعنى على الانشائية معنى
الخبرية لفظا وعلى الاحتمال الثاني من عطف الانشائية لفظا ومعنى على مثلهما وحيد فيكون
وقولوا محملا للقسامين كالذي قبله قلت وهذا وان كان جائزا في نفسه بناء على أن المعطوفات اذا تكررت
يكون كل منها معطوفا على ما قبله وهو أحد قولين لكن الشارح لم يقل به لان الجمع ومن النصاة على
خلافه حيث كان العطف بحرف غير مرتب (قوله لان قوله لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء) وذلك
لان أخذ الميثاق يقتضي الاسر والنهاي فاذا وقع بعده خبرا قول بالامر أو بالنهي كما هنا أي لا تعبدوا
غير الله وكل منهما انشاء (قوله لا بدله من فعل) لان قوله وباليدين معمول لا بدله من عامل بعمل
في محل النصب والاعمال فيه أن يكون فعلا (قوله فاما أن يتقدر خبرا في معنى الطلب) أي بقرينة
المعطوف عليه وهو قوله لا تعبدون (قوله فتكون الجملة الخ) أي وهما قوله لا تعبدون الا الله
وقوله وتحسنون المتقدر (قوله وفائدة تقدير الخبر) هو مبتدأ محذوف الخبر أي ظاهرة لفظا ومعنى
أما لفظا الى آخره (قوله فالا لاعة) أي المناسبة بينه وبين قوله لا تعبدون من جهة أن كلا خبر مراد
منه الطلب (قوله كانه سارع الخ) ان قلت ما ذكره انما يصح لو كان الاخبار باللفظ الماشي قلت
وكذلك بالجمال أفاده عبد الحكيم (قوله فهو) أي التسكيم بخبر عنه أي عن المأمور به المنهوم
من الامتنان (قوله تريد الامر) أي تريد باللفظ تهيب (قوله وهو) أي التعبير بالخبر مكان
الامر أبلغ من الصريح أي أبلغ من صريح الامر ويقاس عليه ما يقال ان التعبير بالخبر مكان النهي
كما هنا أبلغ من صريح النهي وانما كان الخبر المذكور أبلغ لا فادته بالمبالغة باعتبار المذكور (قوله
أو يتقدر) عطف على يتقدر في قوله سابقا فاما أن يتقدر خبرا وقوله صريح الطلب أي من قول الامر
والقرينة على ذلك التقدير قوله بعد وقولوا للناس حسنا وحاصل أن تقدير تحسنون فيه
مشاكلة في اللفظ لما قبله وبالمبالغة باعتبار الاشارة الى سرعة الامتنان وتقدير أحسنوا فيه مشاكلة
لما بعده وفيه اخبار فقط بخلاف اخبار تحسنون فانه مجاز في التعبير عن أحسنوا بذلك

(ر) كقوله واذا أخذنا ميثاق بني
اسرائيل لا تعبدون الا الله وباليدين
احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين
وقولوا للناس حسنا
لا تعبدون مع اختلافهما لفظا
انشائية بمعنى لان قوله لا تعبدون اخبار
في معنى الانشاء (أي لا تعبدوا) وقوله
وباليدين احسانا فالابتداء من فعل فاما
أن يتقدر خبرا في معنى الطلب أي (وتحسنون
بمعنى احسنوا) فتكون الجملة خبر لفظا
الانشائية معنى وفائدة تقدير الخبر
الانشائية اما لفظا فالامانة مع قوله لا تعبدون
و اما معنى فالامانة باعتبار أن الخطاب
سريع سارع الى الامتنان فهو خبر عنه
كما تقول تعجب الى فلان تقول له كذا تريد
الامر (أو) يتقدر من قول الامر صريح
الطلب

قولا وهو أي التعبير الخ لعل يوجد في بعض
نسخ الشارح هذه العبارة وهي قوله وهو أبلغ
من الصريح كسب عام الخ أي انه معجزة
قوله أي من قول الامر وهو قوله ان زائد على
كلام الشارح مع انه موجود فيه اه معجزة

من التقديرين صريحان وظاهر كلهما أن التقدير الأول أولى وقوة كلام الشارح تدل عليه أيضا
 لأن المصنف قدّمه واعتنى الشارح بتوجيهه وبينه أتم بيان (قوله على ما هو الظاهر) أي لأن
 الأصل في الطاب أن يكون بصيغته الصريحة لا يقال وبقرينة وقولوا لا نقول يعارضهما قرينة
 لا تعبدون (قوله فيكونان) أي لا تعبدون وأحسنوا والصواب فتكونا لأنه منصوب عطفا على يقتدر
 المنصوب عطفا على يقتدر السابق ونصب ما هو من الأفعال الخمسة بحذف النون اللهم الآن يجعل
 مستأنفا أي إذا تقرر ذلك فتكونان الخ وإن كان فيه تكلف (قوله اذ لفظ الأولى أخبار) علة
 لحذف أي لا لفظا لأن لفظ الأولى الخ وفي نسخة مع أن لفظ الأولى أي والمحال أن لفظ الأولى وهي
 لا تعبدون أخبار وقوله ولفظ الثانية أي وهي قوله وأحسنوا (قوله والجامع بينهما) أي والوصف
 الذي يقتضي الجمع بينهما بحيث يكون قريبا لهما (قوله أي بين الجملتين) أي سواء كان لهما محل
 من الأعراب أولا وقوله يجب أن يكون باعثة ما رأى يجب أن يكون محققا باعتبار المسند إليهما أي
 بالنسبة إلى اللذين أسند إليهما في الجملتين اتحاد أو تغاير أو تغاير التثنية عائدة على آل الموصولة باعتبار
 المعنى (قوله والمسندين) أي وباعتبار اللذين أسند في الجملتين اتحاد أو تغاير (قوله جميعا) راجع
 للمسند إليهما أو للمسندين فلا بد من المناسبة بين الآخرين أو الاتحاد فيهما فلا وجدت مناسبة بين
 المسندين فقط أو المسند إليهما فقط أو اتحاد بين المسندين أو المسند إليهما فقط فلا يكتفي (قوله أي
 باعتبار الخ) أي لا باعتبار المسند إليهما فقط ولا باعتبار المسندين فقط ولا باعتبار المسند في الأولى
 والمسند إليه في الثانية ولا باعتبار العكس أي المسند إليه في الأولى والمسند في الثانية ثم إن ظاهر
 المصنف والشارح الاكتفاء بوجود الجامع بين المسند إليهما والمسندين في الجملتين وأنه لا عبرة
 بالجامع باعتبار المتعاقبات واعلم كذلك أن لم يكن القديم قصودا لاذات في الجملتين فأنظره (قوله
 بشعر زيد) يفتح عينه وضمها (قوله للمناسبة الخ) أي مع اتحاد المسند إليهما كما يأتي وهو
 متعلق بمحذوف أي فالعطف صحيح للمناسبة الظاهرة (قوله بين الشعر والكتابة) أي اللذين هما
 مسندان والمناسبة بينهما من جهة أن كلا منهما تأليف كلام على وجه مخصوص وذلك لأن النظم
 تأليف كلام موزون والكتابة تأليف كلام ثمر لأن الكتابة إذا قوبلت بالشعر فغناها تأليف الكلام
 الثمر وعلى هذا فبين الكتابة والشعر تماثل لا يشاركهما في الحقيقة وإن اختلفا بالعوارض
 كالنظمية والثورية ومن ثم فالجامع بينهما عقلي كما يأتي تأمل (قوله وتعارفهما الخ) هذا
 جامع آخر غير الأول وذلك لأن التماثل المذكور جامع خيالي كما يأتي والاصل أن الجامع بين
 المسند إليهما في الجملتين عقلي لا غير وهو الاتحاد أو تأمين المسندين فيهما فيصح أن يعتبر أنه التماثل
 فيكون عقليا ويصح أن يعتبر أنه التماثل في خيال أصحابهما فيكون خياليا فتأمل (قوله
 أصحابهما) وهم الأدباء الذين يعاونون النظم والنثر (قوله لتضاد الخ) أي فالعطف صحيح
 لتضاد الاعطاء والمنع أي لتناسبهما بحكم التضاد وعلى هذا فالجامع بين المسندين وهمي لما يأتي
 من أن التضاد أمر سببه احتمال الوهم في اجتماع الأمرين المتضادين عند المفكرة وفي قوله لتضاد
 الاعطاء والمنع نظر إذ ليس بينهما تقابل التضاد بل تقابل العدم والمملكة اللهم الآن يكون مراده
 التضاد للقوى أعني مطلق التناقض قاله يس وكأنه مبین على أن المنع عدم الاعطاء والظاهر أنه
 كف النفس عن الاعطاء فهو أمر ثبوتي وحينئذ فتضاد بينهما ظاهر ولا اعتراض (قوله هذا)
 أي ما سبق من المثالين (قوله عند اتحاد المسند إليهما) أي والاتحاد مناسبة بل أتم مناسبة
 لأنه جامع عقلي (قوله فلا بد من تناسبهما) أي أن يكون بينهما مناسبة وعلاقة خاصة
 ولا يكتفي كونهما انسانين أو قائمين أو قاعدين مثلا على ما يأتي والاصل أنه إذا اتحد المسند إليه
 فيهما كما في المثالين السابقين لم يطلب جامع آخر غير ذلك الاتحاد بل ذلك الاتحاد هو الجامع وإن لم

على ما هو الظاهر أي (وأحسنوا) بالواو
 احسانا فجمع كونان إنشاءتين معنيتين
 اذ لفظ الأولى أخبار ولفظ الثانية إنشاء
 (والجامع بينهما) أي بين الجملتين (بجيب
 أن يكون باعتبار المسند إليهما والمستندين
 جميعا) أي باعتبار المسند إليه في الثانية وهما
 الأولى والمستند إليه في الثانية (تحو
 المسند في الأولى والمستند في الثانية) المناسبة الظاهرة بين
 شعر زيد وكتب (للمناسبة الظاهرة بين
 الشعر والكتابة وتعارفهما في خيال
 أصحابهما) زيد (ويصح) اتحاد
 الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند
 إليهما وأما عند تغايرهما فلا بد من تناسبهما

يحدوا فلا بد من مناسبة خاصة بينهما ولا تكفي المناسبة العامة (قوله لمناسبة بينهما الخ) متعلق
بمحذوف أي فالعطف فيهما ما يحتاج لمناسبة أي عند تحقق مناسبة خاصة بينهما معتبر في التمام
ولم ينفه على المناسبة بين المسندين في هذين المثالين للعلم بهما تقدم (قوله أو نحو ذلك) كأنه كما
في تجارة أو انصافهما ما يعلم أو شجاعة أو أمانة (قوله وبالجملة) أي وأقول قولاً مناسباً بالجملة
أي بالاجمال أي وأقول قولاً لاجملاً (قوله أن يكون أحدهما) أي أحد الأمرين المسند إليهما
المتغايرين (قوله بسبب من الآخر) متعلق بمحذوف أي من نظائر متعلقاته شيء ناشئ من الآخر
في ابتدائية وفي بعض النسخ أن يكون أحدهما مناسباً للآخر (قوله ولا بسبب) عطف تفسير
(قوله له أنواع اختصاص) أي وأما مطلق المناسبة في شيء كالجزئية والحيوانية والانسانية
فلا يكتفي (قوله فانه) أي هذا التركيب أي فهو هذا التركيب لاجل قوله وان اتحاد الخ وقوله
وان اتحاد أي هذا اذ لم يتحد المسندان كما في المثال بل وان اتحدا كما في ضيق وخفي ضيق
(قوله ولهذا حكمو الخ) أي ولعدم المناسبة الخاصة المشتركة عند التغير حكموا باستناع الخ
لانه لا مناسبة خاصة بين المسند إليهما وهما الخف والخاتم ولا عبرة بمناسبة كونهما معا ملحوسين
لبعد هاهما لم يوجد بينهما تقارن في الخيال لاجل ذلك أو لغيره أو يكتفي بالمقام مقام ذكر الاشياء
المتفقة في الضيق من حيث هي اشياء ضيقة والاجاز العطف لأن المعنى حينئذ هذا الأمر ضيق وذلك
الأمر ضيق فقد عاد الأمر إلى اتحاد الركنين كذا في ابن يعقوب وفي عبد الحكيم أن محل منع العطف
في خفي ضيق وخاتمي ضيق اذا كان المقام مقام الاشتغال بذكر الخواص أما اذا كان المقام مقام بيان
أحوال الأمور التي تتعلق بالشخص فانه يصح العطف بأن تقول كسي واسع وداري واسع وخاتمي ضيق
وخفي ضيق وغلاي أبق اه (قوله مطنقا) أي فان العطف لا يصح فيه مطنقا وقوله أي سواء كان بين
زيد وعمر مناسبة أي كصدقة أو عداوة (قوله لعدم تناسب الشعر الخ) علة لعدم صحة العطف مطنقا
وحاصله أنه على فرض وجود المناسبة بين زيد وعمر وفيه مفقودة بين المسندين أعنى الشعر وطول
القامة فالمناسبة معدومة أمام من جهة أو من جهتين (قوله السكاكي ذكر الخ) حاصله أن السكاكي
قسم الجامع إلى عقلي "وهي" وخيالي ونقل المصنف كلامه مغيرا لعبارة قصدا لاختلافها فلزم
المصنف من الفساد على ذلك التعبير الذي عبر به ماسية ظهر لك في الشارح بعد الفراغ من شرح كلام
المصنف (قوله أن يكون بين الجملتين) أي من حيث آخر أوهما لا من حيث ذاتهما كما هو ظاهره
وقوله عند القوة المفكرة أي فيها فهي صندية مجازية وانما كان الجمع في المفكرة لان الجمع من باب
التركيب وهو شأنها (قوله ما يجمعهما) أي جامع يجمعهما ما كالاتحاد والتمثيل والتضاد
(قوله جعما من جهة العقل) أي جعما ناشئا من جهته وذلك بأن يتخيل العقل بسبب ذلك الجامع
على جعهم في المفكرة (قوله وهو) أي ذلك الجامع الذي يجمع العقل بين الجملتين بسببه
في القوة المفكرة الجامع العقلي أي وليس المراد به ما يدركه العقل من المعاني الكلية (قوله أو من
جهة الوهم) عطف على قوله من جهة العقل فالجامع الوهمي عبارة عن أمر يجمع بين الشيتين
في القوة المفكرة جعما ناشئا من جهة الوهم وذلك بأن يتخيل بسبب ذلك الجامع على جعهم في المفكرة
وذلك كشبه التماثل والتضاد على ما يأتي وليس المراد بالجامع الوهمي ما يدركه بالوهم من المعاني
الجزئية الموجودة في المحسوسات على ما يأتي (قوله أو من جهة الخيال) عطف على قوله من
جهة العقل فالجامع الخيالي عبارة عن أمر يجمع بين الشيتين في القوة المفكرة جعما ناشئا من جهة
الخيال وذلك بأن يتخيل الخيال بسبب ذلك الأمر كالاتزان فيه على الجمع بينهما في القوة المفكرة
وليس المراد بالجامع الخيالي ما يجمع في الخيال من صور المحسوسات على ما يأتي (قوله وهو
الجامع الخيالي) لم يجز هنا على سنن مقابلة حيث نسب الجامع سابقا للقوة المدركة وهي الواهمة

كما أشير إليه في (وزيد شاعر وعمر كاتب
وندي طويل وعمر قصير) المناسبة بينهما
أي بين زيد وعمر كالأخوة أو الصداقة
أو العداوة أو نحو ذلك وبالجملة يجب
أن يصح كون أحدهما بسبب من الآخر
ولا بسبب ملازمة لها نوع اختصاص
(بخلاف زيد كاتب وعمر شاعر بينهما)
أي بدون المناسبة بينهما ولهذا حكموا
بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق
(وبخلاف زيد شاعر وعمر طويل مطنقا)
أي سواء كان بين زيد وعمر مناسبة
أو لم يكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة
(السكاكي) ذكر أنه يجب أن يكون بين
الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جعما
من جهة العقل وهو الجامع العقلي أو من
جهة الوهم وهو الجامع الوهمي أو من
جهة الخيال وهو الجامع الخيالي

والمرباد بالعبارة

لأن خزانة الحافظة وهما نسبة لخزانة القوة المدركة وذلك لأن الخيال خزانة الحس المشترك كما يأتي ولعل ذلك لاستقلال النسبة للحس المشترك حيث يقال حسي أو مثالي توهم أن المراد الحس الظاهر كالسمع والبصر والذم والذوق واللمس (قوله والمراد الخ) هذا شروع في بيان القوى الباطنية المدركة كما زعم الحكماء وهي أربعة القوة الرواحية والقوة العقلية وقوة الحس المشترك والقوة المنكرة وحاصل القول فيها أن القوة العاقلة على ما زعموا قوة قائمة بالنفس أو بالقلب تدرك الكميات والجزئيات المجردة عن عوارض المادة المعروضة للصورة عن الأبعاد كالطول والعرض والعقود ذلك لأنها مجردة ولا يشوم بها إلا المجرد وزعموا أن تلك القوة خزانة وهي العقل الفيض المدبر لتلك القمرانيين مما من الارتباط فإذا كنت ذا كرام المعنى الإنسان كان ذلك ادراكا للقوة العاقلة فإذا غفلت عنه كان مخزونا في العقل الفيض ووجه تسميته بالفيض وارتباطه بالقوة العاقلة أنهم يقولون إن ذلك العقل هو الفيض للكون والفساد على جميع ما فوق كرة الأرض من الحيوانات والنباتات والمعادن وهو المعبر عنه بلسان الشرع بجبريل هكذا زعموا ويزعمون أيضا أن العقل الفيض المدبر لتلك القمرانيين من عقل الفلك الذي فوقه المدبر له وهكذا إلى آخر الأفلالك التسع وهي السموات السبع والكروبي والعرش وهي عندهم حبة دراكته نفوس وعقول وهما العقل يسمونه العقل الأول وهو العقل الناشئ بطريق التعليل عن واجب الوجود وهو الذي أثر في عقل الفلك الأعظم وهو العرش فالحقول عندهم عشرة كلها مندرجة تحت مطلق عقل * وأما الوهمية فهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئية لا تنأى إلى مدركاتها من طرق الخواص وذلك كادراك الصداقة زيد وعداوة بكر وادراك الشاة أيداء الذئب مثلا ولهذا يقال إن البهائم لها وهم تدركه كما أن لها حسا ومحل تلك القوة أول التجويف الآخر من الدماغ من جهة القفا وذلك لأنهم يقولون إن في الدماغ تجويفا أي بطونا ثلاثة أحدها في مقدم الدماغ وآخرى في مؤخره وآخرى في وسطه فيزعمون أن الوهم قائم بأول التجويف الآخر وتلك القوة الوهمية خزانة تسمى الذاكرة والحافظة قائمة بمؤخر تجويف الوهم فإذا أدركت محبة زيد أو عداوة عمرو كان ذلك الادراك بالقوة الواهمة فإذا غفلت عن ذلك كان مخزونا في خزانتها وهي الحافظة فترجع تلك القوة إليه عند المراجعة * وأما الحس المشترك فهو القوة التي تنأى أي تصل إليها الصور الخمسة الجزئية من الخواص الظاهرة فتدركها وهي قائمة بأول التجويف الأول من الدماغ من جهة الجبهة ويعنون بالصور المدركة بهذه القوة ما يمكن ادراكه بالخواص الظاهرة ولو كان مجموعا كصورة زيد المدركة بالبصر وكرامة هذا الشيء المدركة بالشم وكسفن هذا الصوت أو قبحه المدركة بالسمع وحلاوة هذا العسل المدركة بالذوق ونعومة هذا الحرير المدركة باللمس ويعنون بالمعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن ادراكه بالخواص الظاهرة كالجملة والعداوة والأيداء وخزانة الحس المشترك الخيال وهو قوة قائمة بمؤخر تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك فإذا نظرت زيد أدركت صورته بالبصر وتنأى تلك الصورة للحس المشترك فيدركها فإذا غفلت عنها كانت مخزونة في الخيال يرجع الحس إليها عند مراجعتها وكذا يقال فيما إذا ذقت عسلا مثلا ولمست شيئا أو سمعت صوتا فالخواص الظاهرة كالطريق الموصلة إليه * وأما المنكرة فهي قوة في التجويف المتوسط بين الجزأتين تنصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الوهمية وفي المعاني الكلية العقلية وهي دائما لا تسكن نقطة ولا مائما وإذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعاني فإن كان حكمها بواسطة العقل كان ذلك الحكم صوابا في الغالب وذلك بأن كان تصرفها في الأمور الكلية وإن كان حكمها بواسطة الوهم بأن كان تصرفها في معان جزئية أي وبواسطة الخيال بأن كان تصرفها في صور جزئية كان ذلك الحكم كاذبا في الغالب فالأول كالحكم على زيد بالإنسانية والثاني كالحكم

على أن زيدا عدوه والثالث كلحكم بأن رأس الحمار ثابتة على جبهة الانسان والعكس وكلحكم
على الحبل المار قسراً أنه ثعبان ولا ينظم تصرفها بل تصرف فيها النفس كيف اتفق وعلى أى نظام
تريد لانهم اسمايان القوى فلهما تصرف في مدركهما بل انما تسلط على مدركاتهما فلهما تصرف
وتحكم عليهما بجلدها وحكايتهما وهى انما تسمى منكردة في الحقيقة اذا تصرفت بواسطة العقل بأن كان
تصرفها في معان كلية أو تصرفت بواسطة العقل والوهم معا بان كان تصرفها في معان كلية وجزئية
وأما ان تصرفت بواسطة الوهم وحده بأن كان تصرفها في معان جزئية أو بواسطة الخيال وحده
بأن كان تصرفها في صور جزئية أو بواسطة ما خصت باسم التخييل أو الموهمة وهذه القوة أى
المفكرة في التجويف الوسط من الدماغ وليس فيه غيرها اذ لم يذكرها والآخر انما بل خزانة الخرائش القوى
الآخر تأخذ صورة من الخيال وتحكم عليهما معنى من المعاني التى في الحافظة أو العكس وتأخذ
صورة من الخيال وتحكم عليهما معنى كل من المعاني التى في خزانة العقل وهكذا وقد تقررت بهذا
أن في الباطن سبعة أمور القوة العاقلة وخرائشها والوهمية وخرائشها والحس المشترك وخرائشه
والمفكرة وهذه السبعة ينظم أمر الادراك وذلك لأن المفهوم المدرك اما كل أو جزئى
والجزئى اما صورى وهى المحسوسة بالحواس الخمس الظاهرة واما معان ولكل واحد من الاقسام
الثلاثة مدرك وحافظ فمدرك الكل هو العقل وحافظه المبدأ الفياض ومدرك الصور هو الحس
المشترك وحافظها هو الخيال ومدرك المعانى هو الوهم وحافظها هو المذكرة ولا يتن
قوة أخرى متصرفة وتسمى مفكرة وتخييلة وهذا كله عند الحكماء واستدلوا على تعدد هذه
القوى بأن الاتفة اذا أصابت محل تلك القوى ذهب ادراكها المخصوص ألا ترى لقلة الحفظ
بالجسامة في القفا الضعف عصب محل القوة الوهمية والفساد التصرف ففساد وسط الدماغ وأما
اهل السنة فلا يثبتون هذه القوى تحتية فيرتززون هذا التفصيل ما عدا العقل الفياض الذى
جعلوه خزانة القوة العاقلة ويجوز عندهم أن يكون المدرك قوة واحدة تسمى بهذه الاسماء باعتبار
تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الاحكام فهى من حيث حكمها بالاحكام الكاذبة وادراك
المعاني الجزئية وهم ومن حيث ادراك الصور الظاهرية من الحواس حس مشترك وخيال
ومن حيث التصرف الصادق وادراك المعاني الكلية متعقلة ومن حيث التصرف الكاذب متخييلة
ومتوشمة (قوله المدركة للكميات) اى بالذات وكذا يقال في بقية تعاريف القوى
المذكورة بعد وانما قلنا بالذات في التعاريف لأن كلامنا من القوى المذكورة يدرك غير ماله
بالواسطة كالعقل مثلا فانه يدرك الجزئى بواسطة تجريده عن العوارض الجسمانية والواهمية
فانما يدرك صور المحسوسات بواسطة الحس المشترك وهذا يتدفع ما يقال اذا قيل زيد انسان
فانما أن يكون الحكم المشترك فريد عليه أنه انما يدرك زيدا فقط ولا يدرك النسبة ولا المحمول
الكل فكيف يصح الحكم منه والحكم يجب أن يدرك الطرفين وانما أن يكون الحكم الواهمية
فريد عليه انها لا تدرك الموضوع ولا المحمول فكيف تحكمهم وانما أن يقال الحكم العقل فريد عليه
انه لا يدرك الموضوع ولا النسبة فكيف يحكمهم وحاصل الجواب اننا نختار الاخير وهو أن الحكم العقل
وقولكم انه لا يدرك الموضوع ولا النسبة ان أريد انه لا يدركهما أصلا لا بالذات ولا بالواسطة
فهو ممنوع اذ الموضوع الجزئى يدرك بواسطة تجريده عن العوارض الجسمانية والنسبة يدركها
بواسطة الواهمة وان أريد أنه لا يدركهما بالذات فسلم لكن الحكم لا يتوقف على ذلك اذ المدار على
كون الحكم مدركا لطرفين ولو بالواسطة ويتدفع أيضا ما يقال ان المعاني الجزئية تشب متزعة
من الصور فحقها امتوتف على تعقل صور المحسوسات فكيف تدركها الواهمة من غير ادراك الصور
وحاصل الدفع أن ادراكها للعداوة مثلا انى هى أمر جزئى يتأذى بغير طرق الحواس بذاتها

انتهى المدركة للكميات

وادرأ كما للذئب مثلا الذي هو صورة يتأذى بواسطة الخواس الظاهرة بواسطة الحس المشترك لأن
 القوى الباطنية كلرأى المتقابلة ينعكس الى كل ما ترسم في الاخرى هذا والموافق لما تقدم من
 أن الوهمية سلطان القوى وأن لها التصرف في مدركاتها أن الحس كما انما هو تلك القوة هذا حصل
 ما في شرح شيخنا الشيخ الملقب بالشيخ وهو معنى على أن تلك القوى مدركة حقيقة والذي صرح به
 بعض المحققين كالسيد في حاشية شرح المطالع أن المدركة لتكليات والجزئيات سواء كانت صورة
 أو معنى انما هو النفس الناطقة لكن بواسطة هذه القوى وأن نسبة الادراك لهذه القوى كنسبة
 القطع الى السكين في يد صاحبه فاذا قيل لقوة من تلك القوى انها مدركة فكذلك المراد أنها آلة الادراك
 وعلى هذا فلا يرد شيء من الجنتين السابقين فاذا قلت زيد انسان فالحس الحكم النفس وهي تدرك الجميع
 بالآلات مختلفة (قوله من غير أن تتأذى) أي تصل اليها من طرق الخواس وهذه زيادة توضيح
 لأن المعاني عبارة عما يقابل الصور والمتأذى بالخواس هو الصور فاسموعات والمشموحات والمذوقات
 والملموسات داخل في الصور لا في المعاني وانس المراد بالصور خصوص المبصرات وبالمعاني ما عداها
 حتى يدخل فيها ما ذكر (قوله كدراك انشاة) أي كقوة ادراك انشاة أي كالقوة التي تدركها
 الشاتعة في الذئب وهو الايداء والعداوة فالعداوة التي في الذئب معنى جزئي تدركه الشاة بالواحدة
 ولم يتأذى اليها من حاسة ظاهرة لاسم السمع ولا من البصر ولا من الشم ولا من الذوق ولا من اللمس
 (قوله التي تجتمع فيها الخ) أي فهي خزائن الحس المشترك وليست مدركة (قوله وتبقى) أي تلك
 الصور والحسوسات وقوله فيها أي في تلك القوة الخيالية فهي التفت اليها الحس المشترك بعد غيبته اعنه
 وجدها حاصل في الخيال الذي هو خزائنه فالحس المشترك هو المدركة للصور والخيال قوة ترسم فيه
 تلك الصور فهو خزائنه (قوله وهو) أي الحس المشترك القوة التي تتأذى أي تصل اليها صور
 الحسوسات من طرق الخواس الظاهرة فهو كخوض يصيب فيه من أنابيب خمسة هي الخواس الحس
 السمع والبصر والشم والذوق واللمس (قوله التي من شأنها التفصيل والتركيب الخ) أي أن
 شأن تلك القوة تركيب الصور الحسوسة التي تأخذها من الحس المشترك وتركيب بعضها مع بعض
 كتركيب رأس الحمار على جملة انسان وابيات انسان له جناحان اوراسان وشأنها أيضا تركيب
 المعاني التي تأخذها من الوهم مع الصور التي تأخذها من الحس المشترك بأن ثبت تلك المعاني
 لتلك الصور ولو على وجه لا يصح كتابات العداوة للحمار والعشق للحجر والفتك للانسان وشأنها أيضا
 تفصيل الصور عن المعاني بنفيها عنها وتفصيل الصور بعضها عن بعض ومثال تفصيل الصور بعضها
 عن بعض ولو على وجه لا يصح كتفصيل أجزاء الانسان عنه حتى يكون انسانا بلا يد ولا رجل
 ولا رأس ومثال تفصيل المعاني عن الصور بنفيها عنها نفي الجود عن الحجر ونفي الماشية عن الماء
 ومن أجل ذلك فمخترع امور الاحقيقة لها حتى انها تصور المعنى بصورة الجسم وبصورة المعنى
 فان اخترعت تلك الامور بواسطة تركيب صور مدركة بالحس المشترك سمي ما اخترعته خياليا
 كما اخترعها أعلاما بقوة منشورة على رماح زبرجدية وان اخترعتها مما ليس مدركا بالحس
 سمي ما اخترعته وهميا وذلك كما اذا سمع انسان قول القائل الغول شيء يهلك فيصوره بصورة مخترعة
 بخصوصها مركبة مع أبواب مخترعة بخصوصها أيضا (قوله المأخوذة من الحس) أي التي يأخذها
 منه (قوله والمعاني المدركة بالوهم) المناسب لما قبله أن يقول والمعاني التي يأخذها من الوهم (قوله
 ونعني بالصور) أي المدركة بالحس المشترك (قوله وبالمعاني) أي المدركة بالوهم وقوله لا يمكن
 أي ادراكه أي لا يمكن ادراكه بأحدى الخواس لا يقال يدخل في هذا المعاني الكلية المدركة
 بالعقل لانا نقول ان ما واقعة على معان جرمية لأن المعاني المدركة بالوهم التي الكلام فيها لا تكون
 الاجرمية (قوله فقال) عطف على قوله سابقا ذكر وقوله هنا السكاكي اظهاري في محل اضممار

قوله هذا والموافق الى قوله هذا الحاصل الخ
 هو موجود في بعض النسخ وفيه أن الذي
 تقدم انه سلطان القوى انما هو المتأثرة
 لا الوهمية فتأمل اه معجمه
 وبالوهم القوة المدركة للمعاني الجزئية
 الموجودة في الحسوسات من غير أن تتأذى
 اليها من طرق الخواس كادراك الشاة معنى
 في الذئب وبالخيال القوة التي تجتمع فيها
 صور الحسوسات وتبقى فيها بعد غيبته أي
 الحس المشترك وهو القوة التي تتأذى اليها
 صور الحسوسات من طرق الخواس الظاهرة
 وبالشركة القوة التي من شأنها التفصيل
 والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس
 المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع
 بعض ونعني بالصور ما يمكن ادراكه بأحدى
 الخواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ادراكه
 السكاكي

بعد العهد بكثره الفصل (قوله مثل الاتحاد الخ) يفهم منه أن الاتحاد في واحد من الخبر عنه
أوبه أو قديم من قديمه كما كاف للجمع بين الجملتين وفساده واضح وهذا حاصل الاعتراض المشار به بقول
الشارح ولما كان الخ وسبب عنه الشارح بعد بأن كلامه هنا في بيان الجامع في الخ لا في بيان
القدر السكا في بين الجملتين لأنه ذكر في موضع آخر وسياق البحث عنه (قوله في الخبر عنه) أي
المبتدأ فحوزيد قائم وزيد قاعد وقوله أو في الخبر فحوزيد كاتب وعمرو كاتب كذلك ولو عبر بالسند
إليه والمسند بدل الخبر عنه والخبر لكان أولى لأجل أن يشمل الجمل الانشائية وقوله أو في قديم من
قيوده ما سأل في قديم المسند إليه زيد الراكب قائم وعمرو والراكب ضارب ومثاله في قديم المسند زيد
راكب وعمرو ضرب راكب (قوله وهذا) أي قول السكاكي مثل الاتحاد الخ ظاهر في أن المراد بالتصور
الامر المتصور لأن الخبر عنه والمضرب والقيد التي مثلها للتصور امور متصورة لا تصورات ولا بدع
في اطلاق التصور على المتصور إذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية
والتصديقية (قوله لا يكفي الخ) أي بل لابد من جامع بين جميع الاجزاء الاربعة على الوجه السابق
(قوله مقررا) خبر كان مقدما وقوله أنه لا يكفي اسمها (قوله باعتبار السكاكي) أي وعبارته السابقة
تؤذن بالكفاية كما يأتي بيانه (قوله غير المصنف عبارة السكاكي) جواب لما أي غيرها للاصلاح لما فيها
من ايها خلاف المقصود فأبدل الجملتين بالشئيين الشاملين للركنين يجعل آل في الشئيين للعموم بمعنى
أن كل شئيين من الجملتين يجب الجامع بينهما فيقتضي ذلك وجوب وجود الجامع بين كل ركنين
وأبدل تصور المنكر بالتصور المعرف مراد به الادراك لا التصور لأن تصور المنكر تنكر في سبب الاثبات
فلا يصدق الاعلى فرد فيقتضي كفاية الاتحاد في متصور واحد فعديل عنه للمعريف بقيد أن الجامع
الاتحاد في جنس المتصور فيصدق بتصور المسندين والمسند اليهما ولا يكفي تصور واحد والحاصل
أن المصنف انما عدل عن الجملتين الى الشئيين لأن الجامع يجب في المفردات أيضا فبه على أن ما ذكره
لا يخص الجملتين وعدل عن تصور الى التصور لأن المتبادر منه كفاية الاتحاد في متصور واحد فعديل
للمعريف بقيد أن الجامع الاتحاد في جنس المتصور ولا يكفي الاتحاد في متصور واحد (قوله
الجامع بين الشئيين) أي بين كل شئيين من الجملتين فاللاستغراق فيسبغ تفاد منه اشتراط وجود
الجامع بين كل ركنين من أركانها (قوله وهو) أي الجامع العقلي - أمر أي سكاكي اتحاد
في التصور والتماثل وقوله اجتماعهما أي اجتماع الشئيين أي اجتماع معناهما في المفكرة وهي
الاخذة من الوهم والحس المشترك لتصرف في ذلك المأخوذ منهما بالتركيب فيه والحل على وجه
الصحة أو البطلان كما مر وأنت خبير بأن الذي أوجب الجمع عند المفكرة هو قوة العقل المدركة
بسبب الاتحاد والتماثل مثلا فلذا يسمى كل منهما جامعا عقليا والحاصل أن القوة العاقلة هي التي
تجمع بين الشئيين في المفكرة بسبب هذا الامر فتصرف فيهما المفكرة حينئذ بتصرف به وعلى
هذا فتسمية الاتحاد في التصور مثلا جامعا عقليا لكونه سببا في جمع العقل بين الشئيين فعلم من
هذا أن الجامع العقلي هو السبب في جمع العقل سواء كان مدركا لعقل لكونه كذا أو مضافا لكلي
أو مدركا بالوهم بأن كان جزئيا لكونه مضافا لجزئى وليس المراد بالجامع العقلي ما كان مدركا بالعقل
(قوله وذلك) أي الجامع العقلي وقوله بأن يكون أي يتحقق بوجود الاتحاد أو التماثل بينهما
من تحقق الجنس في النوع كما يقال يوجد الحيوان بوجود الانسان (قوله اتحاد في التصور) أي
عند تصور العقل لهما وذلك إذا كان الثاني هو الاول فحوزيد كاتب وعمرو شاعر ولا بضر اختلاف
الجامع فانه في المسند إليه عقلي وفي المسندين خيالي وهو تقارن الشعر والكتابة فان قلت
أن الاتحاد في التصور يرفع التعدد المحوج للجامع قلت اذا قلنا مثلا زيد يكتب ويشعر في قولنا
يشعر مسند إليه به حصل التعدد المنطقي وان اتحاد المدلول قاتل التعدد المحوج للجامع موجود

الجامع بين الجملتين اما عقلي وهو أن يكون
بين الجملتين اتحاد في تصورهما مثل الاتحاد
في الخبر عنه أو في الخبر أو في قديم من قديمهما
وهذا ظاهر في أن المراد بالتصور الامر
المتصور ولما كان مقررا أنه لا يكفي في عطف
الجملتين وجود الجامع بين منسدين من
مفرداتهما باعتبار السكاكي أيضا غير
المصنف عبارة السكاكي وقال (الجامع
بين الشئيين اما عقلي) وهو أمر بسببه
يقضي العقل اجتماعهما في المفكرة
وذلك (بأن يكون بينهما اتحاد في التصور

في الصناعة النطقية والاتحاد في المدلول أقوى جامع بين اللفظيين المتعبرين في الجملتين فان قيل
 ماذا كرم من الاتحاد يمكن الخروج به عن البحث السابق عند اختلاف ركنين من الجملتين لوجود مطلق
 الاختلاف الصحيح للعطف وأما عند الاتحاد في الركنين فقد صارت الجملة الثانية نفس الاولى
 فكيف يتحقق الاختلاف الموجب لطلب الجامع قلت ان الكلام في معنى العطف بالواو ولا بد فيه
 من الاختلاف بوجه ما ولا يتأتى أن يوجد الاتحاد في الركنين عند العطف بها والا كانت الثانية
 تأكيداً فلا يصح العطف فان قلت كون المسند اليهما أو المسندين متحدين بمعنى بل وكونهما
 متناسبين بأي جامع عقلياً كان أو وهما أو خيالاً انما يقتضي اجتماع ذينك المتناسبين عند
 المفكرة لانهما هما اللذان جمع بينهما الوهم والعقل أو الخيال ولا يلزم من ذلك اجتماع مضمون الجملتين
 الذي هو النسبة المكملة والمطلوب اجتماع مضمون الجملتين لا اجتماع المفردات الموجودة
 في الجملتين لان الجملتين هما اللتان وقع فيهما العطف فيطلب الجامع بينهما لا المفردات اذ اعطف فيها
 حتى يطلب الجامع بينهما قلت اذا تحقق الجامع بين المفردات تحقق بين النسبتين ضرورة أن تناسب
 المفردات يقتضي تناسب بين النسبتين في الجملتين وحينئذ فاذا اجتمعت المفردات عند المفكرة
 اجتمع فيها النسبتان تبعاً للمفردات فصح العطف (قوله أو تماثل) أي أو يكون بينهما تماثل
 وذلك بأن يتفقا في الحقيقة ويختلفا في العوارض فمثال ما اذا كان بينهما تماثل في المسند اليه كأن يقال
 زيد كاتب وعمرو شاعر فزيد وعمرو تماثل في الحقيقة الانسانية فكأنه قيل الانسان كاتب
 والانسان شاعر ومثال التماثل في المسند نحو زيد أب بكر وعمرو أب خالد فأبو زيد وأبو عمرو
 حقيقتهما واحدة وان اختلفا بالشخص فاذا جردتا عن الاضافة المشخصة صارتا شيئاً واحداً
 (قوله فان العقل تجریده الخ) هذا بيان لوجه كون التماثل جامعاً عقلياً وهو في الحقيقة جواب
 عما يقال ان التماثلين قد يكونان جرمين جسمانيين والعقل لا يدرك الجزئيات الجسمانية لان العقل
 مجرد عن المادة أعني العناصر الاربعة ولواحقها والجزئيات الجسمانية ليست مجردة عنها فلا تناسب
 العقل المجرد والذي يناسبه انما هو الكلي والجزءي المجرد وحيث كان الجزءي الجسماني لا يدركه
 العقل فكيف يجمع بينهما في المفكرة وحاصل ما أجاب به المصنف أن العقل يدركهما بعد تجریدهما عن
 الشخصيات وقوله تجریده مصدر مضاف لفاعله وهو متعلق برفع والباء سببية والمراد بتجرید العقل
 للمثليين عن الشخصيات عدم ملاحظته لتلك الشخصيات التي فيها كما في الاطول وقوله عن الشخص
 أي عن الصفة المشخصة أي الميزة لهما في الخارج التي هي ايبان أحدهما الآخر من طول وعرض
 ولون ومن اللون الخصوص والمقدار الخصوص وقوله يرفع أي العقل وقوله التعدد أي الحاصل
 بين المثليين كزيد وعمرو وهذه الجملة خبران (قوله فيصيران متحدین) أي فيصيران شيئاً واحداً
 عند المفكرة كالتحدين والاتحاد جامع لان حضور أحدهما من المتحدین في الحقيقة في المفكرة
 حضور الآخر فمعلم من هذا أن الاتحاد جامع سواء كان حقيقياً أو حكماً (قوله وذلك) أي
 التجريد المذكور وحاصل لان الخ (قوله لان العقل مجرد الجزءي الحقيقي) المراد به الجزءي
 الجسماني وهو ما يمنع نفس تصور من وقوع الشك فيه واعتراض بأن تجريد العقل للجزءي المذكور
 لا يكون الا بعد ادراكه والعقل لا يدركه لانه انما يدرك الكلي أو الجزءي المجرد وحينئذ فلا يمكن أن
 يجرد الجزءي الحقيقي اذ فيه تجريد الشيء قبل ادراكه وحاصل الجواب أن المنفي عن العقل ادراكه
 للجزءي المذكور بالذات وهذا لا ينافي استشعاره له بالوسائط فالجزئيات الجسمانية تدرك أولاً
 بالحواس فاذا أدركها الحس استشعرها العقل ثم يجرد عنها بذلك عن الشخصيات بواسطة المفكرة
 ثم يدركها بالذات (قوله الخارجية) أي كالألوان والاكوان المخصوصة والمقدار المخصوص والمراد
 بالخارج هنا ما يمت خارج الاعيان وخارج الازدهان فتدخل الجزئيات المبدومة (قوله ويتنوع

أو تماثل فان العقل تجریده المثليين عن
 الشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما
 فيصيران متحدین وذلك لان العقل مجرد
 الجزئ الحقيقي عن عوارضه المشخصة
 الخارجية ويتنوع منه المعنى الكلي فيدركه

منه المعنى الكلي) أي الماهية الكلية كاهية الإنسان أعني الحيوان الناطق (قوله على ما تقرر في موضعه) متعلق بيجز دو المراد بموضعه كتب الحكمة (قوله وانما قال في الخارج) أي ولم ينلق الشخص (قوله لانه لا يجزده) أي لأن العقل لا يجزء الجزئي الحقيقي (قوله عن الشخصات العقلية) أي وهي الفصول التي لا يتحقق التمايز بين الكلمات في العقل إلا بها كالمناطقية بالنسبة للإنسان والناطقة بالنسبة للحيوان والماهية بالنسبة للفرس ويقال لها شخصات ذهنية أيضا (قوله لأن كل ما هو موجود في العقل) أي كاهية الإنسان وهذا لعدم تميز العقل للشخصات العقلية (قوله فلا بد له) أي للموجود في العقل وقوله من شخص من شخص ومعنى وقوله فيه أي في العقل (قوله به) أي بذلك الشخص (قوله عن سائر المعقولات) أي كاهية الفرس والحاصل أن الأمرين الكليين كالإنسان والفرس كل منهما حاصل عند العقل ومتعين فيه عن غيره بواسطة أن المعين للأول الناطقة ولثاني الصاهية فالوجزدهما العقل عن مميزهما لم أنهما معلوم واحد ونزوم أن الأشياء كلها معلوم واحد عند تجريد سائر الكليات وكون الأشياء كلها معلوما واحدا باطل كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وههنا) أي في هذا المحل بحث من جهة جعل التماثل جهة جامعة (قوله وهو أن التماثل) أي عند الحكماء (قوله هو الاتحاد في النوع) أي في الحقيقة (قوله مثلا) تأكيد لقوله مثل (قوله لم يتوقف الخ) أي مع أنه تقدم أن المسند اليه ما إذا تغير فلا بد من تناسبهما شوزيد شاعر وعمر وكاتب وزيد طويل وعمر وقصير بالنسبة بينهما الخ (قوله أو نحو ذلك) أي كاشتراكهما في صفة (قوله أن المراد بالتماثل ههنا) أي في كلام المصنف التماثل عند البيانيين وهو اشتراك الشئين في وصف مع اشتراكهما في الحقيقة لا يجزء اشتراكهما في النوع والحاصل أن هذا البحث مغالطة منشأها توهم أن المراد بالتماثل ههنا التماثل بالمعنى المصطلح عليه عند الحكماء وهو الاتحاد في الحقيقة ومجرأها منع أن المراد بالتماثل ههنا التماثل بالمعنى المذكور بل بالمعنى المصطلح عليه عند البيانيين وهو الاشتراك في وصفه من زيد اختصاص وارتباط بالشئين بحيث يوجب اجتماعهما في المفكرة مع اشتراكهما في الحقيقة (قوله على ما سيتضح في باب التشبيه) أي من اشتراك التشبيه والمشببه به في وصف خاص زائد على الحقيقة فإذا قيل زيد كعمر لم يكف أن يقال في الإنسانية بل لا بد من وصف زائد على ذلك كالكرم والشجاعة فإن قلت المذكور في باب التشبيه أنه لا بد من المشاركة في وصف خاص دون الحقيقة والمعتبر ههنا المشاركة في الحقيقة والوصف جميعا فكيف يحمل ما غنا على ما ههنا قلت المشاركة في الحقيقة لازمة للمشاركة في الوصف فإذا قيل زيد كعمر في الكرم فكأنه قيل زيد كعمر في الإنسانية مع الكرم وحينئذ فيتعلى بذلك ما اعتبر ههنا لأن لباب الجامع تماثل في التشبيه من حيث استبعاد كل منهما أمرا مشتركا فيه فيكون ما اعتبر في أحدهما اعتبارا في الآخر (قوله أو تضاييف) كأن يقال أبو زيد يكتب وابنه يشعر فالجامع بين الأب والابن المسند إليهما عقلي وهو التضاييف وكذا يقال في أبو زيد وابنه عمرو وإن اغتلفا من جهة أن الجامع بين المسندين في المثال الأول خيالي وفي المثال الثاني عقلي وهو التماثل (قوله بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الخ) أي بحيث يكون تصور أحدهما لازما لتصور الآخر وحينئذ فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر فيها ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما فيها وليس المراد به الاتحاد كما فيها (قوله كإبين العلة والمعلول) أي كالتضاييف الذي بين مفهوم العلة وهو كون الشيء سببا وبين مفهوم المعلول وهو كون الشيء مسببا عن ذلك الشيء كأن يقال العلة أصل أو موجودة والمعلول فرع أو موجود أو بين ما صدق العلة وبين ما صدق المعلول باعتبار مفهوم العلة ومفهوم المعلول كأن يقال حركة الخاتم موجودة وحركة الأصبع موجودة أو حركة الأصبع علة وحركة الخاتم معلولة أو النار محرقة والحطب محرق

على ما تقرر في موضعه وانما قال في الخارج لانه لا يجزده عن الشخصات العقلية لأن كل ما هو موجود في العقل فلا بد من شخص فيه به تميز عن سائر المعقولات وههنا بحيث وهو أن التماثل هو الاتحاد في النوع مثل الاتحاد زيد وعمر مثلا في الإنسانية وإذا كانا زيد وكاتب وعمر شاعر لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمر شاعر على أخوة زيد وعمر أو صداقتهما أو نحو ذلك لانهما متماثلان لان المراد بالتماثل ههنا الإنسان والجموع من اختلاف نوع اختصاص بهما اشتراكهما في وصف التشبيه (أو تضاييف) على ما سيتضح في باب التشبيه لا يمكن تعقل وهو كون الشئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلا بالتضاييف (أو تضاييف) كإبين

وبقولنا باعتبار الخ اندفع ما يقال انه لا تضاييف بين حركة الاصبع وحركة الخطام لانه يمكن تعقل
 أحدهما بدون تعقل الآخر مع أن الأول علة والثاني معلول (قوله فان كل أمر) الغاء واقعة
 في جواب شرط مقدر أي اذا أردت أن تعرف الفرق بين العلة والعلول فقول لك ان كل الخ وكذا
 يقال فيما بعد (قوله بالاستقلال) أشار به الى العلة الساتمة وأشار بقوله أو بواسطة الضم
 الغير اليه الى العلة الناقصة فالأولى حركة الاصبع بالنسبة لحركة الخطام والثانية كالتباعد بالنسبة
 للسري فانه يصدر عنه بواسطة الآلة وكانا بالنسبة للأخرى فانه يصدر عنها بواسطة اليدوية
 واتقاء البطل وأراد المصنف بالعلم ما يعمل السبب والمحصل فالأول كالزوال بالنسبة لجهة صلاة
 الظهور فاذا انحلت الزوال والطهارة واسترا العورة وجميع ما توقف عليه صحة الصلاة المذكورة كان
 الجميع علة قائمة وان انحلت الزوال وحده أو غيره كذلك كان علة ناقصة والثاني كالزوال سبحانه
 وتعالى فانه علة في وجود العالم بمعنى انه يحصل له لكن بالاختيار عندنا وبدون اختيار عند الحكيم فقرر
 شيخنا العدوي (قوله أو الأقل والأكثر) أي وكالتضاييف الذي بين مفهوم الأقل والأكثر
 كأن يقال هذا العدد الأقل لزيد وذلك العدد الأكثر لصاحبه أو بين ما صدق به باعتبار مفهومهما
 لانه يقال الاربعة أقل من الخمسة والخمسة أكثر منها أو هذه الاربعة لزيد والخمسة لعمرو وانما كان
 الأقل والأكثر من المتضاييفين لأن كلا منهما لا يفهم إلا باعتبار الآخر فتصور كل منهما مستلزما لتصور
 الآخر حتى حصل أحدهما في المفكرة حصل الآخر فيها (قوله فان كل عدد يصير عند العلة)
 أي عند السرد واحدا واحدا أو اثنين اثنين وقوله قبل عدد آخر أي قبل فناء عدد آخر وقوله فهو
 أي ذلك العدد الذي يصير فائيا أقل وانما سمي جمع الاتحاد والقائل والتضاييف عقليا لأن العقل
 يدرك الأمور على حقائقها ويثبتها على مقتضاها والجمع بهذه محقق في نفس الأمر لا يطلعه التأثر
 فنسب للعقل بخلاف الجمع بالأمر الوهمي (قوله أو وهمي) عطف على قوله عقلي (قوله وهو أمر)
 كشبه القائل والتضاد وشبه التضاد وقوله بسببه يحتال أي يتحيل الوهم وقوله في اجتماعهما أي
 اجتماع الشئين عند المفكرة وذلك بأن يصور الوهم ذلك الأمر بصورة نصير سببا لاجتماعهما وليس
 في الواقع سببا له سواء كان ذلك الأمر يدرك الوهم كشبه القائل والتضاد وشبه التضاد بالجزئيات
 أو كان لا يدرك الوهم كليتها والخاصة أن الجامع الوهمي ليس أمرا جامعا في الواقع بل
 باعتبار أن الوهم جعله جامعا (قوله اذا خلى ونفسه) أي مع نفسه بأن لم يتبع الوهم وأما لو تبع
 الوهم لحكم بذلك الاجتماع تعالىه (قوله لم يحكم بذلك) أي الاجتماع لهذا الأمر وذلك لأن
 العقل انما يدرك الأمور على حقائقها ويثبتها على مقتضاها بخلاف الوهم فان شأنه ادراك الأمور
 لا على حقيقتها ويثبتها على خلاف مقتضاها (قوله بأن يكون الخ) أي وذلك الجامع الوهمي
 يحصل بسبب الكون المذكور من حصول الجنس بنوعه أو أن الباء التصوير أي وذلك مصور
 بأن يكون الخ وقوله بين تصورهما أي الشئين وسبب أي الاعتراض على هذه العبارة في الشرح
 والصواب بأن يكون بينهما (قوله شبه تمائل) المراد بالقائل الاتحاد في النوع وذلك بأن يكون
 بين الشئين تقارب وإنشابه باعتبار وتباين باعتبار آخر (قوله كوني بياض الخ) الاضافة بيانية
 أي كوني بيضا وصفة في نحو بياض الفضة يذهب الغم وصفة الذهب
 تذهب الغم (قوله كوني بياض وصفة) أي فهما ليسا متماثلين لعدم صدق تعريف القائل
 السابق عليهما ولا متضادين لانهما الأمران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف فان لم توجد
 غاية الخلاف كما في البياض والصفرة باعتبار ما عند الوهم فلا يكونان ضدتين (قوله فان الوهم الخ)
 أي وانما كان بين البياض والصفرة شبه تمائل لأن الوهم أي القوة الواهمة (قوله يبرزهما)
 أي يظهر اللونين المذكورين (قوله في معرض) أي في صفة أو في حال المتباين وقد سبق ان المتباين

فان لكل أمر يصدر عنه أمر آخر
 بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير اليه
 فهو علة والأخر معلول (أو الأقل والأكثر)
 فان كل عدد يصير عند العلة فائيا قبل
 عدد آخر فهو أقل من الآخر والأكثر
 أكثر منه (أو وهمي) وهو أمر بشتبه
 يحتال الوهم في اجتماعهما عند المفكرة
 بخلاف العقل فانه اذا خلى ونفسه لم يحكم
 بذلك وذلك (بأن يحكم بذلك)
 شبه تمائل كوني بياض وصفة فان الوهم
 يبرزهما في معرض المتباين

وهو ما لا مران المشترك كان في الحقيقة النوعية المختلفان بالعوارض يرجعان الى المتحددين بقدر
 الاعتدال لهما عن العوارض المخصصة في الخارج وعرض بوزن مسجود وهو في الاصل مكان عروض
 الشيء (قوله من جهة أنه يسبق الى الوهم) أي لعدم غاية الخلاف بينهما وقوله زيد في أحدهما
 عارض ان جعل ذلك الاحد الصفرة فالعارض الكدرة وان جعل البياض فالعارض الاشراق والحداء
 فذلك الاحد غير معين بل هو محتمل كما هو المستفاد من كلام عبد الحكيم والمستفاد من غيره أن ذلك
 الاحد المزيده عليه معين وهو الصفرة والرائد عليه العارض الذي لا يخرج منه عن حقيقة هو الكدرة
 وهو المتبادر من كلام الشارح والحاصل أن الوهم يدعي أن أصل الصفرة بياض زيد فيه شيء يسير
 من الكدرة لا يخرج منه عن حقيقة أو أن البياض أصله صفرة زيد فيه شيء يسير من الاشراق لا يخرج منه
 عن حقيقة وسبب ادعاء الوهم ذلك أن الاضداد تتفاوت والبياض والصفرة ولو كانا ضدتين لكن
 ليس بينهما من الضدية ما بين البياض والسواد بل بينهما كما بين السواد والحمر فيسبق الى الوهم انهما
 في الحقيقة شيء واحد فيحتمل على الجمع بينهما عند المفكرة كالمثلين وإذا حكم العقل بهذا فهو بالتبع
 للوهم والا فهو عند الملاحظة الحقيقية يحكم بأنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون
 فيجوز أن يقال على هذا هذا الاصفر حسن وذلك الابيض أحسن منه لوجود الجامع فان قلت
 فهل يمنع العطف عند الملاحظة العقلية أو يجوز تغليب الملاحة الوهمية مطلقا قلت الاقرب
 الجواز عند غلبة العقل وعدم ملاخضته والمنع عند عدم الغلبة المذكورة كدخول اللام على العلم
 للصح الاصل ومنهها عند عدمه انظره انتهى يعقوب (قوله أي ولان الوهم يبرزهما) أي ولاجل
 أن الوهم يبرز الشئيين اللذين بينهما شبهة مماثل في معرض المثلين (قوله حسن الجمع) أي
 بالعطف وقوله بين الثلاثة أي المتباينة لتحيل الوهم فيها تماثلا كما تحيل في البياض والصفرة (قوله
 في قوله) أي التي وجدت في قول الشاعر وهو محمد بن وهيب يدح المعصم بالله بن هرون الرشيد
 وذكره بكنيته أبي اسحاق صوالا سمع أن يجري على الاسنة وكما حسن الجمع بين الثلاثة التي ذكرها
 لما ذكر من التعليل حسن الجمع بين الثلاثة في قوله

إذا لم يكن للرم في الخلق مطمع * فذو الناج والسقاء والذروا واحد

فالوهم هو الذي حسن الجمع بين الملاك والسقاء وصغار النمل لا اشتراكهما في عدم التوقع منهم
 والاستغناء عنهم مع كونها متباعدة متباينة غاية التباين (قوله ثلاثة الخ) يصح أن يكون خبرا مقدما
 على المبتدأ وهو قوله شمس الضحى وما عطف عليه ويصح أن يكون ثلاثة مبتدأ محذوف الخبر أي أنا
 أو في الوجود ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها وشمس الضحى بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف
 والاحتمال الثاني أليق وأعلق بالتعب وقال بهجتها ولم يقل بهجتها تغليباً للعاقل على غيره مع أنه
 أكثر من تغليب غير العاقل نظراً لكون اشراق غير العاقل حسياً فهو أولى بالاعتبار (قوله
 فان الوهم) أي وان لم يكن البيت مما نحن فيه لانه ليس من عطف الجمل وانما هو من
 عطف المفردات لكن قد مر أن المفرد كالجمل في اشتراط الجامع (قوله يوههم أن الثلاثة من
 نوع واحد) وهو المشرق أو المنور للدنيا وقوله وانما اختلفت بالعوارض وهي كون الشمس كوكبا
 نهاريًا وكون القمر كوكبا ليليا وكون أبي اسحاق حيوانا ناطقا ووههم الوهم لذلك انما نشأ من
 اشتراك الثلاثة في اشراق الدنيا وان كان الاشراق في اثنين حسياً واشراق الثالث عقلاً بافاضة
 أنواع العدل والاحسان بتزليل ذلك المعتول منزلة المحسوس ليكامل ظهوره والحاصل أن هذه
 الثلاثة عند النظر والتأمل متباينة لان الشمس كوكب نهاري مضيئ لذاته والقمر كوكب ليلي
 مظموس لذاته مستفاد نوره من نور غيره وهو الشمس وأما أبو اسحاق فانسان عاقل عدله واحسانه
 بجميع العالمين في زعم الشاعر بحيث صار عموم عدله واحسانه شبيها بعموم نور الشمس في التوصل

من جهة أنه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد
 زيد في أحدهما عارض بخلاف العقل فانه
 يعرف انهما نوعان متباينان داخلان
 تحت جنس هو اللون (ولذلك) أي ولان
 الوهم يبرزهما في معرض المثلين (حسن الجمع
 بين الثلاثة التي في قوله

ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها
 شمس الضحى وأبو اسحاق والقمر)

فان الوهم يوههم أن الثلاثة من نوع واحد
 وانما اختلفت بالعوارض والعقل يعرف انها
 امور متباينة

الى الاغراض الا انه يسبق الى الوهم تماثل هذه الثلاثة في الاشراق وانها نوع واحد وانما تميزت
بالعوارض اما النورهم فيما بين الشمس والقمر فواضح واما فيما بينهم ما بين ابي اسحاق فلكثرة تشبيه
عموم العدل والاحسان بنور الشمس حتى صار بحيث يتوهم ان له اشراقا يمتد به في المحسوسات
فأبرزها الوهم في معرض التماثلات (قوله وهو التقابل) أي التعاند (قوله وجودين)
خرج به تقابل اليجاب والسلب كتقابل الحركة لعدمها والسكون لعدمه وتقابل العدم والملكية
وهو شئ عديمه عما من شأنه ذلك كتقابل العدم في مفهومه فيشمل الامور الاعتبارية
خصوص ما يمكن رؤيته بل المراد به هنا ما ليس العدم داخلا في مفهومه فيشمل الامور الاعتبارية
وحيث قد دخل في التعريف الامران المتضايقان فلا بد من زيادة قيد لا يتوقف تعقل أحدهما
على تعقل الآخر لاجل اخراجهم او عماديل على أن المراد بالوجودي هنا ما قلناه مناسباً للشارح
في القول والثاني كذا قرر شيخنا العدوي وفي عبد الحكيم أن هذه الارادة خلاف التحقيق لأن
قصة الجامع الى الاقسام الثلاثة باصطلاح الفلاسفة فانهم يشنون الحواس الباطنية وعندهم
الامور الاضافية موجودة يمكن رؤيتها فاللائق اجراء الكلام على طريقته (قوله يتعاقبان
على محمل واحد) أي وجدان على التعاقب في محمل واحد ولا يجتمعان وقوله يتعاقبان أي يمكن
ذلك لانه بالفعل لأن الضدين قد يرتفعان ثم ان المحل قد يراد به ما يقوم به الشئ في الجملة فيشمل
المادة وهي الهوى باعتبار عروض الصور النوعية لها كالطين باعتبار عروض الصور كالزيرية
والابريقية له فعلى هذا يدخل في التعريف التضاد بين الجوهر أعني الصور النوعية كالابريق
والزير ومن أراد أن يخرج من التعريف الانواع المتناقضة من الجوهر لقصره التضاد على المعاني
كالسواد والبياض أو على المتصف بها باعتبارها كالاسود والايض لا باعتبار ذات المتصف جعل
مكان المحل الموضوع فقال يتعاقبان على موضوع واحد وذلك لأن الموضوع مخصوص بالجوهر
ذي الصورة فعلى هذا لا يتقابل الا الاعراض فتخرج الانواع وتبقى المعاني ثم انه في بعض النسخ تبسید
الامرین الوجودین يكونهما بينهما ما غاية الخلاف فيخرج بهذا القيد التعاند كتقابل بين السواد
والحمر والبياض والصفرة وعلى ما في هذه النسخة يكون ما ذكره الشارح تعريفاً للتضاد الحقيقي
وفي بعض النسخ اسقاط هذا القيد فيكون التعريف المذكور تعريفاً للتضاد المشهور الشامل للتعاند
والحاصل أنه على اعتبار القيد في التعريف تكون أنواع التقابل خمسة التماثل والتناقض وتقابل
العدم والملكية والتضاد والتعاند وعلى عدم اعتباره فيسه يكون التعريف شاملاً للتضاد الحقيقي
والمشهور وتكون أنواع التقابل بنحصر في أربعة التماثل والتناقض والتضاد وتقابل العدم
والملكة (قوله كالسواد والبياض) فيقال ذهب السواد وجاء البياض أو السواد لون قبيح
والبياض لون حسن وقوله في المحسوسات أي حال كونها من المحسوسات (قوله والإيمان والكفر)
نحو ذهب الكفر وجاء الإيمان والإيمان حسن والكفر قبيح وقوله في المعقولات حال أي حال كونها
من المعقولات (قوله والحق أن بينهما) أي بين الإيمان والكفر تقابل العدم والملكية أي لا تقابل
التضاد كما هو ظاهر كلام المصنف وهو سبني على أن الكفر وجودي فالإيمان تصديق النبي صلى
الله عليه وسلم في كل ما علم بحجته به بالضرورة كالوحدانية والبعث والرسالة والكفر على هذا القول
هو الجدل في من ذلك كما سيأتي واجل هذا هو موجود كالتصديق فكان المناسب جعل ذلك من شبه
التضاد (قوله أعني) أي بالتصديق (قوله والاذعان له) أي الاقناع له وهو تفسير سابق له
والاذعان والالتزام يرجع لكلام نفسي وهو قول النفس آمنت وصدقت (قوله عند المحققين)
كالقطب السريزي وظاهر الشارح أن التصديق عند المحققين من المناطقة هو الاذعان بوقوع
النسبة أولاً ووقوعها وليس كذلك لاتفاد المناطقة على أن التصديق قسم من أقسام العلم والاذعان

(أو) يكون بين تصورهما (تضاد) وهو
التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على
محمل واحد (كالسواد والبياض)
في المحسوسات (والإيمان والكفر)
في المعقولات والحق أن بينهما تقابل العدم
والمملكة لأن الإيمان هو تصديق النبي
صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم بحجته به
بالضرورة أعني قبول النفس لثلاثة
في المنطق عند المحققين

الذي كورليس علما كجاءت وانما التصديق عند المحققين من المناطقة ادراك ان النسبة واقعة أو ليست
بواقعة على وجه الاذعان والقبول وعند غيرهم وهو المشهور ادراك ان النسبة واقعة أو ليست
بواقعة مطلقا أي ولو كان ذلك الادراك ليس على وجه الاذعان وأما التصديق عند المتكلمين فهو
الاذعان لما علم بحجج النبي به وقبول النفس لذلك ومرجعه لكلام نفسي (قوله مع الاقرار به
باللسان) أي ولو مرت في العمر (قوله والكفر عدم الايمان الخ) ذكر الشيخ يس عن
بعضهم أنه على هذا القول يقال الايمان مخلوق لله تعالى والكفر غير مخلوق لان الخلق انما يعلق
بالامور الموجودة كالارادة فيصح أن يقال الكفر ليس مراد الله اذ لو كان مراد الله لم يوجد
المعذور وانه باطل نعم على القول بأن الكفر وجودي يقال فيه انه مخلوق ومراده سبحانه وتعالى
كلايمان فتأمل (قوله عما من شأنه الايمان) خرج به الجادات والحيوانات النجم فلا يقال
انها ككافرة لانه ليس من شأنها أن تصف بالايمان وهكذا شأن تقابل العدم والملكية لا بد فيه
من اعتبار قبول الخلق (قوله وقد يقال انكار شيء من ذلك) أي مما علم بحجج النبي به
بالضرورة وأورد على هذا القول انه يقتضي ثبوت الوساطة بين الايمان والكفر فالشاك والجاهل
الذي لم يدع عن ولم يجحد ليس بمؤمن ولا كافر مع أنه لا واسطة بينهما وأجيب بأن المراد بقولهم الكفر
انكار شيء أي حقيقة أو حكم لانه اذا دعي وأقيم له المجزأة والدليل فترده انما هو لانكاره فكلما
فمن دعي وهو لا يكون الامسدة فأومئنا فيمن لم يتهاه دعوة واعلم أنه على التحقيق
من أن التقابل بين الايمان والكفر من تقابل العدم والملكية عدم الوساطة بينهما ظاهر لان الشاك
والجاهل داخلان في الانكار لا تتقاء التصديق منهما (قوله فيكون متضادين) أي وحينئذ فيصح
التشليل الذي ذكره المصنف (قوله وما يصف بها) عطف على السواد أي وكلا ذات المتصفة
بالمذكورات (قوله كالا سواد الخ) أي فيقال الاسود ذهب والابيض جاء والمؤمن منضر
والكافر غاب (قوله وأما الشاك ذلك) عطف على الاسود أي كسوداء وبيضاء مؤمنة وكافرة أو على ضمير
بها كالا طاعة والعصيان فيقال الطائع جاء والعاصي ذهب (قوله فانه) أي ما يصف بالمذكورات
وهذا لتوجيه جعل الذات الموصوفة بالمذكورات متضادة (قوله باعتبار الاشتغال الخ) أي
على وجه الدخول في المفهوم لا باعتبار ذاتيهما بما يقطع النظر عن وصفيهما فانه لا تضاد بينهما فذات
الابيض وذات الاسود يقطع النظر عن وصفيهما وطما السواد لا تضاد بينهما لعدم تواردهما
على المحل لكونهما من الاجسام لا الاعراض ولعدم العناد بينهما (قوله أو شبه تضاد) بأن لا يكون
أحد الشئين ضد الآخر ولا موصوفا بضد ما وصف به الآخر ولكن يستلزم كل منهما معنى يشافي
ما يستلزمه الآخر وهو قسمان ما يكون في المحسوسات كالسماء والارض وما يكون في المحسوسات
والعقول كالاول والثاني فيقال السماء مرفوعة لنا والارض موضوعة لنا والاول سابق
والثاني لاحق فالجامع بين المسند اليهما وسمي لتحقيقه بشبه التضاد بينهما (قوله كالسماء
والارض) أي كشبه التضاد الذي بين السماء والارض (قوله أحدهما في غاية الارتفاع الخ)
المراد بالغاية هنا الكثرة وان لم تبلغ النهاية فاندفع ما يقال ان السماء الاولى ليست في غاية الارتفاع
لان ما فوقها أرفع منها والارض العليا ليست في غاية الانخفاض وما أجاب به بعضهم من أن المراد
بالسماء مجموع السموات والارض مجموع الارضين ففيه نظر لان الذي في غاية الارتفاع العرش
والذي في غاية الانخفاض الماء الذي تحت الارض السابعة (قوله وهذا) أي كون أحدهما
في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانخفاض معنى الخ فشبه التضاد هو الكونية المذكورة
(قوله وليس الخ) يعني أن السماء والارض لما لم يتعاقبا على موضوع أصلا لم يكونا متضادين
فهما خارجان من تعريف التضاد بقوله تعاقبان على محل واحد قال سم وكان وجه ذلك أن بينهما

مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان
عما من شأنه الايمان وقد يقال الكفر انكار
شي من ذلك فيجب كون وجودا فيكونان
متضادين (وما يصف بها) أي بالمذكورات
فكالا سواد والابيض والمؤمن والكافر
وأما الشاك فانه بعد من المتضادين باعتبار
الاشتغال على الوصفين المتضادين (أو شبه
تضاد كالسماء والارض) في المحسوسات
فانها موجودان أحدهما في غاية الارتفاع
والآخر في غاية الانخفاض وهذا معنى شبه
التضاد وليس متضادين لعدم تواردهما
على المحل

بعدا كثيرا كما بين المتضادين (قوله دون الاعراض) ظاهر هذا الكلام يدل على أن التوارد
على المحل إنما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت أن المحل أعم من الموضوع والمختص بالاعراض
هو الثاني لا الأول (قوله ولا من قبيل الخ) إشارة إلى سؤال نشأ مما سبق وجوابه أما السؤال
فهو أن يقال جعل الأبيض والأسود من قبيل المتضادين باعتبار اشتغالهما على الوصفين
المتضادين فلم يجعل الأبيض والأسود من هذا القبيل بهذا الاعتبار وحاصل الجواب أنهما
لم يجعل من قبيل الأسود والأبيض لأن الوصفين المتضادين في الأبيض والأسود جران من
مفهوميهما لأن الأسود شئ ثبت له السواد والأبيض شئ ثبت له البياض بخلاف السماء والأرض
فإن الوصفين المتضادين فيهما وهما الارتفاع والانخفاض لا زمان لهما وإنما ساد أخيل في مفهوميهما
فإن السماء جرم مخصوص تنوب في معنى السبق والأرض جرم مخصوص لم يرع فيهما الانخفاض
ولكونهما لا زمين جعل لا يشبهين بالمتضادين وعلى تسليم اشتغال السماء بالسبق وأنه لم يتناس فيها
فالأرض لا تشع بالانخفاض الذي هو المقابل الآخر (قوله والأول والثاني) أي وكشبه التضاد
الذي بين مفهوم لفظ الأول ومفهوم لفظ الثاني فيقال المولود الأول سابق والثاني مسبوق ونحو الـ
أول والثاني ثان (قوله المحسوسات) كما مثل والمعتقولات كقولك علم الأب أول وعلم الابن ثان
(قوله فإن الأول) أي وإنما كان بين مفهوميهما شبه تضاد فإن مفهوم لفظ الأول (قوله هو الذي
يكون سابقا على الغير) أي سواء كان محسوسا أو معتقولا وقوله يكون سابقا على الغير أي على فرض
أن لو وجد غير (قوله والثاني) أي ومفهوم لفظ الثاني (قوله فقط) هو معنى لا غير بهذا الاعتبار
صار مفهوم الثاني محتويا على قديين أحدهما وجودي والآخر عددي كما أن مفهوم الأول كذلك
(قوله فأشبه المتضادين) أي كالأبيض والأسود (قوله على وصفين لا يمكن اجتماعهما) وهما
عدم المسبوقية أصلا والمسبوقية بواحد (قوله لأنه قد بشرط الخ) أي كما هو أحد القوانين
وإن كان الشارح أسقطه سابقا في تعريف الضدين كما في أكثر النسخ وأشار الشارح بقوله هذا
الاشتراط لقوله القائمين به إلى ضعف القول به (قوله ولا ينبغي الخ) أنه لا يحدف أي وهذا الشرط
غير موجود هنا لأنه لا ينبغي الخ (قوله مع أن عدم الخ) وثنان (قوله فلا يكون وجوديا) أي
وحيث فلا يكونان ضدين لأنهما الأمران الوجوديان وظاهر هذا أن التقابل بينهما تقابل السلب
والإيجاب أو العدم والملكية وعبارة المقول مع أن انعدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين
وهي ظاهرة أيضا أما اعتبار العدم في مفهوم الأول فظاهر لأنه قال فيه ولا يكون مسبوقا بشئ أصلا
فلم يكن وجوديا لأن الوجودي ما لا يشق في مفهومه على عدم وأما اعتباره في مفهوم الثاني فلا اعتبار
فيه فقط في التي هي بمعنى لا غير وحاصل ما ذكره الشارح أن الأول والثاني لا يكونان متضادين
عند من بشرط في المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف ولا عند من لم بشرط ذلك أما عند من
بشرط فظاهر لأن مخالفة الثالث والرابع لما فوقيهما الأول أكثر من مخالفة الثاني له وأما عند
من لم بشرط أن يكون بينهما غاية الخلاف فيمنع أيضا جعلهما من المتضادين لكن لأن هذه الحجة بل
من حجة أخرى وهو كون الأول معتبرا في مفهومه العدم فلا يكون وجوديا فلا يكون ضدًا لغيره
لما علم أن الضدين هما الأمران الوجوديان الخ (قوله فإنه) أي الوهم (قوله أنما جعل التضاد)
أي أو الاتصاف بالمتضادين (قوله ينزلهما منزلة التضاييف) يعني أن التضاد عند الوهم كالتضاييف
عند العقل فكلا ينبت أحدهما تضاييف عن الآخر عند العقل بل متى خطر عنده أحدهما خطر
الآخر وبذلك الارتباط جعها عند المفكرة كذلك لا ينبت أحدهما المتضادين عن الآخر عند الوهم
وبذلك الارتباط جعها عند المفكرة وليس المراد أن الوهم يعتبر التضاد دخلا في التضاييف
حتى يرد أنه إذا كان أحد الضدين لا ينفك عن الآخر عنده يكون التضاد جاءه عنده من غير

دون الاعراض ولا من قبيل الأسود
أيسابا أخيل في مفهوم السماء والأرض
(والأول والثاني) فيما يقع المحسوسات
والمعتقولات فإن الأول هو الذي يكون
سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير
والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد
فقط فأشبه المتضادين باعتبار اشتغالهما
على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعل
متضادين كالأبيض والأسود غاية الخلاف
في المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف
ولا ينبغي أن مخالفة الثالث والرابع وغيرهما
للاول أكثر من مخالفة الثاني له مع أن
العدم معتبر في مفهوم الأول فلا يكون
وجوديا (فإنه) أي أنما جعل التضاد
جاءا وهما لا في الوهم (ينزلهما منزلة

مناجاة الى تنزيه منزلة التضاييف على أنه اذا كان التضاد دخلا في التضاييف فلا معنى للتنزيل
 (قوله في أنه) أي الوهم وهو متعلق بمنزلة (قوله لا يحضره) أي لا يحضر فيه وكذا يقال فيما
 بعده (قوله ولذلك) أي ولا جيل ذلك أي لا جيل تنزيه التضاد منزلة التضاييف بالبعث المذكور
 وهو أنه متى خطر أحد الضدين في الوهم خطر فيه الآخر فتجد الضد أقرب خطورا بالبال أي
 في الوهم بدليل قول الشارح بعد والافالعقل الخ وقوله مع الضد أي مع خطور الضد وهو متعلق
 بالخطور (قوله من المغايرات) متعلق بأقرب أي أقرب من سائر خطور المغايرات الغير المتضادة
 أي بعضها مع بعض فاذا خطر السواد في الوهم كان ذلك أقرب خطورا لياض فيه من خطور القيام
 والنعوذ والاكل والشرب فيه وذلك لأن هذه لا يحجمها الوهم لعدم غلبة خطورها مع ما يغايرها مما
 سوى الضد بخلاف الضدين فان الوهم يحكم باجتماعهما والسبب في ذلك أن المقابل للشيء فيه
 ما يشعر بمغايرة مقابله فيستشق منه ذلك المقابل والوهم لا يبحث عن صحة وجود أحدهما بدون
 الآخر فلذا حكم بالاجتماع (قوله يعني أن ذلك) أي كون التضاد وشبهه جامعا مبنى
 على حكم الوهم أي تصوره وادراكه حكما على خلاف الواقع بتلازمهما في الحضور عنده فتدبر
 إذا حقوق الضدين بالتضاييف (قوله على حكم الوهم) أي لا على حكم العقل وقوله والأي والانتقل
 على حكم الوهم بل قلنا على حكم العقل فلا يصح لأن العقل يتعلل كلا منهما ما ذاعلا عن الآخر
 بخلاف المتضاييفين حيث فلا يحكم بتلازمهما في الحضور عنده فلا يكون التضاد وشبهه جامعا
 عنديا (قوله أو خيالي وهو أمر الخ) أثبت خبر بأن الذي أوجب الجمع بين الشيتين عند المفكرة
 هو قوة العقل المدركة لا خرافتها وكذلك في الوهم كاتقدم وقد خالف هنا فلم يجعل القوة المدركة
 للصورة الحسية التي هي الحس المشترك مقتضية للجمع في المفكرة بل جعل خرافتها التي هي الخيال هي
 المقتضية لذلك فكان المناسب حيث جعل القوة التي جمعت بين الشيتين عند المفكرة هي القوة المدركة
 في العقل والوهمي أن يجعلها كذلك في الخيال فيسمى حسيا لكن تساعل فجعلها هي الخيال التي هي
 الخرافة للحس المشترك اشارة الى أن هذه القوى يمكن أن ينسب حكم المدركة منها الى خرافتها والعكس
 من جهة أن هذه القوى كما قيل بمنزلة المرأى المقابل بعضها البعض فهي برسم في كل منهما ما ارتسم
 في الآخر تأمل اه يعقوب ومن هنا علم أن قول الشارح يقتضي الخيال فيه مسامحة أي يقتضي
 الحس المشترك الذي خرافته الخيال كما ترى ويمكن أن يقال لم ينسب الجامع للحس المشترك لأن النسبة
 للخيال أخف من النسبة الى المشترك ان نسب الى الصفة ولم ينسب الى الموصوف وبقل حسى بمخافة
 اللبس بالنسبة الى إحدى الحواس الخمس الظاهرة (قوله وهو أمر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما
 في المفكرة) أي وان كان العقل اذا خلى ونفسه لا يقتضي بذلك الاجتماع ثم انه لا يشترط أن يكون ذلك
 الامر صورة تدرك بالخيال بعد الحس المشترك بل يكون خياليا ولو كان عقليا بسبب كونه كليا أو وهما
 بسبب كونه جزئيا لا يدرك بالحواس فاندفع الاعتراض بأن التقارن عقلي "الذي لا يحس فحقه أن يكون
 عقليا أو وهما ووجه الاندفاع أن المراد بالجامع في هذه القوى ما توصل كل قوة به الى الجمع عنده
 المفكرة لا ما يدرك بتلك بالخصوص وهو ظاهر غير أنه يرد عليه أن يقال التوصل الى الجمع انما يكون
 بأدراك المتوصل به وكيف توصل قوة من تلك القوى الى جمع المتعاطفات بشئ لا يدرك بها والجواب
 أن هذه القوى لا يختص ادراكها بما اختصت به بل تدرك غيره أيضا لكن بعد أن نأخذ عن السابق
 اليه وهو قوة المختصة بأدراكه أولا ولذلك يحكم العقل على الجزعيات ويحكم الوهم على الكلبيات
 أو الحسيات ويحكم الخيال على المعاني بعد تصوير الوهم أياها بصور الحسوسات والحكم على الشيء
 فرع عن تصوره وادراكه فعلى هذا الجامع العقلي ما يقتضي بسببه العقل الجمع عند المفكرة ولوسبق
 اليه الوهم لكونه مدركا له بالخصوص أولا فأخدمته العقل والجامع الوهمي ما يمتثال بسببه الوهم

في أنه لا يحضره أحد التضاديين أو الشيتين
 بهما الا ويحضره الآخر (ولذلك تجد الضد
 أقرب خطورا بالبال مع الضد) من المغايرات
 الغير المتضادة يعني أن ذلك مبنى على حكم
 الوهم والافالعقل يتحمل كلا منهما اذا هلا عن
 الآخر (أو خيالي) وهو أمر بسببه يقتضي
 الخيال اجتماعهما في المفكرة

على الجمع عند المفكرة ولو سبق اليه الخيال لكونه مندر كانه بالخصوص أولا أو سبق اليه العقل لكونه كذلك بالنسبة اليه ثم أخذوا الوهم من أحدهما والجامع الخيالي هو ما يتعلق بالصورة الخيالية ولو كان عقليا أو وهميا في أصله أنه يعقوبى وسيأتى ذلك أيضا في الشرح (قوله بأن يكون بين تصورهما) الضمير للشيئين وسيأتى الاعتراض على هذه العبارة في الشرح والصواب بأن يكون بينهما (قوله تقارن في الخيال) أى خيال الخاطب على ما فى الأطول وهو مبنى على الغالب من مراعاة حال المخاطب والمراد بتقارنهما فى الخيال تقارنهما فيه عند التذكر والاحضار وليس المراد بالتقارن فى الخيال أن يكون الشئان ثابتين فيه لأن الصور المتقاربة والمتباعدة كلها ثابتة فى الخيال لانه خزانة لها (قوله سابق على العطف) أى سابق ذلك التقارن فى خيال المخاطب على العطف ليكون معجمه وأما لو كان التقارن حاصلًا بالعطف فلا يكفي كذا قرر بعضهم وفى الشيخ يس أن الظاهر أن هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز فأتى (قوله لأسباب مؤدية الى ذلك) متعلق بتقارن أى بأن يكون بينهما تقارن فى الخيال لأجل أسباب مؤدية الى ذلك التقارن (قوله وأسبابه مختلفة) أى لأن تلك الأسباب وإن كان مرجعها الى الخاطبة ذوات تلك الصور الحسية المقترنة فى الخيال بمعنى أن تلك الخاطبة ما كل تلك الأسباب ومنشأها إلا أن أسباب تلك الخاطبة مختلفة فيمكن وجودها عند شخص دون آخر مثلا إذا كان المخاطب صنعتها الكتابة فأنه يقتضى الخاطبة لا لتمام من قلم ودواة ومداد وقرطاس فتقترن صور المذكورات بخياله فيصح أن يعطف بعضها على بعض فيقول القلم عندى والدواة عندى وإذا تعلقت عمدته بصناعة الصياغة أوجب ذلك له الخاطبة ألا تها وأمرها من سبائك الذهب والفضة فتقترن صور المذكورات بخياله فيصح أن يعطف بعضها على بعض وإذا كان من أهل التعميش بالابل مثلا أوجب له ذلك الخاطبة وأمرها من رعيها فى خصب ناشئ عن المطر النازل من السماء ومن الأيوام بها الى محل الرعى والحفظ كالخيال ثم الى الانتقال بها الى أرض دون أخرى طلبا للكلأ فتقترن صور المذكورات فى خياله فيصح عطف بعضها على بعض باعتبار من اقترنت بخياله دون غيره فظهر من هذا أن أسباب الخاطبة توجد لشخص دون غيره وربما كانت مقارنة الصور فى الخيال على وجه الترتيب فتجتمع كذلك عند المفكرة فإذا عكس ترتيبها لم يحسن لما فيه من التخليط الغير المألوف كما فى قوله تعالى أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت وإلى الجبال كيف نصبت وإلى الأرض كيف سطحت فلو وقع العطف فى غير القرآن بذكر الأرض أولا ثم الجبال ثم السماء ثم الابل لم يحسن لأن صور المذكورات لم تقترن فى خيال أصحابها على هذا الوجه فلم تتضح فيها كذلك والمعتبر خيال السامع لانه الذى يراعى حاله فى غالب الخطاب لا خيال المتكلم (قوله وذلك) أى ولأجل اختلاف أسباب التقارن اختلفت الصور بالنسبة فى الخيال أى التى من شأنها ذلك وأشار بقوله ترتيبا ووضوحا الى أن المختلف بسبب اختلاف الأسباب هو ترتيب الصور ووضوحها باعتبار الخيالات (قوله ترتيبا ووضوحا) تمييز محمول من فاعل اختلفت أى اختلف ترتيب الصور ووضوحها والمراد بترتيبها اجتماعها فى الخيال بحيث لا تتفك عن بعض والمراد بوضوحها عدم غيبتها عن الخيال كما يؤخذ من كلام الشارح أى اختلفت اجتماعا وعدم اجتماع ووضوحا وعدم وضوح (قوله فكلم من صور الخ) أى لانه كم من صور وهذا التعليل راجع لما قبله على سبيل التفسير والنشر المرتب فقوله فكلم من صور لا انفصالك الخ راجع لاختلاف الصور ترتيبا وقوله وكلم من صور لا تعيب الخ راجع لاختلافها وضوحا وقوله فكلم من صور لا انفصالك الخ كصورة القلم والدواة والقرطاس وقوله لا انفصالك بينها فى خيال أى كخيال الكاتب الذى تعلقت همته بالكتابة فإذا حضرت صورة أحد ما فى خياله حضر صور الباقي وذلك أكثره ألف خياله بها وقوله وهي فى آخرها لا تجتمع أى كخيال النجار أو البناء فإن صور هذه المذكورات

وذلك (بأن يكون بين تصورهما تقارن)
فى الخيال سابق (على العطف لأسباب مؤدية الى ذلك) (وأسبابه) أى وأسباب التقارن فى الخيال (مختلفة ولذلك اختلفت الصور الناتجة فى الخيالات ترتيبا ووضوحا) وهي فى خيال آخر مما لا يجتمع أصلا

لا يتجسم في خياله وان استضر واحد منها بأن رآه لم يقاربه الباقي لقله الف خياله به وهذا مناسب
لما قدرناه بقولنا وعدم اجتماع (قوله) وكمن صور لا تغيب الخ) أي كصورة محبوب زيد فأنها لا تغيب
عن خيال زيد ولا تقع في خيال عمرو الذي هو غير محبوب وقول الشارح وهي في خيال آخر مما لا يقع قط
هذا مناسب لما قدرناه سابقا بقولنا وعدم وضوح وقد علم من كلام الشارح هذا أن المراد بالترتيب
ارتباط الصور في الخيال بحيث لا تتفك والمراد بالوضوح عدم غيبتها عن الخيال وفيه أن الترتيب
والوضوح بهما المعنى متلازمان وذلك لأن الصور المتترة في الخيال بعد فرض تسلسلها لا تتفك في ذلك
الخيال فوضوحها في خيال يقتضي عدم انفكاكها فيه وحينئذ فلا يكون لاختلاف التفسيرين فائدة
أعني أن يفسر كل منهما بما ذكره لا بل لا وجه لذكرهما معاً لا غناء أحدهما عن الآخر فاعل
الاولى أن يفسر الترتيب بأن يكون حضور الصور على وجه مخصوص لا يكون في آخر كذلك
فالخيالات قد تشترط في وضوح تلك الصور فيها لكن ترتبها في بعض الخيالات خلاف ترتبها في غير
ذلك البعض فتعد اختلاف الترتيب مع الوضوح بهذا الاعتبار (قوله) وأصاحب علم المعاني فضل
احتياج) أي زيادة احتياج أي ساجدة أكيدة فهو من إضافة الصفة للموصوف وقصد المصنف
بهذا صحت صاحب هذا العلم على معرفة جبريات الجامع الواقعة في التركيب في مقام الفصل والوصل
وبهذا يدفع ما يقال أن صاحب هذا العلم يعرف أن الجامع العقلي "أمور ثلاثة والوهمي" ثلاثة
والخيالي واحد فلامعنى ثلثة على معرفتها وإنما الذي يبحث على معرفتها طالب هذا العلم فكان
الاولى للمصنف أن يقول ولطالب علم المعاني (قوله) لأن معظم أبوابه الخ) هذا الكلام على وجه
المبالغة والمعنى المراد أن علم المعاني معياره باب الفصل والوصل بمعنى أن من أدركه كما ينبغي لم يصعب
عليه شيء من سائر الأبواب بخلاف العكس أو المراد بالمعظم الأصعب كما قرره بعضهم (قوله) وهو
مبنى على الجامع) أي وجوده أو عدمه أي وإذا كان باب الفصل والوصل بمنزلة كل أبواب علم المعاني
لسهولة اتقانها عن اتقانه وهذا الباب مبنى على الجامع تأكدت حاجة صاحب هذا العلم
إلى معرفة الجامع (قوله) لاسمها الجامع الخيالي) أي لا مشل الجامع الخيالي موجود
في التأكد بمعنى أنه أو كذا أنواع الجامع الثلاثة (قوله) فإن جمعه أي فإن الجمع بسببه وهذا اعلة
لقوله لاسمها الخ (قوله) على تجري الالف) أي مبنى على جريان المألوف أي على جريان الصورة
المألوفة والمعتادة والمراد بجريانها وقوع ذلك المألوف من الصور والمعناد منها وقوعاً متكرراً
في الخيالات والنفوس فبذلك يحصل الاقتران الذي هو الجامع (قوله) بحسب انعقاد) أي وجود
الاسباب متعلق بمجري والمعنى أن الجمع به مبنى على وجود الصور المألوفة في الخيال ووجودها فيه
بحسب وجود الاسباب المتقضية لاثبات تلك الصور واقترانها في الخيال كصناعة الكتابة فانها سبب
في اقتران القلم والدواة (قوله) في اثبات الصور) متعلق بالاسباب وإضافة خزائنه للخيال يسانية
وقوله في خزائنه متعلق بالاثبات (قوله) وتبين الاسباب) أي والاسباب المتباعدة المتقضية
لاثبات صور الحسوسات في الخيال وهو مبتدأ وقوله مما يفوته الحصر أي الضبط والعقد خبره ولكون
تلك الاسباب لا تنحصر كن الجامع الخيالي أكثر الجوامع وقوعاً واحتياجاً إليه أشد وأعلم أن
تلك الاسباب المتقضية لاثبات الصور في الخيال تختلف باختلاف الأشخاص والأغراض والأزمنة
والامكنة لما سبق لك أن منشأ تلك الاسباب الخاطلة وأسباب الخاطلة مختلفة فيكون وجودها عند
شخص دون آخر وحيث كانت تلك الاسباب لا تنحصر فاختلاف الصور باعتبار الحضور في الخيالات
لا ينحصر أيضاً ولهذا نجد الشيء الواحد يشبه بصورين أن صور الحسية المخزونة في الخيال فيشبهه
كل شخص بصورة مختلفة لما يشبهه بها الآخر تكون تلك الصورة التي يشبه بها كل واحد هي الحاضرة
في خياله كما روى أن سبلحياً وصانعاً وبتاراً وموئذب أطفال طلع عليهم البدر بعد انشوف إليه

وكمن من صور لا تغيب عن خيال وهي
في خيال آخر مما لا يقع قط (وأصاحب علم
المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع)
لأن معظم أبوابه الفصل والوصل وهو
مبنى على الجامع (لاسمها) الجامع
(الخيالي) فإن جمعه على مجرى الالف
والعادت بحسب انه فاد الاسباب في اثبات
الصور في خزائنه الخيال وتبين الاسباب

فأراد كل واحد أن يشبهه بأفضل ما في خزانة خياله فسميه الأول بالترص المذهب والثاني بالسببكية المدورة من الأبرين والثالث بالبلين الأبيض يخرج من قلبه والرابع برغيف أحمر يصل إليه من بيت ذي ثروة فالصور التي من شأنها حصولها في الخيال اختلفت في حضورها في الخيالات بمعنى أنها وجدت في خيال دون آخر لأن كل شخص شبه بما هو ملامح ما عر محاطا فأن من خالط شيئا فلا بد أن يعترف من بجره (قوله عما يفوته الحصر) أي مما يتجاوز ولا يتسلط عليه الحصر (قوله قطهر) أي من تفسير الشارح للجوامع الثلاثة بما تقدم (قوله ما يدرك بالعقل) أي خصوص ما يدرك بالعقل وهكذا بل المراد بالعقل أمر بسببه يقتضي العقل الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدرركاته بنفسه أو لا وبالوهمي أمر بسببه يقتضي الوهم الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدرركاته بنفسه أو لا وكذلك الخيال (قوله لأن التضاد الخ) لم يلتفت في التعليل إلى الجامع العقلي لئلا يحد ادراك العقل ما ذكره المصنف فيه من الاتحاد والتماثل والتضايك وإن كان الجامع العقلي قد يكون مدركا للوهم (قوله ليس من الصور) أي بل هو وصف للصور (قوله بل جميع ذلك) أي جميع الجوامع المقدمة وهي سمعة (قوله معان معقولة) أي يدركها العقل لكونها معاني كلية إن لم نصف إلى شيء أو أضيفت إلى كل شيء فإن أضيفت إلى جزئي كانت من مدركات الوهم فالتمائل مثلا إن اعتبر غير مضاف أو مضافا لكلي كان من مدركات العقل وإن اعتبر مضافا للجزئي كان من مدركات الوهم (قوله وقد خفي هذا) أي قولنا ليس المراد الخ على كثير من الناس فاعتقدوا أن الجامع العقلي هو ما يدرك بالعقل والجامع الوهمي هو ما يدرك بالوهم والجامع الخيالي هو ما يدرك بالخيال فاعتراضوا الخ (قوله من المحسوسات الخ) أي وحيث أن مقتضاه أن يكون الجامع بينهما خياليا لأن الخيال يدركهما بعد ادراك الحس المشترك فكيف يجعلهما المصنف من الوهميات ويجعل الجامع بينهما وهميا مع أن الوهم إنما يدرك المعاني الجزئية ولا ينبغي ضعف هذا الاعتراض عند التماثل لأن الجامع ليس هو نفس الضدين كما لا يخفى حتى يصح هذا الاعتراض (قوله وأجابوا) عطف على اعتراضوا (قوله وهذا) أي كون كل منهما مضافا للآخر (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب نظر من حيث قوله وهذا معنى جزئي (قوله لانه ممنوع) أي لا نالنا نسلم أن تضادا البياض للسواد معنى جزئي بل هو كلي لأن التضاد أخذ مضافا لكلي كلي (قوله أن تضادا هذا السواد) أي الخصوص وقوله لهذا البياض أي الخصوص (قوله فتمائل الخ) أي فسلم ولكنه معارض بالمثل لأن تماثل هذا أي كزيد وقوله مع ذلك أي مع عمرو مثلا (قوله فتمائل) أي فنقول تماثل هذا الخ أي فلاخذ بهذا المراد يؤدى لفساد كلام المصنف أو لتحكيم (قوله وشبههما) أي وغيرهما من بقية الجوامع وقوله في أنها أي التماثل والتضايك وغيرهما مثل التضاد وشبهه (قوله إلى الكليات) كقولك تضاد البياض للسواد وقوله إلى الجزئيات كقولك تضاد هذا البياض لهذا السواد فإن هذا البياض الذي أضيف إليه التضاد معنى جزئي (قوله كانت كليات) فتكون من مدركات العقل (قوله كانت جزئيات) أي فتكون من مدركات الوهم (قوله فكيف يصح جعل بعضها) وهو الاتحاد والتماثل والتضايك وقوله على الإطلاق أي سواء أضيف لكلي أو جزئي (قوله وبعضها وهميا) وهو التضاد وشبهه التضاد وشبهه التماثل وقوله فكيف الخ استفهام إنكارى بمعنى النفي أي لا يصح ذلك لانه تحكيم محض ثم إن ما اقتضاه هذا الجواب من أن التضاد المضاف للجزئي جزئي لا يسلم لانهم صرحوا بأن إمكان زيدي كلي لانه يعمد باعتبار الأزمنة والامكنة وهذا الامكان جزئي ضرورة أن الإشارة لا تكون إلا للمحسوس المشاهد اللهم إلا أن يقال إن هذا الجواب مبني على تسليم أن التضاد

تما يفوته الحصر قط، لأن ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهمي ما يدرك بالوهم والخيالي ما يدرك بالخيال لأن التضاد وشبهه ليس من المعاني التي يدركها الوهم وكذلك التماثل في الخيال بل جميع ذلك معان التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعتراضوا بأن السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات وأجابوا بأن الجامع كون كل منهما مضافا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه إلا الوهم ولا يخفى نظرا لانه ممنوع وان أرادوا أن تضادا البياض لهذا السواد معنى جزئي فلا تضاد بين التماثل والتضايك وشبههما في أنها أن أضيفت إلى الجزئيات كانت كليات وإن أضيفت إلى الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح جعل بعضها

المضاف للجزئي جزئي جديلاً أو أن المراد بالجزئي في كلامه الجزئي الإضافي لا الحقيقي ولا شأن
 أن الجزئي الإضافي يصدق على الكل كما بين في محله فتأمل (قوله ثم إن الجامع الخيالي الخ)
 هذا اعتراض من الشارح على البعض القائل إن الجامع العقلي هو ما يدرك بالعقل والمراد بالجامع
 الخيالي ما يدرك بالخيال وتوضيحه أن ذلك البعض لما فسر الجوامع المذكورة بما يدرك بهذه
 القوى واعتراض على التفسير المذكور بالجامع الوهمي قال له الشارح اعلم أن الاعتراض بالجامع
 الوهمي فيه قصور إذ حيث كان المراد بالجوامع المذكورة ما يدرك بهذه القوى فلا يصح هذا التفسير
 في الجامع الخيالي أيضاً فقرر ذلك شيخنا العبدوي (قوله بل هو) أي التفاضل من المعاني
 أي المدرجة بالعقل أو بالوهم على التفصيل المتقدم (قوله فان قلت) أي معترضاً على
 السكاكي بوقوع التنافي في كلامه والقرص من ذكر الشارح لهذا الاعتراض والجواب عنه
 التوضيعة والتهديد للاعتراض على المصنف حيث وقع الخلل في كلامه (قوله مشعر الخ)
 أي لأنه قال الجامع بين الجملتين إما عقلي وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصورهما الخ ومن
 المعلوم أن الكلام في الجامع المصحح للعطف إذا لم يصحح للعطف لا يتعلق بفرض بيانه وتصوره يعني
 متصور وتوحيده يدل على الأفراد (قوله وخبر نفسه معترف بفساد ذلك) أي وحينئذ في كلامه
 تناف (قوله حيث منع الخ) أي لعدم الجامع بين المسند اليهما وإن كان الجامع بين
 المسندين موجوداً وهو الاتحاد في التصور (قوله محسنة) خبر حذف من الأولين دلالة
 الاختراع عليه فهو من عطف الجمل (قوله قلت) أي جواباً عن السكاكي وقوله كلامه هنا أي قوله
 الجامع بين الجملتين الخ وقوله ليس إلا في بيان الجامع بين الجملتين أي في بيان حقيقة من حيث هو
 وكون ذلك كافياً في صحة العطف أولاً فهو شيء آخر (قوله وأما أن الخ) أي وأما بيان جواب
 أن أي قدر الخ وحاصل هذا الجواب أن لا نسلم أن كلام السكاكي هنا أعني قوله والجامع بين الجملتين
 الخ في بيان الجامع المصحح للعطف حتى يلزم التنافي في كلامه بل كلامه هنا في بيان حقيقة الجامع
 وأما كونه كافياً أولاً فشيء آخر وقد علم من سابق كلامه من عدم صحة نحو الشمس وألف بألف
 وسرارة الأرب محسنة ومن لاسحق كلامه من عدم صحة نحو خاتمي ضيق وعطف مع اتحاد
 المسندين في المثالين أن الكافي في صحة العطف وجود الجامع في كلا الجزئين فكلامه السابق
 واللاحق مما يبين المراد من كلامه هنا (قوله أي قدر) مبتدأ ويجب خبره والجمله خبر أن
 واسمها ضمير الشأن ولا يصح نصب أي على أنه اسم أن لأن أن لا تدخل على ماله صدر الكلام وأي
 هنا اسمها مية فهي واجبة التصدير (قوله ففرض الخ موضع آخر) أي فهو كقول بيانه
 موضع آخر وحينئذ فلا تنافي في كلامه (قوله وقد صرح فيه) أي في الموضع الآخر وهو الذي
 منع فيه صحة نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق الخ (قوله لما اعتقد أن كلامه) أي كلام السكاكي
 أعني قوله والجامع بين الجملتين إما عقلي وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصورهما الخ
 (قوله في بيان الجامع) أي الكافي في صحة العطف (قوله سهو منه) أي من السكاكي
 بواسطة السؤال المذكور حيث قال في الإيضاح وأما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي في مواضع
 من كتابه أنه يكفي أن يكون الجامع باعتبار الخبر عنه أو خبراً أو قيد من قيودهما فهو متقوس بخبر
 هزم الأمير الجند يوم الجمعة وخطا زيد فبقي فيه مع القطع بامتناعه ولعله هو منه فانه صرح في مواضع
 أخر منه بامتناع عطف قول القائل خفي ضيق على خاتمي ضيق مع اتحادهما في الخبر اه فأنت تراد
 قد حكم على السكاكي بالسهو في كلامه ولم يصلحه بتقييده بالسابق واللاحق كما ذكر شارحنا
 في الجواب السابق وقوله سهو خبر لأن (قوله وأراد) أي المصنف وضمير اصطلاحه لكلام
 السكاكي والجمله حاله (قوله غيره) جواب لما وقوله إلى ما ترى أي إلى ما رأيت قال العلامة عبد

ثم إن الجامع الخيالي هو تارة أن يكون
 في الخيال وظاهر أنه ليس بصورة ترسم
 في الخيال بل هو من المعاني فان قلت كلام
 القامح مشعر بأنه يكفي لصحة العطف وجود
 الجامع بين الجملتين باعتبار فساد ذلك
 من غير أنهما وهو نفسه معترف بفساد ذلك
 حيث منع صحة نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق
 وهو نفس الشيء وسرارة الأرب ليس إلا
 فان تجاوزه محسنة قلت كلامه ههنا ليس
 في بيان الجامع بين الجملتين وأما أن أي قدر
 من الجامع يجب لصحة العطف ففرض الخ
 موضع آخر وقد صرح فيه بالمسند اليهما جميعاً
 بين المسندين والمسند أن كلامه في بيان
 والمصنف لما اعتقد أن كلامه اصطلاحه غيره
 الجامع سهو منه وأراد اصطلاحه غيره
 إلى ما ترى فذكر مكان الجملتين التنافيين

الحكيم في ظني أن تبدل المصنف الجليلين بالشيئين لتعميم الحكم فإن الجامع كما يجب بين الجمل يجب
بين المفردات عند عطفها وكذا المركبات الغير التامة وتعرفه التصور للإشارة إلى التصور المعهود
الذي هو جزء من الشيئين فاللام فيه بمنزلة الصفة في قول السكاكي في تصور ما مثل الاتحاد في الخبر عنه
أوبه أو قيد من قيودهما إلا أن القسم الأول من الجامع العقلي يكون مختصا بالجمل والمركبات
والثاني والثالث بالمفردات وليس هذا التغيير دفع الشبهة المذكورة فإن المصنف أشار بقوله ظاهر
كلام السكاكي إلى أنه لو حمل كلامه على خلاف الظاهر بقرينة ما ذكره في الموضع الآخر بأن يكون
المراد بيان الجامع مطلقا للجامع المعجم للعطف لم ترد الشبهة وأما ما قاله الشارح من أن تغيير
المصنف لكلام السكاكي لأجل الإصلاح فيه أنه إن أراد بالشيئين ما بين الجملين فالشبهة باقية
وان أراد المفردين فلا معنى للاتحاد في العلم فإن اتحاد العلم وتعددته تابع لاتحاد المعلوم وتعددته
وكذا لا معنى لثباتهما في العلم وتضاديهما فيه إذا تماثل والتضاد من أوصاف المعلوم لا العلم
ولم يظهر لي إلى الآن مقصود الشارح اه كلامه (قوله فوق الخلل في قوله) أي في قول المصنف
وحاصل إيضاح المقام أن المصنف لما ذكره كان الجملين الشيئين وأقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله
اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في الخبر عنه أوبه أو قيد من قيودهما ظاهرا أنه أراد بالتصور الذي
اعترف به الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم فلزمه الفساد في القولين المذكورين وهذا الفساد
انما لم من تغييره ولا يرد ذلك على عبارة السكاكي لأنه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد في الخبر عنه
أو في الخبر أو في قيد من قيودهما فليعلم أن مراده بتصورهما في قوله الوهمي أن يكون بين تصوريهما
والخيالي أن يكون بين تصوريهما متصورهما على قياس ما سبق اه قري (قوله انما هو بين
نفس السواد والبياض) أي اللذين هما متصوران (قوله أعني) أي بتصوريهما العلم هما
(قوله انما هو بين نفس الصور) أي لا بين التصورات وهذا انما يظهر على القول بتقارير العلم
والمعلوم فالعلم حصول الصورة في الذهن والمعلوم هو الصورة والتحقيق انهما متحدان بالذات
وانما يختلفان بمجرد الاعتبار فالصورة باعتبار حصولها في الذهن علم وباعتبار حصولها في الخارج
معلوم فالعلم هو الصورة الحاصلة في الذهن لا حصول الصورة في الذهن لأن الإدراك من قبيل
الكيف لا من قبيل الفعل أو الانفعال (قوله فلا بد من تأويل كلام المصنف) أي بأن يقال
أراد المصنف بتصوريهما مفهوميهما وهما الأمران المتصوران وتجعل الإضافة للضمير بيانية
وقد يقال إن مثل هذا لا يقال فيه أنه خلل إذ غاية ما فيه إطلاق المصدر على متعلقه وهو أمر لا ينكر
لأنه مجاز والمجاز لا يجري فيه مع وجود العلاقة الصحيحة فكيف والشارح نفسه حمل التصور
في كلام السكاكي السابق على المتصور حيث قال فيما سبق وهذا ظاهر في أن المراد بالتصور الأمر
المتصور ولا يقال انما حله على ذلك وجود القرينة الدالة عليه في كلام السكاكي لأننا نقول تلك
القرينة بعينها أو ما يقاربها في كلام المصنف كما يعلم بالتأمل على أن لو فرضنا عدم القرينة بالكلية
لم يكن في كلام المصنف خلل بناء على ما هو التحقيق من أن العلم والمعلوم شيء واحد بالذات
وانما يختلفان بمجرد الاعتبار على أنه لو كان مراد المصنف بالتصور الأمر المتصور لكان يكفيه
عن ذكر التصور أن يقول الوهمي أن يكون بينهما شبه تماثل الخ والخيالي أن يكون
بينهما تقارن مع أنه بصدد تلخيص العبارات ورعاية الاختصار منها وأيضا إن أريد بالمفهومين
المفهومين من حيث انهما مفهومان حاصلان في الذهن فلا يصح الحكم بالتضاد لأن المفهومين
حيث أنه مفهوم هو الصورة الحاصلة ولا تضاد بين الصور وإن أريد من حيث ذاتهما لم يصح
الحكم بالتقارن في الخيال لأنه انما هو بين الصور وإن أريد مطلقا بالتضاد بينهما من حيث الوجود
العيني والتقارن من حيث الوجود الذهني فهذا يعينه يجري فيما إذا أريد بتصورهما العلم بمعنى

ومكان قوله اتحاد في تصور ما اتحاد في التصور
فوقع الخلل في قوله الوهمي أن يكون بين
تصوريهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد
وفي قوله الخيالي أن يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال لأن التضاد لا يتصور
بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما
أعني العلم بهما وكذا التقارن في الخيال
انما هو بين نفس الصور فلا بد من تأويل
كلام المصنف

الصورة الحاصلة فإن التضاد بينهما بالنظر إلى الوجود العيني والتقدير باعتبار الوجود الذهني
 (قوله وحده) أي حل كلام المصنف وهذا كلام مستأنف رتبة لما يقال جوازا عن المصنف أنه أراد
 بالشيئين الجملتين وإنما غاب لاختصاصه والتنوين وأراد بالتصور مفردا من مفردات الجملة إطلاقا للتصور
 على المتصور وحده لأن على الجنس لا على العهد فيرجع كلامه بهذا الاعتبار لما قاله السكاكي
 وحاصل الرد أن هذا الجمل غلط لأن المصنف قد رتب هذا الكلام في الإيضاح على السكاكي وحده
 على أنه سمى منه وقصد به هذا التغيير أصلا فكيف يحتمل كلام المصنف على كلامه على أن ظاهر
 عبارة المصنف يأتي هذا الجمل أذ ليس فيها ما يدل عليه إذا المتبادر من الشئين أي شيئين من أجزاء
 الجملتين لأنفس الجملتين وكون المراد بالتصور مفردا من مفردات الجملة بعيد جدا إذا المتبادر
 منه الإدراك فتعبر المصنف بالتصور مفردا مما يأتي هذا الجمل وهذا محصل كلامه كما يفيد كلام
 المطول وحواشيه واعتراض بأن المصنف بعد ما حل في الإيضاح كلام السكاكي على السهو وفرغ
 منه قال ثم قال الجامع بين الشئين عقلي ووهمي وخيالي أمّا العقلي فهو أن يكون بين الشئين
 اتحاد في التصور الخ مذكوره فلا يتعين أن قصده بهذا الكلام إصلاح كلام السكاكي بل يجوز
 أن يريد نقل كلامه بعبارة أخصر منه فلا يعد أن يريد بالشئين الجملتين وبالتصور المفردات
 وقصده مذكوره معترفا بالإشارة إلى جنس المفردات المتناوِل لكل متصور سواء كان مخبرا عنه
 أو خبرا أو قيدا من قيوده ما بل حل كلام المصنف على هذا المعنى هو المتعين واللام يصح قوله
 ثم قال الجامع بين الشئين الخ وذلك لأن المصنف ناقل عن السكاكي فإذا كان مراده غير المعنى
 المراد للسكاكي لم يصح النقل إذ كيف ينسب له ما ليس فائلا به (قوله وأنه) أي ما ذكر
 من زيادة التفصيل والتحقيق (قوله ومن محسنات الوصل) أي العطف بين الجملتين وأشار
 إلى أنه قد بقي من المحسنات أمور أخر كالتوافق في الإطلاق والتوافق في التقيد كما أشار لذلك
 الشارح بقوله أو يراد في أحدهما الإطلاق الخ (قوله بعد وجود المصحح) أي للعطف ككونهما
 انشائيين لفظا ومعنى أو معنى فقط أو خبريين كذلك لكن مع جامع عقلي أو وهمي أو خيالي
 (قوله تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية) أي في كونهما اسميتين أو فعليتين فالبناء في اسمية وفعلية
 ليست للنسبة وإنما هي بقاء المصدر أي المصدرية قد دخلها مصدرا ثم إن كلام المصنف يقتضي أن
 الوصل صحيح بدون التناسب المذكور فيصح عطف الاسمية على الفعلية والعكس وإنما يعدل
 للتناسب المذكور لإفادة الحسن فقط وليس كذلك إذ التناسب المذكور قد يكون واجبا وقد يكون
 ممنوعا فإذا قصد تجريد النسبة في الجملتين عن الخصوصية بأن أريد مطلق الحصول تعين التناسب
 فيقال زيد قائم وصديقه جالس أو قام زيد وجلس صديقه بناء على أن الاسمية لا تقصد الدوام
 إلا بالقرائن وأن الفعلية لا تقصد التجدد إلا بالاولاد لادالة لها على أكثر من النبوت وكذا يتعين
 التناسب إذا أريد الدوام فيهما أو التجدد فيهما بناء على إفادة الاسمية للدوام والفعلية للتجدد
 وإن قصد الدوام في أحدهما والتجدد في الأخرى استنع التناسب وتعين أن يقال عند قصد الدوام
 في الأول والتجدد في الثاني زيد قائم وجلس صديقه وعند قصد العكس قام زيد وصديقه جالس كما هو
 ظاهر وحينئذ فلا يكون التناسب من المحسنات وأجيب بأن النسبة الواقعة في الجملتين على ثلاثة
 أقسام الأول أن يقصد تجريدها عن الخصوصية بأن يراد مطلق الحصول أو يقصد بها الدوام فيهما
 أو التجدد كذلك والثاني أن يقصد الدوام في أحدهما والتجدد في الأخرى ولا استحسان في هذين
 القسمين بل التناسب واجب في الأول وممتنع في الثاني كما مر الثالث أن يقصد النسبة في ضمن أي
 خصوصية وهذا هو محل الاستحسان لأنه يجوز كل من التناسب وترك الحصول المقصود بكل لكن
 التناسب أولى فيكون من المحسنات فجعل الاستحسان إنما هو عند جواز الأمرين هذا محصل

قوله على ما ذكره السكاكي بأن يراد
 بالشئين الجملتان وبالتصور مفرد من مفردات
 الجملة غلط مع أن ظاهر عبارته يأتي ذلك
 ولجبت الجامع زيادة تفصيل وتتمتقي
 أو رتبناها في التمرح وأنه من المباحث التي
 لها وجدنا أحدا حام حول تحقيقها (ومن
 محسنات الوصل) بعد وجود المصحح
 (تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية)

ما ذكره أرباب الحواشي ولكن العلامة عبد الحكيم ذكر ما يخالف ذلك حيث قال إذا كان المقصود
 منهما التجدد أو الثبوت أو لم يكن شيء منهما مقصودا فيهما أولم يكن مقصودا في أحدهما دون
 الأخرى ففي جميع هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسنات العطف أننا في الصورتين الأخيرتين
 فظاهر لأن المقصود يحصل بالاختلاف أيضا لكن التناسب أولى وأما في الصورتين الأولىين فلأن
 وجوب اتفاقهما ليحصل المقصود أعني التجدد أو الثبوت لا ينافي أن يكون ذلك الاتفاق محسنا
 بالنسبة للعطف لتحقيق مجزأته في صورة اختلافهما أيضا وهو عدم الاختلاف خبرا وإنشاء
 ووجود الجامع اه كلامه (قوله في الماضي) أي بأن يكون فعل كل منهما ماضيا (قوله
 والمضارعة) أي بأن يكون فعل كل منهما مضارعا وقوله في الماضي والمضارعة أي وفي غيرهما
 كالإطلاق والتقييد (قوله من غير تعرض الخ) هذا بيان لمجزد الأخبار وذكر التجدد والثبوت
 على سبيل التمثيل والمراد من غير قصد التعرض لتقييد زائد على مجزء الأخبار ولا شك أن كون المقصود
 مجزءا لأخبار من غير قصد أمر زائد لا ينافي دلالة على التجدد أو الثبوت أو غيرهما فاندفع ما يرد على
 الشارح من أن قام زيد بقعد عمرو ولا ينافي على التجدد والماضي رزید قائم وعمرو قاعد لا ينافي على الثبوت
 المقابل للتجدد أعني الحدوث في زمان معين من الأزمنة الثلاثة فكيف يصح التمثيل به لمجزء الأخبار
 وحاصل ما ذكره من الجواب أن المراد بالتعرض المنفي - التعرض بحسب القصد لا بحسب دلالة اللفظ
 فتدبر يكون قصد المتكلم إقادة مجزءا نسبة المسند إلى المسند إليه في الجملة اسمية كانت أو فعلية
 فيفيد الكلام مجزء تلك النسبة وإن كانت الجملة دالة بحسب الأصل على التجدد أو الثبوت
 ثم لا يخفى عليك أن اللائق بجعل قوله من غير تعرض الخ - بيان لمجزء الأخبار أن يقول من غير تعرض
 للتجدد والثبوت بدون قوله في أحدهما وفي الأخرى فالاحسن أن يقال أنه تقييد لمجزء الأخبار
 بأن المراد منه أن لا يكون المقصود اختلافهما في التجدد والثبوت مثلا وذلك بأن يكون المقصود
 من الجملتين التجدد أو الثبوت أو لم يكن شيء منهما مقصودا فيهما أولم يكن مقصودا في أحدهما
 دون الأخرى ففي جميع هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسنات العطف كما مر توجيهه عن
 العلامة عبد الحكيم (قوله قلت) أي بناء على هذه الإرادة أي يلزمك أن تقول ذلك لأنك
 لو خالفت بينهما أوقعت في ذهن السامع خلاف مقصودك اه يس وأنظر قوله أي يلزمك مع كون
 التناسب مستحسنا فلهل الأولى أن يقول أي يستحسن أن تقول فتأمل (قوله الامناع) استثناء من
 محذوف أي فلا يترك هذا التناسب اللفظي - الامناع يمنع منه فيترك (قوله فيقال زيد قائم وعمرو يقعد)
 أي إذا أريد الأخبار بتجدد القعود لزيد في المستقبل والأخبار بتجدد القيام له فيما مضى وكان
 الأولى في المثال أن يقول نحو قام زيد وقعد عمرو الآن يقال أنه نهى بهذا المثال على أن الجملة الأولى
 إذا كان عجزها فعلية فالمتناسب رعاية ذلك في الثانية ولا يعدل عن التناسب في المجزئين الامناع كما أن
 الجملتين الفعليتين الصرقتين أي اللتين ليستا خبرا عن شيء يطلب التناسب بينهما الامناع فتأمل
 (قوله أو يرد في أحدهما الإطلاق الخ) يؤخذ من هذا أن التوافق في الإطلاق والتقييد من
 محسنات الوصل الامناع وهو كذلك كما مر في كلام المصنف حيث عبر عن المفيدة أن من المحسنات
 غير ما ذكره وهو التوافق في الإطلاق والتقييد كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله بالشرط) أي بفعل
 الشرط والشرط ليس بشرط (قوله وقالوا لا أنزل عليه ملك) أي هلا أنزل عليه ملك فتؤمن به وتنجو
 وقضى الأمر بهلاكهم وعدم إيمانهم فأنزلنا ملكا ففرض الأمر عطف على جملة قالوا وجملة قضى
 الأمر مقيدة بفعل الشرط فحاصل أن الجملة الأولى مطلقه والثانية مقيدة بالانزال لأن الشرط
 مقيد للجواب وإنما كانت عطفًا على قالوا لا على القول لانها ليست من مقولهم بل من مقول المولى
 قال العلامة اليعقوبي ولا يخفى وجود الجامع بين الجملتين لأن الأولى تضمنت على ما يقولون أن

(و) تناسب الفعلين في الماضي والمضارعة
 فإذا أردت مجزء الأخبار من غير تعرض
 للتجدد في أحدهما والثبوت في الأخرى
 قلت قام زيد وقعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو
 قاعدة (الامناع) مثل أن يراد في أحدهما
 التجدد وفي الأخرى الثبوت فيقال قام زيد
 وعمرو قاعد أو يرد في أحدهما المقام وعمرو
 وفي الأخرى المضارعة فيقال زيد قائم وعمرو
 بقعد أو يرد في أحدهما بالشرط كقوله تعالى
 وقالوا لا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا
 لقضى الأمر

نزول المثلث يكون على تقدير وجوده سبب نجاستهم وإيمانهم وتضمنت الذانية أن نزوله سبب هلاكهم وعدم إيمانهم وسوق الجملةين لإفادة غرض واحد يتحقق فيه الجامع عند السبب مما يصحح العطف عندهم حتى في الجملةين اللتين انظرا أحدهما خبر ونقطة الأخرى إنشاء فأخرى الشرطية وغيرها ولا يخفى تحقق الجامع بما ذكر من التأويل لأن الغرض من سوقهما بيان ما يستكون نزول المثلث سببها فتد اشتركا في هذا المعنى وإن كان الصحيح ما أفادته الثانية في نفس الأمر اهـ (قوله ومنه) أي من التقييد بالشرط قوله تعالى الخ وهذه الآية عكس ما قبلها (قوله فإذا جاء أجلهم الخ) أي لا يستأخرون ساعة إذا جاء أجلهم ولا يستقدمون فتقوله ولا يستقدمون عطف على مجموع الجملة قبله شرطها وجزائها فالعطف مطلق والمعطوف عليه مقيد بالشرط عكس الآية السابقة (قوله فعندى) البناء لتعديل قوله ومنه (قوله على الشرطية قبلها) يحتمل أن المراد بها مجموع الشرط والجزاء وهو الظاهر ويحتمل أن المراد بها قوله لا يستأخرون مأخوذا مع قيده على جعل الشرط قيدا للجزاء بأن تجعل الشرطية جملة مقيدة وهذا قريب من الأول في المعنى وإن اختلفا اعتبارا (قوله لا على الجزاء) أي وحده من حيث أنه جزء والالكان هو أيضا جوابا بالآذا إذا لم تطرف على الجواب جواب فيرد عليه أنه لا يتصور التقدم بعد مجيء الأجل لأن الوقت الذي جاء الأجل فيه بالدفع لا يمكن موت قبله وحينئذ فلا فائدة في نفسه لأنه نفي لما هو معلوم الاستحالة فتقوله أن لا معنى الخ أي صحيح في اللغة وإن كان صادقا فإن قلت من المقرر أن المعطوف عليه إذا كان مقيدا بقيد متقدم عليه فكان المتبادر في الخطأ يات من العطف هو اشتراكهما في القيد قلت قد يخالف الظاهر المتبادر لدليل أقوى منه كما في الآية الكريمة فإن التقدم إذا جاء الأجل مستحيل استحالة ظاهرة فلا فائدة في نفسه وجوز بعضهم جعل قوله ولا يستقدمون استئنافا لخبر أي وأخبرك أنهم لا يستقدمون أي لا يموتون قبل مجيء أجلهم أي الوقت الذي هو آخر عمرهم وفي بعض حواشي البضاوي يصح أن يكون قوله ولا يستقدمون عطفًا على قوله لا يستأخرون وفائدة العطف المبالغة في انتفاء التأخير وذلك لأنه لما قرئ به ونظمه في سلكه أشعر أنه بلغ في الاستحالة إلى مرتبة التقدم فكأنه يستحيل التقدم يستحيل التأخر كما هو قضية الظاهر الإلهي وإن أمكن في نفسه وهذا هو السر في إرادته بصيغة الاستقبال بمعنى أنه بلغ من الاستحالة إلى حيث ينفي طلبه كما ينفي طلب المستحيل اهـ كلامه

(تذنب)

قيل الفرق بين التذنب والتنبيه مع اشتراكهما في أن كلامهما يتعلق بالمباحث المتقدمة أن ما ذكر في حيز التنبيه بحيث لو تأمل المتأمل في المباحث المتقدمة لفهمه منها بخلاف التذنب اهـ فنأري (قوله هو) أي بحسب الأصل جعل الشيء ذنابة لأنه نفس الذنابة فهو مصدر بحسب الأصل والذنابة بنضم الذاو وكسر هاء مؤخر الشيء ومنه الذنب وهو ذيل الحيوان (قوله شبه به) الضمير في به للعقل المذكور فيكون المصدر الذي هو الذكر المذكور مشبها بالمصدر الذي هو الجعل المذكور وحاصل كلامه أن المصنف شبهه ذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل بجعل الشيء ذنابة للشيء بجامع التقييم والتكميل في كل أو بجامع إيجاد الشيء متصلا بالآخر الشيء اتصالا يقتضي عده من أجزائه وكونه من أذناها قصد التكميل واستعير اسم المشبهة بالمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية الحقيقية ثم بعد ذلك أطلق التذنب بمعنى الذكر وأريد متعلقه وهو الالفاظ المذكورة المخصوصة على طريق المجاز المرسل والعلاقة التعلق ضرورة أن التذنب ترجمة وهي اسم للالفاظ المخصوصة والحاصل أن في الكلام مجازا مرسلًا مبنيًا على استعارة مصرحة وانما ارتكب ذلك ليكون ما هنا موافقا لما ذكره في التراجم ولو اقتصرنا

ومنه قوله تعالى فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فعندى أن قوله لا على الجزاء أعني قوله لا يستأخرون إذا لا معنى القول إذا جاء أجلهم لا يستقدمون (تذنب)*
هو جعل الشيء ذنابة للشيء شبه به ذكر بحث الجملة الحالية

على الاستعارة كما قال الشارح لم يكن موافقا لما ذكره (قوله وكونها الخ) هو بالجر عطف
 على بحث عطف تفسير وقوله عقيب ظرف لذكر (قوله ما كان التناسب) المكان مصدر ميمي بمعنى
 الحدث وهو الكون والوجود من كان التامة أى لوجود التناسب بين الجملة الحالية والفصل والوصل
 وهو عطف لذكر بحث الجملة الحالية عقيب بحث الفصل والوصل أى وانما ذكره عقيب بحث الفصل
 والوصل لوجود التناسب بين الجملة الحالية والفصل والوصل لان الجملة الحالية تارة تقترب بالواو
 وتارة لا تقترب بها والفصل ثلث الاقتران بالواو والوصل الاقتران بها فاقتران الجملة الحالية بالواو شبهه
 بالوصل وعدم اقترانها بالواو وشبهه بالفصل فان قات الواو في الوصل عاطفة وفي الجملة الحالية غير عاطفة
 فلا تناسب قلت الاصل في واراخال العطف فالمناسبة موجودة بهذا الاعتبار وحاصل ما ذكره
 في هذا التذييل تقسيم الجملة الحالية الى اقسام خمسة ما يتعين فيه الواو وما يتعين فيه الضمير وما يجوز
 فيه الاصران على السواء وما يترجح فيه الضمير وما يترجح فيه الواو (قوله المستقلة) أى الغير
 اللازمة لصاحبها المنفكة عنه (قوله أى الكثير) بمعنى الشائع وقوله اترجح فيها أى لموافقتها
 للقواعد (قوله كما يقال الخ) أى وهذا كما يقال الاصل في الكلام الحقيقة أى الكثير اترجح فيه
 أن يكون حقيقة والمرجح أن يكون مجازا وأشار الشارح بما ذكره الى أن مراد المصنف بالاصل
 الكثير اترجح ولم يرد بالاصل القاعدة ولا الدليل ولا غير ذلك مما يراه في غير هذا الموضع ولكن الاولى
 أن يراد بالاصل هنا في كلام المصنف مقتضى الدليل كما يرشد اليه التعليق بعد قوله لانها في المعنى
 حكم الخ أى أن مقتضى الدليل أن تكون الحال بغير واو وانما سمي مقتضى الدليل أصلا لا بتمامه
 على الاصل الذي هو الدليل (قوله واحترز بالمتعلقة عن المؤكدة) فيه ان الذي يقابل المتقلة
 عن صاحبها انما هو اللازمة لصاحبها سواء وردت بعد جملة فعلية نحو خلق الله انزرافة يديها أطول
 من رجلها أو اسمية نحو هذا أبوك عطوف فالأولى كدته لانها انما تقابل المؤكدة فالأولى للشارح
 أن يقول واحترز بالمتعلقة عن اللازمة ولا يقال يلزم من كونها مؤكدة أن تكون لازمة فصحت
 المقابلة نظرا للآزم لاننا نقول نسلم ذلك لأن اللازمة أعم من المؤكدة ألا ترى انها في المثال الاول
 المذكور لازمة وهي غير مؤكدة فقتضى ذلك أن تكون الحال اللازمة غير المؤكدة ليس محترزا عنها
 بالمتعلقة وليس كذلك (قوله لمضمون الجملة) أراد بالمضمون ما تضمنته واستلزمته الجملة قبلها
 وذلك كما في قولك هذا أبوك عطوف فان الجملة الاولى تقتضى العطف فلذا كان قوله عطوفات كدته
 وليس المراد بالمضمون المصدر المتصيد من الجملة كما هو الظاهر لان مضمون هذه الجملة ابوة زيد وهي غير
 العطف وكان الاولى للشارح أن يحذف قوله لمضمون الجملة لاجل أن يشعل كلامه المؤكدة اعلم انها
 نحو وأرسلناك للناس رسولا ثم وليتم مدبرين والمؤكدة لصاحبها نحو لا من من في اذرض كلهم جميعا
 (قوله البتة) أى قطعاً أى دائماً لأن ذلك فيها كثير (قوله اشدة ارتباطها بما قبلها) أى
 وصيرورتها كالشيء الواحد أى وحيث فلا يبحث عنها في هذا الباب والحاصل أن الحال المؤكدة
 لظهور ارتباطها بالمؤكدة لا يحتاج فيها الى ربط بالواو فلا يبحث عنها في هذا الباب فلذا احتراز المصنف
 عنها بالقيود بالمتعلقة (قوله لانها في المعنى حكم على صاحبها) أى أمر محكوم به على صاحبها
 وذلك لانك اذا قلت جاء زيدرا كما افاد ذلك أن زيدا ثبت له المحيء حال وصفه بالركوب وفي ضمن
 ذلك أن الركوب ثابت له وحيث قال ركوب محكوم به على زيد لشبوهه وانما قال في المعنى لان الحال
 في اللفظ غير محكوم به لانها فضلة يتم الكلام بدونها (قوله كخبر بالنسبة الى المبتدأ) فانه محكوم به
 عليه في المعنى بل وكذلك في اللفظ فالتشبيه ناقص لان الغرض منه افادة مماثلة الحال للغير من جهة
 أن كلا محكوم به في المعنى على صاحبه وان كان التفسير محكوم به عليه أيضا في اللفظ بخلاف الحال
 (قوله فان قولك جاء زيدرا كما اثبات الركوب الخ) كان الظاهر أن يقول فان قولك أو يقول

وكونها بالواو تارة وبدونها اخرى عقيب
 بحث الفصل والوصل لمكان التناسب
 (أصل الحال المستقلة) أى الكثير اترجح فيها
 كما يقال الاصل في الكلام هو الحقيقة
 (أن تكون بغير واو) واحترز بالمتعلقة عن
 المؤكدة التمرة لقضون الجملة فانها يجب
 أن تكون بغير واو وانما كان الاصل في الحكم على صاحبها
 بما قبلها وانما كان الاصل في الحكم على صاحبها
 عن الواو (لانها في المعنى حكم على صاحبها
 كالخبر) بالنسبة الى المبتدأ فان
 قولك جاء زيدرا كما اثبات الركوب لزيد
 كما في زيدرا ككعب

فإن قولك جاء زيداً كما عناه اثبات الخ ليس يستقيم التركيب اللهم الآن يقال في الكلام حذف
مضاف قبل قوله اثبات أي ذواتها فتأمل وحاصل ما ذكره الشارح أن كلام من الحال والخبر يقتضي
الكلام كونه عارضاً ثابتاً بالمعروض فلهما متساويان في ذلك وتختلفان في أن المقصود الأصلي من
التركيب بالنسبة للخبر ثبوته للمبتدأ بخلاف الحال فليس ثبوته لصاحبه مقصوداً من التركيب
بل المقصود ثبوت أمر آخر له كالحجي في المثال وبنيء بالحال قيداً ليهون ذلك الأمر وهو الحجي
فبمستفاد ثبوت الحال بطريق اللزوم العرفي كما مر (قوله الآن) أي اثبات الركوب في الحال
وقوله على سبيل التبعية أي أثبت على سبيل التبعية ولم يقصد ابتداء (قوله وإنما المقصود)
أي بالأخبار (قوله هذا المعنى) مفعول تزييد والمراد بهذا المعنى اثبات الركوب بقي شيء وهو أن
هذا الكلام الذي ذكره الشارح مخالف لما هو مقتر من أن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد
الاثبات والنفي كان ذلك القيد هو الغرض الأصلي والمقصود بالذات من الكلام والحال من جملة
القيود ويمكن أن يقال الحكم عليه هنا بأنه على سبيل التبعية وأنه غير مقصود بالذات من حيث أنه
فضله يستقيم الكلام بدونه والمسند هو المقصود بالذات من حيث أنه مسند وركن لا يستقيم
الكلام إلا به وذلك لا ينافي أن المقصود بالذات من التركيب للتبعية هو القيد أو يقال إن ما هو مقتر
أمر أغلبي كذا قرر شيخنا العدوي (قوله أي ولا نفي في المعنى وصف لصاحبها) أي لأن
الكلام يقتضي اتصاف صاحبها بحال الحكم لتكون قيداً له وإنما قيد بالمعنى لأنها ليست وصفاً
في اللفظ بل حال (قوله كأنه) أي في الوصفية وإن كان النعت وصفاً للمنعوت في اللفظ
والمعنى (قوله الآن المقصود الخ) حاصله أن الحال والنعت وإن اشتركا في أن كلا وصف في المعنى
للموصوف إلا أنها يفتقران من جهة أن المقصد من الحال جعلها قيداً للحكم صاحبها لاقتراح الحال
مع الحكم في صاحب الحال فإذا قلت جاء زيداً راكباً أقامه زيداً موصوف بالحجي وأن اتصافه
بالحجي إنما هو في حال اتصافه بالركوب وأن المقصد من النعت جعله قيداً لذات المحكوم عليه لا قيداً
للعلم فإذا قلت جاء زيداً العالم فالمقصود تقييد نفس ذات زيداً بالنسبة لا تقييد حكمه الذي هو الحجي
ولهذا يصح بطريق الأصالة أن يكون نحو الأبيض والأسود والطويل والقصير من الأوصاف التي
لا انتقال فيها ولا تقييد وجودها بوجود الأحكام نعمت بخلاف الحال فإن الأصل فيها أن لا تكون
كذلك لأنها قيد للحكم الذي أصله العروض والثبت بعد الاتفاء فينبغي أن تكون من الأوصاف
التي تثبت بثبوت الأحكام وتتغير بانتفاءها الآن الثابت اللازم لا يفيد التجدد العارض فقول الشارح
الآن المقصود في الحال أي منها وقوله على هذا الوصف أي الحال وقوله حال مباشرة الفعل أي
الحديث سواء دل عليه بفعل أو وصف وقوله وبيان أي مبين وقوله كيفية وقوعه أي لخصته التي
وقع عليها وقوله فإنه لا يقصد به ذلك أي كون الموصوف على هذا الوصف حال مباشرة الفعل وقوله
بل مجرد اتصاف المنعوت به أي من غير ملاحظة أن المنعوت مباشر للفعل أو غير مباشر له (قوله
وإذا كان الحال الخ) هذا الإشارة إلى مقدمة صغرى مأخوذة من المتن وقوله فكذلك الحال إشارة إلى النتيجة
بدون الواو إشارة إلى مقدمة كبرى محذوفة من المصنف وقوله فكذلك الحال إشارة إلى النتيجة
المحذوفة (قوله وأما ما أورده بعض التعويين) أي على الكبرى القائلة والخبر والنعت يكونان
بدون الواو (قوله كن خبر في باب كان) أي كافي بيت الحساسة من قول سهيل بن شيبان
فلما صرح الشعر فأمسى وهو عريان وأدخل بالكاف الخبر الواقع بعد الاشغومأ أحد الأوله نفس
أمانة (قوله والجملة الوصفية) أي الواقعة صفة للنكرة كقوله تعالى وما أهلككم من قرية إلا أولها
كتاب معلوم وكقوله تعالى أو كاذبي مرت على قرية وهي خاوية على عروشها فإن الجملة في الآيتين عند
صاحب الكشف صفة للنكرة والواو زائدة دخولها وخروجها على حسنة سواء وفاءً ثمناً كيد وصل

الآن في الحال على سبيل التبعية وإنما
المقصود إثبات الحجي وهذا المعنى (ووصف له)
في الأخبار عن الحجي وصف لصاحبها
أي ولا نفي في المعنى وصف لصاحبها
كأنه (بالنسبة إلى المنعوت الآن
المقصود في الحال كون صاحبها على هذا
الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل
وبيان كيفية وقوعه بخلاف النعت به
لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به
وإذا كان الحال مثل الواو فكذلك الحال
فكما أنها يكونان بدون الواو فكذلك الحال
وأما ما أورده بعض التعويين من أن
والنعت المصدرة بالواو كالحجر في باب نسي
والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي نسي
وأنها كيد لصوق الصفة بالموصوف

الصفة بالوصف اذا الاصل في النسخة مقارنة الموصوف فهذه الواو كدت الصرق (قول له فعل سبيل
التشبيه والالحاق بالخال) لانهم قد تفرق بالواو في بعض الاحيان وحيث قد فلا يرد ذلك نقضا لان
اقتراحها على سبيل التشبيه والالحاق لا على سبيل الاصاله فلم يخرجها عن الاصل والخاص ان كون
الخال اصلها اعدم الاقتران بالواو ~~مكتسب~~ من مشابهتها للخبر والنعت فلما خالف هذا الاصل
المكتسب فيها واقتربت بالواو حمل الخبر والنعت عليها لورودها بعد ما قد يستقل كلفه والفاعل
والمبتدأ والخبر وكره بعضهم ان اُسمى في البيت تامة بمعنى دخل في المساء والجملة بعدها حال لا خبر
ومذهب صاحب المفتاح ان الجملة في الآيتين حال من قرية تكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال
كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة لكن كلام صاحب المفتاح يضعفه أنه يقتضي تقييد الاهلاك
بالحال وهو غير مقصود وان كان الاهلاك واقعا في تلك الحالة فصاحب الكشف راعى جزالة المعنى
فجعلها صفة فانه من علماء البيان وهم يرجحون جانب المعنى على جانب اللفظ مع وقوع الجملة صفة
لقرية في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا الهامندرون (قوله هذا الاصل) أعنى كون الخال
بغير واو كما في الخبر والنعت (قوله اذا كانت الحال) اي المتقدمة وهي المتقدمة (قوله جملة)
اي اسمية أو فعلية (قوله فان الخ) الفاء للتعليل اي انما خولف ذلك الاصل في الحال التي هي
جملة لانها الخ (قوله من حيث هي جملة) الحقيقة للتقيد وقوله مستقلة بالافادة خبر ان
اي لان الجملة الواقعة مالا مستقلة بالافادة من حيث كونها جملة ومقتضى ذلك الاستقلال انها
تحتاج الى رابط يربطها بما قبلها وانما كانت الجملة المذكورة مستقلة بالافادة من حيث كونها جملة
لان الجملة وضعت لتفيد فائدة يحسن السكون عليها بناء على القول بوضع المركبات واستتمت لتفيد
ما ذكر بناء على مقابلة والحاصل ان الجملة الحالية وجد فيهما وجهان جهة كونها جملة وهذه الجهة
هي الاصل في الجملة الحالية وجهة كونها حالا وهي عارضة والاولى توجب احتياجها لما يربطها
بما قبلها دون الثانية (قوله من غير ان توقف الخ) تفسير للاستقلال (قوله على التعليل)
اي الارتباط فلا يحتاج الى ما يربطها من الحقيقة الثانية لامن الحقيقة الاولى (قوله فتحتاج الخ)
أي فهي من هذه الجهة اي جهة كونها جملة تحتاج الخ ورويت هذه الحالة الموجبة للربط لانها
الاصل وجهة كونها حالا عارضة كما علمت (قوله وكل من الضمير) اي ضمير صاحب الحال
(قوله صالح للربط) انما الضمير فلكونه عبارة عن المرجع وانما الواو فلكونها موضوعا لربط ما قبلها
بما بعدها او هي في اصلها للجمع كما قيل ان اصل هذه الواو الحالية هي العاطفة واختلف في أهمها
أقوى في الربط فقول الواو لانها موضوعة له وقيل الضمير لانه لا يمتنع على المربوط به واليه أشار بقوله
والاصل الخ (قوله الذي لا يعدل عنه) اي لا ينبغي العدول عنه لكثرة والمراد بالاصل هنا الكثير
الراجع في الاستعمال لا الاصل في الوضع والمراد لا يعدل عنه في نظر البلغاء والافكثير ما يتررون
في العربية جواز الامر من فظا هر كلامهم جواز العدول من غير موجب كذا قرر شيخنا العدوى
وتأمله (قوله مالم عنس حاجة الخ) أي فان مست الحاجة الى زيادة الربط أي بالواو لان الربط
بها أقوى مما من أنها موضوعة للربط ويحتمل أن المراد فان مست الحاجة الى زيادة الربط أي بما
(قوله بدل الاقتصار عليه في الحال المفردة) فيه أن الضمير فيها ليس للربط لان الحال المفردة
لا تحتاج لربط بل لضرورة الاشتقاق لان كل مشتق يحمل الضمير فاللدليل لم ينجح المطلوب وقوله
والخبر والنعت أعم من أن يكونا مفردين أو جملتين فالاول نحو زيد أبوه قائم وزيد قائم والثاني
نحو رجل أبوه صالح مرتبه أو رجل كريم مرتبه وفي عهد الحكيم ان المراد بالحال المفردة
في كلام المصنف المسندة الى متعلق ذي الحال نحو ضربت زيدا قائما أبوه وكذا يقال في الخبر
والنعت وحيث فلا يرد أن الضمير في الثلاثة لكونها صفة محتاجة للفاعل لانه لا يربط ولذا يربط

فمعنى سبيل التشبيه والالحاق بالخال
(تكن خولف) هذا الاصل (اذا كانت)
الحال (جملة فان الخ) اي الجملة الواقعة حالا
(من حيث هي جملة مستقلة بالافادة)
من غير ان توقف على التعليل بما قبلها
وانما قال من حيث هي جملة لانها من حيث
هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليل
بكلام سابق قصد تقييده بها (فتحتاج)
الجملة الواقعة حالا (الى ما يربطها بها)
الذي جهات حالا عنه (وكل من الضمير)
والان وصالح للربط والاصل الذي لا يعدل
عنه مالم عنس حاجة الى زيادة ارتباط (هو)
الضمير بدليل (الاقتصار عليه في الحال)
(المفردة والخبر والنعت)

كل واحد منها بموصوفها اذا كانت جامدة من غير ضمير اه كلامه ولا يقال ان كون الواو يؤثر بها عند الحاجة الى مزيد الارتباط مناف لكون الضمير هو الاصل واكثر موقعا اذ مقتضى ذلك ان الارتباط به ازيد لا ناقول ان كثرة الموقع لا تدل على كثرة الارتباط وذلك لان الواو موضوعة للربط واما الضمير فهو موضوع للعود على مرجعه والربط حاصل لزوما والحاصل ان اصاله الضمير بحسب الاستعمال لامن حيث الوضع واما الواو فهي اصل في الربط باعتبار الوضع فتأمل قوله شيخنا العدوي (قوله فاجله ان خلت الخ) هذا في قوة قضية كلية فائدة كل جملة اريد جعلها حالا وخلت عن ضمير صاحبها ويجب ربطها بالواو وهذا شروع في تفصيل محل انفراد الواو والضمير ومحل اجتماعهما (قوله التي تقع حالا) أي التي يراد جعلها حالا (قوله ان خلت الخ) أي بأن لم يوجد فيها الضمير لفظا ولا تقديرا وقوله وجب فيها الواو أي لفظا أو تقديرا كما في قول الشاعر
وصف غائصا طلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرى ما حاله
نصف النهار الماء غاصره * ورفيقه بالغيب ما يدرى

فالجمله التي تقع حالا (ان خلت عن ضمير صاحبها) الذي تقع هي حالا عنه (وجب فيها الواو) ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت قيد قائم ولما ذكر أن كل جملة خلت عن الضمير وجبت فيها الواو أراد أن يبين أن أي جملة يجوز ذلك فيها وأي جملة لا يجوز فقال (وكل جملة خالية عن ضميرها) أي الاسم الذي يجوز أن يتصب عنه حال وذلك بأن يكون فاعلا أو مفعولا

فالواو مقدرة أي والماء غاصره لكن قال الدماميني الربط يحصل بالواو والضمير بحيث لا واو ولا ضمير يقتدر أحدهما فلم قدرت الواو هنا على الخصوص مع أنه يمكن تقدير الضمير بل هو الأولى لانه الاصل في الربط فيقال التقدير الماء غاصره فيه (قوله الذي تقع هي حالا عنه) هذا لسان صاحب الحال لا تقييده (قوله ليحصل الارتباط) أي لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه (قوله فلا يجوز الخ) أي بدون الواو فان قلت أي فترق بين الجملة الخالية وبين الخبرية والنعية حيث احتيج في الخالية الى الربط بالواو ولم يجوز فيه مما قلت الفرق أن الخبرية جزء الجملة وذلك كاف في الربط فلم تناسبها الواو التي أصلها للعطف الذي لا يكون الخبر والنعية تدل على معنى في المنعوت فصار كأنهم من تمامه فلم تناسبها الواو أيضا فاكنتي فيها ما بالضمير بخلاف الخالية فانها الكونهم فاضله مستغنى عنها في الاصل تحتاج الى رابط فان لم يوجد الضمير تعينت الواو (قوله أراد أن يبين أن أي جملة الخ) أي أراد أن يبين جواب هذا الاستفهام الذي هو أي جملة يجوز أن تقع حالا كونهما مقدرة بالواو وأي جملة لا يجوز وقوعها حالا كونهما مقدرة بالواو وحاصل جوابه أن كل جملة خلت عن الضمير صح وقوعها حالا حال تلبيسها بالواو الا المضارع المثبت الخالي عن الضمير فانه لا يصح وقوعه حالا حال تلبيسه بالواو وقصد الشارح بهذا الدخول الاعتذار عن المصنف من حيث التكرار الواقع في كلامه لان الجملة التي ذكر تانياساته يصح وقوعها حالا بالواو هي التي ذكر أولها فانه يجب قرنها بالواو وحاصل ما اعتذره أن المصنف بين أولا وجوب الواو في الخالية عن الضمير اذا كانت حالا وليست كل جملة خالية عن الضمير يصح وقوعها حالا فتجب الواو فيها بل من اجل الخالية عن الضمير ما يصح أن تقع حالا فتجب الواو فيها ومنها ما لا يصح وقوعها حالا فأشار المصنف لبيان ذلك تانياسا بقوله وكل جملة الخ قوله شيخنا العدوي (قوله أراد أن يبين الخ) أي لما في قوله أولا وجب فيها الواو من الاجمال وقوله ذلك أي الربط بالواو مع الخلو من الضمير وقوله أن أي جملة الخ أي مبتدأ وقوله يجوز الخ خبره والجملة خبر أن واجها ضمير الشأن وليست أي منصوبة اسم أن لان الام لازمة للصدارة فلا يعمل فيها ما قبلها (قوله وذلك) أي الجواز انذ كور (قوله بأن يكون) أي بسبب كون الاسم فاعلا كقولك جاء زيد فزيد اسم يصح ان يجيء منه الحال فاذا أثبت بجملة خلت عن ضميره كقولك عمرو يتكلم جاز أن تقع هذه الجملة حالا بالواو عن هذا الاسم وهو زيد أي جاء زيد حال كونه يتكلم (قوله أو مفعولا) أي ولو بواسطة حرف الجر نحو عمر رث زيد وأراد الشارح بالفعول ما يشمل المفعول حقيقة نحو رأيت زيدا والمفعول تقديره نحو زيد من قولك هذا زيد اذهو في تقدير أعني زيدا بالإشارة أي أقصده منها فزيد اسم يصح مجيء الحال منه وان كان خبرا في اللفظ فيقال هذا زيد راكبا ومنه قوله تعالى حكاية

عن زوجة ابراهيم هذا بعلى شيخنا (قوله معترفاً وسكراً) راجع لكل من الفاعل والمفعول
 (قوله مخصوصاً) أى بعثت أو اضافة أو نفي أو استفهام (قوله لانكراً) محترز قوله
 يجوز أن يتصب عنه حال (قوله محضة) أى خالية من التخصيص بما ذكر (قوله على الأصح) راجع
 للثلاثة وهو قول سيبويه ومن وافقه ثم ان قوله لانكراً محضة ينبغى أن يقتيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز
 وقوع النكرة المحضة ذال حال اذا قدم عليها الحال نحو جاءنى راكباً رجل على ما هو المشهور اللهم
 الآن يقال الجملة الحالية الخالية عن الضمير المقترنة بالواو لا يجوز تقدمها على صاحبها رعاية لاصل
 الواو الذى هو العطف لكن نص بعضهم على جوازها عند الجمهور وان منعه المغاربة لقوله الامامى
 اه فتارى (قوله وانما لم يقل الخ) اى مع أنه أخصر وحاصله انه لو قال عن ضمير صاحب الحال
 لزم جعله صاحب حال قبل تحقق الحال وهو مجاز والحقيقة أولى لاصلها ووجه الجواز أن الاخبار
 فى هذا التركيب انما هو بالصحة الى ان تستلزم الوقوع وما دام وقوعها حالاً لم يحصل لاسمى ما يجوز
 انتصاب الحال عنه صاحب الحال الا على سبيل مجاز الاول ولو قال المصنف بدل هذه الجملة وورود
 الجملة حالاً بالواو وحدها جائز لافى كذا كان كافياً عما ذكره من التطويل والتعقيد (قوله
 مبتدأ خبره الخ) أى وما بينهما مأمود للمبتدأ لا يقال هذا من الاخبار بعموم لان جواز انتصاب
 الحال عن الاسم هو جواز وقوع الحال الذى هو الجملة المذكورة عن ذلك الاسم لا نأقول جواز
 ورود الحال عن الاسم فى الجملة أعم من جواز وقوع الجملة الحالية عن الضمير حالاً عن ذلك الاسم
 بالواو وهو يفيد فائدة خاصة ووجه الاعمية انه صادق بما اذا كانت جملة الحال مشقة على الضمير
 وبما اذا كانت خالية عنه بخلاف الخبر فانه خاص بالثانى (قوله يصح) سريه دون يجب لان جعل
 الجملة الثانية عطف على الاولى جائز ان لم يقصد التقييد اه سريه (قوله بالواو) اى اذا كانت
 ملتبسة بالواو أو الباء بمعنى مع (قوله وما لم يثبت) أى والاسم الذى لم يثبت له هذا الحكم
 وهذا من صحة العلة اى وهما لم يثبت له هذا الحكم اذ لا يلزم من صحة الوقوع (قوله أعنى الخ)
 لما كان المتبادر عود الاشارة الى صحة وقوعها حالاً مع أنه ليس مراداً قال أعنى الخ (قوله
 الامحازا) اى باعتبار ما يؤل (قوله ولم يقل يجوز الخ) اى بدل قوله يجوز أن يتصب عنه حال
 (قوله لم يخل فيه) اى فى قوله المذكر وهو كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن يتصب عنه حال
 (قوله الجملة الحالية الخ) اى ودخولها مطلوب لاجل اخرجها بعد ذلك بالاستثناء ووجه
 دخول الجملة المذكورة فى كلامه أنه يصدق عليها انها خالية عن ضمير الاسم الذى يجوز أن يتصب
 عنه حال بخلاف ما لو قال يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه فانها لا تدخل فيه اذ لا يصدق عليها انها
 خالية عن ضمير الاسم الذى يجوز أن تقع حالاً عنه لعدم جواز وقوعها حالاً مع أن دخولها مطلوب
 لاجل أن تخرج بعد ذلك بالاستثناء (قوله فيصح استثناءها) اى استثناء متصلاً الذى هو الاصل
 فلا ينافى صحة الاستثناء على أنه منقطع لو عبر بقوله يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه كذا قرر شيخنا
 العدوى (قوله فانه لا يجوز الخ) اى ويجوز أن تجعل تلك الجملة عطف على جملة جاء زيد عند
 وجود الجامع (قوله لماسبأى) اى فى قوله لان الاصل الخ (قوله من أن ربط مثلها) وهى
 المضارعة المثبتة وعبر بالمثل لان ما يأتى نظير لما هنا لا فرد منه لان ما هنا فى المضارع الغير المتحمل
 للضمير وما سبأى فى التحمل للضمير والتعليل الآتى يقتضى امتناع ربط المضارع المثبت مطلقاً بالواو
 (قوله بالضمير فقط) اى وليس فى شككم عمرو ضمير فلو قيل معه صح جعلها حالاً (قوله الصالحة
 للتحلية) أى وهى الخبرية وقوله فى الجملة الاولى أن يقول ولو فى الجملة اى فى بعض الاحوال وانما
 زاد ذلك لتدخل الجملة المضارعة المثبت فانه يصح وقوعها حالاً فى بعض الاحوال وهو ما اذا
 احتوت على ضمير ذى الحال ان قلت الجملة فى قوله وكل جملة متقدمة بالخالق عن الضمير فكيف تدخل

قوله وهو قول سيبويه الخ هكذا فى النسخ
 واهل سقط منها كلمة غير الاصل وهو قول
 غير سيبويه الخ لى وافى ما هو مشهور من أن
 تجوز ضمىء الحال من الثلاثة المذكورة
 هو مذنب سيبويه تأمل اه صححه
 معترفاً وسكراً مخصوصاً لانكراً محضة
 ولا مبتدأ وخبراً فانه لا يجوز أن يتصب
 عنه حال على الأصح وانما لم يقل عن ضمير
 صاحب الحال لان قوله كل جملة مبتدأ خبره
 قوله (يصح أن تقع) تلك الجملة (حالا عنه)
 اى عما يجوز أن يتصب عنه حال (بالواو)
 وما لم يثبت له هذا الحكم أعنى وقوع الحال
 عنه لم يصح الخلاق اسم صاحب الحال عليه
 الامحازا وانما قال يتصب عنه حال ولم يقل
 يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه ليدخل فيه
 الجملة الحالية عن الضمير المصدرية المضارعة
 المثبت لان ذلك الاسم مما لا يجوز أن يقع
 تلك الجملة حالاً عنه لكنه مما يجوز أن يتصب
 عنه حال فى الجملة وحينئذ يكون قوله كل
 جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن يتصب عنه
 حال متناولاً للمصدرية المضارعة الحالية عن
 الضمير المذكور فيصح استثناءها بقوله
 (الا المصدرية المضارعة المثبت نحو جاء زيد
 وشككم عمرو) فانه لا يجوز أن يجعل وشككم
 عمرو حالاً عن زيد (لماسبأى) من أن ربط
 مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط ولا يخفى
 أن المراد بقوله كل جملة متقدمة بالخالق
 للجملة فى الجملة

المتدرة بالمضارع المثبت مع أن صلاحيته عند اشتغالها على الضمير قلت المراد أنها اذا جعلت غير
 خالية عنه بل مشغولة عليه صليت لذلك فتأمل (قوله فانما لا تقع حالا البتة) اي الابتسار قول
 يتعلق بها فاذا قلت جاء زيد هل ترى فارسا يشبهه لم يصح أن تكون جملة فعلية بل ترى الخ حالا الابتسار
 مقولا فيه هل ترى الخ لان الحال كالتعب وهو لا يكون انشاء ان قلت هو كالنفس أيضا والخبر يكون
 انشاء على الاصح قلت غاب شبهه بالذات لانه قيد والقيود ثابتة باقية مع ما قبلها والانشاء
 ليس كذلك بل يوجد باللفظ وينزل بزواله وتوضيحه كما قال بعض وانما الممتنع وقوع الانشائية حالا لان
 الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمونها فوجب أن يكون مضمونها
 حاصلًا وهذا انما يظهر في الخبرية دون الانشائية لان الانشائية اما طلبية كاذرب أو ايقاعية نحو
 بعث واشترت بالاستعارة والمقصود من الاول مجرد الطلب سواء وقع مضمونها اولًا ومن الثانية
 الايقاع وأما ما كان فلا يصح أن يقيد مضمون العامل الحاصل بالفعل بطاب شيء لم يقع أو ايقاع شيء
 لم يقع اذ لا معنى لتقييد ما وقع بما لم يقع اذ لا بد في القيد أن يكون واقعا كالقيد واعلم أن الجملة
 الشرطية كالانشائية في انما لا تقع حالا وذلك لانها تصدّرها بالحرف المقتضى للصدارة لا تنكاد
 ترتبط بشئ قبلها الا اذا كان ما قبلها له مزيد اقتضاء لها لانها فصلة تنقطع عنه فتقولك أكرم العالم وان اساء
 صاحب الحال فانه ليس له مزيد اقتضاء لها لانها فصلة تنقطع عنه فتقولك أكرم العالم وان اساء
 ليس ان اساء فيه حالا بل كلام مستأنف وجواب الشرط محذوف وزعم بعضهم انه حال وان وصلة
 اي أكرم في حال اساءته فأخرى في غيرها فالغرض من الكلام التحميم لا الشرط كقولك
 اضرب زيدا ان ذهب وان أتى اي اضربه في كلتا الحالتين لامتناع أن يشترط في شئ من الاحكام
 شئ وضده (قوله اي وان لم تحل الخ) اي بأن اشغلت على ذلك فهي حينئذ اما أن تكون اسمية
 أو فعلية والفعلية اما أن يكون فعلها مضارعا أو ماضيا والمضارع او مضارعا أو ماضيا والمضارع او مضارعا
 هذه يجب فيها الواو كالاسمية في بعض الاحوال وبعضها يجب التفسير كالمضارعة المبنية وبعضها
 يستوي فيه الاسرار وهي المضارعة المنفية والمضارعة النقطا وبعضها يترجى فيه أحدهما كالاسمية
 في بعض الاحوال وقد أشار المصنف لتفصيل ذلك ويان أسسها به بقوله فان كانت فعليه الخ
 (قوله والفعل مضارع) اي انقطاع ومعنى (قوله امتنع دخولها) اي وجوب الاكتفاء بالتفسير
 وقد يقال ان كانت هذه الصورة لا تفسر الحاجة فيها الى زيادة الربط أبدا فيحتاج ذلك الى بيان
 وتوجيه وان كان يحتاج فيها لذلك فينبغي جواز الواو فيها حينئذ ومشاهايتها للمفرد معارض بالا حجاج
 للزيادة (قوله تستكثر) أي بالرفع على القراءة المتواترة وأما على قراءة الحسن البصري فيجزم
 تستكثر فلا يصح التمثيل لانه بدل اشتمال من ثمن لا حال ولا يصح أن يجزم لكونه جوابا للثمن لان
 شرط الجزم في جوابه حجة تقدير ان الشرطية قبل لا على الرابع وهذا الشرط مفقود هنا (قوله
 تعد الخ) اي فاسين والتاء للعد وجعلها ما بعضهم للطلب فالعنى حينئذ لا تعطف قليلا تطاب كثيرا
 في نظيره كذا قرر شيخنا العدوى (قوله لان الاصل الخ) علة لامتناع الواو والاكتفاء بالتفسير
 في الجملة المذكورة (قوله لعراقة المفرد) اي أصالته في الاعراب وهذا علة لمحذوف كما يؤخذ
 من كلام ابن يعقوب حيث قال وأصاله المفرد اما بمعنى كثرة ورودها دون الجملة وأما بمعنى أن الحال
 فضله فكونه افضل يقتضى اعرابها بالنصب والاعراب يقتضى الافراد لعراقة الخ (قوله وهي تدل)
 اي بحسب أصل وضعها (قوله أي معنى قائم بالغير) أشار بهذا الى أن المراد الصفة اللغوية
 لا التعوية وقوله تدل على حصول صفة اي صراحة أو بطريق اللزوم كافي قولك جاء زيد غير ماش
 فان عدم المثني يستلزم الركوب أو يقال ان الكثير فيها ذلك أي الدلالة على حصول صفة فاندفع
 ما يقال ان قولك جاء زيد غير ماش لا يدل على حصول صفة بل انما يدل على عدم الصفة (قوله التي

بجوارف الانشائية فانما لا تقع حالا البتة
 لا مع الواو ولا يدونها (والا) عطف على قوله
 ان خطته اي وان لم تحل الجملة الحالية عن
 ضمير صاحبها فان كانت فعلية والتفعل
 مضارع مثبت امتنع دخولها اي ولا تعط
 (نحو ولا تمن تستكثر) اي ولا تعط
 حال كقولك تعد ما تعطيه كثيرا (لان
 الاصل) في الحال هي الحال (المفردة)
 لعراقة المفرد في الاعراب وتظفل الجملة
 عليه بوقوعها موقعه (وهي) اي المفردة
 تدل على حصول صفة اي معنى قائم
 بالتفسير لان البيان الهيمية التي عليها التماثل
 أو المثل

عليها الفاعل) أى حال التلبس بالفعل وقوله أو المفعول أى ولو بواسطة حرف الجر فدخل المجرور
(قوله) والهيئة معنى قائم بالغير) وذلك لأن ما يترجم بالغير باعتبار حصره فيه يقال له هيئة
وباعتبار قيامه به يقال له صفة (قوله غير مائة) بأن تنفك عن صاحبها (قوله ذلك الحصول)
أشار به إلى أن مقارنة صفة الحصول (قوله لما) أى لعامل أى المدلول عامل وهو العامل
في صاحبها لأنه العامل فيها (قوله وهذا) أى التخصيص المذكور معنى المقارنة أى معناها المذكور
أدغمناها المطابق تشاركو قوعى المضمونين في زمان واحد (قوله فتمنع الواو فيه كما في المقودة)
استترض بأن هذا قياس في اللغة وقد منع كثير من المحققين وأجيب بأننا لا نسلم أن هذا قياس
في اللغة إذا تعليلات النحوية المذكورة في أمثال هذه المباحث مناسبات لما وقع عليه الاستعمال
والافاضل الدليل الاستعمال (قوله فيدل على التحدد) أى لصفته التى هى معنى الفعل
والمراد بتحدد ما حددوها في الزمان ووجودها بعد عدم (قوله وعدم الثبوت) أى عدم الدوام
واعتراض بأن المعتبر في الفعل وضعاً عاماً والتحدد بمعنى الطرؤ بعد عدم وهذا صادق مع الثبوت
بعد انطرو وأما عدم الثبوت الذى هو الانتفاء بعد الوجود فالفعل لا يدل عليه وأجيب بأن دلالة
الفعل عليه من جهة أن الشأن في كل طارئ عدم بقائه فدلالة الفعل على ذلك المعنى بطريق لازم
العادى (قوله فيدل على الحصول) أى حصول معناه لما أثبت له (قوله فيصلح للحال) هذا
أى وأما دلالة المضارع على مقارنة الحصول لما جعلت الحال قيداً له (قوله فيصلح للحال) هذا
روح انعاده أى حينئذ يكون مضمونه مقارناً للعامل إذا وقع حالاً لأن الحال يجب مقارنتها للعامل
وأنت خير بأن قوله فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال لا يفيد المقارنة على التبيين بل يحتملها كما يحتمل
التأخر فلوقال انشراح بعد قول المصنف مضارعه وهو حقيقة في الحال مكان أولى وأعلم أن
صلاحية المضارع للحال والاستقبال قبل بطريق الاشتراك فيهما وقيل أنه حقيقة في الحال مجاز
في الاستقبال وقيل أنه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال وتمسك أصحاب القول الأول بأن
المضارع يطلق عليهم كما تطلق الأسماء المشتركة على معانيها وتمسك أصحاب القول الثاني بأن المتبادر
منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج إلى قرينة والتبادر للذهن من أمارات الحقيقة وبأن المناسب
أن يكون للحال صيغة كالماضى فمحرز ضرب وللمستقبل فمحرز ضرب وتمسك أصحاب القول
الثالث بأن وجود الحال متى حتى ذهب كثير من الحكماء إلى أنه غير موجود والفضل للمقدم
كما لا يخفى (قوله وفيه نظر) أى في هذا التعليل أعنى قوله وأما المقارنة فلأنه مضرعه نظراً لأنه
لا ينتج المدعى وحاصل ذلك النظر أن الحال الذى يدل عليه المضارع زمان التكلم وحقيقته عرفاً بغير
متعاقبة من أواخر الماضى وأوائل المستقبل والحال النحوية التى نحن بصدد بيانها أن يكون
مضمونها مقارناً لزمان مضمون عاملها ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً فالمضارع انما يدل على مقارنة
مضمونه لزمان التكلم وليس هذا مراداً هنا لأن المراد مقارنة مضمون الحال لزمان مضمون عاملها
فهذه المقارنة المرادة هنا لا ينتجها المضارع (قوله وحقيقته) أى حقيقة الحال الزمانية وهى
زمان التكلم التى يدل عليها المضارع (قوله أجزاعت متعاقبة من أواخر الماضى وأوائل المستقبل)
أى مع الآن الحاضر فهى بسيطة لأنها الجزء الأتى الفاصل بين الماضى والمستقبل (قوله المقيد بالحال)
الحقيقية فهى بسيطة لأنها الجزء الأتى الفاصل بين الماضى والمستقبل (قوله المقيد بالحال)
انظهار في محمل الأضمار أى التقيدها وانما أظهر في محمل الانضمام للإيهام (قوله ماضياً كان
أو حالاً أو مستقبلاً) هذا تعميم في زمان وقوع مضمون الفعل العامل في الحال وإذا كان زمان
العامل في الحال تارة يكون ماضياً وتارة يكون حالياً وتارة يكون استقبالياً كان أعظم من زمان التكلم
الذى يدل عليه الفعل المضارع الواقع حالاً وحينئذ فلا يكون للمضارعة دخول في إفادة المقارنة

والهيئة معنى قائم بالغير (غير مائة) لأن
الكلام في الحال المتقلة (مقارن) ذلك
الحصول لما جعلت الحال (قيداً له)
بمعنى العامل لأن الغرض من الحال
تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت
حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة
(وهو) أى دال على حصول صفة غير مائة مقارن
لما جعلت قيداً له (أما الحصول) أى أماد دلالة
كما في المصردة على حصول صفة غير مائة
المضارع المثبت على حصول (قوله فيدل على الحصول)
(فلكونه ماضياً) فيدل على الحصول
الثبوت (مشتباً) فيدل على الحصول
(وأما المقارنة فلأنه مضرعه نظراً لأنه
كما يصلح للاستقبال وفيه نظر لأن
الحال التى يدل عليها ماضياً أو
التكلم وحقيقته أجزاعت متعاقبة من أواخر
الماضى وأوائل المستقبل والحال التى
نحن بصدد بيانها أن يكون مقارناً لزمان
مضمون الفعل المقيد بالحال ماضياً كان
أو حالاً أو مستقبلاً فلا يدخل للمضارعة

في المقارنة

المرادة هنا هي مقارنة مضمرين الحال لمضمرين العامل في زمانه أي زمان كان وان كانت تدل على
المقارنة في بعض الاحوال وذلك اذا كان زمان العامل حاليا كذا قرئ وشيئا العدوى (قوله
فالاولى أن يعال الخ) أي سلامة هذا التعليل من الخدش المذكور مع كونه أخصر من التعليل
الذي ذكره المصنف (قوله بأنه على وزن اسم الفاعل) أي لتوافقتهما في الحركات والسكنات
(قوله وبقتير معني) أي لأن المضارع اذا وقع جازا لا يؤقل باسم الفاعل لاشتراكهما في الحال
والاستقبال فقولك جاء زيد بكلام في معنى جاء سركما أي ولما كان اسم الفاعل اذا وقع حالا تنفع
فيه الواو كان المضارع مثله ولا يقال ان ما ذكره الشارح من التعليل موجود في المضارع المنقح مع أنه
يجوز ارتباطه بالواو لانه قول هذه حكمة تلحق بعد الوقوع والنزول فلا يلزم اطلاقها (قوله
وأما ما جاء الخ) جواب عما يقال انه قد جاء المضارع المثلث بالواو في النثر والنظم (قوله وأصلك
وجهه) الصك الضرب قال تعالى فصكت وجهها أي ضربته (قوله وقوله) أي قول عبده الله
ابن همام السلوئي (قوله فلما خشيت الخ) لما ظفرت بمعنى حين على ما ذهب اليه ابن السراج
وذهب سيبويه إلى انها حرف بمعنى ان والثنية بمعنى الخوف وقوله أظا فيهم الازا فيهم أظا فيهم
وهي جمع ظفر والمراد به هنا الشوك والقوة والضمير للاعداء وفي الكلام حذف مضاف أي وحين
خفت أن يظفروا بي فنجوت وهذا كله بناء على أن المراد بالاظفار حقيقة لها وأما على أن المراد بها
الاسلحة كذهب اليه الشارح فلا يحتاج لهذا التكلف ومالك اسم رجل أو فرس قال ثعلب الرواة
كلهم على أن أرهتهم بفتح النون ما ضاع على أن أرهسته بمعنى رهنته الا اصحى فانه رواه وأرهتهم
بضم النون على أنه مضارع وعلى هذه الرواية مشى المصنف وبها يصح الاستشهاد وحاصل معنى
البيت لما خشيت منهم هربت وخلفت وجهك ما لك امر هو ناعندهم ومقيما لديهم (قوله لتكون
الجملة اسمية) وهي يصح ارتباطها بالواو (قوله كما في قوله تعالى الخ) أي وهذا كما قيل في قوله
تعالى الخ وفي التسهيل ان المضارع المثلث اذا كان معه قد تجب فيه الواو ولا يرتبط بالضمير وحينئذ
فلا يحتاج لجعله اسمية بتقدير المبتدأ فالكلام في غير المقرون بقدر فالتقدير بالآية لا يتم (قوله وقيل)
أي في الجواب عن ذلك (قوله شان) أي واقع على خلافه القياس النحوي فلا ينافي الفصاحة
ولا وقوعه في كلام الله تعالى في قوله ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله أي كفروا حيلة كونهم
صادقين عن سبيل الله قالوا نؤمن بما أنزل علينا يكفرون بما وراءه أي قالوا ذلك والحال انهم
كافرون بما وراءه كما مر في الفصاحة (قوله ضرورة) أي دعت اليه الضرورة وهو أيضا شاذ
(قوله وقال عبد القاهر) هو جواب ثالث (قوله اذ ليس المعنى الخ) أي لانه يلزم عليه اما الشذوذ
والضرورة أو حذف المبتدأ وفيه أنه ان كان هذا التقدير على أن المعنى ليس على الحالية فكلامه
مسلم والا فلا يتم اذا المتبادر من الكلام الحالية فعمل الشيخ اطلع على دليل آخر حتى جزم
بالنفي كذا قرئ وشيئا العدوى (قوله عدل الخ) هذا اعتذار عن عطف المضارع على الماضي
(قوله حكايه للعالم الخ) أي فهي مانعة من رعاية التناسب بين المعطوفين لما علمت من أن رعاية المعنى
أوجب من رعاية اللفظ (قوله ومعناها) أي معنى حكايه الحال أن يفرض الخ وانما تركب هذا
الفرض في الامر الماضي المستغرب كانه يحضره للحناطب وبصوره أيتعجب منه كما تقول رأيت
الاسد فأخذ السيف فاقتله ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع هذا بالنظر الى المثال الذي كلامه فيه
لأن مطلق حكايه الحال الماضية هكذا اذ قد يكون التعبير عن الماضي بلفظ اسم الفاعل من قبيل
حكايه الحال كما صرحوا به في قوله تعالى وكلهم باسم ذراعيه ولذا عمل بأسط في المفعول مع أنه
يشترط في اعمال اسم الفاعل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وبالجملة ليس معنى حكايه الحال

قوله الاظا فيهم جمع اظا الخ هو محال
في المصباح من أن اظا فيهم جمع لاظا ورافعة
في ظفر وأما اظا فيهم جمع ظفر
ومثله في التمام وس فلما شئت الخ
فالاولى أن يعال استماع الواو في المضارع
المثلث بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا وبقتيره
معني (وأما ما جاء من) نحو قول بعض
العرب (قت وأصل وجهه) نحو قول بعضهم
اظا فيهم أي اسلمتهم (نحو قول بعضهم
مالكا فيهم) أي اسلمتهم (على اعتبار حذف
المثلث الواقع حالا) أي اسلمتهم (على اعتبار حذف
المبتدأ) لتكون الجملة اسمية (أي وانما أصل
وأما أرهتهم) كما في قوله تعالى لم تؤذوني
وقد تعلمون أي رسول الله اليكم أي وأنتم قد
تعلمون (وقيل الاول) أي نجوت وأرهتهم (ضرورة
شاذ والثاني) أي نجوت وأرهتهم (فربما
وقال عبد القاهر هي) أي نجوت وأرهتهم (ضرورة
للعطف) لا الحال اذ ليس المعنى قت صاكا
وجهه ونجوت راها ما لك بل المضارع
يعني الماضي (والاصل) قت (وصكتك)
ونجوت (ورهنت عدل) عن لفظ الماضي
(إلى) لفظ المضارع حكايه للعالم الماضية
ومعناها أن يفرض ما كان في الزمان
الماضي واقعا في هذا الزمان

الماضية أن اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكي الآن على ما تلفظ به كما في قواهم دعنا من تمران بل المقصود حكاية المعنى بأن يفرض الفعل الواقع في الزمان الماضي واقعا الآن ثم يعبر عنه بالمضارع أو باسم الفاعل هذا وذكر الاندلسي أن معنى حكاية الحال الماضية أن تقدر نفسك كأنك موجود في الزمان الماضي أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن لكن ما ذكره الشارح مأخوذ من كلام صاحب الكشف حيث قال معنى حكاية الحال الماضية أن تقدر أن ذلك الأمر الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى قل فلم تقبلون أنبياء الله من قبل واستحسنه الرضي (قوله فيعبر عنه باللفظ المضارع) أي الدال على الحضور لأنه يدل في الأصل على أن المعنى موجود حال التكلم كما أن يعقوب وهذا موافق للقول بأن المضارع حقيقة في الحال مجازي في الاستقبال (قوله وان كان منفيا) عطف على معنى قوله والفعل مضارع مثبت لأنه في معنى قولنا فان كان الفعل مضارعا مثبتا وقوله منفيا أي بغير أن لأن الجملة المنفية بها لا تقع حالا لأن تخالف الفعل للاستقبال والجملة الحالية لا تصدر بهم الاستقبال للتأني بحسب الظاهر (قوله فالامرآن جائزان) أي على السواء وبعضهم يرجح الترتيب (قوله بالتخفيف) أي والمعنى فاستقيا غير متبعين (قوله فلا يصح الخ) أي لا امتناع عطف الخبر على الإنشاء عند علماء المعاني لما بين الجملتين من كمال الانقطاع وهو مانع من انعطاف عندهم (قوله فتكون الواو للحال) إن قلت إن قراءة التخفيف كما تحتمل أن يكون الفعل معربا مرفوعا بثبوت النون في موضع الحال كما قال الشارح يحتمل أن يكون معربا مرفوعا بثبوت النون على أنه خبر في معنى النهي كقوله تعالى لا تعبدون إلا الله ويحتمل أن لا تتبعان نهى مؤكدا للنون الثقيلة وحذفت النون الأولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لأنها لو حذفت لحذفت متحركة فيحتاج إلى تحريك الساكنة وحذف الساكنة أقل تغييرا ويحتمل أنه نهى مؤكدا بنون التوكيد الحقيقية وكسرت لا لتقاء الساكنين على ما ذهب إليه يونس فعلى هذه الاحتمالات الثلاثة يكون إنشاء ويصح العطف على قوله فاستقيا وحينئذ فلا يصح الاستشهاد بالآية لتطرق الاحتمال لها وأجيب بأن تطرق الاحتمالات المذكورة لا يضر في الاستشهاد لأنه مبني على الظاهر والاحتمالات المذكورة بخلاف الظاهر كذا ذكر العلامة عبد الحكيم بنى شيء آخر وهو أن لا تتبعان على تقدير كونه حالا تكون مؤكدة لأن الاستقامة تتضمن عدم اتباع سبيل الذين لا يعلمون وكلامنا في الحال المنتقلة لا في المؤكدة كذا في ابن يعقوب وانظر مع قول الشارح سابقا واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المفترضة لضمون الجملة فإنه يجب أن تكون بغير واو البتة نشأة ارتباطها بما قبلها فقامل (قوله العامة) أي عامة القراء أي أكثرهم (قوله فإنه نهى مؤكدا) أي بنون التوكيد الثقيلة والفعل مجزوم بحذف نون الرفع ولا يجوز أن تكون على هذه القراءة نون الرفع مجزومة لوقوعها في الامتثال لأن الفعل المنفي بلا تأكيده شاذ (قوله معطوف على الأمر قبله) أي وكل منهما إنشاء (قوله وما لنا لا نؤمن بالله) أي أي شيء ثبت لنا فيكون مانعا لنا من الإيمان في حال كوننا غير مؤمنين بالله أي لا مانع لنا من الإيمان في هذه الحالة بل هذه الحالة إن وقعت فلا سبب ووقوعها بلا سبب باطل وحينئذ فهذه الحالة غير حاصلة فالاستفهام استكراهي لحصول شيء في هذه الحالة وهو مستلزم لانكارها على سبيل المبالغة إذ حصول شيء ما لا يزم في هذه الحالة وإذا كان منكرا كانت تلك الحالة منكورة فقامل (قوله فالنقل المنفي حال) والعامل في الحال هو العامل في الالف المقترنة وصاحب الحال هو الضمير الجرور وهو معمول مجازا للعامل في الحال فهو على المساعدة من أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها (قوله دلالة على المقارنة) أي والمقارنة بناسبتها لالواو وقوله دون الحصول أي دون حصول صفة أي وعدم حصول الصفة بناسبتها دخول الواو فلذا جازا الامرآن والحاصل أن المضارع المنفي أشبه المفرد في شيء دون شيء فلذا جاز فيه الامرآن ولو أشبه في الشئين لامتنع

فيعبر عنه بلفظ المضارع (وان كان) الفعل مضارعا (منفيا فالامرآن) جائزان الواو (كقراءة ابن دككوان فاستقيا) أي بتعقيبات نون وزكه (كقراءة ابن دككوان فاستقيا) أي بتعقيبات نون ولا تتبعان بالتخفيف ولا تتبعان فيكون لا لا تأتي دون النهي لدون على الأمر قبله هي علامة الرفع فلا يصح عطفه قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فإنه نهى مؤكدا معطوف على الأمر قبله (وتحذف واو) أي أي شيء ثبت لنا (لا تؤمن بالله) حال كوننا غير مؤمنين بالله فالتعريف المنفي حال بدون الواو وانما جاز فيه الامرآن (لدلالة على المقارنة)

دخول الواو عليه كما استمع دخولها على الحال المفردة (قوله لكونه مضارعاً) فيه أن المضارع
 انما يدل على مقارنة مضمونه للعال التي يدل عليها هي زمان التكلم ولا ينبغي أن هذه المقارنة ليست
 هي المرادة في هذا المقام بل المراد مقارنة مضمون الحال لمضمون العامل في زمانه كان حالاً
 أو استقبالياً أو ماضياً بقي شيء آخر وهو أنه جعل هذا السبب في المقارنة كونه مضارعاً وفيما يأتي
 في الماضي المنفي جعل السبب فيها استمرار الشيء مع أن الفعل في الموضوعين منفي على أن المقارن
 في الحقيقة لزمن التكلم انما هو الشيء لا مضمون الفعل في الموضوعين فتأمل سم قال يس ويمكن
 أن يجاب عنه بأن لم ولما كانا كائناً كجزء من الفعل وقلبا معناه كان المجموع كأنه صيغة ماضية اهـ (قوله
 والمنفي انما يدل مطابقة على عدم الحصول) اي وان دل التزاما على حصول ما يقابل الصفة المنفية
 لانه متى بقي شيء ثبت نقيضه لأن النقيضين لا يرتفعان لكن الاصل المعتمد دلالة المطابقة (قوله وكذا
 ان كان ماضيا الخ) كذا دليل الجواب اي وان كان الفعل ماضيا لفظا ومعنى او معنى فكذا وهذه
 الجملة عطف على جملة وان كان الفعل مضارعا معناه فالامر ان (قوله ماضيا لفظا ومعنى) يشمل المثبت
 نحو ضرب والمنفي نحو ما ضرب ويشمل نحو ليس اهـ يس (قوله أنى يكون لي غلام) أي
 يوجد والسؤال ليس على وجه الشك في المقدور بل سؤال فرح وتعجب كما قال ابن يعقوب لا استبعاد
 كما قال غيره (قوله وقد بلغني الكبير) جملة حالية ماضوية مرتبطة بالواو فان قلت الكلام
 في الحال المتكلمة والكبر بعد بلوغه غير متقبل فكيف أورده هنا قلت الحال بالواو الكبر والبلوغ
 المذكور نارة يحصل وتارة لا يحصل وان كان بعد حصوله لازما غير متقبل فصح التعليل على أن الكبر
 يمكن عقلا زواله بعود الشخص شابا بل قد وقع ذلك لبعض الافراد كراخا (قوله حصرت صدورهم)
 أي حال كونهم ضاقت صدورهم عن قتالكم مع قومهم أي جاءكم في هذه الحالة (قوله وهذا)
 أي ما ذكر من المثالين (قوله في الماضي لفظا) أي في الحال الماضية لفظا أي ومعنى (قوله
 معنى) أي فقط (قوله فانما) أي لم ولما والفاء التعليل أي وانما كان المضارع المذكور ماضيا
 في المعنى لانما يقابلان معناه التضمني وهو الزمان الى الماضي فتقول الشارح معنى المضارع اظهار
 في شمل الاخبار فان قلت لم يستبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الماضي مثل لم ولما كما استبشعوا
 تصديرها بعلم الاستقبال قلت تصديرها بعلم الاستقبال مؤد لاتنا في بعض المواد وهو
 ما اذا كان عامل الحال مقترنا بزمن التكلم فانه لو صدرت الحال بعلامة الاستقبال لزم التناقض
 لأن مقارنته بالعامل تقتضي كونه في زمان الحال وتصديره بعلامة الاستقبال يقتضي أن يكون
 في زمان الاستقبال فلما كان التناقض لازما في بعض المواد استبشعوا تصديرها بعلم الاستقبال
 مطابقة لطراد الباب ولم يستبشعوا تصديرها بعلامة الماضي لما أتى من أن لما للاستعراق الزمنية
 وغيرها لا تتفاءل تقدم لكن الاصل استمرار ذلك الاتفاء فتحصل المقارنة للحال فلانما فاة بهذا الاعتبار
 (قوله فـ) أنه لم يطلع على مثال أي مما يستشهد به فلا يقال المثال لا يشترط صحته وقدم مثله
 في التسهيل بقول الشاعر

فقال له العيان سمعا وطاعة * وحذرنا كذا كذا لما يشق

أي وحذرنا دمه ما شاهدها بالذرف في حال كونه غير منتب (قوله الا انه) أي ترك الواو (قوله فقال)
 عطف على فأورد (قوله ولم يستبشعوا بشر) ان قات عدم مساس البشر باباها لم يتقبل فكيف عطف
 من الاحوال المتكلمة قلت الحال المستقلة هي التي لا تكون في الصفات اللازمة وعدم المس كذلك
 وان لم يتقبل عنها قاله صيد الحكيم فان قلت عدم مس البشر ماض والعامل وهو يكون مستقبل
 فلما مقارنة بين الحال وعاملها قلت أجابوا عن ذلك بأن التقدير كيف يكون لي غلام والحال اني أعلم
 حينئذ أني لم يستبشعوا بشر فيما مضى ومن هذا تعلم أن العامل في الحال اذا قيد بحال يعلم مضيا

لكونه مضارعا دون الحصول لكونه ماضيا
 والمنفي انما يدل مطابقة على عدم الحصول
 (وكذا) يجوز الواو وتركه (ان كان) الفعل
 (ماضيا لفظا ومعنى) كقوله تعالى (اخيارا
 عن ترك الواو) اي يكون لي غلام وقد بلغني الكبير
 بالواو وقوله او جازكم حصرت صدورهم
 بدون الواو وهذا في الماضي لفظا ومعنى
 معنى فالمراد به المضارع الى الماضي
 يتلبدان معنى أحدهما مع الواو والاخر
 لا ماضى بل ماضى المنفى بل على ما هو بالواو
 بدونه واقصر في المنفى مثال ترك الواو الا انه
 فكانه لم يطلع على (قوله أي يكون لي
 متبني القياس فقال (قوله أي يكون لي
 غلام ولم يستبشعوا بشر

وسبقه لذلك العامل وجب تأويله بما يفيد المقارنة (قوله لم يسمهم سوء) حال من الواو في قوله
فانقلبوا (قوله ولما يأتكم الخ) حال من الفاعل في تدخلوا أي أم ظننتم دخول الجنة والحال
أنكم ما أنتم مثل الذين دخلوا من قبلكم (قوله أي أما جواز الأمرين في الماضي المثبت) أراد به
الماضي انظروا معنى قال سم ولا يبعد أن يدخل فيه الماضي المستعمل في موضع المضارع فكأنه
كالمبالغة في ضحوأني أمر الله وانظروا استعمال المضارع في الماضي مجازا هل يدخل في ذلك تأمل
(قوله فلذلك على الحصول) أي فينا سبه ترك الواو لما شبهته للمفرد من تلك الجهة (قوله
يعنى حصول الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن ال في الحصول للعهد المذكور وقد تضمن هذا الكلام
أعني قوله دلالاته على حصول صفة غير ثابتة شيئين أعني كون الحاصل صفة وكون تلك الصفة غير ثابتة
أي غير دائمة وقوله لكونه فعلا مستبنا على لافادته هذين الشيئين على سبيل اللف والنشر
الغير المرتب وذلك لأنه من حيث كونه ثابتا يفيد الحصول لصفة ومن حيث كونه فعلا والفعل يقتضي
التجدد المستلزم لعدم بقية عدم الثبوت وفيه ما تقدم (قوله دون المقارنة) أي فينا سبه الواو
لعدم مشابهته للمفرد من تلك الجهة والخاصل أن الماضي المثبت أشبه المفرد في شيء دون شيء
فلذا جاز فيه الأمران الواو وعدمها فلو أشبهه فيهما لا متع دخول الواو عليه كما منع في المفرد
(قوله فلا يقارن الحال) أي فلا يقارن الماضي يعني مضمونه وقوله الحال أعني زمان التكلم
هذا مراده وفيه أنه يدل على مقارنة مضمونه لزمان مضمون العامل وهذه المقارنة هي المرادة هنا
وحينئذ فتضاء المتاع الواو وأما المقارنة التي لا يدل عليها فليست مرادة هنا (قوله أي ولعدم
دلالاته على المقارنة) أي ولعدم دلالة الماضي على مقارنة مضمونه للزمان الحالي أعني زمان التكلم
(قوله شرط أن يكون الخ) أي شرط في الماضي المثبت الواقع حالا أن يكون مع قد الخ ظاهرة أي
إذا لم يكن الماضي تابعا لا ولا متلو بأو والأفلا يقترن بها فلا يقال ما جاء الا قد فخل ولا لا ضربه قد
ذهب أو مكث بل يتعين حذفها نحو وماتت أي من آيات زهيرهم الا كانوا معرضين وكما في قوله
كن للخليل نصرا جارا أو عدلا * ولا تنسج عليه جادا أو بخلا كذا في التسهيل (قوله أو مقدرة)
قال ابن مالك هذه دعوى لا يقوم عليها حجة لأن الأصل عدم التقدير ولأن وجوده مع الفعل المشار
إليه لا يزيد معنى على ما يفهم منه إذا لم توجد وحق المحذوف المقدرة بونه يدل على معنى لا يفهم بدونه
فإن قلت قد تعدل على التقريب فلماذا لا تعدل على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام انتهى
عبد الحكيم (قوله لأن قد تقرب الماضي من الحال) هذا على ما علم مع علمه واعتبره هذا
التعليل بأن قد تقرب المقارنة بالماء لا المقارنة بالنون والمطلوب في الحال هو الثاني لا الأول وحينئذ
فلا تكون كلمة قد مقربة للحال كافية في ذلك المقام وأجيب بأن المقارنة بمنزلة المقارنة فإن التقريب
من الشيء في حكمه ولذا أطلق الآن على الزمان القريب من الحال فتقول الشارح لأن قد تقرب
الماضي من الحال أي والمقارنة في حكم المقارنة فلا اشكال (قوله والاشكال المذكور) أي
فيما مضى عند قوله أما المقارنة فلكونه مضارعا وقوله وارده هنا أي على التعليل المذكور بقولهم لأن
قد تقرب الماضي من الحال وحاصل ما ذكره من الاشكال أن الحال التي انتفت عن الماضي ويدل
عليها المضارع وتقرب قد إليها هي زمان التكلم وهي خلاف الحال التي نحن بصدددها وربما بعدت قد
عنها كما إذا قلت جاء في زيد في السنة الماضية وقد ركب فإن مجيئه في السنة الماضية في حال الركوب
يشافيه قرب الركوب من زمان التكلم الذي هو مفاد قد (قوله وهو أن الحال التي نحن بصدددها)
وهي الحال النحوية أعني الصفة التي يقارن مضمونها مضمون العامل بأن يكون زمانها ما وحا
(قوله غير الحال التي تقابل الماضي) أي تغايرها وانما كانت غيرها لأن الحال التي يدل عليها
المضارع وتقابل الماضي وتقرب قد الماضي منها زمان التكلم وهو غير الصفة التي يقارن مضمونها

وقوله فانقلبوا بعبارة من الله وفضل لسمهم
سوء وقوله أم حسبتم أن تدخلوا الجنة
ولما يأتكم مثل الذين خيلوا من قبلكم
أما المثبت أي أما جواز الأمرين في الماضي
الاثبت (فلذلك على الحصول) لكونه فعلا مستبنا
حصول صفة غير ثابتة (فلا يقارن الحال
دون المقارنة لكونه ماضيا) فلا يقارن الحال
(ولهذا) أي ولعدم دلالاته على المقارنة
(نمرط أن يكون مع قد ظاهرة) كما في قوله
تعالى وقد بلغني الكبر (أو مقدرة) كما في قوله
تعالى حصرت صدورهم لأن قد تقرب
الماضي من الحال والاشكال المذكور
وارده هنا وهو أن الحال التي نحن بصدددها
غير الحال التي تقابل الماضي وتقرب قد

مضمون عامها بالضرورة (قوله فبحر المقارنة) فترجع على مقارنة الحالين أي وإذا كانت الحال التي نحن بصدد ها هي التخيوية غير الزمانية فبحر المقارنة المرادة هنا أعني مقارنة مضمون الحال التخيوية لمضمون عامها في الزمان إذا كانت تلك الحال وعاملها ماضيين وحينئذ يفتقد استماع الواو لمشابهة تلك الحال الماضية للحال المفردة في الدلالة على المقارنة والحصول وقولكم الماضي المتي لا يفيد المقارنة ممنوع وحيث كان يفيد المقارنة فلا وجه لاستتراط قدمه بل وجودها معه مضر لأن لفظ قد الخ (قوله إذا كان الحال والعامل ماضيين) أي وقولكم الماضي المتي لا يفيد المقارنة غير مناسب (قوله التي هي زمان التكلم) أي وهذه ليست نحن بصدد ها (قوله وربما بعده) أي وربما بعده قد الماضي الواقع حالا عن مقارنة مضمون العامل وذلك كما لو كان العامل ماضيا والحال كذلك فإذا قرنت الحال بقدم صارت قريبة من الحال فلا يحصل التقارن أي وحينئذ فوجودها مع الماضي مضر ولا ظهور لما ذكره من تعليل اشتراطها معه بكونها تقرب الماضي من الحال (قوله وقد ركب فرسه) أي فإن مجيئه في السنة الماضية في حال الركوب يشافيه قرب الركوب من زمن التكلم الذي هو مفاد قد (قوله والاعتذار عن ذلك) أي عن اشتراطهم دخول قد على الماضي الواقع حالا مذكور في الشرح وهذا جواب عما يقال إذا كان دخول قد على الماضي الواقع حالا ربحا مضرا فواجبه اشتراط النخاة دخولها عليه إذا وقع حالا وحاصل ما ذكره في الشرح من الاعتذار أن قد وإن تربت الماضي من الحال بمعنى زمن التكلم والحال التي نحن بصدد ها الصفة التي يقارن مضمونها مضمون العامل بأن يكون زمانها واحدا وهو ما متباينان لكنهما متشاركان في إطلاق اسم الحال عليهما وفي الجمع بين الماضي والحال بشاعة وقع من حيث اللفظ فذكرت قد لتقرب الماضي من الحال في الجملة دفعا لتلك البشاعة اللفظية فتصدير الماضي المتي بقدر الجرد الاستحسان ونص عبارة المظول وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام أن حالية الماضي وإن كانت بالنظر لعامله ولفظة قد انما تقترب به من حال التكلم فقط والحال متباينان لكنهما استبشعوا لفظ الماضي والحال اتساقا في الماضي والحال في الجملة أي بالنظر لظاهر فأثروا باللفظة قد نظرا لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه فظهر أن تصدير الماضي المتي باللفظ قد لمجرد الاستحسان لا لما ذكره المصنف (قوله أي أما جواز الأمرين) أعني الاتيان بالواو وتركه وقوله في الماضي المتي أي الماضي لفظا ومعنى أو معنى فقط وهو المضارع المتي بلم ولما (قوله فلذلك على المقارنة) فلذا حازرنا الواو فيه لمشابهة تلك الدلالة الحال المفردة (قوله دون الحصول) أي فلذا جاز الاتيان بالواو فيه لعدم مشابهة الحال المفردة في ذلك والحاصل أن الماضي المتي من حيث شبيهه بالمفردة في الدلالة على المقارنة يستدعي سقوط الواو كما في المفردة ومن حيث عدم شبهه بها في الحصول الذي وجد في المفردة يستدعي الاتيان بها (قوله للاستغراق) أي نصا بخلاف غيرها فإنه وإن كان للاستغراق لكنه ليس نصا بل بمعونه أن الأصل استقرار الانتفاء (قوله أي لا امتداد النفي من حيث الانتفاء) أي لا من حيث ذاته لأن النفي من حيث ذاته لا امتداد فيه لأنه فعل الفاعل أي أنها تدل على امتداد الانتفاء فيما مضى من حيث حصوله سابقا إلى زمان التكلم فإذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم فعناه أن الندم انتفت منفعة فيما مضى واستقر الانتفاء إلى زمان التكلم أي وحيث كانت لمادة على امتداد الانتفاء إلى زمان التكلم فقد وجدت مقارنة مضمون الحال المنفية به الزمن التكلم هذا مراد المصنف ويرد عليه ما مر من أن تلك المقارنة غير مرادة وإنما المطلوب في الحال مقارنتها لعاملها (قوله مثل لم وما) في كون ما الانتفاء متقدما نظرا لما ذكره النخاة وصرح به في المظول من أن ما لتي الحال كليس كذا فترد بعضهم وقد يقال مراد الشارح ما مع الماضي بدليل تخصيصه فيما مر المضارع المتي بلم ولما وليست ما مع الماضي

فبحر المقارنة إذا كان الحال والعامل ماضيين ولفظ قد انما يقترب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم وربما بعده

عن الحال التي نحن بصدد ها كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه والاعتذار عن ذلك مذكور في الشرح

(وإنما المتي) أي أما جواز الأمرين في الماضي المتي (فلذلك على المقارنة) (فلان انما الأول) أي لا يستداد النفي من لما للاستغراق أي لا امتداد التكلم (وغيرها) أي حين الانتفاء إلى زمان التكلم غير لما مثل لم وما

قوله من حيث الانتفاء هكذا في النسخ حيث بالثالثة والذي في نسخ الشارح من حين بالثلاث وهو الأنسب بقوله إلى زمان التكلم وهو الذي كتب عليه في التبريد اه معجزة

لنفي الحال بل مع المضارع فتأمل (قوله لا تنفأ متقدم) أي موضوع لا تنفأ حدث متقدم وتضيته
عدم دلالة على الاستغراق مع أن الفعل كالنكرة والنكرة في سياق النفي العموم وهذا موجود
في جميع أدوات النفي غير أن المتأمل على اتصال النفي بالحال بخلاف لم (قوله مع أن الأصل) أي
مع زيادة أن الأصل استقرار ذلك الانتفاء أي لوقت التكلم والمراد بالأصل هنا الأمر الكثير أي
مع زيادة أن الكثير في ذلك الانتفاء بعد تحققه استقراره لأن ما تحقق وثبت بقاؤه توقف عدده على
وجود سبب ونفي السبب أكثر من وجوده (قوله لماسي) أي في التحقيق الآتي عن قريب
(قوله حتى تظهر الخ) غاية لقول المصنف استقراره أي فإذا ظهرت قرينة على الانقطاع فلا يقال
الأصل بقاؤه (قوله كافي قولنا) أي كافرينة التي في قولنا الخ (قوله لكنه ضرب اليوم) أي فهذا
قرينة على أن انتفاء الضرب لم يستمر من الآن إلى وقت التكلم فهو مخصوص بالأصل لا لما اقتضاه
(قوله أي باستقرار النفي الخ) أشار بهذا بما بعده إلى أن ضميره يصح رجوعه لاسم أن ويصح
رجوعه لظهورها والمراد بالنفي الانتفاء ولو غيره كان أوضح لأنه الذي تقدم ذكره صريحا
(قوله وترك التقييد) عطف تفسير (قوله على انقطاع ذلك الانتفاء) أي قبل زمن التكلم
(قوله بخلاف المذهب) أي المأثري المذهب فإنه لا يفيد الاستقرار المتضمن للمقارنة لا وضعه ولا
استصحابا كما في الماضي النفي (قوله على أفادة) أي كائن على قصد أفادة التجدد الذي هو مطلق
النبوت بعد الانتفاء (قوله من غير أن يكون الأصل الخ) انظره مع قوله سم الأصل في كل ثابت
دوامه حتى أنه وجه أفادة الاسم الدوام بذلك فقد تقدم عن الشيخ عبد القاهر أن نحو زيد منطلق
لا يدل على أكثر من نبوت الانطلاق وأما أفادته للدوام فمن حيث أن الأصل في كل ثابت دوامه وهذا
وارد على التحقيق الآتي أيضا (قوله وإذا قلت) أي رد المن قال ضرب وقوله ما ضرب أي
أولم يضرب (قوله أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي) أي من حيث أن تلك
الأجزاء طرف للأحداث التي تعلق بها النفي والأفانتي إنما هو كل فرد من الأفراد المحدث الواقعة
في أجزاء الزمان الماضي ولو قال السارح أفاد استغراق النفي لكل فرد من أفراد المحدث الواقعة
في أجزاء الماضي لكان أوضح وإنما كان قولنا ما ضرب مفيدا للاستغراق المراجعة الأصل كما تقدم
وأما لأن الفعل في سياق النفي كالنكرة المنفية بالاقدم كذا قيل وفيه أنه يمكن استغراق النفي
لأجزاء الماضي ويحصل النبوت في الحال فلا يحصل المقارنة فالوجه أن يقال في بيان المقارنة أن
الأصل في النفي بعد تحققه استقراره انتهى سم ثم اعلم أنهم صرحوا في النكرة في سياق النفي
هل تقييد العموم بحسب الوضع بأن تدل عليه بالمطابقة لما تقدم من أن الحكم على العام حكم
على كل فرد مطابقة أو تقييد العموم بحسب اللزوم كما صرح به ابن السبكي نظرا إلى أن النفي أولا
للماهية ويلزمه نفي كل فرد فهل هذا الخلاف يجري في نفي الفعل كما هنا لأنه نكرة بمعنى أم لا قلت
لا يبعد ذلك وقد صرح في جمع الجوامع بعميم لا أكل وتكلم على ذلك شارحه المحقق المحلى بما يتعين
مراجمته اه يس (قوله لكن لا قطعيا) أي لكن أفادة ما لا استغراق النفي ليس قطعيا أي ليس
من أصل الوضع (قوله بخلاف لما) أي فأنها تفيد ذلك قطعيا (قوله وذلك) أي وبيان ذلك
أي كون الفعل المذهب لا يفيد الاستقرار بخلاف المنفي فإنه يفيد (قوله في طرفي نقيض)
الإضافة سلبية وفي رتبة أي طرفين هما نقيض أي انقيضان بأن يراد بالنقيض الجنس أي أنهم
قصدوا أن يكون الإثبات والنفي متناقضين (قوله ولا يخفى أن الإثبات في الجملة) أي في جزء من
أجزاء الزمان الماضي مثلا (قوله انما ينافيه النفي دائما) أي في جميع أجزاء الزمان الماضي
فالإثبات في بعض الأزمنة لا يكون كاذبا إلا إذا صدق النفي في جميعها وإذا تراهم يقولون أن نقيض
الوجبة الجزئية انما هو السالبة الكلية اذ لو كان النفي كإثبات مقيدا بجزء من أجزاء الزمان

(لا تنفأ متقدم) على زمان التكلم (مع أن
الأصل استقراره) أي استقرار ذلك الانتفاء
مسيء حتى تظهر قرينة على الانقطاع في
قولنا لم يضرب زيد أسس لكنه ضرب اليوم
(فيحصل به) أي باستقرار النفي أو بأن الأصل
فيه الاستقرار (الدلالة عليها) أي على المتأخرة
(عند الاطلاق) وترك التقييد بما يدل
على انقطاع ذلك الانتفاء (بخلاف المذهب
فإن وضع الفعل على أفادة التجدد)
من غير أن يستكون الأصل استقراره
فإذا قلت ضرب شيئا كني في صدقه وقوع
الضرب في جزء من أجزاء الزمان الماضي
وإذا قلت ما ضرب أفاد استغراق النفي
بجميع أجزاء الزمان الماضي لكن لا قطعيا
بخلاف ما أولئك لأنهم سم قصدوا أن يكون
الإثبات والنفي في طرفي نقيض ولا يخفى أن
الإثبات في الجملة انما ينافيه النفي دائما

لم يتحقق التناقض لجواز تغير الجزئين فاصحكت في الاثبات بوقوعه ولو مرة وقصدوا في النفي
 الاستغراق ولم يعكسوا ذلك لسهولة استقرار الترتيب وصعوبة استقرار الفعل أخذا بما يأتي
 فان قامت هذه الكلام يشعر بأن نحول يضرب زيد بل على استغراق النفي للزمان الماضي وضعا
 وهذا يخالف ما تقدم من أن الاستغراق انما يستفاد من خارج وهو أن الاصل استقرار النفي
 قلت لا مخالفة لأن ما تقدم هو المفهوم منه بحسب أصل الوضع وما ذكره انما يفهم منه اذا قيل
 الاثبات بالنفي بأن قيل في رد من قال ضرب زيد انه لم يضرب قاله السيد ومحصلة أن ما تقدم
 هو المفهوم منه بحسب الوضع وما هنا هو المفهوم منه بحسب القرينة (قوله أي تحتنب هذا
 الكلام) وهو أن الاصل في النفي بعد تحققه استقراره بخلاف الاثبات والمراد بالتحقيق البيان
 على الوجه الحق (قوله أن استقراره) أي الذي من جملة أفراد مفاد الماضي المنفي (قوله
 لا يقتصر إلى سبب) أي إلى سبب موجود مؤثر بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود ولما كان لا يقتصر إلى
 وجود سبب سهل فيه استصحاب الاستقرار المؤدى للمقارنة (قوله بخلاف استقرار الوجود)
 أي فانه يقتصر إلى وجود سبب مؤثر لاجل أن يجسد ذلك الوجود في ذلك السبب امداد الذات
 بالاعراض المتضمنة استقرار وجودها ثم ان من جملة أفراد استقرار الوجود استقرار وجود مفاد
 الماضي المثبت فاذ لم يستصحب فيه الاستقرار (قوله وهو) أي بقاء الحادث ونفيه وجوده
 راجع للحادث (قوله لانه) أي استقرار وجود الحادث (قوله ولا بد للوجود الحادث
 من السبب) أي لاجل أن يجسد ذلك الوجود ثم ان هذا الكلام يقتضي أن قدرة المولى تتعلق بكل
 موجود فحدث فيه وجودات متعاقبة وهو معنى على أن الوجود غير الموجود وانه من الاحوال
 التي هي من الاعراض التي هي من متعلقات القدرة على أن العرض لا يبق زمانين أما على القول بأن
 الوجود عين الموجود وأقول بأن العرض يبق زمانين فليس هناك وجود عقبه وجود ولا للوجود
 الحادث احتياج إلى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث إلى سبب لانه على ما ذكره من القدرة بالذوات
 الاحال إيجادها ثم هي بعد ذلك في قبضة القدرة ان شاء المولى أعدها وان شاء ابتاعها وبقاؤها على
 هذا بقاء العرض الاقول كذا قرر شيخنا العدوي (قوله إلى وجود سبب) أي إلى سبب موجود
 مؤثر بل يكفي الخ وهذا مراد من قال ان العلم لا يعمل أي لا يقتصر إلى علمه وسبب موجود فلا ينافي
 أنه يقتصر إلى انتفاء سبب الوجود ومن هذا تعلم أن العلم أولى بالمكان من الوجود بمعنى أن العلم
 أصل فيه دون الوجود لأن العلم لا يتوقف على سبب موجود بخلاف الوجود (قوله والاصل
 في الحادث) أي الموجودات الحادثة العلم لكون الانتفاء في سبب الوجود أصلا ولا يحتاج
 العلم إلى انتفاء طاربع سبب الوجود (قوله في الجملة) أي وأقول قولنا ملتبسا بالجملة أي
 بالاجمال أي وأقول قولنا مجملا وهذا حاصل كلام المصنف (قوله حصل من اطلاقه) أي من كونه
 غير مقيد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (قوله الدلالة على المقارنة) قد عرفت ما في هذا من
 الاعتراض السابق في كلام الشارح من أن المطلوب في الحال مقارنة مضمونها لمضمونها عالمها
 في الزمان لا مقارنة مضمونها الزمن التكلم واللازم من الاستقرار المذكور انما هو مقارنة مضمونها
 الحال الزمن التكلم فأين هذا من ذلك (قوله فلكونه متفيا) أي والمنفي انما يدل النفي فيه
 بالمطابقة على نفي صفة لا على ثبوتها وكون الثبوت حاصلا باللزوم غير معتبر فتقرر بهذا أن الماضي
 المنفي يتسببه الحال المفردة في افادة المقارنة فاستحق بذلك سقوط الواو ولا يشبهها في الدلالة
 على حصول صفة غير ثابتة فاستحق بذلك الاثبات بها بخلاف الامر ان فيه كإجاز في المثبت (قوله هذا)
 أي ما ذكر من التخصيص في الجملة الفعلية وذكر الشارح ذلك لوطئة لقوله وان كانت اسمية فانه مقابل
 لقوله السابق فان كانت فعلية فهو مفروض مثله فيما اذا لم يحل الجملة من ضمير صاحبها لا تغفل اه يس

(وتحقيقه) أي يتحقق هذا الكلام (ان)
 استقرار العلم لا يقتصر إلى سبب بخلاف
 استقرار الوجود) يعني أن بقاء الحادث وهو
 استقرار وجوده يحتاج إلى سبب موجود
 لانه وجود عقبه وجود ولا بد للوجود
 الحادث من السبب بخلاف استقرار العلم
 فانه عدم فلا يحتاج إلى وجود سبب بل
 يكفي مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل
 في الحادث العلم حتى لا يقتصر إلى استقرار
 الجملة لما كان الاصل في المنفي المقارنة
 محصل من اطلاقه الدلالة على الحصول
 (وأما الثاني) أي عدم دلالة على الحصول
 (فلكونه متفيا) هذا اذا كانت الجملة فعلية

(قوله وان كانت) أي الجملة الواقعة حالا اسمية سواء كان الخبر فيها فعلا أو ظرفا أو غير ذلك كما يدل لذلك أمثلة المصنف (قوله فاشهور) أي عند علماء العربية (قوله جواز تركها) أي سواء كان المبتدأ في تلك الجملة عين ذي الحال أو غيره وقوله جواز تركها أي وجواز الاتيان بها باختلاف ما كان قائم بتعين الاتيان بها وانما نص على جواز الترك دون جواز الاتيان بها لانه هو المختلف فمداد الاتيان بها في الجملة المذكورة لم يقل أحد بانها متناعه المعارضة كما في قوله تعالى فجاءها بأسنابا تأوهم قائمون والمعارض هنا كراهة الجمع بين الواو والحال التي أصلها التضعيف أذني الربط الذي هو كانهض وحرف الهمزة الذي هو أو (قوله لعكس الخ) أي وانما جاز الترك لاجل أنه تحقق فيها عكس ما مر في الماضي المتيقن والذي مر في الماضي المتيقن هو دلالة على حصول صفة غير ثابتة دون المقارنة وعكسه الموجود في الجملة الاسمية هو دلالة على المقارنة من جهة افادتها الدوام والشيء المقتضى للاستمرار حتى في زمن التكلم وقد بينا على أن المقارنة يقتضي الحصول فمن التكلم على ما فيه من البحث وعدم دلالة على حصول صفة غير ثابتة لأن الغرض دوامها فلا يمكن عدم الثبوت فاشتبهت المفردة من جهة افادة المقارنة وذلك يستدعي سقوط الواو ولم تشبهها من جهة عدم دلالة على حصول صفة غير ثابتة وذلك يستدعي وصلها بالواو فلما وجد فيها الداعي لكل منهما جاز فيها الأمران كما مر في غيرها (قوله لكونها مستمرة) أي لكونها معدولة عن الفعلية إذ الأصل في الحال المفردة الفعلية التي هي قريب منه فلا يرد أن الاسم لا يدل على أكثر من ثبوت المسند له المسند اليه أفاده عبد الحكيم (قوله لدلالة على الدوام والنبات) أي فهي تدل على حصول صفة ثابتة واعتراض بأن كون الجملة الاسمية للدوام والنبات يقتضي خروج الكلام عما نحن بصدده لأن الكلام في الحال المستقلة وأما غيرهما فقد تقدم استناع الواو فيه مطلقا وقد يجاب بأن ذلك التعليل منطوقه فيه لأصل الجملة الاسمية وذلك كاف على وجه التوسع والافكونها مستقلة يمنع ذلك الأصل اه يعقوب (قوله كلفه فوه الى في) أي ويجوز أن يقال وفوه الى في بالواو بلا اشكال (قوله بمعنى مشافها) أشار بذلك الى أن الجملة حال من التاء أي كلفه في حال كوفي مشافها له ويصح أن تكون حالا من الهاء أي حال كونه مشافها لى أو من التاء والهاء معا أي حال كونه مشافهين ويروى أيضا كلفه فاه الى في وخروج بأنه على تقدير جاءه فاه الى في (قوله وان تدخلها أولى) أي لأن الدخول وعدمه على حد سواء كما يفهم من قوله جواز تركها وأشار الشارح بتقدير المشهور إلى أن قول المصنف وان دخولها أولى عطف على قوله جواز تركها لأعلى المشهور (قوله لعدم دلالة على عدم الثبوت) أي لدلالة على الثبوت لأن في اثبات فهي تدل على حصول صفة ثابتة واعتراض على المصنف بأنه قد جعل أو لعدم الدلالة على عدم الثبوت على الجواز ترك الواو وهنا جعله على لكون دخول الواو أولى فالأولى ترك قوله لعدم دلالة الخ والاقصار على ما بعده لأن مدار الأولوية على قوله مع ظهور الاستثناف فيها فالأولى الاكتفاء به وأجيب بأن على أولوية دخول الواو مركبة من ذلك ومن ظهور الاستثناف فلما انضم لا اعتبار المجوز أعني الدلالة على المقارنة والدوام والثبوت ظهور الاستثناف ترجيح دخول الواو لأن ظهور الاستثناف فيها يفيد انقطاعها عن العامل قبلها مع أن المقصود ربطها به وجعلها قيد له فأق بالواو ليندفع الاستثناف وترتبط بالعامل أو يجاب بأنه لما كان دعوى الأولوية مشقة على جواز الترك ورجحان الدخول أعاد الدليل المذكور على جواز الترك ونسب اليه دليل الرجحان وهو ظهور الاستثناف (قوله مع ظهور الاستثناف فيها) أي دون الفعلية فإن الفعلية وان كانت مستقلة لكن حاصلها الفعل والفعل وذلك حاصل الحال المفردة المشتقة بخلاف الاسمية فتدريكون بمرآها جامدين فلا يكون حاصلها كحاصل المفردة فكان الاستثناف فيها أظهر منه في الفعلية والحاصل أن الاسمية بعدت عن المفردة من حيث دلالتها على الثبوت ومن ظهور الاستثناف فيها فلذا ترجح

(وان كانت اسمية فاشهور جواز تركها)
أي الواو (لعكس ما مر في الماضي المتيقن)
أي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة
لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالة على
الدوام والنبات (نحو كلفه فوه الى في)
بمعنى مشافها (و أيضا المشهور
(ان دخولها) أي الواو (اولى) من تركها
(لعدم دلالتها) أي الجملة الاسمية (على عدم
الثبوت مع ظهور الاستثناف فيها)

ففي الواو (قوله نحن زيادة رابط) لظهور انفصالها عن العامل في صاحب الحال والافتصال
 يحتاج الى مزيد رابط لاجل قطعه بالزرة بخلاف الاتصال (قوله أي وأنتم من أهل العلم الخ)
 أشار السارح بذلك الى أن تعلمون يستعمل أن يستعملون المراد به وأنتم من أهل العلم والمعرفة
 أي ومن شأن العالم التمييز بين الاشياء فلا يدعى مساواة الحق للباطل فيكون ذلك الفعل منزلة منزلة
 الارز اذ لا يطلب به مفعول حيث قد يحتمل أن يكون المراد وأنتم تعلمون ما بين الله تعالى وبين الانداد
 التي تدعوها من التفاوت الكلي لانهم مخلوقون بعزة والله تعالى خالق قادر فكيف يجعلونهم انساؤه
 فيكون المفعول محذوفا (قوله ما بينهما) أي ما بين الله والانداد (قوله وقال عبد القاهر)
 هذا مقابل المشهور وبيان ذلك أن الذي صرح المصنف بشهريته جواز ترن الواو في الجملة الاسمية
 وجواز الاتيان بها مع أولية ذلك من غير تفصيل بين ما فيه طرف مقدم وما لا وبين ما فيه حرف ابتداء
 مقدم وما لا وبين ما عطف على مفرد وما لا وبين ما يظهر تأويلها بمفرد وما لا وكلام الشيخ عبد القاهر
 يخالف ذلك فانه حكم في غير المبدوءة بالطرف وغير المبدوءة بحرف الابتداء وغير المعطوفة على مفرد
 بوجوب الاتيان بالواو فيمتنع تركها الاظهار والترادف بالمراد وفيما عدا ذلك يجوز الاتيان بها والراجح
 تركها (قوله ضمير ذي الحال) لعل الأولى عين ذي الحال ليشمل ما اذا كان المبتدأ ضميرا
 او اسما ظاهرا كما يؤخذ من كلامه (قوله سواء كان خبره فعلا) ظاهره كان ماضيا او غيره لان
 الفعل مع فاعله في تأويل اسم الفاعل وفاعله واعلم أن الحال في الحقيقة هو يسرع او مسرع لانه
 هو الواقع وصفا لصاحبها (قوله وذلك) أي بيان ذلك أي بيان وجوب الربط بالواو في الحالين
 ان ذكر كورين وقوله لأن الجملة أي الحالية وحاصل ذلك البيان أن أمر الواو وجودا وعدمه في الجملة
 يدور على كونها ليست في حكم المفردة أو في حكمها غائبة (قوله حتى تدخل في صلة العامل) غاية
 في التقي أي الا اذا دخلت في صلة عامل الحال أي فيما اتصل بالعامل أي فيما يتعلق به بأن يكون
 قيدا من قيوده ويكون ذلك ظاهرا بدون الواو (قوله وتنضم اليه في الاثبات) أي وتنضم الى
 مضمون العامل كالجيء مثلا في قوله جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع والمراد بانضمامها لمضمون
 العامل أن يكون اثباتا في اثباته وتخصيص الاثبات بالذکر لانه الاصل والافعال الحكم في التقي أيضا
 كذلك نحو لم يجيء زيد وهو يسرع أو وهو متيسر وعطف تنضم اليه في الاثبات على ما قبله عطفا
 تفسيرا باعتبار المراد أو عطفا لازما على ملزوم كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وتقدر تقدير المفرد)
 أي وتقدر منزلة المفرد في انه لا يستأنف لها اثبات رائد على اثبات العامل بل تضاف اليه كأي المفردة
 بمعنى انك اذا قلت جاء زيد يركب كان في تقدير جاء زيد كافا ثبت هو الجيء حال الركوب لا يجيء
 مقيد بالاثبات مستأنف للركوب كما هو مقتضى أصل الجملة الحالية اه يعقوب (قوله وهذا)
 أي الدخول في صلة العامل والانضمام اليه في الاثبات والتنزيل منزلة المفرد في عدم استئناف اثبات
 رائد على اثبات العامل مما يمنع في نحو جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع أي على تقدير ترن الواو
 أي وحدت كان ما ذكرتم من عاقلة الواو بمنع الاتيان بها او اوجب بخلاف قولك جاء زيد يسرع
 فان ما ذكرتم من منع فيها لان المضارع مع فاعله في تأويل اسم الفاعل وضميره وحيث قد قصد من قولك
 جاء زيد يسرع الحكم بالاثبات الجيء حال السرعة لا الحكم بالاثبات الجيء مقيد بالاثبات مستأنف لاسرعة
 فلذا سقط الواو منها كما سقطت من المفردة (قوله وجئت بضميره المنفصل) عطف تفسيرا لقوله
 أعدت ذكر زيد أي بأن جئت بضميره (قوله كان بمنزلة اعادة اسمه) أي الظاهر (قوله سميلا)
 أي طريقا (قوله الى أن تدخل يسرع في صلة الجيء) أي لا تجد طريقا في أن تجعل يسرع قيدا
 للجيء مضموما اليه في الاثبات لان اعادة ذكره تمنع من جعله قيدا له ومن ضمه اليه لان المتبادر من
 اعادته اسم الظاهر قصد استئناف الاخبار عنه بأنه يسرع فالمراد بالخبر في كلام السارح الاخبار

مؤمن زيادة رابط نحو قد تجدوا الله ان اذا
 وأنتم تعلمون أي وأنتم من أهل العلم والمعرفة
 أو وأنتم تعلمون ما بينهما من التفاوت الاسمية
 عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية
 الحالية (ضمير ذي الحال وجبت) الواو
 سواء كان خبره فعلا (نحو جاء زيد وهو يسرع) وذلك
 ان اسمها نحو جاء زيد (وهو مسرع) تدخل
 لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل
 في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات
 وتقدر تقدير المفرد في أن لا يستأنف
 لها الاثبات وهذا مما يمنع في نحو جاء زيد
 وهو يسرع أو وهو مسرع لانك اذا أعدت
 ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع
 كان بمنزلة اعادة اسمه يسرع في صلة
 الجيء ونضمه اليه في الاثبات لان اعادة
 ذكره لا تكون حتى تنضم استئناف
 الخبر عنه بأنه يسرع

(قوله والاكت الخ) أى والابان أعدته بدون قصد استئناف الاخبار عنه بأنه يسرع بل قصدت
 ضمه للعامل في الاثبات لكتبت الخ (قوله بضميعة) بكسر الضاد وسكون الياء كضميعة اسم المكان
 الضياع وهو المقارنة المنقطعة ويحذف فيها سكون الضاد وفتح الياء كسألة (قوله وجعلته لغوا
 في البين) أى وجعلته ملغيا ومزيدا فيما بين الحال وعاملها الآن القصد حينئذ الى نفس تلك الحال
 المفردة اننى ليس لها في صنعة التركيب اثبات زائد على اثبات عاملها وهذا أعنى قوله وجعلت الخ
 تفسير لقوله بضميعة (قوله وجرى الخ) عطف على قوله كان بمنزلة اعادته صريحا فانه تشبيه
 آخر لقوله هو يسرع بعد تشبيهه بزيد يسرع اه عبد الحكيم (قوله وعمر ويسرع أمامه) المناسب
 أن يقول عمر ويسرع الخ بدون واو (قوله ثم تزعم) هو بالنصب عطف على تقول وقوله ولم تبدئ
 للسريعة اثباتا عطف تفسير أى وهذا الزعم باطل لا يصدر عن العتلاء لأن الاستئناف ظاهر فيه
 والحاصل أنه لو لم يعتبر الاستئناف في اعادته الاسم الصريح لصح عدم اعتبار الاستئناف في مثل
 جاء في زيد وعمر ويسرع أمامه لانه بمنزلة لكن عدم اعتبار الاستئناف في ذلك باطل لا يلزم على
 عدم الاعتبار ترك المبتدأ بضميعة (قوله وعلى هذا) أى اتوجبه المشار له بقوله لأن الجملة الخ
 (قوله والقياس) عطف تفسير (قوله أن لا تجيء الجملة الاسمية) أى حالا سواء كان المبتدأ فيها
 ضمير ذى الحال او اسم الصريح او اسما آخر غير ذى الحال كما علم من الامثلة السابقة (قوله وأصله)
 عطف تفسير (قوله بضرب من التأويل) أى بالمفرد وهو متعلق بقوله الخارج عن قياسه
 وذلك كفى قولك كلمة فوه الى فى قوله الواو في هذه الجملة لتأويلها بالمفرد وهو مشافها وكقوله تعالى
 قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو فان ترك الواو فيها تأويلها بمتعدين وهذا التأويل لا يحسن في نحو
 جاء زيد هو يسرع لأن التأويل فيه ليس باستخراج معنى من الجملة يعبر عنه بالمفرد قد باح به السياق
 فعديل عنه لمعنى فى الجملة كالتصريح بعد اوة بعضهم بعضا المفيد للقرع على التعادى من الابعاض
 مع شمول الجنس لهم بخلاف قولنا متعادين فليس صريحا فى ذلك ولو اقتضاه وانما التأويل باسقاط
 الضمير الذى هو كالتكرار فلا فائدة للاثبات به ثم تأويله بالاسقاط بخلاف التأويل فى الجملة فانه انما هو
 من جهة المعنى المدلول عليه بالسياق قاله البعقورى (قوله ونوع من التشبيه) أى كفى قوله
 تعالى اناها امرنا بيا نانا وهم فائون بجملة أو هم فائون حال وتركت الواو فيها التشبيه واو الحال
 بواو العطف ولو أنى بالواو لاجتمعت مع حرف عطف آخر وهو أو (قوله هذا كلامه) أى كلام
 الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز (قوله وهو مشعر) أى من جهة قوله لانيك اذا أعدت ذكر
 زيد وجئت بضميره كان بمنزلة اعادته صريحا الخ وجرى مجرى أن تقول الخ (قوله أمامه)
 راجع لقوله جاء زيد وعمر ويسرع أو مسرع وانما ذكره لاجل أن يكون فى الجملة ضمير يعود
 على صاحب الحال والا كانت الواو متعينة من غير نزاع (قوله بالطريق الاولى) أى من وجوبها
 فى وهو يسرع أو وهو مسرع ووجه الاولوية أنه جعل وهو يسرع أو وهو مسرع تشبيها بالمتالين
 المذكورين فى وجوب الواو ولا شك أن التشبيه به أقوى من التشبيه فى وجه الشبه وعلل بعضهم
 وجه كون ذلك بالطريق الاولى بأن الاستئناف فى المتالين المذكورين أظهر لأن الضمير أقرب للاسم
 من الظاهر ومن الاجنبى وقصدنا شرح بقوله وهو مشعر الخ الاعتراض على المصنف وذلك لأن
 ظاهر كلامه أن الجملة الاسمية الواقعة حالا لا يجب اقترانها بالواو عند الشيخ عبد القاهر الا اذا كان
 المبتدأ فيها ضمير ذى الحال وأنه لو كان المبتدأ اسمه الظاهر أو اسم اجنبى غيره لا يجب الواو عنده
 بل تجوز وليس كذلك كما يدل عليه كلامه المذكور (قوله وان جعل نحو على كتفه سيف) أى
 من كل جملة اسمية خبرها جارا متروكاً ومرتفعاً فلو كان مؤخرها وجب قرنها بالواو عنده كما تقدم
 ومذهب المصنف أنه يكثر قرنها بالواو مطلقا وقد كره صدر الافاضل أن ترك الواو قليل فى الجملة الخالية

قوله ملغيا هذا فى النسخ واصل صوابه ملغى
 لانه من ألغى اه صححه

والا لكتبت تركت المبتدأ بضميعة وجعلته
 لغوا فى البين وجرى مجرى أن تقول جاءنى
 زيد وعمر ويسرع أمامه ثم تزعم انك لم
 تستأنف كلاما ولم تبدئ للسريعة اثباتا
 وعلى هذا فالاصول والقياس أن لا تجيء
 الجملة الاسمية التى الخارج عن قياسه وأصله
 قسبه بسيل التاويل ونوع من التشبيه هنا
 بضرب من التأويل الاعجاز وهو مشعر
 كلامه فى دلائل الاعجاز وهو مشعر
 بوجوب الواو فى نحو جاء زيد وعمر ويسرع
 أو مسرع وبما زيد وعمر ويسرع أو مسرع
 أمامه بالطريق الاولى ثم قال الشيخ
 (وان جعل نحو على كتفه سيف)

التي خبرها غير جاز ومجروور ومفهومة أن الخبر إذا كان جازاً ومجرووراً يكثر فيه الترك فيكون مذهبا
 ثالثا (قوله حالا) أي من معرفة قبله نحو جاء زيد على كتفه سيف فلو كان صاحب الحال نكرة
 لوجب الواء لثلاث تنبس الحال بالنعت كقولك جاء رجل طويل وعلى كتفه سيف فوجب الواء هكذا
 والا كان نعتا (قوله كثر فيها تركها) أي لما ذكره عبد القاهر من التعليل الآتي وهو جعل الاسم
 مرتفعاً بالظرف لاعتماده على ما قبله فتكون الحال مفردة لاجل اسمية وحيتث فلا يستنكر ترك الواء
 (قوله إذا انكرت الخ) انكروا ونكروا بكسر العين واستنكر بمعنى ويقال نكرت الرجل بالكسر نكرا
 ونكورا إذا كرهته ونكرت انكر بفتح العين في الماضي إذا لم أعرف قدره وقوله بلدة أي أهل بلدة
 كما أشاره الشارح (قوله خرجت) أي من تلك البلدة التي انكرني أهلها (قوله مع البازي)
 ظرف لغومه ملق بخرجت وكنى بخروجه مع البازي عن الظرف في بقية من الليل وهذا البيت
 من جملة أبيات من الطويل قالها بشار بن برد على ابن برمك لما وفد عليه وهو بفارس وأولها
 أخالد لم أهبط عليك بذمة * سوى أنني عاف وأنت جواد
 أخالد إن الأجر والهدى حاجتي * فأبهمسما بأني فأت عماد
 فان تعطيني أغرغ عليك مداحي * وإن تأب لم تضرب على سداد
 ركابي على سرف وأنت مشيع * ومالي بأرض الباخلين بلاد

إذا انكرت بلدة البيت (قوله خرجت منهم) أي خرجت من بينهم بأن يخرج من البلدة (قوله
 الذي هو أبكر الطيور) أي في خروجه من وكره (قوله مشتقلا) حال من فاعل خرجت
 (قوله لا سقار) أي لأضاعة الصبح (قوله حال) أي مؤكدة لأنه قد علم من قوله خرجت مع
 البازي أن خروجه في بقية من الليل فعنها ما مستفاد من غيرها وحينئذ فيعترض بأن الجملة
 المؤكدة يجب فيها ترك الواء لأنه يكثر فيها ذلك فقط كما هو أصل المدعى فلا يصح التثني بما ذكر ويمكن
 الجواب بأن يقتدر قوله على سواد مستقداً على قوله مع البازي فتأمل قوله شيخنا العدوي (قوله
 ثم قال الشيخ الوجه الخ) حاصله أن قوله على سواد وكذا على كتفه سيف في إعرابه احتمالان
 أحدهما أن يجعل الاسم فاعلا بالظرف لاعتماده على صاحب الحال وعلى هذا فالظرف انما يقتدر
 باسم الفاعل أو بالفعل ثانيهما أن يجعل الاسم مبتدأ والمجروور قبله خبرا قال الشيخ عبد القاهر الوجه
 الآخر من هذين أن يجعل الاسم فاعلا بالظرف لسلامته من تقديم ما أصله التأخير وقال أيضا ينبغي
 على جعل الاسم فاعلا بالظرف أن يقتدر الظرف باسم الفاعل كاستقتر دون الفعل كاستقتر ويستقتر
 (قوله الوجه أن يكون الخ) أي وعلى هذا فالحال ليست جملة اسمية بل مفردة فلا يستنكر
 ترك الواء (قوله لا مبتدأ) أي وما قبله خبر حتى يكون جملة اسمية (قوله ههنا) أي في مقام
 وقوع الظرف حالا وقوله خصوصا أي بالخصوص لا في مقام وقوع الظرف خبرا أو نعتا لأنه يقتدر
 بالفعل أيضا (قوله أن الظرف) نائب فاعل يقتدر (قوله في تقدير اسم الفاعل) أي فهو في تأويل
 المفرد فيكثر فيه الترك (قوله إلا أن يقتدر فعل ماض) أي لأن الترك أكثر فيه أيضا ولا يقتدر
 مضارعاً لأن الواو يجب تركها فيسه (قوله هذا كلامه) أي كلام الشيخ عبد القاهر (قوله
 وفيه بحث) أي في كلامه المذكور بحث وحاصله أنه أن يريد أن سبب تقدير اسم الفاعل ههنا
 بالخصوص أن أصل الحال الأفراد فيرد عليه أن نحو على كتفه سيف إذا كان خبرا أو نعتا كأن
 يقال زيد على كتفه سيف وممرت برجل على كتفه سيف فالأصل فيهما الأفراد فينبغي
 أن يقتدر فيهما اسم الفاعل لهذه العلة أيضا وهي كون أصلهما الأفراد فلم يتم قوله وينبغي أن يقتدر
 ههنا خصوصا لأنه ينبغي أن يقتدر في غير ذلك أيضا وإن كان سبب تقدير اسم الفاعل ههنا بالخصوص
 شيئا آخر فلم يمتنه وكان ينبغي بيان أنه ويرد عليه أيضا أن تجوز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو لأنه

حالا كثر فيها) أي في ثلاث الحال (تركها)
 أي الواو (نحو) قول بشار
 إذا انكرت بلدة أو نكرتها
 (خرجت مع البازي على سواد)
 أي بقية من الليل يعني إذا لم يعرف قدره
 أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم
 مصاحبا للبازي الذي هو أبكر الطيور
 مشتقلا على شيء من ظلمة الليل غير
 منتظر لاستنار الصبح فقتله على سواد
 حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه
 أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلا
 بالظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ
 وينبغي أن يقتدر ههنا خصوصا أن الظرف
 في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم
 إلا أن يقتدر فعل ماض هذا كلامه وفيه
 بحث

عند وجود الواو يستدبر الماضي بالماضى وعند انتزاعه يقدر بالماضى ولو كان تجوز تقدير ما يمنع منه الواو مانعا من الواو لمنع تجوز تقدير اسم الفاعل لأن الواو متمنعة مع وجوده بالآخرى (قوله والظاهر الخ) أى والظاهر فى توجيه كثرة ترك الواو وحاصله أن نحو على كتفه سيف يجوز فيه أربعة أحوال جواز تقدير الماضى لما بين أنه لا مانع من تقديره وجواز تقدير اسم الفاعل وهو أدرج لرجوعه إلى الأصل وجواز تقدير الماضى وجواز تقدير الجملة الاسمية فعلى المتدبرين الأولين تمنع الواو لأن اسم الفاعل مفرد والمضارع مثبت مثله فى المنع وعلى الأخيرين لا يجب بل تجوز بل جواز الواو فى الجملة الاسمية وفى الماضى لاسيما مع قدم ما يمنع على تقديرين مع رجحان أحدهما لكونه الأصل ويجوز سقوطه على تقديرين آخرين كان الراجح والأكثر تركه فنقول الشارح فى أجل هذا أى من أجل ترك الواو على الاحتمالات الأربعة وإن كان الترك واجبا على احتمالين وجازا على احتمالين وهذا الذى ذكره الشارح هو الذى يظهر أن يقال فى تعليل كثرة سقوط الواو لا تقدير الحال بالأفراد فقط كما يؤخذ من كلام الشيخ عبد القاهر وإن كان مناسبا أيضا لأن هذا الذى ذكره الشارح مشتمل على ما قاله الشيخ وزيادة كذا قرره شيخنا العدوى (قوله وقال الشيخ أيضا) هذا يخص ما تقدم عنه فى الشرح وهو قوله لا يجوز ترك الواو من الجملة الاسمية إلا بضرب من التأويل (قوله لدخول حرف) أى غير الواو على المبتدأ مثل كأن فى البيت ومثل أن كافى قوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ومثل لا تبرئكم كافى قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه (قوله يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط) هذا يشير إلى أن العلة فى حسن ترك الواو هى أن دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط فأغنى عن الواو وعلة بعضهم بكراهة اجتماع حرفين زائدين على أصل الجملة وهذا التعليل أحسن وذلك لأن ما علة به الشارح إنما يظهر فى بعض الحروف التى تفيد معنى الارتباط كتشبيه ما قبلها بما بعدها فى كائن أو تعليل ما قبلها بما بعدها ولا يظهر فى غيره مع حسن الترك مع غيره أيضا كالأثرية فى قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه وكان فى قوله تعالى إلا أنهم ليأكلون الطعام (قوله نوع من الارتباط) أى من أنواع الارتباط بين تلك الجملة والى قبلها (قوله كقوله) أى الفرزدق يخاطب امرأة عذلة على اعتناؤه بشأن بنيه فهو يقول نهال تلومينى فى ذنبي عسى أن تشاهدنى والحال أن أولادى على يمينى ويسارى ينصرونى كالأسود الحواري أى الغضب وقيد بالغضب لأن أهيب ما يـكون الأسد إذا غضب كذا فى الفهرست والسراحي وفى شرح الشواهد أن البيت للفرزدق من جملة أبيات قالها مخاطبا لزوجه النوار وكان قد مكث زمانا لا يولده فغيرته بذلك وأول الأبيات

وقالت أراه واحدا لا أظله * يؤمله يوما ولا هو والد

وبعد فقلت عسى البيت وبعده

فان فحيما قبل أن يلد الحصى * أقام زمانا وهو فى الناس واحد

(قوله بنى) أصلا بنونى حذف النون للإضافة واللام للتخفيف فصار بنوى اجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء والضممة كسرة لمناسبة الياء ثم أدخمت الياء فى الياء كما قيل فى مسلي (قوله من حرد) بكسر الراء يقال حرد حردا يسكرون الراء وتحرى كنهها فهو حارد واجمع حوارد فيقال ليث حارد وليون حوارد مثل صاهل وصواهل وطالع وطوالع لأن فاعلا إذا كن صفة لغيره قل كان جمعه على فواعل قياسا (قوله جملة اسمية) فى بنى مبتدأ والأسود خبر (قوله من مفعول تبصر بنى) أى وهو ياء المتكلم (قوله لم يحسن الكلام إلا بالواو) أى قد خول كائنا أو يجب استحسن ترك الواو ولا حوارد على الجملة حرفان زائدان وقوله لم يحسن الكلام إلا بالواو أى لما مر من أن القياس أن لا تنجى الجملة الاسمية حالا إلا مع الواو (قوله وقوله

والظاهر أن مثل على كتفه سيف يحتمل أن يكون فى تقدير المنع وأن يكون جملة اسمية تقدم خبرها وأن يكون فعلية مقترنة بالماضى أو المضارع فعلى تقديرين تمنع الواو وعلى تقديرين لا يجب الواو فى أجل هذا كتركها وقال الشيخ أيضا (ويحسن الترك) أى ترك الواو فى الجملة الاسمية (نارة دخول حرف على المبتدأ) يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط

(قوله بنى) فقلت عسى أن تبصر بنى كائنا بنى حواري الأسود الحواري من حردا إذا غضب قوله بنى مفعول تبصر بنى اسمية وقعت حالا من مفعول تبصر بنى ولا دخول كائنا عليها لم يحسن الكلام إلا بالواو

حوالي أي في الكافي) أشار به إلى أنه ليس المقصود من حوالي التثنية وإن كان ملحوظا بالمشي
 في الأعراب وفيما ذكره من التفسير إشارة إلى أن حوالي ظرف مكان (قوله حال من بني) يجوز
 بعضهم أن يكون حالا من الأسود أي الأسود مستقرين في جواتي ويمكن أن يكون حالا من الغدير
 في الشوارد وعليه فالعامل في الحال وفي صاحبها واحد بخلاف ما ذهب إليه الشارح (قوله
 لما في حرف التشبيه) أي والعامل فيه كأنما لما في الخ وقوله لم الجمل لا يأتي من المبتدأ محله
 إذا لم يكن هذا العامل غير الابتداء كما يرشد له تعليلهم ذلك بقوله لأن العامل فيها هو العامل في صاحبها
 والابتداء ضعيف لا يعمل عملين اه ولا يستعرض بمختلفة عامل الحال لعامل صاحبها بل وازد عند
 بعض الخنثيين أو يقال يكفي طلب حرف التشبيه في المعنى لصاحب الحال وإن أهمل عنه (قوله
 من معنى الفعل) أي لأن المعنى أشبهه بنى بالأسود حال كونهم حوالي قبي ففسر بول به في المعنى
 والعامل في الحال وصاحبها سادل عليه معنى كأن من الفعل فانه قد يقع ما يقابل أنه يلزم على جعل
 حوالي حالا من بني هي الحال من المبتدأ والجمهور لا يجوزونه لأن الابتداء عامل ضعيف فلا يعمل
 في معمولين في الحال وصاحبها وإن جعل كأنما عاملا في الحال لكونه بمعنى الفعل لزم مخالفة عامل
 الحال لعامل صاحبها (قوله بمقابلة) أي بأن مفردا نظر لو كان هذا المفاضل وانظر هل يدخل
 في المفرد الظرف والجائز والجور ولو كان قول المصنف بعقب مفرد يشتمل على ما مره الذمت قيده
 الشارح بالحال كما يقتضيه المقام (قوله كقوله) أي ابن الرومي وهو من السريج وقوله
 فقل له الملك ولو أنه * قد جمعت فيه ألقاب

(قوله بردك الخ) أي يقيك الله سالما مستقلا عليك التجميل والتعظيم استحالة البرد على صاحبها
 والمقصود طلب بقائه على وصف السلامة وكونه مجيلا معظما وقوله بردك مبتدأ مرفوع بالانف
 وتجميل وتعظيم خبره والبردان التوبان استعارهما الشاعر للوصفين وفي البرد باعتبار لفظي التجميل
 والتعظيم الخبر بهما عنه مباينة وإن كن معناه هما واحدا كذا في حاشية شيخنا الحنفى (قوله
 حال) أي من الكاف في يتيقن سالما في حال مترادفة أو من الضمير في سالما فتكون متداخلة لكن
 الاستشهاد بالبيت على المقصود انما يأتي على الاحتمال الأقرب كما في المطول فليس البيت نصا في المقصود
 لوجود الاحتمال الثاني وأيضا يحتمل أن يكون بردك فاعلا سالما ويكون تجميل به لا من بردك
 وإذا سلم تجميل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل كذا في الأطول (قوله لم يحسن فيها ترك الواو)
 فترك الواو في الجملة المناسبة ما قبلها أي الحال المفردة إذ لا يروى معها بالواو وقال الخليل في وجه
 حسن ترك الواو لا يروى منها عاطفة لتلك الجملة على المفرد المتقدم ونوع بأن عطف الجملة على المفرد
 إذا كانت في تأويله غير مستقيم قال الشيخ يس تبيينه في من الأقسام الجملة الشرطية نحو جاء زيد
 وإن سأل بعت والواو فيها لازمة خلافا لابن جني ووجه تسميته على قاعدة المصنف السابقة أنها ليس
 فيها حصول ولا مقارنة فذلك لما نزلت الواو لفقد خاصية الحال المفردة ولا فرق بين أن يكون الجواب
 في الجملة المذكورة خبرا أو انشاء أمّا الأول فظاهر لأنه إذا كان خبرا أخبرا كانت خبرية وأمّا الثاني
 فشكل لأن الجملة الشرطية حينئذ تكون انشائية والانشاء لا يقع حالا واجيب بأن الجملة الشرطية
 إذا وقعت حالا انسخت الأداة فيها عن معنى الشرط فلا تكون الجملة حينئذ انشائية كما صرح بذلك
 الدماميني

(الإيجاز والأطناب والمساواة)

الإيجاز لغة التقصير يقال أوجزت الكلام أي قصرته يستعمل لازما ومتعديا والأطناب لغة المبالغة
 يقال أطنب في الكلام أي بالغ فيه وقدم الإيجاز في الترجمة تنبيها على أنه المبني في الكلام وأردفه
 بالأطناب لكونه مقابلا له فلم يبق للمساواة إلا التأخير وقدم فيما يأتي المساواة نظرا لكونها الأصل

وقوله حوالي أي في الكافي وجوابي
 حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى
 الفعل (و) يحسن التركيب (أخرى لرفع
 الجملة الاسمية) الواقعة حالا (بعقب مفرد)
 حال (كقوله)
 والله يتيقن لنا سالما
 بردك التجميل وتعظيم
 فترك الواو في الجملة
 فترك الواو يحسن فترك الواو
 (الباب الثامن الإيجاز والأطناب والمساواة)

المقيس عليه لانه الكلام المتعارف فاذا دعيه اطباب وما تنقص عنه ايجاز ثم لا يجاز ما سبق (قوله
قال السكاكي) أي اعتذارا عن ترك تعريف الايجاز والاطناب بتعريف يعين فيه القدر لكل منهما
من الكلام بحيث لا يزيد ذلك القدر ولا ينقص (قوله أما الايجاز والاطناب الخ) ان قلت لم يذكر
أن المساواة من الامور النسبية مع انها منها الا تعرف الا بالنسبة لشي الايجاز والاطناب فان كون
الكلام مساواة انما يعرف بكونه ليس فيه زيادة على المتعارف ولا نقصان عنه قلت ذكر السيد
في شرح المنتاح انه لم يتعرض للمساواة وان كانت نسبية أيضا لانه لا فضيلة للكلام الاوسطا فيصدر
عن البليغ مساواة له لا يكون بليغا الا ليس فيه نقطة يعتد بها اهـ وبحث فيه بأن عدم الاعتداد
انما يكون اذا قصد البليغ تجريده عن النكت وليس بتعين جواز أن يكون في المقام مقتضيات
وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ وأما البليغ فن حقه أن يراعيها ويشير اليها مع كونه لفظيها
متطابقين وأجاب العلامة عبيد الحكيم بأن المراد بكونه ليس بليغا من حيث انه مساو للكلام
الايضا وان كان من حيث اشتقاقه على المزايا والخصوصيات التي يقتضيها المقام بليغا معتد بها
لانه بهذا الاعتبار ايجاز بالقياس الى المتعارف او الى مقتضى المقام (قوله فلكونهما نسبيين)
الفاء داخلة على جواب أما هو قوله لا يتيسر الخ وقوله لكونهما نسبيين علة للجواب مقدمة عليه
لإفادة اخصر أو قد هتفما بها وفي الكلام حذف والاصل لكونهما نسبيين والمنسوب اليه
مختلف القدر ولا بد من هذا الحذف حتى تنجح العلة المتدعي وهو عدم امكان التعيين فالمنسوب اليه
هو كل منهما بالنظر للآخر فكل منهما منسوب ومنسوب اليه (قوله أي من الامور النسبية)
أي النسوبة الى غيرها كالابوة والبنوة (قوله التي يكون تعقلها) أي ادراكها (قوله
بالقياس) أي بالنسبة الى تعقل شيء آخر فتعقل الايجاز ترتفع على تعقل الاطناب وبالعكس
وذلك لان الايجاز ما كان من الكلام أقل بالنسبة لغيره والاطناب ما كان أزيد بالنسبة لغيره
وحديث فتعقل كل منهما متوقف على تعقل ذلك الغير ضرورة توقف تعقل المنسوب على تعقل المنسوب
اليه لا يخذه في مفهومه (قوله فان الموجد الخ) أي فان الكلام الموجد وهذا علة لكونهما نسبيين
(قوله انما يكون موجزا) أي انما يدرك من حيث وصفه بالايجاز (قوله وكذا المطنب) أي
وكذلك الكلام المطنب وقوله انما يكون مطنبا أي انما يدرك من حيث وصفه بالاطناب وانما قدنا
يقولنا من حيث كذا الخ فيه لانه لو نظر في كل منهما من حيث انه جلة أو بجلتان أوله متعلقات أولا
لم يكن نسبيا وهو ظاهر كذا في ابن يعقوب والاحسين ما قاله العلامة عبيد الحكيم وحاصله أن قوله
انما يكون أي في الخارج والذهن موجزا بالنسبة الى كلام آخر زائد عنه انما تحقق أو مقدر وكلة
من بعد أزيد وانقص ليست تفضيلية بل هي صلة لفعل الذي تضمنته صيغة التفضيل بمعنى أصل الفعل
(قوله لا يترك التحقيق) استثناء من محذوف أي لا يتيسر التكلم فيهما بحال من الاحوال
الا بجملة ترك التحقيق فوجب ترك التعريف لتعذره ثم ان المراد من التحقيق على ما فهم المصنف من
كلام السكاكي التعريف المبين لمعناها والمعنى حينئذ لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التعريف المبين
لمعناها وإذا أورد على السكاكي النظر الآتي على ما ستوضح لك والشارح فهم أن المراد من التحقيق
في كلام السكاكي تعيين مقدار كل واحد منهما أي لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التعريف والتعيين
لمقدار كل منهما وعليه فلا يتأتى الإرادة الآتي وقد حل الشارح كلام السكاكي هنا بما فهمه حيث
فسر التحقيق بالتعيين وأجاب عن النظر الآتي في كلام المصنف بما حل به هنا وكان الاولى له أن يفسر
التحقيق بالتعريف مجازا لانه مضاف ثم يجيب عن النظر بما فهمه والواصل انه ان أراد بالتحقيق
في كلام السكاكي التعريف الذي يضبط كل واحد منهما ولو في الجملة كما فهم المصنف فهذا يمكن ولذا
اعترضه المصنف بما يأتي وان أراد بالتحقيق في كلامه تعيين مقدار كل بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص

قال (السكاكي) أما الايجاز والاطناب
فلكونهما نسبيين أي من الامور النسبية
التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء
آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة
الى كلام مطنب بالنسبة الى ما هو أكثر منه
والا تيسر الكلام فيهما الا بترك التعريف

عنه وهو ما فهمه المصنف من هذا غير ممكن وعلى هذا لا يرد على السكاكي شيء (قوله والتعيين)
 أي تعيين القدر المخصوص لكل منهما وهذا تفسير من المصنف للتحقيق الواقع في كلام السكاكي
 غير ما فهمه المصنف وأورد عليه النظر الآتي (قوله أي لا يمكن الخ) هذا تفسير لعدم التيسر
 إشارة إلى أنه ليس المراد أنه يمكن بعسر كما هو ظاهره وفي هذا التفسير إشارة إلى أن المراد بالتحقيق
 التنصيص وأن النفي منصب على القيد أعني ترك التحقيق وذلك لأن عدم ترك التحقيق والتنصيص
 عبارة عن التنصيص المذكور (قوله على أن هذا المقدار من الكلام يجوز الخ) ظاهره إطلاق لفظ
 يجوز على نفس الالفاظ وهو مخالف لما يأتي من قوله فلا يجوز أداء المعنى بأقل الخ فإن كان يطلق
 عليهم كما في لفظ الخبر والانشاء فالأمر واضح وإن كان لا يطلق إلا على أحدهما فقط فيما أول
 أحد الموضوعين ليرجع للأخر والأمر في ذلك سهل اهـ يس (قوله اذرب كلام الخ) على قوله
 أي لا يمكن ورب هنا للتكثير أو التحقيق وقوله اذرب كلام موجز الخ مثل زيد المنطلق موجز
 بالنسبة لزيد هو المنطلق ومطلب بالنسبة لزيد منطلق فتقول المصنف اذرب كلام موجز مثل زيد
 المنطلق وقوله يكون مطلباً بالنسبة لكلام آخر هو زيد منطلق وقوله وبالعكس أي قد يكون الكلام
 مطلباً نحو زيد المنطلق موجزاً بالنسبة لكلام آخر نحو زيد هو المنطلق أي وإذا كان الكلام الواحد
 قد يكون موجزاً بالنسبة لكلام ومطلباً بالنسبة لكلام آخر فكيف يمكن أن يقال على طريق
 التحقيق والتحديد أن هذا القدر يجوز وهذا الطنب والحاصل أن تعيين مقدار من الكلام لا يجوز
 أو لا طنب بحيث لا يزداد عليه ولا ينقص عنه غير ممكن لأن ذلك موقوف على كون المضاف إليه
 مقدار القدر بحيث يقال ما زاد على هذا القدر طنب وما نقص عنه يجوز والمنسوب إليه الإيجاز
 والاطنب غير متحد في القدر بل مختلف فلذلك تجد الكلام الواحد بالنسبة إلى قدر إيجازاً وإلى
 قدر اطناباً ومن هذا تعلم أن مجرد كونهم متعيينين لا يكفي في امتناع التعيين والتحقيق بل لابد
 مع ذلك من اختلاف المنسوب إليه كما ذكرنا سابقاً (قوله أي والابناء الخ) أشار المصنف بهذا
 إلى أن قول المصنف والبناء عطف على ترك أي لا يمكن الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والابناء
 على أمر عرفي لأن البناء على الأمر العرفي أقرب ما يمكن به ضبطهما المحتاج إليه لأجل تمايز
 الأقسام وإيضاح ذلك أن تعيين مقدار كل منهما وتحديد ما كان غير ممكن وكان الأمر محتاجاً
 إلى شيء لضبطهما في الجملة وضبط المنسوب بضبط المنسوب إليه والمنسوب إليه غير مضبوط على وجه
 التعيين كما عرفت طالب أقرب الأمور إلى الضبط وهو الكلام العرفي لينبأ عليه وإنما كان أقرب
 إلى الضبط لأن أفرادها وتفاوتت كنهانها متعارفة ومعرفة مقداره لا تتعذر غالباً وحيث كان
 المنسوب إليه وهو الأمر العرفي مضبوطاً في الجملة كان المنسوب أيضاً الذي هو الإيجاز والاطنب
 مضبوطاً في الجملة (قوله على أمر عرفي) أي متعارف بين أهل العرف إذا أدا المقاصد من غير
 رعاية بلاغة ومزية فيعتبر كل من الإيجاز والاطنب بالنسبة إليه فإزداد عليه اطناب وما نقص عنه
 إيجاز كما قال المصنف بعد (قوله وهو) أي الأمر العرفي (قوله متعارف الاوساط) أي
 المتعامل به في عرف الاوساط من الناس (قوله ولا في غاية التفهامة) أي العجز عن الكلام
 بل كلامهم يؤدي أصل المعنى المراد أعني المطابق من غير اعتبار مطابقة مقتضى الحال ولا اعتبار
 عدمها أو يكون صحيح الأعراب والحاصل أن المراد بالاوساط من الناس العارفين باللغة وبوجود
 صحة الأعراب دون فصاحة والبلاغة فيعبرون عن مرادهم بكلام صحيح الأعراب من غير ملاحظة
 النكات التي يقتضيها الحال فإن قلت إن متعارف الاوساط قد يختلف بأن يتعارفوا عبارتين عن
 معنى واحد أحدهما أزيد من الأخرى من غير زيادة في المعنى وحيث أنها معتبر منسما وإن اعتبر
 لم تتمايز الأقسام قلت سيأتي رد هذا بأن الاوساط ليس في قدرتهم اختلاف العبارات بالطول

والتعيين أي لا يمكن التنصيص على أن
 هذا المقدار من الكلام يجوز ذلك الطنب
 اذرب كلام موجز يكون مطلباً بالنسبة
 إلى كلام آخر وبالعكس (والبناء على أمر
 عرفي) أي والابناء على أمر يعرفه أهل
 العرف (وهو متعارف الاوساط) الذين
 ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية التفهامة

والقصير لانهم انما يعرفون اللفظ الموضوع للمعنى فغير انهم يجدونه بذلك واختلاف العبارة بالطول
والقصير انما يكون من البلاغ بسبب تصرفهم في لطائف الاعتبارات (قوله أى كلامهم في مجرى
عرفهم) في معنى عند والمجرى مصدر بمعنى الجريان والعرف بمعنى العادة أى كلامهم عند جريانهم
على عادتهم أو أن إضافة مجرى للعرف من إضافة الصفة للموصوف أى كلامهم على حسب عادتهم
الجارية في تأدية الخ (قوله عند المعاملات) متعلق بمحذوف أى التي تعرض لهم الحاجة الى
تأديتها عند المعاملات والمحاورات أى الخطابات أعم من أن تكون تلك الخطابة في معاملة أو لا
(قوله أى هذا الكلام) أى المتعارف بين الاوساط (قوله من الاوساط) قيد بذلك لانه قد يحمد
من البليغ لانه يورده لكونه مقتضى المقام بأن يكون الخطاب من الاوساط (قوله في باب البلاغة)
أى بحيث يعد بليغا (قوله لعدم رعاية مقتضيات الاحوال) أعني اللطائف والاعتبارات (قوله
ولا يذم أيضا منهم) أى بحيث يعد محلا وقيد بقوله منهم للاختراز عن البلاغ فان كلام الاوساط
قد يذم بالنسبة لهم اذا لم تراعى فيه مقتضيات الاحوال وبقييد الشارح بالاوساط اندفع ما يقال
ان كلام اهل العرف ان كان رتبة وسطى بين الایجاز والاطناب فاما أن يكون هو المساواة أولا
فان كان هو المساواة فهي محمودة ان طابق مقتضى الحال ومذمومة ان لم تطابقه لان كل ما خرج
عن أصل البلاغة التحق بأصوات البهايم فكيف يقول المصنف ان كلام الاوساط لا يحمد ولا يذم
وان كان غير المساواة فهو ممنوع لانحصار الكلام في الایجاز والاطناب والمساواة وحاصل الجواب
أن المراد لا يحمد ولا يذم من الاوساط لانهم لا يعتبرون المنزاه والخواص وهذا لا يشاقى أنه يحمد
ويذم من البليغ باعتبار اختلاف المقامات على مساهف وتقسيم الكلام الى الاقسام الثلاثة تناس
بالكلام البليغ وأما كلام الاوساط فلا يوصف بواحد من الثلاثة فتأمل ذلك (قوله وبجرح
تأليف) أى وتأليف مجرد عن النكات وهو اما بالرفع عطف على تأدية أو بالجر عطف على دلالات
(قوله بجرحها عن حكم التعيق) أى بسبب كونه مطابقا للتعريف واللغة والنحو مما يتوقف عليه
تأدية أصل المعنى وأصل التعيق تصويت الراعى في غنمه والمراد به هنا أصوات الخيوانات الجم والمراد
بحكمه عدم دلالاته (قوله فالایجاز) أى اذا بينا على انه لا ييسر الكلام في الایجاز والاطناب
والابناء على أمر عرفت فيقال في تعريف الایجاز هو أداء المقصود أى ما يقصده المتكلم من المعاني
(قوله بأقل) أى بعبارة أقل أى قليلة فافعل ليس على بابه وقوله من عبارة المتعارف فيه أن العبارة
هى الكلام المعبر به والمتعارف هو الكلام أيضا كما مر من أن متعارف الاوساط كلامهم الجارى
على عادتهم في تأدية المعنى وحيث فلا معنى لإضافة العبارة "متعارف" لأن الابهائية والمعنى
بعبارة أقل من العبارة التي هى متعارف الاوساط وبعد ذلك فالطابق للسباق أن يقول بأقل من
المتعارف اذا فائدة في زيادة عبارة (قوله والاطناب ادأه) أى ويقال في تعريف الاطناب
هو أداء المقصود بعبارة أكثر من العبارة التي هى متعارف الاوساط وقد يقال ان الاطناب على
اصطلاح السكاكى "يعم" المساواة كما يأتى وهذا بلائمه اللهم الآن يقال ان هذا التعريف مبنى
على اصطلاح آخر اه قترى وقوله والاطناب الخ أى ويقال في تعريف المساواة هى أداء المقصود
بقدر المتعارف (قوله ثم قال أى السكاكى) هذا اشارة الى كلام آخر للسكاكى في الایجاز
(قوله الاختصار) أى الذى هو الایجاز لانهم عند السكاكى مترادفان وانما عبر أولا بالایجاز
وثانيا بالاختصار تفننا وكان معنى السكاكى عن هذا الكلام لو قال في الكلام السابق الابهائية على
أمر عرفت أو على ما يقتضيه المقام (قوله لكونه نسبيا) علامة مقدمة على المعلوم أى الاختصار
يرجع فيه تارة لما سبق الخ لكونه نسبيا (قوله يرجع فيه) أى ينظر فيه أى ينظر في تعريفه
(قوله تارة) أى في بعض الاحيان (قوله الى ما سبق) أى الى التعريف الذى قد سبق

(أى كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية
المعاني) عند المعاملات والمحاورات
(وهو) أى هذا الكلام (لا يحمد)
من الاوساط (في باب البلاغة) لا يحمد
مقتضيات الاحوال (ولا يذم) أيضا منهم
لان غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات
وضعية وأنفاظ كيف كانت وبجرح تأليفه
بجرحها عن حكم التعيق (فالایجاز
أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف)
والاطناب ادأه بأكثر من عبارته
أى السكاكى (الاختصار لكونه نسبيا يرجع
فيه تارة الى ما سبق)
عبارة المتعارف أكثر منه

ظاهر المقام وباطنه (قوله لم يكن في شيء من البلاغة) أي عدم مقتضى المقام ظاهرا وباطنا
 وإذا لم يكن في شيء من البلاغة فكيف يوصف بالابحار الذي هو وصف الكلام البليغ (قوله مثله)
 أي مثال الموهب المشهور من الابحار الراجع لكون الكلام أقل حماية تقتضيه المقام بحسب الظاهر
 (قوله قوله تعالى) أي حكاية عن سيدنا زكريا (قوله والمقام المشيب) من عطف اللازم
 على اللازم والامام النزول (قوله فينبغي) أي لكون المقام مقام التشكي بما ذكر (قوله
 أن يبسط فيه الكلام غاية البسط) بناء على الظاهر كأن يقال وعن عظم اليد والرجل وضعفت جراحة
 العين ولانت حدة الاذن إلى غير ذلك (قوله فلا يحجز) أي الذي هو الاختصار عند السكاكي
 (قوله معنيان) هما كون الكلام أقل من المتعارف وكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر
 ويلزم من كون الابحار معنيان أن يكون الاطناب كذلك لكنه ترك ذلك لانسباق الذهن إليه
 مما ذكره في الابحار (قوله عموم من وجه) أي وخصوص كذلك وذلك لأن كون الكلام
 أقل من متعارف الاوساط أعم من أن يكون أقل من متعارف الاوساط أولا فيتصادقان
 أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر أعم من أن يكون أقل من متعارف الاوساط أولا فيتصادقان
 فيما إذا كان الكلام أقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا إذا قيل رب شئت بحذف
 حرف النداء وباء الاضافة فانه أقل من مقتضى السكال لاقتضائه أبسط منه لكونه مقام التشكي
 من المقام المشيب وانقراض الشباب وأقل من عبارة المتعارف أيضا وهي يارب شئت بزيادة حرف
 النداء وباء الاضافة ويتفرد المعنى الأول دون الثاني في قوله إذا قال الخيس أي الجيش ثم بحذف
 المبتدأ فانه أقل من عبارة المتعارف وهي هذه نعم فاعتبروها وليس بأقل من مقتضى المقام لأن المقام
 لضمه يقتضي حذف المبتدأ وكما في نحو قولك للصيد غزال عند خوف فوات الفرصة فانه أقل
 من المتعارف وهو هذا غزال وليس بأقل مما يقتضيه المقام لانه يقتضي هذا الاختصار ويتفرد المعنى
 الثاني دون الاول في قوله تعالى رب اني وهن العظمي فأن المقام يقتضي أكثر منه كما مر والمتعارف
 أقل منه كما لا يخفى فلا يخفى عليك اجراء هذه النسبة أعني نسبة العموم والخصوص من وجه بين
 الاطناب على التفسيرين له وكذا بين الابحار بالمعنى الثاني وبين الاطناب بالمعنى الاول (قوله
 وفيه نظر) أي فينبذ كره السكاكي قولنا ونابيا (قوله لا يقتضي تعسر تحقيق معناه) أي لا يقتضي
 تعسر بيان معناه بالتعريف أي والمبتدأ من كلام السكاكي أن كون الشيء نسبيا يقتضي تعسر
 بيان معناه بالتعريف (قوله وتعرف بتعريفات الخ) عطفه على ما قبله عطف تفسير (قوله
 كالابوة) أي فانهم عزفوها بكون الحيوان متولدا من نطفة آخر من نوعه من حيث هو كذلك
 عزفوا الاخوة بكون الحيوان متولدا هو وغيره من نطفة آخر من نوعهما (قوله وغيرهما)
 كالبنوة فانهم عزفوها بكون الحيوان متولدا من نطفة آخر من نوعه (قوله والجواب أنه)
 أي السكاكي وقوله لم يرد أي تعسر التحقيق في قوله لكونهما نسبين لا يتيسر الكلام فيهما لا بترت
 التحقيق (قوله تعسر بيان معناه) أي بالتعريف الضابط لكل واحد منهما كما فهم المصنف
 وضمير التنبيه راجع للايجاز والاطناب (قوله لان عاذ كره) أي السكاكي في تعريف الابحار
 والاطناب بيان معناه هما أي فيبانه لمعناهما بما ذكره دليل على عدم عسده الارادة (قوله بل
 أراد الخ) الاوضح أن يقول بل أراد تعسر التحقيق تعسر التعريف الخوى على تعيين المقدار لكل
 بحيث لا يزد عليه ولا ينقص منه وانما كان تعيين هذا المقدار متعسرا لتوقفه على اتحاد المنسوب
 والمنسوب اليه وهو مختلف والحاصل انه ليس مراد السكاكي بتعسر التحقيق تعسر التعريف
 المبين لمعنى كل منهما كما فهم المصنف واعترض بما ذكر بل أراد تعسر التحقيق تعسر التعريف
 المشتمل على تعيين المقدار لكل وحيد فلا اعتراض والدليل على هذا الارادة تعريفة للايجاز

لم يكن في شيء من البلاغة مثله قوله تعالى
 رب اني وهن العظمي فأن المقام بحسب الظاهر
 بالنسبة إلى المتعارف أعني قولنا يارب شئت
 واجياز بالنسبة إلى مقتضى المقام بحسب الظاهر
 لانه مقام بيان ان يبسط فيه الكلام غاية
 المشيب فينبغي أن يبسط فيه الكلام غاية
 البسط فلا يحجز معنيان بينهما عموم
 من وجه (وقبه نظر لأن كون الشيء أمرا
 نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه)
 نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه النسبية
 إذا كثر ما تحقق معاني الأمور النسبية
 وتعسر تعريفات تلحق بها كما لا يخفى
 والاخوة وغيرهما والجواب انه لم يرد تعسر
 بيان معناه إلا أن ما ذكره بيان لغناهما
 بل أراد تعسر التحقيق والتعيين في أن هذا

والاطناب بجاهومين، لعناهما بعد حكمه بتعسير تحقيقتهما الذي هو الاستناع (قوله ثم البناء على المتعارف) أى على متعارف الاوساط أى على عبارتهم المتعارفة بينهم وهذا اعتراض ثان على السكاكى وحاصله أن ما ذكره السكاكى فى تعريف الايجاز والاطناب من بناءهما على متعارف الاوساط ومن بناءهما على البسط الموصوف بأنه أبسط مما ذكره المتكلم فيه بحث لأن هذا فى الحقيقة رد إلى الجهالة والمطاب من التعاريف الاخراج من الجهالة لا الرذاليها (قوله والبسط) أى والبناء على البسط أى على الكلام المبسوط اللائق بالمقام لا قضاؤه إياه لأن البناء انما هو على الكلام لا على البسط وأيضاً الموصوف بكونه أزيد من الكلام المذكور انما هو الكلام (قوله الموصوف) أى بأنه أبسط مما ذكره المتكلم (قوله بأن يقال) أى فى البناء على المتعارف (قوله هو الاداء) أى اداء المعنى المتصور بأقل من المتعارف أى والاطناب ادائه بأكثر من المتعارف (قوله أو مما يليق الخ) عطف على قوله من المتعارف وهذا بيان للبناء على البسط وحاصله أن يقال الايجاز اداء المتصور بأقل مما يليق بالمقام والاطناب ادائه بأكثر منه (قوله من كلام الخ) بيان لما يليق بالمقام أى الذى هو كلام أبسط من الكلام الذى ذكره المتكلم (قوله رذالى الجهالة) أى والمطاب من التعاريف الاخراج من الجهالة لا الرذاليها وقوله رد إلى الجهالة أى إحالة على أمر مجهول فالجهالة مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله اذ لا تعرف الخ) عطف على حذف أى وانما كن فى البناء على الأول وهو متعارف الاوساط رذالى الجهالة لأنه لا تعرف الخ وحاصله أن تصور التعريف متوقف على تصور أجزائه الاضافة وغيرها والمتعارف المذكور فى التعريف لم يتصور قدره ولا كيفه فبذلك جهل فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهول والمراد بكمية متعارف الاوساط عدد كلمات عبارتهم هل هو أربع كلمات أو خمس (قوله وكيفيتها) أى ولا كيفية متعارف الاوساط وأنت التفسير باعتبار أن متعارف الاوساط عبارة وأراد بكيفية متعارف الاوساط تقديم بعض الكلمات وتأخير بعضها ثم إن معرفة الكيف لا يتعلق بها الغرض الذى يخصنا هنا لأن الجهل به يزداد به جهل متعارف الاوساط فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولاً ويصح أن يراد بكيفية متعارف الاوساط كون كلماته طويلة أو قصيرة (قوله لا اختلاف طبعاً بينهم) أى لا اختلاف مراتب الاوساط فبينهم من يعبر عن المقصود بعبارة قصيرة وعنهم من يعبر عنه بعبارة طويلة وهذا على لقوله اذ لا تعرف الخ (قوله ولا يعرف الخ) عطف على قوله اذ لا تعرف وهذا بيان لكون البناء على البسط فيه رذالى جهالة وحاصله أن كون المقام يقتضى كذا وكذا الأقل ولا أكثر مما لا يضبط فلا يكاد يعرف لتفاوت المقامات كثيراً ومقتضياتها مع دقتها فقوله ولا يعرف أن كل مقام أى ولا يعرف جواب أن كل مقام والمراد بالمعرفة المنفية هنا وفيما مر المعرفة التصورية وقوله أى مقدار مفعول مقدم يقتضى وقوله من البسط أى من ذى البسط وأصل التركيب ولا يعرف جواب أن كل مقام يقتضى أى مقدار من الكلام المبسوط (قوله حتى يقاس عليه) فيحكم بأن المذكور أقل منه أو أكثر وهذا غاية للمتنق وهو المعرفة من قوله ولا يعرف وضمر عليه راجع للقدر الذى يقتضيه المقام (قوله ويرجع اليه) عطف تفسير (قوله والجواب أن اللفاظ الخ) هذا جواب عن الأول وحاصله أننا لنسلم أن المتعارف غير معروف بل يعرفه كل أحد من البلغاء وغيرهم وذلك لأن اللفاظ قوالب المعاني فبين على قدرها بحسب الوضع بمعنى أن كل لفظ بقدر معناه الموضوع له فن عرف وضع اللفاظ ولو كان عامياً عرف أى معنى يفرغ فى ذلك القالب من اللفظ ضرورة أن المعنى الذى يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة فإذا أراد تأدية المعنى الذى قصد به عبرته باللفظ الموضوع له من غير زيادة ولا نقص فالتصرف فى العبارة بما يوجب طولها وقصرها من اللطائف والدقائق الزائدة على أصل الوضع شأن البلغاء والمحققين ولا يتوقف متعارف

(ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف)
بأن يقال الايجاز هو الاداء بأقل من
المتعارف أو مما يليق بالمقام من كلام أبسط
من الكلام المذكور (رد إلى الجهالة)
اذ لا تعرف كمية متعارف الاوساط
وكيفيتها لا اختلاف طبعاً بينهم ولا يعرف
أن كل مقام أى مقدار يقتضى من البسط
حتى يقاس عليه ويرجع اليه والجواب
أن اللفاظ قوالب المعاني

الاورساط واستعماله على ذلك وحيد فتعارف الاوساط معروفة للبلاء وغيرهم ومحدود معين
عندهم في كل حادثة وهو اللفظ الموضوع للمعنى الذي أريد تأديته وحيث كان المتعارف محدودا
معينا فيقاس به ويصح التعريف به ولا يكون في البناء عليه رد للجهالة لوضوحه بالنسبة للبلاء وغيرهم
(قوله الالفاظ قوال المعاني) أي لانها من حيث فهمها منها أو من حيث وضعها انهما مساوية لها
وعكس بعضهم نظرا الى أن المعنى يستحضر أولا ثم يوثق باللفظ على طبقه وجع بين القوانين بأن الأول
باعتبار السامع والثاني باعتبار المتكلم (قوله والاورساط) مبتدأ خبره قوله لهم حدث الخ (قوله
على اختلاف العبارات) أي على الاتيان بعبارات مختلفة بالطول والتقصير عند فائدة المعنى الواحد
(قوله والتقصير) عطف على اختلاف عطف سبب على مسبب أي ولا يتقدرون على التصرف
في العبارات بمراعاة التكتات الطبيعية المتغيرة أي التي شأنها أن تتغير (قوله لهم حدث الخ) أي
لكل معنى أريد فادته عندهم حتى أي عبارة محدودة أي معلومة أي وحيث فلا يكون في البناء
على متعارف الاوساط رد الى الجهالة لوضوحه للبلاء وغيرهم وظهوره عما قلناه أن القدرة على تأدية
المعنى الواحد بعبارات مختلفة في الطول والتقصير انما هو شأن البلاء بخلاف الاوساط فان لهم
في افادة كل معنى حدا معلوما من الكلام يجري فيما بينهم بدل عليه بحسب الوضع ولا قدرته لهم على
أزيد من ذلك ولا نقص (قوله وأما البناء على البسط الخ) هذا جواب عن الاعتراض الثاني وحاصله
أن البناء على البسط مقصور على البلاء لا يتجاوزهم الى غيرهم ولا نسلم عدم معرفة البلاء لما يقتضيه
كل مقام عند انظر فيه وحيث فيكون التعريف بما فيه البسط الموصوف ليس فيه رد للجهالة
للعلم بالبسط الموصوف عند البلاء (قوله الموصوف) أي بكونه أبسط مما ذكره المتكلم (قوله
فلا يجهل عندهم الخ) أي لانهم يعرفون أي مقام يقتضي البسط ويعرفون أن ذلك المقام يقتضي
تبسط يقتضي أي مقداره وحيث فيكون التعريف به ليس فيه رد للجهالة (قوله والاقرب الخ)
هذا يقتضي أن ما قاله السكاكي قريب الى الصواب مع أن غرض المصنف أنه ليس بصواب لانه نظر
فيه ولم يجب عنه وعدل الى غيره ويقتضي أيضا أن هذا الكلام الذي أتى به ليس بصواب بل أقرب اليه
من غيره وليس هذا مرادا وأجيب بأن أفعل ليس على باب بل المراد القريب للصواب والمراد بقربه
للسواب تحكمه منه وكثيرا ما يعبر بالقرب من الشيء عن كونه اياه كقوله تعالى اعدوا هو أقرب
للتقوى فان العدل من التقوى داخل فيها لانه قريب اليها فقط (قوله أن يقال) أي في ضبط
الايجاز والاطناب (قوله المقبول من طرق التعبير الخ) خرج الاخلال والتطويل والحشو
مفسدا أو غير مفسد فان هذه وان كانت طرقا للتعبير عن المراد الا أنها غير مقبولة وحاصل ما أشار له
المصنف منطوقا ومفهوما أن هنا خمس طرق لان المراد اتماما بؤدى بلفظ مساو له أولا والثاني
أما أن يكون ناقصا عنه أو زائدا عليه والناقص اما زاف أو غير وافي والزائد اما فائدة أو لا فهذه
خمس المقبول منها ثلاثة وهي ما أتى بلفظ مساو أو ناقص مع الوفاء أو بزيادة فائدة وما أتى بنقص
بالوفاء وهو الاخلال غير مقبول وما أتى بزيادة لانه غير مقبول وفيه قسمان الحشو والتطويل
فصارت الطرق ستة ثلاثة مقبولة وهي المساواة والايجاز والاطناب وثلاثة غير مقبولة وهي الاخلال
والتطويل والحشو ثم ان المراد بكون تلك الطرق مقبولة أو غير مقبولة بالنظر للتعبير عن المقصود
يقطع النظر عن حال المتكلم من كونه بليغا أو من الاوساط فلا بد أنه ان أريد بقبول الطرق الثلاثة
الاول المقبول مطلقا أي سواء كان من البليغ أو من الاوساط فالزائد والناقص الوافي غير مقبولين
من الاوساط لانهم يخرجون عن طريقهم لغير داع وان أريد القبول من البليغ فليس المساوي
والناقص الوافي مقبولين منه مطلقا بل اذا كان ذلك لداع ويمكن الجواب أيضا باختيار الشق الثاني
وأن المصنف انكل في عدم التمسك بالبليغ للعلم به من كون الكلام في أساليب البلاغة التي هي

والاورساط الذين لا يتقدرون في تأدية المعاني
على اختلاف العبارات والتصرف في لفظها
الاختلاف انهم حذروا الكلام يجري بينهم
في المحاورات والمعاملات معلوم للبلاء
وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة
اليهم جميعا وأما البناء على البسط الموصوف
فانما هو للبلاء العارفين لمقتضيات الاحوال
بقدر ما يمكن لهم فلا يجهل عندهم ما يقتضيه
كل مقام من مقدار البسط (والاقرب)
الى الصواب (أن يقال المقبول من طرق
التعبير عن المراد)

مطابقة الكلام لمقتضى الجمال (قوله تأدية أصله) أى أصل المراد والاضافة بيانية أى تأدية
 الأصل الذى هو المراد اه يعقوبى وانما زاد لفظ الأصل اشارة الى أن المعتبر فى المساواة والايجاز
 والاضطاب المعنى الاقول أعنى المعنى الذى قصد المتكلم افادته لاجتناب ولا يتغير بتغير العبارات
 واعتبار الخصوصيات فتقولنا جاءنى انسان وجاءنى حيوان ناطق كلاهما من باب المساواة وان كان
 بينهما تفاوت من حيث الاحمال والتفصيل والقول بأن أحدهما ايجاز والآخر اضطاب وهم انتهى
 عبد الحكيم (قوله ينفذ مساو له) وذلك بأن يؤدى بما وضع لاجزائه مطابقة وهذه التأدية أعنى تأدية
 المراد بلفظ مساو هو المساواة وقد اعتمد المصنف فى معرفة أن الاول مساواة وأن الثانى ايجاز وأن
 الثالث اضطاب على اعتبار المقهورات بذلك كما لا يخفى اه أطول (قوله أو بلفظ ناقص عنه) أى عن
 المعنى المراد بأن يؤدى بأقل مما وضع لاجزائه مطابقة فالنقصان باعتبار الحذف الذى يتوصل اليه بسهولة من
 المعنى المراد اما باعتبار اللزوم اذ لم يكن هناك حذف أو باعتبار الحذف الذى يتوصل اليه بسهولة من
 غير تكلف نفرج الاختلال فإن اتوصل الى المحذوف فيه شكاف وهذه التأدية أعنى تأدية المراد بلفظ
 ناقص واف عى الايجاز كذا اقتر شخضا العدوى وعبارة المولى عبد الحكيم أو بلفظ ناقص عنه أى عن
 مقدار أصل المراد اما بيا سقاط لفظ منه والتعبير عن كنه بلفظ ناقص عن ذلك المقدار فيشمل ايجاز
 التقصير واما الحذف فتقولنا سقاه وشكره مساو لاصل المراد غير ناقص عنه لان تقدير الفعل انما هو
 لرعاية قاعدة شؤبه وهو أنه مقبول بطلاق لابقه من ناصب والعرب القح تفهم أصل المراد من ذلك
 وهو حسده تعالى من غير تقدير وهو متعارف الاوساط أيضا قاله قول بأنه ايجاز عند المصنف
 ومساواة عند السكاكى تخالفه مع السكاكى لا يسمع بدون سند قوى من القوم اه كلامه (قوله
 أو بلفظ زائد عليه) أى بأن يكون أكثر مما وضع لاجزائه مطابقة فانئذ وهذه التأدية أعنى تأدية أصل
 المراد بلفظ زائد عليه الفائدة هي الاضطاب (قوله فالمساواة أن يكون الخ) المتبادر من هذا التقرير أن
 قول المصنف لفائدة قيد فى الاضطاب وهو صريح الاحتراز لا يخفى فى المتن أيضا وفيه نظر لانه يقتضى
 أن المساواة والايجاز مقبولان مطلقا وليس كذلك اذ كيف يقبلان عند البلغاء عند عدم الفائدة
 فالاولى تقيدهما بما أيضا ويراد بها ما يعم تكون المأوى به هو الاصل ولا يقتضى للعدول عنه
 كما فى المساواة حيث لا يوجد فى المقام مناسبة سواها فاذا قال السبكى فى عروس الافراح الذى
 يظهر من كلام المصنف وهو الصواب أن قوله لفائدة تعلق بالثلاثة من جهة المعنى وما اقتضته
 عبارته من تعلتها بالزائد فقط فليس كذلك بل يقال المساواة تأدية أصل المعنى بلفظ مساو له لفائدة
 والايجاز تأدية ناقص لفائدة والاضطاب تأدية بلفظ زائد لفائدة (قوله واحترز) هو بالبناء
 للمفعول أو بالبناء للفاعل ويكون فيه التفتان لان المقام مقام تكلم ويصح أن يقرأ بلفظ المضارع ووجه
 الاحتراز بما ذكره عن الاختلال أن المراد بالوفاء أن تكون الدلالة على ذلك المراد مع نقصان اللفظ واضحة
 فى تراكب البلفاء ظاهرة لا خفاء فيها والاختلال كما قال الشارح أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد
 غير واف به لخفاء الدلالة حيث يحتاج فيها الى تكلف ونعسف فان قلت اذا وجدت قرائن الدلالة
 اعتبرت وكانت مقبولة وان لم توجد فلا دلالة أصلا حتى تكون مقبولة او غير مقبولة قلت القرائن
 لا بد منها لكن قد يكون الفهم منها واضحا وقد يكون الفهم منها تعسفا وتكلفا خفيا وبعد الاستدلال
 كما يشهد بذلك صادق الذوق فى شاهد الاختلال الآتى قريبا (قوله كقوله) أى الحارث بن حذيفة
 الشكرى بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسر هاء الزاى المعجمة المفتوحة والشكرى نسبة
 لبنى بشكر بن من بكر بن وائل والبيت المذكور من قصيدة من مجزوات الكامل المضمرة المرفقة وقوله
 عيشن بجدة لا يفسر لانه قوله ما أوليت جذا

تأدية أصله بلفظ مساو له (أى لأصل المراد)
 (أو) بلفظ ناقص عنه واف أو بلفظ زائد
 عليه لفائدة (فالمساواة أن يكون ناقصا
 بقدار أصل المراد والايجاز أن يكون زائدا
 عنه وافيا به والاضطاب أن يكون زائدا
 عليه لفائدة (واحترز بانف من الاختلال)
 وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد
 غير واف به (كقوله والعيش خير

(قوله والعيش) أراد به المعيشة أى ما تمسك به من مأكل ومشرب وفى الكلام حذف الصفة أى

الناعم والمراد بنعمته كونه لذيا وقيل المراد بالعيشة الحلية والمراد بنعمتها كونها مع الراحة
(قوله في ظلال النول) جان من ضمير خير أو من مبتدأ على رأى سيديه واضافة انظلال بنون من
اضافة المشبهة به للمشبهة بجماع الاشغال والظلال جمع ظلة بالنم وهي ما ينظلل به كالحية فشبه
النول الذي هو الجهل بالظلال بجماع الاشغال واضاف المشبهة به للمشبهة (قوله اى الحق والجهالة)
تفسير النول بضم النون والمراد بالحق والجهالة عدم العقل الذي يتأقل به في عواقب الامور (قوله
من عاش) أى من عيش من عاش كذا حلة كونه في ظلال العقل وذلك لان الجاهل الاحق يتنعم على
اى وجه ولا يضيق على نفسه بشئ والعقل يتأقل في العواقب والافات وخوف الفناء والمات
فلا يجد للعيش لذة (قوله اى مكذوبا متعوبا) المتبادر من هذا التفسير انه حال من ضمير عاش
ولما كان مصدر الاول بمكذوبا على ما هو أحد الطرق في وقوع المصدر لا يتحمل أن يكون صفة مصدر
محذوف اى عيشا كذا وقوله متعوبا بتفسير مكذوبا (قوله اى الناعم الخ) هذا بيان لما أخل به
الشاعر وتوضيحه أن البيت يفيد أن العيش في حال الجهل سواء كان ناعما أو لا خير من عيش المكذوب
سواء كان عاقلا أو لا مع أن هذا غير مراد الشاعر بل مراده أن العيش الناعم فقط مع زيادة الجهل
والجهاطة خير من العيش الشاق مع فضيلة العقل والبيت لا يفي بهذا المعنى المراد لان اعتبار الناعم
في الاول وفي ظلال العقل في الثاني لا دليل عليه فبقي المصنف على أن في المصراع الاول حذف الصفة
أى والعيش الناعم وفي المصراع الثاني حذف الحال اى من عاش كذا في ظلال العقل وكل منهما لا يعلم
من الكلام ولا يدل عليه دلالة واضحة اذ لا يفهم السامع هذا المراد من البيت حتى يتأقل في ظاهر
الكلام فيجعله غير صحيح لاقتضائه أن العيش ولو مع النكد في حالة الحق خير من العيش النكد في ظلال
العقل وهذا غير صحيح لاستوائهم ما في النكد وزيادة الثاني بالعقل الذى من شأنه التوسعة واطفاء
بعض نكدات العيش فاذا تأقل في ظاهر الكلام ووجد غير صحيح قدر ما ذكر من الامرين في البيت
لاجل صحة الكلام ولا يقال ان المحذوف في هذا البيت دلت عليه القرينة التى هي عدم صحة ظاهر
الكلام فهى انى عزت شأن المراد الناعم وأن المراد في ظلال العقل وحيث كان هناك قرينة دالة
على ذلك المحذوف فلا اخلا لا نأقول لان لم أن القرينة هنا تدل على تعيين ما ذكر سلمنا أنها تدل
أكن دلالة ظنية لا يهتدى اليها الا بزيد نظر وتأقل فهو لا يتخلو عن انخلل بهذا الاعتبار وهذا وذكر
العلامة جلال الدين السيوطي في شرح عقد الجمان انه لا اخلا في البيت بل فيه النوع البدعي
السمعى بالاحتمال حيث حذف من كل محل ما أثبت مقابله في الآخر فاذا ذكره في كل محل قرينة معينة
للمحذوف من المحل الآخر (قوله من التطويل) أى وعن الامهات وهو أعظم من الاطناب فإنه
التطويل مطلقا فائدة أو لغيرها كما ذكره النونجي وغيره كذا في عروس الافراح (قوله نحو قوله)
أى قول عدى بن زياد العبادى من قصيدة طويلة يخاطب بها النعمان بن المنذر حين كان حابسا له
ويذكر فيها حوادث الدهر ومواقع الحزينة ولذنباء من الخطوب ومطلعها

أبداً المنازل أم عينا * تقادم عهد من فقد جلينا الى أن قال

ألا يا بها المثرى المربى * ألم تسمع بخطب الأولينا

(قوله وقد دت) من القدر وهو القطع والتقديم بالغة فيه والاديم الجلد (قوله لراشيه) اللام
بمعنى الى التى للغاية أى قطعت الجلد الملاصق للورق الى أن وصل القطع الراشدين (قوله ومينا)
في رواية مينة وعليها فلا شاهد في البيت وهذه الرواية بخلاف رواية الجمهور وان كانت موافقة لمقبة
القصيدة لأن آياتها كلها مكسورة فيها ما قبل الباء (قوله والكذب والمين واحد) اى فلا فائدة
في الجمع بينهما ولا يقال فائدة التوكيد اذ عطف أحد المترادفين على الآخر يفيد تقرير المعنى
لأننا نقول التأكيديا يكون فائدة ان قصد لاقتضاء المقام اياه وليس مقام هذا الكلام مقتضيا

في ظلال النول (قوله اى الحق والجهالة) من
عاش كذا (قوله اى مكذوبا متعوبا) اى الناعم
وفي ظلال العقل (قوله اى الناعم الخ) هذا بيان لما أخل به
أن العيش الناعم في ظلال العقل (قوله اى الناعم الخ) هذا بيان لما أخل به
من العيش الشاق في ظلال العقل (قوله اى الناعم الخ) هذا بيان لما أخل به
غير واف ذلك فيكون محذولا لا يكون مقبولا
(رو) اختبر (بناية عن التطويل) وهو أن
زيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة
ولا يكون النطق الرأى متعينا (قوله اى
وقد دت) الاديم لراشيه * (والثى) أى
وجد (قوله كذا ومينا) والكذب

لذلك لأن المراد منه الاخبار بعضهم المتصور وهو أن جذية غدوت به الزباء وقطعت راحشيه وسال
منه الدم حتى مات والله وجد ما وعدته به من تزوجه كذا باخان قالت ان الثاني وهو المين متعين للزيادة
لان الاول واقع في مركزه والثاني معطوف عليه قلت مدار التعمين وعدم التعمين الله ان لم يتغير المعنى
باسقاط أيهما كان فازائد غير متعين وان تغير المعنى باسقاط أحدهما دون الآخر فازائد هو الآخر
ولا يعتبر في ذلك كون أحدهما ممتقنا لما لا آخر متأخرا كذا ذكر العلامة عبد الحكيم (قوله)
العرقان في باطن الذراعين) ينزف الدم منهما عند القطع (قوله الجذية) هو يقع الجيم بصيغة المكبر
وبضمها بصيغة المصغر كان من العرب الاولى وكنيته أبو مالك وسكان في أيام الطوائف وقال
أبو عبيدة كان بعد عيسى صلوات الله وسلامه عليه ثلاثين سنة وتولى الملك بعد أبيه وهو أول
من ملك الحيرة وكان ملكه متبعا لملك من شاطئ الفرات الى ما والى ذلك الى السودان وكان يغير
على ملك الطوائف حتى غلب على كثير مما في أيديهم وهو أول من أوقف الشمع ونصب الجسائق للحرب
(قوله الابرش) البرش في الاصل نقط تصالف شعر الفرس ثم نقل للابرش وقيل لذلك الرجل
الابرش لبرص كان به فهاب العرب أن نصفه بذلك فقالوا الابرش والوضاح وقيل سمي بذلك لانه
أصابه حرق نار فبقى أثر نقطاته سودا وحرا (قوله وفي قولها) أي وفي لفظ قولها (قوله للزباء)
هي امرأة تولى الملك بعد أبيها (قوله وهي معروفة) وحاصلها أن جذية قتلت أبا الزباء وغلب على
ملكه وألحأ الزباء الى أطراف مملكته وكانت عاقلة أدية فبهت اليه بأن ذلك النساء لا يخلصن من ضعف
في السلطان فأردت رجلا ضف اليه ملكي وأتروجه فلم يجد كفواً غير كفا قدم على لثنت فطمع
في زواجها لاجل أن يصل ملكه بملكها وقيل انه بعث يخطبها فكتبت اليه اني راغبة في ذلك فاذا عثت
فاشخص الى قشاور وزراء فأشاروا عليه بزواجها الا قصير بن سعد فانه قال لها يا أيها الملك لا تدخل
فان هذه جذية ومكر فصاحوا وأجابهم الى ما سألت فقال قصير عند ذلك لا يطاع قصير أمر فارد ذلك
مشلا ولم يكن قصيرا ولكن كان اسماله ثم انه قال له أيها الملك حينما عصيتني وتوجهت اليها اذ رأيت
جندها قد أقبلوا اليك فان ترجلوا وحيولك ثم ركبوا وتقدموا فقد كذب طئي وان رأيتهم حيولك
وطافوا بك فاني معزض لك العصا وهي فرس جذية لا تدركها فاركبها وقر بها تج وقد أعدت لآخذها
فرسا نافلا خضر غير مستعد للحرب في أبواب حصنها حيوة وطافوا به فقترب قصير اليه العصا فشق
عنها فركبها قصير فبقا فظفر جذية الى قصير على العصا وقد حال دونه السواد فقال ما ذل من جرت به
العصا فصار مثلا فأخذ خيلته الزباء في بيتها وكانت قد ربت شعر عاتقها حولاً وكشفت له عن باطنها وقالت له
هذه عانة عروس أو عانة آخذنا للثار فقال بل آخذنا للثار فأيس من الحياة فأمرت بشدة عضديه كما يفعل
بالمنصور وأجلس على نضع ثم أمرت برأهش فقطعت وكان قد قيل لها احتفظي على دمه فانه
ان ضاعت قطرة منه طلب بشاره ففطرت قطرة من دمه في الارض فقامت لا تضعوا دم الملك فقال
جذية دعوا دما ضيعه أهل فلي يزل الدم يسيل الى أن مات وانما اختارت هذا الوجه في مونه لاجل
اشتقاء غيظها منه باللوم وهو في سبيل الموت ثم ان قصيرا اتى الى عمرو بن سعد وهو ابن أخت جذية
وقد كان جذية استخلفه على مملكته حين سار للزباء فأخبره الخبر وحضه على النار واحال لذلك فقطع
أنه وأذنيه وطلق بالزباء وزعم أن عمرافعل به ذلك وأنه اتهمه على عماله لها على حاله يخدعها
حتى اطمانت له وصارت ترسله الى العراق بما لى فيأتى الى عمرو فبدأ خدمه ضعفه ويشترى به ما يطلبه
ويأتى اليها به الى أن تمكن منها وسلمته مفااتيخ انخراش وقالت له خذ ما أحببت فاحتمل ما أحب من
مالها وأتى عمرا فانتخب من عسكره فرسا ناواً لبسم السلاح واتخذ غراثا وجعل شراجهما من داخل
ثم حل على كل بعير رجلين معهم سلاحهما وجعل يسير في النهار حتى اذا كان الليل اعتزل عن الطريق
فلم يزل كذلك حتى شارف المدينة فأمرهم بلبس السلاح ودخلوا الغراثا فلبسوا فصبح دخل

قوله قد دت أي قطعت والراعيان العرقان
في باطن الذراعين والضمير في راحشيه
وفي أي جذية الابرش وفي قد دت
وفي قولها للزباء والبيت في قصة قتل الزباء
الجذية وهي معروفة

وسلم عليها وقال هذه العير تأتلك بآلم آتلك بئله قط فصعدت فوق قصرها وجعلت تنظر العير وهي تدخل المدينة فأذكرت مشيا وجعلت تقول

ما للجمال مشيا وتيدا * أجند لا يحمان أم حديدا

أم صر فانا يارد أشديدا * أم الرجال جثما قعودا

فلما دخلت العير في المدينة حاولوا شراجهم وخرجوا بالسلاح وأتى قصير بعمره فأقامه على سرداب كان لها كانت إذا خرجت تخرج منه فأقبلت لتخرج من السرداب فوجدت عمرا على بابه فجعلت تنص خاتم فيه سم وتقول يدي لا يدعرو وفارقت الدنيا (قوله في قوله) أي قول أبي انطيب المتنبي من قصيدته التي رثى بها عيال التركي غلام سيف الدولة وأقاربها فيه الحرم وهو حذف الحرف الأول من الوند المخرج ومطلعها

لا يحضرني الله الأمير فأتني * لا آخذ من جلالة نصيب

ومن سر أهل الأرض ثم بكي أسا * بكي بعيون سرها وقلوب

واني وإن كان الدفين حبيبه * حبيب إلى فلي حبيب حبيبي

وقد فارق الناس الأحبة قبلنا * وأعي دواء الموت كل طيب

سببقنا إلى الدنيا فلو عاش أهلها * منعنا بها من جبهة وذو هوب

تلقاها الآتي تلك سالب * وفارقتها الماضي فراق حليب

ولا فضل فيما البيت وهي قصيدة طويلة (قوله واندي) أي الاعطاء (قوله شعوب) بفتح الشين مأخوذ من الشعبة وهي الفرقة (قوله علم للمنية) أي علم جنس فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وسميت المنية بذلك لأنها تشعب وتفرق بين الأحبة أي لولا يقين لقاء المنية لم يكن الامور المذكورة فضل (قوله صر فانا) أي جرها بالكسر من غير تنوين وقوله الضرورة أي الضرورة موافقة القواني وجعل الجرح بالكسر صرفا هو أحد قوانين والثاني انه التنوين وقوله صرفها للضرورة أي مع كونها ممنوعة من الصرف لماذا كرنا وانظر هل يقال يجوز أن يكون علم على الموت وهو مذكر وحيدة فيجوز فيه الصرف وعدمه باعتبارين كما قيل بذلك في أسماء البلدان والاماكن فيجوز قوله يس والظاهر الجواز وأنه لا فرق (قوله وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت الخ) هذا بيان المفهوم البيت وتقرر لما يرد على قوله واندي من كونه حشوا ففسد المعنى والجواب عنه وذلك لأن منطوقه ثبوت الفضيلة للشجاعة وما معها على تقدير وجود الموت لأن لولا عرف امتناع الوجود بمعنى أنها تدل على امتناع جوابها لوجود شرطها وقوله لا فضل فيها هو الجواب في الحقيقة لكن لكون الجواب لا يتقدم يقال فيه انه دليل الجواب وأصل التركيب لولا لاقاء شعوب لا فضل في الشجاعة والندى والصبر وهذا الجواب منفي في ذاته فإذا نفي بحتني لولا كن اثباتا لأن نفي النفي اثبات فيصير مدلول الكلام ومنطوقه ثبوت الفضل للامور المذكورة على تقدير وجود الموت ومدفوعه عدم الفضيلة لما ذكر على تقدير عدم الموت وهذا مسلم في غير الندى والحاصل أن هذا البيت يفيد بحسب المنطوق أن وجود الموت مقتض لفضل الشجاعة والصبر والكرم ويقيد بحسب المفهوم أن نفي الموت مقتض لنفي الفضل عما ذكر واستلزام وجود الموت لفضل الشجاعة واستلزام نفيه لنفي فضائها صحيح لأن الانسان متى علم أنه لا يموت لم يبال بالتقدم على المعركة وهذا المعنى يستوي فيه الناس جميعا فلا فضل على تقديره لاحد على احد بخلاف ما اذا علم أنه يموت ومع ذلك يقتض المعركة فلا يكاد يوجد هذا المعنى الا لافراد قليل من الناس فيثبت لهم الفضل باختصاصهم بالاطاقة لكل أحد عليه وكذلك الصبر على شدة آلام الدنيا استلزام وجود الموت لفضله واستلزام نفي الموت لنفي فضله صحيح لانه لو اتى الموت لم يكن له فضل لأن الناس كلهم اذا علموا أنه لا موت بآلام الشدة صبروا حرصا على تلك الفضيلة أعني فضيلة نفي

(و) استحسن أيضا ابتداء (عن الحشو) وهو زيادة معنية لا لفائدة (المفسد) للمعنى (كانندي) في قوله ولا فضل فيها أي في الدنيا (الشجاعة والندى) * وصبر القتي لولا لاقاء شعوب) هي علم للمنية صرفها للضرورة وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت انما يظهر في الشجاعة والصبر

الجزع اذ ليست تلك الشدة مفضية الى الموت الذي هو أعظم مصيبة وما دونها اجل ومع ذلك لا بد أن
 نزول عادة بخلاف ما اذا علم الانسان أن تلك الشدة ربما أضحت الى الموت الذي هو أشد الشدائد ومع
 ذلك يصبر عليها فهذا لا يتصف به الا القليل من الناس فيثبت له الفضل باختصاصه بما لا طاقة لكل
 أحد عليه رأيا مستلزما وجود الموت ففضيلة الكرم واستلزام نفي الموت لنفي فضيلة الكرم فغير صحيح لأن
 المتبادر أن فضل الكرم انما يكون عند نفي الموت لا عند وجوده لأن الانسان اذا علم أنه لا يموت
 ومع ذلك يتكرم حتى يبقى معدما والعدم مما يؤدي الى فضيحة ومقاساة شديدة فانه لا يكاد يوجد
 على هذه الحالة الا النادر فيثبت له الفضل لا اختصاصه بما لا طاقة لكل أحد عليه وأما اذا تبين
 وجود الموت وترك المال هسان عليه بذله وعدم بقائه للورثة بعده وهذا مما يكثر منه تكبه فلا فضل فيه
 (قولنا تبين الشجاع بعدم الهلاك) أي فلا يكون له فضل باقتصاصه الدخول في المعركة لاستواء
 الناس جميعا في ذلك (قوله وتبين الصابر برؤا المكروه) أي بحسب العادة وعدم الهلاك
 بتلك الشدة فلا فضل فيه لأن الناس كلهم اذا تبينوا ذلك صبروا حرصا على فخته لعدم الجزع
 (قوله فان بذله حينئذ أفضل) أي لأن الخلود يوجب الحاجة لزيادة المال (قوله مما اذا تبين
 بالموت وتختلف المال) أي لانه يجدر بأن يجود بماله (قوله وغاية اعتدازه) الضمير عائدا على
 الحشوا والكلام من باب الحذف والايصال أي غاية الاعتذار عن ذلك الحشو بحيث يخرج منه
 عن الفساد لحذف الجار واتصل الضمير بالمصدر وقوله ما ذكره ابن جني أي في شرح ديوان المتنبي
 وحاصل ذلك الاعتذار أن نفي الموت مما يوجب رجاء الانتقال من عمر الى بصر ومن فقر الى غنى
 حسب ما جرت به عادة الزمان الطويل من تقرر ذلك الانتقال فيه وذلك مما يحمل على التكرم
 لكن احد فثبت في الفضل عن الكرم على تقدير نفي الموت لأن الانسان اذا تبين الخلود اتفق وهو
 موثق بالخلف لكونه يعلم أن الله يخلفه وينقله من حالة العسر الى حالة اليسر بخلاف ما اذا أيقن
 بالموت فإنه لا يوقن بالخلف لاحتمال أن يأتيه الموت بغاة قبل تغير حاله وحينئذ فيثبت الفضل للبذل
 على تقدير وجود الموت وقول الشارح وتنقل الاحوال فيه أي في الخلود وقوله ما يمكن الخ بتشديد
 الكاف اسم ان وقوله ويسهل البوس أي الشدة ورد ذلك الاعتذار بأمر الاول أن الشخص
 على تقدير الخلود يكثر خوفه من الابتلاء بالشدة والضيق حتى يكون خوفه ذلك أعظم من رجاء الخلف
 وحينئذ فلا يكون رجاء الخلف سهلا للاحكام عند انتهاء الموت فيكون للبذل حينئذ فضل الثاني
 أن الشخص على تقدير الخلود يقرى احتياجه للمال فيكون لبذله مع احتياجه له فضل الثالث
 أن الشخص على ذلك التقدير يشتهى قلبه بجور المال ليكفي شر المهامات بعرفه فيها وأما رجاء
 عود المال اليه بتنقل الاحوال فهو في غاية الضعف لانه أمر معتاد يمكن تخلفه بل قد تخلف بالنسبة
 في بعض الافراد وحينئذ فيكون البذل على ذلك التقدير فضل وأما مع اعتبار وجود الموت وعدم
 الخلود فيسهل بذل المال تبين أنه يموت ويخلفه لو ارثه ومن ثم كان ترك الشاب للمال واعراضه
 عن امور الدنيا أفضل من ترك الشيخ القاني لذلك الشدة حرص الشاب عليه لظنه طول الحياة المحتاج
 لكثرة المال بحسب العادة وضعف تعلق الشيخ بالمال لترقبه الموت كل لحظة اللهم الا أن يقال
 ان تخريج الكلام ولوعلى وجه ضعيف أولى من حله على الفساد وبعضهم أجاب عن البيت بأن المراد
 بالتدنى الكرم بالنفس وفيه نظر لعوده الى الشجاعة حينئذ فيكون في الكلام تكرار مع أن الاصل
 عدم استعماله لذلك المعنى كذا اعترض الشارح على هذا الجواب وقد يقال هذا الاعتراض
 انما يرد اذا كان غرض الجيب تصحيح كلام ابي الطيب بالكسبة وأما اذا كان مقصوده اخراجه عن
 رتبة الحشوا المفسد فلا يرد ذلك اذ غاية ما لزم على ذلك الجواب كونه من التطويل واعتراض
 ابن السبكي في عروس الافراح على المصنف في تمثيله بالبيت المذكور بأن الندي ليس زيادة لفظ المعنى

تبين الشجاع بعدم الهلاك وتبين الصابر
 برؤا المكروه بخلاف البذل ما له
 اذا تبين بالخلود وعرف احتياجه الى المال
 دائما فان بذله حينئذ أفضل مما اذا تبين
 بالموت وتختلف المال وغاية اعتدازه ما ذكره
 الامام ابن جني وهو أن في الخلود وتنقل
 الاحوال فيه من عسر الى يسر ويسهل البوس
 الى رضاء ما يشتهي النفوس ويسهل البوس
 فلا يظهر لبذل المال كثر فضل

مدلول لشبهه حتى يكون حشوا بل اتيان بلفظ معناه لانه فاسد في المقام والحشو من القبيل الاول
كالتطوير لما تقدم من أنه لا يفرق بينهما الا في التعيين وعدمه واجب بأن المراد بالزيادة بالنسبة
الى الحشو أن يوفق بما لا يحتاج اليه سواء كان ذلك المأثري به مدلولاً على معناه بغيره أم لا وحينئذ
فلا اعتراض على المصنف في تمثيله بالتدني في البيت (قوله كقول) أي قول زهير بن أبي سلمى
وهذا البيت من آخر قصيدته التي قالها في الصلح الواقع بين قيس وزيان وأولها

امن أم أو في دمنة لم تكلم * بحب ومائدة الدراج فالمثلثم
ودار لها بالرقين كانها * صرا جيع وشم في فواشر معصم

(قوله علم اليوم) مصدر مبنى للنوع أي أعلم علماً متعلقاً بهذين اليومين ومنه قول به بناء على
أن أ علم يعني أ جعل كذا في القنرى وقز شيننا أن جعله مفعولاً به بناء على أن المراد بالعلم المعلوم
أي أعلم المعلوم أي الأمر الواقع في هذين اليومين وقوله ولكنني عن علم أي عن الأمر المعلوم أي الذي
شأنه أن يعلم وقوله ما في غد أي الواقع في غد بدل من علم وقوله عني أي جاعل وغير عالم به فهي صفة
مشبهة بمعنى جاهل ومعنى البيت أن عني يحيط بما مضى وبما هو حاضر ولكنني عني عن الاطاحة بما هو
منتظر متوقع يريد لا أدري ماذا يكون غداً (قوله حشو) أي زائد على أصل المراد لا الفائدة لأن
الاسم يدل على القبلية لليوم لدخول القبلية في مفهوم الاسم لانه اليوم الذي قبل يومك وهو
متعين للزيادة إذ لا يصح عطفه على اليوم كما عطف الاسم بحيث يكون التقدير وأعلم علم قبله
بالإضافة إلا بالتعسف وأيضاً المناسب حيث أراد الجمع بين الثلاثة أعني الغد واليوم وغيرهما أن يذكر
الاسم لانه هو المستعمل كثيراً في مقابلة كل من الغد واليوم لأن لفظ التبل فيتعين الزيادة فلا يقال هو
ككالمين بالنسبة للكذب قاله المعقوبي (قوله غير مفسد) أي لانه لا يطل بوجوده المعنى قال
في الاطول لك أن تقول الاسم في الاسم للاستغراق أي كل اسم ووصفه بالقبلية من قبيل وصف
الجنس بما يعم كل فرد تعيناً العمومه وتنصيصاً عليه كاذكر في قوله تعالى وما من دابة في الارض
ولا طائر يطير بجناحه وحينئذ فلا يكون قبله حشواً (قوله وهذا) أي قبله وقوله في مقام متعلق
يقال وقوله يفتقر الى التأكيد أي لدفع نوبهم او خوف انكار أي وقوله في البيت لم يكن للتأكيد
أي لدفع نوبهم وانكار (قوله بخلاف الخ) أي فانه ليس من الحشو وهذا جواب عما يقال ان زيادة
قبله في البيت بمنزلة زيادة الاذن واليد مثلاً في قول القائل سمعته بأذني وكتبته يدي لأن السمع ليس
الابالاذن والكتب ليس الاباليد فكما لم يجوز ذلك وما أشبهه حشواً بل جعلوه تأكيداً كذلك قبله
وحاصل الجواب أن التأكيد انما يكون عند خوف الانكار أو وجوده أو تجوز انغفائه أو نحو ذلك
ولا يصح شيء من ذلك هنا فزيادة قبله ليست نقصد التأكيد لعدم اقتضاء المقام له بخلاف زيادة اليد
والاذن في المثال فانها نقصد التأكيد كذلك لأن الاشارة قد يكون بالقلب فدفع بقوله يعني ارادته
وقد يطلق السمع على العلم فدفع بقوله بأذني ارادته وقوله كتبت قد يستعمل بمعنى أمرت بالكتابة
فدفع بقوله يدي ارادته والحاصل أن التأكيد ان اقتضاه ان مقام كافي الامثلة المذكورة كان فائدة
لا حشواً والا كان حشواً كافي البيت (قوله المساواة) أي أمثلتها فهذا شروع في الامثلة بعد الكلام
على تعاريف الحقائق الثلاثة ولم يعين مقام كل منها في كل مثال اكتفاء بما تقدم مما يفيد أن مقام
المساواة هو مقام الايمان بالاصل حيث لا مقتضى للعدول عنه ومقام الايجاز هو مقام حذف
أحد السندين او المتعلقات ومقام الاطناب هو مقام ذكر ما لا يحتاج اليه في أصل المعنى كتصديق
البسط حيث الاصغاء مطلوب وكرعاية الفاصلة وقد تقدم أن المساواة عبارة عن لفظ أثني به ليدل
على معناه بتمامه من غير أن يكون ناقصاً عن أجزاء المعنى المراد ولا زائداً عليه (قوله المقيس عليه)
أي الذي قيس عليه أي نسب اليه الايجاز والاطناب وهذا نفسير لما قبله وفيه أن الاصل الذي قيس

(و) عن الحشو (غير المفسد) للمعنى (قوله)
وأعلم علم اليوم والاسم قبله
ولكنني عن علم ما في غد عني
فلفظ قبله حشو غير مفسد وقد
ما يقال أبصرته بعيني وسمعته بأذني وكتبته
يدي في مقام يفتقر الى التأكيد
(المساواة) قدمها لأنها الاصل التي يقيس
عليه

عليه الإيجاز والاطناب انما هو أصل المعنى المراد على ما اختاره المصنف فالوجه انه انما قدم المساواة
لأنه ما يحتمل أن تقول انما الأصل والتمس عليه عند السكاكي وهذا القدر كاف في تقديمها
انتهى عبد المحسن وفي ابن يعقوب انما كانت المساواة أصل قياس عليها مع انها نسبة أيضا
يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لأن تصورهما من حيث ذاتهما لا يتوقف على تعقل شيء بمعنى أن ادراك
أن هذا دال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لأكثر من هذا لا يتوقف على شيء ومن هذا الوجه
يقاس عليها وانما يتوقف تعقلها على تعقل غيرها من حيث وصفها بالمساواة المعبرة اصطلاحاً وهي
انما اللفظ ليس فيه إيجاز أي نقصان عن الأصل ولا اطناب أي زيادة عليه ولا يصح القياس عليها
من هذا الوجه (قوله ولا يحق) أي لا ينزل المكر السيئ وهو في جانب الله أن يفعل بالبعد
ما يملكه وقوله لا بأدله أي لا يستحقه بعضياته وكفره وانما كان هذا الكلام مساواة لأن المعنى
قد أدى بما يستحقه من التركيب الأصلي والمقام يقتضي ذلك لأنه لا مقتضى للعدول عنه إلى الإيجاز
والاطناب اهـ يعقوب وفي الفري في حاقبه التي أحاط به ووصف المكر السيئ إيماء إلى أن بعض
المكر ليس سيئاً كما في قوله تعالى ومكر وماركر الله لا تكرر الله جزاء السيئ وجزاء السيئ ليس سيئاً اهـ
وكذلك مكر المقاتل المجاهد في حال التحرف والتحيز وبهذا يدفع قول ابن السبكي في العروس
اعتراضاً على المصنف أن الآية من قبيل الاطناب لأن السيئ زاد إذ كل مكر لا يكون السيئاً (قوله
وقوله) أي النابغة الذبياني في مدح أبي قابوس وهو النعمان بن المنذر ملك الحيرة حين غضب عليه
وقد كان من ندماؤه وأهل أنسه فدحه بأن مطروده لا يترمنه ولو بعد في المسافة لأن له أعواناً في كل
محل قرب أو بعد يأتون به إليه فتى ذهب لمكان أدركه كالليل (قوله وان خلت) أي ظننت والمتأى
بالنون الساكنة والتاء المفتوحة والهمزة المفتوحة الممدودة مثل الانتاء وهو البعد ما خوذ من
أنتأى عنه أي بعد فهو اسم مكان وعليه فلا يتعلق به الخبر والجورول لأن اسم المكان لا يعمل ولا
في انظر على الصحيح وحديثك فمعلق بوسع لتضمنه معنى البعد وظاهر كلام الشارح انه متعلق
بانتأى حيث قال أي موضع البعد عنك ذوسعة وأجيب بأنه محل معنى أو على رأي من جوز عمله
في الظرف (قوله ذوسعة) فيه نظر لأن الموصوف بالسعة انما هو المسافة التي بين المخطاب وموضع
البعد الذي هو مقام المتكلم فكيف يوصف بهذا المكان وأجيب بأن وصفه بها باعتبار وصف
تلك المسافة التي لها به تعلق فهو من باب المجزأ من المسافة الذي علاقته التعلق (قوله شبهه) أي شبه
الشاعر الممدوح وقوله في حال مخطئه أي عليه وهو له أي تخويفه وهذا اتقيداً لا شبهة فهو بيان
لحالته أي شبهه السلطان حال كونه في تلك الحالة وليس هذا بياناً لوجه الشبه لأن وجه الشبه عموم
الاماكن وبلوغه كل موطن في أسرع لحظة وأشار الشارح بما ذكره لدفع ما يقال ان المقام مقام مدح
وانما شبهه بالامر اللطيف فهلا شبهه بالصبح وحاصل الجواب أن الشاعر انما قصد تشبيهه
حال كونه في هذه الحالة وهذه انما يشابهها التشبيه بالليل ولو قصد تشبيهه حال كونه في غير هذه
الحالة لقال كذلك كما صرح لأن المناسب للمدح التشبيه بالاشياء الطيبة كذا قرر شيخنا العدوي
(قوله حذف المستثنى منه) أي لأن المعنى لا يحق المكر السيئ بأحد الأبدله (قوله حذف
جواب الشرط) أي لأن التقدير وان خلت أن انتأى عنك واسع أي فأنت مدر لاني فيه وجعل
جواب الشرط محذوفاً بناء على مذهب البصريين من أن الجواب لا يتقدم (قوله وفيه) أي
في هذا القيل (قوله لأن اعتبار هذا الحذف) أي في الآية والبيت (قوله رعاية لامر
لفق) المراد بالامر اللفظي ما لا يتوقف إفادة المعنى عليه في الاستعمال وانما جازى تقديره
مراعاة القواعد النحوية الموضوعية لسبب تراكم الكلام وسمى ذلك أمر اللفظ لعدم توقف
تبادر المعنى المقصود على تقديره (قوله لا يفنقر اليه الخ) أي لأن معنى المستثنى منه مفهوم

(قوله ولا يحق المكر السيئ إلا بأدله وذلك
قوله لا بأدله الذي هو مدركي
وان خلت أن انتأى عنك واسع
أي وضع البعد عنك ذوسعة تشبيه في حال
مخطئه وهو لا بالليل قيل في الآية حذف
المستثنى منه وفي البيت حذف جواب
الشرط لأن اعتبار هذا الإيجاز المساواة
وفيه نظر لأن اعتبار هذا الحذف رعاية
لأمر لفظي لا يتوقف عليه في تأدية أصل المراد

من الكلام وكذلك الجزء معناه مفهوم من الصراع الاول (قوله اظنابا) أى ان كان لفائدة (قوله
 بل تطويلا) أى ان لم يكن فيه فائدة أصلا والمراد بالتطويل التطويل بالمعنى اللغوى أى الزائد لا لفائدة
 وان كان متعينا فاندفع ما يقال ان الاول أن يقول بل حشوا لأن الزائد متعين والحاصل أن ما جرى
 عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأثى به يكون تقديره مراعاة
 للقواعد المتعلقة باللفظ فلا يكون حذفه إيجازا والمستثنى منه والجواب مستثنى عنه ما فى ذلك
 التركيب غير محتاج اليهم ما فى الافادة فلا يكون حذفه ما إيجازا وما جرى العرف بذكره بحيث
 لا يستثنى عنه فى نفس التركيب الاقرينة خارجية يكون حذفه إيجازا للعاجلة اليه فى المعنى
 (قوله وبإيجاز) أى وأقول قولا ملتبسا بإيجازه أى بالإجمال أى وأقول قولا بوجلا (قوله
 والإيجاز) أى من حيث هو على ضربين وذلك لأن اللفظ قد يقتر فيه الى كثرة معناه بدلالة الالتزام من
 غير أن يكون فى نفس التركيب حذف ويسمى بهذا الاعتبار إيجازا لقصر لوجود الاختصار فى العبارة
 مع كثرة المعنى وقد يتطرق فيه من جهة أن التركيب فيه حذف ويسمى إيجازا الحذف والفرق
 بين إيجاز الحذف والمساواة ظاهر وكذا الفرق بين مقامهما ما لا مقام المساواة هو مقام الايمان
 بالأصل ولا مقتضى العدول عنه ومقام الإيجاز المذكور هو مقام حذف أحد السندين او التعلقات
 وأما الفرق بين إيجاز القصر والمساواة وبين مقامهما فهو أن المساواة ما جرى به عرف الأوسط
 الذين لا ينتهيون لادماج المعانى الكثيرة فى لفظ يسير والإيجاز بالعكس ومقام المساواة كثير
 مثل أن يكون الخطاب بمن لا يفهم بالإيجاز أو لا يتعلق غرضه بادماج المعانى الكثيرة ومقام الإيجاز
 كتعلق الغرض بالمعنى الكثيرة ويكون الخطاب مع من يتنبه لفهمها ولا يحتاج معه الى بسط (قوله
 إيجاز القصر) أى ما يسمى بإيجازا أقصر بكسر التاف على وزن غن بكسرة حقه بعضهم وان كان
 المشهور فيه فتح القاف وسكون الصاد كشهد (قوله وهو ما ليس بحذف) أى وهو الكلام الذى
 ليس ملتبسا بحذف فى نفس تركيبه ولكن فيه معان كثيرة اقتضاها بدلالة الالتزام او التضمن فالباء
 للملابسة ويصح جعلها للسببية أى وهو إيجاز ليس بسبب الحذف بل بسبب قصر العبارة مع كثرة
 المعنى (قوله ولكم فى القصص) أى فى نفسه ولا يقدّر فى مشروعيته والا كان فيه حذف وسيأتى
 أنه لا حذف فيه وقوله لكم خبر أول وفى القصص خبر ثان وحياة مبتدأ مؤخر (قوله فان معناه)
 أى ما عنى وقصد أن يفيد ولو بالالتزام (قوله وذلك) أى ويبان ذلك أى كون لفظه يسيرا ومعناه
 كثيرا (قوله لان معناه الخ) زاد معناه ولم يقل لان الانسان الخ إشارة الى أن ما ذكره مدلول
 قوله تعالى ولكم فى القصص حياة فلفظه يسير ومعناه كثير ولو قال لان الانسان الخ لكان المتبادر منه
 أنه دليل على دعوى تضمن القصص للحياة فيقتضى أن يكتفى لدعوى إلهاد دليل إيجاز وهو مجموع
 وقوله لان معناه أى الالتزام وذلك لان المدلول المطابق لهذا الكلام الحكم بأن القصص فيه
 الحياة للناس فيستفاد منه أن الانسان اذا علم الخ (قوله حياة لهم) أى ابتغاء حياتهم (قوله
 ولا حذف فيه) هذا من تمام العلوية بيان تطبيق المثال على القاعدة الكلية (قوله أصل المراد)
 أى وحرفه سابقا لأن الانسان الخ (قوله واعتبار الفعل) المراد به الفعل اللغوى على حذف
 مضاف أى واعتبار دال الفعل أى الحدث فيشمل الاسم ان قدر متعلقا وهذا جواب عما يقال
 ان فى الآية حذفاً وحذفاً لا يصح التنى فى قول المتن ولا حذف فيه (قوله الطرف) يحتمل أنه أراد به
 الجنس فيشمل الطرفين وأنه أراد الاول والثانى تابع له فى التعلق (قوله لا مر لفظي) أى لتاعدة
 نحوية موضوعية لاجل سبك تركيب الكلام وهى أن كل جار ومجرور لا بد له من متعلق يتعلق به لأن
 اعتبار ذلك الفعل يتوقف عليه أصل المعنى (قوله كان تطويلا) الاحسن أن يقول حشوا لأن الزائد
 متعين وأجاب بعضهم بأن مراد الشارح بالتطويل التطويل اللغوى وهو الزائد لا لفائدة وان كان

حتى لو صرح به لكان اظنابا بل تطويلا
 وبالجملة لا نسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص
 عن أصل المراد (والإيجاز ضربان إيجاز
 التقصر وهو ما ليس بحذف نحو قوله تعالى
 وأحكم فى القصص حياة فان معناه
 وأحكم فى لفظه يسير) وذلك لأن معناه أن
 الانسان اذا علم أنه متى قتل قتل سكان ذلك
 داعيا له إلى أن لا يقدم على القتل فان رفع القتل
 الذى هو القصص وكان بارزاً فاعل القتل حياة لهم
 بعضهم لبعض وكان بارزاً فاعل القتل حياة لهم
 (ولا حذف فيه) أى ليس فيه حذف شئ
 مما يؤدى به أصل المراد واعتبار الفعل
 الذى يتعلق به انطراف رعاية لا بصا انطوى
 حتى لو ذكر كان تطويلا

متعينا في شمل الحشور انما يعبر بالحشور رعاية الادب في اللفظ القرآني (قوله وفعله) مبتدأ خبره قوله
 بقوله الخ وقوله على ما كان الخ متعلق بفعله وقوله او جز خبره كن وقوله عندهم طرف لا وجز وحاصل
 ما في المقام ان المعنى المشار اليه في الآية وهو كون القتل بالقتل يمنع القتل فثبت به الحياة قد انطقت
 العرب بكلام قصدا لا فادته على وجه الاختصاص واد المصنف ان يفرق بين الكلام القرآني والكلام
 الذي جرى في آلتهم وان كان كل من اختيارا لتصرفه كراؤها سبعة يبين بها الفتل بين الكلامين
 والفرق بين العبارتين (قوله أي رجحان قوله ولكم الخ) انما لم يستطع قوله ولكم مع انها لا دخل
 لها في ايراد المعنى انما يات لتفصيل كلام المصنف في قوله ما يشاطره عنه (قوله على ما كان عندهم)
 أي على الكلام الذي كان عندهم أي في اعتقادهم ولعل نكتة اقتضيد به انه ليس كذلك في الواقع لان
 او جز شيء في هذا المعنى في الواقع القصاص حياة وقوله في هذا المعنى أي وهو كون القتل بالقتل يمنع
 القتل فثبت به الحياة (قوله وهو) أي الكلام الذي هو أو جز كلام عندهم في هذا المعنى
 (قوله القتل) أي قصاصا وقوله أني للقتل أي أكثر نصبا للقتل ظلمنا من غيره ويحتمل أن أفعل
 ليس على بابه أي القتل قصاصا فان القتل ظلمنا لما يترتب عليه من القصاص (قوله أي اللفظ)
 تفسير لما وقوله قواهم بيان لمرجع ضمير يشاطره انما رزأنا المستتر فهو عائد على ما (قوله منه)
 أي حال كون المناظر لقولهم منه (قوله وما يشاطره منه) أي واللفظ الذي يشاطره قواهم القتل
 اني للقتل من جهة قوله تعالى ولكم في القصاص حياة هو قوله في القصاص حياة (قوله لان قوله الخ)
 على لقوله وما يشاطره منه هو قوله الخ (قوله فحروف الخ) أي لان حروف الخ وهذا بيان لقوله حروف
 ما يشاطره قواهم (قوله مع التنوين) قيل الاولى ترك هذا التنوين لانه تابع لحركة الاخر فان ترك
 وجد التنوين وان سكن للوقف مستطوعا وحيد فلا اعتبار بالتنوين لثبوت في حال دون حال فحروفه
 الملفوظة الثلاثة وصلات واو ونا عشرة (قوله أعني الخ) جواب عما يقال ان حروف في القصاص
 حياة ثلاثة عشر باعتبار التنوين لان من جهة حروفه ياء في وهمزة أل وحيد فلا يمتد قوله لكم ان
 حروفه أحد عشر باعتبار التنوين (قوله اذا الخ) اذ تعليلية وقوله بالعبار متعلق بقوله يتعلق
 أي لان الاختصاصا متعلقا بالعبار لا بالكاتب حتى يكون حروف قوله في القصاص حياة أزيد
 مما ذكر (قوله والنص على المطلوب) أي التصريح به لاجل أن يرغب العام والخاس فيه
 ويحفظوا عليه لان النص على المطلوب أعز على القبول بخلاف قولهم المذكور فانه يدل على
 المطلوب وهو ثبوت الحياة بالضرورة من جهة أن في القتل يستلزم ثبوت الحياة وقد يقال ان هذا
 الوجه معارض بكون كلامهم فيه سائلا طريق البرهان وهو من فزون البلاغة تأمل ويعتبر
 دفعه بأن ذلك اذا لم يتضمن المقام التصريح والتخصيص لغرض في ذلك والمقام هنا يقتضي التصريح
 والتخصيص لرغب العام والخاس في ثبوت الحياة ويحافظ الجميع عليها (قوله أي والنص)
 أشار الشارح بهذا الى أن قول المصنف والنص عطف على قوله ما بقا فله حروفه وكذا ما بعده
 من قوله وما يفيد واطراد الخ (قوله وما يفيد) أي وما يفيد تذكير حياة من التعظيم اذ معنى
 الآية ولكم في هذا الجنس الذي هو القصاص حياة عظيمة (قوله من التعظيم) بيان لما (قوله
 لمعه الخ) على اعظم الحياة الخاصة بالانسان أي وانما عظمت تلك الحياة الخاصة بالانسان
 لمعه الخ (قوله أي منح القصاص اياهم الخ) أشار بهذا الى أن اضافة المصدر في منعه الى الفاعل
 والمفعول محذوف لانه من اضافة المصدر للمفعول والفاعل محذوف (قوله عما كانوا عليه)
 أي في الجاهلية من قتل جماعة أي عصابة القاتل فكانوا في الجاهلية اذا قتل واحد شخصا قتلوا
 القاتل وقتلوا عصبته فلما شرع القصاص الذي هو قتل القاتل فقط كان في القصاص حياة لا وليا
 القاتل لان القاتل اذا قتل وحده كان فيه حياة عظيمة لا يحيا به بعد قتلهم معه وكذا له بسبب اشتراط

(قوله أي رجحان قوله وآدم في القصاص
 المعنى وهو) قوله هم (القتل أني للقتل
 بقوله حروف ما يشاطره) أي اللفظ الذي
 يشاطره قواهم القتل أني القتل وما يشاطره
 من قوله ولكم في القصاص حياة لان قوله
 منه هو قوله أي قواهم القتل أني للقتل
 ولكم زائد على معنى قواهم القتل مع التنوين
 فحروف في القصاص حياة أربعة عشر
 حروف وحروف الملفوظة اذ بالعبار يتعلق
 أعني الحروف الملفوظة (والنص) أي والنص
 الاختصاص بالكتابة (وما يفيد)
 على المطلوب (يعني الحياة) أي منح
 القصاص اياهم (عما كانوا عليه)

الكفاءة وأما قبل مشروعيته واتباع ما كانت عليه العرب من قتل الجماعة بالواحد كان فيه إمامة عظيمة لأنه إذا قتل واحد قتل فيه هو وأصحابه فقيمة إمامته لأصحابه (قوله بواحد) أي بسبب قتل مقتول واحد قتل قاتل واحد (قوله فصل لهم) أي الجماعة الذين كانوا يقتلون وهم أولياء القاتل وقوله في هذا الجنس في سببية وقوله من الحكم أي المحكوم به بيان لهذا الجنس وقوله أي بالحكم وقوله حياة فاعل حصل والمعنى فصل لأولياء القاتل حياة عظيمة بسبب انقصاص ويصح أن يراد بالجنس مطلق الحياة وقوله من الحكم من فيه تعليلية وقوله أي بالحكم وحينئذ فالعنى فصل لهم حياة عظيمة من مطلق الحياة من أجل انقصاص وعليه ففي معنى من كذا قرر شيخنا العدوى (قوله أومن النوعية) أشار بتقدير من إلى أن قول المصنف أو النوعية عطف على التعظيم لا يقال إن الحياة العظيمة نوع من الحياة وحينئذ فلا تصح المقابلة في كلام المصنف لأننا نقول حيثما النوعية غير حيثما التعظيم وإن كانت الحياة العظيمة نوعا والمفصل أن الحياة العظيمة وإن كانت نوعا إلا أن نوعيتها حاصله غير مقصودة فصحت المقابلة بهذا الاعتبار (قوله نوع من الحياة) انما قال نوع لأن هذا ليس حياة حقيقة بل المراد بقاؤها واستقرارها في وقوع من الجماعة لا حقيقة الحياة بمعنى ابتداءها بعد عدم (قوله الحاصلة) هو في كلام المصنف بالجزء صفة للنوعية والشارح غير أعراب المصنف كما ترى إلا أن يقال إن قول الشارح وهي الحياة حل معنى لأحل أعراب (قوله أي الذي يقصد قتله) أشار الشارح بهذا إلى أن مراد المصنف بالقتول المقتول بالقوة لا بالفاعل لأنه لم يحصل له سمية (قوله أي الذي يقصد القتل) أي فهو قاتل بالقوة لا بالفاعل (قوله لمكان العلم بالاقتصاص) هذا علمه لا ترداع ومكان مصدر رمي من كان التامة أي وانما ارتدع لوجود العلم بالاقتصاص فالقاتل إذا علم بالاقتصاص حين يرمي بالقتل كف عنه فيسلم هو وصاحبه من القتل فصار القصاص سببا في استقرار حياته (قوله وإطراده) أي أي عمومته لأفراده (قوله ولكم في القصاص) الأولى حذف لكم إذا دخل لها في المناظرة (قوله مطردا) أي عاتما لكل فرد من أفراد (قوله مطلقا) أي في كل وقت وفي كل فرد من أفراد المكافئين (قوله بخلاف القتل) أي في قولهم القتل أنى للقتل فإنه لا إطراد فيه إذ ليس كل قتل أنى للقتل بل تارة يكون أنى له وتارة يكون أدعى له ويجعل كلامهم هذا غير مطرد بالنظر لظاهره وإن كان بحسب المراد منه وهو القتل قصاصا مساويا للآية في الأطراد والحاصل أن ترجيح الآية على كلامهم بالأطراد في الآية وعندهم في كلامهم بالنظر لظاهر كلامهم وهذا كاف في الترجيح (قوله بخلاف قولهم فإنه يشق الخ) هذا يشعر بأن المعنى هنا متحد وهو كذلك من جهة أن كلامه يعني ازهاق الروح وإن كان الأول على جهة القصاص وإنشائي على جهة الظلم فهو تكرار في الجملة (قوله أفضل من المشغل عليه) أي لأن التكرار من حيث أنه تكرار من عيوب الكلام (قوله وإن لم يكن بخلا) أي وإن لم يكن التكرار بخلا بالفصاحة والواو والمبالغة ويقال لها والواو النكابة أي هذا إذا كان التكرار بخلا بالفصاحة بل وإن لم يكن بخلا بها وذلك لأن الكلام الذي فيه التكرار قد يكون فصيحاً كما هنا وقد يكون غير فصيح كما بين في محله فإن قلت في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلت إن الترجيح من جهة لا ينشأ في المرجوحية من جهة أخرى فكلامهم أشق على التكرار وعلى رد العجز على الصدر فبالنظر إلى الجهة الأولى معيب وبالنظر للجهة الرد حسن فحسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر ولهذا قالوا الأحسن في رد العجز على الصدر أن لا يؤدى إلى التكرار بأن لا يكون كل من اللفظين بمعنى الآخر ولا يقال إن كلامهم قد تعادل فيه نكتة العيب والخسب فيتمسا قاطن وصار حينئذ لا عيب فيه لأننا نقول نكتة الرد ضعيفة فلا تعادل التكرار تامل قرره شيخنا العدوى (قوله فإن بتقديره القتل أنى للقتل من تركه) جعل كلامهم محتاجا

من قتل جماعة بواحد (فصل لهم في هذا الجنس من الحكم أعنى القصاص حياة عظيمة (أو) من (النوعية أي) ولكم في القصاص نوع من الحياة وهي الحياة (الحاصلة) لا يقتول أي الذي يقصد قتله (أو القاتل) أي الذي يقصد القتل (بالارتداع) عن القتل (أو الطراد) أي لمكان العلم بالاقتصاص (أو مطردا) ويكون قوله ولكم في القصاص حياة عظيمة إذا لاقتصاص مطردا سببا للحياة بخلاف القتل فإنه قد يكون أنى للقتل كما في القتل وحده القصاص وقد يكون أدعى له كالقتل ظلما (وخلقه على تكرار القتل ولا يخفى أن فانه يشق على تكرار القتل من المشغل عليه الخالي عن التكرار أفضل من المشغل عليه) واستغنائه (وإن لم يكن بخلا بالفصاحة) بخلاف قولهم فإن بتقديره القتل

للتقدير اذا كن افعول فيه على بابه وانما هو رآه ليس على بابه وحيد فيكون مستغنيا عن تقدير
مخذوف كذا لا يدعى انه اذا كن على بابه ففي جعله ممتنا بالتقدير نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية
لاسر انظري أي مراعاة للقواعد النحوية الموضوعية لسببك ترايب الكلام وليس اعتباره للافتقار
اليه في تأدية أصل المعنى المراد فاعتبار هذا الحذف كاعتباره في الآية والميت السابقين وأوجب
بأن هذا التقدير يوقف عليه أصل المراد لان تفصيل القتل على تركه لا على غيره من القرب والجرح
وغيرهما لا يفهم بدون تقدير هذا الحذف فالتقدير المذکور يوقف عليه افادة المعنى المراد بخلاف
التقدير في ما من الآية والميت لكن مقتضى ذلك أنه من إيجاز الحذف وظاهر كلام المصنف أنه من
إيجاز القصر فتأمل (قوله من تركه) لا يخفى أن الترتيل لا يثنى القتل حتى يصلح لأن يكون مفعلا عليه
وانراد أني من كل زاوية اه أطول (قوله متباينين) أي سواء كان المتباين على وجه التخاذل أو
السلب والایجاب او غير ذلك كما سيأتي شرح ذلك وتعبيره هنا بالمتباينين اولى مما عبر به في المأخوذ حيث
قال وعلى الجمع بين المعنيين المتباينين كالتقاص والحياة لان التقاص ليس ضد الحياة بل سبب للموت
الذي هو ضد الحياة بناء على أنه أمر وجودي يقوم بالحياة وان عند مفارقة روحه له (قوله في الجملة)
متعاقب بقوله المتباينين والمعنى على المتباينة أي ولو في الجملة أي هذا اذا كن تقابلها بما يجب ذاتيهما
بل ولو كان تقابلها في الجملة أي بحسب ما استمرهما وذلك كالتقاص والحياة فان التقاص انما كان
مقابلا للحياة ومضادا لها باعتبار أن فيه قتلًا ولا يقتل بشئ على الموت المقابل للحياة فجعل ما يشتمل على
القتل مقابلًا في الجملة (قوله وإيجاز الحذف) أي والإيجاز الحاصل بسبب حذف شيء من الكلام
فهو من اضافة السبب الى السبب (قوله اما جزمه) المراد بجزم الجملة ما ليس مستقلا كالشرط
وجوابه وبالجمله ما كان مستقلا (قوله عمدة كان او فضله) عمدة خبر كان مقدما وأشار الشارح
بتلك التعميم الى أن المصنف أراد بجزم الجملة هنا ما يعبر الجزء الذي يوقف عليه أصل الافادة وغيره
فدخل العمدة كالمبتدأ والخبر والفعل والنظير كالمفعول والدليل على أن المصنف أراد بجزم الجملة
ما ذكرنا ذكره بعد ذلك وبهذا دفع ما عترض به على المصنف حيث أبدل المضاف من جزء الجملة ومثل له
بالآية مع أن المضاف المحذوف في الآية مفعول لا جزء من الجملة والكلام مترادفان فلا يكون
جزءا لها الا ما كان عمدة من مسند أو مستدالية وما عداها من المتعلقات الخارجة عن حقيقتهما
(قوله بدل) أي بدل كل من كل لا بدل بعض لعدم التميز فيه الرابط له بالكل المبدل منه
وانما يجعله لغا لا بد وان كان مستقلا وكذا ما بعده لكن عطف عليه ما لا يصح جعله لغا وذلك قوله
صفة وشروط لعدم اشتقاقهما فجعل الكل بدلا ليصح الاعراب فيها جميعا ولا يقال بجعل قوله
مخالف او موصوف صفتين لكونهم ما مشتقين وقوله اوصفة او شرط بدلين واذا اجتمع البدل
والصفة فقدت الصفة والصفة هنا مقدمة لاننا نقول لا يصح ذلك لان المعطوف على البدل بدل
وعلى النعت نعت وقواهم اذا اجتمعت التواضع يتقدم منها نعت ثم كذا معناه اذا لم يكن خالفا عاطف
(قوله نحو واسأل القرية) هذا مثال لما فيه حذف الجزء المضاف وهو مفعول والتثنية لما ذكر
بالآية بناء على أن القرية لم يرد بها أهلها مجازا امر سلا لعلاقة الحامية او الحامية والا فلا حذف وكذا
على ما قاله داود انظاهري من أن اسم القرية مشتق بين السكان وأهلها (قوله نحو ابن جلا الخ)
هذا البيت من كلام العسرجي بسكون الراء (قوله وطلاع الناي) بالجر عطفا على جلا
ويجوز رفعه عطفا على ابن (قوله متى اضع العمامة تعرفوني) يحتمل أن المعنى متى اضع عمامة
الطرب على رأسي وهي البيضة الحديد التي يلبسها الخارب على رأسه تعرفوني أي تعرفوا شجاعتني
ولا تنكروا تقدي وغناي عنكم ويحتمل أن المعنى متى اضع العمامة التي فوق رأسي على الارض
تعرفوني شجاعتا لاني عند وضعها اشهر للعرب وألبس البيضة وهي ما يستتر الرأس من الحديد فيظهر

أنني للتثنية من تركه (والمطابقة) ان
ويأتي على صنعة المطابقة وهي الجمع بين
معتبين متباينين في الجملة كالتقاص والحياة
(وإيجاز الحذف) عطف على إيجاز القصر
(وإيجاز الحذف) عمدة كان او فضله
(وإيجاز الحذف) بدل من جزء جملة
أو فضله (مضاف) أي أهل القرية
(وإيجاز الحذف) أي أهل القرية
(أو موصوف نعت)
أما ابن جلا وطلاع الناي
متى اضع العمامة تعرفوني

بذلك شجاعتي وقرقي وتبين بذلك صدقي في الانتساب ويحتمل أن المعنى متى اضع العمامة التي سترت بها وجهي لأجل الشكارة واخفاء الحال تعرفوني أي يزل الإيهام والخباء والفرق بين هذا المعنى الأخير والذي قبله أنه لم يتقدم للمخاطبين معرفة المتمكك على المعنى المتقدم بخلاف المعنى الأخير فإنه يقتضي أنه سبق لهم به معرفة ولا يمكن خفي عليهم حاله بوضع العمامة على وجهه وستره بها (قوله النثمة) أي التي هي واحد النثايا وقوله العقبة أي محل المرتفع (قوله وفلان طلاع النثايا الخ) أشار بهذا إلى أن المراد بكونه طلاع النثايا ركو به أصعب الأمور لقوة رجوليته ورغبة همة وثدة شكته فلا يعمل إلى الأمور المنخفضة لأن المعالي لا تكسب إلا من الصعاب وحينئذ في قوله وطلاع النثايا تجوز حيث شبه صعاب الأمور بالنثايا أي الأما كن المرتفعة كالجلال واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المبرحة وقوله طلاع ترشيع (قوله جلة وقعت صفة لحذف) اعترض بأن الموصوف بالجلالة والظرف لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور بنحو مناظرين أي منافرني ظعن ونحو ما منهم تكلم أي ما منهم أحد تكلم أو بعض اسم مجرور بنحو ما فهم نجبا أي ما منهم أحد نجبا وكما في قوله * لوقلت مافي قومها فيهم * يفضلها في حسب وميسم أي مافي قومها أحد يفضلها والموصوف هنا ليس كذلك وأجيب بأن هذا الشرط ليس متققا عليه بل هو طريق بقاء بعضهم بل قضية كلام المطول عدم ارتضاء هذا الشرط لحكاية له بقيل بعد أن أقر كلام المتن على ظاهره وفي شرح التوضيح في باب النعت تقييد هذا الشرط بما إذا كان المنعوت مرفوعا ولا يخفى أن المنعوت في البيت مجرور ثم إذا بني على أن شرط ذلك الشرط مطلقا فيقال إن جلا علم منقول من الجملة لأنه صفة محذوف (قوله أي انكشف أمره) أي ظهر واتضح أمره بحيث لا يجهر وعلى هذا المعنى فيه كون جلا فعلا لازما (قوله أو كشف الأمور) أي بينها وعلى هذا فيكون متعليا ومفعولا محذوف وأشار الشارح بذلك إلى أن جلا يستعمل لازما فيفسر بالمعنى الأول ومنه يتأيد فيفسر بالمعنى الثاني (قوله ههنا) يعني في البيت وعلى هذا القول يكون لأشاهد في البيت لعدم الحذف فيه (قوله باعتبار أنه منقول عن الجملة) أي والعلم المنقول عن الجملة يحكي (قوله مع الضمير) أي المستتر (قوله لا عن الفعل وحده) أي والالتون إذ ليس فيه وزن الفعل المنافع من الصرف ولا زيادة كزيادة الفعل والحاصل أن الفعل المنقول للعلة إن اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي وأن لم يعتبر معه الضمير فكما حكم المفرد في التصريف وعدمه فإن كان على وزن يخص الفعل أو في أوله زيادة كزيادة الفعل فإنه يمنع من الصرف وإن لم يكن كذلك فإنه يصرف فيرفع بالضمه ويصب بالنحوة ويجوز بالكسرة حال كونه منونا (قوله وكان وراءهم) أي أمامهم على بعض التأويل (قوله بدليل الخ) أي وإنما قلنا أن الوصف محذوف بدليل الخ (قوله دلالاته على أن الملك كان لا يأخذ المعية) أي فيفهم منه أنه إنما كان يأخذ السالبة ولو كان يأخذ المعية والسالبة لم يكن لأعباءها فائدة (قوله أو شرط) أي أو جزء جلة شرط (قوله كما مر) أي في آخر باب الانشاء أي من تقدير الشرط في جواب الأمور الأربعة وهي التي والاستفهام والأمرو والنهي قال المصنف فيما تقدم وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها كقولك ليت لي ما لا أنفق أي إن أرزقه أنفقه وإن يترك أرزله أي إن تعزفنيه أرزله وأكرمني أكرمت أي إن تكومني أكرمت ولا تشتم يكن غيرا أي إن لا تشتمني يكن خيرا (قوله أو جواب شرط) أي جازم أو غير جازم بدليل ما يأتي (قوله أما مجرد الاختصار) أي للاختصار لا مجرد عن التكنة المعنوية يعني أن حذف الجواب قد يكون لتكنة لفظية فقط وهي الاختصار كما هنا بخلاف الحذف لما يأتي فإنه لتكنين وإنما كان الاختصار تكنة موجهة للحذف فرار من العبث لظهور المراد وانظر لم ذكر المصنف تكنة الحذف هنا دون غيره مما قبله ولم اقتصر هنا على ما ذكر من التكنات مع أن الظاهر أنها قد تكون

الثنمة العقبة وفلان طلاع النثايا أي ركو به
لصعاب الأمور وقوله جلا جلة وقعت صفة
محذوف (أي) أنا ابن (رجل جلا) أي
انكشف أمره أو كشف الأمور وقيل جلا
ههنا علم وحذف التنوين باعتبار أنه منقول
عن الجملة أي الفعل مع الضمير لا عن الفعل
وحده (أو صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ
كل سفينة غصبا أي) كل سفينة (صحيحة
أو نحوها) كسامة أو غير معينة (بدليل
ما قبله) وهو قوله فأردت أن أعجبها بالدلالة
على أن الملك كان لا يأخذ المعية (أو جواب شرط
كما مر) أي في آخر باب الانشاء (أو مجرد الاختصار
وحذفه يكون) (أما مجرد الاختصار

قوله لأعبائها المناسب أعجبها لأن فعل ثلاثي
بدليل أردت أن أعجبها أم صححه

غير ما ذكرنا اختياراً بآية السامع أو مقتداً بآية أو تخيلاً العدول إلى أقوى الدلائل وقد يقال خص
 هذا النوع بذكر نكت الحذف دون ما قبله للاهتمام به لأن فيه حذف كلام برأسه واقتصر على ما ذكره
 من النكت للاعتناء بما ذكره من النكتين لكثرة قصد الحذف لها حتى كأن الحذف لا يكون إلا لهما
 ولهذا أوردتهما بالعبارة المشعرة بالحصر اه قرحى (قوله اتقوا ما بين أيديكم) أي مما قد يحضر
 بعض الناس من عذاب الدنيا كما فعل بغيركم (قوله وما خلفكم) أي ما يكون بعدكم وتكم وبعد بغيركم
 من عذاب الآخرة (قوله لعلكم ترجون) أي بالتجائبكم من العذابين واعتبر من ابن السكيت
 في العروس على المصنف في قوله بالآية للحذف ليجرد الاختصار بأنه يمكن أن يكون الحذف فيها من
 القسم الثاني أي كالأية الآتية بأن يكون حذف الجواب إشارة إلى أنهم إذا قيل لهم ذلك فعلاً أو شيئاً
 لا يحيط به الوصف وأما قصد أن تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن فلا يتصور ومطاولاً ومكرهاً لا
 ويجوز أن يكون الأمر أعظم منه بخلاف ما لو اقتصر على ذكر شيء فربما خفف أمره عنده اه وقد
 يفرق بين هذه الآية والآية الآتية بأن هذه الآية قد ذكر ما يدل على جواب الشرط المذكور فيها
 بخلاف الآتية وأيضاً الآية الآتية جديرة بأن يقدّر الجواب فيها أمرًا ظاهراً لا يحيط به وصف
 بقرينة السياق ومعونة المتام بخلاف هذه الآية به دليل ما بعده اه (قوله فهذا) أي قوله وإذا قيل
 لهم شرط الخ وفيه أن الشارح تقدم له في المساواة في قول الشاعر فأنك كليل الذي حرم من ركني
 الخ أنه قال ما محصاه ان حذف الجواب في مثله رعاية لاهل لفظي فمن غير أن يفهم رايه في تأديده أصل
 المراد حتى لو صرح به كان اطمناً بل تطوّر بلا يعنى فلا يكون من إيجاز الحذف في شيء وهذا قد حكم
 هو والماتق على أن الآية المذكورة من إيجاز الحذف قد جعل حذف الجواب هنا من إيجاز
 الحذف وقيامه من المساواة لا من الإيجاز وهذا تناقض وأجب بأن جواب الشرط في البيت
 المتقدم تقدم ما يدل عليه فأعني عرفاً عن اعادته لأنه لما تقدم عليه فكأنه ذكر في الآية المذكورة
 هنا دل عليه متأخر فلما تأخر الدليل ضعف دلالة عليه فكأنه لم يذكر وتأمله (قوله لا يحيط به
 الوصف) أي لا يحصره وصف ووصف بل هو فوق كل ما يدرك فيه من الوصف وذلك عند قصد
 المبالغة لكونه أمرًا أصغر هو بأمته في مقام الوعيد أو مرغوباً فيه في مقام الوعد والقارئ تتدل على هذا
 المعنى ويلزم من كونه بهذه الصفة ذهاب نفس السامع أن تصدق لتقديره كل مذهب فاسد شيء يتدرج
 فيه أو لا ويحتمل أن يكون هناك أعظم من ذلك وهذا المعنى أن أعني كونه لا يحيط به الوصف وكون
 نفس السامع تذهب فيه كل مذهب ممكن مفهومهما مختلف ومصدوقهما متحد في قصد هما
 البليغ معاً وقد يحظر به أحدهما فقط ولتباينهما فهو ما عطف الثاني بأو فقال واتذهب نفس
 السامع في تقديره كل مذهب فيحصل الغرض من كمال الترغيب أو الترهب ولا تفاقمهما مصدر وقامثل
 لهما معاً بمثال واحد (قوله كل مذهب ممكن) أي في كل طريق ذهاب فكل منصوب على الظرفية
 أو كل ذهاب فهو منصوب على المصدرية والمراد أن تتعلق نفس السامع أن تصدق لتقديره بكل ما كان
 يمكن أن يكون جواباً لذلك الشرط فإذا سمع السامع ولو ترى اذوقفوا على النار ذهبت نفسه وتعلقت
 بكل طريق ممكن وجعلته جواباً كسقوط لجهنم أو حرهم الخ (قوله مثالهما)
 أي المثال الصالح للملاحظة كل منهما على البديل أو معاً (قوله حذف جواب الشرط) أي بناء على
 أن لولشرط فإن كانت للثمن فلا جواب لها وعلى أنها شرطية فيقدر الجواب رأيت أمرًا فظننا معاً
 فإن قلت تقدير الجواب بما ذكر فيه شيء لأن عظمة الجواب وقطاعته موجودة ولو مع التصريح به
 قلت ان الجواب شيء مخصوص حذف لانه ما رقتا عنه وتنبه ويل السامع وأما ما ذكره تقدير
 معنوي فإن السيد إذا قال لعبده والله ان رقت اليل يا فاجر وسكت عظم عليه الامر وذهبت
 نفسه كل مذهب في التقدير ومعلوم أن الجواب الذي يقدّره السيد عذاب مخصوص حذف لما ذكر

فمنه وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم
 وما خلفكم لعلكم ترجون فبيد
 شرط حذف جوابه (أي اعرضوا به دليل
 ما بعده) وهو قوله تعالى وما تأبى بهم من آية
 من آيات ربهم الا كما نزلنا منها معرضين
 (أو الدلالة على أنه) أي جواب الشرط (شيء
 لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع
 كل مذهب ممكن مثالهما ولو ترى اذوقفوا
 على النار حذف جواب الشرط للدلالة
 على أنه لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس
 السامع كل مذهب ممكن

(قوله أو غير ذلك) عطف على مضاف أي المحذوف أتم أن يكون جزء جملة هو مضاف أو كذا وكذا أو يكون جزء جملة غير ذلك وما في المطول من أن قوله أو غير ذلك عطف على قوله جواب شرط فبني على أن المعطوفات إذا تكررت كان كل واحد عطفاً على ما يليه والصحيح أن العطف على الأول (قوله المذكور) أي الذي هو المضاف والصفة والموصوف والشرط وجوابه (قوله والمعطوف) أي غير المضاف والافهوق قد سبق (قوله أي ومن أنفق من بعده وقاتل) فالمعطوف عليه المذكور هو من أنفق من قبل الفتح والمعطوف المحذوف مع حرف العطف هو من أنفق من بعده كما قدره المصنف (قوله يدل ما بعده) أي ما بعده هذا الكلام (قوله أولئك أعظم درجة الخ) أي فإن هذا دليل على أن الذي لا يساوي الاتفاق قبل الفتح هو الاتفاق بعده إيمان أن الاتفاق الأول أعظم (قوله حيث لم يعبأ الشرط والجزاء جملة) بل علة كل واحد منهما من أفراد جزء الجملة مع أن كل واحد منهما جملة (قوله الكلام المستقل) أي بالفائدة الذي لا يكون جزء من كلام آخر ولو عرض له في الجملة الراهنة ترتيبه بالفاء أو ترتب شيء عليه وليس مراده هنا بالجملة ما تركب من الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر ولا يقال هذا الجواب لا يناسب ما اختاره سابقاً من أن الكلام جملة الجزاء وأن الشرط قيد فيه وانما يناسب قول من قال أن الكلام مجموع الشرط والجزاء لانا نقول كون المصنف أراد بالجملة هنا هذا المعنى لا ينف في ما مر فقول الشارح قلت أراد أي هنا وإن كان الذي سبق له أن الكلام المقصود هو الجزاء والشرط قيد له والدليل على أن المصنف أراد بالجملة هنا هذا المعنى علة الشرط والجزاء فيما مر من أجزاء الجملة مع تركبهما من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل فإن هذا يدل على أنه أراد بالجملة هنا ما ذكره الشارح لا الكلام المركب من الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر (قوله مسببة) بدل من جملة ولا يصح أن يكون صفة لها لأن الأصل فيها الاشتقاق وثم ما هو غير مشتق ولا تغفل عما تقدم في قوله مضاف والمراد مسبب مضمونها وكذا يقال فيما يأتي (قوله نحو ليحق الخ) أي ومنه قول أبي الطيب أي الزمان ينوء في شيبته * فسرهم وأتينا على الهرم أي فساءنا (قوله ليحق الحق الخ) المراد بالحق الإسلام وبإحقاقه إثباته وظاهره والمراد بالبطل الكفر وبإبطاله محوه وإعدامه أي لثبت الإسلام وبظهوره ومحو الكفر وبعدمه (قوله حذف مسببة) أي وهذا السبب مقدر قبل هذا السبب كافي اليعقوبي وفي عروس الأفراح أن هذا السبب يجب أن يقدّم متأخراً عن قوله ليحق الحق ليفيد الاختصاص المراد من الآية (قوله أي فعل ما فعل) الضمير في الفعلين له تعالى وما كفاية عن كسر قوة أهل الكفر مع كثرتهم وغلبة المسلمين عليهم مع قاتلهم وحينئذ فبني مجموع الكلام كسر الله قوة الكفار وجعل لأهل الإسلام الغلبة عليهم لأجل إثبات الإسلام وظاهره ومحو الكفر وإعدامه والدليل على أن جملة ليحق الحق الخ سبب حذف مسببة أن الإدم فيها للتعليل وهو يقتضي شيئاً معلاً وليس مذكوراً وحينئذ فبقدر ما ذكره المصنف من أن هذه الجملة سبب لسبب محذوف أحد احتمالين نأيهما أن قوله ليحق متعلق بقطع قبله من قوله يريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين وعلى هذا لا تكون الآية مما نحن فيه هذا أو يصح في الجملة المذكورة أي قوله ليحق الحق الخ أن يقال إن المحذوف فيها جملة سبب لمذكور لأن فعل الله الذي فعله سبب لحقية الحق وبطلان الباطل لأن كل علة غائية يصح أن يقال فيها أنها سبب وانها مسبب لانها علة في الأذهان معلولة في الأعيان نأمل (قوله المذكور) أي لسبب مذكور (قوله إن قدر الخ) هذا شرط في كون هذه الآية من هذا القبيل أعني كون الجملة المحذوفة فيها سبباً للسبب مذكور ثم ان ظاهره أن الفاء مقدرة أيضاً وأن المحذوف للعاطف والمعطوف معا وقيل أنه حذف ضرب وفاء فالتجرب والفاء الباقية فاه فضر به ليكون على المحذوف دليل قال أبو حيان وفيه تكلف وضربها للعصا (قوله جملة محذوفة) إنما حذف إشارة

(أو غير ذلك) المذكور كالسند إليه
والسند والمفعول كما يترقى الأبواب السابقة
وصحى المعطوف مع حرف العطف (نحو)
لا يستوي منكم من أنفق من بعده وقاتل ياله
وقاتل أي ومن أنفق من بعده وقاتل ياله
ما بعده (يعني قوله أولئك أعظم درجة
من الذين أنفقوا من بعده وقاتلوا) (وإنما جعل)
عطف على ما جزم جملة فإن قلت ماذا أراد
بالجملة هنا حيث لم يعبأ الشرط والجزاء
جملة قلت أراد بالكلام المستقل الذي
لا يكون جزء من كلام آخر (مسببة
عن سبب) (مذكور محذوف
عن سبب) فهذا سبب مذكور
ويطرد الباطل (أي فعل ما فعل) الذي
مسببه (قوله تعالى قلنا انزب بعضنا على
نحو) قوله تعالى قلنا انزب بعضنا على
فأنه جرت أن قدر ففسره بها (فيكون قوله)
ففسره بها جملة محذوفة
قوله لحقية الحق وبطلان الباطل المناسب
أن يقول لا حقائق الحق وبطلان الباطل كما عبر
أولاً لأنها مصدر الفعلين المذكورين
في الآية اهـ رحمه

الى سرعة الاشتغال حتى ان أثره وهو الاشجار لم يتأخر عن الامر (قوله هي سبب) أى مضمونها
 سبب المضمون قوله فانفجرت (قوله ويجوز أن يتدراخ) هذا مقابل لقوله ان قدراخ (قوله
 فقد انفجرت) تقدير قد لا يحل الفاء الداخلة على الماضي اذا الماضي الواقع جوابا لا يقترب بالفاء
 الامع قد (قوله فيكون المحذوف جزء جلة) أى وحيد فلا يكون هذا المثال مما نحن فيه من
 حذف الجلة (قوله هو الشرط) أراد به فعل الشرط واداته وظاهره أن المحذوف مذكور على هذا
 الاحتمال وهو قوله فانفجرت جواب الشرط وأن الشرط والفاء وقد حذف كل منها وبقي فانفجرت
 الذى هو الجواب ويرد عليه أن كون الجواب ماضيا ينافي استقبال الشرط اذ مقتضى كون الجواب
 معقلنا على الشرط أن يكون مستقبلا بالنسبة له وكونه ماضيا يقتضى وقوعه قبله لاسيما مع اقترانه
 بقدر ويجب أن الماضي يؤول مضمونه بمعنى المضارع أى ان ضربت يحصل الانفجار ويؤول على
 تقدير الحكم أى ان ضربت حكمنا بأنه قد انفجرت والحكم التخييلى متأخر عن الضرب ولذا قال
 ابن الحاجب ترتب الجواب على الشرط اما باعتبار معناه كأن قام زيد يقوم عرو واما باعتبار الحكم
 كن نعتة على باكر امك الآن فقد اكرمتك بالامس أى فأحكم الآن باكر امك أسس أى فأثبت
 اكرامى لك معتداه ولهذا قالوا فيما تحقق مضمونه كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل
 انه على تأويل فهو يشابه أخاه من قبل أى فحكم بعشاهة لا خيه في السرقة الكاشفة منه قبل
 (قوله ومثل هذه الفاء) أى وهذه الفاء وما مثلها من ككل فاء اقتضت الترتيب
 (قوله تسمى فاء فصيحة) سميت بذلك لانفصاحها عن الجلة المقدره قبلها ودلائلها عليها وهذا يقتضى
 انها تسمى بذلك على كل من التقديرين أى تقدير كونها عاطفة وكونها رابطة للجواب اولانها لا تمدل
 على المحذوف قبلها الا عند الفصحى اولانها لا ترد الا من الفصحى لعدم معرفة غيره بما وردا (قوله قيل
 على التقدير الاول) أى فهى المتصلة عن مقدر بشرط كونه سببا في مدح خواها وهو ظاهر كلام المفتاح
 (قوله وقيل على الثانى) وعليه فيقال فى تعريفها هى المتصلة عن شرط مقدر وهو ظاهر كلام
 الكشاف (قوله وقيل على التقديرين) وعلى هذا فتعرف بأنها ما انفصلت عن محذوف سواء كان سببا
 او غيره وهذا القول هو الذى رجحه السيد فى شرح المفتاح وجعل كلام الكشاف وكلام المفتاح راجعا
 اليه (قوله او غيرهما) عطف على مسببة أى اما أن تكون الجلة المحذوفة مسببة او سببا او تكون
 غير المسبب والسبب (قوله فنم الماهدون) أى فان هذا الكلام حذف فيه جلة ليست مسببة
 ولا سببا والتقدير هم نحن ونظير هذه الآية فى حذف الجلة التى ليست سببا ولا مسببا قوله تعالى
 اناعرضا الامانة على السموات والارض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان
 انه كان ظلوما جهولا بناء على أن المراد بالجمل تحمل التكليف فيكون التقدير وتحمل الانسان
 ما كلف به ثم خان فيه وعذر فلم يؤدّه انه كان ظلوما جهولا لأن جملته تحمل الامانة الشاقة لا يناسب
 الوصف بالظلم والجهالة وأما على ما قاله بعضهم من أن معنى وحملها الانسان منهها وعذر فيه فلم يؤدّها
 فلا حذف فى الآية لأن منع الامانة والعذر فيها بعدم ادائها يناسب الوصف بالظلم والجهالة (قوله
 فى بحث الاستئناف) أى من باب الفصل والوصل (قوله على قول من يجعل الخصوص خبر مبتدا)
 أى وكذا على قول من يجعله مبتدا أحذف خبره والتقدير نحن هم وانما ترك هذا القول لما فى المغنى من
 رده بأن الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا شئى مسنده وأما على قول من يجعل الخصوص مبتدا والجمله
 قبله خبر فالكلام محذوف فيه جزء الجلة فالتقدير بقوله على قول الخ انها هولا لا احتراز عن هذا القول
 فقط فتأمل (قوله عطف على اما جلة) الاولى جعله معطوفا على قوله اما جزء جلة لان المعطوف
 اذا تكررت وكان العطف بحرف غير مرتب كانت كلاهما معطوفة على الاول على التحقيق من أقوال
 ثلاثة (قوله انا انبئكم بتأويله فأرسلون يوسف) أى فهذا الكلام حذف فيه جمل خمسة مع مالها

هى سبب لقوله فانفجرت (ويجوز أن يتدراخ)
 ضربت بها فقد انفجرت (فيكون المحذوف
 جزء جلة هو الشرط ومثل هذه الفاء تسمى
 فاء فصيحة قيل على التقدير الاول وقيل على
 الثانى وقيل على التقديرين (او غيرهما) أى
 غير المسبب والسبب (لخوفهم الماهدون
 على ما مر) فى بحث الاستئناف على قول من يجعل
 حذف المبتدا أو الخبر على قول (واما أكثر)
 الخصوص خبر مبتدا محذوف (من جلة)
 عطف على اما جلة أى أكثر (من جلة)
 يوسف (فأرسلون) تأويله فأرسلون
 الرؤيا ففعلوا فانه يقال له يا يوسف لا تستعبد

من المتعلقات لا يستقيم المعنى إلا بها أشار المصنف إلى تقديرها بقوله أي إلى يوسف الخ فبالجمله
الاولى لاستبعاد الزوايا أي لا طلب منه تعبيرها وتفسيرها والثانية ففعلوا والثالثة فأناء والرابعة
فأنان له والخامسة يا فأنان نسبة عن به لا أدعو وأما قوله إلى يوسف فهو متعلق بالجملة المذكورة
أعني أرسلون وقوله يوسف الذي هو المنادى هو المذكور قال اليعقوبي ودليل ذلك اخذ وفات
ظاهر لأن نداء يوسف يقتضي أنه وصل إليه وهو متوقف على فعل الارسال والاثبات اليه ثم النداء
بهي بالتقول والارسال معلوم أنه انما طلب للاستعبار بحذف كل ذلك اختصارا للعلم بالحذف
لأنه لا يكون ظهوره إلا لعدم ظهور النسبة في ذكره مع العلم به (قوله والحذف) يعني الجزء الجملة او الجملة
وقوله على وجهين أي يأتي على وجهين أي أنه تارة يكون مع عدم قيام شيء مقامه وتارة يكون مع قيام
شيء مقامه واعتراض بعضهم على المصنف بأن الحذف المحذوف عنه ليس هو عدم القيام او القيام
فلا بد فيه من تقدير مضاف أي ذوا أن لا يقوم وذو أن يقوم ساقط لأن الاعتراض المذكور لا يتوجه
على المصنف الا لو قال والحذف وجهان فتأمل (قوله أن لا يقوم شيء مقام المحذوف) أي بأن لا يوجد
شيء يدل عليه ويستلزمه في مكانه كعلمه المقتضية له (قوله بل يكفى) أي في فهم المحذوف
(قوله بالقريئة) أي النافضة او الحاللة الدالة عليه (قوله كما في الامثلة السابقة) أي لحذف
جزء الجملة مثل قوله تعالى لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل اذ لم يعطف عليه شيء يدل
على المعطوف المحذوف الذي هو ومن أنفق من بعده وكذا أما ابن جلا اذ لم يذكر موصوف ينزل منزلة
الموصوف المحذوف (قوله وأن يقوم) أي شيء مقام المحذوف مما يدل عليه كالعلة والسبب وليس
المراد شيئا جنيبا لا يدل عليه ولا يقتضيه لأن هذا لا يقوم مقام المحذوف (قوله متقدم على تكذيبه)
أي واجواب يجب أن يكون مضمونه مترابعا على مضمون الشرط (قوله بل هو) أي تكذيب الرسل
قبله سبب لمضمون الجواب المحذوف أي وهو عدم الخزن والاهرب وانما كان سببها لأن المكره اذا عم
هان فكانه قيل فلا تخزن واصبر لانه قد كذبت رسل من قبلك وأنت مساوهم في الرسالة قال بهم اسوة
(قوله أقيم مقامه) صفة لسبب أي أقيم ذلك السبب مقام الجواب لا يقال الجواب لا يحذف اذا كان
فعل الشرط مضارعا قلنا مثل هذا ما لم يقم مقام الجواب شيء والا فلا ضرر في حذفه كما في بس نقلا عن
الشمخي (قوله ثم الحذف) أي الذي لم يقم فيه شيء مقام المحذوف فهو راجع للتقسيم الاول فان قلت
قد قسم النحاة الحذف الى حذف اقتصار وحذف اختصار وفسروا الحذف اقتصارا بأن يحذف
للا دليل فقد أثبتوا حذفه لا لدليل قلت أجاب ابن السبكي في العروس بأن عبارة النحاة المذكورة
عبارة شاملة واصطلاح لا مشاحة فيه والحق انه لا حذف فيه بل صار الفعل قاصرا وانما يسمونه حذفاً
اعتبارا بالفعل قبل جعله قاصرا اع كلامه (قوله وأدلتها كثيرة) اعلم أن كثرتها من حيث الدلالة على
تعين المحذوف وأما دليل الحذف فتدعي واحد وهو العقل وحديث فريد على المصنف أن الكلام
في دليل الحذف لا في دليل التعيين فلا وجه للجمع والوصف بالكثرة فقررته شيخنا العدوي وقد يجاب
بأنه لا كان كل ما دل على التعيين يدل على الحذف وان كان العقل وحده قد يدل على الحذف ولولم
يوجد الدليل الاخر المنسقر اليه في الدلالة على التعيين صح التعبير بالجمع والوصف بالكثرة (قوله منها
أن يدل العقل الخ) انما أتى بمن إشارة الى أن هناك أدلة أخرى لم يذكرها كالقرائن اللفظية وهي الاغلب
وقوعا والا كثر وضوحها لم يتكلم عليها (قوله والمقصود الاظهر) أي وأن يدل المقصود الاظهر
أي وأن يدل كون الشيء مقصودا بحسب العرف في الاستعمال ظاهرا عن غيره من المراتب لتبادره
للذهن على عين ذلك المقدّر فالدال في الآية على خصوص تقدير لفظ تناول كون تناول مقصودا
بحسب العرف في استعمال هذا الكلام وكونه ظاهرا لتبادره للذهن والمطلوب هو لفظ تناول
فاختلف الدال والمطلوب ولولم يؤثر الكلام بل جعل الدال على تعيين المحذوف نفس المقصود الاظهر

والحذف على وجهين أن لا يقوم شيء
مقام المحذوف بل يكفى بالقريئة
(كما في الامثلة السابقة) وأن يقوم
نحو وان يكذبك فقد كذبت رسل
من قبلك فقد كذب الرسل
جزء الشرط لان تكذيبه بل هو سبب لمضمون
متقدم على تكذيبه (أي فلا تخزن
الجواب المحذوف أقيم مقامه) اي فلا تخزن
واصبر ثم الحذف لا يدل العقل عليه
(وأدلتها كثيرة منها أن يدل العقل عليه)
أي على الحذف فهو حرجت عليكم الميتة
المحذوف فهو حرجت عليكم الميتة

لزم اتحاد الدال والمدلول لأن المقصود الاظهر في الآية نفس التناول قرره شيخنا العدوي
 (قوله فاعقل دل الخ) ظاهره أن العقل هو الدال على الحذف وليس كذلك بل المراد بكون
 العقل دالا على الحذف أنه مدرك لذلك بالدليل القاطع من غير توقف على قرائن وحينئذ فاعقل
 مستدل لدليل والدليل عدم تعلق الحزمة بالاعيان لأن الحزمة عبارة عن طلب الترتول ولا
 معنى اطلب ترك الاعيان بدون ملاحظة تناولها ونحوه (قوله على أن هنا حذفاً) أي شأنا محذوفاً
 وهو محذوف لأن يتدرجتم عليكم أكلها أو الاستمتاع بها أو تناولها أو قربانها أو التلبس بها (قوله انما
 تتعلق بالافعال) أي افعال المكلفين وهو الحق اذ لا معنى لتعلق التكليف بالذوات لعدم القدرة
 عليها وقوله دون الاعيان أي دون الذوات كما هو ظاهر الآية فإن مدلولها تحريم ذوات الميتة
 وما معها وما ذكره من أن الاحكام انما تتعلق بالافعال لا بالذوات هو مذهب المعتزلة والعراقيين من
 أهل السنة وأما على مذهب الماتنفة فتعلق الاحكام بالاعيان حقيقة فإن بني على مذهبهم فلا حذف
 في الكلام (قوله والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في الآية) وهي الميتة والدم
 ولحم الخنزير (قوله تناولها) انما مكان التناول هو المقصود الاظهر من هذه الاشياء
 نظر العرف والعادة في استعمال هذا الكلام فإن المفهوم عرفاً من قول القائل حرّم عليك كذا
 تحريم تناولها لا أنه اشتمل وأدل على المقصود بالتحريم (قوله فدل) أي كون التناول مقصوداً
 اظهره على تعيين المحذوف أي وهو افظ تناول (قوله أدنى تسامح) أي تسامح أدنى أي منقطع
 وقريب وسهل وذلك لأن أن يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الأدلة بل صفة للدليل وانما عبر
 بأدنى لا يمكن الجواب عنه بسهولة (قوله فكأنه على حذف مضاف) هذا تصحيح عبارة المصنف
 ثم إن هذا المضاف المحذوف يصح أن يقتضى آخر الكلام وحينئذ فيكون الاصل منها ذوات يدل
 العقل أي منها صاحب دلالة العقل وصاحب الدلالة المذكورة هو العقل ويصح أن يقتضى أوله
 وحينئذ فيكون الاصل ودلالة أدلته كثيرة منها أي من تلك الدلالات دلالة العقل لكن في هذا الثاني
 نظر لأن المقصود تقسيم الأدلة لادلائها فتأمل وانما أتى الشارح بكأن ولم يجزم بأن حذف المضاف
 هو المصحح لعبارة المصنف إشارة إلى عدم تعيينه لاحتمال أن يكون قوله أن يدل مقصوداً والاصل منها
 العقل أو يجعل قوله أن يدل العقل من باب إضافة الصفة للموصوف بعد تأويل المصدر المنسب من
 أن يدل بمعنى الفاعل فكأنه قال منها دليل العقل أي العقل الدال بكونه قطيعة وأخلاق ثاب أي
 قطيعة جرد وثياب أخلاق ولا يخفى ما في هذين الجوابين من التعسف (قوله أن يدل العقل عليهما)
 أي معاً يعني أنه يستقل بتأدية الأمرين بالدليل القاطع من غير توقف على قرائن في العبارة أصلاً وقد
 علمت أن الدلالة على تعيين المحذوف تستلزم الدلالة على مطلق الحذف دون العكس (قوله فاعقل يدل
 على امتناع محبي الرب) أي يدرك ذلك بالدليل القاطع من غير توقف على قرائن في العبارة وحيث دل
 العقل على ذلك فلا بد من حذف حتى يستقيم معنى الكلام وأل في العقل للكمال إذا المدرك لما ذكر
 انما هو العقل الكامل فخرجت المحسنة القائلون بأن الله جسم (قوله فالامر المعين الخ) هذا جواب
 عما يقال إن أوفى قوله أو عذابه لا بهام وحينئذ فلا تعيين للمحذوف فلا يصح القول بدلالة العقل على
 التعيين وحاصل الجواب أن المراد أنه يعين الاحداث الدائرين بالامر والعذاب والاحداث الدائرين
 بالامر من المذكورين معين بالنظر لعدم ثالث وان كان منهما بالنسبة لهما فهو تعيين نوعي لا شخصي
 وعلى هذا غرر المصنف بالتعيين ما يشتمل التعيين النوعي بقي شيء آخر وهو أن الامر والعذاب يستحيل
 مجيئهما والجواب أن المراد بامر وعذابه المأمورية والمعذبة من ميزان ونار وغيرهما لكن لما كان
 اسناد الشئ لله يوهّم أن الله ذاته مجسمة احتج للدليل العقلي بخلاف اسناد الجني للامر أو العذاب
 فإنه لا إشاعة فيه وان كان مجازاً لم يحتج للدليل العقلي فتأمل قرره شيخنا العدوي قال العلامة

فالعقل دل على أن هنا حذفاً إذا الأحكام
 الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان
 والمقصود الاظهر من هذه الاشياء
 المذكورة في الآية تناولها الشامل لا كل
 وشرب الا لبيان فدل على تعيين المحذوف
 وفي قوله منها أن يدل أدنى تسامح فكأنه
 على حذف مضاف (ومنها أن يدل العقل
 عليهما) أي على الحذف وتعيين المحذوف
 (تخبر وجار بك) فاعقل يدل على امتناع
 المراد أيضاً (أي امره أو عذابه) فالامر
 المعين الذي دل عليه العقل هو أحد
 الامرين لأحدهما على التعيين

المعتقوب وفي جعل العقل دال على التبيين هنا نظر من وجهين أحدهما أن ادراك العقل لا يكون
المقتدر أحد الأمرين لا يستقل به دلالة بل يحتاج إلى قرائن مثل كون هذا اليوم يوم القيامة الذي
لا يتناسبه إلا ما ذكرنا كونه موعودا فيه بالحساب والعقاب والرجمة فتقدير العذاب أو الأمر الشامل
للعذاب مناسب له لأن العذاب هو الموجب انتهى وبه والتخويل يقفه المقصود من الآية وحيث كانت
الدلالة على أحد الأمرين يحتاج فيها العقل إلى قرائن كان الدال غير العقل وذلك لأن المدرك للأمر
هو العقل لكن إن كانت دلالاته مستقلة نسبت الدلالة إليه وإن كانت دلالاته غير مستقلة نسبت
الدلالة لذلك الشيء المستعان به ولا يخفى عدم استقلال العقل هنا ثانياً هما التنازل جوازاً تقدير الاختصاص
في مقابلة الأمر لأن الأمر أعم من العذاب لم يخصر المقتدر فيما ذكرنا لجهة أن يقتدر وجاءه من ربه
أو جاء جنبه من ربه القاسم بعذيب العاصي أو جاء عبيده القائمون بذلك كالملائكة وأيضاً تقدير الأمر
أولى وأظهر لشموله كافي آية حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ فَإِنْ تَقَدَّرَ التَّنَاضُلُ لشموله أظهر انتهى وإنما كان
الأمر أشمل لأنه واحد الأمور فيمثل النهي والعذاب وغير ذلك فتأمل (قوله أن يدل العقل عليه)
أي على المحذوف (قوله والعادة) أي وتدل العادة أي المقررة لا العادة في استعمال الكلام بخلاف
ما سبق في المقصود الأظهر والحاصل أن المراد بالعادة والعرف الذي تبين به المقصود الأظهر كون
الشيء يفهم من الاستعمال كثيراً ويقصد خصوصية فيه بخلاف العادة هنا فإن المراد بها تقرير أمر
لا تحرف في نفسه من غير نظر لدلالة الكلام عليه عرفاً كتقرير كون السلب الغالب لا يلام عليه (قوله نحو
فذلك الخ) أي نحو قوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز في خطابها للنساء اللاتي ملن في يوسف وذلك
لأن يوسف لما خرج عليهن وذهن من جمالهن قطعن أيديهن وقلن حاش لله ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك
كريم فقالت لهن امرأة العزيز فذلك الذي لمتني فيه أي عليه فني بمعنى على كما يرشدنا إلى ذلك قول
الشارح إذ لا معنى للوم على ذات الشخص حيث عبر على دون في مع الله المطابق لقوله فيه (قوله إذ لا
معنى للوم على ذات الشخص) أي لأن اللوم لا يتعلق عرقاً بالذوات وإنما يلام الإنسان عرفاً على أفعاله
الاختيارية فإن قلت حيث كان عدم تعلق اللوم بالذوات وتعلقه بالأفعال الاختيارية أمر عارفاً
رجع الأمر إلى أن الدال على المحذوف هو العرف والعادة لا العقل كما يأتي في ترك اللوم على الحب قلت
المراد بالادراك العقلي ما يستقل به الدليل العقلي كقبي الجني عن الرب تعالى أو يكون من الأمور
التي يعترف بها كل أحد بلا دليل وإن كان مستنده عمل العرب كما في تعلق اللوم بالأفعال الاختيارية
وعدم تعلقه بالذوات فإن كل أحد يدرك ذلك من غير دليل عقلي بل من عرف العرب وهذا بخلاف
ترك اللوم على الحب الغالب فأنما يدركه انطوائاً باعتبار عادة المحبين (قوله وأما تعين المحذوف الخ)
الحاصل أن العقل وإن أدرك أن قبل الضمير فيه هذا لكن لا يدرك عين ذلك المحذوف لأن ذلك
المقتدر يحتمل احتمالات ثلاثة والمعين لا حدها هو العادة (قوله فانه) أي قوله فيه يحتمل أن يقتدر أي
المحذوف في نفسه (قوله لقوله تعالى) أي حكاية عن اللواتي (قوله حبا) تميز محوّل عن الفاعل
أي قد شغفها حبه أي أصاب حبه شغاف قلباً وشغاف القلب غلافة وغشاؤه أعنى الجلدة التي دونه
كالجباب وأصابه الحب لشغاف قلبها كناية عن احاطة جهاته بقلبها حتى أحاط بشغافه وقيل المعنى
أصاب باطن قلبها وقيل وسطه وفي الأطول أي حرق شغاف قلبها (قوله وفي مرادته) أي
ويحتمل أن يقتدر المحذوف فيه في مرادته (قوله لقوله تعالى) أي حكاية عن اللواتي أيضاً (قوله
تراود فتأها عن نفسه) أي تخادعه وتطأ به مرة بعد أخرى برقى وسهولة لتساكن شهوته منه (قوله
وفي شأنه) أي ويحتمل أن يكون المتعلق المحذوف فيه في شأنه وقوله حتى يشملها أي لاجل أن يشملها
وأنما كان المقتدر في هذا الكلام محتملاً لهذه الاحتمالات الثلاثة لأن اللوم كما تقدم لا يتعلق إلا بفعل
الإنسان والكلام الذي وقع به اللوم وهو قوله امرأة العزيز تراود فتأها عن نفسه قد شغفها حبا

(وشنا أن يدل العقل عليه والعادة على
التبيين نحو فذلك الذي لمتني فيه)
العقل دل على أن فيه حذفاً إذ لا معنى للوم
على ذات الشخص وأما تعين المحذوف (قوله
يحتدل) أن يقتدر (في حبه) أتوله تعالى قد
شغفها حبا وفي مرادته لقوله تعالى تراود
فتأها عن نفسه وفي شأنه حتى يشملها حبا
أي الحب والمرادة

(والعادة ذات على الثاني) أي مرادته
 (لأن الحب المنسوط لا يلزم صاحبه عليه
 في العادة القهورة) أي الحب المنسوط لا يلزم صاحبه عليه
 صاحبها فلا يجوز أن يتقدر في حبه ولا في شأنه
 كونه سائلا له وتعين أن يتقدر في مرادته
 نظر إلى العادة (وإنما الشروع في الفعل)
 يعني من أدلة تعيين المحذوف لأن أدلة
 المحذوف لأن دليل المحذوف ههنا هو أن
 الجائر واجب في الفعل دل على أنه ذلك الفعل
 والشروع في الفعل دل على أنه ذلك الفعل
 الذي شرع فيه (بحسبهم) الله فيشرع الله
 التسمية مبدأه (في القراءة) أي من
 أقرأ على هذا القياس (والإقرار)
 أدلة تعيين المحذوف (التي هذا في الشئ)
 قوله لا تبين صحة كل المخ هذا في الشئ
 وإليه محذور الأصل لا ينبغي صحة المخ فليأتمل
 اهـ

أنا لها في خلال مدين مشتمل على فعلين من أفعال الأرواح أحدهما مرادته والآخر حجبها فيجوز
 أن يكون المتقدر في حبه ويحتمل أن يتقدر في مرادته ويحتمل أن يتقدر في شأنه الشامل لكل من الحب
 والمرادة (قوله والعادة) أي المتقترنة عند المحبين (قوله المنسوط) أي الشديدا الغالب
 (قوله لا يلزم صاحبه عليه في العادة) أي في عرف المحبين وفي عادتهم المتقترنة عندهم وانما يلزم
 عليه عند غيرهم غفلة عن كونه ليس بنقص فإن لم عليه أهل الحب فلا جمل لوازمه وأما من كف
 عن لوازمه الرديئة فلا يلزم عليه (قوله لتعذر إياه) أي والآخر المتقرب والمغلوب عليه لا يلزم عليه
 الإنسان وانما يلزم على ما دخل تحت كسبه كالمراودة (قوله فلا يجوز أن يتقدر في حبه)
 أي لعدم المطابقة إذا التسو لم تلها في الحب لكونه قهريا وانما لا متاعا على المرادة ولا يقال إن المرادة
 ناشئة عن ذلك الحب ولازمة له فلا يلزم عليها إلا لزومها لا نقول إلا لزومة مجموعة إذ قد يوجد الحب
 من غير مرادة ثم إن ما ذكره من عدم جواز تقدير الحب إذا أريد به نفسه وأما تقديره مراداه
 لوازمه وآثاره التي يقتضيها فهذا غير ممنوع لزم على ذلك عادة (قوله ولا في شأنه الخ) قال
 العلامة الذبياتي عدم الجواز ظاهر في تقدير الحب وأما عدم الجواز في تقدير الشأن فغير ظاهر
 لصحة تقديره باعتبار الشق الصحيح مما يشتمل عليه وهو المرادة فالخاصل أن شموله لا يمنع من
 صحة تقديره لأنه يكفي في صحته احتمال الله مقصود وقول الشارح ولا في شأنه أي به أصلا حاله متقنه فانه كان
 ينبغي أن يتعذر في المتن منع ارادة ذلك لأنه لا يظهر تعيين تقدير المرادة الذي هو الاحتمال الثاني
 في كلامه لا تبين صحة كل من تقدير الحب وهو الاحتمال الأول وتقدير الشأن الذي هو الاحتمال
 الثالث فتأمل (قوله الشروع في الفعل) لو أدخله في الاقتران لكان أولى لأنه منه
 (قوله يعني من أدلة تعيين المحذوف) أي بعد دلالة العقل على أصل المحذوف وكذا يقال فيما بعده
 والخاصل أن العقل لا بد منه فهو الدال على أصل المحذوف في الجميع وأما تعيين المحذوف فتارة يدل
 عليه العقل وتارة لا يدل عليه (قوله لا من أدلة المحذوف) أي سائلا لما يقتضيه ظاهر كلام المصنف
 لأن السياق في بيان أدلة المحذوف ولذا عبر الشارح بالعناية (قوله لأن دليل المحذوف ههنا هو أن
 الجائر الخ) في الكلام محذوف والأصل لأن دليل المحذوف هو العقل بسبب ادراكه أن الجائر والمجرور
 لا بد أن يتعلق بشئ فإذا لم يكن ذلك المتعلق ظاهرا حكم تقديره وكون ادراك أن الجائر والمجرور
 لا بد من متعلق بالتصريف العقلي لا يشافي كون التقدير لاسرافظي في نحو وأحكم في القصاص
 حصة لأنه ليس المراد بكونه لاسرافظي أن العقل لا يقتضيه أصلا بل المراد أن التقدير مرعاة
 للشواهد الكونية الموضوعية لسبب الكلام وهذا لا يشافي أن العقل مدر لذل المتعلق وإن كان
 لا يحتاج للتصريح به في إفادة المعنى لتبادره (قوله على أنه) أي ذلك المتعلق المحذوف وقوله ذلك
 الفعل أي اللفظ الدال على ذلك الفعل (قوله فيقدر ما جعلت الخ) أي فيقدر لفظ ما جعلت أي
 فيقدر خصوص لفظ الفعل الذي جعلت التسمية مبدأ له وانما قدرنا في كلامه لفظ قبل ما جعلت الخ لأن
 المتقدر هو الفعل الخوي وما جعلت التسمية مبدأ له هو الفعل الحقيقي وهو لا يتقدر ولك أن لا تقدر
 الخاف في قول الكلام وتقديره في آخره والمعنى حينئذ قد مر ما أي الفعل الذي جعلت التسمية مبدأ
 لعنايه (قوله وعلى هذا القياس) مبدأ وخبر أو القياس مفعول محذوف أي وأجر القياس على
 هذا فإذا أريد ألا كل قدر أكمل والقيام قدر أقوم وهكذا ثم إن ظاهره أنه لا يجوز تقدير المتعلق
 عا كما بدئ في الكل ونسب هذا اليباين فيعين أن يقدر عندهم خصوص لفظ ما جعلت التسمية
 مبدأ له لتقرينة استدائه بخصوصه وجوز الخويون تقدير المتعلق عا في الكل (قوله أي من أدلة
 تعيين المحذوف) أي بعد دلالة العقل على أصل المحذوف ولم يبين دليل المحذوف هنا لأن دليله هنا عين
 دليله في سابقه (قوله الاقتران) أي مقارنة الكلام الذي وقع فيه المحذوف لفعل المحطاب بمعنى

وقوعه في رتبته كما يؤخذ من قوله فان مقارنة الخ أو اقتران مخاطب بفعله معنى تلبسه به كما
يؤخذ من قوله أو مقارنة المخاطب الخ (قوله كفولهم) أي قول الجاهلية حيث يجترزون
عن انبئات وقد ورد انتهى عنه (قوله لا معرس) أي المتزوج من أعمرس إذا تزوج (قوله
بالرفاء والبنين) أي أعمرست ملتبسا بالرفاء أي بالاتشام والاتفاق بينك وبين زوجتك وملتبسا
بولادة البنين منها والجملة خبرية للفظا انشائية بمعنى لأن المراد بها انشاء الدعاء أي جعلك الله ملتبسا
مع زوجتك والدا للبنين منها (قوله دل على تعيين المحذوف) أي بعد دلالة العقل على أصل المحذف
لأن العقل بعد العلم بوضع الجار يحكم بأنه لا بد له من متعلق (قوله أو مقارنة الخ) إشارة
لاحتمال أن كما مر وقوله وتلبسه به عطف على قوله مقارنة المخاطب بالأعراس مفسر له والحاصل
أن في معنى الاقتران وجهين لأنه إما بين الكلام وحال المخاطب أو بين المخاطب وحاله على ما مر
وفي بعض النسخ اذ مقارنة الخ وهي لا تناسب (قوله والاتفاق) عطف تفسير (قوله والاطناب
إما بالايضاح الخ) أي يحصل اتما بالايضاح الخ وسيأتي مقابله في قوله وأما يذكر الانخاص الخ
فذكر أموراً تسعة يتحقق بها الاطناب آخرها قوله وأما يغير ذلك فذكر ثمانية أمور تصريحا
والتاسع اجمالا فمما أحال عليه وتقدم أن من جملة أسرارها بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب
وأن حقيقته أن يزداد في الكلام على أصل المراد انشائية والمراد بالايضاح بيان شيء من الأشياء
بعدها بهامه (قوله لا يرى المعنى) أي لا يرى السامع المعنى أي لا يدركه فالمراد بالرؤية هنا الادراك كذا
في ابن يعقوب وهو يقتضي أن يرى معنى للفاعل وهو غير متعين لجواز كونه مبنيا للمفعول أي لا اجل
أن يرى المتكلم المخاطب المعنى في صورتين مختلفتين وهذا أمر مستحسن لأنه كعرض الحسناء
في لباسين (قوله والاخرى موضحة) أي ظاهرة وجعل الايضاح بعد الابهام لهذه النكتة
بقطع النظر عما يلزمها من التمكن في النفس وكمال اللذة والارجعت تلك النكتة للنكتتين بعدها (قوله
وعلمان الخ) هذا مرتبط بمحذوف والاصل وادراك الشيء من جهة الابهام ثم من جهة التفصيل
علمان وعلمان خير من علم واحد وهذا إشارة الى ضرب مثل سائر وأصل هذا الكلام أن رجلا وابنه
سلكا طريقا فقال الرجل لابنه يا بني ابحث لنا عن الطريق فقال له اني عالم فقال يا بني علمان خير
من علم واحد أي اضافة علم الى علمك خير من استعلا لك بعلمك ثم صار يضرب في مدح المشاورة
والبحث عن الامور (قوله أولئك) عطف على قوله لا يرى أي أن الايضاح بعد الابهام يكون
لا يرى السامع المعنى في صورتين أولية تكن ذلك المعنى الموضح بعده بهامه في نفس السامع زيادة تمكن
وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التمكن لكون المعنى ينبغي أن يلا به القلب لرغبة أو لرهبة أو أن يحفظ
لتعظيم وعدم استهزاء وعمل به وقوله أولئك الخ أي مع قطع النظر عن كمال اللذة وان كان سائلا
(قوله لما جعل الله الخ) أي وانما كان في الايضاح بعد الابهام زيادة التمكن لما جعل الله النفوس
أي طبعها عليه وقوله من أن الشيء الخ بيان لما قال الشيخ يس وهل الشيء واقع على اللفظ أو المعنى
والظاهر صحة كل منهما اه والاولى وقوعه على المعنى لأنه المقصود بالذات ويكون ذكره بذكر داله
وقوله كان أو وقع عندها أي من أن بين أولا فالفضل عليه محذوف وخبر عندها راجع للنفس
وانما كان أو وقع عندها لان الشعار بالشيء اجمالا يقتضي التشوق له والشيء اذا اجاب بعد التشوق يقع
في النفس فضل وفوق وتمكن فضل تمكن لما مر من أن الحاصل بعد الطلب أعز من المناسق بلا تعب
(قوله أولئك الخ) يعني للسامع بسبب ازالة ألم الحرمان الحاصل بسبب عدم علمه بتفصيله
وذلك لان الادراك للذة والحرمان منه مع الشعور بالجهول بوجه ما ألم فآذا حصل له العلم بتفصيله تأتيا
حصل له لذة كاملة لان اللذة عقب الألم ألم من اللذة التي لم يتقدمها ألم اذ كانت اللذة الوحدان
ولذة الخلاص عن الألم (قوله من أن يسل الشيء) أي حصول الشيء للشخص وقوله بعد الشوق

كقوله لهم للمعمرس بالرفاء والبنين
فان مقارنة هذا الكلام لأعراس المخاطب
دل على تعيين المحذوف (أي أعرست)
أو مقارنة المخاطب بالأعراس وتلبسه به
دل على ذلك والرفاء هو الاتشام والاتفاق
والباء للملازمة والاطناب اما بالايضاح بعد
الابهام لا يرى المعنى في صورتين مختلفتين
احدها ما بهامه والاخرى موضحة وعلمان
خير من علم واحد (أولئك) في النفس فضل
تمكن لما جعل الله النفوس عليه من أن
الشيء اذا ذكر بهامه بين كان أو وقع عندها
(أولئك الخ) أي بالمعنى لما لا يتحقق
من أن يسل الشيء بعد الشوق والطلب

أى بعد المشوق الحاصل من الأشعار بأشئ نجلا وعطف انطاب عليه من عطف اللازم (قوله أن)
 أى من يله بدون ذلك لأن فيه لذتين لذة الحصول ولذة الراحة بعد التعب (قوله نحو رب اشرح لى
 صدرى) هذا المثال صالح لكل من النكات الثلاثة فالإيضاح فيه بعد الإيهام على ما بينه المصنف
 أما ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين أو وليتمكن المعنى فى قلب السامع أو لئلا يكمل له لذة العلم به فرفيه ان
 الخطاب بهذا الكلام هو الرب تعالى وتقدس ولا يصح أن يقال ان موسى خاطبه بما يفيد علمين هما
 بالنسبة اليه غير من علم واحد ولا يصح أن يقال انه خاطبه بما فيه تمكن المعنى فى ذهن السامع ولا انه
 خاطبه بما يفيد كمال لذة العلم للخطاب وأجاب القنرى بأن جعل المثال المذكور صالحا للنكات
 الثلاثة باعتبار الشأن يعنى أن هذا التركيب فى ذاته من شأنه أن يفيد الأغراض الثلاثة فهو بحيث
 لو خطب به غير الرب لمكن فيه ما ذكرنا استنع اعتبارها فى بعض المواضع كفى الآية وتحيته أن
 القرآن نزل على أسلوب العرب فلا بد أن يكون فى نفسه بحيث يفيد ما لو خطب به بغيره مما لا فائدة
 مع قطع النظر عن خصوصية الخطاب اه كلامه وردة العلامة العنقوبى قائلا هذا الجواب لا يصح
 لأن أصل الكلام أن يوثق به لما أراد المتكلم به واللام يوثق بعناد الكلام لا مكن تحويله الى مقصود
 آخر بل الجواب أن المراد لا يتم ما تقدم لعدم إمكان ظاهره رسوق الكلام لعلمين من لازمه الاهتمام به
 المستلزم للتأكد فى السؤال وكما الرغبة فى الإجابة وكذا سوجه للتكثير والله من لازمه الاهتمام
 المستلزم لكمال الرغبة فى الإجابة وكما الرغبة والتأكد فى السؤال مناسبان فى المقام لأن الإجابة
 يمكن السائل من الامتثال على اكمل وجه كما لا يخفى (قوله فان اشرح الخ) هذا الكلام يشعر بأن
 قوله فى طرق مستقر وقع صفة لمخدوف أى اشرح شيئا كائنا فى ثم فسر الشئ بالبدل منه بقوله صدرى
 وعلى هذا فجعل الآية من قبيل الاجمال والتفصيل واضح لانه طلب أولا شرح شئ على وجه الاجمال
 ثم يبينه بعد ذلك ويحتمل وهو الظاهر لأن الاول يستدعى تقديرا والاصل عدمه أن انجزر ومتعلق
 بأشرح أى اشرح لاجلى صدرى وعلى هذا فيحتمل أن يجعل المقصود زيادة الربط أى أن أصل الكلام
 اشرح صدرى ثم زيدت اللام لزيادة ربط اشرح بنفسه والتأكد وعلى هذا الاحتمال فلا اجمال
 ويحتمل أن يجعل من قبيل الاجمال والتفصيل وذلك لأن قوله اشرح لاجلى يفيد طلب شئ بشرح
 لأن الشرح يستدعى مشروحا لكنه منهم ثم فسر ذلك المشروح بقوله صدرى ويرد على هذا الاحتمال
 أن الاجمال والتفصيل حاصلان بمجرد اشرح صدرى بدون زيادة على لأن الشرح يستدعى مشروحا
 منهما كما علمت والجواب أن قولنا اشرح ليس فيه تعترض لذكر المفعول أصلا ولا بدنى الاجمال
 والتفصيل من التعترض فى العبارة للمبهم الذى يراد تفسيره وتفصيله واللام يمكن من الاجمال
 والتفصيل وان ذكر ما يستلزمه واللام يمكن فى قام زيد اجمال وتفصيل وأن استلزم الفعل انفعال
 وكذا ضربت زيدا وان كان الفعل المتعدي يستلزم مفعولا به بخلاف قولنا اشرح لى أى لاجلى
 اذ يفهم منه أن المشروح أمر متعلق به فى الجملة فيقع صدرى تفسيره له وسر ذلك أنه اذا وقع
 فى الكلام تعترض للمبهم تشوقت النفس الى بيان بخلاف ما اذا لم يقع له تعترض للعلم بأنه سيجي
 فلا يحصل فى النفس زيادة طلب له اه يس (قوله أى للطالب) هو موسى عليه الصلاة والسلام
 (قوله أى من الايضاح بعد الإيهام) لم يقل أى من الاطناب للايضاح بعد الإيهام مع أنه الانسب
 للسياق اختصارا اه قنرى (قوله باب نعم) أى أفعال المدح والذم نحو نعم الرجل زيد وبنت
 المرأة حمالة الخطيب ولا يخفى أن عذابا نعم منه على ما هو الاغلب والافقد يقدم المخصوص (قوله
 أى قول من يجعل الخ) أى والجمله مستأنفة للبيان وكذا على قول من يجعل المخصوص مبتدأ
 محذوف الخبر وكلام المصنف صادق بهذا القول كما أنه صادق بما قاله الشارح لكن الشارح ترك
 التنبية على هذا القول لضعفه عندهم بما هو معلوم فى محله والحاصل أن الكلام يكون على كل من

ألا (نحو رب اشرح لى صدرى فان اشرح لى
 يفيد طلب شرح شئ فانه) أى للطالب
 (و صدرى يفيد تفسيره) أى تفسير ذلك
 الشئ (ومنه) أى من الايضاح بعد الإيهام
 (باب نعم على أحد القولين) أى قول من
 يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف

انقولين جملتين احدهما مبهمة والاخرى موضحه وأتماعلى قول من يجعل المخصوص مبتدأ
قدّم عليه خبره فلا يكون من الايضاح بعد الابهام لان الكلام عليه جملة واحدة والمخصوص فيها
مقدم في التقدير وأل في الفاعل حينئذ للعهد ثم اعلم أن الايضاح بعد الابهام على القول الذى ذكره
الشارح انما يأتى اذا كان المقصود مدح زيد ومدح الجنس من أجله أما اذا قلنا ان المقصود مدح
الجنس وزيد منه فلا يأتى ذلك (قوله اذلوأريد الاختصار) اى فى قولهم مثلاً نعم الرجل زيد وهذا اعلى
تكون باب نعم من الاطناب الذى فيه ايضاح بعد الابهام (قوله أى ترك الاطناب) هذا جواب
عما يقال الاولى أن يقول اذلوأريد المساواة لأن نعم زيد مساواة لانه اختصار وايجاز وحاصل
الجواب أن مراد المصنف بالاختصار ترك الاطناب انصافاً بالمساواة المرادة هنا شهادة قوله نعم زيد
اذا لا يميز فيه بل هو مساواة (قوله كفى نعم زيد) أى كفى أن يقال ذلك بالنسبة الى معارف الاوساط
وان كان هذا التركيب فى نفسه متمسكاً لانه يجب فى فاعل نعم أن يكون بأل أو مضاعفاً لما فيه أل أو ضميراً
مفسراً بتميز كذا قال الشيخ بس وفيه أن الاطناب انما يكون بعد افادة المعنى بالنسبة للاوساط
وتقدم أن المراد بهم الذين يفيدون المعنى بتركيب موافقة للعربية من غير ملاحظة النكات التى
تراعها البلاغة وفى ابن يعقوب ان المراد بقولهم كفى نعم زيد أى كفى أن يقال ذلك فى تأدية اصل المساواة
لوأريدت وان كان هذا الكلام لا يجوز أن يقال فى العربية وتأدية واعلم أن الايضاح بعد الابهام
الكائن فى باب نعم يصح اعتبار النكات الثلاثة المتقدمة فيه فيصح أن يقصده اراء المعنى فى صورتين
مختلفتين وأن يقصده زيادة تمكين المدح فى القلب وذلك من زيادة مدحه وأن يقصده كمال لذة
العلم به حيث يراد ازالة السامع لهذا الكلام فتم محبة للمدح (قوله وفى هذا) أى قول المصنف
اذلوأريد الاختصار (قوله بأن الاختصار) اى بأن لفظ الاختصار (قوله قد يطلق) أى
كما هنا لأن نعم زيد لا يميز فيه بل هو مساواة وقوله على ما يشمل المساواة اى على ترك الاطناب
الشامل للمساواة اى ولا يميز وقوله أيضاً اى كما يطلق على الايجاز المقابل للاطناب والمساواة
(قوله ووجه حسنه) اى حسن الاطناب فيه (قوله سوى ما ذكر) حال من وجه اى حالة
كون ذلك الوجه غير مأمّر من الايضاح بعد الابهام الذى له الحال الثلاثة المتقدمة (قوله من
الايضاح الخ) بيان لما ذكر (قوله ابراز الكلام الخ) هذا مع ما بعده سوى ما ذكر فيكون
باب نعم مستقلاً على ثلاثة امور كلها موجهة لحسنه وقوله ابراز الكلام اى اظهار الكلام الكائن
من باب نعم (قوله فى معرض الاعتدال) اى فى صورة الكلام المعتدل اى المتوسط بين الايجاز
المحض والاطناب المحض فالمدح بمعنى اسم الفاعل ويصح ابقاء المصدر وهو الاعتدال على حاله
ويقتدر مضاف اى ذى الاعتدال اى الكلام صاحب الاعتدال (قوله من جهة الاطناب) أى
فليس فيه ايجاز محض وهو متعلق بمعرض (قوله بالايضاح بعد الابهام) اى حيث قيل نعم
رجل زيد ولم يقل نعم زيد والباء فى قوله بالايضاح للتصوير (قوله بحذف المبتدأ) اى الذى هو
صدر الاستئناف وحينئذ فليس فيه اطناب محض وحاصله أن نعم الرجل زيد ليس من الايجاز المحض
لوجود الاطناب بالايضاح بعد الابهام ولا من الاطناب المحض لما فيه من الايجاز بحذف جزء الجملة
وحينئذ فهو كلام متوسط بين الايجاز المحض والاطناب المحض هذا ويصح أن يكون مراد المصنف
أن فى باب نعم ابراز الكلام فى صورة الكلام المعتدل اى المستقيم الذى ليس فيه ميلان لمحض
الايضاح ولالمحض الابهام أما كونه ليس من الايضاح المحض فلما فيه من الايجاز بحذف المبتدأ
أو الخبر وأما كونه ليس من الابهام المحض فلما فيه من الاطناب بذكر المخصوص الذى وقع به الايضاح
(قوله وايهام الجمع الخ) هذان الوجهان أعنى بروز الكلام فى معرض الاعتدال وايهامه الجمع
بين متنافيين مفهومهما مختلف متلازمان صدقاً وكل منهما مما يستغرب وتستلذه النفس

(اذلوأريد الاختصار) أى ترك الاطناب
(كفى نعم زيد) وفى هذا الشعر بأن الاختصار
قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضاً (وجه
حسنه) اى حسن باب نعم (سوى ما ذكر)
من الايضاح بعد الابهام (ابراز الكلام
فى معرض الاعتدال) من جهة الاطناب
بالايضاح بعد الابهام والايجاز بحذف
المبتدأ (وايهام الجمع بين المتنافيين)

(قوله وقيل الاجمال الخ) اي وقيل ان المراد بالمتنافيين الاجمال والتفصيل وحكاية بقيل المايرد عليه
 أن الاجمال والتفصيل يرجع للايضاح بعد الابهام فيه ~~ف~~ كون عين ما تقدم فلا يصح قول المصنف
 سوى ما ذكره اللهم الا أن يقال ان مراد المصنف اجمال وتفصيل بغير الوجه السابق من الوجود
 الثلاثة المتقدمة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من فوائد أخرى غير باعتبار ما فيه من الامور
 الثلاثة المتقدمة ولك أن تقول شوعلى هذا القيل أيضا غير ما تقدم لان ايهام الجمع بين الاجمال
 والتفصيل غير نفس الاجمال والتفصيل كذا في سم (قوله المستغربة) اي المستغربة اغرابتها
 وذلك لان الجمع بين متنافيين كالتقاع والخال وهو ما يستغرب والاخر ان يرب تستلذ به النفس فان
 قلت هل الجمع المذكور من البدع أو المعاني قلت يمكن الامر ان مناسبة المقام وعدمه فان كان
 الايمان به مناسبة للمقام بأن اقتضى المقام مزيد التأكيذ في امالة قلب السامع كان من المعاني
 وان قصد المسكلم بالجمع المذكور مجرد الظرافة والحسن كن من البدع (قوله أن يصدق) اي أن
 يتحقق (قوله من جهة واحدة) اي واجهة هائلة كذلك وذلك لان الانحياز من جهة حذف
 المتبادر والاطناب من جهة ذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه فقد انكسرت الجهة (قوله وهو محال)
 اي والصدق المذكور محال اي لا يصدق العقل بوقوعه لما فيه من اجتماع الضدين المؤدى الى
 اجتماع النقيضين وهو باطل بالبداهة (قوله لف القطن) أى وما في معناه على الظاهر والمراد
 بلفه جمعه في خلاف أو شذوه ووجه مناسبة المعنى الاصطلاحي الاتي لهذا المعنى اللغوي ما بينهما
 من المشابهة وذلك لان الايمان بالمتنى او الجمع شبيه بالنسف في شذوه وعدم الانتفاع به انتفاعا كاملا
 لان التثنية والجمع فيهما من الابهام ما يمنع النفع بالفهم أو يقاله والتفسير بالاسمين شبيه باللف
 في عموم الشذوه والانتفاع فكما أن القطن ينتفع به كمال الانتفاع بلفه في خلاف أو غيره وكذلك
 بيان التثنية والجمع يحصل به كمال الانتفاع والحاصل أن اللف بمنزلة التفسير يجمع كمال الانتفاع
 والنسف بمنزلة الايمان بالمتنى يجمع عدم كمال الانتفاع فانه وقع بهذا ما قيل ان المعنى
 الاصطلاحي على عكس المعنى اللغوي لان الايمان بالمتنى بمنزلة لف القطن يجمع النظم والجمع
 وتفسيره بالاسمين بمنزلة النسف يجمع التفريق والنسف في المعنى اللغوي مقدم على اللف
 والايمان بالمتنى الذي هو بمنزلة اللف في المعنى الاصطلاحي مقدم على التفسير الذي هو بمنزلة النسف
 فيكون في المعنى الاصطلاحي قلب بالنظر للمعنى اللغوي وحاصل الجواب منع اعتبار القلب
 بما ذكرناه من الاعتبار وكتب بعضهم ما نصه وجه المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي
 أن في الاصطلاح لنا ونادفاً أي تفرقة وتفصيلا وان كان فيه اللف سابقا على النسف عكس
 اللغوي (قوله أن يؤتى الخ) ظاهره أن التوسيع نفس الايمان وعليه فتقوله نحو يشيب الخ
 فيه حذف والاصل نحو الايمان في قوله يشيب الخ قال يس والاقرب أن التوسيع يطلق على المعنى
 المصدرى وعلى الكلام وانما جعله الشيخ على المعنى المصدرى لان المصنف جعله من الايضاح
 بعد الابهام والايضاح مصدر كما لا يخفى (قوله في جزم الكلام) قال اليعقوبي ينبغي أن يراد
 أو في قوله أو في وسطه لان تخصص التوسيع بالعجز لم يظهر له وجه لان الايضاح بعد الابهام حاصل
 بما ذكرنا ولا وسطا وأخرا وكان المصنف راعى أن اكثر ما يقع في تراكيب البلفاء الايمان بما ذكر
 في جزم الكلام ولا يخفى جريان الاسرار السابقة في هذا التوسيع من تقرر علمين فاكثروا التوسيع
 في النفس وكال لذة العلم (قوله بئني) اي أوجع كقولك ان في فلان ثلاث خصال جيدة الكرم
 والشجاعة والحلم (قوله مفسر) اي ذلك المتنى باسمين أو مفسر ذلك الجمع بأسماء (قوله نحو
 يشيب الخ) لم يقل نحو قوله عليه الصلاة والسلام يشيب الخ لانه رواية للحديث بالمعنى ولفظ الحديث
 كما قال في جامع الاضول يهرم ابن آدم ويشب معه اثنان الحرص على المال والحرص على العمر

وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك أن ايهام
 الجمع بين المتنافيين من الامور المستغربة
 التي تستلذه النفس وانما قال ايهام الجمع
 لان حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات
 واحدة وصفان يتشعب اجتماعهما على شئ
 واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهو
 محال (ومنه) أي من الايضاح بعد الابهام
 (التوسيع وهو) في اللغة لف القطن التدوير
 وفي الاصطلاح (أن يؤتى في جزم الكلام
 بئني مفسر باسمين) أي يهرم ابن آدم
 الأول نحو يشيب ابن آدم

وعبارة السيوطي في عقد الجمان كقوله صلى الله عليه وسلم يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنان الحرص وطول الامل رواه البخاري من حديث أنس (قوله وبشب) بكسر الشين وتشديد الباء بمعنى يغويقال شب الغلام بشب بالكسر اذا غاف فلو أراد الاختصار لقليل وبشب فيه الحرص وطول الامل ومن أمثلة التوسيع أيضا قوله

سقتني في ليل شبيهة بشعرها * شبيهة خديها بفقر رقيب
فمازات في ليلين شعر وظلمة * وشمين من خرووجه حبيب

وقوله

أسمى وأصبح من تذكاركم وصبا * يرثي المشفقان الاهل والولاه
قد خلدت الدمع خدي من تذكاركم * واعتادني المصنيان الوجد والكمد
وعقاب عن دق لحي نوحى لغيبكم * وخافى المسعدان الصبر والجلد
لا غرو للدمع أن تجرى غواريه * وتحتس الطافيان القلب والكبد
كأنما مهجتي تسلو بمسبعة * يتأبها الضاريان المذنب والاسد
لم يبق غير خفي الروح في جسدي * فداكم الباقيات الروح والجسد اه سيوطي

(قوله والمراد) أي بذكر الخاص بعد العام في كلام المصنف وقوله الذكرك على سبيل العطف أي ذكره بعده على سبيل العطف لأعلى سبيل الوصف أو الأبدال ولو قال المصنف وأما عطف الخاص على العام فكان أوضح وأغنى فقد ذكره بعده بكونه على سبيل العطف لأجل أن يغاير ما تقدم في الإيضاح بهذا الإبهام وعلى هذا فلا بد أن يقيد ما سبق بما لا يكون على سبيل العطف لئلا يكون هذا تكرارا مع ذلك لدخوله فيه على تقدير عموم ذلك وقد يقال لاحاجة لتقييد ما تقدم لأنه ليس في ذكر الخاص بعد العام بطريق العطف إيضاح بعد الإبهام إذ لا يقصد به ذلك فلا يكون داخل ما سبق حتى يحتاج لتقييده بخلاف ما هنا فإن ذكر الخاص بعد العام صادق بما لا يكون بطريق العطف مما فيه إيضاح بعد الإبهام كافي الأمثلة السابقة فما هنا هو المحتاج للتقييد دون ما سبق ولهذا تعرض الشارح هنا للتقييد ولم يتعرض له فيما سبق والخاص من أن التقييد هنا لا يحتاج عن ذكر الخاص بعد العام لأعلى سبيل العطف فإن هذا من قبيل الإيضاح بعد الإبهام بخلاف ذكره بعده على سبيل العطف فإنه ليس من هذا القبيل إذ لا يقصد به ذلك فتأمل (قوله للتنبيه الخ) قضيته أن التنبيه على الفصل إنما يكون مع العطف ووجهه أنه مع الوصف أو الأبدال يكون ذلك الخاص هو المراد من العام فليس في ذكره بعد أفراد العام تنبيه على فصله بل جعل العام بمنزلة الجنس للآخر فلا يتأخر أن يعتبر في الخاص ما يوجب كونه جنسا آخر (قوله للتنبيه على فضله) أي فضل الخاص وذلك لأن ذكره منفردا بعد دخوله فيما قبله إنما يكون لمزية فيه (قوله تنزيلا الخ) أي إنما جعل كالمغاير للعام تنزيلا للتغاير في الوصف أي الكائن في الخاص الذي حصلت به المزية له (قوله يعني أنه الخ) تفسير لقوله تنزيلا للتغاير الخ (قوله من الأوصاف الشريفة) لعل التقييد بالشرقة نظرا للمثال أو الغالب والافقة تكون الأوصاف حسنة فتقول عن الله الكافرين وأباجه (قوله لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه) أي ولذلك صرح ذكره على سبيل العطف المقضي للتغاير (قوله أي الوسطى من الصلوات) من بمعنى بين أي المتوسطة بين الصلوات وهذا أحد احتمالين في معنى الوسطى في الآية وقوله أو الفضلى احتمال ثان وبدل لكون من بمعنى بين في الاحتمال الأول أنه وقع التصريح بين في بعض نسخ المطول كذا قرره شيخنا العدوي (قوله وهي صلاة العصر عند الأكثر) وذلك لتوسطها بين نهاريين وليليتين وقبل المغرب لتوسطها بين صلاتين بقصران وقيل العشاء لتوسطها بين صلاتين لا بقصران وقبل الصبح لتوسطها بين نهاريين وليليتين أو بين نهاريين وليلية

وبشب فيه خصمان الحرص وطول الامل
وأما بذكر الخاص بعد العام عطف على
قوله وأما بالايضاح بعد الإبهام والمراد الذكر
على سبيل العطف (التنبيه على فضله) أي مزية
الخاص (حتى كأنه ليس من جنسه) أي
العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير
في الذات) يعني أنه لما استازعن سائر أفراد
العام بماله من الأوصاف الشريفة جعل
كأنه شيء آخر مغاير للعام لا يشمله العام
ولا يعرف حكمه منه (نحو حافظوا على
الصلوات والصلوة الوسطى من قولهم لا فضل
من الصلوات أو الفضلى من قولهم لا فضل
الوسط وهي صلاة العصر عند الأكثر

يقصران وقيل الظاهر وقد كرر بعضهم انهم احدى الصلوات الخمس لا بعينها أجمعها الله تحريمها للعباد
على المحافظة على اداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة (قوله ليكون اظنابا) عليه
لخذوف أى انما قد المصنف التكرار بالنكته لاجل أن يكون اظنابا لان التكرار اذا كان لغیر نكته
كان تطويلا فلما كان التطويل ظاهرا في التكرار عند عدم النكته قيد بها وهذا بخلاف الايضاح
بعد الاهتمام وذكر الخاص بعد العام فلا يكون كل منهما تطويلا أصلا لانه لا بد فيه من النكته
وانذا لم يقيد هاهنا كذا قرر شيخنا العدوى (قوله كذا كيد الانذار) أى والارتداد كيد ليه
كلام الشارح والمراد بالانذار التحذير وهذا مثال للنكته الحاصلة بالتكرار (قوله فتقوله كلا
ردع) أى انها من مفيدة للردع والجزع عن الانهمالك في تحصيل الدنيا وللتبعية على الخطا
في الاشتغال بها عن الآخرة ويبان ذلك أن المخاطبين لما تكاثروا في الاسوال وألهاهم ذلك عن
عبادة الله حتى زاروا المقابر أى ماتوا جزهم المولى عن الانهمالك في تحصيل الاموال ونهبهم
على أن اشتغالهم بتحصيلها واعراضهم عن الآخرة خطأ منهم بقوله كلا وخوفهم على ارتكاب ذلك
الخطا بقوله سوف تعلمون (قوله وفي تكريره تأكيد الخ) فيه أن بين الجملتين حينئذ كمال الاتصال
فكيف تعطف الثانية على الاولى وجواب هذا قد مر هنالك فراجع ان شئت وقول الشارح تأكيد
للردع والانذار هذا يشير لما قلناه من أن قول المصنف ككتا كيد الانذار فيه حذف الواو
مع ما عطف ويمكن أن يكون داخل في كلامه مقتضى الكاف في قوله ككتا كيد الانذار وعلى كل
من الاحتمالين يمكن أن يقال ان الردع لما كان مستفادا من معنى الحرف لم يعنى المصنف بان نص
علمه وان كان مرادا (قوله وفي ثم) أى وفي العطف بتم الخ وهذا جواب عما يقال كيف يكون
الكلام تكريرا مع أن العاطف يستدعى كون المراد بالثاني غير الاول فان قلت اذا كان الانذار
الثاني أبلغ لم يكن تكريرا قلت كونه أبلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذره لا باعتبار أنه زاد شيئا في المفهوم
(قوله دلالة على أن الانذار الثاني أبلغ) أى دلالة للسامع على أن الانذار الثاني الذى اعتبره المتكلم
أبلغ من الاول أى أكد وأقوى منه (قوله تنزيلا الخ) عليه تكون العطف بتم فيه دلالة على ما ذكر
أى اتفاد على ما ذكر لاجل التنزيل والاستعمال المذكورين لانه اذا نزل بعد المرتبة منزلة بعد
الزمان واستعملت فيه دلالت على أن ما بعدهما أعلى وأبلغ وقوله تنزيلا أى لاجل تنزيل بعد المرتبة
الذى استعملت فيه هنا وهو بعد معنى منزلة البعد الحسى الموضوع له وهو التراخي في الزمان
وتوضيح ذلك أن اصل ثم افادة التراخي والبعد الزمانى وقد تستعمل للتراخي والبعد المعنوى بمعنى
أن المعطوف قد يكون مرتبة أعلى مما قبله فتستعمل فيه تنزيلا للتفاوت في الرتبة منزلة التفاوت
في الزمان واذا استعملت ثم كذلك لاجل التنزيل المذكور كانت مستعملة في مجزئ التدرج
في درج الارتقاء واذا كان كذلك قد خولها على الجملة المذكورة يؤذن بأن معصومها على
عند المتكلم فلذلك دلت الآية على أبلغية الانذار الذى هو مضمون الجملة الثانية لان الأبلغية علو
في الرتبة في قصد المتكلم (قوله واستعمالا) عطف على تنزيلا لعطف مسبب على سبب (قوله
في مجزئ التدرج) من اضافة الصفة للموصوف أى واستعمالا لثم في التدرج والاتصال في درج
الارتقاء المجزئ عن اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج في الزمان أى المجزئ عن اعتبار كون تاليها
أى تالى ثم بعد متلوها في الزمان ولا يقال ان قوله واستعمالا لا لفظ ثم في مجزئ التدرج يشافى قوله
تنزيلا لبعد المرتبة أى المستعملة فيه ثم هنا لا نأقول المراد ببعده المرتبة بعدها في المسافة والقدر
لا في الزمان واعتبار التراخي والبعد المنفى التراخي والبعد زمانا فتأمل أه سم (قوله اذا بعد فيها)
أى قطع كثيرا وعلى هذا فتسمية المعنى الاصطلاحي ابعالا لان المتكلم قد تجاوز حدة المعنى المراد
وبلغ زيادة عنه ويحتمل أنه مأخوذ من توغل في الارض سافر فيها وعلى هذا فيكون تسمية المعنى

(واما بالتكرير لنكته) ليكون اظنابا
لا تطويلا وتلك النكته (ككتا كيد الانذار)
في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
قوله كلا ردع عن الانهمالك في الدنيا وتبعية
سوف تعلمون انذار وتحذير أى سوف
يكون الخطأ فيما أنت عليه اذا عايتهم
ما قد امك من هول المخبر وفي تكريره
تأكيد الردع والانذار (وفي ثم دلالة على أن
الانذار الثاني أبلغ) من الاول تنزيلا لبعد
المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالا للفظ ثم
في مجزئ التدرج في درج الارتقاء (واما
بالإفعال) من اوغل في البلاد اذا بعد فيها
واختلف في تفسيره (فتقبل هو ختم البيت)

الاصطلاح "ايغالاكون المنكسر" أو الشاعر توغل في الفكر حتى استخرج سبعة أوقافية تقدم معنى زائدا على أصل معنى الكلام (قوله بما يفيد الخ) أي سواء كان ذلك المفيد للنكتة جملة أو مفردا وقوله ختم البيت صريح في أن معناه المعنى المصدرى لا اللفظي اختوم به وقوله الآتي في التذييل وهو تعقيب الخ صريح في أن معنى التذييل المعنى المصدرى أيضا لكن قوله هناك وهو ضربان أنسب بكون معناه الكلام المذيل به والظاهر أنه يطلق عندهم على المعنيين وكذا بقية الأقسام والتفسير باعتبار المعنى المصدرى والتثيل باعتبار الكلام وفي قوله وهو ضربان استخدام قال في الأطول وقوله ختم البيت الخ يشمل التعريف ذكر الخاص بعد العام والتكرير إذا كان ختم البيت بل سائر أقسام الاطناب إذا كانت كذلك (قوله يتم المعنى) أي يتم أصل المعنى بدونها وانما قال يتم الخ إشارة إلى أن النكتة لا تختص بما يتم المعنى بدونه بل يجوز أن يتوقف عليها كما يتوقف أحبا ناعلى بعض الفضلات قاله اليعقوبي وتأمله (قوله كزيادة المبالغة) أي في التشبيه وهي تحصل بتشبيه الشيء بما هو في غاية الكمال في وجه الشبه الذي أريد مدح المشبه بتحقيقه فيه (قوله كقول الخنساء) اسمها تمام ضربت عمرو بن الحارث بن الشريد والخنساء لقب غلب عليها (قوله في مربية أخيها خضر) ومطلع تلك المربية

قذى بعينك أو بالعين عوار * أو ذرفت أذخت من أهلها الدار
كأن عيني لذكراه إذا خطرت * فيض يسيل على الخدين مدرار
تسكي خناس على خضرو حق لها * إذا رجا الدهر أن الدهر ضار
فإن خضرا لو ألسنا وسيدنا * وإن خضرا إذا تعشوا نخار
وإن خضرا لتأتم الهداة به * البيت وبعده
لم تره جارة عشي لساحتها * لريرة حين يخلى بيته الجار
ولا تراه وما في البيت يأكله * لكته بارز العنصر مهمار
طلق الميدين بفعل الخبز ونخر * غنم الدسيعة بالخيرات أقار

(قوله الهداة) أي الذين يهتدون الناس إلى المعالي وإذا اقتدت به الهداة فالهتدون من باب أولى (قوله كأنه) أي كأن خضرا وقوله في رأسه أي في رأس ذلك العلم (قوله فقوله الخ) حاصله أن في تشبيهها خضرا بالجبل المرتفع الذي هو أظهر الحسوسات في الاهتداء به مبالغة في ظهوره في الاهتداء به ثم زادت في المبالغة بوصفها العلم بكونه في رأسه نار فإن وصف العلم المهتدي به بوجود نار على رأسه أبلغ في ظهوره في الاهتداء به عاين ذلك فتنجز المبالغة إلى المشبه الممدوح بالاهتداء به وظهر مما قلناه أن الإضافة في قول المصنف كزيادة المبالغة حقيقة وحقتل أن تكون بيانية أي كزيادة هي المبالغة في التشبيه بناء على أن التشبيه لا مبالغة فيه أذ هو حقيقة لا مجاز فالمبالغة في التشبيه ترجع إلى الاتيان بشئ يفيد كون المشبه به غاية في كمال وجه التشبيه الكائن فيه فيجوز ذلك الكمال إلى المشبه الممدوح بوجه التشبيه (قوله أعنى) أي بالمقصود وقوله التشبيه أي الخضر (قوله بما يهتدي به) أي بما هو معروف في الاهتداء به وهو الجبل المرتفع ولا شك أن في تشبيه خضر بذلك مبالغة في ظهوره والاهتداء به (قوله زيادة مبالغة) أي لأنها لما اراد أن تصف أخاها خضرا بالاستتمار لم تقتصر في بيان ذلك على تشبيهه بالعلم بل جعلت في رأس العلم نارا للمبالغة في ذلك البيان (قوله وتحقيق التشبيه) أي بيان التساوي بين الطرفين في وجه التشبيه وذلك بأن يذكر في الكلام ما يدل على أن المشبه مساو للمشبه به في وجه التشبه حتى كأنه هو والحاصل أن المبالغة في التشبيه كما تقدم ترجع إلى الاتيان بشئ يفيد أن المشبه به غاية في كمال وجه التشبه الكائن منه فيجوز ذلك الكمال إلى المشبه الممدوح بوجه التشبيه وأما تحقيق

بما يفيد كنية يتم المعنى بدونها كزيادة
المبالغة في قولها (أي قول الخنساء في مربية
أخيها خضر) وإن خضر التأتم (أي تقدي
(الهداة به * كأنه علم) أي جبل مرتفع
(في رأسه نار) فقوله كأنه علم وافيه
بالمقصود أعنى التشبيه بما يهتدي به الأند
في قولها في رأسه نار زيادة مبالغة (وتحقيق
أي وتحقيق التشبيه)

التشبيه فيرجع الى زيادة ما يحقق التساوي بين المشبه والمشبه به حتى كأنه ما شئ واحد لظهور الوجه
فيمما بقامه بسبب تلك المزية فصار من ظهوره فيهما كأنه حقيقة ما وما سواء عوارض من غير اشعار
بكون المشبه به غاية في الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه في المشبه به ليحترز ذلك الى عظيّمته في المشبه
(قوله في قوله) أي قول امرئ القيس من قصيدة من الطويل مطلعها

مخليلي سرابي على أم حنّوب * النقيض حاجات الفرد الملعوب
فأنكحني ان تنظراني ساعة * من الدهر تنفعني لدى أم حنّوب
ألم ترياني كلما جئت طارقا * وجدت بها طيبا وان لم تظلب
عقبه أخذان لها لاذمية * ولا ذات حلف ان تأخذ جانب

(قوله كان عيون الوحش) أي المصادقة لنا والمراد به الظباء وبقرا الوحش (قوله خبايا) واحد
الاجبية وهو ما كان من وبر أو صوف ولا يكون من شعر وهو على عودين أو ثلاثة وما فوق ذلك
يقال له بيت (قوله وأرحنا) جمع رحل عطف على خبايا عطف بنفسه لأن المراد بالظباء جنس
الظباء المصادق بالكثير (قوله الجزع) خبر كان وقوله لم يقب بضم الياء وفتح الراء وتشديد النون
وكسر الموحدة (قوله بالفتح) أي بفتح الجيم وحكى أيضا كسرهما وعلى كل حال فالأولى ساكنة
وأما الجزع بفتح الجيم والراء فهو ضد الصبر (قوله انظر الى ما في) أي وهو تحقيق فيه دوائر
البياض والسواد (قوله شبه به عيون الوحش) أي بعدموتها (قوله تحقيقا للتشبيه) أي
ليبان التساوي في وجه التشبه وتوضيح ذلك أن تشبيه عيون الوحش بعدموتها بالجزع في اللون
والشكل ظاهر لكن الجزع اذا كان متقبيا يخالف ان عيون في الشكل مخالفة تماما لان العيون لا تقب
فيها فزاد الشاعر قوله لم يقب ليحقق التشابه في الشكل بتمامه أي ليس أن الطرفين متساويان
في الشكل الذي هو وجه التشبه مساواة تامة فهذه الزيادة لتحقيق التشبيه أي ابان التساوي
في وجه التشبه وليس هذا من المبالغة السابقة كما قد توهم اذ لم يقصد بذلك علو التشبه به في وجه
التشبه بل علو التشبه الملقى به فقد ظهر لك الفرق بينهما كما تقدم (قوله كن أشبه بالعيون)
لعل الاولى كانت العيون أشبه به لأن الجزع اعتبره الشاعر مشبهاه واعتبر العيون مشبهة
(قوله الظبي) أي الفزان وقوله والبقرة أي الوحشية (قوله كاهاسواد) أي بحسب الظاهر
وان كانت لا تختلف في نفس الامر من بياض لا يظهر الا بعد الموت (قوله بنا) هو بالقصر بمعنى ظهر
أي ظهر بياضها الذي كان غطي بالسواد زمن حياتها فأشبهت الجزع وفي كلامه اشارة الى أن
البياض في حال الحياة موجود فيهما في الواقع الا أنه خفي كما قلنا (قوله وانما تشبهها) أي العيون
(قوله وفيه سواد وبياض) جملة خالية (قوله بعد ما موتت) أي ماتت وهذا ظرف لقوله
شبهها أي أن تشبيهه العيون بالجزع والحال أن فيه السواد والبياض لا يصح الابعاد الموت لاجل
أن يتم وجه التشبه وقد رتب بعض الاشياخ أنه يصح قراءة موتت بفتح الميم والواو على صيغة المبني
للفاعل بمعنى صارت ميتة وبضم الميم وكسر الواو على صيغة المبني للمفعول أي موتت الغير
وأما قول بعضهم انه على الوجه الاول يكون معناه كرموتها لأن صيغة التفعيل تأتي للتكثير ففسيحة
تأمل (قوله عما كلفنا) متعلق بقوله بعد ذلك كثرت وحاصلها أنهم كانوا يصطادون الوحش
كثيرا ويأكلونها ويطرحون أعينها حول أخبيتهم فصارت أعينها تلك الصفة (قوله كذا
في شرح ديوان امرئ القيس) أي خلافا لما زعم أن المراد من البيت أن الوحش ألقيهم أطول سفرهم
واستقرارهم في القيا في فلا تفر منهم فظهر أعينها تلك الصفة حول أخبيتهم ورد هذا القول
بأن عيون الظباء حال حياتها سود فلا تشبه الجزع اليما في الذي فيه سواد وبياض بقي شيء آخر
لا بد من التشبيه عليه وهو أن قوله في رأسه نار وقوله الذي لم يقب كل منهما ذكر لا فائدة معناه على أنه

قوله أي المصادقة لنا هكذا في النسخ ولعل
صوابه المصيدة لنا لكونه من صال لا من
أصاد أمه معديه

في قوله كان عيون الوحش حول
خبايا أي خبايا (وأرحنا الجزع
الذي لم يقب) الجزع بالفتح الجزع اليما في
الذي فيه سواد وبياض لم يقب تحقيقا للتشبيه
الوحش وأقوى بقوله لم يقب تشبيه بالعيون
لأنه اذا كان غير متقبوب كان أشبه بالحيوان
قال الأصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين
فعبثت كاهاسواد فاما ما بدأ بياضها
وانما تشبهها بالجزع وفيه سواد وبياض
بعد ما موتت والمراد كثرة العيون عندنا كذا في شرح
ديوان امرئ القيس

وصف لما قبله كسائر النعوت التي تراد بها فيها وليس معنى كل منهما مستفاداً مما قبله فان كان
الانسان بالنعوت عند السجادة اليه مساواة فهذا ان منه والازم كون النعت اظناباً ان كان الفائدة
او نطو بل ان لم يكن لفائدة ويلزم كون سائر الفضلات كذلك وأجيب بأن النعت وشبهه من سائر
الفضلات ان أتى به لفائدة المعنى الذي وضع له فقط وكان مدركاً للاوساط من الناس كان مساواة
وان أتى به لمعنى دقيق مناسب للمقام لا يدركه الا الخواص ولا يستشعره الا أهل الرعاية منفضات
الاحوال كالمبالغة في التشبيه المناسبة في قوله في رأسه نار كان اظناباً ولا نسلم أن ما أتى به الاظناب
يجب أن يكون مستفاداً مما قبله بل اذا أتى بانثى لمعناه وفيه دقة في المقام مناسبة لا يأتي به لاجلها
الاوساط من الناس وانما فقطن له البلاء وأهل الفطنة وقصد الايمان به لذلك كان اظناباً
ولو أوجبنا في الاظناب أن يكون معناه مدلولاً لما قبله خرج كثير مما ورد في هذا الباب عن معنى
الاظناب وبهذا يجب ان كل ما كان من هذا النمط مما يذكره المصنف بعد (قوله فعل هذا التفسير)
أعني قول المصنف ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها (قوله وقيل لا يخص بالشعر) البناء
داخله على المقصور عاينه أي أن الافعال ليس مقصوراً على الشعر بل يتعداه غيره (قوله بل هو
ختم الكلام) أي سواء كان شعراً أو نثراً (قوله مما يتم المعنى بدونه) أي بدون التفسير صحيح به كما هو
المناسب للتعبير وليس المراد أنه يتم المعنى بدونه رأساً (قوله لأن الرسول مهتد لا محالة) أي
وحيث أن قوله وهم مهتدون تصريح بجماع علم التزاما وقد يقال كما أن الرسول مهتد غير
طالب بالآخر لا محالة ينبغي أن يجعل المثال مجموع قوله اتبعوا من لا يبدأ لكم أجرا وهم مهتدون
(قوله الا أن فيه) أي في التصريح به (قوله زيادة حدث على الاتباع) أي فالتنكية في الافعال
الكثيرة في هذه الآية زيادة الحدث على الاتباع وأما أصل الحدث والتعريب فقد حصل بقوله اتبعوا
المرسلين دلالاته على اهتدائهم وطلب اتباعهم وانما كان قوله وهم مهتدون مفيداً لزيادة الحدث
على الاتباع من جهة التصريح بوصفهم الذي هو الاهتداء فان التصريح بالوصف يقتضي للاتباع
فيه مزيد التأثير على ذكره فنعنا (قوله وترغب في الرسل) أي زيادة ترغيب في الرسل فهو عطف
على حدث ووجه افادته ذلك أن الرسل اذا كانوا مهتدين واتبعهم الانسان فلا يخبرهم بشيء
لا من ربه ولا من دينه بل ينضم له خيرا لدينه والآخرة (قوله بالتذليل) هو لغة جعل الشيء
ذليلاً للشيء (قوله تعقب الجملة بجملة) أي جعل الجملة عقب الاخرى وقوله بجملة أي لا يحمل لها
من الاعراب كما صرح بذلك الشارح في بحث الاعتراض الا أن قريبا (قوله تشتمل على معناها)
صفة الجملة المجعولة عقب الاخرى أي تشتمل تلك الجملة المعقب بها على معنى الاولى المعقبة ولومع
الزيادة فلما راد باشتمالها على معناها افادتها بغيرها والمسا هو المقصود من الاولى وليس المراد افادتها
لنفس معنى الاولى بالمعاقبة والا كان ذلك تكراراً وحيث فلا يكون على هذا قوله تعالى
كلاسوف تعلمون ثم كلاسوف تعلمون تنديلا ولذا قال العلامة العسوي لا بد أن يقع اختلاف بين
نسبي الجمليتين فيخرج التكرار كما تقدم في كلاسوف تعلمون ثم كلاسوف تعلمون فان قوله تعالى جزئناهم
بما كفروا مضعونه أن كل سبأ جزاهم الله تعالى بكفرهم ومعلوم أن الجزاء بالكفر عقاب كما دلت
عليه القصة ومضمون قوله تعالى وهل يجازى الا الكفور أن ذلك العقاب المخصوص لا يقع الا للكفور
وفرق بين قولنا جزئناهم بسبب كذا وقولنا ولا يجزى بذلك الجزاء الا من كان بذلك السبب ولتغايرهما
يصح أن يجعل الثاني عليه للاول فيقال جزئناهم بذلك السبب لأن ذلك الجزاء لا يستحقه الا من اتصف
بذلك السبب ولكن اختلاف مفهومهما لا يمنع تأكيدهما بالآخر للزوم بينهما معنى (قوله
لأننا أكيد) أي قصد التوكيد بتلك الجملة الثانية عند اقتضاء المقام للتوكيد والمراد به هنا التوكيد
بالمعنى اللغوي وهو التشوية (قوله فهو أعنى من الافعال) أي عموماً ووجهها وحاصله أن الافعال

فعل هذا التفسير يخص الافعال بالشعر
(وقيل لا يخص بالشعر) بل هو ختم
الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها
(ومثل ذلك في غير الشعر) بقوله تعالى قال
يا قوم اسئلو الرسل ان يعاونكم
أجرا وهم مهتدون (قوله وهم مهتدون
مما يتم المعنى بدونه لأن الرسول مهتد
لا محالة الا أن فيه زيادة حدث على الاتباع
وترغب في الرسل) وانما بالتذليل وهو
تعقب الجملة بجملة أخرى تشتمل على
معناها أي معنى الجملة الاولى (لأننا أكيد)
فهو أعنى من الافعال

والتذييل بينهما من النسب العموم والخصوص الوجهي فيجوز أن يكون في ختم الكلام لتكنة
 التأكيد بجملة كما يأتي في قوله تعالى جزئناهم بما كفروا وهل يجازى إلا الكفور فهو أفعال
 من جهة أنه ختم الكلام بما فيه تكنة يتم المعنى بدونها وتذييل من جهة أنه يعقب جملة بأخرى
 تشمل على معناها التأكيد وينفرد الأفعال فيما يكون غير جملة وفيما هو لغير التأكيد سواء كان
 بجملة أو بفرد كما تقدم في قوله المزع الذي لم يعقب وينفرد التذييل فيما يكون في غير ختم
 الكلام للتأكيد بجملة كقوله مدحت زيدا النبي عليه بما فيه فأحسن إلى ومدحت عمرا النبي
 عليه بما ليس فيه فأساء إلى (قوله من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره) أي بخلاف الأفعال
 فإنه لا يكون إلا في ختم الكلام (قوله وغيره) أي غير ختم الكلام بمعنى في الأشياء وقد فهم بعضهم
 أن المراد بالكلام التبرؤ قول الشارح وغيره بأن يكون في الشرع وهو فهم فاسد عند التأمل
 لما سيأتي في الشارح صريحاً أن التذييل يكون في أثناء الكلام (قوله وأخص من جهة أن
 الأفعال الخ) الانسب أن يقول وأخص من جهة أنه لا يكون إلا بالجملة وللتأكيد بخلاف الأفعال فإنه
 قد يكون بغير جملة كالفرد وقد يكون لغير التأكيد وإنما كان هذا الأنسب لأن الكلام في التذييل أذ هو
 الحديث عنه لا في الأفعال (قوله وهو ضربان) الضمير للتذييل لا بالمعنى المتقدم وهو المعنى الصادر
 بل بالمعنى الحاصل بالمصدر فنية استقام وهذا يفيد أنه يطلق بالمعنيين (قوله لم يخرج مخرج المثل)
 هو معنى للمفعول بدليل قوله بعد ذلك وضرب أخرج الخ (قوله بأن لم يستقل الخ) أي أو استقل
 بأفاده المراد ولم ينشأ أي لم يكثر استعماله ولا كان من المضرب الثاني كما أنه عليه الشارح بعد ذلك
 والشارح لم ينبه على دخول هذه الصورة في هذا الضرب فيعترض عليه بأنه يلزم على كلامه خروج
 ما إذا استقل ولم يقش عن القسمين مع أن تعريف التذييل شامل لهذه الصورة وقد يجاب بأن الباء
 في قوله بأن لم يستقل بمعنى الكاف التثنية وحينئذ قد دخل تلك الصورة المذكورة في الضرب
 الأول (قوله بل توقف على ما قبله) انما كان المتوقف على ما قبله ليس خارجاً عن المثل
 لأن المثل وصفه الاستقلال لأنه كلام تام نقل عن أصل استعماله لكل ما يشبه حال الاستعمال
 الأول كما يأتي في الاستعارة التمثيلية كقولهم الصف ضيعت البز فانه مستقل في أفادة المراد
 وهو مثل يضرب لمن غرط في الشيء أو أنه وطلبه في غير أو أنه (قوله على وجه) متعلق بمحذوف أي
 وانما يكون هذا المثال من هذا الضرب على وجه (قوله الخصوص) أي وهو المذكور
 فيما قبل وهو إرسال سبل العزم عليهم وتبدل جنسهم (قوله فيعلق بما قبله) أي فإذا أريد هذا المعنى
 صار قوله وهل يجازى إلا الكفور متعلقاً بما قبله وهو قوله فأرسلنا عليهم وحينئذ فلا يجزى مجزى
 المثل في الاستقلال (قوله وهو أن يراد وهل يعاقب) أي بطلق عقاب لا بعقاب مخصوص
 فإن قيل يلزم على هذا أن تكون الجملة الثانية غير مشبهة على معنى الأولى لتضمن الأولى عقاباً مخصوصاً
 وتضمن الثانية لطلق عقاب وحينئذ فلا يصدق عليها تعريف التذييل قلت المقصود من الجملة الأولى
 انما هو مكافأة على كفرهم بالعقاب وذكر فرد من أفراد ما يعاقب به لا ينظر إليه كذا أجب بس
 أو يقال ان مطلق العقاب الذي تضمنته الجملة الثانية يصدق بالعقاب المتقدم ولو لم يتقدم به وصدقه به
 يوجب تأكيد كيد في الجملة (قوله بناء على أن المجازاة هي المكافأة) أي مطلق المكافأة الشاملة للثواب
 والعقاب ويتعين المراد منهما من القرينة كقوله هنا إلا الكفور وقوله بناء الخ أي وأما على الوجه
 الأول فليس بناء على ذلك بل بناء على أن الجزاء بمعنى العقوبة كما في المطول والحاصل أن الجزاء يطلق
 بمعنى العقاب ويطلق بمعنى المكافأة الشاملة للثواب والعقاب فجعل الآية من الضرب الأول مبنى
 على الإطلاق الأول وجعلها من الضرب الثاني مبنى على الإطلاق الثاني هذا محصل كلام الشارح
 هنا وفي المطول وهذا البناء لا تظهر له صحة لجهة أن يكون المعنى على أن الجزاء يراد به العقاب

من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره
 وأخص من جهة أن الإفعال قد يكون بغير
 الجملة وأخرى التوكيد (وهو) أي التذييل
 (ضربان يضرب لم يخرج مخرج المثل) بأن لم
 يستقل بأفاده المراد بل توقف على ما قبله
 (هو ذلك) من ضربه عما كفروا وهل يجازى
 إلا الكفور على وجه (وهو أن يراد وهل
 يجازى ذلك الجزاء الخاص إلا الكفور
 فيعلق بما قبله وأما على الوجه الآخر
 وهو أن يراد وهل يعاقب إلا الكفور بناء على
 أن المجازاة هي المكافأة

وهل يعاقب ذلك العقاب فيكون من الضرب الاول أو يكون المعنى وهل يعاقب مطلق العقاب
 الا الكفور فيكون من الثاني ولجهة أن يكون المعنى على أن الجزاء مراد به المكافأة وهل يكافأ
 بتلك المكافأة المخصوصة الا الكفور فيكون من الضرب الاول أيضا أو يكون المعنى وهل يكافأ بالشر
 مطاقا الا الكفور فيكون من الضرب الثاني والحاصل أن كلا من الاطلاقين يصح أن يكون التذييل
 في الآية مع من الضرب الاول وأن يكون من الضرب الثاني فاقاله المصنف مما لا وجه له (قوله
 فهو من الضرب الثاني) أي الذي أخرج مخرج المثل لعدم توقف المراد حينئذ على ما قبله فيصح
 أن يكون مثلاً وأورد أن الجزاء وإن فسر بالمكافأة الشاملة للثواب والعقاب إلا أن المراد منه
 خصوص العقاب وتخصيصه بالعقاب انما يفهم من قوله جزئناهم الذي هو بمعنى عاقبناهم وحينئذ
 فيكون قوله وهل يجازي الا الكفور غير مستقل بإفادة المراد فيكون من الضرب الاول وأجيب
 بأن كون جزئناهم قرينة على المراد لا يشافي الاستقلال بإفادة على أن ذلك يفهم من الكفور أيضا
 (قوله منفصل عما قبله) أي بأن يكون غير متقيد بالجملة الاولى (قوله وفشوا الاستعمال) أي
 شيوع استعمال اللفظ الدال على كل منهما قال ابن يعقوب الحق أن المشتري في رايته يجري الامثال
 هو الاستقلال وإنما فشوا الاستعمال فلا دليل على اشتراطه فيه وحينئذ فالاولى للشارح حذفه
 (قوله جاء الحق) أي الاسلام وقوله وزهق الباطل أي زال الكفر (قوله ان الباطل كان زهوقا)
 لا يخفى أن هذه الجملة لا توقف معناها على معنى الجملة الاولى مع تضمنها معنى الاولى وهو زهوق
 الباطل أي اضلاله وذهابه ومفهوم النسبتين مختلف لأن المثانية اسمية مع زيادة تأكيد فيها
 فصدق عليها ضابط الضرب الثاني وتأكيد زهوق الباطل مناسب هنا لما فيه من مزيد الزجر عنه
 والاياس من أحكامه الموجبة للاعتزاريه وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا ابشر من قبلك
 الخلد أفان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فجملة كل نفس ذائقة الموت من الضرب
 الثاني لاستقلالها وذهاب ظاهرها وجملة أفان مت فهم الخالدون من الاول لارتباطها بما قبلها لأن
 الفاء للترتيب على الاولى فكأنه قيل أي ينفي ذلك الحكم الذي هو أن لا يخلو البشر بالنسبة اليهم
 فيترتب انك ان مت فهم الخالدون والاستفهام لا انكار أي لا ينفي ذلك الحكم فلا يترتب انك ان مت
 فهم الخالدون (قوله وأنى بلغة أيضا الخ) قصد شارحنا العلامة بهذا الكلام الرد على الشارح
 الخليلي حيث قال قوله وهو أيضا أي والتذييل او الضرب الثاني فقوله او الضرب الثاني وهم لأنه
 يرده نقطة أيضا وهذا هوهم ثم لم يسن كون اذ منبذ التي مثل بها المصنف من القسم الثاني وهو
 ما يستقل قال الفريزى فان قلت ما ذكره الشارح من أن لفظة أيضا منبهة على أن التقسيم لمطلق
 التذييل تحكمكم لا دليل عليه ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو رجع ضمير هو الى الضرب الثاني
 لكان المعنى والضرب الثاني يتقسم الى قسمين كما أن مطلق التذييل يتقسم الى قسمين وهذا معنى
 صحيح بل لا يبعد أن يقال لفظ أيضا بعد ذكر الضمير يدل على أن التقسيم للضرب الثاني والاوجب أن
 يقدم هو على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم قلت أجاب عن ذلك العلامة القاسمي بجمع التحكم
 وذلك لأن معنى أيضا الرجوع لما تقدم كالتقسيم هنا والرجوع الى التقسيم مع اتحاد المقسم
 أبلغ في معنى الرجوع وأظهر وان أمكن أنه تقسيم للثاني ومعنى أيضا كما انقسم التذييل
 المطلق وحينئذ فتم ما قاله شارحنا من التنبيه (قوله لتأ كيد منطوق) أي لتأ كيد منطوق
 الجملة الاولى والمراد بالمنطوق هنا المعنى الذي ينطق به المراد بالفهم المعنى الذي لم ينطق به ذاته
 وليس المراد بهما هنا ما اصطليح عليه الأصوليون ولذا قال العلامة اليعقوبي المراد بتأ كيد المنطوق
 هنا أن نشترط ألفاظ الجملة في مادة واحدة مع اختلاف النسبة فيهما بأن تكون احدهما اسمية
 مؤكدة والاخرى فعلية لأن يكون لفظ الجملة الاولى نفس لفظ الثانية كما في كلا سوف تعاون

ان خبرا فخر وان شرا فخر فهو من الضرب
 الثاني (وضرب أخرج مخرج المثل) بان
 يقصد بالجملة الثانية حكمكم كلف منفصل
 عما قبله جار مجرى الامثال في الاستقلال
 وفشوا الاستعمال كان زهوقا وهو أيضا
 الباطل ان الباطل كان زهوقا وهو أيضا
 أي التذييل يتقسم قسمه أخرى والتذييل
 أيضا قسما على أن هذا التقسيم للتذييل
 مطلقا للضرب الثاني منه (أي) أن يكون
 (ن) كيد منطوق

ثم كلاً سوف تعلمون لأن هذا ليس تذيلاً فضلاً عن كونه مؤكداً للمنطوق والمراد بنا كيد المفهوم هنا
أن لا تشتت أطراف الجملتين في مادة واحدة مع اتحاد صورة الجملتين في الاعمى والفعلية اولاً وذلك
بأن تفيد الجملة الاولى معنى ثم يعبر عنه بجملة أخرى بخلافه لا يرى في الالفاظ والمفهوم (قوله
كهذه الآية) أي كالتذييل في هذه الآية وهي قوله تعالى وقيل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل
كان زهوقاً فان الموضوع في الجملتين واحد وهو الباطل والمحول فيهما من مادة واحدة وهي الزهوق
(قوله فان زهق الباطل) أي الذي دلت عليه الجملة الثانية وقوله منطوق أي معنى منطوق
مظروف في قوله وزهق الباطل من ظرفية المدلول في الدال وانما لم يقل فان زهق الباطل المؤكد
اشارة الى أن المنظورة في التذييل مجرد المعنى لا مع الخواص اللاحقة له كالتأكيده لان المنطوق
للمجملة الاولى مجرد زهوق الباطل لما هو من التأكيده كما رأيت كذا في شرحنا العدي (قوله
وامالاً كيد مفهوم) أي مفهوم الجملة الاولى (قوله كقولك) أي النابعة الذي يأتي من قصيدة من
الماويل يخاطب بها النعمان بن المنذر ومطلعها

ارمما جديداً من سعاد يجنب * عنت روضة الاحداد منها اقتنص
عشا آية نسيح الجنوب مع الصبا * واسم د ان من له يتصوب
الى أن قال فلا تتركى بالوعيد ككأننى * الى الناس مطلى به انقار أجرب
ألم تر أن الله أعطانا صورة * يرى كل ملك دونها يتنذب
كانك شمس والنجوم كواكب * اذا طلعت لم يبس منسق كوكب
ولست بمستبق الخ وبعده

فان المظلوماً فبعد ظلمته * وان تك ذاعبى ففك يعتب
انما آيت المعنى الثالث * وذلك انى اهم منها وأصب

(قوله على لفظ الخطاب) على معنى البناء (قوله يستبق أخا) السين والتاء زائدتان فهرا سم
فاعل من الابتاء أي لست بمبق لك مودة أخ اوست بمبق أخا لنفسك تدوم لك مودته وتبقى لك
مواصلته (قوله لانه) بفتح التاء وضم اللام من لم الشيء يجمع بعضه الى بعض أي لا تنفقه اليك
لعدم رضائك بعيره وصفاته الذميمة الموجبة للتفرق (قوله حال من أخا) أي لاصفة له لانه ليس
مقصود الشاعر أخاً معيناً بل مطلقاً أخ والوصفية تفيد أن المعنى انك لا تقدر على بقاء مودة أخ
موصوف بكونه غير مفهوم اليك مع اتصافه بالخصال الذميمة (قوله لعدمه) أي لوقوعه في حيز
التفريق فعمومه سوغ مجيئ الحال منه وان كان نكرة والمعنى حينئذ لست بمبق مودة أخ في حال كونه
غير مفهوم اليك مع شغفه وخصاله الذميمة (قوله في لست) أي وحينئذ لمعنى لست بمبق مودة
أخ في حال كونك غير مفهوم اليك مع شغفه قبل لوجه تخصيص الضمير في لست لجوارز الحسالية
من ضمير مخاطب في مستبق اللهم لأن يبنى الكلام على الاتحاد الدائى بين الضميرين اوبقائى
ان وجه التخصيص ان الفعل أقوى في العمل من الاسم فتأكل (قوله على شعث) على معنى
مع والشعث بفتح العين هو في الاصل انتشار الشعر وتغيره لقلة تعهده بالتسريح والدهن فتكثر أوساخه
ثم استعمل في لازمه وهو الاوساخ الحسية فهو مجاز مرسل علاقته بالزوم ثم استعمل اللفظ
المجازى للاوساخ المعنوية وهي الخصال الذميمة يجمع التبع فهو استعارة مبنية على مجاز (قوله
أي تفرق) أي موجب تفرق أي اقتراف وقوله وذم خصال من اضافة الصفة للموصوف وعطفه
على ما قبله أعنى موجب التفرق للفسير كذا ذكر بعضهم ويحتمل أن المراد بالتفرق تفرق حال الاخ
وتلونه وعدم انضباطه (قوله فهذا الكلام دل الخ) أي لان معنى البيت انك اذا لم تضم أخا
الى في حال عيبه وتنسأى عن زلمته لم يبق لك أخ في الدنيا ولا يعاشر لك أحد من الناس لانه ليس

كهذه الآية فان زهق الباطل منطوق
في قوله وزهق الباطل وامالاً كيد مفهوم
كقوله ولست على لفظ الخطاب (مستبق
أخا لانه) حال من أخا مفهومه أو من
الخطاب في لست (على شعث) أي تفرق
وذم خصال وهذا الكلام دل بجهوده

قوله غير مفهوم اليك
الاحتمال غير ضابط له تأكل اه مصححه

في الرجال أحدهم مذهب منتفع الفعل مرضى الخصال ولا شك أن الشطر الأول يدل بحسب ما يفهم منه على نفي الكامل من الرجال فقوله بعد ذلك أي الرجال المذهب تأكيدي لذلك المفهوم لأنه في معنى قولك ليس في الرجال مذهب ومن الجيد في هذا المعنى قول ابن الحداد

واصل أخاك ولأناك بمنكر * فلو لم يكن شيء قلباً لم يكن

ولكل حسن آفة موجودة * إن السراج على سنده يخن

(قوله على نفي الكامل من الرجال) لأنه لو وجد لم يصدق أنه كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه أخا (قوله وقد أكد) أي أكد ذلك المفهوم لا الكلام الدال بفهمه كما قيل (قوله وأما بالتكميل) أي تكميل المعنى يدفع الإيهام عنه (قوله ويسمى) أي هذا النوع من الأطناب (قوله الاحتراس أيضاً) أي زيادة على تسميته بالتكميل فله اسمان أما وجه تسميته بالتكميل فله تكميله المعنى يدفع إيهام خلاف المقصود عنه وأما وجه تسميته بالاحتراس فلأن خرس الشيء حفظه وهذا النوع فيه حفظ للمعنى ووقاية له من توهم خلاف المقصود فقوله الشارح لأن فيه الخ ببيان لوجه تسميته بالاحتراس (قوله لأن فيه التوقي) أي لأن به يحصل التوقي أي الحفظ وقوله والاحتراز أي التحرز والتباعد فهو عطف لازم على لازم (قوله وهو أن يؤتى الخ) ظاهرة أن التكميل عبارة عن المعنى المصدرى أي التيان المذكور والظاهر إطلاقه على المعنى الخاصل بالمصدر أيضاً وهو ما يؤتى به لدفع توهم خلاف المقصود كما مر (قوله في كلام الخ) في معنى مع فيشمل الواقع في وسط الكلام وفي آخره وإيست للظرفية والافلا يشمل ما كان في آخره (قوله بما يدفعه) أي بقوله يدفعه سواء كان ذلك القول مقروداً أو جملة كان للجملة محل من الأعراب أولاً فان قلت التذييل أيضاً يدفع التوهم لأنه لما تأكيدي الفرق قلت التذييل مختص بالجملة وبالأخر ولدفع التوهم في النسبة والتكميل لا يختص بشيء منها كذا في السيرامي وظاهره اختصاص التذييل بالأخر وسبب أي في الشارح أنه يجامع الاعتراض فيكون في الإنشاء (قوله قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره) أي وقد يكون أيضاً في أوله وفي كل أمان يكون جملة أو مفرداً وحينئذ فينبه وبين الأفعال عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فيما يكون في الختم لدفع إيهام خلاف المقصود وانفراد الأفعال فيما ليس فيه دفع إيهام خلاف المقصود كما في قولها وإن خفرا الخ وانفراد التكميل بما في الوسط كما في قوله فسقى ديارك الخ وبين التذييل عموم وخصوص من وجه أن صح أن التوكيد الكائن بالتذييل قد يدفع إيهام خلاف المراد وذلك لانفراد التكميل بما يكون بغير جملة وانفراد التذييل بما يكون مجرداً التأكيدي كما في الخلق عن دفع الإيهام وأما أن كان التوكيد الكائن بالتذييل لا يجامع دفع الإيهام فهما متباينان والحق ثبوت الفرق بين دفع ما يوهمه الكلام وبين دفع توهم السامع أن الكلام مجازاً ودفع غفلة عن السامع أو دفع السهو وحينئذ فلا يستلزم التذييل التكميل بل هو أعم من التذييل مطلقاً وبينه وبين التكرير والابتناء المبني على كناية الأفعال والتذييل لهما (قوله فالأول) وهو ما إذا كان الدافع في وسط الكلام أي وهو مفرد (قوله كقوله) أي قول طرفه بن العبد من قصيدة يمدح بها قتادة بن مسلمة الحنفي وكان قد أصاب قومه شدة فأتوه فبذل لهم وقبل البيت المذكور

أبلغ قتادة غير سائله * نيل الثواب وعاجل الشك

أني جئت لك العشرة إذ * جاءت إليك مرّة العظم

ألقوا إليك بكل أرملة * شعنا نحمل منعق البرم

فنتحت بابك للمكارم حين * نواحت الأبواب بالازم

فسقى ديارك الخ وهذه الجملة خبرية لفظاً قصد بها الدعاء لذلك الممدوح (قوله ديارك) مفعول مقدم (سقى) وهو فتح الكاف كما علمت فكسرها خطأ وقوله صوب الربيع فاعل (قوله أي

على نفي الكامل من الرجال وقد أكد بقوله
أي ليس في الرجال مذهب تأكيدي لذلك المفهوم لأنه في معنى قولك ليس في الرجال مذهب ومن الجيد في هذا المعنى قول ابن الحداد
واصل أخاك ولأناك بمنكر * فلو لم يكن شيء قلباً لم يكن
ولكل حسن آفة موجودة * إن السراج على سنده يخن
(قوله على نفي الكامل من الرجال) لأنه لو وجد لم يصدق أنه كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه أخا
(قوله وقد أكد) أي أكد ذلك المفهوم لا الكلام الدال بفهمه كما قيل
(قوله وأما بالتكميل) أي تكميل المعنى يدفع الإيهام عنه
(قوله ويسمى) أي هذا النوع من الأطناب
(قوله الاحتراس أيضاً) أي زيادة على تسميته بالتكميل فله اسمان
أما وجه تسميته بالتكميل فله تكميله المعنى يدفع إيهام خلاف المقصود عنه
وأما وجه تسميته بالاحتراس فلأن خرس الشيء حفظه وهذا النوع فيه حفظ للمعنى ووقاية له من توهم خلاف المقصود
فقوله الشارح لأن فيه الخ ببيان لوجه تسميته بالاحتراس
(قوله لأن فيه التوقي) أي لأن به يحصل التوقي أي الحفظ
وقوله والاحتراز أي التحرز والتباعد فهو عطف لازم على لازم
(قوله وهو أن يؤتى الخ) ظاهرة أن التكميل عبارة عن المعنى المصدرى أي التيان المذكور
والظاهر إطلاقه على المعنى الخاصل بالمصدر أيضاً وهو ما يؤتى به لدفع توهم خلاف المقصود
كما مر
(قوله في كلام الخ) في معنى مع فيشمل الواقع في وسط الكلام وفي آخره وإيست للظرفية
والافلا يشمل ما كان في آخره
(قوله بما يدفعه) أي بقوله يدفعه سواء كان ذلك القول مقروداً أو جملة كان للجملة محل من الأعراب
أولاً فان قلت التذييل أيضاً يدفع التوهم لأنه لما تأكيدي الفرق قلت التذييل مختص بالجملة وبالأخر
ولدفع التوهم في النسبة والتكميل لا يختص بشيء منها كذا في السيرامي
وظاهره اختصاص التذييل بالأخر وسبب أي في الشارح أنه يجامع الاعتراض فيكون في الإنشاء
(قوله قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره) أي وقد يكون أيضاً في أوله وفي كل أمان يكون جملة أو مفرداً
وحينئذ فينبه وبين الأفعال عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فيما يكون في الختم
لدفع إيهام خلاف المقصود وانفراد الأفعال فيما ليس فيه دفع إيهام خلاف المقصود
كما في قولها وإن خفرا الخ وانفراد التكميل بما في الوسط كما في قوله فسقى ديارك الخ
وبين التذييل عموم وخصوص من وجه أن صح أن التوكيد الكائن بالتذييل قد يدفع إيهام خلاف المراد
ذلك لانفراد التكميل بما يكون بغير جملة وانفراد التذييل بما يكون مجرداً التأكيدي كما في الخلق
عن دفع الإيهام وأما أن كان التوكيد الكائن بالتذييل لا يجامع دفع الإيهام فهما متباينان والحق ثبوت الفرق
بين دفع ما يوهمه الكلام وبين دفع توهم السامع أن الكلام مجازاً ودفع غفلة عن السامع أو دفع السهو
وحينئذ فلا يستلزم التذييل التكميل بل هو أعم من التذييل مطلقاً وبينه وبين التكرير والابتناء
المبني على كناية الأفعال والتذييل لهما
(قوله فالأول) وهو ما إذا كان الدافع في وسط الكلام أي وهو مفرد
(قوله كقوله) أي قول طرفه بن العبد من قصيدة يمدح بها قتادة بن مسلمة الحنفي
وكان قد أصاب قومه شدة فأتوه فبذل لهم وقبل البيت المذكور

أبلغ قتادة غير سائله * نيل الثواب وعاجل الشك
أني جئت لك العشرة إذ * جاءت إليك مرّة العظم
ألقوا إليك بكل أرملة * شعنا نحمل منعق البرم
فنتحت بابك للمكارم حين * نواحت الأبواب بالازم
فسقى ديارك الخ وهذه الجملة خبرية لفظاً قصد بها الدعاء لذلك الممدوح
(قوله ديارك) مفعول مقدم
(سقى) وهو فتح الكاف كما علمت فكسرها خطأ وقوله صوب الربيع فاعل
(قوله أي

نزول المطر) هذا تفسير صوب الربيع فالصوب معناه النزول والربيع معناه المنزلة كذا أقر بعضهم
 وفيه نظر فقد ذكر ابن هشام في شرح بآنت سعاد أن الصوب في البيت بمعنى المطر وذكره نقلًا عن أئمة
 اللغة أربعة معان ليس منها النزول وأيضًا لو كان مراد الشارح أن الربيع معناه المطر لم يكن قوله
 بعد ذلك ووقوعه في الربيع معنى فالأحسن أن قول الشارح أي نزول المطر من إضافة الصفة
 للموصوف أي المطر النازل وهو تفسير للصوب وقوله ووقوعه عطف تفسير وقوله في الربيع إشارة
 إلى أن المراد بالربيع في البيت الزمن وأن إضافة صوب الربيع فيه من إضافة المنظر وصف إلى الظرف
 فالإضافة على معنى في كذا أقر شيخنا العدوي (قوله ودعية تهمي) الدعية بكسر الدال المطر
 المسترسل وأقله ما بلغ ثلث أشهر أو الليل وأكثره ما بلغ أسبوعًا وقيل المطر الدائم الذي لا رعد فيه
 ولا برق وتهمي بفتح التاء من همى الماء والدمع إذا سال ولم يقيد الدعية بزمن الربيع كما قيد الصوب
 ليسكون العطف من قبيل عطف العاتم (قوله فلما كان المطر قد يؤول إلى خراب الديار) أي
 قريبًا يقع في الوهم أن ذلك دعاء بالخراب وقد يقال إن الدعاء بالسقي وقريئة المدح تدل على أن المراد
 ما لا ينصرف ويحتمل فلا يكون ذكرنا نظرموهما خلاف المقصود على أن محض ذكر كون المطر قد يؤول
 إلى الخراب لا يكفي في إيهام خلاف المقصود بل لابد من سبق الذهن إليه ولا يسبق للذهن من السقي
 إلا الإصلاح لشيوعه في ذلك وأجيب عن الأول بأن الكلام يستحسن فيه الاحتباس في الجملة
 ولو بالنظر لا بد من غير تعويل على القرائن فينبغي الاتيان بما يدفع ما قد يتوهم لاسمها وذكر الدعية
 والديار يزيد الإيهام لأن السقي النافع هو ما يكون للزرع وأجيب عن الثاني بأن سبق الذهن
 إلى الخراب حصل من قوله ودعية تهمي فإن الدعية المطر الدائم الذي لا رعد فيه ولا برق ولا يقال
 إن تقديم غير مفسدها يمنع هذا التوجيه لانه قول غير مفسدها مؤخر عن قوله ودعية تهمي تقديم
 أو أنه حصل من تقديم ديارك لانه سبق إلى الذهن منه الخراب العادة بأن السقي المصلح إنما هو للزرع
 (قوله أي بتوله غير مفسدها) أي في وسط الكلام بين الفعل وفاعله (قوله دفعًا لذلك) أي
 لإيهام خلاف المقصود ولهذا عيب على القائل

ألا يا سلى يا دارمى على البلى * ولا زال مثل البحر عاتك القطر

حيث لم يأت بهذا القيد أعني غير مفسدها قاله السيوطي في عقود الجمان وأجاب عنه بعضهم بأن
 الدعاء والمدح قريئة على أن المراد ما لا ينصرف فان قلت هذا القدر موجود أيضًا في بيت الاحتباس
 وحتمًا فلا إيهام قلت انهم تارة يقولون على القريئة فلا يأتون بالاحتباس وتارة لا يقولون عليها
 فيأتون به كذا ذكر شيخنا الحفني في حاشيته وأجاب ابن عصفور بجواب غير هذا وحاصله أن ما زال
 في كلامهم تدل على دوام الصفة للموصوف على حسب قبوله لها لا على سبيل الاستغراق فإذا قلت
 ما زال زيد يصلي أو ما زال يكرم الضيف فليس المراد استغراق أو قاته بل المراد إضافة بذلك في الزمان
 القابل لذلك وعلى هذا فقوله لا زال مثل البحر عاتك القطر لم يرد به سائر الأوقات وإنما المراد حيث
 قبلت ذلك ولا شك أن قبولها لذلك إنما هو إذا كان غير مفسدها (قوله والثاني) أي وهو ما كان
 الدافع لإيهام خلاف المقصود واقعا في آخر الكلام (قوله اذلة على المؤمنين) هذا صفة لقوم أبي
 موسى الأشعري المشركين بقوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين أي
 اذلة لهم فالتقصير مدحهم بما يدل على موالاة المؤمنين ومعاملتهم بما رضيه فاذلة من التذلل والخضوع
 لآمن اذلة والهوان (قوله فانه) أي وصفهم بالذل وقوله لما كان مما يوهم أن يكون ذلك أي الوصف
 لضعفهم والإيهام نظرا إلى ظاهر لفظ الذل من غير مراعاة قريئة المدح أو نظرا إلى أن شأن التذلل
 أن يكون ضعيفا (قوله اعزة على الكافرين) أي أقوياء وأشداء عليهم وحينئذ فقد لهم للمؤمنين
 ليس لضعفهم وعدم قوتهم بل تواضعهم للمؤمنين والتذلل مع التواضع انما يكون عن رغبة

(ودعية تهمي) أي تسبيل فلما كان المطر قد يؤول إلى خراب الديار وفسادها أي بتوله غير مفسدها دفعًا لذلك (و) الثاني يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله (اعزة على الكافرين)

فان قلت قوله أعزة على الكافرين يدل على معنى مستقل جديد لم يسبق تقدمه فكيف كان
 اظنابا قلت هو اظناب حيث دفع توهم غيره وان كان له معنى مستقل في نفسه لما تقدم انه لا يشترط
 في الاظناب أن لا يكون فيه معنى مستقل بل يجوز وجود الاظناب اذا استقل لفظه بافادته المعنى
 وكان في افادته دقة مناسبة لا يراعىها الا البلاغاء دون الاوساط من الناس ودفع ما توهم من زيادة
 وصف العزة على الكافرين من هذا القبيل لا مما يذكره الاوساط حتى يكون مساواة على أن الوصف
 بالذلة حيث عدت بعلي يشير الى أن أهم عزة ورفعة فالوصف بالعزة افاده ما قبله نوع افادة تأمل (قوله
 تنبيهها) معمول لقوله دفعه وقوله على أن ذلك أي ما ذكر من الدل وقوله منهم أي من القوم
 الممدوحين (قوله ولهذا) أي لاجل كون ذلك الدل تواضعا منهم (قوله بعلي) أي مع انه يتعدى
 باللام يقال ذل له (قوله لتضمنه معنى العطف) أي فكأنه قيل فسوف يأتي الله بقوم يحبهم
 ويحبونه عاطفين على المؤمنين على وجه التذلل والتواضع وعلى هذا فيكون التوسع بتضمين الدل معنى
 العطف وعلى باقية على بابها (قوله ويجوز أن يقصد الخ) حاصله انه لا يرعى التضمين في الذلة بل تبقى
 الذلة على معناها وان فهم من القرائن أنها عن رجة وانما يجوز في استعماله على موضع اللام
 للإشارة الى أن أهم رفعة واستعلاء على غيرهم من المؤمنين وأن تذللهم تواضع منهم لا جبر والحاصل
 أن كلام من الامر من الذين جوزهما البشارح صحيح والفرق بينهما وجود التضمين في الفعل على الأول
 وانتفاؤه على الثاني وانما استعمل الجرف موضع حرف آخر لما ذكرنا وأيضاً لفظ على صيغة التفسير
 مذكور على الأول وعلى الثاني صلة للمذكور (قوله الدلالة) نائب فاعل يقصد وقوله
 أنهم أي القوم الموصوفين بالحمية (قوله خافضون أهم اجتهتم) أي ليسون لهم جانبهم (قوله
 وأما بالتقييم) نسبه هذا بالتقييم وما قبله بالتكميل مجرد اصطلاح ذهب مائى واحد لفظه (قوله
 في كلام) أي مع كلام في شأنه أو في آخره (قوله لا يؤهم الخ) هذا مخرج لتقييم ذكر في كلام
 يؤهم خلاف المقصود فان الفرق بين التقييم والتكميل بأن التقييم غير دفع توهم خلاف
 المقصود لا بأنه لا يكون في كلام يؤهم خلاف المقصود اذ لا مانع من اجتماع التقييم والتكميل اه أطول
 (قوله بفضلته) أي ولو كان معنى الكلام لا يتم إلا بها (قوله او نحو ذلك) أي كالجورور والتميز
 (قوله مما ليس بجملة مستقلة) بأن كان مفردا او جملة غير مستقلة كجملة الحال والصفة لتأويلهما
 بغيره وانما كان كلامه شاملا للمفرد وللجملة الغير المستقلة لان السالبة تصدق عندئذ في موضوعها
 ومحمولها (قوله ومن زعم الخ) أي لاجل دخول الجملة الزائدة على أصل المراد (قوله فقد
 كذبه الخ) أي حيث مثل له فيه مما يحبون من قوله تعالى ان تسألوا الله حتى تنفقوا مما يحبون
 ولا شك أن قوله مما يحبون ليس فضله بهذا الاعتبار فلا يكون تسميا والمصنف جعله من التقييم
 وصاحب البيت أدري بالذی فيه وانما لم يكن فضله بهذا الاعتبار الذي ذكره الزاعم لان الاتفاق
 مما يحبون الذي هو المقصود بالخصر لا يتم أصل المراد بدونه اذ لا يصح أن يقال حيث أريد هذا المعنى
 حتى تنفقوا فقط دون مما يحبون فمعين أن مراده بالفضلة بعض الفضلات المذكورة سواء توقف
 تمام المعنى عليه أم لا ولا شك أن مما يحبون بعضها لانه مجرور فان قلت اذا كان قوله مما يحبون لا يتم
 أصل المعنى بدونه لم يكن اظنابا أصلا بل مساواة فيكون تمثيل المصنف به للإظناب فاسدا من أصله
 فلا يستشهد به قلت حيث جعل اظنابا يجب أن يدعى أن أصل المعنى حتى تنفقوا أي يقع منكم اتفاق
 وزيادة مما يحبون ولو كان باعتبار القصد محتاجا اليه لا تكون من المساواة لانه مزيد لاجل نكتة
 لا يدرى بها الاوساط وانما يدرى بها يراعىها البلاغاء وهى الإشارة الى أن فعل الير لا يكون
 الا بغلبة النفس وتحملها المشاق بالاتفاق من المحبوب المشتهى لا بطلق اتفاق لانه وان كان فيه أجر
 لا يبلغ لهذا المعنى وقد تقدم ان هذا هو مناط الاظناب ومن هذا تعلم أن كون الشيء مقصودا

تنبيه على أن ذلك تواضع منهم
 ولهذا عدى الدل بعلي لتضمنه معنى العطف
 ويجوز أن يقصد بالتعدية بعلي الدلالة على
 أنهم مع شرفهم وعلاوية قوتهم وفضاهم على
 المؤمنين خافضون أهم اجتهتم (وأما بالتقييم
 وهو أن يؤتى في كلام لا يؤهم خلاف
 المقصود بفضلته) مثل مفعول أو حال أو نحو
 ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن
 كلام ومن زعم أنه أراد بالفضلة ما يتم
 المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف
 في الايضاح

في الكلام بحيث لا يتم المراد من حيث انه مراد للمتكلم الاله لا ينافي كونه اظنا بافتاقل (قوله وأنه لا يقتضيه الخ) عطف على كلام المصنف اي وكذيه عدم تقتضيه ذلك بالتقسيم لان جميع اقسام الاظنا ما تقدم وما يأتي يتم المعنى بدونه فلا خصوصية للتقسيم بذلك فذكر الفضلة فيه ان كان هذا المعنى يكون مستدركا وايضا الفضلة بهذا المعنى الذي قاله الزاعم تصدق بالجله التي لا شغل لها من الاعراب المسترطه في الاعتراض فقتضاه أن يكون التعميم أعظم من الاعتراض وقد نص الشارح فيما سألني على تبينها حيث قال فالاعتراض يبين التعميم لانه انما يكون بفضله والفضلة لا بد لها من الاعراب (قوله لنكتة) هذا زيادة يسان لان النكتة شرط في كل ما حصل به الاظنا والا كان تطويلا قاله العلامة العيني وقد علم من هذا التعميم انه مبين للتكميل لانه شرط في التعميم كون الكلام معه غير موهوم بخلاف المراد بخلاف التكميل وأنه مبين للتذليل ان شرطنا في الجمله أن لا يكون لها محل من الاعراب لان الفضلة لا بد أن يكون لها محل من الاعراب وان لم نشترط في الجمله أن لا يكون لها محل من الاعراب كان بينه وبين التذليل عموم وخصوص من وجه لا اجتماعهما في الجمله التي لها محل من الاعراب وانفراد التعميم بغير الجمله وانفراد التذليل بالتي لا محل لها من الاعراب وأن بينه وبين الايقال عموم وخصوص من وجه لا اجتماعهما في فضله لم تدفع ايهام خلاف المقصود وانفراد الايقال بالجله التي لا محل لها وما فيه دفع ايهام خلاف المقصود وانفراد التعميم بما يكون في أثناء الكلام مما ليس بجسم شء ولا بجسم كلام را علم أن التعميم نربان تميم المعاني وهو ما ذكره المصنف وتتم اللفظ ربيحي حشوا وهو ما يقوم به الوزن ولا يحتاج اليه المعنى والمستحسن منه ما احتوى على نوع من البديع كقول أبي الطيب المتنبي رخنوق قلبي لورأيت لهيبه * يا جنتي لوجدت فيه جهنما فحصل بقوله يا جنتي وزن القافية مع اشتقاله على الطباق الحسن ولو قال يا منيتي لكان مستهجننا (قوله كالمبالغة) أي في المدح الذي سبق لاجله الكلام (قوله نحو ويظعمون الخ) أي نحو قوله تعالى في مدح الارباب بالكرم واطعام الطعام (قوله في وجهه) أي وانما نكرن زيادة الفضلة التي هي الجورور هنا من المبالغة في وجهه مذكور في الآية (قوله مع حبه) أي مع حبههم له واشتمائهم اياه وظاهره أن على معنى مع (قوله والاحتياج اليه) من عطف العلة على المفعول أي الناشئ عن ذلك الحب عن احتياجهم اليه ولا شك أن اطعام الطعام مع الاحتياج اليه ابلغ في المدح من مجرد اطعام الطعام لانه يدل على النهاية في التزه عن الجذل المذموم شرعا والحاصل أن التقيد من الآية مجرد مدح الارباب بالسخاء والكرم ولا شك أن هذا يكفي فيه مجرد الاخبار عنهم بأنهم يطعمون الطعام سواء كانوا يحبونه او لا ولا يتوقف ذلك على بيان كون الطعام محبوبا لهم وحينئذ فتدوله على حبه اظنا بنكتته افادة المبالغة في المدح على ما بينا وما قيل في هذه الآية يقال أيضا في قوله تعالى وآتى المال على حبه (قوله وان جعل الضمير لله) أي وجعلت على للتعليل (قوله على حب الله) أي لاجل حب الله لا لرياء ولا سمعة وان كان حبههم للطعام حاصلا على ذلك الوجه لان الشأن حبه لهم غير ملحوظ (قوله فهو) أي الجسار والجورور لتأدية أصل المراد وهو مدحهم بالسخاء والكرم لان الانسان لا يمدح شرعا الا على فعل لاجل الله واذا كان الجسار والجورور على هذا الوجه لتأدية أصل المراد كان مساواة لا اظنا بافلا يكون تنجما وقد يقال هذا يقتضي أن اطعام الطعام اذا لم يقصد به وجه الله بان كان جبلة وغفل عن قصد الرياء وقصد وجه الله لا يكون ممدوحا شرعا مع انه ممدوح شرعا لانه يشاب على ذلك لانه لا يقرب التقرّب لا تسترط في حصول الثواب الا في الترك لافي الفعل وحينئذ فما قاله الشارح لا يتم (قوله في أثناء الكلام) اخرج الايقال لانه ختم الكلام بما يفيد نكتة لا يتم المعنى بدونها كما مر (قوله متصلين معنى) اي اتصالا معنويا بأن كان الثاني بيان الاول او تأكيده او بدلا منه او معطوفا عليه كادل على ذلك التمثيل الا في

وأما لا يقتضيه ذلك بالتقسيم (لنكتة)
 صك المبالغة نحو ويظعمون الطعام
 على حبه في وجهه وهو أن يكون الضمير
 في حبه للطعام (أي) يظعمونه (مع حبه)
 والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله تعالى
 أي يظعمونه على حب الله تعالى فهو لتأدية
 أصل المراد (وأما الاعتراض وهو أن يرقى
 في أثناء الكلام أو بين كلامين متصليين
 معنى)

(قوله لا محمل لها من الاعراب) اخرج التتبع لوجود الاعراب فيه وهذا شرط في الجملة الاعتراضية
وكذا الجمل اذا تعددت لا بد فيها أن يكون لا محمل لها من الاعراب جزما (قوله سوى دفع
الايهام) اخرج التبع كميل فان خارج ثلاثة أمور وشمل التعريف بعض صور التذييل وهو
ما اذا كانت الجملة المعترضة مشبهة على معنى ما قبلها او كانت النكتة التأكيدي لا تنوي دفع الایهام
شامل للتأكيدي ولا يقال جعل الاعتراض للتأكيدي مخالفا لما ذكره الشارح قدس سره في حواشي
الكشاف عند قوله تعالى أنذرهم أم لم تنذرهم حيث قال ان اشتراط كون الاعتراض للتأكيدي
فيما لا تنصحه لاننا نقول لا مخالفة بين الكلامين لان كلام الشارح في تفسير الآية يفيد ان الاعتراض
لا يكون للتأكيدي وحده وهذا لا ينافي انه يكون له ولغيره سوى دفع الایهام وهذا هو المأخوذ
من كلام المصنف ومن صرح بأن من فوائد الاعتراض التأكيدي العلاج ابن هشام في متن المغني
(قوله لم يرد بالكلام) أي المذكر في التعريف قال للعهد الذكري (قوله مجموع المسند اليه
والمسند فقط) أي واللام يشمل المثال الآتي (قوله من الفضلات والتوابع) أي المفردة
ولوناً وبلاص كما في قوله تعالى الله البنات ولهم ما يشتهون فان كلامهم ما في قوة المفرد وانما قيدنا
بما ذكرنا المفرد ليعبار ما يأتي في بيان اتصال الكلامين من قوله أن يكون الثاني بياناً للاول اوتأ كذا
او بدلا أي او عطف فان المراد بذلك الجملة التي ليست في قوة المفرد كما سيظهر من التمثيل كذا في حاشية
شيخنا الحنفى (قوله بياناً للاول) قضيه أن عطف البيان يكون في الجمل ويوافقه ما مر في الفصل
والوصل في المغني في الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل أن البيان لا يكون جملة بخلاف
البدل (قوله او بدلا) أي او نحو ذلك كأن يكون الكلام الثاني معطوفاً على الاول كما في قوله تعالى
اني وضعت أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وفي حاشيته ما مر من قوله وانتهى
وضعت وليس الذكر كالانثى اعتراض بين قوله انى وضعت انثى وبين قوله وانى سميتها امرئ وفي بعض
النسخ ثبوت قوله او نحو ذلك (قوله كالتنزيه الخ) مثال للنكتة التي هي غير دفع الایهام والاعتراض
في الآية المذكورة واقع في أثناء الكلام لا بين كلامين كما يأتي بيانه (قوله ويجعلون) أي المشركون
(قوله بتقدير الفعل) أي بفعل مقدر من معناه أي انزهه سبحانه أي تنزيهاً (قوله عطف على قوله
لله البنات) أي من قبيل عطف المفردات فلهم عطف على الله وما يشتهون عطف على البنات وقد تقدم
أن أثناء الكلام يشمل ما بين المتعاطفين ثم ان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه فالضمير
المجرور باللام معمول ليجعل على الله مفعول وفاعله الواو والضمير ان شيء واحد أي يجعلون لله البنات
و يجعلون لانفسهم ما يشتهون من الذكور فان قلب عمل الفعل في ضمير من شيء واحد أحدهما فاعل
والآخر مفعول ممنوع فلا يقال ضربتني وذلك لأن عمله فيهما على أن أحدهما فاعل والآخر مفعول
يوهم تغايرهما نظرا للغالب من مغايرة الفاعل للمفعول الا في أفعال القلوب فانه يجوز فيها ذلك لعدم
الایهام السابق لان علم الانسان ووطنه بأمر نفسه أكثر من علمه ووطنه بأمر غيره قلت أحجب
بأجوبة ثلاثة الاول أن هذا انما يرد اذا جعل الظرف لغوا متعلقا بالفعل بمعنى الاختيار فان جعل
مستقرا والجعل بمعنى التصيير أي بصيرون البنات مستحقة لله وما يشتهون من البنين مستحقة لهم
فلا لان الامتناع اذا كان الضميران معمولين لفعل واحد لا اذا كان أحدهما معمولاً لمعموله وكذلك
اذا كان الجعل بمعنى الاعتقاد لان الفعل حينئذ قلبي الثاني أن محمل الامتناع فيما اذا لم يكن أحد
الضميرين مجروراً فان كان مجروراً جاز ذلك بدليل قوله تعالى وهزي اليك لانه يتوسع في الجواز والمجرور
والظرف ما لا يتوسع في غيره الثالث أن محمل الامتناع في غير المعطوف فان كان أحد الضميرين معطوفاً
جاز ذلك لانه يقتصر في التابع ما لا يقتصر في المتبوع وأحد الضميرين هنا مجرور ومعطوف واعتراض
الجوابان الاخيران بأن تعليل المنع السابق يقتضي المنع مطلقاً حتى في هاتين الصورتين لوجوده

بجملة أو لا محمل لها من الاعراب
لكنه سوى دفع الایهام لم يرد بالكلام
جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع
والمراد بانصال الكلامين أن يكون الثاني
بياناً للاول أو تأكيدياً أو بدلاً
في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه
ولهم ما يشتهون فتدبر سبحانه لانه
مصدر بتقدير التبدل وقعت في أثناء الكلام
لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله
لله البنات

المنع فيهما وأجيب بأن وجود علة المنع فيهما لا يستلزم المنع لانهما مستثنيان للمعنى السابق
فان ذلك لم يجعل حيلة واهم ما يشتهون حاله بأن يكون التقدير ويجعلون لله البنات والحال أن اهم
ما يشتهون من البنين وحيتته فلا تكون الآية من قبيل الاعتراض قلت جعلها حامية لا يفيد
التشنيع عليهم المستفاد من العطف المؤكد بالتزويه وذلك لان المعنى حديثهم انهم اعتقدوا النقص
في حال كونهن موصوفين بالكمال وليس فيه الا انهم لم يقوموا بحق شكر سيدهم حيث تكاملوا
بالباطل ونسبوا له ما هو غير كامل مع انه جعلهم بحالة الكمال من الاولاد وليس في هذا من الشناعة
ما في نسبهم ما هو غير كامل لسيدهم ونسبهم ما هو كامل لانفسهم لان المراد بجعلهم البنين لانفسهم
نسبتهم انفسهم لاستحقاق البنين (قوله والدعاء) أى المناسب للحال (قوله في قوله) أى قول
عوف بن محم الشيباني يشكو ضعفه في قصيدته التي قالها العبد لله بن طاهر وكان قد دخل عليه فسلم
عليه عبد الله فلم يسمع فأعلم بذلك فدنا منه وأتته هذه القصيدة وأولها

يا ابن الذي دان له المشرقان * طسرا وقد دان له المغربان
ان الثمانين البيت وبعده

وبدلتني بالسطاط الحنا * وكنت كالصعدة تحت السنان
وقاربني مني خطا لم تكن * مقاربات وثنت من عنان
وأثبات بيني وبين الزرى * صحابة ليست كنسج العنان
ولم تدع في المستقع * الاساني وبجسبي لسان
ادعويه الله واثنى به * على الامير المصعبى الهجان
توهمت بالارطان وجداجها * وبالعواني أين منى الفوان
ففسسرت باني بأبي انتما * من وطني قبل اصفرار البنان
وقبل منماى الى نسوة * مسكنها حزان والرقان
سقى قصور السار ماء الحيا * من بعد عهدي وقصور الميان
فسكم وكم من دعوة الى بها * أن تخفها صروف الزمان

(قوله ان الثمانين) أى سنة التي مضت من عمرى (قوله وبلغت) بفتح التاء أى بلغ الله
اياها (قوله قد أخرجت سمى) أى لما نقل بضيا (قوله ترجمان) بفتح التاء والجيم
يجمع على تراجم كترجمان وزعافري يقال أيضا يضم الجيم وفتح التاء وبعاضمت التاء مع الجيم (قوله
أى مفسر) أى بصوت أجهر من الصوت الأول لقوله ومكرر عطف تفسير هذا هو المراد بالترجمان
هنا وان كان فى الأصل هو من بضم الراء بلغة أخرى (قوله لقصد الدعاء) أى للمخاطب بطول عمره
وبلاغه الثمانين سنة قال المعقوفى ولا يقال فى هذا الدعاء دعاء على المخاطب بالصمم وضعف
السمع فلا يناسب ما سبق من أجله وهو داخل السمرور على المخاطب لانا نقول ان الغبطة فى طول
العمر يقتضيه مع هذا الضعف لعدم مكانه الابى (قوله ولا حالية) اعلم أن الواو الاعتراضية
قد تلبس بالحالية فلا يعين احدا هما الا القصد فان قصد كون الجلة قيدا للعامل فهي حالية والافهى
اعتراضية ويحتملها قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون ثم عفوونا عنكم فان قدر أن
المعنى اتخذتم العجل حال كونكم ظالمين بوضع العبادة فى غير محلها كانت لتقييد العامل فكانت
واو الحال وان قدر وأنتم قوم عادكم الظلم حتى يكون تأكيذا لظلمهم بأمر مستعجل لم يقصد بطله
بالعامل ولا كونه فى وقته كانت اعتراضية فالفرق بينهما دقيق كما لا يخفى اه يعقوفى (قوله والتنبيه)
أى تنبيه المخاطب على أمر يؤكده الاقبال على ما أمر به زاد فى الايضاح انه قد يكون لتخصيص احد
المدكورين بزيادة تأكيد فى أمر علق بهما نحو ووصينا الانسان بالديه حاتمته أمته وهما على وهن

(والدعاء فى قوله)
ان الثمانين وبلغتها
قد أخرجت سمى الى ترجمان
أى مفسر ومكرر لقوله وبلغتها اعتراض
فى أثناء الكلام لقصد الدعاء والواو فى مثله
تنهى واو الاعتراضية ليست بإطفاء ولا حالية
(والتنبيه فى قوله)

وفصالة في عامين أن اشكرني ولو اللدك ولا استعطف والمطابقة كما في قول أبي الطيب
وخفوق قلبي لورأت لهيبه * يا جنني لرايت فيه جهنما

فقوله يا جنني اعتراض بين الشرط والجزاء للمطابقة بين الجنة وجهنم ولا استعطف محبوبة بالاضافة
للباء وتسميته جننة ليرق له فيجنبيه من جهنم التي في فؤاده بالوصال (قوله واعلم الخ) هذا البيت
أنشده أبو علي الفارسي ولم يعزه لاحد (قوله هذا اعتراض) أي قوله فعل المرء يتفعه اعتراض
لاجل تنبيه المخاطب على أمر يوكد اقباله على ما أمر به وذلك لان هذا الاعتراض أفاد أن علم
الانسان بالشيء يتفعه وهذا مما يزيد المخاطب اقباله على طلب العلم والفاء في قوله فعل المرء يتفعه
اعتراضية ومع ذلك لا تخلو هنا عن شبهة السببية اذ كأنه يقول وانما أمرتك بالعلم بسبب أن علم
المرء يتفعه وقد استغنى من قول الشارح هذا اعتراض أن الاعتراض يكون مع الفاء كما يكون مع
الواو وبدونها (قوله وضهير الشان محذوف) هذا على مذهب الجمهور ويجوز أن يكون محذوف
ضهير مخاطب هو المأمور بالعلم أي انك سوف يأتيك كل ما قدرا كما جوزه سبويه وجماعة في قوله
تعالى أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا (قوله بعني أن المقدور الخ) هذا تفسير لمصطلح المعنى
(قوله وفي هذا تسلية الخ) وذلك لان الانسان اذا علم أن ما قدره الله يأتبه ولا يتأطل الزمان
او قصر وان لم يطلبه وما لم يقدره لا يأتبه وأن طلبه تسلي وسهل عليه الامر يعني الصبر والتعويض
وترك منازعة الاقدار (قوله فلا اعتراض يبين الخ) هذا تفريع على ما ذكره في التعريف يعني
اذ علمت حقيقة الاعتراض فيما سبق من أنه لا بد وأن يكون في الاشياء وأن يكون بجملة أو أكثر
لا محمل لها وأن تكون التكنة فيه سوى دفع الایهام فتفرع على ذلك ما ذكره الشارح (قوله والفضلة
لا بد لها من اعراب) أي والاعتراض انما يكون بجملة لا محمل لها وهذا تباين في اللوازم وهو يؤذن
بالتباين في الملزومات وقد يقال لاحاجة لقوله والفضلة لا بد لها من اعراب في بيان التباين لان ذلك
يكفي فيه قوله لانه انما يكون بفضلة أي والفضلة مفرد ولو حكما والاعتراض انما يكون
بجملة وتباين اللوازم يشعر بتباين الملزومات (قوله لانه انما يقع لدفع الایهام خلاف المقصود)
أي بخلاف الاعتراض فانه انما يكون لغیر ذلك الدفع فتباين لازماهما ما فلتزم تباينهما
(قوله لانه لا يكون الا في آخر الكلام) أي والاعتراض انما يكون في اثناء الكلام أو بين كلامين
متصلين (قوله لكنه يشمل الخ) الاولى أن يقول وشمل بعض صور الخ اذا محمل للزستدوال
ولا يقال ان التكنة في الاعتراض لا بد أن تكون غير دفع الایهام والتكنة في التذيل لا بد أن تكون
هي التأکید والتأکید دافع للایهام لانه يقول ان التأکید أعز من دفع الایهام لخصوله مع غيره
وحينئذ فلا يلزم من نفي دفع الایهام نفي التأکید مطلقا وكفي بهذا في صحة أعمية الاعتراض
(قوله وهو) أي ذلك البعض (قوله وقعت بين جملتين متصلتين معنى) أي وكان وقوعها
بينهما لتأکید (قوله لانه كالم بشرط الخ) أي بل نادرة يكون بين كلامين متتارين لا يكون بينهما
وذلك لان الشرط في التذيل كونه بجملة عقب أخرى بقيد كونها لتأکید كانت تلك الجملة لها محمل
من الاعراب أم لا كانت بين كلامين متصلين معنى أم لا فشممل الصورة المذكورة فقوله الشارح لانه
كالم بشرط الخ علة لتكون الصورة المذكورة من صور التذيل وحيث كانت الصورة المذكورة
من صور التذيل وشملها ضابط الاعتراض تعلم أن بينهما عموما وخصوصا من وجه لاجتماعهما
في هذه الصورة وانفراد التذيل فيما لا يكون بين كلامين متصلين وانفراد الاعتراض فيما لا يكون
للتأکید (قوله قائل) أي ما قلناه لك من شمول الاعتراض لبعض صور التذيل المفيد أن
بينهما عموما وخصوصا وجهها (قوله فساد ما قيل) أي لان عدم اشتراط الشيء ليس هو اشتراط
لعدمه فقوله التذيل لا يشترط أن يكون بين كلام أو كلامين ليس شرط الكونه ليس بين كلام أو كلامين

واعلم فعل المرء يتفعه هذا اعتراض بين
اعلم وعفوه وهو (أن سوف ياتي
كل ما قدرا) أن هي الخفصة من التمسك
وضهير الشان محذوف يعني أن المقدورات
التي وان وقع فيه تأخيرها وفي هذا تسلية
وتسليم للامس بالفضلة والتسليم
لانه انما يكون بفضلة ولا بد لها
من اعراب ويبين التكميل لانه انما يقع لدفع
ایهام خلاف المقصود ويبين الافعال لانه
لا يكون الا في آخر الكلام كانه يشمل
بعض صور التذيل وهو ما يقع بين جملتين
لا محمل لها من الاعراب وقعت بين جملتين
متصلتين معنى لانه كالم بشرط في التذيل
أن يكون بين كلامين متتارين حتى يظهر لانه
فساد ما قيل انه يبين التذيل

وحاصله أن بعض الناس فهم أن التذييل لما لم يشترط فيه أن يكون بين كلامين متصلين ولا في أثناء كلام اختص بأنه لا يكون بين كلامين متصلين فباين الاعتراض لاختصاصه بكونه بين كلامين متصلين ووجبه فساد هذا القول أنه لا يلزم من عدم اشتراط الشيء بعدم وجوده وانما يلزم المباشرة بينهما لو قيل أنه يشترط في التذييل أن لا يكون بين كلامين وفرق ظاهر بين عدم اشتراط الشيء واشتراط عدم الشيء وذلك لأن الأول يجامع وجوده وعدمه فهو أعم من الثاني ويمكن الجواب بأن هذا السؤال نظر إلى تساهلهم بحسب المفهوم بناء على ما ذكر وان كان هذا لا يوجب التساهل بحسب الصدق (قوله بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون الخ) أي واشتراط ذلك في الاعتراض وزل الشارح يبان النسبة بين الاعتراض والايضاح وبين الاعتراض والتكرير ولذا كذبت نسبة الفائدة بالنسبة بينه وبين كل واحد منهما العموم والخصوص الوجهي وذلك لأنه لا يشترط في نكته الاعتراض أن تكون غير نكتهما ولم يشترط فيهما كونهما غير الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولا كونها في غير الوسط المشترط ذلك في الاعتراض وحيد فيجتمع الاعتراض مع الايضاح في الجملة التي لا محل لها من الاعراب الواقعة في الاشياء وينفرد الايضاح فيما يكون بغير الجملة أو بالتي لا محل لها ولكنها في الآخر وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير بيان الايضاح ويجمع الاعتراض مع التكرير في الجملة التي لا محل لها الواقعة في الاشياء للتقرير والتوكيد وينفرد الاعتراض في الجملة المذكورة إذا كانت لغير توكيد وينفرد التكرير فيما لا يكون في الاشياء (قوله أي ومن الاعتراض) أي لا بالمعنى السابق بل بمعنى المعتراض بدليل قوله وهو ككثير الخ (قوله وهو أكثر) أي والحال أن الاعتراض نفسه الواقع بين الكلامين أكثر الخ فخصه بمثلان تمثيل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو أكثر من جملة (قوله أي كما أن الواقع الخ) أي كما أن الكلام الذي وقع الاعتراض بينه وفي أثناءه أكثر من جملة فأبرز الشارح الضمير لجريان اتصاله على غير من هي له لأن أول واقعة على الكلام وضمر هو للاعتراض وضمر منه لآل الموصولة (قوله قوله تعالى) هذا مبتدأ خبره قوله سابقا وما جاء أي وقوله تعالى فأتوهن الخ من جملة الاعتراض الذي جاء على الوصف المذكور (قوله فهذا) أي قوله أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض (قوله يشتمل على جملتين) أحدهما يجب التوابين والآخرى يجب المتطهرين بناء على أن المراد بالجملة ما اشتمل على المسند والمسند إليه ولو كانت الثانية في محل المنفرد هذا إذا قدر كما هو الظاهر أن الثانية معطوفة على جملة يجب التوابين التي هي خبران رأيا إذا بني على أن المراد بالجملة ما يستقل بالافادة وهو الأقرب قائما بتبين كونه أكثر من جملة إذا قدر عطف ويجب المتطهرين على مجموع أن الله يحب التوابين أما بتقدير الضمير على أنه مبتدأ أي وهو يجب المتطهرين أو بدون تقديره لأنها ليست في محل المنفرد حيث أن كانت محتوية على ضمير عائذ على ما في الأولى وأما إذا قدر على هذا البناء عطفها على يجب التوابين فلا يخفى أنه ليس هنا جملتان وحيدتان فليس الفصل هنا بأكثر من جملة بل بواحدة فقط (قوله والكلامان متصلان معنى) أي لكون الجملة الثانية عطف بيان على الأولى حقيقة بناء على جواز ورودها في الجمل التي لا محل لها أو لكون الجملة الثانية مماثلة للأولى في افادة ما تفيد فقول المصنف فإن قوله نسأوكم حرث لكم يسان الخ يحتمل أن يكون مراده بالبيان عطف البيان ويحتمل أن يكون مراده بما ذكرنا (قوله نسأوكم حرث لكم) أي محرث لكم أي موضع حرثكم وفي كونين موضع الحرث فبقي على أن الغرض من التباين طلب الغلة منهم وهو النسل كما يطلب الغلة من الحرث الحسي فإذا فهمت أن الحكمة الأصلية من التباين طلب النسل الذي هو أهم الأمور منهن لما فيه من بقاء النوع الإنساني المترتب عليه تكثير خيرور الدنيا والآخرة فهت أن الموضوع الذي يطلب منه النسل هو المكان الذي يطلب منه الاتيان شرعا تلك الحكمة (قوله يسان لقوله الخ) وذلك لأن المكان الذي أمر الله

قوله لغير بيان الايضاح هكذا في النسخ ولعل
صوابه لغير نكته الايضاح قائل وحذر

بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام
أولين كلامين متصلين معنى (وبما جاء أي
ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين متصلين
(وهو أكثر من جملة) قوله تعالى فأتوهن
هو بين أكثر من جملة أن الله يحب التوابين
من حيث أمركم الله أن الله يحب التوابين
ويحب المتطهرين فهذا اعتراض أكثر من
جملة لأنه كلام يشتمل على جملتين وقع بين
كلامين أولهما قوله فأتوهن من حيث أمركم
الله وثانيهما قوله (نسأوكم حرث لكم)
والكلامان متصلان معنى (فإن قوله
نسأوكم حرث لكم يسان لقوله فأتوهن من
حيث أمركم الله)

بإتيانهم منه مبهم فبين بأنه موضع الحرف بقوله نسأؤكم حث لكم وإذا علمت ذلك تعلم أن قول المصنف
 بيان لقوله فأقول الخ الأولى أن يقول بيان لحيث أمركم الله إلا أن يقال إن في الكلام حذفاً
 أي بيان لحيث من قوله فأقول من حيث أمركم الله ومن هذا شائع في كلامهم (قوله وهو)
 أي حث أي أن المكان الذي أمرنا الله بإتيانهم منه مكان الحرف (قوله فإن الغرض الأصلي)
 أي الحكمة الأصلية والأفاهال لا تعمل بأغراض وهذا لتعليل لحذف أي وإنما كان قوله
 نسأؤكم حث لكم بياناً لقوله فأقول من حيث أمركم الله لأن الغرض الخ أي وحينئذ فلا تأوّهن
 إلا من حيث تأت في هذا الغرض (قوله طاب النسل) أي لأنه أهم الأمور المترتبة على إتيانهم لمبا فيه
 من بقاء النوع الأنساني المترتب عليه كثرة الميود الذنوبية والأخوية وحيث كان الغرض من
 إتيانهم طلب النسل والنسل لا يحصل إلا بالآتيان من القبل لأن الدبر فيكون ذلك الموضع هو المكان
 الذي طلب إتيانهم منه شرعاً فتم ما ذكره المصنف من دعوى البيان (قوله الترغيب فيما أمروا به)
 أي الذي من جملة إتيانهم في القبل وقوله والتنفير عما نهوا عنه أي الذي من جملة إتيانهم في الدبر
 ووجه كون الاعتراض هنا مرغوباً ومنفراً عما ذكر أن الأخبار بحجة الله للتائب عما نهى عنه إلى
 ما أمر به وللمتطهر من أدران التلبس بالتهنى عنه بسبب التوبة والرجوع للمأمور به مما يؤكّد
 الرغبة في الأوامر التي من جملة إتيانهم في القبل والتنفير عن النواهي التي من جملة إتيانهم في الدبر
 (قوله غير ما ذكر) الأوضح أن يقول قد تكون النكته فيه دفع الإيهام (قوله مما سوى دفع
 الإيهام) هذا بيان لما ذكره فكأنه قال قد تكون النكته فيه غير سوى دفع الإيهام وغير ذلك سوى
 هو دفع الإيهام لأن نفي النفي اثبات فالتكته على هذا القول تكون نفس دفع الإيهام وتكون غيره
 وقوله حتى أنه الخ حتى تفر بنية بمعنى الفاء وضمرائه للاعتراض فكأنه قال فيكون الاعتراض
 لدفع إيهام خلاف المقصود (قوله آخر جملة) أي في آخر جملة أي بعدها (قوله بأن لا يلي الجملة)
 أي التي اعتراض بعدها (قوله فيكون) أي بحيث يكون الاعتراض في آخر الكلام (قوله
 أو يليها) أي الجملة المعترض بعدها (قوله أن يؤول في أثناء الكلام) هذا محل توافق وقوله أو
 في آخره محل خلاف وقوله أو بين كلامين متصلين هذا محل موافقة وقوله أو غير متصلين محل مخالفة
 وقوله بجملة متعلق يؤول وقوله لا محل لها من الأعراب هذا لم يقع فيه خلاف فيكون اشتراط عدم
 المحلية باقياً بحاله (قوله لنكته) زادها للتصوير والتصریح بالتعميم لا لأخراج لأن الأظباب كله
 النكته (قوله فيشمل الخ) لما كان الاعتراض على هذا التعريف نسبة ما تقدم مخالفة لنسبته
 على التعريف السابق أشار المصنف إلى بيان بعض تلك المخالفة (قوله بهذا التفسير) أي
 الصادق على ما لا محل له من الأعراب من الجملة المؤكدة لما قبلها سواء كانت في آخر الكلام أو في أثناءه
 (قوله مطلقاً) أي شمولاً مطلقاً فيجتماعاً فيما إذا كانت الجملة المعترضة مشتملة على معنى ما قبلها
 وكانت النكته التأكيدياً ينفر الاعتراض فيما إذا كانت النكته غير التأكيدي ويحتمل أن المراد
 بقوله مطلقاً أي بجميع صور القول المصنف بعدد بعض صور التكميل ولا فرق في التذييل بين أن
 يكون في الأخر أم لا لأن التذييل قد يكون في الوسط كما تقدم قريباً للشارح فلا تغفل عنه (قوله
 لأنه يجب أن يكون) أي التذييل أي كما أن الاعتراض يجب فيه ذلك وهذا لتعليل لشمول
 الاعتراض له على وجه الإطلاق (قوله وإن لم يذكره المصنف) أي وإن لم يذكره وجوب أن
 يكون بجملة لا محل لها من الأعراب أي في تفسيره للتذييل سابقاً بل كلامه بحسب ظاهره شامل
 لكون الجملة لها محل أو لا محل لها والمراد أنه لم يذكر ذلك صراحة وإن كان أشارة إلى اشتراط ذلك
 بالأمثلة بما لا محل له فيكون التذييل على هذا تعقيب بجملة بأخرى لا محل لها من الأعراب لتشتمل
 على معناها للتأكد كانت تلك الجملة في الآخر أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين ولا شأن

وهو مكان الحرف فإن الغرض الأصلي
 من إتيانهم طلب النسل لا قضاء الشهوة
 والنكته في هذا الاعتراض الترغيب
 فيما أمروا به والتنفير عما نهوا عنه (وقال
 قوم قد تكون النكته فيه) أي
 في الاعتراض (غير ما ذكر) مما سوى دفع
 الإيهام حتى أنه قد يكون لدفع الإيهام خلاف
 المقصود (ثم) التامون بأن النكته فيه قد
 تكون دفع الإيهام اقترافاً قريباً (جوز
 بعضهم وقوعه) أي الاعتراض (آخر جملة
 لا يليها جملة متصلة بها) وذلك بأن لا يلي الجملة
 الكلام أو يليها جملة أخرى غير متصلة بها
 معنى وهذا الاصطلاح مذکور في مواضع
 من التفسير الكلام أو في آخره أو بين
 أن يؤول في أثناء الكلام أو غير متصلين بجملة
 أو آخر لا محل لها من الأعراب (فتبين)
 سواء كانت دفع الإيهام أو غير (بطلانها
 الاعتراض بهذا التفسير) التذييل (بطلانها
 لأنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من
 الأعراب وإن لم يذكره المصنف

أن الاعتراض على هذا القول صادق عليه اذ لا يخرج عنه ما يكون في آخر الكلام من التذييل بخلافه على القول السابق في الاعتراض ويزيد الاعتراض على هذا القول عن التذييل بما ليس للتأكيدي كما زعم من غير ما عطفوا ولا يقال لاحاجة لذلك ذكرهم التذييل مع شمول الاعتراض له على هذا القول لانا نقول ذكرهم له اشارة الى أن بعض صور الاعتراض وهي التي تكون للتكئة التأكيدي تسمى باسمين والافسكان ينبغي الاستغناء بالاعتراض عنه (قوله وهو) أي البعض ما يكون بجمله لا محل لها من الاعراب أي لدفع الابهام سواء كانت تلك الجملة في الآخر أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين (قوله وقد يكون بغيرها) أي بغير الجملة بأن يكون مفرد وهذا لا يكون اعتراضا (قوله قد تكون ذات اعراب) أي وهذه لا تدخل في الاعتراض وقوله وقد لا تكون أي وهذه تدخل في الاعتراض وهي المشار إليها بقول المتن وبعض صور التكميل وعلى هذا فيكون بين التكميل والاعتراض على هذا القول العموم والخصوص الوجهي لاجتماعهما في الصورة المشمولة للاعتراض وهو ما يكون بجمله لا محل لها من الاعراب لدفع الابهام اذ لا يشترط في الاعتراض على هذا القول أن تكون التكتة غير دفع الابهام ويتفرد الاعتراض بما يكون من الجمل غير دفع الابهام ويتفرد التكميل بغير الجملة وبالجملة التي لها محل وقد تقدم أن بين التكميل والاعتراض على القول السابق فيه التباين (قوله لكنهما) أي الاعتراض، وأنت الغدير نظرا الى كونه جملة أي لكن الجملة المعترضة تباين الخ ولو ذكر الغدير لكان أوضح بل لو قال وهو أي الاعتراض مباين للتكميل لكان أولى اذ لا محل للاستدراك وحاصل ما ذكره الشارح في توجيه المباعدة أن التكميل انما يكون بفضله والفضلة لا بد لها من اعراب والاعتراض انما يكون بجمله لا محل لها من الاعراب فقد تنافي لازمهما وتنافي اللوازم يقتضي تنافي المزومات فنقول الشارح لأن الفضلة أي المشترطة في التكميل (قوله وقيل لانه الخ) أي وقيل في وجه التباين بين الاعتراض والتكميل غير ما سبق وضمير لانه الخ حال والشان (قوله وهو غلط) أي هذا القيل المبالغ بقوله لانه الخ غلط نشأ من عدم الفرق بين عدم الاشتراط واشتراط العدم والحاصل أن عدم اشتراط الجملة في التكميل يجتمع كون التكميل جملة فلا يكون منافيا لاشتراط الجملة في الاعتراض نعم اشتراط عدم الجملة في التكميل مناف لا اشتراطها في الاعتراض فعدم الاشتراط أعظم من اشتراط العدم (قوله كما اشترط) تشبيه في المنقضي وهو يشترط وقوله كما يقال أي كالألف الذي يقال أي كقول أن الانسان الخ فاصدورية وجه الشبهة أن كلا غلط بقي شيء آخر وهو بيان النسبة بين الاعتراض على هذا القول وبين الایغال وبينه وبين الإيضاح وبينه وبين التكميل أما النسبة بينه وبين الایغال فالعموم والخصوص الوجهي لانه لا يشترط في الاعتراض كونه في الاشياء ولا بين كلامين متصلين ولا كونه في غير الشعر ولم يشترط في الایغال كونه بغير جملة ولا كونه محال محال ومحيث قد في جملة لا محل لها وقعت آخر الكلام أو الشعر ويتفرد الایغال بالفضلة وبالجملة التي لها محل ويتفرد الاعتراض بالجملة التي ليست ختم بل في الاشياء أو بين كلامين متصلين ولا محل لها وأما النسبة بينه وبين الإيضاح والتكرير فكذلك العموم والخصوص الوجهي لاجتماعهما في الجملة التي لا محل لها وهي للإيضاح أو التأكيدي ويتفرد الاعتراض عنهما بما يكون لغیر التأكيدي والإيضاح من الجملة التي لا محل لها ويتفردان عنه بما يكون مفردا أو جملة لها محل للتأكيدي والتكرير (قوله وبعضهم كونه غير جملة) أي من غير تجويز كونه آخر ولو قال المصنف غير الجملة بلام العهد أي غير الجملة التي لا محل لها من الاعراب لكان أحسن لشمول كونه جملة لها محل من الاعراب كما شمل كونه مفردا فإنه في الاطول (قوله فالاعتراض عندهم الخ) أي فهم لم يخالفوا الجمهور الا في التعميم في التكتة وفي كون الاعتراض جملة لا محل لها أو غيرها بأن يكون جملة لها محل أو مفردا

(وبعض صور التكميل أو هو ما يكون بجمله لا محل لها من الاعراب فإن التكميل قد يكون بجمله وقد يكون بغيرها والجملة التكميلية قد تكون ذات اعراب وقد لا تكون لكن تباين التكميل لأن الفضلة لا بد لها من اعراب وقيل لانه لا يشترط في التكميل أن يكون جملة كما اشترط في الاعتراض وهو غلط كما يقال أن الانسان التباين بأن كونه لم يشترط في الحيوان النطق فانهم وبعضهم) أي وجو تر بعض التباين بأن كونه الاعتراض قد تكون دفع الابهام (كوفه) أي الاعتراض (غير جملة) فالاعتراض عندهم

(قوله في إنشاء الكلام) فلا يكون في الآخر على هذا القول كالأول بخلافه على الثاني (قوله متصلين
معنى) فلا يقع على هذا بين كلامين لا اتصال بينهما كقول الأول بخلافه على الثاني (قوله
أو غيرها) يشمل ما هو أكثر من جملة ويشمل المفرد أيضا بخلافه على القولين الآخرين فإنه لا يكون مفرد
عليهما (قوله لنكتة ما) أي سواء كانت دفع الإيهام أو غيرها وإذا حقت النظر وجدت النسبة
بين الاعتراض بالمعنى الأول وهذا المعنى الأخير العموم والخصوص المطلق وبينه بالمعنى الثاني
والمعنى الأخير العموم والخصوص الرجعي (قوله فيشمل بعض صور التقييم) وهو ما كان بغير جملة
في إنشاء الكلام ولا يقال إن التقييم لا يكون إلا بفضلة ومن لازمها أن يكون لها محل من الأعراب
والاعتراض لا يكون إلا بمحل له كما تقرر أولا وهذا البعض إنما خالف في كونه قد يكون بغير جملة
فسبق اشتراط أن لا يكون له محل من الأعراب بحاله لا نأقول الظاهر أن هذا البعض يخالف في هذا
الاشتراط أيضا ويؤيد ذلك قول المصنف وبعضهم كونه بغير جملة فإن غير الجملة شامل للمفرد ومن شأنه
أن يكون له محل من الأعراب وحيث شمل الاعتراض بعض صور التقييم كان بينهما عموم وخصوص
من وجه لا اجتماعهما في هذه الصورة المشمولة للاعتراض وانفراده عن التقييم بما يكون بغير فضلة
وانفراد التقييم عنه بما يكون آخر وهو فضلة وقد علمت أن الاعتراض على القولين السابقين مبين
للتقييم (قوله وبعض صور التكميل) اعترض بأنه يشمل بعض صور التذييل فكان على المصنف أن
يبينه عليه وأجيب بأنه مفهوم من أصل تفسير الاعتراض والغرض بيان ما يخص هذا البعض فإن
قلت أنه قد ذكر بعض صور التكميل مع كونه مشمول للاعتراض عند البعض الأول قلت بعض
صور التكميل المشمولة للاعتراض عند هذا البعض غير بعض الصور المشمولة للاعتراض عند البعض
الأول لأن المشمولة له عند البعض الأول ما كان بجملة لا بمحل لها من الأعراب والمشمولة له عند هذا
البعض ما ليس بجملة فظهر الاختصاص إذا لم يسجد بجملة لا يشمله قول ذلك البعض فلا سكت المصنف
عن قوله وبعض صور التكميل لتوهم أن شمول الاعتراض له عند البعض الثاني كشموله له عند البعض
الأول مع أنه ليس كذلك وهذا بخلاف بعض صور التذييل فإنه مشمول على كل قول كذا تقرر شيخنا
الغزوي (قوله وهو ما يكون) الغرض راجع لبعض بضميمه التقييم والتكميل وقد علمت أن
الاعتراض على القولين السابقين مبين للتقييم وقوله ما يكون واقعا في إنشاء الكلام الخ أي سواء كان
مفردا أو جملة وحيث شمل الاعتراض بالمعنى المذكور عند هذا البعض بعض صور التقييم والتكميل
كان بين الاعتراض بالمعنى المذكور وبينهما عموم وخصوص من وجه لا اجتماعهما معهما فيما ذكر
وانفراد الاعتراض عنهما بما يكون بغير دفع الإيهام وهو بغير فضلة وانفراده عنهما بما يكون آخر
وهو بجملة لدفع الإيهام بالنسبة للتكميل أو فضلة بالنسبة للتقييم بقي شيء آخر وهو النسبة بين
الاعتراض على هذا التفسير وبين التذييل والايضاح والتكرير والايغال وحاصلها أن نأقول بين
الاعتراض على هذا التفسير والايغال التباين لأنه اشترط في الاعتراض أن يكون في الأثناء أو البين
وشرط في الايغال أن يختم به الكلام أو الشعر وهما لا يجتمعان وبينه وبين التذييل العموم
والخصوص الوجهي فيجوز أن فيما يكون في الأثناء أو البين وهو جملة لا محل لها على تفسير
التذييل بذلك أو مطابقا أن لم يفسر بذلك كما هو ظاهر تفسير المصنف سابقا وينفرد الاعتراض
بما يكون بغير التوكيد أو يكون بفضلة وينفرد التذييل بما لا يكون في إنشاء الكلام أو لا بين كلامين
بل آخر وكذلك النسبة بينهما وبين كل من الايضاح والتكرير فيجتمع معهما فيما يكون في البين
أو في الأثناء للايضاح أو يكون تكرارا للتأكيد وينفرد عنهما بما يكون بغير الايضاح والتأكيد
وينفردان عنه فيما لا يكون في البين ولا في الأثناء بل في الآخر للايضاح أو يكون تكرارا للتأكيد
وانما تعرضنا لبيان النسبة بين هذه الأمور السبعة وهي الايضاح والتكرير والايغال والتذييل

أن يوقى في إنشاء الكلام أو بين كلامين
متصلين معنى بجملة أو غيرها بالنسبة
للمعنى (قوله الاعتراض بهذا التفسير) بعض
صور التقييم و (بعض صور التكميل)
وهو ما يكون واقعا في إنشاء الكلام أو بين
الكلامين المتصلين

والتكميل والتتبع والاعتراض لاجل ازدياد البصيرة في فهمها وتشخيص القرينة في مدلولها ولم أتعرض
 لبيان النسبة فيما تقدم بين ذكر الخاص بعد العام وبين غيره من هذه الامور السبعة لظهور أمره
 بالنسبة الى سائرهما وذلك لظهور ما يتبع لغير التتبع والايغال والاعتراض وبجسامته لهذه الثلاثة
 في بعض الصور (قوله وأما بكذا وكذا) لاجابة اليه فالاولى حذفه (قوله الذين يحملون
 العرش) مبتدأ والجملة بعد الموصول صلة وقوله ومن حوله عطف على المبتدأ والحول يشمل جهة
 العلو والسفل كما يشمل جهة العين والشمال على الظاهر كذا قرر شيخنا العدوي وقوله يسبحون
 بحمده ربهم خبر المبتدأ أي يسبحون ملتبسين بالحمد بأن يقولوا سبحان الله وبحمده (قوله
 ويؤمنون به) أي بربهم (قوله فانه) أي الحال والشأن وقوله لو اختصر أي ارتكب الاختصار
 (قوله على ما يعم) الايجاز والمساواة أي والمراد هنا الثاني لانه لو لم يذكر ويؤمنون به
 كان مساواة (قوله لان ايمانهم الخ) أي وانما قلنا ان زيادة ويؤمنون به اطناب لان ايمانهم
 الخ وأيضاً تسبيحهم وحمدهم المستفاد من قوله تعالى يسبحون بحمده ربهم يدلان على ايمانهم به
 تعالى (قوله أي لا يجهل) لما كان في الانكار لا يستلزم العلم المراد فسر بما يستلزمه وهو نفي الجهل
 قاله سم وقدر بعضهم أن هذا التفسير متجاوز لشرافه للشأن والعادة من أن ما لا يجهل لا ينكر وان كان
 يمكن انكار الشيء معاندة (قوله لا يشكره من يشكرهم) أي وهو الخاطب بهم هذا الكلام بل ذلك
 أمر معلوم عنده وقوله لكونه معلوماً أي عند الخاطب (قوله اظهرا شرف الايمان) أي المدلول
 بجملة يؤمنون به لانها سيقف مساق المدح فأقربها لاجل اظهار شرف مدلولها (قوله ترغيباً فيه)
 أي حيث مدح به الملائكة الحاملون للعرش ومن حوله وهذا كما يوصف الانبياء باصلاح لقصصهم اندج به
 مع العلم باصلاحهم ترغيباً في اصلاح (قوله وكون) هو بالرفع مبتدأ خبره قوله تظاهروا وقوله بالتأمل
 فيها أي في الآية وفي الوجوه السابقة وهو الظاهر وذلك لان ما حصل به الاطناب في الانواع السابقة
 أما أن لا يكون معه حرف عطف كغير الاعتراض وعطف الخاص على العام أو معه ذلك ولم يقصد
 العطف كالاقتراض أو قصد به ذلك وكان من عطف الخاص على العام كقوله تعالى حافظوا على
 الصلوات الخ وهذا المثلان قصد به العطف على ما قبله ولم يكن من عطف الخاص على العام فظهرت
 المقابلة المذكورة كذا قرر شيخنا العدوي ولذا أن تعرض الآية على كل من الامور السبعة حتى يبين
 لك أنه لم يوجد فيها ما اعتبر في كل منها أما كونها ليست من الايضاح ولا من التكرار فواضح لان قوله
 ويؤمنون به ليس افظه تكرر ولا ايضاحاً لاهتمام قبله وأما كونها ليست من الايغال فلان قوله
 ويؤمنون به ليس خفاً للشعر ولا للكلام كما هو الايغال اذ قوله ويستغفرون للذين آمنوا عطف على
 ما قبله فليس خفاً وأما كونها ليست من التذليل فلعدم اشتغال بجملة وهي ويؤمنون به على معنى ما قبلها
 بل معناها لازم لما قبلها وأما كونها ليست من التكميل فان قوله ويؤمنون به ليس لدفع الابهام المعتبر
 في التكميل وأما كونها ليست من التتبع فلان قوله ويؤمنون به ليس فضله وهو ظاهر وأما كونها ليست
 من الاعتراض فهو مشكل اذا بينا على ما تقر من أن من جملة الاتصال بين الكلامين أن يكون
 الثاني معطوفاً على الاول ولا شك أن جملة ويستغفرون للذين آمنوا معطوفة على جملة يسبحون
 فيكون ما بينهما اعتراضاً وانخلص من ذلك الاشكال يجعل الواو في ويؤمنون به للعطف لا للاعتراض
 لا يتم الا اذا عين كونها كذلك وهو غير متعين لاحتمال كونها اعتراضية نعم المتبادر كونها للعطف
 فتخرج الآية عن كونها من قبيل الاعتراض (قوله واعلم الخ) يحتمل أن هذا الاستئناف وبحتمل أنه
 عطف على مقدراً أي يتبين ما ذكرنا واعلم الخ وحاصله أنه قد علم أن وصف الكلام بالايجاز يكون
 باعتبار أنه أدى به المعنى حال كونه أقل من عبارة المتعارف مع كونه وافياً بالمراد وأن وصفه بالاطناب
 يكون باعتبار أن المعنى أدى به مع زيادة عن المتعارف اغناءً وأشارنا هنا الى أن الكلام بوصف بهما

(و اما بتفسير ذلك) عطف على قوله اما
 بالايضاح بعد الاجام وأما بكذا وكذا
 (قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن
 حوله يسبحون بحمده ربهم ويؤمنون به فانه
 لو اختصر) أي ترك الاطناب فان الاختصار
 قد يطابق على ما يعم الايجاز والمساواة
 كما مر (لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم
 لا ينكره) أي لا يجهل من يشكرهم (وحسن ذكره)
 الى الاخبار بكونه معلوماً (اظهرا شرف
 أي ذكر قوله ويؤمنون به وكون هذا الاطناب
 الايمان ترغيباً فيه) وكون هذه السابقة ظاهراً
 بغير ما ذكرنا (واعلم
 بالتأمل فيها) واعلم

باعتبار قوة الحروف وكثرتها بالنسبة للكلام آخر مساو ذلك الكلام في أصل المعنى فلا أكثر حروفهما
اطناب باعتبار ما هو دونها والاقول منهم ما حروفاً يميز باعتبار أن هناك ما هو أكثر منه (قوله
قد يوصف الكلام) أى فى اصطلاح القوم (قوله بالايجاز والاطناب) أى بالمشقة منهم ما يدل
قول الشارح بعد فيقال لا أكثر حروفاً انه مطناب الخ (قوله باعتبار الخ) الباء السببية بخلاف
الباء الاولى فى قوله بالايجاز فانها التعسدية فاندفع ما يقال ان فيه نعلق حرفي جتر متحدى المعنى
بعامل واحد (قوله بالنسبة الى كلام آخر الخ) يعنى كما وصف بهما باعتبار تأدية المراد باللفظ ناقص
عنه وواف به وباعتبار انظر في ثقله عليه الفائدة وقوله بالنسبة الخ راجع للثقل والقليل (قوله فيقال
للاكثر حروفاً الخ) أى وان كان كل على التفسير الاول مساواة أو ايجازاً أو اطناباً (قوله
كقوله) أى قول أبى تمام من قصيدته التى رثى بها أبا الحسين محمد بن الهيثم وأولها
فقوا جدد وامن عهدكم بالمعاهد * وان لم تكن تسع لشذات ناشد
لقد أطرق الربيع المحمل لفقد هم * وبينهم أطراق شكان فاقد
وأبقوا اضيف الشوق منى بعدهم * قرى من جوى سار وطيف معاود
الى أن قال يصعد عن الدنيا البيت وبعده

إذا المرء لم ير عهد وقد صبغت له * به صفرها الدنيا فليس براهد
فوا كبدي الحزن ووا كبدي التوى * لا يامه لو ككن غير بواهد
وشهيات ما ريب الزمان بمخلد * غريباً ولا ريب الزمان بمخلد

(قوله يصعد) بفتح أوله وكسر ثانيه لانه هو الذى يعنى يعرض وهو لازم وأما بضم الصاد فهو بمعنى
يجمع الغير فهو معتمد كذا أقر شيخنا العدوى (قوله أى يعرض) بضم الياء من أعرض أى يعرض
هذا المدح عن الدنيا التى فيها الراحة والنعمة بالفناء (قوله اذا عن سودد) أى اذا ظهر له
سيادة ورفعة بغير تلك الدنيا والراحة والنعمة (قوله ولو برزت) أى ظهرت تلك الدنيا
(قوله الهيئة) أى الصفة (قوله والنهود الخ) أى فالتاهد وافتة المدين ومعنى البيت
ان هذا المدح يعرض عن الدنيا طلباً للسيادة ولو كنت الدنيا على أحسن صفة تشتهى بها
لان المرأة أقوى ما تشتهى اذا كانت عذراء تاهدا وفي هذا البيت اطناب بنصفه الثانى وفيه ايجاز
بنصفه الاول (قوله وقوله) أى قول المعذل بن غيلان أحد الشعراء المشهورين روى ذلك عنه
الاخفش عن المبرد ومحمد بن خلف المزيان عن الربيع ونسبه في الدلائل لا يسيء الخزومي
(قوله بنظر) في شرح انشواهد أن الرواية بما لا خلافاً لما فى التلخيص ونظائر ما لفته في ناظر وينبغى
أن يكون النفي هنا وارداً على المقيد لا على القيد حتى يكون أصل النظر موجوداً أو المراد بالصيغة
هنا النسبة أى ذى نظر أو ان المبالغة راجعة للنفي لا للمنفى أى ان نظره الى جانب الغنى منفى
التفاء بمبالغته وكلا الوجهين قيل به ما فى قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد (قوله الى جانب الغنى)
أى الى جهته وأراد بانفى المال ولازمه من الراحة والنعمة وعدم النظر الى جهة الغنى أبلغ
فى التبعاد من مجرد الاخبار بالترك (قوله اذا كانت العلياء) أى المز والرفعة (قوله
فى جانب الفقر) أراد به عدم المال ولازمه من التعب والمشقة وقدر شيخنا العدوى أن إضافة
جانب للفقر بياناً وفي معنى مع أى مصاحبة للفقر أى لسيبه وهو التعب وأن الإضافة حقيقية
والمراد بالجانب المسبب ومعنى البيت انى لا ألقت الى المال والراحة والنعمة مع الخمول اذا رأيت
العز والرفعة فى التعب والمشقة (قوله بصفه) أى يصف الشاعر نفسه وقوله يعنى أى لانه يعنى
وانما أى بالعبارة لانه حمل الغنى على سببه وهو الراحة والفقر على سببه وهو التعب وهذا خلاف
امتداد وقوله مع الخمول أى عدم السيادة (قوله فهذا البيت الخ) وذلك لان حاصل المصراع

أنه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب
باعتبار كثرة حروفه وقلة بالنسبة
الى كلام آخر مساو له (أى لذلك الكلام
فى أصل المعنى) فيقال لا أكثر حروفه
مطنب ولا أقل انه موجز (قوله يصعد) أى
يعرض (عن الدنيا اذا عن) أى يظهر (سودد
أى سيادة ولو برزت فى رضى عذراء تاهدا
الزى الهيئة والعذراء الجسد) بالضم على
ارتفاع اليدى (وقوله ولست) بالضم على
أنه فعل المكمل دليل ما يوجب
وانى لصبار على ما يوجب
وحسبك أن الله أى على الصبر
(بنظر الى جانب الغنى) اذا كانت العلياء
فى جانب الفقر) بصفه بالميل الى المعالى يعنى
أن السيادة مع التعب أحب اليه من الراحة
مع الخمول فهذا البيت اطناب بالنسبة الى
المصراع السابق

السابق أنه لما وقعهمته يطلب الرفعة والسيادة ولومع مشقة عدم الدنيا وقدانها فالسيادة ولومع التمسك أحب إليه من الراحة والفنى مع الخول وهذا المعنى هو حاصل معنى هذا البيت فالشطر الأول إيجاز بالنسبة لهذا البيت والبيت اطناب بالنسبة إليه وإن كان يمكن أن يدعى أن كلا منهما مساواة باعتبار ما جرى في المعارف وأن مثل العبارتين معا يجري في المعارف (قوله أى من هذا القبيل) أى وهو الإيجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها (قوله لا يسأل عما يفعل) أى لا يسأل عن فعله سؤال انكار بحيث يقال لم فعلت أو المراد لا يسأل عن علت فعله الباعثة له عليه لعدم وجودها وإن كان قد يسأل عن الحكمة والمصلحة المترتبة عليه ويدخل في عدم السؤال عن الفعل عدم السؤال عن الحكم بأن يقال لم حكمت أو ما علت الباعثة عليه لأن الحكم تعالى القدرة بإظهار مدلول الكلام الأخرى وتعالى القدرة بما ذكر فعل من أفعاله تعالى لأن أفعاله تعالى عبارة عن تعلقات القدرة التخيرية (قوله وهم يسألون) أى من جانبه تعالى سؤال انه كما أراد السيد أن ينكر على عبده ما شاء أو وهم يسألون عن علت الباعثة لهم على فعلهم (قوله وقول الجاسي) بكسر السين وتشديد الياء أى الشخص المنسوب إلى الجاسية وهى الشجاعة لتعلق شعورها بها والمراد به هنا السمو على بن عاديا اليهودى مات قبل البعثة ومطلع تلك القصيدة

إذا المراء لم يدنس من اللوم عرضه * فكل رداء يرتديه جميل
وان هو لم يحمل على النفس ضيعها * فليس إلى حسن الثناء سميل
تغيرنا أنا قليلا عدونا * فقلت لها إن الكرام قليل
وما قل من كانت بقايا مثلنا * شباب تسامت للعلا وكحول
وما ضرتنا أنا قليلا وجارنا * عزيز وجار الا كثيرين ذليل
وانا لقوم لا نرى القتل سببة * اذا مارأته عامر وساول
يقترب من الموت آجالنا لنا * وتذكره آجالهم قطول
وما مات مناسيد في فراشه * ولا ظل مناصب كان قتل
تسيل على حدة الطباة نفوسنا * وليس على غير السيوف تسيل
وفحن كماء المزن مافي صبابنا * بجهام ولا فينا سيد بخيل

وتكرر ان شئنا البيت بعده

اذا سيد من اخلاق قام سيد * قول لما قال الكرام فعول
وما أخذت نار لنا دون طارق * ولا ذقتنا في النازلين نزيل
وأيا من مشهود في عدونا * لها غر ومشهورة وحول
وأنا فاني كل شرق ومغرب * بهامن قراع الدار عين فلول
معوذة أن لا نسل نصالها * فتغيب مدح حتى يستباح قتل
سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم * فليس سواء عالم وجوهول

(قوله وتكرر ان شئنا على الناس قولهم) أى ولولم يظهر موجب لانكاره لنفاد حكمنا فيهم وتمام رياستنا عليهم (قوله ولا يتكرون القول حين نقول) أى ولولم يظهر في قولنا ما لا يوافق أهواءهم وفي ختم المصنف الفن بهذا البيت تورية بأنه سلك فيه مسلكا لا سبيل للاعتراض عليه فيه (قوله أى فحن تغير ما تريد الخ) أى فحن تجاسر على غيرنا ونزد قوله بحيث لا ينفذ ولولم يظهر موجب لتغييرنا لتمام رياستنا وحكمنا عليهم وهذا المعنى الذى قصده الشاعر يشبه أن يكون معنى الآية السابقة ومع ذلك اختلف اللفظ اختلافا بعيدا وتفاوتت تفاسيرنا فلذا كانت الآية إيجازا بالنسبة إلى البيت كما قال الشارح (قوله وانما قال يقرب) أى ولم يقل ومنه قوله تعالى أو يقتل

(ويقرب منه) أى من هذا القبيل (قوله)
تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون
وقول الجاسي
وتكرر ان شئنا على الناس قولهم
ولا يتكرون القول حين نقول
بعض رياستهم ونفاد حكمهم
ما تريد من قول غيرنا وأحد لا يجسر على
الاعتراض علينا فالآية إيجاز بالنسبة
إلى البيت وانما قال يقرب

وقوله تعالى (قوله لان الخ) علمه لهدوف اي اعدم تساوي الآية والبيت في علم أصل المعنى لان الخ ويدل على ذلك الهدوف تفرقة الآتي فان قلت لانسلم عدم تساويهما اذ يلزم من انكار الاقوال انكار الافعال قلت لانسلم ذلك لان الافعال أشد تقديرًا من انكار الاقوال دونها سلمنا ذلك لكن النص على الشيء أبلغ (قوله لان ما في الآية الخ) أي لان الذي في الآية يشمل كل فعل لان ما في الآية مصدرية أي لا يسأل عن فعله والمراد بالفعل ما يشمل القول بدليل قوله بعد ذلك والبيت مختص بالقول فاندفع ما يقال اذا صيكان البيت قاصرا على الاقوال والآية قاصرة على الافعال فلا قرب بينهما فان قلت ما وجه شمول الافعال في الآية لا قوله تعالى مع أن قوله عبارة عن تعلق قدرته بالمتقدرات لا نقول الاقوال المدركة من جانب الحق عبارة عن تعلق القدرة بآثارها ومدلول الكلام الازلي وذلك فعل من أفعاله كما أفاد ذلك العلامة البيهقي فتأمله (قوله بل كلام الله سبحانه وتعالى أجل وأعلى) اضرب على ما توهم من قربهما في المعنى من اتفاقهما في العلو والبلاغة وانما كان كلام الله المذكور أبلغ لان الموجود في الآية نفي السؤال وفي البيت نفي الانكار ونفي السؤال أبلغ لانه اذا كان لا ينكر ولو بلفظ السؤال فكيف ينكر جهارا بخلاف نفي الانكار فقد يكون هو المستعظم المتروك دون الانكار بصورة السؤال ومع ذلك ما في الآية صدق وجق وما في البيت دعوى وخفى (قوله وكيف لا والله أعلم) أي وكيف لا يكون كلام الله أجل وأعلى من غيره والحيال أن الله أعلم بكل شيء ومن شأن العالم الحكيم أن يأتي بالشيء على أبلغ وجه وهذا براعة مقطوع لانه يشير الى تمام الفن

(الفن الثاني علم البيان)

الفن عبارة عن الالتفات كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب ورتبه على مقدمة الخ فان جعل علم البيان عبارة عن المسائل احتيج لتقدير مضاف أي مدلول الفن الثاني علم البيان أو الفن الثاني دال علم البيان وان جعل علم البيان عبارة عن المسئلة أو الادراك احتيج لتقدير مضاف آخر وهو متعلق (قوله قدمه على البديع) أي أتى به مقدما عليه لانه كان مؤخرا عنه ثم قدمه وتقدم في أول الفن الأول وجه تقديمه على البيان وحاصله أنه قدم المعاني على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان رعاية المطابقة تقتضي الحيل التي هي مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر وهو أيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة (قوله للاحتياج اليه في نفس البلاغة) الانسب بعد ما أن يقول لتعلقه بالبلاغة وتعلق البديع بتوابعها وانما كان علم البيان محتاجا اليه في نفس البلاغة لانه يحترز به عن التعقيد المعنوي كما سبق وهو شرط في الفصاحة وهي شرط في البلاغة وشرط الشرط شرط والخاصة أن الاحتراز عن التعقيد المعنوي مأخوذ في مفهومها بواسطة أخذ الفصاحة فيه والاحتراز المذكور لا يتيسر لغير العرب العرباء لانه العلم بما قاله بعضهم من أن علم البيان يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لانه لا تتم بلاغة كلام بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالة المطابقة لا يحتاج في تحصيل بلاغته الا الى علم المعاني اذ لا حاجة الى علم البيان في الدلالة المطابقة كما ستعرف فليس بشيء لان المقصود احتياج بلاغة الكلام الى علم البيان لا الى اعماله ولا شك أن الاحتراز عن التعقيد المعنوي لا يمكن الا بعلم البيان (قوله وتعلق البديع بالتوابع) أي توابع البلاغة وذلك لان البديع علم يعرف به وجود تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة كما يأتي فلا جرم أنه لا تعلق له بالبلاغة وانما يفيد حسنا عرضيا للكلام البليغ وكلام الشارح المذكور يشير الى أن البديع من توابع البلاغة وهو ما جزم به بعضهم خلافا لما قال انه من تنبؤ علم المعاني ولما قال انه من تنبؤ علم البيان (قوله أي ملكة) هي كيفية راسخة في النفس حاصل من كثرة ممارسة قواعد الفن (قوله يقتد بهم الخ)

قوله لا نقول هكذا في النسخ والانسب قلنا
او فالجواب مثلا اه معصية

لان ما في الآية يشمل كل فعل والبيت مختص
بالقول فالكلامان لا يتساويان في أصل
المعنى بل كلام الله سبحانه وتعالى أجل
وأعلى وكيف لا والله أعلم ثم الفن
الأول بعون الله وتوفيقه وإياه أسأل
في تمام الفن الأخيرين هداية طريقه

(الفن الثاني علم البيان)

قدمه على البديع للاحتياج اليه في نفس
البلاغة وتعلق البديع بالتوابع (وهو علم
جبرية يقتد بهم على ادراكه)

البيان بهذا نظرا لسان الملكية في ذاتها وان كان متروكا في الملكية الواقعة في التعريف الثلاثين
التكرار مع قوله يعرف به الخ (قوله أو أصول وقواعد معلومة) عطف على ملكة إشارة الى أن
المراد بالعلم هنا اما الملكية أو الأصول بمعنى القواعد المعلومة لأن بها يعرف ايراد المعاني بطرق
مختلفة في الوضوح والخفاء وانما قيد القواعد بالمعلومة لأنه لا يطلق علم ساعلم بدون كونها معلومة
من الدلائل وانما كان المراد بالعلم هنا أحد الامرين المذكورين لأن العلم مقول بالاشتراك على هذين
المعنيين فيجوز ارادة كل منهما ولا يقال يلزم على ذلك استعمال المشترك في التعريف بلا قرينة
معينة وذلك لا يجوز لانا نقول محض منع استعمال المشترك في التعريف اذا أريد أحد معنیه
أو معانيه فقط وأما اذا صح أن يراد به كل معنى فإنه يجوز كما هنا فإنه يجوز ارادة كل من الملكية
والأصول كما أشار اليه الشارح لأن علم المنع الوقوع في الخيرة من جهة أنه لا يدري المعنى المراد من
المشترك وهذا يشافي الفرض من التعريف من البيان والكشف على أن محض منع استعمال المشترك
في التعريف اذا لم يكن بين المعنيين مثلا استعمالا وأما اذا كان بينهما ذلك فإنه يجوز كما هنا لأن تعريف
كل منهما يستلزم الآخر لأن الملكية كصفة راسخة في النفس يقدر بها على ادراكات جزئية
والادراكات الجزئية ينشأ عنها القواعد لأن القواعد شأنها أن تحصل من تتبع الجزئيات
والقاعدة قضية كلية يعرف منها أحكام جزئيات موضوعها والتشايها المذكورة ينشأ عنها الملكية
بسبب ممارستها فتد استعمال كل منهما الآخر فكانا بمنزلة الشيء الواحد فالقصد حينئذ بالتعريف
الذي يوفق به لبيان الحقيقة واحد فكأنه لا اشتراك وحصل المقصود من التعريف لأن المقصود منه
حصول البصيرة بالمعريف وقد وجد ثم ان الشارح سوى بين ارادة المعنيين وان رجح ارادة المعنى الاول
في القرن الاول لكن الاربع المعنى الثاني لأن الكتاب في بيان المسائل والقواعد والعلم المذكور جزئي
منه فان قلت ان العلم كما يطلق على الملكية والقواعد يطلق على الادراك فلم لم يذكره الشارح قلت
لا احتياج الكلام معه الى تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية الى تقدير ذلك ولكن الذي اختاره العلامة
المسيدي أن المراد بالعلم هنا الادراك والتزم التقدير المذكور لأن الادراك هو المعنى الاصلي للعلم
لأنه مصدر واستعمال العلم في المعاني الاخر اما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور قال
العلامة عبد الحكيم العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم اما مجازا مشهورا
أو حقيقة اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة اليه في البناء وهو الملكية كذلك ثم المراد
الادراك الحاصل عن الدلائل والمسائل المعلومة من الدلائل والملكية الحاصلة عن التصديقات
بالمسائل المدللة لما تقرر أن علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليدا لا علما ولا يصح أن يراد بالعلم هنا
اعتقاد مسائل الفقه لأن مجرد اعتقادها لا يعرف به أحكام الجزئيات ما لم تحصل الملكية (قوله
يعرف به ايراد المعنى الواحد) أي كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم فاللام للاستغراق
العرفي والمراد به يعرف به يعرف برعايته لأنه اذا لم يراع لا يعرف ايراد المعنى الواحد الوارد على
قصد المتكلم بطرق مختلفة وخرج بتقيد المعنى بالواحد ايراد المعاني المتعددة بطرق موزعة على تلك
المعاني مختلفة في الوضوح بأن يكون هذا الطريق مثلا في معناه أو وضع من الطريق الاخر في معناه
فلا تكون معرفة ايرادها كذلك من علم البيان واعلم أن الفرض من معرفة هذا الايراد أن يحتز
المتكلم عن الخطأ في تأدية الكلام بحيث لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند
اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضائه دلالة خفية أو أوضح عند اقتضائه دلالة متوسطة
في الوضوح والخفاء أو متوسطة عند اقتضائه أوضح أو أخفى (قوله أي المدلول عليه الخ) قيد
بهذا الإشارة الى أن اعتبار علم البيان انما هو بعد اعتبار علم المعاني وأن هذا من فائدة منزلة المفرد
من المركب وذلك لأن علم المعاني علم يعرف به ايراد المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال وعلم البيان

أو أصول وقواعد معلومة (يعرف به ايراد
المعنى الواحد) أي المدلول عليه بكلام
مطابق لمقتضى الحال

علم يعرف به اراد المعنى بكلام مطابق لمتن الحال بطرق مختلفة مثلا اذا كان المخاطب بنكر كون
 زيد مضافا فالذي يقتضيه الحال بحسب المقام جملة مفيدة لا انكار سواء كان افادتها اياه بدلالة
 واضحة أو اوضح أو خفية أو أخفى فجواز زيد المضاف أولئك كثر الرماد أو لمهزول الفصيل أو جبان
 الكاتب فافادتها ذلك المعنى بدلالة المطابقة كالمثال الأول من وظيفة علم المعاني وافادتها بغيرها
 من وظيفة علم البيان (قوله بطرق الخ) يستفاد منه أنه لا بد في البيان بالنسبة لكل معنى
 من طرق ثلاثة على ما هو مفاد الجمع ولا يعيد فيه لأن المعنى الواحد الذي نحن بصدد له مسند
 ومسند اليه ونسبة لكل منها اليمحى فيه الجواز فيحصل المركب طرق ثلاثة لا محالة واختلاف
 الطرق في الوضوح والخفاء كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازي وبعدده من المعنى الحقيقي يكون
 بوضوح القرينة المنصوبة وخفاها فقيدها اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا
 على تقدير أن يكون له طرق مما لا حاجة له أم أطول (قوله وتراكيب) عطف تفسير (قوله
 مختلفة في وضوح الدلالة عليه) أي سواء كانت تلك الطرق من قبيل الكناية أو المجاز أو التشبيه
 فقال اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح من الكناية أن يقال في وصف زيد مثلا بالجود زيد
 مهزول الفصيل وزيد جبان الكاتب وزيد كثير الرماد فهذه التراكيب تفيد وصفه بالجود من طريق
 الكناية لأن هزال الفصيل انما يكون باعطاء ابن أمية الضيفان وجبن الكاتب لانه للواردين عليه
 من الاضياف بكثرة فلا يعادى أحدا أو كثرة الرماد من كثرة اسراق الحطب للطبخ من أجل كثرة
 الضيفان وهذه الطرق مختلفة في الوضوح فكثرة الرماد أو ضحها فيضاطب به عند المناسبة
 كأن يكون المخاطب لا يفهم بغيره ذلك ومثال اراد بطرق مختلفة الوضوح من الاستعارة أن يقال
 في وصفه مثلا به رأيت بحرا في الدار في الاستعارة الحقيقية وطم زيد بانعامه جميع الأنعام
 في الاستعارة المكنية لأن الطموم وهو الغمر بالماء من أوصاف البحر فبدل ذلك على أنه أضمر تشبيهه
 بالبحر في النفس وهو الاستعارة بالكناية على ما يأتي وجملة زيد تتلاطم بالأمواج لأن اللجة والتلاطم
 بالأمواج من لوازم البحر وذلك مما يدل على ضمائر تشبيهه به في النفس أيضا وأرضع هذه الطرق
 الأول وأخفاها الوسط ومثال اراده بطرق مختلفة الوضوح من التشبيه زيد كالبحر في الضياء وزيد
 كالبحر وزيد بحر وأظهرها ما صرح فيه بوجه التشبيه كالقول وأخفاها ما حذف فيه الوجه
 والاداة معا كالأخبر فيضاطب بكل من هذه الأوجه البكائية من هذه الأبواب بما يناسب المقام
 من الوضوح والخفاء بقرينة أخرى وهو أن قول المصنف مختلفة في وضوح الدلالة عليه فيه اشكال
 وهو أن الدلالة كما يأتي كون اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر ولا معنى لوصف ذلك
 الكون بالوضوح والخفاء وأجيب عن ذلك بأجوبة منها أن وصف ذلك الكون بهما من وصف الشئ
 بما يتعلق والمراد بوضوح المدلول أو خفاؤه بأن يكون قريبا بحيث يفهم بسرعة أو لا يفهم بسرعة
 وكأنه قيل بطرق مختلفة الدلالة الواضح مدلولها وأخفى مدلولها ومنها أن وصف الكون بذلك
 باعتبار أن ثبوت ذلك الكون للفظ معلوم بسرعة أو بدون سرعة وعلامة ذلك سرعة الانتقال من
 اللفظ إلى المدلول أو بطوره (قوله بأن يكون الخ) يحتمل أن تكون الباء للسببية ويحتمل أن تكون
 أي واختلاف تلك الطرق في وضوح الدلالة بسبب كون بعض تلك الطرق أوضح أو مصغر يكون
 بعض تلك الطرق أوضح (قوله فلا حاجة الخ) أي واذا علمت أن المراد باختلاف الطرق في وضوح
 الدلالة ما ذكرناه بقوله لتأني أن يكون الخ تعلم أنه لا حاجة إلى ما قاله الخلفاء حيث قدر الخفاء بعد
 قول المصنف في وضوح الدلالة عليه فقال وخفاها وحاصل ما رتبته الشارح عليه أنه لا حاجة لقوله
 وخفاها وذلك لأن الاختلاف في الوضوح يقتضي أن بعضها أوضح من بعض مع وجود الوضوح
 في كل ومن المعلوم أن الواضح بالنسبة إلى الأوضح خفي فالاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف

(بطرق) وتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة
 عليه أي على ذلك المعنى بأن يكون بعض
 الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها أوضح
 والواضح خفي بالنسبة إلى الأوضح فلا
 حاجة إلى ذكر الخفاء

في الخفاء وحيد فلا حاجة لذلك الخفاء على أن استعاط لفظ الخفاء فيه فائدة وهي الإشارة إلى أن الخفاء الحقيقي أعني الخفاء في نفس الأمر وهو الذي يدور فيه اللفظ عند الإطلاق لا بد من التنبيه عن تلك الطرق والأمكنة فيما وجد فيه تعقيد والخفاء الموجود فيها التماهي بحسب الضيق بعضها إلى بعض فكما هو واضح والتفاوت إنما هو في شدة الوضوح وضعفه (قوله وتقييد) مبتدأ وقوله ليخرج خبر (قوله ليخرج معرفة إيراد المعنى الواحد) أي ليخرجها عن كونهما مشهورا لعل البيان وجزأ من صحتها والأفهام معرفة بالنسبة إلى معنى واحد لا يصدق عليه أحد بطريق الاستقلال أصلا لأن المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت التحدد والإرادة (قوله إيراد المعنى الواحد) أي كرم زيد وكاليونان المقترن وقوله بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة أي مع كونها متماثلة في الوضوح وذلك كالتعبير عن كرم زيد بقولنا زيد كريم وزيد جواد وكالتعبير عن الحيوان المقترن بالأسد والفضة عن معرفة إيراد هذا المعنى بهذه الطرق ليست من البيان في شيء وعطف العبارة على اللفظ من عطف المرادف وحاصل ما ذكره الشارح أن تقييد المصنف الاختلاف بوضوح الدلالة يخرج معرفة إيراد المعنى الواحد بتراكم كيب مختلفة في اللفظ متماثلة في الوضوح وذلك بأن يكون اختلافها بألفاظ مترادفة إذا تفاوتت في الوضوح لا يتصور في الألفاظ المترادفة لأن الدلالة فيها وضعية فإن عرف الخطاب وضعها بمائات والألم يعرف منها بأشياء والتوقف في تصور معنى بعضها ليس اختلافًا في الوضوح إذ لا وضوح قبل تدكر الوضع ومعرفة ضرورة أن الخطاب لا يدل على شيء حتى يتدكر الوضع وبعد تدكره لا تفاوت (قوله للاستغراق العرفي) أي لا الحقيقي لأن القوى البشرية لا تقدر على استحضار جميع المعاني لأنها لا تنهاه ولا يصح جعلها للعهد إذ لا عهد ولا الجنس للزوم كون من له ملكة الاقتدار على معرفة إيراد معنى واحد في تراكم مختلفة في الوضوح عالما بالبيان ولا يقبل جعلها للاستغراق العرفي يقتضي أن كل من عرف علم البيان يتمكن من إيراد أي معنى أراد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة مع أنه متعص في الاليس له لازم بين أوله لازم واحد لا يناقض هذا لا يرد إلا إذا أريد باللازم ما يتسع لنفسه كما هو مصطلح المناطقة وسيأتي أن المراد أعم من ذلك ووجود ما ليس له لازم بالمعنى الأعم ممنوع (قوله أي كل معنى الخ) فإن قلت المعاني التي يقصدها المتكلم غير متناهية عرفًا وكما أن الإحاطة بما لا يتناهي عقلا محال كذلك الإحاطة بما لا يتناهي عرفًا فكيف يقدر بعلم البيان على إحاطتها قلت لا استحالة في الإحاطة بما لا يتناهي إجمالًا كما في سائر العلوم (قوله فلو عرف الخ) تفريع على كون اللام للاستغراق وقوله فلو عرف أحد أي من ليس له تلك الملكية (قوله بمجرد ذلك) أي بل لا بد من معرفة إيراد كل معنى دخل تحت قصده وإرادته (قوله قابلا) في نسخة قابله للوضوح والخفاء أي بل منها ما لا يكون الواضحا كالوضعية ومنها ما يكون قابلا للوضوح والخفاء وهو العقلية وقد علمت أن وصف الدلالة بهما إنما بحسب المدلول أو بحسب سرعة الانتقال من اللفظ وعدمه فعلى الأول يكون وصف الدلالة بهما مجازا وعلى الثاني يكون وصفها بهما حقيقة (قوله أراد أن يشير الخ) أراد بالإشارة المذكرا أي أراد أن يذكر تقسيم الدلالة والقصد من ذكر هذا التقسيم التوصل إلى بيان المقصود وقوله وتعين عطف على أن يشير أو على تقسيم عطف مسبب على سبب (قوله ما هو المقصود هنا) أي في هذا الفن وهو قوله الآتي والإيراد المذكور الخ (قوله ودلالة اللفظ) احتراز بإضافة الدلالة إلى اللفظ عن الدلالة الغير اللفظية سواء كانت عقلية كدلالة تغير العالم على حدوثه أو وضعية كدلالة الإشارة على معنى نعم أو طبيعة كدلالة الحرارة على الخجل والصفرة على الوجيل والنبات على المنظر فانها لا تنقسم إلى الأقسام الآتية ثم إنه لما كان المتبادر من المصنف أن مراده بدلالة اللفظ هنا الدلالة المفهومة من قوله السابق في وضوح الدلالة وهي اللفظية العقلية دفع الشارح ذلك بقوله يعني دلالة الوضعية فخرج دلالة اللفظ العقلية

وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة واللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي أي كل معنى واحد يدخل تحت قصده المتكلم وإرادته فلو عرف أحد إيراد معنى قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان ثم لما لم يكن سبب دلالة قابلا للوضوح والخفاء أراد أن يشير إلى تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود هنا فقال (ودلالة اللفظ) يعني

كدلالة الكلام على حيازة المتكلم واللفظية الطبيعية كدلالة اح على وجع الصدر فلا ينقسم شيء
منهما الى الاقسام الالاتية وظهورك من هذا أن في كلام المصنف شبه استخدام حيث ذكر الدلالة أولا
بمعنى ثم ذكرها ثانيا بمعنى آخر واعترض على الشارح بأن الدلالة اللفظية الوضعية خاصة بالمطابقة
في اصطلاح البيانيين وحينئذ فيلزم على تقسيمها للاقسام الالاتية تقسيم الشيء الى نفسه وإلى غيره
لكون المتقسم أحسن من الاقسام وأجيب بأن المراد بالوضعية ما للوضع فيها مدخل سواء كان العلم
بالوضع كافيا فيها لكونه سببا تاما كما في المطابقة أولا بدفعه من انتقال عقلي كما في التضمنية
والاتزامية وهذا وجه جعل المناطق الدلالات الثلاث وضعيات كذا قرر شيخنا العدوي
(قوله وذلك) أي وبيان ذلك أي بيان تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود منها هنا (قوله لان
الدلالة) أي من حيث هي لا خصوص دلالة اللفظ (قوله ككون الشيء) ليس المراد بالشيء
خصوص الموجود كما هو اصطلاح المتكلمين بل مطلق الامر الاعتم من ذلك كما أنه ليس المراد بالعلم
ما قابل الظن وهو الجزم بل مطلق الادراك والوصول في ذهن الاعتم من ذلك (قوله بحيث) أي
بجسالة والباء للملابسة وضافة حيث لما بعدها يمانية أي كون الشيء ملتبسا بجسالة هي انما يلزم الخ
والضمير في به للشيء على حذف مضاف أي يلزم من العلم بجسالة مثلا اللفظ الموضوع دال على معناه
ودلالته كونه ملتبسا بجسالة وهي أن يلزم من العلم بوضعه لذلك المعنى العلم بذلك المعنى وكذلك تغير العالم
فانه دال على حدوثه ودلالته كونه ملتبسا بجسالة وهي أن يلزم من العلم بثبوته للعالم العلم بحدوثه
وقوله يلزم الخ أي سواء كان اللزوم بواسطة أولا (قوله والاول) أي الشيء الاول وهو ما يلزم
من العلم به العلم بشيء آخر وأما الشيء الثاني فهو ما يلزم من العلم بشيء آخر العلم به (قوله فالدلالة اللفظية)
أي وهي ثلاثة أقسام لانها اماعقلية بأن لا يمكن تغيرها كدلالة اللفظ على وجود لافظه واما طبيعية
بأن يكون الربط بين اللفظ والمدلول يقتضيه الطبع كدلالة اح على الوجع فان طبع اللفظ يقتضي
التلفظ به عند عرض الوجع واما وضعية بأن يكون الربط بين اللفظ الدال والمدلول بالوضع كدلالة
الاسد على الحيوان المفترس (قوله والافغير لفظية) أي والايكن الدال لفظا فالدلالة غير لفظية
وهي ثلاثة أقسام أيضا لانها اماعقلية لا يمكن تغيرها كدلالة التغير على الحدوث واما طبيعية
بأن يكون الربط بين الدال والمدلول يقتضيه الطبع كدلالة الحمرة على التخل والصفرة على الوجع أي
الخوف واما وضعية بأن يكون الربط بين الدال والمدلول بالوضع كدلالة الاشارة المخصوصة مثلا على
معنى نعم أو على معنى لا (قوله كدلالة الخطوط والعقد والاشارات والنصب) أمثلة للدلالة
الوضعية الغير اللفظية وأدخل بالكاف أمثلة العقلية والطبيعية الغير اللفظيتين كما تقدم والمراد
بالخطوط الكتابة والخطوط الهندسية كالمثلث والمربع والنصب جمع نصبة كعرف جمع عرفة
وهي العلامة المنصوبة على الشيء كالعلامة المنصوبة على تحمل الطهارة من الجباسة (قوله اما
أن يكون للوضع مدخل فيها) وهي اللفظية الوضعية كدلالة الاسد على الحيوان المفترس وقوله
اما أن يكون للوضع مدخل فيها أي دخول بأن كان سببا تاما فيها كما في المطابقة أو جزئيا
كما في التضمنية والاتزامية (قوله أولا) بأن كانت باقتضاء العقل وهي اللفظية العقلية أو باقتضاء
الطبع وهي اللفظية الطبيعية كدلالة اللفظ على وجود لافظه ودلالة اح على الوجع (قوله
المقصود بالنظر ههنا) أي من حيث تقسيمها الى مطابقة وتضمنية واتزامية كما يأتي وهذا لا ينافي
أن المقصود بالذات في هذا الفن هو الدلالة العقلية لا الوضعية لان اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
لا يأتى بالوضعية كما يأتي في قول المصنف والاراد المذكور لا يأتى بالوضعية لان السامع الخ ومن
هذا تعلم أن المراد بالدلالة السابقة في التعريف الدلالة العقلية (قوله وهي) أي الدلالة اللفظية التي
للاوضاع فيها مدخل (قوله كون اللفظ الخ) جنس في التعريف خرج عنه الدلالة الغير اللفظية

وذلك لان الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم
من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال
والثاني المدلول ثم الدال ان كان لفظا
فالدلالة لفظية والافغير لفظية كدلالة
الخطوط والعقد والاشارات والنصب
ثم الدلالة اللفظية اما أن يكون للوضع
مدخل فيها أولا فالاول هي المقصودة
بالنظر ههنا وهي كون اللفظ بحيث ينقسم
المعنى عند الاطلاق بالنسبة الى العالم
بوضعه

بأقسامها الثلاثة وقوله بحيث أى ما نسبنا بحالته أى أن يفهم منه المعنى أى المطابق أو المتضمن
أو الاتزامى وقوله عند الإطلاق أى إطلاق اللفظ عن القرائن وتجزده عنها وقوله بالنسبة أى
متعلق يفهم وخرج به اللفظية العقلية وكذلك اللفظية الطبيعية فانه ما يصح لانه عالم بوضع اللفظ
والغيره لعدم توفيقهما على العلم بوضعه ولا يقال ان توفيقهما على العلم بالوضع وان كان متفهما عنهما
الا انهما لا يشافيهانه اذ كل منهما متحققه سواء وجد العلم بالوضع أو لم يوجد وحينئذ فكيف يصح
الاحتراز عنهما ما بهذا القيد لانا نقول المتبادر من قول الشارح بالنسبة الى العالم بوضعه الخ
والقيود التى تذكر فى التعاريف يجب أن تجعل على المتبادر منها ما يمكن فلهذا صح الاحتراز
عن الطبيعية والعلوية اللفظيتين بهذا القيد كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وهذه الدلالة)
أى اللفظية التى للوضع مدخول فيها اما على تمام الخ ان قلت هذا الكلام يقتضى حصر الدلالة
المدكورة فى هذه الاقسام الثلاثة وفيه نظر لان دلالة اللفظ النصيح على فصاحة المتكلم خارجة عن
الاقسام المذكورة لان فصاحة المتكلم ليست تمام ما وضع له اللفظ المذكور كما هو ظاهر وليست
جزءا من الموضوع له وليست خارجا عنه بل هى فرد من أفراد الفصاحة التى هى جزء الفصحى الذى هو
جزء ما وضع له اللفظ المذكور مع مدخلية الوضع فيها قلت لا مدخلية للوضع فيها لان المراد بمدخلية
الوضع أن يوضع اللفظ لنفس المعنى كما فى الدلالة الوضعية أو لما يتعلق بذلك المعنى من الكل والمزوم
كما فى دلالة التضمن والالتزام واللفظ المذكور لم يوضع لفصاحة المتكلم ولا لملكه ولا لزومه بل وضع
لمركب فصاحة المتكلم فرد من جزءه فخر وجهها من الاقسام لعدم وجود المقسم فيها والظاهر أنها
من قبيل الدلالة العقلية لانه يستحيل وجود لفظ فصيح بدون فصاحة المتكلم فتكون كدلالة اللفظ
على حياة اللفظ (قوله على تمام الخ) أى على مجموع ما وضع له والمراد بالمجموع ما قابل الجزء وقد دخل
فى ذلك المعنى البسيط والمركب فاندفع ما يقال الاولى حذف تمام لانه يخرج دلالة اللفظ على الماهية
البسيطة الموضوع هو لها فان قلت هذا حذف قوله تمام واستكتفى بقوله اما على ما وضع له
وهو شامل للمعنى البسيط والمركب قلت ذكر اللفظة تمام لاجل حسن مقابله بالجزء وقد تبين لك
مما قلناه أن تمام لا يختزله وما قيل من انه اختزله عن دلالة اللفظ على نفسه بخبره ثلاثى فليس فيه نظر
وذلك لانه على مذهب الشارح من أن دلالة اللفظ على نفسه وضعية وضعا نوعيا ويكتفى بالمغايرة بين
الدال والمدلول بالاعتبار تكون تلك الدلالة مطابقة فلم يكن تمام احترازا عن شئ وعلى أن تلك الدلالة
عقلية كما اختار العلامة السيد كانت خارجة عن المقسم وهو دلالة اللفظ الوضعية وحيث كانت
خارجة عن المقسم فلا يكون تمام احترازا عنها لعدم دخولها (قوله ما) أى المعنى الذى وضع
أو معنى وضع واللفظ نائب فاعل وضع وجهه وضع صفة أو صلة تبرت على غير من هى له لان الموصوف
بالوضع اللفظ لا المعنى وكان الواجب ابراز الضمير ولعل المصنف ترك ابراز جريا على المذهب
الكوفي الذى يرى عدم وجوب ابراز عند أمن اللبس كما هنا (قوله الناطق) الاولى والناطق
بالعطف (قوله أو على جزئه) أى جزء ما وضع له (قوله على الحيوان) أى فقط أو الناطق
فقط اذ كل منهما جزء من الموضوع له (قوله أو على خارج عنه) أى عن تمام ما وضع له اللفظ
(قوله كدلالة الانسان على الضاحك) أى وكدلالة السقف على الخياط (قوله أى الدلالة على
تمام ما وضع له) أى الدلالة على تمام المعنى الذى وضع اللفظ له (قوله وضعية) مفعول ثان
لسمى (قوله لان الواضع انما وضع اللفظ لتمام المعنى) أى لاجزئه ولا لازمه وحينئذ فالسبب فى
حصولها عند سماع اللفظ أو تذكره هو معرفة الوضع فقط دون حاجة لشيء آخر بخلاف الاخيرتين فانه
انضم فيهما للوضع أمران عقليان توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك لفهم المزوم عن اللازم
(قوله وكل من الاخيرتين عقلية) لتوقف كل منهما على أمر عقلى زائد على الوضع (قوله انما هى من

وهذه الدلالة (انما على تمام ما وضع اللفظ
له) كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
(أو على جزئه) كدلالة الانسان على الحيوان
أو الناطق (أو على خارج عنه) أى
الانسان على الضاحك (وتسمى الاولى) أى
الدلالة على تمام ما وضع له (وضعية) لأن
الواضع انما وضع اللفظ لتمام المعنى (وتسمى
كل من الاخيرتين) أى الدلالة على الجزء
والخارج (عقلية) لأن دلالة اللفظ على كل
من الجزء والخارج انما هى من جهة حكم

جهة حكم العقل الخ) هذا الحصر يقتضي أن الوضع لا مدخل له فيها وليس كذلك إذ هو جزء سبب
لأن كلام التضمنية والالتزامية يتوقف على مقدمتين أحدهما موضوعة والاخرى عقلية وهما
كل ففهم اللفظ فهم معناه وكل ففهم معناه فهم جزؤه وأولاهما ينتج أنه كما فهم اللفظ فهم جزء معناه
أولاهما والمقدمة الاولى متوقفة على الوضع لأن فهم المعنى متوقف على العلم بوضع اللفظ لذلك المعنى
والمقدمة الثانية متوقفة على العقل لأن فهم الجزء أو اللزوم متوقف على انتقال العقل من الكل الى
الجزء ومن اللزوم الى اللزوم بواسطة حكم أنه كما وجد الكل وجد جزؤه وكما وجد اللزوم وجد لازمه
فنظر الى المقدمة الاولى سمي التضمنية والالتزامية وضعيتين كالمناطق ومن نظر للثانية سماهما
عقليتين كالبيانيتين وأجيب بأن هذا حصر اضافي أي انما هي من جهة حكم العقل لا من جهة
الوضع وحده للجزء أو اللزوم فلا ينافي أنه من جهة العقل والوضع معا وانما اقتصر على العقل في بيان
التسمية لانه سبب قريب بخلاف الوضع فانه سبب بعيد وهو غير ملتفت اليه عند أهل هذا الفن فقرر
ذلك شيخنا العلامة العذري وقوله من جهة حكم العقل أي من جهة هي منشأ حكم العقل المصور
بأن الخ سواء تحقق الحكم بالفعل أو لا كما ذكر العلامة عبد الحكيم (قوله بأن حصول الكل)
أي وهو المعنى المطابق والمراد حصوله في الذهن أو في الخارج (قوله يستلزم حصول الجزء)
هذا راجع للكل وقوله أو اللزوم يرجع الى اللزوم (قوله والمنطوقين) أي أكثرهم والافعضهم
كما نرا الذين لا يهرى يسمى الاخيرتين عقليتين كالبيانيتين واختار الاقوى وابن الحاجب
أن التضمنية وضعية كالمطابقة وأن الالتزامية عقلية قال سم والظاهر أن كلام من الدلائل
الاخيرتين سواء قلنا انها لفظية أو عقلية لا يصدق عليها انها محجاز اذ ليس اللفظ مستعملا في غير
ما وضع له لعللاقة مع قرينة (قوله باعتبار أن للوضع مدخلا فيها) أي سواء كان دخوله قريبا
كافي المطابقة لانه سبب تام فيها اذ لا سبب لها سوى العلم به أو كان بعيدا كما في الاخيرتين لانه جزء
سبب فيهما وذلك لأن كل واحدة منهما متوقفة على أخرى فالضمنية متوقفة على وضع اللفظ للكل
وعلى انتقال العقل من الكل للجزء والالتزامية متوقفة على وضع اللفظ لللزم وعلى انتقال العقل
من اللزوم لللزم فقد اعتبروا في تسميتهما وضعيتين السبب البعيد وهو مدخلة الوضع (قوله
ويخصون العقلية) أي سواء كانت لفظية أو لا وكذا يقال في الاثنى بعدها (قوله بما يقابل الوضعية
والطبيعية) أي فتكون الدلالة عندهم ثلاثة أقسام عقلية كدلالة الدخان على النار ووضعية
كالدلائل الثلاث وطبيعية كدلالة الحرارة على النخل والصفرة على الوجع فتقوله كدلالة الدخان مثال
للعقلية وقوله ويخصون الخ أي بخلاف البيانيتين فإن العقلية عندهم لا تقابل الوضعية اذ الوضعية
قد تكون عقلية فتأمل (قوله وتقييد الاولى) أي تقييدا اضافيا لا وصفيا فيقال دلالة مطابقة
بالاضافة لدلالة مطابقة بالوصف وكذا يقال في التضمن والالتزام كذا نقل الخفيد عن الشارح
في حواشي المطول وذكر العلامة يس أن المراد بالقييد ما يشمل تقييد الاضافة كأن يقال دلالة
المطابقة وتقييد الصفة كما يقع في عباراتهم من قولهم الدلالة المطابقة ولا ينافي ذلك قول المصنف
بالمطابقة لأن المراد بهذه المادة فيشمل نحو المطابقة لابهذا اللفظ وفي بعض النسخ وتختص الاولى
وهي بمعنى النسخة الاولى لان تختص من المخصوص لامن الاختصاص وحينئذ فالمعنى تختص
الاولى بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيرها (قوله الاولى) أي وهي الدلالة على تمام ما وضع
له اللفظ (قوله لتطابق اللفظ والمعنى) أي توافقهما بمعنى أن اللفظ انحصرت دليته على هذا المعنى
ولم يزد بالدلالة على غيره كما أن المعنى انحصرت مدلوليته لهذا اللفظ فلا يكون مدلوله لغيره (قوله
والثانية) أي وهي الدلالة على جزء ما وضع له اللفظ (قوله لكون الجزء) أي المفهوم من اللفظ
وذلك كالحیوان وقوله في ضمن المعنى الموضوع له وذلك المعنى هو مجموع الحيوان المناطق وحيث كان

بأن حصول الكل أو اللزوم يستلزم حصول
الجزء أو اللزوم والمنطوقين يكونان
وضعية باعتبار أن الوضع مدخلا فيها
ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية
والطبيعية كدلالة الدخان على النار
(وتقييد الاولى) من الدلائل الثلاث
(بالمطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى (والثانية
بالتضمن) لكون الجزء في ضمن المعنى
الموضوع له

الجزء في ضمن المعنى الموضوع له في فهمه عند فهمه وكلام الشارح هذا يشير إلى أن دلالة التضمن فهم
الجزء في ضمن الكل ولا شك أنه إذا فهم المعنى فهمت أجزأؤه معه فليس فيها التباين من اللفظ إلى المعنى
ومن المعنى إلى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس إلى تمام المعنى مطابقة وبالقياس إلى جزئه تضاعفا
فيكون اللفظ مستعملا في الكل أعني مجموع الجزئين مثلا وأما إذا استعمل اللفظ في الجزء مجازا
كان فهمه منه مطابقة لأنه تمام ما عني به بالوضع الثانوي المجازي وقال بعضهم إن التضمن فهم
الجزء من اللفظ مطلقا سواء استعمل اللفظ فيه أوفى الكل واختاره العلامة السيد ضرورة أن
إذا استعملته في الجزء فلعللاقة الجزئية فبازالت الجزئية ملاحظة واعلم أن هذا الخلاف
جاء في دلالة الالتزام أيضا قيل إنها فهم اللازم في ضمن الملتزم وقيل فهم اللازم مطلقا وقد علت
ما يترتب على الخلاف فإن قلت إن الفهم وصف للشخص الفاهم والدلالة التضمنية والالتزامية
وصف لللفظ الدال فكيف تعرف دلالة التضمن بفهم الجزء في ضمن الكل أو بفهم الجزء مطلقا
وتعرف الالتزامية بفهم اللازم في ضمن الملتزم أو بفهم اللازم مطلقا وهذا تعريف للشيء بما يغيره
قلت المراد بالفهم الالتزام أو هو صدر المبنى للمفعول فالمراد انتظام الجزء أو اللازم في ضمن الكل
أو الملتزم أو انتظامهما مطلقا أو كون الجزء أو اللازم فهم في ضمن الكل أو الملتزم أو مطلقا أو يقال
إن الدلالة وإن كانت حالة للفظ لكن لما كان بسببها فهم الجزء في ضمن الكل أو مطلقا أو يتقبل من
الملتزم اللازم تسهيوا في التعبير عنهما بما عدا ترتيبها على أن الفقرة المقصودة من تلك الحالة هي الفهم
والانتقال قبائل (قوله فإن قيل الخ) الغرض من هذا الاعتراض إفساد تعريف الدلالات
الثلاث المستفادة من التقسيم المذكور بأنها غير مانعة وذلك لأنه يستفاد منه أن المطابقة
تعرف بأنها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له والتضمن دلالة على جزء ما وضع له والالتزام دلالة
على خارج عن معناه لا فهم له فيرد على كل تعريف منها أنه فاسد الطرد لدخول فرد من أفراد كل منها
في الآخر فتقول الشارح فإن قيل أي بسبب تعريف الدلالات بما استفيد مما تقدم (قوله كلفظ
الشمس) فمه أنه لا يصدق عليه أنه مشترك بين الكل وجزئه ولازمه إذا كان الكل المجموع والشمع غير
لازم له بل للجرم وأجيب بأنه إذا كان لازما للجرم كان لازما للمجموع قطعا فإنه سم ومنه هذا
الاشكال على رجوع ضمير لازمه إلى المجموع وهو غير متعين إذ يصح رجوعه للجزء وعليه فلا اشكال
اه (قوله المشترك) أي اشتراكا لفظيا (قوله بين الجرم) أي القرص وقوله والشمع أي الضوء
أي أن فرض أن لفظ شمس موضوع لمجموع القرص والشمع بوضع والقرص الذي هو أحد الجزئين
بوضع وللشمع الذي هو أحد الجزئين ولازم للقرص بوضع (قوله فإذا أطلق) بجواب
إذا وضمير أطلق راجع للفظ شمس (قوله والشمع التزاما) أي لا باعتبار هذا الوضع أعني
الوضع للمجموع إذ هو باعتبار جزء اللازم بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجرم فقط
فقوله واعتبر دلالة على الجرم ففهمنا أي باعتبار الوضع للمجموع وقوله وعلى الشمع التزاما أي
باعتبار الوضع للجرم فقط فاستقامت عبارة الشارح وإن كان هذا التأويل بعيدا من كلام الشارح
لما قدم من الخروج عن الموضوع وهو إطلاق الشمس على المجموع (قوله فقد صدق الخ) جواب
إذا الثانية وقوله صدق أنها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له أي وإن كان ذلك الصدق
بالنظر لوضع آخر وهو الوضع لكل واحد منهما على حدته أي وإذا صدق على هذا التضمن والالتزام
أنه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له صار تعريف المطابقة متناقضا مع الدخول فسردين من أفراد
التضمنية والالتزامية فيه وهذان صورتان (قوله وإذا أطلق على الجرم أو الشمع مطابقة) عطف
على قوله فإذا أطلق على المجموع (قوله صدق عليها) أي على دلالة الشمس على الجرم مطابقة أو على
الشمع مطابقة (قوله أنها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له) أي نظر الوضع الشمس للمجموع

(والثالثة بالالتزام) تكون الخارج لازما
للموضوع له فإن قيل إذا فرضنا لفظا مشتركا
بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ الشمس
المشترك مثلا بين الجرم والشمع واعتبر دلالة
قائدا أطلق على المجموع مطابقة واعتبر صدق
على الجرم تضاعفا والشمع التزاما فقد صدق
على هذا التضمن والالتزام أنها دلالة اللفظ
على تمام الموضوع له وإذا أطلق على الجرم
أو الشمع مطابقة صدق عليها أنها دلالة
اللفظ على جزء الموضوع له

(قوله أولاً زمه) أى بالنظر لوضع الشمس للجرم وحده أى وحيث صدق على دلالة الشمس على الجرم أو الشماع مطابقة تأنيها دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له أولاً زمه فتكون المطابقة داخلية في تعريف كل من التضمن والالتزام فيكون تعريف كل منهما غير مانع لدخول المطابقة فيه وهما تان صورتان أيضاً جملته ما ذكره الشارح من الصور أربعة وهي انتقاض المطابقة بكل من التضمن والالتزام وانتقاض كل من التضمن والالتزام بالمطابقة وبقي على الشارح انتقاض التضمن بالالتزام وعكسه فكان عليه أن يقول زيادة على ما تقدم وإذا أطلق الشمس على الشماع التزاماً بالنظر لوضعه للجرم وحده فتصدق عليه أنها دلالة اللفظ على جزء معناه بالنظر لوضع الشمس للمجموع فتكون الالتزام داخلية في تعريف التضمن وإذا أطلق الشمس على الشماع تضمناً بالنظر لوضع الشمس للمجموع فتصدق عليها أنها دلالة اللفظ على لازم معناه بالنظر لوضع الشمس للجرم وحده فتكون التضمن داخلية في تعريف الالتزام وبهذا تمت الصور الست (قوله وحيثئذ) أى وحين اذ صدق ما ذكره على ما ذكره ينتقض الخ وفيه أنه لم يستوف الصور الست حتى يتم ما ذكره من التفرع والذي يتفرع على ما ذكره انما هو انتقاض المطابقة بكل من الآخرين وانتقاض كل من الآخرين بالاولى فقط الآن يقال أنه علم مما مر أن دلالة لفظ الشمس على الشماع يكون مطابقة وتضمناً والتزاماً فمن أجل أنها تكون تضمناً والتزاماً ينتقض تعريف كل منهما بالآخرى (قوله ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث) أى الحاصل من التقسيم (قوله بالآخرين) أى بالدلالات الثلاثين لا يتعريفهما كما قد يتبادر من العبارة أى وإذا كان تعريف كل من الدلالات الثلاث منقوضاً بما ذكره فيكون غير مانع وسكت الشارح عن انتقاض تعاريف الثلاثة بعدم جمعها مع أنه ممكن بأن يقال إذا أطلق لفظ شمس على الجرم مطابقة لا يشمله تعريف المطابقة لكونها دلالة اللفظ على جزء معناه باعتبار الوضع للمجموع وكذا يقال في الباقي ويجب أن هذا أيضاً باعتبار قيد الحيثية في التعريف فإن اعتبر الدلالة على الجرم من حيث الوضع له فهي المطابقة لا غير وإن اعتبر الدلالة عليه من حيث أنه جزء المعنى الموضوع له فهي التضمنية لا غير وكذا يقال في الباقي فز ذلك شيئاً العلامة العدوى (قوله بالآخرين) بضم الهمزة مفردة أخرى بضم الهمزة تأتي آخر بفتح الخاء أفعل تفضل إذا أصله آخر بهمزتين مفتوحة فسأكنه أيدت الساكنة ألفاً ومعناه مغاير وأفعل التفضل إذا كان بأل طابق موصوفه وهذا الآخرين موصوفه مقدر مؤنث وهو الدلالاتان فلذلك طابق فكان مضموم الهمزة مفردة أخرى مؤنث آخر بفتح الخاء وأما لو كان الموصوف مذكراً بأن يقدر بالآخرين الآخرين لكأن الهمزة مفتوحة لأن مفردة آخر بفتح الهمزة ومثناه آخرين بفتحها أيضاً ولا يصح أن يكون الآخرين هنا معنى أخرى بالضم بمعنى آخره بكسر الخاء لأنه كذلك بمعنى مقابل الأول فيصير المعنى حيثئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالآخرين منها وهو فاسد كما لا يخفى اهـ يس (قوله أن قيد الحيثية) الإضافة بيان (قوله مأخوذ) أى مجعته وملاحظ (قوله الامور التي تختلف) أى تتغير وتبين باعتبار الإضافات أي النسب وذلك كالدلالات الثلاث فانها تختلف بالنسبة والإضافة لكل أو الجزء أو اللازم فدلالة الشمس على الشماع يقال لها مطابقة وتضمنية والتزامية باعتبار إضافة تلك الدلالة لكل ما وضع له اللفظ أو لجزئه أولاً زمه واحتز بقوله التي تختلف باعتبار الإضافات عن الامور المختلفة المتباينة لذواتها الامور لا تجتمع ككائنات مع الفرس فانها لا يتصادقان لا خصائص الاول بالناطقية المباشرة لذاتها الصاهلية المختصة بالثاني فلا يحتاج الى اعتبار قيد الحيثية في تعاريفها لكفاية تلك المباشرة عن رعاية الحيثية في تعاريفها (قوله حتى ان الخ) حتى تعريضة أى وحيث كل قيد الحيثية معتبرا في تعريف الامور المتباينة بالإضافة كالدلالات فتعريف المطابقة بالدلالة على تمام ما وضع له من حيث أنه تمام الموضوع له أى

أولاً زمه وحيثئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالآخرين فالجواب أن قيد الحيثية مأخوذ في تصرف تعريف الامور التي تختلف باعتبار الإضافات حتى ان المطابقة هي الدلالة على تمام ما وضع له من حيث أنه تمام ما وضع له والتضمن الدلالة على جزء ما وضع له

لا من حيث انه جزء الموضوع له أو لازمه فلا تدخل التعسمية والالتزامية فيها وتعرف التعسمية بأنها
الدلالة على جزء ما وضع له من حيث انه جزء ما وضع له أي لا من حيث انه تمام المعنى الموضوع له
أو لازمه فلا تدخل المطابقة والالتزامية فيها بسبب اعتبار قيد الحيثية وتعرف الالتزامية بأنها
الدلالة على لازم الموضوع له من حيث انه لازم لا من حيث انه تمام الموضوع له أو جزؤه فلا تدخل
المطابقة والتعسمية فيها بسبب اعتبار قيد الحيثية (قوله وانساق الذهن اليه) أي انسياقه واعتدائه
اليه وقوله وكثيرا ما يترك هذا القيد أي من التعريف المذكور قصدا أو من التقسيم المشعر
بالتعريف فإن قلت كلام الشارح في المطول يدل على أنه يجوز ترك بعض القيود من التقسيم المشعر
بالتعريف اعتمادا على الوضوح والنهرة ولا يجوز ذلك في التعريف بل لا بد فيه من المطابقة في رعاية
القيود وكلامه هنا في المختصر يخالف ذلك قلت لهل ما ذكره في المطول بالنظر إلى مطلق القيد
وما ذكره في المختصر بالنظر إلى خصوص قيد الحيثية فلا يخالف بينهما كذا في عبد الحكيم (قوله
أي الالتزام) أشار بذلك إلى أن تذكر الضمير في شرطه لتذكير لفظ الالتزام وإن كان معناه مؤثرا أي
الدلالة ولا يقبل شأن الشرط أن لا يلزم من وجوده وجود ولا عدمه والامر هنا ليس كذلك إذ متى
تحقق اللزوم الذهني تحققت دلالة الالتزام لانا نقول لانسلم ذلك إذ قد يوجد اللزوم الذهني في نفسه
من غير لفظ يدل عليه فلم يلزم من وجوده وجود دلالة الالتزام لانها لفظية كجاء (قوله اللزوم
الذهني) اعلم أن اللزوم إما ذهني وخارجي كالزوم الزوجية للاربعة أو ذهني فقط كالزوم البصر
للعمى أو خارجي فقط كالزوم السواد للغراب والمعتبر في دلالة الالتزام بانساق البيانين والمناطقة
للزوم الذهني صاحبه لزوم خارجي أولا ولذا قال المصنف وشرطه اللزوم الذهني أي وأما الخارج
فليس بشرط لكن ليس المراد شرط انفسائه بل المراد عدم شرطه فقط سواء وجد أو لا فوجوده
غير مضر والمراد باللزوم الذهني عند البيانين ما يشمل اللزوم غير البين وهو ما لا يكفي في جزم العقل به
تصور اللازم واللزوم بل يتوقف على وسائط كالزوم كثرة الرماد للكرم وما يشمل اللزوم البين بقسميه
أعني البين بالمعنى الاخص وهو ما يكفي في جزم العقل به تصور اللزوم وذلك كالزوم البصر للعمى والبين
بالمعنى الاعم وهو ما يجزم العقل به عند تصور اللازم واللزوم سواء توقف جزم العقل به على تصور
الامر من كالزوم الزوجية للاربعة أو كان تصور اللزوم وحده كافيا وأما المناطقة فقد اختلفوا في المراد
باللزوم الذهني المعتبر في دلالة الالتزام فالمحققون منهم على أن المراد به خصوص البين بالمعنى الاخص
وقال بعضهم المراد به البين مطلقا سواء كان بالمعنى الاخص أو بالمعنى الاعم (قوله الخارج) أي
المنسوب إلى الخارج عن معنى اللفظ من نسبة الجزئي إلى الكل أي إلى الخارج بمعنى الواقع ونفس
الامر لأن اللازم قد لا يكون خارجا بهذا المعنى بقولنا من نسبة الجزئي الخ يدفع ما يقال إن المعنى
إذا لم يكن مدلول اللفظ ولا جزأ مدلوله كان خارجا عن مدلوله فجعله خارجا نسبة للخارج يلزم عليه
اتحاد المنسوب والمنسوب اليه (قوله بحيث يلزم) أي ملتبسا بجماله هي أن يلزم من حصول الخ
فازوم الفحل الإنسان عبارة عن كون الفحل ملتبسا بجماله هي أن يلزم من حصول معنى الإنسان
الموضوع له وهو حيوان ناطق في الذهن حصوله فيه (قوله أما على الفور) أي فور حصول اللزوم
في الذهن وذلك في اللزوم البين بقسميه (قوله أو بعد التأمل في القرائن) أي الوسائط وذلك
في اللزوم الغير البين كالزوم كثرة الرماد للكرم ولزوم الحدوث للعالم لأنك إذا تصورت العالم لا يجوز
عقلك ولا يحصل فيه حدوثه إلا بعد التأمل في القرائن كالتغير وعطف الامارات على القرائن
عطف تفسير (قوله وليس المراد باللزوم) أي الذهني المعتبر في دلالة الالتزام عند البيانين عدم
انفكاك الخ أي ليس المراد ذلك فقط بل المراد ما هو أعم من ذلك (قوله عدم انفكاك الخ) أي
سواء كفي في جزم العقل باللزوم تصور اللزوم أو توقف على تصور اللازم أيضا (قوله أعني) أي

والالتزام الدلالة على لازمه من حيث انه
لازم ما وضع له وكثيرا ما يترك هذا القيد
اعتمادا على شدة ذلك وانساق الذهن اليه
(وشرطه) أي الالتزام (اللزوم الذهني)
أي كون المعنى الخارج عن الموضوع له في الذهن
أي حصول المعنى الموضوع له أو بعد التأمل
من حصول المعنى الموضوع له أو بعد التأمل
حصوله فيه أما على الفور وليس المراد باللزوم
في القرائن والامارات وليس المراد باللزوم
عدم انفكاك العقل المدلول الالتزام عن
تعلق المعنى في الذهن أصلا أعني

بهذا اللزوم المنفي ارادته وحده عند البيانيين (قوله اللزوم البين) أى سواء كان بينا بالمعنى
 الاخص أو بالمعنى الاعم خلافا لمن قصره على الاول لان اللزوم على جعله بينا بالمعنى الاخص
 وهو ما ذكره الشارح من الخروج لازم على جعله بينا بالمعنى الاعم وحينئذ فلا وجه لقصره على ما ذكر
 (قوله المعبر) أى في دلالة الالتزام وهذا نعت للزوم البين وقوله عند المنطقيين أى عند بعضهم
 كما تقدم (قوله والاخراج الخ) أى والابان كان المراد باللزوم المعبر في دلالة الالتزام
 عدم انفصال الخ يعنى اللزوم البين قسميه فقط يخرج كثير من معاني المجازات والكليات عن كونها
 مدلولات التزامية لكن القوم جعلوها مدلولات التزامية وحينئذ فاللزوم باطل فكذلك اللزوم
 وثبت المدعى والمراد بذلك الكثير من معاني المجاز ما عدا الجزء واللازم البين بالمعنى الاخص والمراد
 بالكثير من معاني الكليات ما كان مفقورا الى مطلق التأمل في القرائن وهي التي لا يحكم بالربط بين
 طرفيها عقلا بعد تصورهما وبيان خروج ما ذكر ان الدال ان كان لفظ اللزوم فانفصال المعاني
 المجازية والكليات عنه في غاية الظهور وان كان لفظ اللزوم مع القرينة فلا انفصال ولكن المجموع
 لم يوضع للمعنى اللزوم الذي لزمه تلك المعاني بل الموضوع لذلك المعنى اللزوم اللفظ بدون القرينة
 فلا يكون من دلالة الالتزام لانه يجب فيها أن يكون الدال على اللزوم موضوعا للزوم ولم يوجد
 فان كان الدال لفظ اللزوم بشرط القرينة فيمكن انفصال المعاني المجازية والكليات عن ذلك اللزوم
 مع القرينة المانعة ببقية شيء آخر وهو أن كلام الشارح يقتضي أن دلالة المجاز على معناه بالالتزام
 وهو مخالف لما صرح به هو في شرح الشمسية من أن دلالة المجاز على معناه المجازي بالمطابقة
 وأن المراد بالوضع في تعريف الدلالات أعم من الشخصى والنوعى حتى يدخل المجاز والمركبات
 اهـ يس وقد يجب أن المراد بقوله عن أن تكون مدلولات التزامية أى بحسب الوضع الاصلي
 فلا ينافي انما بحسب الوضع المجازي مدلولات مطابقة وانما قال الشارح كثير لان اللزوم البين
 المعبر عند المنطقيين قد يكون في بعضها (قوله ولما تأنى الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام)
 وذلك لانه اذا كان معنى اللزوم عدم الانفصال كان كل لازم بهذا المعنى لا ينفك عن اللزوم فيكون
 كل واحد من لوازم الشيء مساويا للآخر في الوضوح والخصا لان كل واحد من اللوازم لا ينفك
 عن اللزوم بهذا المعنى اهـ سم وقوله ايضا أي كما لم يأت الاختلاف المذكور في الدلالة المطابقة
 لكن عدم الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام باطل فيبطل اللزوم وهو كون المراد باللزوم المعبر هنا
 اللزوم البين فقوله ولما تأنى عطف على قوله تلحق الخ واعتراض على الشارح بأن الانسليم الشرطية
 انقائله لو كان المراد باللزوم المعبر عدم الانفصال لما تأنى الاختلاف في دلالة الالتزام بالوضوح
 لان دلالة اللفظ على لازمه أوضح من دلالاته على لازم لازمه لان الذهن يتقبل من ملاحظة اللفظ الى
 ملاحظة اللزوم أولا ومن ملاحظة اللزوم الى ملاحظة اللازم ثانيا ومن ملاحظة اللازم الى
 ملاحظة لازم اللازم ثالثا فبسبب هذه الملاحظة تأنى الاختلاف المذكور وأجب بأن مراد
 الشارح بالاختلاف المذكور التفاوت بحسب الزمان بأن يكون زمن الانتقال من اللزوم الى اللازم
 في بعض الصور أطول من زمن الانتقال في بعض آخر بسبب خفاء القرائن ووضوحها لا بحسب ذات
 الانتقال بأن يوجد انتقالان فأكثر والتفاوت في دلالة اللفظ على لازمه ودلالاته على لازم لازمه
 من قبيل الثاني لان في دلالة اللفظ على لازم معناه انتقالين وفي دلالاته على لازم لازمه ثلاثة كما علمت
 وهذا التفاوت لا يعتد به عندهم وحينئذ فلا يراد واعتراض هذا الجواب بأن الدلالة التضمنية
 المعبر فيها التفاوت بحسب الذات لا بحسب الزمان فانه يتقبل من اللفظ الى الكل أولا ومن الكل الى
 جزئه ثانيا ومن الجزء الى جزء جزئه ثالثا ففي دلالة اللفظ على جزء المعنى انتقالان وعلى جزء جزئه
 ثلاثة وهذا التفاوت معتبر عند القوم والتفرقة بين دلالة الالتزام ودلالة التضمن تفرقة من غير فارق

اللزوم البين المعبر عنه المنطقيين والاخراج
 كثير من معاني المجازات والكليات
 عن أن تكون مدلولات التزامية ولما تأنى
 الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام أيضا

فتأمل (قوله إشارة الخ) أي ولو أطلق لزوم ولم يقيد بالذهني لانتفى الإشارة المذكورة وصار صادقا باشتراط الخارج وعدم اشتراطه لصيرورة اللزوم حقيقيا مطلقا أعم من الذهني والخارجي (قوله لا يشترط اللزوم الخارجي) هو كون المعنى الاتزامي بحيث متى حصل المعنى في الخارج حصل هو في الخارج والمراد لا يشترط اللزوم الخارجي أي لا استقلاله ولا امتصاصه بالذهني (قوله كالمعنى) مثال للنفي (قوله لانه عدم البصر الخ) أي فهو عدم مقيد بالاضافة للبصر لأن البصر جزء من مفهومه حتى تكون دلالة على البصر تضمنية (قوله مع الثاني) أي التعاند والتضاد بينهما في الخارج فلو قلنا باشتراط اللزوم الخارجي تخرج هذا عن كونه مدلولاً التزاميا مع أن القصد دخوله (قوله ومن نازع) هو العلامة ابن الحاجب حيث قال في مختصره الاصولي ودلالته الوضعية على كمال معناه مطابقة وعلى جزئه تضمنية وغير الوضعية التزام وقيل ان كان اللزوم ذهنيا فقط اظهره حيث قدم القول الاول أنه لا يشترط في دلالة الالتزام اللزوم الذهني (قوله فكأنه أراد) أي فأطلق أنه أراد أن من معاني كائن الظن وحاصله أن مراد ابن الحاجب باللزوم الذهني المعنى اشتراطه في دلالة الالتزام على القول الاول في كلامه خصوص الذهني البين بالمعنى الاخص وهذا لا ينفي اشتراط اللزوم الذهني مطلقا ومجمله أن القول الاول في كلام ابن الحاجب يقول باعتباره اللزوم الذهني مطلقا ولا يشترط خصوص اللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص والقول الثاني يقول لا بد من اللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص فاللزوم الذهني لا بد منه بالانزاع وانما الخلاف في النوع المعتبر منه وعلى هذا فالقول الاول في كلام ابن الحاجب هو عين ما قاله المصنف وعلى كل حال فاللزوم الخارجي غير معتبر كذا افترض شيخنا العلامة القدوي ويدل عليه كلام حواشي المطول (قوله اللزوم البين) أي بالمعنى الاخص (قوله والمصنف أشار إلى أنه ليس المراد باللزوم الذهني اللزوم البين) أي فقط بل المراد به ما يشمل البين وغير البين (قوله ولو لا اعتقاد الخطاب) أي هذا اذا كان اللزوم الذهني عقليا بأن كان لا يمكن انفكاكه بل ولو كان ذلك اللزوم لاجل اعتقاد الخطاب اياه بسبب عرف عام أو غيره وذلك بأن يفهم الخطاب من اللفظ بواسطة عرف عام أو خاص أن بين معناه وبين معنى آخر لزوما بحيث صار استحضار أحدهما في ذهن مستلزما لاستحضار الآخر فيه فهذا كاف في اللزوم الذهني فتمثال اللزوم باعتقاد الخطاب بواسطة العرف العام الاسد مثلا أهمل العرف العام فاطمة يفهمون من معناه لازما هو الجراءة والشجاعة وان كان للزوم عقلا بين تلك الجسمة والجراءة فإذا قيل هل زيد شجاع فأجبت بقولك هو أسد ففهم الخطاب منه أنه شجاع وكفى طينتين الاذن اذا فهم منه الخطاب بسبب العرف العام أن صاحب ذلك الطينتين مذکور فيجوز أن يقال ان يعتقد ذلك ان فلان طينتين في أذنه ليفهم منه أنه مذکور وكذا خلاص العين اذا فهم منه الخطاب بسبب العرف العام لقاء الحبيب فيجوز أن يقال ان يعتقد ذلك ان يعتقد ذلك احتلت عين فلان ليفهم منه أنه لقي حبيبه وكذا اذا اعتقد انسان بسبب العرف العام أن من لم يتزوج فهو عقيم فيجوز أن يقال له فلان غير متزوج ليفهم منه أنه عقيم بسبب اعتقاده اللزوم بينهما بواسطة العرف العام وان كان اللزوم العقلي متيقنا وظهر مما قررنا أن اضافة اعتقاد الخطاب في كلام المصنف من اضافة المصدر لفاعله وأن المفعول محذوف وأن المعتبر في تحقق اللزوم ما عند الخطاب من الربط لأن الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه خطاب أمرا لازما عند المتكلم والاربعاء خلاص الخطاب عن الفائدة ولذا قال المصنف ولو لا اعتقاد الخطاب ولم يقل ولو لا اعتقاد المتكلم (قوله عما يشتهر اعتقاد الخطاب) اعترض بأن اعتقاد الخطاب متعلق باللزوم لا مثبت له والمثبت له انما هو ذهن الخطاب وعقله فلو لا يشتهر بعقله ثم بعد ذلك يعتقد فكذا قال في قول من يقول عما يشتهر ذهن الخطاب وأجيب بأن الاعتقاد في كلامه مصدر بمعنى اسم الفاعل أي مما يشتهر معتقد الخطاب وهو ذهنه

وقيد اللزوم بالذهني إشارة إلى أنه لا يشترط اللزوم الخارجي كالمعنى فإنه يدل على التزام لا بد منه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا مع الثاني بينهما في الخارج ومن نازع في اشتراط اللزوم الذهني فكأنه أراد باللزوم اللزوم البين بمعنى عدم انفكاكه معتدلة عن معتدلة البين والمصنف أشار إلى أنه ليس المراد باللزوم الذهني اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين بقوله (ولو لا اعتقاد الخطاب يعرف) أي ولو كان ذلك اللزوم عما يشتهر اعتقاد الخطاب

أو يقال إن المراد بالاثبات التعلق على سبيل المجاز المرسل من إطلاق اسم اللازم وإرادة الملزوم لأن تعلق الاعتقاد بالضرورة يستلزم موته في الذهن بالوجود الظني أي يجعله باسافيه على وجه الظن (قوله بسبب عرف عام) اعترض بأنه لم يظهر المراد به لأنه أن أريد به ما اتفق عليه جميع أهل العلم أو جميع العوام كما هو المتبادر منه فبقية بعد لأنه بعد اتفاق جميع أهل العلم أو العوام على شيء وأجيب بأن المراد به ما لم يتعين واضحه والعرف الخاص ما تعين واضحه كاهل الشرع أو النخاسة أو المتكلمين وحينئذ فلا يراد (قوله اذهو المفهوم من إطلاق العرف) على المحذوف أي وإنما قيدنا بعرف بالعام ولم نجعله شاملا للخاص لأنه المفهوم الخ فالعرف العام كاللزم الذي بين الأسد والجراءة كعام والعرف الخاص كاللزم الذي بين بلوغ الماء قلتين وعدم قبول النجاسة فإن هذا اللزم عند أهل الشرع خاصة فإذا قيل هل ينحس هذا الماء إذا وقع فيه نجاسة ولم تغيره فأجبت بقولك هذا الماء بلغ قلتين فهم الخطاب منه إذا كان من أهل الشرع عدم قبوله للنجاسة وكاللزم الذي بين التسلسل والبطالان فإن هذا اللزم عند أهل الكلام لانهم يقولون إن التسلسل يستلزم البطلان فإذا قلت لانسان يلزم على كلامك الدور والتسلسل وكان ذلك الخطاب من أهل الكلام فهم منه أنه باطل وكلزم الرفع للفاعل فانه خاص بالنجاسة فإذا قال انسان جاء زيدا بالنصب فقلت له زيد فاعل فهم منه إذا كان نحويا أنه مرفوع (قوله واصطلاحات الخ) عطف على الشرع لأن اصطلاح أبواب كل صنعة من قبيل العرف الخاص وذلك كاللزم القيدوم للتجسس فانه خاص بالتجسس فيجوز أن يقال هذا قدوم زيد لفهم الخطاب أن زيدا نجس وكذا ما تقدم من لزوم الرفع للفاعل والبطالان للتسلسل فإن الأول خاص باصطلاح أهل صنعة النحو والثاني خاص باصطلاح أهل صنعة الكلام (قوله وغير ذلك) عطف على العرف الخاص وذلك كقرائن الاحوال كما إذا كان المقام مقام ذم انسان بأجل فإن من لوازم استحضار الجمل استحضار الكرم فإذا قلت الله كريم فهم الخطاب بخلافه وكالتعريض كقولك أما أنا فلست بزنان وتريد أن مخاطبك زان لقريئة (قوله أي بالدلالات المطابقة) عبر بالجمع لأن الاختلاف في الوضوح انما يأتي في فهم الوضعية بالمطابقة لثلاثتهم أن المراد الوضعية بالمعنى الذي يجعله مقسما للدلالات الثلاث فيما تقدم أعني ما للوضع فيها مدخل فتدخل العقلية الآتية وهو فاسد واعلم أن المطابقة يتدرج فيها دلالة سائر الجازات من رسالة كانت أو لا لانها دلالة للفظ على تمام الموضوع له بالوضع النوعي بناء على أن المراد بالوضع في تعريف المطابقة أعني من الشخصي والنوعي كما صرح به الشارح في شرح التنسية حيث قال لانسم أن دلالة الجواز على معناه ضمن أو التزام بل مطابقة إذا المراد بالوضع في الدلالات الثلاث أهم من الجزئي الشخصي كما في المفردات والكلية النوعية كما في المركبات والالابقت دلالة المركبات خارجة عن الأقسام والجواز موضوع بأزاء معناه بالنوع كما تقرر في موضعه انتهى وأذ قد علمت أن سائر الجازات دلالاتها بالمطابقة وأنشأ وضعية فكيف يأتي قول المصنف تبعه غيره من أهل هذا الفن أن الأيراد المذكور لا يأتي بالوضعية ويأتي بالعقلية اللهم إلا أن يراد بالوضعية والمطابقة ما كان بطريق الحقيقة فقط أو يقال إن أهل هذا الفن يمنعون أن دلالة الجواز وضعية ويدل لهذا كلام السيرامي عند تعريف الدلالة ونصه الوضع المعتبر سواء كان شخصا أو فو عيا تعين اللفظ نفسه بلا واسطة قريئة بأزاء المعنى لانعينه مطلقا بأزاءه وصرح بذلك الشارح أيضا في التلويح فالتنفي الوضع مطلقا في الجواز فدلالته تضمينية أو التزامية نظرا إلى تحقق الفهم ضمنا فتكون عقلية كدلالة المركبات على مدلولها والقياس على النتيجة اه يس (قوله لأن السامع الخ) انما خصه بالذكر لأنه الذي يعتبر نسبة الخفاء والوضوح اليه غالبا (قوله ان كان عالما بوضع الالفاظ) أي بوضع كل واحد منها (قوله لم يكن بعضهم أوضح دلالة عليه من بعض) أي بل هي مستوية في الدلالة عليه ضرورة تساويها

بسبب عرف عام اذهو المفهوم من إطلاق العرف (أو غيره) بمعنى العرف الخاص كالشرع واصطلاحات أبواب الصناعات وغير ذلك (والأيراد المذكور) أي أيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح (لا يأتي بالوضعية) أي بالدلالات المطابقة (لأن السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ) لذلك المعنى (لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض)

في العلم بالوضع المتفق في فهم المعنى عند سماع الموضوع وإذا تساوت فلا يتأتى الاختلاف في دلالتها
 وضوحا وخفاء (قوله أي وإن لم يكن عالما بوضع الالفاظ) أي بوضع جميعها وهذا صادق
 بأن لا يعلم شيئا منها أصلا أو يعلم البعض دون البعض (قوله لم يكن كل واحد دال عليه) أي
 وما انتفعت دلالة منها على ذلك المعنى لا يوصف بخفاء الدلالة ولا بوضوحها (قوله لتوقف الفهم)
 أي فهم المعنى على العلم بالوضع أو رد عليه أن الموقوف على العلم بالوضع فهم المعنى بالتدليل والدلالة
 كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وهذه الخيمية ثابتة للفظ بعد العلم بوضعه وقبله ولا تكون مستقيمة
 على تقدير انتفاء العلم بالوضع وحده فلا يلزم من نفي الفهم الموقوف على العلم بالوضع نفي الدلالة
 فبطل ما ذكره من التعديل وأجيب بأن المراد بالدلالة في قول المصنف والام لم يكن كل واحد دال عليه
 فهم المعنى من اللفظ بالفعل لا كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وحده فالفهم والام لم يكن كل واحد
 من الالفاظ مفهوما له ويدل لهذا قول الشارح الآتي والام يقتضيه الفهم أي وإن لم يكن عالما بالوضع
 لم يتحقق فهم ذلك المعنى من المرادفات فتدول الشارح هنا لتوقف الفهم أي المعبر عنه في كلام المصنف
 هنا بالدلالة وقوله على العلم بالوضع أي فيلزم من نفي العلم بالوضع نفي الدلالة لأن المتوقف على الشيء
 ينتفي بانتفاء المتوقف عليه (قوله أن كان عالما بوضع المفردات) بأن علم أن الخدم موضوع للوجه
 والورد موضوع للثبب المعلوم وأن يشبهه معناه عيائل (قوله والهئية التركيبية) أي وعالما
 بهيئته التركيبية وهي اسناد يشبهه إلى الخاد أي وعالما بمدلولها وهو ثبوت شبهة التلذ للورد بناء
 على أن هيئته التركيبية موضوعة (قوله امتنع أن يكون) جواب بيان وكلام اسم يكون ويجله
 يؤدى خبره أي امتنع أن يوجد كلام مؤداه هذا المعنى بدلالة المطابقة وقوله دلالة منصوب على
 المصدرية وقوله أوضح وأخفى صفة لدلالة أي أوضح من خذ يشبه الورد وأخفى منه فقد حذف
 المفضل عليه (قوله لأنه الخ) علة لقوله امتنع الخ (قوله ما يردفه) أي كأن يقابل وجهه
 تماثل الورد (قوله أن علم الوضع) أي وضع هذه المرادفات (قوله فلا تفاوت في الفهم)
 أي بل يكون فهمه من الكلام الثاني كفهمة من الكلام الأول والمراد بالفهم الدلالة كما مر (قوله
 والام لم يتحقق الفهم) أي وإن لم يعلم أن هذه الالفاظ الجديدة المرادفة للالفاظ الأولى موضوعة
 لذلك المعنى لم يفهم شيئا أصلا فعلى كلا التقديرين لم يكن تفاوت في الدلالة وضوحا وخفاء ومثل ما ذكره
 الشارح من المثال إذا قلنا فلان يشبه البحر في السخاء وبتلنا كل فنظ برديفه فان كان مساويا له
 في العلم بالوضع لم يختلف الفهم وإن كان غير مساو لم يتحقق الفهم بخلاف ما إذا دلنا على معنى الكرم
 مثلا بمتلزمه كفلان مهزول الفصيل وجبان الكب وكثير الرماذ فانه يجوز أن يكون استلزام
 بعض هذه المعاني معنى الصك كرم أوضح من بعض فختلاف الدلالة وضوحا وخفاء كما يأتي في الدلالة
 العقلية (قوله وإنما قال لم يكن كل واحد) يعني مما يدل على السلب الجزئي دون أن يقول لم يكن
 واحد منها مما يدل على السلب الكلي وإنما كان الأول سلبا جزئيا لوقوع كل في جنس النفي المفيد
 لسلب العموم وهو سلب جزئي وإنما كان الثاني سلبا كليا لأن واحد نكرة واقعة في سياق النفي فتعم
 عموما شموليا فيكون المراد عموم السلب وهو سلب كلي (قوله لأن قولنا) الأولى أن يقول لأن قوله
 بضمير الغيبة العائد على المصنف الآن يقال أنه لما ذكر عبارة المصنف بالمعنى لم ينسب إليه (قوله معناه
 أنه عالم بوضع كل لفظ) أي فيكون إيجابا كليا وقوله معناه خبر أن (قوله فنقيضه) مبتدأ وقوله يكون
 أي ذلك النقيض وقوله سلبا جزئيا خبر يكون وجله يكون خبر المبتدأ وأما كان نقيضه ما ذكره كمالا تنظر
 في المنطقي من أن الإيجاب الكلي إنما يناقضه السلب الجزئي لا الكلي ولذا لم يقل لم يكن أحد منها
 دالا الذي هو سلب كلي ثم إن من المعبر أن السلب الجزئي أعم من السلب الكلي وذلك لتحقيق
 السلب الجزئي عند انتفاء الحكم عن كل الأفراد الذي هو السلب الكلي وعند انتفاء

والام أي وإن لم يكن عالما بوضع الالفاظ
 (لم يكن كل واحد) من الالفاظ (دالا
 عليه) لتوقف الفهم على العلم بالوضع
 إذا قلنا خذ يشبه الورد فالسامع التركيبية
 عالم بوضع المفردات والهئية التركيبية
 امتنع أن يكون كلام آخر يؤدى لأنه
 بطريق المطابقة دلالة أوضح وأخفى لأنه
 إذا أقيم مقام كل لفظ ما يردفه فالسامع والام
 أن علم الوضع فلا تفاوت في الفهم والام
 لم يتحقق الفهم وإنما قال لم يكن
 كل واحد لأن قولنا هو عالم بوضع الالفاظ
 معناه أنه عالم بوضع كل لفظ فنقيضه المثار
 إليه بقوله والام يكون سلبا جزئيا أي أن لم يكن
 عالما بوضع كل لفظ فيكون لازم عدم دلالة
 كل لفظ ويحتمل أن يكون عالما بوضع البعض
 دالا لاحتمال أن يكون عالما بوضع البعض

عن بعض الافراد ولذا قال الشارح في بيان معنى قول المصنف والالم يكن كل واحد دالاً عليه أى
وان لم يكن عالماً بوضع كل لفظ فاللازم عدم دلالة كل لفظ عليه وهذا اللازم أعني عدم دلالة كل لفظ
عليه صادق بأن لا يكون للفظ منه دلالة أصلاً وصادق بأن يكون لبعض منه دلالة فتقول الشارح
ويجوز الخ الاولى أن يقول فيجوز عدم كون كل واحد منه دالاً ولا ويجوز الخ كما قلنا واعلم
أن ما ذكره الشارح من توجيه تعبير المصنف بقوله لم يكن كل واحد دون لم يكن واحد انما يتم على
مذهب من يقول ان المسند اليه المستور بكل اذا أخر عن أداة السلب فيجوز العموم واقام على
مذهب الشيخ عبد القاهر من أنه اذا أخر عن أداة النفي وما في معناها فيفيد النفي عن الكل
مع بقاء أصل الفعل فلا يتم وهو ظاهر كما اقره شيخنا العدوي (قوله لا نسلم الخ) وهذا وارد
على قول المصنف لان السامع ان كان عالماً بوضع الالفاظ لم يكن بعضها أوضح دلالة من بعض
(قوله بعض الالفاظ المخزونة) مثل ايث وأسد وسبع وغضنفر وقوله بأدنى التفات متعلق بخض
(قوله لكثرة الممارسة) أى بممارسة استعماله في معناه وهو متعلق بخض ففهم المعنى من أسد
أو سبع أقرب من فهمه من ايث وغضنفر مع العلم بوضع هذه الالفاظ الاربعة وذلك لكثرة استعمال
هذه اللفظ في المعنى الموضوع له دون الاخرين (قوله وقرب العهد بها) أى بالالفاظ أى
باستعمالها في معناها أو بالعلم بوضعها وقوله والمواثقة عطف لازم على ملزوم وكذا قوله وقرب
العهد بها (قوله فانه يحتاج الخ) أى وحينئذ فقد وجد الوضوح والخفاء في دلالة المطابقة مع العلم
بالوضع فتقول المصنف لان السامع ان كان عالماً بوضع الالفاظ لم يكن بعضها أوضح من بعض لا نسلم
(قوله ومراجعة أطول) مرادف لما قبله (قوله أن التوقف) أى والمراجعة (قوله من
جهة تدكر الوضع) أى المتسئى وبس التوقف والمراجعة لخفاء دلالة بعد العلم بالوضع وحاصله
أن المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر لنفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك
لانهم من حيث انها دلالة التزام قد تكون واضحة كما في اللوازم انقرية وقد تكون خفية كما في اللوازم
البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب قطعاً عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة
الحضور وبطئه انما هو من جهة سرعة تدكر السامع للوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف
الاختصاص والاقوات (قوله وبعد فتح الخ) الارضيه وبعد تدكر الوضع المتسئى تعلم المعنى
من غير توقف لان الفرض انه عالم بالوضع لكنه غفل عنه الا أن يقال انه أراد بالعلم بالوضع تدكره وقوله
وحصوله تفسير لثبته وأورد على كذا المصنف أيضاً أن التركيب الذي فيه التعقيد اللفظي بسبب
تقديم بعض المعنويات على بعض لا يفهم معناه الا بعد التأمل بعد العلم بوضع جميع ألفاظه فإذا
أبدت ألفاظه بما أراد منها من غير اشتغال على ذلك التعقيد بأن قدم في أحد التركيبين ما أخر
في الآخر وذكر في أحدهما ما حذف في الآخر قد تصور الوضوح والخفاء في دلالة الالفاظ الرضعية
بعد العلم بوضعها من غير طلب تدكر الوضع وأجيب بأن الهيئة مختلفة والكلام عند اتفاق الهيئة
لان لها دخلاً في فهم الوضع على أن المراد أنه لا يتأتى الاختلاف بالوضوح والخفاء في الدلالة
الوضعية مع بقاء فصاحة الكلام وأورد عليه أيضاً اختلاف الحجة والمحدود في الدلالة فان كلا منهما
يدل على الماهية مع العلم بالوضع في الكل وكون الدلالة في الكل مطابقة مع اختلافه ما في الدلالة
عليها وضوحاً وخفاءً فان دلالة الحد أخفى لاحتياجها الى استخراج الاجزاء وتمييز ألفاظها الدالة
عليها تفصيلاً وأجيب بأن الكلام عند اتحاد المعنى من كل وجه حتى لا يبقى الا نفس الدلالة والحد
والمحدود معناه مختلف بالاجمال والتفصيل لان الحد معناه الماهية المفصلة والمحدود معناه
الماهية الجلية وحينئذ فالوضعية باعتبار التفصيل ترجح الاختلاف في المدلول دون الدلالة وأورد
عليه أيضاً أن الوضع لا يشترط فيه القطع بل الظن كاف وهو قابل للشك والضعف فيأتى الاختلاف

ولما قيل أن يقول لا نسلم عدم التفاوت
في الفهم على تقدير العلم بالوضع بل يجوز
أن يخض في العقل معنى بعض الالفاظ
المخزونة في الخيال بأدنى التفات لكثرة
الممارسة والمواثقة وقرب العهد بها
البعض فانه يحتاج الى التفات أكثر
ومراجعة أطول مع كون الالفاظ مترادفة
والسامع عالماً بالوضع وهذا مما يجنبه
من أنفسنا والجواب أن التوقف انما هو
من جهة تدكر الوضع وبعد تحقق العلم
بالوضع وحصوله بالفعل والفهم ضروري

في الوضعية باعتبار ذلك وأجيب بأن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة باعتبار ظنون المتناطبات
عمالا ينضبط ولا يرتكب أصلا على أن تصور المعنى الموضوع له اللفظ يحتمل مع كل ظن ولو كان ضعيفا
فلم يختلف فهم الموضوع له وضوحا وخفاء وانما اختلف في كون ما فهم على هو كذلك في الوضع أولا
والكلام في تصورا المعنى لا في تحقق كون مائه ورمته هو الموضوع له أولا فتأمل (قوله ويتأني
بالمثلية) المراد بها ما تقدم وهي دلالة التعنن والالتزام فأل عهديه (قوله مراتب لزوم) أراد
باللزوم ما يشتمل لزوم الجزء للكل في التعنن ولزوم اللازم للزوم في الالتزام ولهذا لم يقل مراتب
اللازم لئلا يكون قادرا على دلالة الالتزام (قوله أي مراتب لزوم الاجزاء للكل) كالحيوان
والجسم الناعم والجسم المطلق والجوهر فهذه كلها أجزاء للانسان لكن بعضها بواسطة فأكبر
وبعضها بلا واسطة فالربط بين المنقول منه الذي هو الكل وبين المنقول اليه الذي هو الجزء قد يكون
خفيا لوجود الواسطة فتحتي دلالة لفظ المنقول منه على الجزء المنقول اليه وقد يكون الربط المذكور
واضحا لعدم الواسطة فتظهر تلك الدلالة (قوله ومراتب لزوم اللوازم) أي التي هي المدلول
الالتزامي لما مر من أن دلالة الالتزام دلالة اللفظ على الخارج اللازم مثلا الوصف بالكرم له لوازم
وصف بكثرة الضيفان وبكثرة الرماذ والوصف بيمين الكلب والوصف بيمين الفصيل وبعض
هذه اللوازم واضح وبعضها خفي فاذا كان الربط بين اللزوم المنقول منه وبين ذلك اللازم المنقول
اليه خفيا كانت دلالة لفظ المنقول منه على ذلك المنقول اليه خفية وان كان الربط بينهما واضحا كانت
تلك الدلالة واضحة والسبب في الوضوح في دلالة الالتزام اما كون اللزوم ذهنيا بينا تستوى فيه
العدول واما قلل الوسايط مع ضخمة الاستعمال العربي أوسع ضخمة ظهور القرينة جدا حتى
كانها الشهود وقد يكون الوضوح مع كثرة الوسايط عند ضخمة الاستعمال والسبب
في الخفاء فيها كثرة الوسايط المحوجة لمزيد التأمل وذلك لقلل الاستعمال (قوله وهذا) أي اختلاف
مراتب اللزوم في الوضوح (قوله للنسب) أي الذي هو اللزوم كالكرم (قوله لوازم متعددة)
ككثرة الضيفان وكثرة اسراق الخطب وكثرة الرماذ (قوله بعضها) أي بعض تلك اللوازم
ككثرة الضيفان (قوله أقرب اليه) أي الى ذلك الشيء (قوله منه) أي من ذلك الشيء
(قوله اليه) أي الى ذلك البعض (قوله لقلل الوسايط) أراد بالقلة ما يشمل العدم بالنظر للبعض
(قوله فيمكن تأدية اللزوم) أي المعنى اللزوم كالكرم بالانقضاء الخ بأن يقال زيد كثيرا الضيفان
أو كثيرا اسراق الخطب أو كثيرا الرماذ ولا شك أن انتقال الذهن من كثرة الضيفان للكرم أسرع
من انتقاله من كثرة اسراق الخطب للكرم لعدم الواسطة بينهما وانتقاله من كثرة اسراق الخطب
للكرم أسرع من انتقاله من كثرة الرماذ للكرم لأن بين الكرم وكثرة اسراق الخطب واسطة وبينه
وبين كثرة الرماذ واسطتان وقوله لقلل الوسايط أي أو كثرة الاستعمال كالكرم فان له لوازم ككثرة
الرماذ وهزال الفصيل وجبن الكلب فيمكن تأدية الكرم بالانقضاء الموضوع لهذه اللوازم بأن يقال
زيد كثيرا الرماذ أو هزل الفصيل أو جبن الكلب ولا شك أن هذه اللوازم مختلفة في الدلالة على
الكرم من جهة الوضوح والخفاء اذ ليس الانتقال من هذه اللوازم الى الكرم مستويا فان الانتقال
من كثرة الرماذ اليه أسرعها لكثرة الاستعمال ولو كثرت وسائطه واعترض على الشارح بأن
الكلام في دلالة الالتزام وهي مؤدية لللازم باللفظ اللزوم لا العكس فكيف يقول الشارح فيمكن تأدية
الخ وأجيب بأنه أراد باللازم هنا التابع وباللزم المتبوع معتبرا في كل منهما اللازمة فوافق كلام
الشارح هنا ما مر من أن دلالة الالتزام دلالة اللفظ على اللازم وهذا وذكر بعضهم أن هذا الكلام
من الشارح إشارة الى مذهب السكاكي في النكاح فان الانتقال فيها عنده من اللازم الى اللزوم
بعكس الجواز (قوله وكذا يجوز أن يكون لللازم ملزومات الخ) هذا اذا استعمل لفظ اللزوم

(ويتأني) إيراد المذكور (بالمثلية) من
الدلالات (الجواز أن تختلف مراتب اللزوم
في الوضوح) أي مراتب لزوم الاجزاء
للكل في التعنن ومراتب لزوم اللوازم
لللازم في الالتزام وهذا في الالتزام متعدي
فانه يجوز أن يكون الشيء لوازم متعديا
بعضها أقرب اليه من بعض وأسرع انتقالا
منه اليه لقلل الوسايط فيمكن تأدية اللزوم
مالاتفاظ الموضوع لهذه اللوازم المختلفة
الذات عليه وضوحا وخفاء وكذا يجوز
أن يكون لللازم ملزومات

لننتقل منه الى اللازم كما في الجواز وكما في الكيفية على مذهب المصنف وقوله أن يكون اللازم ملزومات
كحرارة فان لها ملزومات كالشمس والنار والحركة الشديدة ولكن لزوم الحرارة لبعض هذه الملزومات
كالتأثر أو وضوح من لزومها لبعض الآخر وهو الشمس والحركة وقوله فيمكن الخ أي بأن يقال زيد
أحرقة النار أو الشمس أو في جسمه نار أو شمس أو حركة قوية ومنسل الحرارة فيما قلنا الكرم فانه يصح
بعله لازما وملزوماته كثرة الضيفان وكثرة احراق الطيب وكثرة الطبخ وكثرة الرماد ولزوم الكرم لبعض
هذه الملزومات وهو كثرة الضيفان أو وضوح من لزومها لبعض الآخر فيمكن تأدية ذلك اللازم وهو الكرم
بالألفاظ الموضوعة لتلك الملزومات بأن يقال زيد كثير الضيفان أو كثير الرماد أو كثير الطبخ أو كثير
احراق الطيب (قوله أوضح منه) أي من اللازم (قوله المختلفة وضوحا وخفاء) لاجابة
الى ذكر الخفاء كما يعلم من كلام الشارح سابقا ويوجد في بعض النسخ اسقاطها (قوله وأما في التضمن)
أي وأما اختلاف مراتب لزوم وضوحا في التضمن وجواب أما حذف أي فغير ظاهر ويحتاج
لتبيان فتقول لانه الخ فظهرت معادلة قوله وأما في التضمن الخ لقوله سابقا وهذا في الالتزام ظاهر
(قوله فلانه يجوز أن يكون المعنى جزءا من شيء) أي كالجسم مثلا بالنسبة للحيوان فانه جزء منه
(قوله وجزءا لجزء الخ) أي ويجوز أن يكون ذلك المعنى بعينه وهو الجسم جزءا لجزء من شيء آخر
كالجسم فانه جزء من الحيوان والحيوان جزء من الانسان (قوله فدلالة الشيء) هو على حذف
مضاف أي فدلالة ذال الشيء أعني لفظ حيوان وانما احتجنا لذلك لان الدال هو اللفظ لا المعنى
(قوله ذلك المعنى) أي كالجسم وقوله جزء منه أي من ذلك الشيء كالجسم وقوله على ذلك المعنى
أي كالجسم (قوله أوضح من دلالة الشيء) أي كالانسان وقوله الذي دلالة المعنى وهو الجسم وقوله
من جزئه أي كالجسم وفي الكلام حذف والاصل أوضح من دلالة الشيء الذي دلالة المعنى جزء من
جزئه على ذلك المعنى (قوله دلالة الحيوان على الجسم أوضح) وذلك لان دلالة الحيوان على الجسم
من غير واسطة لان الجسم جزء من الحيوان لان حقيقة الحيوان جسم تام حساس متحرك بالارادة
ودلالة الانسان على الجسم بواسطة الحيوان لان الحيوان جزء من الانسان والجسم جزء من الحيوان
فالجسم بالنسبة الى الحيوان جزء والى الانسان جزءا لجزء وحيث قد لا يبدل على الحيوان ابتداء
وعلى الجسم ثانيا بخلاف الحيوان فانه يبدل ابتداء على الجسم فكانت دلالة عليه أوضح من دلالة
الانسان فكما أن مراتب لزوم اللوازم للملزم متفاوتة في الوضوح كذلك مراتب لزوم الاجزاء للكل
متفاوتة فيه (قوله ودلالة الجدار على التراب أوضح) وذلك لان التراب جزء الجدار والجدار
جزء البيت فتكون دلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه لان دلالة الاول بلا واسطة
ودلالة الثاني بواسطة مثل هذا في إشارة الى أن كون دلالة اللفظ على جزء المعنى أوضح من دلالة
جزء جزئه لا فرق فيه بين أن يكون الجزء معقولا أو محسوسا (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على قوله
فدلالة الشيء الذي دلالة المعنى جزء منه الخ وحاصله أن ما ذكره من أن دلالة الشيء الذي دلالة المعنى جزء
منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي دلالة المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى ممنوع بل
الاعراب بالعكس وهو أن دلالة الشيء الذي دلالة المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء
الذي دلالة المعنى جزء منه عليه اه سم فدلالة انسان على الجسم أوضح من دلالة حيوان عليه عكس
ما ذكرتم من أن دلالة حيوان عليه أوضح (قوله فان فهم الجزء) أي من اللفظ الدال على الكل
سابق على فهم الكل أي وما كان أسبق في الفهم فهو أوضح وانما كان فهم الجزء سابقا على فهم الكل
لان الشخص اذا طلب فهمه مدلول اللفظ الذي سمعه وكان كذا وجب فهم أجزائه اقولا فاذا سمع لفظ
الكل كالانسان مثلا وتوجه عقله الى فهم المراد منه فهم اقولا الاجزاء الاصلية ومنها الجسمية ثم ينتقل
الى ما يجمع الجسمية مع غيرها وهو ما تكون الجسمية جزءا له كالجوانية ثم ينتقل الى ما يجمع تلك

لزومه لبعضها أوضح منه لبعض الآخر
فيمكن تأدية اللازم بالالفاظ الموضوعة
للملزومات المختلفة وضوحا وخفاء
وأما في التضمن فلانه يجوز أن يكون المعنى
جزءا من شيء وجزءا لجزء من شيء آخر فدلالة
الشيء الذي دلالة المعنى الذي دلالة المعنى
المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي دلالة
جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم
أو وضوح من دلالة الانسان عليه ودلالة
الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت
عليه فان قلت بل الامر بالعكس فان فهم
الجزء سابق على فهم الكل

الحيوانية مع غيرها وهو ما تكون الحيوانية جزءاً له وهو الانسانية واعترض على الشارح بأن هذا الدليل يخالف المذهب من وجهين الاول انه انما يفيد أن دلالة اللفظ الذي ذلك المعنى جزئية أو وضع من دلالة ذلك اللفظ على الكل كدلالة الانسان على الحيوانية فانها أوضح من دلالة على الانسانية فاللفظ الدال ثانياً في هذا الدليل هو عين الدال اولا وهذا استلاف العكس المذهبى أو وضعه فانه قد اعتبر فيه أن اللفظ الدال ثانياً غير الدال اولا الامر الثاني أن المذهبى أو وضعه الدلالة على جزء الجزء من الدلالة على الجزء والدليل انما يفيد أو وضعه الدلالة على الجزء من الدلالة على الكل فلو قال الشارح لأن فهم جزء الجزء سابق على فهم الجزء لمسلم من هذا الاخير وأجيب عن الاول بأن المراد بقوله بل الامر بالعكس أى بعكس ما يفهم لزوماً مما سبق وتوضيح ذلك انه يفهم مما سبق أن دلالة الشيء على جزئه أوضح من دلالة شيء آخر على جزء جزئه لوجود الواسطة كدلالة الحيوان على الجسم فانها أوضح من دلالة الانسان عليه لعدم الواسطة في الاول ووجودها في الثاني ويلزم هذا الذى قد فهم أن تكون دلالة الشيء على جزئه أوضح من دلالة ذلك الشيء على جزء جزئه كدلالة الانسان على الحيوان فانه أوضح من دلالة الانسان على الجسم لأن كلامه مما دلالة الشيء على جزئه والمساوى للوضع أوضح فيقال هذا اللازم لما فهم مما سبق الامر بعكسه وهو أن دلالة الشيء على جزء جزئه أوضح من دلالة على جزء جزئه لأن فهم الجزء سابق على فهم الكل أى حينئذ فيكون فهم جزء الجزء سابقاً على فهم الجزء لكونه كلاً بالنسبة الى جزء الجزء أو أن مراد الشارح بالجزء جزء الجزء وبالكمل الجزء من كل آخر كالجسم فانه بالنسبة للانسان جزء جزئه وبالنسبة للحيوان جزء جزئه وبالنسبة للانسان جزء وبالنسبة للجسم كل فتأمل (قوله ثم) أى الامر بالعكس من أن دلالة الشيء على جزء جزئه أوضح من دلالة على جزء جزئه كما ذكرتم لما تقرر أن الجزء سابق على الكل في الوجود واللا يثبت الجزئية لكن الذى حملنا على ما قلناه سابقاً ما صرح به القوم من أن التضمن تابع للمطابقة في الوجود فيكون المقصود في دلالة التضمن انتقال الذهن الى الجزء وملاحظته على حدة بعد فهم الكل فالانسان اذا سمع لفظاً وكان عارفاً بوضعه وفاهما للجميع أجزاء الموضوع له اول ما يفهم منه المعنى الموضوع له اللفظ اجمالاً ثم ينتقل لفهم جزء ذلك المعنى على حدة ان كان له جزء ثم ان كان لذلك الجزء جزء انتقل اليه على حدة وهلم جرا فتركب التدرج فصح ما ذكرناه من أن دلالة لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالة على جزء الجزء لتأخره عن فهم الجزء وما فى السؤال من أن الامر بالعكس فهو منظور فيه لجهة أخرى وهى جهة قصد فهم ما يراد من اللفظ فتركب في تلك الجهة التدرج والحاصل أنه عند قصد فهم ما يراد من اللفظ يراعى جهة التدرج في التركيب بان يفهم اولاً جزء الجزء ثم الجزء ثم الكل وهذا ملحظ المسائل وأما اذا كان الخاطب فاهماً للجميع أجزاء الموضوع له فيراعى جهة التدرج والتحليل بأن يفهم معنى اللفظ الموضوع له اجمالاً ثم ينتقل لجزئه على حدة لافى ضمن الكل ثم ينتقل لجزء جزئه على حدة لافى ضمن الجزء وهذا ملحظ ما ذكرناه سابقاً من أن دلالة لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالة على جزء الجزء (قوله ولكن المراد هنا) أى لكن المراد بالتضمن هنا أى فى مقام بيان تأتى الايراد المذکور بالدلالة العقلية (قوله انتقال الذهن الى الجزء) أى المراد من اللفظ أى على حدة لافى ضمن الكل أى حينئذ فلا يكون فهم الجزء سابقاً على فهم الكل فتم ما ذكره فى البيان السابق وقوله وملاحظته عطف على انتقال مفسر له وقوله بعد فهم الكل أى لا على أنه مقصود من اللفظ لا يقال كيف يفهم الجزء ثانياً وقد فهم اولاً فى ضمن الكل وإى ثمرة لذلك لا نأقول بظهور هذا عند قصد احضار الجزء على حدة لغرض من الاغراض فان فهم الشيء على حدة خلاف فهمه مع الغير (قوله وكثير الخ) أى على أن كثيراً الخ وهذا جواب بالمتنع والاول بالتسليم وحاصله اننا لنسلم أن فهم الجزء لازم

قلت نعم ولكن المراد هنا انتقال الذهن الى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وثانياً ما يفهم الكل من غير التفات الى الجزء كذا ذكره الشيخ الرئيس فى التمهيد

أن يكون سابقا على فهم الكل إذ قد يخطر الكل بالبال ولا يخطر جزؤه فيه أصلا وحيث أنه فلا يكون فهم
الجزء سابقا على فهم الكل فتم ما ذكره سابقا من البيان كذا قرر شيخنا العبدوى وفي سم أن قوله
وكثيرا الخ دفع لما يرد على الجواب من أنه لا يمكن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل بل فهم الجزء
وملاحظته سابقة دائما (قوله أن يخطر النوع بالبال) أى على سبيل الأجبال لا التفصيل
اذ يخطوره بالبال مفصلا بدون خطوط الجنس محال اه فبرى وقوله وكثيرا ما يفهم الكل أى ما يفهم
الشيء الذى يصدق عليه أنه كل في نفسه من غير ملاحظة أنه كل واللازم تقدم معرفة أجزائه عليه
(قوله أن يخطر النوع) أى كالإنسان وقوله بالبال أى بالذهن (قوله إلى الجنس) أى الذى هو جزء
من النوع كالحويان وفي تعميمه أولا بالبال وبالذهن ثانيا تفتن واعتراض هذا الجواب بأنه يلزم عليه
أن دلالة التضمن لا تلزم في الاضطرار الموضوعية للمركبات ضرورة عدم لزوم الالتفات إلى جزء من
الأجزاء على حدة لعمدة الفقرة عن ذلك الجزء وقد نصوا على أن التضمن في المركبات لازم للمطابقة
وقد يجاب عن هذا بأن المراد بلزوم التضمن للمطابقة في المركبات صلاحية للزوم بمعنى أنه يمكن
اللزوم بالالتفات إلى الأجزاء على حدة فكل لفظ دل على معنى مركب بالمطابقة فهو صالح لأن يدل
على جزء ذلك المعنى بالتضمن ولا بد وليس المراد باللزوم المذكور عدم الانفصال حتى يرد الاشكال
(قوله ثم اللفظ الخ) كلمة ثم لا انتقال من كلام إلى كلام آخر فان ما سبق كان في تعريف العلم
وما يتعلق به وهذا في بيان ما يبحث عنه فيه (قوله المراد به لازم ما وضع له) أى لازم المعنى
الذى وضع لذلك اللفظ له فوافقا على المعنى وضمر وضع المستتر فيه للفظ وليس عائدا على ما وحيث أنه
فأجله صفة أو صلة جرت على غير من هي له فكان الواجب ابراز التعريف على مذهب البصريين والتميز
المجرب باللام راجع لما وفي كلامه إشارة إلى أنه لا بد في الجواز والكناية من قرينة لتعيين المراد والفرق
بينهما باعتبار كون القرينة مانعة من ارادة المعنى الموضوع له في الجواز دون الكناية وفيه إشارة أيضا
إلى أن دلالة التضمن في هذا الفن ودلالة الالتزام يتعين أن تكون كل منهما مصادفة من اللفظ
أما في الجواز فيعين أن يراد باللفظ نفس الجزء أو اللازم فقط بأن توجد القرينة انصافا عن ارادة
المعنى المطابق وأما في الكناية فيعين أن يراد باللفظ نفس اللازم أو الجزء لكن مع صحة ارادة المعنى
المطابق لتكون القرينة لا تمنع من ارادته وأما إذا أطلق لفظ الكل أو اللازم على معنى كل منهما
وافق أنه فهم من الأول جزؤه ومن الثاني لازمه فليس من الجواز ولا من الكناية المبنيين على التضمن
والالتزام هنا ولا يكون ذلك من التضمن والالتزام المراد في هذا الفن وانما يكون كذلك عند
المناطقة كما صرح بذلك العلامة اليعقوبى (قوله المراد به لازم ما وضع له) أى ارادة جارية على
قانون اللغة والاختلاف لازم يراد باللفظ أنه لا يصح إطلاق لفظ الاب على الابن والعكس كذا في
(قوله سواء كان الخ) أشار بذلك إلى أن مراد المصنف باللازم هنا ما يلزم من وجود المعنى
الموضوع له وجوده فيشمل الجزء لأنه لازم للكل وغير الجزء وهو اللازم الخارج عن المعنى (قوله ان
قامت قرينة) أى دلت (قوله على عدم ارادته) أى من ذلك اللفظ (قوله فمجاز) أى فيسمى ذلك اللفظ
مجازا مرسل وغير مرسل وذلك كقولك رأيت أسدا يدهم سيف أو يتكلم فان قولك يتكلم أو يده
سيف قرينة دالة على أن الاسم يراد به ما وضع له وانما أريد به لازمه المشهور وهو الشجاع واعتراض
على المصنف بأن ما مرده أن الجواز مراد به لازم ما وضع له دائما وذلك لأنه قسم اللفظ المراد به لازم
ما وضع له إلى مجاز وكناية ومعالم أن القسم أخص من المقسم فيفيد أن الجواز بجميع أنواعه من
أفراد اللفظ المراد به لازم معناه الموضوع له والامر ليس كذلك لأن الجواز قد يكون اسم الجزء
ويراد به الكل وقد يكون غير ذلك وبالجمله فكأن الواجب في الجواز أن يذكر اسم اللازم ويراد اللازم
لا يصح إلا في قليل من أقسامه وهو الجواز المرسل الذى علاقته الملزومية ولا يظهر في غيره من الأقسام

انه يجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت
الذهن إلى الجنس (ثم اللفظ المراد به
لازم ما وضع له) سواء كان اللازم داخرا
كما في التضمن أو خارجا كما في الالتزام
(ان قامت قرينة على عدم ارادته أى ارادة
ما وضع له) فمجاز

وقد يجاب بأن المصنف إنما أفاد أن اللفظ المراد منه لازم ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية
وهذا ليس نصا في أن كل مجاز يكون المراد منه لازم ما وضع له بل هو أن يكون اللفظ مجازا انتقل فيه
من اللازم إلى المزموم مثلا ولا ضرر في كون قسم الشيء أعم منه عموما وجهيا كما اختاره العلامة
الشارح أو يقال إن المجاز لا يثبت في جميع أقسامه من العلاقة الصحيحة للانتقال ومرجع العلاقة
اللزوم وإن كان اللزوم قديما كفي بعض الأوقات علاقة وإنما كان مرجع العلاقة اللزوم لأن مرجع
المجازات لدلالة التضمن والالتزام وكل منهما انتقال من المزموم إلى اللازم ألا ترى أن مجازي
الاستعارة الحقيقية والمكنية يردان إلى اللازم وإن كان يتكلف فإن الأسد أريد به الرجل الشجاع
والمثمة في قول الشاعر أنت من المشمة أظفارها مثلان أريد بها الأسد أدهاء وليس الرجل الشجاع
لازما للأسد الحقيقي ولا الأسد الأدعائي لازما لدلول المثمة وإنما يردان إلى اللازم باعتبار مطلق
البراءة في الأول ومطلق اعتبار النفوس في الثاني ولا شك أن هذا تكلف مخرج للكلام عما يقتضيه
فيه وتقرر من أن كلاما من اللفظين له معنيان متعارف وغير متعارف كما يأتي قداما (قوله والا)
أي وإن لم تقم قرينة على عدم إرادة ما وضع له مع إرادة اللازم وذلك بأن وجدت القرينة الدالة
على إرادة اللازم إلا أنها لم تمنع من إرادة المزموم وهو المعنى الموضوع له وليس المراد عدم وجود
القرينة أصلا وإن كان كلام المصنف سادها بذلك لأن الكناية لا بد فيها من قرينة (قوله فكناية)
أي فذلك اللفظ المراد به اللازم مع جهة إرادة المزموم الذي وضع له اللفظ يسمى كناية ما خوذ من كنى
عنه بكذا إذا لم يصريح باسمه لأنه لم يصريح باسم اللازم مع إرادته وذلك كشأن زيد طويل التجاد
مريدا به طول القامة فانه كناية أيضا قرينة تمنع من إرادة طول التجاد مع طول القامة (قوله
فعند المصنف الخ) أي وإنما عند السكاكي فالانتقال في الكناية من اللازم إلى المزموم والمصنف رأى
أن اللازم من حيث أنه لازم يجوز أن يكون أعم فلا ينتقل منه إلى المزموم إلا إشعارا بالأعم بالخاص
وابجواب عن السكاكي أن اللازم إنما ينتقل عنه لا من حيث أنه لازم بل من حيث أنه مزموم وإنما سماه
لازما من حيث أنه تابع مستند للغير وإنما هو مزموم من جهة المعنى وهذا تعلم أن الخلف بينهما لفظي
(قوله الانتقال في المجاز والكناية الخ) أي والفرق بينهما عند وجود القرينة الصارفة عن
إرادة المزموم في المجاز وعدم وجودها في الكناية (قوله أيضا دلالة الخ) على المحذوف أي لا من
اللازم إلى المزموم كما يقول السكاكي أيضا دلالة الخ ووجهه في دلالة اللازم على المزموم ما تقدم من أن
اللازم يجوز أن يكون أعم من المزموم والعامة لا إشعار له بأخص معين فكيف ينتقل منه إليه (قوله
من حيث أنه لازم) حينية تقيده أي وأما دلالة اللازم على المزموم فبما إذا كان مساويا فهو من حيث
أنه مزموم لا من حيث أنه لازم لأنه مع التساوي يكون لازما ومزموما (قوله إلا أن إرادة الموضوع له
جائزة في الكناية) فإن قلت أي فرق بين الكناية وبين اللفظ الذي أريد به معناه الأصلي مع لازمه
نفعنا أو التزاما فانه حقيقة قطعا والكناية عند المصنف ليست حقيقة ولا مجازا مع أن كلا منهما
على هذا قد أريد به اللازم والمزموم معا قلت إن المقصود الأصلي في الحقيقة هو اللازم واللازم
مقصود بالتبعية والمقصود الأصلي في الكناية هو اللازم والمزموم مقصود تبعا فقول الشارح الآن
إرادة الموضوع له الخ أي بالتبع لا بالذات وقرينة الكناية وإن لم تناف المزموم فكيف اتبع اللازم عليه
كذا أمياب العلامة التقاسمي إذا علمت هذا فقول الشارح الآن إرادة الموضوع له الخ أي بالتبع
لا بالذات ومثال الحقيقة التي أريد منها اللازم والمزموم قولك فلان وجهه كلب ومثلا قد لوله المطابق
شبه وجه فلان بالبدري الاستدارة والاستدارة وهو مراد مع إرادة لازمه وهو أنه نهاية في الحسن
وليس هذا من الكناية في شيء ولحجة أن يراد في التشبيه المعنى المطابق وهو اتصاف المشبه بوجه
الشبه على وجه الكمال أو لازمه فقط صحيح وجود الخفاء والوضوح فيه مع أنه ليس من الكناية

والا فكناية
والا دلالة لللازم من كليهما من المزموم إلى اللازم
اللازم إلا أن إرادة الموضوع له جائزة في
الكناية دون المجاز

ولامن الجواز بل من المطابقة اتفاقا وهذا مما يقتض في حصر المصنف سابقا وجود الخفاء والوضوح
 في دلالاتي التضمن والالتزام اللتين هما العقليتان وأصل للجواز وانكسائية دون المطابقة فتأمل
 اه يعقوبي (قوله وقدم الجواز عليها) أى في الوضع أعنى في البحث والتبويب وهذا جواب
 عما يقال ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة للوضوح الذى هو مرجع هذا الفن انشائية بالدلالة
 ان عقلية وهى منحصرة هنا في الجواز والكناية فيكون المقصود من الفن منحصر فيها وحيد فيهما
 مستويان في المقصودية من الفن فلاى شئ قدم الجواز عليها في الوضع وهلا عكس الامر
 (قوله يجوز ان يكون هو اللازم والمزوم جميعا) أى وان كان القصد الاصلى منها الى اللازم كما مر
 (قوله مقدم على الكل طبعا) لتوقف الكل على الجزء في الوجود بمعنى انه لا يوجد الكل الا مع
 وجود طبيعة الجزء اتركبه من حقيقة الجزء وطبيعته لا تكون الجزء علة تامة للكل اذ لو كان كذلك
 لكان كلما وجد الجزء وجد الكل وهو باطل لجواز ان يوجد الجزء ولا يوجد الكل لصحة كونه أعم منه
 ولما توقف الكل على الجزء من الجهة المذكورة حكم العقل بأن الجزء من شأنه أن يتقدم
 في نفس الامر على الكل وذلك هو معنى التقدم الطبيعي أى المنسوب للطبيعة والحقيقة لتركيب
 الكل من طبيعة الجزء وحقيقته (قوله فيقدم الخ) أى فالمناسب أن يقدم بحث الجواز على بحث
 الكناية وضعا لاجل محساسة وموافقة الوضع للطبع (قوله وانما قال بجز معناها) أى ولم يقل
 لان معناها جز معناها جزما (قوله فان معنى الكناية) أى معناها الذى لا بد من ارادته منها
 فلا منافاة بين ما هنا وبين قوله سابقا ومعنى الكناية يجوز الخ (قوله ليس هو مجموع اللازم والمزوم)
 اى على وجه الجزم (قوله بل هو اللازم مع جواز الخ) أى فالجزم به فيها انما هو ارادة اللازم
 وأما المزوم فيجوز ان يراد أن لا يراد لانه يراد قطعاً وانما لم يعتبر وقوع هذا الجواز في بعض الاحيان
 حتى يكون معنى الجواز جزاً حقيقة من معناها لان الكناية من حيث هى كناية لا تقتضى ارادتها
 فلم يعتبر ما يعرض من وقوع ذلك الجواز (قوله ثم منه ما ينبى على التشبيه) أى ومنه ما لا ينبى
 عليه وهو المجاز المرسل (قوله وهو الاستعارة) وجه بناءها على التشبيه أن استعارة اللفظ
 انما تكون بعد المبالغة في التشبيه وادخال المشبه في جنس المشبه به ادعاء فاذا قلنا رأيت أسدا
 في الحمار فأولاً شبهنا الرجل الشجاع بالحيوان المفترس وبالغنا في التشبيه حتى ادعينا انه فرد من
 أفرادهم استعمرنا له اسمه فالتشبيه سابق على الاستعارة فهو أصل لها ثم انه في حالة استعارة اللفظ
 يتناسى التشبيه و مراد الشارح بالاستعارة التى كان أصلها التشبيه التصريح بحقيقة الحقيقة
 والممكنى عنها على مذهب الجمهور بل وكذلك التخييلية على مذهب السكاكي لان كلاهما مبنى
 على التشبيه والتشبيه أصل له (قوله فتعين التعرض له) هذا يقتضى أن التعرض للتشبيه لذاته
 بل لبذاء الاستعارة عليه فينبى ما سبأنى من جعله مقصدا لذاته لأشغاله على مباحث كثيرة
 وفوائده لانه يقتضى أن التعرض لذاته وقد منع المناقاة ويجعل التعرض لذاته من حيث اشتغاله
 على ما ذكرنا وغيره من حيث توقفه عليه (قوله أيضا) أى مثل التعرض للجواز والكناية
 وقد اشتمل كلامه على أمرين بيان ذكر التشبيه من أصله في الفن وبيان كونه مقدما في الذكر
 على الجواز وكل منهما مفهوم من قول المتن ثم منه ما ينبى على التشبيه فان المبني يستلزم مبنيا عليه
 وكونه متقدما كما هو ظاهر (قوله أقسامه) أى الجواز (قوله ولما كان الخ) هذا جواب
 عما يقال قضية كون التشبيه ينبى عليه أحد أقسام الجواز أن لا يكون من مقاصد الفن بل من وسائله
 فكيف عد بابا من الفن ولم يجعل مقدمة للجواز (قوله لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة بل جعل الخ)
 أى لجعله بابا تشبيها بالمتقدم من حيث كثرة الابحاث وان كان هو مقدمة للمعنى ويمكن أن يقال انه
 باب مستقل لذاته لان الاختلاف في وضوح الدلالة وحفظها موجود فيه كما تقدم فهو من هذا الفن

(وقدم) الجواز (عليها) أى على الكناية
 (لان معناه) أى الجواز (بجز معناها)
 أى الكناية لان معنى الجواز هو اللازم فقط
 ومعنى الكناية لان معنى الجواز هو اللازم
 والمزوم جميعا والجز مقدم على الكل طبعا
 فتقدم بحث الجواز على بحث الكناية وضعا
 وانما قال بجز معناها لان معنى الكناية ليس هو
 معناها حقيقة فان معنى الكناية ليس هو
 مجموع اللازم والمزوم بل هو اللازم مع
 جواز ارادة المزوم (ثم منه) أى من الجواز
 (ما ينبى على التشبيه) وهو الاستعارة
 التى كان أصلها التشبيه (فتعين التعرض له)
 أى للتشبيه أيضا قبل التعرض للجواز الذى
 أحد أقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه
 ولما كان في التشبيه مباحث كثيرة وفوائده
 بجهة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة بل
 جعل مقصدا برأسه

فقد اوان توقف على بعض أبوابه لان توقف بعض الابواب على بعض لا يوجب كون المتوقف عليه مقالة للفن (قوله فانحصر المقصود الخ) المراد بالمقصود ما يشمل المقصود بالذات كالجواز والكناية وما يشمل المقصود بالنسبة كالتشبيه قال العلامة عبد الحكيم لما كان ضمير ينحصر راجعا لعلم البيان المحول على الفن من الكتاب وكان مستقلا على امور سوى تلك الثلاثة من تعريف العلم وما يبحث عنه ومضبط أبوابه الى غير ذلك قال وينحصر المقصود من علم البيان في التشبيه والجواز والكناية (قوله في الثلاثة) أورد على الحصر فيها الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف فانها لا تدخل في المراد بالتشبيه هنا وليست مجازا ولا كناية وقول بعضهم انها داخل في التشبيه وان أوردوها عند لا اختلاف في حقيقتها واستعمالها على لفظان ودقائق يرده قول المصنف فيما يأتي والمراد بالتشبيه هنا الخ (قوله والجواز) أل للعهد المذكور والجواز المعلوم في الذكر هو المرسل والاستعارة التي تنبئ على التشبيه والله أعلم

(التشبيه) *

(قوله أي هذا باب التشبيه) أشار الشارح الى أن الترجمة خبر مبتدأ محذوف على حذف منافي وأشار الشارح بقوله الاصطلاحى الى أن ال في التشبيه للعهد المذكور لانه قد تقدم ذكر والمراد بالتشبيه الاصطلاحى الذى هو أحد أقسام المقصود الثلاثة ما كان غالبا عن الاستعارة والتجريد بان كان مستقلا على الطرفين والاداة لفظا أو فكريا (قوله المبني عليه الاستعارة) الضمير المجرور عند على أل الذى تنبئ عليه الاستعارة وذلك لان استعارة اللفظ انما تكون بعد المبالغة في التشبيه وادخال المشبهة في جنس المشبهة به كإمر وعلم أن البحث عن التشبيه الاصطلاحى في هذا الباب من جهة طرفيه وهما المشبهة والمشبهة به ومن جهة أداته وهى الكاف وشبهها ومن جهة وجهه وهو المعنى المشترك بين الطرفين الجامع لهما ومن جهة الغرض منه وهو الأمر الحاصل على اتجاذه ومن جهة أقسامه وسأبقى تحقيق ذلك في محله ان شاء الله تعالى (قوله أي مطلق التشبيه) أي وأل في التشبيه هذا الجنس اذ هو المناسب لنظام التعريف ومطلق التشبيه هو التشبيه القوي - وحينئذ نفي كلام المصنف شبهه استخدام حيث ذكر التشبيه أولا بمعنى ثم ذكره ثانيا بمعنى آخر وانما تعرض لتعريف مطلق التشبيه الذى هو التشبيه القوي مع أن الذى من مقاصد علم البيان انما هو الاصطلاحى ليختص الكلام منه الى تحقيق المصطلح عليه قسم الفائدة بالعلم بالمقول عنه والمناسبة بينهما (قوله أعظم من أن يكون على وجه الاستعارة) أي بالفعل بأن حذفت منه الاداة والمشبهة كفى قولك رأيت أسدا فى الحمام أو رأيت أسدا يرمى (قوله أو على وجه تنبئ عليه الاستعارة) أي بالقوة وهو التشبيه المذكور فيه الطرفين والاداة نحو زيد كالأسد وكان زيدا أسدا وهذا هو المقصود ووجه بناء عليه أنه اذا حذف المشبهة وأداة التشبيه وأقيمت قرينة على المراد صار استعارة بالفعل فظهر لك أن هذا مغاير لما قبله كما قاله السيرامى خلافا لما قاله سم من أن هذا تنويع في التعبير وأن المعنى واحد يعبر عنه بهاتين العبارتين (قوله أو غير ذلك) بأن كان التشبيه ضميا كما فى بعض صور التجريد فحولت من زيد أسدا فأنت فى الأصل شبهت زيدا بالأسد ثم بالغت فى زيد حتى انتزعت منه الأسد وانما كان هنا تشبيه ضمى لذكر الطرفين فى هذا الكلام فيمكن التحويل فى الطرفين الى هيئة التشبيه الحقيقي (قوله لتلايعود الخ) ان كان المراد لتلايعود الخ فهو ممنوع اذ الضمير قد يعود الى بعض أفراد انعام وقد يعود الى المطلق فى ضمن المقيد وفى باب الاستخدام يعود الى أحد المعنيين وان أراد بقوله لتلايعود أى على وجه الظهور والتبادر فعادة المعرف كذلك فلا فرق بينهما ويمكن أن يقال مراده لتلايعود الى ما ذكر كما هو الظاهر المتبادر وعوده الى المطلق الذى فى ضمن المقيد خلاف الاصل والحاصل أنه لو أئى بالضمير لكان المتبادر التشبيه المبوب له

(فانحصر) المقصود من علم البيان
(فى الثلاثة) التشبيه والجواز والكناية
(التشبيه) *
أي هذا باب التشبيه الاصطلاحى المبني
عليه الاستعارة (التشبيه) أى مطلق
التشبيه أعظم من أن يكون على وجه
الاستعارة أو على وجه تنبئ عليه الاستعارة
أو غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا يعود الى
التشبيه المذكور

بجلاف الاظهار فانه في صحة ارادة خلاف المتقدم أقوى من الاضمار وان كن يصح في الاضمار ارادة الخلاف أيضا بأن يكون على طريق الاستخدام ويصح في الاظهار ارادة نفس المتقدم لكن ارادة الخلاف في الاظهار أقوى من ارادته في الاضمار (قوله الذي هو أخص) أى من مطلق التشبيه وهو اللغوى ثم لا يخفى أن كون التشبيه الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العربى من حيث وضوح الدلالة يقتضى أن يكون عبارة عن اشتراك شيئين في معنى الذى هو مدلول الكلام أو الكلام الدال على اشتراك شيئين في معنى وانتشيه اللغوى كما أتى عبارة عن فعل المتكلم فينهما مباينة فأين الاختصاصية وقد يجاب بأن المصنف لمفسر التشبيه الاصطلاحي أيضا بفعل المتكلم حيث جعل جنس التشبيه اللغوى كان أخص منه وحينئذ فعنى كونه من مقاصد علم البيان أن البحث عما يعلق به من الطرفين ووجه التشبه وأدائه والغرض منه من مقاصده وانما فسر بفعل المتكلم لانه المعنى الحقيقي عندهم وان كان التشبيه قد يطلق على الكلام الدال على المشاركة ولما كان فعل المتكلم معنى حقيقيا لهذا اللفظ لاطلاقه عليه اطلاقا شائعا ويستتقون منه المشبه لفعاله والمشيبه والمشيبه به للطرفين ووجه تشبيه والغرض منه وأدائه ولا يصح شئ من ذلك اذا أريد به الكلام الدال (قوله وما يقال الخ) هذا جواب عن سؤال تقدم به ان الظاهر كالضمير في العود الى المبدأ كقولنا في المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عين الاولى وحينئذ فلا يتم ما ذكر من التوجيه فقول المشرح وما يقال أى اعتراضا على ما تقدم (قوله اذا أعيدت معرفة) أى لفظها الاول قال يس وانظر هل الاعادة بالمرادف كذلك (قوله فليس على اطلاقه) أى وكذا ما يقال ان التكررة اذا أعيدت تكرة كانت غير الاولى ألا ترى قوله تعالى وهو الذى فى السماء الله وفى الارض الله مع امتناع التسمية ههنا وقوله فليس على اطلاقه أى بل أكثرى لا كفى وذلك لانه مقيد بما اذا لم يتم قرينة على المغايرة كما هنا فان القرينة هنا على المغايرة قوله والمراد الخ ثم ان ظاهره أن عود الضمير الى ما قبله كفى وفيه بحث لانه يمكن حمل الضمير على الاستخدام نعم الغالب في المضمر ارادة المعنى الاول فاستوى مع اعادة الظاهر فتأمل اه يس (قوله معنى التشبيه) أى الذى هو مصدر تشبه بدليل تفسير المشرح الدلالة بما ذكر (قوله مصدر الخ) أفاد المشرح أن الدلالة المرادة هنا صفة للمتكلم كأن التشبيه كذلك اذا المعنى التشبيه هو أن يدل المتكلم على مشاركة الخ لصفة الدال أعنى ان فهم المعنى منه اذا لا يصح حملها بهذا المعنى على التشبيه الذى هو فعل المتكلم وسيأتى أن التشبيه قد يطلق وصفا للكلام ولو أراد المصنف ذلك لقال هو مجموع الطرفين والاداة والمعنى وبما ذكره المشرح من أن الدلالة هنا مصدر دللت الخ المفيد أنها صفة للمتكلم يتدفع ما يقال التشبيه فعل المتكلم فهو وصف له والدلالة وصف للدال وحينئذ فلا يصح حملها عليه (قوله على مشاركة) أى اشتراكا فالقاعلة بمعنى الفعل كما سرفت وواعدت بمعنى سرفت ووعبت والمراد بالامر الاول المشبه وبالتالى المشبه به (قوله فى معنى) أى فى وصف وهو وجه التشبه المشترك بين الطرفين الجامع بينهما وأما الدال والمشبه بالكسر فهو المتكلم وادعز بقوله فى معنى عن المشاركة فى عين نحو شارك زيد عمرا فى الدار فلا يسمى تشبيها (قوله وهذا) أى تعريف التشبيه اللغوى أى بما ذكر شامل لمثل قائل زيد عمرا فانه يدل على مشاركة زيد لعمرو فى المقاتلة وجماع فى زيد وعمرو فانه يدل على مشاركتهم فى الجىء ومثلها ما زيد أفضل من عمرو فانه يدل على اشتراكهما فى الفضل أى مع أن هذا كله ليس تشبيها لغويا فكان الواجب أن يزد بالـ كاف ونحوها لفظا أو تقديرًا لخراج مثل هذا وادخل زيد أسد ونحوه فقد اتضح لنا أن مقصود المشرح الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوى كما هو مفسد كلام العلامة السيد خلافا لما قاله بعضهم من أن مراد المشرح بيان الواقع لا الاعتراض على التعريف

الذى هو أخص وما يقال ان المعرفة اذا أعيدت كانت عين الاول فليس على اطلاقه
بمعنى أن معنى التشبيه فى اللغة (الدلالة)
هو مصدره وذلك دلالت فلاننا على كذا
اذا هدته له (على مشاركة) كذا
وما يقال لعل قائل زيد عمرا
فى معنى

وقد يجاب بأن ما عترف به المصنف من باب التعريف بالدلالة وهو شائع عند أهل اللغة أو يقال مراد
 المصنف بالدلالة الصريحة فخرج ما ذكره من الدلالة فيهما على المشاركة غير صريحة وذلك لأن مدلول
 الأول صراحة وجود المقابلة من زيد وتعلقها بعمره ويلزم ذلك مشاركتها فيها ومدلول الثاني
 صراحة ثبوت المجيء لزيد ووجوده لعمره ويلزم ذلك أيضا مشاركتها فيه ومن البين أنه قد يقصد
 وقوع المقابلة من زيد وتعلقها بعمره وغافلا عن مشاركتها فيها وقد يقصد المجيء من كل واحد منهما
 غافلا عن المشاركة فيه أيضا ولو كانت المشاركة لازمة لكل من مدلولي التركيبين فباستطاعة كون
 الدلالة صريحة لا يشبهها التعريف بالجمل فنشأ الاعتراض على التعريف المذكور لعدم الفرق بين
 ثبوت حكم لشيئين وبين مشاركة أحدهما للآخر فيه وإلحاق انهما مفهومان متغايران متلازمان
 فليس دلالة اللفظ على أحدهما عين دلالة على الآخر وان استلزمها وليس دلالة المتكلم على
 أحدهما مستلزما لدلالة على الآخر إذ ربما لا يكون الآخر مقصودا عنده أصلا (قوله)
 المصطلح عليه أي وهو الذي ترجم له هنا (قوله أي الدلالة على مشاركة أمر لا صريح في معنى)
 هذا تفسير لما وقوله بحيث لا تكون تفسير لقوله لم تكن وقد حمل ما على أنها موصولة وتقدر عبارة
 أي الدلالة على مشاركة أمر لا صريح في معنى التي بحيث لا تكون الخ لأنه أسقط التي ولو قال أي تشبيه
 لم تكن الخ كما قال في المطول كان أخضر وأحسن (قوله بحيث لا تكون) أي الدلالة المفادة
 بالكلام على وجه الاستعارة الحقيقية أي فإن كانت تلك الدلالة على وجه الاستعارة المذكورة
 بأن طوى ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه به مع قرينة دلت على إرادة المشبه فذلك اللفظ لم يكن تشبيها
 في الاصطلاح وقوله فصوراً ثبت أسداً في الجسم أن كان مثالا للمنى وهو الاستعارة الحقيقية فالمراد
 فصوراً ثبت في رأي الخ وان كان مثالا للتشبيه فالمراد فصوراً ثبت المدلول عليه بقولك رأيت أسداً
 في الجسم وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا على وجه الاستعارة بالكناية) سمي أي أنها عند المصنف
 التشبيه المضمحل في النفس المدلول عليه بلفظ يدل عليه وعند السكاكي نفس لفظ المشبه المستعمل
 في التشبيه به أذواء وعند القوم لفظ المشبه به المطوى من الكلام الرموزية بذكر لازمه
 وعلى الأول يكون التمثيل لها بقول القائل أنشئت المنية أطفارها بفلان تمثيلاً لاستفاد منه
 وعلى الثاني والثالث تمثيلاً لما جرت فيه فتقول الشارح فصوراً ثبت الخ أي فصوراً التشبيه المضمحل
 في النفس المستفاد من قولنا أنشئت الخ (قوله ولا على وجه التجريد) كان المناسب للمصنف
 أن يقول بعد ذلك بالكاف وفصوراً الخ فخرج فصوراً ثبت زيد وعمره إلا أن يقال أراد
 بالدلالة الواقعة في التعريف الدلالة الصريحة المقصودة فخرج ما ذكر من المذاهب لأن الدلالة على
 المشاركة فيهما ليست صريحة في ذلك (قوله الذي يدكر في علم البديع) وهو ما كان المجزئ غير
 المجزئ منه كمثل المخرج وأما ما كان المجزئ هو نفس المجزئ منه فليس داخل في الدلالة حتى يخرج
 وتوضيح ذلك أن التجريد قسمان الأول أن يتزع من الشيء شيء آخر مساو له في صفاته للمبالغة
 في ذلك الشيء حتى صار بحيث يتزع منه شيء آخر مساو له في صفاته كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد
 فإنه لا يتزع دار الخلد من جهنم وهي عين دار الخلد لا شبهة بها وهذا ليس فيه مشاركة أمر لا صريح آخر
 حتى يحتاج لإخراجه والثاني أن يتزع المشبه به من المشبه للمبالغة في التشبيه حتى صار المشبه
 بحيث يكون أصلاً يتزع منه المشبه به فصوراً ثبت زيد أسداً فإنه تجر يد أسد من زيد وأسد مشبه به
 زيد لا عينه ففيه تشبيه مضمحل في النفس وهذا هو التجريد عنه وإخراج التجريد المذكور إنما هو بناء
 على أنه لا يسمى تشبيها اصطلاحاً وهو الأقرب إذ لم يذكر فيه الطرفان على وجه ينفي عن التشبيه
 وقبل أنه تشبيه حقيقة لذكر الطرفين فيمكن التحويل فيهما إلى هيئة التشبيه لولا قصد التجريد وعليه
 فلا يحتاج لإخراجه (قوله لقيت زيد أسداً أي لقيت من زيد أسداً أصلاً لقيت زيداً المماثل

(والمراد) بالتشبيه المصطلح عليه (هنا)
 أي في علم البيان (مالم تكن) أي الدلالة على
 مشاركة أمر لا صريح في معنى بحيث لا تكون
 (على وجه الاستعارة الحقيقية) (الاستعارة
 أسداً في الجسم) (و) لا على وجه الاستعارة
 بالكناية (فصوراً ثبت المنية أطفارها
 (و) لا على وجه التجريد) الذي يدكر
 في علم البديع من فصوراً ثبت زيد أسداً أو
 لقيت منه أسداً

للأسد ثم يوافق في تشبيهه به حتى أنه جرد من زيد ذات الأسد وجعلت منتزعة منه وكذا يقال في المثال الذي بعده (قوله مع أن شيئاً منها الخ) أي مع أنه لا يسمى شيئاً منها تشبيهاً اصطلاحاً فقد سمعته ول يسمى عليها ولو آخره ليكون في حيز النبي لكان أوضح وإنما لم يسم شيئاً من هذه تشبيهاً اصطلاحاً لأن التشبيه في الاصطلاح ما كان بالكاف وفحورها لفظاً أو تقديرًا وعدم تسمية واحد من هذه تشبيهاً مذهب المصنف وخالفه السكاكي في التجريد فإنه صرح بأن نحو لقيت يزيد أسداً ولقيت منه أسداً من قبيل التشبيه وقد يقال إن الخلاف لفظي راجع إلى الاصطلاح قاله الخليلي (قوله لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً) أي وإن وجد فيها معنى التشبيه نعم هو تشبيه لغوي وهو أعم من الاصطلاح فكل اصطلاح لغوي ولا عكس فيجوز أن يكون في زيد أسداً وينفرد اللغوي في الاستعارة والتجريد (قوله وإنما قيد الخ) حاصله أنه أعقب قيد الاستعارة بالتحقيقية والمكثي عنها أو كثرها ولم يقل ولا على وجه الاستعارة التخيلية لأنها حقيقة عند المصنف فلفظ الاظفار مثلاً عند المصنف مستعمل في معناه الحقيقي وليس مجازاً أصلاً وإنما التجوز في إثباته الأمنية على ما يأتي وحديثه فلا دلالة فيها على مشاركة أمر لا آخر فلا حاجة لآخرها بقوله ما لم تكن الخ لأنهم لم تدخل في الجنس الذي هو الدلالة المذكورة (قوله ليس في شيء من الدلالة الخ) أي فهي غير داخل في المراد بها حتى يحتاج إلى أن يقول ولا على وجه الاستعارة التخيلية ومقتضى الظاهر أن يقول ليست بالتأنيث إلا أنه ذكر نظراً إلى معنى الاستعارة التخيلية الذي هو إثبات لازم المشبه به للمشبهه وانظر فيه من ظرفية المقيد في المطلق ولو قال ليس فيها شيء من الدلالة كان أوضح (قوله على رأي المصنف) متعلق بإثبات أي أن الاستعارة التخيلية عند المصنف موافقة للسلف إثبات لازم المشبه به للمشبهه بعد ادعاء كونه عينه فلا تشبيه إلا في الاستعارة بالكناية ويحتمل أن يكون الظرف متعلقاً بالنبي أي اتقاء الدلالة على المشاركة في التخيلية على رأي المصنف لا على رأي السكاكي ففيها ذلك (قوله إذا المراد أي عند المصنف) وحديثه فالتجوز إنما هو في الاسناد فالتخيلية على رأيه مجاز عقلي وإذا لم يخرجها وإنما عند السكاكي فالتجوز في نفس الاظفار فهي داخل في الجنس وهو الدلالة المذكورة فلوحذف قوله التحقيقية وما بعدها واقتصر على قوله على وجه الاستعارة كان أخصر وأتم لدخول التخيلية عند السكاكي (قوله على ما سيجي) أي من الخلاف بين السكاكي وغيره (قوله فالتشبيه الاصطلاح الخ) أعاده لأجل إيضاح ربط قوله قد دخل الخ بناقله وكان يكفي أن يقول فالتشبيه الاصطلاح ما لم يدخل الخ (قوله في معنى) سياقي قريباً منه لأنه لابد في المعنى الذي هو وجه الشبه أن يكون له زيادة اختصاص بما رقد بيان اشتراكهما فيه فيؤخذ منه أن نحو جاء زيد وعمر ولا يسمى تشبيهاً (قوله قد دخل فيه) أي في تعريف التشبيه الاصطلاح نحو قولنا زيد أسداً أي كادخل فيه ما يسمى تشبيهاً من غير خلاف وهو ما ذكره في أداة التشبيه نحو قولنا زيد كالأسد وكالأسد بحذف زيد تشبيهاً قرينة كالألف من زيد فقبل كالأسد والمراد دخل نحو قولنا زيد أسداً معاً على القول المختار وهو ما حذف فيه أداة التشبيه وجعل التشبيه به خبراً عن التشبيه أو في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه أو مع حذفه فالأول نحو قولنا زيد أسداً والثاني نحو قوله تعالى صم بكم وجعل التشبيه به في حكم الخبر عن التشبيه من حيث إفادة الاتحاد وتناسي التشبيه كما في الحمال والمفعول الثاني في باب علمت والصفة والمضاف وكونه ميمناً وذلك نحو قولنا زيد أسداً أي كالأسد وعلمت زيداً أسداً أي كالأسد ومررت برجل أسداً أي كالأسد وماء اللبن أي ماء هو اللبن ونحو قوله تعالى حتى تبين لكم الخطيط الأبيض من الخطيط الأسود من الفجر (قوله فإن الحقيقي الخ) علة لدخول ما ذكر من المثال والآية في التعريف وخالف غيرهم فادعى أن ما حذف فيه الأداة كقولنا زيد أسداً من باب الاستعارة بناءً على أن حل الاسمية على زيد

فإن في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمي
لا صرف في معنى مع أن شيئاً منها لا يسمى تشبيهاً
اصطلاحاً وإنما قيد الاستعارة بالتحقيقية
والكناية لأن الاستعارة التخيلية كليات
الاظفار الأمنية في المثال المذكور ليس
في شيء من الدلالة على مشاركة أمي لا صرف
معناها الحقيقي على ما سيجي فالتشبيه
الاصطلاح هو الدلالة على مشاركة أمي
لا صرف في معنى لا على وجه الاستعارة
التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد
(قد دخل فيه نحو قولنا زيد أسداً) بحذف أداة
التشبيه (و) نحو (قوله تعالى صم بكم عي)
بحذف الأداة والتشبيه جميعاً أي هم صم
فإن الحقيقي

لا يصح الابدخاله في جنس الاسد المعاد كافي الاستعارة وعلى هذا فلا بد من ان يذهب التشبيه
وجوز الشارح ان يكون زيد اسدا من باب الاستعارة ولكن الذي ان المشبه ليس زيدا بل كليم وهو
الرجل الشجاع (قوله على أنه) أي ما ذكر من المثال والآية (قوله المستعار له) وهو المشبه
كل رجل الشجاع في رأيت أسدا في الحمام وطى المستعار له انما هو بالنسبة للاستعارة التصريرية
اذ هي التي يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف المكنية فانه انما يطوى فيها ذكر المشبه بدو المشبه
فيذكر فيها وانما اقتصر هنا على ذلك لان كلام المثال والآية على فرض انها استعارة انما يكون
تصريحية لا مكنية (قوله بالكنية) أي من اللفظ والتقدير (قوله ويجعل الكلام خلوا) أي خاليا
عنه عطف على قوله يطوى الخ عطف تغيير أي والمشبه في المثال الاول ملفوظ وفي الآيات المتدبر
وملفوظ لانه خبر لا بد له من مبتدأ تقديره هم سم والمقدر بمنزلة الملفوظ فلم يطو ذكر بالكنية فيهما
(قوله صالحا لأن يراد به) أي بالكلام المعنى المنقول عنه وهو المشبه به المستعار منه كالاسد
وقوله والمنقول اليه أي والمعنى المنقول اليه وهو المشبه المستعار له كزيد (قوله لولا
دلالة الحال) أي وهي القرينة الحالية فاذا قلت رأيت أسدا الآن في موضع لا يرى فيه
الاسد الحقيقي كان هذا الكلام لولا القرينة الحالية صالحا لأن يراد بالاسد فيه المعنى الحقيقي
وهو الحيوان المنقرض المشبه به وأن يراد به المشبه وهو الرجل الشجاع وقوله أو يفوى الكلام
المراد به القرينة المقابلة فاذا قلت رأيت أسدا في يده سيف كن هذا الكلام لولا في يده سيف
صالحا لأن يراد بالاسد فيه الحيوان المنقرض أو الرجل الشجاع وتسمية القرينة المقابلة يفوى
الكلام على خلاف ما فسر به الاصوليون الفوى من أنها مفهوم الموافقة أي المفهوم الموافق
حكمه الحكم المنطوق وانما سميت القرينة المقابلة فوى لأن فوى الكلام في الاصل معناه ومذهبه
كافي القاموس والقرينة المقابلة معنى لفظ كرمع اللفظ المجازي يمنع من ارادة الموضوع له
ثم ان قوله لولا دلالة الحال أو يفوى الكلام راجع للايراد أعني ارادة المنقول عنه فهو شرط فيه
لان القرينة سواء كانت الحالية أو مقابلة مانعة من ارادة المنقول عنه أعني المعنى الحقيقي فلو قدم
الشارح ذكر المنقول اليه عن المنقول عنه لانتل ان شرط بشرطه ثم ان عبارة الشارح مشكلة
لانها تفيد أن الكلام انشغل على اللفظ المستعار منه صالح لأن يراد به المنقول عنه والمنقول اليه
عند عدم القرينة وليس كذلك بل هو عند عدم القرينة تعيين حمل على المنقول عنه وهو المعنى
الحقيقي فهو غير صالح لارادة المنقول اليه لانه لا يراد به المنقول اليه الا بواسطة القرينة ولا قرينة
وأجيب بأن عدم القرينة المانعة انما يوجب عدم ارادة المنقول اليه لا عدم احتمال ارادة
وصلاحيته اذ قد تقرر أن كل حقيقة تحتل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشئ عن دليل
وهذا لا ينافي افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما في الاطوار اه فري وفي عباد الحكميم
ما حاصله انه اذا اتفت القرينة الحالية أو مقابلة انتفى اثرها وهوتعين ارادة المنقول اليه واذا انتفى
تعين ارادة المنقول اليه جاز ارادة كل منهما لا تتقاء المانع أعني وجود القرينة المعينة ووجود
المقتضى وهو حمل اللفظ على حقيقة عند الاطلاق وان كان بالنظر لوجود المقتضى يكون المنقول
عنه متعينا ارادته (قوله أي البحث) أشار الشارح بهذا الى أن مراد المصنف بالنظر البحث
على سبيل المجاز المرسل من اطلاق اسم اللازم و ارادة المزموم وذلك لان البحث اثبات المحولات
للموضوعات أو تفنيها عنها وهذا يستلزم النظر وهو توجيه العقل لاحوال المنظور فيه أما ان أريد
بالبحث عن الشيء التأمل في أحواله كن متجدا هو والنظر حينئذ (قوله المقصد) أي في هذا
الباب أعني باب التشبيه (قوله طرفاه) هما اثنان من تلك الاربعة والمراد بالمشبه والمشبه به
معناهما لا اللفظ اذ ال علىهما (قوله ووجهه) هو الركن الثالث والاداة رابعها والمراد

على أنه تشبيه بليغ للاستعارة لان الاستعارة
انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له
فالكلمة ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا
لأن يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا
دلالة الحال أو يفوى الكلام (والنظر ههنا
في أركانه) أي البحث في هذا المتخصص عن
أركان التشبيه المصطلح عليه (وقى) أدبته
(طرفاه) المشبه والمشبه به (ووجهه)
وآداته

بوجهه المعنى المشترك الجامع بين الطرفين لا اللفظ الدال عليه والمراد بأداته تمام معنى الكاف ونحوه
 نلاحظ ما قبله وأما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال منزلة المدلول (قوله وفي الغرض منه) أي في الأمر
 المبني على إيجاده وهذا عطف على قوله في أركانه (قوله وفي أقسامه) أي أقسام التشبيه الخاصة
 باعتبار الطرفين وباعتبار الغرض وباعتبار الوجه وباعتبار الأداة ككونه تشبيه مفرد بمفرد أو مركب
 بمفرد أو مركب بمركب ~~و~~ ككونه ملفوفا أو مجموعا أو مفروفا إلى غير ذلك مما يأتي (قوله
 وإطلاق الأركان على الأربعة) أي مع كونها خارجة عن التشبيه المصطلح عليه الذي هو الدلالة
 وهذا جواب عما يقال إن التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لا غير في معنى فهو فعل الفاعل
 وكل واحد من هذه الأمور الأربعة ليس بجزأ له وحيد فلا وجه لجعلها أركاناً لأن ركن الشيء
 ما كان جزءاً لحقيقته وحاصل هذا الجواب أن المراد بالركن ما يتوقف عليه الشيء وإن لم يكن
 داخلياً في حقيقته وجزأ منها وهذه الأمور لما أخذت في تعريفه على أنها مفرد صامته متوقفاً
 عليها (قوله أما باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه) لا يقال إذا كانت مأخوذة في تعريفه
 فهي جزء منه لأن التعريف نفس المصنف بحسب الذات لا ناقول مراد الشارح أنها مأخوذة
 في التعريف على أنها قيود خارجية لا على أنها أجزاء محمولة على المصنف إذا حمل شيء آخر غيرها
 وهو الدلالة لكن باعتبار علاقتها بها ونظير ذلكها في التعريف ذكر البصر في تعريف العمى حيث يقال
 هو عدم البصر عما من شأنه الإبصار فالبصر ذكر لاجل التقييد لا على أنه جزء لا معنى إذ ليس
 هو عدم وبصر على أن التعريف قد يكون بالأمور الخارجية (قوله أعني) أي بتعريفه
 (قوله ونحوه) كمثل وكأن به من دون مشددة (قوله وأما باعتبار الخ) حاصله أن الأمور
 الأربعة أركان للتشبيه بمعنى الكلام الدال على المشاركة لا بمعنى الدلالة على المشاركة ولفظ التشبيه
 كما يطلق على المعنى الثاني يضاق اصطلاحاً على المعنى الأول بكثرة ولا شك أن الأمور الأربعة أجزاء
 الكلام وقد يقال إن من جعلها وجه التشبيه وهو المعنى الذي يشترك فيه الطرفان وهو ليس جزءاً من
 الكلام لأن يقال جعله جزءاً من الكلام باعتبار اللفظ الدال عليه وعلى هذا الجواب الثاني فيكون
 الضمير في قول المصنف وأركانه للتشبيه بمعنى الكلام وحينئذ فيكون في كلامه استخفاف حيث ذكر
 التشبيه بمعنى الدلالة وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر وهو الكلام الدال (قوله أن التشبيه) أي لفظ
 التشبيه (قوله كثيراً ما يطلق) كثيراً مفعول مقدم ليطبق وما زائدة لتوكيد الكثرة أي يطلق
 كثيراً مجازاً كما في (قوله والعمدة في التشبيه) أي والمعتمد عليها ما فيه وهو تفسير ما قبله
 (قوله لكون الخ) هذا على الأصل لهما بالنظر للوجه (قوله فائهما) أي فيكون الوجه
 عارضاً لهما والمعروض أقوى وأصل بالنسبة للعارض لأنه موصوف والوصف تابع له (قوله آلة
 في ذلك) أي في ذلك أقسام أي آلة لبيانها ويحتمل أن الإشارة للتشبيه أي وكثيراً ما يستغنى عنها
 في التركيب وهذا على الأصل للطرفين بالنظر للأداة ثم إن قوله والأداة بالجر عطف على الوجه
 باعتبار لفظه أو بالرفع عطف عليه باعتبار محله لأن محله رفع على أنه اسم الكون وآلة عطف على معنى
 فهي منصوبة لعطفها على خبر الكون ففيه العطف على معمول عامل واحد وهو جائز ويحتمل رفع
 الأداة على الابتداء وآلة بالرفع خبره واجله مستأنفة أو حال (قوله أما حسبان) أي مدركان
 بأحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس وقوله طرفاء الخ أي
 وأما نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسباً لأنه تصديق وليس شيء من التصديق حسباً (قوله
 كالخلة والورد) أي حيث يشبهه الأقل بالثاني نحو خذ زيد كهذا الورد في الحجرة وقوله كالخلة
 والورد أي الجزئين إذ الكلمتان غير حسبيتين بل عقليتان لأن كل كلي عقلي وكذا يقال في غير
 الخلة والورد مما يأتي وإن جعل من تشبيه الكلي بالكلي وجعلها محسوسين من حيث انتزاعهما

وفي الغرض منه وفي أقسامه (والخلاق
 الأربعة المذكورة
 التي باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه أعني
 الدلالة على مشاركة أمر لا معنى
 بالكاف ونحوه وأما باعتبار أن التشبيه
 في الاصطلاح كثيراً ما يطلق على الكلام
 الدال على المشاركة والمكان الطرفان هما
 الأساس في العمدة في التشبيه تكون الوجه
 معنى قائم بهما والأداة أي المشبه والمشبه به
 بجهنما فقال (طرفاء) أي المشبه والمشبه به
 (أما حسبان كالخلة والورد)

من الجزئيات المحسوسة كان في جميع ما ذكر تسامح لافي اكثره فقط (قوله في المبصرات) من
 نظرية الجزئ في الكلي أو أن في معنى من وعلى كل حال فهو حال من الخلد والورد وكذا يقال فيما بعد
 (قوله والصوت الضعيف والهمس) أي حيث يشبهه الأول بالثاني بأن يقال هذا الصوت الضعيف
 كالهمس في الخفاء والمراد بالضعيف ضعيف مخصوص وهو الذي لم يبلغ إلى حد الهمس لا مطلق
 الضعيف الصادق بالهمس والادراك من تشبيه الاعتم بالخاص بمنزلة أن يقال الحيوان كالإنسان
 وهو لا يصح ولا يتعين أن يوثق بل فقط الضعيف في عبارة التشبيه كما قلنا بل يجوز أن يقال صوت زيد
 كالهمس والحال أن صوته في الواقع ضعيف (قوله أي الصوت الذي أخفى) نفس الهمس
 وقوله عن فضاء الهم عن معنى من أي كنه لا يخرج من فضاء الهم أي من وسطه (قوله والنكهة
 والعنبر) أي حيث يشبه الأول بالثاني بأن يقال نكهة زيد كالعنبر في ميل النفس لكل (قوله
 والريق والخمر) أي حيث يشبه الأول بالثاني بأن يقال ريق زيد كالخمر بجميع الاستكثار واللذة
 أو الخلاوة في كل (قوله والجلد الناعم والخمر) أي حيث يشبه الأول بالثاني بأن يقال
 جلد زيد كالخمر في النعومة (قوله وفي أكثر ذلك) أي في التمثيل للمعسوسات بأكثر ذلك
 تسامح والمراد بالأكثر ما عدا الصوت الضعيف والهمس والنكهة فإن هذه الثلاثة لا تسامح فيها لأن
 الصوت الضعيف والهمس مسموعان حقيقة والنكهة مشهورة حقيقة (قوله ولينهما)
 عطف على ملاحظة عطف مغاير لأن الملاسة الصالحة وهي غير اللين (قوله لأنفس هذه الخ) عطف
 على قوله أنما هو اللون الخ وهذا التسامح مبنى على مذهب الحكماء القائلين المدرك بالحواس أنما هو
 الأعراض وخواص الأجرام لا ذواتها ويمكن دفع هذا التسامح بتقدير المضاف في كلام المصنف
 بأن يقال كونه الخلد ولون الورد والنكهة ورائحة العنبر وطعم الريق والخمر وملامة الجلد الناعم
 والخمر وأنما على مذهب المتكلمين من ادراك الحواس للأجرام وخواصها فلا تسامح فالجزم المدرك
 بالذوق طعمه مثلاً أدركت جرميته وخاصيته بالذوق وكذا يقال في الباقي (قوله لكن اشتهر الخ)
 أي والمصنف ارتكب ذلك التسمي نظراً للعرف فليس قصد السارح دفع التسامح بناء على العرف
 بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح بأن العرف يجري به وقدر بعض الحواشي أن المراد بقوله لكن
 اشتهر الخ دفع التسامح حيث قال أي والمصنف بنى كلامه على ما جرى به العرف فجعل هذه
 الأمور حسية وحيدة فلا تسامح ولا حاجة لتقدير المضاف (قوله وشمت) بالكسر ومضارعه
 بالفتح ويقال شمت بالفتح أشم بالضم والأول أفصح (قوله أو عقليان) مقابل أقوله أما حسيان
 أي أن الطرفين أما حسيان كما تقدم وأما عقليان بأن لا يدرك واحد منهما بالحس بل بالعقل (قوله
 كالعلم والحياة) حيث يشبه الأول منهما بالثاني بأن يقال العلم كالحياة في أن كلا جهة للأدراك
 (قوله ووجه الشبهة الخ) تعرض لبيان هنادون ما تقدم لكونه خفياً مع الإشارة إلى أن المراد
 بالعلم الملكة لا الإدراك (قوله جوتي ادراك) أي طريق ادراك وان كان العلم بمعنى الملكة سبباً له
 والحياة شرطاً له كما في المطول (قوله فالمراد الخ) هذا تفريع على ما ذكره من وجه الشبهة
 (قوله الملكة) هي حالة بسيطة تحصل من ممارسة فن من الفنون بحيث يكون صاحبها يمكنه
 ادراك أحكام جزئيات ذلك الفن واحضار أحكامها عند ورودها كالملكة الفقهية قائماً بقوة يمكن
 اعرف اصوله ودلائله أن يعرف حكم أي جزء من جزئياته عند ارادة ذلك الحكم من كونه حراماً
 أو مكروهاً أو مباحاً أو مندوباً أو واجباً وانما قلنا أنها بسيطة لأنها ليست هيئة حاصلة من عدة أمور
 لا تتصور إلا باعتبارها ولا نسبية بتوقف تعقلها على تعقل غيرها (قوله على الادراكات الجزئية)
 أي على ادراك المدركات الجزئية لأن المتصف بالجزئية والكلي المدركات لا الادراكات إلا أن يقال
 لا مانع من وصف الادراكات بذلك باعتبار متعلقها (قوله لأنفس الادراك) عطف على الملكة

في المبصرات (والصوت الضعيف والهمس)
 أي الصوت الذي أخفى حتى كنهه لا يخرج
 عن فضاء الهم في المشهورات (والنكهة) وهي
 ربيع الهم (والعنبر) في المشهورات (والريق
 والخمر) في المشهورات وفي أكثر ذلك تسامح
 والخمر في المشهورات وفي أكثر ذلك تسامح
 لأن المدرك بالبصر مثلاً انما هو لون الخلد
 والورد وبالشئ رائحة العنبر وبالذوق طعم
 الريق والخمر وبالشئ ملاسة الجلد الناعم
 والخمر وبالشئ الانفس هذه المبصرات الورد
 والخمر وبالشئ ان يقال أبصرت الخمر
 لكن اشتهر في العرف أن يقال أبصرت الخمر
 وشمت العنبر وذقت الخمر وبالشئ الشبهة
 (أو عقليان) كالعلم والحياة ووجه الشبهة
 بينهما كونهما جوتي ادراك كذا في المفتاح
 والابحار فالمراد بالعلم ههنا الملكة التي
 يتدبر بها على الادراكات الجزئية لأنفس
 الادراك

وانما لم يكن المراد بالعلم في قوانين العلم كالحياة الادراك الذي هو الصورة الحاصلة لانه لا يصح ان يقال فيه انه جهة ادراك أي طريق له لتلازم أن يكون الشيء طر يقال نفسه وهو باطل ووجه التلزم أن المراد به مطلق الادراك لا ادراك مخصوص فكل ادراك مندرج تحته فليس هنالك ادراك غير مندرج تحته حتى يكون سبيله (قوله انما أي الملكة) قوله وطريق (عطف تفسير قوله بينهما) أي بين العلم والحياة (قوله الادراك) أي نفس الادراك لا كونها جهة ادراك (قوله نوع من الادراك) لأن الادراك يشمل الظن والامتناد والوهم واليقين وعلى هذا فالمراد بالعلم الادراك لا الملكة (قوله مستقيمة للبحس) أي مستقيمة للاحساس الذي هو الادراك بالحاسة ولا شك أن الادراك المذكور نوع من الادراك (قوله وفساده) أي فساد ذلك القيل (قوله واضح) أي لا مرين بينهما الشارح بقوله لأن الخ وأيضاً الخ (قوله لأن كون الخ) هذا تنبيه لادليل لأن الامور الواضحة لا يقام عليها الادلة (قوله لا يوجب اشتراكهما) أي اشتراك العلم والحياة في الادراك لأن الحال انما يقام بالعلم وهو كونه ادراكاً يتم بالحياة وانما وجد معها فما كان يجب اشتراكهما في الادراك الا لو كانت الحياة نفسها نوعاً من الادراك كالعلم (قوله على ما هو شرط الخ) متعلق بمحذوف غاية في المنقضي أي لا يوجب اشتراكهما في الادراك حتى يكون الاشتراك المذكور جارياً على ما هو شرط في وجه التشبيه من كونه مشتركين الطرفين قائمهما الا أنه في المشبهة أقوى وأشهر منه في المشبهة (قوله ان العلم ادراك الخ) هذا خبر ليس أي أن كون العلم ادراكاً كما أن الحياة معها ادراك ليس ذلك هو المقصود من قولنا العلم كالحياة بل المقصود من ذلك القول أن العلم كالحياة من حيث ان كلا سبب في الادراك لأن الغرض من هذا التشبيه اظهار شرف العلم وهو حاصل على هذا الوجه دون الاول (قوله بل ليس الخ) هذا الانحراب المتقالي أي بل لو فرض قصد لم يكن فيه كبر فائدة أي فائدة كبيرة وذلك لانه يقتضي أن وجه التشبيه بين العلم والحياة الملازمة لمطلق الادراك ولازمة لمطلق الادراك لا شرف فيه لوجوده في الماهية فلا يثبت شرف العلم مع كونه هو المقصود من التشبيه (قوله كما في قولنا) تشبيه في النقي أي كما أن الفائدة التي في قولنا العلم كالحس أي كالحساس وهو الادراك بالحاسة ليست كبيرة (قوله في كونها ادراكاً) أي في كون كل ادراك كالحاس مع مطلق الادراك (قوله كالتية والسبع) أي حيث يشبه الاول بالثاني بأن يقال التية كالتسبع في اعتبار النفوس أي والسبع حسي والتسبع يتبع البناء وضمها وسكونها المتفرس من الحيوان باعتبار ادراك افرادها بالحاسة والا فالتسبع أمر كلي فيكون معقولاً أو جعل ذلك الأمر الكلي محسوساً باعتبار انتراعه من الجزئيات المحسوسة (قوله لانه عدم الحياة) أي ولا شك أن هذا العلم أمر عقلي لا يدرك بالحواس وجعله الموت عدم مباحو مذهب بعضهم والحق أنه صفة وجودية تقوم بالحيوان عند خروج روحه لقوله تعالى الذي خلق الموت والحياة وكون الخلق بمعنى التقدير مجاز لا ادعى اليه (قوله عما من شأنه) ضمن العلم معنى النقي فعداه بمن وما واقعة على الشيء أي نقي الحياة عن الشيء الذي من شأنه أي من أمره وصفته الحياة بالفعل فنفيها عن الحيوان قبل وجودها كما في قوله تعالى وكنتم أمواتاً فاحياكم مجاز شائع كوصف الارض بالموت عند ذهاب خضرتها كذا في شرح المقاصد للشارح وذكر بعضهم أن الموت نقي الحياة عما من شأنه أن تصفها اسواء تصفها بالفعل أم لا وهو الموافق لقوله تعالى وكنتم أمواتاً فاحياكم فإن الاصل في الاطلاق الحقيقة وكون الموت متعارفاً في زوال الحياة لا يقتضي أن يكون ذلك معناه الحقيقي فانه قد يغيب الكلي في فرد من أفراد (قوله أو بالعكس) بأن يكون المشبهة به عقلياً والمشبهة حسياً (قوله وذلك مثل العطر وخلق كريم) أي خلق رجل كريم فهو مركب اضافي في تشبيه الاول بالثاني بأن يقال العطر كخلق هذا الرجل المتصف بالكريم في الواقع أو كخلق شخص كريم مجامع أن كلا منشأ لشيء حسن أو استجابة للنفس لكل واعلم

ولا يخفى انما جهة وطريق الى الادراك كالحياة وقيل وجه التشبيه بينهما الادراك الذي هو نوع من الادراك وفساده واضح لأن كون الحياة مقتضية للبحس لا يوجب اشتراكهما في الادراك كما أن الحياة معهما في وجه التشبيه وأيضاً لا يخفى أن ليس المقصود من قولنا العلم كالحياة كالحياة المقصود من ذلك كبر فائدة كافي قولنا كالموت بل ليس في كونها ادراكاً كما أن العلم كالحس في كونها ادراكاً (أو مختلفان) بأن يكون التشبيه عقلياً (أو مختلفان) بأن يكون التشبيه حسياً (كالتية والسبع) والتشبيه به حسياً (كالتية والسبع) فأن التية أي الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسي أو بالعكس (وذلك مثل العطر) الذي هو محسوس (وخلق كريم)

أن العطر مائة عطر به من كل طيب الرائحة كالسند والعود الهندي ثم إن المشبه إن كان ذات العطر
كان محسوسا بحاسة البصر وإن كان المشبه رائحته كان محسوسا بحاسة الشم وهذا مراد الشارح
بقوله مشهور أي لانه مشهور فهو يشير إلى أن المشبه رائحة العطر لذاته (قوله وهو) أي
الخالق عتلى (قوله كيفية نفسانية) أي راضية في النفس فتشبه للنفس من حيث قيامها بها
ورسوخه فيها وكان الأولى أن يعبر بقوله ذلك يصدر عنها لاجل اقادة اشتراط الرسوخ في النفس
لأن صفات النفس لا تسمى خلقا إلا إذا كانت راضية (قوله يصدر عنها) أي بسببها والافسود
الافعال انما هو عن النفس أي يصدر بسببها عن النفس الناطقة الافعال الاختيارية المدحج بها
كلا عطاء والامتنع عن الزلة ومقابلها الاساءة بالاحسان (قوله بسهولة) أي برقى من غير تكلف
في ايجاد تلك الافعال وأما لو كان إذا أراد فعل شيء مدحج تنازعه فيه نفسه فلا تسمى تلك الصفة
خلقنا والخاصل أن الصفة النفسانية لا تسمى خلقا إلا إذا كانت راضية وكان يشأ بسببها الافعال
الاختيارية المدحج وكان صدورها بسهولة (قوله والوجه) أي والطريق الخ وهذا جواب
عن ما ينال ما اقضاه كلام المصنف من جواز تشبيه المحسوس بالمعقول ممنوع لأن المحسوس أقوى من
المعقول لأن المحسوس أقرب للادرالك وأحق لظهور الوجه فيه والأقوى لا يشبهه بالأضعف
(قوله أن يقتدر المعقول محسوسا الخ) أي فيجعل الخلق كأنه أصل للعطر محسوس مثلا والعطر
المحسوس فرع وأضعف منه أي وحيد نشأ فانتشبهه واقع بين محسوسين لكن المشبه محسوس حقيق
والمشبه به محسوس تقديري وإن كان معقولا حقيقة (قوله على طريق المبالغة) أي ويكون
من عكس انتشبهه وهو موجود في باب التشبيه كثيرا نحو

وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يتدحج

فإن وجه الخليفة أضعف في نفس الامر في الضياء من الصباح ولكنه جعل أقوى ادعاء مبالغة في مدحه
بجعل مشبه به (قوله والا) أي ولا يمكن الطريق ما ذكر فلا يصح التشبيه لأن المحسوس الخ (قوله
لأن العلوم العقلية) أي المعلومات العقلية أي التي تدرك بالعقل كدور العالم وكطاق جاسن فالأول
يدركه العقل من تغير العالم المدرك بالحس والثاني يدركه العقل من رؤية يياض خاص فاذا أبصرت يياضا
جزئيا أدركه عقلك مطلق يياض وإن لم يكن لك بصير ما أدركت مطلق يياض ولذلك قيل من فقد حسا
فقد فقد علم أي الاستفادة من ذلك الحس فعات من هذا أن الحواس أصل متعلقها وهو المحسوس وهو
أصل للمعقولات فنقول الشارح مستفادة من الحواس أي بواسطة المحسوس الذي تعلقت به تلك
الحواس (قوله ومنتهية اليها) أي لأن العقليات النظرية ترجع بالبرهان إلى الأمور الضرورية
المستفادة من الحواس لتلازم التسلسل (قوله فتشبهه) أي المحسوس كالعطر مثلا وقوله بالمعقول
أي كخالق الرجل الكريم وقوله جعل للفرع أي في الوضوح وهو المعقول (قوله والاصل) أي
في الوضوح وهو المحسوس (قوله وذلك لا يجوز) أي بدون الطريق السابق إن قلت ليس كل
محسوس أصلا لكل معقول فيجوز أن يكون بعض المعقولات أوضح وأقوى عند العقل بواسطة كمال
وضوح أصله الذي هو محسوس مخصوص فيشبه به محسوس آخر ليس أصلا له ولا واضحا مثل وضوحه
ولا حاجة لادعاء ولا تنزيل قلت إن وضوح المعقول أي معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس
أي محسوس كان فضلا عن أن يكون أقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول إلا بطريق الادعاء
والتنزيل كما ذكر الشارح اذ لو قطع النظر عن ذلك وشبهه المحسوس بالمعقول كان جعلها مائة وربع
في الوضوح أصلا فيه ولما هو أصل في الوضوح فرعا فيه وهو غير جائز (قوله ما لا يدرك بالقوة العاقلة
الخ) فيه ميل المذهب الحكيم والأفلايدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة
والبست الحواس الباطنة بثبوتها عند المتكلمين (قوله مثل الخياليات الخ) مثل زائدة لأن الذي

وهو عتلى لانه كيفية نفسانية يصدر
عنها الافعال بسهولة والوجه في تشبيه
المحسوس بالمعقول أن يقتدر المعقول
المحسوس ويجعل كالأصل لذلك المحسوس
محسوسا ويجعل المبالغة والافالمحسوس أصل
على طريق المبالغة والعلوم العقلية مستفادة من
المعقول لأن العلوم العقلية مستفادة من
الحواس ومنتهية اليها فتشبهه بالمعقول
بكون جعل للفرع أصلا والأصل فرع
وذلك لا يجوز لما كان من المشبه والمشبه به
ما لا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحس
الحس الظاهر مثل الخياليات والوهميات

لا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحس الظاهري - وهذه الثلاثة - واعلم أن الخياليات جمع خيالي - والمراد به
 هذا المركب المعدوم الذي تخيل تركيبه من أجزاء موجودة في الخارج وليس المراد بالخياليات الصور
 المرسومة في الخيال بعد ادراكها بالحس المشترك المتأدية اليه من الحواس الظاهرة لأن هذه داخلية
 في الحسيات وليست من الخياليات بالمعنى المراد هنا لا ترى أن الاعلام الباقوتية المنتشرة على رماح
 زبرجدية التي سماها أهل هذا الفن خياليات لا وجود لها خارجا حتى تنقتر في الحس المشترك عند
 مشاهدتها بالحس الظاهري - وأن الوهميات جمع وهمي - والمراد به هنا صورة لا يمكن ادراكها
 بالحواس الظاهرة لعدم وجودها لكنها بحيث لو وجدت لم تدرك إلا بالوهمي - المراد بالوهمي هنا
 ما كان مرئيا في الحافظة بعد انطباعه في الذاكرة من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات
 كصورة زيدا بخصوصه وعداوة عمرو كذلك كما مر في بحث الفصل لأن إثبات الاغوال ورؤس
 الشياطين التي سماها أهل هذا الفن وهميات ليست من المعاني الجزئية وانما هي صور معدومة
 لكن لو وجدت في الخارج لا يمكن رؤيتها قال يس وفي جعل الخياليات عملا يدرك بالقوة العاقلة
 نظرا لا يخفى فإن الامر الخيالي يدركها أو مادته مدركها بالحواس على ما يأتي (قوله والوجدانيات)
 جمع وجداني وهو الامر الذي يدرك بالوجدان أي القوى الباطنية كالسمع والجرع والفرح
 والغضب واللذة والألم فإن هذه الأشياء إذا قام بالإنسان منها شيء أدركه بواسطة القوة الباطنية
 المسماة بالوجدان (قوله بحيث) أي ملتبساً بحالة وتعرف (قوله يشه لانها) أي الاقسام
 الثلاثة (قوله الضبط) أي ضبط الطرفين في الحسي والعقلي (قوله بتقليل الاقسام) أي
 بسبب تقليل اقسام طرفي التشبيه فإن قلت تسهيل الضبط حاصل على تقدير تفسير الحسي بمعناه
 المتيقن أعني المدرك بأحدى الحواس وتفسير العقلي بما عداه فيدخل فيه الخيالي مع أن هذا أولى
 من حيث أن فيه تجوزاً في تفسير العقلي فقط بخلاف ما سلكه فإن فيه تجوزاً في تفسير كل منهما
 قلت الحاصل له على ما ذكر أن ادخال الخيالي في الحسي أنسب لقربه منه من حيث أنه يدرك
 من حيث مادته بالحس كذا قيل وقديقال ادخاله في الحسي نظراً للحيثية المذكورة ليس بأولى
 من ادخاله في العقلي من حيث نفسه فإن العقل يدرك نفس الخيالي فلهذا الأولى في الجواب أن يقال
 اشتمال المصنف على جعل الخياليات من قبيل المحسوسات اشتراك الحواس والخيال في ادراك
 الصور وإن كان الحس يدركها بسبب حضور المباشرة والخيال يدركها بدون ذلك (قوله والمراد
 بالحسي) أي في باب التشبيه وأتى المصنف بهذا المراد دفعاً لما يقال كان الأولى له أن يقول وطرفاه
 أقام حسيان أو عقليان أو خياليان أو وهميان أو وجدانيان أو حسي وعقلي الخ قصير أقسام
 الطرفين خمسة عشر فالقصة التي ذكرها غير حاضرة فأجاب عن هذا بقوله والمراد الخ (قوله
 المدرك هو) أي بنفسه وحالته المخصوصة كاللذة والورد وأبرز الضمير لاجل العطف على الضمير
 المستتر لا لاجل كون الوصف جارياً على غير من هو له اذ هو جار على من هو له (قوله أو مادته)
 أي أو لم يدرك هو بنفسه ولكن أدركت مادته أي جميع أجزائه التي تركيب منها ونقطة قلبها حقيقة
 التركيبية فإن كان بعض المواد غير محسوس كان ذلك المركب وهمياً (قوله بأحدى) متعلق
 بالمدرك (قوله أعني) أي بالحواس الظاهرة ولا محل لهذه العناية (قوله بسبب زيادة قولنا الخ)
 فيه أن قوله أو مادته من مقول المصنف لا من مقول الشارح فيمكن حقه أن يقول بسبب زيادة قوله
 الآن يقال أنه مقول للشارح من حيث حكمه لذلك (قوله وهو) أي في هذا المقام بخلاف
 الخيالي المتقدم في الجامع الخيالي فإن المراد به الصورة المنطبعة في الخيال بعد انطباعها في الحس
 المشترك عند مشاهدتها بالحس الظاهري لأن هذا من قبيل الحسيات هنا (قوله المعدوم) أي
 المركب المعدوم وقوله الذي فرض أي تخيل وقدر وقوله كل واحد منها مما يدرك بالحس أي لوجوده

والوجدانيات أراد أن يجعل الحسي
 والعقلي بحيث يشبهان تسهيلات للضبط
 بتقليل الاقسام فقال (المراد بالحسي
 المدرك هو أو مادته بأحدى الحواس الخمس
 الظاهرة) أعني البصر والسمع والشم
 والذوق واللمس (فدخل فيه) أي في الحسي
 وبسبب زيادة قولنا أو مادته (الخيالي) وهو
 المعدوم الذي فرض مجتمعا من أمور كل
 واحد منها مما يدرك بالحس

في الخارج فلو كان المدرك بالحس بعضها فقط لم يكن خياليا بل هو وحده كأياب الاغوال فان الباب
يترك بالحس دون الغول وحاصله أن المراد به المركب المعدوم الذي أجزأؤه موجودة في الخارج
وانما سمي ذلك المركب خياليا لكون صور أجزائه مرئية في الخيال أو لكون المركب له القوة الخيالية
وهي المنكرة وكلام الشارح الآتي وهو قوله وليس المراد بالخيالي هنا ما كان شذوفا في الخيال الذي
هو خزانة الحس المشتمل لا ينافي واحدا من الاحتمالين (قوله كما في قوله) أي كالمشبه به في قوله
أي الصنوبري الشاعر كما ذكر ذلك بعضهم وتظير ما قاله قول أبي الغنائم الحمصي

خود كأن بناتها * في خضرة النش المزد
سكن من البور في * شبك تكون من زبرجد

(قوله وكان محتمل الشيق) أي مع أصله بدليل ما بعده وهذا البيت من الكامل المرقع الجزو
(قوله من باب مجرد قطيفة) يحتمل أن المراد بكونه من باب مجرد قطيفة أن إضافة محتمل إلى الشيق
من باب إضافة الصفة إلى الموصوف والمعنى كان الشيق المحتمل على حدة قولهم مجرد قطيفة أي قطيفة
بجرداء أي ذهب مثلها أي وبرها من طول البلى أو صنعت كذلك من أصلها ووصفها بالأجزاء
مع كونه لا يكون إلا أجزأؤه المبالغة في أجزأؤه أو أنه قد يكون غير محتمل ويحتمل أن المراد بكونه
من باب مجرد قطيفة أنه من إضافة الأعم إلى الأخص لأن المحتمل أعم من الشيق كما أن الجرد أعم من
القطيفة وإضافة الأعم إلى الأخص هي التي يسميها بعضهم بالإضافة البيانية (قوله ورد أجزأ) ويقال
له شئان في النعمان قال في الصحاح شئان في النعمان نبت معروف واحد وجهه سواء أه وخيشة
فرقة إلى المفرد في البيت لضرورة الشعر وفي كلام الشارح بمجازاة لما وقع في البيت وإضافة إلى
النعمان لأنه كثيرا ما يثبت في الأرض التي يحميها النعمان وهو كل من ملك الحيرة وأشهرهم النعمان
ابن المنذر وقيل وجه إضافته للنعمان أن النعمان اسم للدم والنشيق يشابه في اللون فالإضافة
تشبيهية أي من إضافة المشبه للمشبه به عكس بلين الماء (قوله إذا تصوب) ظرف زمان
عام له أشبهه المأخوذ من كُن أي أشبهه محتمل الشيق وقت ميله إلى السفلى وميله إلى العلو بصريك
الرياح بأعلام ياقوت وأو في قوله أو تصوب يعني الوأو وإضافة المشبه بهذا التبدل لأن أوراق الشقائق
ليست على هيئة العلم من غير ميل إلى السفلى والعلو (قوله أي مال إلى السفلى) لأن تصوب مأخوذ
من صاب المطر إذا نزل (قوله أعظم ياقوت) خبر كأن والأعظم جمع علم وهي الرأية وإضافة
الأعلام إلى ياقوت على معنى من وأراد بالياقوت الحجر النفيس المعلوم بشرط أن يكون أجزأؤه
الياقوت كما أنه أراد بالزبرجد حجرا أخضر من المعادن النفيسة (قوله نشرن) الجملة صفة للأعلام
الياقوتية وقوله من زبرجد صفة لرماح أي مأخوذة من زبرجد (قوله من العلم) أي الذي هو
مفرد الأعلام وقوله الذي هذه الأمور أي المحسوسة وقوله ليس بمحسوس خبر المركب بل الهيئة
الخاصة من تلك الأمور خيالية فالمشبه هنا مفرد حمي والمشبه به مركب خيالي قال
في الاطول ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خياليا بأن يجعل أعلام ياقوت بمعنى
أعلام ياقوت في الخرة فيكون تشبيها بغيره أو يراد بالزبرجد خشب خضر كالزبرجد فيكون استعارة
(قوله الأما هو موجود في المادة) أي الأما هو موجود مع مادته (قوله عند المدرك)
أي وهو الحس (قوله على هيئة مخصوصة) أي من كونه قريبا من المدرك لا جذا والجار
والجور مرتبط بجواهر (قوله ما لا يكون هو ولا مادته) أي ولا جميع مادته مدركا بأحدى
الحواس الخمس الظاهرة وهذا صادق بما إذا كان بعض أجزأؤه مدركا بأحدى الحواس المذكورة
كما في أياب الاغوال فان الباب مدرك بأحدى الحواس دون القول وصادق بما ليس كذلك
(قوله قد دخل فيه) أي في العقلي (قوله الذي لا يكون للحس مدخل فيه) أي بأن لا يدرك

(كما في قوله وكان محتمل الشيق) هو من باب
جرد قطيفة والشيق ورد أجزأؤه في وسطه
سواد يثبت بالخيال (إذا تصوب) أي مال إلى علو
إلى أسفل (أو تصعد) أي مال إلى علو
(أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد)
فان كلام من العلم والياقوت والرياح والزبرجد
محسوس لكن المركب الذي هذه الأمور
مادته ليس بمحسوس لأنه ليس بموجود
والحس لا يدرك إلا ما هو موجود في المادة
خاصة عند المدرك على هيئة مخصوصة
(و المراد) بالعلم على ما عند ذلك أي
ملا يثبتون هو ولا مادته مدركا بأحدى
الحواس الخمس الظاهرة (قد دخل فيه)
الوهمي

هو ولا مادته بالحس فليس مستزعاى مركبا من امور موجودة محسوسة كالخيالي وانما هو شئ
من مخترعات التخيلة مرتسم فيها من غير وجوده ولا لاجرائه في الخارج واحتمل بقوله الذي الخ
عن الوهمى بمعنى ما يكون مدركا بالقوة الواهمة من المعاني الجزئية المتعلقة بغير المحسوسات
كصدقة زيد وعداوتة فلا كلام في كونه عقليا بهذا المعنى (قوله أى ماهو غير مدرك بها) أى معنى
جزئى غير مدرك بها ككونه غير موجود (قوله ولكنه بحيث الخ) أى ولكنه ملتبس بحالة وهى انه
لو أدرك أى لو وجد في الخارج وأدرك لكان مدركا كغيره كونه من قبيل المصور لا المعانى وقد ظهر لك
أن المراد من الادراك الواقع شرطا الادراك لكونه موجودا فاندفع ما يقال الادراك المذكور
في الشرط ان كان مطلق الادراك فاللازمة غير مسلمة لان المحسوس كتاب الاغوال فديدرك ادراكا
عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك في الخارج اتحاد الشرط والجزاء وحاصل الجواب أن
المراد منه الادراك لكونه موجودا او الادراك بنفسه لا بصورته اه فترى (قوله وبهذا
القياس) أى وهو قوله بحيث الخ وقوله يتميز عن العقلى أى عن العقلى الصنف كالعلم والخبرة فلا يشافى
أن الوهمى من أفراد العقلى لكن غير الصنف (قوله كما في قوله) أى كالمشبه به في قول امرئ القيس
(قوله أيقننى) أى ذلك الرجل الذى توعدنى في حب سلى وهو زوجها والاستعانة بالاستبعاد
(قوله والمشرقى مضاجى) أى والسيف المشرقى فهو صفة لمخدوف وهو بضم الزاء وقوله مضاجى
أى ملازمى حال الاضطجاع والمراد ملازمى مطلقا لانه اذا لازمه في حالة الاضطجاع أى النوم فأولى
في غيرها ولا يعنى أن يراد بالاضجاع حقيقة فهو يشير الى انه لا يحاول قتله ولا يطمع فيه الا في حال
اضطجاعه وفي تلك الحالة معه المشرقى فلا يصل اليه والجلة حالية (قوله ومسئونة) عطف على
المشرقى أى وسهام اورماح مسئونة أى حادة النصال وقوله كآتياب اغوال أى فى الحقة (قوله
والحال أن مضاجى الخ) جعل الشارح مضاجى مبتدأ والمشرقى خبر امع امتناع تقديم الخبر
اذا كان معرفة كالمبتدأ ان محل المتع عند خوف النفس وذلك اذا كانا معلومين ولم يكن ما يعين المبتدأ
من الخبر وأما اذا أمن النفس بأن كان أحدهما معلوما والآخر مجهولا كما هنا فيجوز التقديم لانه يحبر
بمجهول عن المعلوم والمصاحبة معلومة لانه مستبعد للقتل ويعلم من استبعاده للقتل أن له ملازم ما يمنع
القتل ولو كان المصاحب له مشرفا مجهولا فاللائق أن يعين المصاحب له بالمشرقى لاتعين المشرقى
بالمصاحب له (قوله منسوب الى مشارف) هى بلاد باليمن للعرب قريبة لى سميت بذلك لشارفها
عليه واذا علمت ان المشرقى نسبة لمشارف تعلم أن الشاعر نسب مفرد الخ جمع كما هو القياس (قوله
محدودة النصال) تفسير لقوله مسئونة وقوله صافية أخذه من قوله زرق وقوله بمجولة أى بمجولة
النصال هو بمعنى ما قبل (قوله لعدم تحققةها) أى لعدم وجودها في الخارج فالضمير للاتياب وذلك
لان القول أمر وهمى فكذا الاتياب فكذا حدثها (قوله مع انها لو أدركت) أى لو وجدت وأدركت
(قوله لم تدرك البصر) أى لا بالعقل فلا يت في انها تدرك بالغير أيضا فالضمير اضا فى (قوله
ومما يجب الخ) هذا توطئة لقوله والمراد بالخيالى الخ ونذكره مع انه مفهوم مما تقدم لمناقبه من زيادة
التحقيق (قوله فى هذا المقام) أى مقام الخيالى والوهمى (قوله ما يسمى الخ) أى قوة تسمى بهذا
الاسم باعتبارين فتسمى متخيلة باعتبار استعمال الوهم لها وذلك بأن تأخذ ما فى الخيال من الصور
وما فى الحافظة من المعانى الجزئية وتركبها وتأخذ المعانى الجزئية من الحافظة وتركبها او الصور
من الخيال وتركبها وتسمى متفكرة باعتبار استعمال العقل لها ولو لمع الوهم بأن يحكم على المعنى الكلى
الذى أدركه العقل بهذا الجزئى او بانه كذا من المعانى الجزئية المدركة بالوهم فليس عمل هذه القوة
منظما بل النفس نسبت عملها على أى نظام تريد بواسطة القوة الواهمة والعقل واعلم أن تصرفاتها
بواسطة العقل قد تكون صوابا وقد تكون خطأ وأما تصرفاتها بواسطة الوهم فهى خطأ وأفهم قول

(أى ماهو غير مدرك بها) أى بالحس
الحواس المذكورة (و) ولكنه بحيث (لو أدركه
لكان مدركا بها) وبهذا القيد يتميز عن العقلى
(كما في قوله)

أيقننى والمشرقى مضاجى
(ومسئونة زرق كآتياب اغوال)
أى أيقننى ذلك الرجل الذى توعدنى
والحال أن مضاجى سيف منسوب الى
مشارف وسهام محدودة النصال صافية
مجلولة وآتياب الاغوال مما لا يدركه
الحس لعدم تحققةها مع أنها لو أدركت
لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب أن يعلم
في هذا التام أن من قوى الادراك ما يسمى
متخيلة ومفكرة
قوله وهو بضم الزاء لعل تحريفه والا فالذى
في القاموس ومعاهد التنصيص انه يفتح
الراء اه معجزة

قوله هى بلاد باليمن الخ مختص بالقاموس
ومعاهد التنصيص ونص القاموس
ومشارف الشام قرى من أرض العرب
تدنو من الرقب منها السيف المشرقى
يفتح الراء اه معجزة

الشارح أن من قوى الادراك الخ أن هذه القوى أخرى وهو كذلك وقد تقدمت في بعضها في مجتمعات النفس
والوصل ويقال لها الحواس الباطنة وفيه تغليب أدبعضها الاحساس له لا ادراك كالفكر والخيال
والحفاظة على ما مر أو يقال قوله من قوى الادراك أي من القوى التي يتم بها أمر الادراك
(قوله ومن شأنها تركيب الصور) أي التي في الخيال أي تركب بعضها مع بعض مثل تركيب
انسان له جناحان أو راسان (قوله والمعاني) أي المرتفعة في الحفاظة أي تركب بعضها مع بعض
بأن تركب عدة مع شجة أو خلوة مع حرارة أو تركب بعض الصور مع بعض المعاني بأن تتصور أن
هذا الخبز يجب أن يغض فلانا (قوله وتفصيلها) أي تفصيلها بأن تصور انسانا لا رأس له (قوله
والتمصير فيها) أي بالتركيب والتفصيل وهذا عطف عام على خاص وقوله واختراع الأشياء
لاحتمالها عطف خاص وذلك كما مثلنا من تصور انسان رأسين أو جناحين أو بلا رأس أو من الخيل
نعبان (قوله الذي ركبته المتخيلة من الامور التي أدركت الخ) أي بواسطة الوهم كالاعلام
التي اقوية المتصورة على الزمخ الزرجية (قوله ما اخترعته المتخيلة) أي بواسطة الوهم على
صورة المحسوس بحيث لو وجد كان مدر كالحس الظاهر وقوله من عند نفسه أي ولم تأخذ أجزاء
من الخيل ككتاب الاغزال والماصل أن الوهم لا وجود له في ذاته ولا يجمع ما ذهبه والخيال
جميع مآذيه موجودة دون هئيته (قوله في تصويرها) من اضافة المصدر لفعوله والضمير للغول
اذ هو مؤنث كما سرف قول الشاعر غالت وذهها غول ويصح أن يكون من اضافة المصدر لفاعلها والضمير
للمتخيلة والمفعول محذوف أي تصويرها الغول (قوله واختراع الخ) عطف لازم على ما لزم
(قوله وما يدرك بالوجدان) عطف على الوهم أي ودخل في العقلي الامور التي تدركها النفس
بسبب الوجدان وهو القوى الباطنية القائمة بالنفس مثل القوة التي يدرك بها الشئ والتي يدرك بها
الجوع والقوة الفضية التي يدرك بها الغضب والقوة التي يدرك بها الغم والقوة التي يدرك بها الخوف
والقوة التي يدرك بها الحزن فهذه الأشياء كلها اوجدانيات لان النفس تدركها بواسطة تكيف تلك
القوى الباطنية بها وتسمى تلك القوى وجدانا وتسمى الامور المدركة بواسطة تكيف تلك القوى بها
كالشئ ومما معه وجدانيات نسبة للوجدان من حيث انه سبب لادراك النفس لها فقوله الشارح
ويسمى أي المدرك تلك القوى الباطنية وجدانيا (قوله كاللذة) هذا وما بعده سؤال الما تدركه
النفس بسبب الوجدان (قوله ادراك الويل) أي للمدرك بالفتح والمراد به حصوله والتكيف
بصفته وانما جمع بين الامرين ولم يقتصر على أحد عما لان اللذة لا تحصل بمجرد ادراك اللذة بل لابد
من حصوله للمدرك بالذات كسر وهو القوة الذاتية أو قوة النفس أو غيرهما أو ما يحصل عند تصور
المرأة الحسناء أو الشيء الخلو فذلك تخيل للذة لانه عين اللذة ولم يتكيف بالنيل عن الادراك لان
مجرد النيل من غير احساس وشعور بالمدرك لا يكون التساذا والواو في قوله ونيل بمعنى مع أي
ادراك النفس مصاحب لنيل أي لحصول وتكيف لما هو الخ أي لا مر لائق بالمدرك بالكسر
كتكيف القوة الذاتية بالخلوة (قوله عند المدرك) انما قيد بذلك لان المعتبر كماله
وخيرته بالقياس الى المدرك لا بالنسبة لنفس الامر لانه قد يتقدم كماله والخير في شئ فيلذ به
وان لم يتقدمه وقد لا يعتد بهما فيما تحققتا فيه فلا يلذ به كادراك الدواء النافع مهلكا فهذا
ألم لا لذة وقوله ادراك الجنس يشمل سائر الادراكات الحسية والعقلية وقوله مصاحب لنيل فصل بين
اللذة عن الادراك الذي لا يجامع نيل المدرك أعني مجرد تصور المدرك فانه لا يكون من باب اللذة لما
علمت أن تصور المدرك لا يكون للذة الا اذا كان معه نيل للمدرك أي اتصال به وتكيف بصفته تكيفا
حسب ما كنيل القوة الذاتية فاذا وضع الشيء الخلو على اللسان تكيف القوة الذاتية بصفته وهي
الخلوة ثم تدرك النفس ذلك التكيف فهذا الادراك يقال له لذة حسية وتلك اللذة التي هي الادراك

ومن شأنها تركيب الصور والمعاني
وتفصيلها والتصريف فيها واختراع أشياء
لاحتمالها والمراد بالخيال المتصور
الذي ركبته المتخيلة من الامور التي أدركت
بالحواس الظاهرة وبالوهم أي ما اخترعته
المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع من الغول
في تها إلى النفس صورة السبع واختراع
المتخيلة في تصويرها بصورة السبع والوجدان
تدركها كالمسبح (وما يدرك بالوجدان)
أي دخل أيضا في العقلي ما يدرك بالقوى
الباطنة ويسمى وجدانيا (كاللذة) وهي
ادراك الويل لما هو عند المدرك كالوخيم

المذكور في النفس بسبب القوى الباطنية المسماة بالوجدان أو كان التكيف عقليا كنبيل
 النفس لشرف العلم فالقوة العاقلة تدرك شرف العلم وتتكيف به وتدرك ذلك التكيف وأدراكها
 لذلك التكيف يقال له لذة عقلية ولا يتوقف ادراكها لذلك التكيف على وجدان بل تدركه بنفسها
 وقوله عند المدرك يتعلق بكل وخير أي لما تكون كالبته وخيرته عند المدرك وهو النفس
 (قوله من حيث هو كذلك) أي كمال وخير وانما قال ذلك لأن الشيء قد يكون كالا وخيرا من وجه
 دون وجه فاللذة فيه انما يكون من ذلك الوجه (قوله وهو ادراكه ونيل لما هو عند المدرك آفة
 وشرة) لا ينبغي عليك مفاد قيود الالم من مفاد قيود اللذة ثم ان كلام من تعريف اللذة والالم المذكورين
 يشمل عقلي كل منهما وحسية فعقلهما ما يكون المدرك فيه بالكسر مجرد العقل والمدرك بالفتح من
 المعاني الكلية وذلك كاللذة التي هي ادراك الانسان شرف العلم والالم الذي هو ادراك الانسان
 نقصان الجهل وقبحه فنسب العلم كمال عند القوة العاقلة ولا شك انهم تدركه ونسبته لذه ونقصان الجهل
 آفة عند القوة العاقلة ولا شك انهم تدركه وتآلم به وحسبهما كادراك النفس نيل القوة الذاتية لذوقها
 الحلو أو المرأى تكيفها به ونيل القوة الباصرة لمبصرها الجميل أو الخبيث ونيل القوة اللامسة لموسمها
 اللين أو الخشن ونيل القوة السامعة لمسموعها المطرب أو المنكر ونيل القوة الشائعة لمشموعها الطيب
 أو المنفر فهذه الذات والالام كالمستندة للحس من حيث انه سبب فيها فالذوق مثلا انما يدرك حلوة
 الحلو وليست الحلوة هي نفس اللذة بل هي ادراك النفس لتكيف الذوق بذوقه الحلو (قوله
 ولا ينبغي أن ادراك هذين المعنيين) أي اللذة والالام وقوله ليس بشيء من الحواس الظاهرة أي لأن
 هذين المعنيين ادراكات والادراك المعنى من المعاني والحواس الظاهرة لا تدرك المعاني (قوله
 وليسا) أي هذان المعنيان من العقلية الصرفة أي حتى انهم لا يدركان بالعقل وقوله الصرفة أي
 التي لا يتعلق بها احساس أصلا كالعلم والحياة (قوله لكونهما من الجزئيات الخ) أي والعقلية
 الصرفة التي تدرك بالعقل انما هي المعاني الكلية وقوله المستندة للحواس يعني الباطنية كما تقدم بيانه
 (قوله كالشبع الخ) أي كما أن الشبع وما بعده من الوجدانيات مدركة بسبب القوى الباطنية
 (قوله الحسيان) أي لانهما اللذان تدركهما النفس بالوجدان ومحصل الفرق بين اللذة والالام
 الحسيان والعقليان أن الحسيين ما يكون المدرك فيهما بالكسر النفس بواسطة الحواس والمدرك
 مما يتعلق بالحواس وأما العقليان فهما ما كنا غير مستندين لحاسة أصلا لكون المدرك فيهما العقل
 والمدرك من العقلية أعنى المعاني الكلية (قوله والافالذلة الخ) أي والافتقار المراد هنا باللذة
 والالام الحسيان بل قلنا المراد هنا اللذة والالام مطلقا حسيين أو عقليين فلا يصح لأن اللذة والالام
 العقليين كادراك القوة العاقلة شرف العلم ونقصان الجهل من العقلية الصرفة أي وليسا من
 الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة لأن الحواس الباطنة انما تدرك الجزئيات والعقلية الصرفة
 التي ليست بواسطة شيء ليست جزئيات (قوله ووجهه) اعلم أن وجه الشبه لا بد وأن يكون فيه
 نوع خصوصية حتى يفيد التشبيه ولذا لا يكون من الذاتيات ولا من الاعراض العائدة لأن الكلام
 المفيد للتشبيه باعتبار ذلك لا يفيد ما لم يتعلق بها غرض بأن يقصد المتكلم أن هذا الامر مما ينبغي أن
 يشبه به فيكون فيه حينئذ مزيد اختصاص وارتباط من حيث ذلك الغرض فيكون الكلام بذلك
 مفيد اوظاهر المصنف الاطلاق ولذا قيد الشارح كلامه بقوله أي المعنى الذي قصد الخ (قوله أي
 المعنى) أراد بالمعنى ما قابل العين سواء كان تمام ماهيتهما أو جزأ من ماهيتهما أو خارجا (قوله
 الذي قصد اشتراك الطرفين فيه) أي لا ما يقع فيه الاشتراك وان لم يقصد كما هو ظاهر المصنف (قوله
 وذلك) أي وبيان ذلك التقييد بقولنا الذي قصد الخ (قوله وغير ذلك) أي كالحذوث (قوله مع
 أن شيئا منها ليس وجه الشبه) أي اذا كان القصد تشبيه زيد بالاسد في الشجاعة أما ان قصد

من حيث هو كذلك (والالام) وهو ادراكه
 ونيل لما هو عند المدرك آفة وشرة من حيث
 هو كذلك ولا ينبغي أن ادراك هذين المعنيين
 ليس بشيء من الحواس الظاهرة وليسا أيضا
 من العقلية الصرفة المستندة الى الحواس بل من
 الجزئيات المستندة الى القوى الباطنية
 الوجدانيات المدركة بالتم والغضب
 كالشبع والجوع والفرح والنعم والغضب
 والخوف وما شاكل ذلك والافالذلة والالام
 اللذة والالام الحسيان والصرفة (وجهه)
 العقلان من العقلية الصرفة (ما يشتركان فيه) أي
 أي وجه التشبيه (ما يشتركان فيه) أي
 المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه وذلك
 أن زيدا والاسد يشتركان في كسبه
 الذاتيات وغير ذلك مع أن شيئا منها ليس
 وجه الشبه

اشترطه الطرفان في واحد منها كان ذلك الواحد هو وجه الشبه وهذا هو المراد وليس المراد أنه لا يصلح أن يكون واحدا منها وجه شبهه أصلا قصد جعل وجه شبهه أو قصد جعل غيره (قوله يكون تحقيقا أو تخيلا) أشار الشارح إلى أن تحقيقا أو تخيلا منصوبان على الخبرية لكان اتخذوفا مع اسمها وليس ذلك بعدان ولو دفع أن يكونا مصدرين مؤكدين أي اشتراكية في أو تخيلا أو حالين أي حالة كون الاشتراك حقيقة فالحال أي حقيقة أو تخيلا لكن هذا ضعيف لأن معنى الحال مصدرامة مصور على السماع فلا يناس عليه على الصحيح (قوله الأعلى سبيل التخييل) أي فرض التخييل وجعلها ما ليس بمحقق محققا وذلك بأن يشبه الوهم ويقرره بتأويل غير المحقق محققا (قوله والتأويل) مرادف لما قبله (قوله فهو ما في قوله) أي مثل وجه الشبه الكائن في قول القائل التوخيخ بتخفيف التو النون المضمومة وقبل البيت

رب ليل قطعته بصدد هـ وفراق ما كان فيه وداع

موحش كالنقل تقضى به العيش وتأتي حديثه الاسمع

(قوله جمع دجيسة وهي الظلمة) أي وزنا ومعنى وجهها مضاف لليل باعتبار قطعها الموجودة في النواحي المتقاربة والمتباعدة والافهى واحدة لعدم غبار أفرادها (قوله والضعير لليل) أي في قوله رب ليل (قوله والضعير للنجوم) أي والمعنى وكان النجوم بين ظلمتها والاضافة لادنى سلاسة لأن النجوم واقعة في الظلم ويصح أن يكون الضعير على هذه الرواية لليل المدلول عليها بقوله رب ليل فإن رب فيه دالة على التكثير والتعدد وبقرينة الحال لأن العاشق لا يشبه في الملبلة واحدة (قوله لاج) أي ظهر بينهما ابتداء أي بدعة وهي الامر الذي ادعى انه مأثور به شرعا وهو ليس كذلك كما أن المراد بالسنة ما تقرر كونه مأثورا به شرعا مما يدل عليه قول الشاعر أو فعله أو ما يجري مجرى ذلك من تقريره صلى الله عليه وسلم فالشبه النجوم بقيد كونها ظهرت بين أجزاء ظلمة الليل والمشببه بالسنة المقيدة بكونها الاصل بين الابتداء فهو تشبيه مفرد بمفرد ثم لا يخفى أن هذا من تشبيه المحسوس بالمعقول وحينئذ قد تراءى السنن محسوسة ويجعل ككأنها أصل على طريق المجالعة أو يجعل من عكس التشبيه والاصل وكان السنن بين الابتداء نجوم بين دجاء (قوله أي في هذا التشبيه) أي الواقع في البيت (قوله مشرقة) أي مضيئة (قوله في جوانب شيء) أي جهات شيء مظلم والمناسب لقوله بين دجاء أن يقول بين الظلمة كذا في الحفيد وفي الاطول في جوانب شيء مظلم هي الظلمات وقد يجعل الظلمة مظلمة لأنها مظلمة بذاتها كما أن الضوء مضيء بذاته اه وكذا يقال في اسود (قوله غير موجودة) أي لأن السنن ليست أجراما حتى تكون مشرقة وكذلك البدعة ليست أجراما حتى تكون مظلمة (قوله أعنى السنن بين الابتداء) أي بالعبادة أشار إلى أن في البيت قلبا وسبج صريح به (قوله الأعلى طريق التخييل) الاضافة للبيان أي تخيل الوهم كون انشئ حاصل وهو ليس كذلك في نفس الامر لأن البياض والاشراق كالظلمة من أوصاف الاجسام ولا توصف السنة والبدعة بهما لانهما من المعاني (قوله وذلك) أي وبيان ذلك أي وجود الهيئة الواقعة وجهه شبهه في المشبه به على طريق التخييل (قوله وكل ما هو جهل) أي وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعة التي عطف عليها لأن البدعة ناشئة عن الجهل لانما جهل بنفسها وهذا يظهر أن العطف من قبيل عطف العام على الخاص (قوله يجعل صاحبها) أي المتصف بها (قوله ولا يأمن من أن ينال مصكروها) أي من الوقوع في مهلكة (قوله شبهت البدعة) جواب لما واقعا المصنف على البدعة مع أن المناسب لما تقدم له أن يقول شبهت البدعة وكل ما هو جهل لأن البدعة هي المقصودة بالذات لأن الكلام فيها (قوله ولزم) أي من ذلك أعنى تشبيه البدعة بالظلمة (قوله بطريق العكس)

وذلك الاشتراك فيكون (تحقيقا أو تخيلا) والمراد بالتخييل أن لا يوجد ذلك المعنى في أحد الطرفين أو في كليهما الأعلى سبيل التخييل والتأويل فهو ما في قوله وكان النجوم بين دجاء جمع دجيسة وهي الظلمة والضعير لليل وروى دجاء والضعير للنجوم (معنى لاج بين ابتداء) هو الهيئة الحاصلة أي في هذا التشبيه (هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بين في جوانب شيء مظلم أسود فهي) أي تلك الهيئة (فغير موجودة في المشبه به) أعنى السنن بين الابتداء (الأعلى طريق التخييل) (انه وجودها في المشبه به على طريق التخييل) (الظلمة الضعير لليل) (لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها ولا يأمن من أن ينال مصكروها شبهت البدعة بها) أي بالظلمة (ولزم بطريق العكس) إذا أريد التشبيه

أى المقابلة والاضافة للبيان أى بالطريق التى هى مراعاة المقابلة والمخالفة الضدية لأن ما يترتب
على الشيء من جهة أنه ضد لا يترتب على مقابله والالانفت الضدية (قوله أن تشبيه السنة) أى
المقابلة للبدعة وقوله وكل ما هو علم أى المقابل لكل ما هو جهل وقوله بالنور أى لانها تجعل صاحبها
كن عشى فى النور فهتدى للطريق ويأمن من المكروه ولم يقل المصنف ذلك اكتفاء بالمقابلة فانه ليس
(قوله وشاع ذلك) أى التشبيه المذكور على السنة الناس وتداولوه فى الاستعمال حتى تخيل الخ
وقوله أى كون السنة الخ بيان للتشبيه المذكور المشار به وكان المناسب أن يقول أى كون البدعة
والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور الا أن يقال ارتكب ما صنعه اهتما ما يشرف العلم والسنة بالنسبة
للبدعة والنور بالنسبة للظلمة (قوله حتى تخيل أن الثانى) أى فى كلام المصنف وقدمه على تخيل
الاول اشارة الى انه المقصود بالذات هاهنا (قوله مما له بياض واشراق) أى من الاجرام التى لها
بياض واشراق فهو من أفراد المشبه به ادعاء لكن ينافى فى ذلك الفرد الذى تخيل انه مما له بياض
حتى يجعل أشد فى البياض من غيره ليصير جعله مشبها به لانه المشبه به لا بد أن يكون أقوى من المشبه
فى وجه التشبه (قوله فهو أبتكم الخ) هذا تنظير فيما تخيل أن الشيء له بياض فالشريعة الحنيفة
هى دين الاسلام وهو الاحكام الشرعية وقد وصفها عليه الصلاة والسلام بالبياض لتخيل أنها من
الاجرام التى لها بياض والحنيفية صفة محذوف أى بالملة أو الشريعة الحنيفة نسبة للحنيف وهو
المائل عن كل دين سوى الدين الحق وعنى به ابراهيم عليه الصلاة والسلام (قوله والاول) أى وحتى
يخيل أن الاول فى كلام المصنف وهو البدعة وقوله خلاف ذلك أى الثانى (قوله واظلام) كان
المتبادر أن يقول وظلمة فكانه راعى قول المصنف واشراق (قوله كقولك الخ) هذا تنظير فيما تخيل
أن الشيء مما له سواد (قوله من جبين فلان) الجبين ما بين العين والاذن الى جهة الرأس ولكل انسان
جبينان يكتنفان الجبهة ووصف الجبين بشهود سواد الكفر منه مع أن المراد شهوده من الرجل لأن
الجبين يظهر فيه علامة صلاح الشخص وفساده والشاهد فى قوله شاهدت سواد الكفر فان الكفر
بحمد ما علم حجب النبي صلى الله عليه وسلم به ضرورة وقد وصف ذلك الانكار بالسواد لتخيله انه من
الاجرام التى لها سواد (قوله كشبهها الخ) أى صار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخيلي صحيحا
كما أن تشبيهها صحيح بواسطة وجه محقق كما فى تشبيه النجوم بين الدجى بياض الشيب الخ (قوله أى
النجوم) أى بين الدجى (قوله بياض الشيب) أى بالشعر الابيض الكائن فى وقت الشيب وقوله
فى سواد الشباب أى الكائن بين الشعر الاسود الكائن فى وقت الشباب الباقي على سواده ضرورة أن
النجوم فى الدجى لم تشبه بنفس البياض فى السواد بل بالشعر الابيض الكائن فى الاسود فيقال النجوم
فى الدجى كالشعر الابيض فى الشعر الاسود حال ابتداء الشيب ولذلك قال الشارح أى أبيضه
فى اسوده (قوله أى الازهار) أشار به الى أن الانوار جمع نور بفتح النون (قوله لامة) لم يقل بياض
لانه لا يلزم من اتمامها كونها بياضا فقد يحصل اللعان فى الاخضر مثلا (قوله بين التبات) أعنى أصول
الازهار وقد اشتركت تشبيه النجوم بين الدجى بياض الشيب وتشبيهها بالانوار الخ فى كون وجه التشبه
محققا فى الطرفين لكن وجه التشبه فى التشبيه بالشيب الخ الهيئة الحاصلة من حصول اشياء بيضاء
فى شئ اسود والوجه فى الثانى الهيئة الحاصلة من حصول اشياء لونها مخالف للون ما حصلت فيه لأن
الانوار لا تنقيد بوصف البياض (قوله حتى يضرب) أى يميل الى السواد فيترأى انه اسود (قوله
فهذا التأويل الخ) هذا نتيجة ما تقدم وقوله بين الدجى حال من النجوم وكذا قوله بين الابتداء حال
من السنن (قوله ولا يخفى الخ) أى لعلم ذلك من قول المصنف فصار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين
الابتداء كشبهها الخ وانما كان من باب القلب لانه جعل فى جانب المشبه النجوم التى هى نظير السنن
فى جانب المشبه به بين الدجى فليجعل السنن فى جانب المشبه به بين الابتداء ليتوافق الجانبان والنكتة

(أن تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور)
لأن السنة والعلم يقابل البدعة والجهل
كما أن النور يقابل الظلمة (وشاع ذلك) أى
كون السنة والعلم كالنور والبدعة والجهل
كالظلمة (حتى تخيل أن الثانى) أى السنة وفى
ما هو علم (مما له بياض واشراق) أى
بالحنيفية البياض والاول على خلاف ذلك
أى وتخيّل أن البدعة وكل ما هو جهل مما له
سواد واظلام (كقولك شاهدت سواد الكفر
من جبين فلان فصار) بسبب تخيل أن الثانى
مما له بياض واشراق والاول مما له سواد
واظلام (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين
الابتداء كشبهها) أى النجوم (ببياض
الشيب فى سواد الشباب) أى الازهار (مؤلفه)
فى اسوده (أو بالانوار) (بين التبات الشديد
بالصاف أى لامة) (بين التبات الشديد
الخضرة) حتى يضرب الى السواد فهنا
التأويل أعنى تخيل ما ليس يمتلكون متلونا
نظرا لاشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين
الابتداء فى كون كل منهما مشابها بياض بين
شئ دى سواد ولا يخفى أن قوله لاح بين
استماع من باب القلب أى سنن لاحت بين
الابتداء

في ذلك القلب الاشارة الى كثرة السن وأن البدع في زمانه قليلة بالنسبة اليها حتى كان البدع في
التي تلج وتظهر من بينها ولاجل هذه النكسة أفرد البدعة وإن كان مقتضى مقابلة البدع أن يجمعها
(قوله ولا يخفى أن قوله لاح بينهما ابتداع الخ) الاولى أن يقول ولا يخفى أن قوله لاح بينهما
ابتداع من باب القلب بزيادة سن كما هو ظاهر (قوله فعمل الخ) هذا تفريع على قوله سابقا ووجهه
ما يشتركان فيه تحقيقا أو تخيلا أي فلا بد من وجوده في الطرفين تحقيقا أو تخيلا فإذا لم يوجد
في الطرفين تحقيقا ولا تخيلا كان جعله وجه شبه قاسدا فعلم بذلك فساد الخ (قوله كون القليل
مصلحا) أي ما وجد فيه وهو الكلام في الاول والطعام في الثاني (قوله والكثير مفسدا) أي
ما وجد فيه وهو الكلام في الاول والطعام في الثاني (قوله لا يشترك في هذا المعنى) أي لا يشترك
مع الخ في هذا المعنى بل هذا المعنى أعني الكونية المذكورة خاصة بالمخ ولا وجود لها في النحو هذا
كلامه وفيه أن قلبه الخ ليست مصلحة للطعام دائما بل ربما كانت مفسدة فلا يتحقق صحة وجود الوجه
المذكور حتى في الطرف الآخر اللهم إلا أن يراد بالقليل القدر المحتاج اليه وبالكثير ما زاد على ذلك
(قوله لا يحتمل القلة والكثرة) أي لا يحتمل شيئا منهما أي بالنسبة الى كلام واحد بخلاف الخ فإنه
يضمحلما بالنسبة الى طعام واحد (قوله أن المراد به) أي بالنحو وقوله رعاية قواعد أي قواعد
المرعية (قوله واستعمال أحكامه) أي وأحكامه المستعملة وهو عطف تنبيه على أن المراد
بالنحو ما ذكرنا الجزئيات المسماة بكونها نحو المحتملة للقلة والكثرة لانه لا عرض لنا في كثرة جزئياته
وإنما القرض منه ما يراعى في الكلام وهو الذي اعتبر في التشبيه وهذا لا يحتمل القلة والكثرة (قوله
وهذه) أي المذكورات من رفع الضاعل ونصب المفعول (قوله وان لم توجد) أي كذا وبعضا
(قوله ولم يتفنع به) أي في فهم المراد منه فإن قلت قد يفهم المعنى من الكلام المحزون قلت المنفى
الاتفاق بالنظر لذات اللفظ وفهم المراد من المحزون ان وجد فبواسطة القرائن فكذا أقر شيخنا
العدوى وفي عبد الحكيم ان المراد لم يتفنع به على وجه الكمال التحيز (قوله بأن يجعل في الطعام) أي
الواحد وقوله القدر الصالح منه أو أقل زاجع لقوله يحتمل القلة وقوله أو أكثر زاجع لقوله والكثرة ان
قلت الأقل من القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم عليه بكونه مصلحا ووجود الفساد قلت
الاصلاح بالنسبة اليه بمعنى تحقيق الفساد كذا أقر شيخنا العدوى رحمه الله (قوله بل وجه الشبه
الخ) اضرب على ما قلناه بعضهم من أن وجه الشبه ما ذكر من كون القليل مصلحا والكثير مفسدا
في كل (قوله بأعمالهما) أي بأعمال النحو والمخ على الوجه اللائق والفساد بأعمالهما وحيث
نفى قولهم النحوي الكلام كالمخ في الطعام بناء على عسدا الوجه أن الكلام لا تحصل منافعه من
الدلالة على انقاصه الا بمرعاة القواعد النحوية كما أن الطعام لا تحصل المنفعة المطلوبة منه وهي
التغذية على وجه الكمال ما لم يصلح بالمخ (قوله وهو ما غير خارج الخ) لما ذكرنا بطوجه الشبه
شرع في تقسيمه كقسم الطرفين فيما مر الى أربعة أقسام فقسمه الى ستة أقسام وذلك لان وجه الشبه
أما غير خارج عن الطرفين وأما خارج عنهما وغير خارج لثلاثة أقسام لانه إما أن يكون تمام ماهيتهما
أو جزأيهما مشترك بينهما وبين ما عية أخرى أو جزأيهما غير الها عن غيرهما من الماهيات والاول النوع
والثاني الجنس والثالث الفصل والخارج عنهم إما أن يكون صفة حقيقية وأما إضافية والحقيقية
أما حسية أو عقلية وقدم الكلام على غير الخارج لانه الأصل في وجه الشبه ولم يقل وهو ما إذا اخل
أو خارج ليشمل النوع لانه كما أنه غير خارج غير داخل لكونه تمام الماهية والشي لا يدخل في نفسه
ولا يخرج منها (قوله بأن يكون تمام ماهيتهما) أي ماهيتهما التامة وهو النوع وقوله أو جزأ
منها أي وهو الجنس أو الفصل (قوله كافي تشبيه نوب بآخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلاهما)
أو مائة خلق فخرجوا لجمع أي أو في جنسهما أو فصلاهما معا وأنت خير بآثارها إذا قلنا زيد كذا القرس

(قوله لم يشترك في وجه الشبه)
التشبيه (فساد جعله) أي وجه الشبه
(في قول القائل النحوي مصلحا والكثير
في الطعام كون القليل مصلحا والكثير
مفسدا) لأن المشبه أعني النحو لا يشترك
في هذا المعنى (لأن المراد به مشاركة
والكثرة) إذ لا يخفى أن أحكامه منسلة
قواعده واستعمال أحكامه منسلة
القاعل ونصب المفعول وهذه ان وجدت
في الكلام بكلها صار صالحا لهما (بخلاف
وان لم توجد في قاسدا ولم يتفنع به
المخ) فإنه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل
في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر
بل وجه الشبه هو الصلاح بأعمالهما والفساد
بأعمالهما (وهو) أي وجه الشبه (أما غير
خارج عن حقيقتهما) أي حقيقة الطرفين
بأن يكون تمام ماهيتهما أو جزأيهما
تشبيه نوب بآخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلاهما

في الحيوانية أو كهور في الانسانية أو في الناطقية فالانسانية والحيوانية والناطقية ليست هي
النوع والجنس والفصل اذ النوع الانسان لا الانسانية أعني الكون انسانا والجنس هو الحيوان
لا الحيوانية أعني الكون حيوانا والفصل الناطق لا الناطقية أعني الكون ناطقا وكذلك
يقال في تشبيه ثوب بآخر وغير ذلك وأجاب بعض الفضلاء بأن المراد بقوله في نوعهما الخ
أي فيما يؤخذ من نوعهما أو جنسهما أو فصلهما (قوله كما يقال هذا التمييز الخ) اعلم أن
الثوب اسم لكل ما ليس بسكن ان كان يسلك في العنق قيل له قميص وان كان يلف على الرأس
قيل له عمامة وان كان يسلك فيها قيل له طاقية وان كان يستتر به العورة قيل له سروال وان كان
يوضع على الاكف قيل له رداء فالثوب جنس تحت انواع عمامة وقمص ورداء وسروال وطاقية
اذ علمت هذا فالاولى للشارح أن يقول كما يقال هذا الثوب مثل هذا الثوب في كونهما
قيصا وهذا الملبوس مثل هذا الملبوس في كونهما ثوبا وهذا الثوب مثل هذا الثوب في كونهما
من مكان أو قطن فالاول مثال للنوع والثاني للجنس والثالث والرابع مثال للفصل وذلك لان
هذا الثوب مركب من الجنس وهو الثوبية ومن الفصل وهو القطن أو الكتان أو الحرير أو الصوف
منه لا وأما ما قاله الشارح ففيه ترك مثال النوع كذا قرر شيخنا العلامة العبدوي ولما أن تقول
ان القطن والكتان في كلام الشارح مثال للفصل وقوله أو ثوبا مثال للجنس ان ارد مطلق ثوبية
ويكون تاركا لمثال النوع ويحتمل انه مثال للنوع ان ارد به الثوبية المقيدة بالسكن أو القطن
ويكون تاركا لمثال الجنس واعلم أن التشبيه في الجنس ومادته من النوع والفصل يشيد عند
التعريض مثلا عن استكف عن لبس أحدهما وعند التفرع عن بزلهما منزلة المتباين كالفرس
والجبار اذ علمت هذا اعلم أن التشبيه بالنوع والجنس والفصل لا ينافي ما تقر من كون وجه الشبه
لا بد له من نوع خصوصية والالام يفد لما تقدم أن معنى الخصوصية كونه في قصد المتكلم مما ينبغي
أن يشبه به لا فادته ولو باعتبار ما يعرض في الاستعمال من تعريض أو تفرع وعمد كونه من
الامثلة انه ليس المراد بالجنس والنوع والفصل المعنى المصطلح عليه عند الناطقة بل ما يقصد منها
في العرف (قوله بضرورة اشتراكهما فيه) أي لاشتراك الطرفين فيه بالضرورة وهذا اعلم لقوله قائم
بهما (قوله متفردة فيها) أي ثابتة فيها بحيث لا يكون حصولها في الذات بالقياس الى غيرها
واحتراز ذلك عن الاضافات قائم بها لا توصف بالتميز ولا بالتفريق بل حصولها بالقياس لغيرها (قوله
وهي اما حسية) دخل تحتها قسمان من المقولات العشرة وهي الكيف والكم وقوله فيما يأتي واما
اضافية دخل تحتها سبعة أقسام من المقولات وهي الإين والحي والوضع والمثل والفعل والانفعال
والاضافة وبقي الجوهر وهو العاشر وهو لا يصح أن يكون وجه شبه لانه لا بد أن يكون معنى لاذاتنا
كما قرر (قوله باحدى الجواس) أي الجنس الظاهرة والجنس هنا بالمعنى المشهور لان الجواس
عشرة فلم تعسير الباطنية هنا (قوله كالكيفيات الجسمية) أي والكم وما يأتي من جعله
من الكيفيات ففيه تسليح كما قال الشارح (قوله أي المختصة بالجسم) أي من حيث قيامها به
وأراد بالجسم ما قابل المعنى فيشمل السطح لما يأتي من أن الشكل كما يكون للجسم يكون للسطح تاتل
(قوله مما يدرك بالبصر) أي من الامور التي تدرك بالبصر وبالسمع وبالذوق وبالمس وبالشم وهذا
بيان للكيفيات الجسمية (قوله مرتبة) أي مثبتة من ترتب اذ اثبت كذا في عبد الحكيم (قوله
في العصبين) أي العرقين ومحلها ما يقدم الدماغ وهو الجهة (قوله الجوفتين) أي اللتين لهما
جوف كالنبوة وحاصله أن الطرف الاول من الدماغ قامت من جهته اليسرى عصبية مخوفة
كالنبوة الصغيرة ومن جهته اليمنى عصبية كذلك فتذهب العصبية اليسارية الى العين اليمنى وتذهب
العصبية اليمينية الى العين اليسرى فتتلاقى العصبين قبل الوصول الى العينين على التقاطع فصارا على

كما يقال هذا التمييز مثل ذلك في كونهما
كلما أو ثوبا أو من القطن (أو خارج) عن
حقيقة الطرفين (صفة) أي معنى قائم بهما
ضرورة اشتراكهما فيه وذلك الصفة (اما
حقيقية) أي هيئة متمكنة في الذات
متفردة فيها (وهي اما حسية) أي مدركة
بأحدى الجواس (كالكيفيات الجسمية)
أي المختصة بالجسم (مما يدرك بالبصر)
وهي قوة مرتبة في العصبين الجوفتين اللتين
يلتقيان فينترقان الى العينين

هيئة السلب ثم ان البصر الذي هو القوة مودع في العصبين بقاسهما ولا يفتص بمائل منهما
 بالعينين أي الحدقتين ولا بما اتصل بالدماع ولا بوسطهما بل هو مشبوث في جميعها وليس في ذلك قيام
 المعنى بعينين لأن ذلك محمول على أن في كل محل مثل ما في الآخر يستعمل اختصاصه بمحل مخصوص من
 العصبية ولكن جرت العادة الالهية بأن العصبية اذا أصابها آفة في موضع منها ذهب البصر من جميعها
 قاله العلامة اليعقوبي وذكر أن تفسير البصر بالقوة المذكورة قول الحكيم وأما المتكلمون فيقولون
 انه معنى قائم بالحدقة تدرك به الالوان والاكران التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق
 اه وذكر بعضهم أن معنى قول الشارح في العصبين المجوقين أي اللتين على صورة دالين ظهر
 احدهما ملاصق لظهر الاخرى فقوله بعد تلاقي أي يتلاصقان بظهرهما وقوله فيقترقان الى
 العينين أي باطرافهما مع تلاصقهما بظهرهما والحاصل أن العصبين اللتين أودعت فيهما قوة البصر
 قيل انهما كدالين ملصقين بظهر احدهما بظهر الاخرى وقيل انهما متقاطعتان تقاطعا صليبا
 وقد علمت صحة حل كلام الشارح على كلا القولين (قوله من الالوان والاشكال) بيان لما يدرك
 بالبصر فيقال مثلا عند التشبيه في اللون خذ كالورد في الحمرة وشعره كالغراب في السواد ويقال عند
 التشبيه في الشكل رأسه كالبطيخة الشامخ في الشكل وانما ذكر المصنف الالوان وما معها ولم يذكر
 الاضواء مع انها من المبصرات بالذات أيضا فكأنه جعلها من الالوان كما زعم بعضهم قاله عبد الحكيم
 (قوله والشكل هيئة الخ) اعلم أن الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية واحدة أو أكثر
 بالمقدار والمقدار ما ينقسم اما في جهة الطول ويسمى خطا أو في جهتي الطول والعرض ويسمى سطحا
 أو في جهة الطول والعرض والعمق ويسمى جسما ونهاية الخط النقطة لانه ما تركب من نقطتين
 ونهاية السطح الخط سواء كان مستقيما أو مستديرا لانه ما تركب من أربع نقطتين بجانب
 اثنتين ونهاية الجسم السطح كان مستقيما أو مستديرا لانه ما تركب من سطحين فأكبره منها فوق بعض
 والسطح والجسم يعرض لهما الشكل دون الخط لما علمت أن نهايته النقطة ولا تصور احاطتها به
 وحينئذ فنقولنا في تعريف الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية واحدة أو أكثر بالمقدار ويراد
 بالمقدار خصوص السطح والجسم دون الخط اذا علمت هذا فنقول الشارح والشكل هيئة احاطة الخ
 الاضافة على معنى من أي الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية واحدة أو أكثر وقوله بالجسم أي الطبيعي
 وكان عليه أن يقول بالجسم أو السطح لما علمت أن كلاما من الجسم والسطح يعرض له الشكل أو يستدل
 الجسم بالمقدار ويراد بالمقدار خصوص الجسم والسطح دون الخط لما علمت أن الشكل لا يعرض له لأن
 نهايته التي هي النقطة لا يتأتى احاطتها به وقوله كالدائرة أي كشكل الدائرة وهو راجع لقوله نهاية
 واحدة وظاهره انه مثال للنهاية الواحدة المحيطة بالجسم وفيه نظراذ الدائرة سطح مستوي محيط به
 خط مستدير في داخله نقطة تسمى بالمركز جميع الخطوط الخارجة منها الى متساوية وحينئذ فنهاية
 الدائرة وهو الخط المستدير محيط بالسطح لا بالجسم فلو قال كنهاية الكرة بدل قوله كنهاية الدائرة كان
 أولى وذلك لأن الكرة جسم محيط به سطح مستدير في داخله نقطة تكون جميع الخطوط الخارجة
 منها الى متساوية وذلك السطح محيطها وتلك النقطة مركزها فنهاية الكرة وهو السطح المستدير محيط
 بالجسم وأجاب العلامة عبد الحكيم بأن في العبارة احتياكا كقوله تعالى جعل لكم الليل لتسكنوا فيه
 والنهار مبصرا أي جعل لكم الليل مظلا لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبغوا من فضله فيقدرهنا
 بالسطح بقدرته قوله كالدائرة ويقدر كالدائرة بقدرته قوله بالجسم والاصل هيئة احاطة نهاية واحدة أو
 أكثر بالسطح أو بالجسم كالدائرة والكرة انتهى ويمكن أن يقال ان نهاية الدائرة وان كانت محيطية
 بالسطح أولا وبالذات محيطية بالجسم ثانيا وبالعرض فصح أن تكون الدائرة مثلا في كلام الشارح

(من الالوان والاشكال) والشكل هيئة احاطة

ولا اعتراض ولا شيء بل كلامه من الحسن يمكن لما فيه من الإشارة الى هذا التحقيق (قوله نهاية
 واحدة الخ) المراد بانها نهاية الخط المحيط في المسطحات كالدايرة ونصفها والسطح المحيط في المجسمات
 كالكرة ونصفها (قوله ونصف الدائرة) أي وكشكل نصف الدائرة وهو وما بعده راجع لقوله
 أو أكثر لأن نصف الدائرة سطح احاط به نهايتان أي خطان احدهما مستدير والاخر مستقيم وقوله
 والمثلث أي وكشكل المثلث فالمثلث سطح احاط به ثلاث نهايات أي خطوط وقوله والمربع أي فهو
 سطح احاط به أربع نهايات أي خطوط (قوله وغير ذلك) أي كالخمس والمستدس الخ (قوله وهو كم)
 أي عرض يقبل التجزى لذاته فخرج بقولنا يقبل التجزى النقطة فانها وان كانت عرضا لا تقبل التجزى
 فلا يقال لها كم وخرج بقولنا لذاته الالوان كالبياض والجره فانها لا تقبل التجزى لذاتها بل تبعاً لمحلها
 فليست من قبيل الكم (قوله متصل) أي لاجزائه حدث مشترك تتلاقى تلك الاجزاء عنده بحيث
 يكون ذلك الحد نهاية لاحد الاجزاء وبداية للآخر مثلاً الخط اذا قسم الى ثلاثة اجزاء كان خطين
 نهاية احدهما مبدأ للآخر والحد المشترك هي النقطة الوسطى لانها نهاية احدهما خطين وبداية للآخر
 واحترز بقوله متصل عن العدد فانه وان كان عرضا الا انه غير متصل لانه اذا قسم نصفين لم يكن نهاية
 احدهما مبدأ للآخر والمراد بالعدد الكم الذي هو عرض قائم بالعدد وليس المراد بالعدد المحترز
 عنه الشيء المعداد ولا نقط العدد (قوله قار الذات) أي ثابت الذات بأن تكون أجزاؤه المنفردة
 ثابتة في الخارج واحترز بقوله قار الذات عن الزمان فانه وان كان كما متصل لانه يمكن أن يكون له
 جزء هو الآن يكون نهاية لما مضى وهو بعينه بداية للمستقبل الا انه غير قار الذات لانه عرض سيال
 لا يثبت لاجزائه لانه حركة انقلب (قوله كالخط والسطح) ادخل بالكاف الجسم العلوي وأشار بهذا
 الى أن المقدار ينقسم الى ثلاثة أقسام لانه ان قبل القسمة في الطول فقط نقط وان قبل القسمة في الطول
 والعرض فقط فسطح وان قبلها في الطول والعرض والعمق فجسم تعلبي فقد علمت أن المقادير
 أعراض خارجة عن الجسم الطبيعي قائمة به وهذا مذهب الحكماء وأما عند المتكلمين فالمقادير
 جواهر هي نفس الجسم أو أجزاؤه لأن المواقف من اجزاء لا تجزى اذا انقسم في الجهات الثلاثة
 فالجسم وفي جهتين فالسطح وباعتباره يتصف بالعرض وفي جهة واحدة فالخط وباعتباره يتصف
 بالطول والجوهر الفرد الغير المواقف هو النقطة أي يس (قوله الخروج من القوة الى الفعل)
 كخروج الانسان من شبابه الى الهرم فانه انتقال من الهرم بالقوة الى الهرم بالفعل وكخروج الزرع
 الاخضر من الخضرة الى اليبوسة فانه انتقال من اليبوسة بالقوة الى اليبوسة بالفعل فالزرع الاخضر
 يابس بالقوة فاذا يابس بالفعل قيل لذلك الانتقال حركة وقوله على سبيل التدرج أي وقتاً فوقتاً واحترز
 بذلك عن الخروج دفعة كانه انقلاب العناصر بعضها الى بعض مثل انقلاب الماء هواء وبالعكس فانه دفعي
 فلا يقال لذلك الانتقال حركة وانما يسمى تكوينا ويسمى أيضاً كوناً وفساداً وما ذكره من التعريف فهو
 تعريف الحركة عند الحكماء وعرفها المتكلمون بأنها حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر
 أعني انها عبارة عن مجموع الحصول وتعريف الحكماء أعم باعتبار الصدق وأما باعتبار المفهوم فانها
 عند الحكماء من قبيل الانفعال وعند المتكلمين من قبيل النسب والاضافات لانها الاين المسبوق
 بأين والمعنى الذي ذكره المتكلمون هو المناسب لما يذكر بعد من حركة السهم والدولاب والرحى فاذا
 أردت التشبيه باعتبار ذلك المعنى قلت ~~سكان~~ فلانا في ذهابه السهم السريع وان أردت التشبيه
 بالمعنى الذي قاله الحكماء قلت كأن الانسان في حركته من شبابه الى الهرم الزرع الاخضر في حركته
 من الخضرة الى اليبوسة (قوله تسامح) أي لأن المقدار من مقولة الكم أعني العرض الذي يقتضي
 القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي ذاتها قسمة ولا نسبة نعم المقادير عند
 بعضهم من مقولة الكيف وهذا كاف في الثبيل بل يكفي فيه فرض أن المقادير والحركات من

نهاية واحدة أو أكثر بالجسم كالدايرة ونصف
 الدائرة والمثلث والمربع وغير ذلك (والمقادير)
 جمع مقدار وهو كم متصل قار الذات كالخط
 والسطح (والحركات) والحركة هي الخروج
 من القوة الى الفعل على سبيل التدرج وفي
 جعل المقادير والحركات من الكيفيات
 تسامح

الكيفيات (قوله وما يتصل بها) أي وما يحصل من اجتماع بعض منها مع بعض آخر (قوله التي هي مجموع الشكل واللون) أي هيئة حاصله من مجموع ذلك وحاصله أنه إذا قارن الشكل واللون أي إذا اجتمعا حصلت كيفية يقال لها الخلقة باعتبارها تصبح أن يقال للشيء أنه حسن الصورة أو قبيح الصورة واعلم أن كلا من الشكل واللون قد يكون حسنا وقد يكون قبيحا وحينئذ فتارة يكونان حسنين وتارة فيجيبان فالأول كالشخص الأبيض المستقيم الأعضاء والثاني كإني شخص أسود غير مستقيم الأعضاء وتارة يكون الأول حسنا والثاني قبيحا وبالعكس فالشخص أو القبح الحاصل لكل واحد منهما غير الحسن والقبح العارض للمجموع قال في شرح التبريد واعلم أن كلامهم متردد في أن الخلقة مجموع الشكل واللون أو الشكل المنظم للون أو كيفية حاصله من اجتماعهما وهذا أقرب إلى جعلها نوعا على حدة (قوله الحاصلين باعتبار الشكل) أي شكل الفم بالنسبة للفعل والشكل العين بالنسبة للكاء وقوله والحركة أي حركة الفم في الفعل والعين في الكاء (قوله ريت) أي رتبها الله بمعنى أنه خالقها وجعلها في العصب المفروش بكلد الطبل على سطح باطن الصماخين أي في الأذنين (قوله يدرك بها الأصوات) يخرج بهذا القيد القوة المرتبة في ذلك العصب التي لا يدرك بها الأصوات بل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فلا تسمى تلك القوة سمعا بل لسا وهذا التقيد معتبر في جميع القوى وإن تركه الشارح في بعضها ثم إن التعريف لا يشمل القوة المدونة في العصب المفروش على سطح باطن دماغ واحد فقط بل أن تلك القوة لا تسمى سمعا وليس كذلك إلا أن يجعل أول في الصماخين للجنس (قوله من الأصوات القوية والضعيفة) بيان لما يدرك بالسمع والمراد بالأصوات القوية العالية التي تسمع من بعد والمراد بالضعيفة المنخفضة التي لا تسمع إلا من قرب وقوله والتي بين أي بين القوية والضعيفة وكما يدرك بالسمع الأصوات القوية والضعيفة يدرك به أيضا الأصوات الحادة والناعمة والتي بين الحادة والناعمة والفرق بين الصوت القوي والضعيف أن من سمع الأول إلى العلو والارتفاع بحيث يسمع من بعد وسمع الثاني إلى القهول وعدم النفوذ في السمع سر بها كما في صوت الجار وما ماله من الأصوات الغليظة والخلقة فيه راجعة إلى النفوذ في السمع بسرعة كصوت المزمار والأوتار والجرس وتعود ذلك من الأصوات الرقيقة قاله البيهقي (قوله والصوت يحصل الخ) أي والصوت كيفية تحصل من التوج أي من توج الهواء وتحركه بسبب انضغاطه وانفجاسه فإذا ضرب شخص بكفه على كفه الآخر تحرك الهواء بسبب انضغاطه فيحصل الصوت الذي هو كيفية قائمة بالهواء ويوصلها الهواء المتكيف بها للسمع أما بخبرقه ما جاوره من الأهوية وأجملها فمما جاوره (قوله المألوف) أي الناشئ وهو بالجزء من التوج وقوله للقرع أي لحيط جسم على آخر وقوله الذي هو أي القرع (قوله أساس عفيف) أي أساس جسم لا آخر أساسا عفيفا أي شديدا وانما شرط في القرع كونه عفيفا أي شديدا لأنك لو وضعت حجرا على آخر سهل لم يحصل توج ولا صوت (قوله والقاع) عطف على القرع (قوله الذي هو تفرق) أي بين متصلين وقوله عفيف أي شديد والتفرق المذكور على وجهين تفرق بين متصلين بالامالة كتقطيع الخيط وتفرق قطعة خشب عن أخرى وتفرق متصلين اتصالا عارضا كجذب رجل غائص في الطين وجذب سمار مغروزة في خشبة وجذب خشبة مغروزة في الأرض فإذا وقع التفرق في الوجهين بعنف توج الهواء وحصل الصوت وانما شرط فيه العفف أي كونه بشدة لأنه لو وقع بهل لم يقطع الخيط شيئا فشبأ أو جذب الرجل بتدرج لم يحصل توج ولا صوت (قوله بشرط مقاومة المقروع للقرع) أي مساوئ له أي في القوة والصلابة وانما شرط في القرع أيضا المقاومة في القوة والصلابة بين المقروع والمقارع أي الملاقي بالقبح والملاقي بالكسر لانه لو كان أحدهما ضعيفا غير صلب كالصوف المندوف المتراكم يقع عليه حجر أو خشب أو يقع هو على حجر أو خشب لم يحصل صوت كذا

(وما يتصل بها) أي بالمدسورات كالخسنة والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي مجموع الشكل واللون وكذا الفعل والكاء (أو بالسمع) عطف على قوله بالبصر والسمع عطف على العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الأصوات (من) الأصوات القوية والضعيفة والتي بين بين (والصوت يحصل من التوج والقاع الذي هو تفرق عفيف بشرط مقاومة المقروع للقارع)

قوله انضغاطه هكذا في النسخ بالثالثة واعلمه محترف والأصل انضغاطه بالطاء المهملة ثم مثل اه معجزة

قز شجينة العدو و قز ريعض الاشياخ أن المراد بالمقاومة المدافعة كجبر على جبر بخلاف نحو القطن
على الحجر لكن المقاومة به المعنى لا تظهر في المتلوع والقانع فاعل المعنى الاول أحسن (قوله والمتلوع
للقانع) أي وبشرط مقاومة المتلوع منه للقانع أي بمساواته له في الصلابة واحترز بذلك
عن نزاع رتبة من طائر فانه لم يحصل قروح ولا صوت لعدم المقاومة بين المتلوع منه والمتلوع في الصلابة
(قوله ويختلف الصوت قوة وضعنا بحسب قوة المقاومة وضعها) فاذا وضع حجر كبير على مثله يعنف
كان الصوت قويًا وان وضع حجر صغير على مثله يعنف كان الصوت ضعيفًا وان وضع حجر متوسط على
مثله يعنف كان الصوت متوسطًا بين القوة والضعف وكذلك قطع رجل الصغير الغائض في الطين ليس
كقطع رجل الكبير بل الصوت الحاصل من قطع رجل الكبير أقوى وان اتحد القانع عنفاً ويختلف
الصوت حدته وثقلًا باعتبار صلابته المقر وعملاته كالإوتار وبحسب قصر المنفذ وعدم قصره وضيقه
وعدم ضيقه فاذا كان المقر وعملاته كان الصوت ثقيلًا وان كان حادًا وان كان منفذ الصوت
قصيرًا أو ضيقًا كان حادًا وان كان مستطيلًا أو واسعًا كان ثقيلًا (قوله وهو قوة منبهة) أي سارية
وعبر عنها بقوله منبهة دون قوله رتبت أو مرتبة إشارة إلى أنه ليس له محل مخصوص منه بل هو مثبت
في العصب وسار فيه بخلاف غيره كذا كتب شيخنا الحنفى وهو مخالف لما تقدم عن العقوبى
في البصر تأمل (قوله في العصب المفروش الخ) لم يقل في جرم اللسان لأن الواقع في التشريح أن محل
تلك القوة العصب الذي على جرم اللسان ولم يقل هنا كسابقه على سطح جرم اللسان تفننا واعتراض
على هذا التعريف بأنه يدخل فيه القوة المودعة في العصب المذكور انقرا المدركة للطعوم كاللذاسة
وأجيب بأن هنا قيدًا حذفه لظهوره وشهرته وهو تدرك بها النفس طعم الطعومات (قوله من
الطعوم) بيان لما يدرك بالذوق والطعوم هي الكيفيات القائمة بالمطعمات فاذا اريد التشبيه
باعتبارها قيل هذا كالعسل في الخلوة وهذا كالصبر في المرارة (قوله كالخرافة) وهي طعم منافر للقوة
الذائقة فيه لذع ما كظم القافل والبقر قبل والزنجبيل دون المرارة في المنافرة (قوله والمرارة) هي طعم
منافر للذوق شدة المنافرة كظم الصبر (قوله والملوحة) هي طعم منافر للذوق بين المرارة والخرافة
ولذلك تارة تكون مائلة للخرافة وتارة تكون مائلة للمرارة (قوله والجوضة) هي طعم منافر للذوق أيضا
يميل إلى الملوحة والخلوة (قوله وغير ذلك) أي كاللذاسة والخلوة والعفوصة والقبض والتفاهة
فهذه مع ما في الشرح تسبعة قال في المطول وهذه التسعة أصول الطعوم فالخلوة طعم ملائم للقوة
الذائقة الشديدة وأشبهها بالدهن والذسومة طعم فيه خلوة لطيفة مع دهنية فهو ملائم للذوق دون
الخلوة في الملازمة كظم اللحم والشحم واللبن الحليب والادمان والعفوصة طعم منافر للذوق قريب
من المرارة كظم العفص المعسوم والقبض طعم منافر أيضا فوق الجوضة وتحت العفوصة ولذا قيل
في الفرق بينهما ان العفوصة تقبض ظاهرا للسان وباطنه والقبض يقبض ظاهرا فقط والتفاهة لها
معنيان كون الشيء لا طعم له كذا اذا وضعت اصبعك في فاك وكون الشيء لا يحس بطعمه كخافة
أجزائه فلا يتحمل منها ما يحتاجه الرطوبة العافية فاذا احتيل في تحليله احس منه بطعم وذلك كما
في الحديد فانه اذا وضع على اللسان لم يجسده الانسان طعمًا فلو تحلل منه نحو القرصاة وجدده طعمًا
آخر والمعدود من الطعوم التفاهة بالمعنى الثاني لا الاول وانما كانت هذه التسعة أصول الطعوم لأن
ما سواها من الطعوم وهي أنواع لا تنهاى مركبة منها كالأزارة المركبة من الخلوة والجوضة وكلما
خلط مطعوم بمطعوم حدث طعم آخر واستبدل الحكماء على كون أصول الطعوم هذه التسعة لا غيرها
بأن الطعم لا يتلذذ من فاعل وهو الحرارة أو البرودة أو الكيفية المتوسطة بينهما ولا يتلذذ من قابل
وهو اللطيف أو الكثيف أو المتوسط بينهما واذا ضربت أقسام القانع في أقسام القابل حدثت
أقسام تسعة فالحرارة اذا عملت في اللطيف حدثت الحرارة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل

والمقاومة والقانع ويختلف الصوت قوة وضعها
ويعتبر قوة المقاومة وضعها (أي بالذوق)
جرم اللسان (من الطعوم) كخرافة
والمرارة والموحة والجوضة وغير ذلك

بينها حدث الملوحة والبرودة اذا فعلت في اللطيف حدثت الجوضة وفي الكثيف حدثت العذوصة
 وفي المعتدل حدث القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة اذا فعلت في اللطيف حدثت
 الدسومة وفي الكثيف حدثت الخلاوة وفي المعتدل بينهما حدثت التناخلة هذا ما ذكره الخلق انها
 مجتزعة عاوى لادليل عليها كيف والافيون متر بارد والعسل حلوحار والزيت دسم حار (قوله
 رتب) أي رتبها الله بمعنى انه خلقها وجمعها في رتبتي مقدم الدماغ وجماعتان زائدتان هناك
 شبيهتان ببقية الثديين فاما بالنسبة لمخروج الدماغ مع خربطته كالخطين بالنسبة الى الثديين كل واحدة
 منهما متقابل تنبض من تنبض الانف وعلى هذا فلا ادراك في الانف وانما هو واسطة لان القوة الشمية
 قادمة بينك الزائدين بدليل انه اذا سد الانف من داخل انقطع ادراك المشموم ولو سلم نفس الانف
 من الاثبات (قوله من الروائح) بيان لما يذكره بالشم ولا يحصر لانواع الروائح ولا اسمائها الا من
 جهة الملاحة للقوة الشامة وعدم الملاحة لها فاما كون ملاعما يقال له راحة طيبة وما كان غير ملائم
 يقال له راحة متينة او من جهة الاضافة لمثلها كراحة مسك أو زبل أو لشاربها كراحة حلاوة أو
 مرارة فان الرائحة متعارفة للخلاوة لافائتها واذ لم يسم قسام المعنى بالمعنى (قوله سارية) ثم يفسر
 كما صيربه في الذوق تقبلا وقوله في البدن أي في ظاهر البدن كله وهو الخلد كما هو مصرح به في كتب
 الحكمة وهذا اندفع ما يقال ان هذه القوة تختلف في الكبد والرئة والطحال والكلى فكيف يقول
 الشارح سارية في البدن مع أن هذه من جلته (قوله أوائل الملوحة) أي لانها تدرك بمجرد اللمس
 أي بأوله من غير احتياج لشي آخر وما عداها من اللطافة والكثافة والهشاشة والزوجة والبلية
 والبطاق والخشونة والملاسه واللين والصلابة والخفة والثقيل يدرك باللمس بتوسط هذه الاربعة فهي
 فوان في الادراك بالنسبة لهذه الاربعة وقيل انما سميت أوائل لحصولها في الاجسام العنصرية
 البسيطة التي هي أوائل المركبات والمراد بالاجسام البسيطة العنصرية الماء والنار والهواء والتراب
 والماء فيه برودة ورطوبة وفي النار سخونة وبرودة وفي التراب برودة ويؤس في الهواء سخونة ورطوبة
 وبذلك الكيفيات الاربع تؤثر في اجسام العنصرية بعضها في بعض ويؤثر بعضها من بعض فيؤثر
 منها المركبات كالمعادن والنباتات والحيوانات (قوله فمليتان) أي مؤثرتان في موصوفيهما لانهما
 يقتضيان الجمع والتفريق وكلاهما قبل فالحرارة كيفية تقتضي تفريق الاختلافات باللطافة والكثافة
 وجمع المتشاكلات أما تفريقها للخصائص فلا في قوة هذه فاذا اثر في جسم مركب من أجزاء
 مختلفة باللطافة والكثافة ولم يمكن الاتمام بين بساطتها انفع اللطيف منها في تبادر للصعود والاطف
 فاللطيف دون الكثيف فيلزم منه تفريق الاختلافات مثلا ان اراد أن يوقد على معدن انزعل خبثه من
 صافيه واذا تعلقت بعدد سالت الرطوبة المتخذة بالبرودة وخرج منه دخان وهو هواء مشوب بنار ويرتفع
 للطافته وبقى الاجزاء الكثيفة فقد فرق بين الاجزاء اللطيفة والكثيفة وأما أنها تجمع المتشاكلات
 فبمعنى أن الاجزاء بعد تفرقها تجتمع بالطبع فان الجذبة عليه للشم والحرارة معدة لذلك الاجتماع
 فينسب اليها كما ينسب الافعال الى معدتها والبرودة كيفية تقتضي تفريق المتشاكلات وجمع
 المختلفات فتفرقها لامتساكات كفي الطين اللين اذا يدس فانه يشق لشدة البرودة وجمعها للخصائص
 كالجمع بين الرطب واليابس (قوله والاخران انفعاليان) أي لانهما يقتضيان تأثر موصوفيهما وذلك
 لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفريق والاتصال كفي العجين واليبوسة كيفية تقتضي
 صعوبة ذلك كفي الحجر والخشب (قوله قبول الغمز) أي النفوذ والدخول الى باطن الموصوف بها
 كالعجين اذا غمز به باصبعك مثلا وقوله ويكون للشيء أي الموصوف وقوله بها أي معها أو بسببها وقوله
 قوام أي قوة وتماسك بحيث لا يرجع بعض أجزائه موضع بعض منها اذا أخذ واحترق هذا عن الماء
 فهو ليس متصفا باللين بل بالصلابة وقوله غير سيال تفسير لما قبله واعلم أن قبول الشيء اللين للغمز بسبب

(أو بالشم) وهي قوة رتب في زائدتي
 مقدم الدماغ المشبهتين بجاذبي الشدي
 (من الروائح أو باللمس) وهي قوة سارية
 في البدن يدرك بها الملوحة (من الحرارة
 والبرودة والرطوبة واليبوسة) هذه الاربعة
 هي أوائل الملوحة (والخشونة) وهي
 والاخران انفعاليان (واللينة) وهي
 كصفة حاصلة عن كون بعض الاجزاء
 اخفض وبعضها ارفع (والملاسه) وهي
 كصفة حاصلة عن استواء وضع الاجزاء
 (واللين) وهي كيفية تقتضي قبول الغمز
 الى الباطن ويكون للشيء باقوام غير سيال

ساقية من الرطوبة وتماسكها بسبب ما فيه من اليوسوسة فكل نيز فيه رطوبة ويوسوسة والكيفية المركبة من مجموع هاتين الكيفيتين هي اللين (قوله تعالى الذين) أي تقابل التضاد فهو كيفية تقتضي عدم قبول الغمز إلى الباطن أو تقتضي الغمز لكن لا يكون للموصوف معها اقوام وتماثل وذلك كما في الحجر والماء (قوله إلى صوب المحيط) أي إلى جهة العلو وقوله لم يعقه عائق كالمسك بالبدأ وتعلق قيل به وذلك كما في الرشد الخفيف فإنه لو لا العائق لارتفع إلى العلو (قوله إلى صوب المركز) أي إلى جهة السفلى وقوله لم يعقه عائق أي كالحل قال رصاص مثلاً المحلول لولا لاجله لنزل للسفل وشبهوا العلو بحيط الدائرة والسفل بمركزها لارتفاع المحيط عن المركز في الجاهل فلهذا قالوا في تعريف الخفة لصوب المحيط أي إلى جهة العلو وفي الثقل لصوب المركز أي إلى السفلى وأيضاً السماء للأرض كالدائرة وهي من جهة العلو والأرض كالمركز وهي بالنسبة لما يظهر من السماء منخفضة فإذا فرض الثقل والخفيف بينهما اندفع الأول إلى الأرض التي هي كالمركز واندفع الثاني إلى السماء التي هي كالدائرة لولا العائق في كل منهما ولذلك عبروا بالمحيط والمركز فإنه المعقوبي وما ذكره المصنف من أن كلاماً من الخفة والثقل كيفية محسوسة بحاسة اللمس فيه نظر إذ كل منهما في الحقيقة كيفية مبدأ ومنشأ وسبب في مدافعة محسوسة فوجد تلك المدافعة مع عدم الحركة فالموصوف بالمحسوسية إنما هو المدافعة المتسببة عنهما لأنفسهما كما يجد الإنسان من الحجر إذا أمسكه في الخوق قسراً فإنه يجد فيه مدافعة هيابطة ولا حركة فيه وكما يجد في الرق الذي تفتح فيه إذا جبهه بيد تحت الماء قسراً فإنه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه قلنا في موجب المدافعة الصاعدة في الرق الخفة والذي أوجب المدافعة الهابطة في الحجر الثقل فهما سببان للمدافعتين وكل من المدافعتين محسوس باللمس (قوله وما يتصل بها) أي وما يلحق بها في كونه مدر كالمس (قوله كالبلة والجفاف) البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الأجسام والجفاف يقابلها فإنه السد وفيه نظراً قد صرح في حواشي التجريد بأن البلة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الجسم المتبل جوهراً فلا يصح عدها من الكيفيات والاحسن أن يقال البلة هي الكيفية المتضمنة لسهولة الالتصاق ويقابلها الجفاف فهو كيفية تقتضي سهولة التفريق وعسر الالتصاق (قوله والتفريق) أي كيفية تقتضي سهولة التفريق وعسر الالتصاق وهو كالتفريق بين الماء وقيل هي كون الشيء شفافاً بحيث لا يجيب ما وراءه والكثافة ضدها فهي غلظ القوام أو جيب الجسم ما وراءه ولكن المعنى الثاني فيهما لا يناسب الإدراك بحاسة اللمس وحيث أن قلنا راد منهما حساً المعنى الأول فيهما فإنه المعقوبي وقد يقال إن اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة والمداخلة عين اليوسوسة فتأمل فترى (قوله وغير ذلك) أي كاللذع الذي هو كيفية سارية في الأجزاء يحس بها أن مس اللذع فإنه المعقوبي (قوله أو عقلية الخ) أعلم أن تقسيم الخارج من وجه الشبهة إلى حسي وعقلي لمزيد الاشتغال به والافقار الخارج منه أيضاً قد يكون حسياً وقد يكون عقلياً إذ المراد بالهسي ما كانت أفراده مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيه فيه كثيراً لم يعلق به اهتمام يدعو إلى تقسيمه وأيضاً تقسيمه إلى الحسي والعقلي عائد إلى حسية الطرفين وعقليتهما فاستغنى عن تقسيمه بتقسيميهما بخلاف تقسيم الخارج فإنه لا يستغنى عنه بتقسيم الطرفين (قوله أو عقلية) أي مدركة بالعقل (قوله أي المختصة بذوات الانفس) أي المختصة بالأجسام ذوات الانفس اللطافة ومعنى اختصاصها بذوات الانفس أنها لا توجد إلا فيها لا في الجادات ولا في الحيوانات العجم فلا ينشأ وجود بعضها كالعلم والقدرة والارادة في الواجب تعالى وفي المجزئات عند مشيئتها كذا قال بعضهم وفيه أنه لا داعي لجعل الاختصاص أضافاً لأن علم الواجب تعالى وقدرته وارادته وكذلك علم المجزئات عند مشيئتها ليس من الكيفيات (قوله من

(والصلابة) وهي تقابل اللين (والخفة) وهي كيفية بها يقتضي الجسم أن يتحرك إلى صوب المحيط ولم يعقه عائق (والتقل) وهي كيفية بها يقتضي الجسم أن يتحرك إلى صوب المركز ولم يعقه عائق (وما يتصل بها) أي بالمد كدورات كالبلة والجفاف والتزوجة والهشاشة والطاقة والكثافة وغير ذلك (أو عقلية) عطف على حسية (كالكيفيات النفسانية) أي المختصة بذوات الانفس (من الذكاء) وهي شدة قوة النفس معتدلة لا كساب الآراء

الذكاء) بيان للكيفيات النفسانية وهو في الاصل مصدر ذكيت النار اذا اشتد لها نار ما في العرف
فقد أشار له الشارح بقوله شدة قوة الخ أي قوة شديدة للنفس فهو من إضافة الصفة للموصوف وقوله
معدلة لاكتساب الآراء بكسر العين اسم فاعل أي تعدد النفس ونحوها أو ينسبها اسم مفعول أي أعدّها
الله تعالى لاكتساب النفس الآراء أي العلوم والمعارف واذا أريد التشبيه باعتبار ذلك قيل فلان
سكان حنيفة في الذكاء وفي العلم (قوله المفسر) أي عند المناطقة (قوله بحصول صورة
الشيء) فنيته أن العلم من مقولة الإضافة والاولى أن يقال الصورة الحاصلة من الشيء الخ لا أن
المذهب المنصور عندهم أن العلم من مقولة الكيف وأن الفرق بينه وبين العلوم بالاعتبار بالصورة
باعتبار وجودها في الذهن علم وفي الشارح معلوم وصورة الشيء ما هو أخذ منه بعد حذف مشخصاته
ولأن المتبادر من عبارة الشارح كون الصورة مطابقة للشيء في الواقع مع أن هذا ليس بمشترط عندهم
بخلاف قولنا الصورة الحاصلة من الشيء فانه يشمل ما لو رأى شيئا ظنه انسانا وهو في الواقع فرس
والحاصل أن قولنا الصورة الحاصلة من الشيء صادق بصورة المفرد وصورة وقوع النسبة وبالمطابقة
وبخلافها فالتعريف شاهد بالتصور والتصديق وللجهل المركب (قوله عند العقل) أي فيه أو في آله
وهي الخواص الظاهرة التي يدركها بالحواس وتصديق وتصديق المركب (قوله عند العقل) أي فيه أو في آله
في العقل لثبوت عبارة الشارح لأدراك الجزئيات بناء على القول بارتسامها في الآلات (قوله وقد
يقال على معان أخرى) المتبادر منه أن المراد بتلك المعاني ما ذكره في المطول من الاعتقاد الجازم المطابق
الثابت وأدراك الكلي وأدراك المركب والملكية المسماة بالصناعة وهي التي يقتدر بها على استعمال
الآلات سواء كانت خارجية كالآلة الخياطة أو ذهنية كما في الاستدلال في غرض من الأغراض
صادرة ذلك الاستعمال عن البصيرة بقدر الامكان وأنت خير بأن كلام من هذه المعاني يجوز ارادته هنا
لأن العلم كيفية على كل منها وحينئذ فقوله وقد يقال اشارة الى أن اطلاقه على غير المعنى الذي ذكره
قليل ويحتمل أن تلك المعاني التي أرادها بقوله وقد يقال على معان أخر غير المعاني المذكورة
في المطول وهي معان ليست من الكيفيات النفسانية كالأصول والقواعد فانها أحد معاني العلم
ولست كيفية نفسانية (قوله حركة للنفس مبدأها) أي سببها وعلتها ارادة الانتقام اعترض بأن هذا
التعريف لا يلائم قوله في تفسير الحلم لا يحتر كها الغضب حيث جهل الغضب يحتر كالتنفس لأنه نفس
حركتها وأجيب بأن قوله لا يحتر كها الغضب على حذف مضاف أي لا يحتر كها أسباب الغضب وبعد
هذا كله فبرده عليه أن تفسير الغضب يتأني كونه من الكيفيات فان الشارح نفسه تقدم له الاعتراض
على المصنف في جعله الحركات من الكيفيات فالاجيب أن يقال الغضب كيفية توجب حركة النفس
مبدأ تلك الكيفية ارادة الانتقام (قوله أن تكون النفس الخ) فيه أن هذا يقتضي أن الحلم كون
النفس مطمئنة فيقيد أنه ليس من الكيفيات مع أنه منها كما ذكره المصنف فالاولى أن يقول وهو كيفية
توجب اطمئنان النفس بحيث لا يحتر كها الغضب وهذا يرجع لقول بعضهم ان الحلم كيفية نفسانية
تقتضي العفو عن الذنب مع القدرة على الانتقام (قوله بسهولة) متعلق بالغضب والباء للملازمة أي
لا يحتر كها الغضب المتين بسهولة وانما يحتر كها الحلم الغضب القوي ولذلك يقال انتقام الحلم أشد على
قدر الغضب واذا أريد التشبيه باعتبار الحلم والغضب قيل هو كمنعرة في غضبه وهو كعابرة في حلمه
(قوله ولا تضطرب) أي بسهولة والعطف لازم (قوله وهي الطبيعة) أي السجية التي عليها الانسان
سميت غريزة لانها الملازمة للشخص صارت كأنها مغروزة فيه فهي فعلة بمعنى مفعولة (قوله أعني)
أي بالغريزة التي هي الطبيعة (قوله تصدر عنها صفات ذاتية) أي منسوبة لذات والمراد هنا بالصفات
الذاتية الأفعال الاختيارية لا المعنى المصطلح عليه عند المتكلمين وهو الصفات القابلة بالذات الموجبة
لها حكم كذا اقتر شجنا العبد وفي عبد الحكيم أن المراد بالصفات الذاتية الصفات التي لا يكون للكسب

(والعلم) وهو الإدراك المنسجم بحصول
صورة الشيء عند العقل وقد يقال على معان
أخر (والغضب) وهو حركة للنفس مبدأها
ارادة الانتقام (والحلم) وهو أن تكون
النفس مطمئنة بحيث لا يحتر كها الغضب
بسهولة ولا تضطرب عند اصابه المأكروه
(وسائر الغرائز) جمع غريزة وهي الطبيعة
أي ملكة تصدر عنها صفات ذاتية

فيما مدخل فذلكم الكتابة لا يسمى غريزة لأن ما يصدر عنها من الكتابة للكسب فيها مدخل والكرم الذي
يصدر عنه بذل المال والنفس والجاء ان كان صدوره بالاعتماد والممارسة فلا يسمى غريزة بل خلقا
بالضم وان كان صدوره بالذات يسمى غريزة وعلى هذا فان فرق بين الغريزة والخلق أن الافعال الصادرة
عن الملكة لا مدخل لا اعتبار فيها في الغريزة وله مدخل فيها بالنسبة للخلق (قوله مثل الكرم) أي
فانه كيفية يصدر عنها بذل المال والجاء وهذا مثال للملكة التي يصدر عنها الافعال (قوله والقدرة)
أي فانه كيفية يصدر عنها الافعال الاختيارية من العقوبة وغيرها (قوله والشجاعة) أي فانه
كيفية يصدر عنها بذل النفس بسهولة واقتحام الشدائد (قوله وغير ذلك) أي كاضدادها وهي الخجل
وهو كيفية يصدر عنها المنع لما يطلب وهو فعل والعجز وهو كيفية يصدر عنها تعذر الفعل عند
المحاولة وهو فعل يسند لصاحب العجز واللين وهو كيفية يصدر عنها القرار من الشدائد المتلفة
ويقابل عند التشبيه باعتبار ما ذكره شيلا هو كيان في الكرم وهو كونه في الشجاعة وهو كونه متمسك
في القدرة ثم ان ظاهر الشارح يقتضي اختصاص الغرائز بالكيفيات التي يصدر عنها الافعال أو
ما يجري مجرى الافعال ولو فرضت كيفية لا يصدر عنها فعل لم تكن غريزة ككالبلادة فتأمل (قوله
ما لا تكون هيئة) أي ما لا تكون صفة متفجرة في الذات أي متفجرة في ذات الطرفين المشبه والمشبّه
(قوله متعاقبا بشئين) أي بحيث يتوقف تعقله على تعقلهما وذلك كالأبوة والبنوة فانه ليس شيء منهما
متفرد في ذات بقطع النظر عن الغير بل بالقياس الى الغير وكألفه الجباب فانها اعتبار تصور متعلقة
بشئين هما الجباب والشمس أو الجباب والجنة (قوله فانها) أي الازالة (قوله ولا في ذات الجباب)
الاولى حذفه لأن الكلام في كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين والجباب ليس واحدا منهما وانما هو
متعلق الازالة ولا التباين لكون الازالة قائمة به ومتفجرة فيه أولا وانما اصل انك اذا قلت هذه الجنة
كالشمس كان وجه التشبيه بينهما الازالة الجباب علما من شأنه أن يخفى إلا أن الشمس من يله عن
الجسوسات والجنة من يله عن المدايرك المعقولة واذا زال الجباب ظهر المزال عنه والوجه المذكور
ليس صفة متفجرة في الجنة ولا في الشمس بل أمر نسبي يتوقف تعقله على تعقل المزال وهو الجباب
وتعقل المزيل (قوله وقد يقال الخ) هذا مقابل لما ذكره المصنف من مقابل الحقيقة بالاضافي
وتوضيح ما في المقام أن الصفة اما أن تكون متفجرة في ذات الموصوف لكونها موجودة في الخارج
كالكيفية الجسمية المدركة بالحواس الخمس الظاهرة وكالكيفيات النفسانية المدركة بالعقل كالعلم
وتسمى هذه الصفة حقيقية واما أن تكون غير موجودة في الخارج وهي اما ثابتة في خارج الذهن
اعتبرها باعتبار أن لا تكون الشيء كذا وتسمى اضافية واعتبارية نسبية واما غير ثابتة في خارج الذهن
بل ثبوتها في ذهن المعتبر فقط فان اعتبرها كانت ثابتة فيه وان لم يعتبرها لم يكن لها ثبوت فيه كالصور
الوهمية مثل صورة الغول والصورة المشبهة بالخيال أو الاظفار للتمية وكرم البخل وبخل الكرم
وتسمى هذه اعتبارية وهمية فالاعتبارية أعم من الاضافية لأن الاعتبارية اما نسبية وهي الاضافية
واما وهمية وهي غيرها اذا علمت هذا فالمصنف قابل الحقيقة بالاضافية فتكون الاعتبارية الوهمية
غير داخله في كلامه أما عدم دخولها في الاضافية فظاهر وأما عدم دخولها في الحقيقة فلان قسم
الحقيقة الى حسية وعقلية فدل على أنه أراد بالحقيقة ما كانت متفجرة في ذات الموصوف بدون
اعتبار العقل سواء كانت مدركة بالحس أو بالعقل وحيث كانت الاعتبارية الوهمية غير داخله
في كل من الحقيقة والاضافية فيكون في حصر المصنف الصفة في الحقيقة والاضافية قصور ثم
لو أريد بالحقيقة ما قابل الاضافية كانت الاعتبارية الوهمية داخله في الحقيقة الا أنه يمنع من ذلك
تقسيمه الحقيقة الى حسية وعقلية فقط وقول الشارح وقد يقال أي يطلق الحقيقي على ما يقابل
الاعتباري الذي لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل أي وهو الاعتباري الوهمي وعلى هذا الاطلاق

مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك
(واما اضافية) عطف على قوله اما حقيقية
ونعني بالاضافية ما لا تكون هيئة متفجرة
في الذات بل تكون معنى متعلقا بشئين
(كازالة الجباب في تشبيه الجنة بالشمس)
فانها ليست هيئة متفجرة في ذات الجنة
والشمس ولا في ذات الجباب وقد يقال
الحقيقي على ما يقابل الاعتباري الذي
لا يحقق له الا بحسب اعتبار العقل

يكون الحقيقي شاملا للاضافيات فيراد به الامر الذي له ثبوت في نفسه سواء كان متصفا بالوجود
الخارجي أو لا فالحقيقي على هذا الاطلاق اعم منه على كلام المصنف حيث أريد بالحقيقي منه ماله
وجود خارجي كما هو الظاهر من تقسيمه السابق للعقل والعقل قالوا في من قبيل الحقيقي على
الاطلاق الثاني وغير حقيقي على اطلاق المصنف (قوله اشارة الى انه) أي الاطلاق الثاني وهو أن
الحقيقي ما قابل الاعتباري الوهمي وقوله مراد هنا أي في مقام تقسيم الصفة الى حقيقية وغيرها
فيراد بالغير الاعتبارية الوهمية ويراد بالحقيقية ما يشمل الاعتبارية الاضافية (قوله حيث قال) أي
لانه قال الوصف العقلي أي الذي هو وجه الشبه وقوله منحصر أي متردد على وجه الخصر (قوله
كالكميات النفسانية) أي مثل العلم والذكاء (قوله وبين اعتباري) أي وهمي وقوله ونسبي
أي وبين اعتباري نسبي واعلم أن المفهوم من عبارة المفتاح تقسيم الوصف العقلي الى ثلاثة أقسام
حقيقي واعتباري ونسبي وقضية ذلك أن الحقيقي ما ليس باعتباري ولا نسبي فلا يشمل النسبي
وهذا خلاف المفهوم من قوله وقد يقال الحقيقي الخ اذ قضيت تناوله للنسبي وأجيب بأن استدلاله
بكلام المفتاح مبني على رأى المتكلمين من أن الامور الاضافية لا وجود لها في الخارج وأنهم
اعتبارية أي مما وجوده بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتباري ونسبي من عطف النظام على
العام ويكون قوله على ما يتناول الاعتباري الذي الخ شاملا للاضافي والوهمي وانما قال وفي المفتاح
اشارة الخ لان قوله ونسبي يحتمل أن يكون معطوفا على اعتباري أي وبين اعتباري غير نسبي
ونسبي اعتباري أيضا فيكون الوصف العقلي قسمين فقط ويحتمل أن يكون قوله ونسبي عطفًا على
حقيقي فتكون الاقسام ثلاثة وحينئذ فلا دليل فيه انتهى (قوله كاتصاف الشيء بكونه مطلوب
الوجود) أي اذا كان أمرا مرغوبا فيه محجوبا للطالب وهذا المعنى أعني كون الشيء مطلوبًا أمر
نسبي يتوقف تعقله على تعقل الطالب والمطلوب (قوله أو العدم) أي كون الشيء مطلوب
العدم أي اذا كان مكرها مرغوبا عنه (قوله أو كاتصافه الخ) هذا تمثيل للاعتباري الوهمي
وذلك مثل اتصاف السبعة وكل ما هو علم بما يتخيل فيهما من البياض والاشراق واتصاف البدة وكل
ما هو جهل بما يتخيل فيهما من السواد والافلام (قوله محض) أي خالص من الثبوت خارج
الاذهان (قوله اما واحد) أي اما أن يكون واحدا والمراد بالواحد ما يعتد في العرف واحدا
لا الذي لا جزء له أصلا وذلك كتولّد نخته كالورد في الحجرة فهذا واحد وان شئت الحجرة على مطلق
اللونية ومطلق القبض للبصر اه يعقوبي (قوله بأن يكون) أي ذلك المركب (قوله ملتزمة)
أي مركبة من امور مختلفة والمراد بالجمع ما فوق الواحد وذلك كالحقيقة الانسانية الواقعة وجه
شبهه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية فهي حقيقة مركبة تركيبا حقيقيا من امرين مختلفين وانما
كان التركيب حقيقيا لان الجزئين صار به شيئا واحدا في الخارج فتأثير هذا التركيب
في تقريب المركب من الواحد أحق وأقوى والغرض من التركيب افادة هذا المعنى فكان باسم
التركيب أحق وأولى (قوله انتزعاها العقل) أي استحضرها العقل وقوله من عدة امور أي من
ملاحظة عدة امور أي وتلك الامور لم يصبر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف امور التركيب الحقيقي
وحاصله أن المركب تركيبا اعتباريا لا حقيقة له في حد ذاته بل هو هيئة يلاحظها من اجتماع امور
بحيث لا يصح التشبيه الا باعتبار تعلقها بمجموع الاجزاء كالهئية المنزعة في قول الشاعر
كأن منار النقع فوق رؤسنا وأسافنا ليل تهاوى كواكبها فان وجه الشبه على ما يأتي هو الهيئة
الحاصلة من هوى أجرام مشرقة على وجه مخصوص من جهة شئ مظلم فان من المعلوم انه لا يلتم من
المجموع حقيقة واحدة ولكن تلك الهيئة وان اعتبر فيها متعدد لكنهما كاشي الواحد في عدم استقلال
كل جزء منها في التشبيه ثم ان ما ذكره الشارح من التعميم في المركب من متعدد هو ظاهر المصنف

وفي المفتاح اشارة الى أنه مراد هنا حيث
قال الوصف العقلي منحصر بين حقيقي
والكميات النفسانية وبين اعتباري
كاتصاف الشيء بكونه مطلوب
ونسبي كاتصاف النفس أو كاتصافه
الوجود أو العدم عند النفس أو كاتصافه
بشيء ضروري وهمي محض (أو أيضا) لوجه
الشبه تقسيم آخر وهو أنه (أما واحد) أما
بغاية الواحد كونه مركبا من متعدد تركيبا
حقيقيا بأن يكون حقيقة ملتزمة من امور
مختلفة أو اعتباريا بأن يكون هيئة انتزعاها
العقل من عدة امور (وكل منهما) أي من
الواحد وما هو غير ذلك (حقي أو عقلي)

ويشعر به كلام المفتوح الذي هو أصل لهذا المتن قال في المطول وما يشعر به كلام المفتوح من التعميم فيه نظر يستعرفه وحاصله أن المركب تركيباً حقيقياً كالحقيقة الملتزمة من عدة أمور من قبيل الواحد لا من قبيل ما هو منزل منزلة الواحد فالأولى قصر المركب من متعدد على المركب تركيباً اعتبارياً (قوله عطف على قوله أما واحد وأما منزلة الواحد) ظاهره أنه عطف على مجموع الأمرين وذلك لأنهما بمنزلة شيء واحد فكأنه قيل وجه الشبهة أما غير متعدد وأما متعدد وغير المتعدد صادق بالأمرين أعني الواحد والمنزل منزلة فلما كانا بمنزلة الشيء الواحد صح العطف على مجموعهما كذا قرر شيخنا العديوي والذي في المطول أن قوله وأما متعدد عطف على قوله أما منزلة الواحد وحقيقة تؤول تلك المنفصلة ذات الأجزاء الثلاثة إلى منفصلتين ذاتي حيزين لأن الحكم الانفصالي لا يمكن أن يتحقق إلا بين أمرين فكانه قال وجه الشبهة أما واحد وغيره وغير الواحد أما بمنزلة الواحد أو متعدد (قوله أن ينظر) أي ذو أن ينظر (قوله إلى عدة أمور) أي اثنين فأكثر (قوله ليكون كل منهما وجه شبيه) أي وهذا إنما يكون إذا كان التشبيه في أمور كثيرة لا يتقيد بعضها ببعض بل كل واحد منهما منفرد بنفسه أي بحيث لو حذف البعض واقتصر على البعض لم يتخلل التشبيه كقولنا هذه الفاكهة مثل هذه الفاكهة في شكلها ولونها وحلاوتها وطعمها وريحها وزيد كعمرو في علمه وحلمه وأدبه وإجائه وشجاعته (قوله بل في الهيئة المنتزعة) أي إذا كان مركباً تركيباً اعتبارياً وقوله أو في الحقيقة الملتزمة أي فيما إذا كان مركباً تركيباً حقيقياً نحو زيد كعمرو في الانسانية فالذي قصد اشتراك الطرفين فيه الانسانية وهي حقيقة مركبة من الحيوانية والناطقة (قوله كذلك) خبر مبتدأ محذوف كما قال اليعقوبي أي وهو كذلك أي مثل المذكور من الواحد وما هو بمنزلة في التقسيم إلى حسي وعقلي وهذا هو الأنسب بما قبله وجعله في الاطول صفة لمتعدد (قوله أو مختلف) عطف على ما تضمنه قوله كذلك والتقدير المتعدد أما حسي كله أو عقلي كله أو مختلف أي بعضه حسي وبعضه عقلي فهو مرتبط بالمتعدد وهذا يقتضي أن الاختلاف لا يكون في القسمين السابقين مع أنه يتأتى في الثاني وهو المركب المنزل منزلة الواحد باعتبار الأجزاء التي انتزعت منها الهيئة إلا أن يقال لما كان وجه الشبهة في الثاني هو مجموع المركب وهو أما حسي فقط أو عقلي فقط لم يلتفت إلى تقسيمه كذا في العروس (قوله والحسي) أي ووجه الشبهة الحسي (قوله سواء كان بتمامه حسياً) أي كان واحداً أو مركباً أو متعدداً (قوله أو ببعضه) أي أو كان بعضه حسياً وذلك بأن كان متعدداً مختلفاً واحداً منه حسي والآخر عقلي وفي كلامه تنبيه على أن الحسي هنا مأخوذ بالاعتبار الأعم من الحسي فيما قبل لأنه فيما قبل يتناول المختلف بخلافه هنا فإنه يشمل المختلف (قوله أي لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقلياً) أما إذا كان وجه الشبهة بتمامه حسياً فظاهر لأن الحسي لا يقرم إلا بالحسي وأما إذا كان وجه الشبهة متعدداً مختلفاً فلا بد من انتزاع كل واحد من ذلك المتعدد من الطرفين ويتبع انتزاع الذي هو حسي من العقلي بخلاف وجه الشبهة المركب من الحسي والعقلي فإنه عقلي وإن كان بعض أجزائه حسياً فيجوز أن يكون طرفاه أو أحدهما عقلياً مراً كما من الحسي والعقلي فتدبر قاله عبد الحكيم (قوله بالحس) أي الظاهري كالسمع والبصر الخ (قوله من غير الحسي) أي من الطرف غير الحسي وهو العقلي وقوله شيء هو وجه الشبهة (قوله من غير الحسي) من الإبتداء متعلقة بيدرئ على تضمنه معنى يوجد فلذا اعتد به من أي لا متناع أن يوجد شيء من غير الحسيات وهي العقليات مدر كالحواس وليست من يانال شيء وقد أشار لذلك الشارح (قوله والموجود) أي والوصف الموجود من وجه الشبهة في الطرف العقلي (قوله لا يكون الاجسام) هذا بناء على قول أهل السنة وقوله أو قائماً بالجسم بناء على قول الحكماء أن الحواس لا تدرك الأجسام بل الأعراض القائمة بها فأورق كلامه لتوزيع الخلاف ثم إن الجسم عبارة عن

وأما متعدد (عطف على قوله أما واحد وأما منزلة الواحد) المراد بالمتعدد أن ينظر إلى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين في كل منها ليكون كل منهما وجه شبيه بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فإنه لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الأمور بل في الهيئة المنتزعة أو في الحقيقة الملتزمة منها (كذلك) أي المتعدد أيضاً حسي وبعضه عقلي (أو مختلف) من وجه الشبهة سواء كان (والحسي) من وجه الشبهة سواء كان بتمامه حسياً أو ببعضه (طرقاه حسيان لا غير) أي لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقلياً (لا متناع أن يدرئ بالحس من غير الحسي) قائم وجه الشبهة أمر ما خوذ من الطرفين موجود فيهما والوجود في العقلي إنما يدرئ بالعقل دون الحس إذا مدرئ بالحس لا يكون الأجساماً وقائماً بالجسم

الجوهر المركب فينبذ أن الجوهر النقي لا يدرك بالحس (قوله والعقل من وجه الشبه) أي سواء كان
عقليا أم حسيا أو بعض أجزاءه عقليا وبعضها حسيا (قوله أعم) أي من حيث الطرفين أوفي العبارة
مضاف محذوف والتقدير وطرف العقل من وجه الشبه أعم من طرفه الحسي وإنما جعلنا المعلوم
والخصوص فيهما باعتبارهما أي طرفيهما لا باعتبار ذاتيهما انتباها لما لا يتصور تماثل بين حسي
وعقلي لأن الوجه الحسي هو الذي لا يدرك أولا إلا بالحس والوجه العقلي هو الذي لا يدرك أولا
إلا بالعقل وليس المراد بالعقل مطلق المدرك بالعقل إذ لو أريد ذلك لم تصح مقابلة بالحس في التقسيم
ضرورة أن كل مدرك بالحس مدرك بالعقل ولا يعكس فيكون العقل على هذا أعم فلا يتألف الحسي
(قوله أو عقلي) أي صريحا أو ضمنيا من الحسوس والمعقول (قوله لجواز الخ) على قوله أعم
أي لجواز أن يدرك بالعقل شيء من الأمور الحسية كما يجوز أن يدرك بالعقل شيء من الأمور العقلية (قوله
إذ لا امتناع في قيام المعقول بالحسوس) أي انصاف الحسوس بالمعقول كانصاف الإنسان بالإنسان
والعلم بالجهل والشجاعة بالكرم وغير ذلك فالقيام على جهة الاتصاف (قوله وإدراك العقل) عطف
على قيام وإضافة الإدراك لما بعده من إضافة المصدر لتأنيده وشبهه بغيره (قوله ولذلك يقال)
أي لأجل ما قلناه من أن وجه الشبه إذا كان عقليا يكون أعم من وجه الشبه الحسي باعتبار الطرفين
لجواز كون طرفي العقل عقليين دون الحسي قال علماء البيان التشبيه حال كونه كاشفا للوجه العقلي
أعم من التشبيه حال كونه كاشفا للوجه الحسي (قوله بمعنى الخ) أشار بهذا إلى أن العموم باعتبار
التحقق أي أن كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه عقلي وليس كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه
عقلي يتحقق فيهما بوجه حسي (قوله أن كل ما يصح) أي كل موضع يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي
بأن يكون الطرفين حسيين (قوله من غير عكس) أي بالمعنى الثغوري وأما عكس ذلك عكسا منطقيا
فهو صحيح (قوله فإن قيل) هذا وارد على قوله وكل منهما حسي أو عقلي وحاصل ما ذكره المصنف قياس
مفصول النتائج مركب من قياسين أولهما من الشكل الأول مؤلف من موجبتين كلتيهما ينتج موجبة
كلية وثانيهما من الشكل الثاني مؤلف من موجبة كلية وصغرى هي نتيجة القياس الأول وسالبة كلية
كبيرة تنتج سالبة كلية هي المطلوب وهي أنه لا شيء من وجه الشبه بحسي وهي مناقضة لما تقدم من أن
وجه الشبه يكون حسيا ونقرر السؤال أن تقول كل وجه شبه فهو مشترك فيه وكل مشترك فيه فهو
كلية ينتج كل وجه شبه فهو كلية ثم تنضم إليها كبرى القياس الثاني وتقول ولا شيء من الحسي بكلية
ينتج لا شيء من وجه الشبه بحسي وهو المطلوب (قوله مشترك فيه) أي محكوم عليه بالاشتراك فيه
وقوله ضرورة اشتراك الطرفين فيه أي في الواقع فلم يلزم تبديل الشيء بنفسه لاختلاف الالته والمعلوم
وقوله ضرورة الخ الأول دليل للصغرى والثاني دليل للكبرى في القياس الأول وقوله ضرورة أن كل
حسي الخ هذا دليل للكبرى في القياس الثاني القائلة ولا شيء من الحسي بكلية وتقرر دليلها الذي
ذكره كل حسي فهو موجود في المادة خاص عند المدرك وكل ما هو موجود في المادة وخاص عند
المدرك فهو جزئي ينتج كل حسي فهو جزئي (قوله فهو موجود في المادة) أي في الجزئيات المادية
أي أن كل ما يدرك بأحدى الحواس موجود في مادة معينة أي في جسم معين كالجمرة الناقصة بالخلقة
والقائمة بالورد (قوله قلنا الخ) حاصلة جواب التسليم أي سلمنا ما قلت وهو أن وجه الشبه لا يكون
حسما ولكن اطلاقا عليه حسيا ناسخا نظر الكون جزئيا بحسبه لانه في ذاته حسي بل هو عقلي
أكونه كلياً (قوله الحاصلة في المواد) أي في الأجسام المادية المعينة بحكمة هذا الخلد وهذا الورد
فإنها مدركة بالحس وأما الجمرة الكلية من حيث هي جمرة فغير مدركة بالبصر ولا غيره من الحواس لأن
الماهية من حيث هي أمر كلي معقول لا مدخل للحس فيه وإنما يدرك بالعقل (قوله أو مركب) وهو
المعبر عنه فيما تقدم بالمتزل منزلة الواحد (قوله وكل من الأولين) أي الواحد والمركب وقوله أما حسي

(والعقل من وجه الشبه) (أعم) من
الحسي (لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي
شيء) أي لجواز أن يكون طرفاه حسيين
أو عقليين أو أحدهما حسيا والآخر عقليا
إذ لا امتناع في قيام المعقول بالحسوس شيئا (ولذلك
وإدراك العقل من الحسوس شيئا) (أعم) من
يقال التشبيه بالوجه العقلي أي ما يصح
التشبيه بالوجه الحسي بمعنى أن كل ما يصح
فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه
العقلي من غير عكس (فإن قيل هو) أي وجه
الشبه (مشترك فيه) ضرورة أن الجزئ
الطرفين فيه (فهو كلي) ليس بكلية
الطرفين فيه قياسين أولهما من الشكل الأول مؤلف من موجبتين كلتيهما ينتج موجبة
كلية وثانيهما من الشكل الثاني مؤلف من موجبة كلية وصغرى هي نتيجة القياس الأول وسالبة كلية
كبيرة تنتج سالبة كلية هي المطلوب وهي أنه لا شيء من وجه الشبه بحسي وهي مناقضة لما تقدم من أن
وجه الشبه يكون حسيا ونقرر السؤال أن تقول كل وجه شبه فهو مشترك فيه وكل مشترك فيه فهو
كلية ينتج كل وجه شبه فهو كلية ثم تنضم إليها كبرى القياس الثاني وتقول ولا شيء من الحسي بكلية
ينتج لا شيء من وجه الشبه بحسي وهو المطلوب (قوله مشترك فيه) أي محكوم عليه بالاشتراك فيه
وقوله ضرورة اشتراك الطرفين فيه أي في الواقع فلم يلزم تبديل الشيء بنفسه لاختلاف الالته والمعلوم
وقوله ضرورة الخ الأول دليل للصغرى والثاني دليل للكبرى في القياس الأول وقوله ضرورة أن كل
حسي الخ هذا دليل للكبرى في القياس الثاني القائلة ولا شيء من الحسي بكلية وتقرر دليلها الذي
ذكره كل حسي فهو موجود في المادة خاص عند المدرك وكل ما هو موجود في المادة وخاص عند
المدرك فهو جزئي ينتج كل حسي فهو جزئي (قوله فهو موجود في المادة) أي في الجزئيات المادية
أي أن كل ما يدرك بأحدى الحواس موجود في مادة معينة أي في جسم معين كالجمرة الناقصة بالخلقة
والقائمة بالورد (قوله قلنا الخ) حاصلة جواب التسليم أي سلمنا ما قلت وهو أن وجه الشبه لا يكون
حسما ولكن اطلاقا عليه حسيا ناسخا نظر الكون جزئيا بحسبه لانه في ذاته حسي بل هو عقلي
أكونه كلياً (قوله الحاصلة في المواد) أي في الأجسام المادية المعينة بحكمة هذا الخلد وهذا الورد
فإنها مدركة بالحس وأما الجمرة الكلية من حيث هي جمرة فغير مدركة بالبصر ولا غيره من الحواس لأن
الماهية من حيث هي أمر كلي معقول لا مدخل للحس فيه وإنما يدرك بالعقل (قوله أو مركب) وهو
المعبر عنه فيما تقدم بالمتزل منزلة الواحد (قوله وكل من الأولين) أي الواحد والمركب وقوله أما حسي

أوعظي أي قصير أربعة (قوله والاخير) أي المتعدد من وجه الشبه اما حسي بتمام جزياته أو عقلي بجميع جزياته أو مختلف بعض جزياته حسي وبعضها عقلي (قوله نصير سبعة) أي حاصله من مجموع الأربعة الأول والثلاثة الأخيرة (قوله والثلاثة العقلية) وهي الواحد والعقل والمركب العقلي والمتعدد العقلي واحترز بالعقلية عن الحسية لوجوب كون الطرفين فيها حسيين وعن المختلف أيضا لانه يقتضي حسية الطرفين بالتمام وقوله طرفاها اما حسيان الخ أي فاذا ضربت الثلاثة العقلية في أحوال الطرفين الأربعة صارت اثني عشر ويضاف الى ذلك الأربعة الباقية من السبعة وهي وجه الشبه الواحد الحسي والمركب الحسي والمتعدد الحسي والمتعدد المختلف حسي وبعضه عقلي وهذه الأربعة لا يكون طرفاها الا حسيين كما تقدم فصار لمجموع ستة عشر كما ذكره الشارح (قوله الواحد الحسي) أي وجه الشبه الواحد الحسي وهذا شروع في تمثيل الاقسام المذكورة وقد علمت أن الواحد الحسي لا يكون طرفاها الا مفردين حسيين وحيث قد تفتضا أن يقتصر في التمثيل له على مثال واحد لكن المصنف مثل له بأربعة نظرا لتعدد الخواص وكونها خمسة (قوله من المبصرات) حال من الحجر أي حاله كونه من المبصرات وكذا يقال في نظائره الآتية (قوله فيما مر) أي في تشبيهات مرت بينها الشارح بقوله أي في تشبيه الخ فقل خذ ككورد في الحجر وصوت زيد كالهمس في الخفاء ونكته كاعتبر في طيب الرائحة وريته كالنور في لذة الطعم وبلده كالحر في لين الملس (قوله تسامح) وجهه أن الخفاء والطيب واللذة امور عقلية غير مدركة بالحواس وانما المدرك بالسمع الصوت الخفي لا الخفاء وبالسهم رائحة الطيب لا الطيب وبالذوق طعم الخمر لا لذته فتدأبث بالوصوف للصفة أو عبر باسم اللازم عن المزموم فأطلق الخفاء وأراد الصوت الخفي وطيب الرائحة وأراد الرائحة الطيبة ولذة الطعم عن الطعم اللذيذ (قوله والواحد العقلي) أي وجه الشبه الواحد العقلي وتحتة أربعة لأن طريقه اما حسيان أو عقليان أو المشبه به حسي والمشبه عقلي أو عكسه فلذا مثل له المصنف بأربعة (قوله كالعراء) بالتمثيل الخلق (قوله على وزن الجرجرة) بضم الجيم كسوة وزنا ومعنى وهو ملء انهم من الماء والجراة مصدر جرو وكطرف ويقال في مصدره أيضا جراءة بالمدح والفتح الجيم كما قال الشارح ككراهة ويقال فيه أيضا جراءة ككراهية ويقال فيه أيضا جراءة ككراهة وأما جراءة بضم الجيم والمتن في لحن (قوله أي الشجاعة) تفسير الجراءة بالشجاعة بمعنى على اصطلاح اللغويين من ترادفهم ما وأن اقترام الممالك سواء كان صادرا عن روية أو لا يقال له جراءة وشجاعة وهذا خلاف اصطلاح الحكماء من أن الجراءة اعترافهم من الشجاعة لأن الاقترام المذكور ان كان عن روية فهو شجاعة وأما الجراءة فهي اقترام الممالك مطلقا واعلم أن الشجاعة كما تطلق على الملكة كما تقدم تطلق على آثارها من اقترام الممالك وحيث فلا اعتراض وانما عبر المصنف بالجراءة دون الشجاعة مع اشتها جريها بها وجه شبه في تشبيه الإنسان بالاسد لاجل صحة التشبيه على كل من اصطلاح الحكماء واللغويين ولو عبر بالشجاعة لورد عليه أن التشابه انما يصح على مذهب اللغويين لا على مذهب الحكماء لاختصاص الشجاعة بالعقلاء تأمل (قوله أي الدلالة) قال عبد الحكيم فسر الهداية على مذهب الاعتزال متبعة للسكاكي ولانه الانسب في تشبيه العلم بالنور في كون كل منهما موصولا الى شيء (قوله واستطابة) مصدر متضاف للتعامل يقال استطاب الشيء أي وجد طيبا (قوله في تشبيه) متعلق بالطرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلي (قوله العديم النفع) أي الذي لا تنفع له يعني ولا نشر كرجل مرم أو لا عقل له فقال وجود هذا كعدمه في العراء عن الفائدة قال الشيخ بس العديم ان كان بمعنى فاعل فهو من عدم كعدم معنى انعدام لم يثبت في اللغة والمتكلمون يستعملونه مع عدم ثبوته وان كان بمعنى مفعول فهو من عدمه كعله أي فقده اه (قوله بعدمه) متعلق بتشبيهه (قوله فيما طرفاه) أي في تشبيه طرفاه الخ وكذا يقال في نظائره الآتية (قوله اذ الوجود والعدم

والاخر اما حسي أو عقلي أو مختلف سبعة والثلاثة العقلية طرفاها اما حسيان أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي أو بالعكس صارت ستة عشر قسما (الواحد الحسي) كالخمر من المبصرات (والخفاء) يعني خفاء الصوت من المسموعات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين الملس) من الملموسات (فما مر) أي في تشبيه الخمر بالماء وصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالورد والصوت الرقيق بالخير والجلد الناعم بالحريم بالعتبر والريق بالخمر والمسموعات والطيب وفي كون الخفاء من المسموعات والشجاعة من المسموعات والآلة من المسموعات والآلة من المسموعات كالعراء العقلي ككراهة عن الفائدة (و) الواحد (العقل) على وزن الجرجرة أي الشجاعة وقد والجراءة على وزن الجرجرة (والهداية) أي الدلالة يقال جرو جروا بالمدح (والمطلوب) واستطابة على طريق يوصل الى المطلوب (والتعديم النفع) النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه عقليان اذ الوجود والعدم من الامور العقلية

وبجاء من مهماتين مقنوعتين بينهما باعسا كنه والجلاح بضم الجيم وتشديدا للام وقبل ان البيت
لا يقيس بن الاسات (قوله وقد لاح) أى ظهر وقوله الثريا باسم الجلاح نجم مجتمعة (قوله كاترى)
الكاف تشبيه مضمون جملة قد لاح بضمون جملة ترى كما في تشبيه مفرد مفرد ولا فعل يتعلق به الجلاح
هنا كما نص عليه الرضى والمعنى الثريا الشبيهة بعنقود الملاحية لاح في الصبح كما ترى أى لاح
على حالة شبيهة بالحالة التي تراها عليها باقطع النظر عن صغرها أو كبرها أو يصح جعل قوله كاترى حالا
من الثريا وأوصفتها بالكاف بمعنى على أى قد ظهرت في الصبح الثريا حالة كونها كائنة على الحالة التي
تراها عليها كعنقود الخ فهو يشير الى أن التشبيه بحسب الرؤية لا بحسب الحقيقة لانها في نفس
الامر كواكب بارو يصح جعل قوله كاترى صفة لمصدر محذوف أى قد ظهرت الثريا ظهورا مثل
ما تراه من المرقى المحسوس حالة كونها مماثلة لعنقود الملاحية (قوله كعنقود ملاحية) الاضافة
بيان (قوله في حبه طول) ليس المراد بحبه بزره بل المراد بحبه وبعده كيدله قول القاموس
الملاحية غيب ايض طويل (قوله وتخفيف اللام اكثر) أى وان كانت الرواية في البيت التشديد
قال ابن قتيبة لا علم هل التشديد فيه ضرورة أو لغة فيه (قوله حين نورا) أى حالة كون العنقود
حين نورا وفي هذا انبسيه على أن المقصود تشبيه الثريا بالغيب في حال صغرها لانه في حال تفتح نوره يكون
صغيرا كذا قرر بعضهم وفيه انه حين تفتح نوره يكون اخضر لا ابيض فيلزم الغاء البياض في التشبيه
وقد اعتبره الشاعر وأيضاً يكون صغيرا جدا كالكزبرة أو الحمص وهو أصغر في المرأى بالنسبة
للاخضر ولذا قرر شيخنا العدوى أن المراد بقوله حين نور حين قارب الارتفاع به لا حقيقة كما يتبادر
من الكلام وعبر عن ذلك المراد بنورا أى تفتح نوره لان ارتفاع النور يحصل معه ويلابسه الارتفاع
في الجملة والنور الزهر ونورا الغيب ابيض مستدير خلافا لمن وهم وقال انه لا نوره (قوله بيان لما)
أى الواقعة على وجه التشبيه فالهيئة المذكورة هي وجه الشبه المركب الجسمي لا تنوع تلك الهيئة
من محسوس وهذه الهيئة قائمة بعرفين مفردين كما يأتى (قوله الحاصلة) أى المتحققة قال
المعقوبي وتفسيرنا الحاصلة بالتحقق اشارة الى أن حقيقة الهيئة متحققة خارجا لتقارن كتحقق الاعم
بالاخص وانها نفس ذلك التقارن ويحتمل أن يحمل الكلام على ظاهره من كون التقارن بين الحصول
هيئة أخرى وهي كون تلك الاجرام متقارنة على الوجه المخصوص على قاعدة حصول الحال لوجوبها
(قوله من تقارن الصور) من ابتدائية أى الحاصلة حصولا ناشئا من الصور المتقارنة فهو من
اضافة الصفة الى الموصوف والمراد بالصور المتقارنة صور النجوم في الثريا وصور حبات الغيب
في العنقود وقوله البياض أراد القائل بها مطلق البياض أى الصفاء الذي لا يشوبه بجزء ولا سواد
وان كان بياض النجوم في المرأى اشد تأنل (قوله المستديرة) فيه أن هذا ايضا ما تراه من
أن الغيب الملاحى فيه طول واجيب بأن الطول يحدث فيه بعد طيبه وأما في حال صغره فهو مستدير
والتشبيه به في حال صغره أى حين مقاربة الارتفاع به لافى حال كبره بدليل قوله حين نور (قوله
الصغار المقادير) أى التي مقاديرها صغيرة (قوله في المرأى) قيد في التقارن والبياض
والمستديرة والصغار لانه لا تقارن في الحقيقة ولانه لا لون للفلكيات ولا نعلم لونها ولا نعلم استدارتها
وهي في الواقع كارتفاشعرب قول الشارح وان كانت الخ من انه قيد في قوله الصغار فقط فهو قصور
قوله العصام في الاطول (قوله حال كونها) أى الصور كائنة على الكيفية المخصوصة وأشار
الشارح بهذا الى أن قوله على الكيفية المخصوصة حال من الصور (قوله أى لا تتخذه الخ) تفسير
للكيفية المخصوصة وعطف التلاصق على ما قبله عطف تفسير وقوله ولا شديدة الاقتران أى بل تلك
الصور متقارنة مجتمعة اجتماعا متوسطا بين التلاصق وشدة الاقتران (قوله منبهة الى المقدار
المخصوص) أى حال كون تلك الكيفية السابقة منبهة الى مقدار كل منهما القائل بتجسوعه من

وقد لاح في الصبح الثريا ككاترى
كعنقود ملاحية (بضم الميم وتشديدا للام
اعكبر (حين نورا) أى تفتح نوره
(من الهيئة) بيان لما في قوله (الحاصلة
من تقارن الصور البياض المستديرة الصغار
المقادير في المرأى) وان كانت
كبارا في الواقع حال كونها (على الكيفية
المخصوصة) أى لا مجتمعة اجتماع التناظر
والتلاصق ولا شديدة الاقتران منبهة (الى
المقدار المخصوص) من الطول والعرض

الطول والعرض ولا يقال لا حاجة لهذا مع قوله أو لا الصغار المقادير لأن ذلك باعتبار كل حبة وكل
 نجمة والمراد هنا المقدار القائم بالجموع وأشار الشارح بقوله منفعلة إلى تقدير متعلق الجار والمجرور
 وأن أن يجعل إلى بمعنى مع أي حال كون تلك الكيفية مصاحبة للمقدار المخصوص ولا يحتاج حينئذ
 لتقدير منفعة لفهم الانضمام من المصاحبة وهذا أعنى قوله إلى المقدار المخصوص نصريح بما علم
 التزاما لأن الكيفية من لوازمها مصاحبة للمقدار تأمل ولا يلزم على جعل قوله إلى المقدار حالا من
 الكيفية مجيء الحال من الحال لأن الكيفية في الجملة انظرية مفعول بالواسطة فصيح مجيء الحال منها
 قاله العصام وما اقتضاه كلامه من أن الحال لا تأتي من الحال صحيح كما هو مصرح به في متن الكافية
 وكذلك التمييز والمفعول المطلق (قوله فقد نظر) أي في وجه هذا التشبيه (قوله إلى عدة أشياء)
 أي وهي الصفات القائمة بالثريا والعنقود من التقارن والاستدارة والصغر وإن كان ذلك بحسب
 المرأى والكيفية المخصوصة والمقدار المخصوص (قوله والظرفان) أي المشبهة والمشبهة به
 وقوله من فردان أي حسيان (قوله مقيدا) أي كما أن المشبهة مقيد بكونه في الصبح فتقوله بعد
 والتقييد أي في كل من المشبهة والمشبهة به (قوله لا ينافي الأفراد) أي لأن المراد بالمفرد هنا
 ما ليس هيئة منتزعة من متعدد فيصدق حتى على مجموع المتباعد والتباعد خلافا لما يفهم من الشارح
 وأنى بقوله والتقييد لا ينافي الخ دفع الماتية وهم من أن المشبهة به هو عنقود الملاحة حين كان كذا فهو
 مركب لا مفرد (قوله أي والمركب الحسي) أي ووجه التشبيه المركب الحسي في التشبيه الذي
 طرفاه مركبان (قوله كما في قول بشار) أي كوجه التشبيه الذي في قول بشار بن برد (قوله كأن
 مشار النقع) مشار بضم الميم اسم مفعول من أثار الغبار هيجه وحركه والنقع الغبار والاضافة من
 اضافة الصفة للموصوف أي كأن الغبار المشار إلى المهج والمحرك من أسفل لعل على بجوافر الخيل وقوله
 فوق رؤسنا أي المنعقد فوق رؤسنا وأنشد ابن جني في مجموعته فوق رؤسهم وأسافنا وكذلك أنشده
 الخفاسج في شبه الصناعة وابن رشيق في العمدة وهذه الرواية أحسن من جهة المعنى لأن السيوف
 ساقطة على رؤسهم فلا بد أن يكون النقع على رؤسهم ليحصل التشبيه كذا في عروس الافراح
 وفي الاطول مشار النقع اسم مفعول واصله ما بعده بيانية ولو جعل كأن للتشبيه لم يكن المحذوف
 من أركان التشبيه الا الوجه وإن جعل للفان كانت أداة التشبيه أيضا محذوفة ويكون كقولهم اظن
 زيدا أسدا فيكون ابلغ وهكذا كل تشبيه مشتمل على كلمة كأن اهـ (قوله وأسافنا) الواو بمعنى مع
 فأسافنا مفعول معه والعامل فيه مشار لأن فيه معنى الفعل وحروفه ولم يجعل منصوبا كأن عطفا
 على اسمها وهو مشار لئلا يتوهم أنهم ما تشبهان مستقلان كل منهما تشبيه مفرد بمفرد وأن المعنى كأن
 النقع المشار ليل وكان أسافنا كواكبه وهذا لا يصح الجمل عليه لما صرحوا به من أنه متى أمكن جعل
 التشبيه على المركب فلا يعدل عنه إلى الجمل على المفرد لانه تفوت معه الدقة التركيبية المرغبة في وجه
 التشبيه ولأن قوله تمهاوى كواكبه تابع لليل لانه صفة له فتكون الكواكب مذكورة على سبيل التبع
 غير مستقلة في التشبيه باعتبار الصناعة قطعاً فيكون مقابها الذي يتوهم كونه مشبهاً به تبعاً لغيره أيضا
 (قوله تمهاوى كواكبه) أي طائفة بعد طائفة لا واحد بعد واحد قاله في الاطول (قوله حذفت
 إحدى التاءين) وهل المحذوف الاولى أو الثانية خلاف وانما لم يجعل فعلا ماضيا مذكرا لاستناده
 للاسم الظاهر المجازي التأنيث لما يلزم عليه من الاختلال بكثير من اللطائف والاحوال التي قصدها
 الشاعر من العلو والتارة والسفل أخرى وغير ذلك مما قاله الشاعر وتوضيح ذلك أن صيغة المضارع تدل
 على الاستقرار المتجدد والاستمرار أي يدل على كثرة الحركات والتساقط في جهات كثيرة من
 العلو والسفل واليمين واليسار والتداخل والتلاقي فيكون مشعرا باللطائف المشار لها بقول الشارح
 وهي تعلو وترسب بخلاف الماضي فإنه يدل على وقوع التساقط مرة في الزمان الماضي ولا يشعر بكونه

فقد نظر إلى عدة أشياء وقصد إلى هيئة حاصلة
 منها والظرفان مفردان لأن التشبيه هو الثريا
 والمشبهة هو العنقود مقيداً بكونه عنقود
 الملاحة في حال إخراج الثريا والنقع
 لا ينافي الأفراد كما سيجي إن شاء الله تعالى
 في التشبيه في المركب الحسي في قول بشار
 (قوله) أي والمركب الحسي في قول بشار
 الذي طرفاه مركبان كأن في قول بشار
 كأن مشار النقع من أثار الغبار هيجه
 (قوله) أي المشار النقع من أثار الغبار هيجه
 حذفت إحدى التاءين
 قوله ليحصل التشبيه هكذا في النسخ ولعل
 محذوف والاصل ليس من أول كسب كما يشهد
 إليه قول قبل ذلك وهذه الرواية أحسن
 تأمل اهـ

في جهات كثيرة فيكون محلا لتلك الطائفت وان كان محييا أيضا لان التمازى يشعر بتعددتها وسقوط بعضها اثر بعض فيؤخذ منها هيئة هذا محصل ما في المظنون من توجيهه عدم جعل الفعل ماضيا وفي الاطول توجيه آخر وحاصله أن قوله ليل تماوى كواكب يفيد وصف الليل بالخلق من الكواكب فيلزم تشبيه مشار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف ليل تنهاوى كواكب فانه يفيد وصفه بكونه ذاكواكب تسقط بالتدريج وهذا هو المطابق لوجود الليل والمناسب للمشبه (قوله من الهيئة) بيان لما في قوله كما في قول بشار الواقعة على وجه التشبيه (قوله بفتح الهاء) أى وكسر الواو وتشديد الميم أى سقوط وأما الهوى بضم الهاء فعناه الصعود كما في الأساس وفي القاموس كل من الفتح والضم للسقوط أو بالضم للسقوط وبالفتح للصعود فعلى كلامه المناسب أن يقول بضم الهاء (قوله أجرام مشرقة) وهى السيوف والنجوم فان كلامهما مشرق بالبيان قال العصام وقد تعوز عرف اطلاق الجرم على الجسم العلوى كما تعوز عرف اطلاقه على السفلى (قوله مستطيلة) الاستطالة ظاهرة في السيوف وكذلك الكواكب فانها تستطيل أشكالها عند التماوى وان كانت قبل التماوى تكون على الاستدارة في المرأى (قوله متناسبة المقدار) أى بالنظر للمشبه وحده والمنشبه به وحده فالسيوف متناسبة المقدار فيما بينها وكذلك النجوم فيما بينها وأما تناسب طول النجوم مع طول السيوف أو العرض مع العرض فبقي على التماسك لان الطول في النجوم أكثر منه في السيوف فيما يظهر ويكفى في التشبيه التناسب في الجملة (قوله في جوانب نبي مظلم) أما السيوف ففي ظلمة القبار وأما الكواكب ففي ظلمة الليل (قوله كما ترى) أى كما رأيت وعلمت من كلام المصنف (قوله وكذا الطرفان) لما بين المصنف وجه كون وجه الشبه في البيت مركبا ولم يبين وجه كون الطرفين فيه مركبين تعرض الشارح لبيان ذلك (قوله لانه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع والكواكب بالسيوف) فيه قلب وكان من حق العبارة أن يقال لانه لم يقصد تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب وذلك لانه على تقدير أن يكون التشبيه في البيت من تشبيه المفرد بالمفرد يكون النقع مشبها بالليل مشبها به وكذلك تكون السيوف مشبها بالكواكب مشبها بها ويمكن الجواب عن الشارح بجعل الباب في قوله بالنقع وفي قوله بالسيوف بمعنى مع (قوله بل عمد) بابه ضرب وقوله الى تشبيه هيئة السيوف الاولى الى تشبيه هيئة النقع والسيوف فيه وقد سلت الخ لان المشبه بالهيئة المنتزعة من النقع والسيوف الموصوفة بتلك الاوصاف والمشبه به الهيئة المنتزعة من الليل والنجوم الموصوفة بما ذكره لأن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة النجوم من غير اعتبار النقع والليل لان صريح البيت خلافه ويمكن الجواب بأن المراد عمد الى تشبيه الهيئة المشتملة على السيوف الخ وقوله وكذا في جانب المشبه به فان الكواكب الخ أى التي اشتملت عليها هيئة المشبه به (قوله وقد سلت) أى اخرجت وقوله من اعتمادها جمع عمد وهو خلاف السيف بكسر الغين المجهة (قوله وهى نعلو) أى ترتفع وقوله وترسب أى تنزل وتسفل من رسب الشئ في الماء أى سفل وجعله من رسب السيف أى منى في الترسيب لا يلائم قوله تعلق كما في الفنى ونماد كرا العلو لكون الرسوب مبتدأ منه والافليس في تماوى النجوم استعماله ليس (قوله وتجي) أى من العلو وقوله وتذهب أى الى العلو فهو راجع لما قبله وقوله وتضطرب أى في العلو والتزول (قوله وعلى احوال تقسم) أى وتنقسم تلك الحركة على احوال دائرة بين الخ أى انها لا تخرج عن تلك الاحوال الثمانية التي يتما بقوله بين الاعوجاج والمراد بالاعوجاج الازدواجية وبسرة وخلطها والمراد بالاستقامة الذهاب أمام (قوله مع التلاقى) أى لما يقابلها من الجهة الاخرى (قوله والتداخل) أى عند تعاكس الحركتين بذهاب كل منهما الى جهة ابتداء الاخرى (قوله والتصادم) هو التلاقى وكذلك التلاحق بمعنى التتابع كتتابع سيقين في ذهابهما المنسوب واحد فقد ظهر لك ما في عبارة الشارح من التداخل باعتبار العلو والارتفاع والذهاب والنجى وكذا

(من الهيئة الحاصلة من هوى) بفتح الهاء
أى سقوط (أجرام مشرقة مشطبة)
متناسبة المقدار متفرقة في جوانب نبي
مظلم) فوجه التشبيه من كبر كثرى وكذا
الطرفان لانه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع
والكواكب بالسيوف بل عمد الى تشبيه
هيئة السيوف وقد سلت من اعتمادها وهى
تعلم وترسب وتجي وتزول بسرعة الى جهات
اضطربا وتبدلا وتجزأ بسرعة الى جهات
مختلفة وعلى احوال تقسم بين الاعوجاج
والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع
التلاقى والتداخل والتصادم والتلاحق

في التداخل والتلاق والتصادم والتلاحق والغرض المبالغة في الجامع (قوله وكذا في جانب المشبه
 به) أي ومثل ما ذكر يقال في جانب المشبه به في الجمله فان للذكر كبر في تهاويها في القليل بواقعا أي
 تداخعا وتداخلا واستطاعة لا شك لها عند سقوط قانتين من القليل والذكر اكبر التي على هذه الصفات
 هيئة وشبه بها وانما قلنا في الجملة لان قد اعتبر في جانب المشبه الارتفاع وهو لا يأتي في جانب المشبه به
 (قوله والمركب الحسي) أي ووجه التشبه المركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مختلفان (قوله
 كما ترى) أي كوجه التشبه الذي مر وقوله في تشبيه أي في تشبيه الخ وانما قدرنا من لان الوجه
 لم يذكر في المتن سابقا في هذا التشبيه (قوله الشقيق) أي المحتر (قوله من الهيئة الحاصلة) بيان لوجه
 التشبه الذي مر في ضمن التشبيه المذكور وقوله ببسطة أي فيها اتساع فهو غير المنشور مع عدم
 الاتساع كالحيط فلذا ذكر قوله ببسطة مع قوله نشر أجرام (قوله فالتشبه منزه) وهو
 محتر الشقيق لانه اسم لشي واحد وأجزاء التي اعتبر اجتماعها كاليد من زيد (قوله والمشيبه به
 مركب) أي لان القصد الى التشبيه بالهيئة الحاصلة من مجموع الاعلام الباقوتية المنشورة على
 الرماح الزبرجدية وليس للاعلام قصدها حتى يكون مفردا بدليل أن المشبه لم يعتبر فيه الجزء
 المناسب للاعلام فقط بل المعتبر مجموع الشقيق الذي هو مجموع الاصل وفروعه وسيأتي الفرق بين
 المركب والمقيد بنحو هذا (قوله وعكسه) أي المشبه مركب والمشبه به مفرد (قوله شابه) أي
 خاطئه زهر الزهر بالمشبه هو الهيئة الحاصلة من النهار المنقسم الذي خاطئه زهر الزهر بالمشبه مركب
 والمشبه به هو الليل المقوم فهو مفرد مقيد (قوله ومن بديع الخ) البديع هو الباقي الغاية
 في الشرف والبلاغة في التماموس البديع هو الغاية في كل شيء وذلك اذا كان عالما أو متجاعا أو شريفا
 وحاصل المعنى المراد ومن وجه التشبه المركب الحسي ما بلغ الغاية في الشرف والبلاغة وهو
 ما يجي الخ (قوله ما يجي في الهيئات) ظاهر هذه العبارة يفيد أن وجه التشبه يجي في الهيئة
 لانه نفسهما مع انه المراد كما صرح به الشارح في قوله أي يكون وجه التشبه الهيئة وحينئذ فلا بد أن
 يقال انه من قبيل اعتبار مجي العالم في الخاص بمعنى تحققه فيه كما يقال الحيوان يجي في الانسان أي
 انه يتحقق فيه وحينئذ فعنى كلام المصنف ومن المركب الحسي البديع الوجه الذي يتحقق في الهيئات
 أي يكون هيئة (قوله التي تقع عليها الحركة) ظاهره أن الحركة تقع على الهيئة ولا معنى لذلك
 فلا بد من جعل تقع بمعنى توجد وعلى معنى مع أي هيئة الجسم التي توجد معها كبة من وجود
 الجزء مع الكل لان الحركة جزء من الهيئة أما في الوجه الاول من الوجهين الاتيين فظاهر لان الهيئة
 منتزعة من حركات وغيرها من أوصاف الجسم وأما في الوجه الثاني فلان الهيئة منتزعة من حركات
 فقط ففراد بالهيئة مطلقا للحركات وبالحركة التي هي جزء منها الحركة الخصوصية ويصح جعل على بمعنى
 من أي التي توجد منها الحركة ويكون في الكلام قلب والاصل التي توجد من الحركة أي من جنس
 الحركة يعني فقط أو منها مع غيرها من أوصاف الجسم ومحصل كلام المصنف أن من بديع المركب
 الحسي وجه التشبه الذي هو هيئة منتزعة من حركات فقط أو من حركات وغيرها من أوصاف الجسم
 فالاول كحركة المصنف فانه لم يعتبر معها شيء من أوصافه والثاني وهو الهيئة الحاصلة بين الحركة
 وما قرن بها من صفات الجسم كالشكل واللون كما في المرات في كف الاشل (قوله أي يكون وجه
 التشبه الهيئة الخ) أشار بهذا الى أن وجه التشبه هو نفس الهيئة وأن ظرفيته فيها في كلام
 المصنف من ظرفية العالم في الخاص بمعنى تحققه فيه وقوله التي تقع عليها الحركة أي
 توجد معها الحركة (قوله من الاستدارة) أي من استدارة الحركة واستقامتها كافي حركة
 الدولاب والسهم وهذا بيان للهيئة التي توجد معها الحركة وقوله وغيرها كالبسرعة والبطء
 والحاصل أن الهيئة التي توجد معها الحركة كاستدارة الحركة واستقامتها وسرعتها وبطئها

وكذا في جانب المشبه به فان للكواكب
 في تهاويها واقعا وتداخلا واستطاعة
 لا شك لها (و) المركب الحسي (ففي طرفاه
 مختلفان) احدهما مفرد والآخر مركب
 (كما ترى في تشبيه الشقيق) بأعلام ايقوت
 نشر على رماح من زبرجد على
 الحاصلة من نشر أجرام حرم ببسطة مفرد
 ووس أجرام خضر مستطلة فالشبه مفرد
 وهو الشقيق والمشبه به مركب وهو ظاهر
 وعكسه تشبيه نهار منقسم من شابه
 الربا بدليل بقوم على ما سيجي (ومن بديع
 المركب الحسي ما) أي وجه التشبه الذي
 يجي في الهيئات التي تقع عليها الحركة
 أي يكون وجه التشبه الهيئة التي تقع
 عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة
 وغيرها
 قوله في التماموس الخ الذي فسوف في التماموس
 بذلك والبديع بالكسر لا البديع

(قوله ويعبر فيها) أى فى الهيئة التى تقع عليها الحركة التركيب أى بأن تكون منتزعة من الحركة وأوصاف الجسم كفى الوجه الأول أو من حركات مختلفة كفى الوجه الثانى كما يعلم ذلك مما يأتى فى تقرير الشارح لكلام المصنف (قوله ويكون ما يجيى) أى وجه الشبه الذى يجيى فى الهيئات التى يوجد معها الحركة على وجهين وحاصل الأول منهما أن وجه الشبه هيئة مركبة من حركة وغيرها وحاصل الثانى أنه هيئة مركبة من حركات فقط (قوله أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم) أى هيئة أن يقرن أى هيئة اقتران الحركة بغيرها أى الهيئة الحاصلة من مقارنته بالحركة وغيرها وإنما قدرنا هيئة لأجل صحة الاخبار عن الاحتمال لا الأحده هيئة لا الاقتران المذكور أو المعنى أحدهما المقرون فيه الحركة بغيرها من أوصاف الجسم وهذا التأويل انما يحتاج له إذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى على نوعين وأن كلا منهما ما قسم من الهيئة أما أن كان بمعنى أنه مشتمل على صفتين فلا يحتاج لذلك لأن كلامنا من الاقتران والتجزئة وصفة للهيئات (قوله أن يقرن بالحركة) أى أن يوصل بها مأخوذة من قرنت الشئ بالشئ ووصلته به والمراد أن يقرن فى اعتبار العلم قبل غير الحركة بها أو يتزعم منها هيئة (قوله كالشكل) أى الذى هو الهيئة الحاصلة من احاطة جسمه أو وحدوده (قوله والوضح) وجهه الاوضحية أن المفعول وجه الشبه هو الهيئة وتنقسم الى الهيئة المقرنة بالحركة وبغيرها والى هيئة الحركة المجردة وعبارة أسرار البلاغة أظهر فى ذلك من عبارة المصنف لا يهاهما أن الهيئة متحققة فى نفسها ووقعت عليها الحركة مع أن الهيئة هى هيئة تقارن الحركة مع غيرها أو هيئة اختلاف الحركة وإنما قال أوضح لامكان أن يجاب عن المصنف بأنه من يجيى العلم فى الخياص كما مر (قوله اعلم أن ما يزداد الخ) لفظ ما فى قوله ما يزداد ليس عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم فى عبارة المصنف بل عبارة عن الاحوال أى من الاحوال التى يزداد بها التشبيه دقة وسجرا هذه الحالة وهى جىء التشبيه فى الهيئات التى توجد معها الحركات سواء كانت تلك الهيئات أطرافا للتشبيه أو كانت وجه شبيه فأنت ترى الشيخ جعل الدقة والسجور وصفيا للتشبيه المشتمل على تلك الحالة أى كون طرفيه أو وجهيه هيئة بخلاف المصنف فقد جعل ذلك وصفا لوجه الشبه وأيضا كلام الشيخ يفيد أن الهيئة المركبة من الحركات تارة تقترب بغيرها وتارة لا تقترب وكلام المصنف يفيد أن الهيئة إما مركبة من الحركات أو منها ومن غيرها فعلى كلام الشيخ لا تكون الهيئة إلا من الحركات بخلاف كلام المصنف تأمل (قوله دقة) أى لطافة وقوله وسجرا أى تميل للعقول (قوله أن يجيى) أى التشبيه وقوله التى يقع عليها الحركة سواء كانت طرفا للتشبيه أو وجهها (قوله أن تقترب) أى الحركات بغيرها من أوصاف الجسم فقد جعل الحركة مقترنة بأوصاف الجسم والظاهر أنه أراد أن تقترب هيئة الحركة بغيرها بدليل قوله والثانى أن تجزئ هيئة الحركة فيكون حاصل كلامه أن هيئة الحركة تارة تقترب فى الاعتبار بأوصاف الجسم ويجعل المجموع وجه شبه أو طرفا وتارة تجزئ عن غيرها وتجعل وحدها وجه شبه أو طرفا والمصنف قد جعل المقترن بالأوصاف هو الحركة وجعل الهيئة مأخوذة من مجموع الأمرين كما هو المتبادر منه قال الشيخ يس فان أراد المصنف بقوله أن يقرن بالحركة غيرها أى أن يقترب هيئة الحركة غيرها وافق كلام الشيخ لكن يكون الاخبار بذلك عن الإحدى شكلا فتأمل (قوله أن تجزئ هيئة الحركة) من وضع الظاهر موضع الضمير اعتناء بشأنه وقوله هيئة الحركة أى الهيئة المأخوذة من الحركات فالمراد بالحركة الجنس المتحقق فى متعدد والمراد أن تجزئ عن أوصاف الجسم وقوله لا يزداد عليها غيرها أى من أوصاف الجسم (قوله كفى قوله) أى كوجه الشبه الذى فى قول القائل وهو ابن المعتز أو أبو النجم ونماه لما رأيتها بدت فوق الجبل (قوله والشمس) أى عند طلوعها (قوله الأشل) الأشل هو ليس البدأ وذهابها والمراد هنا المنة من

ويعبر فيها التركيب (ويكون ما يجيى) فى ذلك الهيئات (على وجهين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون) والأوضح عبارة أسرار البلاغة اعلم أن ما يزداد به التشبيه دقة وسجرا أن يجيى المقصود فى التشبيه على وجهين أحدهما أن تقترب بغيرها من الأوصاف والثانى أن تجزئ هيئة الحركة حتى لا يزداد عليها غيرها فالأول (كفى قوله والشمس) كما مر فى كتاب الأشل

لأن عديم اليد أو يابسها لا يكون في كفه مرآة ولأن المرآة انحازت في الهيئة المقصودة في كفه
المرئش (قوله من الاستدارة مع الاشراق) أي من استدارة الجسم المصاحبة لاشراقه أي
شعاعه وكان الظاهر أن يضم إليه تموجه فيقول من الاستدارة والحركة السريعة المتصلة مع الاشراق
المتوج لكنه أخرجه عن قوله والحركة السريعة المتصلة لأنه مسبب عنها (قوله والحركة) أي ومع
الحركة وقوله المتصلة أي المتتابعة (قوله مع توج الاشراق) أي الشعاع أي تدافع بعضه بعضا
كتدافع الموج بسبب تلك الحركة (قوله حتى يرى الشعاع) أي المعبر عنه أو لا بالأشراق فقد تثنى
في التعبير والمراد بالشعاع ما تراه من الشمس كالجلال مقبلا عليك أو ما تراه بمدًا كالمرآح بعيد
الطلوع (قوله كأنه يراه) بفتح الياء وضم الهاء وبابه رد يقال هم يكذبون إذا قصد فعله وأراد
واسناد اليهم إلى الشعاع فتجوز أي كأن ذلك الشعاع يريد الانبساط لوفور توجبه (قوله حتى يفيض) أي
غاية للانبساط من أفاضل إذا خرج قال تعالى فإذا أفضت من عرفات أي خرجت منها أو من أفاض
الوادى إذا سال أي حتى يخرج من جوانب الدائرة أو يسيل من مجمل ويخرج من جوانب الدائرة
(قوله ثم يدوله) أي للشعاع وفاعل يدو ضمير عائذ على مصدر الفعل أي البدء أو على الرأي
المفهوم من قوة الكلام وهو عطف على قوله يفيض أو على قوله يهيم أي كأنه يهيم بالانبساط ثم يدوله
فيرجع عنه إلى الانقباض (قوله يقال بدله الخ) هذا تفسير للفظ بحسب أصل اللفظ وقوله والمعنى
ظهوره أي للشعاع رأي الخ بيان للشيء المراد من اللفظ (قوله فيرجع من الانبساط الذي بدله)
الاولى فيرجع عن الانبساط الذي هيم به إلى الانقباض الذي بدله وهو عطف على يسد وأي فينسب
عن البدو الرجوع (قوله إلى الوسط) أي وسط الدائرة (قوله فان الشمس الخ) بيان لتكون
تلك الهيئة جامعا خاصا في الطرفين وأشار بقوله إذا أخذ الخ إلى أن الهيئة انحازت في الشمس بعد
احد اذ النظر إليها بخلاف المرآة فانها تظهر فيها في بادئ الرأي فلذا جعلت الشمس مشبهها والمرآة
مشبهها بقوله في الاطول (قوله لبتين) أي ليعلم (قوله ويجدها مؤدية لهذه الهيئة) أي لأن جرم
الشمس مستدير وفيه حركة سريعة خيالية وفي شعاعها أيضا حركة خيالية وانحازت خيالية لانا نقطع
بأن حركة الشمس ليست على الاضطراب بل هي من الجنوب إلى الشمال على سبيل القهل حتى انها
لولا ذلك الخيل لرويت كالثابتة والشعاع المعبر عنه بالاشراق أجرام لطيفة منبسطة على ما يقابل
الشمس هذا هو الحق في نفس الامر فالاضطراب والتوج خيالي لكن التشبيه بالوجه الثابت بالتخييل
صحيح اه يعقوب (قوله وكذلك المرآة في كفه الاشل) أي مؤدية لهذه الهيئة فانها مستديرة
وفيها حركة دائمة متصلة سريعة حقيقة واشراق متصل بها من شعاع الشمس الا أن ذلك الشعاع المتصل
بها لا يتحقق فيه اضطراب إلى الجوانب والرجوع للوسط بل المتحقق فيه الثبوت والاتصال مع
اضطرابه وتوجبه ودام الحركة وحينئذ فتحقق وجه الشبه في المرآة على الوجه المذكور في الشمس
معنى على التساهل فلذا جعلت مشبهها اه يعقوب (قوله أن تجرد الحركة عن غيرها من
الاصناف) أي وتستزج الهيئة من الحركات فقط (قوله فهناك) أي في القسم الثاني وعبر بإشارة
البعيد لأن المعنى معدوم خارجا فهو بعيد (قوله أيضا) أي ما قال الشارح في مطلق
التركيب لا في خصوص التركيب من الحركات مع الصفات لأن الثاني انما فيه تركيب من الحركات
المتلفة فقط بخلاف الاول فان التركيب فيه من الحركة والصفات وفي الاطول ان معنى قوله أيضا أي
كأنه لا بد في هذا الثاني من حركات لا بد من كونها إلى جهات مختلفة قال وهذا أظهر مما فسر به
الشارح وتأمله (قوله يعني كأنه لا بد في الاول من أن يقترب بالحركة غيرها) لم يعتبر في الحركة
هنا تعدد فضلا عن الجمع فضلا عن الكثرة قاله يس (قوله لا بد من اختلاط) أي اجتماع (قوله
كثيرة) أخذ الكثرة من تنوين حركات واعتبار الكثرة انما هو لازم لزيادة الدقة والافتراء التعدد كاف

من الهيئة بيان لما في قوله الخ (الخاصة
من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة
المتصلة مع توج الاشراق حتى يرى الشعاع
قانه يهيم بأن ينسبط حتى يفيض من جوانب
الدائرة ثم يدوله) يقال بدله إذا قدم رأي الخ
ظهوره الذي بدله (قوله فيرجع من
الانبساط الذي بدله الخ) إلى الانقباض
سكانه يرجع من الجوانب النظر إليها لبتين
الشمس إذا أخذ الانسان النظر إليها الموصوفة
جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة الموصوفة
وذلك المرآة في كفه الاشل (عن غيرها) من
(النائي ان تجرد الحركة) يعني كأنه لا بد
الاصناف (فهنا أيضا) يعني كأنه لا بد من
في الاول من أن يقترب بالحركة غيرها من
الاصناف فكذلك في الثاني (لا بد من اختلاط
حركات) كثيرة الجسم (إلى جهات مختلفة) له

في وجود تركيب الهيئة التي هي مناط الدقة (قوله كأن يتحرك بعضه الخ) أي أو يتحرك تارة للهين وتارة لليسار كما في الأطول (قوله ليتحقق الخ) عليه لقوله لابتة من اختلاط حركات الخ (قوله) والاسكان الخ) أي والاتكان الحركات المختلطة إلى جهات مختلفة بأن كانت الحركات المختلطة كلها لجهة واحدة (قوله لاتحادها) أي لأن حركة كل منهما لجهة واحدة وجعل كل من الحركتين منسوبة لتركيب فيهما إذ لم يلاحظ معهما وصف الجسم من الاستقامة والاستدارة وانزياح الهيئة من المجموع والأتكان وجه الشبه مركبا كما مر (قوله في قوله) أي قول القائل وهو ابن المعتز وهذا البيت من قصيدة من المديد أولها

عرف أدار غيا وناحا * بعدما كان صحا واستراحا
نظرت يلحاه العذول ويأبى * في عنان العذل الإجماعا
علموني كيف أسلو والا * نخذوا من مقلتي الملاحا
من رأي برقا يضئ القاصحا * ثقب الليل سناه فلاحا

وكان البرق البيت ويعدده

لم يرزل يلمع بالليل حتى * خالته نبه فيه صباحا
وكان الرعد غل لقاها * كلما يجبه البرق صباحا

(قوله بمحذف الهمزة) أي بعد قلبها ياء فالاصل قارئ فأبدلت الهمزة ياء ثم أعلل فاض كذا في القترى (قوله فانطبقا الخ) الفاء لتعليل التشبيه المستفاد من مكان أو اعتراضية لبيان وجه التشبه بين البرق والمحفف وحاصل ما يفيد أن وجه التشبه هو الهيئة الحاصلة من تقارن هذه الحركات المختلفة بحسب الجهات مع تكررها وهذه الهيئة حسية في المحفف وتخييلية في البرق ثم إن الانطباق والانفتاح الذي يخرج منه البرق لأنه يتفتح فيخرج منه البرق ثم ينطبق فيلثم آخره وأما البرق فلا انفتاح فيه ولا انطباق إلا أن يقال المراد بانفتاحه ظهوره من خلال السحاب متشرا ضوءه وانطباقه بانضمام أجزائه بحيث يصح من الإبصار بالكلية وبهذا تظهر لك وجه كون وجه التشبه في البرق وذلك لأن الواقع فيه ظهور بالوجود وسفقا بالانعدام فإذا وجد تخيل أن أشراقه لانفتاح أظهر باطنه وإذا انعدم تخيل أن ثم باطنا حتى لانطباق كما في المحفف تأمل (قوله فان فيها تركيب الخ) عليه لقوله بخلاف حركة المحفف (قوله لان المحفف يتحرك) أي يتحرك طرفاه في حائقي الخ (قوله إلى جهتين) أي جهة العلو وجهة السفلى (قوله في شكل حالة إلى جهة) في حالة الانطباق يتحرك إلى جهة العلو وفي حالة الانفتاح يتحرك إلى جهة السفلى ولم ينظر لجهة اليمين واليسار والانتقال في كل حالة إلى ثلاث جهات وتوضيح ذلك أن المحفف في كل من حائقي الانطباق والانفتاح يتحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال ومجموعه متحرك إلى العلو في حال الانطباق وإلى السفلى في حال الانفتاح وحينئذ يكون تحركه في حال الانطباق إلى ثلاث جهات جهة اليمين وجهة اليسار باعتبار أبعاضه وجهة العلو باعتبار مجموعهم ويتحرك في حال الانفتاح إلى ثلاث جهات أيضا جهة اليمين وجهة اليسار باعتبار أبعاضه وجهة السفلى باعتبار مجموعهم فقول الشارح في كل حالة إلى جهة أراد جهة العلو في الانطباق وجهة السفلى في الانفتاح فقد ألفت حركة مجموعهم ولم يلقب بحركة أبعاضه لجهة اليمين وجهة اليسار في الانطباق والانفتاح إلا أن يقال أنه أراد بقوله لجهة جنس الجهة وأنه لاحظ اتحاد جهة السفلى وجهة العلو مع جهة اليمين والشمال وإن اختلفا بالاعتبار تأمل قوله شيخنا العدوي (قوله وقد يقع التركيب) أي البديع فاللعهد المذكور والمراد بوقوع التركيب في هيئة السكون تحسنته فيها من تحقق الكلي في جزئية أي وقد يتحقق التركيب البديع في هيئة السكون كما يتحقق في هيئة الحركة وإل في السكون للجنس الصادق بالواحد والمتعدد وسواء كانت تلك الهيئة

سكان يتحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال وبعضه إلى العلو وبعضه إلى السفلى ليتحقق التركيب (حركة الرعي والسهم منفردا وهما الحركة لاتحادها بخلاف حركة لاتركيب فيها) وكان البرق محفف قارئ المحفف في قوله ركان البرق محفف قارئ محفف الهمزة أي قارئ (فانطبقا مرة وانفتاحا) أي فينطبق انطباقا مرة وانفتاحا أخرى فان فيها تركيبا لان انفتاح في حائقي الانطباق والانفتاح إلى جهتين في كل حالة إلى جهة (وقد يقع التركيب في هيئة السكون

طرفا التشبيه أو وجهه شبه وأشار المصنف بقوله ذلك بالتشبيه إلى وقوع التركيب في هيئة الحركات وأعلم أن هيئة السكون على وجهين أيضا أحدهما أن تكون الهيئة التركيبية منتزعة من السكون وحده مجزئا عن غيره من أوصاف الجسم ولا بد أيضا من تعدد أفراد السكون والثاني أن يعتبر في تلك الهيئة مع السكون غيره ولا يشترط في هذا تعدد أفراد السكون وقد مثل المصنف للوجه الأول ومثال الثاني قول بعضهم يصف مصالوبا

كأنه عاشق قد مدّ صفيحة يوم الوداع إلى نوديع مرّ تحل

فقد اعتبر سكون عنقه وصفيحة في حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت لأن تلك الهيئة موجودة في العاشق الماذ عنقه وصفيحة لوداع المعشوق (قوله كما في قوله) قال في المظول أي كوجهه شبه في قول أبي الطيب المتنبي ونازعه العظام في الاطول بأن ما واقعة على التركيب بشهادة سوق الكلام وبين المصنف الكلمة ما فانه ذكر في بيانه تركيب التشبيه لا وجهه شبه إذا الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من التكيب في أفعاله هي التشبيه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوي المظلي وموقع كل عضو منه في جلوسه التشبيه به اهـ والحق أن كلام المصنف عام كما مر والبيت ذكر على سبيل التمثيل فلا يخص عموم الكلام (قوله يقى الخ) هذا أول البيت وهو مقول المتول وتامه بأربع مجذولة لم تجدل أي على أربع قوائم وهي يداه ورجلاه وقوله مجذولة أي محكمة الخلق من جدل الله أي تديره وقوله لم تجدل أي لم يجدلها ولم يقتلها الإنسان فلا تناقض لاختلاف الجهة لما علمت أن الجدل المنبجدل أي احكامه واتقانه والجدل المنبجدل الإنسان بمعنى نفسه كذا في المظول وقال في الاطول يحتمل أن يراد بنبي الجدل نبي جمعها كما يكون للكاتب في غير صورة الاقضاء وحيد فاعلم وأربع مجموع لا غير مجموعة والغرض من تشبيه الكاتب في حال أفعاله بحالة البدوي المصطلح مدح الكاتب بشدة الحراسة لأن جلوسه على هذه الحالة في الغالب اغما هو وقت الحراسة (قوله أي يجلس) أي ذلك الكاتب (قوله جلوس) منصوب يقى لموافقة له في المعنى ككفعت جلوسا أي يجلس بكلوس ويحتمل أن يقال ان التقدير يجلس جلوسا بكلوس لحذف التشبيه وأداة التشبيه للدلالة على ما روي في التشبيه به وخبر البدوي بالذكر لغلبة الاصطلاح بالنارسة (قوله من اصطلي بالنار) أي استند فأبها (قوله من موقع كل عضو) أي في وقوعه وسكونه في موضعه في حال أفعاله وليس الموقع هنا اسم مكان (قوله في الاقضاء) أي في حال الاقضاء وقوله موقع أي وقوع وسكون خاص (قوله وللجميعوع) أي لجمعية الاعضاء وقوله صورة أي هيئة وقوله موافقة من تلك المواقع أي الوقوعات والسكنات وهذا محل الشاهد فان الهيئة قد تركبت من سكنات (قوله وكذلك صورة جلوس البدوي) أي فانهم اسر كبة من سكنات لأن لكل عضو منه في حال اصطلاحه وقوعا خاصا وجميع أعضائه هيئة موافقة من تلك الوقوعات (قوله والمركب العقلي) هذا هو القسم الثاني من القسم الثاني وهو المركب المنزل منزلة الواحد وقد تقدم أنه أما حسي وقد تقدم الكلام عليه وأما عقلي وهو ما ذكره هنا (قوله كحرمان الانتفاع الخ) الحاصل انه شبه في هذه الآية مثل اليهود الذين حملوا التوراة أي حالتهم وهي الهيئة المنتزعة من حبلهم التوراة وكون مجموعهم وعاء العلم وعدم انتفاعهم بذلك المحمول على الحمار الذي يحمل الكتب النكار أي بحالته وهي الهيئة المنتزعة من حمله للكتب وكون محموله وعاء العلم وعدم انتفاعه بذلك المحمول والجامع حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استعجابه وظاهر المصنف أن وجه التشبيه وهو الجامع المذكور مركب عقلي وفيه أن كونه عقليا مسلم وكونه مركبا غير مسلم لما تقدم أن المراد بالمركب في وجه التشبيه أو الطرفين الهيئة المنتزعة من عدة أمور والحرمان المذكور ليس هيئة وقد يجاب بأن قول المصنف حرمان الانتفاع على حذف مضاف أي كهية حرمان

كما في قوله في صفة كتاب يقى) أي يجلس على التبيه (جلوس البدوي المصطلح) من اصطلي بالنار (من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه) أي من الكاتب من موقع كل عضو منه (قوله يقى الخ) في أفعاله فانه يكون لكل عضو منه خاصة موافقة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاح بالنار الموقدة على الأرض (و) المركب (العقلي) من وجه التشبيه (حرمان الانتفاع بأبلغ نافع

الاتقاع الخ أى كالهبة الحاصلة من حرمان الاتقاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب والظرفان من كان
عقلان وكذا وجه الشبهة قرر ذلك شيخنا العدوى وقد يقال لادعى لذلك بل الحرمان المذكور
هيئة منتزعة من معتد كى أى بانه ثم ان الحرمان مصدر حرمة الشيء كعلمه وضربه منعه الشيء
وهو مضاف لمفعوله الثانى وقوله بأبلغ صالة للاتقاع وقوله مع متعلق بالحرمان وقوله فى استحبابه
صفة للتعب أى الكائن فى استحبابه والضمير لا بلغ نافع (قوله فى قوله تعالى الخ) هو صفة للحرمان
وفى الكلام حذف مضاف أى حرمان الاتقاع الواقع فى التشبيه الكائن فى قوله تعالى (قوله
مثل الذين) أى صفة اليهود الذين حلوا التوراة أى بحملوها وكانوا العمل بما فيها من اظهار
نعمته عليه الصلاة والسلام والايمان به اذا جاء وغير ذلك ثم لم يحملوها أى لم يعملوا بجميع ما فيها
حديث أخف وانعمته عليه الصلاة والسلام وقوله كمثل الجار أى كمال الجار وصفته وبجمله يحمل
أخبار الجار من الجار والعامل فى محملها نصب معنى المثل أو صفة للعمار اذا ليس المراد منه سمارا
معينا وعبر عن عدم العمل بعدم اخل مشاكلة أولانهم لما لم يعملوا بما فيها ككأنهم لم يحملوها
يجعل حملهم كالحمل اعدم علمهم (قوله بكسر السين) أى وسكون الفاء لاجع سفر بفتح السين والفاء
اذ ليس المعنى كمثل الجار يحمل شاق السفر وقوله وهو الكتاب أى الكبير كفى القساموس (قوله
فانه) أى الحرمان المذكور (قوله لانه روى من الجار) أى فى الجار أى فى صفته وهو المشبهة به
(قوله جاعل بما فيها) أراد بجعل الجار عدم اتقاعه لان الجهل أى عدم العلم يستلزم عدم
الاتقاع فذكر المزموم وأراد اللازم فاندفع ما يقال ان الجار لا يوصف بالجهل لانه عدم العلم
عامة شأن أن يعلم أى عدمه من شأن نوعه أن يعلم ونوع اخبار شأنه لا يعلم (قوله وكذا فى جانب
المشبهة) أى صفة اليهود فقد روى فيها فعل مخصوص وهو الحمل المعنوى وكون المحمول أوعية
العلم وكونهم جاهلين أى غير متيقنين بما فيها والحاصل انه قد روى فى كل من الطرفين ثلاثة أمور
وقد تقر أن الطرفين اذا كان فيهما تركيب جاء وجه الشبهة من كماله عيا فيه ما يشير الى ما اعتبر
فى الطرفين فأخذ حرمان الاتقاع الذى اشترط فيه الظرفان من الجهل المجتبر فيهما وأخذ
كون ما جرم الاتقاع به أبلغ نافع من اعتبار كون المحمول فيهما أوعية العلم التى هى أولى ما يتفقد به
واخذ بحمل التعب فى الاستحباب من اعتبار حملهم الامر الغير الخفيف فيهما ويجب أن يراى
بالتعب مطلق المشقة على القوة الخيالية الصادقة بالحموسه كفى مشقة الجار والمفعول كفى مشقة
اليهود فتد ظهر لك أن حرمان الاتقاع بأبلغ نافع المصاحب لحمل التعب فى استحبابه مركب عقى
منتزع من عدة أمور وحينئذ فلا داعى التقدير هيئة قبل حرمان فى كلام المصنف تأمل (قوله انه)
أى وجه الشبهة (قوله قد يتزع) أى يلاحظ وقوله لوجوب اقتراعه أى ملاحظته واستحضاره
(قوله فيقع الخطأ) أى من المتكلم حيث لم يأت بما يجب أو من السامع حيث لم يتحقق ما قصد
المتكلم مما يجب (قوله من أكثر من ذلك المتعدد) أى فالأقتصار على ذلك المتعدد فى الأخذ يطل به
المعنى المراد (قوله كما اذا انتزع من الشطر الاول) أى مما شغل عليه الشطر الاول (قوله كما ابرقت)
الكاف للتشبيه وما صدرية وأبرقت بمعنى ظهرت وتعرضت أى حال هؤلاء القوم المذكورين
فى الايات السابقة كحال ابراق أى ظهور غمامة تقوم عطاش (قوله عطاشا) فى الاختار
عطش ضيق روى وبابه طرب فهو عطشان وعطشى بوزن سكرى وعطاشى بوزن حبانى وعطاش
بالكسر (قوله فى الأساس) كتاب فى اللغة للمحشى (قوله اذا تحسنت لك) أى تقول ذلك
اذا تحسنت لك (قوله وتعرضت) أى ظهرت وهى المحمل الشاهد (قوله فالكلام ههنا الخ)
هذه افرج على كلام الأساس أى اذا علمت ذلك فالكلام ههنا الخ (قوله وابصال القول) أى
للمفعول وهو قوما بلا واسطة حرف فان ابرق لا يعتدى الا باللام كما علم من كلام الأساس وقد حذفها

قوله أى حرمان الاتقاع الواقع الخ لم يظهر
المضاف الذى قاله المحشى اه

مع تحمل التعب فى استحبابه فى قوله تعالى
مثل الذين حلوا التوراة لم يحملوها كمثل
الجار يحمل اسفارها جمع سفر بكسر السين
وهو الكتاب فانه امر عقى منتزع من عدة
امور لانه روى من الجار فعل مخصوص هو
الحمل وأن يكون المحمول أوعية العلوم وأن
الجار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبهة
(من معتد)
(واعلم أنه قد يتزع) وجه الشبهة
ففيقع الخطأ لوجوب اقتراعه من أكثر من
ذلك المتعدد (كما اذا انتزع) وجه الشبهة
(من الشطر الاول من قول كما ابرقت قوما
عطاشا) فى الأساس ابرقت أى فالكلام ههنا على
تحسنت لك وتعرضت فالكلام ههنا على
حذف الجاء ووابصال الفعل

الشاعر للضرورة وعدى الفعل للمفعول (قوله أى ابرقت) أى الغمامة لقوم أى ظهر
 ونعزضت لهم (قوله فلما رأوها) أى وقصدوها بالشرب منها كما يدل عليه معنى الكلام (قوله
 اقتشعت) أى انضجعت وذابت وهو معنى تجلت فهو مرادف لما قبله يقال اقتشعت الرياح السحاب
 فأقشع أى صار ذاقشع أى ذهاب اه وفى يس ان تفرقت تنسب لاقشعت وقوله وانكشفت تفسير
 تجلت فيفيد أن العطف معاير (قوله فانتزاع وجه النسبة الخ) الحاصل أن الشاعر قصد تشبيه
 الحالة المذكورة قبل هذا البيت وهى حال من ظهر له شيء وهو فى غاية الحاجة الى ما فيه وبفس
 ظهر وذلك الشئ انعدم وذهب ذهاباً أوجب الاياس مما يرجيه بحال قوم تعزضت لهم غمامة وهم
 فى غاية الاحتياج الى ما فيه من الماء لشدة عطشهم ويجوز ما تبتأ والشرب منها تفرقت وذهبت فاذا
 سمع السامع قول الشاعر كما ابرقت قوما عطاشاً غمامة ونوهم أن ما يؤخذ منه يكفى فى التشبيه كان ذلك
 خطأ لأن الماء يؤخذ منه أن قوما ظهرت لهم غمامة وأن تلك الغمامة رجوا منها ما يشرب وأنهم فى غاية
 الحاجة لذلك الماء لعطشهم فاذا انتزع ذلك المعنى من هذا الشطر كان حاصل التشبيه أن الحالة
 الاولى كالحالة الثانية التى هى ابراق الغمامة لقوم الخ فى كون كل منهما حالة فيها ظهور شئ لمن هو
 فى غاية الحاجة الى ما فيه وهذا خلاف المقصود وللشاعر وكذا لو فرض أن المتكلم اقتصر على هذا الشطر
 كان خطأ منه لأن المعنى المقاد منه خلاف ما يناسب أن يراد فى التشبيه لأن كل جزء من طرف له نظير
 من الطرف الآخر فاذا أوقف ما يؤخذ منه ذلك الوجه بطل اعتبار المجموع (قوله أى باعتبار)
 أى بواسطة اتصال ابتداء مطعم بانهاء مؤسس أى ولا شك أن انتهاء الشئ المؤسس إنما يؤخذ
 من الشطر الثانى وأشار الشاعر بقوله أى باعتبار الخ الى أن البناء فى قوله باتصال للاكمة مثلها فى قولك
 تجرت بالتدوم أى بواسطة وحيدته فى داخله فى كلام المصنف على وجه الشبه لانه صلة للتشبيه
 كافى قولك شربت زيدا بالاسد والا لا يقتضى أن اتصال ابتداء المطعم بانهاء المؤسس مشبه به مع أن
 المشبه به هو حال ظهور الغمامة للقوم العطاش (قوله فى قولهم) أى أهل هذا الفن (قوله
 بالوجه العقلى) أى باعتباره وبواسطة وقوله أعم أى من التشبيه بالوجه الحسى أى باعتباره
 وبواسطة وذلك لما مر من انه متى كان الوجه حسياً فلا يكون الطرفان الاحسيين وأما اذا كان
 الوجه عقلياً فانه يكونان حسيين وتارة عقليين وتارة مختلفين (قوله ابتداء مطعم) أى ابتداء شئ
 مطعم وهذا مأخوذ من الشطر الاول وذلك كظهور السحابة للقوم العطاش فى المشبه به وظهور الامر
 المحتاج لما فيه فى المشبه وقوله بانهاء مؤسس أى شئ مؤسس وهذا مأخوذ من الشطر الثانى وذلك
 كتنفوق السحابة وانحلالها فى المشبه به وزوال الامر المرغوب لما فيه فى المشبه فصدوق الشئ المؤسس
 تفرق السحابة والمراد بانهاء تمام ذلك التفرق وأذا علمت أن التشبيه بواسطة الوجه المذكور أعنى
 اتصال ابتداء المطعم بانهاء المؤسس وجب انتزاعه من مجموع البيت وكان الانتزاع من الشطر الاول
 خطأ لأنه لا يفيد ذلك المعنى بتمامه وذكر اتصال الابتداء بانهاء إشارة للسرعة وقصر ما بينهما (قوله
 وهذا) أى التشبيه المركب المذكور بخلاف التشبيهات المجمعة وحاصل ما ذكره من الفرق بينهما أن
 الاول لا يجوز فيه حذف بعض ما اعتبر والا اختل المعنى ولا تقديم بعض ما اعتبر على بعض بخلاف
 الثانى (قوله زيد كالاسد والسيف والبحر) أى فى الشجاعة والاضاءة والجلود والمراد بالتشبيهات
 المجمعة التى يكون الغرض منها مجرد الاجتماع فى افادة معناه أعنى التشبيه المستقل وقوات اجتماع
 الصفات فى الخبر عنه ليس تغييرا فى افادة التشبيه بل ذلك من عدم ذكر العطف كما قاله عبد الحكيم
 (قوله حتى لو حذف) تفريع على ما قبله والمراد بالحذف لازمه وهو الترك وليس المراد أنه ذكر
 ثم حذف (قوله والمتعدد) أى ووجه الشبه المتعدد الحسى وقد مر أن وجه الشبه ثلاثة أقسام
 واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع فى الثالث وهو اما حسى أو عقلى أو مختلف

أى ابرقت لقوم عطاش جمع عطشان (غمامة)
 فلما رأوها اقتشعت ونجبت أى تفرقت
 وانكشفت فانتزاع وجه النسبة من مجرد
 قوله كما ابرقت قوما عطاشاً غمامة خطأ
 (لوجوب انتزاعه من الجميع) أعنى جميع
 البيت (فان المراد التشبيه) أى تشبيه الحالة
 المذكورة فى الآيات السابقة بحالة ظهور
 غمامة للقوم العطاش ثم تفرقها وانكشافها
 وبقائهم مخبرين (باتصال) أى باعتبار اتصال
 قال به ههنا مثلها فى قولهم التشبيه بالوجه
 العقلى أعم إذا لم يترك فيه ههنا هو
 اتصال (ابتداء مطعم بانهاء مؤسس) وهذا
 بخلاف التشبيهات المجمعة كقوله لسانه
 كالاسد والسيف والبحر فان المقصود فى
 التشبيه بكل واحد من الامور على حدة حتى
 لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقي
 فى افادة معناه بخلاف المركب فان المقصود
 منه يمتثل باسقاط بعض الامور (والتعذر
 كاللوز والظم والرائحة الحسى)

(قوله في تشبيه فاكهة بانحري) أي تشبيه التفاح بالحامض بالسفرجل في اللون والطعم والرائحة
 وك تشبيه النبق بالتفاح فيما ذكر من الأمور الثلاثة ولا شك أنها انما تدرك بالحواس فاللون بالبصر
 والطعم بالذوق والرائحة بالشم (قوله كحدة النظر) أي الموجهة لادراك الخفيات لانها قوة أسرع
 أو وجودته وعلى كل حال فهي أمر عقلي (قوله وكما الحذر) أي الموجب لكونه لا يؤخذ عن غرة
 والحذر بوزن نظر وهو الاحتراز من العدو (قوله أي نزوال الذكر على الأنثى) أي وثوبه عليها والنزول
 بفتح النون وسكون الزاي مصدر نزاعدا ويصح أن يكون مصدر نزاعلى وزن المفعول فهو كغدا
 بالعين المجع (قوله في تشبيه طائر بالغراب) انما قال طائر ولم يقل في تشبيه انسان بالغراب لان الانسان
 اخفى منه سفادا كذا قيل وفيه بعد لان الانسان قد يرى في تلك الحالة والغراب قبل ان يرى عليها قط
 وفي المثل أخفى سفادا من الغراب حتى قيل انه لا سفاد له معتاد وانما له ادخال منقره في منقره الأنثى
 (قوله كحسن الطاعة) المراد بالاطاعة الوجه (قوله الذي هو حسي) أي لان الحسن مجموع الشكل
 واللون وهو حسي لانهم ما مذكركان بالبصر فكذلك الحسن الذي هو مجموعهما (قوله وبهاة
 الشان) مصدر به مثلما كبروا ابن طريق قاله يس (قوله أي شرفه) أي الشان وهذا تفسير
 للباهاة وقوله واشتهاره عطف تفسيرى بين به المراد من الشرف هنا وقال سم في حواشي المطول
 الظاهر أن مجموع قوله شرفه واشتهاره تفسير للباهاة الشان فليس بمجرد أحدهما هو التفسير ولا أن
 الاشتمار تفسير للشرف خلافا لما تقدم من تقرير شيخنا اللقاني إذ ليس مجرد الاشتمار بدون الشرف
 نباهاة الآن يراد الاشتمار بالشرف ومحصل ذلك أن المجموع تفسير ولا شك أن الشرف والاشتمار
 لا يدركان بالبصر ولا غيره من الحواس وانما يدركان بالعقل وان كان سبب كل منهما قد يكون حسيا
 (قوله انه) أي الحال والشان (قوله أي التماثل) أشار به الى أن الشبه بفتح الشين والباء اسم
 مصدر بمعنى التشابه والتماثل (قوله أي تشابه) أي تماثل (قوله والمراد به هنا الخ) أشار به
 الى انه ليس المراد بالشبه هنا المعنى المصدري وهو التشابه بل ما يقع به التشابه من اطلاق المصدر على
 المفعول اذ هو الذي يتعلق به الاتزاع (قوله من نفس التضاد الخ) حاصله انا اقلنا ما أشبه
 الجبان بالاسد في الشجاعة أو زيد الجبان كالاسد في الشجاعة كان وجه الشبه متزعا من التضاد أي
 من ذى التضاد أي من المتضادين وذلك لاننا ننزل تضادا الجبن والشجاعة منزلة تناسبهما لاجل التلخيص
 أو التكميم فصار الجبن مناسبا للشجاعة وبجملتها لان تناسب التزلي مشترك بين الجبن والشجاعة
 لكون كل منهما مناسبا لآخر وصار الجبان مناسبا للشجاع فاذا شابهناه به ما ركانه قام به شجاعة فاذا
 أخذ وجه الشبه منهما كان هو الشجاعة وان كانت في المشبه به حقيقة وفي المشبه ادعاء وأخذ
 وجه الشبه من المتناسبين تنزيلا لا يخرج عن كونه مأخوذا من المتضادين في الواقع لان تناسب
 تنزيلي اذا علمت هذا فنقول المصنف قد يتزع وجه الشبه من نفس التضاد أي من ذى التضاد من غير
 ملاحظة أمر سوى التضاد بمعنى أن التضاد يجعل وسيلة لجعل الشيء وجه شبيه لانه يعتبر ما يتعلق
 بالتضاد كاعتبار الهيئة المتزعة من اشياء فيما تقدم لان هذا لا يصح هنا والمراد بالتضاد التنافي سواء
 كان تضادا أو توافقا أو تشبيها تضادا وانما يصح جعل التضاد وسيلة لما ذكرنا لاشتراك المتضادين اللذين هما
 الطرفان هنا فيه فلما اشتركا فيه صح أن يتخيل أن التضاد كالنسب فينزل منزلته بواسطة أن كلا منهما
 مشترك فيه فترتفع القضية الكائنة بين الطرفين فان قلت اذا كان الاشتراك في التضاد كافيا في أخذ
 الوجه المقضى اتفق القضية بواسطة تنزيل ذلك التضاد منزلة تناسب صح أن يقال السماء كالارض
 في الانخفاض والارض كالسماء في الارتفاع والسواد كالبياض في تفرق البصر والبياض كالسواد
 في عدمه ونحو هذا مما لم يصح وروده عن البلغاء وانما قلنا بصحته ضرورة أن كل ذلك وجد فيه
 الاشتراك في التضاد المصحح لتنزيله منزلة تناسب على ما مر قلت اعتبار الاشتراك لتصحیح أخذ الوجه

في تشبيه فاكهة بانحري (و) المتعدد (العقلي)
 كحدة النظر وكما الحذر (في تشبيه طائر)
 أي نزوال الذكر على الأنثى (في تشبيه طائر)
 بالغراب (و) المتعدد (المتخالف) الذي بعضه
 حسي وبعضه عقلي (كحسن الطاعة) الذي
 هو حسي وبهاة الشان (في تشبيه انسان)
 واشتهاره الذي هو عقلي (في تشبيه انسان)
 بالنفس (في الامور المذكورة)
 الطرفين في كل من الامور المذكورة
 ولا يعتمد على اتزاع هيئة منها مشتركة هي فيها
 (واعلم انه قد يتزع النسب)
 بينهما نسبة بالتعريف أي تشابه وجهه التشبيهي
 ههنا دابة التشابه أعني وجه التشبيهي
 (من نفس التضاد) أي في التضاد لكون كل منهما مضادا
 لا ريب

بواسطة التنزيل المتضمنة المناسبة إنما هو لزيادة توجيه الحجة دفعا لا متغراب أخذ المناسبة من
التضاد والافلا يكفي مجرد الاستمرار والالزام ما ذكر بل لابد في صحة الاختصاص من زيادة وجود تلخيص
أو تمكم كما أشار لذلك المصنف بقوله بواسطة الخ وما ذكر من هذه الأمور ليس فيه تلخيص ولا تمكم (قوله
ثم ينزل الخ) المتبادر أنه عطف على قوله يتفرع الشبهة من نفس التضاد وفيه نظر فإن التنزيل سابق
على انتزاع الوجه من المتضادين لأن التضاد ينزل منزلة التناسب ثم يتفرع الوجه من المتضادين لأن
التنزيل مفرغ على الانتزاع كما هو منه عبارة المصنف وأجيب بأن ثم لتتريب الأخبار في ذلك
قال قد يتفرع الشبهة من نفس التضاد ثم أعني بذلك أنه ينزل الخ وإن كان التنزيل متقدما على الانتزاع
أو يقال المراد بالانتزاع قصده أي قد يتقدم انتزاع الشبهة من نفس التضاد ثم ينزل الخ لا يقال هذا وإن
أفادته جهة الترتيب لكن لم تقع ثم في موقعها إذا لم يخل لثبوت الانتزاع بين المقصد المذكور والتنزيل
لأنه لا يتصور أن يكون ثم لتراخي أول المعطوف عن المعطوف عليه تكون لتراخي آخره والتنزيل منزلة
التناسب إنما يتم بالتمكم والتلخيص كما أشار له وقوله بواسطة تلخيص أو تمكم فهو من تتمه فتراخي التنزيل بآخره
عن قصد الانتزاع أو يجاب بأن قوله ثم ينزل بالنصب بأن منزهة عطف على قوله لا شتر المصنف
الفعل على الاسم الخاص من التأويل بأنه فعل فكأنه قال لا شتر المصنف والتنزيل وعبر به لتباعد ما بينهما
فإن الاشتراك في التنزيل ادعاء محض (قوله أي التيان بما فيه سلاحة وظرافة) أي من
حيث إزالة السامة والكدر عن السامع وجلب الانتزاع له (قوله تلخيص الشاعر) بتسديد اللام
ومصدره التلخيص كقوله بالتشديد تفرحنا (قوله وقال الامام المرزوقي الخ) المقصد من نقل كلامه
شيان * الأول الإشارة إلى أن أو في قول المصنف بواسطة تلخيص أو تمكم لمنع الخلط فتجوز الجمع ووجه
الإشارة من كلام المرزوقي إلى ذلك أنه عبر بالواو دون أو * الثاني أفاد أن المقابل للهزوء والتمكم هو
التلخيص بتقديم الميم أعني التيان بكلام فيه ملاحظة وظرافة لا تلخيص الذي هو الإشارة إلى قصة أو شعر
أو مثل ووجه الإشارة من كلامه إلى ذلك أنه جعل البيت من قبيل التلخيص ومعناوم أنه ليس فيه إشارة
إلى قصة أو شعر أو مثل فيحصل أن التلخيص خلاف التلخيص المتبصر بما ذكر وسينفذ فكيف تكون نسبة الشارح
العلامة الشيرازي بينهما فائدة والامام المرزوقي قدوة فيما يفهم من كلام العرب لم يارسه فلا يتبع
أن يرد عليه جعل البيت من قبيل التلخيص (قوله ثاني الخ) البيت لشقيق بن سليل الاسدي والوعيد
التخويف وسيل على صيغة المبني للفعول وجسمي نائب الفاعل أي ذاب أو ابلى بالسيل وهو
مرض خاص والغبط الغضب الكامن وفي نسخة قبل تغير الفحالة جسمي وعلى هذه النسخة قبل
بالبناء للفاعل بمعنى اذاب وتغير الفحالة فاعل وجسمي مفعول والفحالة اسم أبي انس وعبر بالظاهر
موضع المضمرة بيان العين المستهزاة بذلك الاسم العلم تحقيرا شأنه وقيل إن الفحالة اسم ملك من
الملوك الماضية قتله الملك افرزون اطلق على أبي انس زيادة في التكم لتعظيمه تشبيهه به على وجه الهزوء
والستهزاء أو التلخيص فكأنه قال فسل جسمي من عيط هذا الذي هو كلال القلبي ولا يخفى ما فيه
من الاستهزاء والتلخيص (قوله قصدها الهزوء والتلخيص) أي الاستهزاء بأبي انس وافحالة السامعين
وارالة الملل عنهم (قوله في الخاتمة) أي خاتمة المبدع (قوله بينهما) أي بين مقدم الميم ومؤخرها
هنا حيث فسر التلخيص هنا بتقديم الميم بالإشارة إلى قصة أو مثل أو شعر وجعل ما شبهه بالاسد إذا قيل
للبيان مثلا للتمكم لا لتلخيص وجعل هو حاتم مثلا للتلخيص فقط (قوله وهو سهو) أي من وجهين * الأول
أن الإشارة إلى قصة أو شعر أو مثل إنما هو التلخيص بتقديم اللام وأما التلخيص بتقديم الميم فهو التيان
بما فيه ملاحظة وظرافة * الأمر الثاني أن قولنا للجواد هو حاتم ليس فيه إشارة إلى من قصة حاتم
فلا وجه لتعين جعله للتلخيص على ما قال (قوله صالح التلخيص والتمكم) أي صالح لكل منهما

(ثم ينزل) التضايف (منزلة التناسب بواسطة
تلخيص أي التيان بما فيه ملاحظة وظرافة يقال
تلخيص الشاعر إذا أتى بشئ ملخص وقال الامام
المرزوقي في قول الحامسي
انما من أبي انس وعبد
فصل في غبطة الفحالة جسمي
ان قائل هذه الايات قد قصد بها الهزوء
والتلخيص وأما الإشارة إلى قصة أو مثل أو شعر
فإنما هو التلخيص بتقديم اللام على الميم وسبب
ذكره في الخاتمة والتسوية بينهما إنما وقعت
من جهة العلامة الشيرازي وجه الله تعالى
وهو سهو (أو تمكم) أي مضمرة واستهزاء
(فقال للبيان ما شبهه بالاسد والجليل هو
حاتم) كل من المتأخرين صالح التلخيص والتمكم

(قوله ولا انتمكم) ظاهره والايكن كذلك وهو صادق بأن لا يقصد الملاحة والظرافة وان كانا حاصلين وقصد ما بعدهما من الهزؤ والسخرية وبما اذا لم يقصد شيئا وبما اذا قصد كلا من الملاحة والظرافة والاستهزاء والسخرية مع انه لا يكون شيكا الا في الاولى واما في الاخيرة فهو تمكم وتخليج ثم ان قصد الشارح بيان مفهوم كل واحد على انفراد فلا يشاء في اجتماعهما كما قلنا (قوله نظر الى ظاهر اللفظ) أي لفظ المصنف وهو قوله لا اشتراكا لفظين فيه ونظرا منصوب على التمييز وعلى الحال من بعض المضاف أو من المضاف اليه لا منعه ولا لاجله لعدم الاتفاق في الفاعل لان فاعل سبق أن وجه التشبيه وفاعل النظر ذلك التوهم (قوله هو التصاد) الجملة خبر أن (قوله الوصفين المتضادين) وهما الجبن والشجاعة والكبر والجلل لا باعتبار حقيقتي الموصوفين (قوله لا يكون هذا من التخليج والتكم في شيء) أي وحيد بذاته لا حاجة لقول المصنف ثم ينزل منزلة التناصب بل لا معنى له أصلا لانه خلاف الواقع وكذلك لا حاجة لقوله بوسطه تخليج أو تمكم بل لا معنى له بل لا معنى لقوله قد يتبرع التشبيه من نفس التصاد لا بخلاف المتبرع والمتبرع منه ولا معنى له (قوله كما اذا قلنا الخ) تنظير بما قبله (قوله وسجلوا الخ) هذا رد آخر لما سبق لبعض الاوهام وحاصله أن وجه التشبيه يصح التصريح به والتصاد لا يصح التصريح به في قولك تخليجا أو تمك للجبان هو كالاسد ان لو قلت في التصاد نظرت عن مقام التخليج والتكم واما تقول في مقامهما في الشجاعة وقوله لكن الحاصل الخ دفع لما ردد من أن وجه التشبيه ما يشترك فيه الطرفان والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك فكيف صح جعل الشجاعة وجه التشبيه وحاصل الدفع اننا لما تصادفهما منزلة تناسبهما وجهنا الجبن بمنزلة الشجاعة فاجبان شجاع تزيلا لغير الاشتراك (قوله تخليجا الخ) أي على وجه التخليج أو التكم (قوله وأداته) أي آتته لان الاداة لغة الالة تنحى بها ما يتوصل به الى التشبيه اسمها كان أو فعلا أو حرفا (قوله الكاف) قدمها لانها الاصل بسببها انتفاقا وتلزم الكاف اذا دخلت على أن المفتوحة ككلمة فيقال عمرو قائم كأن زيدا قائم ولا يقال كأن زيدا قائم فلا يلتبس بكلمة كان التي هي من أخوات ان (قوله وكان) قبل هي بسيطة وقيل مركبة من الكاف ومن أن المشددة والاقرب الاول بخود الحروف مع وفرة ما فيها لا يصح فيه التأويل بالمصدر المناسب لان المفتوحة وان كان الثاني أشبه بحسب ما يظهر من صورة كان (قوله وقد تستعمل) أي كان عندنا لفظ أي ظن المتكلم خبرت الخبر وقد هنا للتقليل النسبي لان استعمالها للظن قليل بالنسبة لاستعمالها للتشبيه وان كان كثيرا في نفسه (قوله سواء كان الخ) نعم في استعمالها للظن لان استعمالها للتشبيه مقيد بما اذا كان خبرا جامدا على هذا القول وحينئذ فبين في المنالين المذكورين للظن لا للتشبيه والا كان من تشبيه الشيء بنفسه وما ذكره الشارح من استعمالها للتشبيه والظن مطلقا سواء كان خبرا جامدا أو مشتقا ذكر في المطول انه الحق وأن استعمالها للظن مطلقا كثير في كلام المولدين ومقتضى قول الزجاج انه التشبيه ان كان الخبر جامدا نحو كان زيدا أسد ونحو ان كان الخبر مشتقا نحو كان زيدا قائم وذلك لان خبرها التشبيه في المعنى هو التشبيه والشيء لا يشبه بنفسه وقول بعضهم انه التشبيه مطلقا ولا تكون لغيره وجعل مثل هذا أعني كان زيدا قائم على حذف الموصوف أي كان زيدا شخص قائم فلا حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقتر (قوله وما في معناه) أي وما معناه فيه في الكلام قلب (قوله وما يشق من الأمثلة) هذا بيان لما في معنى مثل وذلك كمثل زيد وعمرو وما نزل زيد وعمرو وما نزل عمرا (قوله والمماثلة) أي كتشابه زيد وعمرو وشابه زيد وعمرو وزيد مشابه لعمرو وزيد يشبه عمرا (قوله وما يؤدي هذا المعنى) عطف على المماثلة أي وما يشق مما يؤدي هذا المعنى أي التشبيه وذلك كما يشق من المماثلة والمقاربة والموازنة والمعادلة والمجاعة فان المشتقات من هذه المصادر تفيد هذا المعنى الذي هو التشبيه

وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان المقصد الى ملاحة وظرافة دون استهزاء وسخرية بأحد فتخليج ولا فتكم وقد سبق الى بعض الاوهام نظرا الى ظاهر اللفظ أن وجه التشبيه في قولنا للجبان هو أسد والتخليج هو التمشيه في قولنا للجبان بين الطرفين باعتبار حاتم هو التصاد الاشتراك بينهما نظرا لانه اذا قلنا الوصفين المتضادين وقبسه نظرا لانه اذا قلنا الجبان كالاسد في التصاد أي في كون كل منهما مضافا لا لا تحرك لا يكون هذا من التخليج والتكم في شيء كما اذا قلنا السواد كالبياض في اللونية أو في التقابل ومعلوم أنانا أردنا التبرع بوجه التشبيه في قولنا للجبان هو أسد تخليجا أو تمك كما لم تأت لنا لأن قوله في الشجاعة لكن الحاصل في الجبان انما هو ضد الشجاعة فتنزلنا تصادفهما منزلة تناسب وجهنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التخليج وجهنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل الكاف والهزؤ (وأداته) أي اداة التشبيه عند الظن بثبوت الكاف (قوله) وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا أو مشتقا نحو كان زيدا أسدا (قوله وما يشق من الأمثلة) هذا المعنى

نحو زيد ضاهي أو يضارب أو يعادل عرا قبل العلامة العنقوي والتبادر من هذه المشتقات
 كلها سواء كانت من المماثلة أو مماثلة أو غير مماثلة لا شمار بعضها فقولك زيد يشبه عرا أخبار
 بالمشابهة كقولك زيد يقوم فإنه أخبار بالقيام وليس هناك إذا دخل على المشبه به ومثل هذا يلزم
 في لفظ مثل فعدتها من أدوات التشبيه لا يتلوه عن مشابهة (قوله والاصل) أي الكثرة الغالب
 (قوله أي في الكف وضوها) يريد أن الكلام على طريق الكناية كما تقرر في قولك مثلك لا يخل
 لأن في الكلام تقدير أو ذلك لأن الحكم إذا ثبت للمثل الذي هو الماهو وعلى الخصص أو صافه كان ثابتا
 له فإذا كان ما هو مثل الكاف حكمه كذا فالنكاف الذي هو الاصل فيه حكمه كذا بطريق الأولى
 (قوله كلفظ نحو) أي من كل ما يدخل على المفرد كشابه ومماثل بخلاف ما يدخل على الجملة مثل
 كانه أو يكون جملة بنفسه كشابه ومماثل وضاهي فإن هذه لا يلزم بالمشبه به بل المشبه فإذا قيل
 زيد مماثل عرا كان التضمين المستترا الذي له فعل هو المشبه والمشبه به عرا المتأخر (قوله لفظا) حال
 من المشبه به أي حالة كونه ملغونا بـ أو مقادرا (قوله على تقدير أو نزل ذوى صيب) أي فالمشبه
 به وهو مثل ذوى الصيب قد ولي الكاف والخال انه مقدر وانما قد ذوى الصيب لأن الضمائر في قوله
 يجمعون أصابعهم في آذانهم من الصواعق لا بد لها من مرجع وليس موجودا في اللفظ وانما قد مثل
 السحاب المطوف عليه أي كمثل الذي استودعنا نارا والصيب المطرف فعل من صاب نزل ويطلق الصيب
 أيضا على السحاب فإن أريد به في الآية السحاب ففيمه فليكن سمته وتطبيقه منتظمة به ما خلة الليل
 وكرن العذر البرق في السحاب واضح وإن أريد به المطر ففيمه ظلمة سكاقة وانجراح السحاب يتنازع
 النظر مع ظلمة الليل وأما الرعد والبرق فحيث كانا في اعلاه ومصبه ملتبسين به في الجملة فهما فيه أيضا
 قاله عبد الحكيم (قوله أي غير المشبه به) أي مما لا دخل في المشبه به وذلك إذا كان المشبه به هيئة
 منتزعة وذكر بعد الكاف بعض ما استترع منه الهيئة ولا خفاء في كثرته فالتقليل المستفاد من قد
 بالانسيبة لا يلاء المشبه به ولا بد من تشديد الكلام عما إذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه
 وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين جاوروا التوراة ثم لم يعاملوها كمثل الجار يحمل
 أسفارا فإن المشبه به مركب لكن يعبر عنه بمفرد بل الكاف وهو المثل أعنى الحالة والصفة العجيبة
 الشأن فالحاصل أن المشبه به إذا كان مركبا فإن يعبر عنه باللفظ مفرد كلفظ المثل فقد ولي المشبه به
 الكاف وإن لم يعبر عنه بمفرد ولا اقتضى الحال تقديره بل استغنى عنه بما في ضمن شمول اللفظ فلا يكون
 المشبه به والياء الكاف (قوله واضرب لهم مثل الحياة الدنيا) أي بين لهم حال وصفة الحياة الدنيا فمثل
 مفهول اضرب وقوله كاء خبر مبتدأ محذوف أي هي كاء وهو استتلاف يائي كانه قيل لم يبينه فقيل
 هي كاء وقيل إن اضرب بمعنى اجعل وصبر وحسن تدبره مفعولان ثانيهما قوله كاء أي صير لهم صفة
 الحياة الدنيا شبه ماء انزلناه الخ (قوله بالياء) أي حتى يكون مما ولي الكاف المشبه به لفظا (قوله
 ولا يفرد آخره) أي يكاف تقديره بحيث يقال إن الاصل نبات ماء ويكون مما ولي الكاف المشبه
 به تقديرا (قوله بل المراد تشبيه حالها الخ) أي ووجه التشبه وجود الهلاك وانتفاء باثر الايجاب
 والاستحسان والانتفاع في كل (قوله في تضارعتا) من ظرفية الكلى في الجزئي أو في معنى من بيان
 لحالها وقوله ويجمعها تفسير ما قبله (قوله بحال النبات) أي صفته ولا شك انه غير واصل للكاف
 لفظا ولا تقديرا وقوله أخضر حال من النبات وقوله شديد الخضرة تفسير لقوله ناضرا وقوله ثم يبس
 تفسير له شيئا في الآية وقوله قطيره تفسير لتذروا فيه أيضا (قوله ولا حاجة الخ) أي حتى يكون
 المشبه به والياء الكاف تقدير أو عبارته توهم أن هذا التقدير جائز وإن كان لا حاجة اليه للاستغناء
 عنه بما ذكره من أن الاعتبار الخ وفيه نظر لأن المشبه به خيلت ذصفة الماء الموصوف بآل الصفات
 فيخالف قوله سابقا بل المراد تشبيه حالها أي الذي يبحال النبات فإنه نص في أن المشبه به حال

(والاصل في نحو الكاف) أي في الكاف
 ونحوه كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كان
 ومماثل وتشابه (إن يلزم المشبه به لفظا نحو
 زيد صيب من السماء على تقدير أو كمثل ذوى
 صيب (وهذا يلزم) أي نحو الكاف (غيره) أي
 غير المشبه به (نحو واضرب لهم المراتب
 الدنيا كماء انزلناه) الآية إذ ليس المراد تشبيه
 حال الدنيا بالماء ولا يفرد آخره جمعها
 بل المراد تشبيه حالها في تضارعتها وجمعها
 وما يقربها من الهلاك والقضاء بحال النبات
 الخضر ثم يبس فظيره الرياح كان لم يكن
 ولا حاجة إلى تقدير كمثل ماء

النبات لاحتال الماء والجواب أن حالة الماء الموصوف بما ذكر في الآية تؤل إلى صفة النبات التي
ذكرها الشارح وحينئذ فلا إشكال (قوله الكيفية) أي الصفة والحالة وقوله الحاصلة من مضمون
الكلام أي من مجموع الكلام الواقع بعد الكاف وهو النبات الذاتي من الماء واخذ من ثم يوسعه
ثم نظير الرباح له (قوله مستغن عن هذا التقدير) أي لفهمها من ذلك المضمون فوجود التقدير
وعدمه سياتي (قوله أن التقدير) أي في الآية كمثل ماء أي وأن المشبه به مثل الماء (قوله وأن هذا
بما يلي الكاف غير المشبه به) أي لأن المشبه به هو مثل الماء والوالى للكاف نفس الماء فقوله بناء
على أنه أي المشبه به في الآية محذوف وهو مثل راجع لقوله وأن هذا مما يلي الكاف غير المشبه به
والحاصل أن هذا الزاعم فهم أن المراد بقول المصنف والاصل في الكاف ونحوه أن يليه المشبه به أي
في اللفظ وقوله وقديله غير أي في اللفظ وإن كان والمبالغة في التقدير وجعل الآية من هذا القبيل
فقد رغبنا مثل وجعله المشبه به وحينئذ فهو وال للكاف في التقدير لأن اللفظ وقد ظهر لك من قوله
وأن هذا الخ مغايرة قوله ومن زعم الخ لقوله ولا حجة الخ (قوله فقد سمعنا) أي من وجهين الأول
أننا نسلم أن المشبه به مثل الماء وصفته بل مثل النبات الثاني من الماء والثاني أننا إذا سلمنا أن المشبه
به مثل الماء كما قال هذا الزاعم فلانسلم أن الكاف في هذه الآية قد واهم غير المشبه به بل والى لها
على كلامه هو المشبه به لأن المقدر عندهم كالمفوظ وحينئذ فالمشبه به الذي يلي الكاف قد يكون
مفوظا وقد يكون مقدرا والشارح اقتصر في بيان المشهور على الوجه الثاني فإن قلت هذا الثاني لا يرد
على الزاعم إلا إذا كان يوافق على التعميم من قول المصنف أن يليه المشبه به بما يشمل المقدور ولم يخصه
بالمفوظ وهو قد خصه بالمفوظ فلا يرد عليه قلت تخصيصه لا يصح مع تصريح المصنف في الإيضاح
الذي هو كاشارح لهذا التنبأ بأن مالا المشبه به لا كف اعلم من أن تكون لفظا أو تقدير (قوله وقد
يذكر فعل بني عمه) أي يدل عليه من غير ذكر أداة فيكون الفعل قائما مقامها والمراد فعل غير الفاعل
الموضوعة من أصلها للدلالة على التشبيه كالأفعال المشتقة من المماثلة والمماثلة والمضاهاة إلى آخرها
وكان الأولى للمصنف أن يقول وقد يذكري ما ينبئ عن التشبيه ليتناولنا عالم أن زيد الأسد وزيد أسد
مقارن بلا شبهة وكان زيد أسدا كانت كلمة كذا لفظا أه أطول (قول ان قرب التشبيه) شرط
في مقدرا أي وإنما يستعمل علمت لأفادته التشبيه ان قرب التشبيه أي ان أريد أفادة قرب التشبه
للمشبه به (قوله واذعي كل المشابهة) عطف تفسير على قوله ان قرب والمراد اذعي على وجه
التيقن (قوله لما في علمت من معنى التحقيق) الإضافة بسبب والمراد بالتحقيق التيقن أي لما
في علمت من الدلالة على تيقن الاتحاد وحققه فيزيد المبالغة في التشبيه لتبين الاتحاد وهذا يناسب
الأمور الظاهرة البعيدة عن الخفاء (قوله ان بعد التشبيه) أي أريد أفادة بعده وضعفه بأن تكون
مشابهة التشبه للمشبه به ضعيفة لتكون وجه الشبه خفيا عن الإدراك (قوله لما في الحساب من
الشعاع بعدم التحقيق والتيقن) أي وعدم التيقن لأنه أنما يدل على الظن والرجحان فهو يشعر بأن
تشبيهه باسدا ليس بحيث يتيقن أنه هو بل يظن ذلك ويختل ومن شأن البعيد عن الإدراك أن يكون
ادراكه كذلك (قوله وفي كون الخ) هذا اعتراض وارد على قول المصنف وقد يذكري فعل فمبني
عنه وحاصله أننا نسلم أن الفعل المذكور ينبئ عن التشبيه للقطع بأنه لا دلالة للعلم والحساب على ذلك
بل المنبئ عنه عدم حجة الحمل لأننا نجزم أن الأسدا لا يصح حمله على زيد وأنه أنما يكون على تقدير أداة
التشبيه موا. ذكر الفعل أول يذكري كما في قولنا زيد أسد (قوله والظاهر الخ) أي وحينئذ فيجيب
عن المصنف بأن كلامه حذف مضاف أي ينبئ عن حال التشبيه هذا هو المراد كما هو المتبادر من
قولنا أسد فلان عن فلان فإن المتبادر منه أنه أظهر حالا من أسد لأنه لا يتصوره كذا قبل وفيه نظر لأن
الكلام هنا يصدد ما ينبئ عن التشبيه لا ما ينبئ عن حاله فلو كان مرادا المصنف ذلك لآخره إلى الكلام

لأن المتعبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون
الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها
مستغن عن هذا التقدير ومن زعم أن
التقدير كمثل ماء وأن هذا مما يلي الكاف
غير المشبه به بناء على أنه محذوف فقد سمعنا
سواء بنا لأن المشبه به الذي يلي الكاف
قد يكون مفوظا وقد يكون مقدرا
قد يذكري ما ينبئ عن التشبيه (قوله يذكري فعل
على ما سترخ به في الإيضاح) كما في علمت زيدا
نبيي (قوله أي عن التشبيه كمال المشابهة
اسد ان قرب) التشبيه واذعي كمال المشابهة
لما في علمت من معنى التحقيق (وحسبنا
زيد اسدا) ان بعد التشبيه لما في الحساب
من الشعاع بعدم التحقيق والتيقن وفي كون
مثل هذه الأفعال منبئا عن التشبيه نوع
خفاء والافهم أن الفعل ينبئ عن حال
التشبيه في القرب والبعد

في بحث أحوال التشبيه فامل (قوله في الاغلب) أن أغلب الاستعمالات يعود إلى التشبيه كان التشبيه بمنزلة الناس في ابتناء شيء على آخر كان الوجه أن يكون الغرض منه عائدا إلى التشبيه الذي هو كالمقاييس ولذا كان عوده إليه أغلب وأكثر وقوله في الاغلب مقابله ما يأتي في قوله وقد يعود إلى التشبيه به فان قلت ما يأتي يفيد أنه قليل وتسميه هذا بالأغلب يفيد أن الآتي غالب قلت القول بالاضافة لا تنافي الغلبة (قوله بيان مكانه) أي بيان أن المشبه أمر ممكن الوجود (قوله وذلك) أي والسبب في ذلك أي في بيان مكانه وقوله إذا كان أي مكانه (قوله ويذهب استناعه) أي استناعه الرقوى من أجل غرابته فيزني بالتشبيه على طريق الدليل على البتة (قوله كافي قوله) أي كيان مكان المشبه الذي في قول أبي العباس المتنبى من قصيدته التي رثى بها والده سيف الدولة بن حمدان ومطالعها

فعدا الشرفية والاهوالى * وتعدا الموتون بلا قتال

وتربط السوابق مقررات * وما يخبر من خبيب اللذالي

وهي ملوكة وقبل البيت قوله يحاطب سبب الدولة

نظرت إلى الذين أرى ملوكا * كأنك مستقيم في محال

فان تفق الانام الخ وقد أحسن بعضهم في تفسير هذا البيت حيث قال

وهو الواو ابعد من قبل عنه * وما النام غزال الحسن سالي

وان أبدت لنا خذامسكا * فان المسك بعض دم الغزال

(قوله فان تفق) أي نعل بالشرف والانام قيل هم الانس والجن وقيل جميع ما على وجه الارض وأراد الشاعر الانام الموجودين في زمانه ومن تعميم الانام يستفاد أنه يكون فائقا لهم جنس آخر بواسطة أن الداخل في الجنس لابد أن يساويه فرد منه غالبا (قوله رأيت منهم) جملة حالة أي والحال انك منهم أي بحسب الأصل لانك آدمي بالأصل فلا ينافي دعوى صيرورته جنسا برأسه (قوله فان المسك الخ) ليس جوابا للشرط الذي هو قوله فان تفق الانام لعدم الارتباط المعنوي وإنما هو علة للجواب اقيم مقامه والأصل فلا يفيد في ذلك لأن المسك الخ أي ان خرجت عن جنسك بكل أوصافك فلا يفيد في ذلك ولا يستقراب لأن المسك بعض دم الغزال وقد فاقه بكل أوصافه فبالإمكان كان المسك الشاعر لما ادعى أن الممدوح فاق الناس فوفا فاصار به كأنه جنس آخر وأصل مستقل برأسه وكان فوقه فانه لهم على الوجه المذكور مما يمكن أن يدعى استحالة احتج لمذاهب بأن حاله مماثلة لحالة مسلمة الامكان لوقوعها في شبه طائفة تلك الحالة فبين أن حاله ممكنة (قوله فانه) أي الشاعر وهذا له الحق القليل بالبيت لكون الغرض من التشبيه بيان امكان التشبيه (قوله حتى صار أصلا) أي كأنه أصل (قوله وجنبا بنفسه) أي وجنبا مستقلا بنفسه وهذا مرادف لما قبله (قوله وكان هذا) أي ما ذكر من فوقان الممدوح جميع الانام فوفا فاصار به كأنه جنس مستقل بنفسه (قوله في الظاهر) أي في بادى الرأي قبل التأمل في الدلالة بل والالتفات بالنظر (قوله احتج لهذه الدعوى) أي أقام الحجة أي الدليل على إثبات هذه الدعوى وهي فوقه لهم على الوجه المذكور ادفع انكارها لغرابتها (قوله شبه هذه الحال) أي الهيمية المأخوذة من فوقان الممدوح جميع الناس حتى صار كأنه أصل برأسه وقوله بحال المسك أي بالهيمية المأخوذة من فوقه لجميع الدماء التي في الغزال فهو من تشبيه المركب بالمركب والجامع فوقان الأصل في كل (قوله ضمنى) أي مدلول عليه باللازم لأنه ذكر في الكلام لازم التشبيه وهو وجه التشبيه أعني فوقان الأصل وأراد الملزوم وهو التشبيه فقوله ومكنى عنه تفسير لما قبله والحاصل أن التشبيه لم يذ كر صراحة بل كناية به كإلزامه وذكر بعضهم في قول المطول وليسم ههنا التشبيه ضمنا ومكنى عنه انه انما سمى ضمنا لأنه يفهم من الكلام ضمنا ومكنى عنه لأنه مكنى

(واغرض منه) أي من التشبيه (في الاغلب) يعود إلى التشبيه وهو (أي الغرض) العائد إلى التشبيه (بيان مكانه) أي التشبيه وذلك إذا كان أمرا غريبا يمكن أن يجال فيه ويدعى استناعه (كافي قوله)

فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه الممدوح قد فاق الناس فانه لما ادعى أن الممدوح وجنبا بنفسه وكان حتى صار أصلا برأسه وجنبا لهذه الدعوى هذا في الظاهر كالمتمنع احتج لهذه الدعوى وبين امكانه بان شبه هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يفيد من المسك الذي هو من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم وهذا التشبيه ضمني ومكنى عنه

٢ قوله يستفاد انه يكون الخ هكذا في السخ ولعل العبارة في الأصل يستفاد أن يكون الفائق لهم جنسا آخر وبذلك يتضح المعنى فتأمل اه معجمه

أى خفى - ومستتر وتأمله (قوله حال المشبهة) أى صفته (قوله بأنه على أى وصف من
 الاوصاف) أى هل هو متصف بالبياض أو السواد أو الحرة مثلاً وهو متعلق ببيان أى بيان حاله
 بجواب أنه على أى وصف الخ (قوله كفى تشبيه الخ) أى كبيان الحال الذى فى تشبيه ثوب
 الخ (قوله فى السواد) أى أوفى غيره من الألوان (قوله اذا علم الخ) شرطى مقدر رأى وغنا
 يكون هذا التشبيه لبيان حال المشبهة اذا علم الخ وأما لو كان حال المشبهة معلوماً له قبل التشبيه لم يكن
 ذلك التشبيه لبيان حال المشبهة لانها مبنية ومعلومة وتبين المبنى عبث (قوله أو مقدارها) أى
 اذا لم السامع مقدار حال المشبهة به دون المشبهة وانما ترك الشارح هذا القيد لظهوره مما ذكره
 أولاً (قوله أى بيان مقدار الخ) أى كقوله أو قوله كفى تشبيه أى كبيان المقدار فى تشبيهه (قوله
 أو تشبيه الثوب الاسود) أى المعلوم أصل سواده والا كان التشبيه لبيان أصل الحال لا لبيان
 مقدارها وفى قول الشارح أى تشبيه الثوب الاسود إشارة الى أن الضمير فى قول المصنف تشبيهه
 راجع للثوب الاسود المفهوم من قوله فى السواد (قوله من فرع) أى لا يجوز عطفنا على مدخول
 البيان وهو الامكان لأن التقرير بأخص من مطلق البيان اذ هو بيان على وجه التمكن فلو جزل كان
 المعنى أو يبين البيان الخاص ولا يخفى ما فى ذلك من العجرفة (قوله أى تقرير حال المشبهة) أى
 وصفه الذى هو وجه الشبه القائم به (قوله وتقوية شأنه) أى المشبهة والمراد بثأنه طاله وهذا
 عطف على تقرير حاله مفسر له واعلم أن تقرير حال المشبهة فى نفس السامع انما يفيد التشبيه اذا كان
 المشبهة به حسيماً كان المشبهة كذلك أو عقلياً كما يتفاد من كلام الشارح الا ترى (قوله كفى تشبيه
 الخ) أى كالتقرير الكائن فى تشبيهه من لا يحصل الخ وذلك كما يقال فنن فى سعيه كإراقهم على الماء
 بجامع عدم حصول الفائدة فى كل فهذا التشبيه قرروا ثبت حال فلان وهو عدم الفائدة فى ذهن
 السامع (قوله من سعيه) أى عمله أو كسبه (قوله على طائل) الطائل هو الفضل أو الفائدة
 يقال هذا أمر لا طائل فيه أى لا فائدة فيه ولا فضل مأخوذ من الطول بالفتح وهو الفضل يقال فلان
 على فلان طول بالفتح أى فضل وامتنان وعلى يستعمل أن تكون زائدة فى فاعل يحصل كفى قوله
 ان الكريم وأبيك يعقل * ان لم يجد يوماً على من يتكلم ويحتمل انها غير زائدة وفاعل يحصل ضمير عائذ
 على الموصول كما هو الظاهر وضمن يحصل معنى يطعم كذا فى الفترى وفى عبد الحكيم من لا يعمل من
 سعيه على طائل معنى من لا يبقى لأجل سعيه على طائل فعلى صلة يحصل كذا يستفاد من الأساس
 حيث قال حصل عليه من حتى كذا أى بقى عليه منه كذا اه (قوله من ررقم) بانه نصر أى
 يخطط على الماء كان ذلك التخطيط كتباً أو تزويهاً (قوله فأنك تجد) أى تعلم وقوله فيه أى فى هذا
 التشبيه المخصوص وقوله من تقرير عدم الفائدة أى من تقرير المتكلم عدم الفائدة الذى هو حال
 المشبهة وقوله وتقوية شأنه أى شأن عدم الفائدة الذى هو الحال (قوله ما لا تجد) مفعول تجد
 أى شيئاً لا تجد فى غيره أى من التشبيه بالمعقول (قوله لأن الفكر) هو فى الأصل التأمل والمراد به
 هنا الجزم أى لأن الجزم بالامور الحسية أتم من الجزم بالامور العقلية والنسب وان كان معلوماً
 يقينا كحال المشبهة إلا أن تمثيله بالمحسوس يفيد زيادة قوة لأن الالف بالمحسوسات أتم منه بالعقليات
 (قوله لتقدم الحسيات) علة للإثبات أى لتقدم الحسيات فى الحصول عند النفس على العقليات
 لأن النفس فى مبدأ الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها بالجزئيات بواسطة الآلات وتبينها لها
 بينهما من المشاركات والمبانيات اجمالاً يحصل لها علوم كلية هى العقليات (قوله وفرط) أى شدة الف
 النفس بهاء مما يؤيد ما ذكره الشارح انك لو أردت وصف يوم بالطول فقلت هذا يوم كأنه لا آخر له
 لم يكن فى تأثيره فى النفس طول ذلك اليوم مثل قول الشاعر حيث شبهه بالمحسوس
 ويوم كظل الرمح قصر طوله * دم الرزق عنا وعظم كلال المزاهر

(أو حاله) عطف على اسكانه أى بيان حال
 المشبهة بأنه على أى وصف من الاوصاف
 (كفى تشبيه ثوب) أى تشبيه ثوب بالخرق فى السواد
 (اذا علم السامع) أى بيان مقدار حال المشبهة
 (أو مقدارها) أى بيان مقدار حال المشبهة
 فى القوة والضعف والزيادة والنقصان
 (كفى تشبيه) أى تشبيه الثوب الاسود
 (بالتقرير) أى تشبيه الثوب الاسود
 (أو تقريرها) أى تشبيه الثوب الاسود
 (أى تقرير حال المشبهة فى نفس السامع)
 (وتدوير شأنه) أى تشبيه من لا يحصل من
 سعيه على طائل عن ررقم على الماء فأنك
 تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه
 ما لا تجد فى غيره لأن الفكر بالحسيات أتم
 منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف

وكذلك اذا قلت في وصفه بالتقصر يوم تلح البصر أو كانه ساعة لم يكن في تأثيره في النفس قسراً
 ذلك اليوم مثل قولك يوم كلبهم القطاة حيث شبه بمحسوس (قوله الاربعة) أي بيان الاسكان
 والحال والمقدار والتقرير (قوله تقتضي) أي تستلزم وتوجب (قوله أتم) أي أقوى واعلم أن
 الأتمية والأشهرية ولو باعتبار ما عند المخاطب بالتمثيل لأن الأمر تفاوت بحسب الرسوم والعادات
 فقل يوجب وصف لا مريم اشتهاه عند كل الناس قاله القنري (قوله أتم) أي منه في التشبيه
 وقوله وهو به أشهر أي عند السامع وإن لم يكن أشهر في الواقع وقوله به يحتمل أنه حال من الغمير في أشهر
 أي أشهر هو في حال كونه ملتبساً به أو حال كونه فيه على أن الباء بمعنى في (قوله أي) وأن يكون الخ
 أشار بهذا إلى أن قوله وهو به عطف على اسم يكون وهو وجه التشبيه وأشهر عطف على خبرها وأشهر
 المرفوع راجع للمشبه به ولذا برز وليست الجملة من المبتدأ والخبر واقعة موقع الحال إذا التقصود
 أن هذه الأغراض تقتضي الأمرين لأنها تقتضي الأتمية في حال كونه أشهر ثم إن الأشهرية كناية عن
 الاعتراف بمعنى الاعتراف الأشد معرفة أي إن كان التشبيه معروفاً بوجه التشبيه يكون التشبيه به أشد
 معرفته منه (قوله ظاهر هذه العبارة الخ) ويمكن الجواب بأن مراد المصنف أن مجموع
 الأغراض الاربعة يقتضي الأمرين ويرتكب التوزيع فترجع الأشهرية لما يقتضيهما أو نحو الجيع وترجع
 الأتمية لما يقتضيهما وهو التقدير وليس المراد أن كل واحد من الأغراض الاربعة يقتضي الأتمية
 والأشهرية معاً كما هو معنى الاعتراض (قوله أن كلاماً من الاربعة) أي أن كل واحد من هذه
 الأغراض الاربعة (قوله لا يقتضيان) أي لا يستلزمان (قوله إلا الأشهرية) أي شدة المعرفة
 لا الأتمية (قوله ليصح القياس) أي الاتفاق فيما (قوله ويتم الاحتجاج في الأول) أي وهو
 بيان أن المكان وقوله ويعلم الحال في الثاني أي وهو بيان الحال لا متنازع تعريف المجهول بالمجهول
 إن كان التشبيه به أخفى معرفة بوجه التشبيه من التشبيه به بما يشابهه إن ساواه في المعرفة وتوضيح ما ذكره
 من أن إن كان المكان والحال إنما يقتضيان الأشهرية دون الأتمية أن المطالب في بيان الامكان
 إنما هو مجرد وقوع وجه التشبيه في الخارج في ضمن التشبيه به ليفيد عدم الاستحالة وغاية ما يقتضي ذلك
 مجرد العلم بوجوده الخارج لا يعلم الامكان ولا يتوقف الامكان على الأتمية لأن مطابق وقوع الحقيقة
 في فرد ما يكفي في امكانها فإذا قلت أنك في خر وجك عن أهل جنك كالمسك كفي في المراد العلم بخروج
 المسك عن جنسه ولا يطلب كونه أتم تمسك في الخرج بل ربما يوجب ذلك تقصيراً في المدح فيصح
 التشبيه ولو كنت أتم منه في الخرج وأما بيان الحال فالغرض كما تقدم أن المخاطب جاهر به طالب
 لجرد تصور ذلك يكفي فيه كونه معروفاً في التشبيه به ليفيد معرفته في التشبيه فافقيل ما لون يوبك
 المشتري قلت كهذا فيحصل الغرض بمجرد العلم بكون هذا السواد لأن ذلك هو المطالب ولا يتوقف
 على كونه هذا أتم في السواد لأنه زائد على مطلق التصور والزائد على مطلق التصور غير مطلوب
 (قوله بيان المقدار) أي مقدار حال التشبيه (قوله بل يقتضي أن يكون التشبيه به) أي مع كونه
 اعرف وأشهر بوجه التشبيه (قوله على حد) أي نهاية مقدار التشبيه أي أن يكون مساوياً للتشبيه
 في وجه التشبيه لا أن يزيد منه ولا أن ينقص ولو قال الشارح على حد الخ وأن يكون أشهر لكان أحسن لستفح
 به قوله ليتعين مقدار التشبيه كل الاتضاح وليوافق صنيعه هنا صنيع ما قبله وصنيع ما بعده (قوله
 ليتعين) أي عند المخاطب وقوله مقدار التشبيه أي في وجه التشبيه وقوله على ما هو عليه أي في نفس
 الأمر وتوضيح ذلك أن التشبيه الذي قصد به بيان مقدار حال التشبيه المخاطب به يعرف الحال في التشبيه
 وطالب ببيان مقدار ذلك الحال فلا بد أن يكون الوجه الذي هو الحال المطالب بمقداره في التشبيه به
 على قدره في التشبيه من غير زيادة ولا نقصان والألزم الكذب والحال في الكلام فانه إذا قيل كيف
 يفاض الثوب الذي اشترته بالحال انه في مرتبة التوسط أو التسفل في البياض وقلت هو كالتلج ليكون

(ومنه) الأغراض (الاربعة) تقتضي أن
 يكون وجه التشبيه في التشبيه به بوجه التشبيه
 أشهر أي وأن يكون التشبيه به بوجه التشبيه
 أشهر وأعرف ظاهر هذه العبارة أن كل واحد من
 الاربعة يقتضي الأتمية والأشهرية لكن
 لا يقتضيان إلا الأتمية ولا يعلم الحال
 الاحتجاج في الأول ويعلم الحال في الثاني
 وكذا إن كان التشبيه به على حد مقدار
 يقتضي أن يكون التشبيه به على حد مقدار
 التشبيه لا أن يزيد ولا أن ينقص ليتعين مقدار التشبيه
 على ما هو عليه

وجه الشبه في المشبه به اتم كان الكلام ككذابا (قوله وأما تقرير الحال) أي حال المشبه
 (قوله الامرين) أي الاتية والاشهرية معا (قوله لأن النفس الى الاتم) أي الى المشبه به الاتم
 اميل (قوله فالتشبيه به) أي بالاتم الاشهر وهو مبدأ خبره أجدر وقوله بزيادة متعلق بأجدر
 والباء فيه السببية والمعنى فالتشبيه به أولى من التشبيه بالخالي من الاتية والاشهرية بسبب افادته
 زيادة التقرير أي التقرير الزائد في نفسه والتقوية وحينئذ فتقرر الحال مقتضى الامرين وبوضوح ذلك
 أن المراد من تقرير حال المشبه تمكن حال ذلك الحال في نفس السامع بحيث تطمئن اليه ولا يمكن لها
 مدافعة فيه بالوجه لم لغرض من الاغراض كالتفسير عن السمع بلا فائدة فان صاحبه ربما يدافع بوجهه
 عدم حصول الفائدة بغيرهم الحصول فاذا ألحق له بالرقم على الماء الذي لا يمكن مدافعة عدم الحصول
 فيه نقوته فيه وظهوره تحقق عند النفس في الاول كما تحقق في الثاني فتقع فقرته عن ذلك السمع وقد
 تقرر أن تحقق الشيء بالقوى والاطهر مع قصد ذلك التحقق واجب لان الاضعف سبيل للتأهل فيه
 والتخالف عن مقتضاه ودفعه من النفس باثبات قدم وهما (قوله أو ترينه) أي جعله ذا زينة بأن
 يصوره للسامع بما يزينه ويحسنه فيخيل السامع حينئذ حسن المشبه فاذا تخيله كذلك كان ذلك داعيا
 لرغبته فيه (قوله عطف على بيان امكانه) أي لا يلبس عطف على امكانه (قوله في عين السامع) أي
 لاجل ترغيبه فيه اسكونه بصوره له بصورة حسنة تدرى بالعين قال العصام وكان الاولى أن يقول أي
 تزين المشبه عند السامع لاجل أن يشمل تشبيه صوت حسن بصوت داود وتشبيه جلد ناعم بالحرير
 وتشبيه نكهة شخص بريخ المسك وتشبيه طعم البطيخ بالعلس وعلى هذا فالمراد بتزيينه تصويره للسامع
 بصورة حسنة سواء كانت تدرى بالعين أو بغيرها (قوله بمقلة الظبي) أي التي سوادها مستحسن
 طبعها وهي الشحمة التي تجمع السواد والبيض فالسواد الكاش في مقلة الظبي أو جبهتها حسنها
 لأن السواد في العين حسن بالجبهة وذلك لما يلزمه من الصفاء المحيية والاستدارة مع احاطة لون
 مخالف له غالباً من نفس العين أو خارجها فلما شبه الوجه الاسود بالمشقة المذكورة صار مصورا
 للسامع بصورة حسنة قال في الاطول والتشبيه مبنى على ما قل الاصحى من أن عين الظبي وبقر
 الوحش في حال الحياة كلها اسودا وانما يظهر فيها البياض مع السواد بعد الموت (قوله أي تقيجه)
 أي لاجل أن يقرر الخاطب عنه (قوله كما في تشبيهه) أي كالتشويه الذي في تشبيهه (قوله مجدور)
 أي عليه آثار الجدري (قوله بسلمة) بجاء مهمله أي عذرة جامدة أي يابسة (قوله فقرتها) أي
 فقرتها بالمفارقة في حال رطوبتها وقوله الديكة بكسر الدال وفتح الباء جمع ديك والديكة تطلق على الدجاج
 وفي لفظ قد اشتعار بأن أثر النقرباق في السلحة لانه يزول بطول الزمان وانما الشعر يبقائه لانه للنقرب
 ووصف السلحة بالجلود ليمتد التشبه بلزوم تلك الحفرة وتقررها كما في الوجه المجذور والجامع بين الطرفين
 الهيئة الحاصلة من شكل الحفرة وما أحاط بها ووجه تسميته المشبه في هذا التشبيه أن المشبه به وهو
 السلحة المذكورة صورته في غاية القباحة فلما ألحق بها الوجه المجذور وتخييل قبحه ولو كان فيه حسن
 باستقامة رسومه وأعضائه وصار مظهرا في اقبح صورة لاجل التفسير عنه (قوله استظرافه) بالطاء
 المهملة من استظرفت الشيء اتخذته طريقا أي جديدا والمال الطريق هو المقابل للقديم وحينئذ
 فالمراد باستظراف المشبه جعله جديدا بديعا لاجل الاستدابة لان لكل جديد لذة ووجه جعله
 جديدا انه اظهر ملتصبا بوصف امر غريب مستحدث لم يعهد على ما يأتي ويحتمل أن يكون بالطاء
 المشالة وحينئذ فالمراد باستظرافه جعله طريقا أي جيلا حسنا بالوجه المذكور وكلام الشارح يشير
 الى الاول فتقوله أي عند المشبه طريقا المراد به طريقا جديدا كذلك وقوله حديثا يعني جديدا تفسير
 لما قبله وكذا قوله بديعا (قوله كما في تشبيهه) أي كالاستظراف الذي في تشبيه الخ (قوله لحم)
 هو كثر وغرو كما في الجير المطبق (قوله فيه جرم وقد) في القاموس الجرم النار المتقدة وحينئذ فلا حاجة

وأما تقرير الحال فيقتضى الامرين جميعا
 لان النفس الى الاتم والاشهر اسيل فالتشبيه
 به بزيادة التقرير والتقوية أجدر (أو ترينه)
 من دفع عطف على بيان امكانه أي تزين
 المشبه في عين السامع (كما في تشبيه وجه
 اسود بمقلة الظبي أو شحمة وجهه)
 (كما في تشبيه وجهه بمجدور بسلمة جامدة قد
 فقرتها الديكة) جمع ديك (أو استظرافه)
 أي عند المشبه طريقا حديثا بديعا (كما في
 تشبيه لحم فيه جرم وقد)

الى قوله سوفقد والمراد تشبيهه بغير سرت النار فيه سرنا نيتوهم من الاضطراب كاضطراب المنيح (قوله
 بغير من المسك) أى الذائب وقوته موجه الذهب أى الذائب وانما قلنا المسك الذائب والذهب
 الذائب لان البحر لا يتصور بصورة الجلامد ووجه التشبيه هو الهيئة الحاصلة من وجود شئ اضطرب
 مائل الى الجرة في وسط شئ اسود (قوله لابراره) متعلق بغيره مما قلناه عبارة عن استطراف
 أو تشبيهه والشارح جعله متعلقا بمذوف حيث قال أى انما استطراف الخ وهو غير متعين قاله
 في الاطول (قوله لابراره المشبه) أى مع كونه مبتذلا (قوله في صورة المتع) أى وهو
 البحر من المسك الذى موجه الذهب والمراد بابراره في صورته ابراره بصنفته حيث ألحق به لانه
 لما ألحق به نقل وصفه وهو الامتناع اليه ولا شك أن ابرار الشئ المبذل في صورة المنوع يتعين انه
 كهم ومنذا سوجب لغاية الاستطراف لان النعم يتخيل فيه صورة المسك الذائب وان كان غير
 ذائب والجر وان لم يكن ذائبا يتخيل فيه صورة الذهب الذائب المتقوج وانما قلنا المسك الذائب
 والذهب الذائب لان ذلك هو المشبه به كما علمت ومما زاد به استطراف المشبه به عما كونه شيا
 نافيها محققا الظهور في وصف شئ رفيع لاتصل اليه الاغان (قوله وان كان ممكنا عقلا) بأن يذوب
 المسك مع كثرة جده حتى يعتد بجزء الذهب ويحتمل فيه ويكون موباله (قوله ولا يتحقق أن
 المتع عادة) أى أن صورته الواقعة المبذل متعنا عادة مستطراف وقوله غريب تشبيرا ما قبله
 (قوله ولا استطراف) أى المطلق لا الاستطراف في خصوص المثال المذكور ولما أتت بالضمير
 لتبادر الذهن منه الى الاستطراف في المثال المذكور والحاصل أن الاستطراف من حيث هو له
 وجهان الأول ابراز المشبه في صورة المتع في الخارج والثاني ابراز في صورة النادر الحضور
 في الذهن وهما مفعولان مختلفان والثاني أعم فيلزم من كون الشئ متع الحضور في الخارج ندرة
 حضوره في الذهن دون العكس فكما ابرز المشبه للسامع بصورة أحدهما حصل الاستطراف (قوله
 نادر الحضور في الذهن) أى لان ندرة الحضور موجه لغاية ذلك النادر ولكل غريب لذة واشبه
 غير النادر بالنادر المستطراف التقل وصف الندرة بالمشبه وصار مبرزا في صورته أى بصفته فيخرج
 الاستطراف اليه (قوله اما مطلقا) أى ندورا مطلقا من غير تقييد بحالة حضور المشبه في الذهن
 أى عند حضور المشبه في الذهن وعند عدمه (قوله كما في تشبيه الخ) من هذا تعلم أن
 الاستطراف في تشبيه النعم الذى فيه بمر موقد البحر من المسك الذى موجه الذهب له جهتان ابراز
 المشبه في صورة المتع وابراره في صورة النادر الحضور ولا منافاة بين الجهتين وتقدم لك وجه ثالث
 للاستطراف في التشبيه المذكور (قوله واما عند حضور المشبه) أى واما أن تكون تلك الندرة
 حاصلة في المشبه به عند حضور المشبه لامطلقا لكون المشبه به مشاهدا معتادا لكن دواطنه غير
 موطن المشبه لكون كل منهم من واد غير وادى الاخر فيه عند حضور أحدهما في الذهن عند حضور
 الآخر (قوله كما في قوله) أى كندرة حضور المشبه به عند حضور المشبه في قول أبي العتاهية
 يصف البنفسج كذا في المطول وفي شرح الشواهد أن عشرين البتين لابن الرومي وقبلهما

بنفسج جهت أوراقه خفي * كحلا شرب دمعاً يوم تشنبت

(قوله ولا زوردية) الواو واو وب ولا من بنية الكلمة لافية وهو بكسر الزاى المجهة الخاصة معرب
 لازوردية بالراء الغليظة وهي المشربة تشبها لانها لا تستعمل في لغة العرب وفتح الواو وسكون الراء
 المهملة واللازوردية صفة لمخدوف أى ربه ازهار من البنفسج لازوردية تشبها الشاعر للبحر المعروف
 باللازوردى كونه على لونه فهى نسبة تشبيهية (قوله يعنى البنفسج) هو بوزن سفرجل
 كاضبطه شيخنا العدوى (قوله تزهو) أى تتكبر ونسبة التكبر للبنفسج تجوز والمراد
 أن لها علوا وارتقاغا في نفسها (قوله قال الجوهرى الخ) أشار بهذا الى أن زهى من الافعال

بغير من المسك موجه الذهب لابراره أى
 انما استطراف المشبه في هذا التشبيه لابرار
 المشبه (في صورة المتع عادة) وان كان
 ممكنا عقلا ولا يتحقق أن المتع عادة مستطراف
 غير بابر والاستطراف وجه آخر غير لابرار
 في صورة المتع عادة (وهو أن يكون المشبه
 به نادرا الحضور في الذهن اما مطلقا كما ستر)
 في تشبيهه بغير موقد البحر وقد (واما عند حضور
 انشبه كما في قوله ولا زوردية) يعنى البنفسج
 (تزهو) قال الجوهرى في الصحاح زهى
 الرجل فهو من هواد انكذب

الملازمة للبناء للمفعول وان كان المعنى لبناء للفاعل فيقال زهى الرجل كما يقال بجن الرجل
وعنى بالامر وتحت الناقية (قوله وفيه لغة اخرى الخ) حاصلها انه يجوز استعمال زها مبنيا
للفاعل لفظا وما في البيت وارد على هذه اللغة اذ لو كان و اردا على اللغة الاولى لقبل ترهى بضم أوله
وفتح ثالثة اذ هو مضارع زهى المبني للمجهول (قوله بزرقها) البناء للسببية ان كانت الزرقه
راجعه على الحمرة عند القائل أو بمعنى مع ان كانت مرجوحه عنده والمعنى حينئذ على التجب من
تكبرها (قوله بين الرياض) حال من ضمير ترهى والرياض جمع روض وهو البستان قال العصام ولا يبعد
أن يكون قصد به معنى علانية أى انها ترهى علانية لا على وجه الخفاء (قوله على حجر البواقيت) صله
لترهى وهو من اضافة الصفة له ووصف (قوله يعنى الازهار والشقائق) أى شقائق النعمان وعطف
الشقائق على ما قبله من عطف الخاص على العام والجراعت الازهار والشقائق وأشار بهذا الى انه
استعار البواقيت الحجر للازهار الحجر كالورد والشقائق والمعنى انها ترهى وتكبر على الازهار الحجر
الشبيهة بالبواقيت الحجر وهذا غير متعين ان يجوز أن يكون أراد البواقيت الحجر نفسها أى انها ترهى
على البواقيت الحجر الحقيقية الا أن المناسب للبنفسج المعنى الاول ولذا اقتصر الشارح عليه (قوله
كانها) أى اللزورية بمعنى النفسجة وعنى بها رأسها من الاوراق وما اطابت به لأمع المساق
بدليل قوله فوق قامات (قوله فوق قامات) أى ساقات وهو حال من اسم كان وجهها مع أن
النفسجة فوق ساق واحد باعتبار الافراد (قوله ضعفن بها) أى ضعفن عن تحملها لان ساقها
في غاية الضعف والير أو ضعف بسبب ثقلها وطول سكتها فوقعوا تخافا لضعفن لان الساق الذى عليه
البنفسج اذا طال انحنى (قوله أوائل النار) خبر ككأنها أى النار المتصلة بالكبريت التى
تضرب الى الزرقه لان شدة المرتفعة وانما قيد بأوائل لان النار متى طال مقامها فى الكبريت وتمكنت
منه واشتعلت اجترت وصفت وزال ما فيها من الزرقه ونهذا قيد أيضا بقوله فى اطراف ولم يقل
فى كبريت لان أوائل النار الواقعة فى أواسط الكبريت لا فى اطرافه لازرقه فيها تاله بس (قوله
لا يندر حضورها فى الذهن) أى لان الناس يستعملون فى الغالب الكبريت فى النار عند ايقادها
(قوله لكن يندر حضورها الخ) لان الانسان اذا خطر النفسج ياله لا يخطر بباله النار لاسيما
فى اطراف الكبريت لما بينهما من غاية البعد لان البنفسج جرم ندى وفور ياضى والنار جرم حار يابس
ديارى فاذا خطر البنفسج فى الذهن فاعيا يتقل منه عند ارادة التشبيه ما يضا فيه من جنس الازهار
لانه هو الذى يخطر بالبال عند خطور البنفسج (قوله فيستطرف) أى المشبه وهو صورة
البنفسج بسبب مشاهدة أى بسبب ندرة مشاهدة المعانقة والاتصال والجمع بين صورتين متباعتين
وهما صورة البنفسج وصورة اتصال النار بأوائل الكبريت والحاصل أن بين صورة البنفسج
وصورة اتصال النار بأوائل الكبريت غاية البعد فعند حضور أحدهما فى الذهن يبعد حضور الآخر
فاستضاف أحدهما مع الآخر فى غاية الندور وحينئذ فلا استطرف فى التشبيه المذكور من حيث انه
حقيق فيه المعانقة بين صورتين بينهما غاية الباعدة لا يقال الاستطرف لابل المعانقة المذكورة بعم
الطرفين لانا نقول لما كان الكلام المشغل على التشبيه مسوقا للمشبه كان المعتبه هنا استطرافه
(قوله عناق) بكسر العين المهملة بمعنى المعانقة والضم قال فى الخلاصة للفاعل الفاعل والمفعلة
(قوله وعوضر بان) الضمير للغرض العائد على المشبه به (قوله أحدهما) أى وهو الكثير
الشائع (قوله ايها الخ) أى ايقاع التكلم فى وهم السامع أى ذهنه أن المشبه به اتم من المشبه
فى وجه الشبه أى مع انه ليس كذلك فى الواقع (قوله وذلك) أى الايهام الذى هو الغرض
(قوله الذى يجعل الخ) تفسير للتشبيه المقلوب (قوله الناقص) أى فى نفس الامر شبيهه
أى ويجعل فيه الكامل فى نفس الامر مشها فاذا جعل كذلك وقع فى وهم السامع أن المشبه به الناقص

وفيه لغة أخرى حكها ابن درية
زها يزهرها (بزرقها) بين الرياض على حجر
البواقيت يعنى الازهار والشقائق الحجر
كأنها فوق قامات ضعفن بها
أوائل النار فى اطراف كبريت
فان صورة اتصال النار بأطراف الكبريت
لا يندر حضورها فى الذهن ندرة حضوره
من اليك موجه الذهب لكون يندر
حضورها عند حضور صورة البنفسج
فيستطرف مشاهدة عناق بين صورتين
متباعتين (وقد يعود) الغرض من التشبيه
ايها انه اتم من المشبه فى وجه الشبه
وذلك فى التشبيه المقلوب الذى يجعل
فيه الناقص مشها

أتم من المشبه في وجهه الشبه لأن مقتضى أصل تركيب التشبيه كمال المشبه به عن المشبه في وجهه الشبه
(قوله قصدا) على جعل الناقص مشبها به وقوله أكل أي من المشبه الذي هو أكل في نفس الأمر
وأي من التشبيه المقابوب قوله تعالى مثل نوره كشكاة وإن كان نوره أتم من المشكاة لأن المقصود
تشبيه ما لم يعلمه البشر بما علموه لكون المشكاة في الذهن أوضح والقوة في المشبه به قد تكون
باعتبار الخوض (قوله كقوله) أي قول محمد بن وهيب في مدح المؤمنين بن هارون الرشيد
العباسي وأول القصيدة

السدران انصفت متفتح * وشهود حبل أدمع سفح
فصحت ذهيري عن وداعة * أن الجفون نواطق فصيح
وإذا تكلمت العيون على * أعجمها فالسر متفتح
مهما أيت معاني قر * للعين فيه شبايل تنضح
لشرا الخيال على محاسنه * بدعا وأذهب همه الفرح
يحتال في حال الشبايب * مرح وداؤك أنه مرح
ما زال يلثني مر اسفنه * ويعاني الأبريق والقدح
حتى استرد الأيل خلعتسه * وفشا خلل سواده ونضح

وبعد البيت

نشرت بك الدنيا محاسنها * وتركت بصفائك المادح
وإذا سلت فكل حادثة * جلل فلا بؤس ولا طرح

(قوله وبد الصباح) أي ظهر الصباح بمعنى الصبح قال العلامة اليعقوبي يحتمل أن يراد به الضياء
التام الحاصل عند الاسفار ويحتمل أن يراد به الضياء المخلوط بظلمة آخر الليل وذلك قبل الاسفار فعلى
الأول تكون الإضافة في قوله كآفة غزته إضافة تليان أي كأن الغزاة التي هي الصباح وذلك لأن
الغزاة في الأصل يماض في جبهة القوس فوق الدرهم اسمها رها الشاعر للضياء التام الحاصل عند
الاسفار فيكون المراد بالغزاة نفس الصباح وعلى الثاني تكون الإضافة على أصالتها لا حاجة الظلمة في ذلك
الوقت بأشراق هو كآفة الغزاة المحاطة بانسبته بذلك الاظلام اه وربما كان كلام الشارح يميل للأول
وذلك لأن الشاعر قد شبه الغزاة لأنفس الصباح وقد قال الشارح به ذلك فإنه قصدا يهيم
أن وجه الخليفة أتم من الصباح ولا يقل من غزاة الصباح مع أنها هي التي جعلها الشاعر مشبهة فهذا
يشير إلى أنه عاشى واحد وإن كان يمكن أن يقال إن في كلامه حذف مضاف وظاهر ذلك من هذا أن
الصباح ليس أول النهار وفي الأطول أن الصباح أول النهار أي الوقت الذي يحتفظ فيه ضوء الشمس
بظلمة آخر الليل وأن مراد الشاعر بقرته الضياء التام الحاصل عند الاسفار وحينئذ لا إضافة
حقيقية وعلى هذا فيقتدر مضاف في قول الشارح أتم من الصباح أي من غزته (قوله يماض
الصبح) أي للضياء التام الحاصل عند الاسفار وقت الصباح (قوله فإنه قصدا يهيم الخ) أي
بقلب التشبيه ويجعل وجه الخليفة مشبها به لأن جعله مشبها به يوهم أنه أقوى من غزاة الصباح على
قاعدة ما يفيد التشبيه بالأصالة من كون المشبه به أقوى من المشبه في وجهه الشبه (قوله
والضياء) عطف تفسير (قوله انصاف الممدوح) وهو الخليفة وقوله بمعرفة حق المادح
أي بمعرفة ما يستحقه من التعظيم وغيره أي والشأن أن من عرف شيئا عمله فقولته وتعظيم شأنه عند
الحاضر ين تفسير حق المادح وقوله بالاصغاء اليه متعلق بتعظيم أي بالاصغاء من ذلك الممدوح للمادح
وقوله والارتياح له أي الاطمئنان لذلك المادح (قوله وعلى كآلة في الكرم) عطف على انصاف والضمير
للممدوح (قوله حيث) أي لأنه ينهق بالبشر أي طلاقة الوجه وعدم عبوسه والمراد باندهج المدح

قصدا إلى ادعاء أنه أكثر (قوله كقوله)
وبد الصباح كأن غزته هي يماض
في جبهة القوس فوق الدرهم اسمها
لماض الصبح (وجه الخليفة أتم من
فإنه قصدا يهيم أن وجه الخليفة أتم من
الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين
المادح وتعظيم شأنه عند الحاضر ين بالاصغاء
البدو والارتياح له وعلى كآلة في الكرم
حديث يصف بالبشر والطلاقة عند استماع
المدح

وحاصل ما ذكره الشارح أن تقييد الشاعر اشراق وجه المدح على وجه يقتضي اكليته على الصباح
 يعني الامتداد يدل على معرفته لحق المدح وعلى كرمه وذلك لأن اشراق الوجه حال الامتداد
 يدل على شيئين أحدهما قبول المدح والالعس وجهه وهذا مستلزم معرفة حق صاحبه بمقتضاه
 بالسرور والتمام والشأن كون المدح وطبعه الكرم لأن الكريم هو الذي يهزه الانسباط حال المدح حتى
 يظهر أثره على وجهه ولو كان ثلثا العيس وجهه (قوله بيان الاهتمام به) أي اظهار المتكلم للسامع
 أنه مهتم به ولا بد في هذا من قرينة تدل على القصد كالتعديول عما يناسبه إلى غيره مع قرينة الخلال
 (قوله كشيبة الجائع) من إضافة المصدر لفعله ووجهه من قوله أي كأن يشبه الجائع وجهه
 وقوله كالبدر صفه لوجهها أي وجهها كالبدر وقوله في الاشراق أي الضياء وقوله بالزغب متعلق
 بشبيهه أي كأن يشبه الجائع لوجهه كالبدر وقوله في الاستدارة واستلزامه إذا النفس بكل فعدول
 المتكلم عن تشبيه الوجه كالبدر الذي هو المناسب إلى تشبيهه بالزغب يدل على اهتمامه
 بالزغب ورغبته فيه لجوعه وأنه لم يزل عن خاطره (قوله على هذا النوع) أي بيان الاهتمام وقوله من
 الغرض أي الذي هو من أفراد الغرض فهو بيان لهذا النوع (قوله اظهار المطلوب) أي إذا
 اظهار المطلوب أو أنها تسمية اصطلاحية ووجه تسميته بذلك أنه لما عدل عن تشبيه الوجه بالبدر إلى
 الزغب علم أنه انما يشبه الوجه به ليكون الزغب في خياله وطالبه والعادة أنه لا يطلب إلا الجائع قال
 السكاكي ولا يحسن المصير إليه إلا في مقام الطمع في حصول المطلوب كما يحكي أن قاضي سجستان
 دخل على صاحب بن عماد فوجدته متفئنا أي غائبا فنون العلوم فأخذ يمدحه حتى قال وعالم
 يعرف بالجزى أراد بالعبث في نسبة على غير قياس فأشار إلى ندائه أن يقوم على اسلوبه فنهضوا
 واحدا بعدوا أحده حتى اتبعوا إلى آخرهم فقال أشقى إلى النفس من الخبز فأمر صاحب أن يقدم له
 مئة (قوله كما في الغرض العائد إلى المشبه) أي كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه إلى المشبه وكذا
 يقال فيما بعده وقد تقدم أن الغرض العائد إلى المشبه بيان إمكانه أو حاله أو مقدارها أو تقريرها أو
 ترينه أو تشويهه أو استتارها والعائد إلى المشبه به إيهام أنه أتم أو بيان الاهتمام به (قوله بالزائد)
 متعلق بالحاق ومراحده بالزائد حقيقة أو ادعاء كما علم من وصفه الناقص بذلك وكلام المتن محض نظر
 كما قال في المقول وحاصله أنه يقتضي أن التشبيه المفيد للاغراض المنقذة كما هي بقصد فيها الحاق
 الناقص بالزائد في وجه الشبه وليس كذلك إذا لا يقصد الحاق الناقص بالكامل في وجه التشبيه إلا إذا
 كان الغرض من التشبيه تقرير حال المشبه فقط كما تقدم للشارح واجب بأن المراد بالنقصان والزيادة
 في وجه التشبيه ما يشمل ما كان بحسب النظم كما في صورة التقرير أو بحسب التكيف كما في غيرها فان
 في غيرها لا بد أن يكون التشبيه به أعرف وأشهر بوجه الشبه كذا أقر شيخنا العلامة العدوي نعم يرد أن
 يقال بيان الاهتمام غرض عائد إلى المشبه به ولا حاجة فيه إلى ادعاء الكمال قطعاً ولا يلزم الكمال حقيقة
 وهو ظاهر (قوله فان أريد الجمع) أي فان لم يرد الحاق الناقص بالكامل وأريد الجمع الخ
 (قوله في أمر من الأمور) أي سواء كان مفرداً أو مركباً حسب ما أوعقنا واحداً أو متعدداً (قوله
 من غير قصد الخ) أي بل قصد استواء أو تماثل في ذلك الأمر من غير التفات إلى القدر الذي زاده أحدهما
 على الآخر ان كان في أحدهما زيادة في الواقع أما لاقتضاء المقام المبالغ في ادعاء التساوي وأما لأن
 الغرض عادة أصل الاشتراك في الزائد ان كان (قوله سواء وجدت الزيادة) أي في أحدهما
 والنقصان في الآخر كما في قوله تشابه وجه الخليفة والصبح وقوله أم لم يوجد أي المذكور من الزيادة
 والنقصان وكان الأوضح أم لم يوجد أو ذلك كما في قوله تشابه دمي ومداقي (قوله قال حسن
 ترك التشبيه) أي ترك المتكلم تشبيه حال كونه ذاهباً إلى الحكم على الشيئين المذمومين قصد تساويهما
 في الأمر بالتشابه فالصمد مضاف للمفعول وقوله إلى الحكم متعلق بمحذوف حال من التنازع وقوله ترك

(و) الضرب (الثاني) من الغرض العائد إلى
 التشبيه (بيان الاهتمام به) أي بالمشبه به
 كتشبيه الجائع وجهه كالبدر في الاشراق
 والاستدارة بالزغب وبسمى هذا أي
 التشبيه المتشبه على هذا النوع من الغرض
 (اظهار المطلوب هذا) الذي ذكر من جعل
 أحد الشيئين مشبهاً والآخر مشبهاً به انما يكون
 إذا أريد الحاق الناقص في وجه التشبيه
 (حقيقة) كما في الغرض العائد إلى المشبه به
 (أو ادعاء) كما في الغرض العائد إلى المشبه به
 (بالزائد) في وجه التشبيه (فان أريد الجمع بين
 شيئين في أمر من الأمور من غير قصد
 صكون أحدهما ناقصاً والآخر زائداً
 سواء وجدت الزيادة والتقصان أم لم يوجد
 (فألا حسن ترك التشبيه) ذاهباً إلى الحكم
 بالتشابه

التشبيه أى المعروف وقوله الى السكب بالتشابه أى الذى هو تشبيه غير معروف فلا ينافى ما تقدم من أن تشابه من ادوات التشبيه والتشبيه المعروف هو ما قصد فيه التفاوت في وجه التشبيه وغير المعروف الذى هو التشابه هو ما قصد فيه التساوى بين الطرفين في أمر من الأمور وكان الأولى للمصنف أن يقول الى افادة التشابه لاجل أن يشمل قولنا تشابه دمعى ومدامتى بالاستنبهام فان هذا لا يحكم فيه كذا قال العصام قال السكبى في العروس وينبغي أن يلحق بلفظ التشابه ما وازنه من القائل والتشاكل والتساوى والتضارع وكذا كلاهما سواء لا ما كان له فاعل ومفعول مثل تشابه وسأوى وضارع فان فيه الخلق الناقص بالزائد انتهى (قوله ليكون) أى فى المعنى وهذا علم الحكم بالتشابه (قوله احترازاً) علمه أتى التشبيه أى تشابه التشبيه لاجل الاحتراز والتباعد عن ترجيح أحد المتساويين (قوله احترازاً) علمه أتى التشبيه أى تشابه التشبيه لاجل الاحتراز والتباعد عن ترجيح أحد المتساويين فى التشبيه ترجيح التشابه به فى وجه التشابه على التشابه ولا ترجيح هنا لان الغرض من أن الطرفين متساويان فى وجه التشابه فحكم هنا بالتشابه ليكون كل واحد من الطرفين مثبهاً ومثبتاً به وقوله من ترجيح أى من إيهام ترجيح أحد المتساويين والالوجب تشابه التشبيه فيجوز قوله قال احسن ويصل تجويز التشبيه (قوله أحد المتساويين) أى بحسب التصديق بحسب ما فى نفس الامر (قوله كتبه) أى قول ابن اسحاق ابراهيم الصابي اليهودى كان يحفظ القرآن حفظاً جيداً ولم يشرح الله صدره للإسلام كما هداه لسان الكلام (قوله اذ جرى) أى وقت جريانه وفى الاطول أى فى كل وقت جرى فتأيداً لظرف التعميم وبؤيده صيغة تسكب المفيدة للاستمرار (قوله ومدامتى) أى خبرتى وسميت مدامة لانه ليس شراب يستطيع ادامة شربه الاهى اه عصام وتشابههما فى الجرعة (قوله فن من مثل ما فى الكاس عيني تسكب) الفاء للتعليل علمه لقوله تشابه دمعى ومدامتى ومن زائدة أى تشابه من أجل كون عيني تسكب دمعاً مثل ما فى الكاس من الخمر الذى فى الكاس ولم يقل بما فى الكاس ويحذف مثل إشارة الى أن مثل ما فى الكاس كائن عند المدح الاجر مسكوب منه وفيه من المبالغة ما لا يخفى وقوله عيني مفرد مضاف يعنى وليس منسبى والالوجب أن يقول عيناى لان التشبى المرفوع المضاف اليه اسم الكاس لا تقلب ألفه ياء باتفاق كما قال الاشعورى فى قول ابن مالك وألذاسلم أى فى المثنى والمخفى به باتفاق وفى المقصود على المشهور وعن هذيل انقلاهما ياء احسن وعيني مبتدأ وجملة تسكب خبره ومفعول تسكب محذوف كما قررنا (قوله فوالله ما درى ابانخر اخ) أى ما درى جواب هذا الاستنبهام والجار والجرور متعلق بأسبلت أى ما درى أسبلت جفونى بالخمر الحقيقية وفى العبارة حذف كذا شربت منه ليكون مقابلاً لقوله أم من عبرتى كنت أشرب كما أن قوله أم من عبرتى الخ فيه حذف والاصل ام اسبلت جفونى بالدمع فكنت أشرب منه ليكون مقابلاً لقوله أولاً أسبلت جفونى بالخمر ووجه حذف فى البيت احتباك حيث حذف من كل موضع ما ذكر نظيره فى الموضع الآخر وحاصله انه لما رأى أن دموعه النازلة منه حال شربه للخمر وفي الخمر اظهر أنه اختلط عليه الحال وانه لا يدري هل كان يشرب من الخمر فأسبلت عيناه بالخمر أو كان يشرب من غيره فعينه تسكب دمعاً وهذا من تجاهل العارف اذ هو يعلم قطعه انه يشرب خمر أو أن الذى تسكب عيناه دمع احمر (قوله يقال الخ) الغرض من هذا بيان أن اسبلت فعل لازم لا يصل للمفعول بنفسه وحينئذ فالباء فى خبره للتعدية لازمة اذ لا تكون كذلك الا لو كان متعدياً بنفسه (قوله اذا هطل) أى سال كثيراً وبابه ضرب (قوله وأسبلت السماء) أى بالاطر وأسبلت الجفون بالدمع فهو اذا تعدى يتعدى بالباء (قوله غالباً) أى قوله ابانخر للتعدية أى للزوم الفعل (قوله على ما توهمه بعضهم) فيه انه ورد استعماله متعدياً بنفسه واستعماله لازماً فى القاموس اسبلت الدمع بمعنى أرسله وفى الصحاح اسبلت الدمع بمعنى هطل فعلى الاول البناء الواقعة

ليكون كل من التشبيهين متشابهاً ومثبتاً به
(احترازاً من ترجيح أحد المتساويين) فى وجه التشابه
تشابه دمعى اذ جرى ومدامتى
فن من مثل ما فى الكاس عيني تسكب
قوله ما درى ابانخر اخ
اسبلت الجفون بالدمع والاطر اذا هطل وأسبلت
ببألفه على ما توهمه بعضهم
قوله شربت من الخمر فى الجرعة هكذا فى السبع الى
يدى ولعل فى الكلام سقطوا الاصل شربت
للتعريف بالخمر فى الجرعة تأتى وقوله أو كان
يشرب من غيره لعل الانسب من دمعته
اه صححه

في حيزه زائدة وعلى الثاني للتعدية بفعل الشارح الزيادة وهم ما وهم منه وأجاب سم بأن غاية الامر أنه استعمل لازما مستعديا ولم تتعين زيادة الباء اسميا والاصل عدم الزيادة وحينئذ فالجزم بالزيادة وهم على أن زيادة الباء في غير النفي والاستفهام وفي غير خبر المبتدأ اسمي ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال التعدية فنأتمل (قوله أم من عبرتي) أم هنا متصلة لوقوعها بعد همزة التسوية وبالجملة بعدها مأولة بمصدر عطف على الجملة السابقة المأولة مع همزة الاستفهام بالمصدر والعبرة بالفتح اندموج وأما بالكسر فمصدر بمعنى الاعتبار (قوله لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر) أي في الجمرة ولم يقصد أن أحدهما أو أن شفي أو لا شتر ناقص يلحق به تركه التشبيه إلى التعبير بالتشابه ونظير ما تقدم من البيتين قول صاحب بن عباد

وق الزاج وراقت الخمر * وتشابهها فشاكل الأمر

فكانه خمر ولا قدح * وكأنها قدح ولا خمر

(قوله ويجوز الخ) مقابل لقوله فالأحسن الخ وقد استفيد ذلك من قوله فالأحسن وكأنه تعرض له ليوضحه بالتشبيه ولا يخفى أن البيت كما اشتمل على تمثيل الأحسن الذي هو التشابه اشتمل على تمثيل الجائر الذي هو التشبيه حيث اشتمل على قوله فن مثل الخ وبالجملة فلا داعي لذلك في هذا الكلام لعله مما تقدم (قوله بين شيئين) هما المشبه والمشبه به وقوله في أمر هو وجه التشبيه (قوله أيضا) أي كما يجوز الحكم بالتشابه بل هو الأحسن كما تقدم (قوله لأنهم ما وان تساوي وجه التشبه الخ) أي بأن لم يرد المتكلم أن أحدهما زائد فيه من كان هذا الزائد بل قصد اشتراك الطرفين فيه على حد سواء وان كان في أحدهما زيادة في الواقع ولأن أداة التشبيه قد تستعمل لمجرد قصد التثمين كما في الأطول (قوله أغرض من الأغراض) أي غرضا خليا في وجه التشبه الذي قصد تساوي الطرفين فيه ان قلت مقتضى ككون التشبيه لغرض أن يكون واجبا وهو ينافي الجواز وإنما قصد أحسنية العدول إلى التشابه قلت المراد بالجواز هنا نفي الامتناع الصادق بالوجوب ولا ينافي الأحسنية لأنها أيضا للوجوب لأن الأحسن في باب البلاغة الواجب وعلى هذا فانه تقدم من دلالة الأحسنية على الجواز في مقابل لا يتخلو عن تسامح قاله البهقوني (قوله زيادة الاهتمام) أي لحيه كما إذا شغف بغيره فقال غرة فرسي كلولة في كف عبد قاصدا إفادة ظهور منبر في أسود أكثر منه فليس غرضه من التشبيه ترين الغرة ولا تقرير كمالها لأنها عنده أعظم من أن ترين أو تقررا بل الغرض من تقديم الغرة وجعلها مشبه بها (قوله وكون الكلام فيه) كما إذا كان حديثه في أحد الطرفين أولا فيجوز الكلام إلى وصفه فيناسب تقديمه وجعله مشبه بالآخر الأصلي تركيب الكلام أن يكون كذلك وهذا من معنى الاهتمام لأن إجراء الشيء على المناسب الأصلي من التقديم مما يقتضي الإهتمام وذلك كما إذا كان يصف لئلا يسرى فيه أو فرسا سرى عليه فانه يبيّن الحديث إلى وصف ما تعلق بكل منهما فيجعل غرة الثاني كالصبي وصبح الأول كالغرة في مجرد اظهار اشراق في سواد من غير قصد قوة ولا ضعف (قوله كتشبيه غرة الفرس بالصبي) أي فيما إذا اقتضى الحال تقديمها ووجهها شبهة لكون الكلام انشرب إليها أولا اهتمام بها (قوله وعكسه) يعني تشبيه الصبي بالغرة لئلا ما ذكر من كون الكلام انشرب إليه أولا اهتمام به (قوله متى أريد) راجع لقوله كتشبيه غرة الفرس بالصبي وعكسه أي متى قصد إفادة ظهور الخ وقوله منبر أي كالغرة ويؤيد الصبي وقوله في مظلم أكثر منه أي كالمثلل والفرس والحاصل أنه متى قصد أن وجه إفادة التشبيه ما ذكر جاز أن تشبه الغرة بالصبي والصبي بالغرة لمحصل المقصود بكل من التشبيهين (قوله من غير قصد) متعلق بأريد وقوله قصد أي من المتكلم المشبه أي من غير أن يقصد المتكلم ما ذكر بل انما قصد مجرد إفادة ظهور منبر في مخم أكثر منه مع ملاحظة التساوي (قوله وان بساط) أي

(أم من عبرتي كنت اشرب) لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ترك التشبيه إلى التشابه (ويجوز) عند ارادة الجمع بين شيئين في أمر (التشبيه أيضا) لأنهم ساءوا في وجه التشبه بحسب قصد المتكلم ألا أنه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبه بالآخر بسبب من الأسباب مثل زيادة الإهتمام وكون الكلام فيه كتشبيه غرة الفرس بالصبي وعكسه أي تشبيه الصبي بغرة الفرس (متى أريد) أي من دلالة ظهور منبر في مظلم أكثر منه (قوله في وصف غرة الفرس بالصبي) والآن بباط

الذي كور لانه يجوز ان السامعي يحصل من سمعه على طائل والراقم يجوز ان يرقم على حجر ويؤخذ من قوله وهو موقوف الخ انه ليس المراد بالقيد ما ذكره قديمنا بل ما يقيد مدخل في وجه النسبة وهو كذلك كما تقدم (قوله الشمس كالمرآة في كنف الاشل) فاعلم لما رايناها بدت فوق الجبل (قوله مقيدة بكونها في كنف الاشل) أي لان الهيئة الحاصلة من الاستدارة والحركة وقروح الاشراق على الوجه السابق التي هي الوجه لا تتحقق الا بقيد كونها في كنف الاشل وما يتوقف عليه الوجه قيد والتوقف هنا ضروري اذ المرآة في كنف الثابت البديل لا يتصور فيها الوجه المذكور (قوله أعني الشمس) أي فانه لا تقيد فيها فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال مركبها فيكون مقيدا قلت الحركة لما كانت لازمة للشمس غير منفكة عنها ابدا كانت كأنها جزء من مفهومها واذا لم يستبقيد خارج (قوله وبعبارة) عطف على قوله (قوله أي تشبيه المرآة الخ) أي تشبيها مقبولا (قوله وتلاصقت) فتفسير لما قبله وقوله حتى عادت أي صارت شيئا واحدا بحيث لو انتزع الوجه من بعضها اختل التشبيه في قصد المتكلم ويجب في تشبيه المركب بالمركب أن يكون وجه التشبيه مركبا أي هيئة كما انه في تشبيه المفرد بالمركب لا بد أن يكون الوجه كذلك وأما في تشبيه المفرد بالمفرد فتارة يكون الوجه مركبا وتارة يكون مفردا (قوله كما في بيت بشار) الاضافة للعهد أشير بها لما تقدم (قوله كان مشار التفع الخ) بدل من بيت بشار فقد شبهت الهيئة المنتزعة من السيوف المسالمة انما قل بها مع انعقاد الغبار فوق رؤسهم بالهيئة المنتزعة من النجوم وتساقطها في الليل الى جهات متعددة (قوله والفرق الخ) اعلم أن الفرق بينهما من حيث المذهب واضح لا خفاء فيه لان المركب هيئة منتزعة من أمور متعددة اثنان فاكثرا كالاعلام بالاقوية المنشورة على الزمان الزجدية والمفرد المقدم ما كان مقيدا بقيد كالراقم المقيد بكون رقبته على الماء والمرآة بقيد كونها في كنف الاشل ففي المركب يكون المقصود بالذات الهيئة والاجزاء المنتزعة منها تتبع للتوصل بها اليها بخلاف المقيد فان اجزاء المقصود بالذات والباقى بالتتابع وحينئذ فالاحتياج للتأمل اعنا هو بالنظر للتركيب والمواد الخفية على التشبيه الواردة على الانسان وأن تميز كون هذا المشبه الذي فيها أو المشبه به من قبيل المفرد المقيد أو من قبيل المركب يحتاج لتأمل لان القيود معتبرة في كل من الامرين ولا حاكم في تميز أحدهما عن الآخر عند الاتباس سوى ذكاء الطبع وصفاء القرينة والحاصل أن التفرقة بينهما لا تكون باعتبار التركيب الملقى الاستوائية فيهما غالبا وانما تكون باعتبار قصد المتكلم الهيئة بالذات والاجزاء تتبع أو باعتبار قصد جزم من الاجزاء والربط بغيره تباع والحاصل على أحد التقصدين وجود الحسن فيه دون الآخر فادر التفرقة وجود الحسن المقتضى لاحتداد الامرين انما الحكم فيه الذوق السليم وصفاء القرينة وهذه التفرقة بينهما باعتبار المتكلم وأما السامع فيفرق بينهما باعتبار القرائن الدالة على أن المتكلم قصد الهيئة او قصد جزءا مرتبطا بغيره أو باعتبار أنه لو استعمل ذلك التشبيه لم يباين ذوقه وطبعه الا ذلك الوجه المقتضى للتقيد أو عدمه المقتضى للتركيب ومن المعلوم أن الذواق لا تجري على نسق واحد لعدم انصافها فلذا قبل ان التفرقة بين المركب والمفرد أحوج شيء الى التأمل أي احتياجها للتأمل أشد من احتياج غيرها اليه لدقتها واحتياجها للتأمل بالنسبة للمتكلم والسامع أما المتكلم فن حيث التعبير عنها أو ما السامع فن حيث ادراكها من كلام البلقاء وانما كان التعبير عنها ماصعبا لانها من الذوقيات والتعبير عن الذوقيات صعب وادراكها من التعبير كذلك فتأمل (قوله كقول) أي قول ابي تمام من قصيدة من الكامل يمدح بها المعتصم أوالها

زقت حوائشي الزهر فهي تمر مر * وغدا الثرى في خاليه يتكسر
نزلت مقدمة المصيف جديدة * ويد الشتاء جديدة لا تكسر

(أو مختلفان) أي أحدهما مقيد والآخر غير مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كنف الاشل فالشبه به أعني المرآة مقيدة بكونها في كنف الاشل بخلاف التشبيه أعني الشمس (وعكسه) أي تشبيه المرآة في كنف الاشل بالشمس فالشبه مقيدون التشبيه به (وأما تشبيه مركب بمركب) بأن يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تلاصقت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا فتأمل في بيت بشار) كما أن مشار التفع فوق رؤسنا (ثم في بيتنا) ما سبق تقريره (وأما تشبيه مفرد بمركب) كما مر من تشبيه النقيضين (وأما تشبيه مفرد بمفرد) ما علمنا بقوت نشره على رماح وهو مفرد وهو مركب من عدة أمور والفرق بين المركب والمفرد المتبادر أحوج شيء الى التأمل فتأمل ما يقع الاتباس (وأما تشبيه مركب بمركب) كقوله

لولا الذي غرس الشتاء بكنهه * كذا المصنف هشاً لا تأثر
 مكملة آتت البلاد بنفسه * فيها ويوم ربه مشجور
 مضر يذوب الخضرة وبعده * يحوي كاد من الغدرة فيطر
 غسان فلا فواء غيث ظاهري * للوجه والحدوث مضر

(قوله تنصبا) أمر من التصب وهو بلوغ الاقصى والغاية وهو مبني على حذف النون والالف
 فاعل ونظر ينم عن قوله أي بالغها أقصى نظري كما وغايته بالمبالغة في تحريض النظر (قوله
 في الأساس تنصيته) أشار به ذاك إلى أنه يتعدى بنفسه وفي انقاس تنصيت في المسئلة بلغت الغاية
 فيه فهو ينم عن جواز تعديته إلى (قوله أي اجتمع في النظر) إشارة إلى أن التصب يدل على التكلف
 (قوله تريا وجوه الارض) أي الاماكن البادية منها كالوجه وفي الكلام حذف أي فإذا تنصبت
 في نظري كما راجع تنصبا فيه ونظر عما إلى ما قاله كما من الارض تريا الخ (قوله كيف تصور) مقول
 نقول محذوف أي فائين على وجه التهجيب كيف تصور أي تبدو صورتها أو كيف يصير صورتها بحسنة
 بأزهار الريع فهو من الصورة أو كيف تصور وتشكل فهو من التصور وأنه بدل اشتمال من وجوه
 الارض أي كيفية صورتها بقوت الاشراق لها كما يدل عليه ما بعده (قوله أي تصور) أي تمثل
 وتشكل وأشار الشارح إلى أن تصور يفتح التاء مضارع تصور الماء عاصور وقوله حذف التاء أي
 تاء المطاوعة أو ما بعدها على الخلاف في ذلك (قوله قصور) أي قبل التصور وبنت صورته
 في الوجود (قوله تريا نهارا) بدل من تريا وجوه الارض بدل مفصل من يحل أو عطف بيان وكنهه
 يقول تريا كيفية تلك الوجوه وهو كونه اذات اشراق مخلوط بأسوداد وقوله نهارا نهارا أي ضوء نهار
 لأن النهار لا يرى من حيث انه زمان (قوله لم يستر غيم) بيان لفائدة وصف النهار بكونه مشمس (قوله
 أي خالطه) أي خالط ذلك النهار الشمس أي خالط ضوءه (قوله زهر الربا) الزهر يفتح الراء
 والهاء وقد تسكن هاءه واذا جاع ربوة بضم أوله وقصه المكان المرتفع وفي الكلام حذف مضاف أي
 لون زهر الربا أو أراد بالزهر انبثات مطلقا أو أطلق عليه زهر اجمالا لأنه احسن ما فيه والتدليل على أن
 المراد بالزهر انبثات مطلقا قول الشارح لأن الارهاق باخضرارها الخ (قوله خصم) أي الربا بالذكر
 دون سائر البقاع وقوله لأنه أي الزبوة أنتم أي من غير شارب وقوله وأشد خضرة عطف تفسير وأراد أنها
 أنتم باعتبار ما فيها من الزرع ويحتمل أن الضمير في خصم الزهر الربا وأنت النهمير لا كتاب الزهر
 التانيث من المضاف اليه وقوله لأنه أي زهر الربا أنتم وأشد خضرة أي من زهر غيرها قال في الاطول
 يمكن أن يقال خصمه لأنه تخالطه الشمس في أول طالعها وتشبيه أول النهار بالليل المقهر ظاهر لأن نور
 الشمس فيه اضعف (قوله ولأنها المقصود بالنظر) أي لأن الشخص ينحسب الشان بيد بالنظر
 لله إلى ثم عادونه وذكر بعضهم أن قوله ولأنها المقصود بالنظر أي في قول الشاعر تنصبا نظري كما تريا وجوه
 الارض الخ (قوله أي ذلك النهار) أي ضوء ذلك النهار الشمس وقوله الموصوف أي بأنه قد خالطه
 لون زهر الربا (قوله لأن الزهار الخ) عليه لقوله فكأنما هو مقرر (قوله قد نقصت) بتشديد
 انقاف وتحسينها ومفعوله محذوف أي شيئا من ضوء الشمس (قوله حتى صار) أي الضوء
 يضرب إلى السواد أي يميل اليه فصار بذلك النهار الشمس كالليل المقهر لا خلاط ضوءه بالسواد
 (قوله فالمشبه مركب) وهو النهار الشمس الذي شابه زهر الربا أي الهيئة المنتزعة من ذلك (قوله
 وهو المقهر) أي الليل المقهر قال في المطول ولا يتناول التشثيل بهذا المثال تشبيه المركب بالمفرد عن
 تسامح لأن قوله مقهر بتقدير ليل مقهر وحينئذ في المشبه به تعدد وشابه تركب والجواب أن الموصوف
 والاضافة لا تمنع الأفراد لما سبق أن المراد بالمركب الهيئة الحاصلة من عدة اشياء والمشبه به هنا ليس
 كذلك بل مفرد مقيد بقيد وحينئذ فلا تسامح على أن صاحب القاموس ذكر أن المقهر والمقهر ليلية فيها

قوله وغايته لعل الانسب في مقابلة وغايته
 وقوله في تحريض النظر عبارة المعاهد
 أرضي وحي ودعني تنصبا نظري كما بلغنا
 أقصى نظري كما وغايته ما يبلغناه واجتهدنا
 في النظر انتهت اه معجزة
 يا صاحبي تنصبا نظري كما في الأساس
 تنصيته بلغت أقصى أي اجتمعا في النظر
 وبلغنا أقصى نظريكم (تريا وجوه الارض
 كيف تصور) أي تصور حذفت التاء يقال
 صورته انه صورة حسنة فتصور (تريا نهارا
 مشمس) دائس لم يستر غيم (قد شابه) أي
 خالطه (زهر الربا) خصم لانها انشروا شد
 خضرة ولأنها المقصود بالنظر (فكأنما هو)
 أي ذلك النهار الشمس الموصوف (مقهر)
 أي ليل ذو نور لأن الزهار باخضرارها قد
 نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب إلى
 السواد فالمشبه مركب والمشبه به مفرد وهو
 المقهر

فقد ليس في الكلام تقدير الموصوف حتى يرد الاعتراض (قوله وأيضا) أي ونعود أيضا إلى تقسيم آخر أطلق التشبيه وقوله باعتبار الطرفين أي باعتبار وجود التعدد فيهما أو في أحدهما واعلم أن هذا التقسيم لا يناسب التقسيمات الأخر لأنها كانت تقسيمات تشبيه واحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة إذ لا يتعدد طرق تشبيه واحد ولم يعد تشبيه المتعدد بالتعدد قسما من الأقسام السابقة في قوله وهو باعتبار طريقه أما تشبيه مفرد بغيره الخ بأن يقال وأما تشبيه متعدد بتعدد لأنه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسما له وأيضا هذه الأمور المنقسم إليها التشبيه أعنى اللف والتقرير والجمع والتسوية الأقرب فيها أنها من المبدع لأنها من أفراد اللف والنشر الذي هو من المستأنع المبدعية وكان وجه التعرض لها وسياقها في التشبيه تكميل أقسامه مع أن بعضها وهو الموقوف يشبه تشبيه المركب بالمركب وبعضها وهو التسوية يشبه تشبيه المركب بالمفرد وبعضها وهو الجمع يشبه تشبيه المفرد بالمركب وإن كان لا يلبس فيها ولا يخفى أن المفروق والموقوف لا يخص بالطرف بل يجري في الوجه أيضا فتأمل (قوله إن تعدد طرفاه) أي كل منهما بحيث صارت تشبيهات لا تشبيها واحدا (قوله فاما ملءه وف) سمي بذلك لآلاف المشبهات فيه أي ضم بعضها إلى بعض وكذلك المشبهات (قوله بالمشبهات) أراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله على طريق العطف) أي الفارق بين الأشياء كافي البيت الآتي وقوله أو غيره كأنه أراد به مثل قولنا كالقمرين زيد وعمر وإذا أريد تشبيه أحدهما بالثمن والآخر بالقمر أه أطول (قوله ثم بالمشبه به) أراد بالجنس أي المشبهين أو بالمشبهات وقوله كذلك أي على طريق العطف أو غيره (قوله كقوله) أي قول الشاعر وهو أمرؤ القيس (قوله في صفة) أي في وصف والعقاب مؤنثة ولذا يجمع في التثنية على عقبة لأن أفلا يحتمل يجمع الإناث فهو عناق وأعناق وذراع وذراع ووجه كون البيت وصفًا للعقاب بكثرة اصطيد الطير أنه يلزم من كون قلوب الطير عند وكرها بعضها بطبا وبعضها يابس أكثر اصطيداده وهذا البيت من قصيدته التي أقرأها ألام صبا حاثيها الطال انبالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي (قوله قلوب) القلوب هو التشبيه ولما قسمه إلى قسمين كان متعددا فلذا عده من التشبيه المتعدد لأن الواحد وقوله الغناب والحناب البالي مشبه به وهو متعدد أيضا والطير اسم جمع لظائر وأل فيه للجنس الصادق بالكثير بدل جمع القلوب (قوله رطبا ويابسا) حالان من القلوب والعمل فيهما كان تشبيها معنى التشبيه أي تشبيه قلوب الطير حال كونها رطبا ويابسا ويرد عليهما أن الحال يجب مطابقتها لما فيها في الشد كبر والتأنيث وقد اندعت المطابقة هنا حيث لم يقل رطوبة ويابسة وأشار الشارح لرفع ذلك بقوله رطبا وبعضها ويابسا بعضا وحاصل ذلك دفع أن الضمير في رطبا ويابسا راجع للقلوب باعتبار بعضها لأن بعض القلوب قلوب فلذا ذكر رطبا ويابسا وليس الضمير فيهما راجعا للقلوب باعتبار كونهما حتى يرد الإشكال ولا ضرر في عود الضمير على الأمر العام باعتبار بعضه إذ عموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كافي قوله تعالى ويعولن أحق بردهن بعد قوله والمطلقات يترصدن الخ الشامل للرجعيات وغيرهن وعلى هذا فقول الشارح بعضها بعد رطبا ويابسا بدل من الضمير المستتر فيهما أو تفسيره على حذف أي لأنه فاعل رطبا ويابسا لأن حذف الفاعل وإبقاء رافعه لا يوجب البصريون ولا بعض الكوفيين والحاصل أن الرطوبة واليبوسة لما كانا لا يجتمعان في محل واحد علم أن كل واحد منهما موصوف غير ماثله الآخر فلزم كونهما حالين على التوزيع فالضمير في كل منهما يعود إلى موصوفه وهو البعض المشمول للقلوب فلذا دفع الشارح الضميرين بأن قال رطبا وبعضها ويابسا بعضا ولم يرد أن لفظ البعض فيهما هو الفاعل حتى يلزم حذف الفاعل الظاهر وهو غير موجود في فصيح الكلام (قوله لدى وكرها) أي انعقاب والوكر عش الطائر وإن لم يكن فيه ثم إن الطرف يحصل أن يكون حالا من قلوب ولا يصح أن يكون حالا من رطبا ويابسا لأن الحال لا يجي من الحال

قوله زيد وعمر الأول حذف ليعطف أو يقول الزيدان كالقمرين أي من هاتين قوله أي المشبهين أي بهما وقوله أو بالمشبهات أي بها ولعل ذلك سقط من قول الشارح

وهو أنه (أيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين (قوله أن يوقى أو لا بالمشبهات على طريق العطف) أي غيره ثم بالمشبه به كذلك (كقوله) في صفة العناب بكثرة اصطيد الطيور (كان قلوب الطير رطبا) بعضها (ويابسا) بعضا (وكرها)

نعم يمكن أن يكون حاله من الضمير المستتر فيه ما ويحتمل أن يكون حاله من العناب والحشف بقدماء غير ما
ويحتمل أن يكون صفة لطبا وبأسا عملا بقاعدة أن الطرف بعد الكثرة صفة لها قاله في الاطول (قوله
العناب) برقة رمان وشوشب أحمر مائل للكدرة قدر قلب الظير ثم السدر البستاني وهذا هو الاول
من المشبه به ما وهو المذايل لا قلب الرطب لا نديشا كة في اللون والقد والشكل (قوله والحشف)
برقة فرس وهذا هو الثاني من المشبه به ما وهو المقابل للقلب اليابس لا نديشا كة في اللون
والشكل والقد روالا تكاميل ووصفه بالي تأكيد لانه وصف كشف (قوله اذ ليس الخ) علة
لحذف أي وليس هذا من المركب المتعدد وحاصل ما ذكره انه انما جعل من تشبيه المفرد المتعدد
ولم يجعل من تشبيه المركب بالمركب لان ليس لانضمام الرطب من القلوب الى اليابس منها عينة
يتصدد ذكرها ولا لاجتماع العناب مع الحشف الي هيته حتى يكون من تشبيه المركب ولا لوفوق
التشبيه وقبل ذكر الرطب من القلوب عناب وكان اليابس منها حشف لم يكن أحد التشبيهين موقوفا
في القائده على الآخر فالتشبيه على هذا الوجه انما يستحق الفضيلة من حيث الاختصار فقط وحذف
أداة التشبيه من أحد التشبيهين (قوله يعتمد بها) أي من حيث استحسان الذوق لها أو استظراف
السامع لها (قوله الا ان الخ) هذا قد فهم من قوله سابقا وهو أن يوثق لكن ذكره هنا بمنزلة أن يقال
بعد تقرير الكلام والحاصل انه الخ وقدر بعضهم أن الاقرب أنه راجع لقوله تشبه الرطب الخ (قوله
وهو أن يوثق الخ) هي مفروقة لانه فرق بين المشبهات بالمشبهات بها وقرق بين المشبهات بها بالمشبهات
(قوله كتوله) أي كتول المرش الأكبر في وصف نسوة والمرش من الترفيش وهو التزيين والتكسين
يقال انما قلب بالمرش لهذا البيت واهم عروا وعوف بن سعد من بني سدوس واحترق بالأكبر عن
المرش الأصغر وهو من بني سعد قاله الفري في شرح الشواهد أن الأصغر ابن أخي الأكبر واسمه
ربيعه أو عمرو وهو عم طرفة ابن العبد وذكر فيه أيضا أن هذا البيت من سرية عم له أو لها

هل بالديار أن تعجب صمم * لو أن حيا ناطقا كان
الدار وحش والرسوم كما * رقت في ظهر الاديهم قلم
ديار امماء التي سلبت * قلبي فعيى ماؤها بسجيم
اضحت خسلا ونبتا ثند * نور فيها زهره فاعتم
بل هل شجيتك الظعن بأكرة * كأنني النخل من ملهم

وبعد البيت ومنها

لسنا كاقوام خذلانهم * نش الخديث ونمكة المحرم
ان يخلصوا يعوا بخصهم * أو يجدوا فهم به الأثم

وهي قصيدة طويلة ليست بحجة الوزن ولا حسنة الروي ولا متخيرة اللفظ ولا لطيفة المعنى قال
ابن قتيبة ولا اعلم فيما شأنا يستحسن الا قوله النثر مسك البيت ويستجاد منها قوله أيضا
ليس على طول الحياة ندم * ومن وراء المرء ما يعلم

(قوله النثر مسك) أي النثر من هؤلاء النسوة نثر مسك أي رائحتهن الذاتية كرائحة المسك
في الاستطابة فالمشبه الرائحة الذاتية للنساء والمشبه به رائحة المسك على حذف مضاف
كم عات (قوله الطيب والرائحة) في القاموس النثر الریح الطيبة أو أعم أو ریح في فم المرأة والنخل
مناسب للمقام وأما تفسير الشارح له بالطيب فإن أراد به أن الطيب الذي تستعمله تلك النساء
مسك فلا تشبيه فيه وإن أراد أن طيب تلك النساء غير المسك كما مسك فمع كونه بعيدا ليس فيه
كثير مدح فالصواب حذف لفظ الطيب والاقتضار على الرائحة قاله عبد الحكيم (قوله
والوجه) أي منهن وقوله دنابر أي كالدنابر في الاستدارة والاستقامة مع مخالفة الصفة

العناب والحشف (هو ارداء الثور البالي)
تشبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب
واليايس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس
لاجناتهما هيته مخصوصة يثنت بها ويقتصد
تشبيهها الا انه ذكر اول المشبهين ثم المشبه
بهما على الترتيب (أو مفروق) وهو أن يوثق
بمشبه ومثبه به ثم انخرأخر (قوله النثر)
أي الطيب والرائحة (مسك والوجه دنابر
قوله تلك النساء المناسب هؤلاء النساء كالا

يخفى اه معجبه

لأن الصفة هي يستحسن في ألوان النساء والدنانير في البيت مصروفة للضرورة (قوله وأطراف
 الأكف) أي من وأراد بأطراف الأكف الأصابع (قوله أطراف البنان) على هذه الرواية
 الاضافة بيانية (قوله عن) أي حكمهم بقراً بالسكون لما علمت من أن روى القصيدة ساكن
 والحاصل أن في هذا البيت ثلاث تشبيهات كل منها مستقلة بنفسه ليس بينها امتزاج يحصل منه شيء
 واحد لانه تشبه ثمر هن برائحة المسك في الاستطابة ووجوههن بالدنانير في الاستدارة والاستنارة
 وأطراف الأكف وهي الأصابع بالعم الذي هو شجر لين الأغصان أجري تشبه أصابع الجوارى الخضبة
 (قوله وان تعدد طرفه الأول) أي بعفاف أو غيره (قوله فتشبيه التسوية) سمي بذلك لأن
 المتكلم سوى بين شيئين أو أكثر بواحد في التشبيه (قوله كقوله) قال في شرح الشواهد هذا
 البيت من الجنت ولا أعلم قائله (قوله صدغ الحبيب) بضم الصاد وهو ما بين الأذن والعين ويطلق على
 الشعر المتدلى من رأسه على هذا الموضع وهو المراد هنا (قوله كلاهما كاللبيالي) أي كل منهما كاللبيالي
 في السواد لأن السواد في حاله تحييلي فقد تعدد التشبيه وهو شعر صدغه وحاله واتحد التشبيه به
 وهو اللبيالي وإنما كان التشبيه به متحداً لأن المراد بالتعدد هنا وجود معينين مختلفين في مفهوم والمصدوق
 لا وجود أجزاء لشيء مع تساويهما كاللبيالي وفي بعض الحواشي أنه أراد بالخال الجنس المتخفى في متعدد
 أي واحوالى وحينئذ فيصعب جعلها هي والصدغ كاللبيالي فكل من صدغه كيل وكل حال كيل وبعد
 البيت المذكور ونغم في صفاء * وإدعى كاللبيالي أي ونغمه وإدعى كاللبيالي في الصفاء فقيه
 شاهد أيضاً حيث شبه نغمه أي مدغم أسنانه رده ووعه باللبيالي أي الدرر في الصفاء والاشراق قال
 في الاطول ووصف دمه بالصفاء ينشأ عن كثرة بكائه لانه اذا كثراء المتبع يصفون عن الكدر لانه
 بفعل المتبع ويدفع عند الكدرات التي تخرج بالماء بخلاف ما اذا جرى أحياً نافاه يكون ممتدداً
 بكدرات التسع (قوله تشبيه الجمع) سمي بذلك لأن المتكلم جمع فيه التشبيه وجوده شبه أولانه جمع
 له أمورا مشبهاتها (قوله كقوله) أي الجعترى من قصيدة من السريع يمدح بها أبو نوح عيسى
 ابن ابراهيم أولها بات ندعى إلى حتى الصباح وبعد البيت

تخسبه نسيوان أمارنا * للفر من أجفانه وهو صاح
 بت أفندي ولا زعوى * لنهي ناه عنه أو لحي لاح
 أمزج كسي بجني ريشه * وإنما أمزج راحا براح
 يساقط الورد علينا وقد * تبجل الصبح نسيم الرباح
 أغضيت عن غض الذي ينقي * من حرج في حبه أو جناح
 سهر المعيون النجل مستهال * لبي ونور يد الخدود الملاح

(قوله ندعى) خبريات والنديم هو المتادم حالة شرب الزاح ولكن المراد هنا المؤانس بالليل وحتى غاية
 بمعنى إلى وأغمد اسم بات وقوله مجدول مكان الوشاح باضافة مجدول لما بعده والمجدول في الاصل
 المطوى المدج أي المدخل بعضه في بعض غير المسترخى والمراد هنا لازمه أي ضامرا لخاصة مرتين
 والبطن لأن ذلك موضع الوشاح وهو جلد عريض يرصع بالجواهر وما يشبهها يشد في الوسط أو يجعل
 على المنكب الأيسر معقود تحت الأبط الأيمن للترزين (قوله كأنما يسيم) بكسر السين من باب ضرب
 وحكى بعضهم ضمها أي كان ذلك الأغيد متبسم ولما انصابت ما الكافة بكاء فصلحت للدخول على
 الفلعل والتبسم أقل الفلعل وأحسنه وضمن يسيم معنى يكشف فعدها بعن (قوله أي الناعم
 البدن) في الصباح يقال امرأ غيداء وغادة أيضا ناعمة ورجل غيد وسمان مائل الرأس من التعاس
 وهو مخائف تفسير الشراح وأنسب بقوله بات ندعى إلى حتى الصباح تأمل (قوله أو برد) الظاهر
 أن أول السويج والبرد بفتح الراء وليصفه بالمتعدد لانساق الذهن اليه من وصف الأول فوله في الاطول

وأطراف الأكف) وروى أطراف البنان
 (عن) وهو شجر أجريين (وان تعدد طرفه
 الأول) يعني التشبيه دون الثاني (فتشبيه
 التسوية كقوله صدغ الحبيب وحكى *
 كلاهما كاللبيالي وان تعدد طرفه الثاني
 يعني التشبيه بدون الأول (فتشبيه الجمع
 كقوله) بات ندعى إلى حتى الصباح
 أغيد مجدول مكان الوشاح
 (كأنما يسيم) ذلك الأغيد أي الناعم
 الزبدن (عن أوله منشد) منظم (أو برد)

(قوله حب الغمام) أي الحب النازل من الغمام أي السحاب مع المطر كالبحر (قوله أرقاج) بفتح الهمزة وكسر هاء لين وهو البابوخ كفاف الاطول وهو نور يتفتح كلورد وأوراقه في شكلها شبه شيء بالاسنان في اعتدالها ومنه الابيض الاوراق وهو المراد هنا ومنه الاصفر وتلك الاوراق البيض المشككة يشكك الاسنان المعتدلة هي المعتبرة في التشبيه ولا عبرة بما حاطت به من الصفرة لأن المراد تشبيه الاسنان لا مجموع الثغرى حتى يقال مما يستتبع كون منبت الاسنان اصفر الذي هو هيئة الاخوان لأن الاوراق فيه ثابتة صفراء فلا يحسن التشبيه بها فانهم اه يعقوب (قوله اخوان) بضم الهمزة وقوله وهو ورده نور لعل الاولى وهو نور يتفتح كلورد كما عبر به ابن يعقوب والافطاهره أن نوره غيره (قوله شبه ثغره ثلاثه اشياء) قال بس الثغره ومقدم الاسنان وفي كلام غيره أن الثغره هو الغم بقامه وحينئذ في كلام الشارح حذف مضاف أي شبه سن ثغره أو أنه مجاز من اطلاق اسم الكل على الجزء وفي جعل هذا البيت من باب التشبيه نظرا لأن التشبيه أعني الثغره غير مذكور لا لفظا ولا تقديرا وحينئذ فهو من باب الاستعارة لا من باب التشبيه الذي كلامنا فيه وقد يجب بانه تشبيه ضمنى لا صريح وذلك لأن اصل اللفظ كالتماثل يسمى تسمية المذ كورات مجازا وتشبيه التسمية بالتسمية يستلزم تشبيه الثغره بالذ كورات ويدل على أن المقصود التشبيه وجود كائن لأن الخار يجب أن لا يشتم فيه رائحة التشبيه لفظا ولا تقديرا ولولا لفظ كائن لا يمكن أن يكون مجازا بقي شيء آخر وهو أن الظاهر من تعبيره بأفاده تشبيه الثغره باحد اثريين الثلاثة لأن يقال إن أوفي البيت بمعنى الواو وأنه لما لم يبين واحدا بخصوصه بل هو دائريين الثلاثة كان كنهه شبه بالثلاثة كذا كتب شيخنا السابق وفي الاطول شبه ثغره ثلاثه اشياء الا انه أورد كلمة أو تبيين على أن كلامه شبه به على حدة وكلمة أو تبيين لا يلائم حتى يرد أنه يعني الواو فيوجه بأن أو بمعنى الواو وكيف يجعل أو بمعنى الواو مع انه الحسن من الواو غلوته عن وصفا ليسام جعل المجموع مشبهابه (قوله وباعتبار وجهه الخ) يعني أنه باعتبار وجهه ثلاث تقسيمات أوليات الأول تقسيمه الى التمثيل وغير التمثيل والثاني تقسيمه الى مجمل ومفصل والثالث تقسيمه لقريب وبعيد (قوله اما تمثيل واما غير تمثيل) اعترضه العمام بأن تقسيم التشبيه للتمثيل وغيره من تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لأن التمثيل يرادف التشبيه كما يشهد لذلك كلام الكشف حيث يستعمل استعمال التشبيه وأجيب بأن التمثيل مشتق من مطلق التشبيه وبين ما هو أخص منه فلهذا هو قسم المعنى الاعم والقسم هو المعنى الاخص وحينئذ فلا إشكال (قوله وصف منتزع) أي هيئة مأخوذة من متعدد سواء كان الطرفان مفردين أو مركبين أو كان أحدهما مفردا والاخر مركبا وسواء كان ذلك الوصف المنتزع حسيما كان منتزعا من حسي أو عقليا أو اعتباريا واهميا هذا المذهب الجمهور وتسميته تشبيه الذي وجهه ما ذكر تمثيل تسمية اصطلاحية (قوله أمرين أو أمور) فيه إشارة الى نكتة اختيار متعدد دون أمور (قوله كما مر من تشبيه الثريا) أي يعتقد الملاحية المنور فالطرفان مفردان (قوله وتشبيه مشار النفع مع الاسياف) أي بالليل الذي تنهاوى كواكبه من سائر الجهات فالطرفان في هذا أمر كان (قوله وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشئل) فالشبه مفرد والمشيبه به مركب (قوله وغير ذلك) أي كتشبيه المرآة في كف الاشئل بالشمس فالشبه مركب والمشيبه به مفرد ووجه الشبه في الجميع هيئة منتزعة من عدة أمور والمراد بالمتعدد ماله تعدد في الجمله سواء كان ذلك التعدد متعلقا بأجزاء الشيء الواحد أو لا فدخل فيه على هذا أربعة الاقسام المذكورة أعني ما كان طرفاه مفردين أو مركبين أو الأول مفردا والثاني مركبا وبالعكس وقد علمت أمثلة في الشارح على هذا الترتيب (قوله بكونه) أي الوصف المنتزع من متعدد (قوله غير حقيقي) أي غير متحقق حساسا ولا عقلا بل كان اعتباريا واهميا فيخصر التمثيل عنده في التشبيه الذي وجهه مركب اعتباري وهي

هو حب الغمام (أو أرقاج) جمع أخوان
وهو ورده نور شبه ثغره ثلاثه اشياء
(وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار
(واعتبار وجهه) وهو ما (أي التشبيه
الذي) (واعتبار وجهه) وصف (منتزع من متعدد)
أي أمرين أو أمور (كمر) من تشبيه الثريا
وتشبيه مشار النفع مع الاسياف وتشبيه
الشمس بالمرآة في كف الاشئل وغير ذلك
(وقوله) أي المنتزع من متعدد (السكاكي
بكونه غير حقيقي) حيث قال التشبيه متى
كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا
من عدة أمور خصص باسم التمثيل

كرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكثرة فالتشبيه عند السكاكي أخص منه بتفسير الجمهور وذهب صاحب الكشف إلى ترادف التشبيه والتشليل فكل تشبيه عنده تمثيل حتى لو كان وجه الشبه مفردا وذهب الشيخ عبد القاهر إلى أنه يشترط في التمثيل أن لا يكون الوجه المركب حسيا بأن كان عقليا أو اعتباريا وهما وأعم هذه المذاهب الأربعة مذهب صاحب الكشف ويلييه في العموم مذهب الجمهور ويلييه مذهب الشيخ وأعلم أن الهيئة من حيث أنها هيئة اعتبارية تجعلها حسية أو عقلية أو وهمية إنما هو باعتبار الأمور المنتزعة منها (قوله كافي تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) أي في قوله تعالى مثل الذين حلوا التوراة الآية (قوله من متعدد) لأنه مأخوذ من الحمار واليهود والجل وكون المجل أو عية العلوم وكون الحامل جاهلا أي غير مستفيع بما فيها (قوله عائدا إلى التوهم) أي الاعتبار قال سم وفي قوله عائدا إلى التوهم دلالة على أنه أراد به ~~ك~~ونه ليس بحقيقي الاعتبار لا غير الموجود في الخارج (قوله ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد) أي بل كان مفردا (قوله وعند السكاكي الخ) قال في الأطول ظاهره أن قول المصنف وهو بخلافه بيان لغير التمثيل على المذهبي وليس بعين بل يمكن أن يقال أنه بيان له على مذهب الجمهور ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكي وهو ما كان وجه الشبه فيه ليس منتزعا من متعدد أو كان منتزعا ولكنه وصف حقيقي أي حسي أو عقلي (قوله ما لا يكون منتزعا من متعدد) أي بأن كان مفردا وقوله أولا يكون الخ أي أو كان منتزعا من متعدد لكنه ليس وهما ولا اعتبارا بل كان وصفا حقيقيا بأن كان حسيا أو عقليا وتقدم أن كونه حسيا أو عقليا باعتبار مادته المنتزعة منها والافهية الانتزاعية أمرا اعتباريا لا وجود له (قوله واعتباريا) عطف تفسير (قوله تمثيل عند الجمهور) أي لأن وجه الشبه منتزع من متعدد ولا يشترط كون الوجه غير حقيقي (قوله دون السكاكي) أي لأن وجه الشبه وإن كان منتزعا من متعدد إلا أنه حسي فكل تمثيل عند السكاكي تمثيل عند الجمهور وليس كل تمثيل عند الجمهور تمثيلا عند السكاكي فبين المذهبين عموم وخصوص مطلق باعتبار الصدق (قوله أما مجمل) سمي أي مقابله وهو الفصل بعد ذكر أقسام المجمل وكان المناسب أن يتقدم الفصل لأن مفهومه وجودي ولا جل أن يدفع طول الفصل بين المجمل ومقابله بتقدمه (قوله وهو ما لم يذ كر وجهه) أي ولا ما يستتبعه ولا يتبع هذا ما سمي أن الفصل من جهة أقسامه ما لا يذ كر وجهه استثناء عنه بذكر ما يستتبعه فالولم يقيد هنا بما قلنا لكان تعريف المجمل غير مانع من دخول بعض أفراد المفصل وفي تعريف المجمل بما ذكر إشارة إلى أنه ليس المراد بالمجمل هنا المجمل عند الأصوليين وهو ما لم تتضح دلالاته وما في كلام المصنف وانه على تشبيه وقوله ما هو ظاهر أي تشبيه ظاهر هو أي التشبيه أي وجهه في العبارة حذف مضاف أو أن وجهه بدل من الضمير في ظاهر لأن المصنف بأن ظهور وجه الشبه لنفس التشبيه وليس مراد الشارح أن وجهه فاعل بظاهر لأن هذا ليس من المواضع التي يحذف فيها الفاعل وحاصل ما في المقام أن الضمير في منه أن كان راجعا للمجمل في اسناد الظهور إليه تسامح إذا المتصف بالظهور وجهه ~~ل~~كن يؤيد هذا الاحتمال أن سياق الكلام في تقسيم المجمل وإن كان ضمير منه راجعا للوجه فلا تسامح في اسناد الظهور إليه لكنه خروج عن سوق الكلام ولكون كل من الاحتمالين مشتقاً على خلاف الظاهر من وجه سوى الشارح بينهما (قوله يفهمه كل أحد) أي يفهم ذلك الوجه كل أحد وهذا نفس لقوله ظاهر وقوله من له مدخل في ذلك أي في استعمال التشبيه لا مطلق أحد كما هو ظاهر المصنف (قوله يجوزيد كالاسد) أي فإنه يظهر لكل أحد أن وجه التشبيه الشجاعة في كل (قوله لا يدركه) أي لا يدرك وجهه (قوله الانحصار) أي فانهم يدركونه بالبدية أو بالتأكل والمراد بهم من أعطوا ذهنيا يدركونه الدقائق والاسرار (قوله ذكر الشيخ الخ) قصد بذلك بيان ذلك البعض (قوله من وصف) أي

(كافي تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فإن وجه التشبيه هو حرمان اليهود بمثل الحمار نافع مع الكثرة والتعب في استصحابه فهو وصف من كسب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائدا إلى التوهم (وأما غير تمثيل ودون بخلافه) أي بخلاف التمثيل يعنى ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا من متعدد ولا يكون وهما واعتباريا بل يكون حقيقيا وتشبيه اثريا بالمتعدد المتعدد تمثيل عند الجمهور ودون السكاكي (وأياضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه (أي فن المجمل ما هو وهو ما لم يذ كر وجهه فنه) أي فن المجمل المذكور (ظاهر) وجهه أي فن الوجه الغير المذكور (ما هو ظاهر) وجهه كل أحد (من له مدخل في ذلك) يجوزيد كالاسد ومنه مخفى لا يدركه الانحصار كقول من وصف في المذهب للعجاج

قول الشافعي الذي وصف بنى الميول وهو كعب بن سعد بن الاشجعي كما قال الميراثي الكامل فانه
ذكر انه لما ورد على الصباح قال له كيف تركت جماعة الناس فقال له كعب تركتهم يخبروا دوكوا ما اقلوا
وامسوا ما خافوا فقال له فكيف بنو الميول فيهم فقال حجة السرح نهارا واذا اقلوا ففرسان البسات
ومعنى اليلاد دخلوا في الليل كما عجزوا دخلوا في الصباح ثم قال له فأيهم كان المجد فقال هم كالحلقة
المفرغة لا يدري أين طرفاها (قوله لما سأله عنهم) أي حين سأله الصباح عنهم ذلك الواصف بقوله
أيهم المجد أي الجميع (قوله وذكر جبار الله) أي جباريت الله والمراد به ان سلامة محمود الرزخشمري
ولقب بجبار الله لانه كان مجاورا في بيت الله الحرام ولا تنافي بين القولين لاجتماعهما على الصدق
بطريق اخذ المتأخر عن المتقدم أو أن ذلك من توافقي الآراء (قوله الانمارية) نسبة لانمارية
(قوله فاطمة) بدل أو عطف بيان من الانمارية والخرب بضم الخاء والسين بينهما ما كنة
وفاطمة هذه كانت من جهة الانصار (قوله وذلك) أي وسبب ذلك القول (قوله عن بنينا) أي
الاربعة الذين رزقهم من زوجه ازيد العيسى بكسر الزاي وتثنية الياء وهم ربيع الكامل وعمارة
الوشاب وقيس الحناط وأنس الفوارس وعمارة بكسر العين كما ضبطه شيخنا الحنفى في نسخة بالقلم
وسمعه من شيخنا العدوى بضمها والحناط بضم الحاء وتثنية الياء كما سمعته من شيخنا العدوى
وسمعه من شيخنا الشيخ عطية الاسجهرى بكسر الحاء وتثنية الياء (قوله عمارة لا) لما ذكرت
أو لا عمارة معتقدة انه أفضلهم ثم ظهر لها انه ليس أفضل أضررت عندوه ~~بما~~ يقال فيما بعد ولما
لم يعلم عين الذي أنت به ثانيا وثالثا طال الشارح فلان وكان المناسب لكون الاولاد أربعة أن يزيد
الشارح لابل فلان ثالثا كما عبر به العلامة البيهقي (قوله ثم قالت) أي في الجواب (قوله
مكثهم) بفتح المشددة وكسر الكاف أي فقدتهم بالموث (قوله ان كنت اعلم أيهم أفضل) بمقتضى
أن أيا استفهامية معرفة مستترة أو أفضل خبر والمعنى ان كنت اعلم جواب هذا الاستفهام وهي معلقة
لاعلم عن العمل في الجزئين وجهه أيهم أفضل في محل نصب مفعول أول وأفضل خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة لاي
موصولة مثبتة على الضم في محل نصب مفعول أول وأفضل خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة لاي
والمفعول الثاني محذوف أي ان كنت اعلم الذي هو أفضل كائنا منهم ولكن المناسب الأول لابل
التطابق بين السؤال والجواب لان السؤال لها بلطف أيهم الاستفهامية فيناسب أن تكون الواقعة
في جوابها كذلك (قوله المفرغة) هي التي اذيب اصلها من ذهب أو فضة أو نحاس أو نحو ذلك
وأفرغت في القلب فلا يظهر لها طرف بل تكون مصمتة الجوانب أي لا انفراج فيها ثم انه لا يلزم
من نفي الانفراج نفي التربعيع والتشبيث مثلا ولكن المراد ما كان كالدائرة ليتحقق تناسب في الشكل
والوضع قصير بذلك ذات احاطة نهاية واحدة كالدائرة وهذا تعلم انه ليس المراد بكونها مصمتة كونها
لاجوف لها وانما قيد الحلقة بكونها مفرغة لان المضروب يعلم طرفاها بالابتداء والانتهاء ولانها
تتفاوت فلا تناسب أجزاؤها (قوله لا يدري أين طرفاها) فيه أن هذا يقتضى أن الدائرة المفرغة لها
طرفان لا يمكن أن لا يكون مع أنه لا طرف لها أصلا واجيب بأننا لم أن نفي دراية
طرفها يستلزم وجود الطرفين لان السالبة لا تقتضى وجود الموضوع (قوله أيهم متناسبون
في الشرف) هذا اشارة للوصف المتضمن لوجه الشبه الكائن في الطرفين وذلك لان وجه الشبه
المشترك بين الطرفين التناسب الكلى الخالي عن التفاوت وان كان ذلك التناسب في المشبه تناسبا
في الشرف وفي المشبه به تناسبا في صورة الاجزاء وما ذكره المصنف من التناسب في الشرف مختص
بالمشبه به ولكنه يتضمن وصف كل منهما بالتناسب الخالي عن التفاوت بواسطة الانتقال من تناسبه
في الشرف الى تناسب أجزائه الحلقة ولا يخفى أن هذا الوجه الذي بين الطرفين في غاية الدقة لا يدركه
الاخواص (قوله مصمتة الجوانب) أي لا انفراج فيها بل متصلة من كل جانب (قوله كالدائرة)

لما سأل عنهم وذكر جبار الله أنه قول
لانمارية فاطمة بنت الخرب وذللك انما
سببت عن بنينا أيهم أفضل قتلت
عمارة لابل فلان لابل قتلت ثم قالت
ان كنت أعلم أيهم أفضل (هم كالحلقة المفرغة
لا يدري أين طرفاها أي هم متناسبون
في الشرف) يتبع تعيين بعضهم فاضلا
وبعضهم أفضل منه (كائنها) أي الحلقة
المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة) يتبع
تعين بعضها طرفا وبعضها وسطا كدورها
مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة

فيه أن الحلقة من أفراد الدائرة وكيف تشبه بها وأجيب بأن المراد كالدائرة التي ليست بحققة بل
المتداولة في الاشكال عند الحكماء (قوله وأيضاً منه ما لم يذكر الخ) هذا عطف على قوله منه ظاهر
ومنه خفي وأيضاً معمول المحذوف والجمله معترضة بين العاطف والمعطوف أى ومنه أى المجل من حيث
ونرجع لتقسيمه أيضاً وفائدة ذكر أيضاً أفادة أنه استئناف تقسيم للجمل وليس تقسيم للخفي إذ ذكر
الوصف المشعر بوجه التشبيه المناسب بالخفي وهذا التقدير يعلم أن الجمله المعترضة تقع بين العاطف
والمعطوف فإله في الاطول (قوله دون أن يقول وأيضاً ما كذا) أى ويحذف منه (قوله
اشعار الخ) أى ويتقوى هذا الاشعار تأخير مقابل ما يجمل عن قوله وأيضاً منه الخ فلو كان تقسماً
لطلق التشبيه لآخره عن قوله الآتي وأما مفصل الذي هو مقابل لقوله ما يجمل (قوله من تقسيمات
المجل) أى تشبيهه أولاً الى ظاهر وخفي وهذا التقسيم ثان له والخاص أنه لو حذف أيضاً لوهوهم أن هذا
تقسيم الخفي ولو حذف منه لوهوهم أنه تقسيم لطلق التشبيه فجمع بينهما للاشعار بأن هذا التقسيم المجمل
للاخفي ولا لطلق التشبيه (قوله ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) أى لم يذكر فيه وصف المشبه ولا
وصف المشبه به (قوله فحوزيد أسد) هذا تمثيل لما لم يذكر الخ أى وفحوزيد الفاضل أسد فان الظاهر
أن وجه الشبه فيهما الشجاعة ولم يذكر في كل من التشبيهين وصف أحد من الطرفين المسمى الى وجه
الشبه المذكور لأن الفاضل في التشبيه الثاني لا اشعار له بالشجاعة أى لا دلالة له عليها بخصوصها
إذ لا دلالة للعالم على الخاص وإنما الخي الشارح بالعناية إشارة الى أنه ليس المراد مطلق الوصف كما هو
ظاهره وقد فهم بعض الشراح كلام المصنف على ظاهره (قوله ومنه) أى من المجل ماذ كذا الخ
اعترض بأن ذكر الوصف يشعل المجل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمجل وأجيب بأن له وجهاً اذ لا يذكر
الوصف المذكور أى المشعر في التشبيه المفصل لأن وجه الشبه فيه مذكور فلو ذكر الوصف المشعر به
كان تكراراً وهو مستقيم في نظر البلغاء (قوله كقولها) أى فاطمة الانبارية هم كالحلقة
المنقرعة لا يدري أين طرفاها فان مضمون قولها لا يدري أين طرفاها وصف للمشبه به وهو في دراية
الطرفين وهو يستلزم التناسب الخالي عن التفاوت الذي هو وجه الشبه كما تقدم وأما وصف
الحلقة بالافراغ فلحقق التشبيه به لانه الحلقة المنقرعة لا مطلق الحلقة وحينئذ فلا دخل في الايماء
لوجه الشبه (قوله ومنه ماذ كرفيه وصفهما) ترك المصنف ماذ كرفيه وصف المشبه فقط وأعله
اعدم الظن له بمثال في كلامهم ومثاله فلان ككثرت اياديه لى ووصلت مواهبه الى طلبت منه
أولم أطلب كالغيث وكفى قولك ان الشمس التي اذا طلعت لم يبد كوكب مثلك (قوله كقولها) أى قول
أبي تمام يمدح الحسن بن سهل كذا في المطول وفي شرح الشراعية الحسن بن رجا بن النخعي والبيتان
من قصيدة من البسيط مطلعها

ابنت ابي أن رأيت مجلس الغضب * وآل ما كن من عجب الى عجب

أى أن قال يستصحب العيسى والليل عند قتي * كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب صدقت عنه الخ
وقوله والليل أى وسير الليل ومعنى البيت ستمدخلى الأبل والسير في الليل صبا عند قتي بعف عند
الغضب (قوله أعرضت عنه) أى تخبر بالشأنه أو خطأى وقلة وفاء بحقه (قوله ولم تصدق
مواهبه) أى ولم تعرض بمعنى تنقطع عطاياء وتصدق بالثناء الفوقية المفتوحة ومواهبه فاعل
أزبالياء التحية ومواهبه مفعول لان صدق يأتى لازماً ومتعدياً وبابه ضرب (قوله وعارده ظنى) أى
بعد ما صدقت عنه عارده ظنى أى رجاءى وحقيقة هذا الكلام عارده لمواصلته طلباً لا غداً ظناً
مبنى أن اجده فيه المراد وحينئذ فتشبهه المعايير الى الظن فيجوز (قوله فلم ينجب) أى ظنى فيه بل
وجدته عند معاودة اطلب الاحسان كما أظن وكيف ينجب الظن فيه وهو يوجب عند الاعراض فيجب
عند الاقبال من باب أولى فهو في افاضته في الاقبال والأدبار كالكافى ان جثته أى قصده

(وأيضاً منه) أى من المجل وقوله منه دون
أن يقول وأيضاً ما كذا وأما كذا اشعار
بأن هذا من تقسيمات المجل لأن تقسيمات
مطلق التشبيه أى ومن المجل (ما لم يذكر فيه
وصف أحد الطرفين) يعنى الوصف الذى
يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه به وحده
(ومنه ماذ كرفيه وصف المشبه كقولها) ومنه
أى الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها (ومنه
كالحلقة المنقرعة لا يدري أين طرفاها) ومنه
ما ذكر فيه وصفهما) أى المشبه والمشبه به
كأيماء (قوله صدقت عنه) أى أعرضت عنه
(ولم تصدق مواهبه) عنى وعارده ظنى فلم
يحب

اشرب ونحوه حال اقباله عليك واقله ريقه أى جاءه ولا قال احسنه وان ترحات عنه وفرت منه بل
وبالغ في طلبك وادراكك مع فرارك منه (قوله كالفيت) هو المخرج الواسع المقبل الذى يرتجيه
اقل الارض (قوله ان جثته الخ) هذا فى مقابلة قوله وعادته ظنى وقوله وان ترحات الخ فى مقابلة
قوله صدف عنه الخ فنيه لف ونشر مشوش (قوله ريقه) أصله ريق من الريق وقوله يقال
أى لغة (قوله أى آوله) تفسيره لا مريمين قبله وهو ورق الشباب وريقه (قوله وريق كل شئ أفضله)
إشارة الى أنه يتسع فى الريق ويستعمل بمعنى الافضل لعلاقة اللزوم كما هنا فروق الشباب وريقه أفضل
وأحسنه لانه يلزم من كون الشئ أولاً أن يكون أفضل وأحسن فى الغالب قال العلامة البهقوي
وجعل أول المطر أحسنه لانه من منه من الفساد وانما يخفى الفساد بدوامه (قوله وان ترحات
عنه) أى ارتحلت وفرت وتباعدت عن الغيث (قوله الخ) بالجسيم من اللجاج وهو الخصومة
أو بالحاء الملهمة من الاطراح وهو فى الاصل كثرة الكلام أريد به هنا مجازة الكثرة والمعنى على كل حال
بالغ (قوله اعرض) هو معنى صدف عنه وقوله ألو لم يعرض هو معنى قوله وعادته ظنى (قوله
اعنى الغيث) من ذلك يعلم أن الغيث فى قوله فى البيت ان جثته راجع للغيث (قوله يصيبك)
هو معنى قوله واغاثك (قوله والوعنان) أى الخصالان وهما كون عطايها الممدوح فائضة اعرض
عنه أولاً وكون الغيث يصيبك جثته أو ترحات عنه (قوله بوجه الشبه) أى الذى هو معنى
بشركن فيه (قوله أعنى) أى بوجه الشبه (قوله الافاضة فى حالى الطلب وعدمه) هذا بالنسبة
لغيث الشبه به وقوله وحالى الاقبال عليه والاعراض عنه هذا بالنسبة للممدوح المشبه به وهذا
ظاهر أن ما ذكره ليس بوجه شبه فكان الصواب أن يقول أعنى مطلق الافاضة فى الحالى لكن المراد
بالخالى فى المشبه به الطلب وعدمه وفى المشبه الاقبال عليه والاعراض عنه الآن يقال ان قوله
وحالى الاقبال عليه والاعراض عنه تفسيره قبله من الافاضة حالى الطلب وعدمه أو أن قوله أعنى
أى بالوصفين لا بوجه الشبه كذا قرر شيخنا العدوى (قوله عطف) أى معطوف على مجمل
والعاطف له هو اما قيل العاطف له الوار وما لمجرد التنصیل (قوله وهو ما ذكر وجهه) أعنى من
أن يكون المذكور وجه الشبه حقيقة وذلك كفى البيت الذى ذكره أو يكون المذكور ملزوم وجه
الشبه فمطلق على ذلك الملزوم انه وجه الشبه تسامحاً وان كان وجه الشبه حقيقة هو الملزوم
الذى لم يذكر كما أشار لذلك بقوله وقد تسامح الخ وهذا غير ما تقدم انه يذكر وصف الطرفين أو أحدهما
المشعر بوجه الشبه لأن ما هنا فيما اذكر الوصف فى مكان وجه الشبه وعلى طريقة ذكره بخلاف
ما هنا (قوله ونغره) أى وأسنان نغره أى فمه وهو مبتدأ وأدمى عطف عليه وقوله كالآلى
خبر وقوله فى صفاء هو وجه الشبه وقد مثل بهذا فيما تقدم لتشبيه التسوية باعتبار تعدد الظرف
الأول وهو المشبه ومثل به هنا للتشبيه انفصل باعتبار التصريح بوجه الشبه فتناسب الحالى
بالاعتبارين ووصف الدموع بالصفاء اشعاراً بكثرة الاقتضاء الكثيرة غسل المسحوق وثيقته من الاوساخ
التي تمزج بالماء بخلاف ما اذا جرى أحبانا فانه يكون بكدرات المسحوق فسقط قول بعضهم ان الدمع
الصافى لا يدل على الحزن والمتمتع به الدمع المشوب بالدم (قوله وقد تسامح) أى يتساهل فى ذكر
وجه الشبه فيستغنى عنه بسبب ذكر ملزوم يستتبعه أى يستلزمه (قوله بأن ذكر مكان الخ) إشار
بهذا الى أن مكانه ظرف لغو متعلق بذكره لأن ظرف مستقر حال من ما وأن الاستتباع معناه
الاستلزام وأشار بقوله أى يكون الخ الى أن الضمير المستتر فى يستتبع عائد الى ما والبارز عائد
على وجه الشبه أى قد تسامح ويذكر فى مكان وجه الشبه أمر يستلزم ذلك الأمر وجه الشبه
ومعنى ذكره فى مكانه أن يؤتى به على طريقته من ادخال فى عليه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر
بالوجه لحد الطرفين أو لكليهما كما تقدم فانه لا يذكر على طريقة وجه الشبه بأن يقال كذا مثل كذا

قوله ان جثته واغاثك أى املك ريقه
يقال فعله فى ريق شبيهه وريقه أى آوله
وأصابه ريق المطر وريق كل شئ أفضله
(وان ترحات عنه الخ) أى فى الغالب وصف
المشبه أعنى الممدوح بأن عطايها فائضة عليه
اعرض أو لم يعرض وكذا وصف المشبه به
أعنى الغيث بأنه يصيبك جثته أو ترحات
عنه والوصفان مشعران بوجود الشبه وحالى
الافاضة فى حالى الطلب وعدمه (واما انفصل)
الاقبال عليه والاعراض عنه (وهو ما ذكر وجهه كقوله)
عطف على ما مجمل (وهو ما ذكره كقوله)
ونغره فى صفاء * وأدمى كالآلى
وقد تسامح بذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه
أى بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه

في كذا بخلاف المستتبع هنا فإنه يذكر على هذا الطريق (قوله في الجملة) أي ولو في الجملة بأن يكون
 التلازم عاديا ولا يشترط أن يكون عقليا وحاصل ما أشار إليه الشارح أن المراد بالاستلزام هنا مجرد
 الحصول مع الحصول سواء كان عاديا أو عقليا ولا يشترط خصوص التلازم العقلي الذي لا يختلف
 أصلا لجواز التخلف هنا ألا ترى الحلاوة في المثال الآتي فأنها لا تستلزم ميل الطبع للشيء الحلو وقد
 تكون موجبة لتفرد الطبع من الشيء الحلو كما في بعض الطبائع المخرفة لمرض ونحوه (قوله للكلام)
 أي في شأن الكلام وقوله الفصيح أي أو البليغ وهو الانسب لأنه الأسحق بالتشبيه بالعسل (قوله فان
 الجامع فيه) أي فان وجه الشبه في ذلك التشبيه (قوله لازم الحلاوة) أي فالمد كور في العبارة
 كالحلاوة لازم له كما هو ظاهر (قوله وهو) أي لازمهما ميل الطبع أي محبته واستحسانه (قوله لأنه)
 أي ميل الطبع (قوله لا الحلاوة) عطف على لازم الحلاوة (قوله التي هي من خواص المطعومات)
 أي وحينئذ فلا تكون موجودة في الكلام لأنه ليس من المطعومات ولا بد في الجامع أن يكون متحققا
 في الطرفين ههنا وما ذكره في هذا المثال من أن المد كور ملازم لوجه الشبه لأنه نفسه هو المتبادر
 بحسب الظاهر ويقتل أن يكون المد كور في هذا المثال وهو الحلاوة هي وجه الشبه نفسها ويكون
 وجودها في الكلام على وجه التخييل كما في تشبيه السنة بالنجم والبرعة بالظلمة وهذا هو الأقرب فان
 الوجه الأول يرد عليه أن يقال إن كان ذكر الحلاوة مثلا من التعبير عن اللازم بالملازم كما هو ظاهر
 كلامه كان من المجاز ولا تسامح فيه لأنه قد ذكر الوجه غاية الأمر أنه عبر عنه بالنظم لمزومه وإن كان ذكر
 الحلاوة غير ذلك فهو خطأ إذ لا واسطة بين الحقيقة والمجاز إلا الخطأ ولا ينبغي حل الكلام الفصيح على
 الخطأ فافهم اهـ بمقوى (قوله وهو أنه) أي التشبيه (قوله اما قريب) أي مستعمل للعامة
 وغيرهم وقوله مبتذل أي متداول بين الناس تفسير لقوله قريب والابتذال في الأصل الامتحان أطلق
 وأريد به التداول وكثرة الاستعمال من باب اطلاق اسم اللازم وإرادة الملازم لأن الشيء المتداول بين
 الناس يكون ممتنا (قوله وهو ما) أي التشبيه الذي ينتقل الخ لما كان التشبيه مسوقا لبيان حال
 المشبه وجعله كالمشبه به كان فيه انتقال الذهن من المشبه إلى المشبه به فان كان ذلك الانتقال حاصل
 من غير تدقيق نظر بأن كان كون أحدهما مشبها أو الآخر مشبها به ظاهرا لظهور وجه الشبه فيهما
 كان التشبيه مبتذلا بخورزيد كالقنم فان القنم أعرف نبي بالسواد وإن كان ذلك الانتقال بعد
 تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه بعيدا (قوله ينتقل فيه من المشبه)
 أي ينتقل مریدا التشبيه من المشبه إلى المشبه به لاجل بيان حال المشبه (قوله من غير تدقيق نظر)
 أي من غير نظر وفكر دقيق (قوله اظهور الخ) علة لذلك انتقال من غير تدقيق نظر (قوله أي في ظاهره)
 وعلى هذا فالمدعى لظهور وجه الشبه حاله كونه من جملة المربيات البادية أي الظاهرة وذكر بعضهم أن
 قوله في بادي الرأي على حذف مضافين أي في وقت حدوث بادي الرأي أو أنه ظرف تنزيهي (قوله
 مهموزا) أي في الحال أو بحسب الأصل بأن تكون الهمزة قلبت ياء لا تكسار ما قبلها (قوله في أول
 الرأي) وعلى هذا فالمدعى لظهور وجه الشبه حاله كونه من جملة المربيات أولا (قوله وظهور
 وجهه) أي الشبه في بادي الرأي الخ أشار بهذا إلى أن قوله اما لكونه علة لظهور وجه الشبه فهو علة
 للعلة (قوله أمر اجليا) بسكون الميم نسبة إلى الجملة أي لكونه أمر اجليا والجمل يطلق على ما لم
 يتضح معناه وعلى المركب وعلى ما لا تفصيل فيه وأشار الشارح بقوله لا تفصيل فيه إلى أنه ليس المراد
 بالجمل هنا ما لم يتضح معناه ولا المركب بل الأمر الذي لا تفصيل فيه سواء كان أمرا واحدا أو مركبا
 فيه كقولك زيد كعمرو في الناطقية أو زيد كالقنم في السواد أو مر كالم ينظر فيه إلى أجزائه بخورزيد
 كعمرو في الانسانية (قوله فان الجملة) علة للعلة أي وانما كان الأمر الجلي أظهر من التفصيل لأن
 الجملة أي لأن الأمر الجلي أسبق لنفس من التفصيل أي من ذي التفصيل أو من المفصل وقوله أسبق

أي يكون وجه الشبه تابعا له لازم في الجملة
 (قوله الكلام الفصيح هو كالعسل
 في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها) أي وجه
 الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة (وهو
 ميل الطبع) لأنه المشترك بين خواص
 والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص
 المطعومات (وأيا) تقسيم ثالث التشبيه
 باعتبار وجهه وهو أنه (اما قريب مبتذل
 وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به
 من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي
 الرأي) أي في ظاهره إذا جعلته مهموزا من
 الأمر بيد أي ظهوران جعلته مهموزا من
 بدأ فعمناه في أول الرأي وظهور وجهه
 في بادي الرأي يكون لا من (لكنه
 أمر اجليا) لا تفصيل فيه (فان الجملة أسبق
 إلى النفس) من التفصيل

الى نفس أى من حيث الحصول فيها أو أن في الكلازم حذف مضاف أى الى ادراك النفس وانما كان
 الجمل اسبق الى النفس من المفصل لان الجمل يحتاج الى ملاحظة واحدة بخلاف المفصل فإنه يحتاج
 الى ملاحظات متعددة فكلما كثرت التفاصيل كثرت الملاحظات والاعتبارات وتكثر
 الاعتبارات في الشيء زادته خصوصاً كلما كثرت التفاصيل في الشيء فلو افتراده فقل ملاحظة وجوده
 فيكون غير ملاحظة عن الجملة التي تسبق الى النفس لعدم ملاحظة أفرادها ولذا كان العام اعرف
 من الخاص ووجب تقديمه عليه في التعريفات الكتابية وهي المركبة من الجنس والنسب وكان
 التعريف بالخاص تعريفاً بالاشقي (قوله من حيث انه شئ) شراً من جسم وجسم أعظم من
 حيوان فهذه الثلاثة كلها بمجملتها لكنها متفاوتة ترتب في الاجال (قوله أسهل وأقدم) أما كونه أسهل
 فإنه ادراك من وجه واحد بخلاف ذلك وأما كونه أقدم أى اسبق فلان التفصيل بتفصيل أمر مجمل
 فالجملة اسبق منه (قوله حساس) أى مدرك بالحواس واستدراكه عن الجمل (قوله ناطق) أى مدرك
 للكلمات واذا علمت أن الجملة اسبق الى النفس من التفصيل فوجه الشبه اذا كان أمراً اجلياً كان أمراً
 ظاهراً سهل التداول قلزم أن يكون التشبيه مستلذاً على ما تقدم فاذا فرض أن انساناً شبيه زيداً
 بعمره في الانسانية وآخر شبيهه في الانسانية الموصوفة بشرف الحسب وكرم الطمع وحسن العشرة
 ودقة النظر في الأمور فان نظر الثاني أخفى من نظر الاول وهم ذاتهم أن التشبيه الواحد يكون مستلذاً
 بما اعتبر فيه من جملة الوجه وغير مستلذاً بما اعتبر فيه من تفصيله (قوله ولو كان وجه الشبه قليل
 التفصيل) هذا مضاف على قوله اما لكونه أمراً اجلياً وهو العلة الثانية لظهور الوجه بمعنى أن ظهور
 الوجه اما لكونه أمراً اجلياً واما لكونه ليس جلياً بل فيه تفصيل ولكنه قليل (قوله مع غلبة الخ) أى
 حالة كون هذه التفصيل مصاحبة لغلبة الخ وهذا مضاف للعلة (قوله عند حضور المشبه) ظرف للعلة
 حضور المشبه به (قوله اقرب المناسبة) علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه (قوله
 اذا لا يخفى الخ) علة للعلة أى انما كان قرب المناسبة موجبا لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه
 لانه لا يخفى الخ وقوله أن الشيء أى المشبه به وقوله مع ما يناسبه أى مع المشبه الذي يناسبه بأن كانا
 من واحد كالاراني والازهار وقوله أسهل حضوراً منه أى من نفسه مع المشبه الذي لا يناسبه
 لانهم اذا كانا متناسبين اقترنا في الخيال فيسهل الانتقال في التشبيه لظهور الوجه غالباً مما يخفى كثيراً
 مع غيره وهذا التفاوت الذي أوجبه كثرة الاجتماع في الوجود وهو الجامع الخيالي كما تقدم (قوله
 كشبه الجزرة) أى أن التشبيه المستلذ لظهور وجه الشبه لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة
 حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه كشبه الجزرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل
 وكذلك تشبيه الاحصاء بالسفر حلة في اللون والشكل والطعم في بعض الاحيان وتشبيه العنبة
 الكبيرة بالبرقوقة في الشكل واللون والطعم فان وجه الشبه في هذه الاشياء فيه تفصيل أى اعتبار
 أشياء لكن تلك الاشياء ظاهرة لتكرار موصوفاتها على الحس عند احضار ما يراد تشبيهه بها فيلزم ظهور
 أوصافها ثم ان مراد المصنف بالجزرة المشبهة بالكوز الجزرة الصغيرة التي في حلقها اناسع ولها اذانان
 اذهى المشابهة للكوز في الشكل والمقدار وليس مراد المصنف الجزرة الكبيرة التي ليس في حلقها
 اناسع فانه دفع ما قيل انه لا مناسبة بين الجزرة والكوز في الشكل ولا حاجة للجواب بأن المراد مطلق
 الشكل مع مطلق التجويف والانفتاح لجهة مخصوصة (قوله والشكل) أى فان شكل كل منهما
 كرى مع استطرالة (قوله الا أن الكوز غالب الحضور) أى في الذهن عند حضور الجزرة هذا عند
 من يشرب بالكوز من الجزرة كما هو عادة بعض الناس يفرغون من الجزرة في الكوز ويشربون فاذا
 حضرت الجزرة في الذهن حضر الكوز فيه واعترض بأن الكوز مذكّر على الحس وحينئذ فهو غالب
 الحضور في الذهن حضرت الجزرة فيه أولاً وحينئذ فلا يصح التمثيل بهذا المثال لوجه الشبه القليل

الاشقي أن ادراك الانسان من حيث انه
 شئ أو جسم أو حيوان أسهل وافهم من
 ادراكه من حيث انه جسم فالحس
 مستلذ بالاداة ناطق (أو) لا يكون وجه
 التشبيه (قليل التفصيل مع غلبة حضور
 المشبه في الذهن عند حضور المشبه اقرب
 المناسبة) بين المشبه والمشي به اذا لا يخفى
 أن الشئ مع ما يناسبه أسهل حضوراً منه مع
 ما لا يناسبه (كشبه الجزرة الصغيرة بالكوز
 في المقدار والشكل) فإنه قد اعتبر في وجه
 الشبه تفصيل ما أغنى المقدار والشكل الآن
 الكوز غالب الحضور عند حضور الجزرة

قوله ثم ان مراد المصنف الخ العبارة على
 نسخة الخشبي ليس فيها وصف الجزرة الصغيرة
 والا فلا حاجة الى قوله الصغيرة والكبيرة
 في قوله ثم ان مراد الخ وفي قوله وليس مراد
 الخ تأتلي له محتمل

التفصيل المصاحب لغلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه وأجيب بأن في الكوز
غلبة الحضور مع الجزة وغلبة الحضور على الإطلاق فقل به هنا بالاعتبار الأول والحاصل أن الكوز
والمرآة المجاورة في المثال الآتي كل منهما مما يغلب حضوره عند حضور المشبه كالجزة في المثال الأول
والشمس في المثال الثاني ومطلقا التكرار كل على الحس فيصح التمثيل بأيهما الغلبة حضور المشبه به عند
حضور المشبه وكذلك يصح التمثيل بأيهما الغلبة حضور المشبه به مطلقا فتشيل كل قسم بأحدهما
خاصة على سبيل الاتفاق (قوله عطف على قوله عند حضور المشبه) أي والمعنى حينئذ أو لكون وجه
الشبه قليل التفصيل مصاحبا لغلبة حضور المشبه به في الذهن غلبة مطلقة أي غير مقيدة بحضور
المشبه واعتراض على المصنف بأن هذه المقابلة لا تحسن لأن غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه
تجتماع غلبة حضور المشبه به مطلقا وأجيب بأن أول منع الخلو لا يمنع الجمع كما أفاد ذلك العصام (قوله
لتكرره على الحس) علة لغلبة حضور المشبه به مطلقا كما أشار له الشارح بقوله ثم غلبة الخ وقوله على
الحس أي على أي حس من الحواس الحس والمراد بالحس القوة الحسية وقوله لتكرره على الحس أي
أو لكونه لازما لما يتكرر على الحس (قوله كصورة القمر غير متخفف) أي فانهما يتكرر على الحس لأن
الإنسان كثيرا ما يراه غير متخفف وأما صورته متخففا فانه لا يراها الإنسان إلا بعد كل حين وحينئذ
عند سماع لفظ القمر كما في قولك وجهه زيد كلقمر تخضر في الذهن صورته غير متخفف لا متخففا
مع أن لفظ قمر اسم لذلك الجرم في حالته وكذلك صورة المرأة عند سماع لفظها تخضر في الذهن مجلوة
لا غير وذلك لأن المتكرر على الحس يغلب حضوره مطلقا وإذا غلب حضوره مطلقا تحققت سرعة
الاتصال أنه عند سماع لفظه وظهور وجه الشبه ولزم ابتداء التشبيه (قوله في الاستدارة)
يرجع إلى الشكل والاستدارة ترجع إلى الكيف (قوله تفصيلا) أي لا اعتبارا في شيئين فيه وهما الشكل
والاستدارة (قوله غالب الحضور في الذهن مطلقا) أي لكثرة شهود المرآة وتكررها على الحس
(قوله لمعارضة كل من القرب الخ) أي لمعارضة مقتضى كل من قرب المناسبة الذي هو سبب للغلبة
المقيدة بحضور المشبه والتكرار على الحس الذي هو سبب للغلبة مطلقا لمقتضى التفصيل وذلك لأن
مقتضى قرب المناسبة والتكرار على الحس ظهور وجه الشبه وابتداءه لسرعة الاتصال معه ما من
المشبه إلى المشبه به ومقتضى التفصيل عدم ظهور وجه الشبه للاحتياج معه إلى التأمل فقول
المصنف من القرب أي من مقتضى قرب المناسبة كما في الجزة والكوز وقوله والتكرار أي تكرار المشبه
به على الحس كما في الشمس والمرآة المجاورة وقوله التفصيل معمول لمعارضة وفيه حذف مضاف أي
مقتضى التفصيل (قوله أي وإنما كان الخ) أشار الشارح به إلى أن قول المصنف لمعارضة الخ
علة لمخدوف وهو جواب عما يقال كيف جعل التفصيل القليل علة لظهور وجه الشبه مع أن التفصيل
في ذاته يقتضي عدم الظهور وحاصل الجواب أن مقتضى التفصيل قد عورض بما يقتضي الظهور
وهو قرب المناسبة في الصورة الأولى والتكرار على الحس في الصورة الثانية فكانت التفصيل غير
موجود فعلم من هذا أن قرب المناسبة والتكرار إذا عارض واحد منهما مع التفصيل القليل بأن
وجد معه في محل واحد فانه يسقط مقتضاه وأن التفصيل القليل عند انقضاء قرب المناسبة والتكرار
العارضين له يكون من أسباب الغرابة (قوله بسبب) متعلق بغلبة وقوله قرب المناسبة أي
في التشبيه الأول وقوله أو التكرار أي في التشبيه الثاني (قوله سببا) خبر كان وقوله لظهوره أي
وجه الشبه (قوله مع أن التفصيل) أي مطلقا ولو كان قليلا (قوله في الصورة الأولى) أي وهي
غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه (قوله في الثانية) أي وهي غلبة حضور المشبه به
في الذهن مطلقا حضر المشبه أم لا (قوله يعارض) خبر أن (قوله وأما يعيد) مقابل أقوله سابقا أما
قريب وقوله غريب تفسير لما قبله لا لإخراج وهو في مقابلة قوله سابقا مبتذل (قوله عطف الخ)

(أو مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه
المشبه ثم غلبة حضور المشبه به في الذهن
مطلقا تكون (لتكرره) أي المشبه به (على
الحس) فان التكرار على الحس كصورة القمر
غير متخفف أشمل حضورا مما لا يتكرر على
الحس كصورة القمر متخففا (كالشمس)
أي ككشبه الشمس والاستدارة (فان في وجهه
في الاستدارة والاستدارة) فان في وجهه
الشبه تفصيلا لكن مطلقا (لمعارضة
غالب الحضور في الذهن التفصيل) أي وإنما
كل من القرب والتكرار التفصيل مع غلبة
كانت قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة
حضور المشبه بسبب قرب المناسبة أو
التكرار على الحس سبب لظهوره المؤدى إلى
الابتداء مع أن التفصيل من أسباب الغرابة
لأن قرب المناسبة في الصورة الأولى أو التكرار
على الحس في الثانية يعارض كل منهما
التفصيل بواسطة اقترانهما مع وجه الشبه
من المشبه إلى المشبه به فيصير وجه الشبه
سببا في التفصيل فيه فيصير سببا
للافتعال (وأما يعيد غريبا) عطف على
قوله أما قريب مبتذل

أى والعاطف الزاوي على الصحيح لا اعلم كما هو مبين في النحو (قوله وهو بخلافه) أى بخلاف
القريب أى ما ليس بخلافه في المفهوم فالجاء للملابسة متعلقة بتعريف كالمات أو أن المعنى وهو
يعرف بخلاف ما تقدم فقوله بخلافه متعلق بعرف المفهوم من المقام (قوله لعدم الظهور) أى
في وجه المشبه وهذا علائق الخلق في تقريب (قوله أعني عدم الظهور ما الخ) أى أن عدم
الظهور يكون لا من غير ما لكثرة التخصيص أى في أجزاء وجه المشبه وظاهره ولو لمع الغلبة وما للندور
حضور المشبه به في الذهن والأول وهو كثرة التخصيص فمجرد عدم التخصيص وقلة التخصيص المعارضة
بالمناسبة والتكرر على الحس الممثل بما ظهر وجه المشبه في المبتذل وأشار الشارح بقوله وذلك إلى
أن قوله ما لكثرة الخ لعله (قوله من التخصيص) بيان لما سبق من عدم عليه وفيه خفية تقدم وما
قد سبق من عدم أمور والذى سبق هو الهيئة الحاصلة من الحركة السريعة مع الاشتراك فكانت هي الخ
فهو هيئة مشبهة على كثرة التخصيص (قوله ولذلك) أى لأجل كثرة التخصيص في وجه تشبيه الشمس
بأنارة (قوله لا يتبع) أى لا يتصل ذلك الوجه وهو الهيئة المعبر فيها بالتخصيص المذكور فيما سبق
(قوله الدائمة الاضطراب) أعني بذلك لأن وجه المشبه المذكور سابقا لا يتأخر إلا مع دوام الحركة
وقوله الا بعد ان يستأنف أى يحدث ولو قال الا بعد ان تأمل لا يجرد نظره اليها كان أو نزع (قوله
أعني لندور الخ) أشار بذلك إلى أن قوله أو ندور عطف على كثرة أى كثرة التخصيص مع ندور وحضور
المشبه به وهذا محترز الغلبة فيما تقدم (قوله اما عند حضور المشبه) أى فقط وقوله بعد
المناسبة أى بين المشبه والمشبه به وحيث فلا يحصل الانتقال بسرعة وهذا لعله أى وانما لندور
حضور المشبه به عند حضور المشبه بعد المناسبة ينما (قوله في تشبيه البنفسج بنار الكبريت)
أى فان نار الكبريت في ذاتها غير نادرة الحضور في الذهن لكنها تندرج عند حضور البنفسج فان قلت
يمكن أن انشأ عرضا عنده حال التشبيه فلا يكون الانتقال غير سريع فيكون تشبيه غير قريب
بالتشبيه اليه قلت المراد بعد الانتقال الموجب للغربة أن يكون الشان في ذلك الشيء ولو اتفق الانتقال
بسرعة اعراض فيمدح التشبيه لذلك لانه لا يتضح الانتقال فيه ممن يعرض لذلك المعارض البروية
وبصيرة (قوله واما مطلقا) أى واما أن يكون ندوره مطلقا أى سواء كان المشبه حاضر في الذهن
أو غير حاضر فيه (قوله لكونه) أى المشبه به أمر أو هميا أى يذكره الانسان بوجه لا باحدى
الحواس الظاهرة لكونه هو وماتته غير موجودين في الخارج وانما كان المشبه به أمر أو هميا فلا يذكره
لشبهه به الا المتسع في الدائر فيستحضره في بعض الاحيان فيكون ادراكه متعلق بوجه التشبيه نادرا
غير ما ألوف وكذا القول في المركب الخيالي (قوله خياليا) وهو المعهود الذي فرض صحة من
امور كل واحد منها يندرج بالحس (قوله كاثياب الاغوال) أى في تشبيه السهام المسنونة الزرق بها
(قوله كمثل الجمار الخ) أى فان المراد بانثل الصفة كانتدم والصفة اعتبر فيها كانتدم تكون
الجمار حاملا لشيء وكون المحول بلغ ما يتففع به وكونه مع ذلك محروم الانتفاع به وكون الحمل بمشقة
وتعب وهذا الاعتبار المدلول للصفة عقلية وان كان متعلقها حسي وانما لندور حضور المركب
مطلقا لان الاعتبارات المشار اليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة الا خواص فلا تحصل سرعة
الانتقال الا نادرا فيكون التشبيه غريبا (قوله آتفا) أى قريبا والآنق هو الوقت القريب من
وقتك (قوله أو اقله تكرر) أى او لكونه حسي ولكن كان قليل التكرر على الحس فهو عطف على قوله
لكونه أمرا أو هميا أى من اسباب ندور حضور المشبه به في الذهن قل تكرر على الحس أى على
القوة الحسية وأولى عدم تعلق الحس به كالعرش والكبرى ودار انواب والعقاب ويمكن ادخاله
في قليل التكرر بأن يراد عدم كثره الصادق بعدم الاحساس به قاله في الاطول (قوله كقولهم)
أى كندرة حضور المشبه به في التشبيه الواقع في قوله والشمس الخ (قوله أن يرى سر آالخ) أى

(وهو بخلافه) أى ما لا يتصل فيه من المشبه
إلى المشبه به الا بعد فكر وتلق نظر (أعني عدم
الظهور) أى عدم الظهور (اما لكثرة التخصيص
وقد أعني عدم الظهور) كما رأيت في كتاب الاش
فكقولهم والشمس كالمرآة في كمالها سبق
فكان وجه التشبه فيه من التخصيص ما قد سبق
ولذلك لا يتبع في نفس الرائي الأمر إذا لاندائمة
الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأمل لا ويكون
في نظره متمهلا (أو ندور) أى اول ندور
(حضور المشبه به) اما عند حضور المشبه
بعد المناسبة كما مر في تشبيه البنفسج بنار
الكبريت (واما مطلقا) وندور حضور المشبه
به مطلقا يكون (أو ندور) كاثياب
الاغوال (أو مر كاثيابا) كاثياب (أو مر كاثيابا)
تشرن على رماح من زبرجد (أو مر كاثيابا)
(عقليا) كمثل الجمار يحمل أسنارا وقوله (أو لندور)
إشارة إلى الامثلة التي ذكرناها (أو لندور)
تكرر (أى المشبه به) على الحس كقوله
والشمس كالمرآة في كمالها فان الرجل
زجيا يتقضى عمره ولا يتفق له أن يرى مرآة
في يد الاش (أو لندور) أى في تشبيه
الشمس بالمرآة في كمالها (أو لندور) أى في تشبيه
أحد هما بكثرة التخصيص في وجه المشبه
والثاني قل التكرر على الحس

وعلى تقدير رؤيتها في كفه فلا يكثر روعى تقدير التكرار فلا يكثر فالحق هو قوله التكرار (قوله فان قلت
 الخ) حاصله أن وجه الشبهة بغير المشبهة به فندور أحدهما لا يقتضى ندور الآخر وكذا ظهور
 أحدهما لا يقتضى ظهور الآخر (قوله سببا لعدم ظهور وجه الشبهة) أى مع انهما متغايران فلا يلزم
 من ندرة أحدهما ندرة الآخر (قوله قلت الخ) حاصله أن وجه الشبهة من حيث أنه وجد بين الطرفين
 فرع عنهما فلا يتعلل إلا بعد تعللها ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وأن يخطر
 بالمرء فان أولاً لم يطلب ما يشتركان فيه وإذا كان احدا الطرفين نادراً كان الوجه نادراً وكونه فرعاً عن
 الطرفين من حيث أنه وجد بينهما لا ينافي أنه من حيث ذاته قد يوجد مع غيرهما فلا يتوقف تعلله على
 تعلل المشبهة به حتى تكون ندرة المشبهة به سببا لظهور وجه الشبهة لأن ذلك لا من حيث أن وجه الشبهة
 جامع بين هذين الطرفين فان قلت لم يعلموا عدم ظهور وجه الشبهة بندور حضور المشبهة كاعلاؤه
 بندور حضور المشبهة به مع أن مقتضى ما تقدم من الجواب أن ندرة كل من المشبهة والمشبهة به تقتضى
 عدم ظهور وجه الشبهة قلت لأن المشبهة به عدة التشبيهية الحاصلة بين الطرفين فظهور وجه الشبهة
 وعدمه انما يسند اليه فتأمل (قوله انما يطلب بعد حضور الطرفين) أى فتعقله بعد تعللها (قوله
 فاذا ندر حضورهما) أى أو حضور المشبهة به بل هو المتدعى وأما ندور حضور الطرفين فأمر زائد على
 المتدعى وقد يقال المراد وإذا ندر حضورهما أى حضور مجموعهما (قوله والمراد بالتفصيل) أى
 في وجه الشبهة الذى هو سبب في غرابة التشبيهة قال للعهد الذكري (قوله أن ينظر) أى أن يعتبر أكثر
 من وصف واحد أمام جهة وجود الكل أو من جهة عدم الكل أو من جهة وجود البعض وعدم
 البعض كانت تلك الاوصاف ثابتة لموصوف واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر فالصور ثلثة عشرة صورة
 ولذا قال المصنف فيما يأتي ويقع التفصيل على وجوه كثيرة أى اثني عشر أعرفها أى اشتدما قبولاً عند
 أولى العرفان أن يعتبر وجود البعض وعدم البعض أو يعتبر وجود الجميع فهاتان صورتان كل منهما
 مضرروب في احوال الموصوف الاربع تكون صور الاعرف ثمانية وحينئذ فغير الاعرف أربعة وهى
 أن تعتبر جميع الاوصاف من حيث عدمها ~~كان~~ الموصوف تلك الامور واحداً أو اثنين أو ثلاثة
 أو أكثر (قوله في أكثر من وصف واحد) فيه أن الواحد ليس فيه كثرة كما يقتضيه أفعال التفصيل
 (قوله اثنى واحد) أى أن الأكثر من وصف واحد ما أن يكون ثباتاً لشيء واحد أى موصوف واحد
 كما في تشبيه المفرد بالمفرد أو ثباتاً لاكثر كما في غير تشبيه المفرد بالمفرد ودخل تحت الاكثر ثلاث صور
 ما إذا كان الأكثر من وصف ثباتاً لموصوفين أو ثلاثة أو أكثر (قوله بمعنى أن يعتبر في الاوصاف
 وجودها) أى وجودها كلها كتشبيه الثريا بمنقود الملاحية المنور فانه قد اعتبر في وجه الشبهة وجود
 اوصاف وهى التضام وتشكل الابزاع واللون ومقدار المجموع (قوله أرعدمها) أى أو يعتبر عدم
 الاوصاف كلها كتشبيه النخس العديم النفع بالعدم في نقي كل وصف نافع (قوله أو وجود البعض
 وعدم البعض) أى بأن يعتبر في وجه الشبهة الترتيب من وجود بعض اوصاف وعدم بعض
 اوصاف كتشبيه سنان الرمح بسنابل كيا بئى (قوله كل من ذلك) أى المذكور من
 الاحوال الثلاثة السابقة (قوله في أمر واحد) أى في موصوف واحد كما في تشبيه مفرد بمفرد
 مقيدين أو غير مقيدين كتشبيه الثريا بمنقود الملاحية المنور (قوله أو امرين أو ثلاثة) أى كما في
 تشبيه مركب بمركب كما في تشبيه منار النقع مع الاسراف بالليل الذى تهاوى كواكبها وكالتشبيه
 الواقع في قوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء الخ أو مركب بمفرد أو مفرد بمركب (قوله أو أكثر) أى
 فالجمله اثنا عشرة صورة وهى المراد بالوجوه الاتية في كلامه (قوله فلذا قال) أى ولاجل الاعتبار
 المذكور (قوله أعرفها) أى أعرف الوجوه التى يقع التفصيل عليها معنى أشدها قبولاً عند
 أهل المعرفة لحسنه (قوله وعدم بعضها) أى ونعتبر عدم بعضها وهذا تفسير لقول المصنف وتدع

فان قلت كيف تكون ندرة حضور المشبهة
 به سببا لعدم ظهور وجه الشبهة قلت لانه
 فرع الطرفين والجامع المشترك الذى بينهما
 انما يطلب بعد حضور الطرفين فاذا ندر
 حضورهما بندور التفات ذهن الى ما
 يجمعهما ويصلح سببا للتشبيه بينهما (والمراد
 بالتفصيل أن ينظر في أكثر من وصف
 واحد اثنى واحد أو أكثر بمعنى أن يعتبر
 في الاوصاف وجودها أو عدمها أو وجود
 البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر
 واحد أو امرين أو ثلاثة أو أكثر فاذا قال
 (ويقع) أى التفصيل (على وجوه) كثيرة
 أعرفها أن تأخذ بعضها من الاوصاف
 وتدع بعضها
 قوله ولذا قال المصنف فيما يأتي الخ هذه
 العبارة ليست انقط المصنف كما لا يخفى فاعلم
 حكاها بالمعنى والطب سهل اهـ

بعضها إشارة الى أن المراد بترك بعضها اعتبار عدم البعض لعدم اعتبارها وان كان كلام المصنف
صادقا فذلك لان عدم اعتبار الاوصاف لا يعتبر في تشبيهه من التشبيهات (قوله الى رديته) هي امرأت
كانت بخط هجر تقوم الرماح أي تعدلها وتحسن صنعها وهي امرأت السهير بفتح السين وسكون الميم
وبعد هاءا مفتوحة فراء مهمله كان أيضا يحسن صنع الرماح (قوله كان سنانه) أي حديدته التي
في طرفه (قوله سناله) أي ضوء لهب أي لهب مضيء وششرق فهو من إضافة الصفات للموصوف
كما يؤخذ من كلام الشارح والذهب النار والمعنى كان سنانه نار مضيئة وشارقة وقوله لم يصل أي
ذلك الذهب بدخان وإذا كان كذلك كان شديد المعان (قوله فاعتبر في الذهب) أي وهو موصوف
واحد وأشار بذلك الى أن المشبه به هو الذهب كما أن المشبه سنان الزمخ وحيد فقوله سناله يعني
لهب ذو سنان فإضافة سنان للذهب من إضافة الصفة للموصوف كما قلناه والتشبيه المذكور باعتبار الشكل
واللون وعدم الاتصال بالأسود ولو كان المقصود تشبيه سنان الرمح بسنان الذهب فأت اعتبار هذه
الأوصاف إلا أن تكون تبعاً ومع ذلك يحتاج الى تقدير المضاف أي كان اشراق سنانه سنان الذهب (قوله
الشكل) أي الخروطي الذي طرفه دقيق (قوله واللون) أي الزرق الصافية (قوله ونشاه)
عطف على تركه ولما كان الترك صادقا بالترك قصداً وبالترك بدون قصدتين أن المراد الترك قصداً بقوله
ونشاه فهو عطف تفسير أي اعتبر عدمه لان اعتبارها يقتضي التشبيه المقصود ولا يتم التشبيه بدون
اعتبار عدمه شأن ظاهر كلام المصنف انه متى اعتبر في الوجه عدم بعض الاوصاف كان اعرف حتى
إذا قبل مثلاً زيد كمروفي مجموع الجن وعدم الكرم كن من جملة الاعرف وليس كذلك بل انما يكون
أعرف ان كن فيما قصده الشاعر دقة فحتاج الى مزيد تشبه كما ترى في البيت وحيداً يكون معنى الكلام
ان التفصيل المعتبر يزداد حسناً واعتباراً عند تدقيق النظر في استسا ط بعض الاوصاف لان الاقرب
مناسبة اجتماع وجودات لا اجتماع وجود وعدم فليأتل اه يعقوب (قوله وأن تعتبر الجميع)
أي وجود جميع الاوصاف وهو عطف على قوله أن تأخذ بعضها الخ فهذا من جملة الاعرف ان قلت
ان جميع أوصاف الشيء ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأق أن يعتبرها في التشبيه قلت ليس
المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ منها شيء
بل المراد اعتبار جميع الاوصاف المدخولة في وجه التشبه من حيث الوجود والاشياء (قوله
وغير ذلك) أي كاجتماعها على مسافة مخصوصة من القرب وكالوضع لاجزائهم من كون المجموع على
مقدار مخصوص كما تقدم (قوله وكلما كان التركيب) ما مصدريه ظرفية أي كل وقت من أوقات
كون التركيب في وجه التشبه وقوله خيالياً كان الخ خيالياً خبر لكان مقدم عليها وذلك بأن كان هيئة
معدومة مفروضا اجتماعها من أمور كل واحد منها يدرك بالحس كقوله وكان حجر الشقيق الخ
وقوله أو عقلياً وهو المركب المعدوم هو ومادته كما في قوله ومسنونة زرق كاشياب أغوال
ولم يقل أو حسياً لان المقسم التركيب لا المركب والظاهر أنه لا يكون حسياً قاله يس قال
العلامة عبد الحكيم انما قابل الخيال بالهعقل مع أن المتقابل للعقل انما هو الحس لان التركيب
لا يكون حسياً (قوله من أمور) خبر كان (قوله أبعد) أي عن الابتدال (قوله لكون تفاصيله
أكثر) فيبعد تناوله لاطلاق الناس وانما تناوله حينئذ الاذكار وذلك كما في قوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا
كماء الآية فانه عشر بخل من بطل بعضها بعض فساد تنوع وجه التشبه من مجموعها وبان ذلك بظهر
بتلاوة الآية قال الله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض مما
يأكل الناس والانعام حتى اذا أخذت الارض زخرفها وزينت وظن أهلها انهم قادرون عليها انماها
أمراً لئلا أنهارا فجعلناها حصيداً كأن لم تكن بالامس فالتشبه به مركب من عشر جعل بعده وظن
أهلها بجملة وأنهم قادرون عليها جملة اخرى تدخلت تلك الجملة حتى صارت كلها جملة واحدة ومعنى

قوله كانت بخط هجر هو بالنسخ ويكتب
السنن أي مساهما بالجرين واليد تنسب
الرماح لانها تداع بدلالة تشبهها
في التماسه
(كما في قوله كانت رديته) يعني رماحاً
الردية (كان سنانه) سنان الذهب واللون
يبحث (فاعتبر في الذهب الشكل واللون
واللغة) اتصال باللسان ونشاه (وان
تعتبر الجميع) كما ترى من تشبيه الثريا بعقود
الملاحية المذورة باعتبار اللون والشكل
وغير ذلك (وكلما كان التركيب) خيالياً كان
أو عقلياً (من أمور) أكثر كان التشبيه أبعد
لكون تفاصيله أكثر

فاختلط به نبات الارض فاشتبه به نبات الارض مما يأكل الناس والانعام من الزرع والبقول وقوله
حتى اذا اخذت الارض زخرفها أى حتى اذا تزييت بزخرفها وزخرف في الاصلي الذهب وقوله
وازييت أى وتزييت تفسير لما قبله وقوله وطن اهلها أى اهل النبات وأنت ضميره لا كتابه التأييد
من المضاف اليه وقوله قادرين عليها أى على حصدها ورفع غلتها وقوله بجملة ما هى أى النبات حصيدها
أى شبيبها بما حصده وقوله كأن لم تكن بالاسس أى كأنهم لم تثبت ولم تكن قبل ذلك من زمان قريب
غاية القرب يقال غنى بالمكان أقام به فقد شبه في الآية منسل الحياة الدنيا أى حالتها العجيبة الشان
وهي تقضي بسرعة وانقراض نعمها بغنة الكمية بعد ظهور قوتها واعتزاز الناس بها واعتقادهم
عليها بزوال خضرة النبات فجاء ذهابه خطأ ما لم يبق له أثر أصلاً بعد ما كان غضا طر يافت بعضه
بعض وزين الارض بأزهاره وطرأوته وتقوية بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا سلامته من
الجوائح ووجه التشبيه هيئة منتزعة من تلك الامور وهي حصول شئ يترتب عليه المنافع فيحصل
السرور به وتنسى عاقبة آخره ثم يذهب ذلك الامر بسرعة (قوله ما كان من هذا الضرب) لم يقل منه
لان التبادر من الضمير عوده الى خصوص ما كان التركيب فيه من امور كثيرة فلذا اظهر والحاصل
أن بلاغة التشبيه منظورة فيها الى كونه بعيدا غريبا سواء كان وجه التشبيه فيه تركب من امور كثيرة
أولا وسواء ذكرت الاداة أو حذفته وحيداً فاطلاق البليغ على التشبيه الذي حذف أداته اطلاقاً
شاعطار بقية لمعظمهم والافهوسمى مؤكداً كما يأتي وقول المصنف ما كان من هذا الضرب ليس
المراد أنه من أفراد هذا الضرب بل المراد أنه نفس هذا الضرب كما علمت وحينئذ فالأوضح أن يقول
والتشبيه البليغ هو هذا الضرب ثم ان المراد بالبليغ هنا الواصل لدرجة القبول فهو من البلوغ بمعنى
الوصول أو اللطيف الحسن مأخوذ من البلاغة بمعنى اللطف والحسن مجازاً لا من البلاغة المصطلح
عليه لانه انما يوصف بها الكلام والمكالم لا التشبيه ولا يقال يصبح ارادة المصطلح عليها باعتبار الكلام
الذي فيه التشبيه لاننا نقول بلاغته حينئذ باعتبار المطابقة لمتقننى الحال ولا وجه لاختصاص
الغريب بالبليغ حينئذ اذ عاين ما كان القريب المبتدل مطابقاً لمقتضى الحال كما اذا كان الخطاب
مع شخص يقتضى حاله تشبيهاً بمبتدلا لبلادته وسوء فهمه فلا يكون الغريب بليغاً بل القريب المبتدل
كذا قرئ شيخنا العدوي (قوله لغرابته) على التسمية هذا الضرب بليغاً لغرابته موجبة لبلاغة
فكل ما كان غريباً كان بليغاً فلا يخفى أن المعاني الغريبة أبلغ وأحسن من المعاني المبتدلة (قوله
ولان قيل الشئ) أى حصوله بعد طلبه ألد أى والغريب المذكور لا يزال الا بعد التأمل والطلب
وهذا عطف على قوله لغرابته (قوله ألد) أى من حصوله بلا طلب ثم ان هذا لا ينافى ما تقدم في باب
حذف المستند من أن حصول النعمة الغير المترتبة ألد لكونه رزقاً من حيث لا يحتسب لان الطلب
لا ينافى الحصول الغير المترقب لانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه أو من غير موضع يطلب
منه ويترقب فيه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ المرتبة العليا من اللذة (قوله وموقعه
في النفس) أى ووقوعه عند النفس (قوله وانما يكون الخ) جواب عما يقال ان الغرابية تقتضى عدم
الظهور وخفاء المراد لا قبضاً لها قلة الوجود المقتضية لعدم ادراك الكل أحد فيحتاج الى مزيد
التأمل والنظر ولا شك أن عدم الظهور وخفاء المراد يوجب التعبد وقد تقدم قول الكتاب انه محل
بالفصاحة والاخلال بالفصاحة محل بالبلاغة وحينئذ فلا تكون الغرابية موجبة لبلاغة التشبيه
فبطل قول المصنف والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب وحاصل الجواب أن الخفاء وعدم
الظهور نارة نشأ عن لطف المعنى ودقته وهذا يحقق لبلاغة وهو المراد هنا وتارة نشأ عن سوء
تركيب الالفاظ وعن اخلال الانتقال من المعنى الاول الى المعنى الثاني وهذا هو المحقق للتعبد
المحل بالفصاحة (قوله اذا كان سببه لطاف المعنى) أى لان كان سببه سوء ترتيب الالفاظ كما في قوله

(و) التشبيه البليغ ما كان من هذا
الضرب أى من البعيد الغريب دون
القريب المبتدل (لغرابته) أى تكون هذا
الضرب غريباً غير مبتدل (ولان قيل الشئ)
بعد طلبه ألد) وموقعه في النفس أطفئ
وانما يكون البعيد الغريب بليغاً حسن
اذا كان سببه لطف المعنى ودقته أو تراب
بعض المعاني على بعض وبناءً على قوله
وإن قالوا الى سبب فيحتاج الى نظر وتأمل

وما مشبه له في الناس الا مملكا * ابوأنت حتى أبوه يقاربه

أو كان سببه اختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود كما في قوله

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب عيناى الدوع الخبدا على ما تقدم تقريره

وقوله ودقته عطف تقدير والغريب الذي سبب غرابته لطف المعنى ودقته كما في تشبيهه بنفسه
بأوائل الشارف أطراف كبريت وقوله أو ترتيب بعض المعاني على بعض أى كالترتيب في واضرب لهم
مثل الحسنة الدنيا كمال الآية فان خضرة النبات مرتبة على الماء واليس مرتبة على الخضر وقوله
وبناء ثمان الخ عطف على ترتيب بعض المعاني على بعض عطف تفسيراً لازماً على ملزوم وكذا قوله ورد
تألى الى سابق وقوله وتألى تفسير لنظر (قوله بما يجعله) أى يتصرف فيجعله غريباً وذلك بأن
يشترط في تمام التشبيه وجود وصف لم يكن موجوداً أو انتفاء وصف موجود ولو بسبب الانتفاء
(قوله ويجزجه عن الابتذال) أى الى الغرابة وهذا عطف لازم على ملزوم (قوله كقولها) أى
قول القائل وهو أبو الطيب المتنبي من قصيدة من الكامل يدح بها هارون بن عبد العزيز الادراعي
وأولها

اسن ازيدار لاني الدبح الرقباء * اذ حيث كنت من الظلام ضياء

(قوله لم تلق هذا الوجه الخ) هذا الوجه منقول ونسب نهارنا فاعل والمراد بهذا الوجه
وجه الممدوح أى لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا في حال من الاحوال الامتصاص بوجه لا حياء فيه
فتقوله الا بوجه استثناء منقطع من الحال يعنى أن الشمس دائماً أبداً في حياء وبخل من الممدوح
لما أن نور وجهه اتم من النور ولا شراق الذي فيها فلا يمكن أن تلاقى وجهه الا اذا اتقى
عنما الحياء أما عند وجوده كما هو حق الادب منها فلا يمكن أن تلقاه ويصير رفع الوجه على الفاعلية
ونصب شمس نهارنا على المفعولية والمعنى أن الشمس لا يمكن أن يلتقها وجه الممدوح الا اذا كانت
متجردة عن الحياء الذي يشغى لها أن لا ترتكبها اذ لو كان فيها حياء لا تسقط من أن يلتقها وجه
الممدوح لكونه أعظم منها (قوله فتشبه الوجه) أى وجه الممدوح بالشمس مبتذل أى كبير
العروض للاسماع بغير ان العادة به فان قلت ان الفساد من البيت أن الوجه أعظم منها في الاشراق
والضياء فلا قامت له وظهورها عند وجوده انما هو من قلة حياءها ومن قلة أدبها وحينئذ فلا تشبيه
في البيت لا مصرح به ولا مقدر قلت ان التشبيه في البيت ضمنى كما أشار له الشارح في الوجه الاول
في لم تلق وذلك لأن وجه الممدوح اذا كان أعظم من الشمس في الاشراق والضياء يستلزم
اشتراكهما في أصل الاشراق فيثبت التشبيه ضمناً فكأنه يقول هذا الوجه كالشمس في أصل
الحسن فقط ثم ان جعل الشارح الوجه مشبهاً بالضياء قصود الشاعر ان كان المقادير من البيت بعد
يجعل التشبيه ضمناً أن المشبه الشمس بسبب كعدم الحياء لأن الوجه أتم في وجه الشبه فيكون
هو المشبه به والحاصل أن الفساد من البيت قلب التشبيه والصك المقصود للشاعر تشبيه الوجه
بالشمس كما قال الشارح فتأمل كذا قرر شيخنا العدوى (قوله الآن حديث الحياء) أى ذكرنى
الحياء عن وجه الشمس في لقبها وجه المحبوب (قوله وما فيه من الدقة) أى من حيث افادة
المبالغة في الممدوح وان وجهه أعظم اشراقاً وضياءً من الشمس (قوله والخفاء) عطف تفسير
(قوله أخرجه الى الغرابة) خبر أن أى أخرج التشبيه المذكور من الابتذال الى الغرابة والحسن لأن
ادراك الوجه المحبوب في غاية الاشراق والضياء عن وجه الشمس فيه غرابة (قوله بمعنى أبصرته) أى
والمعنى لم تبصر هذا الوجه شمس نهارنا والاسناد حينئذ مجازى لأن الشمس لا تبصر حقيقة (قوله
ممكن) أى لأن قوله ليس فيه خفاء يدل على أن وجه الممدوح أعظم منها اشراقاً وضياءً وهذا يستلزم
اشتراكهما في أصل الاشراق والضياء فيثبت التشبيه ضمناً لا صريحاً فقول الشارح غير مصرح به

(قوله يصير في التشبيه) (الغريب)
المبتذل (بما يجعله غريباً) ويجزجه عن
الابتذال (كقوله)
لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا
الا بوجه ليس فيه حياء
فتشبه الوجه بالشمس مبتذل لأن حديث
الحياء وما فيه من الدقة والخفاء أخرجه الى
الغرابة وقوله لم تلق أن كان من لقبه بمعنى
أبصرته فالتشبيه ممكن غير مصرح به
قوله أن لا ترتكبه فهو كذا في النسخ ولعل
الاصوب حذف لا أو هو محذوف والاصل
أن لا ترتكبه مثلاً أى لا تشاركه تأمل اللهم
أن يقال ان الضمير في تركبه عائده على التجرد
الجهوم من قوله متجردة فتدبر اهـ

تفسيره كفى وليس المراد الكناية بالمعنى المشهور لأن المذكور في البيت منزوم التشبيه وهو نفي
الحياة المستلزم لكون الوجه أعظم أمرا كما في بس وتأمله (قوله وعارضته) أي مائلته وهو
مرادف لقابله (قوله فهو فعل نبي عن التشبيه) أي يدل على التشبيه الواقع بعد أداة الاستثناء
لأن المعنى لم تقابل به الأوجه ليس فيه حياة فتقابل به وعما له فالتشبيه حينئذ مأخوذ من الفعل المنفي
المصرح به فيكون مضمرا جابه على هذا بخلاف الأول فإنه ليس فيه لفظ نبي عن التشبيه (قوله
أي لم تقابل) أي لم تقابل في الحسن والياء الأوجه لأحياء فيه (قوله وقوله) أي قول رشيد
الدين الخوطوط فتح الواوين (قوله عزماته) أي أراداته المتعلقة بمعالى الأمور فهو جمع عزمة
وهي المرة من العزم وهي إرادة الفعل مع القطع (قوله وثاقبا) حال من التجوم لأن مثل التجوم
في معنى مماثلة للتجوم فصيح مجيء الحال من المضاف إليه والثواقب التوافذ في الظلمات بأشراقها
مأخوذة من الثقب وهو النفوذ محي لمعان التجوم ثقبوا لظهورها به من وراء الظلمة فكأنها
ثقبتهما ولذلك فسر الشارح الثواقب بالوامع (قوله أي لوامعا) بالأصرف محكاكة لثواقب المنفسر
الواقع في البيت مصروفا للضرورة (قوله لولم يكن الخ) جواب لو محذوف أي لم التشبيه لكن لها
أقول فلم يتم التشبيه لكون المشبه به انقص (قوله أفول) أي غروب وغيبة (قوله فتشبيه العزم)
أي الإرادة بالتجيم أي في الثقب وهو النفوذ الذي هو في كليهما تحييلي لأنه في العزم بالوجه المراد
وفي التجيم نفوذه في الظلمات بأشراقها أمر مشهور معلوم لظهور وجهه التشبيه وعدم توقفه على نظر
وفكر دقيق ولكن ادعى أن مع ثقب الإرادة وصفا زائدا وهو عدم الأفول أي عدم الغيبة فصار
غريبا فكأنه قال هذا التشبيه بين الطرفين تام لولا أن المشبه اختص بشئ آخر عن المشبه به
(قوله مبتذل) أي لظهور وجه التشبيه وعدم توقفه على نظر وتأمل (قوله مثل هذا التشبيه)
أي المتصرف فيصير غريبا (قوله المشروط) أي المقيّد إذ ليس المراد خصوص الشرط
النجوى بل ما هو أعم (قوله لتقييد المشبه الخ) مثال تقييد المشبه به ما تقدم من قوله عزماته
مثل التجوم الخ فإنه قيد المشبه به بعدم الأفول فلم يتم التشبيه بدونه ومثال تقييد المشبه بالوعكس
المثال بأن قيل التجوم كعزماته لولا أنه لا أفول لها ومثال تقييدهما معا ما لوقيل زيد في علمه بالأمور
إذا كان غافلا كعمر وفي علمه إذا كان يقظان ومثال الشرط المدلول عليه بصريح اللفظ ما ذكر
ومثال المدلول عليه بسباق الكلام ما لوقيل هذه النقبة كالثقل في الأرض لأن المعنى كالثقل لو كان
في الأرض وكذا ولهم هي بدير يسكن الأرض أي هي كالدير لو كان البدير يسكن الأرض (قوله بشرط
وجودي) كقولك هذه النقبة كالثقل لو كان الثقل في الأرض فإن هذا الشرط أمر وجودي ومثال
العدمي ما سبق في البيتين فإن قوله ليس فيه حياة وقوله لولم يكن للثاقبات أفول كل منهما عدمي
(قوله يدل عليه) أي على الشرط (قوله اما مؤكدا) أي لأنه أكد بادعاء أن المشبه عين المشبه به
(قوله ما حذف أداته) أي تركت بالكلمة وصارت نسبا منسبا بحيث لا تكون متدرة في نظام
الكلام لأجل الإشارات بأن المشبه عين المشبه به بخلاف ما لو كانت الأداة متدرة فلا يفيد الاتحاد
فلا يكون التشبيه مؤكدا ففي قوله تعالى وهي ترمز السحاب إن قدرت الأداة كان التشبيه مرسلا
وان لم تذكر مؤكدا وتفسير الشارح بقوله أي مثل ممر السحاب بيان لحاصل المعنى كما أفاد ذلك
العصام وعبد الحكيم (قوله وهي ترمز) أي الجبال يوم القيامة ترمز السحاب أي أنها بعد النسخة
الأولى تسمى في الهواء كسبر السحاب الذي تسوقه الرياح ثم تقع على الأرض كالقطن المتدوف
ثم تصير هباء (قوله بعد حذف الأداة) أي وتقديم المشبه به على المشبه فإن قلت كيف
يكون هذا من التشبيه المؤكدا مع أن توجيهه بأنه يشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به
لا يتأتى هنا أي فيما إذا أضيف المشبه به إلى المشبه قلت تجعل الإضافة فيه بيانية وهي تقتضي

وان كان من تشبيه بعشئ قابله وعارضته
فهو فعل نبي عن التشبيه أي لم تقابل في
الحسن والياء الأوجه ليس فيه حياة (قوله
عزماته مثل التجوم) أي لوامعا (قوله
يكن للثاقبات أفول) فتشبيه العزم بالتجيم
مبتذل لأن اشتراط عدم الأفول أخرجه
إلى انفرادية (في معنى) مثل (هذا) التشبيه
(التشبيه المشروط) لتقييد المشبه أو المشبه
به أو كليهما بشرط أو بسباق الكلام
عليه بصريح اللفظ أو باعتبار (أداته) اما
(وباعتبار) أي والتشبيه باعتبار (أداته) اما
مؤكد وهو ما حذف أداته مثل ممر السحاب (ومنه) أي
السحاب أي مثل ممر السحاب (ومنه) أي
ومن المؤكدا ما أضيف المشبه به إلى المشبه
بعد حذف الأداة

(قوله نحو قوله) أي القائل قال في شرح الشواهد ولا يعرف قائله (قوله
 تعبت) أي تلعب أي فتر لا اغمان فتر كما كذب الادب العسايب والافال رخ لا تعقل (قوله
 أي تميلها) أي تميل لرفيقا لا عينا فاقية اشارة الى اعتدال الرمح في ذلك الوقت (قوله والجوانب)
 عطف تفسير (قوله وقد جرى) أي ظهر والجمله حاله (قوله ذهب الاصيل) أي صفرة التي
 كالذهب والاضافة على معنى في أي وقد ظهرت الصفرة في الوقت المسمى بالاصيل على حين الماء
 (قوله هو الوقت بعد العصر) تفسير للاصيل بفتح الهمزة على وزن أمير (قوله يعتد من الاوقات
 الطيبة) لا يعتد الله بين الحرارة والبرودة ولكن ذلك الوقت من اطياب الاوقات خص وقت الاصيل
 يكون عتب الرياح للغصون فيه لان قوله وقد جرى حال من الضمير في تعبت (قوله ويوصف)
 أي ذلك الوقت بالصفرة فيقال أصيل أصفر لان الشمس تضعف في ذلك الوقت فيصفر شعاعها ويعتد
 على الارض فتصير صفراء فوصف الوقت بالصفرة لاصفرار الارض فيه (قوله كقولهم) استشهداد
 لوصفه بالصفرة (قوله أصيله) مبتدأ أول ووجهي عطف عليه وقوله كلاسبتدأ ثانيا وهو مضاف
 لوليهما مضاف اليه وقوله تناسب خبر المبتدأ الثاني وهو كلاس والجمله من المبتدأ الثاني وخبره
 خبر المبتدأ الاول وما عطف عليه والرابط الضمير في لوليهما وقوله تناسب أي في الصفرة (قوله
 قذهب الاصيل صفرة) أشارم هذا الى أن ذهب الاصيل في البيت مستعار لصفرة استعارة
 مصرحة (قوله وشعاع الشمس فيه) جملة طائفة أي والحال أن شعاع الشمس واقع فيه لان
 اصفرار شعاعها في هذا الوقت يوجب اصفراره وعبارة المطول وذهب الاصيل صفرة الشمس
 في ذلك الوقت اه (قوله كاللجين) بضم اللام مصغرا وقوله في الصفاء الخ بيان لوجه التشبه
 (قوله وهذا تشبيه مؤكد) أي مقوى يجعل التشبيه عين المشبه به بواسطة جعل الاضافة بيانية
 (قوله من لم يميز بين لجين الكلام) بضم اللام وفتح الجيم أي حسنه وأما الثاني فبفتح اللام وكسر الجيم
 أي قبيحه وخبيثه وقوله ولم يعرف هيبانه أي عالىسه وشريفه من هيبانه رديته ووضعته أي أن بعض
 الناس لم يميز بين ما ذكره من البيت على لجين الكلام بفتح اللام وكسر الجيم وهيبانه في كلامه اشارة
 الى أن الخلل الاول الذي ذكره من لجين الكلام بضم اللام وهيبانه وذلك لاشتغال البيت على ذلك
 الخلل على مراعاة النظر أعني الجمع بين الذهب والفضة بخلافه على اللجين الاخير من فانه من لجينه
 بفتح اللام وهيبانه كاسم أي بيانه (قوله حتى ذهب بعضهم) هو العلامة الخلفائي ومخالفته
 في اللجين (قوله وقد شبه به وجه الماء) أي فالمعنى على هذا وقد جرى ذهب الاصيل وصفرة
 على وجه الماء الشبيه بالورق الساقط من الشجر (قوله وبعضهم) هو الزوزني ومخالفته
 في الاصيل وذهبه وحاصل المعنى على كلامه وقد جرى ورق الشجر الذي له أصل وعرق المصفر ذلك
 الورق يبرد الخريف على ماء كالفضة في الصفاء والبياض (قوله غنى عن البيان) أما الاول فلا نه
 لا معنى لتشبيه وجه الماء بطلق الورق الساقط من الشجر وأما الثاني فلا نه لا اختصاص للورق
 المصفر ببرد الخريف بالشجر الذي له أصل وعرق فلا وجه لاضافة الذهب للاصيل على أن اطلاق
 الاصيل على الشجر غير معروف لغة وعرفا (قوله عطف على امامو كد) الاولى عطف على مؤكد
 (قوله أي ما ذكر أداته) أي لفظا أو تقديرا (قوله مرسلان التاكيد) أي خالبا عنه
 (قوله امام قبول الخ) التسمية بالمقبول والمردود باعتبار وجه الشبه فقط مجتزأ اصطلاح والافكل
 ما فقد شرطاً من شروط التشبيه باعتبار الوجه أو الاطراف فردود والافهو مقبول قاله في الاطول
 (قوله أعرف شئ بوجه الشبه) الاولى أعرف الطرفين بوجه الشبه لان الشرط الاعرفية
 بالنسبة للمشبه فقط قاله في الاطول والمراد أعرف عند السامع ولا يشترط أن يكون أعرف عند كل
 أحد (قوله في بيان الحال) أي في التشبيه الذي يكون الغرض منه بيان حال المشبه بأنه

(نحو قوله والريح تعبت بالغصون) أي تميلها
 الى الاطراف والجوانب (وقد جرى ذهب
 الاصيل) هو الوقت بعد العصر الى الغروب
 يعتد من الاوقات الطيبة كالصحر ويوصف
 بالصفرة كقولهم
 ورب نهار للفرق أصيله
 ووجهي كلاسبتدأ ثانيا
 قذهب الاصيل صفرة
 (على لجين الماء) أي على ماء كاللجين أي
 الفضة في الصفاء والبياض وهذا تشبيه مؤكد
 ومن الناس من لم يميز بين لجين الكلام وكسر
 ولم يعرف هيبانه من هيبانه حتى ذهب بعضهم
 الى أن اللجين انما هو بفتح اللام وكسر
 الجيم يعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد
 شبه به وجه الماء وبعضهم الى أن الاصيل
 هو الشجر يبرد الخريف ويسقط منه على
 الذي اصفر ببرد الخريف وهو عين غنى عن
 وجه الماء وفساد هذين الوجهين على امامو كد
 البيان (أو مرسل) عطف على امامو كد
 (وهو بخلافه) أي ما ذكر أداته فصاح
 مرسلان التاكيد المستفاد من حذف
 الاداة المشعر بحسب الظاهر بأن المشبه
 عين المشبه به (كأمر) من الامثلة المذكورة
 فيها اداة التشبيه (و) التشبيه (باعتبار
 الغرض امام مقبول وهو الوافي بافادته) أي
 افادة الغرض (كان يكون المشبه به أعرف
 شئ بوجه التشبيه في بيان الحال

على أي وصف من الاوصاف فاذا جهل السامع حال ثوب من سواد أو غيره وعرف حال اخرقات
لبان حال المجهول ذلك الثوب كهذا في سواده مثلا وكذا بيان المقدار فتقول لجاهل مقدار قامة
زيد هو كعمرو في قامة حيث كان يعلم مقدار قامة عمرو وكذا في التزيين والتشويه اذا بينا على
ما تقدم من أن الوجه هو الحالة المخصوصة فتقول في الاول وجهه زيد كقوله الطي لان مقالة الطي
أعرف بالحالة المخصوصة من الوجه لا بطلق السواد وتقول في الثاني وجهه كالسلحة الجامة
المنقورة لا يمكن لان التشبيه به أيضا أعرف بالهيئة المخصوصة الموجهة للفتح من التشبيه لا بطلق الهيئة
ولوقيل في بيان الحال ثوبه كقوله فلان المجهول السامع أو في بيان المقدار هو كقوله فلان المجهول
في قامة وفي التزيين وجهه كالعقد في سواده وفي التشويه وجهه كوجه البدر في قبحه
وفي الاستطراف هذا الفهم الذي فيه الجهر كقطع الحديد الذي أخذت النار في أطرافها بطل الغرض
وعاد التشبيه قاسدا كما لو شبه الشيء بالشيء من غير جامع أصلا فيكون غير مقبول اه يعقوب
(قوله أتم شيء) أي أتم وأقوى من كل شيء يقدره السامع في ذهنه وفي الاطول أو أتم شيء الاولي
أو أتم الطرفين (قوله في الحاق الناقص بالكمال) أي في التشبيه الذي يراد به بيان الغرض
الذي يحصل عند الحاق الناقص بالكمال وهو التقرير في ذهن السامع حتى لا يتوهم كون التشبيه
على غير ذلك الحال لينزجر مثلا هو بصدده كقوله فيمن لم يحصل من سعيه على طائل أنت
كالراقم على الماء فان التشبيه به أتم في التسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة الذي هو الوجه
فلوقيل في تقرير الحال أنت في عدم حصولك على طائل كزيد والمخاطب لم يتقرر عنده عدم حصول
زيد في سعيه على طائل كالراقم على الماء لم يعرف التشبيه بالغرض فيكون مردودا (قوله مسلم
الحكم فيه) أي أن يكون التشبيه به مسلم الحكم بوجه التشبيه بمعنى أن وجود وجه الشبه في التشبيه به
مسلم (قوله معروفه) أي ويكون التشبيه به معروفا بذلك الحكم الذي هو ثبوت وجه التشبيه
عند المخاطب لا عند كل أحد فلا يشترط وهذا نفس لما قبله (قوله في بيان الامكان) أي
في التشبيه الذي أريد به بيان امكان التشبيه ببيان وجود وجه الشبه فيه كقوله

فان تفق الانام وأنت منهم * فان المسك بعض دم الغزال

فان حاصله أن التشبيه في فوقانه أصله من الناس وخروجه عن جنسهم هو في ذلك كالمسك في كونه
من الدم وهو جنس آخر لا مناسبة بينه وبين الدم فان ثبوت الوجه في المسك وهو كونه الشيء
من أصل لا مناسبة بينه وبين ذلك الأصل مسلم في المسك فتنتفي الاستحالة في التشبيه لان وجوده
على تلك الحالة انما يتوهم استحالة من توهم استحالة الوجه فيه وهو كون الشيء من أصل مع كونه
جنسا آخر خارجا عنه فلوقيل في بيان الامكان مثلا أنت في كونك من الانام مع خروجك عن جنسهم
كزيد في كونه كذلك بطل افادة الغرض لعدم تسليم الحكم الذي هو وجود الوجه في زيد فيكون
مردودا (قوله عطف على مقبول) فيه مسامحة والاولى على امام مقبول (قوله وهو بخلافه)
أي بخلاف المقبول (قوله أي ما يكون قاصرا الخ) أي كأن تشبه حال الذي لا يحصل من سعيه
على طائل بحال من يرقم على التراب مثلا أو تشبه عمرا في كونه من الانام وفاتهم حتى صار كأنه
جنس آخر يزيد في كونه كذلك أو تشبه ثوبا بثوب دونه في السواد والحال أن الغرض بيان مقابلة
حال التشبيه وكأن يتزع وجه التشبيه من أقل ما حقه أن يتزع منه كما تقدم في قوله

كما أبرقت قوما عطا شامخامة * فلما رأوها أقشعت وجيلت

(قوله كما سبق ذكره) قال سم يحفل أن يريد ما قدمه عند قوله كما أبرقت قوما عطا شامخامة من أنه
لا يجوز انتزاع وجه التشبيه من هذا الشطر الاول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالاقصود (قوله
في تقسيم التشبيه) الاول أن يقول في بيان مراتب التشبيه في القوة والضعف كما تدل عليه عبارة

أو كأن يكون التشبيه به (أتم شيء فيه) أي
في وجه التشبيه (في الحاق الناقص
بالكمال أو) كأن يكون التشبيه به (مسلم
الحكم فيه) أي في وجه التشبيه (معروفه عند
المخاطب في بيان الامكان أو مردودا) عطف
على مقبول (وهو بخلافه) أي ما يكون قاصرا
عن افادة الغرض بأن لا يكون على شرط
المقبول كما سبق ذكره (نخبة) في تقسيم
التشبيه

المختلف صريحا قال في الاطول وجعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة مستلزما
 يبحث عن سائر التسميات لانه ليس بمحض الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرف
 والوجه والاداة والمجوع ولما تقدم على التقسيم بحسب الغرض مع أنه لا مدخل للغرض فيه لان
 شدة مناسبتها للاستعارة في تشبيه المبالغة في التشبيه دعت الى عدم الفصل بينه وبين الاستعارة
 (قولنا بحسب) أي بقدرة القوة وهو متعلق بتقسيمها بأربعة متعدي (قولنا في المبالغة) تنازع كل من
 القوة والضعف وكان عليه أن يزيد انفسا لان المصنف ذكره وان كان يمكن أن مراده بالقوى
 ما قابل للضعف فيعدل ما فوقه ففرقة تشبيهية وهو التوسط (قولنا باعتبار) متعلق بتقسيمها بالباء فيه
 للتشبيهية فليس فيه تعلق سوى جزئ متعدي المعنى يعادل واحد أو أنه متعلق بحذف أي الحاصلين
 باعتبار الخ (قولنا باعتبار ذكر الأركان) أي كلها وقوله وتركها أي ترك بعضها والمراد بذكر الوجه
 والاداة هنا ما يشمل التقدير وجهها وتركها هنا ما تقديرا فان مدار المبالغة في زيد أسد في الشجاعة
 على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع التقدير في النظم ومدارها في زيد صكا الاسد على ادعاء عموم
 وجه التشبيه والادعاء لا يجامع التقدير في النظم والمراد بذكر التشبيه الاتيان به انظرا وحذفه تركه
 انظاما لا يخفى أن ما ذكره يجمع الأركان لاسبابه فيه فضلا عن ضعف المبالغة اه أطول (قولنا
 مذ كور قطعنا) ان قبل حذف التشبيه به تركها في قولنا زيد في جواب قول القائل من يشبه
 الاسد فانه تشبيه قطعنا اذ معناه يشبه الاسد زيد فتدبر حذفت التشبيه به فلم تنحصر المراتب في الثمانية
 بل هي ستة عشر قلت ليس هذا تشبيها اذ لم يقصد بيان اشتراكها في أمر بل قصد بيان الشاعل جوابا
 للسائل ولوسلم فالكلام في تشبيه البليغ ولم يرد مثله فيما قاله عبد الحكيم وانما وجب ذكر التشبيه به
 لان الخطاب بالخير التشبيهي يتصور التشبيه به أولا ثم يطلب من يتشبه اليه ويشبه هو به فهو مكتب
 الاحكام القياسية لا يمكنه ذلك الا بذكر الاصل المتيسر عليه (قولنا وعلى التقديرين) أي حذف
 التشبيه وذكره (قولنا وعلى التقادير) أي الاربعة الحاصل من ضرب اثنين أعنى ذكر التشبيه
 وحذفه في اثنين ذكر وجه التشبيه وحذفه (قولنا تصريحا) حاصلا من ضرب الاربعة
 المذكورة في اثنين وهذا ذكر الاداة وحذفها وضع تصير ان قوئ بالياء الشخصية للعاصل وان قرئ
 بالقوية كان عائدا على الاقسام (قولنا وأعلى مراتب التشبيه) أي أقواها وهو مبتدأ متعدي
 حذف وجهه الخ وقوله في قوة المبالغة متعلق بأعلى (قولنا وتعددها) عطف تفسير (قولنا
 فقولنا الخ) هذا التفرع على ما تقدم من قوله اذا كان اختلاف المراتب وهو جواب عما يقال ان
 المتبادر من المصنف أنه متعلق بقوله في قوة المبالغة وحينئذ فيقيد أنه اذا ذكرت أركانه كلها يكون
 هذا القوة مع أنه لا مبالغة فيه فضلا عن قوتها (قولنا متعلق بالاختلاف) أراد أنه متعلق
 بالاختلاف المفهوم من قوله أعلى المراتب والطرف يكفيه راحة الفعل لانها مقدرة في النظم فهو
 ظرف لغو قاله عبد الحكيم ص كأنه لم يجعلها مقدرة لما يلزم عليه من عمل المصدر وحذفه ولكن
 بعضهم أجازا عمل المصدر في الجائر والمجرور ولو محذوف وقد يقال لاداعي ما ذكره الشارح من تعلق
 الطرف بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام بخلاف جعل الطرف مستقرا متعلقا بمحذوف حال من
 المراتب أي أعلى المراتب كقصة باعتبار ذكر أركانه محذوف الخ والشرط في مجيء الحال من المضاف
 اليه موجود وهو بوضعية المضاف الآن يقال دعاه لما ذكره قصد الرد على من زعم تعلقه بقوة المبالغة
 كما يؤخذ من قوله بعد وقد توهم بعضهم الخ (قولنا الدال عليه سوق الكلام) أي كلام المصنف
 والا فالشارح مصرح به (قولنا لأن أعلى المراتب الخ) علة لقوله الدال عليه سوق الكلام
 أي لأن أعلى يشعربان هناك مراتب مختلفة فيها أعلى وأدنى (قولنا وانما يقيد بذلك) أي بقوله
 باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها (قولنا لأن اختلاف المراتب) أي اختلاف مراتب التشبيه

بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار
 ذكر الأركان وتركها وقد سبق أن الأركان
 اربعة والتشبيه مذ كور قطعنا والتشبيه اما
 مذ كور او محذوف وعلى التقديرين
 مذ كور او محذوف اما مذ كور او محذوف
 فوجه التشبيه فالاداة اما مذ كور
 وعلى التقادير تصريحا (وأعلى مراتب
 أو محذوفة تصريحا) اذا كان اختلاف
 التشبيه في قوة المبالغة (أركان) أي
 المراتب وتعددها (أو بعضها) أي بعض الأركان
 أركان التشبيه (أو بعضها) أي بعض الأركان
 قوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه
 سوق الكلام لأن أعلى المراتب انما يكون
 بالنظر الى عدد مراتب مختلفة وانما يقيد بذلك
 لأن اختلاف المراتب
 قوله فالكلام في تشبيه البليغ ولم يرد مثله
 فيما حكى في النسخ ولعل الأولى في تشبيهات
 البليغ أو يقول ولم يرد مثله فيه ليتطابق
 الضمير ومن جهة تأويل اه معجمه

بالقوة والضعف قد يكون باختلاف المشبهة به وقد يكون باختلاف الاداة أي وهذا الاختلاف
غير مقصود بالنسبة لاستمرار انعماء والخاصة فيها والمقصود بها انما هو اختلافها باعتبار ذكر
الاركان كالأوبعضا فلذا قصد بقوله باعتبار الخ (قوله باختلاف المشبهة به) أي قوة وضعفا
فاذا كان المشبهة به قويا في وجه النسبة كان التشبيه مرتبة أقوى من مرتبة ما كان المشبهة به
ضعيفا في وجه النسبة فتولما زيد كالاسد في الشجاعة أبلغ من قولنا زيد كالثعبان في الشجاعة لقوة
المشبهة به في وجه النسبة في الاول وضعفه في الثاني (قوله وقد يكون) أي اختلاف المراتب
بسبب اختلاف الاداة نحو زيد كالاسد و ~~كان~~ أن زيدا أسدا فالثاني أبلغ من الاول لأن كان للظن
وهو قريب من العلم أي أظن أن زيدا أسدا لثبوت المشابهة بينهما (قوله وقد يكون) أي اختلاف
المراتب باعتبار ذكر الاركان أي وهذا هو المقصود بالخاصة لأن هذا هو الذي يطرله البلغاء فهو
متعلق بفتا (قوله بأنه اذا ذكر الجميع) أي بسبب انه اذا ذكر الجميع فالجواز والجور متعلق بكون
لانه بدل من قوله باعتبار والضمير للثنان وقوله اذا ذكر الجميع أي لفظا أو تقديرًا فيشمل ما اذا حذف
المشبهة لفظا فالاول نحو زيد كالاسد في الشجاعة والثاني كما اذا سئل عن حال زيد فقيل كالاسد
في الشجاعة (قوله فهو) أي ذكر الجميع لفظا أو تقديرًا أدنى المراتب أي مرتبة أدنى المراتب
ولا قوة في هذه المرتبة لتخصيص وجه النسبة وعدم ادعاء أن المشبهة عين المشبهة به مبالغة (قوله
وان حذف الوجه والاداة) أي سواء ذكر المشبهة أو حذف فهمما صورتان كالتقدم فالاول نحو زيد
أسدا والثاني كما اذا سئل عن حال زيد فقيل أسدا (قوله فأعلاها) أي فاعلى مراتب التشبيه أي
أقواها والاجتماع موجب التوثيق فيها أعني عموم وجه النسبة وادعاء كون المشبهة عين المشبهة به
(قوله والاقنوسط) أي والايحذف الوجه والاداة معا أي بأن حذف أحدهما فالنفي راجع
لحذف الوجه والاداة معا فقط لا لجميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والاداة وهذا
صادق بأربع صور حذف الاداة ذكر المشبهة أو حذف وحذف الوجه ذكر المشبهة أو حذف فالاولان
نحو زيد أسدا في الشجاعة وكما اذا سئل عن حال زيد فقيل أسدا في الشجاعة والاخيران نحو زيد
كالاسد وكما اذا سئل عن حال زيد فقيل كالاسد (قوله متوسط) أي مرتبة متوسطة بين
الاعلى والادنى لا شق لها على أحدهم وجبى القوة في الصورتين الاوليين ادعاء كون المشبهة عين
المشبهة به وفي الصورتين الاخيرتين عموم وجه النسبة (قوله وقد توهم بعضهم) أي وقع في وهمه
وذهنه والمراد بذلك البعض الشارح الخ لاني (قوله متعلق بقوة المبالغة) أي وأن معنى الكلام
أن أعلى مراتب التشبيه فيما تتوى به المبالغة باعتبار ذكر الاركان وحذف بعضها (قوله فاعترض
بأنه لا قوة بمبالغة عند ذكر جميع الاركان) أي فكان الواجب على هذا أن يقال أعلى مراتب
التشبيه في القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الاركان ما حذف منه الوجه والاداة معا (قوله
فالأعلى) أي فالقسم الأعلى مرتبة حذف الخ وانما قدر الشارح قوله فالأعلى للإشارة إلى أن قول
المصنف حذف الخ خبر عن قوله وأعلى مراتب الخ (قوله حذف وجهه وأداته) أي تركهما
بالكلية لانهم ماسة تدران بخلاف قوله مع حذف المشبهة أي لفظا لانه ملحوظ تقديره في نظم الكلام
اذ لو أعرض عنه وترك بالكلية نخرج من التشبيه الى الاستعارة وقوله حذف وجهه وأداته فقط
أومع حذف المشبهة هاتان الصورتان متساويتان كما في المأثول (قوله في مقام الاخبار عن زيد)
أي كما اذا كان يشك وبين مخاطبك مذاكرة في زيد مثلا ~~كان~~ أن قلت لمخاطبك ما حال زيد فيقول
يا أسدا أي زيد أسدا واحترز به عن خلافة فانه يكون استعارة (قوله ثم الأعلى) أي ثم القسم
الأعلى أي المتعطف بالمأثول بالأعلى فافعل ليس على يابه وذلك لانه لا عاوى في قوة المبالغة فيما بعده هذه
المراتب الأربع وقوله بعد هذه المرتبة أي وهي حذف الوجه والاداة معا ذكر الطرفان أو حذف

قوله لانه بدل الخ فيه أن البديل على زيادة تكرار
العامل فلا يكون متعلقا بكون المذكر
فالأولى أن يقول أو انه بدل الخ كما صنع
في التجريد اه معصية

قد يكون باختلاف المشبهة به فتعزى كالاسد
وزيد كالثعبان في الشجاعة وقد يكون
باختلاف الاداة نحو زيد كالاسد وكون زيدا
الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها
أو بعضها يابنه اذا ذكر الجميع فاعلاها
المراتب وان حذف الوجه والاداة باعتبار
والاقنوسط وقد توهم بعضهم أن قوله لا قوة
متعلق بقوة المبالغة فاعترض في الأعلى
مبالغة عند ذكر جميع الاركان فالأعلى
(حذف وجهه وأداته فقط) أي بدون حذف
المشبهة نحو زيد أسدا (أومع حذف المشبهة)
فمعواسد في مقام الاخبار عن زيد (ثم)
الأعلى بعد هذه المرتبة (حذف أحدهما)

أحدهما هو المشبه وفي قول الشارح بعد هذه المرتبة إشارة إلى أن ثم في كلام المصنف للتراخي في المرتبة لافي الزمان ولا أنها مجرد العطف (قوله أي فقط أو مع حذف المشبه) هذا التسم يشتمل على أربع مراتب أشار إليها بقوله يجوزيد كالأسد وهذا حذف فيه وجه المشبه فقط وقوله ونحو كالأسد عند الأخبار حذف فيه الوجه والمشبه معا وقوله يجوزيد أسد في الشجاعة حذف فيه الاداة فقط مع ذكر الطرفين ووجه المشبه وقوله ونحو أسد في الشجاعة حذف فيه الاداة والمشبه معا وقد كثر فيه الوجه وحاصله أن القسم المتعطف بكونه أعلى تحت مرتبتان متساويتان في قوة المبالغة والقسم الثاني المتعطف بالعلو لا بالأعلى تحت أربع مراتب والقسم الضعيف تحت مرتبتان متساويتان في الضعف ثم إن ظاهر المصنف والشارح أن مراتب العلى الأربع متساوية في القوة وقيل إن ما حذف فيهما الاداة أقوى وذلك لظهور جريان أحد الطرفين فيهما على الآخر المتعطفين لتماثل بخلاف ما حذف فيهما الوجه مع بقاء الاداة فإن عموم التماثل مع وجود ما يقتضى التباين ضعيف لأن المحذوف يشتمل الخصوص ثم لا يخفى أن ما تقدم من أن ما حذف في الاداة يسمى مؤكدا وما ذكر في المشبه يسمى مرصلا يشتمل هذا التقسيم المذكور هنا على معناه في الكلام بعض تداخل نظر الله معنى وإنما أفرد ما تقدم عن هذا نظر البيان الاصطلاح والتسمية (قوله لتعريفها) أي تعريف الصور الست المذكورة وفي نسخة تعريفه أي تعريف ما ذكر (قوله الباقيان) أي تكملة التسمية الحاصلة من تقسيم التشبيه السابق قريبا (قوله أعنى) أي بالباقيين الباقيين (قوله زيد كالأسد في الشجاعة) مثال لما ذكر فيه الجميع من الطرفين ووجه المشبه والاداة (قوله ونحو كالأسد في الشجاعة) مثال لما حذف فيه المشبه وذكر ما عدا من المشبه به ووجه المشبه والاداة (قوله خبر عن زيد) أي كذا يقال ما حال زيد فيقال كالأسد في الشجاعة (قوله ويان ذلك) أي يان أن الاعلى حذف الوجه والاداة ثم حذف أحدهما وأنه لا قوة لغيرهما (قوله أما بعموم وجه المشبه) أي وذلك يحصل بحذف وجه المشبه لأنه إذا حذف الوجه أفاد بحسب الظاهر أن جهة الالتحاق كل وصف أو لا ترجح لبعض الأوصاف على بعض في الالتحاق عند الحذف وذلك بقوى الاعتماد بخلاف ما إذا ذكر الوجه فإنه يبين وجه الالتحاق ويبقى حينئذ أوجه الاختلاف على أصاها فيبعد الاتحاد فاذا قيل زيد أسد في الشجاعة ظهر أن الشجاعة هي الجلمعة ويبقى ما سواها من الأوصاف على أصل الاختلاف (قوله ظاهرا) أي في ظاهر الحال وأما في نفس الامر فهو الصفة الخاصة التي قصد اشتراك الطرفين فيها كالشجاعة أو غيرها فاذا قلت زيد كالأسد أفاد بحسب الظاهر أن جهة الالتحاق كل وصف كالشجاعة والمهابة والقوة وكثرة الجري وفي نفس الامر هو صفة خاصة (قوله أو يجعل المشبه به على المشبه) أي وذلك يحصل بحذف الاداة وذلك لأن ذكر الاداة يدل على المباشرة بين الحق والمحق وحذفها يشعر بحسب الظاهر بجريان أحدهما على الآخر وصدق عليه فيستوى الاتحاد بينهما فتقول الشارح أو يجعل المشبه به على المشبه أي ظاهرا وأما في الحقيقة فلاجل حذفه من الثاني دلالة الاقول (قوله فما اشتمل على الوجهين) أي حذف الوجه والاداة وتحتيه صورتان ما إذا ذكر الطرفين معا أو حذف المشبه (قوله وما خلا عنهما) أي عن الوجهين المذكورين وذلك بأن ذكر كل من الوجه والاداة وتحت هذا صورتان ما إذا ذكر الطرفين أو حذف المشبه فقط (قوله وما اشتمل على أحدهما) وهو المشار به بقول المتن ثم حذف أحدهما كذلك وفيه أربع صور قد بينا الشارح

(الحقيقة والمجاز)

لما فرغ من التشبيه الذي هو أصل لمجاز الاستعارة التي هي نوع من مطلق المجاز شرع في الكلام على مطلق المجاز وأضاف إليه ذكر الحقيقة لكمال تعريفه بها لا توقفه عليها (قوله هذا هو المقصد

أي قوله وفي نسخة الخ وفي نسخة أخرى كتب عليها الصلوات لغيرهما بضم التثنية أي غير حذف الوجه والاداة معا بضم التثنية وحذف أحدهما فقط بصورة الأربع

(كذلك) أي فقط أو مع حذف المشبه نحو زيد كالأسد ونحو كالأسد في الشجاعة ونحو أسد زيد ونحو زيد أسد في الأخبار عن زيد (ولا قوة في الشجاعة عند الأخبار عن زيد أعنى ذكر لغيرهما) وهذا الاثنان الباقيان أعنى ذكر المشبه أو الاداة والوجه جميعا أما مع ذكر المشبه ونحو أسد في الشجاعة خبر عن زيد ويان ذلك بضم التثنية في الشجاعة وجه المشبه ووجه المشبه أو أن القوة أما بعموم وجه المشبه بانه في الشجاعة أو جعل المشبه به على المشبه بانه في الشجاعة أو جعل المشبه به على المشبه بانه في الشجاعة أو جعل المشبه به على المشبه بانه في الشجاعة

على الوجهين جميعا فهو في غاية القوة وما خلا بينهما فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط

تقوم وسطا والله أعلم

(الحقيقة والمجاز)

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان

الثاني من مقاصد علم البيان) أي والمقصد الأول التشبيه والمقصد الثالث الكناية وذلك لأن في البيان
 مشتمل على ثلاثة مقاصد باب التشبيه وباب المجاز وباب الكناية ولما فرغ من المقصد الأول وهو باب
 التشبيه شرع الآن في المقصد الثاني وهو المجاز وقد تقدم وجه هذا التشبيه مقصدا مستقلا ووجه
 تقديمه على المجاز (قوله أي هذا الخ) إشارة إلى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ وانضاف إلى
 الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه (قوله والمقصود الأصلي) أي من هذا البحث (قوله اختلاف
 الطرق) أي التي يؤدي بها المعنى المراد والمراد اختلافها في الوضوح والخفاء (قوله دون الحقيقة)
 أي فلا يتأتى فيها اختلاف الطرق التي يؤدي بها المعنى المراد في الوضوح والخفاء وذلك لعدم التفاوت
 فيها لا نهوضت لشيء بعينه لتستعمل فيه فقط فإن كان السامع عالما بالوضع فلا تفاوت ولا فلا يفهم
 شيئا أصلا وفي قوله دون الحقيقة إشارة إلى أن حصر تأني اختلاف الطرق في المجاز نسبي فلا ينافي
 أن الكناية يتأتى بها اختلاف الطرق أيضا (قوله إلا أنها الخ) جواب عما يقال حيث كان المقصود
 الأصلي من هذا البحث بالنظر في علم البيان أنها والمجاز في وجه ذكر الحقيقة معه وتقدمها عليه (قوله
 كالأصل للمجاز) أي بالكاف إشارة إلى أنها ليست أصلا حقيقة للمجاز والالكان لكل مجاز حقيقة
 وليس كذلك إذا التحق أن المجاز لا يوقف على الحقيقة ألا ترى أن رجح استعمال مجازا في المنعم على
 العموم ولم يستعمل في المعنى الأصلي الحقيقي أعني رقيق القلب فلفظ رجح مجاز لم يفرع عن حقيقة
 لكن قول الشارح بعد ذلك فرع الاستعمال الخ يقتضي أن المجاز فرع عن الحقيقة وأنها أصل له
 فينا في ما تقدم الآن يقال إن في قوله فرع الاستعمال الخ حذف مضاف أي فرع قبول الاستعمال
 وأيس المراد فرع الاستعمال بالفعل أو يقال قوله فرع الاستعمال أي كالفرع عن الاستعمال
 فهو على حذف الكاف أو المراد أنه فرع بالنظر للغالب إذا الغالب أن كل مجاز يفرع عن حقيقة ففرعه
 شيخنا العدوي (قوله أولا) ظرف للبحث أي فلذا تقدمها عليه (قوله وقد يقيدان) أي الحقيقة
 والمجاز لا بمعنى الترجمة في عبارته استخدام (قوله اللذين هما في الأسناد) ظرفية العقليين
 في الأسناد من ظرفية الجزئي في الكلّي أو الخاص في العام (قوله والاكثر الخ) إشارة إلى
 أن قد في كلام المصنف للتقليل (قوله أثلا يتوهم أنه) أي المقيد بما ذكره مقابل للشرعي والعرفي
 أي فيضربان بالتقيد مع أن المقصد ادخالهما وإغفال يتوهم لأنه في التحقيق لا يتقابلان لأن المراد
 باللغوي ما لا لغة فيه مدخل والعرفي والشرعي يصدق عليهما أنهما كذلك وعورض بأن الإطلاق
 يقتضي دخول العقليين مع انهما خارجان واجيب بأنهما لا يدخلان عند الإطلاق إذا ليطاق عليهما
 حقيقة ومجازا لا عند التقيد بالعقلي بخلاف العرفي والشرعي فانهما يدخلان عند الإطلاق
 لأنهما إذا دخل عند التقيد فدخلوا عند الإطلاق أولى (قوله في الأصل فاعيل بمعنى فاعل
 أو بمعنى مفعول) أي أن حقيقة في اللغة وصف بزنة فاعيل أما بمعنى اسم الفاعل أو بمعنى اسم المفعول
 فعلى أنها وصف بمعنى اسم الفاعل يكون مأخوذا من حق الشيء بمعنى ثبت وعلى أنها وصف بمعنى
 اسم المفعول يكون مأخوذا من حقت الشيء بالتخفيف بمعنى أثبت بالتشديد فعنى الحقيقة على الأول
 الثابت وعلى الثاني المثبت (قوله من حق) باب ضرب ونصر (قوله نقل إلى الكلمة الخ)
 أي نقل ذلك اللفظ من الوصفية إلى كونه اسما للكلمة الثابتة في مكانها الأصلي - بالاعتبار الأول
 وهو أنها في الأصل بمعنى فاعل أو المثبتة في مكانها الأصلي - بالاعتبار الثاني وهو أنها بمعنى المفعول
 فتقول الشارح الثابتة أو المثبتة لف ونشر مرتب والمراد بمكانها الأصلي معناها الذي وضعت له أولا
 وجعل المعنى الأصلي مكانا للكلمة يجوز ثم إن الظاهر من كلام الشارح أن نقل هذا اللفظ من
 الوصفية إلى كونه اسما للكلمة المذكورة بلا واسطة والذي في بعض كتب الأصول أن
 هذا اللفظ أعني لفظ حقيقة نقل أولا من الوصفية إلى الاعتقاد المطابق لثبوته في الواقع ثم نقل للتقول

أي هذا بحث الحقيقة والمجاز والمقصود
 الأصلي بالنظر في علم البيان هو المجاز لأنه
 يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة إلا أنها
 لما كانت كذلك الأصل للمجاز إذا الاستعمال
 في غير ما وضع له فرع الاستعمال فيها وضع له
 جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولا (وقد
 يقيدان باللغويين) ليقترنا عن الحقيقة والمجاز
 العقلين اللذين هما في الأسناد والشرعي
 هذا التقيد لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعي
 والعرفي (الحقيقة) في الأصل فاعيل بمعنى
 فاعل من حق الشيء ثبت أو بمعنى مفعول من
 حقيقة أثبتة نقل إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة
 في مكانها الأصلي

الدال عليه ثم نقل للكلمة المستعملة والظاهر أنه منقول الى كل واحد منهما بلا واسطة لتحقيق العلاقة
بينه وبين المعنى الوضحي فتأمل (قوله والتاء في النقل) أي لئلا تعلق نقل تلك الكلمة من
الوصفية للاسمية وبيان ذلك أن التاء في أصالتها تدل على معنى فرعي وهو التأنيث فذا روي نقل
الوصف عن أصله الى ما كثر استعماله فيه وهو الاسمية اعتبرت التاء فيه وأتى بها شعاعا بفرعية
الاسمية فيه كما كانت فيه حال الوصفية اشعارا بالتأنيث فالتاء الموجودة فيه بعد النقل غير الموجودة
قبليه (قوله للنقل) أي وليست للتأنيث باعتبار أن الحقيقة اسم للكلمة بدليل أنه يقال لفظ
حقيقة ولو اعتبر كونها للتأنيث حذف كذا كتب شيخنا الحنفى (قوله الكلمة المستعملة الخ)
اعترض بأن هذا التعريف غير جامع لأفراد المعترف لئلا يشمل الحقيقة المركبة كقام زيد فكان
الواجب أن يدل الكلمة باللفظ فيقول اللفظ المستعمل الخ واللفظ يعنى المفرد والمركب وأجيب
بأن المركب وان كان موضوعا باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق لكنه لا يطلق عليه حقيقة
ولو سلم اطلاق الحقيقة على المركب فتقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن بل ذكر
استطرادا اقتصر على تعريف الغالب منها وذكر أقسامه وهي المفردة دون المركبة (قوله تلك
الكلمة) الاولى أن يقول أي تلك الكلمة بأى التفسيرية يشير الى أن نائب الفاعل ضمير مستتر
عائد على الكلمة لا محذوف فإن قلت حيث كان نائب الفاعل ضميرا عائدا على الكلمة لا على
ما الواقعة على معنى كانت الصفة أو افعال جارية على غير من هي له فكان الواجب الإبراز كما هو مذهب
البصريين قلت لم يبرز لأن الصفة فعل وهو يجوز فيه الاستئثار باتفاق البصريين والكوفيين والخلاف
بينهما إذا كانت الصفة وصفا كذا قال بعضهم وقال بعضهم الخلاف بين الفريقين في الفعل والوصف
وعلى هذا فيقال أنه لم يبرز جريا على المذهب الكوفي من عدم الوجوب عند أمن اللبس كما هنا تأمل
(قوله في اصطلاح الخطاب) المراد بالخطاب التكلم بالكلام المشتمل على تلك الكلمة (قوله
أي وضعت له في اصطلاحه) أي بسببه يقع الخطاب أي التكلم بالكلام المشتمل الخ وأشار الشارح
بذلك الى أن إضافة اصطلاح الخطاب من إضافة السبب للمسبب وحينئذ فالإضافة على معنى لام
الاختصاص لأن الاصطلاح إذا كان سببا في وقوع الخطاب كان مختصا به والمراد بوضع الكلمة
لذلك المعنى في الاصطلاح أن يظهر ذلك على النسبة أهل ذلك الاصطلاح بحيث يطلقون اللفظ على
ذلك المعنى اصطلاحا كثيرا حتى صار حقيقة فيه سواء كانوا هم واضع اللفظ لذلك المعنى أو كان
الواضح له غيرهم (قوله مما لا معنى له) أي مما لا معنى له صحيح لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى
أما من جهة اللفظ فلأنه لا يجوز تعلق حرفي جز متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وأما من جهة
المعنى فلأن استعمال الشيء في الشيء عبارة عن أن يطلق الشيء الأول ويراد ذلك الثاني وظاهر أنه
لا تطلق الكلمة المستعملة ويراد بها اصطلاح الخطاب بحيث يكون ذلك الاصطلاح مدلول لا يكونه
مستعملا فيه على أنه يلزم عليه التخالف لأن قوله أو لا فيما وضعت له يفيد أن المدلول هو المعنى
الموضوع له وقوله في اصطلاح يفيد أن المدلول هو الاصطلاح والخاص أن مادة الاستعمال تعدى
إلى المعنى المراد من اللفظ قد خول في هو مدلول الكلمة فلو علق قوله في الاصطلاح بالمستعملة لتسد
المعنى ولزم التخالف ولزم تعلق حرفي جز متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وأجيب عن الاعتراض
الوارد من جهة اللفظ بأن الجواز الأول تعلق بالعامل في حال كونه مطلعا والثاني تعلق به حال كونه
مقيدا بالأول فلم يلزم تعلق حرفي جز متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد بل بعاملين لأن المطلق غير
المقيد ولو قف في كفاية هذا الجواب بعض من كتب على الاشعري وأجيب عن الاعتراض الوارد
من جهة المعنى ومن جهة اللفظ بأن هذا الاعتراض انما يوجه اذا اجريت في على الظاهر المتبادر منها
وأما اذا جعلت في معنى على أي استعمالا جاريا على اصطلاح الخطاب أوجعت للسببية أي بسبب

والتاء في النقل من الوصفية الى الاسمية
وهي في الاصطلاح (الكلمة المستعملة
فيها) أي في معنى (وضعت) تلك الكلمة
في اصطلاحه يقع الخطاب بالكلام المشتمل
على تلك الكلمة فانظر أعني في اصطلاح
متعلق بقوله وضعت وتعلقه بالمستعملة على
ما يفهمه البعض مما لا معنى له

اصطلاح الخطاب أو قدر أن المعنى المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح الخطاب وبالنظر إليه
 يجعل النظرية مجازية فلا يلزم ذلك المحذور إلا أنه صرف للكلام عن المتبادر منه فالجمل عليه تكلف
 على أن وضعت فعل فهو أولى في العمل من الوصف الذي هو مستعملة خصوصاً وهو أقرب منه
 للمعمول تأمل (قوله عن الكامة قبل الاستعمال) أي وبعد الوضع (قوله عن الغلط) أي
 فإن اللفظ فيه مستعمل في غير ما وضع له ألا ترى أن لفظ فرس في المثال المذكور لم يوضع للكاتب فليس
 اللفظ المستعمل في غير ما وضع له غلطاً بحقيقة كما أنه ليس بمجاز لعدم العلاقة فإن قلت الوضع كما يأتي
 معناه تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه والغلط كذلك فكيف يخرج قلت القصد شرط في الوضع
 فهو تعيين اللفظ للدلالة على معنى قصداً والغلط ليس بقصود وأعلم أن المراد بالغلط الخارج بالقيود
 المذكور غلطاً المتعلق باللسان أما المتعلق بالقلب فهو حقيقة إن كان الاستعمال فيما وضع
 له بحسب زعم المتكلم ولو غلط في قصده مكن قال للكاتب الذي رأته من بعد هذا السد لا اعتقاده أنه حيوان
 مفترس وإن كان الاستعمال في غير ما وضع له بحسب زعم المتكلم فهو مجاز إن كان هناك ملاحظة
 علاقة مكن قال للكاتب الذي رأته من بعد فاعتقد أنه رجل شجاع هذا السد فإن لم يكن هناك ملاحظة
 علاقة فليس بمجاز كما أنه ليس بحقيقة كذا أقر شيخنا العلامة الهدوي (قوله وعن انجياز المستعمل
 الخ) عطف على قوله عن الغلط وحاصله أنه احتراز بقوله فيما وضعت له عن شيئين الأول ما استعمل
 في غير ما وضع له غلطاً فليس بحقيقة كما أنه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له
 في سائر الاصطلاحات أعني اصطلاح اللغويين والشرعيين وأهل العرف وذلك كالاسد في الرجل
 الشجاع فإن استعمله فيه لم يكن استعمالاً فيما وضع له باعتبار اصطلاح الخطاب ولا باعتبار غيره
 لأن المتخاطبين إن كانوا لغويين لم يكن استعمال الاسد في الرجل الشجاع استعمالاً فيما وضع له باعتبار
 اصطلاحهم ولا باعتبار اصطلاح غيرهم أعني الشرعيين وأهل العرف وإن كان المتخاطبان من أهل
 العرف فيكون ذلك لم يكن استعمال الاسد فيه استعمالاً فيما وضع له باعتبار اصطلاحهم ولا باعتبار
 اصطلاح غيرهم وهم اللغويون وأهل الشرع وكذا يقال فيما إذا كان المتخاطبان من أهل الشرع
 وأما المجاز على بعض الاصطلاحات دون بعض فهو خارج من التعريف بالقيود الآتي بقي شيء وهو أن
 قوله فيما وضعت له كما أخرج الشينين المذكورين أخرج أيضاً الكذب كما إذا قال قائل للعمر هذا ماء مثلاً
 متعمداً لذلك القول وليس ملاحظة العلاقة وليس ثم قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقي كان كذباً
 وصدق عليه أنه مستعمل في غير ما وضع له فهو خارج بهذا القيد أيضاً لكن الشارح سكت عن
 إخراجها لأنه لا ينبغي أن يكون من مقاصد العقلاء كذا أقر بعضهم هذا وذكر بعضهم أن الكناية يجب
 أن تخرج عن حد الحقيقة وتخرج عما يخرج به المجاز ولم يعترض الشارح لذلك فكأنه أراد بالمجاز
 ما تناول الكناية بالقرينة الواقعة في تعريف الوضع القرينة المعينة له وما ذكره معنى على أن
 الكناية من المجاز وقيل إنها حقيقة وحينئذ يجب ادخالها في حدها وقيل إنها حقيقة ولا مجاز
 وهذا هو الحقيقي وحينئذ يجب إخراجها عن حدهما (قوله في الرجل) أي المستعمل في الرجل
 الشجاع (قوله لأن الاستعارة الخ) جواب عما يقال إن هذا المجاز الخارج من التعريف بقيد
 الوضع منه ما هو استعارة وسيأتي أنها موضوعة بالتأويل وإذا كانت موضوعة بالتأويل فكيف
 تخرج بقيد الوضع وخبر أن محذوف دل عليه قوله إلا أن المفهوم وجعله وإن كانت موضوعة
 بالتأويل جلة طالبة أي لأن الاستعارة حال كونها موضوعة بالتأويل غير موضوعة وضعا معتد به
 في الحقيقة فلذا أخرجت بقيد الوضع (قوله بالتأويل) أي وهو كما يأتي أدعاء دخول المشبه
 في جنس المشبه به وكونه فرداً من أفراد بعد اعتبار معنى التشبيه كما تقول في الحياض اسد فتجعل أفراد
 جنس الاسد قسمين متعارفاً وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية قوة البطش في ذلك الهيكل المخصوص

فاحتراز بالمستعملة عن الكلمة قبل
 الاستعمال فإنها لا تسبى حقيقة ولا مجازاً
 ويقتضى فيما وضعت له عن الغلط نحو هذا
 النور مشيراً إلى كتاب وعن المجاز المستعمل
 فيما لم يوضع له في اصطلاح الخطاب ولا في
 غيره كالاسد في الرجل الشجاع لأن الاستعارة
 وإن كانت موضوعة بالتأويل

وعبر معارف وهو الذي له تلك الجرامة والقوة لا في ذلك الهيكل المخصوص (قوله من اطلاق
الوضع) أي من الوضع عند اطلاقه وعدم تقييده بتأويل أو تحقيق (قوله انما هو الوضع بالتحقيق)
أي الذي لا تأويل فيه وهذا التقدير غير موجود في الاستعمارة أي والمصنف قد أطلق الوضع فيكون
مراده الوضع بالتحقيق فصح انما يثبت (قوله عن الجواز المستعمل الخ) الا على أن يقول
عن الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح غير الاصطلاح الذي به الخطاب فانها ليست
بمؤقتة لكن عبر بما ذكره للتبيين من قول الامر على أن تلك الكلمة الموصوفة بما ذكر مجاز (قوله اذا
استعملها الخطاب) بكسر الطاء أي المتكلم يعرف الشرع والمراد بالمتكلم يعرف الشرع المرعى لا وضاع
ذلك العرف في استعمال الانط (قوله في الدعاء) متعلق باستعمالها وذلك بأن قال ذلك المستعمل
لخص صلي أي ادع (قوله فانها) أي الصلاة بمعنى الدعاء (قوله لاستعماله) أي الخطاب ذلك
الانط وقوله في غير ما أي في غير معنى وقوله وضع أي الانط وتسميه على ما وقوله أعني أي بما وضع له
في الشرع وكما أن هذا الانط مجاز اذا استعمل الخطاب يعرف الشرع في الدعاء هو مجاز ايضا اذا
استعمل الخطاب يعرف اللغة في الأركان الخمسة لانه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح
الخطاب وان كانت مستعملة فيما وضعت له في غير الاصطلاح الذي وقع به الخطاب والحاصل أن
الصورتين استعمال اللغوي الصلاة في الدعاء واستعمال الشرعي لها في الأركان وهاتان حقيقتان
داخلتان في التعريف بقوله في اصطلاح به الخطاب واستعمال اللغوي لبيان الأركان واستعمال
الشرعي لها في الدعاء وهو ما مجازان خرجا بقوله في اصطلاح به الخطاب بقي شيء آخر وهو أن اللفظ
قد يكون في الاصطلاح مشتركين معنيين ويستعمل في أحدهما من حيث أنه ملابس للآخر لا من
حيث أنه موضوع له وهذا داخل في التعريف مع أنه مجاز كما لو استعمل الشرعي الصلاة المشتركة بين
الأفعال الخمسة وسجدة التلاوة لوقيل بالاشتراك في سجدة التلاوة من حيث أنها بعض من المعنى
الاول وقد يجب أن عندنا الصورة خارجة بقيد الحثية المحفوظة في التعريف اذا اراد الكلمة
المستعملة فيما وضعت له من حيث انها وضعت له واستعمال لفظ الصلاة في سجدة التلاوة ومن حيث انها
بعض الأفعال الخمسة ليس من حيث انها وضعت لها تأمل قدر ذلك شيءنا العدوي (قوله
والوضع الخ) عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة والجواز على معرفته لاخذ المشتق منه في تعريفه
ومعرفة المشتق تتوقف على معرفة المشتق منه (قوله أي وضع اللفظ) أي لا مطلق الوضع الشامل
لوضع الكتابة والاشارة والنصب والعقد والالزام التعريف بالانحصار فيكون غير جامع لأن الوضع
المعنى تعيين الشيء للدلالة على معنى نفسه سواء كان ذلك الشيء لفظا أو غيره فبما عده الذي ذكره
الشارح حصوات مساواة الحد للحدود في كلام المصنف والمراد وضع اللفظ المفرد لأن الكلام في وضع
الحقائق الشخصية أعني الكلمات لا بما يشمل المركب لأن وضعه نوعي على القول بأنه موضوع فهو
مخرج عن الموضوع ويحتمل أن يكون المراد باللفظ اعم من أن يكون مفردا أو مركبا يقطع النظر عن
الموضوع (قوله تعيين اللفظ) أي ولو بالقوة لتدخل الضمائر المستترة والمراد بتعيين اللفظ أن
يخص من بين سائر اللفاظ بأنه لهذا المعنى الخاص (قوله على معنى الخ) فيه أن الاولى أن
يقال للدلالة على شيء لأن المعنى انما يصير بمعنى بهذا التعيين فطرقا الوضع اللفظ والشيء لا اللفظ
والمعنى وقد يقال مسلم أن الوضع اضافة بين اللفظ والشيء وانهم اطرافه لكن الاضافة انما تنفع غاية
الاتصاف بتعيين طريقها ان قلت لئلا تستغنى عن ذكر هذا القيد في التعريف وتقتصر على ما تقدم
قلت ذكره ارتكابا لما هو الاولى من اشتغال التعريف على انحلل الاربع فان التعيين لا بد له من معين
فيستدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ والمعنى بمنزلة العلة
الصورية والدلالة على المعنى بنفسه هو العلة الغائية فتأمل (قوله على معنى) أي ولو كان لفظا

الا أن المفهوم من اطلاق الوضع انما هو
الوضع بالتحقيق واحتمل في اصطلاح
الخطاب عن الجواز المستعمل فيما وضع له
في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي به
الخطاب كالصلاة اذا استعملها الجواز
يعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا
لاستعماله في غير ما وضع له في الشرع أعني
الأركان الخمسة وان كانت مستعملة فيما
وضع له في اللغة (والوضع) أي وضع الانط
(تعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه)

قوله في اصطلاح به الخطاب هكذا وجد
في بعض نسخ المصنف وهي التي كتب عليها
الاول وفي الحاشية عليها كلامه هنا اهـ

كذلك كلمة (قوله أي ليدل بنفسه) أشار إلى أن قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه قول المصنف في الجواز لأن دلالة بقرينة وليس متعلقاً بالتعيين والافتقار منه على قوله للدلالة دفعاً للالباس (قوله لا بقرينة تنضم إليه) أي بحيث تكون تلك القرينة محصلة للدلالة على المعنى وهذا أي قوله لا بقرينة تنضم إليه محصلة للدلالة صادقة بأن لا يكون هناك قرينة أصلاً وكان هناك قرينة غير محصلة للدلالة على المعنى بل معينة للمعنى المراد عند مزاجه المعاني كما في المشترك (قوله ومعنى دلالة بنفسه) أي ومعنى دلالة اللفظ المقيدة بكونها بنفسه وقوله أن يكون العلم بالتعيين أي أن يكون علم الخطاب بتعيين اللفظ لذلك المعنى وقوله كافياً في فهم المعنى أي من ذلك اللفظ وقوله عند إطلاق اللفظ أي عند ذكره مطلقاً عن القرائن المذكورة والظرف متعلق بقوله كافياً (قوله وهذا) أي تعريف وضع اللفظ الذي ذكره المصنف (قوله شامل للحرف) أي شامل لوضع الحرف كما يشمل وضع الاسم والفعل (قوله لا نألفهم معاني الحروف) أي الأفرادية كالابتداء والاستفهام والتعريف وقوله عند إطلاقها أي عند ذكرها مطلقاً وقوله بعد علمنا بأوضاعها أي بأوضاع الحروف تلك المعاني مثلاً إذا علمنا أن من موضوعات الابتداء فهمناه منها عند سماعها (قوله الآن معانيها) أي التي تستعمل فيها وقوله ليست تامة في أنفسها أي ليست مستقلة بالمفهومية بل هي معان جزئية (قوله بل تحتاج) أي تلك المعاني المستعملة فيها إلى التبرؤ إلى ذكر الغير وهو المتعلق مع الحروف لفهم تلك المعاني الجزئية والحاصل أن الحرف على مذهب الشارح موضوع لمفهوم كلي ولا يستعمل إلا في جزئ من جزميات هذا المفهوم فهو يدل بنفسه على ما وضع له من المفهوم وذكر المتعلق لفهم الجزئ الذي يستعمل فيه وهذا معنى على ما قاله العلامة الرضي في قولهم الحرف كلمة دللت على معنى في غيرها أن في ظرفية أي كقمة دلت بنفسها على معنى ثابت في غيرها فاللزم في قولنا الرجل مثلنا ليدل بنفسه على المعنى الذي هو في جملة قام زيد ومن في قولنا سرت من البصرة يدل على الابتداء الذي هو في البصرة وهكذا (قوله بخلاف الاسم والفعل) أي فإن معنى كل منهما الذي يستعمل فيه تام في نفسه فلا يحتاج في فهمه منه إلى التضمين الغير له (قوله لا يكون هذا) أي تعريف الوضع (قوله عند من يجعل الخ) أي وهو ابن الحاجب وحاصل ذلك أن ابن الحاجب جعل في السببية في قولهم الحرف كلمة دللت على معنى في غيرها أي بسبب غيرها وهو المتعلق فعنده دلالة الحرف على معناه مشروط فيها ذكر متعلقه وحينئذ فلا يكون العلم بتعيين الحرف بمعناه كافياً في فهم معناه منه بل لابد من ذكر المتعلق فعلى هذا القول لا يكون تعريف الوضع الذي ذكره المصنف شاملاً لوضع الحرف والحاصل أن الحرف فيه مذهب ابن أحمد ما أنه يدل بنفسه والثاني أنه لا يدل إلا بضميمة غيره فعلى الأول يكون تعريف المصنف للوضع شاملاً لوضع الحرف لا على الثاني ومنشأ هذا الخلاف قول النحاة الحرف ما دل على معنى في غيره فقال الرضي أن في الظرفية وإن المعنى ما دل بنفسه على معنى قائم بغيره فالحرف ما دل على المعنى بنفسه أجمالاً ولكن ذلك نفعي الذي دل عليه الحرف لا يتم ولا يتعين إلا بدلالة المتعلق لقيامه به وقال ابن الحاجب أن في سببية وإن المعنى ما دل على معنى بسبب غيره فهو لا يدل على المعنى بذاته بل حتى يذكر المتعلق فمن مثلاً يفهم منها لا ابتداء ولكن لا يعلم تعيينه إلا بدلالة السير والبصرة مثلاً على الأول وعلى الثاني الدال على الابتداء من بشرط ذكر السير والبصرة مثلاً (قوله على معناه الأفراد) أي كدلالة من على الابتداء ولم على الثاني وهل على الاستفهام وقد بدأ الأفراد لأن اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم ألا ترى أن دلالة زيد في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاني ودلالة التضمين على المفعولية بواسطة ذكر الفعل والفاعل والحاصل أن اشتراط الغير في الدلالة على المعنى الأفراد يخص

أي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم إليه ومعنى
الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين
للحرف أيضاً لا نألفهم معاني الحروف عند
إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها الآن معانيها
ليست تامة في أنفسها بل تحتاج إلى الغير
بخلاف الاسم والفعل من يجعل معنى قولهم
لوضع الحرف ما دل على معنى في غيره مشروط
في دلالة على معناه الأفراد أي ذكر متعلقه

بالحرف وأما اشتراطه في الدلالة على المعنى التركيبي فهو مشترك بين الاسم والحرف فالذا قيد الشارح
 المعنى بكونه افراديا انه ثري والمعنى التركيبي هو ما دل عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله فخرج
 الجواز) هذا مخرج على التقيد بكونه بنفسه أي فباعثا لهذا القيد خرج اللفظ الجوازي عن كونه
 موضوعا بالنسبة لمعناه الجوازي أي وان كان موضوعا بالنسبة لمعناه الحقيقي وفي كلام المصنف
 سبحانه اذ انطرح بالتبديد المذكور في الحقيقة انما هو تعيين الجواز عن كونه وضعافقول المصنف فخرج
 الجواز على حذف مساق أي خرج تعيين الجواز وقول الشارح عن أن يكون موضوعا بجوارا لظاهر
 المصنف من أن الخارج نفس الجواز فتأمل وكما خرج تعيين الجواز عن كونه وضعافخرج أيضا تعيين
 الكتابة بناء على أنها غير حقيقية لأن كلام الجواز والكتابة انما يدل على المعنى بواسطة القرينة
 وان كانت القرينة في الجواز مانعة وفي الكتابة غير مانعة (قوله انما تكون بقرينة) أي بواسطة
 قرينة فالدال اللفظ بواسطة القرينة (قوله دون المشترك) طال من الجواز أي حالة كون الجواز مغايرا
 للمشترك (قوله فانه لم يخرج) أي فهو حقيقة ولو استعمل في معنييه بناء على جواره وقال بعضهم
 انه يكون مجازا في هذه الحالة فان كان المصنف يقول بذلك حمل قوله دون المشترك على ما اذا استعمل
 في أحدهما والمراد بالمشترك ما وضع لمعنيين أو أكثر وضمانا لتعدد اتحاد واضعه أو تعدد (قوله
 لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه) أي لفهمهما منه بدون القرينة وحينئذ فقررته انما
 هي لتعيين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف الجواز فان القرينة فيه محتاج اليها في نفس الدلالة على
 المعنى الجوازي (قوله أحد المعنيين) أي على انه مراد (قوله بالتعيين) أي حالة كون ذلك
 الاحكام متبسا بالتعيين (قوله لعارض الاشتراك) اضافته بيانية أي لعارض هو اشتراك
 المعاني في ذلك اللفظ الذي عين للدلالة عليها وهو علة لعدم الفهم (قوله لا ينافي ذلك) أي تعيينه
 للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وبالجملة خبر عن قوله وعدم فهم الخ (قوله فيكون موضوعا) أي
 فيكون المشترك موضوعا لكل منهما بوضعين على وجه الاستقلال فاذا استعمل في أحدهما واحتج
 الى القرينة المعينة للمراد لم يضر ذلك في كونه حقيقة لان الحاجة الى القرينة فيه لتعيين المراد
 لا لاجل وجود أصل الدلالة على المراد (قوله وهو سهو) أي من الناسخ أو من المصنف (قوله
 ان أريد أن الكتابة) أي اللفظ الكتابي (قوله فكذلك الجواز) أي وحينئذ فلا وجه لخروج
 الجواز عن كونه موضوعا دون الكتابة (قوله وان أريد أنها) أي الكتابة بمعنى اللفظ الكتابي
 (قوله لانه لا يدل عليه بنفسه) أي لانه لو كانت الكتابة موضوعا للازم المذكور لكات
 الكتابة نظرا لوجه عن قول البيان لان دلالتها حينئذ ليست عقلية بل وضعية (قوله بل بواسطة القرينة)
 أي فالقرينة في الكتابة من جملة الدال كالجواز وحينئذ فلا وجه لاجراء احدهما دون الآخر
 (قوله لا يقال) أي في الجواب عن المصنف على هذه النسخة أو لا يقال في دفع السهو عليها
 وحاصله جوابان تقرير الأول أن يقال فختار الاحتمال الثاني ولا نسلم ما ذكره من الفساد ومعنى قوله
 في تعريف الوضع بنفسه أي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وليس معناه من غير قرينة مطلقا
 كما تقدم وحيث كان معناه ما ذكر فخرج الجواز دون الكتابة لان الجواز فيه تعيين اللفظ للدلالة على
 المعنى بواسطة القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له وأما الكتابة ففيها تعيين اللفظ ليدل بنفسه
 لا بواسطة القرينة المانعة لان القرينة فيها ليست مانعة عن ارادة الموضوع له فيجوز فيها أن يراد من
 اللفظ معناه الأصلي ولازم ذلك المعنى فقول المعترض لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة ممنوع
 وتقرير الثاني أن يقال فختار الثاني ولا نسلم ما ذكره من الفساد ومعنى قوله في تعريف الوضع بنفسه أي
 من غير قرينة عقلية وحينئذ فخرج الجواز دون الكتابة لان الجواز قرينته لفظية والكتابة قرينتها معنوية
 نقول المعترض لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة مسلم لكن المراد القرينة المعنوية لا اللفظية

(فخرج الجواز) عن أن يكون موضوعا
 بالنسبة الى معناه الجوازي (لان دلالة)
 على ذلك المعنى انما تكون بقرينة) لا بنفسه
 (دون المشترك) فانه لم يخرج نفسه وعدم فهم
 للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعلمهم
 أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك
 لا ينافي ذلك فالقرينة لا دلالة على الخ
 الظاهر بنفسه وسره أخرى للدلالة على الخ
 نفسه فيكون موضوعا في كثير من النسخ
 يدل قوله دون المشترك دون الكتابة وهو
 سبب لانه ان أريد أن الكتابة بالنسبة الى
 معناه الأصلي موضوعا فكذلك الجواز ضرورة
 ان الأسدي قولنا رأيت اسدا يرعى فيه وان
 أريد أنها موضوعا بالنسبة الى معنى الكتابة
 أي لازم المعنى الأصلي ففساده نظرا لانه
 لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة
 لا يقال معنى قوله بنفسه أي من غير قرينة
 مانعة عن ارادة الموضوع له أو من غير قرينة
 اللفظية

المعتبرة في الجواز فتأمل (قوله فعلى هذا) أي ما ذكر من الجوابين (قوله لانا نقول الخ) هذا رد للجواب الأول وقوله وكذا حصر الجواز للجواب الثاني (قوله أخذ الموضوع) أي اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له (قوله للزوم الدور) وذلك لتوقف معرفة الوضع على معرفة الموضوع لا حذره جزء في تعريفه وتوقف معرفة الموضوع على معرفة الوضع لأن الموضوع مشتق من الوضع ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه نعم لو قيل إن معنى قوله بنفسه أي من غير قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي لاندفع الدور لكن ذلك لا يفهم من عبارة التعريف كذا في الأطول قال العلامة القاسمي التعريف المذكور لا يفهم منه بطريق المخالفة سوى نفي الوضع عن تعيين اللفظ للدلالة على معنى لا بنفسه بل بانضمام شيء آخر إلى النفس وهذا المقدار لك أن تعبر عنه بعبارات شتى منها أن تقول معنى قوله بنفسه أي من غير انضمام شيء آخر إليه أو من غير انضمام قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي أو من غير قرينة مانعة مما عين له أولاً ونحو ذلك مما لم يعبر به بالموضوع له الذي عبر به الشارح اللازم عليه الدور على أن لك أن تقول إن الدور مدفوع ولو صرح بالموضوع في التعريف لأن المراد به ذات الموضوع لا مع وصف الوضع قالوا يجب لتسوية التعريف بالموضوع ادراكه لكن ادراكه ممكن بغير وصف الموضوعية وهذا الدفع للدور نظير الدفع في تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم (قوله وكذا حصر القرينة في اللفظي) أي الذي هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظية لإخراج الجازدون الكتابة فانه يقتضي أن قرينة الجواز دائماً لفظية وهو فاسد لأن قرينة الجواز قد تكون معنوية وحينئذ فيكون داخل في التعريف فكيف يخرج به أي والكتابة قد تكون قرينتها لفظية وحينئذ فيكون خارجاً عنه فكيف يدخلها فيه والحاصل أن الجواب الثاني يستلزم انحصار قرينة الجواز في اللفظية وكذا يستلزم انحصار قرينة الكتابة في غير اللفظية وكل منهما ممنوع فقد تكون قرينة الجواز معنوية فيكون داخل في التعريف فلا يصح إخراجها حينئذ من قرينة الكتابة لفظية فتكون خارجة من التعريف فلا يصح إدخالها حينئذ فيه (قوله لا يقال) أي في الجواب عن المصنف على نسخة نخرج الجازدون الكتابة إن معنى كلامه أنه يخرج الخ وحاصله أن معنى قوله نخرج الجازدون الكتابة على التوجيه السابق أنه يخرج التعيين الذي في الجواز عن تعريف الوضع دون التعيين الذي في الكتابة فانه لم يخرج وقد تبين فساده وأما على هذا التوجيه فعند نخرج الجواز عن تعريف الحقيقة دون الكتابة فانه لم يخرج من تعريفها لأنها من أفراد الحقيقة لاستعمالها في الموضوع له عند السكاكي وهذا الجواب مبني على أن قوله نخرج مفترق على تعريف الحقيقة لا على تعريف الوضع بخلاف الجواب الأول (قوله على رأي المصنف) أي وإن كان صحيحاً على رأي السكاكي (قوله لم تستعمل فيما وضع له) أي عند المصنف خلافاً للسكاكي لأنه يقول الكتابة لفظ استعمل في معناه مراد منه لازم ذلك المعنى فهي عنده حقيقة لاستعمال اللفظ في معناه وإن أريد منه لازم ذلك المعنى وأما عند المصنف فهي واسطة بين الحقيقة والجواز (قوله مع جواز إرادة المزموم) أي الموضوع له ومن المعلوم أن مجزاً جواز إرادة المزموم لا يوجب كون اللفظ مستعمل فيه (قوله وسببي) أي في باب الكتابة تحقيق ذلك أي تحقيق أن إرادة المزموم وهو المعنى الحقيقي في الكتابة جائز لا لازم والمتاح يفيد ذلك في مواضع وفي موضع آخر فيسدد الزوم (قوله وانا نقول الخ) قال في الأطول لما عرّف المصنف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع وبنا فيه ما ذهب إليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته لأنه يلغو الوضع بل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة تحصيل الحاصل عقبه بقوله وانا نقول الخ فنقول الشارح في المطول هذا ابتداء بحث ليس كذلك وحاصله ما في المقام أن دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من شخص لتساوي نسبته إلى جميع المعاني فذهب

فعلى هذا يخرج من الوضع الجازدون
الكتابة لانا نقول أخذ الموضوع في تعريف
الوضع فاسد للزوم الدور وكذا حصر
القرينة في اللفظي لأن الجواز قد يكون
قرينته معنوية لا يقال معنى الكلام
أنه يخرج عن تعريف الحقيقة الجازدون
الكتابة فانها أيضاً حقيقة على ما صرح به
صاحب المتاح لأن الكتابة لم تستعمل فيما وضع
رأى المصنف في لازم الموضوع له مع
له بل إنما استعملت في لازم وسببي لهذا زيادة
تحقيق (واقول)

قوله وسببي الخ مقتضى صنعه أن نسخة
وسببي تحقّق ذلك والى في نسخ الشارح
وسببي لهذا زيادة تحقيق والامسسل
اه منحه

المحققون إلى أن المنع من لوضعه هذا المعنى دون ذلك هو إرادة الواضع والظاهر أن الواضع هو الله تعالى على ما ذهب إليه الشيخ أبو الحسن الأشعري من أنه تعالى وضع اللفظ ووقف عباده عليها تعليما بالروح أو بخلق الأصوات والحروف في جسم وسماع ذلك الجسم واحدا أو جماعة من الناس أو بخلق علم ضروري في واحد أو جماعة وذهب عبيد بن سليمان الصيرفي ومن تبعه إلى أن المنع من دلالة هذا اللفظ على هذا المعنى دون غيره من المعاني ذات الكماله بمعنى أن بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي دلالة اللفظ على هذا المعنى فكل من سمع اللفظ فهم معناه لما بينهما من المناسبة الذاتية ولا يحتاج في دلالة على معناه للوضع للاستغناء عنه بالمناسبة الذاتية التي بينهما قال المصنف وهذا القول ظاهره فاسد وسيأتي تأويله (قوله بدلالة اللفظ) أي على معناه وقوله لذاته أي لا لوضعه له إذ لا وضع (قوله ذهب بعضهم) أي وهو عبيد بن سليمان الصيرفي من المعتزلة (قوله لا يحتاج للوضع) أي التعيين (قوله طبيعية) أي ذاتية (قوله على ما يفهم) منه أي وهو عدم الاحتياج للوضع لأن دلالة اللفظ لذاته (قوله كدلالة على اللفظ) أي على وجوده وحياته فان هذه الدلالة لذات اللفظ لأنها عقلية لا تنفك أصلا (قوله لوجب أن لا تختلف اللغات) أي في معنى اللفظ الواحد لأن ما بالذات لا يختلف لكن اللازم باطل فبطل المزوم وبيان بطلان اللازم أن لفظ سومعناه بالتركية ماء وبالفارسية جانب وبالعربية قبح فلو كان بين هذا اللفظ وبين معنى من هذه المعاني مناسبة ذاتية نفى عن وضعه لما اختلفت اللغات في معناه بل كانت تتفق على المعنى الموجود فيه المناسبة (قوله وأن يفهم كل أحد) عطف على قوله أن لا تختلف أي ولوجب أن يفهم كل أحد معنى كل لفظ أي بحيث أنه متى سمع انسان أي لفظ كان يفهم معناه ولا يتعسر عليه ولا يحتاج لسؤال الترك مثلا عن معنى كلامهم لكن اللازم باطل فبطل المزوم وقوله لعدم الخيان للملازمة التي احتوت عليها الشرطية (قوله لعدم انفكاك المدلول عن الدليل) أي لأن الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر الذي هو المدلول (قوله ولا منتهى أن يجعل اللفظ الخ) يعني أن اللفظ انجما مع القرينة يتبع فهم المعنى الحقيقي منه فان أسدا مع يري لا يفهم منه المعنى الحقيقي أصلا ولو كان اللفظ دالاً بذاته فلا يكون أسدا دالا إلا على المعنى الحقيقي (قوله ولا منتهى نفسه الخ) أي لا يبدل على معناه بذاته وطبيعته وما بالذات لا يزول (قوله بحيث لا يفهم الخ) كما في الأعلام المنقولة وغيرهما من المنقولات الشرعية والعرفية كزيد والصلاة والدابة فلو كانت دلالة اللفظ على المعنى لذاته لاستمع نقل لفظ زيد من المصدرية للعلانية ونقل لفظ صلاة من الدعاء إلى الاقمار والاقوال المخصوصة ونقل لفظ دابة من كل ما دب على وجه الأرض لذوات الأربع لكن اللازم باطل فكذا المزوم والمفاسد أن دلالة اللفظ على معناه لو كانت لذاته لزم عليه أمور أربعة كلها باطلة وأعلم أن اللازم الأول نظريته للغة والثاني نظريته للأشخاص وإن كان لازما سابقا قبله والثالث نظريته للقراء والرابع نظريته للحقائق المنقولة وإذا علمت أن اللوازم أربعة تعلم أنه كان الأولى للشارح إعادة اللازم في قوله وأن يفهم كل أحد الخ كما فعل في بقية المعطوفات لأن تركبنا أعادته يشعر بأن قوله وأن يفهم الخ من قبلة ما قبله تفسيره كما قيل اه سم (قوله أي صرفه عن ظاهره) أي جملة على خلاف الظاهر منه وذلك لأنه قال معنى قوله يدل لذاته أن فيه وصفا ذاتيا يناسب أن يوضع بسببه معنى دون آخر لأن المناسبة بسببها يدل اللفظ على المعنى بدون الوضع كما هو ظاهره وأعلم أن هذا التأويل خلاف المصحح نقله عن عباد والمصحح في النقل عنه هو الظاهر من كلامه قال في جمع الجوامع وشرحه للعلامة الحلي ما نصه ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى خلافا لعبيد الصيرفي حيث أثبتا بين كل لفظ ومعناه قال والافق المختص به فقيل بمعنى أنها حامله على الوضع على وفقها فيحتاج إليه وقيل بل

بدلالة اللفظ لذاته ظاهرا فاسد (بمعنى ذهب بعضهم إلى أن دلالة اللفظ على معناه لا تحتاج إلى الوضع بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي دلالة كل لفظ على معناه لذاته فذهب المصنف وجميع المجتهدين إلى أن هذا القول فاسد لما دام محمولا على معناه لذاته لأن دلالة اللفظ على المعنى ما يفهم منه ظاهرا لا كدلالة على اللفظ المعنى لو كانت لذاته باختلاف الألفاظ المعنى أن لا تختلف اللغات باختلاف الألفاظ لو يجب أن لا يفهم كل أحد معنى كل لفظ وأن يفهم كل أحد معنى كل لفظ وأن لا يفسد المدلول عن الدليل ولا منتهى أن يجعل انفكاك المدلول عن الدليل من القرينة بحيث يدل على اللفظ بواسطة القرينة دون الحقيقي لأن ما بالذات المعنى المجازي دون الحقيقي من معنى إلى معنى لا يزول بالغير ولا منتهى نقله من معنى إلى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عنده الإطلاق إلا المعنى الثاني (وقد تأوله) أي صرفه عن ظاهره اللفظ لذاته (الساكن) أي صرفه عن ظاهره

بمعنى انها كافية في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع يدرك ذلك من خصه الله تعالى به
 كما في الفافه ويعرفه غيره منه قال القرافي سكتي أن بهنهم يتدعى انه يعرف التسميات من الاختاء
 فقبل له ما سمى ادعاغ وهو من لغة البربر فقال أجد فيه يسا شديدا وأراه اسم الجرو وهو كذلك
 قال الاصفهاني والثاني هو الصحيح عن عباد اه بلفظهما فانت تراه كيف نقل القولين وصحح الثاني
 منهم ما عن عباد وهو يخالف تأويل السكاكي (قوله وقال انه) أي القول المذكور (قوله
 تنبيه) أي ذنبيه أو المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله على الاشتقاق والتصريف) هذا يدل
 على أن كلامهما علم على حسنة وهو الحق لا امتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحينية
 المتغيرة في موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات اللفاظ من حيث أصلها وحروفها
 وزادتها وصحتها واعتلاها وهما تنبأ وعلم الاشتقاق يبحث عن مفردات اللفاظ من حيث انتساب
 بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذلك ذكره السيد في شرح المفتاح قال الفري وفيه أن هذا
 منقوض بالكلمات المتغيرة عن أصلها بالابدال ونحوه كما يقال في قال أصله قول فان هذا من علم
 الصرف مع أن فيه البحث عن انتساب أحدهما الى الآخر بالاصالة والفرعية وأجيب بأن مراده
 الاصلة والفرعية الخصوصان أي اللذان بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجدان في قال وقول وأملت
 وأملت لاتحاد معناه بخلاف الفعل والمصدر تأمل (قوله من أن للحروف الخ) هذا بيان
 لما عليه أئمة الاشتقاق (قوله في أنفسهم) أي باعتبار ذواتها (قوله خواص) أي صفات
 وقوله بها أي بسببها (قوله كالجهر) هو خروج الحرف بصوت قوى ويعلم ذلك بالوقف على
 الحرف بعده مزمرة كآب وأخ والهمس هو خروج الحرف بصوت غير قوى والحروف المهموسة
 يجمعها قولك غنة شخص سكت وما عدها من مجهور (قوله والشدّة والرخاوة) الشدة انحصار
 صوت الحرف عند اسكانه في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري في غيره والرخاوة عدم انحصار صوت
 الحرف في مخرجه عند اسكانه فيجري الصوت في غير مخرجه جزيا ما والتوسط أن لا يتم الانحصار
 والجري والحروف الشديدة يجمعها قولك أجد قط بكت والمتوسطة بين الشديدة والرخاوة يجمعها
 قولك ان عمر وما عداها حروف رخوة (قوله وغير ذلك) أي كالاستعلاء والاستفحال والتصحيح
 والاعلال (قوله وتلك الخواص) أي الاوصاف (قوله اذا أخذ في تعيين شيء) أي اذا أخذ في وضع
 لفظ وقوله مركب منها أي من هذه الحروف (قوله لمعنى) متعلق بتعيين (قوله بينهما) أي
 بين الحروف والمعنى فوضع مثلا اللفظ المبدوء بحرف فيه رخاوة لمعنى فيه رخاوة وسهولة كالفصم
 بالقاء الذي هو حرف رخو فانه قد وضع لكسر الشيء بلا يينونة وانفصال لانه اسهل مما فيه يينونة
 ويضع اللفظ المبدوء بحرف فيه شدة لمعنى فيه شدة كالفصم بالتف الذي هو حرف شديد فانه قد وضع
 لكسر الشيء مع يينونة لان الكسر مع اليينونة أشد من الكسر بلا يينونة ويضع ما فيه حرف استعلاء
 لما فيه علو وضده لخفض وعلى هذا القياس (قوله قضاء لحق الحكمة) الاضافة بيانية أي اداء
 لحكمة اتصاف الحروف بتلك الخواص وليست هذه الخواص علة مقتضية لذاتها هذه المعاني
 فانه خرق للاجماع قال العلامة الفناري ولا يخفى أن اعتبار الانتساب بين اللفظ والمعنى بحسب
 خواص الحروف والتركيبات انما يظهر في بعض الكلمات كما ذكره وأما اعتبارها في جميع كلمات اللغة
 واحدة فعدو نظرنا بذلك باعتبارها في كلمات جميع اللغات قال الشيخ بس وعبارة الجويني في المسئلة مثل
 الحروف في الكلمات خواص تحملي على وضعها لمعانيها أو وضعت لمعانيها اتفاقا فوضع الباب
 المعنى والناب بالنون لمعنى آخر ولو عكس لم يتنع وبني المسئلة على مسئلة حكيمه وهي أن الفاعل
 المختار هل يشترط في اختياره وجود مرجع أولا والاظهر لا كاختيار الجماع لدفع جوعه أحد
 الرغيفين (قوله لكسر الشيء) أي الذي وضع لكسر الشيء وقوله من غير أن يبين أي يتفصل ذلك

وقال انه تنبيه على ما عليه أئمة على الاشتقاق
 والتصريف من أن الحروف في أنفسهم
 خواصها تختلف كالجهر والهمس والشدّة
 والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وذلك
 الخواص تنسب أن يكون العالم بها اذا
 أخذ في تعيين شيء من كتبها المعنى لا يحمل
 الانتساب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم
 بالقاء الذي هو حرف رخو كسبب الرخاوة

الشيء (قوله حتى بين) أي ولاشت أن كسر الشيء مع اليقونة أشد وأقوى من الكسر الذي لا يقونة فيه (قوله بأن لها آيات الخ) عطف على قوله أن الحروف في أنفسها خواص فتقوله أيضا أي كما أن الحروف في أنفسها خواص وهذا بيان لما عليه آيات التعمير (قوله بالتعريف) أي تحريك العين (قوله لما فيه حركة) أي فأنهم ما وضعوا لما فيه حركة (قوله كأنه زوان) أي فإنه مشتمل على هيئة حركات متواليمة فيناسب ما فيه حركة ولذلك وضع الضراب الذي كرو وزود على الاتي وهو من جنس الحركة (قوله والجدي) أي فإنه مشتمل على هيئة حركات متواليمة فلذا وضع الجمار الذي له نشاط في حركته وخفة حتى أنه إذا رأى ظله ظنه حمارا جاد منه أي فرضه ليسبقه لنشاطه وفي القنري الحدي صفة مستترة من جاد إذا مال يتساقط حمار حدي أي مائل عن ظله لنشاطه (قوله وكذا باب فعل) عطف على قوله كأنه إعلان (قوله للأفعال الطبيعية) أي الذي وضع للأفعال الطبيعية وذلك لأن النظم يناسب عدم الانبساط فجعل دال أعلى أفعال الطبيعة اللازمة لذواتها قاله ابن يعقوب وفي شرح السبيل لا يفتحناج وقيل الضم يحتاج إلى النضمام الشفتين فتناسب أن يكون مدلوله مضموما مع الشخص أي لازماله (قوله في الأصل مفعول) أي أنه باعتبار أصله مصدر ميمي على وزن مفعول فأصله مجوز نقلت حركة الواو للسكون قبلها ثم تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فصار مجازا لأن المشتقات تتبع الماضي المجزى في الصحة والإعلال وهم قد أعلا أفعال الماضي وهو جاز فلذا أعلا المجاز (قوله من جاز المكان) أي مشتق من جاز المكان وهذا ظاهر على أن الاشتقاق من الأفعال كما يتناول الكوفون وأما على مذهب البصريين من أن الاشتقاق من المصدر فيقدر مضاف أي مشتق من مصدر جاز وهو الجواز لأن المصدر المزيد يشتق من المجزى ويصح أن يقدروا مأخوذ من جاز المكان ودائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق (قوله نقل) أي لفظ مجاز في الاصطلاح إلى الكلمة الخ وحاصله أن لفظ مجاز في الأصل مصدر معناه الجواز والتعدية ثم أنه نقل في الاصطلاح من المصدرية إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار أنها جازة ومتعدية مكانها الأصلي فيكون اسم فاعل أو باعتبار أنها مجوزة ومتعدية بها معنيها أنها الأصل فيكون اسم مفعول إذا علمت هذا فنقول الشارح الجازة بيان المناسبة بين المنقول والمنقول إليه لأنه من جهة المنقول إليه لأن المنقول إليه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فإنا الشارح أنه نقل إلى الكلمة باعتبار كونها جازة ومتعدية معنيها الأصلي وكذا يقال في قوله الاتي أو المجوز بها أي أو نقل إلى الكلمة باعتبار كونها مجوزا بها (قوله على معنى الخ) أي حالة كون الكلمة المجوز بها متبسة بمعنى أنم الخ وأتى الشارح بهذا الإشارة إلى أن البناء في قوله المجوز بها للتعدية لا للتبسية (قوله وذكر المصنف الخ) حاصله أن لفظ مجاز في الأصل مصدر ميمي بمعنى مكان الجواز والسؤال وهو نفس الطريق مأخوذ من قولهم جعلت كذا مجازا لخاصي أي طريقا لها ثم نقل ذلك اللفظ في الاصطلاح إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار كونها طريقا إلى تصور المعنى المراد منها لا تصافها بمعناها الأصلي لأن المجاز بمعنى الكلمة المذكورة طريقة طريق إلى تصور المعنى المراد منها والحاصل أن لفظ مجاز مصدر ميمي يصلح للزمان والمكان والحديث فاتفق المصنف والشيخ عبد القاهر على أنه لا يصح أن يكون المجاز المستعمل في الزمان منقولاً عنه لعدم المناسبة بينه وبين المنقول إليه أعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ثم اختلفا فقال المصنف المنقول هنا المستعمل اسم مكان وقال الشيخ عبد القاهر المنقول هنا هو المستعمل في الحديث وإنما المستعمل المصنف ما ذكره لأن استعمال المصدر الميمي بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف استعماله اسم مكان (قوله أنه) أي لفظ مجاز مشتق أو مأخوذ من قولهم على ما مر (قوله على أن معنى) أي بناء على أن معنى جاز الممكن سلمه ووقع

والقصر بالمصنف الذي هو حرف يدل على كسر
الشيء حتى بين وأن آيات تركيب الحروف
أي خواص الحروف التي هي آيات تركيب الحروف
لما فيه حركة كأنه زوان والجدي وكذا باب
فعل بالضم مثل شرف وكرم فلا فاعل الطبيعية
اللازمة (والجواز) في الأصل مفعول من جاز
المكان يجوز أنه متعدية مكانها الأصلي أو الجوز
الجازة أي التي جازوا بها وعدوها مكانها
بها على معنى أنهم جازوا بها وعدوها مكانها
الأصل كذا في أسرار البلاغة وذكر
المصنف أن الظاهر أنه من قولهم جعلت كذا
مجازا إلى حاجتي أي طريقا لها على أن معنى
جاز المكان سلمه

جواز معناه لا يعني انه جازمه وتعداه وحينئذ فالجواز معناه مثل الجواز والسؤال وهو نفس الطريق
 (قوله فان الجواز الخ) على حذف أي ثم نقل للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لان الجواز معني
 الكلمة المذكورة طريق الخ فهذا اشارة لبيان المناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه والحاصل انه
 على هذا القول لم يعتبر في الكلمة المنقول اليها كونها جائزة أو محجوزا بها بل كونها محلا للجواز بخلاف
 القول الاول لا يقبل الحقيقة كذلك طريق الخ تصور معناها فلتسمي مجازا بهذا الاعتبار لانا نقول
 ما ذكر وجه التسمية وترجيح لهذا الاسم في هذا المعنى على غيره وهو لا يقتضي اطراد التسمية في كل ما
 وجد فيه ذلك الوجه المعبر لانه انما اعتبر لانشاء التسمية على وجه الخصوص بالمعنى كالا يلزم اتفاقا واما
 عند اتفاق ذلك الوجه بخلاف اعتبار المعنى في وصفه شيء بشئ فانه يقتضي اطراد الوصف في كل من
 وجد فيه ذلك المعنى ويتفق وصفه عند اتفاق ذلك المعنى لان ذلك المعنى اعتبر لصفة اطلاق الوصف
 والحقيقة وان وجد فيها المعنى المذكور وهو كونها طريقا الى تصور معناها لاسمي مجازا اذا لا يطلق
 الجواز على معناه ليشعر بالمعنى الذي اشتق منه فينبغي ثبوتها ونقيا كما في الاوصاف بل اعتبر المعنى فيه
 لترجيح الاسم للتسمية من غير قصد وضعه للمعنى الوضعي وخلصه أن اعتبار المعنى في تسمية شيء بشئ
 يغير اعتبار المعنى في وصف شيء بشئ كتسمية نبي لهجرة بأجر ووصفه بأجر فاعتبار المعنى في التسمية
 انما هو لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولي بذلك المعنى من غيره وفي الوصف
 لصفة اطلاق الوصف على الشيء الموصوف ولهذا اشرط بقاء المعنى في الموصوف عند اطلاق الوصف
 عليه ولم يشترط بقاء المعنى في السمي عند اطلاق الاسم عليه فعند زوال الحرة لا يصح وصفه بأجر
 حقيقة ويصح تسميته بذلك أي استمرار اطلاق ذلك الاسم عليه (قوله وهما) أي الجواز المفرد والجواز
 المركب مختلفان أي حقيقة كل منهما يتخالف حقيقة الآخر (قوله ففرقوا كلا على حدة) أي لان
 الحقائق المتباينة لا يمكن جمعها في تعريف واحد على سبيل التفصيل لكل منها بحيث يحصل معرفة
 حقيقة كل منها بخصوصه وأما على سبيل الاجمال فيمكن كأن يعبر عن بدل الكلمة باللفظ أو القول
 وكان يقال في تعريف الانسان والفرس الجسم البناء الحيواني المتحرك بالارادة (قوله الكلمة) أي
 سواء كانت اسما أو فعلا أو حرفا وخرج عنها المركب ولا يقال خرج بها لانها جانس والجنس لا يخرج به
 كذا قيل ولأن نقول لا فرق بين خرج به وعنه انما الذي لا يناسب اخرج به بالهمزة فتأمل (قوله
 احتريز بها) أي بالاستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال أي وبعد الوضع كما احتريز بها عن الكلمة
 المهملة التي لم توضع أصلا حتى انها تستعمل (قوله فانها) أي الكلمة التي وضعت ولم تستعمل
 لامن الواضع ولامن غيره ليست بمجاز ولا حقيقة (قوله في غير ما وضعت له) أي في معنى مغاير
 للمعنى الذي وضعت الكلمة له فغيره وضعت ليس راجعا لما فكان الواجب ابراز الضمير لبيان الصلة
 على غير من هي له ثم انه ان أريد الوضع الشخصي خرج عن التعريف التجوز فيما شرو موضوع لمعناه
 الاصل بالتأويل كالمشتقات وان أريد الوضع النوعي خرج عن التعريف التجوز فيما كان الوضع فيه
 لمعناه الاصل شخصيا كالاسم مثلا وان أريد ما هو أعم من الشخصي والنوعي لم يشمل شيئا من أفراد
 الجواز الآن يجب أن المراد الوضعان ويرتفع التوزيع أي في غير ما وضعت له وضعا شخصيا
 في الموضوع بالوضع الشخصي وفي غير ما وضعت له وضعا نوعيا في الموضوع بالوضع النوعي فتأمل
 ويرد على التعريف اللفظ المشترك اذا استعمل في احكامه فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير
 ما وضعت له كالعين مثلا اذا استعملت في الباصرة كان معناها مغاير المعناها اذا استعملت في عين
 الشمس مثلا اللهم الآن يعمل ما في التعريف على العموم والمعنى حينئذ المستعملة في مغاير كل ما
 وضعت له وحينئذ فلا يرد المشترك فتأمل (قوله من تجللا كان الخ) تعميم في الحقيقة فغيره كان
 المستعمل على الحقيقة وذكر الضمير باعتبار أن الحقيقة لفظ والضمير المستتر اسم كان ومن تجللا

فان الجواز طريق الى تصور معناه فالجواز
 (مفرد ومركب) وهما مختلفان ففرقوا كلا
 على حدة (أما المفرد فهو الكلمة المستعملة)
 احتريز بها عن الكلمة قبل الاستعمال
 فانها ليست بمجاز ولا حقيقة (في غير ما
 وضعت له) احتريز به عن الحقيقة من تجللا كان
 أو مستعملا

خبره تقدم ومقتولا عطف عليه والمرتبجل هو اللفظ الموضوع لمعنى اشتداء من غير نقل عن شيء كاستعداد
وأدود وأسد وانتقول هو اللفظ الموضوع لمعنى بعد وضعه لا كترئس نسبة مع هجران المعنى الأول
كأداة الصلاة فإن دابة اسم لكل مادب على الأرض ثم نقل لذات القوائم والصلاة اسم للدعاء ثم
نقلت للأركان الخصوصية والمناسبة موجودة في ما وقد هجر المعنى الأول (قوله أو غيرهما) أى ما ليس
منقولاً ولا مرتبجلاً كالمشتقات فأنما بالبيت مرتبجلاً شخصاً لتقدم وضع موادها ولا منقولة لعدم
وضعها بنفسها قبل ما اشتقت له أى وكالمشتق فإنه تعدد فيه وضع اللفظ من غير ملاحظة مناسبة بين
المعنيين مثلاً ولا يشترط فيه هجران المعنى الأول فهو مغاير للمرتبجل والمنقول كالمشتق (قوله
في اصطلاح الخطاب) أى في الاصطلاح الذى يقع بسببه الخطاب والتكلم (قوله متعلق بقوله
رضت) يعنى أن المعنى الذى وضع له اللفظ في اصطلاح الخطاب بذلك اللفظ إذا استعمل الخطاب
ذلك اللفظ في غير مكان مجازاً قال الفنارى ليس المراد من تعلقه بوضعت أن يعتد بحدوث الوضع
في ذلك الاصطلاح والالزم أن لا يكون لفظ الاستدعاء الذى وضع في اللغة للعبارة المفترس وأقر ذلك
الوضع في الاصطلاح والعرف عندما استعمله التحوى أو غيره من أهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة
بل المراد بذلك كونه موضوعاً له في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في ذلك أولاً وهذا وما ذكره
من متعلق الفارق بقوله وضعت غير متعين بل يصح تعلقه بالغير لاشتماله على معنى المفارقة وبالمستعمل بعد
تقييده بقوله في غير ما وضعت له والمعنى حينئذ أن الكلمة المقيمة بكونها مستعملة في غير ما وضعت له
إذا استعملت في ذلك الغير بسبب اصطلاح الخطاب بمعنى أن مصحح استعمالها في ذلك الغير والسبب
في كونه غير اصطلاح الخطاب تكون مجازاً ولكن هذا الوجه لا يتناول عن فعل كما تقدم في تعريف
الحقيقة (قوله ليدخل) أى في التعريف على كل من الاحتمالات الثلاثة التى ذكرناها في متعلق
الفارق وقوله المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر أى غير اصطلاح المستعمل أى والحال
أنه مستعمل في غير ما وضع له في اصطلاحه (قوله الخطاب) بكسر الطاء أى المتكلم بهذه
الكلمة (قوله مجازاً) أى لأن الدعاء غير الهيئة الخصوصية الموضوع لها لفظ الصلاة في عرف
الشرع لاشتمالها عليه وكذا إذا استعمله الخطاب بعرف اللغة في الأركان الخصوصية فإنه يكون
مجازاً والحاصل أنه يصدق على كل منهما أنه كلمة مستعملة في معنى مغاير لما وضعت له في اصطلاح
الخطاب كما أشار لذلك الشارح بقوله فليس بمستعمل الخ (قوله وإن كان مستعملاً الخ) جملة
حالية معترضة بين اسم ان وخبرها وهو قوله فليس بمستعمل الخ والفاء فيه زائدة (قوله فيما) أى
في معنى (قوله في الجملة) أى في بعض الاصطلاحات وهو اللغة (قوله فليس بمستعمل فيما
وضع له في الاصطلاح الذى وقع به الخطاب أعنى الشرع) أى وإن كان مستعملاً فيما
وضع له في اصطلاح اللغة فهو مجاز شرعى يقتضى اصطلاح الشرع وإن كان حقيقة لغوية يقتضى
اصطلاح أهل اللغة فإن قلت أوقع ذلك الاستعمال من لغوى بغير اصطلاح الشرع هل يكون
مجازاً لغوياً قلت أيجاب العلامة ابن قاسم في شرح الورقات بما نصه لا نسلم أنه مجاز لغوى بل هو شرعى
ولو حكاه (قوله ويخرج) عطف على قوله ليدخل أى ويخرج من تعريف المجاز ما يكون له
معنى آخر باصطلاح آخر الذى هو من أفراد الحقيقة فصله يخرج محذوف وقوله من الحقيقة بيان لما
بعد ما هو قوله ما يكون الخ والحاصل أن المصنف زاد قوله في اصطلاح الخطاب لاجل أن يدخل
في التعريف بعض أفراد المجاز لاجل أن يخرج من التعريف بعض أفراد الحقيقة وهو اللفظ المستعمل
في غير ما وضع له لئلا يكون غير اصطلاح الخطاب وإنما هو غير اصطلاح آخر (قوله لا يحسب
اصطلاح الخطاب) يعنى فلا تكون الصلاة المستعملة في الأركان الخصوصية بحسب الشرع من المجاز
إذا تعريفه ليس ماداً قاعياً (قوله على وجه يصح) يؤخذ منه أنه لا بد في المجاز من ملاحظة العلاقة

أو غيرهما وقوله (في اصطلاح الخطاب)
متعلق بقوله وضعت فليدرك ليدخل المجاز
المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كاللفظ
الصلاة إذا استعمله الخطاب بعرف فيما
في الدعاء مجازاً فإنه وإن كان مستعملاً فيما
وضع له في الجملة فليس بمستعمل في معنى
في الاصطلاح الذى وقع به الخطاب له معنى
الشرع والخروج من الحقيقة ما يكون له معنى
آخر باصطلاح آخر كلفظ الصلاة المستعملة
بحسب الشرع في الأركان الخصوصية فإنه
يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضع
له لا يحسب اصطلاح الخطاب ودعوى الشرع
(على وجه يصح)

لأن صحة استعمال اللفظ في غير ما وضع له تتوقف على ملاحظتها ولذا صح تفرع قوله بعد فلا بد الخ
 عليه (قوله مع قرينة عدم إرادته) أي حال كون ذلك الكلمة المستعملة في الغير مصاحبة لقرينة
 دالة على عدم إرادة المتكلم للمعنى الموضوع له ووضعه حقيقة فمقتضى المجاز مائة من إرادة الأصل
 واشتراط القرينة المذكورة في المجاز وإخراج الكناية بما يقتضي أنما هو عند من لم يجوز الجمع بين
 الحقيقة والمجاز كالبائين أمان جوزه كالأصوليين فلا يشترط في القرينة أن تكون مائة عن إرادة
 المعنى الحقيقي كما صرح بذلك العلامة المحلى فعنده هو لا يجب إسقاط القيد المذكور من التعريف
 لأجل سلامته وصدقه على المعرف وإذا سقط القيد المذكور لأجل إدخال المعرف دخلت الكناية
 أيضا (قوله من العلاقة) المراد بها هذا الأمر الذي به الارتباط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي
 وبه الانتقال من الأول لثاني كالمشابهة في مجاز الاستعارة وكالسببية والمسببية في المجاز المرسل
 وقوله فلا بد من العلاقة أي من ملاحظتها فلا يكفي في المجاز وجودها من غير أن يعتبر بها المستعمل
 ويلاحظها فالصحيح لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له ملاحظتها لا مجرد وجودها والمعتبر من العلاقة
 نوعها ولذا صح إنشاء المجاز في كلام المولدين فإذا عرفنا أن العرب استعملوا اللفظ في سبب معناه أو في
 المسبب عن معناه أو في المشابهة أعناه جاز لنا أن نستعمل ألفظا مغايرا لما استعملوه لمثل تلك العلاقة لأن
 العرب قد اعتبروها رابطة ولا تقتصر على خصوص اللفظ الذي استعملوه ولو كان المعتبر شخص العلاقة
 لتوقف استعمال اللفظ في معناه المجازي على النقل من العرب في تلك الصورة مع أنه ليس كذلك
 والعلاقة بفتح العين سواء كانت في المعاني كعلاقة المجاز والسبب القائم بالقلب والمحسوسات كعلاقة
 السيف والسوط وقيل إنها بالفتح في المعاني وبالكسر في الحسيات وإنما اشترط في المجاز ملاحظة
 العلاقة بين المعنى المجازي والمعنى الأصلي ولم يصح أن يطلق اللفظ عليه بالعلاقة ويكتفى بالقرينة
 الدالة على الإرادة لأن إطلاق اللفظ على غير معناه الأصلي ونقله له على أن يكون الأول أصلا والثاني
 فرعاً يشرى بين المعنيين في اللفظ وتفرع لاحد الإطلاقين على الآخر وذلك بسند على وجه التخصيص
 المعنى القريني بالتشريك والتفريع دون سائر المعاني وذلك الوجه هو المناسبة والأفلاحة كـ
 في التخصيص فيكون تشكيكنا في حين التصرف في التأصيل والتفريع (قوله واشترط العلاقة الخ)
 يؤخذ من هذا أن المراد باللفظ الخارج من التعريف ما استعمل في غير ما وضع له للعلاقة من غير تعدد
 لذلك الاستعمال وهو الغلط اللساني كما إذا أشار إلى كتاب وأراد أن يقول خذ هذا الكتاب فسيق
 لسانه وقال خذ هذا القوس وأما الغلط في الاعتقاد فإن استعمال اللفظ في معناه بحسب اعتقاده كان
 يقول انظر إلى هذا الأسد معتقدا أنه الحيوان المفترس المعلوم فإذا هو قوس فهو حقيقة لاستعماله
 في معناه الأصلي في اعتقاده وإن لم يصب وإن استعمل في غير معناه بحسب اعتقاده كأن يقول انظر
 إلى هذا الأسد مشيراً للقوس معتقداً أنها رجل شجاع صدق عليه حد المجاز لأنه في اعتقاده الذي هو
 المعتبر استعماله في غيره معناه للعلاقة وإن لم يصب في ثبوت العلاقة في المشار إليه كذا في ابن يعقوب وبه
 يمين رد ما في الشيخ بس نقل عن بعضهم أن الغلط الخارج من التعريف لا يقتصر على اللساني أو غيره
 (قوله واشترط العلاقة) تفسير لقوله قيد الخ بين به أن معنى قولهم على وجه يصح أنه لا بد من العلاقة
 فيكون فيه دفع لبث وهو أن قيد على وجه يصح كما يخرج الغلط يخرج مجازاً لم يلاحظ فيه علاقة لأن
 استعماله على هذا الوجه لا يصح وحاصل الجواب أن عرفهم تخصيص قولهم على وجه يصح في تعريف
 المجاز بما تحققت معه العلاقة فتأمل (قوله ليس على وجه يصح) أي لعدم ملاحظة العلاقة بين
 القوس والكتاب (قوله والكناية) إخراجها بناء على أنها واسطة لا حقيقة ولا مجازاً ما أنها ليست
 حقيقة فلانها كما سبق اللفظ المستعمل فيها وضع له والكناية ليست كذلك وأما أنها ليست مجازاً فلأنه
 اشترط فيه القرينة المانعة عن إرادة الحقيقة والكناية ليست كذلك ولهذا إخراجها من تعريف المجاز

شأنه بالمتعملة (مع قرينة عدم إرادته)
 أي إرادة الموضوع له (فلا بد) للمجاز (من)
 العلاقة) ليحقق الاستعمال على وجه يصح
 وأما قيد بقوله على وجه يصح واشترط
 العلاقة (ليخرج الغلط) من تعريف المجاز
 كقولنا خذ هذا القوس مشيراً إلى كتاب لأن
 هذا الاستعمال ليس على وجه يصح
 (و) أعني قيد بقوله مع قرينة عدم إرادته
 تخرج (الكناية) لأنها مستعملة في غير ما
 وضع له

(قوله مع جواز الراجح) أي حالة كون استعمالها المذكور مقارنا لجواز الخوض فيكون القرينة فيها
 ليست مانعة من ارادة المعنى الاصلي والمراد بجواز ارادة المعنى الاصلي في النكاحية أن لا ينصب
 المستعمل قرينة على انتفاءه فعلى هذا إذا اتى المعنى الاصلي عن النكاحية ولم ينصب المستعمل علم
 الخطاب باتفاق قرينة على عدم ارادته لم ينتف عنه اسم النكاحية وليس المراد أن يوجد المعنى الاصلي
 معবাদا عما فذلك اذا قلت فلان طويل النكاحية عن طول القامة مع على أن اللفظ كناية ولولم يكن
 له شهاد حيث لم يتعد جعل علم الخطاب بأنه لا يتبادله قرينة على عدم ارادة المعنى الاصلي والا كان
 مجازا لا كناية (قوله والجواز) أي الفرد (قوله يعين ناقله) أي يكون ناقله عن المعنى اللغوي
 طائفة مخصوصة من الناس ولا يشترط العلم بتخصص الناقل والاقرب أن اختصاص أهل بلد بلفظ
 دون سائر البلدان لا يسمى عرفا خاصا وانما هو ان كانوا طائفة منسوبة من طرفه كآهل الكلام وأهل
 النحول والندول في جملة أهل البلاد لا يوقف على أمر يضبط أهلها ثم ان ظاهر الشارح أن النقل لا يثبت
 منه في العرفي وأن كثرة الاستعمال دليل عليه لأنه تقسما وقيل ان النقل هو كثرة الاستعمال لا لفظ
 في بعض أفراد معناه لغة أو في معنى مناسب للمعنى الاصلي وذلك لأن كثرة الاستعمال حتى يصير
 الاصلي مهورا هو المحقق في معنى المنقول ولا دليل على وجود نقل متصود أقولا (قوله وغير ذلك)
 أي ما عدا الشرعي المتكلمين بقريضة المتبادلة وانما يجعل الشرعي من العرفي الخاص
 شر يفاله حيث جعل استعمالا مستقلا (قوله لا يعين ناقله) أي عن اللغة أي أن ناقله عن اللغة
 لا يعين بطائفة مخصوصة وان كان معينا في نفس الامر فانه دفع ما يقال أصل الناقل يعين كواحد
 أو ألق غير أنما جعلنا عنه حيث تعين فهو خاص فأين العام وحاصل الجواب أن المراد بالخاص
 ما كان ناقله طائفة بخصوصهم كالصرفي والنعوي والعام ما كان ناقله ليس طائفة بخصوصهم بل
 يكون الناقل من جميع الطوائف وقد أشار الحنفية لهذا الجواب بعد اراد الاشكال بقوله وكأنهم
 أرادوا بذلك أن لا يعين النقل بجماعة مخصوصة كالنعوي والصرفي وأهل الشرع بل يكون الناقل
 من الجميع (قوله وهذه النسبة) أي في لغوي وشرعي وعرفي وقوله في الحقيقة أي الكيفية
 في الحقيقة بأن يقال حقيقة لغوية حقيقة شرعية حقيقة عرفية خاصة أو عامة (قوله بالقياس) أي
 بالنسبة وانظر الى الواضع (قوله فان كان واضعها) أي واضع الحقيقة (قوله لغوية) أي
 فهي حقيقة لغوية (قوله وان كان الشارع) أي وان كان واضع تلك الحقيقة الشارع فهي
 حقيقة شرعية (قوله وعلى هذا القياس) أي وان كان واضع تلك الحقيقة أهل العرف فهي
 حقيقة عرفية خاصة أو عامة (قوله وفي الجواز) عطف على قوله في الحقيقة أي وهذه النسبة
 النكاحية في الجواز في قولهم مجاز لغوي أو شرعي أو عرفي خاص أو عام وقوله باعتبار الاصطلاح
 أي باعتبار أهل الاصطلاح (قوله في ذلك الاصطلاح) من وضع الظاهر موضع المضمر والاصل
 فيه (قوله والدعاء) أي خبر (قوله فانما حقيقة شرعية في العبادة مجاز شرعي في الدعاء)
 هذا اذا كان الذي استعمله في الامر من أهل الشرع وأما اذا كان الذي استعمل لفظ
 الصلاة في الامر لغويا كان مجازا لغويا في الاول وحقيقة لغوية في الثاني (قوله وفعل لفظ
 والحدث) يعني أن لفظ فعل اذا استعمله الخطاب بعرف النحول في اللفظ المخصوص وهو ما دل
 على معنى في نفسه واقترن بزمان كان حقيقة عرفية خاصة لغوية وان استعمله في الحدث كان مجازا
 لغويا (قوله في الحدث) أي الذي هو جزئي من جزميات مدلوله لغة لأن لفظ فعل مدلوله لغة الامر
 والشان والمضام أن الفعل بالكسر في اللغة اسم بمعنى الامر والشان نقل في النحول لكامة المخصوصة
 لا ثباتا عليه فانما استعمل الفعل بالكسر في جزء معناه أعني الحدث مكان مجازا لغويا وليس
 الفعل حقيقة لغوية في الحدث كما يتوهم (قوله لذی الأربع) أي لذی القوائم الأربع المعهود وهو

مع جواز ارادة ما وضعت له (رسل منبها)
 أي من الحقيقة والجواز (لغوي وشرعي)
 وعرفي خاص (يعين ناقله) عرفت (علم)
 والصرفي وتعريف ذلك (أو) عرفت (علم)
 لا يعين ناقله وهذه النسبة في الحقيقة
 بالقياس الى الواضع فان كان واضع
 اللغة لغوية وان كان الشارع شرعية وعلى
 هذا القياس في الجواز باعتبار الاصطلاح
 الذي وقع الاستعمال فان كان واضع
 في ذلك الاصطلاح وان كان واضع
 اللغة فالجواز لغوي والا فشرعي
 الشرع فشرعي والا فشرعي (والربح)
 (استدلال السمع) (الخصوص) (الربح)
 (الجميع) فانه حقيقة لغوية في السمع مجاز
 لغوي في الجميع (وصلادة للعبادة)
 لغوي (والدعاء) فانما حقيقة شرعية
 المخصوصة (والدعاء) فانما حقيقة شرعية
 في العبادة مجاز شرعي في الدعاء (ويعمل
 المخصوص أعني ما دل على معنى
 للفظ) المخصوص أعني ما دل على معنى
 في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة
 (والحدث) فانه حقيقة لغوية خاصة أي
 لغوية في الحدث (قوله مجاز لغوي في الحدث)
 (ودابة لذی الأربع والانسان)

الحمار والبغل والفرس وقوله والانسان أى المهان كما فى الاطول (قوله فانها حقيقة عرفية عامة فى الاول) أى أن الخطاب بالعرف العام اذا استعمل لفظ دابة فى ذى القوائم الاربع يكون حقيقة عرفية عامة اذا كان الاستعمال باعتبار كونها ذات اربع وأما لو استعمله فى ذات الاربع باعتبار عموم كونها تدب على الارض مثلا كان حقيقة لغوية كما هو ظاهر من كلامهم بقائها فى الاستعمال على موضوعها (قوله مجاز عرفى عام فى الثانى) قال ابن يعقوب والعلاقة بين السميع والسميع والشجاع فى الاول المشابهة وبين العبادة المخصوصة والدعاء فى الثانى اشتقاقا عليه وبين اللفظ المخصوص والحدث فى الثالث دلالة عليه مع الزمان وبين الانسان المهان وذوات الاربع فى الرابع مشابهة له فى قوله التميز (قوله مرسل ان كانت الخ) سمي مرسل لان الارسل فى اللغة الاطلاق والمجاز الاستعارى مقيد بادعاء أن المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق عن هذا القيد وقيل انما سمي مرسل لا رساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة بل ردد بين علاقات بمجالات المجاز الاستعارى فانه مقيد بعلاقة واحدة وهى المشابهة (قوله ان كانت علاقته) أى المقصودة اخذنا ما يأتى (قوله الصحيحة) أى لاستعمال اللفظ فى غير ما وضع له (قوله غير المشابهة) أى كما اذا كانت مسببة أو سببية على ما يأتى وذلك بأن يكون معنى اللفظ الاصلى سببا لشيء أو مسببا عن شيء فينقل اسمه لذلك الشيء (قوله والافاستعارة) أى والابان لم تكن العلاقة بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى غير المشابهة بل كانت نفس المشابهة (قوله هو اللفظ الخ) أى لأن المقسم المجاز وهو لفظ وقوله فيما أى فى معنى شبه ذلك المعنى المستعمل فيه بمعنى ذلك اللفظ الاصلى واعلم أن ما ذكره المصنف من أن الاستعارة قسم من المجاز وقسمة للمرسل منه هذا اصطلاح البيهقيين وأما الاصوابون فيطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا تقع فى الغفلة اذا رأيت مجازا مرسلأ أطلق عليه الاستعارة قاله الفهرى (قوله رأيت أسد ايرى) كأنه قال رأيت رجلا يشبه الاسد ايرى بالانساب فقد استعمل لفظ اسد فى الرجل الشجاع والعلاقة هى المشابهة فى الشجاعة والقارىء هو قوله ايرى واطلاق لفظ استعارة على اللفظ المستعار من المعنى الاصلى للمعنى المجازى من اطلاق المصدر على المفعول كالسبح بمعنى المنسوج وأصل الاطلاق التجوز ثم صار حقيقة عرفية (قوله وكثيرا ما تطلق الاستعارة) أى وكثيرا ما يطلق فى العرف لفظ الاستعارة والمراد أن هذا أكثر فى نفسه لا بالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق اقل (قوله على فعل المتكلم) أعنى المعنى المصدرى لأعلى اللفظ المستعار كما ذكره قبل (قوله اسم المشبه به) أى اللفظ يشمل استعارة الفعل والحرف فراه بالاسم ما قابل المعنى لا ما قابل الفعل والحرف (قوله ويصح منه الاشتقاق) أى ويصح الاشتقاق من لفظ الاستعارة على اطلاقها بالمعنى المصدرى كما هو شأن كل مصدر فيقال المتكلم مستعير والمشبه به مستعار منه والمشبه مستعار له ولفظ المشبه به مستعار بخلاف اطلاق الاستعارة على نفس اللفظ المستعار فانه لا يصح منه الاشتقاق لأن اسم المفعول لا يشتق منه (قوله أى المشبه به) وهو معنى الاسد مثلا والمشبه وهو معنى الرجل مثلا وقوله أى لفظ المشبه به كأنه لفظ الاسد مثلا وقوله مستعار أى معنى المشبه (قوله لانه) أى لفظ المشبه به وقوله من اخذ هو المعنى المشبه به وقوله فأبىس غيره هو المعنى المشبه فالتشبيه بين المعانى والاستعارة للاقتضا والاصل انك اذا قلت رأيت اسدا ايرى فقد شبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس واستعير اسم المشبه به للتشبيه بالمعنى المشبه وهو ذات الرجل الشجاع مستعار له لانه هو الذى أتى باللفظ الذى لغيره وأطلق عليه فصار كالانسان الذى استعير له الثوب من صاحبه وأبىس ويقال للمعنى المشبه به وهو الحيوان المفترس مستعار منه اذ هو كالانسان الذى استعير منه ثوبه وأبىس غيره من حيث انه أتى باللفظ واطاق على غيره ويقال للفظ اسد مستعار لانه أتى به من صاحبه لغيره كاللباس المستعار من صاحبه للإبسه ويقال للانسان

فانها حقيقة عرفية عامة فى الاول مجاز عرفى عام فى الثانى (والجواز مرسل ان كانت العلاقة) المعجزة (غير المشابهة) (والافاستعارة) المجازى والمعنى الحقيقى (والافاستعارة) فعلى هذا الاستعارة هى اللفظ المستعمل فيما شبه به من الاصل لعلاقة المشابهة كما سلك في قولنا رأيت أسدا ايرى (وكثيرا ما تطلق الاستعارة) على فعل المتكلم أعنى (على استعمال اسم المشبه به فى المشبه) فلهذا تكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق (فهما) أى المشبه به واللفظ أى لفظ المشبه به (مستعار) لانه بمنزلة اللباس الذى استعير من احد قائلين غيره

المستعمل للفظ في غير معناه الأصلي مستعير لانه هو الآتي باللفظ من صاحبه كالاتي باللباس من صاحبه (قوله كاليدي في النعمة) أي كاللفظ اليد اذا استعمل في النعمة مثل كبرت ايادي فلان عندي وجلت يدي لذي ورأيت ايادي عت الوجود فاطلاق اليد على النعمة فيماد كرجاز مرسل من اطلاق اسم السبب على مسببه لان اليد سبب في صدور النعمة ووصولها الى الشخص المقصود بها (قوله كاليدي) أي اليد بمعنى الجارية لا بمعنى اللفظ فسيء استخدام (قوله بمنزلة العلة الفاعلية) أي كرون الاعطاء مصدر منها وانما لم تكن علة فاعلية حقيقة لان العلة الفاعلية في الحقيقة الشخص المعطى واليد آلة للاعطاء كذا اقتر بعض الاشياخ وفي ابن يعقوب ان العلاقة في اطلاق اليد على النعمة كون اليد كالعلة الفاعلية للنعمة من جهة أن العلة الفاعلية يترتب عليها وجود المفعول كما يترتب وصول النعمة الى المقصود بها على حركة اليد ويترتب وجودها بوصف كونها نعمة على حركة اليد والوصول للغير بالفعل ولا شك في تحقق الملازمة بين العلة الفاعلية ومفعولها المقضية للانتقال وكذا ما هو مثلها في الترتيب فان المترتب على الشيء يتقبل الذهن منه اليه وانما قلنا هو كالعلة الفاعلية ولم نقل نفس العلة لان المرتب عليه وصف آخر غير اليد وهو كونها لانفسها والمترتب أيضا وصول النعمة واتصافها بكونها نعمة لانفس وجودها فالعلاقة هنا ترجع الى السببية انشائية (قوله وكاليدي في القدرة) أي وكاليدي اذا استعملت في القدرة كما في قولك لا اسير يد أي قدرة فان استعملنا فيها مجاز مرسل وذلك لان آثار القدرة تظهر باليد غالباً مثل الضرب والبطش والقطع والاختذ والدفع والمنع فينتقل من اليد الى الآثار الظاهرة بها ومن الآثار الى القدرة التي هي اصلها فهي مجاز عن الآثار من اطلاق اسم السبب على المسبب والآثار يصح اطلاقها مجازاً على القدرة من اطلاق اسم المسبب على السبب ولا مانع من بناء مجاز على مجاز آخر تقديره فالعلاقة في اطلاق اليد على القدرة كون اليد كالعلة الصورية للقدرة وآثارها اذ لا تظهر القدرة وآثارها الا باليد كما لا يظهر المصور الا بصورته فرجعت العلاقة هنا الى معنى السببية (قوله لان أكثر ما يظهر سلطان القدرة) ما مصدرية أي لان أكثر ظهور سلطان القدرة أي سلاطتها وتأثيرها وقوله في اليد أي باليد (قوله وبها) أي باليد تكون الافعال الدالة على القدرة أي غالباً بدليل قوله السابق أكثر وهذا عطف تفسير لما قبله وحاصله أن الافعال الدالة على القدرة لما كانت لا تظهر الا باليد صارت القدرة وآثارها كل منها لا يظهر الا باليد وان كان ظهور أحدها مباشراً والآثار بسيطة وحيث كان كل منها لا يظهر الا باليد صارت اليد كالعلة الصورية لها وهذا كله بناء على أن المراد بالقدرة الصفة التي تؤثر في الشيء عند تعلقها به وأما اذا أريد بها أثرها كما قال الكمال بن ابي شريف فالعلاقة حينئذ المسببية في الجملة اذ قد اطلق اسم السبب وهو اليد وأريد المسبب وهو الآثار الصادرة عنها (قوله وغير ذلك) كالدفع والمنع (قوله اسم للبعير الذي يحمل المزايدة) الذي في الخجاج الزاوية البعير والبغل والحمار الذي يستقي عليه والعامة تسمى المزايدة راوية وذلك حائر على الاستعارة اه فقول الشارح اسم للبعير لا مفهوم له (قوله المزايدة) بفتح الميم والجمع مزاييد والمراد بها كما في شرح السيد علي المفتاح ظرف الماء الذي يستقي به على الدابة التي تسمى راوية وقال ابو عبيد المزايدة سقاء من ثلاثة جلود تجميع أطرافها لطلب التحملها أكثر الماء فهي سقاء الماء خاصة وأما المزود بكسر الميم فهو الطرف الذي يجعل فيه الزاد أي الطعام المتخذ للسفر وجمعه مزاد والراوية الذي هو اسم الدابة الحاملة للماء انما يستعمل عرفاً في المزايدة لافي المزود كما في سم وابن يعقوب فاذا علمت تغير المزايدة للمزود تعلم أن تفسير الشارح المزايدة بالمزود غير صحيح (قوله حاملها) أي مجاورها عند الحمل فسميت المزايدة راوية للمجاورة والتعبير بالمراد من أحد شيئا آخر (قوله وبمنزلة العلة المادية) عطف على قوله حاملها أي والعلاقة كون البعير حاملها أو كونه بمنزلة العلة المادية لها وهذا إشارة الى علاقة المادية

(والمزول) وهو ما كانت العلاقة غير المتناهية (كاليدي) الموضوع للبارحة المخصصة اذا استعملت (في النعمة) المخصصة اذا استعملت (في النعمة) تكون بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة لان النعمة من مصدر وتصل الى المقصود بها (و) كاليدي (في القدرة) لان أكثر ما يظهر سلطان القدرة يكون في اليد وبها تكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاختذ وغير ذلك (والراوية) التي هي في الأصل اسم للبعير الذي يحمل المزايدة اذا استعملت (في المزايدة) أي المزود الذي يجعل فيه الزاد أي الطعام المتخذ للسفر والعلاقة كون البعير حاملها أو كونه بمنزلة العلة المادية

أخرى وهي مطلق السببية كما قبلها بأن يجعل البعير منزلة العلة المادية لأمزادة لأنه لا وجود لها بوصف
 كونها أمزادة في العادة لا يحمل البعير أمضاها فيوقفها بهذا الوصف على البعير كوقوف الصورة
 على المائدة في أن لا وجود لاحتدام الامع صاحبها والتوقف في الجملة يصحح الانتقال والتميم وانما
 قال بمنزلة العلة الخ لآن العلة المادية ما يكون الشيء معه بالقوة كمنحطب للسريقات الصورة السريية
 موجودة مع الخشب بالقوة والبعير وان كان محصلا للامزادة من حيث وصفها فهي من حيث هذا
 الوصف معه بالقوة لكن المازدة لم تجعل منه بحيث يكون جزءا لها (قوله بالمثال) أل جنسية
 (قوله الى بعض أنواع العلاقة) قيل انها تعتبر وصف المنقول عنه كفي الامثلة وهو التحقيق وقيل
 تعتبر وصف المنقول اليه وقيل انها تعتبر وصفها لها معا (قوله اخذ في التصريح ببعض الانواع)
 أي وان صرح في ذلك الآتي بما يشمل بعض ما ذكر أولا فان حاصل العلاقة في البدا إذا استعملت
 في النعمة والقدرة السببية في الجملة وهذا داخل في قوله الآتي أو باسم سببيه الآن يقال ان السببية
 الآتية غير المتقدمة لان المتقدمة سببية تزيانية بخلاف الآتية فانها حقيقية (قوله في هذه العبارة
 نوع من التسامح) أي لان ظاهرها أن الجواز نفس تسمية الشيء باسم جزئه مع أن الجواز هو اللفظ
 الذي كان للجزء واطاق على الكل للملازمة لكن لما كان السبب في كون ذلك اللفظ مجازا تسمية
 الكل به مع كونه اسمًا لجزئه تجوز في جعل التسمية من الجواز (قوله والمعنى) أي المراد من
 هذه العبارة (قوله أن في هذه التسمية مجازا) في معنى مع أي أن مع هذه التسمية مجازا أي
 أن هذه التسمية يصاحبها الجواز المرسل فالجواز المرسل صاحب لتلك التسمية لانه واقع فيها كما هو
 ظاهر الشارح ولانه نفس التسمية كما هو ظاهر المصنف ويمكن أن يوجه كلام المصنف أيضا بحذف
 المنصاف أي ومن وجوده الجواز المرسل وخرقه تسميته الخ (قوله وهو اللفظ الخ) أي والجواز المرسل
 المصاحب لتلك التسمية هو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على نفس ذلك الشيء واعلم انه
 لا يصح اطلاق اسم كل جزء على الكل وانما يطلق اسم الجزء الذي له مزيد اختصاص بالكل بحيث
 يوقف تحقق الكل بوصفه الخاص عليه كرقبة والرأس فان الانسان لا يوجد به وشمما بخلاف
 اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان وأما اطلاق العين على الرية فليس من حيث انه انسان بل
 من حيث انه رقيق ومن المعلوم أن الرية انما تحقق كونه شخصاً رقيقاً بالعين اذ لو لاها لالتفت عنه
 الرقية والى هذا أشار الشارح بقوله ويجب الخ (قوله وهي الجارحة المخصوصة) أي بحسب أصل
 وضعها (قوله في الرية) أي فانها تستعمل مجازا مرسل في الرية مأخوذة من ربأ اذا أشرف
 (قوله وهي الشخص الرقيق) أي المسمى بالجاسوس الذي يطلع على عورات العدو (قوله والعين جزء
 منه) أي فقد أطلق اسم جزئه عليه لعلاقة الجزئية (قوله مما يكون) أي من الأجزاء التي يكون لها
 مزيد اختصاص بالمعنى الذي يتقدم من الكل كالاطلاع في هذا المثال حالة كونه متجاوزا غيره من
 الأجزاء (قوله الذي يطلق على الكل الخ) وأما اطلاق اسم الكل على الجزء فلا يشترط أن يكون
 الجزء فيه هذه المثابة (قوله يجعلون اصابعهم) أي انما ملهم والقرينة استحانة دخول الاصابع بقامها
 في الأذان عادة وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الاصابع في الأذان لتلاسمع شيئا من الصواعق
 ويجوز أن يكون التجوز في الاسناد وأن يكون على حذف مضاف أي انملة اصابعهم وذكريهم أن
 هذا من باب نسبة الفعل الذي في نفس الامر للجزء الى الكل ولا يسمى هذا مجازا كقولك ضربت زيدا
 ومضيت بالتمثيل فلا يكون مجازا ولو لم تضرب كله ولا مضيت بكه وفيه تعسف لان نسبة مطلق الجمل
 للاصابع كثيرا ما يراد به الكل فالولا الأذان يجري على الأصل وأما نحو انسرب فلا يحل من تنوره
 على الكل فجعل من باب الحقيقة والام يحل كلام عن مجازا عما هو مذهب مردود (تلميح) تكلم
 المصنف على استعمال اسم الكل في الجزء وسكت عن اسم الكل اذا استعمل في الجزئي لانه يكون

ولما أشار بالمثال الى بعض أنواع العلاقة
 اخذ في التصريح ببعض الانواع
 العلاقات فقال (ومنه) أي من المرسل
 تسمية الشيء باسم جزئه (قوله في هذه العبارة
 نوع من التسامح والمعنى أن في هذه التسمية
 مجازا مرسل وهو اللفظ الموضوع لجزء
 الشيء عند اطلاقه على نفس ذلك الشيء
 (صكالعين) وهي الجارحة المخصوصة
 (في الرية) وهي الشخص الرقيق والعين
 جزء منه ويجب أن يكون الجزء الذي يطلق
 على الكل مما يكون له من بين الأجزاء مزيد
 اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلاً
 لا يجوز اطلاق اليد أو الاصبع على الرية
 (وعكسه) أي ومنه عكس المذكور
 تسمية الشيء باسم كله (صكالاصابع)
 المستعملة (في الأنازل) التي هي أجزاء من
 الاصابع في قوله تعالى يجعلون اصابعهم

بجواز أيضاً لا فذهب الكمال بن الهمداني ومن وافقه إلى أنه حقيقة مطلقة وعلة بأن اللام في قولهم
 في تعر يف الحقيقة الكلمة المستعملة فيها وضعت له لام التعديل ولا شك أن اسم الكلي - انما وضع
 لأجل استعماله في الجزئي - وعلة غيره بأن الجواز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أولاً
 والجزئي - ليس غير الكلي - كما أنه ليس عنه وذهب بعضهم إلى التفصيل وحاصله أن استعمال اسم
 الكلي - في الجزئي - أن كان من حيث اشتد له على الكلي - فهو حقيقة وإن كان استعماله فيه لا بالنظر
 لما ذكر بل من حيث ذاته - كان مجازاً (قوله أي ومنه تسمية الشيء الخ) جعله هنا وفيما يأتي
 التسمية المذكورة مجازاً تسامحاً كما تقدم (قوله الذي سببه الغيث) جعله الغيث سبباً في النبات
 بالنظر الجملة - والا فالسبب في الحقيقة الماء مطلقاً وان لم يكن مطراً (قوله وأورد) من الورد
 وهو الذكر (قوله بل هو من تسمية المسبب) أي وهو الدينة وقوله باسم السبب أي الذي هو الدم
 فالدينة مسببة عن الدم والدم سبب لها وقد أطلقنا السبب الذي هو الدم على مسببه وهو الدينة فصار
 المراد من الدم في قولهم فلان أكل الدم أي أكل مسببه وهو الدينة وعمار يؤيد سهو المصنف في الإيضاح
 تفسيره بقوله أي الدينة المسببة عن الدم فإنه قد بين أن الدينة المطلق عليها الدم مسببة والكلام
 في إطلاق اسم المسبب على السبب ويمكن أن يوجه كلامه بأنه جعل الدينة علة حاملة على القتل حتى
 لو لم يكن رجاء النجاة بالدينة لم يقدم القاتل على القتل فهي سبب في الأقدام على الدم فاطاق الدم الذي
 هو المسبب عليها ولا تنافي بينه وبين تفسيره لأن العلول من وجه قديم - تكون علة - من وجه فالدم
 وإن كان مسبباً عن الدينة باعتبار التعقل إلا أنها في الخارج مترتبة عليه لأن العلة الغائية متأخر
 وجودها عن مسببها فكلامه أولاً منظور فيه للتعقل وتفسيره منظور فيه للترتب الخارجي ولا يخفى
 ما في هذا الجواب من التعسف لأنه اعتبار عقلي - وهو خلاف مدلول اللفظ وأجاب بعضهم بجواب
 آخر وحاصله أن مراد المصنف أن الأكل مجاز عن الإخذ وهو سبب في الأكل فهو من تسمية السبب
 باسم المسبب وأما قوله أي الدينة المسببة عن الدم فقد أشار إلى مجاز آخر في الدم باعتبار آخر ولا يخفى
 بعد هذا الجواب عند صاحب الذوق السليم (قوله أي تسمية الشيء) أي كالأولاد بالبايعين
 في المثال الآتي وقوله الذي كان هو عليه أي على صفته أو على معنى من وقوله لكنه أي الشيء
 الأول ليس عليه أي على الشيء الثاني أي ليس على صفته أو ليس منه وقوله الآن أي عند الإطلاق
 وأعلم أن ما ذكره من أن تسمية الشيء باسم ما كان عليه أولاً مجاز هو مذهب الجمهور وخلاف ما قال
 أن الإطلاق المذكور حقيقي - استعمالاً لا إطلاقاً حال وجود المعنى فوجود المعنى فيما مضى كاف
 في الإطلاق الحقيقي - عنده وقيل بالوقف ففيه ثلاثة أقوال محكية في كتب الأصول لكن في المشتق
 كالمثال المذكور ثم إن قول المصنف أو ما كان عليه أو ما يؤول إليه ظاهره أن العلاقة هنا هي الكيفية
 وفيما بعده الأيولة والمناسب أن يقال إنها هنا اعتبار ما كان وفيما يأتي اعتبار ما يؤول إليه (قوله
 قبل ذلك) أي قبل دفع المال إليهم لأن إتياء المال إليهم انما هو بعد البلوغ وبعد البلوغ لا يكونون
 يتسمى اذ لا يتم بعد البلوغ وحديث فاطمة لآل أبيها على البايعين انما هو باعتبار الوصف الذي
 كانوا عليه قبل البلوغ (قوله اذ لا يتم بعد البلوغ) علة لمخدوف كاعتك مما قرناه (قوله
 باسم ما يؤول ذلك الشيء إليه) أي تخشعاً كما في أنك ميت أو ظناً كما في أيلولة العصور للعمر
 لا احتمالاً كما يؤول العبد للحرية فلا يقال لعبد هذا حر لأن الحرية يؤول إليها العبد في المستقبل
 احتمالاً والمراد الظن والاحتمال باعتبار استبعاد الشيء وحاله في نفسه فلا يرد أنه قد يظن
 عتق العبد في المستقبل بخو وعد وأن العصور قد يحصل اليأس من تخميره لعراض فينتفي ظن تخميره
 (قوله أي عصوراً يؤول إلى النحر) هذا تفسير لقوله نحر والداعي له عدم صحة المعنى الحقيقي لأن
 العصور حالة العصور لا يتخا من العقل وانما يتخا من عدمه فأشار بهذا التفسير إلى أن المراد بالنحر

(وتسمية أي ومنه تسمية الشيء باسم سببه)
 نحو وعينا الغيث) أي النبات الذي سببه
 الغيث (أو) تسمية الشيء باسم مسببه نحو
 أمطرت السماء غيثاً أي غيثاً يكون النبات
 أمطرت في الإيضاح في أمثلة
 مسبب عنه وأورد في قولهم فلان
 تسمية السبب باسم المسبب وهو دم
 أكل الدم أي الدينة المسببة عن الدم وهو دم
 بل هو من تسمية المسبب باسم السبب
 كان عليه أي تسمية الماضي لكنه ليس عليه
 هو عليه في الزمان الماضي أو ما
 الآن (نحو أو أوالناهي) أي ما
 الذين كانوا يتسمى قبل ذلك اذ لا يتم بعد
 البلوغ (أو) تسمية الشيء باسم (ما يؤول)
 ذلك الشيء (إليه) في الزمان المستقبل (نحو
 أن أرا في أعصر نحر) أي عصوراً يؤول إلى

العصير وأن العصير يسمى شجرا باعتبار ما يأول اليه لكن كان الأولى للشارح أن يقول أى عنيا يأول
عصيره الى الخمر لان العصير لا يعصر الا أن يقال أراد أن أعصر بمعنى أستخرج وهذا بناء على ما هو
التحقيق الذى يسبق الى الذهن من أن نسبة الفعل وما يشبهه الى ذات موصوفة بوصف انما تكون
بعد انصافها بذلك الوصف بحيث يكون انصافها سابقا على ثبوت الفعل لها فيلزم وقوع العصير على
العصير أى المعصور وأما ان قلنا ان الفعل يمارن تعلقه وصف المفعول به وان المعنى هذا انى أعصر
عصيرا حاصله بذلك المعصر فلا حاجة الى تأويل أعصر بأستخرج (قوله باسم محله) أى باسم المكان
الذى يحل فيه ذلك الشيء (قوله فليدع ناديه) قال الفريسي يحتمل أن يكون الآية من قبيل
البحار بالنقصان على حذف المضاف وأعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسأل القرية
(قوله والننادي المجلس) أى أن النادى اسم لمكان الاجتماع والمجلس القوم وقد أطلق على أهله
الذين يحلون فيه والمعنى فليدع أهل ناديه أى أهل مجلسه لينصرفه مع انهم لا ينصرفون في ذلك اليوم
(قوله الحال فيه) بنصب اللام وتشديد هاء صفة لاهل أى الحال ذلك الال في ذلك النادى ويصح
قراءة الحال بالجر صفة للنادى بمرت على غير من هو له لكن كان عليه ابراز الضمير (قوله أو تسمية
الشيء باسم حاله) هذا عكس ما قبله لان ما تقدم يسمى الحال باسم المحل وما هنا يسمى المكان باسم
ما يحل فيه (قوله التي تحمل فيها الرحمة) أى الامور المنعم بها لانها هي التي تحمل في الجنة واطلاق
الرحمة على الامور المنعم بها مجاز وتوضيحه كما في ابن يعقوب أن الرحمة في الاصل الرقة والحنان والمراد
بها في جانب الله لازمها الذى هو الانعام واستعمل في الجنة لملو له فيها على أهلها ثم ان الانعام
اعتبارى اذ هو تعلق القدرة بايجاد المنعم به واعطائه للمنع عليه وليس حالا في الجنة حقيقة وانما
الحال بها حقيقة متعلقة بهذا مجاز مرسل مبنى على مجاز ضمني وهو ارادة المنعم به بالانعام الذى
هو الرحمة (قوله آتته) فرق بعضهم بين الآلة والسبب بأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله
والسبب ما به وجود الشيء فاللسان آلة للذكر لاسبب له قاله سم واعترض بأن هذا الفرق لا يظهر
اذ قد يقال ان الآلة بها وجود الشيء ولذا ادخل بعضهم الآلة في السبب فجعلها من جملة أفراد
(قوله ذكر احسننا) أى فيهم أخذ احسن من اضافة اللسان للصدق هذا ويحتمل أن يكون المراد
واجعل لى كلاما صادقا باقى الآخرين أى اجعل لسانى متكلاما بكلمات صادقة باقية في الآخرين
لا تنسى ولا تنقطع ولا تتصرف (قوله واللسان اسم لآلة الذكر) أى فأطلق اللسان على الذكر لكونه آلة له
فالعلاقة الآلية والمراد بالآخرين المتأخرون عنه من الانبياء والامم ولاستجابة المولى دعاءه صارت
كل أمة بعده تنسب اليه وتقول أبو نوح ابراهيم سواء كانوا يهودا أو نصارى أو غيرهم (قوله ولما كان
الحج) جواب عما يقال لاى شئ ذكر المصنف المعنى المجازى في المسائل الاخيرة دون ما عداهما
من الامثلة وهلا صرح به في الجميع أو حذفه من الجميع (قوله في الاخيرة) أى في مجازية
الاخيرة (قوله نوع خفاء) أى لان المعنى المجازى لا يظهر فيه ما ظهره في الامثلة السابقة لان
استعمال الرحمة في الجنة واللسان في الذكر ليس من المجاز العرفى العام ولذا اجل الكشف الرحمة
على الثواب الخلد والظرفية على الاتساع وقيل في الثانى ان المعنى اجعل لى لسانا ينطق بالصدق
في الآخرة (قوله صرح به) أى بالخفاء أى بيزيله وهو ما بعد أى (قوله في الكتاب) أى
في المتن حيث قال أى في الجنة وأى ذكر احسننا (قوله فان قيل الخ) حاصله أن اعتبار العلاقة
انما هو لتثقل الذهن من المعنى الحقيقي الى المعنى المجازى والانتقال فرع للزوم وأما كثر هذه
العلاقات لا يفسد لزوم المعنى الذى مر في المقدمة وهو أن يكون المعنى الحقيقي الموضوع له اللفظ
بحيث يلزم من حصوله في الذهن حصول المعنى المجازى اما على الفور او بعد التأمل في القرائن
واذا كان أكثر هذه العلاقات لا يفسد لزوم فلا وجب لمجملها علاقات هذا حاصله وقد يقال انه

(أو تسمية الشيء باسم محله فليدع ناديه)
(أو تسمية الشيء باسم حاله) أى
المجلس (أو تسمية الشيء باسم محله) أى
باسم ما يحل في ذلك الشيء (تخووا ما الذين
اسميت وجوههم في يومئذ الله أى في الجنة)
التي تحمل فيها الرحمة (أو تسمية الشيء باسم
آلة الله فتخووا جعل لى لسان صدق في الآخرين
أى ذكر احسننا) واللسان اسم لآلة الذكر
ولما كان في الاخيرة نوع خفاء صرح
به في الكتاب فان قيل قد ذكر في مقدمة

لا حاجة الى السؤال والجواب بعد ما ترفى المقدمة من أن المعتبر للزوم الذهني ولولا اعتقاد الخاطب
 يعرف أو غيره ولعله اعاده تذكرا لما سبق (قوله أن معنى الجواز الخ) أي بخلاف الكتابة فانها
 مبنية على الانتقال من اللازم الى الملزوم فهي بعكس الجواز وقوله معنى الجواز على الانتقال
 من الملزوم الى اللازم أي وذلك الانتقال بسبب العلاقة (قوله بل أكثرها) أي كالمعنى فان معناه
 الحقيقي لا يستلزم معناه الجازي وهو بالغون وكذلك العصور لا يستلزم آخر وكذا النادى لا يستلزم
 أهله لضعفه خلقه عنهم وكذا الرحمة لا تستلزم الجنة لضعفه وقوعها في غيرها كما في الدنيا وكذا اللسان
 لا يستلزم الذكرا لضعفه السكوت (قوله لا يفيد الزوم) أي وإذا كان لا يفيد الزوم فلا وجه
 لجعلها علاقات لان العلاقة أمر يحصل بسببه الانتقال من المعنى الحقيقي للمعنى الجازي لاستلزامه له
 (قوله قلنا الخ) حاصله انه ليس المراد بالزوم هنا الزوم الحقيقي أعني امتناع الانعكاس في الذهن
 أو الخارج بل المراد به الاتصال ولو في الجملة فينتقل بسببه من أحدهما الى الآخر وهذا متحقق
 في جميع أنواع العلاقة (قوله تلاصق) أي تعلق وقوله واتصال أي ارتباط وعطف الاتصال
 تفسير وقوله في الجملة متعلق بمتنقل وكان الادلى أن يقول ولو في الجملة وقوله وفي بعض الاحيان تفسير
 للانتقال في الجملة (قوله وهذا متحقق في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط) أي فثبت أن أنواع
 العلاقة كلها تفيد الزوم وبطل ما قاله السائل (قوله والاستعارة) مبتدأ وقوله قد تفيد خبره
 والجملة عطف على قوله والمرسل كاليد وأعاد الشارح فيما يأتي المبتدأ أطول الفصل وكتب شيخنا
 الخفي أن الظاهر حذف الواو من قوله وهي مجاز ليكون مدخولها خبر الاستعارة لان الشارح
 قد خبرها في المتن وهو قد تفيد خبرا مبتدأ محذوف اه ثم ان المراد بالاستعارة في كلام المصنف
 الاستعارة التفسيرية وهي التي يذكرونها المشبه به دون المشبه وأما المكنية وهي التي لا يذكرونها
 الا المشبه فسيأتي بقردها المصنف في فصل ويأتي حكمة ذلك (قوله أي قصد الخ) أشار بهذا
 الى أن وجود المشابهة في نفس الامر بدون قصد لا يكفي في كون اللفظ استعارة بل لابد من قصد أن
 اطلاق اللفظ على المعنى الجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي لا بسبب علاقة أخرى غيرها مع تحققها
 (قوله فإذا أطلق المشفر) بكسر الميم شفة البعير (قوله وان أريد أنه من اطلاق المقيد) أي اسم
 المقيد وهو مشفر فانه اسم للمقيد وهو شفة البعير وتوضيح المقام أن المشفر اذا أطلق أي جرد عن قيده
 وهو اضافته للبعير واستعمل في شفة الانسان من حيث انه با فرد من أفراد مطلق شفة كان مجازا
 مرسلًا بمرتبته وهي التقيد بناء على التحقيق من اعتبار العلاقة وصف المنقول عنه أما على القول
 باعتبار العلاقة وصف المنقول اليه فهي الاطلاق وان أطلق المشفر عن قيده ثم قيد بالانسان كان مجازا
 مرسلًا بمرتبتي التقيد ثم الاطلاق لاستعمال المقيد أولا في المطلق ثم استعمال ثانيا في المطلق في مقيد آخر
 فتقول الشارح وان أريد أنه من اطلاق اسم المقيد أي شفة البعير وقوله على المطلق هو شفة الانسان
 باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفة مشفر أطلق على شفة الانسان باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفة
 لا من حيث كونها شفة مقيدة بالانسان والا كان من اطلاق المقيد على المقيد (قوله كاطلاق المرسل
 على الاتف) المرسل بفتح الميم وكسر السين وفتحها أيضا وأما ضبط الجوهرى له بكسر الميم فهو غلط
 والمرسل مكان الرسن من البعير أو الدابة مطلقا ومكان الرسن هو الاتف لان الرسن عبارة عن حبل
 يعمل في أنف البعير فالمرسل في الاصل أنف البعير فإذا أطلق عن قيده واستعمل في أنف الانسان
 باعتبار ما تحقق فيه من مطلق أنف كان مجازا مرسلًا وإذا استعمل في أنف الانسان للمشابهة كأن
 يكون فيه اتساع وتسطيح كأنف الدابة كان استعارة والمرسل كالمشفر يجوز فيه الامران بالاعتبارين
 خلافا لما لا يسمي كلام الشارح من أن اطلاق المرسل على الاتف يتعين أن يكون من الجواز المرسل
 (قوله فاللفظ الواحد) أي مشفر قد يكون استعارة الخ بحيث فيه بأنه مجاز مرسل بالنسبة الى المفهوم

أن معنى الجواز على الانتقال من الملزوم الى
 اللازم وبعض أنواع العلاقة بل أكثرها
 لا يفيد الزوم قلنا ليس معنى الزوم هنا
 امتناع الانعكاس في الذهن أو الخارج بل
 تلاصق واتصال ينتقل بسببه من أحدهما الى
 الآخر في الجملة وفي بعض الاحيان وهذا
 متحقق في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط
 (والاستعارة) وهي مجاز تكون علاقة
 المشابهة أي قصد أن اطلاق شفة الانسان
 المشابهة فإذا أطلق المشفر على شفة الغلظ
 المشابهة فثبت أنها مجازية وان أريد أنه من
 فان قصد تشبيهها باستعارة وان أريد أنه من
 والتسليم فهو استعارة كاطلاق المرسل
 اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسل
 الاتف من غير قصد الى التشبيه فجاز مرسل
 فاللفظ الواحد فالتسوية الى المعنى الواحد
 قد يكون استعارة وقد يكون مجازا مرسلًا

المكثي وهو مطلق شفة واستعارة بالنسبة الى خصوص شفة الانسان ولاشك في تغير المعنيين
وتعددهما وحينئذ لم يتم قول الشارح بالنسبة للمعنى الواحد وقد يقال مراد الشارح أن اللفظ
الواحد اطلاقه على المعنى الواحد قد يكون سبيله الاستعارة وقد يكون سبيله المجاز المرسل فشفة
الانسان لها اعتباران خصوص كونها شفة الانسان وكونها تحقق فيها المفهوم المكثي وهو مطلق
شفة فاستعمال مشفر في شفة الانسان بالاعتبار الاول سبيله الاستعارة واستعماله فيها بالاعتبار
الثاني سبيله المجاز المرسل فظهر أن اللفظ الواحد يصح فيه الارسال والاستعارة في ما صدق واحد
باعتبارين والمفهوم مختلف كما علمت (قوله قد تنقيد) قد للتحقق كقوله تعالى قد يعلم ما أنتم عليه
ولست للتقليل لأن تنقيد ما بالتحقيقة كثير في نفسه ويحتمل أن تكون للتقليل لأن اطلاق الاستعارة
عن التنقيد المذكور هو ألا كثر وعند اطلاقها تكون شاملة للتحقيقية والتخييلية والمكثي عنها
(قوله لتتميز عن التخييلية والمكثي عنها) لأن معنى التحقيقية محقة المعنى فتخرج التخييلية لأنها
عند المصنف كلسف ليست لفظاً فلا تكون محقة المعنى وأما السكاكي فهي وإن كانت ألفظاً عنده
الأنها غير محقة المعنى لأن معناها عنده أمر وعمل وتخرج المكنية أيضاً عند المصنف لأنها عنده
التشبيه المنفرد في النفس وهو ليس بلفظ فلا تكون محقة المعنى وأما عند السلف فهي داخلية
في الحقيقة لأنها اللفظ المستعار المنفرد في النفس وهو محقق المعنى فكذلك هي داخلية فيها على مذهب
السكاكي لأنها عنده نقط التشبيه ومعناه محقق وهو التشبيه به كالأسد (قوله أي ما عني بها)
وهو المعنى المجازي لا المعنى الحقيقي كما قد يبادر من المتن (قوله واستعملت هي فيه) صفة جرت
على غير من هي له فلذا ابرز التمييز بخلاف ما قبله (قوله حسناً أو عقلاً) منصوبان على نزع الخافض
أو على الظرفية المجازية والعامل فيهما محقق والمراد بتحقيق معناها في الحس أن يكون معناها مما
يدرك بأحدى الحواس الخمس فيصح أن يشار إليه إشارة حسية بأن يقال نقل اللفظ لهذا المعنى
الحسي بالتحقيق العقلي أن لا يدرى معناه بالحواس بل بالعقل بأن كان له تحقق وثبوت في نفسه
بحيث لا يصح للعقل تفكير في نفس الأمر والحكم بطلانه فتصح الإشارة اليه إشارة عقلية بأن يقال
هذا الشيء المدرك الثابت عقلاً هو الذي نقل له اللفظ وهذا بخلاف الأمر الوهمية فأنما لا ثبوت
لها في نفسها بل بحسب الوهم ولذا كان العقل لا يدرى أنها ثابتة ويحكم بطلانها دون الوهم (قوله
بأن يكون) أي سبب أن يكون (قوله أي إلى أمر معلوم) أي وهو المعنى المجازي (قوله
ويشار إليه إشارة حسية) أي لكونه مدركاً بأحدى الحواس الخمس وكلام الشارح يوجب القول
بأن اسم الإشارة موضوع للمحسوس مطلقاً وتقدم أنه خلاف التحقيق والحق أنه موضوع للمحسوس
بحاسة البصر فقط وأن استعماله في المحسوس بغير تلك الحاسة مجاز وقوله ويشار إليه الخ عطف
تفسير لما قبله (قوله أو عقلية) أي لكونه له ثبوت في نفسه وإن كان غير مدرك بأحدى الحواس
الخمس الظاهرة بل بالعقل (قوله كقوله) أي كلاسبة في قول زهير بن أبي سلمى بضم السين وسكون
اللام وفتح الميم وتمام البيت له ليدانظاره لم تقم وبعبه

سبقت تكاليف الحياة ومن يعيش * ثمانين عاماً لا أباً لك يسأم

ومهما يكن عند امرئ من خليفة * وإن خالها تنقضي على الناس تعلم

(قوله لدى أسد) أي أنا عند أسد أي رجل شجاع فتشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس وأدعى أنه
غرد من أفراد واستعمل اسم التشبيه به للتشبيه على طريق الاستعارة التوضيحية الحقيقية لأن
المستعار له وهو الرجل الشجاع محقق حساً لا دراكه بحاسة البصر (قوله أي تأتم السلاح) تفسير
أشاكى السلاح فشاكى صفة تشبيهية أي تأتم سلاحه فإضافته لعقلية لا تشبيهه تعريفاً فلذا وقع صفة
لشكرك وهو مأخوذ من الشوك يقال رجل ذو شوك أي رجل ذو أضرار فإصالة شاول قلب قلباً سكاكياً

والاستعارة قد تنقيداً بالتحقيقية لتتميز عن
التخييلية والمكثي عنها (لتنقيد معناه)
أي ما عني بها واستعملت هي فيه (حساً
أو عقلاً) بأن يكون اللفظ قد نقل إلى أمر
معلوم يمكن أن ينص عليه ويشار إليه إشارة
حسية أو عقلية فالحسي (كقوله لدى أسد
شاكى السلاح) أي تأتم السلاح

فصار شاكراً فقلت الواو اية لوقوعها متطرفة بعد كسرة وفسرت شوكة السلاح بتسامه لان تمام السلاح
عبارة عن كونه أملاً للاضرار فيكون معنى تمامه شدة حدته وجوده أصلاً ونفوذ عند الاستعمال
ويحتمل أن يكون تفسيرها بالتمام لان تمامه أى اجتماع آلاته يدل على قوة مستعملة فيفهم منه أنه
ذو شوكة أى اضرار ونسب الى السلاح لاستلزامه هذا المعنى فى صاحبه والخطب فى ذلك سهل انتهى
بمعنى (قوله مقذف) هو اسم مفعول من قذفه رعى به وهو يحتمل معنيين أحدهما أنه قذف به
فى الطروب ورعى به فيما كثيراً حتى صار عازفاً لهما قوله وثانيهما أنه قذف بالعلم ورعى به أى زيد
فى لجه حتى صار له بحسامة أى سمن وبالله أى غلط فعلى المعنى الاول يكون قوله مقذف تجريد الملائمة
المستعار له وعلى المعنى الثانى لا يكون مقذف تجريداً ولا ترشيحاً للملائمة لكل من المستعار منه
والمستعار له ويحتمل أن يكون مقذف اسم فاعل ويكون المعنى أن هذا الاسد من الرجال قذف بالعلم
أعدائه ورعى به عند تقطيع أجسامهم فصار من جملة المعدودين من أهل القوة الاسدية التى بها
توصل وتتمكن من تقطيع لحم الجبوانات ورعى به وعلى هذا فيكون قوله مقذف ترشيحاً للملائمة
المستعار منه فيحل قائل (قوله أى قذف) بكسر الهمزة والميم فى المحلين لاستدانة كقيل والاصار
قوله كثيراً ضاعفاً (قوله ورعى به) تفسير لما قبله أى زاد الله أجراً لجه حتى صار لجه كثيراً قالوا
للتعديده (قوله بحسامة) أى سمن وبالله أى غلط وهو عطف لازم (قوله اهدنا الصراط المستقيم) أى
فانصراط المستقيم فى الأصل هو الطريق الذى لا اعوجاج فيه استعير للدين الحق بعد تشبيهه به استعارة
تصريحاً بحقيقة وجه الشبه التوصل الى المطلوب فى كل وانما كانت تحقيقية لان المستعار له وهو
الدين الحق يحقق عقلاً وذلك لان الدين الحق المراد به الاسلام بمعنى الاحكام الشرعية وهى اهلها
تحقق وثبوت فى نفسها (قوله قال المصنف) أى فى الايضاح والقصص من قوله لكلام المصنف افادة أن
المصنف يجعل زيداً شديداً بالغا لا استعارة لان حد الاستعارة لا يصدق عليه والاعتراض عليه بما
سبأ بقوله وفيه بحث (قوله فالاستعارة) أى مطلقاً من غير تقييد بكونها تحقيقية بدليل أنه لم يذكر
فى هذا التعريف تحقيق المعنى حسناً وعقلاً (قوله ما تشبه معناه بما وضع له) أى لفظ تشبه
تشبيه معناه المراد منه حين اطلاقه وهو المعنى المجازى بمعناه الحقيقي الذى وضع له فالضمير
فى وضع راجع لما لاولى لا الثانية فالصلة جارية على غير من هو له والمراد بتشبه اللفظ تشبيه معناه بشئ
افادة ذلك التشبيه بواسطة القرينة من حيث أنه لا يصلح أن يستعمل فيه الابعلاقة المشابهة لعدم
صحة الجمل حيث قد قل فى الاطول وقد افاد هذا التعريف الذى ذكره المصنف أن اللفظ لا يستعار من
المعنى المجازى وان كان مشهوراً فيه لمعنى مجازى آخر لان المعنى المجازى لم يوضع له اللفظ أى وأما
تشبيه المعنى المجازى بشئ آخر وثبات لازمه له فهذا الاضرار فيه كفى قوله تعالى فأذاقها الله لباس
الجوع والخوف فانه شبه ما غشى أهل تلك القرية التى كفرت بنعم الله عند جوعهم وخوفهم من
الصفرة وانتفاع اللون والحوال باللباس بجوعهم والاشتغال فى كل واستعير اللباس لذلك استعارة
تصريحاً بحقيقة تشبيه أيضاً ما غشىهم عند جوعهم وخوفهم عطوهم من تشبهها مضمر
فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية وثبات الاذاقة تخيل فى الآية ثلاث استعارات
بحقيقة ومكنية وتخييلية (قوله والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه) يعنى الآن حال
اطلاقه أى وايس المراد بمعناه المعنى الذى وضع له اللفظ وضعا مقيداً بكونه أصلياً ولا يضر بيان هذه
الارادة فى التعريف وان كان المراد بالمعنى عند الاطلاق ما ذكر لان التقييد عليه لزيادة البيان
(قوله فعل هذا) أى فاذا فترعنا على هذا الحد المذكور وهو أن الاستعارة لفظ تشبه تشبيه معناه
بما وضع له يخرج من تفسيرها أسد وضوء كيمار ويدرس قولك زيداً أسداً ومجاراً ويدرفلاً يكون
استعارة بل هو تشبيه بليغ يهدف الاداة فقول الشارح يجوز زيداً أسداً فيه حذف كما علمت أى

(مقذف أى رجل عجاج) أى قذف به
الى الوقائع وقيل قذف بالعلم ورعى به فصار له
جسامة وبالله فالاستعارة مستعار لوجه
الجماع وهو ما يقتضى حساً (وقوله أى
والعقل) مقتضى قوله تعالى (اهدنا الصراط
المستقيم أى الدين الحق) وهو قوله الاسلام
وهذا أمر مقتضى عقلاً قال المصنف
ومعناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ
واستعمل اللفظ فيه على هذا

فأسمد من قولك زيد أسد (قوله مما يكون اللفظ) بيان لشعركان الأولى أن يقول من كل لفظ
استعمل فيما وضع له (قوله وان تضمن) أي ذلك اللفظ المستعمل فيما وضع له وقوله به أي بمعناه
الموضوع له ولا شك أن لفظ الأسد في الأمثلة السابقة يستعمل في المعنى الذي وضع له وهو
الحيوان المفترس وان تضمن تشبيهه شيء وهو زيد به أكن ذلك الشيء ليس معناه بذلك اللفظ وحيد
فلا يكون ذلك اللفظ مجازا فلا يكون استعارة (قوله وذلك) أي وبيان ذلك أي خروج لفظ الأسد
في الأمثلة المذكورة عن حدة الاستعارة (قوله لانه) أي الحال والشأن وقوله إذا كان معناه أي
معنى لفظ الأسد المستعمل فيه في الأمثلة المذكورة (قوله عين الموضوع له) أي لا المعنى المجازي
وهو الرجل الشجاع (قوله لم يصح تشبيهه معناه) أي المستعمل فيه وهو عين الموضوع له أي لا يصح
أن يقال فيه شبهة معناه المستعمل فيه بمعناه الموضوع له لما فيه من تشبيه الشيء بنفسه وتشبيه الشيء
بنفسه محال والحاصل أن قولنا تضمن هذا اللفظ تشبيهه بمعناه بما وضع له يقتضي أن ههنا معنى استعمل
فيه اللفظ واخر وضع له شبه احدهما بالآخر فإذا كان ما استعمل فيه هو معناه الذي وضع له اتخذ
المشبه والمشبه به وهذا فاسد وحينئذ فيؤخذ من تعريف الاستعارة السابق أن نحو الأسد في الأمثلة
المذكورة خارج بطريق اقتضاء التعريف المغايرة فيكون هذا الخارج من قبيل التشبيه البليغ
لامن الاستعارة (قوله لاستحالة الخ) أو رد عليه أن كون اللفظ مستعملا فيما وضع له مشبها بما وضع
له لا يقتضي تشبيه الشيء بنفسه ألا ترى أن المشترك إذا شبه بعض معانيه ببعض واستعمل في المشبه
صدق عليه أنه لفظ استعمل في معناه الذي وضع له متضمن تشبيهه بالمعنى الذي وضع له ضرورة أنه وضع
له ما معا وليس فيه تشبيه الشيء بنفسه وأجيب بأننا لا نسلم أن المشترك إذا استعمل في الحنية يصدق
عليه أنه لفظ استعمل في معناه الذي وضع له متضمن تشبيهه بالمعنى الذي وضع له لأن المشترك موضوع
بأوضاع متعددة فهو من حيث وضعه معنى يكون ما عدا غير ما وضع له من حيث ذلك الموضوع وان كان
موضوعا له بوضع آخر وحينئذ فالمشترك المذكور داخل في الاستعارة لصدق حده على حيث
استعمل المشترك تلك الحنية (قوله على أن ما الخ) هذه العلاوة من تمة كلام المصنف مقوية لما ذهب
إليه من إخراج الأسد في الأمثلة المذكورة عن الاستعارة وحاصلها أنه لا يحتاج في إخراج الأسد
في تلك الأمثلة عن الاستعارة إلى اقتضاء التشبيه المغايرة بين المعنى وما وضع له والزم تشبيه الشيء
بنفسه لأننا شأنا يقيننا عن هذا التطويل المذكور وهو أن نقول ان لفظ الأسد في الأمثلة كلها خارج
عن التعريف بقوله ما تضمن لأن ما واقعة على الجواز وأسدي الأمثلة ليس بجواز وليست واقعة على لفظ
حتى يحتاج لإخراج مجاز كروان مع الإخراج به أيضا وانما كانت ما واقعة على مجاز لانا إذا قسمنا
المجازين إلى استعارة وغيرها ثم أردنا تفسير الاستعارة من القسمين بعد التقسيم فالانساب أن يؤخذ
في تعريفها الجنس الجامع لقسمي المجازين ما هو أبعد نظر وجهه عن تعريف مطلق المجاز وانما كان
الانساب أن يؤخذ المجاز جنسا لانه هو الأقرب للنوع الذي أريد تمييزه عن مقابله وحينئذ تكون ما
عبارة عنه (قوله لكونه مستعملا فيما وضع له) هذا آخر كلام المصنف في الإيضاح (قوله وفيه
بحث) أي في كلام المصنف بحث من حيث إخراج الأسد في الأمثلة المذكورة عن الاستعارة (قوله
لا نسلم انه) أي الأسد في الأمثلة المذكورة (قوله مستعمل فيما وضع له) أي الحيوان المفترس
(قوله بل في معنى الشجاع) أي وحينئذ يكون لفظ أسد له معنيان شبهة معناه المراد منه وهو
الشجاع الذي زيد فرد من أفراد المعنى الموضوع له وهو الحيوان المفترس واستعراسته له فيكون
أسد حينئذ مجازا بالاستعارة لصدق تعريفها الذي ذكره المصنف عليه وليس هنالك جمع بين الطرفين
لما علمت أن زيد ليس هو المشبه بالأسد الحقيقي بل المشبه كلي زيد المذكور وهو الشجاع وقوله بل
في معنى الشجاع أي بل يختار ويرجح أنه مستعمل في معنى الشجاع فالشارح لا يمنع جواز أن يكون

يخرج من تفسير الاستعارة نحو زيد أسد
ورأيت زيد أسدا وهو من زيد أسد كما يكون
اللفظ مستعملا فيما وضع له وان تضمن تشبيه
شيء به وذلك لانه إذا كان معناه معنى
المعنى الموضوع له لم يصح تشبيهه بنفسه على
الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه
أن ما في قولنا مجازا إلى الاستعارة عن الجواز
بقدرية تقسيم المجازين إلى استعارة وغيرها
وأسدي الأمثلة المذكورة ليس بجواز لانه
مستعمل فيما وضع له بل في معنى الشجاع

مستعمله لا في موضع له وأن يكون التركيب من باب التشبيه بالمبلغ بأن يكون سوق الكلام لا ثبات
تشبيه زيد بالأسد كذا قيل وهذا بعيد من عبارة الشارح المذكورة فتأمل واعلم أنه ليس المراد بمعنى
الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن إذ لا يصح تشبيهها بالأسد قطعاً مع
أن التشبيه معتبر في الاستعارة بل المراد به الذات المبهمة المشبهة بالأسد وقوله في الجواز بالأسد على هذا
باعتبار أنه إنما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزءاً منه وهو المجازي
أه فترى (قوله فيكون مجازاً) أي لأنه مستعمل في غير ما وضع له وقوله واستعارة أي لأنه لفظ تضمن
تشبيه معناه المراد منه بالمعنى الذي وضع له (قوله بقرينة جملة) متعلق بمستعمل المقترن في قوله بل
في معنى الشجاع أي بل مستعمل في معنى الشجاع بقرينة جملة ويصح أن يكون متعلقاً بقوله فيكون
مجازاً وحينئذ يكون جواباً عما يقال المجاز مشروط بوجود القرينة هنا بقرينة وهي جملة على زيد ولا يقال
ولا قرينة هنا وحاصل الجواب أن لا نسلم عدم القرينة هنا بل هنا قرينة وهي جملة على زيد ولا يقال
أنه لا دلالة للعمل على كون الأسد مستعملاً في معنى الشجاع بل جواز أن يراد به المعنى الموضوع له
وتقدير الاداة لا نقول يمكن في القرينة ما هو الظاهر ومسح الكلام بالتقدير عما لا يلتفت إليه (قوله
ولا دليل لهم) أي للقوم التابع لهم المصنف أي لا دليل لهم صحيح متعدي لدعواهم من أن أسداً
في الامثلة المذكورة مستعمل في حقيقة وعلى هذا فلا سفاقة بين قوله ولا دليل لهم وبين قوله بعد
واستدل لهم الخ تأمل (قوله على أن هذا) أي نحو زيد أسد (قوله على حذف ادعاء الخ) أي
محمول على حذف ادعاء التشبيه وأن التقدير زيد كالأسد حتى يكون أسداً مستعملاً في موضع له (قوله
واستدل لهم) مبتدأ خبره فاسد الآتي وقوله على ذلك أي على ما ذكر من أن أسداً ونحوه في الامثلة
المذكورة مستعمل في حقيقة وأنه محمول على حذف ادعاء التشبيه (قوله بأنه قد وقع الأسد على
زيد) أي حمل عليه وأخبر به عنه (قوله أن الإنسان لا يكون أسداً) أي يقتضاه أن يكون جملة عليه غير
صحيح لو جوب كون المحمول عن الموضوع في المعنى (قوله فوجب المصير) أي الرجوع (قوله
بحذف ادعاءه) الباء لام لا بسبب أي اللبس لحذف ادعاءه (قوله قصد إلى المبالغة) علة للحذف أي
وأنما حذف الاداة لاجل قصد المبالغة في زيد بإيهاً أنه عين الأسد (قوله لأن المصير إلى ذلك) أي
التشبيه بحذف الاداة (قوله فحمله على زيد صحيح) لأن المعنى زيد رجل شجاع والحاصل أن قولنا زيد
أسد أصلاً زيد رجل شجاع كالأسد فحذف التشبيه وأداة التشبيه وتنويسي التشبيه واستعمل التشبيه به
في معنى التشبيه على سبيل الاستعارة لأن التشبيه وهو الذات المتصفة بالشجاعة لم يذكّر لفظه وقد ذكر
التشبيه به مكانه تخبراً به عن زيد وما زيد فليس مشبهاً به إلا من حيث كونه ذاتاً صدقت عليها الشجاعة
وبذلك الحينية أخبر عنه وأما من حيث أنه شخص عين بهذا العلم فليس مشبهاً بهذا وهذا وقد ضعف بعضهم
ما قاله الشارح من البحث بأنه لا بد من المبالغة في الاستعارة ولا مبالغة في قولنا زيد رجل شجاع
كالأسد فإن الحكم بالتحديد بالرجل الشجاع والتشبيه بالأسد يفيد تشبيه زيد بالأسد ولا مبالغة فيه
ورد بأنه إذا استعمل لفظ التشبيه به في التشبيه وهو الرجل الشجاع كان تشبيهه به مفروغاً عنه مسلماً
والمقصود الحكم بالاتحاد كما في رأيت أسداً برمي فإن تشبيه الرجل الشجاع بالأسد مفروغ منه
والمقصود إيقاع الرؤية عليه فحصلت المبالغة في الرجل الشجاع باستعمال لفظ التشبيه به فيه وجعله
فرداً ادعاءً فتأمل (قوله على ما ذكرنا) أي من أن أسداً مستعمل في الرجل الشجاع
لا في الحيوان المقترن الذي وضع له (قوله في مثل هذا المقام) أي في هذا المقام وما مثله
من كل تركيب كرفه التشبيه به والتشبيه بحسب الصورة ولم تذكر الاداة (قوله كثيراً ما يتعلق به
الجواز والجور) أي وتعلق الجواز والجور به دليل على أنه مؤول بمشتق ككشجاع ومجتري
ونحوهما فإن الشجاع مشتق من الشجاعة والمجتري من الجراءة ولو كان التشبيه به مستعملاً في معناه

فكيف يكون مجازاً واستعارة كما في رأيت أسداً
يرى بقرينة جملة على زيد ولا دليل لهم على
أن هذا على حذف ادعاء التشبيه وأن التقدير
زيد كاسد واستدل لهم على ذلك بأنه قد
وقع الأسد على زيد ومعلوم أن الإنسان
لا يكون أسداً فوجب المصير إلى التشبيه
بحذف ادعاءه قصد إلى المبالغة فاسد لأن
المصير إلى ذلك إنما يجب إذا كان
مستعملاً في معناه الحقيقي وأما إذا كان
مجازاً عن الرجل الشجاع فحمله على زيد صحيح
ويدل على ما ذكرنا أن التشبيه به في مثل هذا
المقام كثيراً ما يتعلق به الجواز والجور

الحقيقي ما تعلق به الجبار والمجرب لكونه جامدا حينئذ والجامد لا يتعلق به الجبار والمجرب
 (قوله كقوله اسد على) أى كقول عمران بن قحطان مفتي الخوارج وزاهدهم خطابا للبحاج نوبينا
 له أى أنت أسد على وأنت نعامة في الحروب فعلى متعلق بأسد لكونه بمعنى مجترى صائل
 وفي الحروب متعلق بنعامة لكونه بمعنى جبان لأن النعامة من أجبن الحيوانات وعظام البيت
 فقهاء تنفر من صغير الصافر والقحطاء بالخاء المهملة والمدة المسترخية الجناحين عند اتزول والمراد من
 قوله تنفر من صغير الصافر أنه ينزعج من مجترى الصدى وبعد البيت المذكور

هلا برزت الى غزالة في الوغى * بل كان قلبك في جناح طائر

الخطاب في برزت للبحاج وغزالة هي امرأة شبيب الجارحي وكان يضرب المثل بشجاعته انقل انها
 هجمت الكوفة ليلا في ثلاثين فارسا وكان الجبلح في الكوفة وصحبته ثلاثون ألف مقاتل فخرج هاربا
 بهم فصلت صلاة الصبح فيها وقرأت في تلك الصلاة سورة البقرة (قوله أى مجترى) تفسير للمعنى
 المجازى المشبه بالاسد وذلك لأن اسدا لا يصح تعلق الجبار والمجرب به الا اذا كان فيه معنى الفعل
 ولا يكون فيه معنى الفعل الا اذا قصد منه الاجترأ والاجترأ لا يكون مقصودا منه الا اذا استعمل
 فيه مجازا أو ما عند استعماله في المعنى الحقيقي فلا يقصد منه الاجترأ وان كان الاجترأ حاصل
 وقرئ بين حصول الشيء قصد احواله من غير قصد نعم يمكن أن يقال من طرف المصنف ان الجبار
 والمجرب متعلق بالاداة لما فيها من معنى الفعل وهو أشبه كما قيل في قوله تعالى ما أتت بنعمة ربك مجنون
 فان مجنون متعلق بما فيها من معنى الفعل أى اتى ذلك بنعمة ربك وكذا يقال هنا المعنى أنت تشبه
 الاسد بالنسبة الى وحذف ما يتعلق به الجبار والمجرب ورشائع (قوله والطير أغربة عليه الخ) هذا
 بعض بيت لابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها الشريف الظاهر الموسوي مطلعها
 أودى فليت الحاديات كفاف * حال المسيف وعبر المستاف

وعظام البيت المذكور في الشرح بأسرها فتح السراة وما كانت لضاف أودى أى هلك وفاعله حال
 المسيف وكفاف اسم معدول مثل قطام أى ليت الحاديات تكف الاذى واستاف الرجل اذا
 ذهب ماله والفتح بالضم جمع فتحاء من الفتح وهو اللين يقال عقاب فتحاء لانها اذا انحطت كسرت
 جناحها وهذا لا يكون الا من اللين والسراة بفتح السين المهملة جبال بالين يكون فيها هذا وغيره
 وضم الشين المجمة جبال بالشام واصاف جبل طي والشاهد في قوله والطير أغربة عليه فانه ليس
 المراد بالاغربة الطير المعروف اذ لا معنى له هنا بل المراد الطير بكى عليه فعليه متعلق بأغربة وهى
 فى الاصل اسم الطير المعروف وهو جامد ولا يصلح تعلق الجبار به فاستعمله الشاعر فى الباكى فصيح
 تعلق الجبار به وانما نقل لفظ الاغربة الى معنى الباكى لان الغراب يشبه به الباكى الحزين اذ يزعمون
 أن الغراب يعلم بالموث ومن لازم ذلك التحزن وعلى ما قال المصنف فالمعنى ان كل الطيور في الحزن على
 ذلك المرنى مثل الاغربة الباكى عليه (قوله واعلم الخ) أشار الشاعر بهذا الى أن كلام المصنف
 مرتب على محذوف (قوله أو عتلى) أى لا معنى الاستناد الى غير من هو له بل بالمعنى الاتى (قوله
 فالجهور على انها مجاز لغوى) أى وعليه مبنى المصنف سابقا حيث قال فيما مر وقد يتبدان أى
 الحقيقة والمجاز بالغويين ثم قسم المجاز للغوى الى استعارة ومجاز مرسل فتكون الاستعارة
 حينئذ مجازا لغويا (قوله بمعنى الخ) أى بهذه العناية دفعا لوههم أن المراد بالغوى ما قابل
 الشرعى والعرفى والعقلى فأقادهما أن المراد بالغوى ما قابل العقل فقط (قوله ودليل الخ)
 حاصل ما ذكره من الدليل أن تقول الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقربة وكل ما هو
 كذلك فهو مجاز لغوى فالاستعارة مجاز لغوى ودليل كل من الصغرى والكبرى النقل عن أئمة
 اللغة وأشار المصنف بشئ له كونه موضوعا للمشبه به لانه شبه الى الصغرى لأن هذا فى قوة قولنا

كقوله اسد على وفي الحروب نعامة أى
 مجترى صائل على وكقوله والطير أغربة عليه
 أى باكية وقد استوفينا ذلك فى الشرح
 واعلم أنهم قد اختلفوا فى أن الاستعارة
 مجاز لغوى أو عتلى فالجهة ورعى انها مجاز
 لغوى بمعنى انها لفظ استعمل فى غير
 ما وضع له لعلاقة المشابهة (ودليل انها)
 قوله وعبر المستاف هكذا فى النسخ التى سبقت
 ولم يترس الخشبى لتفسيره ولم يظهروا معنى
 ولعله محذوف عن غير قال فى التماموس وغير
 الشئ عينه وشخصه اه واجترأ بالمراد جبهة
 اه ملحمة

الاستعارة لفظ استعمال في غير ما وضع له لانها موضوعة للمشبه به لا للمشبه المستعمل فيها لفظ
 (قوله أي الاستعارة) يعني المنصرفة لان الكلام فيها (قوله للمشبه به) أي كالاسد بالنسبة
 الى السبع المخصوص وقوله لا للمشبه به أي كل رجل الشجاع (قوله ولا للاعم منهما) أي وهو
 الشجاع مطلقا أي رجلا كان أو اسدا الذلوك كان اللفظ موضوعا للاعم منهما كان متواظما وممكنا
 فيكون حقيقة بالنسبة لكل منهما او اذا كان اللفظ لموضع للمشبه ولا للقدرا المشترك بين المشبهين
 المستلزم لكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كن استعماله في المشبه مجازا لغويا اذ يصدق عليه حينئذ
 انه لفظ استعمال في غير ما وضع له وهذا هو معنى المجاز اللغوي (قوله موضوع السبع المخصوص)
 أي والقرينة المانعة من ارادة المعنى الموضوع له كيرى في المثال لا تمنع من الوضع له وانما تمنع من
 ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له (قوله كالحيوان المجترى) مثال للمعنى الاعم والمجترى مأخوذ
 من الجراءة (قوله ليكون الخ) علة للمعنى أعنى الوضع للمعنى الاعم وقوله عليهما أي على السبع
 والرجل الشجاع (قوله كاطلاق الحيوان الخ) أي حيوان موضوع للمعنى الاعم من الاسد
 والرجل وهو الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة وحينئذ فاستعماله في كل من الاسد والرجل
 حقيقة (قوله وهذا) أي ككون الاسد موضوعا للسبع المخصوص وليس موضوعا للرجل
 ولا للمعنى الاعم منه ومن السبع (قوله فاطلاقه) أي الاسد في قولنا رأيت اسدا يرعى (قوله
 فيكون مجازا لغويا) أي لا عطلا (قوله وفي هذا الكلام) أعنى قول المصنف ولا للاعم منهما
 (قوله بل باعتبار عومه) أي تحقيق العام فيه وأنه فرد من أفراد ههنا وهذا شرط حين الاطلاق
 أو الشرط انما هو اطلاقه عليه من غير ملاحظة المخصوص كذا انظر بس واظهار من اضراب
 السارح الاول (قوله فهاهنا من المجاز في شيء) أي وأما الواطئ عليه باعتبار خصوصه كان
 مجازا وعبارة ابن عقوب وقد تقرر بهذا أن اللفظ الموضوع للمعنى الاعم اذا استعمل فيما يوجب فيه
 ذلك الاعم من حيث انه متحقق فيه فهو حقيقة فاذا قلت رأيت انسانا أو أردت بالانسان زيدا ولكن
 من حيث انه انسان لامن حيث انه زيد أي شخص مسمى بهذا الاسم فانه يكون حقيقة وكذلك قولك
 رأيت رجلا زيدا من حيث وجود الرجولية فيه فانه يكون حقيقة ولو استعمل العام في الخاص
 من حيث خصوصه أي للاشارة بخصوصه وجعل ارتباطه بمعنى العام الموجود فيه واسطة للاستعمال
 وجعل اطلاق اللفظ من حيث استعمال اللفظ العام في الخاص بسبب ملازمة العام للخاص في الجملة
 كان مجازا ومن ثم كثر العام الذي أريد به المخصوص مجازا عند الاصوليين قطعا ومثلا
 العام المتواظف اذا استعمل في أحد أفراد من غير قصد اشارة بالاعم فيه ولا يضر في التجوز عدم
 اشارة بالاعم بالانحصار وعدم استلزامه اياه من حيث خصوصه لما تقدم أن الملازمة في الجملة تكفي
 في التجوز اه وما ذكره من أن استعمال العام في الخاص باعتبار عومه حقيقة وأما استعماله فيه
 من حيث خصوصه فمجاز مثلا في بحث المترف باللام في المطول حيث قال ما حاصله ان اسم الجنس وعلم
 الجنس اذا اطلقا على الفرد باعتبار المخصوص كان مجازا واذا اطلقا على الحقيقة في ضمن الفرد
 كان حقيقة ونقل شيخنا الحنفى في حاشيته على رسالة الوضع عن الكمال بن الهمام أن استعمال
 العام في الخاص حقيقة مطلقة بناء على أن اللام في قولهم في تعريف الحقيقة الكلمة المستعملة
 فيما وضعت له لام الاجل أي فيما وضعت لاجله واسم الكلى انما وضع ليستعمل في الجزئي
 وتأمله (قوله بمعنى أن التصرف الخ) الاولى بمعنى انما تصرف عطف أي ذات تصرف عطف
 وأشار المصنف بقوله بمعنى الخ الى انه ليس المراد بالمجاز العطفي هذا اسناد الشيء لغيره من هوله لانه
 انما يكون في الكلام المراكب المحتوى على اسناد وهو غير متحقق هنا بل المراد هنا بالمجاز العطفى
 التصرف في أمر عطف أي يدرك بالعقل وهو المعاني العقلية والتصرف فيها بادعاء أن بعضها وهو

أي الاستعارة (مجازا لغويا) كونه موضوعا
 للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما أي
 من المشبه والمشبه به فاسد في قولنا رأيت
 اسدا يرعى موضوع السبع المخصوص
 لا للرجل الشجاع ولا للمعنى أعتم من السبع
 والرجل كالحيوان المجترى مثلا ليكون
 اطلاقه عليهما حقيقة كاطلاق الحيوان
 على الاسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن
 أئمة اللغة قطعا فاطلاقه على الرجلى مانعة عن
 اطلاقه على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن
 ارادة ما وضع له فيكون مجازا لغويا في هذا
 الكلام دلالة على أن اللفظ العام اذا اطلق على
 الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عومه
 انما هو من المجاز في شيء كما اذا قلت زيدا
 فهو ليس من المجاز أو انسانا وحيوانا بل هو
 فقلت لقلت رجلا أو انسانا وحيوانا بل هو
 حقيقة اذ لم يستعمل اللفظ الا في معناه
 الموضوع له (وقيل انهم) أي الاستعارة
 مجاز عطف بمعنى أن التصرف في أمر عطف

المشبهه داخل في البعض الآخر وهو المشبه به وجعل الآخر شاملا له على وجه التقدير ولو لم يكن كذلك في نفس الامر وسنذكر ذلك الادخال وجود المشابهة بينهما في نفس الامر ثم انه يلزم من كون التصرف في أمر عقلي - كون التصرف نفسه عقليا لان جعل ما ليس بواقع واقعا في التقدير والاعتقاد بناء على مناسبة المشابهة أمر عقلي - وعلم محاذ كونا أن الجواز العقلي - يطلق على أمرين أحدهما إسناد الشيء لغير من هو له والثاني التصرف في المعاني العقلية على خلاف ما في الواقع (قوله أن التصرف) أي وهو الادعاء المذكور وقوله في أمر عقلي أي وهو جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الاسد حقيقة (قوله لا لغوي) أي لا في أمر لغوي - وهو اللفظ بمعنى أن المتكلم لم ينقل اللفظ الى غير معناه وانما استعمله في معناه بعد أن تصرف في تلك المعاني وصير بعضها لنفس غير ما بعد تصيير المعنى معنى آخر جازي باللفظ وأطلق على معناه لجعل وان لم يكن معناه في الاصل (قوله لانها الخ) هذا دليل لكونها ليست مجازا لغويا وما صلا أن الاستعارة مستعملة فيما وضعت له بعد الادعاء وكل ما هو كذلك لا يكون مجازا لغويا بل يقع أن الاستعارة ليست مجازا لغويا بل عقليا لان الكلام في المجاز لا في الحقيقة وسنذكر الصغرى قوله لانها لم تطلق الخ (قوله لانها) أي الاستعارة بمعنى الكلمة كلفظ اسد وقوله على المشبه أي كل رجل الشجاع (قوله بأن جعل الخ) الباء للمبينة (قوله استعمالا) الظاهر أنه حل معنى ولا حاجة في حل الإعراب اذ يصح تعليل قوله فيما وضعت له بقوله استعمالا على أن كان نامة وعلى أنها ناقصة فأنجز الجواز والمجرور (قوله استعمالا فيما وضعت له) أي لان العقل صير المشبه من أفراد المشبه به الذي وضع اللفظ المستعار حقيقة تصير الاستعارة حينئذ مستعملة فيما وضعت له لا فيما لم يوضع له وقد تقدم أن المجاز لا لغوي - هو ما استعمل في غير ما وضع له وحينئذ فلا تكون الاستعارة مجازا لغويا بل على هذا التقدير حقيقة لغوية لاستعمالها فيما وضعت له بعد الادعاء والادخال في جنس المشبه به فالجواز في الحقيقة انما كان في المعاني يجعل بعضها لنفس غير ما ثم أطلق اللفظ فتسميته مجازا عقليا فظاهر السبب اطلاقه وأما تسميته استعارة فباعتبار إعطاء حكم المعنى اللفظ لان المستعار في الحقيقة على هذا هو معنى المشبه به يجعل حقيقة لماليس حقيقة له وهو المشبه ولما تبع ذلك اطلاق اللفظ سمي استعارة اهـ يعقوبي (قوله وانما قلنا) أي على لسان المصنف والافعال مناسب انما قال (قوله لو لم تكن كذلك) أي مطلقا على المشبه بعد الادعاء بل اطلقت عليه بدون الادعاء المذكور وهذا الدليل الذي أشار له بقوله لانها الخ من قبيل دليل الخلف وهو المذهب المتيقن بإبطال نقيضه واللوازم التي ذكرها الخارج ثلاثة فقوله لما كانت استعارة لازم أول أي لكن التالي باطل فكذا المقدم مثبت نقيضه وهو المتيقن وكذا يقال في بقية اللوازم اللاحقة (قوله لما كانت استعارة) أي لا حقيقة الاستعارة نقل اللفظ معناه للاستعارة لا نقل مجرد اللفظ خاليا عن المعنى (قوله لان مجرد نقل الاسم) أي لا نقل الاسم عن معناه بل عن آخر مجردا عن المبالغة والادعاء (قوله لما كانت الاعلام المنقولة) أي كزيد مسمى به رجل بعد تسمية آخر به استعارة لمجرد وجود النقل فيه ولا فائل به ويرد بأن نفي الادعاء لا يستلزم أن اللفظ لم يبق فيه المجزأ الاطلاق حتى يصح كون الاعلام المنقولة التي هي من الحقيقة استعارة وذلك لان النقل بواسطة علاقة التشبيه والاعلام لا علاقة فيما أصلا فلم يلزم من نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كون الاعلام المنقولة يصح أن تكون استعارة لعدم وجود أصل التشبيه فيها (قوله ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة) أي انه يلزم لو لم تراعى المبالغة المقتضية لادخال المشبه في جنس المشبه به الذي بني عليه كون الاستعارة مجازا عقليا أن لا تكون الاستعارة أبلغ من الحقيقة بل تكون مألوفة لها مع أنهم جازمون بأن الاستعارة أبلغ من الحقيقة (قوله اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد) أي

لا لغوي لانها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله أي دخول المشبه (في جنس المشبه به) بأن جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الاسد (كان استعمالها) أي استعمالا في المشبه استعمالا (فيما وضعت له) وانما قلنا انما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه لانها لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكاتب الاعلام من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه

دخوله في جنس المشبه به) أي المترتب عليه كون الاستعارة مستعملة في ما وضعت له وانما يجوز على
فهذا المدخل في صحة التعجب عند هذا القائل وسبب أي الجواب عنه وأنه لا مدخل له في الصحة
(قوله في قوله) أي قول ابن العميد في غلام جليل قام على رأسه يظله من حر الشمس وهو أبو
الفضل محمد بن الحسين كاتب ديوان الانشاء والرسائل للملك نوح بن نصر مدحه صاحب بن عباد
بقصائد كثيرة منها

قالوا ربيعك قد قدم * فلك البشارة بالدم
قلت الربيع أخوالنا * أم الربيع أخوالكم
قالوا الذي يسوا له * يغنى القتل من العدم
قلت الرئيس ابن العميد * اذن فقلوا لي نعم

(قوله أي وقع الظل على) فسر به بذلك لأن التظليل على ما في التاج ايقاع الظل (قوله من
الشمس) أي من حرها وضمن التظليل معنى المنع فلذا اعتاده من أي تعني من حر الشمس (قوله
نفس) فاعل قامت ولذلك اتصلت به تاء التأنيث وان كان القائم غلاما (قوله اعز على) صفة
لنفس وجعله تظليل في محل نصب على الحال والتقدير قامت نفس هي اعز على من نفس مظللة في
من الشمس (قوله قامت) فاعله ضمير يعود على النفس والجملة مؤكدة لما قبلها وقوله ومن عجب
ضمير مقدم وشمس مبتدأ مؤخر والجملة حال والتقدير قامت تلك النفس مظللة في وشمس مظللة في
الشمس من العجب (قوله أي غلام كالشمس في الحسن والبهاء) أي فقد شبه الغلام بالشمس وأدعى
انه فرد من أفرادها وأن حقيقة استعارة اسمها (قوله وجعله شمسا على الحقيقة) أي من حيث
أنه جعله فردا من أفرادها وأن حقيقة شتمها موجودة فيه (قوله ان لا تعجب في أن يظل
إنسان الخ) أي لعدم الغرابة بخلاف تظليل الشمس الحقيقية إنسانا من الشمس فإنه مستغرب
وذلك لأن الشمس لا يرسم ظلي فتعظم على الإنسان مثلا إذا حال بينه وبينها شيء كيف يحجب نورها
وأما إذا كان الحائل بينهما شيئا له نور فلا يرسم ظل فتعظم على الإنسان المظلل لأن النور لا يحجب
النور فإذا جعل ذلك الغلام شمسا حقيقة استعرب ايقاعه الظل على من ظله لاستعراب كون
الشمس التي من شأنها طي الظل وإذهابه فوجب ظلالا على تقدير حملها بين الشمس وبين الإنسان
المظلل (قوله لما كان لهذا التعجب معنى) قال العصام فيه نظر لأنه يجوز أن يكون التعجب من
استخدامه من بلغ في الحسن درجة الشمس أو من اتقاده له وخدمته له (قوله في قوله) أي في قول
الشريف أبي الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا بن اسماعيل بن إبراهيم
ابن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو شاعر مقل وعالم محقق مولده بأصهان وبها مات
والبيت من المنسرح وقوله

يا من حكى الماء فرط رفته * وقلبه في قساوة الحزن

يا ليت حظي كحظ ثوبك من * جسمك يا واحد من البشر لا تعجبوا الخ

(قوله لا تعجبوا من بلى غلاته) البلى بكسر الباء مقصورا من بلى الثوب بلى إذا فسد
أي لا تعجبوا من تسارع بلى وفساد غلاته في الكلام حذف مضاف (قوله هي) أي الغلالة
شعار أي ثوب صغير ضيق الكمين كالقميص يلقى البدن بلبس تحت الثوب الواسع وليس أيضا
تحت الدرع هي شعارا لأنه بلى الشعر (قوله قد زرت) أي لأنه قد زرت أي شدة وهو بلباسه
والشاعر ضمير المحبوب وضمير أزراره المنسوب على المفعولية راجع للمحسوب أيضا والغلالة وذكره
باعتبار أنها قصيدة أو شعار شبه المحبوب الذي هو مرجع الضمير المستتر في الفعل بالقمر واستعار اسم
المشبه به للمشبه بالاستعارة تسمية بحية والبلى ترشيح ويحصل أن زرت بالبناء للمفعول وأزراره نائب

(منح التعجب في قوله قامت تظلال) أي
توقع الظل على (من الشمس نفس أعز على
من نفس قامت تظلال) ومن عجب شمس
أي غلام كالشمس في الحسن والبهاء (تظلال
من الشمس) فاعله لأنه أدعى لذلك الغلام معنى
الشمس الحقيقية وجعله شمسا على الحقيقة لما
كان لهذا التعجب معنى إذا لا تعجب في أن
يظل إنسان حسن الوجه إنسانا آخر
(والبيت عنه) أي ولهذا أصبح النهي عن التعجب
(في قوله لا تعجبوا من بلى غلاته) هي شعار
لبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا
(قد زرت أزراره على القصر)

فاعل والقهر للغلالة وعلى هذا فالشبه هو المحبوب الذي هو مرجع الفهم في غلاته (قوله تقول
 الخ) أفاد بهذا أن تعدية زرتالي الأزار فيه ضرب من التشابح لأنه إنما يتعدى للتشخيص ويتضمن
 الدلالة على الأزار ولا يتعدى إلى الأزار والشاعر قد عدها إليها (قوله فلو لانه جعله الخ) حاصله أنه
 لما خشي أن يتوهم أن صاحب الغلالة انسان يسارع إلى غلاته فيتعجب من ذلك لأن العادة أن
 غلالة الانسان لا يسارع إلى إليها قبل الامد المعتاد لبلها فهي الشاعر عن ذلك التعجب وبين سبب
 النهي وهو أنه لم يبق في الانسانية بل دخل في جنس القمرية والقمر لا يتعجب من سرعة بل ما يشر
 ضوءه لأن هذا من خواصه ومتى ظهر السبب بطل العجب و كون ما ذكر من خواص القمر قيل
 ان من جعله عيوب القمر أنه يدم العمر ويحل الدين ويوجب أجرة المنزل ويسخن الماء ويفسد اللحم
 ويقرض الكدان ويعين السارق ويضع العاشق الظارق (قوله لان الكدان) أي الذي كانت منه
 الغلالة (قوله لانسم أن الذكر على هذا الوجه ينافي الاستعارة) أي لانه لا ينفي عن التشبيه
 والمنافي لها إنما هو الجمع بين الطرفين على وجه ينفي عن التشبيه بحيث يكون التشبيه به واقعا خيرا
 عن التشبيه كما في زيد أسد أو حلاله منه أو صفة له فهو صرت بزيد أسد أو جاء في رجل أسد فذلك الجمع
 ينفي عن التشبيه ضرورة أنه لا يصح صدقه على ما جرى عليه فتقدر أداة التشبيه نقبالم يلزم من
 فساد الصدق ك ما تقدم على ما فيه وأما إذا ذكر التشبيه لا على وجه ينفي عن التشبيه كما
 في البيت لعدم جريان التشبيه به عليه حتى يسهل تقدير الاداة نظرا للمعنى فهو استعارة وقد سبق كل
 من هذا البحث وجوابه في بحث المحراز العقلي وأنت خير بأن هذا الجواب يقتضي أن نحو على
 لجين الماء استعارة وهم صرحوا بكونه تشبيها لأن يقال تصرح بهم بكونه تشبيها لا في صحة
ك كونه استعارة فتأمل (قوله كما يقال) أي كقولنا أي كعدم المناقاة في قولنا سيف زيد
 في يد أسد المراد في يده فقد شبهه زيد بالأسد وأدعى أنه فرد من أفراد واستعير اسم التشبيه به المشبه
 على طريق الاستعارة التصريحية فقد جمع بين التشبيه وهو زيد والتشبيه به وهو الأسد على وجه لا ينفي
 عن التشبيه لأن هذا التركيب ونحوه لا يتأتى فيه تقدير الاداة الانزياذ في التركيب أو نقص منه
 بحيث يتحول الكلام عن أصله كأن يقال رأيت في يد رجل كالأسد سيفا (قوله ورد هذا الدليل)
 حاصله منع الصغرى القائل الاستعارة لفظ مستعمل فيما وضع له بعد الادعاء أي لانسم ذلك وهذا
 الادعاء لا يخرج اللفظ عن كونه مستعملا في غير ما وضع له هذا وقد علم من ضمنون الكلام أولا وأخرا
 أن ادعاء دخول التشبيه في جنس التشبيه به مسلم عند القائل بأن الاستعارة مجاز لغوي ومعلوم أن
 كون اللفظ أطلق على غير معناه الأصلي في نفس الامر مسلم عند القائل بأنها مجاز عقلي وبقي النزاع
 في أن الاستعارة هل تسمى مجازا لغويا نظرا لما في نفس الامر أو عقليا نظرا للامبالغة والادعاء فالخلاف
 على هذا اعتمد إلى اللفظ والتسمية فتدبر (قوله مستعمل في الرجل الشجاع) أي وان ادعى أن الرجل
 الشجاع فرد من أفراد الأسد بعد تشبيهه به إذ تقدير الشيء نفس الشيء لا يقتضي كونه أياه حقيقة
 (قوله ويقتضي ذلك) أي يقتضي أن الادعاء المذكور لا يقتضي كون الاستعارة مستعملا فيما وضعت
 له وحاصل ما ذكره من التحقيق أن ادعاء دخول التشبيه في جنس التشبيه به لا يقتضي كونها مستعملة
 فيما وضعت له إذ ليس معناه ما فهمه المستدل من ادعاء ثبوت التشبيه به له حقيقة حتى يكون لفظ
 التشبيه به فيه استعمالا موضوع له والتجوز في أمر عقلي وهو جعل غير التشبيه به مشبها به بل معناه جعل
 التشبيه به مأولا بوصف مشترك بين التشبيه والتشبيه به وادعاء أن لفظ التشبيه به موضوع لذلك الوصف
 وأن أفراد قسمان متعارف وغير متعارف ولا خفاء في أن الدخول بهذا المعنى لا يقتضي ك كونها
 مستعملة فيما وضعت له لأن الموضوع له هو الفرد المتعارف والمستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف
 (قوله بطريق التأويل قسمين) متعلق بجعل ان قلت ان الذي بطريق التأويل إنما هو أحد القسمين

تقول زرت القهر يص عليه أثره إذا شددت
 أزاره عليه فلو لانه جعله قرا حقيقيا لما كان
 للنهي عن التعجب معنى لان الكدان إنما يسرع
 إليه السبب بسبب ملازمة القمر الحسن لا يقال
 لا ملازمة انسان كاستعارة لان التشبيه
 القمر في البيت ليس باستعارة لان التشبيه
 منه كور وهو الضمير في غلاته وأزاره لانا
 نقول لانسم أن الذكر على هذا الوجه ينافي
 الاستعارة المذكورة كما يقال سيف زيد
 في يد أسد فان تعريف الاستعارة صادق
 على ذلك (ورد) هذا الدليل (بأن الادعاء)
 أي ادعاء دخول التشبيه في جنس التشبيه
 به لا يقتضي ك كونها مستعملة
 (مستعملة فيما وضعت له) العلم الضروري
 بأن أسد في قولنا رأيت أسدا رمي مستعمل
 في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع
 الخاص ومن تحقيق ذلك أن ادعاء دخول
 التشبيه في جنس التشبيه به ينفي على ادعاء
 أفراد الأسد بطريق التأويل قسمين
 المتعارف وهو الذي لا غاية الجراءة ونهاية
 القوة

وهو غير المتعارف وأما الآخر وهو المتعارف فبطريق التحقيق فكيف يقول الشارح على أنه جعل أفراد الاسد قسمين بطريق التأويل قلت جعل الأفراد قسمين بمعنى على كون الاسد موضوعا للقدر المشترك بينهما الصادق على كل منهما وهو محترى وكونه موضوعا لذلك ليس الا بطريق التأويل وأما بطريق التحقيق فهو منحصر في قسم واحد وهو المتعارف اهـ يس (قوله في مثل) أي المودعين وسئل الخ (قوله والهيكل المخصوص) عطف تفسير (قوله وانقرنة مانعة عن ارادة الخ) أي لا عن ارادة الجنس بتسميته (قوله وبهذا يدفع الخ) أي ببيان أن القرينة مانعة عن ارادة المعنى للمعارف لاتباع غير المتعارف فيندفع ما يقال أن الاصرار على دعوى الاسدية للرجل ينافي القرينة المانعة من ارادة الاسدية ووجه الاندفاع أن الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة انما يمنع من ارادة الاسدية بالمعنى المتعارف وسينفذ فلا منافاة (قوله السمع المخصوص) الانسب أن يقول عن ارادة الاسد ويحذف قوله المخصوص لأن ذكره في السؤال يشير الى الجواب تأمل (قوله وأما التعجب الخ) هذا اشارة الى الجواب عن سؤال نشأ من الجواب المتقدم وهو إذا كان الادعاء لا يقتضي استعمال الاستعارة فيما وضعت له فلا يصح التعجب وانتهى عنه في الميتين السابقين لانهما لا يمان الا بجهل المنسب من أفراد المنسب به حقيقة وحاصل الجواب الذي أشار له المصنف أن التعجب وانتهى عنه لتناسي التشبيه وجعل الفرد الغير المتعارف مساويا للمعارف في حقيقة معنى أن كل ما يترتب على المعارف يترتب عليه وبما تقرر من جعل كلام المصنف اشارة لجواب سؤال مستدر الدفع ما ذكره العلامة الغصام من أن التعجب وانتهى لم يجعل دليلا على كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له بل استعمل بها على الادعاء فلما سلم الجيب الادعاء ومنع اقتضائه كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له فلا حاجة الى المنازعة في كون التعجب وانتهى مبنيين على الادعاء اذ بناؤه جماعيا عليه لا ينافي كونها مجازا لغويا فالاولى استنطاق قوله وأما التعجب وانتهى عنه (قوله وأما التعجب) أي من التشبيه وقوله وانتهى عنه أي عن التعجب (قوله فلانما) أي فلبناء الاستعارة وقوله على تناسي التشبيه أي اظهار التناسي والمراد بالتناسي التبيين أي على اظهار تبيين التشبيه (قوله قضاء الخ) أي وانما تنوسى فيه التشبيه توفية حتى المبالغة في دعوى الاتحاد (قوله ودلالة الخ) عطف تفسير على قوله قضاء ملحق بالمبالغة (قوله والاستعارة تفارق الكذب) أي والكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب أي لا يشبهه به بسبب ما ذكر من الامرين فقوله بناء على أسديتيه بالكلام الكاذب لولا الوجهان فاندفع ما يقال أن الاستعارة تكون في المفرد لانها الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له والكذب يكون في الحكم فالتصنف بالكذب الكلام المركب المستعمل في غير ما وضع له فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج للفرق (قوله بالبناء على التأويل) أي بسبب بناء على التأويل وعدم بناء الكذب عليه (قوله في دعوى الخ) متعلق بمحذوف صفة للتأويل أي المحقق في دعوى الخ من تحقق العام في الخاص أو أن في معنى من البينة (قوله بل يذل المجهود الخ) يقال يذل يذلل كمنصر ينصر والمراد بالمجهود المجهود والوسع والطاقة والمراد بترويح ظاهره اظهار حخته عند السامع ومحل كون الكذب يذل الكلام وسعه وطاقته في ترويح ظاهره اذا عرف عدم مطابقته وقصد اظهار حخته لان لم يتصد ذلك وأعتد الصحة (قوله ولا تكون على) أي شخصيا لانه المتبادر من اطلاق العلم ولأن علم الجنس تجري فيه الاستعارة كعلم الجنس بخلاف علم الشخص فلا يصح أن يشبهه زيد بعمره في الشكل والهبة مثلا ويطبق عليه اسمه وتخصيص المصنف الاستعارة بالذكر في الامتناع بدهم منه أن الامتناع في العلمة مخصوص بها وأما التجاز المرسل فيمنوز في العلمة اذ لا مانع من كون التجاز المرسل عمل لعمدة أن يكون العلم لازم ولو غيره مشتهر يستعمل فيه لفظ العلم كما اذا اطلق قياسه على فرس

في مثل تلك الجنبه المخصوصه والثاني غير
المعارف وهو الذي لا تملك الجراة لكن
لا في تلك الجنبه المخصوصه واليه يكل المخصوص
ولفظ الاسد انما هو موضوع للمعارف في غير
فاستعماله في غير المعارف استعمال في غير
ما وضع له والقرينة المعنى الغير المتعارف
المعارف ليس بمفعول ما يقال ان الاصرار على
وهذا يدفع ما يقال ان الشجاع ينافي نصب
دعوى الاسديّة عن ارادة السمع المخصوص
القرينة المانعة عن ارادة السمع المخصوص
(واما التعجب والهمى عنه) كفي البيتين
المذكورين (فالبناء على تناسي التشبيه
قضاء لمحق المبالغة) ودلالة على أن التشبيه
بحيث لا يتجزع من التشبيه به أصل حتى ان كل
ما يترتب على التشبيه به من التعجب والهمى
عن التعجب يترتب على الكذب فالبناء على
(والاستعارة تفارق الكذب في جنس
التأويل) في دعوى دخول التشبيه في جنس
المشبه به بأن يجعل أفراد التشبيه به قسمين
متعارفا وغير متعارف كما مر ولا تأويل
في الكذب (ونصب) أي ونصب (القرينة
على ارادة خلاف الظاهر) في الاستعارة لما
عرفت ان دلالة المعيار من قرينة مانعة عن
ارادة الموضوع له بخلاف الكذب فان تأويله
لا ينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر (ولا تكون)
يبدل الوجه ودفي ترويح المسبق من انما تقتضي
الاستعارة (علما المسبق من انما تقتضي
ادخال التشبيه في جنس المتعارف
أفراد قسمين متعارفا وغير متعارف

على زيد مراد اسمه لازمه وهو شدة العدو أى الجرى ثم ان جملة ولا تصح كون علما عطف على قوله والاستعارة تنساق الكذب عطف جملة فعلية على اسمية ولذا أن يجعله عطف على قوله تنساق الكذب فيكون التباسا مريبا (قوله ولا يمكن ذلك في العلم) أى الشخصى وقوله لتألفاته الجنسية أى التى تقتضى الاستعارة وقوله لانه أى العلم وقوله يقتضى الشخص أى شخص معناه وتعيينه خارجا وهذا ظاهر فى علم الشخص لانه علم الجنس لا مكان العموم فى معناه لكونه ذهنيا والمعنى الذهبى لا ينافى تعدد الافراد (قوله وتناول الافراد) عطف تفسير وما ذكره العلامة الشارح من أن الاستعارة تقتضى ادخال المشبه فى جنس المشبه به يجعل أفراده قسمين متعارفا وغير متعارف وذلك غير ممكن فى العلم الشخصى هو طريقة صاحب المفتاح حيث قال فيه والذي قرع سمعك من أن معنى الاستعارة على ادخال المستعار له فى جنس المستعار منه هو المسمى فى امتناع دخول الاستعارة فى الاعلام الشخصية الا اذا تضمنت نوع وصفية وقال السيد فى شرحه للمفتاح لانسلم أن الاستعارة تعتمد على الادخال المذكور لأن المقصود من الاستعارة المبالغة فى حال المشبه بأنه يساوى المشبه به فيه وذلك يحصل بجعل المشبه من جنس المشبه به ان كان اسم جنس أو جعله عينه ادعاء ان كان علم شخص فان المقصود من قوله رأيت اليوم حاتما أنه رأى عين ذلك الشخص لانه رأى فردا من أفراد الجواد اه قال العلامة عبد الحكيم وفيما قاله السيد بحث أما أولا فلان انقول بالادخال فى اسم الجنس مبالاداعى البه فان المبالغة تحصل فيه أيضا بادعاء الاتحاد أو مبالغة فلا يقال بجعله عينه فيما اذا كان علما شخصا ان كان لا عن قصد فهو غلط وان كان قصدا فان كان باطلاقة عليه ابتداء فهو وضع جديد وان كان بغير ادعاء من غير تأويل فهو دعوى باطلة وكذب محض وحينئذ فلا بد من التأويل وهو انما يكون بادخاله فيه والخاص ان استعمال اسم المشبه به فى المشبه ليس بحسب الوضع الحقيقى وهو ظاهر فلولم يعتبر الوضع التأويلى لم يصح استعماله فيه (قوله الا اذا تضمن العلم نوع وصفية) استثناء من عموم الاحوال وقوله تضمن أى استلزم نوع وصفية وليس المراد أنه دل دلالة تضمنية على نوع من الاوصاف كالكرم (قوله نوع وصفية) الاولى نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج فى افادة المعنى المصدرى الى الحاق الباء كذا فى الاطول (قوله بواسطة) متعلق بتضمن وقوله اشتهاره أى العلم أى اشتهار مدلوله وهو الذات فالعلم المتضمن نوع وصفية هو ان يكون مدلوله مشهورا بوصف بحيث متى اطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف فلما كان العلم المذكور بهذه الحالة جعل كانه موضوع للذات المستلزمة لذلك الوصف فيكون كائنا تأويلها فاذا اطلق ذلك العلم على غير مدلوله الاصلى صح جعله استعارة بسبب ادعاء انه من أفراد ذلك الكلى مثلا حاتم موضوع للذات المعنية ثم انه بواسطة اشتهارها بالكرم بحيث متى اطلق حاتم يفهم منه الجواد صار حاتم كانه موضوع للجواد وهو معنى كلى فيصح أن يطلق لفظ حاتم على زيد انكرم بأن تقول عند رؤيتك لزيد رأيت اليوم حاتما بسبب تشبيه زيد بحاتم فى الجود وملاحظة أن حاتما كانه موضوع للجواد وان زيد فردا من أفراد كذا يقال فى غيره (قوله كاتم المتضمن الانصاف بالجود) أى المستلزم للانصاف به فيجعل ذلك الوصف لازما له وهو وجه التشبيه فى الاستعارة وحاتم فى الاصل اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم نقل الحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائى (قوله ومادر بالجنل) أى ومادر المتضمن الانصاف بالجنل وهو رجل من بنى هلال بن عامر بن صعصعة قيل انما سمي مادر لانه سقى ابلا له من حوض فلما فرغت الابل من الشرب بقي فى أسفل الحوض ماء قليل فسلخ فيه ومادر الحوض به أى حرل الماء به بخلا خوفا من أن يستقى من حوضه أحد (قوله ومجان) هو فى الاصل صياد صيد ما مر به ثم جعل علما للبليغ المشهور والمناسبة ظاهرة اه أطول (قوله وباقل بالنهاية) أى وباقل المتضمن الانصاف بالنهاية أى العجز عن الانصاف عما فى الضمير

ولا يمكن ذلك فى العلم (لتألفاته الجنسية) لانه يقتضى الشخص ومنع الاشتراك والجنسية (الا اذا تضمنت العموم وتناول الافراد) بواسطة اشتهاره (تضمن العلم) (نوع وصفية) (كاتم المتضمن الانصاف بالجود ومادر بالجنل ومجان بالنهاية)

وهو اسم رجل من العرب كان شديد الغنى في النطق وقد اتفق أنه كان اشترى نائبا بأحد عشر درهما
فقبل له بكم اشترى به ففتح كفه وفترق اصابعه وأخرج لسانه ليظهر بشت إلى أحد عشر فانقلت
منه النبي فضر به المثل في العتي (قوله حينئذ) أي حين أدتضمن العلم بحاتم نوع وصنية
يجوز الخ (قوله ويتأول في حاتم الخ) أي فالتأويل بعد التشبيه ولا يتوقف هو على التشبيه وهذا
ان دفع ما يشال أنه إذا كان فردا من أفرادها فكيف يصح التشبيه حينئذ (قوله وقرنتها) أي
والقرينة اثباتها وانما اثبت لها لكونها مجازا كما أشار له الشارح قال العلامة عبد الحكيم
وأشار الشارح بهذا الدليل العام الجازي في كل مجاز سواء كان مرسلأ واستعارة إلى أن تخصيص
قرينة الاستعارة بالبيان انما هو للاعتناء بشأنها والافتقار قرينة لازمة في كل مجاز اه وفي الاطول
أن ما ذكره المصنف من التقسيم غير مختص بقرنتها بل يجري في قرينة المجاز المرسل والمكنية
ولاداعي إلى جعل قرينة المكنية واسدا والرائد عليه ترشيحا اه (قوله اما أمر واحد) أي من
ملائكة المشبه في المصراحة كبري ومن ملائكة المشبه في المكنية كالانظار (قوله يرى) أي
بالسهم وليس المراد مطلق رمي لانه يكون حتى في الاسد الحقيقي تأمل (قوله يكون كل واحد منها
قرينة) أي وليس واحدا منهم ترشيحا ولا تجر يد العدم ملائكة للطرفين ملائمة شديدة وما ذكره
المصنف بمعنى على جواز تعدد القرينة وهو الحق وقال بعضهم لا يجوز تعدد قرينة الاستعارة
لانه ان كان الصرف عن ارادة المعنى الحقيقي بجميع تلك الامور فلا نسلم تعدد القرينة وان كان
بكل واحد فلا حاجة لما عد الاول وحينئذ يجعل ترشيحا أو تجريدا (قوله كقوله فان تعافوا
الخ) قال في معاهد استقصى هذا البيت لبعض العرب ولم يعين وقوله فان تعافوا مأخوذ
من عاف يعاف بمعنى كره وأصل عاف يعاف عوف يعرف كعلم يعلم يقال عاف الرجل طعامة
وشربا أي كرهه أي ان تكرر هو العدل والانصاف وتعلموا للبور وتكرهوا للتصديق بالنبي فان
في أيدينا سيوف فاطم كذا نيران تحاربكم ونلتكم إلى الطاعة بها والعدل هو وضع الشيء في محله فهو
مقابل لنظام والايان الاول في البيت بكسر الهمزة تصديق النبي عليه الصلاة والسلام فيما جاء به عن
الله والايان الثاني بفتح الهمزة جمع عين يطلق على القسم وعلى الجسارة المعلومة وهو المراد ويصح
أن يقرأ الايمان في الموضوعين بفتح الهمزة جمع عين والمراد منه القسم في الاول والجسارة في الثاني
(قوله أي سيوف فاطم الخ) أي فقد شبه السيوف بالنيران بجامع الامعان في كل واستعار اسم
المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصراحة (قوله فتعلق) أي ارتباط قوله تعافوا بكل
الخ فظاهره أن القرينة على أن المراد بالنيران السيوف وتعلق الاعافة بكل من العدل والايان وفيه
أن الكلام في القرينة المتعددة وهي لا تكون الانظمية والتعلق والارتباط ليس كذلك فالاولى
أن يقول في كل واحد من العدل والايان باعتبار تعلق الاعافة به قرينة على أن المراد بالنيران
السيوف وانما جعل كل واحد قرينة ولم يجعل أحدهما قرينة والاخر غير هذا لأن مجموع الأهرين
بمنزلة الشرط فهذه بمنزلة شيء واحد لكن لو انفرد كل واحد منهما بالصحة قرينة (قوله دلالاته) أي
تعلق تعافوا بكل من العدل والايان (قوله تحاربون) أي محذوف تقديره تحاربون وأما قوله
فان في ايماننا نيرانا فهو على ذلك الجواب المحذوف أقيمت مقامه ولو حذف النون من تحاربون
ولما أن لكان حسنا لأن رفع الجواب اذا كان الشرط مضارعا ضعيف قال في الخلاصة
وبعد ما مضى وفعل الجزا حسن * ورفع بعد مضارع وهن ان قلت ان المحاربة تكون أيضا بالنار
الحقيقية فهلا جلت النيران على حقيقة فيكون القصد تحويفهم بالاحراق قلت ان القائل يرى
الاخذ بالشرعية وليس فيها احراق كاره العدل والايان بل تعذيبه بالسيوف (قوله مربوط) تفسير
للمثمة وقوله يكون الجميع أي المجموع وقوله لا كل واحد أي فظهرت مقابله اقوله أو أكثر

فحينئذ يجوز أن يشبه شخص بجماع في الجود
ويتأول في حاتم فيجعل كانه موضوع الجود
سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره كما مر
في الاسد فهذا التأويل يتناول حاتم الفرد
المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف
ويكون اطلاقه على المعهود أعني حاتم
الطائفة حقيقة وعلى غيره من يتصف بالجود
استعارة تخورايت اليوم حتما (وقرنتها)
يعني أن الاستعارة تكون مجازا لا بداهة
من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع
له وقرنتها (اما أمر واحد) أي أمران أو أمور
اسد يرى أرا (كثير) أي أمران أو أمور
يكون كل واحد منها قرينة (قوله
فان تعافوا) أي تكرر هو (العدل والايان)
فان في ايماننا نيرانا أي سيوف فاطم كسر
النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل
والايان قرينة على أن المراد بالنيران
السيوف دلالاته على أن جواب هذا الشرط
تحاربون وتلجأون إلى الطاعة بالسيوف
(أو معان ملثمة) مربوط بعضها ببعض
يكون الجميع قرينة لا كل واحد
قوله الاعانة هكذا في النسخ وصوابه العبادة
بكسر العين كما في المصباح اه

(قوله فلا يصح جعله مقابلا له) أى لانه من أفراد (قوله وقسما) عطف مرادف (قوله كقول) أى الجترى من قصيدة من الطويل وبعد البيت

يكاد الندامها يفيض على العدا * لدى الحرب ثنى في قنار وقواضب

التي مصدر ثبت التي أى ضاعفته والقنا جمع قناة وهى الرمح والقواضب القواطع (قوله وصاعقة) يروى بالجر على ضممار رب وبالرفع على أنه مبتدأ موصوف بقوله من أصله وخبره قوله تنكفى بها والصاعقة فى الأصل نار سماوية ثم لما أصابته تحدث غالباً عند الرعد والبرق (قوله من نصل) بيان لصاعقة أى صاعقة هى نصل فجعله صاعقة أو المراد صاعقة ناشئة من نصل فكان لنصل صاعقة تحرق الأعداء والأول أظهر وإلى الثانى ذهب الشارح (قوله أى من نصل سيف الممدوح) أشار به إلى أن ضمير نصله للمدح وفى الكلام حذف مضاف ويحذف أن يرجع الضمير للممدوح ولا حذف وإضافة لادنى ملائمة قال فى الاطول والنصل هو حد السيف كفى الصراح أو نفس السيف الخالى عن المقبض كما فى القاموس فقد اخفى المقبض فى ذته انتهى وكلام الشارح ظاهر على الأول لانه الثانى لأن تجعل إضافة نصل للسيف لبيان وعليه فيحتاج التقدير حد تأمل (قوله رب نار) هذا تفسير للصاعقة وقوله من حد سيفه فيه إشارة إلى أن النصل هو حد السيف وقوله يقلب أى تلك النار وهى نفس السيف ولذا لم يقل يقلب أصلها الذى هو السيف وقوله يقلبها توضيح لكون الباء للتعدي (قوله على رأس الأقران) الرأس جمع رأس والأقران جمع قرن وهو المنكأ والمائل وكلاهما جمع قلده وآثره على جمع الكثرة لمافية من الإشارة إلى قلده ككفائه فى الحرب وقوله أمثاله فيها أو إلى الاستخفاف بأمرهم وتقليلهم فى مقابلته ولا يخفى ما فيه من اللطف أو المراد بأرؤس الأقران جمع الكثرة بقرينة المدح إذ كل من الجمعين يستعار لئلا تحرك أقبل وهذا مبنى على أن جمع الكثرة موضوع لما فوق العشرة أما على أنه موضوع لما فوق الاثنين وأن الجمعين انما يفترقان فى الغاية لا فى المبدأ فلا يستعمل جمع الكثرة للقله نعم يستعار جمع القلده للكثرة كما هنا (قوله خمس سمات) فاعل تنكفى بها وهو من إضافة الصفة للموصوف كما أشار إليه الشارح بقوله أى أنامله الخمس والمراد بالعيا فقط والأفلا أنامل كثيرة وعبر الشارح بالأنامل دون الأصابع مع أن الذى يقبض على السيف وينقلب به على الأصابع إلا أنامل للمباغلة فى شجاعة الممدوح أى أنه لشجاعته وقوة لا كفة عليه ولا مشقة فى قلب السيف على الأقران بالأنامل وهذا إذا أريد بالأنامل حقيقة ثم ويحتمل أنه أراد بالأنامل الخمس الأصابع مجازاً وعلى هذا فلا مباغلة (قوله التى هى فى الجود الخ) أشار بهذا إلى أن البيت فيه من المحسنات البدعية الاستبعا حيث ضمن الشاعر مدح الممدوح بالشجاعة مدحه بالسخارة (قوله وعموم العظام) أخذ العموم من السمات (قوله قد كرا العدد) بتخفيف الكاف أى ولا شك أن ذكر العدد قرينة على أن المراد بالسمات الأنامل إذا السمات الحقيقة ليست خمساً فقط (قوله فظهر من جميع ذلك) أى من ذكر الصاعقة ومن كونها ناشئة من حد سيفه ومن انقلابها على رأس الأقران ومن كون المنقلب بها خساوفى كون مجموع ما ذكر هو الدال على أن المراد بالسمات الخمس أنامل الممدوح نظر إذ لو أسقط بعضها كلفظ الخمس وأرؤس الأقران بأن يراد بالقلب تحريك السيف باليد فهم المراد على أن إضافة الصاعقة لنصل السيف كاف فى القرينة المذكورة فيقالف ما مر من قوله مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة اللهم إلا أن يراد الدلالة الواضحة البالغة فى الوضوح والحاصل أن الدلالة الواضحة على المراد متوقفة على الجميع وهذا لا ينافى كفاية بعضها فى أصل الدلالة على المراد وحيث قد قول الشارح سابقاً مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة الخ ناظر للدلالة الواضحة البالغة فى الوضوح لا لأصل الدلالة فلا منافاة (قوله استعار الأحياء) أى استعار هذا القنار

وهذا القنار وقساده قول من زعم أن قوله أو
أكثر شامل لقوله معان فلا يصح جعله مقابلاً له
وقسما (كقول صاعقة من نصل) أى من
نصل سيف الممدوح (تنكفى بها) من أنكلها
أي انقلاب وأبداء للتعدي والمعنى رب نار من
حد سيفه يقلبها (على رأس الأقران خمس
سمات) أى أنامل الخمس التى هى فى الجود
وعموم العظام (كرا العدد) أى يصعبها على
أقرانه فى الحرب فمع ذلكم ذكر أن هنالك
السمات لا تأمل الممدوح ثم قال على
صاعقة وبين أنها من نصل سيفه ثم قال على
أرؤس الأقران ثم قال خمس فذكر العدد
الذى هو عدد الأنامل فظهر من جميع ذلك
أنه أراد بالسمات الأنامل (وهى) أى
الاستعارة باعتبار الطرفين (المستعار منه
والاستعار له) فسمان لأن اجتماعهما أى
اجتماع الطرفين (فى شئ) أى ما يمكن تحوُّل
فى أو من (استعار الأحياء) أى استعار
فهم الأحياء (استعار الأحياء) أى استعار
وهو جعل الشئ حياً بالهداية التى هى الدلالة
على طريق الوصول إلى المطلوب

وقوله للهداية متعلق باستعاره أى استعاره لها بعد تشبيه الهداية بمعنى الدلالة على طريق قوسل
بالاحياء بمعنى جعل الشئ حيا وادعاء انه فرد من أفرادها ووجه التشبيه بين الاحياء والهداية ترتب
الاتضاع والمنازعة على كل منهما كما أن وجه التشبيه بين الامانة والاضلال ترتب في الاتضاع على كل
منهما وانما قال استعاره الاحياء مع أن المستعار الفعل أعني أحييناه لان استعارته تبعية لاستعاره
المصدر أعني الاحياء (قوله مما يمكن اجتماعهما) أى من الشئيين اللذين يمكن اجتماعهما
في شئ أى فقد اجتماعهما في الله سبحانه وتعالى فانه محي وعادى (قوله وهذا) أى قولنا والاحياء
والهداية مما يمكن اجتماعهما (قوله أولى من قول المصنف) أى في الايضاح (قوله لان
المستعار منه هو الاحياء لا الحياة) ان قلت مقتضى هذا التعليل أن يكون ما قاله المصنف خطأ
وأن ما قاله الشارح هو الصواب قلت انما قال الشارح وهذا أولى لا مكان أن يقال مراد المصنف
بالحياة الاحياء لكونها أثره (قوله وانما قال نحو أحييناه) أى ولم يقل نحو أو من كان ميتا
فأحييناه حتى يكون ميتا داخل في التنبيل أيضا (قوله مما لا يمكن اجتماعهما) أى فقد اجتمع في الآية
الاستعارتان الوفاقية والعنادية (قوله اذ الميت لا يوصف بالاضلال) أى لان الموت عدم
الحياة والاضلال هو الكفر والميت العادم للحياة لا يتصف بالكفر الا باعتبار ما كان لا حقيقة لان
الكفر بعد الحق والجحد لا يقع من الميت لا تنفاه شرطه وهو الحياة (قوله ولتسم وفاقية) انما
سموها وفاقية لان وفاقية انطبقت بعنادية والادام في قوله ولتسم لام الامر أى ادع الى
تسميتها وفاقية وانما يقال وتسمى اشعارا بان هذه التسمية من جهة المصنف لا قديمة (قوله لما بين
الطرفين من الاتفاق) أى الاجتماع وعدم المباينة وكان الاولى أن يقول لما بين الطرفين
من الوفاق لان المنازعة على بابها اذ كل من الطرفين وافق صاحبه في الاجتماع معه في موصوف
واحد (قوله كاستعارته اسم المعلوم) أى وكاستعاره الميت للضال اذ لا يجتمع الموت والاضلال
في شئ ثم ان اضافة استعارته للاسم سائية واما اضافة اسم المعلوم فصح جعلها سائية أيضا بفتح
جعلها حقيقة بأن يراد بالمعروف الامر الغير الموجود ويراد باسمه اللفظ الدال عليه وهو لفظ معلوم
وذلك بأن تقول في زيد الذي لا تقع يد رأيت اني مسمود أو تقول جاء المسمود ومحمود ذلك
فتسميه الوجود الذي لا تقع فيه بالعدم واستعير العدم للوجود راشق من العدم مسمود بمعنى موجود
لا تقع فيه فهو استعارته مصرحة بتبعية عنادية لان من المعلوم أن الوجود والعدم لا يجتمعان في شئ
قال في الاطوار ولا توقف استعارته اسم المعلوم للموجود على عدم نفعه أصلا بل يمكن الاستعارة
للتنافع في امر غير نافع في امر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله هو القبح) أى والمذموم ما يكسر الغين
مع المذموم والترم بالصوت وبكسر الغين مع انقصر فاسم ليساروا لاستغناء وأما القبح مع انقصر فهو
لفظ مهمل (قوله ولا شك أن اجتماع الوجود) وهو المستعار له أصالة وقوله والعدم أى وهو
المستعار منه أصالة (قوله وكذلك استعارته اسم الموجود الخ) هذا عكس مثال المصنف في تشبيه
عدم الشئ مع بقاء آثاره الجلية بوجوده واستعار الوجود للعدم ورشتق من الوجود موجود بمعنى
معلوم بقيت آثاره الجلية فهو استعارته مصرحة بتبعية عنادية لان اجتماع الوجود والعدم في شئ
ممتنع (قوله لتعاند الطرفين) أى تنافيهما (قوله وامتناع اجتماعهما) عطف تفسير ان قلت
ان الوفاق بين الطرفين والعناد بينهما كليتا بيان في الاستعارة يتأتيان في التشبيه فلم يذكرا هذا
أجيب بأن المقصود بالمبالغة ولا يخفى أن جعل أحد المتعاندتين من جنس الآخر متحداه أشد مبالغة
وغرابة من تشبيه أسدهما بالآخر اه يس (قوله التهكمية) أى ما كان الغرض منها
التهكم والهزؤ والسخرية (قوله والتعليقية) أى ما كان الغرض منها ايراد القبح بصورة شئ مباح
للاستطراف (قوله أى الاستعارة التي استعملت الخ) أشار بهذا الضابط الى كل من التهكمية

والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما
في شئ واحد وهذا أولى من قول المصنف
ان الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما
في شئ واحد لان المستعار منه هو الاحياء
لا الحياة وانما قال نحو أحييناه مما لا يمكن
في استعاره الميت للضال مما لا يوصف
اجتماعهما في شئ (قوله ولتسم) (قوله وفاقية) لما بين
بالاضلال (قوله وتسم) (قوله وفاقية) عطف على
اجتماع طرفيهما في شئ (قوله ولتسم) (قوله وفاقية) لما بين
الطرفين من الاتفاق (قوله ولتسم) (قوله وفاقية) لما بين
امامهم (قوله ولتسم) (قوله وفاقية) لما بين
لعدم غشائه (قوله ولتسم) (قوله وفاقية) لما بين
الانفصاف في ذلك الموجود كما في المعلوم ولا شك
أن اجتماع الوجود والعدم في شئ ممتنع
وكذلك استعارته اسم المعلوم للموجود ولا شك
ان يثبت آثاره الجلية التي تسمى (قوله ولتسم) (قوله وفاقية)
وتدعى في الناس اسم (قوله ولتسم) (قوله وفاقية)
التي لا يمكن اجتماع طرفيهما في شئ (قوله ولتسم) (قوله وفاقية)
تعاين الطرفين وامتناع اجتماعهما (قوله ولتسم) (قوله وفاقية)
أى من العنادية الاستعارة (قوله ولتسم) (قوله وفاقية)
والتعليقية وهما ما استعملت (قوله ولتسم) (قوله وفاقية)
الاستعارة التي استعملت (قوله ولتسم) (قوله وفاقية)

والتمليحية وحاصله أن يطلق المفظ الدال على وصف شريف على ضده كاطلاق الكرم على البخل
والاسد على الجبان ولا يصح فيهما إطلاق البخل على الكرم ولا إطلاق الجبان على الاسد وقد علت
من هذا أن التكمية والتليحية بمعنى الآن الفارق بينهما من جهة أنه إن كان الغرض الحامل على
استعمال المفظ في ضده معناه الهزؤ والسخرية بالمقول فيه كانت تكمية وإن كان الغرض الحامل
على ذلك بسط السامعين وإزالة السامة عنهم بواسطة الاتيان بشئ مبالغ مستعطف كانت تليحية
فاذا أطلق الاسد على الجبان فقد نزل التضاد منزلة التناسب تمكينا وتليحا وشبهه الجبان بالارد جوامع
الشجاعة الموجودة في المشبه وهو الجبان تنزيلا والموجود في المشبه به وهو الاسد حقيقة واستعير
اسم الاسد للجبان استعارة مصرحة (قوله في ضده معناه الحقيقي أو تقييده) الفذان هما الامران
الوجوديان للذات لا يجهتان وقد يرثعان والتقضان الامران للذات لا يجهتان ولا يرتفعان
وأحدهما وجودي والآخر عدمي (قوله أي لتنزيل الخ) تفسير لما مر (قوله بواسطة تليج)
أي الاتيان بشئ مبالغ مستعطف وقوله أو تهكم أي استهزاء وسخرية (قوله فبشرهم بعذاب أليم)
نزل التضاد منزلة التناسب فشببه الانذار بالبشارة بجوامع ادخال السرور في كل وإن كان تنزيلا
بالنسبة للمشبه واستعير اسم البشارة للانذار بسبب ادخال الانذار في جنس البشارة واشتق من
البشارة بشر معنى أنذر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية التكمية أو التليحية العنادية فقول
الشارح استعيرت البشارة للندارة أي بعد تشبيه الندارة بالبشارة ثم أنه إن أريد بالبشارة لفظها لم يصح
وصفها بقوله التي هي الخ وإن أريد معناها لم يصح الحكم باستعارتها إذ المستعار انما هو اللفظ
وقد يجاب بأن المراد الثاني لكن في الكلام حذف مضاف والاصل استعير اسم البشارة الذي هو لفظ
البشارة (قوله بما يظهر) أي بما يظهر سرورا وقوله في تخبره أي في وجه الشخص المخبر بذلك الخبر
(قوله للانذار) متعلق باستعيرت وقوله الذي هو ضده أي فهو الاخبار بما يظهر عبوسا في وجه
الشخص المخبر (قوله الذي هو ضده) أي ضده البشارة وتذكر كبر الضمير نظر الكونم الاخبار أروضة
الاخبار (قوله بادخال الانذار) متعلق باستعيرت أي بسبب ادخال الانذار في جنس البشارة لتنزيل
التضاد منزلة التناسب بواسطة التهكم أو التليج (قوله على سبيل التهكم والاستهزاء) العطف للتفسير
وكان عليه أن يزيد والتليج وكذا قوله بعد على سبيل التليج والظرافة العطف فيه للتفسير وكان عليه أن
يزيد والاستهزاء لأن كلام من مثال المتن ومثال الشارح يصلح للتهكم والتليج كما علت (قوله ولا يخفى الخ)
هذا بيان لكون الاستعارة في وبشرهم عنادية (قوله من جهة واحدة) أي بحيث يكون المبتشر به
هو المندومنه والمبشر هو المندروا أمام جهتين فبأنه لا يخبر بمخبر بأن فلا يريده بشر بل وكسوتك
بعد ذلك (قوله وكذا الشجاعة والجبن) أي لا يمكن اجتماعهما من جهة واحدة وأما من
جهتين فهو ممكن ألا ترى قول الشاعر أسد على وفي الحروب نعامة (قوله وباعتبار الجوامع قسمان)
قد يقال ينبغي أن تكون الاستعارة باعتبار الجوامع أربعة أقسام لأنه أمداد اخل في مفهوم الطرفين
أو خارج عنها أو داخل في مفهوم أحدهما وخارج عن مفهوم الآخر ويمكن أن يقال إن المصنف
أثر الاختصار فجعلهما قسمين يندرج فيهما الاقسام الأربعة الأولى أن يكون داخل في مفهوم
الطرفين والثاني أن لا يكون داخل في مفهومهما وهو شامل لما يكون خارجا عنهما وما يكون داخل
في مفهوم أحدهما خارجا عن مفهوم الآخر ولهذا لذلك عبر في الثاني بغير داخل لا بخارج عن
مفهومهما (قوله أي ما قصد اشتراك الخ) وهو الذي يسمى في التشبيه وجه التشبيه لانه سبب
للتشبيه وسواء هنا جوامع لانه ادخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع أفراد المشبه به تحت
مفهومه واعلم أن الجوامع في الاستعارة هو متعلق العلاقة وذلك لأن العلاقة في قولنا رأيت أسدا
لا إنسان هو المشابهة في الشجاعة فالجوامع هو الشجاعة لأن به فيها أدخل المشبه في جنس المشبه به

فمنه معناه الحقيقي (أو تشبيهه لما مر)
أي لتنزيل البشارة أو التضاد أو التنافس منزلة
التناسب بواسطة تليج أو تهكم على ما سبق
تحتقيقه في باب التشبيه (فخوف بشرهم بعذاب
أليم) أي أنذرهم استعيرت البشارة التي هي
الاخبار بما يظهر سرورا في الانذار في جنس
الذي هو ضده بادخال الانذار وكسوتك
البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء على سبيل التليج
رأيت أسدا أو أنت تريد جبا على التفسير
والظرافة ولا يخفى اجتماع التليج
والندارة من جهة واحدة وكذا الشجاعة
والجبن (و) الاستعارة باعتبار الجوامع
أي ما قصد اشتراك الطرفين فيه (قسمان)

ادعاء وجع مع أفراد تحت مفهومه (قوله) أما داخل في مفهوم الطرفين (أي بأن يكون جزءا من
 مفهومه مساويا لكونه جنسا أو فضلا لذلك المفهوم (قوله) بنان) هو بكسر العين الجناح (قوله)
 طارا إليها) أي عدا إليها شبه العدو الذي هو قطع المسافة بسرعة في الأرض بالطيران الذي هو قطع
 المسافة بسرعة في الهواء واستعار اسم المشبه به للمشبه واشتق من الطيران طار بمعنى عدا والجناح
 قطع المسافة بسرعة وهو داخل في مفهوم كل من المستعار له وهو العدو والمستعار عنه وهو الطيران
 لأنه جنس لكل منهما وفصل العدو والميزلة عن الطيران كونه في الأرض كأن الفصل المميز للطيران
 كونه في الهواء واستناد الطيران في الحديث للرجل مجاز عقلي والاصل طار فرسه بعبء إليها
 (قوله) أو رجل الخ) أوله تسمي تغير الناس مقسم لهذين القسمين وليست للتديد (قوله) في شعبة)
 بفتح الشين المجبة وتغيرك العين المهدلة وبعد حاء (قوله) في غنمة) في بمعنى مع وهو حال من الخمر
 المستتر في الظرف أو أنها باقية على حالها بدل من شفة بدل اشتغال والرباط محذوف والتقدير له
 (قوله) قال جار الله) أي جاريت الله الحرام والمراد به العلامة محمود الزمخشري (قوله) الصيحة)
 هي انصوت المنزع أي الموجب للفرع والخوف فقوله التي يفرغ منها أي يخاف من اجلها (قوله) اذا
 جبن) أي فالهبة في الاصل معناها الجبن واستعمالها في الصيحة مجاز مرسل من استعمال اسم
 المسبب في السبب وذلك لأن الصيحة لما أوجبت الخوف الذي هو الجبن سميت باسمه وهو الهبة
 (قوله) واستعد للجهاد) أي بحيث اذا سمع اصوات المسلمين المجاهدين عند المحاربة واقامات قد قدم لهم
 بسرعة وأخذ قوله واستعد للجهاد من قوله مسك بنان فرسه فهو كناية عن الاستعداد للجهاد لاستقامته
 آياه (قوله) اخذ بنان فرسه) يصح قراءته بصيغة اسم الفاعل ويرسخه قوله في الحديث مسك ويصح
 قراءته فعلا مضيا ويرسخه قوله بعد واستعد للجهاد (قوله) في بعض رؤس الجبال) اخذ البعوضة
 من المعنى لأن قوله في الحديث في شعبة المراد منه في أي شعبة وليس المراد منه في كل شعبة لاستحالة
 ذلك (قوله) قليل) اخذ القلة من التصغير (قوله) للعدو) أي العدو الفرس وهو ذهاب العرب
 بسرعة (قوله) فان الجناح بين العدو) أي الذي هو المستعار له وقوله والطيران أي الذي هو
 المستعار منه (قوله) وهو) أي قطع المسافة بسرعة داخل فيهما أي لأنه جنس من مفهوم كل منهما
 لأن الطيران قطع المسافة بسرعة في الهواء والعدو قطع المسافة بسرعة في الأرض (قوله) (أي
 ذلك الجناح الذي هو قطع المسافة بسرعة في الطيران أقوى منه في العدو فلذا جعل الطيران مشهبا
 والعدو مشهبا للرجل كون المشبه به أقوى من المشبه في وجه الشبه الذي هو الجناح (قوله)
 والظاهر الخ) قصد السارح المناقشة في قول المصنف فان الجناح هو قطع المسافة بسرعة حيث
 جعل السرعة جزءا من الجناح الواقع جنسا للطرفين (قوله) والسرعة لازمة له) أي للطيران
 وقوله في الاكثر أي بالنظر للغالب ومن غير الغالب يكون الطيران قطع المسافة بالجناح من غير سرعة
 (قوله) لا داخل في مفهومه) أي وليست السرعة داخل في مفهوم الطيران بحيث انه لا يوجد
 بدونها بخلاف العدو لأن السرعة لازمة له فهو عبارة عن قطع المسافة بسرعة بتمامه وحيث كانت
 السرعة لازمة للطيران ودخلت في مفهوم العدو فلا يكون الجناح داخل في مفهوم الطرفين
 لأنه في أحدهما لازم لا جنس وحيث فلا يتم ما قاله المصنف من التشبيل ولا ما ذكره بعد وانما عبر
 السارح بالانظر لامكان الجواب بأن المثلث له في الجناح قطع المسافة في كل لانفس السرعة ولا شأن
 أن قطع المسافة داخل في مفهوم الطرفين أو للاشارة إلى أن كون الطيران ماذ كرئيس قطعيا (قوله)
 فالاولي الخ) عبر بالاولي لما مر من أن مبنى الاعتراض ليس قطعيا ولا مكان الجواب عنه بما مر
 ولأن المناقشة في الأمثلة ليست من دأب المحققين لأنها تذكرا لإيضاح القاعدة على تقدير صحتها لكن
 الاول أن تكون صيغة (قوله) أن يمل) أي للاستعارة التي فيها الجناح داخل في مفهوم الطرفين

(لأنه) أي الجناح (أما داخل في مفهوم
 الطرفين) المستعار له والمستعار منه
 (تخوفه) صلى الله عليه وسلم خير الناس
 رجل مسك بنان فرسه (كلما سمع شعبة
 طارا إليها) أو رجل في شعبة في غنمة له بعبء
 الله تعالى حتى يأتيه الموت قال جار الله
 الهبة الصيحة التي يفرغ منها وأصلها
 من فاعل يسمع اذا جبن والشعبة رأس
 الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بنان
 فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله أو رجل
 اعتزل الناس وسكن في رؤس بعض الجبال
 في غنم له قليل يراها ويحسبها في رأسه
 معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعار
 الطيران للعدو والجناح العدو والطيران هو قطع
 (فان الجناح بين العدو) وهو داخل فيهما أي
 المسافة بسرعة وهو داخل فيهما أي
 في العدو والطيران لأنه في الطيران أقوى
 منه في العدو والظاهر أن الطيران هو قطع
 المسافة بالجناح والسرعة لازمة له في الاكثر
 لا داخل في مفهومه فالاولي أن يمل

(قوله باستعارة التقطيع) أي باستعارة هذا اللفظ وقوله الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام المتحركة بعضها ببعض المناسب لقوله بعدد والجامع ازالة الاجتماع الخ أن يقول الموضوع لازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجموعة ملتزقة بعضها ببعض لاجل أن يظهر كون الجامع المذکور دخلا في مفهوم التقطيع وان كان ازالة الاتصال هو في المعنى ازالة الاجتماع فأصل من تقرير شيخنا العدوي (قوله لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض) أي الموضوع لازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجموعة غير ملتزقة بعضها ببعض والعطف في قول الشارح وابعاد بعضها عن بعض التعدير (قوله أنه داخله في مفهومهما) أي في مفهوم التقطيع والتفريق وذلك لما علمت أن مفهوم التقطيع ازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجموعة ملتزقة بعضها ببعض وأن مفهوم تفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض ازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجموعة غير ملتزقة فقد أخذ الجامع وهو ازالة الاجتماع في حد كل منهما على أنه جنس له وقيد كون الاشياء المجموعة ملتزقة بعضها ببعض فصلا في الاول بميزانه عن الثاني وقيد كونها غير ملتزقة فصلا في الثاني بميزانه عن الاول (قوله وهي) أي ازالة الاجتماع في القطع أشد أي أقوى لتأثيرها في الاتصال الأشد وتقرير الاستعارة في الآية انذ كورة أن يقال اعتبر تشبيه التفريق بالتقطيع بجامع ازالة الاجتماع في كل واستعارة التقطيع للتفريق واشتق من التقطيع قطعنا معنى فرقنا فهي استعارة تصريحية تبيح (قوله والفرق الخ) هذا جواب عما يشال أنهم جعلوا اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة استعارة وجعلوا اطلاق المرسن الذي هو اسم لحل المرسن أعني أنف الدابة على أنف الانسان مجازا من سلامع أنه قد اعتبر في كل من المعنى الحقيقي للتقطيع والمرسن وصف خاص به غير موجود في المعنى المستعمل فيه اللفظ مجازا وذلك لأن المرسن اعتبر في المعنى الذي وضع له الالتحاق في الاشياء التي زال اجتماعها وحيث اعتبر الرسن والتقطيع اعتبر في المعنى الذي وضع له الالتحاق في الاشياء التي زال اجتماعها وحيث اعتبر في المعنى الحقيقي لكل من اللفظين وصف خاص به لوجوده في معناه المجازي فلم جعل اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة استعارة واطلاق المرسن على أنف الانسان مجازا من سلامع وهذا جعل كل منهما مجازا من سلامع أو استعارة وما الفرق بينهما (قوله والفرق بين هذا) أي اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة حيث جعل استعارة (قوله وبين اطلاق المرسن على الأنف) أي على أنف الانسان حيث جعل مجازا من سلامع (قوله خصوص وصف) أي وصفا خاصا وقوله ليس في الأنف أي ليس في أنف الانسان وهذا راجع لقوله في المرسن وقوله وتفریق الجماعة راجع لقوله والتقطيع وأصل العبارة مع أن في المرسن وصفا خاصا ليس في أنف الانسان وكذلك في التقطيع وصف خاص ليس في تفريق الجماعة وقد علمت أن الوصف الخاص في المرسن كونه أنف البهيمه يجعل فيه الرسن ولا شك أن هذا موجود في أنف الانسان والوصف الخاص في التقطيع التزاق الاجسام التي زال اجتماعها ولا شك أن هذا غير موجود في تفريق الجماعة لما علمت أن التفريق ازالة الاجتماع بين الاجسام غير المتحركة (قوله هو أن خصوص الوصف الخ) هذا خبر عن قوله والفرق وتوضيح ذلك أن الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه الذي يبنى عليه الاستعارة يقتضي قوة المشبه به عن المشبه في وجه التشبيه فالوصف الخاص الخاص بالكائن في التقطيع لا روى ولو حظ صار التقطيع بمراميه أقوى من التفريق في ازالة الاجتماع فصيح أن يشبه التفريق الذي هو أضعف بالتقطيع الذي هو أقوى ويتدعى أن من أفراد استعارة اجماله وأما الوصف الخاص الذي في المرسن لما لم يلاحظ وإنما لولحظ الاطلاق والتقييد لم يكن استعارة بل مجازا من سلامع لعدم التشبيه فلم يلاحظ ذلك الوصف الخاص بحيث يجعل المرسن مشبها به لاجل ذلك الوصف لكان أيضا استعارة كما أن الوصف في التقطيع اذا لم يلاحظ كان مجازا من سلامع أيضا وربما أوهى كلام الشارح أن كون المرسن مجازا من سلامع وأن كون التقطيع استعارة أمر لازم وليس كذلك (قوله والحاصل)

بإستعارة التقطيع الموضع لازالة الاتصال بين الاجسام المتحركة بعضها ببعض تفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض أمما والجامع ازالة الاجتماع الداخلية في مفهومهما وهي في القطع أشد والفرق بين هذا وبين المرسن والمرسن على الأنف مع أن في كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس في الوصف وتفریق الجماعة هو أن خصوص الوصف الكائن في التقطيع مسمى في استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل

أى وحاصل الفرق بين التقطيع والمرس (قوله أن التشبيه) أى أن المشابهة التى هى علاقة الاستعارة
فإن دفع ما يقال أن الاستعارة مبنية على تناسى التشبيه (قوله ههنا) أى فى استعارة التقطيع لتفريق
الجماعة (قوله منظور) أى ملحوظا فكذا كان استعارة (قوله بخلافه) أى بخلاف استعمال
المرس فى الاتف فان التشبيه غير ملاحظ فيه وانما لوحظ فيه الاطلاق والتقيد حيث استعمل اسم
المقيد فى المطلق فكان مجازا مرسلا (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على قول المصنف لأن الجامع
أما داخل فى مفهوم الطرفين وحاصله أن الحكم بدخول الجامع فى الطرفين مخالفت لما تقرر فى فن
الحكمة من أن جزء الماهية لا يحتلف بالثبوت والضعف ومعالم أن الجامع فى الاستعارة يجب أن
يكون فى المستعار منه أقوى منه فى المستعار له فالدخل فى مفهوم الطرفين يقتضى عدم التفاوت
وكونه عامعا يقتضى التفاوت وهل هذا إلا جمع بين متناقضين والجمع بينهما باطل فبما أدى إلى ذلك
وهو كون الجامع داخل فى مفهوم الطرفين باطل (قوله فى غير هذا الفن) المراد بذلك الغير فن
الحكمة وقوله أن جزء الماهية أى كالجوانية والناطقة بالنسبة للانسان وقوله لا يختلف الخ أى
لا متناع التشكيك فى الذاتيات فالجوانية التى فى زيد ليست أقوى منها حاله كونها فى عمرو وكذلك
الناطقة بل التى فى زيد مساوية التى فى عمرو (قوله والجامع يجب الخ) جملة حاله وقوله أقوى أى
من نفسه حالة كونه فى المستعار له وانما يجب ذلك ليكون الاستعارة مفيدة وقيد بالمستعار منه
ليخرج التشبيه فانه لا يجب فيه كون الجامع أقوى فى أحد الطرفين لأن التشبيه بقدر يقصده بيان الحال
وعذا بـ كفى فيه مساواة الطرفين فى الجامع (قوله قلت امتناع الاختلاف الخ) حاصل هذا
الجواب أن امتناع الاختلاف بالثبوت والضعف فى أجزاء الماهية ليس مطلقا بل بالنسبة للماهية
الحقيقية وهى المركبة من الذاتيات لا الاعتبارية أى التى اعتبرها لها مفهوم ما مركبا من أمور غير
ذاتيات لها والماهية المفهومة من اللفظ لا يجب أن تكون ماهية حقيقية بل تارة تكون حقيقية فلا
تختلف أجزاؤها بالثبوت والضعف فلا يصح أن يكون الجامع داخل فى مفهوم الطرفين مع كونه
فى أحدهما بالثبوت وتارة تكون اعتبارية مركبة من أمور بعضها قابل للثبوت والضعف فيصح كون
الجامع داخل فى مفهوم الطرفين مع كونه فى أحدهما بالثبوت (قوله فى الماهية الحقيقية) أى وهى
المركبة من الاجناس والفصول التى ظفروا بها خارجا لثبات النوعية الراجعة الى حقائق الجوهر
نقط أوالاعراض فقط التى أجزاؤها فى الذهن مختلفة وفى الوجود الخارجى متحدة كحقيقة الانسان
والفرس وحقيقة الباش والسواد (قوله والمفهوم) أى والماهية المفهومة من اللفظ (قوله
بل قد يكون) أى مفهوم اللفظ وقوله أمر مركبا أى اعتباريا أى أمر اعتبروه مركبا من أمور
الخ كفهوم الاسود المركب من الذات والسواد (قوله أعنى المركب) أى أعنى مفهوم الاسود
المركب من السواد والخل أى الذات فهو أى مفهوم الاسود مركب من أمرين الجوهر الذى هو
الذات والعرض الذى هو وصف السواد وقوله مع اختلافه أى السواد بالثبوت والضعف (قوله
واما غير داخل) أى فى مفهوم الطرفين وهذا صادق بأقسام ثلاثة بأن يكون خارجا عن مفهومهما معا
كفى مثالى الشارح أو يكون خارجا عن مفهوم التشبيه فقط كقطع المسافة بسرعة فى استعارة
الطيران بناء على دخوله فى معنى العدو ولزومه لمسمى الطيران أو يكون خارجا عن مفهوم المشبه فقط
كالواستعارة للطيران فى الهواء بسرعة بناء على أن السرعة داخله فى مفهوم العدو وغير داخله
فى مفهوم الطيران (قوله التمثل) أى التمثل فى المنزلة فى المتأثرات لا السحاب بمرقه تلالوا وتمثل
وجه الرجل من فرجه تلالا وتؤثر (قوله عارض للأسد) أى كما أنه عارض للرجل الشجاع لأن
المشبه ذات الرجل المقيد بالشجاعة والمشببه به الحيوان المقيد بها أيضا المقيد خارج عن المقيد (قوله
وكذا التمثل للشمس) أى وللوجه فالجامع فى المثالين خارج عن الطرفين (قوله اما عاتية) أى

أن التشبيه ههنا منظور بخلافه فانه قلت
قد تقرر فى غير هذا الفن أن جزء الماهية
لا يختلف بالثبوت والضعف فكيف يكون
جامعا والجامع يجب أن يكون فى المستعار
منه أقوى قلت امتناع الاختلاف الخ
فى الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب أن
يكون ماهية حقيقية بل قد يكون أمرا مركبا
من أمور بعضها قابل للثبوت والضعف فيصح
كون الجامع داخل فى مفهوم الطرفين مع
كونه فى أحدهما بالثبوت والأسود أعنى
أن السواد جزء من مفهوم اختلافه
للمركب من السواد والخل مع اختلافه
بالثبوت والضعف (واما غير داخل) عطف
على أمدا داخل (كأنه) من استعارة الاسود
للاجل الشجاع والشجاعة عارض للأسد
ذلك لظهور أن الشجاعة عارض للشجس
لاداخل فى مفهومه وكذا التمثل للشمس
(وأىضا) للاستعارة تقسيم
الجامع وهى أنها (اما عاتية)

يدركها عامة الناس ويصح منهم استعمالها فقامت نسبة للعامة وهم ما قابل الخاصة (قوله وهي
 المبتذلة) من البذلة وهي المهنة فكان الاستعارة لما بلغت الى حد استعمال العامة صارت بمنزلة
 مبتذلة (قوله نحر رأيت أسدا برحى) أى فان الاسد مستعار للرجل الشجاع والجامع بينهما
 وهو الجراءة أمر واضح يدركه كل احد لا شتهار الاسد بها (قوله أو خاصية) أى لا يعرفها الا خواص
 من الناس وهم الذين أو بواذ هناء ارتفعوا عن طبقة العامة (قوله وهي الغريبة) أى البعيدة
 عن العامة أما الخاصة فانهم يدركونها بسرعة سيرهم (قوله القى لا يطالع الخ) بيان للغريبة فهو
 خير فخذوف لانه وصف مختصر أى وهى القى لا يطالع عليها أى على بياضها أى لا يهتدى الى الجامع
 الكاش فيها الا لخواص (قوله والغريبة قد تكون الخ) أشار بهذا الى أن الغريبة فى الاستعارة
 كما تكون بخفاء الجامع بين الطرفين بحيث لا يدركه الا المتسع فى الحقائق والدقائق المحيط علما بما لا يمكن
 لكل احد تكون أيضا بالغريبة فى نفس الشبهة أى ايقاع المشابهة بين الطرفين فقوله فى نفس الشبهة
 أى فى التشبيه نفسه لافى وجه الشبهة كما يدل عليه قول الشارح بأن يكون تشبيها فيه نوع غريبة
 (قوله بأن يكون الخ) أى وذلك بأن يكون أصل الاستعارة تشبيها فيه نوع غريبة كأن يكون تشبيه
 هذا الامر بهذا الامر غريبا نادرا وان كان كل واحد من المشبهين كثيرا فذاته كما فى المثال الآتى
 فان ايقاع العنان بالقربوس وجع الرجل ظهره وساقه بالثوب واقع به ثمة والتادرا تها هو تشبيه
 أحدهما بالآخر (قوله كما فى قوله) أى قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك (قوله قربوسه) القربوس
 بفتح الراء ولا يخفف بالاسكون الا فى الشعر لان فعلا نادرا لم يأت عليه غير صفة فوق وهو اسم مجمى
 غير منصرف للعلية والحجة وأما خروب بفتح الخاء وهو ثوب تدواى به ضعيف والفصح الضم وكذا
 سبأول وهو أول الرمح اه قزى ثم انه يحتمل أن يكون قربوسه فاعل احتبى بنزول القربوس منزلة
 الرجل المحتبى فكان القربوس ضم فم انقرس اليه بالعنان كما يضم الرجل ركبتيه الى ظهره ثوب مثلا
 ويحتمل أن يكون قربوسه فعول احتبى مضنما معنى جمع والفاعل على هذا ضمير عائد على الفرس
 فكانه يقول واذا جمع هذا الفرس قربوسه بعنانه اليه كما يضم المحتبى ركبتيه اليه فعلى الاول ينزل
 وراء القربوس فى هيئة التشبيه منزلة الظاهر من المحتبى وفم الفرس منزلة الركبتين وعلى الثانى بالاكس
 أى ينزل القربوس فى الهيئة منزلة الركبتين وفم الفرس منزلة الظهر والوجه الاول وان كان فيه مناسبة
 ما من جهة أن الركبتين فيما شيا كفى فم الفرس مع التفاوت فى المقدار والقربوس مضطرب كوسط
 الانسان وخلفه كظهره لكن فيه بعد من جهة أن القربوس فى الهيئة اعلى وكذا الركبتان وانهم
 اسفل وكذا الظهر وحيد فالوجه الثانى لهذا الاعتبار أولى لانه ادل عليه فهو أسد فى تحقيق
 التشابه (قوله أى مقدم سرجه) كتب شيخنا الحنفى أن هذا تفسير مراد والافاق القربوس كما فى الصحاح
 هو السرج وعلمه فقوله فى البيت قربوسه من الطلاق الكل وإرادة البعض على طريق الجواز المارسل
 اه لكن الذى ذكره العلامة عبد الحكيم أن الذى فى النسخ الصحيحة من الصحاح أن القربوس مقدم
 السرج كما قال الشارح (قوله بعنانه) أى بجامه وقوله الى انصراف الزائر أى من عند من ورده
 (قوله المعترضة فى فم الذرس) أى المدخلة فى فم الفرس بجعلها فى ثوبها الخالصة الجامعة لذقن الفرس
 الى تلك الخديعة (قوله وأراد بالرائر نفسه) أى نفس القاتل لا شخص آخر والاصل الى انصرافه فى غير
 عن نفسه بالرائر لانه على كمال تأذيه حيث يشغف مكانه وان طال مكانه كما هو شأن الزائر للضيف ويدل
 على ذلك البيت الذى قبله وهو

عودته فيما أزور حبابى * الله الله وكذلك كل شخاطر

أى عودت ذلك الفرس الاله مال والترك عند زيارة الاحبة وعند فعل كل أمر خطير مهم (قوله
 شبهه هيئة وقوع الخ) أى شبهت الهيئة الحاصلة من وقوع العنان فى موضعه من قربوس السرج

وهى المبتذلة لظهور الجامع فيها فخور رأيت
 أسدا برحى أو خاصية وهى الغريبة التى
 لا يطالع عليها الا الخاصة الذين أو بواذ هناء
 ارتفعوا عن طبقة العامة (والغريبة قد
 تكون فى نفس الشبهة) بأن يكون تشبيها فيه
 نوع غريبة (كما فى قوله) فى وصف القربوس
 مؤثرب وأنه اذا نزل عنه وألقى عنه (واذا
 سرجه وقف مكانه الى أن يعود السرج بعنانه)
 احتبى قربوسه أى مقدم سرجه الشكيم
 عات الشكيم الى انصراف الزائر * الشكيم
 والشكيمة الخديعة المعترضة فى فم الفرس
 وأراد بالرائر نفسه شبه هيئة وقوع العنان
 فى موضعه

بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب في موضعه من ركني المحتبى ووجه الشبه هو هيئة امطاة شيء
 شيئين ضامنا احدهما الى الآخر على أن احدهما على والاخر اسفل واستعير الاحتباء وهو ضم الرجل
 ظهره وساقيه ثوب وشبهه لاقفاء العنان ووقوعه في قربوس السرج لاجل ضم رأس الفرس الى
 جهته واشتق من الاحتباء احتبى بمعنى وقع على طريق الاستعارة التبعية هذه الحاصلة كلام
 الشارح قال العلامة يس ما حاصله لا يخفى أن الكلام في الاستعارة التي هي مجاز مفرد وقد مر أن
 كلام طرفي التشبيه اذا كان هيئة كانا مركبين وحينئذ يجب أن يكون المستعار أيضا مركبا فيكون
 الاستعارة تمثيلية لا مضافية الكلام مع أن المثال أيضا ليس كذلك اذ لم يقل الشارح واستعار هيئة
 الاحتباء لهيئة وقوع العنان في قربوس السرج بل جعل كلاما من المستعار والمستعار له مفردا فالاولى
 للشارح أن يقول شبهه ايقاع العنان بالقربوس بجمع الرجل ظهره وساقيه ثوب ونحوه واستعير
 الاحتباء لوقوع العنان بالقربوس واشتق من الاحتباء احتبى بمعنى وقع وحاصل الجواب أن المشابهة
 بين الفعلين لما لم تكن باعتبار ذاتهما بل باعتبار الهيئتين قال الشارح شبه هيئة الخ إشارة الى أن
 التشبيه ملحوظ من حيث الهيئة لكونها جامعا ولم يرد الاستعارة المركبة وبهذا نعلم أن قوله واستعار
 الاحتباء لوقوع الخ هو المطابق للمقام وأن قول الناصر اللقائي في حواشي المطول الاولى واستعار
 هيئة الاحتباء لهيئة وقوع العنان في القربوس لم يطابق ما قبله لا يوافق المرام انتهى والحاصل أن
 التشبيه به في الحقيقة هو الاحتباء وهو ضم الرجل ظهره وساقيه ثوب وشبهه كالحبل والمشيبه الذي
 نقل له لفظ الاحتباء هو ايقاع العنان على القربوس لاجل ضم رأس الفرس الى جهته وقد اشتغل كل
 منهما على هيئة تركيبية لاقتضائه محيطا مربعا ومضموما اليه مع كون احدهما مضمومين أرفع من
 الآخر وهذه الهيئة نشأت في العقل من ايقاع العنان أو الثوب مثلا في موقعه الذي هو القربوس
 وضم الفرس في الاول والظهر والساقين في الثاني فثبت قلنا شبهه ايقاع العنان على القربوس لاجل
 ضم فم الفرس لجهته بضم الساقين للظهر فذلك التشبيه انما هو باعتبار الهيئة المذكورة التي تضمنها
 كل منهما لان بها يظهر التشبيه وأما ذات الفعلين من غير اعتبارهما فلا يضح فيه التشبيه فالتشبيه هنا
 واقع بين مفردين باعتبار ما تضمنه كل منهما من الهيئة لانه واقع بين هيتين كالتشبيه في تشبيه العنقود بالثرى
 أن تضمن كل من الطرفين المفردين هيئة لا يخرج عن كونه مفردا كما تقدم في تشبيه العنقود بالثرى
 بخلاف ما اذا كان كل منهما هيئة فانه يكون مركبا فظهر كون المثال من قبيل الاستعارة الافرادية
 لا التمثيلية وأن قول الشارح شبه هيئة الخ على حذف مضاف أى شبهه لازم هيئة الخ فتأمل
 (قوله من قربوس السرج) يجوز أن تكون من بيان الموقع لان القربوس موقع العنان وأن تكون
 تبعية لان الموقع بالفعل بعض القربوس والاول اظهر (قوله لغرابية الشبه) وجه الغرابية في هذا
 الشبه أن الانتقال الى الاحتباء الذي هو المشبه به عند استحضار ايقاع العنان على القربوس للفرس
 في غاية التدور لان احدهما من وادى التمدد والاخر من وادى الركوب مع ما في الوجه من دقة
 التركيب وكثرة الاعتبارات الموجبة لغرابية ادراك وجه الشبه وبعده عن الالهامان (قوله وقد
 تحصل الخ) عطف على قوله سابقا فذلك يكون أى أن الغرابية قد تكون في نفس التشبيه وقد يحصل
 الخ (قوله بتصرف الخ) أى وذلك التصرف هو أن يضم الى تلك الاستعارة تجوز آخر لطيف
 اقتضاه الحال وصحته المناسبة (قوله كافي قوله) أى قول الشاعر وهو كثير عزة وهذا البيت من
 قصيدة من الطويل وقوله

وما قضينا من منى كل حاجة * ومسح بالاركان من هوامع
 وشدت على دهم الهارى رحالنا * ولم ينظر الغادى الذى هوراع اخذنا البيت
 وقوله كل حاجة أى من رعى الجمار وغيره والدم جمع دهماء وهى السوداء والمهاري بفتح الراء

من قربوس السرج تمتد الى جانبي فم الفرس
 بهيئة وقوع الثوب في موقعه من ركني
 المحتبى تمتد الى جانبي ظهره ثم استعار
 الاحتباء وهو جمع الرجل ظهره وساقيه
 ثوب أو غيره لوقوع العنان في قربوس
 السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابية
 التشبيه (وقد تحصل) الغرابية (بتهريف
 في) الاستعارة (الطائفة كافي قوله)
 اخذنا بأطراف الاحاديث بيننا
 (رسائل بأعناق الطي الا باطبع)
 جمع أبطع وهو مسيل الماء فيه

وكسر هاجع مهريه وهي الناقه المنسوبة الى مهرة بن حبيد ان بكسر الحاء وقمها بطن من قضاة.
 هذا معناه في الاصل ثم صارت المهريه تطلق على كل نجية من الابل وتخرجه عن يتظر وانغادي هو
 السائر من الصباح للظهر والرائح هو السائر من الظهر للغروب وقوله اخذنا بأطراف الخ أى شرعنا
 في أطراف الخ وأطراف الاحاديث فنونها وأنواعها فهو جمع طرف بالتحريك بمعنى الناحية والاباطح
 جمع أبطح وهو محل سبل الماء الذي فيه الحصى الدقيق ضد الغليظ وحيد فاعني لما فرغنا من أداء
 المناسك في الحج وسجدنا أرككان اليث اطراف الوداع وغيره وشددنا الرحال وهي ما يحمل
 من الاخبة وغيرها على المطايا وارتحلنا الرتحال الاستعجال بحيث لا ينتظر السائرون في الغداة
 السائرين في الرواح للاشتياق الى البلاد اخذنا نتحدث فنشون الاحاديث وأنواعها وفي حان اخذنا
 بأطراف الاحاديث اخذت المطايا في سرعة السير السلس المتتابع الشبيه بسبل الماء في تسابعه
 وسرعته (قوله دفاق الحما) الدقاق بضم الدال بمعنى الدقيق فهو اسم مفرد ولا يجوز أن يكون
 بكسرها على أنه جمع دقيق ككريم وكرام كقول لان جمع فعيل على فعال خاص بالعاقل كفي عبد الحكيم
 (قوله حثينا) أى مسرعنا يقال ولى حثينا أى مسرعنا حريصا قاله الفهرى (قوله وسلاسة) أى
 سهولة (قوله والشبه) أى ووجه الشبه وهو قطع المسافة بسرعة (قوله عاتى) أى يعرفه
 الخاصة والعامة (قوله اذا سندا الفعل) يعنى المجازى وهو سالت المستعار لسارت وهذا على
 المحذوف أى وانما كانت الاستعارة العاتية هنا متصرفة فافهم بما صارت به غريبة لانه أسند الفعل
 (قوله دون الفطى) أى الذى حقته أن يستند اليه (قوله وأعناقها) أى ودون أعناقها
 (قوله حتى افاد) أى ذلك الاسناد وقوله انه أى الحال والشأن أى حتى افاد ذلك الاسناد أن
 الاباطح امتلأت من الابل وذلك لان نسبة الفعل الذى هو وصفه الحال الى المحل تشعر بشيوعه
 في المحل واحاطته بكاه وتوضيح ذلك أن السبلان المستعار للسير حقته أن يستند للمطى لانها هي التي
 تسير فاستند الشاعر للاباطح التي هي محل السير فهو من اسناد الفعل للحالة اشارة الى كثرة الابل وأنها
 ملأت الاباطح لان نسبة الفعل الذى هو وصفه الحال الى المحل تشعر بشيوع الحال في المحل واحاطته
 بكاه فلا يستند الجريان للتمر الا اذا امتلأ التمر من الماء وكذا لا يقال سارت الاباطح الا اذا امتلأت
 بالسائر فيها لانه قد جعل كل محمل منها سائرا لاشتغاله على ما هو سائر فيه فلو كان في الاباطح محمل
 خال من الابل لصدق عليه انه غير سائر لعدم اشتغاله على ما يسير فيه (قوله واشتعل الرأس شيئا)
 أى اتشرب شيب الرأس وظهور ظهورا تاما فاستند الاشتغال الذى هو وصف للشعر الحال في الرأس
 الى محله وهو الرأس اشعارا بأن ذلك الحال وهو الشعر ملا للمحل من اجل أن وصف الحال انتقل
 للمحل وصار وصفه فكل جزء من الرأس انما وصف بالاشتغال لاشتغال ما فيه فلو كان جزء منها
 خاليا من الشعر لصدق عليه انه غير مشغل لعدم اشتغاله على المشتغل (قوله وأدخل الأعناق في السير)
 أراد بادخالها في السير جزءا ياء الملايسة المقضية للملايسة الفعل لها وانها سائرة لان مرجع
 الملايسة الى الاسناد وحيد فتكون السبل مستند للأعناق تقدير او ذلك الاسناد مجازة على
 وحيد في الكلام مجازان عقليان لفظي وهو اسناد السبل الى الاباطح وتقديرى وهو اسناده
 الى الأعناق فالبيت شغل على ثلاث مجازات احدها مجاز بالاستعارة والاخران مجازان عقليان
 فلما أن اضاف الى الاستعارة هذين الجبازين صارت الاستعارة غريبة (قوله لان السرعة والبطء الخ)
 على المحذوف أى وانما دخل الأعناق في السير واسناده لها تقدير لان سرعة السير وبطأه يظهران غالبا
 في باقى سبب في فهم سرعة السير وبطأه فلهذا كانت سببا في فهم ذلك وادراكه صارت كأنها سبب
 في وجود السير وحيد فاستند السير تقدير الأعناق من باب اسناد الشيء الى ما هو كالسبب فيه
 والحاصل أن الشاعر استعار سبل الماء لالاب في المحل الذى فيه دقيق الحصى استعارة مبتدئة

تدقيق الحصى استعار سبلان السير
 الواقعة في الاباطح لالاب لالاب
 في غاية السرعة المشبهة على ابن وسلاسة
 والشبه في الظاهر عاتى (اذا سندا الفعل)
 بما افاد اللفظ والتعريف (اذا سندا الفعل)
 أعنى سالت (الى الاباطح دون المطى)
 وأعناقها حتى افادته امتلأت الاباطح من
 الابل كقوله تعالى واشتعل الرأس شيئا
 والبطة في سائر الابل يظهر ان غالبى الأعناق

لكثرة استعمالها ثم اضاف اليها ما أوجب غرابتها وهو تجوز آخر وذلك بأن أسند السيلان الذي هو وصف اللذين في الأصل الى مجله من باب اسناد ما للحال الى الخلق لشعار بكثرتها وأدخل الاعناق في السير حيث قال وسالت بأعناق الخلق الا باطخ أي وسالت الا باطخ ملتبسة بأعناق الخلق فقد تضمن ذلك انكلام كون الاعناق سائلة لأن الاعناق تظهر فيها سرعة السير وبطوئه وبقيّة الاعضاء تابعة لها واسناد السير الى الاعناق الذي تضمنه كلامه مجاز آخر من اسناد الشيء الى ما هو كالسبب فيه فلما أن اضاف الى استعارة السيلان هذين التجوزين وهما اسناد ما الى مكانه لفظا واسناد ما الى سببه ضمنا صارت الاستعارة غريبة (قوله ويتبين أمرهما) أي أمر السرعة والبطء (قوله في الهوادي) جمع هادية وهي العنق يقال اقبلت هوادي الخيل اذا بدت أعناقها وسميت الاعناق هوادي لأن البهية تهتدي بعنقها الى الجهة التي تميل اليها وقيل ان الهادية مقدم العنق وهو ما في الصحاح وعلى الأول وهو أن الهوادي هي الاعناق ~~يكون~~ قول الشارح وتبين أمرهما في الهوادي من قبيل الاظهار في محل الانعام اشارة الى أن الاعناق تسمى بالهوادي (قوله في الثقل والخفة) أي ثقل السير وخفته (قوله لما سبق في التشبيه) أي من أن وجه الشبه المسمى هنا بالجامع لا بد أن يقوم باطرفين معا فاذا كانا أو أحدهما عقليا وجب كون الجامع عقليا وامتنع كونه حسيلا لاستحالة قيام الحسي بذلك العقلي - منهما أو من أحدهما (قوله لكنه) أي الجامع وقوله أو مختلف أي بعضه حسي وبعضه عقلي (قوله تصير ستة) أي لأن القسم الأول باعتبار الجامع ثلاثة أقسام والاقسام بعده ثلاثة فالجمع ستة وحاصلها أن الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي أو عقلي أو بعضه حسي وبعضه عقلي فهذه ثلاثة وان كانا غير حسيين فاما أن يكونا عقليين أو المستعار منه حسيما والمستعار له عقليا أو بالعكس فهذه ثلاثة أيضا ولا يكون الجامع فيها الاعتقالي (قوله والى هذا) أي الى وجود تلك الاقسام الستة والى أمثلتها أشار بتولده الخ (قوله فابن مع اما حسي) أي لأن الحسي يقوم بالحسيين (قوله فأخرج لهم) أي فأخرج موسى السامري لبني اسرائيل (قوله جسدا) أي بدنا بلحم ودم وقوله له خوار أي له صوت البقر وعذاب من عذابه (قوله فان المستعار منه ولد البقرة) أي فان الذي استعير منه لفظ الجمل ولد البقرة لأنه موضوع له (قوله والمستعار له) وهو الذي اطلق عليه لفظ الجمل في الآية (قوله الذي خلقه الله تعالى) أي على شكل الجمل (قوله من سبب القبط) بضم الحاء وكسر اللام والياء المشددة جمع حلي ينتج الحاء وسكون اللام كندى وندى والقبط بكسر التاء وسكون الباء قبيلة فرعون من نهر مصر واليه منسوب الثياب القبطية بالضم على غير قياس كما في الأصول (قوله التي سبكتها) صفة للحي لأنه اسم جنس والسامري كان رجلا حثاذا في زمن سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام واسم ذلك الرجل أيضا موسى منسوب لسامرة قبيلة من بني اسرائيل (قوله التربة) هي لغة في التراب (قوله من موطن فرس جبريل) أي من محل وطه فرس جبريل الارض بجوارها واسم تلك الفرس حيزوم كما في شرح الايضاح وكانت اذا وطئت الارض بجوارها يتخضر محل وطها بانبات في الحبال فكشف السامري عن جبريل وهو راكب لتلك الفرس ورأى اخضرار محل وطها في الحال فسوّلت له نفسه أن التراب الذي وطئته تلك الفرس يكون روحا لما التي فيه فأخذ منه شاة وقد كن بنو اسرائيل استعاروا حلي من القبط اعرض عنهم فقال لهم اتوني بالحلي أجعل لكم الاله الذي تطلبونه من موسى يعني حين قالوا له اجعل لنا الهسا كالههم فأقره بذلك الحلي وصنع منه صورة الجمل وألقى فيه ذلك التراب فصار حيوانا بلحم ودم وله خوار أي صوت كصوت الجمل فقال هو وأتباعه لبني اسرائيل هذا الهكم واله موسى الذي تطلبونه من موسى نسبه هنا وذهب بطلبه وكان ذلك وقت ذهاب موسى لبني اسرائيل للمناجاة

وتبين أمرهما في الهوادي وسائر الاجزاء
تستند اليها في الحركة وتبينها في التثقل
والخفة (و) الاستعارة باعتبار الثلاثة
المستعار منه والمستعار له والجامع (سنة)
أقسام لأن المستعار منه والمستعار له
حسيان أو عقليان أو المستعار منه حسي
والمستعار له عقلي أو بالعكس تصير أربعة
والجامع في التشبيه لكنه في القسم الأول
سبق في التشبيه لكنه في القسم الثاني
حسي أو عقلي أو مختلف تصير ستة والى
هذا أشار بقوله (لأن الطرفين ان كانا
حسيين فالجامع اما حسي أو عقلي أو بعضه حسي
بعضه حسي وبعضه عقلي والى أمثلتها أشار
بجمل جسد الخوار فان المستعار منه ولد
البقرة والمستعار له الجمل الذي خلقه
الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها
السامري عند الثانية في تلك الحلي التربة
التي أخذها من موطن فرس جبريل عليه
الصلاة والسلام

وسبقهم موسى طالباً لرضوان الله فوقعت هذه الفتنه باثره قبل ان سبب اختصاص السامري بمعرفة ذلك أن أمته كانت ألتقه عام ولدت في كهف لينجو من ذبح فرعون اذ كانت ولادته في سنة تدبج أبناء بني اسرائيل فبعث الله له في ذلك الكهف جبريل ليريه فعرف ان فرسه وذلك لما قنى الله من الفتنه (قوله والجامع الشكلى) أى الصورة الخاصة في الحيوان وولد البقرة اذ شكلهما أى صورتهما المشاهدة واحدة ان قلت ان يكون الآيه من قبيل الاستعارة فيه بحث اذ قوله جسد له خوار صريح في أنه لم يكن بجلا اذ لا يقال للبقر انه جسد له صوت البقر وقد أبدل بدل الكل فظهور أنه ليس عين العجل فالمراد من العجل مثل العجل فهو نظيره قوله تعالى حتى تبين لكم الخطط الايض من الخطط الاسود من النجرفان البيان اخرجه من الاستعارة الى التشبيه قلت ان البدل انما أخرجه عن كون المراد به العجل الحقيقي وعين أن المراد منه العجل الادعائى أعنى الحيوان المخلوق من الطلى فابدل قرينة على الاستعارة كبرى في رأي أسديرى بخلاف قوله من العجرفانه اخرج الخطط الايض عن أن يكون المراد به الخطط الحقيقي وهو ظاهر وأخرجه عن أن يكون المراد به الخطط الادعائى أعنى العجراذ لا يبين الشئ نفسه فلا بد من تقدير المثل (قوله نحو وآية لهم) أى وعلامة لهم على قدرة الله وقوله نسلخ منه النهار أى تكشف ونزيل عنه أى عن مكان ظلمته أى عن المكان الذى فيه ظلمته فن معنى عن القى للعبارة على حد قوله تعالى فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله وفى الكلام حذف مضافين وقوله النهار أى ضوء النهار فحذف مضاف وتقدر الكلام هكذا وآية لهم الليل تكشف ونزيل عن مكان ظلمته ضوء النهار فاذا هم مظلمون فحسبه ازالة ضوء النهار عن المكان الذى فيه ظلمة الليل بكشط الجلود واستعبر السطح للازالة واشتق من السطح نسلخ بمعنى نزيل والجامع ترتب أمر على آخر كترتب ظهور العلم على السطح وترتب حصول الظلمة على ازالة ضوء النهار عن مكان ظلمة الليل (قوله معنى السطح) أى معنى لفظ السطح فالإضافة حقيقية ويصح جعلها بياناً ولا تقدير (قوله عن نحو الشاة) أى عن الشاة ونحوها (قوله والمستعار له كشف الضوء) أى ازالته وانتزاعه وقوله عن مكان الليل المراد بمكان الليل الهوى الذى بين السماء والارض وقيل سطح الارض وعلى كل حال فان مراد يكون ما ذكره كقائل ان مكان ظلمة أى ظلمته أى انه مكان يظهر فيه ظلمته والا فليل والنهار عبارة عن زمان كون الشمس فوق الافق وتحتة ولا معنى لكون احدهما له مكان فى الزمان الذى تكون فيه الشمس فوق الافق يقوم الضوء بذلك المكان المتقدم وتزال الظلمة عنه فيحصل الابصار فى الزمان الذى تكون فيه الشمس تحت الافق تقوم الظلمة الخاصة فى ذلك الزمان بالمكان المتقدم وتزال الضوء عنه فيحصل الاظلام وعدم الابصار (قوله وهو موضع القاء ظله) أى ظل الليل والمراد بالقاء الظل ظهوره والمراد بظلمة ظلمته وأشار الشارح بهذا الى أن قول المصنف عن مكان الليل على حذف مضاف أى عن مكان ظله أى ظلمته أى عن المكان الذى يظهر فيه ظله وظلمته وقد علمت أن ذلك المكان الذى يظهر فيه ظله وظلمته اما الهواء أو سطح الارض على ما فيه من الخلاف ونسأل الشارح القاء ظله ولم يقل القاء ظلمته تبعاً للايضاح والكشاف إشارة الى أن الظلمة أمر وجودى كما ذهب اليه بعض المتكلمين ويؤيده قوله تعالى وجعل الظلمات والنور وحينئذ فيصح القول بظهورها بعد زوال الضوء (قوله وهما حسبان) أى مدركان بحاسة البصر ان قلت ان كلاماً من كسط الجلود وازالة الضوء أمر عقلى لا وجود له فى الخارج لانها مصدران والمعنى المصدري لا وجود له فى الخارج وحينئذ فلا يكونان محسوسين قلت جعله الكشط والازالة محسوسين باعتبار الهيئة المحسوسة الخاصة عندهما أو باعتبار متعلقتهما وهو العلم والضوء وذلك كاف فى حسبيتهما ولا يقال ان الترتب اذا نظر لمتعلقته أيضاً كان محسوساً فهلا نظر لمتعلقته وجعلت الاستعارة فى الآيه المذكرة كورة طرفاها وجامعاً حسبيتان لا نقول ترتب أمر على آخر هذا

(والجامع الشكلى) فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة (والجسيم) من المستعار منه والمستعار له والجامع (حصى) أى مدرك بالبصر (والما عقلى) فهو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه (معنى السطح) وهو (كسط الجلود عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وهو وضع القاء ظله (وهما حسبان

كلّي صادق بترتيب محسوس على محسوس وترتيب معقول على معقول كترتيب العلم بالنتيجة على العلم
بالمقدّمات فتعلق الترتيب ليس دائماً محسوساً وإن كان في خصوص ما نحن فيه محسوساً فلذلك ينظر
لتعلقه بخلاف السليخ وإزالة الضوء ثم ما قلناه من أن الضوء حسيّ هو مبنيّ على القول بأنه أجرام
الظلمة تتصل بمحسوس فوجب إنباره عادة وأن الظلمة أجرام الظلمة تتصل بالأجرام الحسية فوجب
عدم الإنبار لما اتصل به عادة وأما أن قلنا أن الضوء كون الأجرام بحيث ترى لاتصال الأجرام بالظلمة غير الاشراقية بها
الظلمة الاشراقية بها والظلمة كون الأجرام بحيث لا ترى لاتصال الأجرام بالظلمة غير الاشراقية بها
فكان كل من الضوء والظلمة عقلياً (قوله والجامع ما يعقل) أي والجامع بين الطرفين الأمر
الذي يعقل أي يدرك بالعقل وهو طلق ترتيباً على آخر ولا شأن في الأول ترتيب ظهور اللجم
على كسط الجلد وفي الثاني ترتيب ظهور ظلمة الليل على كشف ضوء النهار (قوله دائماً أو غالباً)
أي سواء كان حصوله عقب حصول الأمر الآخر دائماً أو غالباً وقوله كترتيب ظهور اللجم على الكسطة
راجع لقوله غالباً لأن ترتيب ظهور اللجم على الكسطة ليس دائماً لأنه قد يكسّط الجلد عن اللجم بدس عود
ومخونه بينهما بحيث لا يصير لازماً من غير إزالته عنه فقد وجد الكسطة بدون ظهور اللجم
وقوله وترتيب ظهور الظلمة الخ راجع لقوله دائماً فهو لطف ونشر مشوش وقال العلامة السيد هذا
الترديد لبيان معنى الترتيب من حيث هو لا بالنظر لتصوص المقام وحينئذ نقوله دائماً الإشارة للسيد هذا
الحكمة من أن النتيجة لازمة لا مقدّمات لما عقلياً فيكون حصولها عقب حصولها دائماً وقوله
أو غالباً الإشارة إلى المذهب المختار من أن لزومها الهما عادي بطريق القيص وجرى العادة من الله
تعالى والمولى سبحانه قد يفيض وقد لا يفيض فيكون حصول النتيجة عقب حصول المقدّمين غالباً
بهذا الاعتبار لا دائماً (قوله عن مكان الليل) متعلق بكشف (قوله وبيان ذلك) أي وبيان ترتيب
ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وفي سم أي وبيان التشبيه بين كسط الجلد وكشف
الضوء عن مكان ظلمة الليل (قوله هي الأصل) أي في كل حادث أذكر مرجعها لعدم الظهور وعدم
ظهوره أصله وإنما يظهر إذا طرأ الضوء عليه ويدل لهذا قوله عليه الصلاة والسلام خلق الله الخلق
من ظلمة ثم رش عليهم من نوره (قوله والنور) أي والضوء طار عليها وقوله بضوئه الأولى حذفه
وجعل الضوء سائر الظلمة مبنياً على أن الظلمة وجودية وحيث كن الضوء طار على الظلمة يسترها
فكان كجلد الطائر على عظام الشاة ولم يفسدها (قوله فقد سلخ النهار) أراد به النور
والضوء لا الزمان المقدر بحركة الفلك من طلوع الشمس لغروبها أو المراد قد سلخ ضوء النهار وقوله
من الليل أي عن مكان ظلمة الليل فن جمع عن وفي الكلام حذف مضافين (قوله فجعل ظهور
الظلمة الخ) كان الأولى أن يقول فجعل اظهار الظلمة كاظهار المسوخ لأن السليخ في الآية بمعنى
الاظهار لكن لما كان تشبيه الاظهار بالاظهار مستلزماً تشبيه الظهور بالظهور اختار التعبير به
(قوله اهابه) أي جلده (قوله وحينئذ) أي وحينئذ جعل السليخ بمعنى كشف الضوء أي
نزع وإزالته لا بمعنى ظهوره (قوله صبح قوله تعالى فإذا هم مظلون) أي داخلون في الظلام
ولعله تعرض للجهة دون الحسن لا تفاته على ما يأتي للشارح في آخر العبارة عن العلامة في قوله
ولو جعلنا السليخ الخ (قوله لأن الواقع الخ) أنه لقوله صبح وقوله عن مكان الليل أي عن مكان ظلمته
(قوله وأما على ما ذكر في المفتاح الخ) مقابل لمخوف أي أما على ما ذكره المصنف من أن المستعار
له كشف ضوء النهار وإزالته عن مكان ظلمة الليل فلا إشكال في قوله فإذا هم مظلون لأن الواقع عقب
إزالة الضوء عن مكان ظلمة الليل هو الاظلام وأما على الخ (قوله من أن المستعار له ظهور النهار)
الأولى اظهار ضوء النهار من ظلمة الليل بطلوع الفجر فهو يقول شبه اظهار ضوء النهار من ظلمة
الليل بطلوع الفجر بكسطة الجلد عن ضوء الشاة واستعير اسم المشبه به وهو السليخ للمشبه واشتق

والجامع ما يعقل من ترتيباً على آخر
أي حصوله عقب حصول الكسطة وترتيب
كترتيب ظهور اللجم على كشف الضوء عن مكان
ظهور الظلمة على كسط الجلد
الليل والترتيب أي عقلياً وبيان ذلك أن
الظلمة هي الأصل والنور طار عليها يسترها
بضوئه فإذا غرقت الشمس فقد سلخ النهار من
الليل أي كسط وأزيل كما يكسّط عن الشيء
الشيء الطارئ عليه السائر في فعل ظهور
الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار فحينئذ مع
المسوخ بعد سلخ اهابه عنه وحينئذ مع
قوله تعالى فإذا هم مظلون لأن الظلمة هو
عقب اذهاب الضوء عن مكان الليل هو
الانطلام وأما على ما ذكر في المفتاح من أن
المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل

منه نسلج بمعنى تظاهر منه النهار (قوله فقيه) أي في قوله فاذا هم مظلون اشكال (قوله لأن
الواقع بعده) أي بعد ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله غما هو الاضمار) أي فلو كان المستعار له
ظهور النهار من ظلمة الليل لقبل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلون أي داخلون في الظلام
(قوله وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين) أي كلام المصنف القائل ان المستعار له كشف
الضوء وازالة عن مكان ظلمة الليل وكلام السكاكي المستعار له ظهور النهار من ظلمة
الليل وحاصل ما ذكره ذلك البعض أوجه ثلاثة يجعل بكل منها التوفيق وذكر العلامة الحفيد
في حواشي المطول وجهار باعوا حاصله أن المراد بالنهار في قول السكاكي المستعار له ظهور النهار مجموع
المدّة التي هي من طلوع الشمس الى غروبها لا ظهوره بطلوع الفجر ولا شك أن الواقع عقيب جميع المدّة
الدخول في الظلام ومعنى الآية على هذا وآية لهم الليل نطهر أي نخرج منه جميع النهار فبعد هذا
الاطهار الدخول في الظلام (قوله على القلب) قد سبق أن السكاكي يقبل القلب مطلقاً وإن لم
يظهر فيه اعتبار لطيف فاندفع ما يقال أن القلب إذا لم يتضمن اعتباراً لطيفاً فهو كالغلط ولم يظهر
هنا اعتبار لطيف وحينئذ فلا يصح حمل كلام السكاكي عليه انتهى (قوله أي ظهور ظلمة الليل من
النهار) هذا قلب لقول السكاكي ظهور النهار من ظلمة الليل ثم إن قوله من النهار يحتمل التضمن أي
ظهور ظلمة الليل منفصلة من النهار أي بفراغه أو أن من اللابته أي ظهور ظلمة الليل منبثاً ذلك
الظهور من مكان النهار أي من مكان ضوئه هذا وما ذكره من الجواب بالقلب بشكل على المفاجأة
لأن ظهور الظلمة يكون مع الاظلام لا عقبه حتى تتأق المفاجأة لأن يراد بظهور الظلمة ابتداءها
وبالاظلام التوغل في الظلام والاستقرار فيه واعلم أن جعل المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار بناء
على ارتكاب القلب في كلام السكاكي يؤدي لارتكاب القلب في الآية أيضاً لأن المعنى حينئذ الآية
لهم الليل نسلج من النهار أي تظهر ظلمته بانفصاله من النهار فاذا هم مظلون تأمل (قوله أو بأن المراد
من الظهور التميز) أي ومن في كلام المفتاح بمعنى عن والمعنى أن المستعار له تميز النهار عن ظلمة
الليل والواقع بعد تميز النهار عن ظلمة الليل هو الاظلام ويرد على هذا الوجه الثاني أنه إن أريد بالتمييز
ازالة النهار عن مكان الليل باعدامه في مرأى العين فهذا بعينه الوجه الذي ذكره بعد بقوله أو بأن
الظهور بمعنى الزوال الخ وإن أريد تميزه عنه مع بقاء وجوده في مكان الليل فهو فاسد إذ الضوء والظلمة
لا يجتمعان في محلّ تضادّهما وإن أريد تميزه عنه حال كونه موجوداً في مكان آخر وهو تحت الأرض
فهو فاسد لأنه من قبيل نقل الاعراض من محلّ الى محلّ آخر فلم يبق لهذا الوجه الثاني في كلام البعض
معنى مستقل صحيح فتأمل اهـ يعقوب (قوله أو بأن الظهور) أي في كلام المفتاح (قوله
بمعنى الزوال) أي وحينئذ فالمعنى أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل ولا شك أن الواقع
بعد زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل هو الاظلام فقد عاد كلام المفتاح لكلام المصنف (قوله كافي
قول الحماسي) أي كالظهور الذي في قول الشاعر الحماسي فإنه بمعنى الزوال (قوله وذلك عار الخ)
هذا عزيمت من آيات الحاشية صدره أعبرتنا ألبانها ولحومها * وذلك عارياً ابن ربيعة ظاهر
وقبله أتلقى دفاعي عنك إذا أنت مسلم * وقد سال من ذل عليك قراقر
ونسوتكم في الروع باد وجوهها * يحان اماء والاماء حرائر

قوله اشكال لأن الواقع بعده انما هو الاضمار
دون الاظلام وحاول بعضهم التوفيق بين
الكلامين بحمل كلام المفتاح على القلب أي
ظهور ظلمة الليل من النهار أو بأن المراد من
الظهور التميز أو بأن الظهور بمعنى الزوال كما
في قول الحماسي وذلك عارياً ابن ربيعة ظاهر

احسان فذلك عارضا هر أي زائل لا يعتبر (قوله وتلك شكاة) بفتح الشين مصدر بمعنى الشكاية
 وصدر البيت وعيها الواشون ان احبها * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها
 كأنه يقول وتلك شكاية زائل عندك عارها فتأذيك بما ذكره مجرد أذى لا عار عليك فيه
 (قوله عندك عارها) هو بكسر الكاف (قوله وذكر العلامة الخ) هذا إشارة الى وجه رابع
 لتصحيح كلام المفتاح ودفع الاشكال الوارد عليه من غير احتياج لدعوى قلب في كلامه ولا تأويل
 الظهور في كلامه بالقبول أو الزوال لأن الكلام إنما هو مسوق لهذا صريحا (قوله مثل سلخت
 الاهداب عن الشاة) أي نزعت عنها (قوله سلخت الشاة عن الاهداب) أي أخرجتها منه (قوله
 فذهب صاحب المفتاح الى الثاني) أي وعليه فعني الآية وآية لهم الليل فخرج منه النهار فالسليخ
 مستعار لاخراج النهار من ظلمة الليل فقول صاحب المفتاح المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل
 مراده بالظهور لاخراج وفيه انه لا يصح حينئذ التعبير بقوله بعد فاذا هم مظلون لأن إخراج النهار
 من ظلمة الليل بطالع الفجر والاطلام عند الغروب وحينئذ فلا يصح الاثنان بازاء النجاسة وأجاب
 الشارح عنه بقوله وضح قوله الخ (قوله فذهب صاحب المفتاح الى الثاني) أي وذهب المصنف
 الى الاول لأنه قال فان المستعار منه كسب الجلد أي نزعه عن نحو الشاة ومعلوم أن الذي يناسب
 أن ينقل اليه اسمه وهو السليخ الزالة الضرم وإذا قال والمستعار له كشف الضوء أي نزعه تأمل (قوله
 وضح قوله الخ) حاصله أن الليل لما كان عموما لجميع الاقطار أمر المستعار عموما كان الشاة
 لا يحصل الا بعد مضي مقدار النهار بأضعاف ولما جاء عقب ظهور النهار ومضي زمانه فقط ولم يحصل
 بعد ما ينبغي له فيما يلد رزق من ذلك ما لم يحصل بينه وبين ظهور النهار شيء وعبر بالقاء الموضوع لما بعد
 في العادة مترابا غير متراب (قوله مما يختلف باختلاف الامور والعبادات) أي فقد يطول
 الزمان بين أمرين ولا يعد ذلك الزمان متراخيا لكون العادة تقتضي أطول منه فيستصغره المتكلم
 ويلحقه بالعدم ويجعل الأمر الثاني غير متراب فيستعمل القاء كما في قولك تزوج زيد فوله مع أن بين
 التزوج والولادة مدة الحمل إلا أن العادة تبعده معاقبا للتزوج وكافي قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل
 من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقد يقصر الزمان بين أمرين والعبادة في مثله تقتضي اعتبار
 المدة فيؤتى بها كافي قولك جاء الشيخ ثم طالبة فتأخرهم عنه ولو درجة تبعده العادة مهله لأن الشاة
 مقارنته بحيتهم نجسة وكافي قوله تعالى ثم أنشأناه خلقا آخر بعد قوله فكسونا العظام لحما (قوله وزمان
 النهار) أي الذي مبدأ طلوع الفجر وإضافة زمان النهار بيان (قوله وان توسط بين إخراج
 النهار من الليل) أي بين إخراجهم من الليل السابق بطالع الفجر (قوله وبين دخول الظلام)
 أي دخول الظلام اللاحق بالغروب (قوله لكن لعظم الخ) أي لكن لما كان دخول الظلام
 بعد إضاءة النهار شأنه عظيم حتى أن من حقه انه لا يحصل الا بعد انقضاءات متعددة صار حصوله بعد نهار
 واحد أمرا قريبا فلذا أتى بالقاء (قوله وكونه مما ينبغي) من عطف المسبب على السبب (قوله
 ذلك الزمان) أي وهو النهار (قوله عند الزمان قريبا) أي فلذا أتى بالقاء (قوله ويجعل
 الليل كأنه يفاجرهم الخ) أي فلذا أتى باذا النجاسة وقوله كأنه يفاجرهم عقب الخ أي يحصل
 لهم من غير توقع له حينئذ (قوله وعلى هذا) أي ما ذكر من قوله لكن لعظم الخ (قوله حسن
 اذا المقاجاة) أي لأن دخول الظلام غير خروج النهار ومفاجئ لهذا الاعتبار (قوله فتاجاه)
 أي الخروج المفاجئ من أخرج (قوله ولو جعلنا السليخ بمعنى الترع) أي كاذب السليخ المصنف
 (قوله عن الهواء) أي الذي هو مكان الليل أي المكان الذي يلقى ظلمته فيه (قوله لم يستقيم)
 أي لأن الدخول في الظلام صاحب لترع الضوء وحينئذ فلا يعمل الترتيب الذي تفيد المقاجاة فان
 قلت انه مستقيم نظرا لكون ترع الضوء علة في دخول الظلام ودخول الظلام معلول له والعلة

وفي قول أبي ذؤيب
 وتلك شكاة ظاهر عنك عارها أي زائل
 وذكر العلامة في شرح المفتاح أن السليخ
 قد يكون بمعنى الترع مثل سلخت الاهداب
 عن الشاة وقد يكون بمعنى الإخراج فذهب صاحب
 المفتاح الى الثاني وضح قوله فاذا هم مظلون
 بالقاء لأن التراخي والعبادات وزمان النهار
 باختلاف الامور وكن لعظم شأن دخول الظلام
 وان توسط بين إخراج النهار من الليل وبين
 دخول الظلام كأنه يعظم شأن دخول الظلام
 بعد إضاءة النهار وكونه مما ينبغي أن لا يحصل
 الا في أضغاف ذلك الزمان عند الزمان قريبا
 ويجعل الليل كأنه يفاجرهم عقب الخ اذا
 النهار من الليل بالامهاله وعلى هذا حسن اذا
 المقاجاة كما يقال أخرج النهار من الليل
 فتاجاه ودخول الليل ولو جعلنا السليخ بمعنى
 الترع وقلنا نزاع ضوء الشمس عن الهواء
 فتاجاه الظلام لم يستقيم أو لم يستقيم

والمعول مترتان في العقل من حيث اختلافهما في الرتبة فالعلة تلاحظ أولا والمعول يلاحظ ثانيا
فلما الاستقامة وان حصلت بذلك لكن الحل على ذلك لا يحسن لأن المتبادر من قولنا نزع ضوء الشمس
عن الهواء ففجأه الظلام أن الترتيب بينهما باعتبار الزمان والمعنى عليه غير مستقيم كاعتبات والحاصل
أن قولنا نزع ضوء الشمس عن الهواء ففجأه الظلام أما غير مستقيم أن اعتبر أن الترتيب الذي تفيد
المفاجأة زمني - وأما غير مستحسن أن اعتبر أن ذلك الترتيب رتبي (قوله فجأه الانكسار) أي
فانكساره طارعا للكسر وحاصل مع حصوله وحينئذ فلا يعقل الترتيب بينهما كما هو قضية المفاجأة
فهو غير مستقيم فقد ظهر مما قاله الشارح العلامة صحة كلام السكاكي وظهور حسن المفاجأة على
ما قاله لا على ما قاله المصنف (قوله كقولك الخ) قد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه
لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يوثق به فلا تركه في المفتاح اه أظول (قوله في حسن الطلعة)
أي الوجه وسمى الوجه طلعة لانه المطلع عليه عند الشهود والمواجهة وقد تقدم أن الحسن يرجع
للشكل واللون وهما حسبان فيكون حسن الطلعة المعبر في التشبيه حسبا (قوله وبناءة الشأن)
أي شهرته ورفعته عند النفوس وعلقو الحال في القلوب للأشتغال على أوصاف جيدة فوجب شهرة
الذكر كالكرم والعلم والنسب وشرف القدر (قوله وهي عقلية) أي لانها ترجع لاستعظام
النفوس اصحابها وكونه بحيث يبالى به وهذا أمر غير محسوس ومن اعتبر أن نقل اللفظ يصح بكل من
حسن الطلعة وبناءة الشأن على الانفراد كالسكاكي جعل هذا القسم استعاريين احداهما مجامع
حسي والاخرى مجامع عقلي فأسقط عنه هذا القسم من هذه الاقسام لعوده الى الجوامع الحسية
أو العقلية ومن اعتبر صحة النقل باعتبارهما كالصنف عده منها وهو الحق كما عرفت في التشبيه (قوله
عطف على قوله الخ) ظاهره أن المعطوف على قوله ان كانا حسبيين الشرط فقط وليس كذلك بل
المعطوف مجموع الشرط وجوابه وهو قوله فهما اما عقليان الخ عطف الجمل (قوله اما عقليان)
أي ويلزم أن يكون الجوامع بينهما عقليا لما مر من عدم صحة قيام المحسوس بالعقول (قوله نحو
من بعثنا) أي نحو قوله تعالى حكاية عن قول الكفار يوم القيامة (قوله فان المستعار منه
الرقاد) اعلم أن المراد في الآية يتحقق أن يكون مصدرهما بمعنى الرقاد فيحتمل أن يكون اسم مكان
أي مكان الرقاد فان أريد الأول فلا شك أن المستعار منه الرقاد وتكون الاستعارة أصلية وتقر بها
أن يقال شبه الموت بالرقاد فيجامع عدم ظهور الفعل مع كل منهما واستعير اسم الرقاد للموت استعارة
تصريحية أصلية وان أريد الثاني فيكون المستعار منه محل الرقاد والمستعار له القبر الذي يوضع
فيه الميت وحينئذ فلا يتم قول المصنف فان المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت وأجاب الشارح
بقوله الا انه الخ وحاصله أن المنظور له في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لأن المقصود بالنظر في اسم
المكان وسائر المشتقات انما هو المعنى القائم بالمكان والذات كالرقاد والموت هنا لانفس
المكان والذات والتشبيه في المقصود الا هم أولى وحينئذ فعلى هذا الاحتمال الثاني يشبه الموت
بالرقاد وينتد استعارة اسم الرقاد للموت ويشترق من الرقاد مرقد بمعنى محل الموت أي الخلل الذي
يتقر فيه دوام معنى الموت وهو القبر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية فتحصل مما ذكر أن
المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت على كل من الاحتمالين الا انه على الأول المستعار منه الرقاد
والمستعار له الموت أصالة وكذا على الثاني باعتبار الامل وأما باعتبار التبعية فالمستعار منه محل
الرقاد والمستعار له القبر الذي هو المكان الذي يتقر فيه دوام معنى الموت (قوله الا انه اعتبر
التشبيه في المصدر) أي أولا وفي المشتق تبعيا (قوله انما هو المعنى القائم بالذات) أي وهو
المصدر (قوله وستمع لهذا) أي لما ذكر من أن المقصود بالنظر في اسم المكان والمشتقات انما
هو المعنى القائم بالذات (قوله والجوامع) أي بين الموت والنوم وقوله عدم ظهور الفعل أي

سواء إذا قلنا كسرت الكوز ففجأه الانكسار
(واما مختلف) بعضه حسي وبعضه عقلي
(قوله رأيت شمسا وأنت تريد انسانا)
كأن الشمس في حسن الطلعة وهو عطف
(وبناءة الشأن) وهي عقلية (والا) عطف
على قوله وان كانا حسبيين أي وان لم يكن
الطرفان حسبيين (فهما) أي الطرفان
(اما عقليان محسوسين بعثنا من مرقدنا فان
المستعار منه الرقاد) أي النوم على أن يكون
المرقد مصدرا وتكون الاستعارة التشبيهية
أو على أنه بمعنى المكان الا انه اعتبر التشبيه
في المصدر لأن المقصود بالنظر في اسم المكان
وسائر المشتقات واعتبار التشبيه في المقصود
لانفس الذات وستمع لهذا زيادة تحقيق
في الاستعارة التبعية (واما المستعار له الموت
والجوامع عدم ظهور الفعل)

مع كل من - ما فكل من النائم والميت لا يظهر منه فعل وقد يشك كل بأن النائم يصدر منه أفعال الآن
 يقال ليس المراد بالظهور الوجود بل الضرورة والوضوح أو المراد الأفعال الاختيارية المعتد
 بها (قوله والجميع عقلي) أراد بالجميع الموت والنوم وعدم ظهور الفعل أما الموت وعدم ظهور
 الفعل فكون كل من - ما عقليا واضحا وأما النوم فالمراد به انتفاء الاحساس الذي يكون في اليقظة
 لا أن ذلك من الخلق لا أن انتفاء الاحساس المذكور عقلي (قوله وقيل الخ) هذا
 إشارة لاستعراض وأرد على قول المصنف والجامع عدم ظهور الفعل مع كل وحاصله أن الجامع
 يجب أن يكون في المستعار منه أقوى وأشهر ولا شك أن عدم ظهور الأفعال في الموت الذي هو
 المستعار له أقوى منه في الرقاد الذي هو المستعار منه وحينئذ فلا يصح جامعاً فالخلق الخ (قوله
 أقوى) أي لأن في الموت زال الروح والادراك بالحواس بخلاف النوم فإنه وإن أزيل معه الإدراك
 بالحواس لا يزال معه الروح فعدم ظهور الفعل لازم للموت بحيث لا يظهر فعل معه أصل لا زال
 الروح بخلاف النوم فإن الفعل معه موجود في الجلة وانما تسلط الغم عليه على الأفعال التي يعتد
 بها وهي الاختيارية التي تنصل لأغراضها ولم يعتد بغيرها لعدم القائدة مع قلها (قوله فالخلق الخ)
 هو من جملة القبل وقوله أن الجامع أي بين الرقاد والموت (قوله هو البعث) أي بناء على أنه
 موضوع للتدراك المتشابهين لا يفاظ والتشريع بعد الموت وذلك القدر هوردة الاحساس السابق أما إذا
 قيل أنه مشتمل بين الابقاط والاحياء أو أنه حقيقة شريعة في الاحياء بعد الموت فلا يصح كونه
 جامعاً لعدم وجوده مناه في الطرفين معا (قوله أظن) أي من حيث الإدراك (قوله وأقوى)
 أي في الشهرة فهو مرادف لما قبله وليس المراد أن في النوم أقوى بالنظر لعنايه لأن معناه في الموت
 أقوى لأن فيه ردة الحياة واحساسها وفي النوم ردة الاحساس فقط (قوله كونه مما لا شبهة فيه لاحد)
 أي بخلافه في الموت فقد أنكره قوم وهذا على كونه أشهر في النوم (قوله وقرينة الاستعارة)
 أي في هذه الآية أي القرينة المنفعة من ارادة الرقاد بمعنى النوم الذي هو المعنى الحقيقي وأن
 المراد الموت وقوله شوكون هذا الكلام كلام الموتى أي بعد بعثهم ولا شك أن الموتى لا يرون
 الرقاد بمعنى النوم لأنه لم يكن حالاً لهم (قوله مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون) أي لأن
 ما وعد به الرحمن وصدق فيه المرسلون وأنكره القائلون أو لا هو البعث من الموت لا الرقاد الحقيقي
 وأشار الشارح بقوله والقرينة كذا مع الخ إلى أن لتلك الاستعارة قرينتين أو لا هما معنوية والماتية
 للظنية ثم أنظر الشارح أن قرينة الاستعارة المذكورة في هذه الآية ما ذكره من كون هذا الكلام
 كلام الموتى بعد البعث سواء قلنا أن الجامع عدم ظهور الفعل أو قلنا أن الجامع سطق البعث
 وهو كذلك أما على الثاني فلأن البعث جامع والجامع لا يكون قرينة لا شراً كما بين الطرفين وأما على
 الأول فستدرك بعضهم أن ذكر البعث هو انقرينة واستعرضه الشارح في المطول بأن البعث
 لا اختصاص له بالموت لأنه يقال بعثته من نومه إذا أيقظه وبعث الموتى إذا أنشدهم والقرينة يجب
 أن يكون لها اختصاص بالمستعار له وحينئذ فحين أن قرينة الاستعارة ما ذكره الشارح هذا على كلا
 التوليف في الجامع (قوله أي أحد الطرفين حسي والآخر عقلي) أي ويلزم أن يكون الجامع
 عقلياً كما مر (قوله والحسي هو المستعار منه) أي والمستعار له عقلي (قوله فاصدع
 بما تومر) أي باع الأمانة الأحكام التي أمرت بتبليغها لهم تبليغاً واضحاً فشبها التبليغ بالصدع وهو
 كسر الشيء الصلب واستعير اسم المشبه به للمشبّه واشتق من الصدع اصدع بمعنى بلغ والجامع التأثير
 في كل أماني التبليغ فلأن التبليغ أثر في الأمور المبلغ بها بحيث لا تعود لحالتها الأولى من الخفاء
 وأما في الكسر فنرى فيه تأثيراً لا يعود للكسور معه إلى التمام وهو في كسر الشيء الصلب أقوى وأبين
 ولذلك قول الشارح في تفسير اصدع أن الأمر إبانة لا تنجي أي لا تعود إلى الخفاء كما أن كسر

والجميع عقلي (قوله وقيل عدم ظهور
 الأفعال في المستعار له أي الموت أقوى
 ومن شرط الجامع أن يكون في المستعار منه
 أقوى فالخلق الخ أقوى وأقوى البعث الذي هو
 في النوم أظهر وأشهر وأقوى البعث الذي هو
 لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة هو كون
 هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد
 الرحمن وصدق المرسلون (واما محتاجان)
 أي أحد الطرفين حسي والآخر عقلي
 بما تومر هو المستعار منه نحو فاصدع

الزجاجة لا يعود معه التمام (قوله كسر الزجاجة الخ) في التمام كسر الشيء الصلب
 وسينفذ كسر الزجاجة على سبيل التشيل فالمراد كسر الزجاجة ونحوها مما لا يتم بعد اكسره وجعل
 الكسر حسياً باعتبار متعاقبه لا باعتبار ذاته وذلك لأن الكسر مصدر والمعنى المصدرى لا وجود له
 في الخارج لأنه مقارنة القدرة الحادثة للفعل وأما معنى المصدرى فهو تفرق الاجزاء فهو أمر
 وجودى يدرئ بالحساسة (قوله والمستعاره التبليغ) أى تبليغ النبى صلى الله عليه وسلم
 ما أمر به بلأفعاله الى المبعوث اليهم أى يمانه لهم وفي التماموس التبليغ الايصال وهو أمر عقلى يكون
 بالقول وبالفعل وباتفرق بين قول ان التبليغ تكلم بقول شخص فوهو حسى لم يأت بشئ اه عبد
 الحكيم (قوله وهما عقليان) أى والمستعاره الذى هو التبليغ والجامع الذى هو التأثير عقليان
 (قوله والمعنى ابن الامر) أى أظهره ووضحه وأشار الشارح بهذا الى أن الماء فى جملة ما يؤمر للتعمدية
 وما مصدرية أى بأمرنا وأن المصدر مصدر المبنى ثم فاعول قال فى الكشف فاصدع بما تؤمر اجهر
 به وأظهره يقال صدع بالجهة اذا تكلم بها جهاراً ويجوز أن تكون ما موصولة والعائد محذوف أى
 بما تؤمر به من الشرائع فحذف الباء كقولك أمرتكم بالخبر كذا فى عبد الحكيم وفى المعنى نقلاً عن ابن
 السجري أن فى قوله تعالى فاصدع بما تؤمر خمسة محذوف والآلة بما تؤمر بالصدع به فحذفت
 الباء فصارت بالصدع محذوف آل لا متناع اجتماعها مع الاضافة فصار بصدعه ثم حذف المضاف إلى
 وأسأل القرية فصار به ثم حذف الجاء كما قال عمرو بن معدى كرب أمرتكم بالخبر فافعل ما أمرت به
 فصار تؤمر به ثم حذف الماء كما حذف فى هذا الذى بعث الله رسولا وبهذا يعلم أن العائد انما
 حذف منصوب بالاجزاء فلا يرد أن شرط حذف العائد الخبر ورب الخرف أن يكون الموصول مخفوضاً
 بمثل لفظ ومعنى ومتعلقاً ويحتاج للجواب بأن اصدع معنى أوامر (قوله انما لما طغى الماء) أى لما
 كثرت انما أى جعلنا آبائكم وأسم في ظهورهم أو المراد جعلناكم وأنتم في ظهور آبائكم فى السفينة
 الجارية على وجه الماء فشبه كثرة الماء بالتكبر المعبر عنه بالطغيان واستعير اسم انشبه به وهو الطغيان
 لكثرة الماء واشتق من الطغيان طغى بمعنى كثر (قوله كثرة الماء وهو حسى) أى لان كثرة
 الماء مرجعها الى وجود آباء كثيرة للماء ولاشك أن الوجود لا يبرام حسى باعتبار ذاته قاله
 المعقولى فاندفع قول بعض أرباب الحواشى فى كون كثرة الماء حسياً يبحث لان الكثرة عقلية
 تكونها نسبة بين شيئين (قوله والمستعار منه التكبر) أى والذى استعير منه لفظ الطغيان هو التكبر
 وهو عند التكبر نفسه كبره ذات رفعة اماع الاثنان بما يدل عليها وباعتقادها ولو لم تكن ولاشك أن
 التكبر بهذا المعنى عقلى (قوله والجامع) أى بين التكبر وكثرة الماء الاستعلاء المفرط أى الزائد
 على الحد اعظمه (قوله وهما عقليان) أما عقلية التكبر فظاهرة من تفسيره المتقدم وأما عقلية
 الاستعلاء فقيل لان المراد به طاب العلو وهو عقلى وأما لو أريد به العلو بمعنى الارتفاع وانذهاب
 فى البلو فهو حسى وموجود فى الماء دون التكبر فلا يشتركان فيه وفيه نظر لان الطلب الحقيقى
 فى الماء فاسد فالاول أن يقال ان عقلية الاستعلاء من جهة أن المراد به العلو المفرط فى الجملة أى
 ككون الشئ بحيث يظم فى النفوس اما بسبب كثرته كفى الماء واما بسبب وجود الرفعة ادعاء
 أو حقيقة كفى التكبر ولاشك أن الاستعلاء بهذا المعنى عقلى مشترك بين الطرفين اه يعقوبى
 (قوله والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان الخ) فيه أن الاستعارة هى اللفظ المستعار
 وسينفذ قسمها باعتبار اللفظ الذى هو نفسها لا يصح لانه يلزم عليه أن يكون المعنى والاستعارة
 باعتبار الاستعارة قسمان ولا محصل لذلك وأجيب بأن الاستعارة تطلق على استعمال اللفظ فى غير
 ما وضع له لعلاقة المشابهة وتطلق على اللفظ المستعار أى المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة
 فيجوز أن يراد بالاستعارة المنقولة للقسمين الاستعارة بالمعنى المصدرية وهو الاستعمال فيكون

قوله وهو تفرق الاجزاء الخ اعلم من اضافة
 المصدر الى الموصوف والا فالمراد تفرق
 المصدر والمعنى المصدرى لا وجود له في
 الخارج كما قال تأتى اه معجبه

فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسى
 والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما
 عقليان والمعنى ابن الامر انا لا نهىكم
 لا يلقى صدع الزجاجة (واما عكس ذلك)
 أى الطرفان مختلفان والحسى هو المستعار
 (فجاءنا لما طغى الماء وهو حسى والمستعار
 منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما
 عقليان) الاستعارة (باعتبار اللفظ)
 المستعار (قسمان)

الاستعمال أصليا وتبعيا باعتبار اللفظ المستعار ويجوز أن يراد بالاستعارة اللفظ المستعار ويكون قوله باعتبار اللفظ المستعار من وضع الظاهر ووضع الضمير وكأنه قال باعتبار نفسه أو يراد باللفظ المستعار المفهوم الكلّي ويراد باللفظ في قوله باعتبار اللفظ ما صدقته وجريته وحينئذ فيجعل المعنى أن جنس اللفظ المستعار ينقسم باعتبار ما صدقته إلى أصلي وتبعي أي إلى ما يسمى بذلك فأمثل ثم إن هذا التقسيم للمصراحة كما يأتي قال الفخاري ولا مانع من جريته في الملكية ويمثل للأصلية منها بأظهار النية لنسب بفلان ويمثل للتبعية منها بقوله أراق الضارب دم فلان فتشبه الضرب بالقتل واستعير القتل في النفس للضرب واشتق من الضرب الذي استعير له القتل ضارب بمعنى قاتل وطوى ذكر المشبه به وهو القتل ورخص إليه بد كرشى من لوائزه وهو الأرافة ولعلمهم لم يعترضوا بطريان التبعية في الملكية لعدم وجدانهم إياها في كلام البلغاء (قوله إن كان اسم جنس) المراد باسم الجنس هنا كما في المطول ما دل على ذات صالحة لأن تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف في الدلالة اهـ وأراد بالذات الصالحة لأن تصدق على كثيرين الماشية الكلمة سواء كانت ماهية معني أو عين كالضرب والاسد وخرج بقوله الصالحة الخ الإعلام والمضمرات وأسماء الإشارة فأنشأ كلها جريته لا تجري الاستعارة فيها وقوله من غير اعتبار وصف الخ خرج به المشتقات مثل ضارب وقاتل لأنها انما وضعت باعتبار الأوصاف بخلاف لفظ أسد ونحوه فأنشأه دال على الماشية من غير اعتبار وصف من أوصافه لأنه وضع للعيان المقترن من حيث هو لا باعتبار كونه شجاعا وذابرا حتى لو وجد أسد غير شجاع صدق عليه اسم الاسد واحترزت بقولي هنا عن اسم الجنس بالمعنى الصالح عليه عند الفخاري وهو التكرار الدلالة للمشتقات والجوامد لأنه يلزم على إرادته أن يخرج من الأصلية شعور أيت أسامة يرى أو في الحمام مع أن ذلك منها وأن يدخل فيها الاستعارة في المشتقات كما سمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الزمان والمكان والأكل مع أن الاستعارة فيها تبعية (قوله كما في الإعلام المشتهرة) أي المشتهر مدلولها بنوع وصفية كاستعارة لفظ حاتم لرجل كريم في قولك رأيت اليوم حاتمًا فان حاتمًا لم يكن أول باسم جنس وهو رجل يلزمه الكرم والجلود بحيث يكون الجود غير معتبر في مفهومه وانما قلنا ذلك لأنه لو أول يجوز ادخل في دلالة وصف الجود فيكون مثل كريم المشتق من الكرم والاستعارة فيه تبعية لأصلية والحاصل أن اسم الجنس بالتفسير المتقدم لا يتناول العلم الشخصي إذ ليس مدلوله ذاتا صالحة لأن تصدق على كثيرين والاسكن كما لو تضمن نوع وصفية لأن الوصف الذي اشتهر به ذات الشخص خارج عن مدلوله كاشتهار الاجتناس بأوصافها الخارجية عن الدولات الأصلية لأسمائها بخلاف الأسماء المشتقة فإن المعاني المصدرية المعبرة فيها داخل في مفهوماتها الأصلية فلذا كانت الإعلام المشتهرة بوصف ملهقة بأسماء الاجتناس دون الصفات والحاقيها بأسماء الاجتناس يجعل الوصف المتضمن وسبيل لتأويلها بكلّي ويجعل ذلك الوصف وجه شبه على أنه لازم لادخل في مفهوم اللفظ كما شئت ويجعل لزومه الكلّي فردين أحدهما الفرد المتعارف والآخر غير المتعارف فتأمل ذلك (قوله فأصلية) أي فتلك الاستعارة أصلية نسبة للأصل بمعنى الكثير الغالب إن قلت إن الأكثر هو التبعية لوجودها في الصفات والأفعال والحروف بخلاف هذه فأنها انما تكون في أسماء الاجتناس قلت المراد بالكثرة كثرة الأفراد لا كثرة الأنواع ولا شك أن الأصلية وإن كانت لا تجري إلا في نوع واحد إلا أن الموجود من أفرادها في الكلام أكثر من الموجود من أفراد التبعية ويدل على ذلك أن كل استعارة تبعية معها أصلية ولا عكس ويحتمل أن أصلية نسبة للأصل بمعنى ما كان مستقلا وليس مبني على غيره ولا شك أن هذه الاستعارة تعتبر أولا من غير توقف على تقدم أخرى تبني عليها بخلاف التبعية أو بمعنى ما ينبئ عليه غيره ولا شك أنها أصل للتبعية لبناؤها عليها (قوله إذا استعير

لأنه أي اللفظ المستعار (إن كان اسم جنس) حقيقة أو تأويلا كما في الإعلام المشتهرة بنوع وصفية (فأصلية) أي فالاستعارة أصلية (كأسد) إذا استعير للرجل الشجاع

للرجل الشجاع) أى فى نحو قولك رأيت أسدا فى الحمام أى رجلا شجاعا فنسبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس بجماع الشجاعة فى كل وأدعى أن الرجل المذكور فرد من أفراد الحيوان المفترس واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية لأن اللفظ المستعار وهو لفظ أسد اسم جنس (قوله إذا استعير للضرب الشديد) أى فى نحو قولك هذا قتل أى ضرب عظيم فنسبه الضرب الشديد بالقتل بجماع نهاية الأذى فى كل واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية لأن القتل اسم جنس للفعل الذى هو سبب لذهاب الحياة (قوله الأول اسم عين الخ) هذا إشارة لثبوت تعدد المصنف المثال للاستعارة الأصلية (قوله أى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس) أى بعد تحقق كونه صالحا للاستعارة فلا يقتضى بما يكون معناه جريا كالأعلام والضمائر وأسماؤ الإشارة والموصولات (قوله كالفعل) خبر لمخبر أى وذلك كالفعل أى وذلك اللفظ المستعار الذى هو ليس اسم جنس كالفعل الخ وظاهره ولواقرن بحرف مصدرى موفيه خلاف تقيل أنها تتبعية نظر اللفظ وقيل أصلية نظرا للتأويل والحق الأول لأن الاستعارة تخبر فيها اللفظ لا التأويل كذا قيل وأنظر مع ما مر فى الأعلام المشتهرة بنوع وصفية فإنه قد نظر فيها للتأويل لالذات اللفظ المستعار إذ لو فكر له فقط ما عبرت الاستعارة فيه فتأمل (قوله وما يشق منه) أى من الفعل بناء على أن الاشتقاق منه كما هو المذهب الكوفي وأن فى الكلام حذف مضاف أى وما يشق من مصدره بناء على مذهب البصريين (قوله وغير ذلك) أى كالفعل التفضل واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة نحو حال زيد أنطق من عبارته ونحو مقتل زيد لزمان شره أو مكانه ونحو مقتل زيد لا كضربه (قوله وإنما كانت تبعية) أى وإنما كانت الاستعارة فى الحرف والفعل وسائر المشتقات تبعية (قوله تعتمد التشبيه) أى تعتمد عليه وتبنى عليه اذهى إعطاء اسم المشبه به للمشبه بعد ادخال الثانى فى جنس الأول (قوله يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه) أى بحيث يصح الحكم به عليه وكأن التشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه يقتضى أيضا أن يكون المشبه موصوفا به بحيث يصح الحكم به عليه أما اقتضائه ذلك فى المشبه فلائذ إذا قلت زيد كعمرو فى الشجاعة فدل ذلك أن زيدا موصوفا بالشجاعة وإنما وجدت فيه كما وجدت فى عمرو وأما فى المشبه به فلائذ لو لم توجد فيه الشجاعة لم يصح الحكم على زيد فى المثال بأنه ملحق بعمرو فى الشجاعة وأنه مشارك له فيها وإذا كان التشبيه مقتضيا لوجود وجه الشبه فى الطرفين صح أن يحكم به على كل منهما (قوله أو بكونه الخ) إنما ذكرنا فظة أو إشارة إلى أنه لا فرق بين التعبيرين فى الدلالة على المقصود فهى لتتويع فى التعبير فانت خفى فى التعبير بكل من العبارتين لأنهما متلازمان اذ يلزم من كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أن يكون مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه وبالعكس (قوله وإنما يصلح للموصوفية) أى الكونه موصوفا بوجه الشبه أو بغيره (قوله أى الامور المتقتررة الخ) هذا التفسير ذكره العلامة فى شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقائق الذات النابتة المتقتررة كالجسم والياض والطول لا غير النابتة كعائى الأفعال فإنها متجددة غير متقتررة لدخول الزمان فى دهره ومهاو كالأصناف فإنها غير ثابتة أيضا وإن كلن الزمان عارضا لها فتبعية الشارح هنا لوطئة لرد عليه بقوله وفيه بحث (قوله أى الامور المتقتررة) أى التى اجتمع أجزاؤها فى الوجود وقوله النابتة أى فى نفسها الاستقلال بالانتمائية فتقوله النابتة مغاير لقوله المتقتررة (قوله كقولك جسم أبيض وياض صاف) أشار بانماثلين إلى أنه لا فرق بين اسم العين واسم المعنى وأن المدار على شرف المدلول وتقرر فكل من الجسم والياض مدلوله متقرر أى ليس سبباً متجدة ذاتية فثبت فى نفسه لاسية قلاله بالمفهومية فلذا صح وصف الأول بالياض والثانى بالصفاء والتفصيل بالياض لثبوتها فى المتقتررة بناء على التحقيق من بقاء العرض زمانين (قوله دون

(وقال) إذا استعير للضرب الشديد الأول
اسم عين والثانى اسم معنى (والأقضية)
أى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس
فلا استعارة تبعية (كالفعل وما يشق منه)
مثل اسم الناعل والمفعول والصفة المشبهة
وغير ذلك (واشرف) وإنما كانت تبعية لأن
الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى
كون المشبه موصوفا بوجه الشبه
أو بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه
الشبه وإنما يصلح للموصوفية الخ أى
الامور المتقتررة الثابتة كقولك جسم أبيض
وبياض صاف دون معانى الأفعال
والذات المشتقة

معاني الأفعال والصفات الخ) هذا بيان لمحتز الأول أعني قوله المتقدمة وحاصله أن الفعل كقيام
لدلالته على الزمان السبيل لدخوله في مفهومه لا تقتصر له فلا يصلح مدلوله للموصوفية فلا يصح التشبيه
فيه فلا تصح الاستعارة الأصلية فيه المنبئية على التشبيه والوصف كقيام فإنه وإن لم يدل على الزمان
بصيغته لكن يعرض اعتباره في نفسه كثيرا فيمنعه من التقرر فلا يصلح مدلوله للموصوفية المنجحة
للتشبيه الصحيح للاستعارة الأصلية (قوله غير متقدمة) تفسير المتقدمة (قوله بواسطة دخول
الزمان في مفهوم الأفعال) أي لانه جزء من مفهومها فلا تلزم عليه دلالة تضمينية بخلاف الصفات فإن
دلالتها عليه دلالة التزامية (قوله وعروضه للصفات) أي لدالاتها على ذات ثبوت لها الحدث
والحدث لا يتلوه من زمان يقع فيه (قوله ودون الحروف) أي ودون معاني الحروف وهذا
محتز القيد الثاني وهو قوله الثابتة (قوله وهو) أي عدم صلاحية معاني الحروف للموصوفية
ظاهر أي لأن معانيها روابط وآلات للاحاطة غير هاهنا غير مستقلة بالمفهومية ولا مقصودة لذاتها
بل ليتم وصل بها غيرها وكون غيرها هو المقصود بالافادة يمنع من وصفها ومن الحكم عليها بمعاني
الحروف بمنزلة المرأة للصورة المقصودة بها فإنك ما دمت قاصدا للصورة في المرأة لا تستطيع الحكم
على تلك المرأة ولو أدركتها الشغل بنفسها وكذلك معنى الحرف وإذا كان الفعل لا شغاله على
ما لا تقتصر له ولا استغلال له في الثبوت يمنع من الموصوفية مع استغلاله بالمفهومية فأعزى الطرف
الذي لا يكون معناه الا غير مستقل بالمفهومية وحينئذ فلا تصلح الاستعارة في الفعل والمشتقات
والحروف لعدم صحة التشبيه فيما إذا كانت تابعة لما له ثبات واستقلال للفرق الظاهر بين التشبيه
والاستعارة المقصودين والتشبيه والاستعارة الحاصلين ضمنا بطريق السراية (قوله كذا
ذكره) أي كذا ذكره القوم في وجه كون الاستعارة في الأفعال والمشتقات والحروف تابعة
لاصلية (قوله وفيه بحث) أي وفي هذا الدليل الذي ذكره بحث وحاصله أنا لا نسلم
أولا استقامته لأن قوله انما يصلح للموصوفية الخ ممنوع اذ هو منقوض بقواهم حركة سريعة وحركة
بطيئة وهذا زمان صعب فكل من الزمان والحركة لا تقر له مع صحة وصف كل منهما ولا أن قوله بواسطة
دخول الزمان في مفهوم الأفعال وعروضه للصفات يقال عليه ان دخول الزمان في مفهوم الفعل
انما يقتضي تحته مجموع مفهومه لا تحت حدث الذي هو المقصود منه بتحدد الزمان ويقال عليه
أيضا ان عروض الزمان اذا منع جريان التشبيه في الصفات ينبغي أن يمنع جريانه في المصادر وعروض
الزمان انه هو أيضا لأن المصدر يدل على الحدث والحدث لا يتلوه من زمان يقع فيه فدلالة المصدر
عليه بالانتماء كالثبات مع أن الاستعارة في المصدر أصلية سلمنا استقامته ذلك الدليل فيقال عليه
انه على تقدير استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة لأنها تصلح للموصوفية فهو مقام واسع
ومجمل فسبح ومنبت طيب ومفتاح معتدل وزمان صعب أو معتدل وحينئذ فتقتضي ذلك الدليل أن
الاستعارة فيها أصلية مع انها تتبعية بانساق (قوله وهم أيضا صر حوا الخ) أي انهم كاصر حوا
بالدليل المذكور صر حوا بأن المراد بالمشتقات من الفعل التي تكون الاستعارة فيها تتبعية هو
الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة وهذا ترقى في الاعتراض على القوم بخلافه أن هذه الثلاثة
لا يتناولها مئة عاهم أيضا كما لا يتناولها الدليل وحاصل ما في المقام أن القوم ادعوا دعوة وهي أن
الاستعارة في الحروف والأفعال وما يشق منها تتبعية وقالوا المراد بما يشق منها الصفات دون اسم
الزمان والمكان والآلة واستدلوا على تلك الدعوة بما تقدم للشارح نقله عنهم فاعترض الشارح عليهم
بأن دليلهم هذا قاصر لا يشمل جميع الأمور التي تكون الاستعارة فيها تتبعية لانه لا يتناول اسم الزمان
والمكان والآلة كما أن مدعاهم أيضا قاصر لا يتناولها فالاعتراض الأول منظوره فيه للتصور الدليل
وأن ترقى منظوره فيه للتصور الأعزى وقد يقال للشارح ان تصریحهم بأن المراد بالمشتقات ما عدا اسم

أكون محبته غير متقدمة بواسطة دخول
الزمان في مفهوم الأفعال وعروضه للصفات
ودون الحروف وهو ظاهر كذا ذكره وفيه
بحث لأن هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول
اسم الزمان والمكان والآلة لأنها تصلح
للموصوفية وهم أيضا صر حوا بأن المراد
بالمشتقات هو الصفات دون اسم المكان
والزمان والآلة

النسبة المطابقة التي هي متعلق مدلول نسبة الفعل لم تستمر بوصف يصلح أن يجعل جاء ما بينهما وبين
نسبة أخرى مطابقة كنسبة الظرفية والآلية والعلية والجاذع لابد أن يكون أخص أوصاف
المشبهة به وأظهرها اه كلامه وبحيث فيه العلامة افتقاري بأن المعنى الكلّي الذي يرجع اليه
نسب الأفعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام وإلها خواص وأوصاف يصح بها
الاستعارة فإذا استند الضرب إلى المحرّض للدلالة على قوة نسبته إليه وشبهت نسبته إليه باعتبار
التحريض بنسبته إلى من نسب إليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يعد عن الصواب وبالجملة
تمكن الاستعارة في الأفعال باعتبار نسبتها بأن يشبه ما ترجع نسبتها إليه بنوع استلزام كطابق الاتصاف
والقيام مثلا بجاء ترجع إليه نسبة أخرى كذلك كطابق الآية مثلا فيقال قتلى السيف أو الوسط
وعلى هذا التبعية في الأفعال لا تختص باعتبار انداد على ما هو المشهور فيهم فتدبر (قوله
وفي المثال الخ) فيه العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز (قوله متعلق) أي منصرف
لمتعلق معناه (قوله أي ما يتعلق به معنى الحرف) أي للمعنى الكلّي الذي نعلق به معنى الحرف
كما ابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة من تعلق الجزئي بالكلّي (قوله ما يعبر بها) أي
معان كلية يعبر بها عن معاني الحروف التي هي معان جزئية وقوله عند تفسير معانيها أي معاني
الحروف وأعلم أن ما ذكره الشارح ليس نص كلام المفتاح بل كلامه وأعني بمتعلقات معاني الحروف
ما يعبر عنها عند تفسيرها فظاهره يفيد أن تلك المتعلقات يعبر عنها لا معبر بها مع أنه خلاف الواقع فكان
الشارح أشار بالتمام لفظها إلى توجيه عبارة المفتاح بأن العائد محذوف والتقدير ما يعبر بها عن
ويحتمل أنه أراد بيان حاصل المعنى لأن في العبارة تقدير انظر إلى أن اللفاظ المذكورة عند التفسير
كانت الابتداء وأخواته عبارة عن تلك المتعلقات فهي بهذا الاعتبار معبر عنها (قوله مثل قولنا)
أي على سبيل التساهل وقوله ابتداء الغاية أراد بها المغايرة والمسافة لأن الغاية هي النهاية
ولا ابتداء لها (قوله الغرض) أي العلة الباعثة (قوله فهذه) أي الابتداء والظرفية والغرض
المطلقات ليست معاني الحروف أي ليست معانيها بالاستقلال بحيث تعتبر معانيها أو حالة في ذاتها
(قوله والامساك كانت حروفا بل أسماء) أي والالوكان الابتداء والظرفية والغرض المطلقات
معاني مستقلة لمن وفي وكذا كانت من وفي وكذا أسماء لا حروفا (قوله تنهاى باعتبار المعنى) أي
فإذا كن معنى الكلمة مستقلة بالانتهائية ملحوظا لذاته ولم يكن رابطة بين أمرين فإن اقترن بأحد
الزمينة الثلاثة قتلت الكلمة فعل وإن لم يقترن بواحد منها قتلت الكلمة اسم مثل مطلق ابتداء
ومطلق ظرفية ومطلق غرض وإن كن المعنى غير مستقل بالانتهائية ملحوظا تبعاً لكونه رابطة بين
أمرين كانت الكلمة الدالة على ذلك المعنى حروفا وذلك كابتداء السير من البصرة وظرفية الماء
في الكور (قوله وانهاى) أي تلك المعاني الكلية التي تفسر بها معاني الحروف على وجه
التساهل (قوله أي إذا أفادت هذه الحروف معاني) وهي الابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة
والغرض المخصوص وهكذا (قوله إلى هذه) أي إلى هذه المتعلقات أعني الابتداء المطلق
والظرفية المطلقة والغرض المطلق ونحو ذلك (قوله بنوع استلزام) أي باستلزام نوعي وهو
استلزام الخاص للعامة لا العكس والحاصل أن من مثلاً موضوعاً للابتداء الخاص والابتداء
الخاص لما كان يرد إلى مطلق ابتداء أي يستلزمه كن مطلق ابتداء متعلقاً بالابتداء الخاص وهكذا
(قوله كالجذور) أي كعنى الجذور لأن تقدير التشبيه في معناه (قوله ليس بصحيح) أي لأن
الجذور ليس هو المتعلق بل المتعلق هو المعنى الكلّي الذي استلزمه معنى الحرف كما سبق فتمت معنى
الحرف في المثال المذكور الظرفية المطابقة لا النعمة فقد التمس على المصنف اصطلاح علماء البيان
باصطلاح علماء الوضع فإن الجذور متعلق معنى الحرف عندهم وأما البيانون فقد علمت اصطلاحهم

وفي الثالث أي الحرف (متعلق معناه) أي
لما يتعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح
المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها
عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من
معناها ابتداء القاية وفي معناه الظرفية
وكي معناه الغرض فهذه ليست معاني
الحروف والامساك كانت حروفا بل أسماء لأن
الاجبة والظرفية انما هي باعتبار المعنى
وانما هي متعلقات لمعانيها أي إذا أفادت
هذه بنوع استلزام تقول المصنف في غنيل
متعلق معنى الحرف (كك الجذور في زيد
في نعمة) ليس بصحيح

في معنى الحرف قال بعض الحواشي وقد وجه كلام المصنف بالمصير الى حذف المضاف أي كطلق
متعلق الجور وفي قولك زيد في نعمة وذلك أن هذا الجور وله متعلق خاص وهو ملازمة وصف النعمة
ازيد فيكون مطلق ذلك المتعلق مطلق ملازمة شيء شيء وهذه الملازمة هي المشبهة بالنظر في الشيء
متعلق معنى الحرف في وجهه هو اختصاص شيء بشيء واشتقائه عليه في الجملة فيعود الكلام الى ما تقدم
من أن التشبيه في متعلق معنى الحرف بالمعنى السابق أولا ثم تبع ذلك استعمال الحرف في المعنى
الخاص بعد نقله عن المعنى الذي وضع له أصالة وتوضيح ذلك أن مقتضى قولك زيد في نعمة يكون
النعمة ظرفا لزيد مع أنها ليست كذلك فاستغنى عن اللفظ على حقيقة فعل على الاستعارة بأن يشبه
مطلق ملازمة شيء بالظرفية المطلقة فسر التشبيه للجزئيات فاستعمل لفظ في الموضوع للظرفية
الخاصة للملازمة النعمة لزيد فلا ملازمة زيد للنعمة مستعار له والظرفية الخاصة مستعار منها واللفظ
في مستعار فلا خلل في كلام المصنف على هذا. وأنت خير بأن جعل كلام المصنف على ما ذكر مع
ما قبله من التكلف ينافية سياق كلام المصنف الآتي فإنه اعتبر التشبيه في العداوة والحزن الذي هو
نفس الجور فالأولى جعل كلامه باقيا على ظاهره (قوله) وإذا كان التشبيه لمعنى المصدر) أي
وإذا كان التشبيه في الأولين منصرفا لمعنى المصدر وفي الثالث منصرفا لمعنى الحرف فيقتدر الخ وأشار
الشارح بهذا إلى أن الفاء في قول المصنف فيقتدر واقعة في جواب شرط مقتدر (قوله في نطق)
أي في قولك نطق الحمال وفي قولك الحمال ناطقة بكذا (قوله للدلالة بالنطق) أي واقعا بين
الدلالة والنطق (قوله أي يجعل دلالة الحمال) أي يجعل دلالة حال الإنسان على أمر من الأمور
مشبه (قوله) ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن) الأولى للشارح أن يجعل وجه الشبه ايصال المعنى
الى الذهن ويحذف ايضاح المعنى لانه نفس المشبه الذي هو الدلالة اللهم إلا أن يجعل وجه الشبه
داخلا في مفهوم المشبه وخارجا عن مفهوم المشبه به فكيف بأن يجعل المشبه ايضاح المعنى بالحال
وجه الشبه جنسه وهو مطلق ايضاح المعنى والنطق الذي هو المشبه به ملزوم للايضاح فوجه الشبه
حينئذ داخل في مفهوم المشبه ولازم للمشبه به (قوله) ثم يستعار للدلالة لفظ النطق) أي ثم يقتدر
استعارة لفظ النطق للدلالة فالاستعارة المذكورة أمر تقديري لا تحقيقي إذ لا دليل على أنه لابد
أن يستعار لفظ المصدر وأولا والحق انما هو تقدير الاستعارة لجواز أن يسمع إطلاق المصدر على غير
معناه مجزأ عن الفعل (قوله أصلية) أي لأوليها (قوله تبعية) أي متأخرها وافرعيها
(قوله) وان أطلق الخ) هذا مقابله المحذوف أي هذا إذا جعلت العلاقة المشابهة فإن جعلت
العلاقة للزوم بأن أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له كان مجازا
مرسلا علاقته للزوم الخاص أعني لزوم السبب للسبب لا مطلق الزوم فلا يقال إن الزوم لازم لكل
مجاز سوى كان استعارة أو مرسلا فاعتبار ذكر الزوم وإرادة اللازم لا يكفي في بيان العلاقة بل لابد
من بيان أنها من أي نوع من أنواعها وتوصل مما ذكره الشارح أن النطق إذا استعمل في الدلالة
بطريق التشبيه بحيث يكون الاشتغال من الملزوم الى الملازم بواسطة التشبيه وجعل وجه الشبه
وسيلة للزوم بين المشتغل عنه واليه كان استعارة ويلزم أن تكون تبعية في الفعل وما يستحق
منه وان استعمل فيها رعاية علاقة الزوم بالتشبيه ولا جعل وجه الشبه وسيلة كان مجازا مرسلا
ويلزم أن يكون تبعيا في الفعل وما يستحق منه (قوله) وقد عرفت) أي مما ذكره سابقا في المشرق
(قوله) اللفظ الواحد) أي كالنطق وقوله بالتسمية الى المعنى الواحد أي كالدلالة وقوله بالعلاقاتين
أي المشابهة والزموم العاري عن التشبيه (قوله) وفي لام التعليل) أي في استعارة لام التعليل
للعاقبة والغاية ففعله في لام التعليل ليس متعلقا بالتشبيه لانه ليس منصرفا للام بل متعلقا كما تقدم
(قوله) للعداوة والحزن) أي منصرفا للعداوة والحزن أي يقتدر التشبيه في استعارة لام التعليل

وإذا كان التشبيه لمعنى المصدر وتعلق معنى
الحرف (فيقتدر) التشبيه في نطق الحمال
والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق
أي يجعل دلالة الحمال مشبها ونطق الناطق
مشبها به ووجه التشبيه ايضاح المعنى وايصاله
الى الذهن ثم يستعار للدلالة لفظ النطق
ثم يشتق من النطق المستعار والفعل والحققة
فتمتكون الاستعارة في المصدر أصلية
وفي الفعل والصفة تبعية وان أطلق النطق
على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن
الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلا
عرفت أنه لا امتناع في أن يكون
اللفظ الواحد بالتسمية الى المعنى الواحد
استعارة ومجازا مرسلا باعتبار العلاقاتين
(و) يقتدر التشبيه (في لام التعليل) نحو
قالتنطق) أي موسى آل فرعون أيكون لهم
عبد وأوجزا للعداوة

في الآية واقع بين العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط وهو متعلق بمعنى الحرف على كلامه وبين
 على الالتقاط وهي المحبة والتبني وحاصل تقرير الاستعارة في هذه الآية على مذهب المصنف بناء على
 ما ذكره الشارح أن يقال قدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالعلة الغائية كالحجة
 والتبني يجامع الترتيب في كل على الالتقاط واستعير اسم التشبيه للمشبه ثم استعيرت اللام الموضوعية
 لترتيب العلة الغائية على معلولها ~~بترتيب المحبة والتبني~~ على الالتقاط لترتيب غير العلة الغائية
 كترتيب العداوة والحزن عليه فالاستعارة في اللام تابعة للاستعارة في الجرور الذي هو متعلق
 الحرف عنده (قوله بعلة الغائية) علة الشيء الغائية هي التي تحمل على تحصيله لتحصل بعد
 حصوله وذلك كحجة موسى لا كفرعون وتبينهم له أي اتخذهم له إيافاً فانه انما جعلهم على ضمهم له
 وكفالتهم له بعد الالتقاط ما رجو في موسى من انه يحبهم ويكون ابنهم يفرحون به فلما كان
 الحاصل بعد فعلهم ضد ذلك من العداوة والحزن شبه ذلك بالعلة الغائية بجامع ترتيب كل على
 الالتقاط وان كان الترتيب في العلة الغائية رجائياً وفي العداوة والحزن فعلياً اه يعقوب ومن
 كلامه يعلم أن قول الشارح كالحجة أي محبة الملتقط بالفتح وهو موسى عليه السلام كالحجة الملتقط
 بالكسر وهو آل فرعون لانها متقدمة على الالتقاط وليست حاصله بعده والذي في عبد الحكيم أن
 المراد بالحجة محبة الملتقط بالكسر وتبينه لانها متقدمة في الذهن ومترتبة على الالتقاط في الخارج
 وما قيل انه أراد بالحجة محبة موسى أو آثارها لا محبة الملتقط وهو آل فرعون لانها علة متقدمة عليه
 ليس بشئ (قوله والحصول بعده) عطف تفسير إشارة الى انه ليس المراد بالترتيب الارتباط والازوم
 ان لا لزوم هنا (قوله ثم استعمل في العداوة) أي في ترتيب العداوة وقوله ما كان حقه أي اللام
 وقوله في العلة أي في ترتيب العلة (قوله فيها) الضمير لما كان وأنت الضمير نظرنا الى أن
 اللام بمعنى الكلمة (قوله تبعاً للاستعارة في الجرور) أي الذي هو متعلق بمعنى الحرف على
 ما قال المصنف ولا يخفى ما في قوله تبعاً للحزن المسبوحة اذا استعارة اللام تابعة للتشبيه على ما قال الا
 أن يقال ان في كلامه حذف فاعل عليه ما هنا والاصل قدر تشبيه العداوة والحزن بعلة الغائية كالحجة
 والتبني واستعير اسم التشبيه وهو المحبة والتبني للمشبه وهو العداوة والحزن ثم استعمل في العداوة
 والحزن اللام التي كان حقه أي تستعمل في العلة الغائية كالحجة والتبني فتكون الاستعارة في اللام
 تبعاً للاستعارة في الجرور أي تبعاً للاستعارة لانه مستعار لكن المأخوذ من كلام الايضاح
 وشراحه أن الاستعارة في الحرف على مذهب المصنف تابعة للتشبيه وأنه ليس هناك لفظ يستعار
 أولاً تتبعه استعارة الحرف وحينئذ فقول الشارح تبعاً للاستعارة في الجرور الاولى أن يقول بدله
 تبعاً للتشبيه الواقع بين الجرور والعلة الغائية (قوله وهذا الطريق الخ) أي الذي سلكه المصنف
 وهو جعل العداوة والحزن مشبهين بالعلة الغائية فبما ذكر من الآية (قوله مأخوذ من كلام صاحب
 الكشف) أي حيث قال في هذه الآية معنى التعليل في اللام وهو كون الالتقاط لاجل العداوة
 والحزن ولورد على طريق الجواز لانه لم يكن داعيتهم الى الالتقاط أن يكون لهم عداوة وحزن ولكن المحبة
 والتبني غير أن ذلك أي العداوة والحزن لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بال داعي الذي يفعل
 الساعل الفعل لاجله (قوله لكنه) أي ذلك الطريق غير مستقيم على مذهب المصنف أي ولا على
 مذهب الجمهور وإنما اقتصر على المصنف لكون الكلام معه وحاصل اعتراض الشارح أن سياق
 كلام المصنف يفيد أن في مدخول اللام هنا استعارة أصلية وأنه يرد عليه أن المدكور هو لفظ
 المشبه وذلك مانع من الحمل على الاستعارة الأصلية لانه يجب فيها ترك اللفظ المشبه (قوله المشبه
 أعني العداوة والحزن مذكور لا متروك) أي وحينئذ لا استعارة في اللام تبعاً ولا في الجرور أصالة
 قال العلامة عبد الحكيem أقول مناد كلام المصنف هنا وفي الايضاح أن الاستعارة في اللام تابعة

أي بقدر تشبيه العداوة (والحزن) الحاصلين
 (بعد الالتقاط بعلة) أي علة الالتقاط
 (الغائية) كالحجة والتبني في الترتيب على
 الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل
 في العداوة والحزن ما كان حقه أنه
 يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة
 فيها تبعاً للاستعارة في الجرور وهذا الطريق
 مأخوذ من كلام صاحب الكشف وصحني
 على أن متعلق معنى اللام هو الجرور على
 ما سبق لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف
 في الاستعارة المصروفة لأن المتروك يجب
 أن يكون هو المشبه سواء كان الطريق المشبه
 أصلية أو تبعية وعلى هذا الطريق المشبه
 أعني العداوة والحزن مذكور لا متروك

تشبيه العداوة والحزن بالعلية الغائبة وليس في كلامه أن الاستعارة في اللام تابعة للاستعارة
 في الجور وانما هذه زيادة من الشارح وتقول على المصنف وحاصل كلام المصنف انه يقدرا التشبيه
 أولا للعداوة والحزن بالعلية الغائبة ثم يسرى ذلك التشبيه الى تشبيه ترتبهما على الالتقاط بترتيب العداوة
 الغائبة عليه فاستعارة اللام الموضوع لترتيب العداوة الغائبة لترتيب العداوة والحزن من غير استعارة
 في الجور وهذا التشبيه كالتشبيه الراجع بالقياس المختار ثم اسناد الانبات اليه وهو المقادير
 الكشف حيث قال بعد ما نقله من كلامه فاللام هنا حكمها حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبهه
 التعديل كما يستعار الاسد لمن يشبه الاسد وهو الحق عندى لان اللام لما كان محتاجا لذكر الجور
 كن الا لئلا تكون الاستعارة والتشبيه فيما تبع التشبيه الجور لا تبع التشبيه معنى كل معنى
 كل معنى الحرف من جزئياته كما ذكره السكاكي وتبعه الشارح ١٤ ومثل ما قيل في الاستعارة
 في الآية المذكورة على مذهب المصنف يقال في قوله تعالى لاصابكم في جذوع النخل فيقدر
 تشبيه الجذوع المستعمل عليها بالظروف فيسرى ذلك التشبيه الى تشبيه تلبس المستعمل بالجذوع
 بتلبس الظرف بالظروف فاستعيرت في الموضوع لتلبس الظرف بالظروف لتلبس المستعمل
 بالجذوع المستعمل عليها وكذا يقال في شوزيد في نعمة شئت النعمة بالظرف الحسى فيسرى التشبيه
 لتلبس زيد بالنعمة بتلبس الظرف بالظروف فاستعيرت في الموضوع لتلبس الظرف بالظروف لتلبس
 زيد بالنعمة وهكذا يقال في أمثال ما ذكر (قوله بل تحقيق الاستعارة التبعية ههنا) أى في هذه
 الآية والمراد بتحقيقها ذكرها على الوجه الحق الذى هو مذهب القوم (قوله تشبيه ترتب العداوة)
 أى ترتب مطابق عداوة وحزن سواء تعلقا بموسى أو بغيره فالمراد بالعداوة والحزن الكيان وقوله
 على الالتقاط أى على مطلق الالتقاط (قوله بترتيب علته الغائبة عليه) أى علته المطلقة عليه بجماع
 مطلق الترتيب في كل وفي الكلام حذف والاصل ثم استعير ترتيب العداوة الغائبة على الالتقاط لترتيب
 العداوة والحزن عليه فيسرى التشبيه للجزئيات ثم استعمل الخ وانما احتجنا بذلك لاجل قوله بعد
 فجرت الاستعارة أولا في العلية والغرضية أى في ترتبهما وتبعيتهما الخ فاندفع ما يقال ان الاستعارة
 في الطرف على كلامه غير تابعة لاستعارة أصلا وهذا يخالف قوله بعد فجرت الاستعارة أولا في العلية
 الخ (قوله ثم استعمل في المشبه) أى في جزئ المشبه وذلك الجزئى ترتب العداوة والحزن
 الخاصين الى المتعلقين بموسى وقوله الموضوع للمشبه به أى لجزئ المشبه به وقوله أعنى ترتب علة
 الالتقاط أى الخاصة وهى محبة الملتقط لموسى وتبينه آياه وهذا بيان للجزئ الذى حذف وهذا الذى
 قررنا به كلام الشارح هو ما قرر به شيخنا العدوى (قوله فجرت الاستعارة أولا في العلة والغرضية)
 أى في ترتبهما وقوله تبعيتهما أى تبعية الاستعارة الاولى الجارية في ترتب العلية والغرضية
 الاستعارة في اللام وفي نسخة وتبعيتهما في اللام أى وجرى في اللام بسبب تبعيتهما أى تبعية
 الاستعارة في ترتب العلية والغرضية وقوله كما مر في نطق الحلال أى فكما أن الاستعارة في الفعل
 تابعة للاستعارة في المصدر كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العلية والغرضية للعداوة والحزن
 وهذا الكلام يقتضى أن التبعية في الحروف تابعة لاستعارة انظر قبلها وانما تشبه معنى كليا بتعلق
 معنى الحرف الذى هو معنى كل ثم نستعير اسم المشبه به للمشبه به فيسرى التشبيه للجزئيات فاستعير
 الحرف الموضوع لجزئ من جزئيات المشبه به لجزئ من جزئيات المشبه وهو طريقة لبعضهم وقال
 بعض ان الاستعارة في الحرف تابعة للتشبيه فالتشبيه المعنى الكلى بتعلق معنى الحرف الذى هو
 معنى كل فيسرى التشبيه للجزئيات فاستعير الحرف الموضوع لجزئ من جزئيات المشبه به لجزئ
 من جزئيات المشبه والحاصل أن الاستعارة التبعية في الفعل وما يشق منه هى أن يقدّر نقل المصدر
 أو ينقل بالفعل لغير معناه الاصلى ثم يشق منه الفعل وشبهه فهى تابعة للاستعارة في المصدر بلا

بل تحقيق الاستعارة التبعية ههنا تشبيه
 ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتيب
 علة الغائبة عليه ثم استعمل في المشبه اللام
 الموضوع للمشبه به أعنى ترتب علة الالتقاط
 الغائبة عليه فجرت الاستعارة أولا في العلية
 والغرضية وتبعيتهما في اللام كما مر في نطق
 الحلال

خلاف وأما الاستعارة التبعية في الحرف فعلى مذهب المصنف تابعة للتشبيه كـ ما علمت
وأما على مذهب الجمهور فقبل أنها تابعة للاستعارة أصلية وهو ظاهر كلام الشارح وقيل أنها
تابعة للتشبيه إذ لا حاجة لاستعارة اسم التشبيه به الكنى للتشبيه ولا توقف استعارة الحرف
على ذلك وقد ارتضى العلامة انضمام هذه الطريقة (قوله حكم الاسد) أى حيث
استعمل ما يشبه الحيوان المقترس (قوله حيث استعيرت) أى بعدسريان التشبيه للجزيئات
(قوله هو العلة والغرضية) أى الماطقة (قوله ومدار قرينة الخ) أى ودوران قرينتها على الفاعل
والمراد بدورانها على الفاعل رجوع القرينة الى كونها نفس الفاعل لكون الاسناد الحقيقي له
غير صحيح كما في المثال المذكور (قوله في الاولين) انما قال في الاولين لأن قرينة التبعية في الحروف
غير مضبوطة (قوله نحو نطق الخ) فان قلت حاصل القرينة في هذه الامثلة استحالة قيام
المستند بالمستند اليه وقد تقدم أن استحالة قيام المستند بالمستند اليه من قرائن الجواز العقلي
قلت لا يضر ذلك لأن المقصود بالقرينة ما يصرف عن ارادة المعنى الحقيقي وهذه كذلك وان
صلحت للجواز العقلي (قوله لا يستند الى الحال) أى لاستحالة وقوع النطق منه فدل استحالة
وقوع النطق من الحال على أن المراد بالنطق ما يصح اسناده للحال ومعلوم انه الدلالة الشبيهة بالنطق
في افهام المراد (قوله أو المنعول) المتبادر أن المراد المنعول به أى بأن يكون تسلط
المنعول أو ما يشق منه على المنعول غير صحيح فدل ذلك على أن المراد بعناهما ما يناسب ذلك
المنعول (قوله جمع الحق الخ) هذا البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتمد بن الرشيد
يبيع له بالخلافة بعد خلع المعتز بالله ولقب بالمرتضى وكان واحد عصره في الأكرام والفضل وقد
ادركته حرفة الأدب فاضطرب أمره ولم تكن خلافة الا ثلاث ساعات من نهار وهذا البيت من
قصيدة مدح جباله حين خلع المعتز من الخلافة لقواده ونولى هو أى المعتز فقام بالخلافة كما ينبغي
وبعد البيت

ان عفا ما فاتته حقاً * أوسطاً لم تخش منه جناحاً
ألف الهيجا طفلاً وكهلاً * تحسب السيف عليه وشاحاً

(قوله اسماها) هو بالفتح والكسر الجود والكرم كما في القاموس (قوله لا يتعلقان بالجنل والجود) أى
لأنهما من المعاني لا روح لهما أو القتل والاحياء انما يتعلقان بالجسم ذى الروح فعدم صحة تسلط القتل
على الجنل والاحياء على الجود دليل على أن المراد بالقتل معنى يناسب الجنل وأن المراد بالاحياء معنى
يناسب الجود ويناسب للاقول لا زالة أى ازال الجنل فشبّه ازالته بالاحياء بجميع اقتضاء
شكل منهما أعداءاً لما يتعلق به بحيث لا يظهر ذلك المتعلق في كل واستعير اسم التشبيه به للتشبيه
واشتق من القتل قتل بمعنى ازال والمناصب للثاني الاكثر رأى وأكثر اسماها فشبّه الاكثر بالاحياء
بجميع ظهوره والمتعلق في كل واستعير اسم التشبيه به للتشبيه واشتق من الاحياء احى بمعنى أكثر
على طريق الاستعارة التبعية التبعية (قوله ونحو نطق الخ) هذا البيت القطامي
بالضم من قصيدة أولها

ما اعتاد حب سليمى غير معناد * ولا تشبى بواقى دينها الطادى
يضاء مخطوطة المتن بكثرة * ربا الروادف لم تغفل بأو لاد
سالكوا عب ودعن الحياذ كما * ودعنى وانظرن الشيب ميعادى
أبصارى الى انشيان مائلة * وقد أراهن عنى غير صداد
بانوا وكأنت حيانى فى اجتماعهم * وفى نفرهم قلى واقصادى
لم تلق قوماً هم نمر لائحونهم * منعشبة يجرى بالدم الوادى

الى أن قال
تقرير الخ

فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت
لما يشبه العلية وصارت متعلقة باللام هو
العلية والغرضية لا الجبرور على ما ذكره
المصنف سموا وفى هذا المقام زيادة تخشع
أوردناها فى التمرح (ومدار قرينتها) أى
قرينة الاستعارة التبعية (في الاولين) أى
فى الفعل وما يشق منه (على الفاعل نحو
نطق الحال) بهذا فان النطق الحقيقي
لا يستند الى الحال (أو المنعول نحو)
جمع الحق لنا فى امام
(قل البطل وأحى السامح)
فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان
بالجنل والجود (ونحو قوله)

قوله بانوا الخ ترك الحشى قبله يقين بها
يتلهم هذا البيت حيث فيها من جمع فصار
كل يعلم من راجعه ما هو النصيب اه

وانظر كيف أعني قوله مناسم متعلق بشعر والعشمية ما بين المغرب والعشاء والمراد هنا مطلق الوقت وهي منصوبة على الظرفية ومضافة للجملة بعدها والوادي فاعل يجري على طريق الاسناد المجازي والمراد بجريان الوادي بالدم في العشمية ظهور الشعر وكثرة الفتن وخبرتهم فيهم للاخوة بمعنى الاعداء وجملة تقرهم استئناف متعلق بقوله لم تلق والمعنى لم تجد قوما أقوى منافي اتصال الشعر لا خواتم أي أعدائنا في عشية جرى الدم في الوادي لا ناقريهم بلهزميات أي شجعيل قراهم ذلك والقري الطعام الذي يقدم للضيف عند نزوله وتعدى قوله تقرهم إلى اللهزميات التي هي بمنزلة الطعام يدل على أنه يصح أن يقال تقرهم الطعام ولا يتخلو من وجود ثأ كيد مضعون الفعل أو ارتكاب التجريد لأن القري هو الطعام المقدم للضيف كما علمت وفي القاموس قراه أضافه وهو يدل على عدم تعذيبه للمفعول الثاني بنفسه وكأنه على اسقاط الجار أي تقرهم بلهزميات (قوله تقرهم) يفتح الذون من قريرت الضيف قري وقراء إذا كسرت المقاف قصرت وإذا فحتم بالمدد (قوله لهزميات) يفتح المذال وكسرهما وكذا يقال في مفردة وهو لهزمي وضمن خاط معني قدر فعداه يعني أن على التعليل والمعنى نفذ ونقطع بها الزرديات التي خاطها ونسجها لاجلهم كل زراد أي نساج (قوله اللهزم) أي المنسوب إليه لهزمي مفرد لهزميات وفي القاموس لهزم بكعفر وفي الصحاح لهزم كزبرج (قوله فأراد بلهزميات طعنات) أي فالعني شجعيل قراهم عند اللقاء الطعنات باللهزم أي بالاسنة القاطعة (قوله منسوبة إلى الاسنة) أي من نسبة الشيء لآلته والاسنة جمع سنان وهو نصل الرمح (قوله أو أراد) أي باللهزميات نفس الاسنة أي فالعني أن يجعل تقديم الاسنة اليهم قراهم (قوله والنسبة) أي على الثاني للمبالغة وهذا جواب عما يقال إذا كان المراد باللهزميات الاسنة وكان فيه نسبة الشيء إلى نفسه وهي متنوعة وحاصل الجواب أن النسبة هنا للمبالغة في المنسوب وكأنه لم يوجد ما هو أعلى منه حتى ينسب إليه فنسب إلى نفسه كما يقال للرجل شديد الحرارة أحرى فزيت الماء فيه لا فائدة للمبالغة في وصف الحرارة فتقول لهم أن نسبة الشيء إلى نفسه متنوعة أي ما لم يكن المقصود تلك النسبة المبالغة والافلامع (قوله وزرد الدرع وسردها) هو بصيغة الفعل أو المصدر وكذا قوله نسجها (قوله قرينة على أن تقرهم استعارة) وذلك لأن اللهزميات لا يصح تعلق القري الحقيقي بها إذ هو تقديم الطعام للضيف فعلم أن المراد به هنا ما يناسب اللهزميات وهو تقديم الطعنات عند اللقاء أو الاسنة فشيبه تقديم الطعنات أو الاسنة عند اللقاء بالقري وهو تقديم الأطعمة الشهية للضيف يجتمع أن كلا تقديم ما يصل من خارج لداخل واستعير اسم القري لتقديم الطعنات أو الاسنة واشتق من القري تقرهم يعني تقدم لهم الطعنات أو الاسنة على طريق الاستعارة التبعية (قوله أو المجرور) أي أو على المجرور بأن يكون تعلق الفعل أو ما يشتق منه بالمجرور غير مناسب فيدل ذلك على أن المراد بعناهما ما يناسب ذلك المجرور (قوله نحو فبشرهم بعذاب أليم) أي فإن التبشير أخبار بما يسر فلا يناسب تعلقه بالعذاب فعلم أن المراد به ضده وهو الانذار أعني الأخبار بما يحزن فتزل التضاد منزلة التناسب تمسك فشيبه الانذار بالتبشير ووجه الشيعة متزع من التضاد بواسطة التكم كما مر في التشبيه واستعير التبشير للانذار واشتق من التبشير بشر بمعنى أنذر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية التكمية فصار ذكر العذاب الذي هو المجرور قرينة على أنه أريد بالتبشير ضده (قوله تبعية تكمية) فيسهل أن ذكر العذاب انما يدل على أن بشر استعارة وأما كونها تبعية وتكمية فأنما هو معلوم من خارج فكونها تبعية انما علم من كون بشر فعلا وكونها تكمية من تزيل التضاد منزلة التناسب ووضع البشارة موضع الانذار (قوله وانما قال ومدار قرينتها على كذا) أي ولم يقل وقرينتها الفاعل والمفعول والمجرور (قوله لأن القرينة لا تنحصر) أي ولولا قال قرينتها الفاعل والمفعول والمجرور لا يقتضي أن قرينة التبعية منحصرة فيما ذكر لأن الجملة المعروفة الطرفين تزيد

لهزميات فتدبرها
ما كان خاط عليهم كل زراد
اللهزم من الاسنة القاطع فأراد
بلهزميات طعنات منسوبة إلى الاسنة
القاطعة أو أراد نفس الاسنة والنسبة
للمبالغة كما جرى والقلة انقطع الثاني أعني
وسردها نسجها فالنفعول استعارة
لهزميات قرينة على أن تقرهم بعذاب أليم فان
(أو المجرور نحو فبشرهم بعذاب أليم) فان
ذكر العذاب قرينة على أن بشر استعارة
تبعية تكمية وانما قال ومدار قرينتها على
كذا لأن القرينة لا تنحصر فيما ذكر بل قد
تكون سالية كقوله قلت زيد إذا ضربته
فبشره بالشد

الحصر بخلاف قوله ومدار قرينته على كذا فإنه لا يفيد الاقتصار فيما ذكر لانه دوران الشيء على الشيء لا يقتضي ملازمته له ابدًا عرفًا لاجته انفس كالكالدوران كما يقال مدار عيش بنى فلان البر ويصح أن يتعيشوا بغيره فقوله ومدار قرينته على كذا غير قوله والاكثر في قرينته أو الاصل في قرينته أن تكون كذا (قوله غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ) بل باعتبار وجود الملائم لاحد الطرفين وعدم وجوده (قوله لانها ما أن لا تقترب بشيء يلائم الخ) أي بعد تمام القرينة اذهى مما يلائم المستعار له فلما اعتبرت لم توجد مطلقة كذا قيل وفيه انه لا حاجة لذلك لان القرينة من جملة الاستعارة فبدونها لا يقال لها استعارة (قوله يلائم المستعار له أو المستعار منه) أي يناسبه بحسب اللفظ أو المعنى كما قال سيم (قوله الاول مطلقة) أي الاستعارة التي تسمى مطلقة لا إطلاقها عن وجود الملائمات ثم ان تقدير الاول والثاني والثالث يشعر بأن قوله مطلقة ومجردة ومترشحة أخبار لتقدرات ثلاثة وهو بعيد ويمكن انه حل معنى والقريب الابدال أو ان الثلاثة خبر مبتدا محذوف أي هي مطلقة ومجردة ومترشحة وملائمة العطف سابقة على الاخبار ليصح جعلها خبرا عن ضمير الاقسام الثلاثة (قوله وهي ما لم تقترب) أي وهي الاستعارة التي لم تقترب بصفة أي بصفة تلائم أي تناسب أحد الطرفين ولا تقرير كلام يناسب ويلائم أحد الطرفين ولا عبرة بوجود صفة أو تقرير في الكلام لا يلائم أحد ما فقوله مما يلائم الخ بيان لكل من الصفة والتقرير والمراد لم تقترب بصفة ولا تقرير حقيقة أو حكما فيشمل ما اذا اشتبقت الاستعارة على تجريد وترشيع والتفرق بين الصفة والتقرير أن الملائم كان من بقية الكلام الذي فيه الاستعارة فهو صفة وان كان كلاما مستقلا جى به بعد ذلك الكلام الذي فيه الاستعارة مبنيا عليه كما في قوله تعالى فمارجحت تجاربهم بعد قوله أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فهو تقرير سوا مكان بجوف التقرير أولا قال الشارح في شرح المفتاح في قوانينا رأيت مجراما كثر علمه ان جعل صفة في تقدير القول وان جعل تقرير كلام كان كلاما مستقلا وكذا ان خورايت أسديري ان جعل جملة يرمى مستأنفة كأنه قيل ما شأنه فقيل يرمى كان تقريره وان جعلت نعتا لاسم كان صفة (قوله نحو عندي أسد) هذا مثال للاستعارة التي لم تقترب بشيء وعندي قرينة (قوله والمراد بالصفة) أي والمراد بالصفة التي قلنا ان الاستعارة قد لا تقترب بها ولا بالتقرير فتكون مطلقة (قوله معنى قائم بالغين) أي سوا كان مدلول النعت نحوى أولا وقوله لا النعت نحوى أي فقط واعلم أن بين ذاتيهما انبيا لأن النحوى من قبيل اللفظ والمعنوية من قبيل المعنى وبين دال المعنوية والنحوى وكذا بين المعنوية ومدلول النحوى عموم من وجه لتصادقهما في المعنى هذا القائم وتفاوتهما في العلم حسن فالحسن صفة معنوية لا نعت نحوى وفي مررت بهذا الرجل فان الرجل نعت نحوى لا صفة معنوية (قوله واثاني) أي من أقسام هذه الاستعارة المتفاوتة اليها باعتبار وجود الملائم وعدمه (قوله مجردة) أي تسمى مجردة لتجردها عما يتقرب بها من اطلاق أو ترشيع لان المشبه الذي هو المستعار له صار بذكر ملائمه بعيدا من دعوى الاتحاد التي في الاستعارة ومنها تشا المباشرة (قوله وهي ما قرن) أي وهي الاستعارة التي قرنت بما يلائم المستعار له فذكر الفصل نظرنا اللفظ ما او نظرنا الى أن الاستعارة لفظ والمراد أنهما قرنت بذلك الملائم زيادة على القرينة اذ بدونها لا تسمى استعارة وسواء كان ذلك الملائم تقريرا بخورايت أسديري فلهذا الخاطي رحمه أي كان صفة نحوية نحو رأيت أسدا واسمها كذا قرانه أو كان صفة معنوية كما في مثال المصنف (قوله كقول) أي كقول كثير عزة بن عبد الرحمن الخراعى الشاعر المشهور أحد عشاق العرب وانما صغروا شدة قصصه قال الوقاص رأيت كثيرا بطوف بالبيت فن حدثت انه يريد على ثلاثة أشبار فلا تصدقه وكان اذا دخل على عبد الملك بن مروان أو على أخيه عبد العزيز يقول له طاطي رأيت لا يصبه السقف

(و) الاستعارة (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ (الثلاثة أقسام) لانها ما أن لا تقترب بشيء يلائم المستعار له أو تقترب بما يلائم المستعار منه * الاول (مطلقة وهي ما لم تقترب بصفة ولا تقرير) أي تقرير كلام يناسب ويلائم أحد الطرفين ولا عبرة بوجود صفة أو تقرير في الكلام لا يلائم أحد ما فقوله مما يلائم الخ بيان لكل من الصفة والتقرير والمراد بالصفة (المعنوية) التي هي معنى قائم بالغين (و) الثاني (مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله

(قوله غير الرداء) بفتح الغين خبر بليدة محذوف تقديره هو أي الممدوح في الآيات السابقة غير
الرداء (قوله أي كثير العطاء) أراد بالعطاء الاعطاء الذي هو بذل المال فهو اسم مصدر بمعنى المصدر
وليس المراد بالعطاء الأخذ للمال (قوله لأنه يصون الخ) يبغى للجماع وحاصله أن وجه الشبه مطلق
الصون عما يكره أذ هو مشترك بينهما لا أن الرداء يصون ما يليق عليه من كل ما يكره حسا والاعطاء
يصون عرض صاحبه (قوله ثم وصفه) أي الرداء وصفنا معنويا (قوله الذي يناسب العطاء) أي
إذا كان من غير الماء غمارة وغورة إذا كثروا إذا كان من قولهم ثوب غامر أي واسع فهو ترشيح قاله
عبد الحكيم (قوله دون الرداء) أي لأن الذي يلائم الرداء سابق دون كثير لأن الرداء شأنه الاقتصاد
وعدم التعدد بخلاف الاعطاء فان شأنه التعدد والكثرة (قوله والقرينة) أي على أن الرداء مستعار
للإعطاء لأنه مستعمل في معناه الحقيقي وهو الثوب (قوله سياق الكلام) أي الكلام المسوق
والمذكور بعد (قوله أعني قوله) أي أعني بسياق الكلام قوله إذا تبسم أي أنه إذا تبسم ضاحكا
أخذ انقراء ما له فهذا يدل على أن المراد بالرداء الاعطاء لا حقيقة التي هي الثوب الذي يجعل على
الكتفين وقال العلامة عبد الحكيم ويؤخذ منه أنه إذا كان في الكلام ملامات لم يستعار له كل منها
يعين المعنى المجازي يجوز أن يكون كل واحد منها قرينة وتجزيد الألف اعتبار الأولى قرينة أولى
تتقدمه والقرينة تنتم للاستعارة فعلى هذا كون الغمارة تجزيد أو سياق الكلام قرينة محلى نظر
(قوله أي شارعا في الضحك) لما كان التبسم دون الضحك على ما في الصحاح ولم يكن الضحك مجاهدا
فسره بشارعا في الضحك فجعلها حال المقارنة لأن الشروع فيه عبارة عن الأخذ في مبادئه وهو ما رن
للتبسم في الوقوع وقوله أخذ تفسيره بقوله شارعا ويعبر على الضحك على حقيقة فتكون الحال مستظرة
وفي قوله تبسم ضاحكا مدح بأنه وقور لا يفتقه وأنه يمشى بسام بالسائلين (قوله غلقت بفتحك رقاب
المال) غلق بفتح الغين المحبة وكسر اللام كطرب بمعنى تمكن والضحكة بفتح الضاد المرة من الضحك
(قوله أي إذا تبسم غلقت رقاب أمواله في أيدي السائلين) أي تمكنت من أيديهم ولا يقدر على
نزعها منهم وحصل المعنى على ما قاله الفري أن السائلين يأخذون أموال ذلك الممدوح من غير علمه
ويأتون بها إلى حضرة فيتبسم ولا يأخذها منهم فضحكته موجب لتمككهم من المال بحيث لا ينقل من
أيديهم فكأنه يباح لهم بضحكته قال العلامة عبد الحكيم وفي قوله غلقت إشارة إلى أن الممدوح يعلم
أن السائلين حقا عليه بواسطة صارت الأموال هرونة عندهم وأنه عاجز عن أداء ذلك الحق فلذلك
لم يقدر على انفكاك الأموال منهم (قوله إذا لم يقدر على انفكاكه) أي إذا لم يقدر الراهن على
انفكاكه لاجل الدين وحاصله أن عادة الجاهلية إذا حبل أجل الدين الذي له رهن ولم يوف فإن
المرتحن تلك الرهن ويتمكن منه ولا يساع فله في الأطول (قوله مرشحة) من الترشيح وهو التقوية
سميت الاستعارة التي ذكر فيها ما يلائم المستعار منه مرشحة لأنها مبنية على تناسي التشبيه حتى كأن
الموجود في نفس الأمر هو المشبه به دون المشبه فاذا ذكر ما يلائم المشبه به دون المشبه كان ذلك
موجباً لقوة ذلك المبنى فتقوى الاستعارة بتقوى مبنائها لوقوعها على الوجه الأكمل أخذ من قولك
رشت الصبي إذا ربيته بالبن قليلا قليلا حتى يقوى على المص (قوله وهي ما قرن) أي وهي استعارة
قرنت بما يلائم المستعار منه أي زيادة على القرينة فلا تعد قرينة المكنية ترشحا وسواء كان ما يلائم
المستعار منه الذي قرنت به الاستعارة صفة كقولك رأيت أسدا البديري وجازت اليوم بجوارا خرا
ملاطم الأدمج أو كان تفرعا كفي الآية التي مثلها المصنف (قوله استعير الاستعارة للاستبدال) أي
أنه شبه استبدال الحق بالباطل واختياره عليه بالشرء الذي هو استبدال مال بآخر بجماع ترك
مرغوب فيه عند التارك والتوصل لبدل مرغوب عنه عنده واستعير اسم المشبه به للمشبه والقرينة
على أن الاشتراء ليس مستعملا في حقيقة استحقاق ثبوت الاشتراء الحقيقي للضلالة بالهتدي

غير الرداء أي كثير العطاء استعار الرداء
للعطاء لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون
الرداء ما يليق عليه ثم وصفه بالغمارة الذي
يناسب العطاء دون الرداء تجزيد الألف تبسم
والقرينة سياق الكلام أعني قوله (إذا تبسم
ضاحكا) أي شارعا في الضحك أي إذا
وتمامه غلقت رقاب أمواله في أيدي السائلين
تبسم غلقت رقاب أمواله في أيدي السائلين
يقال غلق الرهن في يد المرتن إذا لم يقدر على
انفكاكه (و) الثالث (مرشحة) وهي ما قرن
بما يلائم المستعار منه نحو أوتن الدين
استعير الاستعارة بالهتدي بالشرء والاستبدال والاختيار

(قوله ثم فرع عليهما) أي على الاستعارة المذكورة (قوله من الرمح والتجارة) الأولى من نفي الرمح في التجارة أي ولا شك أن نفيه ملائم التشبيه به وذلك مما يزيد في قوة تشابهي التشبيه حتى كأن التشبيه به هو الموجود فكان ترشيحا أي تقوية للاستعارة فيكون الاستعارة مرشحة ثم ينبغي أن يعلم أن الرمح المنفي عنهم مستعار لارتفاع الأخرى وأن التجارة مستعارة لارتكابهم الضلالة واتخاذهم أياها بدلا عن الهدى فكونها ترشيحا انما هو باعتبار أصل إطلاقها لا باعتبار المعنى المراد من التركيب وهذا تعلم أن الترشيح وكذا التجريد قد يكونان باعتبار المعنى المراد من الخبر كما في قوله غير الرداء بالنسبة لتجريد وقد يكونان باعتبار الأصل كما في هذا المثال بالنسبة للترشيح (قوله وقد يتجهان) أي في استعارة واحدة بأن يذكر معها ما يلائم المشبه فقط وما يلائم المشبه به فقط وأما ذكر ما يلائمهما معا فليس من قبيل اجتماعهما كما قاله سم قيل والاقرب أن هذا التقسيم أي قسم اجتماعهما لا يسمي بأحد حتما ولا بهما وأنه في مرتبة الإطلاق لتساوقهما بتعارضهما (قوله كقوله) أي قول الشاعر وهو زهير بن أبي سلى (قوله شاكي السلاح) أي تائه (قوله هذا تجريد) أي لأن إضافة لدى إلى الأسد قرينة وقوله لدى أسد خبر محذوف تقديره انما لدى أسد أو خبر لكان المحذوف مع اسمها أي انا كنت لدى أسد (قوله مقذف) يحتمل أن المراد قذف به ورمي به في الوقائع والحروب كثيرا ولا شك أن المقذف بهذا المعنى مخصوص بالاستعارة فيكون تجريدا مثل الوصف الذي قبله وهو شاكي السلاح ويحتمل أن يراد به قذف باللعن ورمي به فيكون ملائما لهما فلا يكون تجريدا ولا ترشيحا بل هو في معنى الإطلاق وقوله لابدع لبدعة وهي ما تلبد وتقام من شعر الأسد المطروح على مكبي ولا شك أن هذا من دلالات المستعار منه وهو الأسد الحقيقي فيكون ترشيحا وقوله اظناره لم تقم يحتمل أن المراد ليس ذلك الأسد من الجنس الذي تقم أظفاره فيكون ترشيحا أيضا لأن الأسد الحقيقي هو الذي ليس من شأنه تقليم الأظفار ويحتمل أن المراد مجرد نفي تقليم أظفاره وحينئذ فيحتمل أن يكون النفي منصبا على المبالغة لأن التقليم مبالغته القسمل أي أن أظفاره انتفت المبالغة في تقليمها ولا شك أن هذا ملائما للأسد المجازي وهو الرجل الشجاع فيكون تجريدا ويحتمل أن يكون هذا من قبيل المبالغة في النفي لأن نفي المبالغة يرد كثيرا في كلام العرب مراد منه المبالغة في النفي وحينئذ فالمعنى اظناره اتقى تقليمها انتفاء مبالغته ولا شك أن هذا ملائم المستعار منه وهو الأسد الحقيقي نظير ما قيل في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد أن هذا من المبالغة في النفي أي اتقى الظلم عن المولى انتفاء مبالغته لا من نفي المبالغة واللاقنى شوب أصل الظلم لله وهو محال فيكون هذا ترشيحا إذا علمت هذا فتقول الشارح هذا الترشيح المشار إليه ما بعد مقذف بشرطة عدم تفسيره أما جعل له لبد ترشيحا فظاهر وأما جعل قوله اظناره لم تقم ترشيحا فبانظر الاحتمال الأول أو الاحتمال الآخر وأما قوله مقذف فقد علمت أنه لا يصح أن يكون ترشيحا بل هو استعارة أو مستعمل فلا يجعل تجريدا ولا ترشيحا (قوله والترشيح) أي الذي هو ذكر ملائم المستعار منه (قوله ألق) أي أقوى في البلاغة وأنبب بمقتضى الحال وليس المراد أنه أقوى في المبالغة في التشبيه لأنه معلوم من ذكر حقيقة فلا يحتاج للنص عليه وانما كان أقوى في البلاغة لأن مقام الاستعارة هو حال إيراد المبالغة في التشبيه والترشيح يفرض تلك المبالغة فيكون أنطب بمقتضى حال الاستعارة وأحق بذلك التقضى من الإطلاق ومن التجريد لعدم تأكد مناسبتها لحال الاستعارة اه يعطى وبما أنه أن الترشيح أقوى في بلاغة الكلام بمعنى أنه موجب لزيادة بلاغته لأنه أنطب بمقتضى الحال على ما بينه وهذا معنى قول بعضهم الترشيح أبلغ كلامه أي أنه موجب لزيادة بلاغة الكلام المشتغل عليه فكلامه بالجزء باضا فته لا يبلغ لأبلغ فبدل من الضمير في أبلغ كما قيل فتأمل وذكر بعضهم بأن المراد يكون الترشيح أبلغ أنه أعظم باوعا ووصولا لله وهو الذي هو اتحاد المستعار منه والمستعار له (قوله لا شدة له على تحقيقه)

ثم فرغ عليها ما يلائم الاستدعاء من الرشح
والتهارة (وقد يجتمعان) أي التجريد والترشيح
(كقولك لندى أسد شاكى السلاح) هذا
تجريد لأنه وصف بلائسم المستعار له أعني
الرجل الترشيح لأن هذا الوصف مما يلائم
هذا الترشيح أعني الأسد الحقيقي واللبد
المستعار منه أعني ما تأيد من شعر الأسد على
جميع لبدته وهي ما تأيد من شعر القطيع
منكبيه والتفاسير بما لغة القلم وهو القطيع
(والترشيح أبلغ) من الإطلاق والتجريد
ومن جميع التجريد والتشبيه في التشبيه
على تحقيق المبالغة

المبالغة) أى تقويتها فأصل المبالغة جاء من الاستعارة يجعل المشبه فردا من أفراد المشبه به وتقويتها حصلت بالترشيح (قوله لذلك) أى لما ذكر من المبالغة وقوله وتقوية نفسه لتحقيق (قوله ومبناه) أى والامر الذى بنى عليه الترشيح تناسى التشبيه أى اظهر ان تشبيه السكان فى الاستعارة وان كان موجودا فى نفس الامر وما ذكره المصنف من بناء الترشيح على التناسى لا يقتضى انه لا يبنى على التناسى غيره بل يبنى عليه أيضا غيره كالاستعارة فانهم ساسية عليه أيضا وانما خص الترشيح بالذكر فى هذا البناء لما فيه من شدة التناسى ولو قال المصنف ومبناه على كمال تناسى التشبيه أى كمال اظهار نسيانه كان واضحا (قوله واذا جاء) عطف تفسير للتناسى أو أنه عطف بسبب على مسبب أى ويحصل ذلك التناسى بسبب ادعاء الخ ولا شك أن هذا الادعاء يقتضى تفرغ لوازم المستعار منه على المستعار له وإثباته (قوله نفس المستعار منه) الاولى جزئ من جزئيات المستعار منه أو من أفراد المستعار منه لئلا يظن تحقق الماهية فى الفرد فلذا جعله نفس المستعار منه تأقل (قوله حتى انه الخ) حتى نفريعية وضيمر أنه الحال والشأن وقوله يبنى أى يجرى وصيغة المضارع لئلا يظن على حاله فقط علو المكان ما يبنى على علو المكان الذى يستعار منه والخاصل انه لما وجد تناسى التشبيه فى الاستعارة صح لك الاتيان بالترشيح كما صح أن يبنى على علو القدر المستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان المستعار منه وضح التجيب والنهي عنه فى البيتين الاتيين فلو لا وجود التناسى ما صح شئ من ذلك (قوله كقوله) أى كقول ابن غمام من قصيدة يرثى بها خالد ابن يزيد الشيباني "ويذكر فيها مدح أبيه وهذا البيت فى مدح أبيه وذكر علو قدره (قوله فيصعد) أى ويرقى ذلك الممدوح فى مدارج الكمال فليس المراد بالصعود هنا معناه الاصلى الذى هو الارتقاء فى المدارج الحسية اذ لا معنى له هنا وانما المراد به العلو فى مدارج الكمال والارتقاء فى الاوصاف الشريفة فهو استعارة من الارتقاء الحسى الى الارتقاء المعنوى والجامع مطلق الارتقاء المستعظم فى النفوس بحيث يبعد التوصل اليه والى هذا أشار الشارح بقوله استعار الخ (قوله حتى يرضن) أى الى أن يبلغ الى حيث ينظر الجاهول وهو الذى لا ذكاء عنده أن له حاجة فى السماء لبعده عن الارض وقربه من السماء (قوله فى مدارج) أى مراتب (قوله ثم يبنى عليه) أى ثم ترتب عليه أى على علو القدر المستعار له وقوله ما يبنى على علو المكان أى وهو الارتقاء الحسى الذى هو المستعار منه وذلك البناء بعد تناسى تشبيهه علو القدر بالعلو الحسى واذا جاء أنه ليس ثم الا الارتقاء الحسى الذى وجه التشبيه اظهر (قوله من ظن الجاهول الخ) بيان لما ولا شك أن القرب من السماء وظن أن له حاجة فيها مما يخص بالصعود الحسى وترتب عليه لا على علو القدر ثم ان ظن الجاهول أن له حاجة فى السماء لم ينقل من معناه الاصلى الملائم للمستعار منه لمعنى ملائم للمستعار له وانما هو ذكر لازم من لوازم التشبيه لاظهار أنه الموجود فى التركيب لا شئ تشبيه به وما يعلم أن الترشيح قد يستعمل فى معناه الاصلى الملائم للمستعار منه وليس ذلك من الكذب لأن الغرض افادة المبالغة وتقوية الاستعارة بذكر لازم وذلك كافى فى نفي الكذب كما انه قد ينقل من معناه الاصلى لمعنى ملائم للمستعار له (قوله الى أن هذا) أى كونه له حاجة فى السماء (قوله انما يظنه الجاهول) أى لانه الذى لا كمال لعقله (قوله لا تصافه بسائر الكالات) أى فلم يكن هنالك كمال لم يتصف به حتى انه يحتاج له فيطلبه من جهة السماء وحيث كان العاقل يعرف انه لا حاجة له فى السماء لا تصافه بسائر الكالات كان عالما بأن افراطه فى العلو يخرج رد الله تعالى على الاقران وفى قوله لا تصافه الخ اشارة الى أن المراد بالحاجة المستفية هنا المعتادة لا طلب فى الارض فلا يرد أن نفي حاجة السماء سوء أدب لما فيه من نفي الحاجة الى الرجة السماوية والتوجه لها بالادعاء لا بالصعود (قوله وهذا المعنى) أى التفصيل بين

لأن فى الاستعارة مبالغة فى التشبيه فترشيحها
بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية
(ومبناه) أى مبنى الترشيح (على تناسى
التشبيه) واذا جاء أن المستعار له نفس المستعار
منه لا شئ تشبيه به (حتى انه يبنى على علق
القدر) الذى يستعار له علو المكان (ما يبنى
على علو المكان كقوله
ويصعد حتى يظن الجاهول
بأن له حاجة فى السماء)
استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء
فى مدارج الكمال ثم يبنى عليه ما يبنى على علق
المكان والارتقاء الى السماء من ظن
الجاهول أن له حاجة فى السماء وفى لفظ
الجاهول زيادة مبالغة فى المدح لما فيه من
الاشارة الى أن هذا انما يظنه الجاهول وانما
العاقل فيعرف انه لا حاجة له فى السماء
لا تصافه بسائر الكالات وهذا المعنى ما خفى
على بعضهم

العاقل والجاهل (قوله فتوهم أن في البيت الخ) منشأ ذلك التوهم أن القصد من البيت الإشارة بزيد
 صعوده بالشار له بقوله حتى يظن الخ إلى غلوة قدره وإذا كان مزيد الصعود انما هو في ظن كامل الجهل
 لا انه ارف بالا شيئا فلا يكون له ثبوت فلا يحصل كبير مدح بذلك وحاصل ايراد أن مزيد الصعود مجزوم
 به ومسلم من كل أحد وانما النزاع في انه هل له حاجة في السماء ام لا فذكر أن كثير الجهل هو الذي يتوهم
 أن ذلك لا رتقاء المفراط لحاجة وأما العاقل ذو النظر الصحيح فيعلم أن ذلك الافراط في العلو لم يزد
 تعالى على الاقران لا حاجة له في السماء لا تصافه بسائر الكائنات واستغنائه عن جميع الكائنات
 (قوله قامت تظني ومن عجب الخ) انما كان هذا التعجب نحو ما ذكر من البناء لأن ايجاد هذا التعجب
 لولا تناسي التشبيه لم يوجد له مسامح كما أن ايجاد ذلك البناء لولا التناسي لم يكن له معنى وتحقيقه
 في التعجب ما تقدم من أنه لا عجب من تظليل انسان جليل كالشمس من الشمس الحقيقية وانما يتحقق
 التعجب من تظليل الشمس الحقيقية من الشمس المعلوم لان الاشراق مانع من الظل فكيف يكون
 صاحبه موجبا للظل ومعلوم انه لولا التناسي ما جعل ذلك الانسان الجليل نفس الشمس ليتعجب من
 تظليله بل شبيه بها (قوله لا تعجبوا الخ) من المعلوم أن القمر الحقيقي هو المعناد إلى الغلالة فلا يتعجب
 من بلاها معه لا الانسان المشبه بالقمر وكونه جعل المستعار له قرا حقيقة انما هو تناسي التشبيه
 حتى كأن الموجود في الخارج والخاطر في القلب هو القمر الحقيقي والا فالتشبيه مادام متذكرا
 يبقى النهي عن التعجب واعلم أن مذهب التعجب هنا عكس مذهب النهي عنه لان التعجب هنا سببه
 اثبات ما لا تناسب المستعار منه والنهي عنه سببه اثبات ما هو مناسب للمستعار منه ألا ترى انه
 في الاول قد أثبت التظليل للشمس وهو ممتنع فلذا تعجب من تظليلها وفي الثاني قد أثبت بلى الغلالة للقمر
 وهو من خواصه فلا يصح حينئذ أن تعجب منه فلذا نهى عنهم عن التعجب من ذلك (قوله وانكاره)
 غطف لازم وقوله جهة أي وجود وقوله على ما سبق أي من انه لا معنى للتعجب من كون ذات جيلة
 تظلل شخصا من الشمس ولا معنى للنهي عن التعجب من كون ذات جيلة تبلى غلالة (قوله ثم أشار إلى
 زيادة تقرير هذا الكلام) أي قوله ومنه على تناسي التشبيه حتى انه ينبغي على علو القدر ما ينبغي على
 علو المكان وقوله لهذا الكلام فيه حذف أي ما تضمنه هذا الكلام وهو صحة البناء على تناسي
 التشبيه (قوله واذا جاز الخ) حاصل ذلك انه اذا جاز البناء على الفرع أعني المشبه به في التشبيه ففي
 الاستعارة أولى وأقرب لأن وجود المشبه الذي هو الاصل كأنه ينافي ذلك البناء فاذا جاز البناء مع
 وجود منافي فالبناء مع عدمه أولى وأقرب (قوله واذا جاز البناء على الفرع الخ) المراد بالبناء عليه
 ذكر ما يلائمه والمراد بالاعتراف بالاصل ذكره وحيد فالعني واذا جاز كرميلائم المشبه به في التشبيه
 الخالي عن الاستعارة وهو الذي ذكر طرفاه (قوله وذلك) أي وبين ذلك أي كون المشبه به فرعا
 والمشبه اصلا وهذا اجواب عما يقال كيف سمى المصنف المشبه به فرعا والمشبه اصلا مع أن المعروف
 عندهم عكس هذه التسمية لأن المشبه به هو الاصل المقتبس عليه ولانه اقوى من المشبه غالبا في وجه
 الشبه وأعرف به وحاصل ما أجاب به الشارح أن المصنف انما سمى المشبه اصلا نظرا لكونه هو المقصود
 في التركيب من جهة أن الغرض من التشبيه يعود اليه كيان خالص او مقداره وامكانه او ترتيبه وغير
 ذلك مما ذكر في باب التشبيه وكونه هو المقصود في الكلام بالنفي والاثبات فان النفي والاثبات في الكلام
 يعود اليه أي ال شبهه فانك اذا قلت زيد كذا لم فقد أثبت له مشبه شبيه بالاسد وهو المقصود بالاثبات
 واذا قلت ليس زيد كذا لم فقد نسبته شبيهه أيضا بالقصد الاول وان كان ثبوت انشبهه او نفيه للمشبه به
 حاصل أيضا لكن نفعه وتوصل من هذا أن المشبه اصلا باعتبار رجوع الغرض اليه وكونه المقصود
 بالنفي والاثبات والمشبه به اصلا باعتبار كونه اقوى وأعرف بوجه الشبه فكيف من المشبه والمشبه به
 اصلا باعتبار رجوع باعتبار وحيد فلا معارضة بين ما ذكره المصنف من التسمية وبين ما هو معروف

فتوهم أن في البيت تنصيرا في وصف علوه
 حيث أثبت هذا الظن لكامل الجهل بمعرفة
 الاشياء (وقوله) أي مثل البناء على علو
 القدر ما ينبغي على علو الجبل ان تناسي
 التشبيه (ما ترون العجب) في قوله
 قامت تظلالى ومن عجب
 شمس تظلالى من الشمس
 (وانتهى عنه) أي عن التعجب في قوله
 لا تعجبوا من بلى غلالته
 قد تزار زارده على القمر
 لا تعجبوا من بلى غلالته
 قد تزار زارده على القمر
 اذ لو لم يقصد تناسي التشبيه وانما
 لما كان التعجب والنهي عنه جهة على
 ما سبق ثم أشار إلى زيادة تقرير لهذا
 (واذا جاز البناء على الفرع)
 الكلام فقال (مع الاعتراف بالاصل)
 أي المشبه به (مع الاعتراف بالاصل)
 أي المشبه وذلك لأن الاصل في التشبيه

عندهم (قوله وان كان الخ) بجملة حالية وقوله الا ان الخ هذه الجملة دالة على خبر ان والاصل لان
الاصل في التشبيه هو المشبه من جهة ان الغرض الخ وان كان المشبه اصلا من جهة انه اقوى الخ
(قوله كما في قوله) اي قول الشاعر وهو العباس بن الاحنف (قوله هي الشمس) مبتدأ وخبر اي
هذه الجببية هي الشمس وقوله مسكنكم في السما خبر بعد خبر اوصفة الشمس لان تعريفها للعهد الذهني
(قوله امر من عزاد الخ) اي وحيد فاما المعنى فاحمل فؤادك على الصبر (قوله عزاء جيلة) اي لا قلق
معه ولا تطلب وذلك بالتبعية لعدم امكان الوصول لان طلب ما لا يمكن ليس من العقل في شيء (قوله
فلن تستطيع الخ) اي لانك لا تستطيع الوصول الى تلك الشمس اذهي في السماء الممتنع الوصول اليها
عادة (قوله هو المصدر بعدهما) اي وهو الصعود والنزول (قوله ان يجوزنا تقديم الظرف على
المصدر) اي على عامله المصدر وهو الحق على ما سبق له في شرح الخطبة عند قوله اكثرها للاصول جعا
(قوله والا محذوف) اي وان لم يجوزنا تقديم الظرف على عامله المصدر فيكون العامل في اليها وفي اليك
محذوفا والتقدير فلن نستطيع ان نصل اليها الصعود ولن نستطيع الشمس ان تنزل اليك النزول
ويكون المصدر المذكور مفسر لذلك العامل المحذوف (قوله تشبيه) اي بليغ بمحذوف الاداة
والاصل هي كالشمس فحذف الاداة للمبالغة في التشبيه يجعل المشبه عين المشبه به (قوله
لا استعارة) اي لانه يشترط فيها ان لا يذكر الطرفان على وجه ينفي عن التشبيه وهما هنا مذكوران
كذلك المشبه بضميره والمشبه به بلفظها الظاهر (قوله اعتراف بالمشبه) اي ذكره (قوله ومع ذلك)
اي ومع الاعتراف بالمشبه (قوله فقد بنى الكلام على المشبه به) اي ذكر ما يناسبه وهو قوله مسكنكم
في السما وقوله اعني اي بالمشبه به قال القنري ان قات الاستشهاد على ما ذكره من جواز ذكر
ما يناسب المشبه به مع ذكر المشبه بهذا البيت ممنوع لجواز ان يعمل الضمير المنفصل اعني هي على
ضمير القصة لاعلى المجبوبة قلت قوله فغز الفؤاد عزاء جيلة يدل على ان الضمير راجع للجببية لانها
المأمور بالعزاء عنها وايضا شرط ضمير القصة ان يكون ما بعده من النسب المشكوك في الجملة حتى
يفيد التاكيد وكون الشمس الحقيقية في السما جلي لكل أحد ويجب ان يضاف بان الغرض التمثيل
وهو يكفي فيه الاحتمال (قوله دفع جمده اولي) مع ظرف المحذوف اي فالبناء على الفرع مع محذوف
الاصل وانكاره وعدم ذكره اولي بالجواز ووجه الاولوية انه عند الاعتراف بالاصل قد وجد ما ينافي
البناء لان ذكر المشبه يمنع تناسي التشبيه المتضمن للبناء على الفرع ومع محذوف الاصل يكون الكلام قد
نقل للفرع الذي هو المشبه به ليطي ذكر المشبه فيتناسي المتضمن انه لا خطورة للمشبه في العقل
ولا وجود له في الخارج وذلك مناسب لذكر ما يلائم ذلك الفرع فاذا جاز البناء في الاول مع وجود
ما ينافي بجوازه مع عدم المنافي اخرى وأولى فان قلت اذا كان البناء على الفرع اي ذكر ما هو له
موقوفا على تناسي التشبيه كما تقدم وتناسي ينافي الاعتراف بالاصل كما قدرت كان البناء على
الفرع عند ذكر الاصل ممثلا فكيف يدعي جوازه قلت تناسي التشبيه عند محذوف الاصل ظاهر وأما
عند ذكره فنقول المنافي للبناء على الفرع هو ذكر المشبه مع الاشعار بأنه باق على أصله وهو أنه لم يتقو
قوة التشبيه به ومجرد ذكر الطرفين لا اشعار فيه بما ذكر فيتناسي التشبيه بأن يجعل الطرفين
ولو ذكر المتحددين ويدعي انهما شيء واحد في الحقيقة وانما اختلفا بالعوارض التي لا ينافي بينهما
هذا التناسي لاصل التشبيه وهذا ظاهر في التشبيه الخالي عن الاداة او اما عند ذكره فاضف بعد لان
الاداة تشعر بضعف المشبه عن المشبه به وقد يقال يمكن دعوى الاتحادية أيضا اذ لا مانع من تشبيه
أحد المتحددين في الحقيقة بالآخر بآلة التشبيه وتصل مما تقدم ان الاعتراف بالاصل المنافي للبناء
على الفرع بحسب الظاهر فقط وأما عند محذوف الاصل فليس هنالك مناف للبناء على الفرع لا بحسب
الظاهر ولا في الواقع فتأمل (قوله وجعل الكلام خلافا عنه) اي لانه تنويع التشبيه وادعي

وان كان هو المشبه به من جهة انه
اقوى واعرف الا ان المشبه هو الاصل
من جهة ان الغرض يعود اليه وأنه
المقصود في الكلام بالنسبة والاشياء
(كما في قوله هي الشمس مسكنكم في السما
فغز) امر من عزاء جيلة فلن نستطيع ان
نصل اليها الصعود ولن
(اليها) اي الى الشمس (الصعود ولن
تستطيع) الشمس (اليك النزول) والعامل
في اليها واليك هو المصدر بعدهما ان يجوزنا
تقديم الظرف على المصدر والاعتراف
بالتشبيه مع
يقسم الظاهر فتارة في التشبيه اعتراف بالمشبه به
لا استعارة وفي الكلام على المشبه به اعني
ذلك فتدبري الكلام على المشبه به اعني
الشمس وهو واضح فتارة اذا جاز البناء
جوابه قوله (فجعه) اي جدد الاصل
كما في الاستعارة البناء على الفرع (اولي)
بالجواز لانه قد طوى فيه ذكر المشبه اصلا
وجعل الكلام خلافا عنه ونقل الحديث الى
المشبه به

دخول المشبه في جنس المشبه به وأنه فرد منه (قوله وقد وقع الخ) هذا مغاير لما سبق في المتن
 لأن ما سبق فيه البناء على الفرع وهو المشبه به مع الاعتراف بالأصل من غير ذكر لاداة التشبيه وما هنا
 فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالأصل والتصریح بأداة التشبيه وهذا مما يقتضيه الكلام المذكور
 (قوله لا تعجب واسن قصر ذواته) أي شعره وقوله كالربيع أي في البهجة والنضارة (قوله والليل
 في الربيع مائل إلى القصر) من المعلوم أن المائل إلى القصر في الربيع الليل الحقيقي والذي لا يتعجب
 من قصر ليله هو الربيع فلما تسمى التشبيه وأدعى أن الذوات بنفس الليل الحقيقي وأن وجه المحبوب
 نفس الربيع الحقيقي تنجس عن التعجب من قصر الذوات التي هي الليل الحقيقي الكائن في زمان
 الربيع فقد بنى على الفرع ما يناسبه مع الاعتراف بالأصل والتصریح بالأداة فتأمل (قوله وهذا
 المعنى الخ) اسم الإشارة مبتدأ وقوله بحيث الخ خبر أي وهذا المعنى وهو البناء الواقع في كلام بعض
 النحويين ملتبس بحال كائن من الغرابة والملاحظة لا تخفى (قوله وأما المركب) عطف على
 قوله أما المفرد من قوله سائر الجوارح أما مفرد أو مركب أما المفرد فهو الكلمة الخ ثم قال وأما المركب
 فهو اللفظ الخ (قوله فهو اللفظ) أي المركب كما في الإيضاح وترك المصنف التقييد هنا اعتمادا
 على أن تقييد المعرف بالتركيب يفيد مخرج عن الجنس وهو اللفظ الجواز العفوي (قوله المستعمل)
 يخرج به اللفظ قبل الاستعمال وقوله فيما أي في معنى شبه ذلك المعنى بمعنى اللفظ الأصلي أي من حيث
 أنه شبه بعينه الأصلي فنخرج الجواز المرسل الذي ليس بعينه مشبه بعينه الأصلي قبل الاستعمال
 لعدم وجود التشبيه بين المعنيين وكذلك المرسل الذي استعمل فيما شبه به بعينه قبل ذلك لوجود
 التشبيه لكن انما استعمل له علاقة غير التشبيه لأنه لم يستعمل من حيث التشبيه (قوله أي بالمعنى الذي يدل
 عليه ذلك اللفظ بالمطابقة) أي بالوضع وهذا بيان المراد بمعنى اللفظ الأصلي وما ذكره الشارح مثله
 في الاطول ثم قال بقي أن تكون الصورة المتفرعة معنى مطابقة اللفظ المستعار غير ظاهر اهـ (قوله
 بالمطابقة) هذا يقتضي أن دلالة اللفظ على المعنى الجوازي ليست بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به
 الشارح في شرح التشبيهية وغيره وأجيب بأن مراد الشارح بالمطابقة المطابقة التي لا يحتاج معها
 إلى توسط قرينة وهذا أعني يكون في الحقيقة (قوله تشبيه التمثيل) معمول بقوله شبهه وأنى المصنف
 بذلك التشبيه على أن التشبيه الذي يبنى عليه الجواز المركب لا يكون الا تمثيلا ولم يكن يفيد قوله تمثيلا لأن
 التمثيل مشترك بين التشبيه الذي وجهه من متفرع من متعدد وان كان الطرفان مفردين كما في تشبيه الثريا
 بعنقود الملاحية وبين الاستعارة التمثيلية فاحترز عن اخذ اللفظ المشترك في التعريف (قوله واحترز
 بهذا) أي بقوله تشبيه التمثيل (قوله عن الاستعارة في المفرد) أي لأن وجه التشبيه لا يكون فيها
 منفرعا من متعدد واعتراض بأنه قد مر في محبت التشبيه أن تشبيه الثريا بعنقود الملاحية من قبيل
 تشبيه المفرد بالمفرد ووجه التشبيه منفرع من متعدد وحينئذ فيجوز أن يطوى التشبيه ويذكر المشبه به
 ويتسمى التشبيه ويكون استعارة في مفرد ووجه التشبيه منفرع من متعدد فيكون التعريف صادقا
 بتلك الاستعارة وحينئذ فلا يصح إخراجها من التعريف وأجاب العلامة عبد الحكيم بحاصله
 أن لا نسلم جواز إخراجها من الاستعارة في مفرد ووجه التشبيه فيها منفرع من متعدد لأن الاستعارة
 لا بد فيها من جعل الكلام خاوعا للمستعار له والجامع فإذا ذكر المستعار منه وكان مفردا ووجه
 التشبيه منفرع من متعدد في الواقع كما لو قيل رأيت عنقود ملاحية في السماء لا يدري مثل وجه التشبيه
 منفرع من متعدد أولا فيصير الكلام لغوا وهذا بخلاف التشبيه فانه إذا ذكر فيه كل من المشبه
 والمشبه به ركنا مفردين فانه قد يدرك العقل تركب وجه التشبيه من مجموع اوصاف لهما اذ لم يكن
 وجه التشبيه مذكورا وبالجملة فليس كل تشبيه مجرى فيه الاستعارة لما علت أن تشبيه المفرد بالمفرد
 مع كون وجه التشبيه منفرعا من متعدد صحيح ولا يجزى فيه الاستعارة والا كان الكلام لغوا فتم ما ذكره

وقد وقع في بعض أشعار النحويين عن
 التعجب مع التصریح بأداة التشبيه وجاء له
 لا تعجبوا من قصر ذواته فانما كمال الليل
 ووجهه كمال ربيع والليل في الربيع مائل إلى
 القصر وهذا المعنى من الغرابة والملاحظة
 بحيث لا يخفى (وأما) الجواز (المركب) فهو
 اللفظ المستعمل فيما شبه بعينه ذلك اللفظ
 أي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ
 بالمطابقة (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون
 وجهه منفرعا من متعدد واحترز عن
 الاستعارة في المفرد

الشارح من الاحتراز والحاصل أن قول المصنف تشبيه القليل بـ مجازاً لا تشبيه القليل بما كان وجهه منتزعا من متعدد ومجازاً لا يكون وجهه منتزعا من متعدد والا كان الكلام لغوا هذا حصل كلام الشارح فان قلت ان تشبيدا المعرف بالتركيب يفيد أن المراد بقول المصنف فهو اللفظ أي التركيب وأن في الكلام حذف الصفة فتكون تلك الصفة المحذوفة دليل مخروجة للعجز المفرد استعارة أو غير استعارة وشارحنا قد أخرج الاستعارة في المفرد بقوله تشبيه القليل قلت الشارح لم يذف تلك الصفة لكونها محذوفة من التعريف وانما يحتز بالفصول المصرح بها ولو التفت لتلك الصفة لجعل المجاز المفرد خارجا بها وكان قوله تشبيه القليل بيانا للماهية لا للاحتراز عن شيء كما هو الأصل في القيود المذكورة في التعاريف وعلم بما ذكر أن تشبيه القليل عبارة عن التشبيه الذي وجهه منتزع من أمور متعددة سواء كان الطرفان مركبين أو مفردين وأما اللفظ المستعمل فيما تشبهه معناه الأصلي تشبيه القليل المسمى بالمجاز المركب وبالأستعارة التنبيلية لا بد فيه من كونه مركبا كما أن وجه الشبه لا بد فيه من كونه مركبا ثم المراد بالتركيب المعبر في المجاز المركب أي تركيب كان ولا يشترط خصوص الاسناد ولا غيره ثم هل يشترط التصريح بتمام اللفظ المركب أو يكفي الاقتصار على بعضه خلاف بين الشارح والعلامة السيد فالسيد يقول لا بد في المجاز المركب من التصريح بتمام المركب الدال على الصورة المشبهة بها والشارح يقول يكفي التصريح ببعضه (قوله للمبالغة في التشبيه) على لقوله المستعمل فيما تشبهه الخ أي وانما يستعمل الملفظ المركب فيما تشبهه معناه لاجل المبالغة في التشبيه وأشار المصنف بهذا إلى اتحاد الغاية في الاستعارة في التردد والمركب وحاصل المجاز المركب أن يشبه إحدى صورتين المنتزعتين من متعدد بالآخرى ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة فيطلق على هذه الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها (قوله كما يقال) أي كقول الذي يقال وقوله لا يتردد في أمر أي في فعل أمر وعدم فعله بأن توجه إليه بالعزم تارة وتوجه للاجتماع عنه بالعزم تارة أخرى وقوله الخ بيان لما وليس متول القول تأمل (قوله أني أراك تقدم رجلا) أي تارة وقوله وتؤخر رجلا محذوف أي وتؤخر هاتين تلك الرجل المتقدمة وقوله أخرى نعمت مرة والتقدير أني أراك تقدم رجلا مرة وتؤخر هاتين مرة أخرى وانما لم يجعل أخرى نعمت الرجل أي وتؤخر رجلا أخرى لتلافي هذا الكلام أن الرجل المؤخر غير المتقدمة وليس هذا صورة التردد في الذهاب وعدمه لأن الانسان اذا أراد الذهاب رعى رجلا أماما واذا أجمعه عنه ردت تلك الرجل إلى موضعها ويسمى ردها موضعها تأخيرا باعتبار ما انتهت إليه أولا (قوله شبه صورة الخ) أي وانما كان هذا القول مجازا مركبا مبنيا على تشبيه القليل لانه شبه صورة تردد في ذلك الأمر أي الهيئة الحاصلة من تردد في ذلك الأمر فتارة يقدم على فعله بالعزم عليه وتارة يحجم عنه (قوله بصورة تردد الخ) أي بالهيئة الحاصلة من تردد من قام ليذهب الخ ولا شك أن الصورة الأولى عقلية والثانية حسية وهذا التقرير تعلم أن المشبه ليس هو التردد في الأمر والمشبه به ليس هو التردد في الذهاب بل هو المشبه والمشبه به هيئة يلزمها التردد وحينئذ فالإضافة في قوله صورة تردد لامية وليست بيانية والالورد عليه أن التردد ليس معنى مطابقا لفظ المذكور بل لازم لمعاد المطابق الذي هو الصورة المنتزعة من التردد وقد صرح الشارح سابقا بأن المشبه به انما يكون معنى مطابقا (قوله وهو الاقدام تارة الخ) أي وهو الهيئة المركبة من الاقدام والاجتماع وحاصله أن وجه الشبه وهو الجامع بين الصورة المشبهة والصورة المشبهة بما يعقل من الصورة التركيبية التي هي تكوين كل واحد منهما لم يطلق أقدام بالانبعاث لا من تارة والاجتماع عن ذلك الأمر بذلك الانبعاث تارة أخرى وهذا أمر عقلي قائم بالصورتين مركب باعتبار تعلقه بمتعدد لانه هيئة اعتبارية أقدام متقدم واجتماع مستعقب

(للمبالغة) في التشبيه (كما يقال) لا يتردد في أمر أي أراك تقدم رجلا وتؤخر رجلا في ذلك الأمر بصورة تردد شبه صورة تارة تارة يريد الذهاب فيقدم من قام ليذهب فتارة أخرى فاستعمل رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى فاستعمل في الصورة الأولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاجتماع أخرى منتزع من عدة أمور

بقي شيء آخر وهو أن قوله اني اراد الهل له دخل في التجوز والنقل أو هو حقيقة والتجوز فيما بعده قلت
 ذكر العلامة المعقوبي أن الظاهر أنه لا دخل له لا بالوقولنا فلا يتقدم رجلا ويؤخر أخرى حصل
 التمثيل على وجه الاستعارة ويحتمل أن لا دخلا في خصوص المثال لأن أصله الرؤية الحسية ولم يوجد
 في المنقول اليه قائل (قوله لكون وجهه منتزعا الخ) قضيته أن التمثيل لا يشبهه من انتزاع وجهه
 من متعدد وهو كذلك ووجه ذلك أن التمثيل في الأصل هو التشبيه يقال مثله غنم لا إذا جعل له مثلا
 أي شيئا ثم خص بالتشبيه المنتزع وجهه من متعدد لأنه أجدر أن يكون صاحبه مثيلا وشيئا لكثرة
 ما اعتبر فيه إذ كثر ما اعتبر في التشبيه مما يوجب غرابته وكل ما كثر ما اعتبر فيه ازدادت غرابته فهو
 أحق بالتمثيل لأنه قد ذكر فيه المشبه به أي لفظه (قوله وقد يسمى) أي الجواز المركب (قوله ويمتاز
 الخ) حاصله أن الجواز المركب يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة ويسمى أيضا تمثيلا مطلقا والتسمية
 الأولى لا تلتبس بتشبيه التمثيل وهو التشبيه بالكاف ونحوها المنتزع وجهه من متعدد كقولك لا متردد
 في أمر أنت كن يقدّم رجلا ويؤخر أخرى وتشبيه الثريا بعقود الملاحة وتشبيه الشمس بالمرآة
 في كفاف الأشكال للتقيد فيما به قولهم على سبيل الاستعارة وكذلك التسمية الثانية لا تلتبس بتشبيه
 التمثيل لأنه لا يطلق عليه اسم التمثيل مطلقا بل مقيدا بقول الشارح ويمتاز أي التمثيل عند الإطلاق
 وقوله عن التشبيه أي التمثيل وقوله بأن يقال له أي للتشبيه تشبيه تمثيل الخ أي فلا يطلق اسم التشبيه
 عليه مطلقا بل مقيدا وبعبارة قوله ويمتاز الخ جواب عما يقال أن تسمية الجواز المركب بالتمثيل على
 سبيل الاستعارة ظاهرة لالتباس فيها وأما تسميته تمثيلا من غير تقيد فقد يقال إنه تلتبس بالتشبيه
 المسمى بالتمثيل وحاصل الجواب أن الاصطلاح جار على أن التمثيل إذا أطلق انصرف للاستعارة وإذا
 أريد التشبيه قيل تشبيه التمثيل أو تشبيه تمثيلي (قوله وفي تخصيص الخ) التخصيص مستفاد من
 تعريف الطرفين بالألام وحاصله أن قول المصنف تعال القوم في تعريف الجواز المركب هو اللفظ المستعمل
 فيما شبه بمعناه الأصلي بقضي أن الجواز المركب لا يوجد في غير ما شبه بمعناه لاستعاضة صدق المعرف
 على غير التعريف وكون الجواز المركب لا يوجد في غير ما شبه بمعناه يقتضي أنه مختص بالاستعارة
 ومختص فيما وجعله شخص فخصه عدول عن الصواب ووجهه أن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها
 بحسب الشخص وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع وقد افترس على أن المفرد إذا استعمل
 في غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك الاستعمال لعلاقة فان كانت تلك العلاقة غير المشابهة فهو مجاز
 من عمل والافاستعارة فكذلك المركب إذا استعمل في غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك الاستعمال
 لعلاقة فان كانت هي المشابهة فاستعارة تمثيلية وان كانت غير المشابهة كاللزم كان مجازا تركيبيا وهذا
 ما اهلوا تسميته والتعريف له مع أن الوجه الذي صح به التمثيل يصح به غير من الجواز المذكور فلم يظهر
 لاهما له وجه (قوله بحسب الشخص) أي الشخص والتعين بأن يعين الواضع اللفظ المفرد للدلالة
 على معناه وان كان كذا (قوله بحسب النوع) أي من غير نظر لخصوص لفظ بل بالتفت الواضع لقانون
 كلي كأن يقول وضعت هيئة التركيب في نحو قام زيد من كل فعل اسند لفاعل للدلالة على ثبوت
 معنى الفعل لذلك السائل وضعت هيئة التركيب في نحو زيد قائم لثبوت الخبر به للخبر عنه فاهيئة
 التركيبية المخصوصة في زيد قائم موضوع لثبوت القيام لا بد وكذا غيرهما من الهيئات التركيبية
 المخصوصة تعال الواضع نوعها (قوله فلا بد أن يكون ذلك) أي الاستعمال وقوله لعلاقة أي بين
 المعنى المنقول عنه والمنقول اليه والاكثار الاستعمال فاسدا (قوله فان كانت هي المشابهة) نحو
 اني اراد التقدّم رجلا ونحو أخرى فانه نقل لما يشبه الحالة التي وضع لها نوعه وأعني نوعه هيئة ان
 واسمها مع كون خبرها فلا مستعديا (قوله والا) أي وان لم تكن العلاقة المشابهة بل كانت

(وهذا) الجواز المركب (يسمى التمثيل)
 لكون وجهه منتزعا من متعدد (على سبيل
 الاستعارة) لأنه قد ذكر فيه المشبه به وأريد
 المشبه به هو شأن الاستعارة (وقد يسمى
 التمثيل مطلقا) من غير تقيد بقوله على
 سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بأن يقال
 له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي وفي تخصيص
 الجواز المركب بالإستعارة نظر لأنه كما
 أن المفردات موضوعة بحسب النوع فإذا
 فاعركبات موضوعة بحسب النوع فلا بد أن
 استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد أن
 يكون ذلك لعلاقة فان كانت هي المشابهة
 فاستعارة والا

غيرها كاللزم (قوله فغير استعارة) أي فهو مجاز مركب غير استعارة (قوله وهو كثير) أي استعمال المركب في غير ما وضع له للعلاقة غير المشابهة كثير (قوله كالجمل الخبرية التي لم تستعمل في الاخبار) أي وذلك نحو قوله

هو أي مع الركب اليماني مصعد * جنيب وجسماني بمكة موثق

فإن هذا المركب موضوع للاخبار يكون هو أي مهويه ومحبوبه مصعد أي مبعدا مع الركب اليماني وجسمه موثق ومقيد بمكة لكن ذلك المركب لم يستعمل في ذلك المعنى بل الغرض منه اظهار التحسر والتعزن على مفارقة المحبوب اللازم ذلك للاخبار بها لأن الاخبار يوقع شيئا مكروه يلزمه اظهار التحسر والتعزن فالعلاقة اللازمة فتصدق على ذلك المركب أنه نقل غير ما وضع له للعلاقة غير المشابهة فلا يكون حقيقة ولا استعارة تمثيلية فتعين أن يكون مجازا من سلاتر كيدا وهذا مما أهمل القوم التعرض له ولم يظهر لاهماله وجه قال العلامة القناري وقد يعتذر عنهم بأنهم لم يتعرضوا لهذا القسم الأخير من المجاز المركب أعني ما ليس استعارة تمثيلية نقلته وقوله لاطاقته اه وأجاب بعضهم بأن المركب المنقول لأجل اللزوم كالبيت المذكور من قبيل الكناية فهو مستعمل فيما وضع له لينقل إلى لازمه وحقيقة فهو وحقيقة فلذا تركوا التعرض له فنقول المعارض اللفظ المركب أن استعمل في غير ما وضع له للعلاقة المشابهة فاستعارة تمثيلية وإن استعمل له علاقة غير ما فهو مجاز غير استعارة ممنوع لأن اللفظ المركب متى استعمل في غير ما وضع له لا يكون له علاقة المشابهة وما أورد من المركبات المنقولة لأجل اللزوم فلا نسلم أنها مجازات لم لا يجوز أن تكون كليات مستعملة فيما وضعت له لينقل إلى لوازمها وقد يقال على ذلك الجواب أن اللفظ الذي راد به اللازم مع صحة إرادة اللزوم كناية بجواز أن يعرض له قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي فتكون مجازا متفترعا عن الكناية وحقيقة فلا يتم ما ذكره في هذا التعرض بقي هنا شيء وهو الاستعارة التمثيلية هل تكون تبعية أم لا ظاهر كلام القوم أن التبعية إنما تكون في الجواز المفرد وفي الكشف ما يقتضي جواز كون التمثيلية تكون تبعية فانه قال ومعنى الاستعلاء في قوله تعالى أوئلك على هدى من ربهم أنه مثل فتحكمهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به فشببت حالتهم بحالته من اعلى الشيء وركبه قال الشارح في حواشيه يعني أن هذه استعارة تمثيلية تبعية أما التبعية فلجريانها أولا في متعلق معنى الحرف وتبعيتها في الحرف وأما التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة أمور اه وردت السيد بأن معاني الحروف مفردة إذ المعنى المفرد ما دل عليه باللفظ مفرد وإن كان ذلك المعنى مركبا في نفسه بدليل أن تشبيه زيد بالاسد تشبيه مفرد بمفرد وإن كان كل منهما ذا أجزاء وما دسرح بأن كل واحد من طرفي التشبيه ههنا حالة منتزعة من عدة أمور لزمه أن يكون كل واحد منهما مركبا وحينئذ لا يكون معنى الاستعلاء مشبهابه أصالة ولا معنى على مشبهابه تبعات هذا التشبيه المركب الطرفين لأنهما معنيان مفردان وإذا لم يكن شيئا منهما مشبهابه سواء جعل جزءا من المشبه به أو ظاهرا عنه لم يكن شيئا منهما مستعارا منه فكيف يبرى التشبيه من أحدهما إلى الآخر فتأمل (قوله كذلك) حال من التفسير المضاف إليه أي فشا استعمال المجاز المركب حال كونه على حسب الاستعارة أي مما نالها واعتبر في ما حاصله أن الأولى حذف قوله كذلك لأنه إن احتزبه عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو في معناه الأصلي ورد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أو في المعنى الأصلي غير داخل في فشا المجاز المركب حتى يعتز عنه بقوله كذلك ويلزم عليه تشبيه الشيء بنفسه لأن المجاز المركب لا يكون الاستعارة وإن احتزبه عن مجاز التركيب الذي ليس على حسب الاستعارة فهذا الميزكروه ولم يعتبروه كما تقدم نعم لو وجدوا اعتبارا يمكن تصحيح الكلام بجعل التفسير في فشا عائدا على مطلق المجاز المركب من باب الاستخدام لكنه لم يعتبر فعلى كل حال قوله كذلك لم يظهر لذكره وجه مستقيم إذا جعل المشار إليه الاستعارة كما فعل الشارح والوجه

فغير استعارة وهو كثير في الكلام كالجمل
الخبرية التي لم تستعمل في الاخبار (ومنى)
فشا استعماله أي المجاز المركب (كذلك)
أي على سبيل الاستعارة

أن المراد بقوله كذلك عدم التغيير أي متى فشا استعماله حالة كونه كذلك أي باقيا على هيئته في حال
المورد بحيث أنه لم يغير في حالة مضربه عن هيئته في حالة المورد تأنيذا ولا تذكيرا ولا فரா ولا تفتية
ولاجها والمراد بفشا استعماله كذلك أن يستعمل كثيرا في مثل ما استعماله فيه الناقل الأول مع
عدم التغيير مثلا الصيف ضيعت اللبن أصل مودة أن دسوس بنت لقيط بن زرة تزوجت شيخا
كبيراً وهو عمرو بن معبد بن زرة ثم أصابها جرب وقط في زمان الشتاء فأرسلت للشيخ
وتزوجت شاباً فقيراً وهو عمرو بن معبد بن زرة ثم أصابها جرب وقط في زمان الشتاء فأرسلت للشيخ
الذي طلقها تطالب منه شيئاً من اللبن فقال الرسول قلى لها الصيف ضيعت اللبن أي لما طلبت الطلاق
في زمن الصيف أو جرب لها ذلك أن لا تعطى ابناً فقال لها الرسول ذلك فوضعت يدها على زوجها
الشاب وقالت مذق هذا خير من لبن ذلك أي لبن هذا القليل المخلوط بالماء على جماله وشبابه مع
فقره خير من الشيخ ولبنه الكثير ثم نقله الناقل الأول لمضرب وهو قضية تضمنت طلب الشيء بعد
تضييعه والتفريط فيه ثم فشا استعماله في مثل تلك القضية مما طلب فيه الشيء بعد التسبب في ضياعه
في وقت آخر من غير تغيير له في حالة المضرب عن هيئته في حالة المورد (قوله سمي) أي التمثيل
(قوله لا تغير الامثال) أي لا تغيرت كبر ولا بقاءً ولا فراداً وتفتية أوجع في حال مضربها
عن حال موردها (قوله لأن الاستعارة) علة للمعلل مع علته أي وضع هذا الحكم وهو عدم
تغير الامثال لهذه العلة لأن الاستعارة الخ (قوله فلو غير المثل) أي بأن قيل في المثل المتقدم
مثلاً ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم أو المخاطب (قوله لما كان) أي المثل لفظ المشبهة به
(قوله فلا يكون مثلاً) أي لأن الاستعارة أعظم من المثل فإن المثل فرد منها إلا أنه مخصوص
بالشئ فإذا لم يكن استعارة لم يكن مثلاً لأن رفع الأعظم يستلزم رفع الأخص والخاص أن تغير اللفظ
يستلزم رفع كونه لفظ المشبهة به ورفع اللفظ المشبهة به يستلزم رفع الاستعارة لأنها أخص منه إذ كل
استعارة لفظ المشبهة به وليس كل لفظ المشبهة به استعارة فيلزم من رفعه رفعها ويلزم من رفعها رفع
ما هو أخص منها وهو المثل وذلك ظاهر (قوله ولهذا) أي لاجل كون الامثال لا تغير (قوله
إلى مضاربها) جمع مضرب وهو الموضع الذي يضرب فيه المثل ويستعمل فيه اللفظ وهو المستعار
له وذلك كحالته من طلب شيئاً بعد ما تسبب في ضياعه وأما المورد فهو المستعار منه لفظ المثل وذلك
كحالته المرأة التي طلبت اللبن بعد تسبب في ضياعه والخاص أن المثل كلام استعماله في مضربه بعد
تضييعه بغيره فمضربه ما استعماله فيه الكلام الآن ومورده ما استعماله فيه الكلام أولاً (قوله
لأنه في الأصل لامرأة) أي خطاب لامرأة وهي دسوس بنت لقيط بن زرة

(فصل في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية)

أي على مذهب المصنف واعلم أنه قد اتفقت الآراء على أن في مثل قولنا أظفار المنيعة تثبت بفلان
استعارة بالكناية واستعارة تخيلية لكن اختلفت في تعيين المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان
ومحصل الاختلاف في المكنية يرجع إلى ثلاثة أقوال أحدها ما يفهم من كلام القدماء وهو أن المكنية
اسم المشبهة المستعار في النفس للمشبهة وأن الثبات لازمه للمشبهة استعارة تخيلية والثاني ما ذهب
إليه السكاكي من أن المكنية لفظ المشبهة المستعمل في المشبهة به ادعاء بشرية استعارة ما هو من
لوازم المشبهة به بصورة متوهمة متخيلة شبيهة بثابت للمشبهة والثالث ما أورده المصنف
من أن المكنية التشبيه المنع في النفس المنقول عليه بأشياء لازم للمشبهة به للمشبهة وهو الاستعارة
التخيلية ومحصل الخلاف في التخيلية يرجع إلى قولين أحدهما مذهب المصنف والقوم وصاحب
الكشاف أم الثبات لازم للمشبهة به للمشبهة والثاني للسكاكي وهو أنها اسم لازم للمشبهة به المستعار
لتصوره الوهمية التي أثبت للمشبهة ثم إن صاحب الكشاف كما وافق القوم في التخيلية من أنها الثبات

قوله الصيف الخ هكذا ذكر في الصحاح
بصب الصيف على الطرفية ويرى أيضاً
في الصيف وبالصيف كما في القنري والباء
يعنى في فنته ثلاث روايات كلها صحيحة
مقبولة كما يؤخذ من التجريد اه معجزة

(س) مثلاً ولهذا) أي ولكون المثل مثلاً
فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لا تغير
الامثال) لأن الاستعارة يجب أن تكون لفظ
المشبهة المستعمل في المشبهة فلا يكون
لما كان لفظ المشبهة به بعينه فلا يكون
استعارة فلا يكون مثلاً ولهذا لا يثبت
في الامثال إلى مضاربها تذكيراً وتأنياً
وأفراداً وتفتية وجعلها لرجل الصيف ضيعت
موردها كما يقال للرجل الصيف ضيعت
اللبن بكسر الهمزة لأنه في الأصل لامرأة
(فصل)

في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخيلية

لازم المشبه به له شبهة يز يد عليهم أن قرينة المكنية كما تكون تخيلية تكون أيضا استعارة حقيقية
 فعلم من هذا كله أن في المكنية ثلاثة مذاهب وفي التخيلية مذهبان وفي قرينة المكنية ثلاثة مذاهب
 (قوله أمرين معنويين) يعني فعلين من أفعال المتكلم القائمة بنفسه (قوله غير داخلين في تعريف
 الجواز) أي وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادته ووجه عدم
 دخولهما فيه أن الجواز من عوارض الالتقاط وهما عند المصنف ليسا باللفظين بل إعلان من أفعال
 النفس أحدهما التشبيه المضمحل والآخر إثبات لوازم المشبه به للمشبه (قوله ليستوفي المعاني الخ)
 أي وهي ثلاثة معنى الاستعارة المصترحة ومعنى الاستعارة المكنية ومعنى الاستعارة التخيلية
 فلفظ استعارة يطلق على هذه المعاني الثلاثة بطريق الاشتراك اللفظي لكن بعضهم أدخل في تعريف
 الجواز وبعضهم أغلظ فيه عند المصنف واعتراض بأن هذه العلة لا تنفي إيراد المكنية والتخيلية
 في فصل ثم نتج إيرادهما لا بقيد أن يكونا في فصل مستقل فلو قال الشارح أو ردلها فاصلا على حدة
 لمخالفتها له عنده كان أظهر إلا أن يقال إن هذا تعليل للإيراد لا بقيد كونهما في فصل تأمل (قوله
 قد بضم التشبيه في النفس) أي في نفس المتكلم أي قد يستحضر المتكلم في نفسه تشبيه شيء بشيء على
 وجه المبالغة وادعائه في نفسه أن المشبه داخل في جنس المشبه به (قوله من أركانه) أي من أركان
 التشبيه المستحضر في النفس (قوله سوى المشبه) أي الأبالشبه وانما اقتصر على التصريح به
 لأن الكلام يجري على أصله والمشبه هو الأصل ولو صرح معه بالمشبه به أو بالأداة لم يكن التشبيه
 مضمرا كما لا يخفى (قوله وأما وجوب الخ) جواب عما يقال قد سبق في التشبيه أن ذكر المشبه به
 واجب في التشبيه البتة وهذا بغير على قول المصنف فلا يصح الخ (قوله وأما وجوب ذكر
 المشبه به) أي باقيا على معناه الحقيقي (قوله فانما وفي التشبيه المصطلح عليه) أي وهو
 ما لا يكون على وجه الاستعارة بحيث يدل عليه بالأداة ظاهرة أو مقطرة وأما التشبيه الذي على وجه
 الاستعارة فلا يذكر فيه المشبه به باقيا على معناه الحقيقي ألا ترى للمصترحة فانه ذكر فيها اللفظ المشبه
 به لكن ليس باقيا على معناه الحقيقي (قوله وقد عرفت) أي من تعريف التشبيه حيث قال فيه
 والمراد هنا ما لم يكن على وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد فقول الشارح
 وقد عرفت أنه أي التشبيه المصطلح عليه غير الاستعارة بالكناية أي وغير التصريحية الحقيقية وغير
 التجريد أيضا (قوله ويدل) الواو بمعنى مع أي مع الدلالة عليه من المتكلم بأمر هو أن ثبت
 للمشبه الذي لم يذكر من الأطراف غير (قوله أمر مختص بالمشبه به) أي بأن يكون من لوازمه
 المساوية له ومن البين أن إثبات خاصية الشيء لغيره يدل على أنه ألحق به ونزل منزلة (قوله من غير
 أن يكون هنالك) أي للمشبه أمر متحقق حسا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك الأمر الخاص بالمشبه
 به كما في أظفار المنيعة نشبت بفلان فانه ليس للمشبه أظفار متحققة حسا أو عقلا يطلق عليها اللفظ الأظفار
 وانما وجد مجزئات إثبات لازم للمشبه به للمشبه لاجل الدلالة على التشبيه المضمحل (قوله فيسمى الخ)
 الحاصل أنه قد وجد على ما ذكره المصنف إعلان اجتماع التشبيه في النفس على الوجه المذكور
 والآثار إثبات لازم للمشبه به للمشبه وكلاهما يحتاج لأن يسمى باسم يخالف لاسم الآخر فذكر
 المصنف أن الأمر الأول وهو التشبيه المضمحل في النفس يسمى باليمين أحدهما استعارة بالكناية
 والآخر استعارة مكنية عنها وذاكر أن الأمر الثاني وهو إثبات الأمر المختص بالمشبه به للمشبه يسمى
 استعارة تخيلية (قوله أما الكناية) أي أما تسمية ذلك التشبيه المضمحل بالكناية أي أما تقييد
 اسمه باللفظ الكناية أو باللفظ المكنية عنها وانما قلنا ذلك لأن التسمية بمجموع الاستعارة بالكناية
 أو الاستعارة المكنية عنها (قوله فلانه لم يصح به) أي فلان ذلك التشبيه لم يصح به وقوله
 بل انما دل عليه أي على ذلك التشبيه وقوله بذكر خواصه أي خواص المشبه به فالضما ترايست على

ولما كانتا عند المصنف أمرين معنويين
 غير داخلين في تعريف الجواز أو ردلها
 فصلا على حدة ليستوفي المعاني التي يطلق
 عليها اللفظ الاستعارة فقال (قد بضم التشبيه
 في النفس) فلا يصح شيء من أركانه سوى
 التشبيه (قوله وأما وجوب ذكر المشبه به فانما هو
 في التشبيه المصطلح عليه وقد عرفت أنه غير
 الاستعارة المضمحل في النفس (بأن ثبت هنالك
 أمر متحقق حسا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك
 الأمر (فيسمى التشبيه) المضمحل في النفس
 استعارة بالكناية أو مكنية عنها) أما الكناية
 فلا بد لم يصح به بل انما دل عليه بذكر خواصه

المدنية فوجدت بها خبيثا بالبكاء كخبيث الحنج بعرفة فقلت مه فقام الرسول الله فقامت فجئت الى المسجد فوجدته خاليا فأتيت بيت رسول الله فأصبت بينه وبينها وقبل هو مسجى وقد خلا به أهله فقلت أين الناس فقلت في سقفة بنى ساعدة صاروا الى الانصار فجئت السقفة فحضرت مبايعة عمر لابن بكر ومبايعة الناس له أيضا ثم رجع أبو بكر ورجعت معه فشهدت الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدت مدفنه وعن الزبير بن بكار قال حدثني عبي قال كان أبو ذؤيب الهذلي يخرج في جند عبد الله بن سعد بن أبي سرح أحد بني عامر بن لؤي الى افر بقة غازيا في سنة ست وعشرين في زمن خلافة عثمان رضي الله عنه فلما فتح عبد الله بن سعد افر بقة وما والاها بعث عبد الله بن الزبير في جند بشير العثمان وكان من جند الجند أبو ذؤيب فلما قدموا مصر مات أبو ذؤيب فيها كالأده (قوله المنية) من معنى الشيء اذا قدره الموت به لانه مقتدر اه فرى (قوله أى علفت اظفارها) أى مكسها من هالك (قوله أنيت) أى وجدت كل نية لا تنفع يعنى عند ذلك الشب (قوله الخرز) بفتح الخاء والراء المهملة وبعد هاء زى عجمة مفتوحة (قوله معاذة) العاذة والتعويذ والعوده كلها بمعنى وهى الشيء الذى يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين أو الجن على زعمهم (قوله أى تعويذا) أى تحصينا (قوله فى الغتيال) أى اهلاك (قوله بالقهر والغلبة) الباء لاملاصة أى اغتالا ملتبسا بالقهر والغلبة بحيث لا تأنى عند نزوله مقاسومته ومدافعته وقوله والغلبة عطف تقسير (قوله من غير نفرة) أى فى الناس وقوله بين نفاع أى كثير النفع منهم وقوله وضربا أى كثير الضرب منهم أى اثم الاتمالى بأحد ولا ترجمه بل تأخذ من نزلت به ايا كان بالارقة منها على من يستحق الرحمة ولا تبنى على ذى فضيلة يستحق أن يراعى وذلك شأن السبع عند غضبه (قوله ارحوم) أى لمن يستحق أن يرحم (قوله ولا يقيا) هى اسم من أقيت على فلان اذا رحمته أى ولا رحمة على ذى فضيلة كعالم وصالح (قوله التى لا يكمل الخ) فيه اشارة الى أن اغتيال النفوس واهلاكها يتقوم ويحصل من السبع بدون الاظفار لكنه لا يكمل الاغتيال فيه بدونها (قوله تحقيا الخ) علة لقوله فأثبت اياها الاظفار الخ أى لاجل تحقيق المبالغة الخاصة من دعوى أن المشبه فرد من أفراد المشبه به (قوله وكفى قول الآخر) قال صاحب الشواهد لا أعلم قائل ذلك البت وقوله كفى الاطول

لا تحسب بشاقتى الى عن رضى * فوجه جودك اننى ألقى (قوله ولئن نطقت الخ) جواب الشرط محذوف أى فلا يكون لسان مقالى أقوى من لسان حالى لحذف الجواب وأقام لازمه وهو قوله فلسان حالى الخ متاهة (قوله بشكر برت) متعلق بفتحها أى ولئن نطقت بلسان المقال مضجعا بشكر برت وقوله بالشكاية متعلق بأنطق أى فلسان حالى أنطق بالشكاية منك لان شرتك أكثر من برتك ويحتمل أن المراد فلسان حالى ناطق بالشكاية من لسان مقالى حيث يعجز عن أداء حق شكرك فهو كلام موجه كذا قيل لكن البيت الاول يعد هذا الاحتمال الثانى تأمل (قوله شبه الخ) هذا على تقدير أن يكون لسان حالى ليس من قبيل اضافة المشبه به للمشبه كجبن الماء (قوله الذى به قوامها) أى الذى حصل به قوام تلك الدلالة وأصل قوام الشيء ما يقوم به ويوجد منه كجاء الشيء ولذلك يقال للغيوط التى ينفجر منها الحبل انما قوامه والمراد به هنا وجوده وحققه وذلك أن الدلالة فى الانسان المتكلم الذى هو المشبه به لا تنفرد رايها من حيث انه متكلم حقيقة الا بالانسان وأما وجود الدلالة من الانسان بالاشارة فلا بد لان المشبه به على ما ذكره المصنف هو الانسان من حيث انه متكلم لامن حيث انه مشير ولا انسان مطلقا (قوله فيه) أى منه فى معنى من (قوله فعلى هذا) أى ما ذكره المصنف فى بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية (قوله وليس فى الكلام مجاز لغوى) لانه الكلمة المستعملة فى غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة وليس فى الكلام أعنى قوله واذا المنية انشبت اظفارها لفظ مستعمل فى غير ما وضع له على كلام المصنف وانما اجاز الذى فى ذلك الكلام هو اثبات شئ لثى ليس هو له وهذا مجاز عسلى

واذا المنية انشبت أى علفت (اظفارها)
أثبت كل نية لا تنفع التهمة الخرزة التى
تجعل معاذة أى تعويذا أى اذا علفت الموت
مخلبه فى شئ لانه ذهب بطلت عند الحبل
(سبه) الهذلي فى نفسه (النية بالسبع
فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير
نفرة بين ضار وضرار ولا رقة لمرحوب ولا
بقيا على ذى فضيلة (فأثبت لها) أى لالمنية
(الاظفار التى لا يكمل الاغتيال (فيه)
أى فى السبع (بدونها) تحقيا لالمبايعة
فى التشبيه فشبها انية بالسبع استعارة
بالكناية واثبات الاظفار لها استعارة تخيلية
(وكفى قول الآخر
فلسان حالى بالشكاية أنطق
شبه الخال بالانسان متكلم فى الدلالة على
المقصود وهو استعارة بالكناية (فأثبت لها)
أى لاله (فيه) أى فى الانسان الذى به قوام هذا
الدلالة (فيه) أى فى الانسان المتكلم وهذا
الاثبات استعارة تخيلية فعلى هذا كل من
انطق الاظفار والمنية حقيقة مستعملة
فى معاشا الموضع له وليس فى الكلام
بجواز لغوى

كأشياء النبات للربيع على ما سبق (قوله والاستعارة بالكناية الخ) عطف على قوله كل من لفظي الخ
 (قوله فعلا الخ) الأول التشبيه النظم والثاني إثبات لازم المشبه به للمشبه وقوله فعلا أي لالفاظ
 والمجاز الغوى من عوارض الالفاظ وهذا وإن فهم مما سبق لكنه أعاده توطئة لقوله متلازمان
 واعلم أن المصنف إنما خالف القوم في الممكنية وأما التخييلية فهو موافق لهم فيها بخلاف السكاكي
 فإنه خالفهم في كل من الممكنية والتخييلية كما يتضح لك مذهبه فيما يأتي (قوله متلازمان) أي كل منهما
 لازمة للأخرى فلا توجد أحدهما بدون الأخرى (قوله يجب أن تكون قرينة للممكنية) فلا توجد
 التخييلية بدون الممكنية أي لأنها ألزمت مع التصريحية أو مع مجاز آخر كانت ترشيحا إذا الفرق بين
 الترشيح والتخييل وإن كان كل منهما لازما للمشبه به بخصوصه أي أن الترشيح يكون في غير الممكنية عنها
 والتخييل يكون في الممكنية عنها فإن قلت فهل يتصور بينهما فرق آخر سوى كون الترشيح للتصريحية أو
 المجاز المرسل وكون التخييل قرينة للممكنية عنها قلت قد قيل إن التخييل لا بد أن يكون به كمال وجه
 الشبهة أو قوامه كما مر والترشيح يكون بمطلق لازم مختص (قوله والممكنية يجب أن تكون قرينتها
 تخيلية) أي عند المصنف كالقوم خلافا لصاحب الكشف كما يأتي (قوله فذل قولنا الخ) الأولى
 فذل الاظهار في قولنا الخ وهذا جواب عما يقال كيف تقول إن الممكنية والتخييلية متلازمان مع أن
 التخييلية قد وجدت بدون الممكنية في المثال المذكور لأنه صرح فيه بالتشبيه وهو كما يمنع
 في المصترحة يمنع في الممكنية وحاصل الجواب بالمنع لأن الاظهار في المثال المذكور ترشيح للتشبيه
 لا تخيل إذ كما ترشح الاستعارة يرشح التشبيه وكذلك المجاز المرسل كما في الحديث والحاصل أن
 الترشيح لا يختص بالاستعارة التصريحية بل يكون للتشبيه ويكون للمجاز المرسل والمجاز العنقي
 ويكون للممكنية عنها بعد وجود قرينتها التي هي التخييلية ويصح جعله في هذه الحالة ترشيحا للتخييلية
 الواقعة قرينة للممكنية لأنها ما مصرية كما يقول السكاكي أو مجاز عقل كما يقول غيره وكل منهما ما
 يجوز ترشيحه فضايا لترشيح أن يذكر ما يلائم المشبه به أو المتخوذة عنه أو الأصل الذي حق الاستناد
 أن يكون له في الاستعارة والمجاز المرسل يعتبر بعد قرينتها وفي التشبيه والمجاز العقلي يعتبر مطلقا أما
 مثاله في التشبيه فكافي قولنا اظفار المنيمة الشبيهة بالسبع اهلكت فلا نأوأما مثاله في الممكنية عنها فكأن
 يقال انشبت المنيمة اظفارا بظلال وأهال بدوزن وأما مثاله في التصريحية فكما مر في قوله
 ادري أسد شاكي السلاح مقتد في * له لبد اظفاره لم تقسم
 وأما مثاله في المجاز العقلي فكافي قوله

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا * وسالت بأعناق المظني الأباطيح

فانه بعد ما شبهه السير بالسيلان وعبر به عنه أسند إلى الأباطيح جمع أبطح وهو المكان المتسع الذي فيه
 دفاق الحصا أسند المجازيا وأعناق المظني مناسب لما ثبت له السير حقيقة وهم القوم فهو ترشيح للمجاز
 العقلي وأما مثاله في المجاز المرسل فكافي قوله صلى الله عليه وسلم لا زواجه الطاهرات امر عكن
 لحو قاني أطول لكن يدا فإن اليد مجاز مرسل عن النعمة أصدرها عن اليد وقوله أطول لكن ترشيح لذلك
 المجاز لأنه مأخوذ من أطول بالفتح وهو الانعام والاعطاء وذلك ملائم لليد الأصلية لأن الانعام إنما
 يكون بها وقد يقال إن الانعام والاعطاء كما يلائم اليد الأصلية لأنه يكون بها يلائم النعمة أيضا لأنها
 متعلقة فيكون مشتركين الأصل والفرع فلا يكون ترشيحا ومعنى أطول لكن أكثر من طول أي انعاما
 واعطاء وجعل أطول لكن مأخوذ من أطول بالضم وهو ضمة القصير ليناسب اليد الأصلية فيكون ترشيحا
 يؤدى إلى خلق الكلام عن الاخبار بكثرة الجود المقصود اللهم الآن يقال انه استعمل أطول بالضم
 للتساع في العناء وكثرته فيكون ترشيحا باعتبار أصله لما تقرر من أن الترشيح يجوز أضافته على حقيقة
 لم يقصد منه الاتقوية ويجوز استعارته ملائم المعنى المجازي المراد من اللفظ (قوله ترشيح المجاز)

والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
 فعلا من أفعال التكلم متلازمان إذ
 التخييلية يجب أن تكون قرينة للممكنية البتة
 والممكنية يجب أن تكون قرينتها تخييلية
 البتة فذل قولنا اظفار المنيمة الشبيهة بالسبع
 اهلكت فلا نأوأما يكون ترشيحا للتشبيه كما أن
 أطول لكن في قوله عليه الصلاة والسلام
 اسرعان لحو قاني أطول لكن يدا أي نعمة

أى المرسل كما علمت (قوله هذا) أى أفهم هذا (قوله بما ذكره المصنف) أى من انما التشبيه المظهر
 فى النفس (قوله لا مستند له فى كلام السلف) أى لأنه لم يقل عن احد من السلف مثل ما ذكره المصنف
 (قوله ولا هو مبنى على مناسبة لغوية) أى لأن اذمارا التشبيه ليس فيه نقل لفظ الى غير معناه حتى
 يكون مناسباً لأن يسمى بالاستعارة كما يناسب نقل اللفظ الذى هو المجاز اللغوى (قوله هو
 أن لا يصريح الخ) أى ذوان لا يصريح أى اسم المشبه به المستعار فى النفس الموصوف بعدم التصريح
 به فالاستعارة بالكناية عند السلف اللفظ المذكور لا عدم التصريح به كما هو ظاهر السارح (قوله بل
 يذكر) أى بل يصريح بذكر رديفه وقوله ولازمة تفسيره بالرديف (قوله لم يصريح بذكر الاستعارة) أى
 بذكر هو المستعار وقوله أعنى السبع أى أعنى لفظ السبع (قوله على ذكر لازمه) أى لازم مدلوله
 لأن الاظهار انما هو لازمة لدلول لفظ السبع أعنى الحيوان المفترس (قوله لينقل منه) أى من ذلك
 اللازم الى المقصود أى الى المقصود استعارته وهو السبع (قوله كما هو شأن الكناية) أى فانه ينتقل
 منها من اللازم المساوى الى المازوم والحاصل أن قولنا اظفار المنية تشبث بفلان يقصد بالاظفار فيه
 أن تكون كناية عن السبع المقصود استعارته للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فاذا استعمل بهذا
 القصد فقد صرح أنالم نصريح بالمستعار الذى هو السبع بل كنيته عنه ونهنا عليه بمرادفه لينقل منه
 الى المقصود استعارته (قوله هو لفظ السبع الغير المصرح به) أى بل كنى عنه برديفه (قوله قال
 صاحب الكشاف) هذا سند لا نقل عن السلف وحينئذ فالمراد بهم صاحب الكشاف ومن قبله ومن معه
 (قوله ان من أسرار البلاغة الخ) أى اذا كان المقام مقتضياً للاستعارة دون الحقيقة بأن كان المقام
 مقام تأكيد ومبالغة فى مدح أو ذم أو كان المقام مقام خطاب الذكى دون الغبي فان من اطائف تلك
 البلاغة التى هى الاتيان بالاستعارة المناسبة لذلك المقام أن يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار الى آخره
 وانما كان ذلك من أسرار البلاغة لأن التوصل الى المجاز بالكناية اعذب وأقوى من ذكر نفس المجاز
 كما لا يخفى (قوله عن ذكر الشئ) أى اللفظ (قوله ثم رمز بالخ) أى يشير او باباءه ضرب ونصر (قوله
 من روادفه) أى لوازمه أى لوازم معناه (قوله على مكانه) الضمير للمستعار والمكان هنا مصدر
 لكان التامة أى على كينونه ووجوده أى ملاحظته فى المذهب (قوله نحو شجاع يفترس أقرانه) أى
 فقد شبه الشجاع بالاسد تشبيها مضمراً فى النفس وادعى أنه فرد من أفراد واستعير له اسمه على طريق
 الاستعارة بالكناية وثابت الافتراض تخيل وهو عند صاحب الكشاف مستعار لا هلاك الاقران
 فهو استعارة حقيقية قرينة للمكنية (قوله ففيه تنبيه) أى فى هذا الكلام تنبيه على أن الشجاع
 ثبت له الاسدية وأنه فرد من أفراد وقد مر من ذلك بشئ من روادفه وهو الافتراض ان قلت المكنية
 عنه على هذا فهو ثبوت معنى الاسد لا لفظه فلم يكن عنه حتى يسمى استعارة بالكناية قلت الكناية بالاظفار
 مثلاً عن ثبوت معنى الاسدية للمنية مثلاً مسببة عن تبعية اطلاق لفظ السبع على المنية فهذا الاعتبار
 كانت الاظفار كناية عن اللفظ أيضاً لاعتبارها به (قوله وهو صريح فى أن المستعار هو اسم المشبه به
 المتروك) أى فصرح بكلامه موافق للمأخوذ من كلام السلف فى معنى الاستعارة بالكناية الا أنه
 يحتاج الى فهم فى قرينة ذلك لانها عند السلف يجب أن تكون تخيلية وأما عند صاحب الكشاف فلا يجب
 أن تكون تخيلية بل قد تكون حقيقية فتباطى قرينتها عنده أن يقال ان لم يكن للمشبه لازم يشبهه
 رادف المشبه به كانت القرينة تخيلية كما فى اظفار المنية أى محال ان تشبث بفلان وان كان للمشبه
 لازم يشبهه رادف المشبه به كانت تلك القرينة استعارة حقيقية كما فى ينقضون عهد الله وشجاع
 يفترس أقرانه وعالم يعرف منه الناس فالقرينة لاستعارة الحبل للعهد فى الاول ولا استعارة الاسد
 للشجاع فى الثانى ولا استعارة البحر للعالم فى الثالث عند السلف تخيلية وهى اثبات النقص الذى هو من
 روادف الحبل للعهد واثبات الافتراض الذى هو من روادف الاسد للشجاع واثبات الاعتراف الذى

هذا ولا يمكن تفسير الاستعارة بالكناية
 بما ذكره المصنف على ما مستند له فى كلام
 السلف ولا هو مبنى على مناسبة لغوية
 ومعناها لما أخذ من كلام السلف هو أن
 لا يصريح بذكر المستعار بل بذكر رديفه
 ولازمة الدال عليه فالمقصود بذكر الاستعارة
 التامة استعارة السبع للمنية كاستعارة
 الاسد للرجل الشجاع الا أنالم نصريح بذكر
 المستعار أعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر
 لازمه وهو الاظهار لينقل منه الى المقصود
 كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع
 الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان
 المفترس والمستعار له هو المنية قال صاحب
 الكشاف ان من أسرار البلاغة ولطائفها
 أن يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يذكر
 البية بذكر شئ من روادفه فبانه هو بذلك
 الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه
 ففيه تنبيه على أن المستعار هو اسم المشبه به
 وهو صريح فى أن المستعار هو اسم المشبه به
 المتروك من الجار والمترد البية بذكر لازمه

هو من روادف البحر للعالم وأما صاحب الكشف فيقول قد شبه العهد بالخيل في النفس بجامع الربط
في كل فان العهد يربط بين المتعاهدين كما يربط الشيطان بالخيل وادعى أن العهد فرد من أفراد الخيل
واستعمله اسما في النفس على طريق المكينة وشبهه باطل العهد بنقض طاقات الخيل واستعمل النفس
للابطال واشتق من النقص ينقصون بمعنى يطلون على طريق الاستعارة التصريحية الحقيقية
التيبعية وفي المثال الثاني يقول انه شبه الشجاع بالاسد وادعى انه فرد من أفراد واستعمل في النفس
اسمه له على طريق الاستعارة بالكناية وشبهه بطش الشجاع وقتله لاقرانه باقتراس الاسد واستعمل اسم
المشبه به للمشبه واشتق من الاقتراس يقترس بمعنى يطش ويقتل على طريق التصريحية الحقيقية
التيبعية وفي المثال الثالث شبه العالم بالبحر بجامع الانتفاع بكل وادعى انه فرد من أفراد واستعمل
في النفس اسمه له على طريق الاستعارة بالكناية وشبهه انتفاع الناس بالعالم بالاقرار من البحر واستعمل
الاقرار للانتفاع واشتق من الاعتراف يعترف بمعنى ينتفع على طريق الاستعارة التصريحية
الحقيقية التيبعية وكذا يناس على ما ذكر ما يمثله قال العلامة السيد فان قلت اذا كان النقص
وظائفه من الاقتراس والاعتراف على مذهب صاحب الكشف استعارات مصرتها قد شبه
معانيها المرادة بمعانيها الاصلية فكيف تكون كليات عن الاستعارات المكنى عنهما مع استعمالها
في معنى هو لازم المشبه قلت هذه الاستعارات من حيث انها متفرقة عن الاستعارات الاخر المكنى
عنها صارت كليات عنها فان النقص انما شاع استعماله في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد خيلا
فما نزلوا العهد منزلة الخيل وهو به نزل ابطاله منزلة نقضه فلو لا استعارة الخيل للعهد لم يحسن بل لم يصح
استعارة النقص للابطال وقس على ذلك استعارة الاقتراس والاعتراف فانها تابعة لاستعارة الاسد
لشجاع والبحر للعالم وأنه لما كانت هذه الاستعارات تابعة لتلك الاستعارات المكنى عنها ولم تكن
مقصود في انفسها بل قصد بها الدلالة على تلك الاستعارات الاخر كانت كناية عنها وهذا لا ينافي كونها
في انفسها استعارة على قياس ما عرف من أن الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فالاعتراض مع كونه
استعارة مصرتها طابها كناية عن استعارة الاسد للرجل الشجاع بقى شيء آخر وهو أن ما أعاده كلام
صاحب الكشف من أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك مشكلا وذلك أن اللفظ المستعار من أفراد
البحار للغوى المعترف بأنه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له والاسد المتروك امر مضمر في النفس
لم يقع فيه استعمال في غير ما وضع له اللهم الا أن يقال مرادهم بقولهم في تعريف البحار الكلمة
المستعملة حقيقة أو تقدير اقتاتل (قوله وسجي الخ) جواب عما يقال ان الشارح لم يتعرض
في الاستعارة بالكناية هنا المذهب السلف ولم يتعرض هنا المذهب السكاكي فيها فأجاب الشارح بأن
مذهبه فيها سمي أي الكلام عليه فلا حاجة للكلام عليه هنا (قوله وكذا قول زهير) هذا اشارة الى
مثال آخر فيه الاستعارة بالكناية والتخييلية فيها مما يكون به قوام الوجه الذي هو احد القسمين
السابقين وانما أتى به مع تقدم مثال آخره للاشارة الى أن من امثلة المكنى عنها ما يصح أن يكون من
التصريحية الحقيقية على ما يقتضيه بنا ويل سيد كره فيه والمراد بزهير المذكور زهير بن ابي سلى بنهم
السين وسكون اللام والدكعب صاحب بان سعاد القصيدة المنهورة (قوله أي سلا) هذا بيان للمعنى
المراد من اللفظ وقوله بحار انصب على الحال والعامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة التفسير أي
افسره بسلا حالة كونه مجازا وقوله من الصحو خبر مبتدا محذوف أي وهو أي صحا مشتق من الصحو
خلاف السكر وهذا بيان له معنى الاصل من اللفظ وحاصل ما اراده الشارح أن صحا مشتق من الصحو
الذي هو في اللغة زوال السكر والافاقة منه أطلقه الشاعر وأراد به السلو الذي هو زوال العشق من
القلب والرجوع عنه فشبه السلو الذي هو زوال العشق بالصحو الذي هو زوال السكر والافاقة منه
بجامع اتقاء ما يغيب عن الرشد والمصالح واستعار اسم المشبه به للمشبه ثم اشتق من الصحو صحا بمعنى

وسمي الكلام على ما ذكره السكاكي زو كذا
قول زهير صحا
بخلاف السكر

سلا فجمعاً بمعنى سلا كما قال الشاعر استعاره تصريحاً تبعية هذا والاولى للشارح أن يقول من الصحو
بمعنى خلاف السكر لان الصحو في اللغة كما يطلق على خلاف السكر يطلق على ذهاب الغيم خلافاً لظاهر
الشارح من قصره على الاول فتأمل (قوله عن سلمي) أي عن حب سلمي أي رجوع القلب عن حبها
بحيث زال حبه منه وأل في القلب عوض عن المضاف اليه أي قلبي وفي الاطول عن سلمي أي معرضاً
عنها (قوله وأقصر باطله) اعلم أن المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة أن أقصر مشروط بكون
فاعله ذا قدرة واختيار والتعبية بعن قال في الصحاح أقصرت عن الشيء أي كفتت عنه مع القدرة
عليه فان عجزت عنه قلت قصرت عن الشيء بلا ألف وباطل القلب مبالغة الى الهوى فهو ليس ذا قدرة
واختيار وجهه في فكيف يصح اسناد أقصر اليه في كلام الشاعر وأجاب بعضهم بأن في قول الشاعر
وأقصر باطله قلباً والاصل وأقصرت عن باطله فحق أقصر أن يسند لذي القدرة ويتعدى لغيره كلباطل
بعن فقلب الكلام وجعل الباطل فاعلاً بعد أن كان مجروراً والضمير مضافاً اليه وأجاب بجواب
آخر وحاصله أنه لا حاجة لذلك القلب لجواز أن يراد بالأقصر معناه المجازي وهو مطلق الاستماع
لا الاستماع مع القدرة كما هو معناه الحقيقي فتقول الشارح يقال أقصر أي فلان عن الشيء وقوله أي
تركه وامتنع عنه أي مع القدرة عليه وهذا الشارح ليسان المعنى القوي للأقصر وقوله أي امتنع باطله
عنه أي اتقى باطل القلب عنه تفسير لقول الشاعر وأقصر باطله تفسير مراد إشارة الى أن المراد من
الأقصر معناه المجازي وهو مطلق الاستماع وقوله وتركه أي وترك الباطل ذلك القلب ملتبساً بحاله
الاصلي وهو الخلق من العشق تفسير لقوله أي امتنع باطله عنه (قوله وعزى افراس الصبا) يحتمل
أن يكون نائب الفاعل ضمير القلب وأفراس بالنصب مفعوله الثاني أي عزى القلب افراس الصبا
ورواحل الصبا والرواحل جمع راحلة وهو البعير القوي في الاسفار ومعنى تعرية القلب عن افراس
الصبا وعن رواحه أنه يحال بينه وبين تلك افراس والرواحل بحيث تزال عنه ويستعمل أن يكون
نائب فاعل عزى هو الافراس فيكون المعنى أن افراس الصبا ورواحلها عزيت من سروجهما وعن
رحالها التي هي آلات ركوبها لا عراض عن السير المحتاج اليها فيه (قوله أراد زهر الخ) قد علمت أن
البيت المذكور يحتمل أن يكون الاستعارة المعتبرة فيه بالكناية وأن تكون حقيقية فأشار المصنف الى
تحقيق معنى الاستعارة بالكناية في البيت والى بيان المراد به على تقدير وجودها فيه بقوله أراد الخ
وأشار الى تحقيق معنى الاستعارة الحقيقية فيه والى بيان المراد به على تقدير وجودها فيه بقوله بعد
ويحتمل الخ فاعلم أنه عند حمل الاستعارة في البيت على الحقيقية تنفي الاستعارة بالكناية عند المصنف
وكذا عند انهم يقولون ان الممكنة والتخييلية متلازمان لا توجد احدهما بدون الاخرى
وأما على مذهب صاحب الكشاف من جواز كون قرينة الممكنة حقيقية فلا تنفي الممكنة عند الحمل
على الحقيقية (قوله أن يبين) أي بهذا الكلام (قوله يرتكبه) أي يفعل (قوله زمن المحبة) أي
في زمن المحبة فهو منصوب على الظرفية واعتراضه العصام بأنه لا دلالة في الكلام على ترك ما كان
يرتكبه زمن المحبة مطلقاً على ما يقتضيه السوق وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه في حب سلمي الآن
يراد بسلمي جنس المحبوب كما قد يراد بجماعته السبي أو يجعل آل في المحبة للعهد أي محبة سلمي تأمل (قوله
من الجهل والغنى) بيان لما والمراد بالجهل والغنى الافعال التي بعد تركها جاهلاً بما ينبغي له في دنياه
أو في آخرته وبما ينبغي من اهل الغنى أي عدم الرشد لارتكابه ما يعود عليه بالضرر من المعصية وما
ينكره العقل (قوله وأعرض عن معاودته) عطف على تركه أي أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة
من الجهل والغنى وأنه أعرض عن معاودته بالعزم على ترك الرجوع اليه وهذا مستفاد من قوله
وأقصر باطله لان معناه كما مر امتنع باطله عنه وتركه بجعله ولو كان القلب فاصد الله معاودة لما تركه لم يكن
مجهولاً لانه بالكناية فلم يكن باطله تاركه على حاله الاصل (قوله فبطلت الاله) أي قلباً أعرض

(القلب عن سلمي وأقصر باطله) يقال أقصر
عن الشيء إذا قطع عنه أي تركه وامتنع عنه
أي امتنع باطله عنه وتركه بجعله (وعزى
أفراس الصبا ورواحله أراد زهير أن يبين
أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل
والغنى وأعرض عن معاودته فبطلت الاله
الضمير في معاودته هو الاله لما كان يرتكبه

عما كان مرتكبه زمن المحبة من الجهل والقي بطلت آلاته التي توصل اليه من حيث انها توصل اليه من الحيل والامال والاخوان والاعوان والمراد بطلانها تعطيلها فهو من بطل الاجير بطلالة أى تعطيل لامن بطل الشيء بطلاناً بمعنى ذهب لان المترتب على الاعراض عن الشيء انما هو تعطيل الآلة لانه لا ذهابها وليس قوله بطلت آلاته تفسير القول وعزى افراس الصبا ورواحله كما فهم بعضهم والا لزم كون الافراس والرواحل أو تعزيتهما استعارة تحقيقية كما يأتي في الوجه الثاني باحتماليه المقتضى لخروج الكلام عن وجود الاستعارة المكينة عنما فيه بل لما كان تركه معاودة الشيء وهجرانه مستلزماً لبطلان ما توصل اليه من حيث انه يوصل اليه رتب قوله بطلت آلاته على ذلك الترتل وأما الافراس والرواحل وتعزيتهما أو تعزيتهم عنما فعلى حقيقة انها لانها تحصيل والتخييل عند المصنف على حقيقته كما تقدم (قوله فشبّه زهير الصبا الخ) أى انه لما أراد أن يبين ما تقدم لزم أن يكون الصبا بالكسر مع القصر وهو الميل الى الجهل الذى أهمله وأعرض عنه فطغت آلاته بمنزلة جهة من الجهات أعرض عنها بعد قضاء الوطر فشبهه في نفسه ذلك الصبا بجهة من الجهات التي يسار اليها لاجل تحصيل حاجة بجهة الخ ووجه الغزو وجهة التجارة الخ فقول المصنف كالخ الخ على حذف مضاف كما علمت وهذا بناء على أن المراد بالجهة ما يتوجه اليه المسافر لاجل تحصيل غرض وقال سم المراد بجهة المسير الغرض الذى يسير السائر لاجله كالخ وطلب العلم والتجارة الخ وحينئذ فلا حاجة الى تقدير (قوله الوطر) أى الحاجة الحاصلة على ارتكاب الاسفار لتلك الجهة (قوله فأعلمت) أى فلما قضى منها الوطر أهمل آلتها الموصلة اليها مثل الافراس والرواحل والاعوان والاقوات السفريّة والقرب وغير ذلك (قوله ووجه الشبه الخ) أى فهو مركب من عدة أمور وفيه إشارة الى أن وجه الشبه في المكينة قد يكون مركباً في الاطول (قوله الاشتغال التام) أى لاجل تحصيل المراد من الصبا والمراد من الجهة (قوله وركوب المسالك الصعبة فيه) أى في كل من السير والصبا (قوله غير مبال بهلكة) أى من غير مبالاة في ذلك الشغل بهلكة تعرض فيه ولا احتراز عن معركة تنال فيه وقوله غير مبال حال من فاعل المصدر المحذوف والتقدير وركوب المشتغل المسالك الصعبة غير مبال (قوله التي بها قوام جهة المسير) أى قوام المسير الى الجهة قاله سم أو المراد التي بها قوام الجهة التي يسار اليها من حيث المسير اليها ان قلت كثيراً ما تقطع المسافات بدون الافراس والرواحل بل بالمشي وحينئذ فالمناسب أن يها كماله لا قوامه قلت الكلام في السير المعتمد به وهو الذى يتحقق به الوصول بسرعة وهو لا يكون عادة بدون الافراس والرواحل ولو باعتبار رجل زاد المسافر وماله أو أن قوله التي بها قوام جهة المسير بناء على الغالب لان الغالب في الجهة البعيدة التي يحتاج فيها الى المشاق وهي المشبه بها انعدام السفر فيها بانعدام الآلات فينعدم قضاء الوطر فينعدم الوجه (قوله على هذا التقدير) وهو أن يكون هو المشبه وجهة المسير مشبهاً بها (قوله من الصبوة) أى سأخوذ منها فيفسر معناها وقوله لامن الصبا أى لانه مأخوذ من الصبا بحيث يفسر بمعناه وهو اللعب مع الصبيان ثم انه لما كان أخذه من الصبوة يصدق بأن يراد به السكون صيباً كما فعل السكاك أى المصنف بقوله بمعنى الميل الى الجهل الخ زدا عليه كذا قرأنا العلامة عطية الاجهوى (قوله بمعنى الميل الى الجهل) أى الى الافعال التي بعد تركها بما ينفع في دنياه أو آخرته (قوله والفتوة) أى والميل الى الفتوة وهي المروءة والكرم وتستعمل في استيفاء اللذات وهو المراد هنا اه سرامى (قوله يقال صبا) بفتح الصاد والباء (قوله وصبوا) بضم الصاد والباء وتشديد الواو (قوله كذا في الصحاح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصبي يقال صحبه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على أنسنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح كظريف وظراف ولبعض الادباء في استعارة هذا الكتاب خطاطب بعض الرؤساء

(فشبهه) زهير في نفسه (الصبا بجهة من جهات المسير كالخ والتجارة قضى منها) أى من تلك الجهة (الوطر فأعلمت آلتها) ووجه النسبة الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بهلكة ولا يحتز عن معركة وهذا التشبيه المضمرة في النفس استعارة بالكناية (فأثبت له) أى للصبا بعض ما يخص تلك الجهة أعنى (الافراس والرواحل) التي بها قوام جهة المسير والفتوة (من تخيلية) فالصبا على هذا التقدير (من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة) يقال صبا يصوب صبوة وصبوا أى مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح

مولاي ان وافيت بابل طالبا منك العجاج فليس ذاك المنكر .

الجهر أنت وهل يلام فتى سعي * للحر كى يلقى صحاح الجوهر

(قوله بالفتح) أى بفتح الصاد مع المدة (قوله يقال صبي) هو بكسر الموحدة كسمع كقال الشارح وانما كان الصبي في البيت على التقدير المتقدم وهو كونه مشبهاً مأخوذاً من الصبوة لامن الصباء لان المناسب تشبيه المتقصر بالمقصر لا تشبيه حال الصبي بالمقصر ولان قوله صحا انقلب عن سلى الخ يدل على أن حاله المحبة والعشق لا اللعب مع الصبيان اذ اللعب مع الصبيان لا يناسبه قوله صحا القلب الخ ولا يناسبه الا فراس والرواسل ولا استعارتها الا أن يراد باللعب مع الصبيان فعل أهل الهوى والشبان فيعود لمعنى التفسير الاول فتأمل (قوله ويشتمل انه أراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها) أى فشيبه دواعي النفوس وشهواتها بالافراس يجامع أن كلا منهما آلة لتحصيل ما لا يتخلو الانسان عن المشقة في تحصيله واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الحقيقية وعطف الشهوات على دواعي النفوس في كلام المصنف من قبيل عطف المرادف لان الدواعي هنا هي الشهوات (قوله والقوى الحاصلة لها) أى للنفوس في استيفاء اللذات ان أريد بالقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات ما يحصلها على الاستيفاء فهي الشهوات والدواعي المذكرة وحينئذ فيكون العطف مرادفاً وان أريد بها ما تستعين به النفوس من الصحة والفراغ والتدبير والجهد الروحاني والبدني كان من عطف المغاير (قوله أو أراد بها) أى بالافراس والرواحل الاسباب الظاهرة في اتباع النقي مثل المال والاعوان فشيبه تلك الاسباب بالافراس والرواحل يجامع أن كلا يعين على تحصيل المقصود واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الحقيقية (قوله تأخذ) ضبط بتشديد الحاء ونحوه فيها مع مد الهزة أى تجتمع وتنفق مأخوذة من قولك تأخذت هذه الامور اذا أخذت بعضها بعضاً بعض (قوله في اتباع النقي) أى عند اتباع أفعال النقي أى أن هذه الاسباب قل أن يعين بعضها على ارتكاب المفساد الا في أوان الصبا فانهم يبدءوا الشخص لذلك (قوله وعنقوان الشباب) أى أوله وأقواه وهذا تفسير للصبا فهو يشير الى أن المراد بالصبا في البيت على هذا الاحتمال نهايته وهو أوان ابتداء الشباب فانه أوان اتباع النقي لا الميل الى الجهل كافي الاحتمال الاول والحاصل أن الصبا في البيت على الاحتمال الاول بمعنى الميل الى الجهل فهو مأخوذ من الصبرة وأما على الاحتمال الثاني فهو مأخوذ من الصبا أى اللعب مع الصبيان وحينئذ في البيت حذف مضاف أى نهاية الصباء أى اللعب مع الصبيان وهو أوان ابتداء الشباب ووجه ارادة ابتداء الشباب من الصبا على الاحتمال الثاني أن الصبا صار على حقيقته والافراس والرواحل بمعنى الشهوات أو الاسباب المذكورة وهي مناسبة لابتداء الشباب لا للميل للجهل لانه عين الشهوات فلا يصح أن يراد بالافراس والرواحل الشهوات وتضاف للصبا بمعنى الميل بخلاف الاحتمال الاول فانه شبه الصبا بجهة من جهات السير فالمناسب أن يراد بالصبا ما كان يرتكبه والافراس والرواحل على حقيقتهما (قوله مثل المال الخ) تمثيل للاسباب وقوله والمتال بضم الميم أى ما يطلب وينال وعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص وعطف ما بعده عليه بالعكس (قوله ما تكون التخيلية) أى كلام تكون التخيلية فيه الخ فإشارة موصوفة والعماد محذوف على حد وانتوا بما لا تجزى نفس عن نفس ولا يصح أن تكون ما موصولة لان العماد مجرور بحرف ليس الموصول مجرور به (قوله والثاني ما تكون اثبات الخ) أى والثاني كلام تكون التخيلية فيه الخ (قوله والثالث ما تحتل الخ) أى والثالث كلام تحتل الاستعارة فيه التخيلية والتعريفية فضا على تحتل ضمير عائده على الاستعارة والتخيلية بالنصب مفعوله

(فصل عرّف السكاكى الخ)

لامن الصباء بالفتح يقال صبي صباء مثل
سمع صباء أى لعب مع الصبيان (ويحتمل انه)
أى ذهباً (أراد بالافراس والرواحل دواعي
النفوس وشهواتها) (أراد بها) (الاسباب
في استيفاء اللذات أو) (أراد بها) (النقي أو ان
النقي قبل تأخذ في اتباع النقي الاسباب
الصبا) (وعنقوان الاستعارة) (أى
والمال والاعوان) (فتكون الاستعارة) (تحقيقية)
استعارة الا فراس والرواحل وهما الدواعي
لتحقق معناها عقلاً اذا أريد بهما الاسباب التي
فوحس اذا أريد بهما أسباب اتباع النقي
من المال والمتال مثل المصنف ثبات ما به كمال
الاول ما تكون التخيلية ثبات ما به قوام
المشبه به والثاني ما تكون اثبات ما به تخيلية
والتحقيقية والثالث ما تحتل التخيلية
(فصل)

(قوله من الحقيقة الخ) من بمعنى في وفي الكلام حذف مضاف أي في أحكام الحقيقة وظرفية الفصل في المباحث من ظرفية الكل في أجزائه لأن الفصل اسم للإلتفات المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والمراد بالمباحث القضايا لأن المباحث جمع مبحث بمعنى محل البحث وهو انبئات المحولات للموضوعات ومحل ذلك هو القضايا وظرفية المباحث في أحكام الحقيقة وما معها من ظرفية الدال في المدلول وأن من باقية على ما لها هي للشيء أي من جهة مباحث الحقيقة الخ (قوله وقعت في المفتح) صفة لمباحث (قوله والكلام عليها) عطف على مباحث أي وفي الكلام عليها من الاعتراضات (قوله أي غير العقلية) أشار بهنذا إلى أن المراد بالغوية ما قابل العقلية التي هي اسناد الفعل أو معناه لما هو له وحينئذ فتشمل العرفية والشرعية وليس المراد بالغوية ما قابلهما (قوله بالكلمة) هي جنس خرج عنه اللفظ المهمل وغير اللفظ مطلقا وقوله المستعملة فصل خرج به الكلمة الموضوعه قبل الاستعمال فلا تسمى حقيقة ولا مجازا وقوله فيما أي في المعنى الذي وضعت هي أي تلك الكلمة له فصل ثان خرج به الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بكل اصطلاح فإنه مجاز قطعاً أو غلط وقوله من غير تأويل في الوضع أي الذي استعملت تلك الكلمة بسببه فصل ثالث خرجت به الاستعارة لأنها كلمة استعملت فيما وضعت له مع التأويل في ذلك الوضع بخلاف الحقيقة فإنها كلمة مستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع وإلى هذا أشار بقوله واحترز أي السكاكي بالقييد الأخير الخ (قوله على أصح القوانين) متعلق باحترز أي وهذا الاحتراز بناء على أصح القوانين ويصح أن يكون حالاً من الاستعارة وحاصل ما في المقام أن الاستعارة موضوعه قطعاً على كل قول وإنما الخلاف في أنها مجاز لغوي بمعنى أن التصرف في أمر لغوي وهو اللفظ لأنه استعمل في غير ما وضع له ابتداءً وعقبت بمعنى أن التصرف في أمر عقلي وهو جعل غير الاسد أسداً وأما اللفظ فهو مستعمل فيما وضع له على ما سبق بيانه فهي أنها مجاز عقلي فهي حقيقة لغوية لا يصح إخراجها وإنما يخرج به المجاز المرسل وعلى أنها مجاز لغوي وهو الأصح يحتاج لإخراجها بقيد زائد على قوله فيما وضعت له إذا لا يخرج بالوضع للاتفاق على وضعها لكن وضعها للمشبه بتأويل أي ادعاء أنه من جنس المشبه به الذي وضع له اللفظ أصالة فلما نفي السكاكي تعريفه على هذا القول الأصح وهو أنها مجاز لغوي احتاج لزيادة قيد لا إخراجها وذلك القيد هو أن وضع الحقيقة لا تأويل فيه ولا ادعاء ووضع الاستعارة فيه تأويل وادعاء وهو معنى قوله من غير تأويل في الوضع (قوله وأما على القول بأنها مجاز عقلي) أي مجاز بسببه التصرف في أمور عقلية أي غير أنفاظ يجعل الفرد الغير المتعارف من أفراد المعاني المتعارف لللفظ مثل جعل الشجاع فرداً من أفراد الحيوان المفترس الذي هو معنى متعارف للاسد فليس المراد بكون الاستعارة مجازاً اعتقاداً على هذا القول أنها من أفراد المجاز العقلي المصطلح عليه فيما تقدم وهو اسناد الفعل أو ما في معناه لغير من هو له (قوله مستعمل في معناه لغوي) أي وهذا الفرد الغير المتعارف لا شجاع مثلاً معني لغوي لا اسد بسبب الادعاء وجعل الاسد شاملاً له (قوله فلا يصح الاحتراز عنها) أي لوجوب دخولها في التعريف لأنها من جهة المحدود وعلى هذا القول وانما ضعف ذلك القول لأن الاستعارة ولو بولغ في التشبيه فيها حتى ادعى دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي ذلك كونها مستعملة فيما وضعت له ابتداءً وانما استعملت في غير ما وضعت له بالاصالة فتأمل (قوله بتأويل) أي بواسطة تأويل في الوضع أو أن الباء للملابسة متعلقة بوضعت أي فيما وضعت له وضعاً ملتبساً بتأويل وعرف للوضع عن الظاهر فإن الظاهر فيه ليس الادعاء بل على سبيل التحقيق (قوله وعرف المجاز لغوي) أراد به ما قابل الحقيقة اللغوية التي عرفها أولاً وحينئذ فالمراد به غير العقلي فتشمل الشرعي والعرفي (قوله المستعملة في غير ما هي موضوعه) أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي وضعت الكلمة له (قوله بالتحقيق) الباء للملابسة متعلقة بالموضوع أي المستعملة

في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة
بالكتابة والاستعارة التخيلية ونعت
في المفتح مخالفة لما ذكره المصنف والكلام
عليها (عرف السكاكي الحقيقة اللغوية)
أي غير العقلية (بالكلمة المستعملة فيما
وضعت هي له من غير تأويل في الوضع واحتراز
بالقيد الأخير) وهو قوله من غير تأويل
في الوضع (عن الاستعارة على أصح القوانين)
وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوي فيجب
مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فيجب
الاحتراز عنها وأما على القول بأنها مجاز
عقلي واللفظ مستعمل في معناه اللغوي
فلا يصح الاحتراز عنها (ثاني) أي أنما يقع
الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لأنها
(مستعملة فيما وضعت له بتأويل) وهو
ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به
أفراد معينين متعارفاً وغير متعارف
وعرف السكاكي (المجاز اللغوي) بالكلمة
المستعملة في غير ما هي موضوعه

بالتحقيق

في معنى مغاير للمعنى الذي وضعت له الكلمة وضعا ملائما للتحقيق أي لتحقيقه أي تبينه وتقريره في أصله بأن يبقى ذلك الوضع على حاله الأصلي الذي هو تعيين اللفظ لدلالة على المعنى بنفسه فخرج بقوله في غير ما وضعت له الكلمة المستعملة فيما وضعت له وضعا حقيقيا وأدخل بقيد التحقيق الكلمة المستعملة فيما وضعت له بالتأويل لانه إنما أخرج المستعملة في المعنى الموضوع له وضعا حقيقيا لتأويلها بأن تكون الكلمة مستعملة فيما هي موضوع له وضعا ملائما للتأويل الذي هو كون اللفظ بحيث يستعمل فيما أدخل بالأدعاء في جنس الموضوع له بالتحقيق (قوله استعمال في الغير) مفعول مطلق لقوله المستعملة وإنما صرح به مع فهمه من قوله المستعملة في غير ما هي موضوع له نوطته لأن كرا غير بعده يستلزم به قوله بالنسبة الخ ولو حذفه وعلق قوله بالنسبة بغير من قوله في غير ما هي موضوع له ما ذكر لكنه صرح به لطول الفصل (قوله بالنسبة إلى نوع حقيقته) متعلق بالغير كما قال الشارح وحينئذ فالعنى المجازي للغوى هو الكلمة المستعملة في معنى مغاير للمعنى الذي وضعت له الكلمة وضعا حقيقيا وتلك المغايرة بين المعنيين بالنسبة إلى نوع حقيقته أي الكلمة عند المستعمل وأورد عليه أن الحقيقة هي اللفظ ويجب أن يكون نوعها لفظا آخر وحينئذ فيحل كلامه إلى قولنا المجازي هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالنسبة إلى نوع أي لفظ آخر هو حقيقة لهذا اللفظ المجازي فاسد مثلا إذا استعمل في الرجل الشجاع كان مستعملا في غير ما وضع له بالنسبة إلى كلمة أخرى حقيقة لتلك الكلمة أي لفظ أسد فيكون لفظ أسد له كلمة أخرى حقيقة في ذلك اللفظ هذا ظاهره ولا معنى لذلك بل اللفظ واحد لكن ان استعمل في معنى كالحمار المقترس كان فيه حقيقة وان استعمل في معنى آخر كالرجل الشجاع كان فيه مجازا وأجيب بأن إضافة نوع إلى حقيقة إضافة بيانية أي إلى نوع هو حقيقة عند المتكلم بها ومجدها أن المجازي للغوى هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وضعا حقيقيا وتلك المغايرة بين المعنيين بالنسبة إلى كونها حقيقة أي بالنسبة إلى معناها الموضوع له عند المتكلم فلفظ الصلاة إذا استعمله الشرعي في الدعاء صدق عليه أنه كلمة مستعملة في معنى مغاير لما هي موضوع له ومغايرته لذلك بالنسبة إلى معناها الحقيقي عند الشرعي لأن الدعاء مغاير للأفعال وكذا يقال في الصلاة إذا استعمله للغوى في الرجل الشجاع فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له بالنسبة لمعناها الحقيقي عنده وإنما أتى بقوله بالنسبة الخ لأن الشرح يفيدونه غير مانع وغير جامع أما كونه غير مانع فلأنه دخول بعض أفراد الحقيقة فيه كالصلاة يستعمله للغوى في الدعاء فإنه يصدق عليها أنها كلمة استعملت في غير ما وضعت له بالتحقيق لأنها وضعت بالتحقيق لذات الأركان أيضا فهي في الدعاء مستعملة في غير الموضوع له في الجملة وهي ذات الأركان وكذا يقال في الصلاة إذا استعملها الشرعي في الأركان أي أنه يصدق عليها أنها كلمة مستعملة في غير ما هي موضوع له بالتحقيق لأنها وضعت بالتحقيق للدعاء أيضا فهي في الأركان مستعملة في غير الموضوع له في الجملة وإنما كان التعريف بدون ذلك القيد صادقا بما ذكر مع أنه من أفراد الحقيقة احتج إلى إخراج مثل ذلك بقوله بالنسبة إلى نوع حقيقتها وذلك لأن اللغوى إذا استعمل الصلاة في الدعاء وان صدق عليه أن الصلاة كلمة مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة وهو الأركان إلا أن تلك المغايرة ليست بالنسبة للمعنى الحقيقي للصلاة عند المستعمل بل عند غيره وهو الشارع وأما بالنسبة لذلك المستعمل فالصلاة مستعملة فيما وضعت له لافي غيره وكذا يقال في الشرعي إذا استعمل الصلاة في الأركان وأما كون التعريف غير جامع بدون ذلك القيد فلا لولا هذا القيد لخرج مثل لفظ الصلاة إذا استعمله الشرعي في الدعاء لأنه يصدق أنه كلمة مستعملة فيما هي موضوع له في الجملة أي في اللغة وإما زاد هذا القيد دخل ذلك في التعريف لأنه يصدق على الصلاة حينئذ أنها مستعملة في غير ما هي موضوع له بالنسبة لنوع حقيقتها عند المستعمل وأما كونها مستعملة فيما هي موضوع

استعمال في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقته

له فذلك ليس بالنسبة الى نوع حقيقتها عند المستعمل بل عند غيره فظهر لك أن هذا القيد مذكور
 في التعريف للدخال والاخراج (قوله مع قرينة الخ) خرجت الكتابة وقوله في ذلك النوع أى
 النوع الحقيقي عند المستعمل لغويا كان أو شرعيا أو من أهل العرف (قوله متعلق بالغير) يحتمل
 وجهين أحدهما أن يكون التعلق على ظاهره فيكون التقدير هكذا استعمالا في معنى
 مغاير للاصل بالنسبة الى ذلك النوع من الحقيقة التي عند المستعمل ثانيهما أن يكون التعلق
 معنويا بأن يكون الجبرور نعتا للغير فيكون التقدير استعمالا في غير كائنه مغايرة وحاصله بالنسبة الى
 ذلك النوع والى ما ذكرنا من العلامة سم بقوله قوله متعلق بالغير أى تعلقا معنويا أو نحوها لانه بمعنى
 المغاير (قوله للعهد) أى والغير المعهود هو غير ما وضعت له ثم ان الغير المعهود هو ما غير أفراد
 الحقيقة أعنى اللغوية والشرعية والعرفية ولا تعين واحدا من تلك الافراد ولهذا أتى بقوله بالنسبة
 الى نوع حقيقتها فاذا كانت الكلمة موضوعا في عرف الشرع لمعنى ثم استعماله في شئ آخر
 كانت مجازا شرعيا وان كانت موضوعا في اللغة لمعنى ثم استعمالها للغوى في معنى آخر كانت
 مجازا لغويا وكذا اذا كانت موضوعا في العرف لمعنى واستعملها أهل العرف في غيره كان العرف عاما
 أو خاصا كانت مجازا عرفيا (قوله بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة) أى بالنسبة الى نوع كون
 تلك الكلمة حقيقة (قوله حتى لو كان الخ) أى كما اذا استعمل اللغوى الصلافة في الاركان فان
 حقيقة عند الدعاء فيكون قد استعمالها في غير ما وضعت له من حيث اللغة فتكون مجازا لغويا
 (قوله ولما كان هذا القيد) أى قوله استعمالا في الغير بالنسبة الخ وان كان محط القيدية قوله
 بالنسبة الخ وأما قوله استعمالا في الغير فهو قوطنة لذكر القيد معلوم من قوله المستعمل في غير ما
 وضعت له وهذا جواب عما يقال ان السكائي لم يقل في اصطلاح به الخطاطب لما نقلته عنه تقول
 عليه وحاصل ما أجاب به الشارح أن المصنف نقل ذلك عنه بالمعنى فورد عليه انه لم يقل عنه اللفظ
 الصادر منه فأجاب الشارح بأن ما عدل اليه المصنف أخرج وادل على المقصود (قوله بمنزلة قولنا
 في اصطلاح الخ) انما كان بمنزلة لان معناه أن المجاز هو الكلمة المستعملة في غير المعنى الذي يقع
 به الخطاطب والاستعمال بمعنى أن المغايرة انما هي بالنسبة الى حقيقة تلك الكلمة عند المستعمل
 فان كانت حقيقتها شرعية وكان المعنى الذي استعمال فيه غيرا بالنسبة اليه عند المستعمل الذي
 هو الخطاطب بعرف الشرع كان مجازا شرعيا وان كانت حقيقتها لغوية وكان المعنى الذي استعمال
 فيه غيرا بالنسبة اليه عند المستعمل اللغوى كانت مجازا لغويا وهكذا يقال في المجاز العرفي العام
 والخاص ولا شك أن هذا المعنى هو ما أفاده قوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها لما علمت أن
 إضافة نوع حقيقتها إضافة بيانية وأن المعنى بالنسبة الى حقيقتها من كونها شرعية أو لغوية أو عرفية
 وهذا يرجع اقوالنا بالنسبة لما عند المستعمل من كونه لغويا أو شرعيا أو عرفيا فتأمل (قوله
 وأدل على المقصود) عطف عليه على معادل أو سبب على سبب وانما كان أدل لان قوله بالنسبة
 الى نوع حقيقتها راجع اليهم منه أن المراد بنوع حقيقتها نوع مخصوص أى كونها حقيقة لغوية أو
 شرعية أو عرفية مع أن المراد ما هو أعم من ذلك بخلاف قوله في اصطلاح به الخطاطب فإنه لا توهم فيه
 لأن المعنى بشرط أن تكون تلك المغايرة في الاصطلاح الذي يقع به الخطاطب والاستعمال أعم من
 أن يكون المستعمل لغويا أو شرعيا أو عرفيا (قوله في اصطلاح الخ) يجوز تعلقه بغير وتعلقه بوضع
 (قوله وأتى السكائي) أى في تعريف الجواز (قوله لتدخل الاستعارة) أى لان قوله في غير ما وضعت
 له بالحقيقة صادقة باستعمالها في غير الموضوع له أصلا كما في الجواز المرسل وباستعمالها في الموضوع
 له بالتأويل كما في الاستعارة فلم يرد قيد التحقيق مكان المنفى الاستعمال في مطلق الوضع
 الصادق بالوضع بالتأويل فتخرج عن تعريف الجواز في هذا الحد لأنها لا تدق عليها انها كلمة مستعملة

م قوله ولما كان هذا القيد الخ لعل ذلك
 موجود في النسخة التي كتب عليها الشيء
 والافسخ الشارح التي يبدى ليس فيها لفظ
 هذا القيد بل انما هو لما كان قوله استعمالا
 في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها بمنزلة الخ
 فليست له مصححة

مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك
 النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام
 في الغير للعهد أى المستعمل في معنى غير المعنى
 الذي الكلمة موضوعا له في اللغة أو الشرع
 أو العرف غير بالنسبة الى نوع حقيقة تلك
 الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون
 الكلمة قد استعمال في غير معناها اللغوى
 فتكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما
 كان قوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع
 حقيقتها بمنزلة قولنا في اصطلاح به الخطاطب
 مع كونه هذا أخرج وأدل على المقصود
 أقامه المصنف، فانه أخذ بالخاص من
 كلام السكائي فقال (في غير ما وضعت له
 بالتحقيق في اصطلاح به الخطاطب مع قرينة
 مانعة عن ارادته) أى ارادة معناها في ذلك
 الاصطلاح (وأتى السكائي) (بقيد التحقيق)
 حيث قال موضوعا له بالتحقيق (لتدخل)
 في تعريف الجواز (الاستعارة) انتهى
 مجاز لغوى (على ما ذكر) من أنها مستعملة
 فيها وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق

في غير ما وضعت له ويصدق عليها انها كلمة مستعملة فيما وضعت له في الجملة فظهر مما قاله السكاكي أن
 قيد التحقيق لا دخالها (قوله لانها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل) أي بل هي
 مستعملة فيما وضعت له بالتأويل فهي مستعملة فيما وضعت له في الجملة فجوز قولنا في غير ما وضعت له
 لا يدخلها (قوله احتراز عن أن لا يخرج الخ) أي نظايره أن المحتز عنه والمتباعد عنه عدم خروجها
 وإذا احترازنا بالتميز عن عدم خروجها كان خروجها من التعريف ثابتا لأن المحتز عنه منفي عن
 التعريف وإذا كان المنفي عن التعريف عدم خروجها كان الثابت له خروجها عنه إذا لا واسطة بين
 التقيض ومن المعلوم أن المطلوب بقيد التحقيق دخولها في التعريف لا خروجها عنه إذا لا واسطة بين
 ظاهر عبارته (قوله وظاهر) أي من كلامهم (قوله انما هو عن خروج الاستعارة) أي لانه اذا احتراز
 وتبعه عن خروجها من التعريف ثبت دخولها فيه (قوله لا عن عدم خروجها) أي لانه اذا احتراز
 عن عدم خروجها من التعريف كان الثابت للتعريف خروجها عنه كما علمت وهذا خلاف المطلوب
 (قوله فيجب أن تكون لازمة) أي على حد قوله تعالى ثلثا يعلم أهل الكتاب إذا المقصود يعلم أهل
 الكتاب أن لا يقدر على شيء من فضل الله (قوله أو يكون المعنى احتراز الالفاظ الخ) أي فمن
 في كلامه للتعليل وعلى هذا فصول الاحتراز بحذوفا للمعنى احتراز عن خروج الاستعارة لأجل تقييد
 عدم خروجها الذي هو دخولها (قوله ورد ما ذكره السكاكي) أي رد مقتضى ما ذكره السكاكي من
 الاستياج الى زيادة قيد التحقيق ومن غير تأويل في الوضع وحاصله أن السكاكي ادعى انه انما زاد
 في تعريف المجاز اللغوي قيد التحقيق لأجل دخول الاستعارة فيه وزاد في تعريف الحقيقة اللغوية
 قيد من غير تأويل في الوضع لأجل أن يخرج الاستعارة عنه ومقتضى هذا أن قيد التحقيق محتاج اليه
 في تعريف المجاز وأنه لو لم يرد ذلك القيد في تعريفه لخرجت عنه الاستعارة مع انها مجاز لغوي وأن
 قيد من غير تأويل في الوضع محتاج اليه في تعريف الحقيقة وأنه لو لم يرد ذلك القيد في تعريفه لخرجت
 فيه الاستعارة وحاصل الرد على السكاكي أن ما اقتضاه كلامه من الحاجة الى زيادة القيد من
 المذكورين في التعريفين ضرور بأنه لا يحتاج الى زيادتهما أصلا وذكرهما محض حشو ودخول
 الاستعارة في تعريف المجاز وخروجها من تعريف الحقيقة لا يوقف على شيء منهما وذلك لأن ذكر الوضع
 في التعريفين مطلقا من غير تقييد بتحقيق والتأويل كاف في إخراج الاستعارة من تعريف الحقيقة
 وفي ادخالها في تعريف المجاز لأن الوضع اذا اطلق ولم يقيد بما ذكر لا يتناول الوضع بالتأويل بل
 ينصرف للفرد الكامل وهو الوضع الحقيقي وحينئذ فلا يحتاج الى زيادة التحقيق ليكون المنفي عن
 التعريف هو الوضع الحقيقي فيبقى التأويل وهو الذي للاستعارة فلا يخرج ولا الى زيادة قوله من غير
 تأويل لأجل خروج الاستعارة عن الحقيقة لأن الاستعارة وان كانت موضوعا لكن بالتأويل (قوله
 كالموضوع) أي التي عبر بها السكاكي في تعريف المجاز وقوله مثلاً أي كالفعل في قول السكاكي
 في تعريف الحقيقة وضعت له (قوله اذا اطلق) أي عن التقييد بالتحقيق أو بالتأويل (قوله لا يتناول
 الخ) أي لا يراد به المعنى الاعم المتناول لكل من التحقيق والتأويل بل يراد به خصوص الفرد
 الكامل منه وهو التحقيق وقوله الوضع بالتأويل أي بواسطة والمراد بالتأويل ادعاء دخول المشبه
 في جنس المشبه به كاست (قوله قد فسر الوضع) أي المطلق (قوله بازاء المعنى) أي في مقابلته (قوله
 بنفسه) أي يدل عليه بنفسه من غير قرينة (قوله بقرينة) أي حالة كون ذلك التعيين متبعا بقرينة
 (قوله ولا شك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع) يعني على وجه الاستعارة وقوله انما هو بالقرينة
 أي بالتأويل أي وحينئذ لم يدخل وضع الاستعارة في الوضع اذا اطلق (قوله فيثبت) أي حينئذ
 كان الوضع اذا اطلق لا يتناول الوضع بالتأويل (قوله لا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة
 بعدم التأويل) أي لاخراج الاستعارة وذلك لانه لا يقال ان الكلمة مستعملة فيما وضعت له الا

فأولم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي
 في التعريف لانها ليست مستعملة في غير
 ما وضعت له بالتأويل وظاهر عبارة احتراز
 ههنا فاسد لانه قال وقول بالتحقيق احتراز
 عن أن لا يخرج الاستعارة وتطاهر أن
 الاحتراز انما هو عن خروج الاستعارة
 لا عن عدم خروجها فيجب أن تكون لازمة
 أو يكون المعنى احتراز الالفاظ الخ
 الاستعارة (وردة) ما ذكره السكاكي (بأن
 الوضع) وما يستحق منه كالموضوع مثلاً
 (اذا اطلق لا يتناول الوضع) أي لا
 السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ
 فإزاء المعنى بنفسه وقال وقول بنفسه
 احتراز عن المجاز المعنى بازاء المعنى
 ولا شك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع
 انما هو بالقرينة فيثبت لا حاجة الى تقييد
 الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل

إذا لم يكن هنالك تأويل بأن استعملت فيما وضعت له تحقيقا فالاستعارة خارجة بقيد الوضع وقيد عدم
 التأويل بعده غير محتاج له في انزاجها (قوله وفي تعريف الجواز) أي ولا حاجة لتقييد الوضع
 في تعريف الجواز بالتحقيق يعني لادخال الاستعارة فيه وذلك لأنه حيث قيل كلمة مستعملة في غير ما هي
 موضوعه لا ينصرف لغير الوضع الحقيقي فيكون الوضع الحقيقي منفيًا فيسبق التأويل وهو الذي
 للاستعارة وحيدًا فالاستعارة داخله في التعريف بقيد الوضع ولا يحتاج لتقييد التحقيق بعده
 لادخالها فيه (قوله اللهم الخ) جواب أول من طرف السكاكي بالتسليم وحاصله أنا نسلم أن الوضع
 إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل بل لا يدل الأعلى الوضع بالتحقيق وأن السكاكي لاحظ ما ذكر لكنه
 زاد لفظ التحقيق وزاد قوله من غير تأويل في الوضع ليوضح المراد من الوضع كل الاتصاف بمنزلة أن
 يقال جاء الإنسان الناطق بالنصر يح بفصله حتى لا يتطرق إليه إمكان جملة على غير معناه الحقيقي
 بادعاء قرينة تجوز مثلًا وعلى هذا فنقول السكاكي وقولنا بالتحقيق للاحتراز الخ معناه زيادة ظهور
 الاحتراز الحاصل بالوضع لأنه لاصل الاحتراز والاككان ذلك القيد تنبيهًا للزيادة الإيضاح
 (قوله ويمكن الجواب الخ) هذا جواب ثان من طرف السكاكي بالمنع وكان اللائق تقديمه على
 الجواب الأول لأنه بالتسليم وحاصل هذا الجواب أنا لا نسلم ما قاله المصنف من أن الوضع إذا أطلق
 لا يتناول الوضع بالتأويل بل هو متناول له بحسب ما عرض للوضع من الاشتراك اللفظي فأنت
 السكاكي بالتقيد ليكون قرينة على أن المراد بالوضع في التعريفين الوضع الحقيقي لا مطلق الوضع
 الصادق بالتحقيق والتأويل وعبر الشارح بالامكان لعدم اطلاعه على مقتضود السكاكي قال
 العلامة عبد الحكيم وفي هذا الجواب نظر إذ لا نسلم عرض الاشتراك للفظ الوضع لأن المتبادر من
 الوضع عند الإطلاق الوضع الحقيقي وإنما أطلق على التأويل وضع تجوزًا (قوله لم يقصد أن يطلق
 الوضع) أي لم يقصد أن الوضع المطلق الذي لم يقيد بقيد وقوله بالمعنى أي التفسير بالمعنى الذي ذكره
 وهو تعيين اللفظ بأزاء المعنى بنفسه (قوله يتناول الوضع بالتأويل) أي بحيث يكون الوضع المطلق
 التفسير بما ذكره من قبيل المتواطئ حتى يعترض عليه بما تقدم من عدم تناول (قوله اشتراك) أي
 لفظي بين الأمرين المذكورين بحيث أنه وضع لكل منهما موضع على حدة (قوله فقيد بالتحقيق)
 أي في تعريف الجواز وقيد بعدم التأويل في تعريف الحقيقة (قوله ليكون قرينة الخ) أي ليكون
 قرينة على أن المراد بالوضع أي الواقع في التعريف أحده معنييه وهو الوضع الحقيقي لأن الاشتراك
 اللفظي إذا وقع في التعريف لا بد له من قرينة تعين المراد منه فقوله على أن المراد بالوضع أي الواقع
 في التعريف وقوله معناه المذكور أي الذي ذكره السكاكي وهو تعيين اللفظ بأزاء المعنى بنفسه
 الذي هو الوضع الحقيقي (قوله لا المعنى الذي يستعمل فيه أحيانًا) أي بطريق عرض الاشتراك
 اللفظي وقد يقال الواجب عند عدم التقييد إرادة جميع معاني الوضع الشاملة للمعنى المذكور
 والمعنى الذي يستعمل فيه أحيانًا لا الثاني فقط وحيدًا فالأولى للشارح أن يقول لا المعنى الذي
 يستعمل فيه أحيانًا أيضًا (قوله وبهذا) أي الجواب الثاني الذي هو بالمنع (قوله يخرج) أي
 يحصل الجواب عن سؤال آخر وارد على السكاكي من حيث تعبيره بالتحقيق في تعريف الجواز ومعنى
 خروج جواب السؤال الآخر من هذا الجواب أن يجعل هذا الجواب بعينه جوابًا لذلك السؤال
 الآخر وحاصل ذلك السؤال الآخر أن يقال لا نسلم تناول الوضع للتأويل حتى يحتاج لتقييده
 بالتحقيق لاجل دخول الاستعارة ولو سلم تناولها فلا نسلم خروج الاستعارة من تعريف الجواز إذ لم
 يقيد الوضع بالتحقيق لأن قوله في تعريفه هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعه له لو اقتصر عليه
 ولم يزد قوله بالتحقيق لم يعين أن يراد بالوضع المنفي الوضع بالتأويل بل يقبل اللفظ أن يعمل على الوضع
 بالتحقيق فيعمل عليه وينفذ دخول الاستعارة في الجواز نعم يخرج لو خصص الوضع بالتأويل لكنه

وفي تعريف الجواز بالاستعارة
 يقصد زيادة الإيضاح لا تقييد
 الجواب بأن السكاكي لم يقصد أن يطلق
 الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع
 بالتأويل بل مراده أنه قد عرض للوضع
 اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع
 بالتأويل كما في الاستعارة فقيد بالتحقيق
 ليكون قرينة على أن المراد بالوضع معناه
 المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه أحيانًا
 وهو الوضع بالتأويل وبهذا يخرج الجواب
 عن سؤال آخر

لا وجه لتخصيص وحيد فلاحاجة للتقييد المذكور وحاصل الجواب عن ذلك السؤال أن يقال إن السكاكي لم يرد أن يطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال عليه ما ذكر بل أراد أن الوضع عرض له الاشتراك بين المذكور الذي هو تعين اللفظ بأزاء المعنى ليدل عليه بنفسه وبين الوضع بالتأويل فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على المراد منه (قوله لو سلم تناول الوضع) أي المنقضي المذكور في التعريف وقوله للوضع بالتأويل أي بحيث يجعل الوضع من قبيل المتواطئ (قوله فلا تخرج الاستعارة) أي من تعريف المجاز أي على تقدير عدم زيادة القيد الأخير وقوله أيضا أي كما لا تخرج عند زيادة القيد الأخير أي وحيث كانت غير خارجة عن التعريف على تقدير عدم تناول الوضع للوضع بالتأويل وعلى تقدير تناوله فلا حاجة لتقييد الوضع بالتحقيق لاجل دخولها في تعريف المجاز لدخولها فيه بدون ذلك القيد (قوله في الجملة) أي بالنظر لبعض الأوضاع وهو الوضع الحقيقي لا باعتبار جميع الأوضاع لأنها مستعملة فيما وضعت له باعتبار الوضع بالتأويل (قوله إذا غاية ما في الباب) أي ما في هذا المقام وهذا أنه لا يعمل مع علمه (قوله لكن لاجهة) أي لا وجه ولا سبب وقوله لتخصيصه أي الوضع المنقضي الواقع في تعريف المجاز (قوله حتى تخرج الاستعارة) أي من تعريف المجاز وهذا انفريع على تخصيصه بالوضع بالتأويل أي لكن لا وجه لتخصيص الوضع في تعريف المجاز بالوضع بالتأويل فتخرج الاستعارة من التعريف البتة فيحتاج للتقييد بالتحقيق لدخولها فيه بل الوجه تخصيصه بالتحقيق وحينئذ قد دخل الاستعارة في التعريف ولا يحتاج لذلك القيد لدخولها لا يقال تخصيص الوضع بالتحقيق لا وجه له أيضا بل هو تحكم كتخصيصه بالتأويل لا نأقول المرجح لحل الوضع على التحقيق وتخصيصه به موجود وهو كون الوضع إذا أطلق يكون حقيقة في التحقيق (قوله ورده أيضا ما ذكره) أي ورده مقتضى ما ذكره السكاكي في تعريف الحقيقة والمجاز من جهة تقييد الاستعارة في تعريف المجاز باصطلاح الخطاب وعدم تقييد الاستعمال في تعريف الحقيقة بذلك القيد فان صنيعه هذا يقتضي الاحتياج لذلك القيد في تعريف المجاز وعدم الاحتياج له في تعريف الحقيقة وحاصل الرد عليه أن ما اقتضاه هذا الصنيع مردود بل ذلك القيد محتاج إليه في التعريفين معا وذلك لأن وجه الحاجة إليه في تعريف المجاز هو أنه لو لم يذكر فيه لكان غير جامع لأنه يخرج عنه نحو لفظ الصلاة إذا استعمله الشرعي في الدعاء فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة فيما وضعت له في الجملة أي باعتبار وضع اللغويين واصطلاحهم مع أنها مجاز وعنده ذلك القيد تدخل في حد المجاز إذ يصدق عليها أنها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له باصطلاح الخطاب وإن كانت مستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح الخطاب ووجه الحاجة إليه في تعريف الحقيقة هو أنه لو لم يذكر فيه لكان غير مانع لأنه لو لم يذكر ذلك القيد في التعريف دخل فيه نحو لفظ الصلاة إذا استعمله الشرعي في الدعاء فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في معنى وضعت له في الجملة مع أنه مجاز وعنده ذلك القيد يخرج من حد الحقيقة لأنها وإن كانت مستعملة فيما وضعت له في الجملة أي باعتبار وضع اللغة الاتهام تكن مستعملة في المعنى الذي وضع له اللفظ في اصطلاح الخطاب وهو اصطلاح أهل الشرع فظهر أن قيد في اصطلاح الخطاب يحتاج إلى التقييد به في التعريفين وحينئذ فما اقتضاه صنيع السكاكي من احتياج تعريف المجاز له دون تعريف الحقيقة مردود (قوله أو ما يؤدى معناه) أي الذي عبر به السكاكي (قوله ليخرج عنه نحو هذا اللفظ) أي لفظ الصلاة إذا استعمله الشارع في الدعاء (قوله في الجملة) أي باعتبار بعض الاصطلاحات وهو اصطلاح اللغويين (قوله وإن لم يكن) أي والحال أنه لم يكن مستعملا في المعنى الذي وضع له في هذا الاصطلاح أي الشرعي وحينئذ فهو مجاز فلا زيادة ذلك القيد لكان تعريف الحقيقة غير مانع من دخول هذه الصورة فيه (قوله ويمكن الجواب الخ) حاصله أن السكاكي استغنى عن ذكر قيد اصطلاح الخطاب

وهو أن يقال لو سلم تناول الوضع لا وجه له فالتأويل فلا تخرج الاستعارة أيضا لأنه يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة أي معنى الوضع بالتحقيق إذا غاية ما في الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل لكن لاجهة تخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعارة البتة (و) ردا أيضا ما ذكره (بأن التقييد باصطلاح الخطاب) أو ما يؤدى معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة إذا استعمله الشارع في الدعاء مجازا كذلك (لا بد منه في تعريف الخطاب الحقيقة) أيضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لأنه مستعمل فيما وضع له في الجملة وإن لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ويمكن الجواب

في تعريف الحقيقة لأن الحقيقة تفيد ما يفيد ذلك القيد والحقيقة مرعية عرفاً ولولم تذكر في تعريف
الامور الاعتبارية وهي التي يكون مدلولها واحداً وإنما اختلفت فيه بالاعتبار ولا شك أن الحقيقة
والجواز والكناية من ذلك القبيل فإن مدلول الثلاثة الكلمة المستعملة وإنما اختلفت بالاعتبار
فإذا قيل الجواز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فقط كان المراد هو الكلمة من تلك الحقيقة
وهي كونها مستعملة في غير الموضوع له فقط وهي بذلك الاعتبار تخالف نفسها باعتبار آخر وإذا قيل
الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له كان المراد أن الحقيقة هي الكلمة من تلك الحقيقة وهي
كونها مستعملة في الموضوع له فقط وهي بذلك الاعتبار تكون غير الجواز والكناية وإن كان الجميع
شأواً واحداً في نفسه وإذا قيل الكناية هي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادة المعنى
الموضوع له كان المراد أن الكناية هي الكلمة من تلك الحقيقة أي كونها مستعملة في الغير مع صحة
ارادة الموضوع له وهي بهذا الاعتبار تخالف نفسها حالة كونها موصوفة بغير معنى الكناية وإذا
علمت أن قيد الحقيقة مرعى عرفاً في تعريف الامور الاعتبارية وأن الحقيقة والجواز من ذلك القبيل
تعلم أن قول السكاكي في تعريف الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له مفيد للمراد من غير
حاجة لزيادة قيد اصطلاح الخطاب إذ معناه حينئذ أنها هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من
حيث أنها وضعت له فإن قلت ههنا كسفي بقيد الحقيقة بالنسبة للجواز أيضاً قلت الأصل ذكر القيد
وأيضاً إذا اعتبرت الحقيقة في تعريفه يصير المعنى أن الجواز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من
حيث أنه غير ما وضعت له واستعمال الجواز في غير الموضوع له ليس من حيث أنه غير الموضوع له بل
من حيث أن بينه وبين الموضوع له نوع علاقة (قوله مراد في تعريف الامور التي تختلف الخ) احتراز
بذلك عن الماهيات الحقيقية التي تختلف بالافصول وهي الامور المتباينة التي لا تجتمع في شيء واحد
كالانسان والفرس فليس قيد الحقيقة معتبراً في تعريفها إذ لا التباس بينهما لعدم اجتماعها فإذا
عرفت الانسان بالحيوان الناطق والفرس بالحيوان الصاهل لم يمتزج إلى أن يراعى في الانسان من
حيث أنه ناطق لاخراج الانسان الذي هو فرس من حيث أنه صاهل ولأن يراعى في الفرس من حيث
أنه صاهل إذ لا التباس بين الصاهل والناطق في الماصدق (قوله والاضافات) عطف مرادف
(قوله كذلك) أي مختلفان بالاضافة والاعتبار (قوله لأن الكلمة الواحدة) أي كلفظ
صلاة وقوله بالنسبة إلى المعنى الواحد أي كالدعاء وقوله قد تكون حقيقة أي باعتبار وضع اللغة وقوله
وقد تكون مجازاً أي باعتبار وضع الشرع وكذلك لفظ صلاة بالنسبة للأفعال المخصوصة فإنه حقيقة
باعتبار وضع الشرع ومجاز باعتبار وضع اللغة (قوله فالمراد الخ) هذا انفرج على ما مر من أن
قيد الحقيقة مراد في تعريف الامور الاعتبارية وأن الحقيقة والجواز منها أي وإذا علمت ذلك فراد
السكاكي أن الحقيقة الخ (قوله لا سيما ان تعليق الحكم بالوصف) المراد بالحكم الاستعمال
المأخوذ من مستعملة والمراد بالوصف الوضع المأخوذ من قوله وضعت وقوله لهذا المعنى أي المراد
المشار إليه بقوله فالمراد الخ وهذا تأييد لما ذكره من أن مراد السكاكي ما ذكره من اعتبار الحقيقة
فكأنه قال وبؤيد ما ذكره من أن مراد السكاكي أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له
من حيث أنها وضعت له أنه على الاستعمال بما يشعر بكونه عمله له وهو الوضع لأن الوضع يناسب
الاستعمال ضرورة أن اللفظ إنما يوضع لمعنى يستعمل فيه وتعلق الحكم على وصف مناسب يشعر
بما يشي (قوله لا يوجب سائله) هو بالرفع فاعل يوجب محققاً أي أن سائله لا يرد تخائباً من غير عطية
أو أنه بالنصب فنقول يوجب مشدداً أي لا يرد سائله خائباً فقد علق الحكم وهو عدم الرد خائباً على
الوصف وهو جواز فيشعر بأن العمل في ذلك الحكم كونه جوازاً لا كونه انساناً ولا لافه من هذه الحقيقة
قد يوجب سائله ليعرض العمل بعدم نارية الوصف تسليم القضية انما هو باعتبار الوصف (قوله

بأن قيد الحقيقة مراد في تعريف الامور التي
تختلف باختلاف الاعبارات والاضافات
ولا ينبغي أن الحقيقة والجواز كذلك لأن
الكلمة الواحدة بالنسبة إلى المعنى الواحد
قد تكون حقيقة وقد تكون مجازاً بحسب
وضعين مختلفين فالمراد أن الحقيقة هي
الكلمة المستعملة فيما وضعت له من
حيث أنها وضعت له لا سيما ان تعليق الحكم
بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواز
لا يوجب سائله

وحيث (أي وحيث أن) كان قيد الحقيقة مراد السكاكي في تعريف الحقيقة (قوله يخرج عن
 التعريف) أي عن تعريف الحقيقة (قوله بل من حيث أن الدعاء جزء من الموضوع له) أي وهي
 الهيئة المتجمعة من الأقوال والأفعال أي وإذا كان استعمال الصلاة في الدعاء ليس من حيث أنها
 موضوع له بل من حيث أن الدعاء جزء من المعنى الذي وضعت له فتكون مجازا بقى شيء آخر وهو أن
 رعاية الحقيقة في التعريف حالة على أمر خفي فانه بعد تسليم أنه أمر عر في رأيي ولولم يذكر يكون
 خفيا الأعلى الخواص أهل العرف والمطلوب في التعريف البيان البليغ فيجب ذكر الحقيقة في الحد
 والا كان معيبا بالاطالة المذكورة وقد يجاب بأن الأمر وإن كان كذلك لكن الكلام مع من له دخل
 في العرف وأيضا هذا أنها لا يمكن من الاعتذار ولذا قال الشارح ويمكن الجواب ولم يقل هذا
 الجواب جزء ما قاله البعقوبي (قوله وقد يجاب) أي بجواب ثان وحاصله أن هذا القيد وهو
 في اصطلاح المتخاطب وإن كان متروكا في تعريف الحقيقة إلا أنه مراد السكاكي فهو محذوف من
 تعريفه بالدلالة القيد المذكور في تعريف المجاز عليه (قوله لكنه) جواب عما يقال حيث اكتفى
 بذكر القيد في أحد التعريفين لدلالته على اعتباره في الآخر فهلاك عكس وذكره في تعريف الحقيقة
 وحذفه من تعريف المجاز لدلالته ذكره في تعريف الحقيقة على اعتباره في تعريف المجاز (قوله وبأن
 اللام الخ) عطف على قوله بأن قيد في اصطلاح المتخاطب مراد الخ فهو جواب ثالث وحاصله أن اللام
 في قوله في تعريف الحقيقة من غير تأويل في الوضع لأم العهد والمعهود هو الوضع الذي وقع بسببه
 التخاطب والوضع الذي وقع بسببه التخاطب هو الوضع المصطلح عليه عند المتخاطب وحيث فلا
 حاجة لن باده قيد في اصطلاح المتخاطب في تعريف الحقيقة (قوله وفي كل ما نظرت) أي في كل من هذين
 الجوابين الآخرين وهما المتعاطفان نظرا أما النظر في الأول فهو أن التعريفات يجب أن يكون كل
 واحد منها مستقلا مستطاعا عن غيره فلا دلالة لغيره على ما حذف منه لكمال العناية فيها ببيان الماهية
 فلا يجوز أن يتولد قيد من تعريف ويتكفل في فهمه على ما في تعريف آخر أو ما للنظر في الثاني فاصل أن
 المعهود هو الوضع المذكور لقوله فيما وضعت له ولا شك أنه يدل على مطلق الوضع لأن الاستعمال إنما
 يقتصر لمطلق الوضع الذي هو أعم من الوضع الذي روعي في اصطلاح المتخاطب ومن غيره فإذا كان ذلك
 هو المعهود وهو أعم فلا إشعار له بالأخص الذي هو الوضع المرعي في اصطلاح المتخاطب فلا يخرج به
 ما ذكره من معنى الكلام حيث أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة في مطلق ما وضعت له من
 غير تأويل في ذلك الوضع المطلق ولا شك أن الصلاة إذا استعملت في عرف الشرع في الدعاء صدق
 عليها أنها كلمة استعملت في مطلق ما وضعت له وهو اللغة من غير تأويل في ذلك الوضع المطلق الصادق
 بالنعوى في الحالة الراهنة فانه عهدي التي وجدت في التعريف ليس فيها عهدي الوضع الاعتباري
 في التخاطب فلا بد من التصريح بها والأفالكلام على أصله فيبقى البحث أع بعقوبي (قوله
 واعتراض أيضا الخ) المعارض هو المصنف في الإيضاح فنقد اعتراض فيه على تعريف السكاكي للمجاز
 بأنه غير مانع لأنه تناول الغلط فكأن على السكاكي أن يزبد بعد قوله مع قرينة مانعة عن إرادته
 على وجه يصح بأن تكون القرينة ملاحظة لاجل إخراج ذلك واجب عنه بأن قوله مع قرينة على
 حذف مضاف أي مع نصب قرينة ولا شك أن نصب المتكلم قرينة يستدعي اختياره في المنصوب
 والشعور به لأن النصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والإرادة وذلك منقود في الغلط لأن الغلط
 لا يقصد نصب قرينة تدل على عدم إرادته معنى النرس مثلا نعم إن كان المعنى مع وجود قرينة
 مانعة دخل الغلط قطعا في تعريف المجاز واعلم أن الاعتراض يتناول تعريف المجاز لا غلط إنما يرد
 أن كان المراد بالغلط سبب اللسان لأن الغلط قد استعمل لفظ النرس في الكتاب وإن
 كان المراد به الخطأ في الاعتقاد فلا يرد بناء على أن اللفظ موضوع للمعنى الذهني لأن الغلط إنما أطلق

أي من حيث أنه جواز وحيث يخرج عن
 التعريف مثل لفظ الصلاة المستعملة
 في عرف الشرع في الدعاء لأن استعماله
 في الدعاء ليس من حيث أنه موضوع له
 بل من حيث أن الدعاء جزء من الموضوع
 وقد يجاب بأن قيد اصطلاح المتخاطب
 مراد في تعريف المجاز لكنه اكتفى
 بذكره في تعريف المجاز لكون البحث
 عن الحقيقة غير مقصود بالذات في هذا الفن
 وبأن اللام في الوضع المعهود أي الوضع الذي
 وقع به التخاطب فلا حاجة إلى هذا القيد
 وفي كل ما نظرت وأعرض أيضا على تعريف
 المجاز بأنه تناول الغلط لأن النرس في حد
 هذا النرس مشير إلى كتاب بين يديه مستعمل
 في غير ما وضع له ولا إشارة إلى الكتاب قرينة
 على أنه لم يرد بالنرس معناه الحقيقي

الفرس على معناه قاله سم (قوله وقسم الجواز الى آخر قوله وعد التمثيل منها) التقصد من نقل هذا
 التقسيم قوله بعد وعد التمثيل منها لانه يحيط الاعتراض عليه ومما قبله كانه تمهيد له واحترز بقوله اللغوي
 من العقلي وبقوله الراجع الى معنى الكلمة من الراجع الى حكمها كما في قوله تعالى وجاء ربك فاعلم
 وجاء أمر ربك فالحكم الاصل في الكلام لقوله ربك هو الجزر وأما الرفع فجواز ومدار الجواز الراجع لحكم
 الكلمة على اكتفاء اللفظ حركة لا لاجل حذف كلمة لا بد من معناها أو لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها
 استقنا مواخفا كالكاف في قوله تعالى ليس كمثل شيء (قوله المتن من لفائدة) بالنصب نعت
 للجواز اللغوي بأن استعملت الكلمة في معنى غير ما وضعت له فذلك الكلمة التي هي مجاز وفهم منها
 فائدة وهي المعنى المستعملة فيه واحترز بذلك عن اللفظ الدال على المقيد اذا استعمل في المطلق
 كالمرسن فانه أنف البعير يستعمل في أنف الانسان من حيث انه مطلق أنف لا من حيث تشبيهه
 به في الانبساط فانه مجاز لم يتضمن فائدة لان المعنى الاصل للكلمة موجود في ضمن المعنى الذي
 استعملت فيه الآن قال العلامة البغوي وفيه نظر لانه ان عني فائدة مخصوصة كاللغة في التشبيه
 عند اقتضاء المقام اياه كما في الاستعارة وكأطلاق اسم الجزء على الكل حيث أريد اقامته في مقامه
 للاشعار بأن لذلك الجزء خصوصية الكل وانه لا يتم الا به كالعين يطلق مجازا امر سلا على الرينة فهو
 مسلم ولا يفدني مطلق الفائدة حتى يكون قسما لكل ما يقيد هاتين الفائدتين أو غيرهما وان أريد أنه
 لا فائدة فيه أصلا لم يعلم فان الجواز مطلقا لا يتلوع عن فائدة ولو كانت تلك الفائدة هي أن دلالة على
 معناه كدعوى الشيء بالدليل المقيد للتقرير في الذهن حيث تضمن ملاحظة الاصل اذ بذلك يحصل مع
 القرينة والعلاقة الاتقال منه الى لازمه اه (قوله الى الاستعارة) أي الى مطلق الاستعارة
 أعم من التصريحية والمكنية (قوله بأنه) أي بسبب انه أي الجواز اللغوي المتن من لفائدة ان تضمن
 المسالفة في التشبيه كالاسد يستعمل في الرجل النجاع فهو استعارة وان لم يتضمنها ولكن فيه فائدة
 أخرى كما تقدم في اطلاق العين على الرينة فانه يشعر بأن العين الذي هو العضو المعلوم جزءه وأن الكل
 الذي هو الرينة لا يتم الا به فهو غير استعارة بل هو مجاز مرسل فالجواز المرسل عنده ما تضمن فائدة غير
 المسالفة في التشبيه وأما اسم المقيد المستعمل في المطلق فهو قسم خارج عن الجواز المرسل عنده يسمى
 الجواز الخالي عن لفائدة (قوله وعرف الاستعارة) أي التي هي احد قسمي الجواز اللغوي المتن من
 لفائدة (قوله بأن تذكر أحد طرفي التشبيه) لا يخفى أن أحد طرفي التشبيه في الحقيقة هو المعنى وأن
 الموصوف بالذكورية حقيقة واللفظ وحده متذكّر فيجب أن يجعل في الكلام محذوف مضاف أي بأن تذكر اسم
 أحد طرفي التشبيه ولا يقال ان المراد أن تذكر أحد الطرفين بواسطة ذكر لفظه لأن هذا يقتضي
 أن المراد به معناه وليس كذلك بل المراد به الطرف الآخر وقوله أي بالطرف المذكور أي باسم الطرف
 المذكور وقوله أي الطرف المتروك أي المتروك اسميه وحاصله أن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه وتريد
 باسم ذلك الطرف المذكور الطرف الآخر الذي ترك اسميه وكذا يقال في قوله الآتي وعني بالمرح
 بها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه به أي الطرف المذكور اسم هو المشبه به وبمقتضى قوله
 بأن تذكر الخ أن سمي الاستعارة نفس الذكر وهو يوافق ما ستر من أن الاستعارة تطلق على استعمال
 الكلمة في غير ما وضعت له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة عن ارادة معناها الاصل لكنه غير مناسب
 تكون الاستعارة قسمين أنسام انجاز فكون لفظا لان الجواز لفظا (قوله مدعيا) حال من فاعل تذكر
 أي أن تذكر اسم أحد الطرفين وتريد به الطرف الآخر حال كونك مدعيا دخول المشبه في جنس
 ذلك المشبه به أي في حقيقته وبأن الدعوى صح اطلاق اسم المشبه به على المشبه في المصراحة
 وضع اطلاق اسم المشبه على المشبه به في الحقيقة لا اشتراكا كما في الجنس بالدعوى (قوله
 كما تقول الخ) لما كان قوله أن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه وتريد به الآخر يحمل ما اذا ذكر اسم

(وقسم) البكائي (الجواز اللغوي)
 الراجع الى معنى الكلمة المتن من لفائدة
 (الى الاستعارة وغيرها) بأنه ان تضمن
 المسالفة في التشبيه فاستعارة والا فغير
 استعارة (وعرف الاستعارة بأن تذكر
 أحد طرفي التشبيه وتريد به) أي بالطرف
 المذكور (الاخر) أي الطرف المتروك
 (مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به)
 كما تقول في الجمال أسد وانت تريد به الرجل
 الشجاع مدعيا أنه من جنس الاسد

المشبه به وأريد منه المشبه كافي المصراحة ويشمل ما إذا ذكر اسم المشبه وأريد به المشبه به كافي المكنية
عنده مثل الشارح بمشالين الأول للأول والثاني للثاني (قوله فتثبت له ما يخص المشبه به) أي
فلما ادعت دخول المشبه وهو الرجل الشجاع في جنس المشبه به وهو الأسد أثبت له ما يخص
المشبه به وهو اسم جنسه أي اسم حقيقة الذي هو لفظ الأسد فانه اسم لجنسه وحقيقته الذي هو
الحيوان المفترس (قوله وكما تقول ان ثبت المنية الخ) فأنت لم ترد بالمنية التي هي اسم المشبه
معناها الحقيقي الذي هو الموت المجرد عن السبعية الادعائية بل أردت به بمعنى السبع الذي
هو المشبه به ~~لا~~ لم ترد بها السبع الحقيقي بل السبع الادعائي وهو الموت المدعى له السبعية أثبت لها ما يخص السبع
ونما أطلق لفظ المنية على السبع الادعائي وهو الموت المدعى له السبعية أثبت لها ما يخص السبع
المشبه به وهو الاظفار هذا حاصل كلامه وأنت خير بأن هذا لا يلائم قول المصنف وترديه
الآخر لانه لم يرد بالمنية هنا الظرف الآخر الذي هو السبع الحقيقي الا أن يقال ان قول
السكاكي أن تذكر أحد الطرفين وتريد الآخر معناه وتريد الآخر حقيقة أو ادعاء وحاصل تقرير
الاستعارة بالكناية في أن ثبت المنية أظفارها بفلان على مذهب السكاكي أن تقول شبت المنية
وهي الموت بالسبع وادعينا أنهم أفراد من أفرادها وأن له فردين الفرد المعلوم وهو السبع الحقيقي
أعنى الحيوان المفترس والفرد الادعائي وهو الموت المدعى سبعيته ثم أطلقنا لفظ المنية على السبع
الادعائي ولما أطلقناه عليه أثبتنا له ما يخص السبع وهو الاظفار (قوله ويسمى) بالبناء للفاعل
وفاعله فهو عائد على السكاكي وكذا يقال فيما بعد (قوله سواء كان هو المذكور) أي كافي المثال
الأول وقوله أو المتروك أي كافي المثال الثاني والمراد سواء كان مذكورا أو متروكا أو كافي المثال
(قوله ويسمى اسم المشبه به مستعاراً) أي سواء كان اسم المشبه به هو المذكور كافي المثال
الأول أو المتروك كافي المثال الثاني ومعنى كونه مستعاراً مع أنه متروك أنه يستحق الاستعارة
اللفظية لكنها تركت مكنياً عنها بلوازم المشبه به هذا كلام السكاكي وهو دال على أن المستعار
في قولنا اظفار المنية ثبت بفلان هو لفظ السبع والمستعار له المنية وسبأى له ما يخص ذلك
وهو أن المستعار في الاستعارة بالكناية هو لفظ المنية المعبر عنه بالاسد الادعائي وهو مقتضى قوله
أقول أن تذكر اسم أحد الطرفين وتريد الآخر وذلك لانه فسر الاستعارة بالذكور ومتعلق بالذكر هو
المستعار فعلمت مما ذكر أن في كلام السكاكي بالنسبة للاستعارة بالكناية تناقضاً لأن كلامه
في بعض المواضع يفيد أن الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المتروك وفي بعض المواضع يفيد أنها
لفظ المشبه المذكور (قوله وقسمها الى المصريح بها والمكنى عنها) يستفاد منه انها
لا يمتنعان وهو كذلك من حيث المفهوم وأما من حيث الصدق في مادة فقد يمتنعان كافي قوله
تعالى فإذا هم الله لباس الجوع والخوف فقد اجتمع الاستعارتان في لباس فانه شبه ما عانى الانسان
عند الجوع من أثر الضرر بالخول والاصفرار من حيث الاشتغال باللباس واستعير له اسمه ومن حيث
الكرهية بالطعم المتر البشع فتكون استعارة مصراحة تظنر الأول وكنية تظنر الثاني وتكون الازاحة
تخيلاً (قوله أن يكون الطرف المذكور) أي المذكور اسم المشبه به أي وعنى بالمكنى عنها
أن يكون الطرف المذكور اسم المشبه ولا يمتنع ما في كلامه من التسامح لان كون الطرف المذكور
اسم مشبه أو شبهه به ليس هو المصريح بها ~~أراد~~ في عنها لأن المصريح بها والمكنى عنها هو اللفظ
لا الدون المذكور (قوله وجعل منها) أي من الاستعارة المصريح بها الحقيقية وتخييلية أي ولم يجعل
من ذلك في المكنية ولعل ذلك أن المشبه به في الحقيقة لا يكون اثباتاً في الحس أو انعقل والمشبه به
في التخييلية لم يكن ثابتاً الا في الوهم والمكنية عند السكاكي لا يكون المشبه به فيها الا تخييلها كالسبع
الادعائي في أن ثبت المنية أظفارها بفلان فان المشبه عنده المنية والمشبه به السبع الادعائي وهو

ثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه
وكما تقول ان ثبت المنية أظفارها فأنت تريد
بالمنية السبع بالادعاء السبعية التي أثبت لها
ما يخص السبع المشبه به وهو الاظفار ويسمى
المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك
المشبه به سواء يسمى اسم المشبه به مستعاراً
مستعاراً منه ويسمى اسم المشبه به (وقسمها) أي
ويسمى المشبه مستعاراً له (وقسمها) أي
الاستعارة (الى المصريح بها والمكنى عنها) (المذكور)
فالمصريح بها أن يكون الطرف (المذكور)
من طرف التشبيه (وهو المشبه به وجعل منها)
أي من الاستعارة المصريح بها (فحقيقية
وتخييلية)

الموت المدعى سببته فلما كان المشبه به فيها عنده لا يكون الاتخيلية المتبع تنسجها للتحقيقية
والخيلية وأما على رأي المصنف في المكنية فامتناع تنسجها اليها ظاهر (قوله وانما لم يقل)
أي المصنف وقسمها اليها المشعر بانحصارها في القسمين بل عدل الى قوله جعل منها ~~كذا~~
وكذا المشعر ببقاء شيء آخر وراء الحقيقية والتخيلية لان المتبادر الخ (قوله لان المتبادر الى الفهم
من الحقيقية الخ) أي من اطلاق لفظ الحقيقية واطلاق لفظ التخيلية وقوله ما يكون على
الجزم أي ما يكون استعارة حقيقية جزما وما يكون استعارة تخيلية جزما لا على سبيل الاحتمال
وانما كان المتبادر الى الفهم ما ذكر لان الاصل اطلاق اللفظ على ما يوجد فيه معناه فتكون نسجته به
جزما واطلاقه على ما يحتمل أن يوجد فيه معناه فتكون التسمية به احتمالا خلافا للمتبادر
(قوله وهو قد ذكر) أي السكاكي أي والحال انه قد ذكر للمصنعة قسما آخر (قوله كما ذكر
في بيت زهير) أي وهو قوله سابقا

صحا القاب عن سلى وأقصر باطله * وعزى أفراس الصبا ورواحله

فقد وجه فيه وجهين كما تقدم أحدهما أن يكون شبه الصبا بالجهة المقضى منها الوطروا ضمرا لتشيبه
في النفس استعارة بالكناية وعليه تكون الأفراس والرواحل تخيلا قرينة للمكنية والآخر أن يكون
شبهه اسباب استيفاء اللذة أو أن الصبا بالأفراس والرواحل فتكون الأفراس والرواحل
تحقيقية وذكر الصبا على هذا التجريد والخاصصل انه لو قال المصنف وقسمها الى الحقيقية والتخيلية
لا يقتضى أن السكاكي حصرها في القسمين وهو لا يصح لانه ذكر للمصنعة قسما آخر وهو المحتملة
للتحقيقية والتخيلية فلهذا عدل عن قوله وقسمها الى قوله وجعل منها الخ المقضى أن ثم قسما
آخر وهو قسم الاحتمال ولا يقال قسم الاحتمال داخل في الحقيقية والتخيلية لانا اذا قلنا
المصنعة تنقسم للتحقيقية والتخيلية فمعناه للتحقيقية جزما أو احتمالا والتخيلية جزما أو احتمالا
لانا نقول المتبادر من اطلاق لفظ الحقيقي والتخيل ما يكون كذلك جزما لا احتمالا كما تقدم
وقد يقال ان هذا التقسيم أعنى قولنا هذه الاستعارة مجزوم بتحقيقها وهذه الاستعارة مجزوم
بتخييلها وهذه محتملة للتحقيقية والتخيلية تقسيم في الامثلة وليس كلامنا في تقسيم الامثلة الى
ما يجوز من الاستعارة فيه حقيقية أو تخيلية أو محتملة وانما كلامنا في تقسيم مفهوم الاستعارة
المصنعة ولا شك أنه مضمحل في نوعي الحقيقية والتخيلية والمثال المحتمل غير خارج عن النوعين
فتأمل (قوله أي بما يكون الخ) لا يعني ما في هذا الكلام من المسامحة لان الاستعارة الحقيقية
ليست كون المشبه المتروك متحققا حسا أو عقلا ولم تقدم له هذا أصلا فكان الاولى أن يقول
أي لفظ المشبه به المنقول للمشبه المتروك لفظه الحقيقي حسا أو عقلا والاوّل كلف أسد المنقول
للرجل الشجاع في قولك رأيت أسدا في الختام والثاني كلف الصراط المستقيم المنقول للدين القيم
بمعنى الاحكام الشرعية في قوله تعالى اخذنا الصراط المستقيم (قوله وعدا الثميل) أي
الاستعارة التخييلية وتقدم انها تسمى التخييل على سبيل الاستعارة وتسمى تخيلا مطلقا خارجة فلا
حاجة لتقدير الشارح قوله على سبيل الاستعارة قاله في الاطول وقد يقال قصد الشارح بزيادته
على سبيل الاستعارة الايضاح بذكر الاسم الاعرف (قوله أي من الحقيقية) أي التي هي قسم
من أقسام الجواز المفرد ولا اجزاء الاعتراض الآتي (قوله مع القطع) أي لا الحقيقية مع الاحتمال
(قوله ومن الامثلة) أي ومن أمثلة الحقيقية على القطع وهذا مقول القول (قوله الحقيقية
مع القطع) صفة للاستعارة (قوله استعارة وصف احدي صورتين متفرعتين من أمور لوصف
صورة أخرى) فيه بحث لان المستعار أبدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها الا وصفها كالتبدل
عليه ظاهر العبارة فان تأويل ذلك بأن المراد بالوصف اللفظ بناء على أن اللفظ كوصف يستلزم

وانما لم يقل وقسمها اليها الا لان المتبادر الى الفهم
من الحقيقية والتخيلية ما يكون على الجزم
وهو قد ذكر قسما آخر معناه الاحتمال للتحقيقية
والتخيل كما ذكر في بيت زهير (وقدر الحقيقية
بما مر) أي بما يكون المشبه المتروك متحققا
حسا أو عقلا (وعدا الثميل) على سبيل
الاستعارة كما ذكر في قولك رأيت أسدا
وتؤخر أخرى (منها) أي من الحقيقية مع
القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدي
صورتين متفرعتين من أمور لوصف صورة
أخرى

قوله وهذا مقول القول هكذا في النسخ
وليفتر أن القول الذي هذا مقوله وقوله
أيضا قوله الحقيقية مع القطع صفة
للاستعارة بكون هذا مقوله الشارح
كلمة استعارة بكون هذا مقوله الشارح
يكون المراد صفة كقوله استعارة بكون
في قول الشارح أي من الحقيقية بكونها
أي من الاستعارة الحقيقية بكونها
أي من

المعنى فلا يتأتى هذا التأويل في قوله لوصف صورة أخرى لأن المستعارة لنفس المشبهة لا لفظه اللهم
 الآن بقية تدرج مضاف وهو بيان فكأنه قال ومن الأمثلة استعارة لفظ إحدى صورتين منتزعتين
 عن أمور إيمان الصورة الأخرى فتكون اللام في قوله لوصف صورة أخرى للعرض لا لاصالة الاستعارة
 أعقري أو يقال المراد بالوصف الهيئة وتكون اضافته لما بعده بياناً ويجعل في الكلام مضاف
 محذوف والمعنى استعارة دال هيئة هي إحدى هئتين منتزعتين من عدة أمور هي الهيئة
 الأخرى فتأثل هذا وكنان الأولى للسكاكي أن يقول لوصف الصورة الأخرى بالتعريف لأن
 التذكير يوهم أن المستعارة غير إحدى الصورتين المنتزعتين والفرض أن لفظ أحدهما استعير
 للأخرى لا لتفسيرها كما تقدم في استعارة اللفظ الدال على حالة الذي يريد الذهاب فتقدم رجلاً ثم يريد
 الرجوع فيؤخرها وذلك اللفظ هو أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى لبيان حالة المتردد بين فعل الأمر
 وتركه ومعنى بيانها الدلالة عليها وقد تقدم أن تلك الحالة في الطرفين انتزعت من متعدد وذلك ظاهر
 (قوله ورد ذلك) أي عند التثبيل من الاستعارة الحقيقية التي هي قسم من الجواز المفرد (قوله
 مستلزم للتركيب) أي لأن التثبيل كما تقدم أن ينقل اللفظ الماركب من حالة تركيبة وضع لها إلى
 حالة أخرى (قوله المتأني للأفراد) أي الذي هو لازم للاستعارة الحقيقية وذلك لأن الاستعارة
 من أقسام الجواز المفرد فهي مستلزمة للأفراد أذ هو وصف غير مفارق لها كما أن التركيب وصف
 لازم للتثبيل لا يفارقه (قوله فلا يصح الخ) أي وإذا كان التركيب الذي هو لازم للتثبيل
 منافياً للأفراد اللازم للاستعارة فلا يصح الخ (قوله لأن تنافي الأوازم) أي كالأفراد والتركيب
 وقوله يدل على تنافي المزومات أي كالتثبيل والاستعارة الحقيقية فلا يجتمعان في شيء واحد بأن
 يكون استعارة حقيقية وتمثيلاً لفرج ب أن التثبيل لا يكون استعارة حقيقية (قوله واللازم الخ)
 أي واللايدل تنافي الأوازم على تنافي المزومات بأن كان يمكن اجتماع المزومات مع تنافي الأوازم
 لزوم اجتماع اللازمين المتنافيين كالأفراد والتركيب ضرورة وجود كل لازم عند وجود ما زومه واجتماع
 اللازمين المتنافيين كالأفراد والتركيب بحال بالبداهة لاداءه لاجتماع التثبيل وهو أفراد
 ولا أفراد وتركيب ولا تركيب (قوله والجواب الخ) هذا شروع في أجوبة خمسة أتت بها الشارح
 انصار السكاكي وسأصل الأول أن السكاكي عند التثبيل قسمان مطلق الاستعارة التصريحية
 الحقيقية الشاملة للأفرادية والتركيبية ولا شك أن مطلق الاستعارة الحقيقية يكون تمثيلاً
 مستلزمًا للتركيب ولم يعد التثبيلية من الاستعارة الحقيقية الأفرادية حتى يرد البحث (قوله
 وقسم الجواز المفرد الخ) جواب عما يقال السكاكي قد قسم الجواز المتضمن للثبيل كجواز الاستعارة
 وغيرها بعد أن سعاد لغويًا وعرف اللغوي كما تقدم بأنه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فلزم
 أن يكون المتضمن للثبيل قسمًا من المفرد وإذا كانت الاستعارة قسمًا من المتضمن لزم أن تكون مفردة
 لأن قسم الشيء أخص منه ولازم الأعم لازم للأخص وإذا كانت الاستعارة يلزم أن تكون مفردة
 فلزم عن عند التثبيل منها كون المركب مفردًا وهو باطل فلا يصح دفع البحث بما ذكر من الجواب
 (قوله لا توجب الخ) أي بل يصح تقسيم الشيء إلى ما هو في نفسه ليس أخص من المقسم بل ينسبه
 وبين المقسم عموم وخصوص من وجه كما في تقسيم الجواز المفرد إلى الاستعارة وغيرها فإن الجواز
 والاستعارة يجتمعان في نحو الأسد يطلق على الرجل الشجاع بواسطة المبالغة في التشبيه وينفرد الجواز
 المفرد في نحو العين تطلق على الزينة مجازاً من سلا وتنفرد الاستعارة عن المفرد في نحو أراك تقدم رجلاً
 وتؤخر أخرى وكما في تقسيم الأبيض إلى حيوان وغيره فإن الحيوان الذي قسمت إليه الأبيض بينه
 وبين الأبيض عموم وخصوص من وجه يجتمعان في الحيوان الأبيض وينفرد الأبيض في البص وينفرد

(ورد ذلك) (بأنه) أي التثبيل (مستلزم)
 للتركيب المتأني للأفراد (قوله فلا يصح)
 لأن تنافي الأوازم يدل على تنافي المزومات
 واللازم عند وجود المزوم والجواب أنه عند
 التثبيل قسمان مطلق الاستعارة التي هي مجاز
 الحقيقية لا من الاستعارة التي هي مجاز
 مفرد وقسمته الجواز المفرد إلى الاستعارة
 وغيرها لا توجب كون كل استعارة مجازاً
 مفرداً كقولنا الأبيض أبيضاً لا يكون
 فالحيوان قد يكون أبيض وقد لا يكون

الحيوان في الرنح وإذا صح كون الاستعارة ليست أخص من المفرد بل بينها وبينه عموم وخصوص
من وجه صحيح تقسيمها للتشكيل وغيره فلا يلزم التركيب في التشكيل ويلزم الأفراد في غيره فيكون صدق
الجماز المفرد عليها انما هو في الفرد الذي يجتمع معه فيه لا فيما تنفرد عنه وانما قلنا بل يصح تقسيم
الشيء الى ما هو في نفسه أى من حيث ذاته ليس أخص من المقسم اشارة الى انه من حيث انه قسم لا بد
أن يكون أخص لان الحيوان من حيث انه قسم انما يصدق على الحيوان الابيض لكن الذي يخبر به عنه
يجوز أن لا يكون مفهومه أخص كما في المثال وهذا يدفع ما يقال يحصل هذا الجواب الذي أشار له
الشارح بقوله وقسمته الخ أن قسم الشيء قد يكون أعم منه وهذا حال عن التحقيق اذا اعتقلا مطبقون
على أن قسم الشيء لا بد أن يكون أخص منه والحاصل انه ليس غرضه بقوله كقولنا الخ الاستدلال
بأن قسم الشيء قد يكون أعم منه بل غرضه أن تقسيم الجماز المفرد للاستعارة وغيرها لا يقتضي حصر
الاستعارة في الجماز المفرد كما أن تقسيم الابيض الى الحيوان وغيره لا يقتضي انحصار الحيوان في
الابيض فتأمل (قوله على أن الخ) هذا جواب ثان يمنع كون المقسم الذي قسمه السكاكي للاستعارة
وغيرها الجماز المفرد وحاصله لا نسلم أن المقسم في كلامه الجماز المفرد حتى يقال كيف يجعل التشكيل
الذي هو مركب من أقسام المفرد بل المقسم في كلامه مطلق الجماز فقسمه الى الاستعارة وغيرها ثم
قسم الاستعارة الى التشيلية وغيرها وحينئذ فالمقسم صادق بالمركب الذي هو بعض الاستعارة
فلا يلزم اجتماع الأفراد من حيث ان المقسم مفرد والتركيب من حيث كون المقسم مركبا والدليل
على أن المقسم في كلامه مطلق الجماز لا الجماز المفرد أنه قال بعد تعريف الجماز الخ وأما الجواب الأول
فهو بتسليم أن المقسم في كلامه الجماز المفرد ومنع كون القسم أخص من المقسم مطلقا فحاصله انما نسلم
أن المقسم هو الجماز المفرد لكن لا مانع من كون قسم الشيء كالا استعارة أعم منه وحيث كان الجواب
الأول بالتسليم والثاني بالمنع فكان الواجب تقديم الجواب الثاني على الأول لان الجواب بالمنع يجب
تقديمه صناعة في مقام المناظرة على الجواب بالتسليم (قوله ليس هو الجماز المفرد) أى بل مطلق
الجماز (قوله لانه قال بعد تعريف الجماز) أى بعد تعريف الجماز المفرد بالتعريف المذكور (قوله
أن الجماز عند السلف) يعنى مطلق الجماز لا المعترف بما ذكره أولا الذي هو المفرد (قوله راجع الى
معنى الكلمة) وهو أن تنقل الكلمة عن معناها الاصل الى غيره (قوله راجع الى حكم الكلمة)
أى وهو أن تنقل الكلمة عن اعرابها الاصل الى اعراب آخر بسبب نقصان كلمة أو زيادتها مع بقاء
اللفظ على معناه كما سيجي في الفصل الآتي (قوله خال عن الفائدة) وهو اسم المطلق المستعمل
في المقيد وعكسه فهو عند السكاكي ليس بجماز مرسل كما هو عند النجوم (قوله وغير استعارة)
أى وهو الجماز المرسل (قوله وظاهر الخ) هذا من تنبيه الدليل الذي استدلل به على أن المقسم
في كلام السكاكي مطلق الجماز لا خصوص الجماز المفرد المشار له بقوله لانه قال الخ وحاصله كلامه
أن السكاكي قد جعل من جملة أقسام الجماز الجماز العقل والراجع الى حكم الكلمة وبالنسبة أن
كلامه ما خارج عن الجماز المعترف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أما كون العقل خارجا
عند فلانه هو اسناد الفعل أو ما في معناه الى غير من حوله فليس داخل في جنس الكلمة وأما كون
الراجع الى حكم الكلمة ليس داخل في ذلك المعترف بما ذكره فلان اعراب الذي هو محل التجوز سواء
قلنا انه معنوي أو لفظي غير داخل في جنس الكلمة قطعا أما على القول بأنه معنوي فظاهر
وأما على القول بأنه لفظي فلان المراد باللفظ في تعريف الكلمة وهو لفظ وضع اعنى مفرد اللفظ
المستقل لا ما لا يتحقق له الا بتحقق لفظ آخر كهدا واذا كان هذان القسمان أعنى الجماز العقلي والراجع
الى حكم الكلمة ليسا داخلين في الجماز المعترف بالكلمة الخ وقد أدخلهما السكاكي في أقسام الجماز
وجب أن يريد بالجماز المقسم أعم من السكاكية بأن يراد به مطلق الجماز أعم من أن يكون لفظا أو غيره

على أن لفظ المفاتيح صريح في أن الجماز الذي
جعله منقسم الى أقسام ليس هو الجماز المفرد
المقسم بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
لانه قال بعد تعريف الجماز الخ والعقل والنوع
السلف قسمان لغوي ومعنى الكلمة وراجع الى
قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى
حكم الكلمة وراجع الى المعنى قسمان خال
عن الفائدة ومن ضمن لها والتضمن للفائدة
قسمان العقل والراجع الى حكم الكلمة
خارجان عن الجماز بالمعنى المذكور

كلمة أو غيرها لاجل صحة حصر الجواز في القسمين العقلي واللغوي وحيث كان المراد بالجواز المقسم مطلق مجاز وجب أن يراد بالراجع لمعنى الكلمة أعم من المفرد والمركب لا المفرد فقط والا كان الحصر في القسمين المذكورين باطلا لأن اللغوي حينئذ لا يشمل الراجع لمعنى الكلمة إذا كان مركبا فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوي الراجع لمعنى الكلمة المركب اه تقرير شيخنا العدوي وهو مأخوذ من سم وقال عبد الحكيم وتخصيل هذا أن السكاكي قال الجواز عند السلف قسمان فالمراد من الجواز اللفظ الذي تجاوز عن موضعه الأصلي سواء كان معنى أو اعرابا ونسبة ليدخل فيه الجواز العقلي والجواز الراجع إلى حكم الكلمة ويكون المراد باللغوي ما ليس بعقلي أي أنه الجواز الذي له اختصاص بمكانه الأصلي بحكم الوضع سواء كان في معنى اللفظ أو في حكمه بخلاف العقلي فإن اختصاصه بموضعه الأصلي بحكم العقل كافى فيفتاح واللغوي بهذا المعنى قسمان راجع إلى معنى الكلمة أي إلى معنى اللفظ مفردا كان أو مركبا ليصح الحصر بينه وبين الراجع إلى حكم الكلمة والراجع إلى معنى اللفظ قسمان متضمن للفائدة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة فكل من الاستعارة وغير الاستعارة قسم من الجواز الراجع إلى معنى اللفظ المتضمن للفائدة مفردا كان أو مركبا فلا يكون الجواز المركب قسما من الجواز المفرد انتهى كلامه وتخصيل من كلام الشارح أن الجواب عن اعتراض المصنف على السكاكي بأحد أمرين إما أن يلتزم أن المراد بالجواز المتضمن للفائدة الراجع إلى معنى الكلمة هو الجواز المفرد فتجعل الاستعارة التي جعلت قسمان من الجواز المفرد مراداهما مطلق الاستعارة الشاملة للأفرادية والتركيبية بناء على أنه قد يعبر عن قسم الشيء بما يكون بينه وبين المقسم عموم من وجه وهو الجواب الأول أو تجعل المراد به مطلق الجواز كما هو صريح عبارة المفتاح فتجعل التقسيم على أصله من الاستثناء للاقسام فيلزم أن يراد بالجواز المتضمن للفائدة ما يعبر عنه المركب فيكون تقسيم الاستعارة إلى التمثيل المركب وغيرها لا ينافيه (قوله فيجب أن يراد بالخ) تفريع على ما لزم من قوله وظاهر الخ من وجوب كون المقسم أعم أي وظاهر أن الجواز العقلي والراجع لحكم الكلمة خارجان عن الجواز بالمعنى المذكور فيجب كون المقسم أعم من الجواز بالمعنى المذكور وإذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق الجواز أعم من أن يكون لفظا أو غيره كلمة أو غيرها وجب أن يراد بالراجع لمعنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح حصر الجواز بالمعنى الآخر في القسمين العقلي واللغوي إذ لو أريد بالراجع لمعنى الكلمة المفرد فقط كن حصر الجواز في القسمين المذكورين باطلا لأن اللغوي حينئذ لا يشمل الراجع لمعنى الكلمة إذا كان مركبا فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوي الراجع لمعنى الكلمة المركب (قوله وأجب) أي عن هذا البحث الذي أورده المصنف على السكاكي (قوله أن المراد بالكلمة) أي الواقعة في تعريف الجبز وقوله اللفظ أي وحيث أريد بالكلمة اللفظ دخلت الاستعارة التمثيلية في التقسيم وحينئذ سقط الاعتراض (قوله نحو كلمة الله) أي من قوله تعالى وكلمة الله هي العليا فإن المراد بكلمته تعالى كلامه لأن قوله هي العليا أي في البلاغة والبلاغة لا تكون في الكلمة بل في الكلام قوله يس ورد هذا الجواب بأن إطلاق الكلمة على اللفظ من إطلاق الاختصاص على الأعم وهو مجاز يحتاج إلى قرينة ولا قرينة هنا تدل عليه والتعاريف يجب صونها عن الجوازات الخالية عن القرينة المعينة على أن التفسير بكلمة الله لا يناسب لأن المراد منها الكلام لا اللفظ الشامل للمفرد والمركب فالتفسير بها يقتضي تخصيصها في التعريف بالمركب وقد يقال إن التفسير بها من حيث أن الكلمة لم يرد بها في كل من الآية والتعريف معناها الحقيقي وهو اللفظ المفرد الموضع لمعنى تأمل (قوله أن التمثيل) أي الاستعارة التمثيلية لا يستلزم التركيب لأن الصورة المتفرقة من متعدد لا تستلزم الامتداد يستترع منه ولا تعين الدلالة عليها بلفظ مركب فيجوز أن يعبر عن الصورة المتفرقة بلفظ مفرد مثل المثل

ويجب أن يراد بالراجع إلى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين واللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو كلمة الله الثاني أن لا تسلم أن التمثيل يستلزم التركيب

قوله وغيرها هكذا في النسخ ولعل الأولى وغيرها أي التمثيل الآن يقال إن التأنيث على تأويل التمثيل بالاستعارة التمثيلية تأمل اه

(قوله مبني على التشبيه القليل) أي وهو ما كان وجهه منتزعا من متعدد ففيما صح ذلك التشبيه
صح الاستعارة القليلة لا بناء على أنه إذا اقتصر في التشبيه القليل على اسم المشبه به صار
استعارة تمثيلية مفردة (قوله وهو) أي التشبيه القليل قد يكون طرفاه مفردين أي فكذلك
الاستعارة المبني عليه (قوله كافي قوله تعالى) أي كالتشبيه في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي
استوقد ناراً فأمثل بعسى الصفة لفظ مفرد وقد شبه حالة ~~المتن~~ فأمر بحذف من استوقد النار
أي وكثيبيه الثريا بعنقود الملاحية في قول الشاعر

وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى * كعنقود ملاحية حين تورا

وإذا صح الاستعارة القليلة فيما يصح فيه التشبيه المذكور والتشبيه المذكور يجوز أن يكون
طرفاه مفردين فيجوز أن يقل لفظ المشبه به المفرد إلى المشبه به بعد حذف اللفظ فيكون لفظ المشبه به
استعارة تمثيلية فصح عد الاستعارة القليلة من أقسام الجواز المفرد واندفع الاعتراض على
السكاكي ورد هذا الجواب بأمر منها انه وان كان مبطل لكلام المعترض وهو المصنف القائل

بإستلزام التركيب للتمثيل لكنه لا يتفق السكاكي الجواب عنه لأنه مثل للتمثيل مركب وهو أني أرا
تقدم رجلا الخ لكونه يرى اشراط التركيب في التمثيل ومنها أن هذا الجواب مبني على أن مجاز
التمثيل تابع لتشبيه التمثيل دائما وأن ذلك التشبيه يجري في المفردين والذي نسب للعقدين أن كلام
مجازا التمثيل وتشبيه التمثيل لا يجريان في المفردين أصلا وعليه فاستقدم من أن تشبيه الثريا بالعنقود
من تشبيه التمثيل فهو خلاف التحقيق ولا ترد الآية المذكورة لاحتمال أن المراد بالمثل الهيئة واعلم
أن الخلاف في كون التمثيل يستلزم التركيب أو لا يستلزمه حاصل بين الشارح والعلامة السيد

أيضا فذهب الشارح في حاشية الكشف إلى عدم الاستلزام وأنه أي التمثيل قد يكون تبعية كافي
قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم قال صاحب الكشف تمثيل لحالهم من تابهم بالهداية فقال
الشارح في حاشيته يريد أنه استعارة تمثيلية وردت السيد بأن التبعية لا تكون إلا في المفردات
ضرورة أن لا تكون إلا في معنى الفعل ومتعلق معنى الحرف والتمثيلية لا تكون إلا في المركب فيبينها

تناف وأجاب الشارح بأننا نسلم أن الاستعارة القليلة لا تكون إلا مركبة بل مدارها على كون
وجه الشبه منتزعا من متعدد وردت السيد بأن وجه الشبه منتزع من الطرفين وإذا كان كذلك
فلا بد فهم ما من التعدد وأجاب الشارح بأنه بعد انتزاع وجه منهما لا مانع من اعتبار التضام

والتلاصق حتى تصير جميع الأشياء كالشيء الواحد وردت السيد بأن هذا بعيد من تقرير القوم
في الاستعارة التبعية من أن معنى الحرف لا بد أن يكون جزئيا وتعتبر الاستعارة في بعد اعتبارها
في المطلقات والشيء الجزئي لا ينتزع من متعدد والالزم الثاني لأن الجزئي مفرد يوجب دفعة والمنتزع

يوجد شيئا بعد شيئا قال العلامة عبد الحكيم والحق أن هذا التحامل من السيد على الشارح والزام
بما لا يلزم أذ معنى الحرف نسبة جزئية وهي لا تعقل إلا بين معتدأ عن المنسوب والمنسوب اليه فهما
داخلان في الموضوع له معنى الحرف فلا مانع من انتزاع معناه من متعدد على أنالوسلما ذلك

فمؤخذ منه التعدد بطريق اللزوم وإن كان مفردا في حذ ذاته فتأمل وذكر العلامة اليعقوبي أن قوله
تعالى أولئك على هدى من ربهم يحتمل ثلاثة أوجه من التفسير فإن قدر تشبيه الهدى بكوب يوصل
للمقصود تشبيهها بغيره في النفس وأتى معه بأوزمه الدالة عليه وهو لفظ على كان ذلك الجوز من باب
الاستعارة بالكناية وإن قدر تشبيه تمسكهم بالهدى وأخذهم به بعنقود كعب من كوابله والتصاقه به ثم
استعمات فمد على التي هي من عروق الجوز في التشبيه كان ذلك الجوز من باب الاستعارة
التبعية وإن قدر أن فيه تشبيه مجموع هيئة المهدي والهدي وتمسك به بهيمة راكب وهو كوب فتقل

لفظ إحدى الهيئتين لاخرى كان من التمثيل وكان الأصل أن ينقل مجموع ألسان الهيئة المشبه بها

بل هو استعارة مبني على التشبيه القليل
وهو قد يكون طرفاه مفردين كافي قوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً الآية

كأن يقال في غير القرآن أولئك على مركوبهم الموصول لانه مقصود أو نحو ذلك لكن استغنى عن ذلك
 اللفظ على لانها تأتي عن راكب ومركوب وتقدير تلك اللفظ لا في نظم الكلام بل في المعنى انتهى
 (قوله الثالث أن إضافة الخ) المراد بالاضافة التقوية فقوله واقتراها عطف تفسير وحاصله أن لا نسلم
 أن التثني فيه استعارة مركب واختص فيه استعارة مفرد وكلمة واحدة وحينئذ فلا تنافي بين الاستعارة
 التي هي قسم من انجساز المسمى بالكلمة وبين التثني لأن التثني كلمة على هذا أيضا فقوله ثم تقدم
 رجلا وتوخر أخرى المستعار هو التقديم والمستعار له هو التردد والتقديم كلمة واحدة وأما اضافته من
 جهة المعنى إلى الرجل واقتراها تلك الرجل بكونها توخر مرة أخرى فلا يخرج عن تسميته كلمة فان اللفظ
 المقيد لا يخرج بتقدمه عن تسميته الاصلية وأصل هذا الكلام التردد كقوله ثم تقدم رجلا مع تأخيرها
 ثم استعيرت هذه الكلمة المقيدة للتردد وأخذ منها الفعل تبعاً وهذا الجواب مردود للقطع بأن مجموع
 اللفظ المركب هو المنقول عن الحالة التركيبية إلى حالة أخرى مثلاً من غير أن يكون لبعض المفردات
 اعتبار في الاستعارة دون بعض وحينئذ تقدم في قولنا تقدم رجلاً وتوخر أخرى مستعمل في معناه
 الأصلي والمجازاً نحو ما في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي أعني صورة تردد من يقوم
 ليذهب فتارة يريد الذهاب فتقدم رجلاً وتارة لا يريد فتوخر تلك الرجل مرة أخرى وهذا ظاهر عند
 من له معرفة بعلم البيان بقي شيء آخر وهو أن هذا الجواب الثالث تسليم أن الكلمة الواقعة
 في التعريف باقية على حقيقةها والجواب الأول من هذه الثلاثة الأخيرة يمنع ذلك فكان الأول تقديم
 هذا الثالث على الأول كما هو عادة النظار (قوله وفي النكل) أي وفي كل من الاجوبة الثلاثة الأخيرة
 (قوله بما لا يتحقق لعنه) أي باللفظ لا يتحقق لما عني منه عند التجوز لا في الجنس اعدم ادراكه بأحدى
 الحواس الخمس الظاهرة ولا في العقل اعدم ثبوته في نفس الامر ولما كان ما لا يتحقق له حساً ولا عقلاً
 شاملاً لما لا يتحقق له في الوهم أيضاً ضرب عن ذلك بقوله بل هو الخ (قوله صورة وهمية) أي اختراعها
 المتخيلة بأعمال الوهم أيها لان الانسان قوة لها تركيب المتغيرات وتفريق المركبات اذا استعملها
 العقل تسمى مفكرة واذا استعملها الوهم تسمى متخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له
 بأعمال الوهم أيها تسمى استعارة تخيلية كذا في الاطول (قوله محضة) أي خالصة من التحقيق
 الحسي والعقلي فقوله لا يشوبها الخ تفسير اقوله محضة ونص كلامه في المفاتيح المراد بالتخيلية
 أن يكون المشبه الماتروك شيئاً وهمياً محضاً لا يتحقق له الا في مجزئ الوهم وهذا بخلاف اعتبار السلف
 فان أظفار المنية عندهم أمر محقق شابه توهم النبوة للمنية فهناك اختلاط توهم وتحقيق بخلاف
 ما اعتبره فانه أمر وهمي محض لا يتحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته (قوله فانه) أي
 الهدى (قوله في الاعتبار) أي اخذ النفوس واهلاكها بالقهر والغلبة (قوله اخذ
 الوهم) أي شرع الوهم الذي من شأنه فرض المستحيلات وتقدير الاباطيل بأعمال المتخيلة في تصويرها
 بصورته لان ذلك مقتضى المشابهة والارتباط ولولم يكن صحيحاً في نفس الامر والمراد بالوهم القوة
 الواهمة (قوله واختراع) عطف على تصوير أي وفي اختراع لوازمها مثل لوازمه كالأظفار
 (قوله وعلى الخدوس) على معنى الباء وهو متعلق بكونه بعدد وما يكون عطف على لوازم عطف
 تفسير وقوله به مؤخره من تقديم أي اخذ الوهم في اختراع لوازمه أي في اختراع ما يكون به قوام أي
 حصول اغتيال السمع للنفوس بالخصوص وأشار بهذا الى انه ليس المراد مطلقاً اللوازم لان السمع
 لوازم كثيرة كعدم النطق لكن ليست مرادة بل المراد لوازم خاصة يكون بها قوام وجه الشبه فان
 قلت جعله قوام الغتيال بالأظفار يشافي ما سبق للشارح من أن الأظفار بها كمال الغتيال لا قوامه
 لان الغتيال قد يكون بالناب بخلاف اللسان فان به قوام الدلالة في المتكلم قلت في الكلام حذف
 مضاف والاصل وما يكون به كمال قوام اغتيال السمع للنفوس على الخصوص فلا منافاة وفي الاطول

الثالث أن إضافة الكلمة إلى شيء أو تشبيهها
 واقتراها بألف شيء لا يخرجها عن أن تكون
 كلمة فالاستعارة في مثل اراك تقدم رجلاً
 وتوخر أخرى هو التقديم المضاف إلى الرجل
 المقترن بتأخير أخرى والمستعار له هو التردد
 تقدم كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وفي
 انكسر نظراً ودرناه في الاستعارة (وقس) أي
 السمع أي الاستعارة (التخيلية
 بما لا يتحقق لعنه حساً ولا عقلاً بل هو) أي
 معناه (صورة وهمية محضة) لا يشوبها
 شيء من التحقيق العقلي أو الحسي (كلفظ
 الاظفار في قول الهدى)
 وإذا المتية أثبت اظفارها
 التي كل تمية لا تمنع
 (فانه لما شبه المنية بالسمع في الاعتبار اخذ
 الوهم في تصويرها) أي المنية (بصورته)
 أي السمع (واختراع لوازمها) أي لوازم
 السمع المنية وعلى الخه ومن ما يكون قوام
 اغتيال السمع للنفوس

أن ما هنا منقول عن السكاكي فهو عبارة ولم ينسب الشارح على فسادها اعتمادا على ما سبق فلا يقال إن ما هنا مناقض لما تقدم (قوله فاخترع لها الخ) أي فلما صور الوهم المنية بصورة السمع بالتصوير الوهمي وأثبت لها الوازم يكون بها قوام وحصول وجه التشبيه اختراع الوهم لتلك المنية صورة وهمية مثل صورة الاظفار المختصة بالسمع في الشكل والقدر (قوله ثم أطلق عليه لفظ الاظفار) أي الموضوع للصورة الحسية بعد رعاية التشبيه (قوله فيكون استعارة نصريجية) أي وتخييلية فتسمى بالاستعارة التصريجية التخييلية أما كونها تخيلية فلأن اللفظ نقل من معناه الأصلي لمعنى متخيل أي متوهم لا يثبت له في نفس الامر وما كونها نصريجية فلأنه قد أطلق اسم التشبيه وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو الصورة الوهمية (قوله وهو) أي المشبه به الاظفار المحققة (قوله والقرينة) أي على أن الاظفار نقلت عن معناها وأطلقت على معنى آخر (قوله اضافتها) أي الاظفار الى المنية فان معنى الاظفار الحقيقي ليس موجودا في المنية فوجب أن يعتبر فيها معنى يطلق عليه اللفظ ولا يكون الا وهميا لعدم امكانه حسا أو عقلا (قوله والتخييلية عندهم قد تكون بدون الاستعارة بالكناية) أي وأما عند المصنف والقوم فهما متلازمان لا توجد احدهما بدون الاخرى فالاظفار في المثال المذكور عندهم ترشح للتشبيه وأما المكينة فانها لا تكون بدون التخييلية كما يأتي عند السكاكي وكذا عند القوم خلافا لما حسب الكشف فانه يجوز وجود المكينة بدون التخييلية (قوله وهذا) أي لكون التخييلية توجد بدون المكينة (قوله مثل لها) أي للتخييلية المنفكة عن المكينة (قوله فصريح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية في المنية) أي لانه عند التصريح بالتشبيه لا يكون هناك استعارة فدل عن كونها مكينة لبناء الاستعارة على تناسي التشبيه فالتخييلية عنده أعم محلا من المكينة (قوله انه) أي وجود التخييلية بدون المكينة (قوله لا يوجد له مثال في الكلام) أي الباسف والافتد وجد له مثال في الكلام غير البليغ كالمثال المذكور وكقولنا لسان الحال الشبيه بالمحكوم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فان قلت بل قد وجد له مثال في كلام البلغاء كقول أبي تمام

لا تسقى ماء الملام فاني * صب قد استعذبت ماء بكاءى

فانه لما أضاف الماء للملام أخذ الوهم في تصور شيء للملام يناسب الماء فاستعار لفظ الماء الموضوع للحق للصورة التوهمة الشبيهة بالماء الحسي استعارة تصريجية تخيلية وهي غير تابعة للمكينة قلت قال في الايضاح لادليل في هذا البيت على انفراد التخييلية عن المكينة لجواز أن يكون ابوقحام شبيه الملام نظرف شراب مكروه لاسمالة على ما يكرهه الشارب لمرارته أو بشاعته فتكون التخييلية مباينة للمكينة عنها وأنه شبه الملام بالماء المكروه نفسه لأن اللوم قد يشك في حرارة الغرام كما أن الماء المكروه يسكن قليل الاوام ثم أضاف التشبيه للمتشبه كما في ليل الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء ومعنى البيت لا تسقى ماء الملامة فان ماء بكاءى قد استعذبت به وحصل لي به الرى وانقطع به العطش (قوله أي اخذ على غير الطريق) أي جرى على غير الطريق الجادة السهلة للدلالة (قوله لمافيه) أي لمافيا ذكره من كثرة الاعتبار وهي تقدير الصور الخيالية ثم تشبيهها بالحققة ثم استعارة اللفظ الموضوع للصورة المحققة لها وفيه مع المكينة عنها اعتبارا مشبهين ووجهين ولفظين وقد لا يتفق امكان صحة ذلك في كل مادة أو قد لا يحسن بخلاف ما ذكره المصنف في تفسير التخييلية فانه خال عن تلك الامور لانه فسرهابا ثبات الامر المختص بالمشبه به للمتشبه (قوله ولا تمس اليها حاجة) أي ولا تدعو الحاجة اليها (قوله وقد يقال) أي في وجه التعسف (قوله ان التعسف فيه) أي فيما ذكره السكاكي في تفسير التخييلية وقوله انه لو كان أي من جهة انه لو كان الخ وقوله لوجب أن تسمى توهيمية أي لانها

(فاخترع لها) أي المنية صورة (مثل صورة الاظفار) المحققة (ثم أطلق عليه) أي على ذلك المثل أي على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار (لفظ الاظفار) فيكون استعارة نصريجية لانه قد أطلق اسم التشبيه وهو الاظفار المحققة على المنية وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية بالسمع مثل الهانيدواظفار المنية الشبيهة بالسمع فصريح بالتشبيه لكون الاستعارة بالكناية في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية في المنية وقال المصنف انه بعد جد الإيجاز له مثال في الكلام (وفيه) أي أخذ على غير التخييلية بما ذكر (تعسف) أي أخذ على غير الطريق لمافيه من كثرة الاعتبار التي لا يدل عليها دليل ولا تمس اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه هو انه لو كان الامر كزعم لوجب أن تسمى توهيمية لا تخيلية

تقرر بالوهم لما تقدم من أن المحور للمنية بصورة السبع والخمسة والواحدة (قوله وهذا) أي توجه التعسف المشار به بقوله الحققة انما هو الوهم أي القوة الواحدة (قوله لانه يصح في التسمية) أي في تسمية شيء باسم (قوله ادنى مناسبة) أي بين الاسم وذلك المسمى والمناسبة هنا موجودة وذلك لأن الوهم والخيال كل منهما قوة باطنية شأنها أن تقر بما لا يثبت له في نفس الامر فهم مشتركان في المتعلق وحينئذ فيجوز أن ينسب لأحدى القوتين ما ينسب للآخرى للمناسبة بينهما والحاصل أن تصوير المشبه بصورة المشبه به واختراع لوازم للمشبه مماثلة لخوازم المشبه به وإن كان بالوهم لكنه نسب للخيال للمناسبة بينهما كما عرفت كذا في سم والاحسن ما تقدم عن الاطول وهذا انما يحتاج اليه ان لم يقرر في الاصطلاح تسمية حكم الوهم تخيلا لكنه قد تقرر ذلك وحينئذ فلا يحتاج الى الاعتذار عن السكاكي بأنه يكفي في ارتكاب هذه التسمية ادنى مناسبة وإلى هذا أشار الشارح بقوله على انهم يسمون الخ (قوله ذكر في الشفاء) أي ذكر الامام ابو علي الحسين بن عبد الله بن سينا في الشفاء وهذا دليل لما ذكره من العسالة وكأنه قال ومما يدل على أن ذلك اصطلاح تقرر قبل السكاكي قول أبي علي في الشفاء ان القوة الخ (قوله هي الرئيسة) أي الغالبة على الحيوان كما قيل ما قاذى مثل الوهم (قوله غير عقل) أي غير صحيح كأن يحكم على أن رأس زيد رأس حمار (قوله ولكن حكما تخيلا) أي فقد سمي صاحب الشفاء حكم الوهم تخيلا (قوله ويخالف تفسيره الخ) عطف على قوله وفيه تعسف أو أنه عطف على تعسف بأن يراد من الفعل مجرد الحدوث فيكون اسما أي وفيه مخالفة لتفسير غيره لها وحاصله انه يعاب على السكاكي فيما ذهب اليه من تفسير التخيلية بأنها لفظ لازم للمشبه به المنقول لصورة وهمية تخيل ثبوتها للمشبه من وجه آخر وهو أن تفسيره التخيلية بما ذكر مخالف لتفسير غيره لها يجعل الشيء الذي تقرر ثبوته لشيء آخر غير صاحب ذلك الشيء يجعل اليد للشمال بفتح الشين وهي الريح التي تهب من الجهة المألوفة فاليد انما هي للحيوان المتصرف وقد جعلت لشيء آخر مغاير لصاحب اليد وهو الشمال (قوله يجعل الشيء) متعلق بتفسير أي يجعل الشيء الذي هو لازم للمشبه به لشيء الذي هو المشبه (قوله يجعل اليد للشمال) أي في قوله

وغداة ربح قد كشفت وقرة * اذا أصبحت يد الشمال زمامها

أي رب غداة ربح قد أزلت بروذنه باطهام الطعام للفقراء وكسوتهم وايقاد النيران لهم وقوله وقرة بكسر القاف أي برد شديد عطف على ربح واذا ظرف لكشفت وزمامها فاعل أصبحت (قوله والاطفار للمنية) أي وجعل الاطفار للمنية في قول الهذلي

واذا المنية أنشبت أظفارها * ألفت كل غيبة لا تنفع

فعلى تفسير السكاكي يجب أن يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون إطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخيلية واستعمال اللفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة البتات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له وكذا يقال في اظفار المنية على المذهبين (قوله قال الشيخ عبد القاهر) هذا استدلال على ما ادعاه المصنف من أن التخيلية عند غير السكاكي جعل الشيء لشيء (قوله لا خلاف في أن اليد استعارة الخ) أي لا خلاف في أن اليد من حيث اضافتها للشمال أو أن في الكلام حذف مضاف أي لا خلاف في أن البتات اليد استعارة ليوافق التفسير بالجعل وقوله الآتي اذ ليس الخ فاندفع ما يقال ان قول الشيخ حجة على المصنف لانه لا يكون اللفظ استعارة ينافي ما ادعاه من كون اللفظ حقيقة لغوية والتجوز انما هو في آيات الشيء لشيء فان قلت قول الشيخ لا خلاف الخ لا يصح اذ كيف ينفي الخلاف مع وجود خلاف السكاكي قلت الشيخ عبد القاهر متقدم على السكاكي فهذا الكلام صدر منه قبل وقوع مخالفة السكاكي فبني الخلاف منه صحيح

(قوله)

وهذا في غاية السقوط لانه يكفي في التسمية ادنى مناسبة على انهم يسمون حكم الوهم تخيلا لأنه صكر في الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاصلة في الحيوان حكم غير عقل ولكن حكما تخيلا (ويجانب) تفسيره التخيلية بما ذكر (تفسير غيره لها) أي غير السكاكي للتخيلية (يجعل الشيء) يجعل اليد للشمال والاطفار للمنية قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في أن

(قوله ثم انك لا تستطيع الخ) أي لا تقدر على ذلك وهذا كناية عن عدم قبول ذلك لانه مستحيل
والافكار تدركه السكاكي وهذا الذي قاله الشيخ تقرير لمذهب القوم وإبطال لمذهب السكاكي
وان كان الشيخ لم يقصد الرد عليه لان السكاكي متأخر عن الشيخ ولا يأتي أن المتقدم يقصد الرد على
المتأخر (قوله قد نقل عن شيء) كالمسارحة الى شيء كالصورة الوهمية الشبيهة باليد (قوله اذ ليس
المعنى الخ) أي كما يقوله السكاكي (قوله بل المعنى على أنه أراد أن ثبت للشمال يدا) أي لا يدل
ذلك على أنه شبه الشمال بالمالك المتصرف باليد في قوة تأثيرها لما تعرض له فلا استعارة في اثبات اليد
لشمال لا لفظ اليد (قوله وبعضهم) أي وهو الشارح الخ لاني (قوله كلمات واهية) زيف بها كلام
المصنف واعتراضه على السكاكي وحاصلها أن تفسير السكاكي واعتباره الصورة الوهمية وتشبيهها
بلازم المشبه به واستعارة اللفظ لها ومخالفتها لغيره في تفسير الاستعارة التخيلية لاجل أن يتحقق
معنى الاستعارة في التخيلية اذ لا يتحقق معناها الاعلى مذهبه لاعلى مذهب المصنف وذلك
لان الاستعارة كلمة استعملت فيما شبه بمعناها ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من
غير تشبيه بمعناها الحقيقي ولا يمكن أن يخص تفسير الاستعارة المذكور بغير التخيلية
لان التخصيص المذكور مخالفا لما اجمع عليه السلف من أن الاستعارة التخيلية قسم من أقسام
الجازا لغوى وحينئذ فلا يمكن ذلك التخصيص وحاصله أن الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ
تفسير لنوع من الجازا لغوى الذي هو الاستعارة فيشكل كل استعارة تكون من الجازا لغوى
والتخيل استعارة ومجازا لغوى بانساق فلو خص تفسير الاستعارة المذكور بغير التخيلية لزم انها
ليست قسم من الجازا لغوى وقد اجمع السلف على انها منه (قوله ينافسها في الشرح)
وحاصله أنها تختار تخصيص تفسير الاستعارة المذكور بغير التخيلية وقولك اتفق على أن التخيل مجاز
لغوى باطل اذ لم يتفق على أن التخيلية مجازا لغوى بمعنى أنها كلمة استعملت فيما شبه بمعناها
والا لما أتى الخلاف وانما اتفق على أنه مجاز كالمجاز العسلي اذ فيه اثبات الشيء لغيره من هو له وأنه
استعارة بالمعنى السابق وهو أن اللفظ المسمى بالتخيل منقول لغيره من هو له واثبت له بغير تشبيه بروز
المستعير في العارية ولما كان هذا محل الوقاف تأتي الاختلاف في أنه هل هناك أمر وهمي
مفروض شبه بمعنى ذلك اللفظ المسمى بالتخيل فيكون التخيل أطلق عليه مجازا لغويا ولا تشبيه فهو
حقيقة لغوية وهذا الاختلاف معنوي قطعاً اذ ما يترتب على كونه حقيقة خلاف ما يترتب على
كونه مجازاً فتدبرين أن تزيف كلام المصنف بما ذكره الخ لاني فاسد (قوله نعم الخ) هذا
استدراك على الاعتراض على السكاكي بمخالفة تفسيره للتخيلية لتفسير غيره وحاصله أن اعتراض
المصنف على السكاكي بأن تفسيره مخالف لتفسير غيره لا توجه عليه لانه ليس بمقلد لغيره واذا صح
خروجه عن مرتبة التقليد في هذا الفن كان له مخالفة غيره اذا صح ما يقول لاسيما في الامر الذي
يرجع الى اختلاف في اعتبار ولا يهدم قاعدة لغوية كاهنا وقد يجاب بأن مخالفة الاصطلاح القديم
من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها مما لا يعتد به ثم انه يشكل على قول السكاكي ما اذ اجمع بين المشبه
والمشبه به في الاستعارة بالكناية كقول أظفار المنية والسبع نشت بدلان فان أظفار المنية عنده
مجاز وأظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والبيان لا يقولون بجوازها وأما على
قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا الجذور لان الأظفار حقيقة وانما التجوز في اثباتها للمنية وإضافتها
إليها قال القري ويمكن الجواب عن السكاكي بأنه يتقدم في مثل هذا التركيب اظفاراً أخر بأن يقول
التقدير أظفار المنية وأظفار السبع كما تقدم في نظائره (قوله ويقتضى ما ذكره السكاكي
في التخيلية) وهو أنه يؤتى بلفظ لازم المشبه به ويستعمل مع المشبه في صورة وهمية شبيهة بلازم
المشبه به (قوله أن يكون الترشيح) أي ترشيح الاستعارة المصترحة كما يدل عليه بيان الشارح

ثم انك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد
نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على أنه
شبه شيئاً باليد بل المعنى على أنه أراد أن ثبت
لشمال يدا وبعضهم في هذا المقام كلمات
واهية ينافسها في الشرح ثم يجيء أن
يقال أن صاحب المفتاح في هذا القوم
خصوصاً في مثل هذه الاعتبارات ليس
بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بأن
ما ذكره مخالف لما ذكره غيره (ويفتدى)
ما ذكره السكاكي في التخيلية (أن يكون
الترشيح) استعارة (تخيلية)

وانما قال ذلك لان في وجود الترشيح للاستعارة المكسبة خلافاً والمتفق عليه انما هو ترشيح المعصية
 (قوله للزوم مثل ما ذكره) أي فاما أن يلتزمه فيلزمه مزيد التعسف ومخالفة الغير وما أن
 لا يلتزمه فيلزمه التحكم وقد يقال ان هذا الاعتراض لازم لا يقوم أيضاً فكما قالوا ان اثبات الاظفار
 تخيل يلزمهم أن يقولوا ان اثبات اللب في قولنا رأيت اسداله لابد تخيل أيضاً لان كلامهم حافه اثبات
 بعض ما يخص المشبه به للمشبه به سببهم جعلوه ترشيجاً وطاصل اعتراض المصنف مطالبة السكاكي
 بالفرق بين الترشيح والتخييل (قوله كذلك أثبت الخ) أي فقد شبه اختيار الضلالة بالاشتراء واستعير له
 اسمه واشتق من الاشتراء اشتروا بمعنى استناروا واثبات الربح والتجارة في قوله فارجعت فبجارتهم ترشيح
 (قوله من الربح الخ) بيان لما يخص المشبه به (قوله ههنا) أي في الترشيح وقوله أمر وهمي شبه
 بالتجارة وانرشيه بالربح أي وبعتبر شبه ذلك الأمر الوهمي بالربح والتجارة المحققين واستعارة
 اسمها للأمرين المتوهمين والحاصل أن الوهم لكونه يفرض المستحيلات لا يتبع أن يفرض صورة
 وهمية يطلق عليها لفظ اللازم المسمى ترشيجاً كما أن لفظ لازم المشبه به في التخييل نقل لصورة وهمية
 والسبب في اعتبار الصورة الوهمية موجود في كل من الترشيح والتخييل وهو المبالغة في التشبيه
 والربط بين المشبهين ربطاً يصح معه أن يكسوا الوهم أحدهما بما يكسويه الآخر (قوله اذلا فرق
 بينهما) أي لانه لا فرق بينهما يقتضي عدم حجة قياس أحدهما على الآخر (قوله الأبان الخ) استثناء
 منقطع لكن ههنا فارق غير مانع من الحاق أحدهما بالآخر وهو أن الترشيح عبر فيه عن المشبه باسم
 المشبه به كما تقدم في قوله لدى أسد ساكي السلاح مقذف * له لبد أظفاره لم تقلم
 فقد أتى باللام المشبه به وهو اللب مع المشبه لكن عبر عنه باسم المشبه به وهو الامد وأما التخييل فقد
 عبر فيه عن المشبه باسمه كما تقدم في قوله واذا المنيه أنشبت أظفارها فان الاظفار أتى بها وهي اسم
 للزوم المشبه به مع المشبه لكن عبر عن ذلك المشبه باسمه (قوله وهذا الفرق لا يوجب الخ) انما
 كان هذا القارق غير مانع من الحاق أحدهما بالآخر لان هذا تفرق عبر به اذ المعنى
 الذي صحح اعتبار الصورة الوهمية موجود فيهما معاً كما علمت فكما لا يمنع من اعتبار الصورة الوهمية
 التمييز عن المشبه بنفس لفظه فكذلك لا يمنع من اعتبارها التعبير عنه بالفظ مصاحبه لان التعبير ليس
 ضد للصورة الوهمية التي اقتضاها وجود المبالغة في التشبيه المتضمنة لاختراع اللوازم وحينئذ فإذا
 صح اعتبار الصورة الوهمية في كل من الترشيح والتخييل فاما أن يقتدر في كل منهما أو يسقط اعتبارها
 في كل منهما أو اعتبارها في أسد هادون الآخر فتحكم (قوله والجواب) أي عن هذا الاعتراض الوارد
 على السكاكي المشار له بقول المصنف وبقتضي الخ وحاصله أن المشبه في صورة التخييل لما عبر عنه
 بالفظه وقرن بما هو من لوازم المشبه به وكان ذلك اللازم متافيا للمشبه ومناظراً للفظه جعلنا لفظ
 اللازم المقرون عبارة عن أمر متوهم يمكن اثباته للمشبه لان اثبات ما يشاء في حقيقة ظاهر أو باطنا
 عند التبادر مما يجب اجتنابه وفي صورة الترشيح لما عبر عن المشبه بالفظ المشبه به وقرن بما هو من
 لوازم ذلك المشبه به لم يحتج الى اعتبار الصورة الوهمية لعدم المناقضة مع إمكان اعتبار نقل لفظ المشبه
 به مع لازمه للمشبه (قوله وفي الترشيح لما قرن) أي الأمر الذي هو من خواص المشبه به (قوله
 لم يحتج الى ذلك) أي الى جعله مجازاً عن أمر متوهم يمكن اثباته للمشبه (قوله كانه هو هذا المعنى)
 أي الحقيقي والكناية منصبة على القيد أعني قوله بشارنا والا فالشبه به هو هذا المعنى الحقيقي
 قطعاً وعطف الخواص على اللوازم عطف مرادف (قوله حتى ان المشبه به الخ) حتى للتفريع
 بمنزلة النساء أي فالشبه به في قولنا رأيت أسداً يفترس أقرانه هو الاسد الموصوف بالافتراس
 فاستعير اسمه بشارنا للزوم للمشبه وهو الرجل الشجاع فلا حاجة الى اعتبار أمر وهمي يستعمل
 فيه الافتراس الذي هو الترشيح مجازاً (قوله بخلاف ما اذا قلنا رأيت شجاعاً يفترس أقرانه) هذا

لازوم مثل ما ذكره) السكاكي في التخييلية من
 اثبات صورة وهمية (فيه) أي في الترشيح لأن
 في كل من التخييلية والترشيح اثبات بعض
 ما يخص المشبه به للمشبه به فكما أثبت للصنية
 التي هي المشبه ما يخص السمع الذي هو
 المشبه به من الاظفار كذلك أثبت لاختيار
 الضلالة على الهدى الذي هو الاشتراء الحقيقي من
 المشبه به الذي هو الاشتراء الوهمي
 الربح والتجارة فكما اعتبر ههنا صورة وهمية
 شبهة بالاظفار فليعتبر ههنا أيضاً أمر
 وهمي شبهة بالتجارة وانرشيه بالربح
 ليكون استعمال الربح والتجارة بالنسبة
 اليهما استعارتين تخيليتين اذ لا فرق بينهما
 الا بأن التعبير عن المشبه الذي أثبت له
 ما يخص المشبه به كالكناية مثلاً في التخييلية
 بالفظه الموضوع له كلفظ المنيه وفي الترشيح بغير
 لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار
 والاستبدال الذي هو المشبه مع أن لفظ
 الاشتراء ليس بموضوع له وهذا الفرق
 لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية
 وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره
 في أحدهما دون الآخر فتحكم والجواب
 أن الأمر الذي هو من خواص المشبه به لما
 قرن في التخييلية بالمشبه كالكناية مثلاً بشارنا
 مجازاً عن أمر متوهم يمكن اثباته للمشبه
 وفي الترشيح لما قرن بالفظ المشبه به لم يحتج
 الى ذلك لان المشبه به جعل مكانه هو
 هذا المعنى متبادراً للوازمه وخواصه حتى
 ان المشبه به في قولنا رأيت أسداً يفترس
 أقرانه هو الاسد الموصوف بالافتراس
 الحقيقي من غير احتياج الى توهم صورة
 واعتبار مجاز في الافتراس بخلاف ما اذا
 قلنا رأيت شجاعاً يفترس أقرانه فاما يحتاج
 لذلك ليصح اثباته للشجاع فليتامل

التركيب فيه استعارة مكنية ويفترس تخييل وقوله فانا نحتاج الى ذلك أى اتوهم صورة واعتبار مجاز
 في الاقتباس لأنه لم يذكر في المكنية المشبهة به حتى يقال استعير اسمه مقارنا لازمه وانما ذكر فيها
 المشبهة وهو لا ارتباط له بالآزم المشبهة به بل هما مستغفران فاحتج الى اعتبار امر وعسمى يكون لازم
 المشبهة به مستعملا فيه هذا حاصله وفي هذا الجواب يبحث وهو أنه مبنى على أنه لا ترشيح الا في المصراحة
 ولا ترشيح في المكنية والحق جوازها فيها وحديث فيشكل الامر لأن الترشيح فيها يقتضي بلطف المشبهة
 نحو محضاب المنية ثبت بلان فافترسته ففقتنى ما ذكره من الجواب انه لا بد من اعتبار امر
 وعسمى يستعمل فيه الترشيح كالتخييل الا أن يقال التخييلية تكسر ضرورة الاستبعاد فلا يحتاج الى
 اعتبار صورة وعسمية كذا أجاب الغزيرى وحاصله انه لما ذكر له مشبهة به لازمان مع المشبهة واعتبر
 في أحدهما وهو التخييل استعماله في صورة وعسمية خف أمر الترشيح فلم يجز فيه ما جرى في الامر
 الآخر الذى هو التخييل فان قلب اذا كان المشبهة به في قوانينا رأيت أسدا يفترس أقرانه الامد
 الموصوف بالاقتباس والاستعارة اسم المقارن لازمه يلزم أن يكون الترشيح غير خارج عن الاستعارة
 وغير زائد عليها مع أنهم صرحوا بأنه خارج عنها وزائد عليها قلت فرق بين المقيد والمجوع فالمشبهة به
 في المرشحة هو الموصوف بالمقيد بالصفة والصفة التي جعلت قيد او هى الترشيح خارجة عنه لأن المشبهة
 به هو المجموع المركب منها حكم فى التخييلية كذا أجاب الشارح في المطول وردة العلامة السيد
 بأن المشبهة اذا كان هو الموصوف المقيد بالصفة يكون الوصف من تمام التشبيه فلا يكون ذكره
 تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسله كاهو شأن الترشيح ويمكن أن يقال مراد
 أن المشبهة به نحو الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لانه الموصوف من حيث انه
 موصوف ولو سلم فالظاهر أن خروج الوصف عن مدلوله المستفاد منه كاف في كون ذكره تقوية
 للمبالغة الحاصلة من التشبيه ودالا على تناسله ولا يفترس توقف تمام التشبيه على ملاحظته ألا ترى
 أن المشبهة به في قولك رأيت بجرا تلاتا طم أمواجه البحر الموصوف بالتلاطم الحقيقى وتعلق الرز بتملا
 بذات الجرايس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الامواج في اغادة المبالغة المطوية (قولك في الكلام
 دقة ما) أى فى هذا الكلام انجاب به عن الاعتراض الذى أورده المصنف على السكاكى دقة ما من
 جهة أن كون حكم اقتراح ما هو من لوازم المشبهة به بالمشبهة غير حكم اقتراحه بالمشبهة به يحتاج الى تأمل
 (قولك أن يكون الطرف المذكور) أى الطرف المذكور اسم هو المشبهة والمصنف لا يخالف في هذا
 وقوله ويراد به المشبهة به المصنف يخالف فيه فهو محل النزاع ثم لا يخفى أن المكنى عنها هو نفس الذات
 وتسمية كون المذكور استعارة مكنية عنها انما هو باعتبار المصدر المتعلق باللفظ والخطاب في مثل ذلك
 سهل لزوم العلم بأحد هما من العلم بالآخر (قولك على أن المراد) أى وصح ذلك بناء على أن المراد بالمنية
 هو السبع أى رأى ما عند المصنف فالمراد بالموت حقيقة (قولك بأدعاء الخ) لما كان ارادة السبع
 الحقيقية من المنية في نحو المثال لا تصح اشار الى ما تقدم به ارادة الطرف الآخر الذى هو السبع من
 المنية بقوله وانما سح ارادة السبع من المنية مع أن المراد منها الموت قطعاً بسبب اعتبار ادعاء ثبوت
 السبعية اما وانكار أن تكون المنية شيئاً آخر غير السبع (قولك بقريئة) أى وادعاء ثبوت السبعية لها
 كائن رقيقة هي إضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها وتقرير الاستعارة بالكتابة
 في المثال المذكور على مذهب السكاكى أن يقال شبهت المنية التي هي الموت المجرد عن ادعاء السبعية
 بالسبع الحقيقية وادعينا انها فرد من أفرادها وأنها غير مغايرة له وأن للسبع فردين فرد متعارف
 وفرد غير متعارف وهو الموت الذى ادعيت له السبعية واستعير اسم المشبهة وهو المنية لذلك
 الفرد الغير المتعارف أعنى الموت الذى ادعيت له السبعية فصح بذلك أنه قد أطلق اسم المشبهة
 وهو المنية الذى هو أحد الطرفين وأريد به المشبهة به الذى هو السبع في الجمل وهو الطرف الآخر

ففى الكلام قدما (وعسى بالمكنى عنها)
 أى أراد السكاكى بالاستعارة المكنى عنها
 (أن يكون) الطرف (المذكور) من
 طرف التشبيه (هو المشبهة) ويراد به المشبهة به
 (على أن المراد بالمنية) فى مثل انشبت المنية
 اظفارها هو (السبع بأدعاء السبعية لها)
 وانكار أن يكون شيئاً غير السبع (بقريئة)
 إضافة الاظفار (التي هي من خواص السبع
 المنية) وأراد به المشبهة به وهو السبع

(قوله فالاستعارة بالكناية الخ) هذا تفريع على قول المصنف بقوله الخ وذلك لان قوله بقرينة
 اضافة الاظهار انما يفيد انه لا قرينة للمكنية الا ما سماه تحييلا وانما افاد ذلك وهو غير صيغة فصر
 لانه معلوم من مذهبه انه لا قرينة لها الا التخييل حيث قال لا تنفك المكنية عنها عن التخييلة
 (قوله بمعنى انه) أي الحال والشأن لا توجد الخ أي لا بمعنى أن كلامه لا يوجد بدون الآخر
 لما تقدم أن التخييلة عند السكاكي قد تكون بدون المكنية (قوله لان في اضافة الخ) أي لان
 في خواص المشبهة المضافة للمشبه استعارة تخييلية وانما أولنا العبارة بما ذكرناه المناسب لمذهب
 السكاكي (قوله بأن لفظ المشبه فيها أي في الاستعارة بالكناية) اعترض على المصنف بان لفظ
 المشبه نفس الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وحينئذ فلا يصح جعل الاستعارة ظرفا له
 فلو قال بأن لفظ المشبه الذي ادعى انه استعارة كان أحسن وقد يجاب بأن جعل لفظ المشبه مظهرا
 في الاستعارة باعتبار أنه أعم منها وان كان مصدوقهما متحدا بحسب المراد وكون الاخص ظرفا
 للأعم صحيح على وجه التوسع كما يقال الحيوان في الانسان بمعنى أنه متحقق فيه وحاصل ما ذكره
 المصنف من الرادشارة الى قياس من الشكل الثاني تقريره أن يقال لفظ المشبه الذي ادعى انه
 استعارة مستعمل فيما وضع له ولا شيء من الاستعارة بمستعمل فيما وضع له ينتج المشبه ليس استعارة
 (قوله والاستعارة ليست كذلك) إشارة لكبرى القياس الذي ذكرناه أي ليست مستعملة فيما
 وضعت له لتحقيقا عند السكاكي لانه جعلها من انجاز اللغوي وقصرها بما ذكره المصنف وهو أن تذكر
 أحد طرفي التشبيه وتريد الطرف الآخر لا يقال قوله وتريد الطرف الآخر أي حقيقة أو ادعاء وحينئذ
 فلا يرد هذا البحث على السكاكي لانا نقول عبارة صريحة في ارادة الطرف الآخر حقيقة وأدعاء
 لو جعل كلامه على ما ذكره من اطلاق الآخر في كلامه على حقيقة ومجاز وهو ممنوع لاستيفاء مقام
 التعاريف وعلى تقدير جواز فلا بد من قرينة التعيين وهي مستفيدة (قوله بأن تذكر أحد الخ)
 أي يذكر أحد أي يذكري أو يحد كور هو اسم أحد طرفي التشبيه ويراد به الآخر وانما احتجنا
 لذلك لانه جعلها من المجاز اللغوي الذي فسر به الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له (قوله مظنة
 سؤال) أي من طرف السكاكي وادعى قوله مستعمل فيما وضع له تحقيقا وحاصله انه اذا كان
 المراد بالمنية نفس الموت لا السبع فما وجه اضافة الاظهار اليها مع انها معلومة الاتفا عنها فلا
 انه أريد بالمنية معنى السبع لم يكن معنى ذلك الاظهار معها وادعاء لها لان ضم الشيء لغير من هو له
 هدر ولغوي يحاشي عنه اللفظ البليغ (قوله وادعاء نحو الاظهار قرينة التشبيه) أي لانه لا منافاة
 بين ارادة نفس الموت بالفظ المنية وادعاء الاظهار لها لان اضافة نحو الاظهار في الاستعارة المكنية
 انما كانت لانها قرينة على التشبيه النفسي لانها تدل على أن الموت ألتحق في النفس بالسبع
 فاستحق أن يضاف لها ما يضاف اليه من لوازمه فادعاء الاظهار حينئذ مناسبة لتدل على التشبيه
 المنهري (قوله المنهري في النفس) أي على مذهب المصنف (قوله وكان هذا الاعتراض
 من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكي) لعل الشارح أخذ قوله عند المصنف من حيث اعتناؤه
 ببيان رده وكان في كلام الشارح محتمل للتحقيق والظن (قوله وقد يجاب عنه) أي عن رد المصنف
 على السكاكي وقوله بأنه أي الحال والشأن (قوله الآن المراد به السبع ادعاء) أي وهو الموت
 المدعى سبعيته وحينئذ فلا يفسد لفظ المنية مستعملا فيما وضع له تحقيقا حتى ينافي كونه استعارة فثبتت
 الصغرى (قوله من أنا) بيان لما في قوله كما وادعاء اسم للمنية بيانية (قوله مراد فإله) أي
 حاله كونه اسم المنية مراد فالاسم السبع (قوله بأن تدخل الخ) هذا وما عطف عليه
 بيان لمرادفة وأشارته الى أن جعل اسم المنية مراد فالاسم السبع انما هو بالتأويل وليس باحداث
 وضع مستقل فينساب فيكون من باب الاشتراك اللفظي فتخرج عن الاستعارة ثم ان حصل ما افاده

فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلة
 بمعنى انه لا يوجد استعارة بالكناية بدون
 الاستعارة التخييلية لان في اضافة خواص
 المشبه به الى المشبه استعارة تخييلية (قوله بأن
 ما ذكره من تفسير الاستعارة بالكناية
 لفظ المشبه فيها) أي في الاستعارة بالكناية
 كلفظ المنية مثلا (مستعمل فيما وضع له
 في تشبيه القطع بان المراد بالمنية هو الموت
 لا غير) والاستعارة ليست كذلك لانه
 قد فسر بها بأن تذكر أحد طرفي التشبيه
 وتريد الطرف الآخر ولو أريد بالمنية معناه
 فظننا سؤال وهو في اضافة الاظهار اليها أشار
 المحقق في جوابه بقوله (واضافة نحو الاظهار
 الى جوابه بقوله) المنهري في النفس بمعنى
 قرينة التشبيه (المنهري في الاعتراض
 تشبيه المنية بالسبع وكان هذا الاعتراض
 من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكي
 وقد يجاب عنه بأنه وان صرح بالفظ المنية
 الآن المراد به السبع ادعاء كما أشار اليه
 في المنهري من أن جعلها اسم المنية في جنس
 السبع مراد فإله بأن تدخل المنية في جنس
 السبع لانه انما في التشبيه جعل أفراد السبع
 قسمين معارفا وغير معارف

أن السبع تحتة فردان والمنية اسم مفرد منها وهذا لا يقتضي الترادف لأن المترادفين اللفظان المتحدان
منه هو ما واصله وها الاسد أعظم من المنية لأن المراد منها فرد من فردى الاسد إلا أن يقال مراده
بالترادف الصدق فكأنه قال من أنما يجعل اسم المنية اسما للسبع الادعاءى وصنادق عليه كذا قال
يس وهو غير وارد لأن هذا ترادف تخيلى كما أشار به بقوله ثم تخيل الخ لا لتحقيقى (قوله ثم تخيل) ينبغي
أن يضبط بصيغة المتكلم المعلوم عطفا على تدخل أى ثم بعد ادخال المشبه في جنس المشبه به ذهب على
سبيل التخييل أى على سبيل الابقاع في الخيال أى لا على سبيل التحقيق اذ لا ترادف على سبيل الحقيقة
لأنه ليس هنالك موضع اسمين حقيقة لشيء واحد (قوله لحقيقة واحدة) أى وهى الموت المدعى سبعيته
وقوله كيف يصح استعماله انكارى بمعنى النفي أى لا يصح ومضيه قوله ولا يكونان مترادفين (قوله
ولا يكونان مترادفين) أى والخال انهما لا يكونان مترادفين أى بل لا يضع الواضع اسمين لحقيقة
واحدة الا وهما مترادفان بحيث لا يتخيل ترادف المنية والاسد (قوله فيأتى لنا بهذا الطريق) أى
وهى ادعاء دخول المنية في جنس السبع وتخييل أن لتظيم ما مترادفان (قوله دعوى السبعية للمنية
مع التصريح بلفظ المنية) أى أنه يأتى لنا بالطريق المذكورة أمران أحدهما ادعاء ثبوت السبعية
للمنية لأن ذلك لازم لادخالها في جنسه فصح بذلك أن لفظ المنية اذا أطلق عام انما أطلق على السبع
الادعاءى فصار مستعملا في غير ما وضع له لأن المنية انما وضعت للموت الخالى عن دعوى السبعية له
فيكون استعاره تأنيها محضة اطلاق لفظ المنية على ذلك السبع الادعاءى لأن ذلك لازم لترادف بين
اللفظين فلا يرد أنه لا يناسب لأن ادخالها في جنس السبع انما يناسب اطلاق لفظ السبع عليها
والخاصل انه بالادعاء السبعية لها اطلاقنا احد الطريقين وعيننا الاخرى الجلية وبالترادف التخيلى صح لنا
اطلاق المنية على المعنى المراد وهو السبع الادعاءى من غير تناف ولا منافرة بين دعوى السبعية للمنية
وبين التصريح بالمنية لأن التصريح بها بعد دعوى المرادفة فصارت المنية اسما للسبع فلا منافرة بين
ما اقتضته الاستعارة من أن المنية من أفراد السبع وبين التصريح بالمنية لأن التصريح بالمنية
كالتصريح بالسبع وحينئذ فالمنية مستعملة في غير ما وضعت له ولا يخفى أن حاصل ما ذكرنا المنية
أطلقت على الطرفين الآخرا دعاء وهو ما نقل عن السكاكى أنفا (قوله وفيه نظر) أى وفي هذا
الجواب نظر وحاصله أن ادعاء الترادف لا يقتضى الترادف حقيقة فكما انما اذا جعلنا سمي الرجل
الشجاع من جنس سمي الاسد بالتأويل لم يضر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل هو
مجاز كذلك اذا جعلنا اسم منية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يضر استعماله في الموت المدعى
سبعيته مجازا حتى يكون استعاره بل هو حقيقة وادعاء السبعية للموت الذى أطلقت المنية عليه
لا يخرجها عن اطلاقها على معناها حقيقة في نفس الامر اذا ادعاء لا يخرج الاشياء عن حقائقها
وهذا حاصل ما ذكره المصنف من الرد أولا (قوله لأن ما ذكر) أى من ادعاء السبعية للمنية
أى الموت لا يقتضى الخ (قوله حتى تدخل الخ) تفريع على كون المراد الخ بمعنى أن كون المراد بالمنية
غير ما وضعت له المفترع عليه دخولها في تعريف الاستعارة لا يقتضيه ما ذكر من أن المراد بالمنية
المنية المدعى سبعيتها (قوله للقطع بأن المراد بها الموت) أى وادعاء السبعية لذلك الموت
لا يخرجها عن اطلاقها على معناها الحقيقية في نفس الامر اذا ادعاء لا يخرج الاشياء عن حقائقها
(قوله وهذا اللفظ) أى لفظ منية (قوله لا يقتضى الخ) أى لأن تخييل الترادف وادعاء
لا يقتضى الترادف حقيقة كما علمت (قوله ويمكن الجواب) أى عن اصل الاعتراض الذى أورده
المصنف على السكاكى (قوله مثله) أى مثل استعمال لفظ المنية في قولنا دنت منية فلان
فانه استعمال فيها موضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق والحاصل أنك اذا قلت دنت
منية فلان فقد استعملت المنية في الموت من حيث ان اللفظ المذكور موضوع للموت بالتحقيق واذا

ثم تخيل أن الواضع كيف يصح منه أن يضع
اسمين كلفظى المنية والسبع لحقيقة واحدة
ولا يمكن كون مترادفين فيأتى لنا
بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع
التصريح بلفظ المنية وفيه نظر لأن ما ذكر
لا يقتضى كون المراد بالمنية غير ما وضعت له
بالتحقيق حتى تدخل في تعريف الاستعارة
القطع بأن المراد بها الموت وهذا اللفظ
موضوع له بالتحقيق وجعله مرادفا للفظ
السبع بالتأويل المذكور لا يقتضى أن يكون
استعماله في الموت استعاره ويمكن
الجواب بأنه قد سبق أن قد استعملت
في تعريف موضوعه بالتحقيق من حيث انه
فيما هو موضوع له بالتحقيق ولا نسلم أن استعمال
موضوع له بالتحقيق في مثل أطلاق المنية
لفظ المنية في الموت بالتحقيق من حيث انه
استعمال فيها موضع له بالتحقيق من حيث انه
موضوع له بالتحقيق في قولنا دنت منية
فلان بل من حيث ان الموت موضوع له
أفراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له
بالتأويل وهذا الجواب وان كان محتملا
من كون حقيقة

قلت انشئت التبعة اظنارها بذلان فانما استعملتها في الموت من حيث تشبيه الموت بالسمع وجعله
فردا من اقراد السمع الذي لفظ الماسة موضوع له بالتأويل فلم يكن اللفظ مستعملا فيما وضع له من
حيث انه وضع له وانت خبير بان هذا الجواب انما يقتضي خروج اللفظ المنية في التركيب المذكور عن
كونه حقيقة لا تنفاه قيدا الحقيقة ولا يقتضي أن يكون مجازا فضلا عن كونه استعارة مراد به الطرف
الاخر كما هو المطلوب لانه لم يستعمل في غير ما وضع له كما هو المعترف في الجواز عندهم وانما استعمل
فيما وضع له وان كان لا من حيث انه موضوع بل من حيث انه فرد من اقراد المشبهة به ولا يلزم من
خروج اللفظ عن كونه حقيقة أن يكون مجازا ألا ترى أن اللفظ المهمل واللفظ ليسا بحقيقة ولا مجاز
وسنذكر ذلك في هذا الجواب ولذا قال الشارح وهذا الجواب الخ (قوله ومراد به الطرف الاخر)
انما ذكر ذلك لان قضية كونه استعارة أن يكون مجازا وأن يكون مراد به الطرف الاخر حقيقة كما
يدل عليه تعريف الاستعارة ولا يكتفي الادعاء (قوله غير ظاهر بعد) أي الى الآن لجواز أن لا يكون
حقيقة ولا مجازا بل واسطة بينهما لا يقال انه يدخل في الجواز باعتبار قيدا الحقيقة في تعريفه بأن يقال
الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أي من حيث انه غير ما وضعت له لانه لا علاقة لانا قول المنية في التركيب
المذكور لم تستعمل في غير الموضوع له من حيث انه غير بل في الموضوع له وان كان لا من حيث انه
موضوع له بل من حيث انه فرد من اقراد المشبهة به نعم لو عرف الجواز بما لا يكون مستعملا في الموضوع
له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكنه لم يعرفه بذلك فتأمل (قوله واختار رد التبعية
الى المكنتي عنها) لا بد من التقدير في أول الكلام أو في آخره أي واختار رد قرينة التبعية الى المكنتي
أو واختار رد التبعية الى قرينة المكنتي عنها أو أن الحذف في أول الكلام وفي آخره والاصل واختار
رد التبعية وقرينتها الى المكنتي عنها وقرينتها وهذا كلام مجمل بينه بقوله يجعل الخ والمخرج لا يرتكز
ما ذكر أنه لم يرتد التبعية نفسها للمكنتي عنها ولم يجعلها اباعا كما هو ظاهر عبارة المصنف ونص كلام
السكاكي في آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما يمكن من تلخيص كلام الاصحاب ولوانهم جعلوا
قسم الاستعارة التبعية من قسم المكنتية بأن جعلوا في نطق الحال بكذا الحال التي ذكروا أنها
قرينة الاستعارة المصرفة استعارة بالنكية عن المتكلم بواسطة المبالغة في التشبيه على مقتضى
المقام وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما تراهم في قوله واذا المنية أنشئت اظنارها
يجعلون المنية استعارة بالنكية عن السمع ويجعلون اضافة الاظنار اليها قرينة الاستعارة لكان
اقرب الى الضبط انتهى كلامه (قوله وما يشق منها) أي من مصادرها كاسم الفاعل واسم
المفعول واسم الزمان والمكان والالة (قوله يجعل) متعلق بردي أي وهذا الرد بواسطة جعل
أو بسبب جعل قرينتها الخ وانت خبير بان جعل قرينة التبعية مكنتيا عنها انما يمكن اذا كانت
قرينتها القطعية أما اذا كانت قرينتها حالية فلا يمكن اذ ليس هذا اللفظ يجعل استعارة بالنكية وهذا مما
يضعف مذهب السكاكي وذلك كما في قوله تعالى اهلهم يتنون فان لعل استعارة تبعية
لارادته تعالى والقرينة استحالة الترجي لكونه علام الغيوب (قوله على نحو قوله) أي حالة كون
ذلك الجعل آتيا على نحو أي طريقة قوله الخ (قوله وضافة الاظنار اليها قرينتها) المناسب لمذهب
السكاكي أن يقال والاظنار اضافة اليها قرينتها لانها عنده استعملت في صورة وهمية كما مر
وكذا يقال فيما يأتي من قوله ونسبة النطق الخ ومن قوله ونسبة النطق وأن يقال والقرى المنسوب
اليها بدل ونسبة القرى (قوله استعارة عن ذات) أي استعارة تبعية لذات وقوله بقرينة الحال
أي بقرينة اسناد النطق للحال وقوله والحال أي رجعوا الحال حقيقة (قوله استعارة بالنكية
عن المتكلم) أي لامتكلم الادعاء في شبهة الحال بالمتكلم ويدعى انه عينه وأن لامتكلم فرد من متعارف

ألا أن يقتضي كونه مجازا ومراد به
الطرف الاخر غير ظاهر بعد (واختار)
السكاكي (رد) الاستعارة (التبعية) وهي
ماتدون في الحروف والافعال وما يشق
منها (الى) الاستعارة (المكنتي) عنها
يجعل قرينتها أي قرينة التبعية استعارة
(سكتنا عنها) جعل الاستعارة (التبعية)
قرينتها أي قرينة الاستعارة (المكنتي) عنها
(على نحو قوله) أي قول السكاكي (في المنية)
واظنارها (حيث يجعل التبعة استعارة
بالنكية وضافة الاظنار اليها قرينتها في
قولنا نطق الحال بكذا الحال والقوم نطق
استعارة عن ذات بقرينة الحال والحال
حقيقة وهو يجعل الحال استعارة بالنكية
عن المتكلم ونسبة النطق اليها قرينة
الاستعارة وهكذا في قولهم تقريرهم لهن منيات
يجعل الله منياتهن على سبيل التكميم
المطعومات الشهية على سبيل التكميم

وغير متعارف وأن لفظ الحال مرادف للفظ المتكلم فاستعير لفظ الحال للمتكلم الادعائي (قوله
 القوي) بالقياس المكسورة والقصر الضيافة (قوله وعلى هذا القياس) أي في قوله تعالى
 فبشرهم بعذاب أليم القوم جعلوا بشر استعارة تبعية للانذار بواسطة التشبيه التكملي والعذاب
 قرينتها وهو يجعل العذاب استعارة بالكناية عن الأنعام بواسطة التشبيه التكملي ويجعل بشر قرينتها
 وفي قوله تعالى ليكون لهم عذابا مؤلما القوم يجعلون اللام استعارة تبعية للعداوة والحزن الجزئين
 بواسطة تشبيه متعلقهما وهو مطلق عداوة وحزن بالعلل الغائية للاتقاط كطريق محبة وتبين وقرينتها
 العداوة والحزن والبسكا كي يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للاتقاط بأن
 شبه العداوة والحزن بالمحبة والتبني تشبيها مضمر في النفس وأدعى أن العداوة والحزن عين المحبة
 والتبني ثم استعير العداوة والحزن المحبة والتبني الادعائيين ولأم التعليل التي يكون مدخولها باءا
 قرينة وكذا قوله تعالى لأصابتكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف
 الادعائية واستعمال في قرينة على ذلك والقوم يجعلون اللام استعارة تبعية والجذوع قرينة (قوله
 وإنما اختار ذلك) أي رد التبعية وقرينتها للمكنية وقرينتها (قوله إشارا للضبط) أي لاجل أن يكون
 أقرب للضبط لما فيه من تقليل الأقسام فقوله وتقليل الخ عطف على عيسى معلول وإنما قلت أقسام
 الاستعارة على ما اختاره لأنه لا يقال عليه استعارة أصلية وتبعية بل أصلية فقط (قوله ورد ما اختاره
 السكا كي) أي من رد التبعية للمكني عنها وجعلها داخل فيها (قوله بأنه) أي السكا كي وقوله إن
 قدرا التبعية حقيقة بالبناء للفاعل أي أن جعل ويجعل أن ضميرا له الحال والشأن وقدرا بالبناء للمفعول
 أي أن فرض أن التبعية القائل بها القوم باقية على معناها الحقيقي وهو النطق وجعل الحال استعارة
 عند القوم في نطق الحال بكذا مثلا مراد به معناه الحقيقي وهو النطق وجعل الحال استعارة
 بالكناية للمتكلم الادعائي ثم لا يخفى قبح هذا التردد لأنه لما قال وجعل التبعية قرينتها على نحو قوله
 في المنية وأظفارها لم يبق احتمال تقديرها حقيقة واللام يمكن على نحو قوله في المنية وأظفارها فكان
 عليه أن يقول على نحو المنية وأظفارها المحسن هذا التردد (قوله لأنها أي التخييلية مجاز عنده)
 لا عند المصنف والسلف أي وهي على فرض كونها حقيقة لم تكن مجازا فضلا عن كونها استعارة
 فضلا عن كونها تخيلية (قوله لأنه جعلها من أقسام الاستعارة المصريح بها) أي التي هي من الجاز
 اللغوي (قوله بدكر المشبه به) أي بدكر اسم المشبه به (قوله إلا أن المشبه فيها) أي في التخييلية
 يجب أي عند السكا كي (قوله بل وهما) أي بل عماله تحقيق بحسب الوهم لكونه صورة وهمية مخضنة
 بكامر (قوله فلم تكن الاستعارة المكني عنها) أي على هذا التقدير مستلزمة للتخييلية وإذا لم تستلزم
 المكني عنها التخييلية صح وجود المكني عنها بدون التخييلية كما في نطق الحال بكذا حيث جعل الحال
 استعارة بالكناية عن المتكلم الادعائي وجعل النطق مستعملا في معناه الحقيقي لا يمكن عدم استلزام
 المكني عنها التخييلية باطل باتفاق فطل هذا التقدير أي جعل التبعية مستعملة في معناها الحقيقي
 (قوله بمعنى أنها لا توجد) تفسير للمنفق لا للنفق فلا يقال الصواب حذف لا وأشار الشارح بهذا إلى
 أنه ليس المراد هنا بالاستلزام امتناع الانفكاك عقلا بل المراد به عدم الانفكاك في الوجود لأنه ليس
 المراد أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم أن التخييلية عند السكا كي قد تكون بدون المكنية
 (قوله وذلك) أي ويبان ذلك أي بيان عدم استلزام المكني عنها التخييلية (قوله على هذا التقدير)
 أي تقدير كون التبعية حقيقة (قوله بالاتفاق) أي لاتفاق أهل الفن على أن التخييلية لازمة
 للمكنية (قوله هل تستلزم المكني عنها) أي أولا تستلزمها (قوله فعند السكا كي)
 لا تستلزم أي وعند غيره التخييلية تستلزم المكنية كما أن المكنية تستلزم التخييلية فالاستلزام
 عند غير السكا كي من الجانبين وأما عند فالممكنية تستلزم التخييلية دون العكس على ما قال المصنف

ونسبة القوي إليها قرينة الاستعارة
 وعلى هذا القياس وإنما اختار ذلك إشارا
 للضبط وتقليل الأقسام (ورد) ما اختاره
 السكا كي (بأنه إن قدر التبعية)
 في نطق الحال بكذا (حقيقة) بأن يراد بها
 معناه الحقيقي (لم تكن) التبعية استعارة
 تخيلية لأنها أي التخييلية (مجاز عنده)
 أي عند السكا كي لأنه جعلها من
 أقسام الاستعارة المصريح بها المستعملة
 المشبه به وأراد أن المشبه بالأن المشبه
 فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لعمارة حيا
 ولا عقلا بل وهما قد يكون مستعملا في غيرهما
 وضعت به بالتحقيق فتكون مجازا وإذا لم يكن
 للتبعية تخيلية (فلم تكن) الاستعارة (الكني)
 عنها مستلزمة للتخييلية لأن المكني عنها قد
 بدون التخييلية في مثل نطق الحال
 وجدت بدون التخييلية (وذلك) أي عدم
 بكذا على هذا التقدير عنها التخييلية (باطل)
 استلزام المكني عنها التخييلية (بأنه)
 بالاتفاق) وإنما الخلاف في أن التخييلية هل
 تستلزم المكني عنها فعند السكا كي

(قوله كما في قولنا انظار المنية الشبهة بالسبع) أي فقد ذكر السكاكي أن الاظفار اطلقت على أمور وهمية تخيلية وليس في الكلام مكنتي عنها لوجود التصريح بالتشبيه والاستعارة عند التصريح بتشبيه الطرف الذي يستعار له وأما القوم فيقولون هذا التركيب ان صح يجعل من ترشيح التشبيه وليس في الكلام لامكانية ولا تخيلية (قوله وبهذا) أي وباعتبار السكاكي التخيلية دون المكنية في قولنا انظار المنية الشبهة بالسبع اهلك فلانا (قوله ظهر فساد ما قيل) أي ما قاله صدر الشرية جوابا عن السكاكي ورد الاعتراض المصنف وحاصل ذلك الجواب أنا نسلم أن لفظ نطق مثلا اذا استعمل في حقيقته لم توجد الاستعارة التخيلية وأما قولك لكن عدم استلزام المكنية للتخيلية أي عدم وجود هادها باطل اتساقا فممنوع لأن معنى قول السكاكي في المفتاح لا تنفك المكني عنها عن التخيلية أن التخيلية مستلزمة للمكنية فحق وجدت التخيلية وجدت المكنية لا العكس وحاصل الرد على ذلك الجيب أن السكاكي بعدما اعتبر في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شي من لوازم التشبيه والتزم في تلك اللوازم أن تكون استعارة تخيلية قال وقد ظهر أن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخيلية على ما عليه سياق كلام الأصحاب وهذا صريح في أن المكنية تستلزم التخيلية وقد صرح فيما قبل ذلك بأن التخيلية توجد بدون المكنية كما في قولنا انظار المنية الشبهة بالسبع اهلك فلانا فاعلم من مجموع كلامه أن المكنية تستلزم التخيلية دون العكس وأن معنى قوله لا تنفك المكني عنها عن التخيلية أن المكني عنها مستلزم للتخيلية لا العكس كفهمة ذلك الجيب (قوله أن التخيلية الخ) خبران (قوله لا على العكس) عطف على قوله أن التخيلية الخ بتقدير أي لأن كلامه محمول على العكس وهو أن المكنية مستلزمة للتخيلية كذا قرر بعضهم وقرر آخر أن قوله لا على العكس عطف على قوله مستلزمة للمكنية أي لا كائنة على العكس ولو حذف على كما في بعض النسخ كان أوضع أي لأن مراده العكس (قوله كما فهمه المصنف) التعمير راجع للعكس أي كفهمة المصنف هنا بناء على أن مراده بالاتفاق اتساق السكاكي وغيره من آفة الفن (قوله نعم الخ) هذا استدراك على قوله ظهر فساد ما قيل وذلك أن هذا القول الفاسد اعتراض على المصنف واذا كان فاسدا فلا اعتراض عليه من تلك الجهة ولما كان يوهم أنه لا يعترض عليه من جهة أخرى استدرك على ذلك بقوله نعم الخ وحاصله أن كلام المصنف يبحث فيه من جهة حكاية الاتفاق على أن المكني عنها لا توجد بدون التخيلية وكيف يصح ذلك مع أن صاحب الكشف مصرح بخلاف ذلك في قوله تعالى ينقضون عهد الله وأن النقض استعارة تصريحية لا بطلان العهد وهي قرينة للمكني عنها التي هي العهد اذهو كناية عن الخيل فقد وجدت المكني عنها عنده بدون التخيلية لأن النقض الذي هو القرينة ليس تخيلا اذ التخيل اما اثبات الشيء غير ما هو له كما عند الجمهور واما اثبات صورة وهمية كما عند السكاكي على ما تقدم ياتى والنقض ليس كذلك بل استعارة تصريحية حقيقية (قوله لأن كلام الكشف) سيذكره بعد (قوله مشعر) أي مصرح (قوله) وقد مصرح في المفتاح الخ) جواب عما يقال فعمل الاتفاق في كلام المصنف على اتفاق الخصمين السكاكي والمصنف لا على اتفاق القوم الشامل لصاحب الكشف وحينئذ فلا توجه ذلك الاعتراض الوارد على المصنف من جهة حكاية الاتفاق وحاصل الجواب أن هذا أيضا لا يصح لأن السكاكي مصرح أيضا بما يقتضي عدم الاستلزام حيث قال في بحث الجواز العقلي قرينة المكني عنها الخ (قوله) قد تكون أمرا وهميا أي فتكون تخيلية وقد تكون أمرا محققا أي فلا تكون تخيلية اذ لا تخيل في الأمر المحقق عنده فقد أثبت المكني عنها بالتخييل (قوله) كالاتبات في أثبت الربيع البقل فقد شبه فيه الربيع بالفاعل الملقب في تشبيهه بغيره في النفس وقرينتها الاتبات (قوله والهزم في هزم الأمير الجند) أي تشبه الأمير بالجيش استعارة بالكناية واثبات الهزم الذي هو من توابع الجيش له من نتائجها

كما في قولنا انظار المنية الشبهة بالسبع
وبهذا ظهر فساد ما قيل أن مراد السكاكي
بقوله لا تنفك المكني عنها عن التخيلية
أن التخيلية مستلزمة للمكني عنها لا على
العكس كما فهمه المصنف نعم يمكن أن ينزع
في الاتفاق على استلزام المكني عنها التخيلية
لأن كلام الكشف أيضا في بحث الجواز العقلي
مصرح في المفتاح أيضا في بحث الجواز العقلي
بأن قرينة المكني عنها قد تكون أمرا وهميا
أو ظاهرا المنية وقد تكون أمرا محققا
فالاتبات في أثبت الربيع البقل والهزم
في هزم الأمير الجند

(قوله الآن هذا) أى ماصرح به في المفتاح في بحث الجواز العقلي لا يدفع الاعتراض عن السكاكي
 أى لا يدفع الاعتراض عليه مطلقا لانه وان دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل باتفاق
 لا يدفع الاعتراض الاتي عليه وهو لزوم القول بالتبعية (قوله أمر وهمي) أى فيكون نطق
 مستعملا في غير ما وضع له لان ذلك الامر الوهمي غير الموضوع له فيكون مجازا ولا شك أن علاقته
 المشابهة للنطق فيكون استعارة ولا شك انه فعل والاستعارة في الفعل لا تكون الاتبعية فقد اضطر الى
 اعتبار الاستعارة التبعية (قوله وأيضا الخ) هذا اعتراض على السكاكي لازم له من كلامه أنه
 المصنف وحاصله أن السكاكي صرح في هذا الباب بعدم انفصال المكاني عنها عن التخييلية وصرح
 فيه أيضا بعدم استلزام التخييلية للمكاني عنها كما في أثبت الربيع البقل فلما جاوز وجود كل منهما بدون
 العقلي بجواز وجود المكاني بدون التخييلية كما في أثبت الربيع البقل فلما جاوز وجود كل منهما بدون
 الاخرى فلا وجه لقوله ان المكاني عنها لا تنفك عن التخييلية لانه قد انفكت عنده في أثبت الربيع البقل
 وهزم الامير الجند (قوله من ردة التبعية) أى من ردة قريتهما (قوله لانه اضطر الخ) أى وانما لم يكن
 ما ذكره مغنيا عما ذكره غيره لانه اضطر آخر الامر الى القول بالتبعية فقد فر من شيء وعاد اليه لانه
 حاول اسقاط الاستعارة التبعية ثم آل الامر على هذا الاحتمال الى اثباتها كما أثبتتها غيره (قوله
 وقد يجاب) أى عن لزوم القول بالاستعارة التبعية وحاصله ان المختار الشق الثاني وهو أن التبعية التي
 جعلها قريته للمكانية ليست حقيقة بل مجاز وقولكم قد يكون استعارة في الفعل والاستعارة فيه
 لا تكون الاتبعية ممنوع لان ذلك لا يلزم الا لو كان السكاكي يقول ان كل مجاز يكون قريته للمكاني
 عنها يجب أن يكون استعارة فلزم من كونها استعارة في الفعل أن تكون تبعية ولم لا يجوز أن يكون
 ذلك الجواز الذي جعله قريته للمكاني عنها مجازا آخر غير الاستعارة بأن يكون مجازا مرسلا وحينئذ
 فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية فله السكاكي أن يقول هب أن نطق بها في وجه مشترك بينهما وهو التوصل بكل
 عن دلالة الحال أى افهامه للمقصود لكن لا يلزم أن يكون استعارة ولو صح كون علاقته المشابهة لان
 المعنى الواحد يجوز أن ينقل اللفظ اليه بعلاقة اللزوم مثلا كما في دلالة الحال فانه يجوز أن يعتبر استلزام
 النطق لها فينقل لفظها ويجوز أن يعتبر تشبيه النطق بها في وجه مشترك بينهما وهو التوصل بكل
 منهما الى فهم المقصود فيكون نطق على الاول مجازا مرسلا وعلى الثاني استعارة (قوله بأن كل
 مجاز تكون علاقته المشابهة الخ) اعترض بأن الجواز الذي تكون علاقته المشابهة مختص
 في الاستعارة فكيف يقول لا يجب أن يكون استعارة والجواب أن مراده كل مجاز يصح ان تكون
 علاقته المشابهة بأن كان محتملا لها او لغيرها بدليل بقية الكلام وليس المراد علاقته المشابهة بالفعل
 واللام يصح قوله لا يجب الخ تأمل (قوله علاقة أخرى) أى كالتبعية (قوله فانه لازمة
 للنطق) أى فطلقت اذا قلنا انه غير مستعمل في حقيقة بل في مجاز وهو الدلالة فنقول ان استعماله
 فيها على جهة الجواز المرسل لعلاقة اللزومية لا على جهة الاستعارة وحينئذ فنقول المصنف فيكون
 استعارة ممنوع فلم يلزم السكاكي القول بالتبعية (قوله وفيه نظر) أى في الجواب المذكور فنظر
 وحاصله أن هذا لا يصلح أن يكون جوابا عن السكاكي لانه صرح بأن نطق أطلق ههنا على أمر
 وهمي كافتقار المنية فانه استعارة لا أمر وهمي شبه بالافتقار الحقيقية ومن المعلوم أن مقتضى
 هذا الكلام كون نطق استعارة من النطق الحقيقي لا الأمر الوهمي لانه مجاز مرسلا ولو كان مجازا
 مرسلا عن الدلالة كما هو مقتضى ذلك الجواب لكان مطلقا على أمر محقق عقلي لا على أمر وهمي
 كما صرح به وبإيجاله فالترام السكاكي أن قريته المكاني اذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا لا يصح
 لمساواة ذلك لما صرح به (قوله على أن هذا) أى من قريته المكاني اذا لم تكن حقيقة
 تكون مجازا مرسلا لا يجري في جميع الامثلة لان بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى غير المشابهة

الآن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكي
 لانه قد صرح في الجواز العقلي بأن نطق
 في نطق الحال بها وأيضا فلما جاوز وجود
 قريته للمكاني عنها بدون التخييلية كما في أثبت الربيع
 المكاني عنها بدون التخييلية بدونها كما في اطفال
 البقل ووجود التخييلية بالسبع فلا وجه لقوله ان
 المنية الشبيهة بالبعس لا تنفك عن التخييلية (والا)
 المكاني عنها لم يتقدرا التبعية التي جعلها السكاكي
 قريته للمكاني عنها حقيقة بل قدرها مجازا
 (فقد يكون) التبعية كنطق الحال مثلا
 (استعارة) ضرورة انه مجاز علاقته المشابهة
 والاستعارة في الفعل لا تكون الاتبعية
 والاسمع (السكاكي من ردة
 فلم يكن ما ذهب اليه) منها (مغنيا عما ذكره غيره)
 التبعية الى المكاني عنها (مغنيا عما ذكره غيره)
 من تفسير آخر الامر الى القول بالاستعارة
 لانه اضطر ان يجاب بأن كل مجاز تكون علاقته
 التبعية وقد يجاب بأن يكون استعارة
 المشابهة لا يجب أن يكون استعارة
 أن يكون له علاقة أخرى بالنطق والدلالة فانه
 الاستعمال كما بين النطق والدلالة اذا كان
 لازمة للنطق بل انما يكون استعارة اذا كان
 الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد
 المبالغة في التشبيه وفيه نظر لان السكاكي
 قد صرح بأن نطق استعارة للصورة الوهمية
 سؤاذا رتبة المستعارة للصورة الوهمية
 الشبيهة بالافتقار ولو كان مجازا مرسلا عن
 الدلالة لكان أمرا محققا عقليا على أن هذا
 لا يجري في جميع الامثلة

(قوله ولو سلم) أي جريانه في جميع الامثلة يعود الخ وحاصله انه لو سلم أن قرينة الممكنية اذا لم تكن حقيقة تكون مجازا من سلافي جميع الامثلة وأنفي النظر عما اقتضاه قوله ان نطقت نقل للصورة الوهمية يلزم عليه حينئذ أن الممكنية خلت عن التخيلية لأن التخيلية عنده ليست الا تشبيه الصورة الوهمية بالحسية فاذا كان ما ذكر من القرينة مجازا من سلافي فلا تخيل اذ لا صورة وهمية شبهت بالمعنى الاصلى واذا اتى التخيل بقيت المكينة عنها بدون التخيلية والمصنف قد رد هذا حيث قال سابقا وهو باطل باتفاق واعلم أن الشارح قد جازى المصنف في ذلك وان كان قد ناقشه في ذلك سابقا (قوله ويمكن الجواب) أي عن قوله ولو سلم يعود الاعتراض الاول لاعن أصل الاعتراض لانه قد صرح بأن نطقت مستعمل في أمر وهمي فقد اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التيمية وحاصله أن لا نسلم أن وجود الممكنية بدون التخيلية ممنوع عند السكاكي بل هو قائل بذلك وعبر يمكن اشارة الى أن هذا الجواب من عنده (قوله بأن المراد) أي مراد السكاكي بقوله لا تنفك المكينة عنها عن التخيلية وهذا نوطنة للجواب ومحط الجواب قوله وأما ما وجد الخ (قوله أن التخيلية لا توجد بدونها) أي قد تكون التخيلية هي التي حكم عليها بأن لا توجد بدون المكينة عنها وأنت خير بأن هذا الجمل يعكر على ما تقدم للشارح من أن قول القائل ان قول السكاكي المذكور معناه استلزام التخيلية للممكنية مما تبين فسادا فقد جعل ذلك الجمل فاسدا فيما تقدم ومضى عليه هنا (قوله فيما شاع) اشارة لجواب عما يقال كيف تقول ان التخيلية لا توجد بدون الممكنية مع أنها وجدت في قولك أظفار المنسة الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا وحاصل الجواب أن المنفى الوجود الشائع النصيح لا مطلق الوجود (قوله اذ لا نزاع) أي وانما قد بنا بقولنا فيما شاع لانه لا نزاع ولا خلاف في عدم شيوع الخ (قوله وانما الكلام في الصحة) أي وانما الخلاف في صحة ذلك المثال فعند السكاكي هو صحيح وعند القوم لا يصح الا اذا جعل الاظفار تشبيها للتشبيه لا على انه تخيلية (قوله فتائع) أي وحينئذ فلا يصح الاعتراض بوجود الممكنية بدون التخيلية (قوله ينقضون عهد الله) أي فقد ذكر أن العهد مشبه بالجمل على طريق الممكنية وينقضون مستعارة بطلون استعارة تحقيقية قرينة للممكنية فقد وجدت الممكنية بدون التخيلية (قوله أثبت الربيع البقل) فقد ذكر أن الربيع شبه بالفاعل الحقيقي على طريق الممكنية وأن الانبات قرينة لها وهو حقيقة فقد وجدت الممكنية بدون التخيلية (قوله فصار الحاصل من مذهبه) أي من مذهب السكاكي في قرينة الممكنية باعتبار ما ذكره في أماكن متعددة (قوله ابلغى ماء) أي غوري ماءك (قوله عن غور الماء) أي غور الماء وهو منقول عن ادخال الطعام للجوف من الخلق (قوله استعارة بالكناية عن الغذاء) أي الذي يأكله الحيوان لأن البلع انما يناسب بحسب أصله الطعام ووجه التشبه في الاستعارة ظاهر ما في البلع فهو ادخال ما يكون به الحياة الى مقر خفي أي من ظاهر الى باطن من مكان معتاد للادخال من أعلى الى أسفل وهذه الاستعارة في غاية الحسن لثمة التفصيل في وجه التشبه فيها وأما في الماء فهو كون كل من الطعام والماء مما تقوم به الحياة ويتقوى به فالارض يتقوى نباتها وأشبهارها بالماء والحيوان يتقوى بالغذاء ويدخل كل منهما بالتدريج غالبا والحاصل انه شبه الماء بالغذاء بجماع أن كلا منهما تقوم به الحياة ويتقوى به على طريق الاستعارة بالكناية وابلغى مستعارة غوري بجماع أن كلا ادخال ما يكون به الحياة الى مقر خفي استعارة تحقيقية وهي قرينة للممكنية

(فصل في شرائط حسن الاستعارة)

(قوله في شرائط الخ) أطلق الجميع على ما فوق الواحد اذا اشتراط في حسناتها شرطان رعاية جهات التشبيه وعدم شتمها راجحة لها وقوله في شرائط حسن الاستعارة أي في بيان ما به أصل الحسن وما يريد

ولو سلم فيستلزم يعود الاعتراض الاول وهو وجود المكينة عنها بدون التخيلية ويمكن الجواب بأن المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخيلية أن الكلام النصحاء اذ لا نزاع بدونها فيما شاع من كلام الظفار المنسة الشبيهة في عدم شيوع مثل الظفار المنسة الشبيهة بالبيع وانما الكلام في الصحة وأما ما وجد الاستعارة بالكناية بدون التخيلية فتابع على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ما ذكره صاحب الكشاف وصاحب المتشاح الذين يتقضون عهد الله وصاحب المتشاح في مثل أثبت الربيع البقل فصار الحاصل من مذهبه أن قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخيلية مثل الظفار المنسة الشبيهة بالحال وقد تكون استعارة تحقيقية على ما ذكر في قوله تعالى يا ارض ابلغي ماءك ان البلع استعارة عن غور الماء في الارض (قوله استعارة بالكناية عن الربيع) حقيقة كما في أثبت الربيع (فصل في شرائط حسن الاستعارة)

وما يريد في حينها ويدور عليه مراتب الحسن ولاية تصير على ما لو أهمل طرح عن الحسن إلى التبع قاله
 في الاطول (قوله الحقيقية) قد تقدم انها هي التي تحقق معناها حساً وعقلاً وهي ضد التخيلية
 (قوله والتشبيه على سبيل الاستعارة) زاد الشارح ذلك لاجل الايضاح لالا حترار عن مجرد التشبيه
 التشبيلي لما عرف من أن التشبيه التشبيلي لا يسمى التشبيلي على الاطلاق وقد تقدم أن الاستعارة
 التشبيهية هي اللفظ المنقول من معنى مركب إلى ما شبهه بمعناه فان خصصت الحقيقية بالافرازية
 كان عطف التشبيهية على الحقيقية من عطف المباين وان كانت التشبيهية من الحقيقية وان لم تخص
 الحقيقية بالافرازية كان عطف التشبيهية عليها من عطف الخاص على العام (قوله برعاية جهات
 حسن التشبيه) خبر عن حسن أى حسن الاستعارة حاصل بلا حطة جهات أى أسباب حسن
 التشبيه أى بلا حطة الأسباب المحصلة لحسن التشبيه لأن بناءهما عليه فيتبعانه في الحسن والتبع
 فإذا روعيت تلك الجهات حصل حسن الاستعارة والافات حسنهما بنوات حسن أصلها (قوله
 كأن يكون وجه الشبه شاملاً للطرفين) هذا بيان للجهات التي يحسن التشبيه بمراعاتها والمراد بكون
 وجه الشبه شاملاً للطرفين أن يكون متحققاً فيهما وذلك كالشجاعة مثلاً في زيد والاسد فإذا وجد
 وجه الشبه في أحدهما دون الآخر فالتحسين كاستعارة اسم الاسد للجبان من غير قصد التكميم بعد
 تقرر تشبيهه به وقد يقال ان هذا الوجه من شروط الصحة لا من شروط الحسن إذ لا تشبيه مع استثناء
 الجاهل فالأولى اسقاط هذا أعنى قوله كأن يكون التشبيه شاملاً للطرفين وجواب بعض أرباب
 الحواشي عن ذلك بأن المراد الشمول الحسي اذ هو الشرط في الحسن وأما الذي يكون شرطاً في الصحة
 فطلق الشمول الصادق بالادعاء لا وجه له لأن الشمول الادعاءى ان كان مقبولاً كما في التكميم فاما قبل
 لكونه في حكم الحسي فيكون شرط الصحة والافهوفاسد لا تنفاه عن حكم الحسي فكيف يجعل الحسي
 من شروط الحسن مع أن الصحة انما هي باعتبارها كذا في ابن يعقوب وقرر شيخنا العلامة العدوى أن
 المراد بكون وجه الشبه شاملاً للطرفين أن يكون متحققاً فيهما على أنه جزء من مفهوم كل منهما أو لازم
 لهما فان وجد في أحدهما بأن كان جزءاً من مفهومه دون الآخر بأن كان لازماً له فالتحسين وذلك
 كما في استعارة الطائر للعدو في قوله عليه الصلاة والسلام كلما سمع شيعة طار إليها والجاء مع قطع المسافة
 بسرعة في شكل وهو داخل في مفهوم أحدهما ولازم لاخر على ما مر للشارح وعلى هذا يدفع
 الاعتراض فتأمل (قوله والتشبيه وافياً) أى وأن يكون التشبيه موفياً بالغرض الذي علق به
 أى قصد افادته به كبيان امكان التشبيه أو تشويهه أو تزينه وكغير ذلك مما مر في بيان الغرض من
 التشبيه فاذا كان الغرض تزيين وجه اسود فيشبه بمثله الطيب ثم يستعار له لفظ المقلد فهذا وافر
 بالغرض ولو شبه لا فائدة هذا الغرض بالغراب واستعير لفظ الغراب له فالتحسين واذا كان الغرض
 افادة تشويه وجه منقوب بالجدري فيشبه بالسلحة التي نقرتها الديكة ثم يستعار له لفظها فهذا وافر
 بالغرض ولو شبه لا فائدة هذا الغرض بشئ آخر منقوب واستعير له لفظه فالتحسين (قوله ونحو ذلك)
 أى مثل كون وجه الشبه غير مبتذل بأن يكون غريباً طيفاً لكثرة ما فيه من التفصيل أو نادراً الحضور
 في الذاكرة كتشبيه الشمس بالمرأة في كفا الاشمل وتشبيه البنفسج بأومل النار في اطراف كبريت
 ثم يستعار كل واحد منهما لما شبه به بخلاف تشبيه الوجه الجميل بالشمس ثم يستعار له وتشبيه الشجاع
 بالاسد ثم يستعار له فان ذلك مما فاته في الحسن لغوات حسن التشبيه فيه لعدم الغرابة لوجود
 الابتدال (قوله وأن لا يشم رائحته الخ) يشم بضم اوقله مبنياً للمفعول من أشم ورائحته نائب
 الفاعل وأما قول الشارح أى وأن لا يشم الخ فهو بفتح اوقله وضم ثانيه مبنياً للفاعل (قوله أى
 وبأن لا يشم الخ) أشار به إلى أن قول المصنف وأن لا يشم عطف على رعاية أى حسن الاستعارة
 حاصل برعاية الجهات المحصلة لحسن التشبيه وحاصل بعدم شمه رائحة التشبيه وأشار بقوله من جهة

(حسن كل من الاستعارة الحقيقية والتشبيلى على سبيل الاستعارة (برعاية جهات حسن التشبيه) كأن يكون وجه الشبه شاملاً للطرفين والتشبيه وافياً بافادته ما علق به من الغرض ونحو ذلك (وأن لا يشم رائحته لفظاً) أى وبأن لا يشم شئ من الحقيقية والتشبيلى رائحة التشبيه من جهة اللفظ

اللفظ الى أن انطفا في كلام المصنف نصب على التمييز وهو محمول عن المضاف اليه أي وأن لا يشتم شيء
منهما رائحة لفظ التشبيه ويحتمل نصبه على نزع المضاف أي أن لا يشتم رائحة التشبيه باللفظ يدل عليه
وانما قال انطفا لأن شتم التشبيه معنى موجود في كل استعارة بواسطة القرينة لأن الاستعارة لفظ
اطلاق على المشبه جمعونه القرينة بعد نقله عن المشبه به بواسطة المبالغة في التشبيه فلا يمكن نفي اشتمام
الرائحة مطلقا أي من جهة اللفظ والمعنى لأن المعنى على التشبيه قطعا واعلم أن شتم رائحة لفظ التشبيه
أما أن يكون ببيان المشبه كما في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر
فإن قوله من الفجر هو المشبه بالخيط الأبيض والكلام وإن لم يكن على صورة التشبيه لكن لما فسر الخيط
الأبيض بالفجر كان التشبيه مقدرافه وفي تقدير حتى يتبين لكم الفجر الذي هو شبه بالخيط الأبيض وأما
أن يكون بذكر وجه الشبه فهو رأيت أسدا في الشجاعة لأن ذكر الوجه ينفي عن التشبيه ويهدي
اليه في التركيب وأما أن يكون بذكر الاداة فهو زيد كالأسد وأما أن يكون بذكر المشبه على وجه لا ينفي
عن التشبيه كما في قوله قد زرت أزراره على النمر فإنه ذكر فيه خبير المشبه وهو المحبوب لكن ليس على
وجه ينفي عن التشبيه كما تقدم بيانه فاشتمام رائحة لفظ التشبيه في الثلاثة الأولى مبطل للاستعارة وأما
اشتمام رائحته على الوجه الرابع فلا يزيلها الا انها تكون قبيحة اذا علمت هذا تعلم أن شرط الحسن هو
اتقاء الاشتمام الذي لا يخرج به الكلام عن الاستعارة كما في القسم الرابع وأما ما يخرج به الكلام عن
الاستعارة فهو شرط في الصحة فتراد المصنف الأول والثاني (قوله أي وبأن لا يشتم شيء) المناسب
أقول المتن حسن كل أن يقول أي وبأن لا يشتم كل من التحقيقية الخ فيبدل شيء بكل (قوله لأن ذلك
الخ) أي شتم رائحة التشبيه لفظا أي وانما اشترط في حسن الاستعارة عدم شتم رائحة التشبيه لأن
ذلك يبطل الغرض من الاستعارة وفيه أن هذا يقتضي أنه من شرائط صحتها لا من شرائط حسناتها
اذا بطل الغرض من الاستعارة انتهت وغاد الكلام تشبيها الا أن يقال إن في الكلام حذف مضاف
أي لأن ذلك يبطل كمال الغرض من الاستعارة ومعلوم أن كمال الغرض من إيجاد الشيء حسنه
ونقصه فحجه (قوله أعني) أي بالغرض من الاستعارة (قوله لما في التشبيه الخ) علته لعل أعني
قوله لأن ذلك يبطل الخ أي وانما كان شتم رائحة التشبيه مبطلا لكمال الغرض من الاستعارة لما
في التشبيه الخ وحاصل ما ذكره أن شتم رائحة التشبيه انما يبطل كمال الغرض من الاستعارة لأن
الغرض منها اظهار المبالغة في التشبيه ويحصل ذلك الاظهار بأدعاء دخول المشبه في جنس المشبه به
وأدعاء انه ما مشترك في الحقيقة الجامعة لهما وأن اللفظ موضوع لتلك الحقيقة الا أن أحد الطرفين
متعارف والآخر غير متعارف ومقتضى هذا الغرض استواءهما في ذلك الجامع الذي جعل كالحقيقة
الجامعة لأن استواء الأفراد في الحقيقة هو الأصل ولا شك أن اشتمام رائحة التشبيه فيه اشعارا
بأصل التشبيه والاشعار بأصله يتضمن الالمام الى ما علم من الأصل في التشبيه والتكثيف وهو كون
المشبه به أقوى من المشبه في الجامع وكونه أقوى منه ينافي الاستواء فيه الذي هو مقتضى الغرض
فقوله لما في التشبيه أي الذي أشتم رائحته من الدلالة على أن المشبه به أقوى من المشبه في وجه الشبه
أي والغرض من الاستعارة يقتضي مساواتهم ما فيه ويقولون لأن استواء الأفراد في الحقيقة هو
الأصل يدفع قول سم لانتم أن الغرض المذكور يقتضي مساواة المشبه والمشبه به في الجامع الذي
جعل كالحقيقة الجامعة بدليل المشكك فإن بعض أفراد أقوى من البعض مع شمول الجنس
لجميعها وحيث فلا منافاة بين التفاوت في القوة وبين الاشتراك في الجنس فتأدل (قوله أي ولأن
شرط حسنه) أي ولاجل ما قلنا من أن من شروط الحسن في كل من الاستعارتين أن لا يشتم رائحة
التشبيه لفظا فظهر حسنه راجع لكل من الاستعارتين (قوله يوصي) بالبناء لمنعول أي يوصي
البناء بعضهم بعضا عند تحقق حسن الاستعارة لوجود هذا الشرط وهو عدم اشتمام رائحة

لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة أعني
لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به
أقوى من وجه الشبه (ولذلك) أي ولأن شرط
حسنه أن لا يشتم رائحة التشبيه لفظا
(يوصي أن يكون الشبه)

التشبيه لفظاً (قوله أي ما به المشابهة) أي وهو وجه الشبه فكأنه قال ولذلك يوصى بالغاى بعضهم
بعضاً على جلاء وجه الشبه وانما رتب التوصى المذكور على ذلك الشرط وهو عدم اشتمال رائحة
التشبيه لفظاً لا بشرط رعاية جهات حسن التشبيه لأن التوصى انما يحتاج اليه لانه هو الذى له
دخل فى الخفاء وضرورة الاستعارة انما بخلاف رعاية جهات حسن التشبيه فانه لا يدخل له فى ذلك
كما يعلم بما يأتى (قوله جلياً بنفسه) أي لكونه يرى مثلاً كما فى تشبيه الثريا بعنقود الملاحية
(قوله أو بواسطة عرف) أي عام كما فى تشبيه زيد مثلاً بانسان عريض القفا فى البلادة فان العرف
حاصكم بأن عرض القفا مع البلادة وكما فى تشبيه الرجل بالاسد فى الجراءة فان وصف الجراءة
ظاهر فى الاسد عرفاً (قوله أو اصطلاح خاص) أي أو بواسطة اصطلاح خاص كما فى تشبيه النائب
عن الفاعل بالفاعل على حكم الرفع فان الرفع فى الفاعل ظاهر فى اصطلاح النعمة فيشبه به عندما يحتاج
المعلم للتشبيه مثلاً (قوله لثلاثين رايخ) أي وانما يوصى بكون وجه الشبه جلياً فى الاستعارة
اتى فيها عدم اشتمال رائحة التشبيه لثلاثين رايخ تلك الاستعارة الغاز أى سبب الغاز أو مغزاة فالغاز
بكسر الهمزة مصدر أغزى كلامه اذا عي مراده وأخفاه اطلق بمعنى اسم المفعول أو على حذف
مضاف كما علمت وذلك لانه اذا لم يكن وجه الشبه ظاهراً بل كان خفياً وانضم ذلك لخفاء التشبيه
بواسطة عدم شتم رائحته لاجتماع خفاء على خفاء فتكون الاستعارة لغزاً كما قال (قوله ان روى
الخ) شرط فى قوله لثلاثين رايخ الاستعارة الغاز (قوله ولم تشم رائحة التشبيه) من عطف
المباين ان أريد بشرائط الحسن شرائط حسن التشبيه لأن عدم اشتمال رائحة التشبيه ليس من شرائط
حسن التشبيه كما لا يخفى لكن المقصود بالذات ذلك المعطوف وغيره لا مدخل له فى التعمية وان كان
من شرائط حسن الاستعارة ومن عطف الخاص على العام ان أريد بشرائط الحسن شرائط حسن
الاستعارة أتى به بعد العام اهتماماً به إشارة الى أن المراد من ذلك العام ذلك الخاص لأن مناط التعمية
والالغاز عليه عند خفاء الوجه (قوله وان لم يراع الخ) مقابل لقوله ان روى الخ أى وان لم يراع
عدم الاشتمال بأن حصل اشتمال رائحة التشبيه لفظاً فاق الحسن ولم تكن الاستعارة لغزاً فتقوله
وان لم يراع بالياء التحتية والضمير لعدم الاشتمال أو بالمشاة فوق والضمير بشرائط الحسن والحاصل انه
اذا خفى وجه الشبه انما تكون الاستعارة الغاز عند عدم اشتمال رائحة التشبيه لان عدم الاشتمال
يعد عن الاصل وخفاء الوجه يزيد ذلك بعدا واذا اتى عدم اشتمال الرائحة بوجود اشتمالها فذلك
بما يقرب الى الاصل لكن ينوت الحسن (قوله ومنه اللغز) بنم اللام وفتح الغين وهو المعنى
المفغزمية أو التلغظ المستعمل فى المعنى المذكور وقوله ومنه أى ومن هذا الفعل وهو اللغز فى كلامه
أى من مصدره (قوله ووجهه) أى جمع اللغز وقوله أغاز أى بفتح الهمزة (قوله مثل رطب
وأرطاب) أى مثله فى وزن المفرد والجمع (قوله كالقوسيل فى الحقيقة) أى التى خفى فيها وجه
الشبه (قوله وأريد انسان أبيض) أى منزه رائحة القم (قوله فوجه الشبه) أى وهو البخر بين
الطرفين أى الاسد والرجل المنت القم خفى أى وحيث فلا يتقل من الاسد مع القرينة المانعة من
ارادة الاصل الى الانسان الموصوف بما ذكر اذ لا يتقل من الاسد مع القرينة المذكورة الا الى
الانسان الموصوف بل لازم الاسد المشهور وهو الشجاعة والانتقال الى الرجل بدون الوصف لا يفيد
فى التجوز (قوله مائة لا تجد فيها الخ) يحتمل أن تكون جملة استثنائية أى مائة منها لا تجد
فيها راحلة فهى جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل على أى حال رأيتم فليل مائة منها لا تجد فيها
راحلة ويحتمل أن يكون مائة نعمتاً لا بل وما بعده وصف للمائة أى ابلا معدودة بهذا القدر الكثير
الموصوف بأن لا تجد فيها راحلة (قوله وأريد) أى بالابل الموصوفة بالاصناف المذكورة
حال الناس من حيث عزة وجود السكامل مع كثرة أفراد جنسه ولا شك أن وجه الشبه المذكور

قوله لا بشرط الخ هكذا فى النسخ ولعل
الباء بمعنى على أى وانما رتب التوصى على
ذلك الشرط لعل اشتمال رائحة الخ تأتى
وقوله لأن التوصى انما يحتاج اليه لانه
هكذا فى النسخ ولعل فيه سقطاً والاصل لأن
التوصى انما يحتاج اليه عليه أى على ذلك
الشرط وهو عدم اشتمال رائحة التشبيه لفظاً
لانه هو الذى لا يدخل الخ به هذا يظهر المراد
وتحسن المقابلة فى قوله بخلاف رعاية
جهات حسن التشبيه الخ والحاصل أن
حسن كل من الاستعارتين مشروط بشروط
رائحة التشبيه لفظاً والتوصى انما
مرتب على عدم الاشتمال لمدخلية فى
الخفاء لعل الرعاية لعدم مدخلية
فى ذلك تأمل اه معجزة
أى ما به المشابهة (بين الطرفين جلياً) بنسبه
أو بواسطة عرف أو اصطلاح خاص (لثلاثين
رايخ) الاستعارة (الغاز) وتعمية ان
روى شرائط الحسن ولم تشم رائحة
التشبيه وان لم يراع الخ (قوله كالمقيل) أى
فى كلامه اذا عي مراده ومنه اللغز ووجه
أغاز مثل رطب وأرطاب (قوله كالمقيل) أى
الحقيقية (رأيت اسداً وأريد انسان أبيض) فى
فوجه الشبه بين الطرفين خفى (و) فى
التشبيه (رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة
وأريد الناس

خفي - اذ لا ينتقل الى الناس من الابل من هذه الجمية وانما كانت هذه استعارة تشبيهية لان الوجه
 منتزع من متعدد لانه اعتبر وجود كثره من جنس وكون تلك الكثرة يعزفها وجود ما هو من جنس
 الكامل واعترض على المصنف في التمثيل بما ذكر بان الكلام اذا كان هكذا كان الخفاء فيه من عدم
 ذكر القرينة المانعة عن ارادة الاصل لان جهة خفاء وجه الشبه اذ لو قيل رأيت يوم الجمعة في المسجد
 ابلا مائة لا تجد فيها راحله بين المراد فالاولى في التمثيل ان يقال رأيت يوم الجمعة في المسجد والامام
 يخطب ابلا مائة لا تجد فيها راحله فان هذه صورة التجوز مع الخفاء اذ المفهوم ان الناس الرئيس
 في المسجد كالابل والمتبادر انهم كالابل في كثرة الاكل وقلة الفهم وكبر الاعضاء وطولها مثلا اذ هذا هو
 المتبادر او انهم كالابل في غاية الصبر لان الابل مشهورة بالصبر على ما تستعمل واما عزة الكمال مع كثرة
 افراد الجنس فلا تفهم وانما كان الاول في ذلك الذي قلناه من المثال لان كلامنا فيما تحقق فيه التجوز
 مع الخفاء ولا يتحقق التجوز الا بالقرينة ولو ذكرت القرينة في المثال مع اليماء للوجه اتى الخفاء اه
 يعقوب (قوله من قوله) أي وهذا المثال مأخوذ من قوله عليه الصلاة والسلام لا أن قصد
 المصنف التمثيل بالحديث (قوله يرتله الرجل) أي بعده لأدرك حال عليه كذا قال بعضهم
 وفي الاطول أي بعده لوضع رجليه والانتقال عليه (قوله المنتخب من الناس) أي المختار منهم
 الحسن خلقه وزهده وقوله في عزة وجوده أي في قلة وجوده مع كثرة افراد جنبه وهذا وجه التشبيه
 (قوله المنتخب) أي المختارة لجل الانتقال لقوته ما هو مرادفة للراحلة وأشار بقوله التي لا توجد
 في كثير من الابل الى أن المراد من العدد الكثرة (قوله وهذا) أي بما ذكر وهو أن ما يكون
 فيه الوجه خفيا لا ينبغي فيه الاستعارة لثلاث نصير الغازا ونعمية ظهر أن التشبيه أعم أي من الاستعارة
 أي عموما مثالان العموم اذا أطلق انما يصرف له وانه بقوله محلا على أن العموم من حيث التحقق
 لان حيث الصدق اذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة كما أن الاستعارة لا تصدق على التشبيه ثم انه
 لم يعلم مما مر إلا أن التشبيه يتقرر عن الاستعارة فتضمن له ما هو معلوم من اجتماع التشبيه والاستعارة
 فبذلك ثبت أن التشبيه أعم مطلقا واعلم أن ما ذكرهنا من العموم المطلق باعتبار الحل منظور
 فيه للنسبة بين التشبيه مطلقا سواء كان حسنا أو لا وبين الاستعارة الحسنة وما ساقى عند قوله
 ويتصل به الخ مما يفيد أن بينهما العموم والخصوص الوجهي - فذلك منظور فيه للنسبة بين التشبيه
 الحسن والاستعارة الحسنة فيصا دقان حيث لا خفاء ولا اتحاد وتنفرد الاستعارة حيث الاتحاد
 كما في مسئلة العلم والنور الالائية وينفرد التشبيه حيث الخفاء وحيث فلا منافاة بين ما هنا وما ياتي
 (قوله اذ كل ما ياتي) أي اذ كل محل يتأتى فيه الاستعارة أي الحسنة ياتي فيه التشبيه وذلك
 حيث لا خفاء في وجه التشبيه ولم بقوا التشبيه بين الطرفين بحيث يصيران كأنهما متحدان (قوله كما
 في المثالين المذكورين) أي في المتن وهما رأيت أسدا مر يدايه انسانا بجرو رأيت ابلا الخ فتشبع فيهما
 الاستعارة الحسنة ويجب أن يوثق بالتشبيه في صورة الحقائق الناس بالابل كما في الحديث الشريف
 ويوثق بالتشبيه في صورة الحقائق الرجل بالسبع في البحر يفرق بأن التشبيه يتصور فيه اجمال لما يتعلق
 الغرض به في بعض التراكييب والجماز ليس كذلك وان كانا مستويين في الامتناع عند الخفاء
 اذ لم يذكر الوجه في التشبيه وذلك عند قصد خصوص الوجه في ذلك التشبيه واذا صح التشبيه فيما ذكر
 من المثالين دون الاستعارة كان أعم محلا (قوله ياتي ذلك) أي لان من لوازم كون وجه التشبيه
 بعيدا غير مبتذل أن يكون غير جلي - مكانهم اشترطوا في حسنها كون وجه الشبه جليا وكونه غير
 جلي - وهذا تناف (قوله فيجب أن يكون) أي وجه التشبيه ملتبسا بجماله من الجلاء هي أن لا يصير
 الغازا وأن يكون ملتبسا بجماله من الغرابة هي أن لا يصير مبتذلا فالماطلوب فيه أن يكون متوسطا بين
 المبتذل والخطي (قوله ويتصل به) أي وينبغي أن يذ كر متصلا بما ذكرنا وعقبه الله اذ اقوى

قوله بين المراد هكذا في النسخ ولعل فيه سقطا
 والاصل تبين المراد أو لكان بين المراد أو
 فكذا تأمل اه مصححه

من قوله عليه الصلاة والسلام الناس كابل
 مائة لا تجد فيها راحله وفي الفائق الراحلة
 العبر الذي يرتله الرجل بملأ كان أو ناقة
 يعني أن المراد المنتخب من الناس في عزة
 وجوده كالنخبة المنتخبة التي لا توجد في كثير
 من الابل (وهذا ظاهر أن التشبيه أعم محلا)
 اذ كل ما ياتي فيه الاستعارة يكون وجه
 التشبيه من غير عكس الجواز أن يكون وجه
 التشبه غير جلي - قصير الاستعارة يتأتى فيه
 في المثالين المذكورين فان قيل قد سبق أن
 حسن الاستعارة برعاية جهات حسن
 التشبيه ومن جعلها أن يكون وجه التشبيه
 بعيدا غير مبتذل فاشترط الجلاء والخفاء
 في الاستعارة ياتي ذلك قلنا الجلاء والخفاء
 مما يقبل الشدة والضعف فيجب أن يكون
 من الجلاء بحيث لا يصير انجازا ومن الغرابة
 بحيث لا يصير مبتذلا (ويتصل به)

الح وذلك للمناسبة بينهما من حيث التقابل لأن كلامهما يوجب عكس ما يوجب الآخر وذلك لأن
 ما ذكر سابقا من خفاء الوجه يوجب حسن التشبيه وما ذكر هنا يوجب حسن الاستعارة دون التشبيه
 كذلك في البعقوبي وقد ذكر بعضهم أن قوله ويتصل به معناه ويتناسب ذلك من حيث قياسه عليه
 قياس عكس (قوله أي بما ذكرنا من أنه الخ) فيه أنه لم يصريح فيما مر بذلك لكنه يفهم من قوله
 ولذلك الخ أن الاستعارة لا تحسن إذا كان وجه التشبيه خفيا وإذا لم تحسن تعين التشبيه فالمراد
 ما ذكرنا من أن لا يصح (قوله إذا خفي التشبيه) أي وجه التشبيه (قوله وتعين التشبيه) أي عند
 المبالغة لأنهم يحتزون عن غير الحسن لأنه لا تصح الاستعارة فيكون منافيا لما تقدم من أن كل ما يتأق
 فيه الاستعارة يتأق فيه التشبيه (قوله أنه) أي الخيال والشران (قوله إذا قوى التشبيه)
 أي وجه التشبيه وقوته تكون بكثرة الاستعمال للتشبيه بذلك الوجه (قوله حتى اتحد) أي
 صارا كالتحدين في ذلك المعنى بحيث يفهم من أحدهما ما يفهم من الآخر وليس المراد أنهم ما اتحدوا
 حقيقة والكلام محمول على المبالغة (قوله كالعالم والنور والشبه والظلمة) أي فقد كثر تشبيه
 العلم بالنور في الاهتداء والشبه بالظلمة في التمييز حتى صار كل من المشبهين يتبادر منه المعنى الموجود
 في المشبه به ما فصارا كالتحدين في ذلك المعنى فيتحيل اتحادهما وفي الحقيقة لا يحسن تشبيه أحدهما
 بالآخر لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه (قوله وتعين الاستعارة) أي بفعل لفظ المشبه به للمشبه ثم إن
 هذا يناق قوله سابقا أن التشبيه أعم محلا لأنه هنا قد تعينت الاستعارة ولم يصح التشبيه والجواب
 أن المراد تعينت الاستعارة عند ارادة الاتيان بالحسن لأن التشبيه ممتنع وتجب الاستعارة بل
 التشبيه في تلك الحالة تجاوزا لأنه غير حسن كيدل لذلك قوله لم يحسن التشبيه فحصل أن الاستعارة
 والتشبيه الحسنيين بينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما حيث لا اتحاد ولا خفاء وانفراد
 الاستعارة حيث وجد الاتحاد كافي مسئلة العلم والنور وانفراد التشبيه حيث وجد الخفاء كافي الإبل
 والناس وأما مطلق الاستعارة ومطلق التشبيه فهما متحدان محلا وأما التشبيه مطلقا والاستعارة
 الحسنة فبينهما العموم المطلق وأن التشبيه أعم محلا وهو محمول قول المصنف سابقا وبهمذا ظهر أن
 التشبيه أعم محلا فقامت كذا قرر شخبنا العدوى (قوله حصل في قلبي نور) أي مستعيرا للعلم
 الحاصل في قلبي لفظ النور (قوله ولا تقول علم كالنور) أي ولا تقول حصل في قلبي علم كالنور
 مشبه العلم بالنور بحسب الاحتجاج كل إذا هو كتشبيه الشيء بنفسه لقوة الوجه في العلم وهو الاحتجاج
 به كافي النور (قوله وإذا وقعت في شبهة) أي وإذا وقع في قلبك شبهة (قوله وقعت في ظلمة)
 أي وقع في قلبي ظلمة مستعيرا لفظ الظلمة للشبه (قوله ولا تقول في شبهة كالظلمة) أي مشبهها
 للشبه بالظلمة لقوة وجه التشبيه في الشبه وهو عدم الاحتجاج والتمييز كافي الظلمة فيصير ذلك التشبيه
 كتشبيه الشيء بنفسه (قوله برعاية جهات حسن التشبيه) لم يقل وبأن لا تشبه رائحة التشبيه
 لفظا لعدم تأنيه لأن من لوازم الاستعارة بالكناية ذكر ما هو من خواص المشبه به وذلك يدل على
 التشبيه فلا شر في خفاء وجه الشبه هناك وأما القرينة الموجودة في الاستعارة مطلقا فهي وإن
 ظهر بها قصد التشبيه لكن خفاء وجه الشبه يفسد سورتها لا يقال يلزم أن يكون في ترشيح
 الحقيقة اهتمام لرائحة التشبيه لأنه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ لانا نقول الفرق أن المذكور
 في المكنية لفظ المشبه فذكر خاصية المشبه به يدل على التشبيه والمذكور في الحقيقة لفظ المشبه به
 فذكر ما هو من خواصه بعد التشبيه فضلا عن كونه يدل عليه ويما علمت من أن حسن المكنية إنما
 هو برعاية جهات حسن التشبيه فقط بخلاف الحقيقة والتشبيه فان حسن ما برعاية جهات حسن
 التشبيه وعدم تشبه رائحة التشبيه لفظا كما مر ظهر لك حكمة تكلم المصنف على حسن الاستعارة
 الحقيقة والتشبيه أو لا تشبه المكنية بالحقيقة ثانيا ولم يذكر المكنية معهم أو لا إذا كان

أي بما ذكرنا من أنه إذا خفي التشبيه
 لم تحسن الاستعارة وتعين التشبيه (أنه)
 إذا قوى التشبيه بين الطرفين حتى اتحد
 كالعالم والنور والشبه والظلمة لم يحسن
 التشبيه وتعين الاستعارة (أنه لا يصير
 تشبيه الشيء بنفسه فإذا فهمت مسئلة
 تقول حصل في قلبي نور ولا تقول علم كالنور
 ولا تقول في شبهة كالظلمة (و) الاستعارة
 (المعنى عنها كالتشبيحية) في أن حسنها
 برعاية جهات حسن التشبيه

ما ثبت للتحقيقية من اشتراط الامرين المذكورين في حسناتها بالاكتمالية لم يكن لصنيع المصنف وجه
وكان الاولى أن يذكرها أولاً مع الحقيقية والتبعية (قوله لا تشبيه مضمّن) هذا على
مذهب المصنف كما مرّ على مذهب القوم من أنها لفظ المشبه به المضمّن في النفس المرموز اليه بذكر
لوازمه (قوله حسنهم بحسب حسن المكّنّي عنها) أي حسنهما في حساب حسن المكّنّي عنها
بمعنى أنه بعد بعدة حسن المكّنّي عنها تابعا له وإذا حصل عدّه حسنهما بعد عدّه حسن المكّنّي عنها كان
حسنهما تابعا لحسنهما الآن ما يقال فيه أنه معدود في عدّه الشيء القلاني أو بعد الشيء القلاني أمّا ذلك
إذا كان ذكر ذلك الامر عند قصده بغنى عنه الشيء القلاني ومن لازم هذا المعنى عرفا التبعية وهي
المرادة هنا بهذه العبارة فالجواب على هذا بعني الاحساب والعدّه ويحتمل أن يكون اسما من الاحساب
وهو الكفاية فيكون المعنى والتبعية يستعني عن ذكر حسنهما بكفاية حسن المكّنّي عنها ولا شك أن
كفاية الثانية عن الاولى تفيد التبعية فالمعنى ان التبعية تابعة في الحسن والقبح للمكّنّي عنها اه
بمعقوبي (قوله بل هي حقيقة) أي عند المصنف لانها مستعملة في الموضوع له وأما عند صاحب
الفتاح القائل بعدم وجوب تبعتها للمكّنّي عنها فيقول ان كانت تابعة لها كما في أظفار المنيّة
نشبت بفلان حسنت بحسنها وقبحت بقبحها وان كانت غير تابعة لها فقلما تحسن وهو محتمل
لأن يكون المعنى فلا تحسن فقلما في كلامه للشيء ويحتمل أنه أشار بذلك لقلته على الأصل ليقيد أنه
لا يمنع أن تحسن اذا تناسب المقام افهام الصورة الوهمية لتذكر الأصل كأن يكون في احضار
صورته انما كيد لما سبقت له من التشبيه مثلا واقائل أن يقول اذا كانت التبعية عنده استعارة
مصرحة متصورة في نفسها مبنية على تشبيه الصورة الوهمية بالحقيقة فينبغي أن يكون حسنهما
برعاية جهات حسن التشبيه وكونها في بعض الصور تابعة للمكّنّي عنها لا يقتضي أن يكون
حسنهما تابعا لحسنهما نعم يقتضي أن يكون حسن المكّنّي عنها موجبا لمزيد حسنهما الذي هو في نفسه قائم على

(فصل وقد يطلق المجاز الخ)

(قوله في بيان معنى آخر) أي وهو الكلمة التي تغير أعرابها الاصل (قوله على سبيل الاشتراك) أي
اللفظي بأن يقال ان لفظ مجاز وضع بوضعين أحدهما للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له اعلaque
وقريئة والثاني للكلمة التي تغير حكم أعرابها الاصل فيكون اطلاق المجاز عليها حقيقة على هذا
الاحتمال (قوله أو التشابه) أي مشابهة الكلمة التي تغير أعرابها للكلمة المستعملة في غير معناها
الاصل وذلك بأن شئت الكلمة المنتقلة عن أعرابها الاصل بالكلمة المنتقلة عن معناها الاصل
بجتماع الانتقال عن الأصل في كل واستعير اسم المشبه به وهو لفظ مجاز للمشبه وعلى هذا الاحتمال
فاطلاق لفظ مجاز على الكلمة التي تغير أعرابها الاصل مجاز بالاستعارة (قوله وقد يطلق المجاز)
أي قد يطلق هذا اللفظ يعني على سبيل الاشتراك أو التشابه كما عرفت وأشار بقوله ذلك الاطلاق لأن
الاطلاق الشائع هو ما مرّ (قوله على أن الاضافة للبيان) هذا غير متعين لجواز أن تكون الاضافة
حقيقية ويراد بحكم الأعراب ما يترتب عليه من فاعلية ومفعولية ونحو ذلك (قوله أي تغير أعرابها
من نوع) أي من أنواع الأعراب الى نوع آخر من أنواعه وذلك بأن زال النوع الاصل الذي تستحقه
الكلمة وحل محله نوع آخر (قوله بحذف لفظ الخ) بالعبسية متعلقة بتغير أي أن ذلك التغير يحصل
بسبب حذف اللفظ لو كان مع تلك الكلمة لاستحققت به نوعا من الأعراب فلما حذف حدث نوع آخر أو
بسبب زيادة لفظ كانت الكلمة استحققت قبله نوعا من الأعراب فحدث بزيادة نوع آخر من الأعراب
وخرج بقوله بحذف لفظ الخ تغير أعراب غير في جاء في القوم غير زيد فان غيرا كان مرفوعا صفة فتغير الى
النصب على الاستثناء لا بحذف ولا بزيادة بل بقل غير من الوصفية الى كونها اداة استثناء وخرج أيضا
ماذا لم يتغير حكم الأعراب بالزيادة كما في قوله تعالى فيمارحمة من الله وما اذا لم يتغير بالنقص كما في قوله

تعالى

لانهم تشبيه مضمّن (و الاستعارة) (التبعية)
حسنهم بحسب حسن المكّنّي عنها (لانهم)
لانهم تشبيه بل هي حقيقة فحسنهم تابع
لحسن متبوعها
(فصل)
في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على
سبيل الاشتراك أو التشابه (وقد يطلق المجاز
على كلمة تغير حكم أعرابها) أي حكمها الذي
هو الأعراب على أن الاضافة للبيان أي
تغير أعرابها من نوع الى نوع آخر (بحذف
لفظ أو زيادة لفظ)

تعالى أو كصيب من السماء أي كذوي صيب فلا تسمى الكلمة مجازا وقد دخل في تعريفه المذكور ما ليس بمجاز فهو انما زيد قائم فانه تغير حكم اعراب زيد بزيادة ما الكاف وان زيد قائم فانه تغير اعراب زيد من النصب الى الرفع مجذف احدى نوني ان ودخل فيه أيضا نحو ايس زيد بفتح طاء وما زيد بقائم مع أن هذه ليست بمجاز كما صرح به في المفتاح فهو تعريف بالاعم بناء على جوازه (قوله فالأول) أي وهو التغير الذي يكون بتقصي الكلمة بسببه مجازا (قوله والثنائي) أي وهو التغير الذي يكون بزيادة تسمى الكلمة بسببه مجازا (قوله لاستحالة الخ) علة لمحذوف أي وانما لم يجعل على ظاهره للقطع باستحالة الجحى على الله تعالى وذلك لأن الجحى عبارة عن الانتقال من حيز إلى آخر بالرجل وهو مخصوص بالجسم الحي الذي له رجل ومطلق الجوهرية مستحيلة على الله تعالى فضلا عن الجسمية المخصوصة فإذا لم يحمل هذا الكلام على ظاهره لاستحالة وجب حمله على وجه يصح فقدّر المضاف وهو الامر ليصح هذا الكلام الصادق والقريضة على ذلك المقدّر الاستناع العقلي فان قلت كما يستحيل الجحى على الرب يستحيل أيضا جحى امره لأن المراد بامر الله الحكيم المحكي عنه وهو معنى من المعاني وقد علمت أن الجحى مخصوص بالجسم الحي قلت الامر وان كان الجحى محالا عليه أيضا لأنه يصح اسناد الجحى إليه مجازا ليكون كناية عن بلوغه للمعاطين فيقال على وجه الكثرة جاء أمر السلطان السنا أي بلغنا وان كان الجحى في الحقيقة حاملا وهذا الاسناد كثير حتى قيل انه حقيقة عرفية بخلاف اسناد الجحى إليه تعالى فانه لا يصح حقيقة ولا مجازا لاستحالة بلوغه السنا فوجب أن يكون الكلام بتقدير المضاف ليصح الكلام ولو بالتجوز في المقدّر أيضا كذا قال بعضهم وأورد عليه أن امتناع وجه من التجوز وهو كون الاسناد إليه تعالى كناية عن البلوغ لا يقتضي امتناع تجوز آخر فلا يعين الانحصار اذ يمكن أن يقال اسناد الجحى إليه تعالى لكونه أمرا بالامر وبالبلوغ فهو كالاسناد الى السبب الامر فيكون من المجاز العقلي وعليه فيخرج الكلام عما نحن بصدده اه يعقوبى (قوله للقطع الخ) أي وانما حمل على تقدير المضاف للقطع بأن المقصود من الآية سؤال أهل القرية لاسؤال الهاتفسها لأن القرية عبارة عن الابنية المجمعة وسؤالها واجابته ساخر فالعادة وان كان ممكلا لكن ليس مرادا في الآية بل المراد فيها سؤال أهلها للاستشهاد بهم فيجيبوا بما يصدق أو يكذب لاسؤال الهاتفسها لان الشاهد لا يكون جندا (قوله لم يكن من هذا القبيل) أي بل من قبيل المجاز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلامة مع قرينة لانها حينئذ مجاز مرسل من اطلاق اسم المحل على الحال (قوله لأن المقصود الخ) علة لمحذوف أي وانما حمل على زيادة الكاف لأن المقصود الخ (قوله لانني أن يكون شيء مثل مثله) أي لانه لا مثل له تعالى حتى ينفي عن ذلك المثل من يكون مثله (قوله لانه خبر ليس) أي ونفي اسمها وانما صيغ الاخبار بمنع عن النكرة مع اسنادها ذافة للضمير لأن مثل لتوغلها في الابهام لا تعرف وحينئذ فالأخبار حاصل بنكرة عن مثاتها فاندفع ما يقال انه يلزم على هذا الاعراب الذي ذكره الشارح الاخبار بالمعرفة عن النكرة لأن اسم ليس نكرة وخبرها معرفة بالاضافة للضمير وهو ممنوع (قوله وقد تغير الى الجتر بسبب زيادة الكاف) أي لأن الكاف اما حرف جزأ واسم بمعنى مثل مضاف لما بعده وكلاهما يشتمل على الجتر (قوله كذلك وصفت به الخ) هذا صريح في أن المسمى بالمجاز هو كلمة ربك ولفظ القرية ولفظ المثل وليس المسمى بالمجاز هو الاعراب المتغير وهو ما قاله المصنف (قوله هو نفس الاعراب) أي المستعمل في غير محله الاصل فالنصب في القرية يوصف عنده بأنه مجاز لانه تجوز فيه بنقله غير محله لأن القرية بسبب التقدير محلى للجتر وقد وقع فيها النصب وقوله وظاهر عبارة المفتاح أي لانه قال في قوله تعالى وجاء ربك بالحكم الاصل في الكلام لربك هو الجتر وأما الرفع فيجاز وصرح أيضا بأن التعجب في القرية في قوله تعالى واسأل القرية والجتر في كنه مجاز وانما قال ظاهر عبارة

فالأول (قوله تعالى وجاء ربك واسأل القرية) الثاني مثل (قوله ليس كلمة شيء) (أي جاء) (أمر ربك) لاستحالة الجحى على الله تعالى (و) (سأل) (أهل القرية) للقطع بأن المقصود منها سؤال أهل القرية وان جعلت القرية مجازا عن أهلها لم يكن من هذا القبيل (و) (ليس) (مثله) شيء لأن المقصود نفي أن يكون شيء مثل مثله فالحكم الاصل في الرفع وفي الثاني الجتر وقد تغير في الأول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الاصل في مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجتر بسبب زيادة الكاف فمما حاد الاصل في الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها عن اعرابها كذلك وصفت به باعتبار اقتراح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الاعراب

المفتاح لا مكان تأويل الرفع بالرفع وهكذا (قوله وما ذكره المصنف) أى من أن الموصوف بكونه
 مجازا في هذا النوع هو الكلمة التي تغير اعرابها أقرب مما ذكره السكاكي من أن الموصوف بكونه
 مجازا في هذا النوع الاعراب المستعمل في غير محله وذلك لوجهين أحدهما أن لفظ المجاز مدلوله
 في الموضوعين هو الكلمة بخلاف إطلاقه على الاعراب فإنه يقتضى تخالف مدلوليه في الموضوعين هنا
 وما تقدم لأن مدلوله في أحد الموضوعين الكلمة ومدلوله في الموضوع الآخر كيفية الكلمة وهو
 الاعراب والثاني أن إطلاق المجاز على الاعراب لا يكون قد وقع في غير محله الاصل إنما يظهر
 في الحذف لأن المقدّر كالمذكور في الاعراب فإنه نقل اعراب المقدّر للمذكور أما الزيادة فلا يظهر فيها
 كون الاعراب واقعا في غير محله لأنه ليس هناك لفظ مقدّر كالمذكور وله مقتضى أوقع اعرابا آخر
 في محل مقتضاه وإنما هناك زيادة شيء له مقتضى موجود ومقتضاه واقع في محله فمقتضى
 للنصب هو ليس لا الاسقاط وليس لا يعتبر له مقتضى يكون غيره مجازا مع وجود سبب ذلك الغير
 (قوله ويحتمل أن لا تكون) أى الكاف في قوله تعالى ليس كمثل شيء زائدة وقوله بل يكون أى الكلام
 نفيًا أى مسوقا لنفي المثل (قوله التي هي أبلغ) أى من الحقيقة التي هي مقتضى زيادته وأوجه
 الإلزامية أنه يشبه دعوى الشيء باليمين فكأنه ادعى نفي المثل بدليل صحة نفي المثل وتوضيح ما ذكره
 الشارح من الكتابة أن تقول ان الشيء إذا كان موجودا متحققا في وجهه مثل لم يكن ذلك
 الشيء الموجود المتحقق مثلا لذلك المثل لأن المثلية أمر نسبي بينهما فإذا نفي عدا اللازم وقيل
 لا مثل لمثل ذلك المتحقق لازم نفي الملزوم وهو مثل ذلك المتحقق لأنه يلزم من نفي اللازم نفي الملزوم
 والا كان الملزوم موجودا بلا لازم وهو باطل فالتعبار له تعالى متحقق موجود فلو كان له
 مثل كان الله مثلا لذلك المثل المفروض فإذا نفي مثل ذلك المثل الذي هو لازم كان مقتضيا لنفي
 الملزوم وهو وجود المثل فصحح النفي لمثل المثل والحاصل أنه لو لم ينصف المثل عند نفي مثل المثل لم يصح
 نفي مثل المثل لأن الله موجود فلو كان له مثل كان الله تعالى مثلا لذلك المثل فيكون مثل المثل موجودا
 فلا يصح نفيه حينئذ لكن النفي صحيح لوقوعه في كلام المولى فتعسين أن يكون المراد من نفي مثل المثل
 نفي المثل ليصح النفي فقد ظهر أن نفي مثل المثل توصل به إلى نفي المثل وهو معنى الكتابة لأنه اطلق نفي
 اللازم وأريد نفي الملزوم (قوله لأن الله تعالى موجود) أى ولا يمكن نفي الموجود (قوله
 فإذا نفي مثل مثله) أى الذي هو اللازم (قوله لازم نفي مثله) أى الذي هو الملزوم (قوله فلم يصح
 نفي مثل مثله) أى على تقدير وجود المثل لا يمكن نفي المثل صحيح لوقوعه في كلام الصادق
 فليكن المثل منفيًا وهو المطلوب (قوله كما تقول) أى في شأن زيد الذي لا أخ له قصد الإفادة نفي
 أخ له وتوضيح ما ذكره من الكتابة أنه إذا فرض أن زيد الموجود أخا لزم أن يكون زيد أخا لذلك الأخ
 المفروض وجوده فلما استلزم وجود الأخ وجود الأخ لذلك الأخ وهو زيد لم يصح نفي الأخ عن ذلك
 الأخ المفروض واللازم وجود الملزوم وهو الأخ المفروض بدون لازمه وهو ثبوت أخ له فظهر أن قوانا
 ليس لا أخ زيد أخ نفي للملزوم وهو أخ زيد نفي لازمه وهو أخ أخه لأن نفي الملزوم لازم لنفي لازمه
 فقد أريد باللفظ لازم معناه فصدق حد الكتابة وأعلم أن في تقرير الكتابة في الآية الشريفة طريقتين
 أحدهما ما ذكره الشارح وطاصله أنه اطلق نفي مثل المثل وأريد منه نفي المثل ضرورة أن الله تعالى
 موجود فلو كان له مثل لزم أن يكون تعالى مثلا لذلك المثل فإذا نفي أن يكون مثله مثل لزم اتفاق المثل
 واللام يصحح النفي وثانيتهما أنه من باب نفي الشيء عن هو مثله أو على أخص أوصافك فيلزم
 عرفان نفيه عنك واللازم التحصن في ثبوت الشيء لأحد المثلين دون الآخر فالمثل المفروض نفي عنه
 المماثل له فيلزم أن ينفي المماثل عن الله تعالى كإني المماثل عن مفروض المماثلة له تعالى وكلا الوجهين
 مذكور في المطول

قوله فتقدير المقتضى هكذا في بعض النسخ
 وفي بعضها في تقدير وكلاهما لم يصل إليه
 فهمي فاعل أصل العبارة وبتقدير المقتضى
 الملح فتعريف فليأتمل اهـ محكيه

وما ذكره المصنف أقرب والتدول زيادة
 الكاف في قوله تعالى ليس كمثل شيء أخذ
 الكاف ويحتمل أن لا تكون زائدة بل يكون
 فالظاهر ويحتمل أن لا تكون زائدة بل يكون
 نفيًا للمثل بطريق الكتابة التي هي أبلغ لأن
 نفيًا للمثل بطريق فإذا نفي مثل مثله لم يصح
 الله تعالى موجود فلو كان له مثل كان الله تعالى
 مثله ضرورة أنه لو كان له مثل كان الله تعالى
 الله تعالى مثله فلم يصح نفي مثل مثله
 كما تقول ليس لا أخ زيد أخ أي ليس لا أخ
 نفيًا للملزوم نفي لازمه والله أعلم

* (الكناية) *

(قوله أو كنوت) أى بكذا عن كذا حذفه من هنالك لالة الأول عليه وأوفى كلامه لتلك فعل
 الاحتمال الأول تكون لام الكلمة ياء وعلى الثاني تكون واوا والمضارع على الأول يكنى فهو كرى
 برعى وعلى الثاني يكنى فهو كدعايدعو ويرد على الاحتمال الثاني قولهم فى المصدر كناية ولم يسمع كثرة
 بالواو ولا يقال ان الواو قلبت ياء فى المصدر لكسرها لانه لا نقول الكسرة فى نحو ذلك لاوجب قلبا كما فى
 علاوة التزام الياء فى المصدر يدل على أن اللام ياء وأن الواو فى كنوت قلبت عن الياء سمعا فقامت
 (قوله اذا تركت التصريح به) أى بدخول عن وهو راجع لكتبت وكنوت فهى لغت ترك التصريح
 بالشئ (قوله وفى الاصطلاح لفظ الخ) اطلاقها على اللفظ فى الاصطلاح ككثير وقد تطلق فيه
 أيضا على المعنى المصدرى أى التبان بلفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه وهى بهذا المعنى
 أخص من معناه لغة (قوله لفظ) خرج عنه ما دل محاليس بلفظ كالاشارة والكناية (قوله
 أريد به لازم معناه) أى لاستعماله فيه والحاصل أن الكناية لفظ له معنى حقيقى اطلق ولم يرد منه
 ذلك المعنى الحقيقى بل أريد به لازم معناه الحقيقى وخرج بقوله أريد به لفظ السامى والسكران
 والنائم وخرج بقوله لازم معناه اللفظ الذى يراد به نفس معناه وهو الحقيقة الصرفة وقد تقدم أن
 المراد بالزوم هنا مطلق الارتباط ولو يعرف لا لزوم العقلى (قوله مع جواز ارادته معه) أى
 مع جواز ارادة معناه الحقيقى مع لازمه فى قيودها انها بعد ارادة اللازم بلفظها لا بد أن لا تحجبها
 قرينة تمنع من ارادة المعنى الحقيقى وحيدته فتجوز ارادته من اللفظ مع لازمه وهذا الفيد أعنى قوله
 مع جواز الخ مخرج للتميز اذا لا يجوز ارادة المعنى الحقيقى فيه مع المعنى المجازى عند من يمنع
 الجمع بين الحقيقة والمجاز كالمصنف لا شرطية فى قرينته أن تكون مانعة من ارادة المعنى الحقيقى
 وقد علم مما ذكره المصنف أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز وليست حقيقة لأن اللفظ لم يرد به
 معناه بل لازمه ولا مجاز لان المجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وقيل انها
 لفظ مستعمل فى المعنى الحقيقى لينقل منه الى المجازى وعلى هذا تكون داخله فى الحقيقة لأن
 ارادة المعنى الموضوع له باستعمال اللفظ فيه فى الحقيقة أعم من أن تكون وحدها كما فى التصريح أو
 مع ارادة المعنى كفى الكناية وقوله مع جواز ارادته مع أى من اللفظ بحيث يصير اللفظ مستعملا فى ما
 معا ولا يرد أن المصنف لا يجوز استعمال اللفظ فى حقيقة ومجازه لأن محل عدم التجريز اذا
 استعماله فى ما على أن كلامه مقصود لانه وما هنا أحد مقصود تعاوه هو المعنى الحقيقى وإلى هذا
 يشير قوله مع فنانته التنبه على أن ارادة اللازم أصل وارادة المعنى بتعبية ارادة اللازم
 كما يشهد من قولنا جاء زيد مع الأمير ولا يقال جاء الأمير مع زيد لأن مع تدخل على التبوع لا على التابع
 (قوله كلفظ طويل التجاد) الحاصل أن التجاد جائل السيف فطول التجاد يستلزم طول القامة
 فإذا قيل فلان طويل التجاد فمراد أنه طويل القامة فقد استعمل اللفظ فى لازم معناه مع جواز
 أن يراد بذلك الكلام الاخبار بأنه طويل جائل السيف وطول القامة بأن يراد بطول التجاد
 معناه الحقيقى والذمى (قوله فظهر) أى مما ذكره هو أن الكناية يصحها جواز ارادة المعنى
 الاصلى (قوله من جهة ارادة المعنى الحقيقى) أى فيها وقوله مع ارادة لازمه أى لازم المعنى
 الحقيقى (قوله بخلاف المجاز) أى فانه وان شارك الكناية فى ارادة مطلق اللازم الا أنه
 لا يجوز مع ارادة المعنى الحقيقى وان وجب فيه كالكناية تصور المعنى الحقيقى لينقل منه للمعنى
 المجازى المستعمل على المناسبة الصحيحة للاستعمال والحاصل أن الكناية والمجاز يشتركان فى ارادة
 اللازم ويفترقان من جهة أن الكناية يجوز فيها ارادة المعنى الاصلى والمجاز لا يجوز فيه ارادة ذلك
 لان الكناية لا بد أن لا تحجب قرينة تمنع من ارادة المعنى الاصلى والمجاز لا بد أن تحجب قرينة

في اللغة مصدر كتبت بكذا عن كذا
 أو كنوت اذا تركت التصريح به وفى
 الاصطلاح (لفظ أريد به لازم معناه مع
 جواز ارادته معه) أى ارادة ذلك المعنى مع
 لازمه كلفظ طويل التجاد المراد بطوله
 القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول التجاد
 أيضا (فظهر أنهما اتفاقا المجاز من جهة
 ارادة المعنى الحقيقى (مع ارادة لازمه)
 سكارادة طول التجاد مع ارادة طول القامة
 بخلاف المجاز فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى
 الحقيقى لا لزوم الترتيب المانعة عن ارادة
 المعنى الحقيقى
 قوله مع ارادة المعنى أى المجازى أو اللازم أو
 غير الموضوع له كإيدل عليه سابق الكلام
 ولعل ذلك سقط من قلم النافع فأمل اه
 متعبره

تمنع من ارادته واعتبر هذا العصام بأنهم ان ارادوا أن المعنى الحقيقي تجوز ارادته في الكتابة
لأنه بخلاف الجواز فهذا ممنوع اذا ارادة المعنى الحقيقي لذاته كالا تجوز في الجواز لا تجوز في الكتابة
وان أريد أنه تجوز ارادته للانتقال من لازم المراد فهذا الجواز في كل من الكتابة والجواز من لا جاز
أسديري لا تمنع فيه القرينة أن يراد بالاسد السبع المخصوص لينتقل منه الى الشجاع وحينئذ لم
يثبت الفرق بين الكتابة والجواز وأجيب باختيار الشق الأول لكن ارادته لذاته لا من حيث انه الغرض
المهم بل الغرض المقصود بالذات هو لازم المعنى فعلم من هذا أن المعنى الحقيقي تجوز ارادته للانتقال
منه للمراد في كل من الكتابة والجواز ويتبع فيه ارادة المعنى الحقيقي بحيث يكون هو المعنى
المقصود بالذات وأما ارادته مع لازم المعنى أن الغرض المقصود بالذات هو لازم فهذا الجواز في الكتابة
دون الجواز قائل (قوله وقوله من جهة الخ) هذا جواب عن اعتراض وارد على المصنف
وحاصله أن في كلامه تنافي بين التفريع والتفريع عليه وذلك لأن المفزع عليه يقتضي أن ارادة كل
من اللازم والمزوم في الكتابة جائزة والتفريع يقتضي أن ارادتهما معا راقمة وهذا تنافي وحاصل
ما أجاب به الشارح أن في التفريع حذف مضاف والاصل من جهة جواز ارادة المعنى منها مع ارادة
لازمه (قوله ليوافق الخ) أي وانما قدرنا ذلك المضاف لأجل أن يوافق كلامه هنا ما ذكره
في تعريف الكتابة إذ لم يشترط في تعريفها الاجواز الارادة لا وقوعها (قوله طويل التجاذب) كتابة عن
طول القامة لا أنه يلزم من طول التجاذب أي حائل السيف طول القامة (قوله وجبان الكتاب)
كتابة عن الكرم لأن جبن الكتاب أي عدم جرائته على من يثر به يستلزم كثرة الواردين عليه لأن جبنه
انما نشأ من ذلك وكثرة الواردين عليه تستلزم كرم صاحبه (قوله ومهزول الفصل) كتابة عن الكرم
أيضا لأن مزال الفصل يستلزم عدم وجوده في أمته وهو يستلزم الاعتناء بالاضيفات لاخذ اللين
من أمته وسقيه لهم وكثرة الضيفات تستلزم الكرم (قوله وان لم يكن له تجاذب الخ) أي واذا صحت
الكتابة بنحو هذه الالفاظ ووقعت بها مع اتفاق أصل معناها لم يصدق انه اراد بها المعنى الحقيقي
وانما يصدق انه يجوز أن يراد بها المعنى الحقيقي فلو لم ير ذلك الكلام الى الجواز خرجت هذه الالفاظ عند
اتقاء معانيها عن التعريف فارقلت عند اتقاء معانيها الحقيقية لا يصدق الجواز أيضا لأن معنى
صفة الارادة للشيء صحة صدق الكلام في ذلك الشيء ولا صدق حالة الاتقاء قلت لان لم عدم صحة
الصدق عند الاتقاء ضرورة أن الموصوف بهذه الكتابة يصح أن توجد له تلك الامور بمعنى انها جائزة
في حقه راذ اجازت جاز الصدق بتقدير وجودها واذا جاز الصدق جازت ارادة ما يصح فيه الصدق نعم
لو كانت هذه المعاني مستحيلة ورد ما ذكر (قوله ومثل هذا) أي القول المتقدم في عدم ارادة
المعنى الحقيقي لعدم وجوده (قوله وههنا بحث) هذا جواب عما يقال ان التعريف غير جامع
لأنه لا يشمل الكتابة التي تمنع فيها ارادة المعنى الحقيقي وقوله وههنا بحث أي فائدة ينبغي التنبيه عليها
وحاصلها اعتبار الحقيقة في التعريف فتقولهم في تعريف الكتابة لفظ أريد به لازم معناه مع جواز
ارادته معه أي من حيث ان اللفظ كتابة وأما من حيث خصوص المادة فقد يمنع ارادة المعنى الحقيقي
لاستحالة والحاصل أن المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكتابة هو أن الكتابة من حيث انها كتابة
أي لفظ اريد به لازم معناه بلا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي لا تنافي جواز ارادة المعنى
الحقيقي نعم قد تمنع تلك الارادة في الكتابة من حيث خصوص المادة لاستحالة المعنى لجواز الارادة
من حيث انها كتابة ومنعها من حيث خصوص المادة فتعريف الكتابة صادق على هذه الصورة
أيضا (قوله من حيث انها كتابة) أي لاس من حيث خصوص المادة وقوله لا تنافي ذلك أي ارادة
المعنى الحقيقي وقوله كما أن الجواز نافية تنظير في المنق (قوله لكن قد يمنع ذلك) أي ارادة المعنى
الحقيقي وهذا الاستدراك مفهوم الحقيقة السابقة فكان الانسب أن يقول وأما من حيث خصوص

وقوله من جهة ارادة المعنى معناه من جهة
جواز ارادة المعنى ليوافق ما ذكره في تعريف
الكتابة ولأن الكتابة كثيرا ما تتجاوز ارادة
المعنى الحقيقي لا قطع بصفة قولنا فلان طويل
التعبد وجبان الكتاب ومهزول الفصل وان
لم يكن له تجاذب ولا كسب ولا فصيل ومنهنا بحث
في الكلام أكثر من أن يحصى وهو أن المراد بجواز
لا بد من التبعية وهو أن الكتابة في ذلك
ارادة المعنى الحقيقي في الكتابة لا تنافي ذلك
الكتابة من حيث انها كتابة لا تنافي ذلك
كما أن الجواز نافية لكن قد يمنع ذلك في الكتابة
بواسطة خصوص المادة

المادة فقد يمتنع في الكتابة ذلك اذ لا وجه للاستدراك (قوله من باب الكتابة) أي من حيث ان
 سلب الشبهة عن مثل مثله يستلزم سلبها عن مثله والالزم التحكم في نفي الشبهة عن احد المثلين دون
 الاخر (قوله كافي قولهم ذلك لا يجل) هذا نظير الآية من حيث ان كلا كتابة لا من حيث استماع
 ارادة المعنى الحقيقي مع لازمه ويحتمل أن يكون نظيرها في ذلك أيضا لان المقصد من قولهم من مثله
 لا يجل نفي الجمل عن الخطاب ولا يصح أن يراد نفي الجمل عن مثله أيضا لان اثبات مثل للخطاب نقص
 في المدح كذا انتر شيخنا العدوي (قوله لانهم اذا نفوه) أي الجمل وقوله عن يمثاله أي عن
 يمثال الخطاب (قوله وعن يمثالون على أخص أوصافه) أي على أوصافه الخاصة أي
 متبها بها كالجمل والكرم العانة كالجوانية أو الناطقية وهذا العطف تفسيري لان المماثل
 هو من كل مشارك في الأوصاف الخاصة كلها (قوله فقد نفوه) أي الجمل عنه أي عن الخطاب
 والالزم التحكم في نفي الشيء من أحد المثلين دون الآخر (قوله بلغت أترابه) جمع ترب بكسر التاء
 أي أقرانه في السن بأن يكون ابتداء ولادة الجميع في زمن واحد وقوله بلغت أترابه أي بالسن
 (قوله يريدون بلوغه) أي يريدون بلوغه بالسن فانه يلزم من بلوغ أقرانه بالسن بلوغه بالسن
 والالزم التحكم اه سم (قوله ستعاقبتان على معنى واحد) أي واردتان على معنى واحد على
 وجه المعاقبة والتبديلية فنفي المماثلة عن ذاته تعالى تارة يؤدي بالعبارة الاولى على وجه الصراحة
 وتارة يؤدي بالعبارة الثانية على وجه الكتابة وذلك لان مؤداهما بالطابقة نفي أن يكون شيء مماثلا
 لمثله ويلزم من نفي كون الشيء مماثلا للمثله نفي كونه مماثلا له تعالى اذ لو كان ثم مماثل له تعالى كان الله
 مماثلا لمثله ضرورة أن ما ثبت لاحد المثلين فهو ثابت للآخر والا فترقت لوازم المثلين فثبت أن مفاد
 العبارتين واحد (قوله الامانة عليه الكتابة) أي ومنى العبارة الثانية وقوله من الممانعة أي
 لا فادته المعنى باري المزم الذي هو كادعاء الشيء بنبوة وما كانت الكتابة أبلغ من الحقيقة كان قوله
 ليس كمثل شيء أو كذا في نفي المثل من ايس كالله شيء (قوله ولا يخفى ههنا) أي في الآية وهذا محتمل
 الشاهد من نقل كلام صاحب الكشف استدلالا على قوله لكن قد يمتنع الخ وانما امتنع في الآية ارادة
 الحقيقة لاستحالة ثبوت مماثلته اه سم فان قلت حيث كان يمتنع في الآية ارادة المعنى الحقيقي
 لاستحالة الخال المانع من جعل الآية من قبيل الجواز المرسل وقريته حالية وهي استحالة ارادة المعنى
 الحقيقي ولا تكون من قبيل الكتابة قلت عليهم جعلوا الآية من قبيل الكتابة لان قبيل الجواز المرسل
 نظرا الى أن الاستحالة انما تكون قريته لجواز اذا كانت ضرورية لا نظرية كما هنا فتأمل (قوله
 وقرئ) بالبناء للمفعول وهو الاقرب كما قال البيهقي لعدم تقدم الفاعل فيما مر وان كان الترق
 الذي سبكه للسكاكي وغيره ويحتمل أن يكون مبني للفاعل والفاعل ضمير عائدي عن السكاكي للعلم به
 من أن الكلام في المباحنة غالبا معه والخاص ان المصنف لما قدم الفرق الارضية عند بين الجواز
 والكتابة وهو أن الكتابة هي ما جاوز ارادة المعنى الحقيقي لعدم نصب القرينة الممانعة والجواز لا يجوز
 فيه ذلك أشار الى فرق آخر بينهما للسكاكي وغيره لاجل الاعتراض الذي أورده عليه (قوله
 كالاتقال من طول الجهاد الى طول القسامة) فطول القسامة ملزم بطول الجهاد وطول الجهاد
 لازم لطول القسامة لا يقال طول القسامة لا يستلزم طول الجهاد لعمدة أن لا يكون لطول القسامة تضاد
 أصلا فكيف يكون ملزوما لانا نقول للزوم عرفي أغلبي وذلك كاف مع وجود القرينة فان قلت
 مقتضى تمثيل الشارح بهذا المثال عند قول المصنف لفظ أريد به لازم معناه أن طول القسامة لازم لطول
 الجهاد وطول الجهاد ملزم له وهو عكس ما يفهمه كلامه هنا قلت كل من طول الجهاد وطول القسامة
 لازم للآخر ملزم له لان كلامه ما مساو للآخر وحيث تمثلا تمثيل بهذا المثال لا ينافي التمثيل به
 فيما تقدم (قوله أي في الجواز) سواء كان مرسل أو كان بالاستعارة والاعتداد بالشارح الامثلة

كما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى ليس
 كمثل شيء من باب الكتابة كافي قولهم ذلك
 لا يجل لانهم اذا نفوه عن يمثاله وعن يمثالون
 على أخص أوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون
 بلغت أترابه يريدون بلوغه فتعقوا بالنسب
 شيء وقولنا ليس كمثل شيء عبارة عن تعاقبات
 على معنى واحد ونفي المماثلة عن ذاته
 لا فوق بينهما الامانة عليه الكتابة
 المبالغة ولا يخفى ههنا اجتماع ارادة الحقيقة
 وهو نفي المماثلة عن هو مماثل له وعلى أخص
 أوصافه (وفرق) بين الكتابة والجواز (بأن
 الاتقال فيها) أي في الكتابة (من اللزوم)
 الى اللزوم كالاتقال من طول الجهاد الى
 طول القسامة (وفي) أي في الجواز الاتقال
 (من اللزوم) الى اللزوم

(قوله) كالانتقال من الغيث الى التبت أي فانه لازم له المطر بحسب العادة والمطر لازم له وكذلك الشجاعة لازمة للاسد والاسد لازم لها الكرم لما نسبت الشجاعة الرجل أيضا ينتقل من الاسد بواسطة القرشة الى الرجل المقيد بالشجاعة فصار الاسد ملزوما والرجل الشجاع لازما بانضمام القرشة (قوله) ما لم يكن ملزوما ما مصدرية ظرفية أي ممتدة كونه غير ملزوم بأن بقي على لازمته ولم يكن ملزوما الملزومة لكونه أعم من ملزومه (قوله) من حيث انه لازم أي من حيث انه يلزم من وجود غيره وجوده (قوله) يجوز أن يكون أعم أي من ملزومه ضرورة أن مقتضى لازمته أن وجود غيره لا يخلو عنه فغيره إما مساو أو أخص وأما كون وجوده لا يخلو عن وجود غيره حتى يكون مساويا أو أخص فلا دليل عليه بخلاف أن يكون أعم كالحيوان بالنسبة للانسان فلا يخلو الانسان من الحيوان وقد يخلو الحيوان من الانسان وإذا صح أن يكون اللازم أعم فلا ينتقل منه للملزم اذ لا دلالة للاعم على الاخص حتى ينتقل منه اليه وانما ينتقل من اللازم الى الملزم اذا كان ذلك اللازم ملزوما لذلك المنتقل اليه بأن يكون مساويا إما بنفسه كالناطق بالنسبة للانسان فانه وان كان يتبادر منه أنه لازم للانسان هو ملزوم له لمساواته له فيلزم من وجوده وجود الانسان أو بواسطة انضمام قرينة اليه كالعرف كقولنا كناية عن المؤذن رأيت انسانا يلزم المنار فان الانسان الملزم للمنا فيمبادر لازم للمؤذن ويصح أن يكون أعم منه لجواز أن تكون ملازمته للمنا لا لاذان لكن قرينة العرف دالة على أنه المؤذن لأن ذلك هو الغالب المتبادر فيشكل على أنه المفهوم عرفا فهذا لازم أعم صار ملزوما بالقرينة (قوله) أي وحين اذ كان اللازم ملزوما الاولي أن يقول أي وحين اذ كان لا ينتقل من اللازم مادام لم يكن ملزوما (قوله) فلا يتحقق الفرق أي بين الجواز والكناية لأن الانتقال في كل منهما من الملزم الى اللازم لأن الانتقال من اللازم الى الملزم لا يحصل الا اذا كان اللازم المستقل منه ملزوما فينتقل منه من حيث انه ملزوم لا من حيث انه لازم (قوله) والسكاكي أيضا معترف بالخ (أي وحينئذ فينتقل منه ملزوما فينتقل هذا الرد عليه وكان الاولي للشارح أن يقدم هذا على قول المصنف وحينئذ يكون الخ لاجل أن يكون سند القول المتن ورده بان اللازم الخ وكن يقول ورده بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه والسكاكي معترف بذلك (قوله) وما يقال أي في الجواب عن الاعتراض على السكاكي وتصحيح فرقه وحاصله أن مراد السكاكي بقوله الانتقال في الكناية من اللازم الى الملزم المساوي الملزومه لأن اللزوم بين الطرفين من خواصها ومراده بقوله الانتقال في الجواز من الملزم الى اللازم مطلقا لأن اللزوم بين الطرفين لا يشترط في الجواز وحينئذ فصح تعبيره في جانب الكناية بالانتقال من اللازم ولم يصح التعبير به في الجواز فتم ما ذكره من التفرقة بينهما (قوله) أو شرط لها هذا تنويع في التعبير فهو جعفي ما قبله (قوله) فما لا دليل عليه أي يقال عليه انه لا دليل على اختصاص الكناية باللزوم بين الطرفين دون الجواز بل قد يكون اللازم فيها أعم كما يكون مساويا وكذا الجواز وحينئذ فالجواب المذكور ضعيف لأن فيه حمل السكاكي على ما هو متحكم محض (قوله) وقد يجاب أي عن الاعتراض الذي أورده المصنف على السكاكي وكان الاولي أن يزيد أيضا لأن هذا جواب ثان عن الاعتراض المذكور وحاصله أن مراد السكاكي باللازم في قوله ان الكناية ينتقل فيها من اللازم الى الملزم ما يكون وجوده على سبيل التبعية لوجود الغير وما يكون اعتباره فرعاً عن اعتبار الغير كطول النجاد التابع وجوده في الغالب أطول القائمة وكن في مثل المثل التابع اعتباره وجرانه في اللسان لنفي المثل فانهما وان تلازما في نفس الامر الا أن الاوّل منهما أكثر اعتبارا وأسبق ملاحظة ومراده يقول ان الجواز ينتقل فيه من الملزم الى اللازم أي من المتبوع في الوجود الخارج عن أوفى الاعتبار الى التابع فيه فثبت التفرقة التي ذكرها بينهما والحاصل أنه ليس مراده حقيقة اللازم والملزم حتى يتوجه عليه الاعتراض بل مراده بهما التابع والمتبوع وان لم يكن بينهما لزوم عقلي

وسن الاسد الى الشجاع (ورده) هذا الفرق
(بان اللازم ما لم ينتقل منه) الى
أو بانده أعم قرينة اليه (لم ينتقل منه) يجوز
الملزوم لأن اللازم من حيث انه لازم يجوز
ان يكون أعم ولا دلالة للعالم على الخاص
(وحيث اذ كان اللازم الى اللازم)
(يكون الانتقال من الملزم الى اللازم)
سكاكي الجواز فلا يتحقق الفرق والسكاكي امتنع
معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما ان اللازم
الانتقال منه وما يقال ان الكناية دون الجواز
بين الطرفين من خواصها لا دليل عليه وقد يجاب
أو شرط لها دونه فما لا دليل عليه وقد يجاب

قوله لأن فيه حمل السكاكي على مل فيه حذف
مناف أي حمل فرق السكاكي أو كلام
السكاكي قائل انه

كطول التجاد أطول القامة وكالفعل بالفعل للإنسان (قوله بأن مراده) أى السكاكى وقوله
باللازم أى فى جانب الكتابة وفى جانب الجواز (قوله ما يكون وجوده) أى فى الخارج أو فى الاعتبار
وقوله على سبيل التبعية أى لوجود الغير أو لا اعتبار بالغير (قوله ولهذا) أى لاجل أن مراده
باللازم التسايع لا المتعارف جواز أى السكاكى كون اللازم المنقل منه للمعنى الكفاى أخص لأن
اللازم بمعنى التسايع فى الوجود لوجود غيره أو فى الاعتبار لا اعتبار بغيره يجوز أن يكون أخص بخلاف
اللازم المتعارف فإنه انما يكون أعم أو مساوياً ولا يكون أخص والالكان المنزوم أعم فيوجد بدون
اللازم وهذا محال (قوله فالكفاية الخ) منزع على الجواب المذكور أى فالكفاية على هذا
أن يذكر الخ (قوله ورديف) عطفه على التابع اما من عطف المرادف أن أريد به نفس التابع
أو من عطف المغاير أن أريد بالتابع ما يتبع وجوده وجود الغير كطول التجاد لطول القامة والفعل
بالفعل للإنسان وبالرديف ما يعتبر بعده الآخر ولو تحقق معناه مع الآخر كنفي مثل المثل لنفي المثل لأن
اعتبار الثانى واستعماله قبل الأول لأنه أوضح وأكثر دورا على الانسنة فيسمى رديفا لاستناده
للآخر مع مساواته له فى الصحة والتحقق فى نفس الامر وقوله أن يذكر من المتلازمين المراد بهما
ما بينهما لزوم ولو فى الجملة لا ما بينهما اللازم الحقيقي فقط وهو ما كان المتلازم بينهما من الجانبين
بدليل أنه قد ينتقل من الأخص الى الأعم (قوله والجواز بالعكس) أى فيقال هو أن يذكر
من المتلازمين ما هو مردوف ومتبوع ويراد به الرديف والتابع (قوله وفيه نظر) أى وفى هذا
الجواب نظر بالنسبة لقوله والجواز بالعكس لأن الجواز قد ينتقل فيه من التابع فى الوجود الخارجى
الى المتبوع فيه كإطلاق النبات على الغيث فى امطر السماء نباتا والحاصل أن نحو النبات عما يكون
تابعاً له لا يلزم إطلاقه على نحو الغيث مجازاً مرسل كانهما عليه فى قولك أمطرت السماء نباتا
فلما اختلفت الكتابة بالاتصال من التابع كان مثل ذلك من الكتابة مع أنهم متلوابة للجواز ونصوا على أنه
منه وقد يجاب عن ذلك برعاية الحينية فى نحو النبات يستعمل فى الغيث وذلك بان يقال إذا استعمل
النبات فى الغيث مثل ما من حيث أنه رديف للغيث وتابع له فى الوجود عما كان كفاية وإن استعمل
فيه من حيث اللزوم الغالب كان مجازاً نظير ما تقدم من أن اللفظ الواحد يجوز أن يكون مجازاً
مرسلاً واستعارة باعتبارين ومع هذا لا يحلو الكلام من مطلق التحكم لأن تخصيص الكتابة بالتبعية
والجواز باللازم محال يظهر عليه دليل الآن يدعى أن ذلك يفتقر بالاستقراء وقراءات أحوال المستعملين
هـ يعقوبى (قوله ولا يخفى الخ) جواب عما يقال كيف يكون المراد باللازم ما يكون وجوده على
سبيل التبعية لغيره مع إمكان انفكاكه عن غيره (قوله ههنا) أى فى الكتابة (قوله امتناع
الانفكاك) أى الذى هو اللزوم العقلى بل المراد باللازم ههنا مطابقتى الارتباط ولو قرينة أو عرف
كما تقدم غير مرة (قوله وهى ثلاثة أقسام) أى بحكم الاستقراء وتبع موارد الكتابات
كذا فى شرحه للمفتاح فاختص القسم الثانى بالصفة الى القرينة والبعيدة والواضحة والخفية
دون القسم الأول والثالث بالنظر الى الاستقراء والافعال العقل يجوز قسمة كل منهما الى أقسام المذكورة
(قوله تأنيها) أى هذه الكلمة وهى الاولى مع أن الظاهر تذكرها لأن لفظ قسم مذكر (قوله
باعتبار كونها عبارة عن الكتابة) أى باعتبار كونها معبراً بها أى بلفظها عن الكتابة (قوله
المطلوب بها غير صفة ولا نسبة) أى ولا نسبة صفة لموصوف وذلك بان كان المطلوب بها موصوفاً ولو
قال المصنف الأولى المطلوب بها الموصوف لكان أحسن والحاصل أن المعنى المطلوب بلفظ الكتابة
أى الذى يطلب الاتصال من المعنى الاصلى اليه اما أن يكون موصوفاً أو يكون صفة والمراد بها
الصفة المعنوية كالجود والكرم لا الخيرية واما أن يكون نسبة صفة لموصوف والمصنف قسم القسم
الأول الى قسمين والثانى الى أربعة والثالث لم يشبهه والمرجع فى ذلك كله للاستقراء كما علمت وفى بعض

بأن مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل
التبعية كطول التجاد التابع لطول القامة
ولهذا يجوز كون اللازم أخص كالضاحك
بالفعل للإنسان فالكفاية أن يذكر من
المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو
متبوع ومردوف وليس المراد باللزوم ههنا
ولا يخفى على من ليس المراد بالكتابة
امتناع أقسام الأولى (تأنيها باعتبار كونها
عبرة عن الكتابة) (المطلوب بها غير صفة
ولا نسبة)

الحواشي لم يقل المطلوب الموصوف كما في المفتاح مع أنه اختصر لاجل أن يشمل ما إذا كان المكلف عنه
غير الموصوف وغير الصفة وغير النسبة فالخاص أن المراد بقوله غير صفة ولانسبة الموصوف وغير
الثلاثة كما في قوله تعالى ليس كمثل شيء فان المكلف عنه نفي المثل وهو ليس بموصوف لنفي مثل المثل
فلا بد من ادخاله (قوله فنهما هي معنى واحد) الاولى أن يقول وهي قسمان الاول كذا
والثاني كذا اذ قوله فنهما كذا ومنها كذا لا يقتضي حصراً افراد الاولى في هذين القسمين وأن لها
أفراداً أخرى وليس كذلك (قوله ماهي معنى واحد) أي فنهما لفظ وكناية هي دال معنى واحد وهي
مدلولها معنى واحد لان الكناية ليست عين المعنى الواحد بل دالة عليه والمراد بوحدة المعنى هنا أن
لا يكون من أجناس مختلفة وان كان يجمعها كما في الاضغان في المثال الآتي وليس المراد بوحدة
ما قابل التنفية والجمعية الاصطلاحية (قوله مثل أن يتفق في صفة من الصفات) أي كالجماع
في المثال الآتي وقوله اختصاص بموصوف المراد بالاختصاص ما يسمي الحقيقي كالواجب والقديم
وغير الحقيقي كما إذا اشتهر زيد بالمضيافية مثلاً وصار كاملاً فيها بحيث لا يعتد بمضيافية غيره ثم الصفة
من حيث هي صفة لا تدل على معنى بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوفها لاسباب
خارجة عن مفهومها فيكون عارضا (قوله فقد كرتلك الصفة) أي لفظ تلك الصفة وقوله يتوصل بها
أي يتوصل بصورة معنى ذلك اللفظ الدال على تلك الصفة الى ذات ذلك الموصوف لاني وصف من
أوصافه ولا الى نسبة من النسب المتعلقة به فيصدق حينئذ أن المطلوب بلفظ تلك الصفة الذي جعلناه
كناية غير الصفة وغير النسبة اذ هو ذات الموصوف وانما اشترط في الصفة المكلفين بالاختصاص
ولو بأسباب خارجة لما علمت أن الاعمال لا يشعر بالاختصاص وانما يستلزم المطلوب ما يختص به بحيث
لا يكون أعم لوجوده في غيره (قوله كقوله الضار بين الخ) قال في شرح الشواهد لا أعلم فأنه (قوله
بكل أيض) أي بكل سيف أيض والضرار بين نصب على المدح أي أمدح الضار بين بكل سيف
أيض مخذم أي قاطع والمخذم بضم الميم وكسر الهمزة والمجته وبينهما طاء ساكنة اه حفي (قوله
والطاعنين) أي وأمدح الطاعنين أي الضار بين بالمرح مجامع الاضغان فجماع الاضغان كناية عن
القلوب كأنه يقول والطاعنين قلوب الاقران لاجل اخراج أرواحهم بسرعة ومجماع الاضغان معنى
واحد اذ ليس أجناساً مختلفة وان كان لفظه يجمع وذلك المعنى صفة معنوية مختصة بالقلوب لان مدلولها
جمع الاضغان ولا شك أن هذا المعنى يختص بالقلوب اذ لا تجتمع الاضغان في غيرها فان قلت ان
مصدق قولنا جميع الضغن هو التائب واطلاق اللفظ على مصدوقه حقيقة فليس هذا من الكناية قلت
ان مجامع وان كان مشتملاً على الذات الموصوفة بالصفة بل المراد منه خصوص الصفة وهي
جمع الضغن وهذه لا تطعن حينئذ فيكون الشاعر أطلق الصفة التي هي لازم وأراد محلها وهو
الموصوف كناية (قوله ومجامع الاضغان معنى واحد) أي أن المضاف والمضاف اليه دال على معنى
واحد وهو جمع الاضغان وهو مختص بالتائب فيصح أن يكتفى به عنه وأما مجامع وحدد فالمعنى
الدال عليه وهو الجمع غير مختص بالتائب (قوله ومنها ماهو) أي قسم هو مجموع معان وفي بعض
النسخ ماهي أي كناية هي مجموع معان أي هي لفظ دال على مجموع معان بأن تكون تلك المعاني جنسين
أو أجناساً متعددة (قوله بأن تؤخذ صفة) أي كناية مثلاً وقوله فتضم الى لازم أي كستوى القامة
وقوله وآخر أي والى لازم آخر مثل عرض الاظفار وتعبيره أولاً باله فتوالياً باللازم لجزء التفتن
ولو عبر بالصفة أولاً وثانياً أو باللازم كذلك كان صحيحاً (قوله لتسير جملتها مختصة بالموصوف) أي
وان كانت كل صفة بمفردها غير خاصة به ألا ترى أن حفي في المثال ليس خاصاً بالانسان لوجوده في الحمار
وكذلك مستوى القامة فانه موجود في النمل وعريض الاظفار موجود في الفرس وأما جملته
الثلاثة فهي مختصة بالانسان حينئذ يتوصل بمجموع ذكرها اليه وذلك بأن يتقل من مفهومها

قوله وأن لها الخ لعل الاصل وببأن أن لها الخ
ناتل اه صحه

فنهما أي من الاولى ماهي معنى واحد
مثل أن يتفق في صفة من الصفات
اختصاص بموصوف معين فقد كرتلك
الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف

(قوله) أيض مخذم
الضار بين بكل أيض مخذم
الطاعنين والضغن المختص ومجامع
المخذم القاطع والضغن كناية عن القلوب
الاضغان معنى واحد (بأن تؤخذ صفة
ومنها ماهو مجموع معان) بأن تؤخذ صفة
فتضم الى لازم آخر وانما يتوصل به كرها اليه

الذي هو غير مقصود بالذات الى ذات الموصوف كما مر (قوله كتابة عن الانسان) حال من قولنا
 بمعنى مقولنا والعامل فيه معنى الكاف وحينئذ فكتابة بمعنى مكنيا به أى قولنا حتى مستوى الخ
 حالة كون ذلك مكنيا به عن الانسان وحينئذ فقوله حتى مستوى القامة عريض الاطراف بدل من
 القول أو بيان له ويجوز أن يكون فاعلا لمخدوف أى بد النسخ مثلا فلو كنى عن الانسان باستواء
 القامة وحده شاركه فيه الخل ولو كنى عنه بالحنى شاركه فيه الحمار ولو كنى عنه بهما الساواه
 التماسح كقيل ولو كنى عنه بعريض الاطراف وحده أو بعريض الاطراف مع الحنى ساواه الجمل بخلاف
 مجموع الاوصاف الثلاثة فانها يختص بها الانسان فكانت كتابة نعم عرض الاطراف مع استواء
 القامة يعنى عن حنى بل قيل الحنى مع استواء القامة يعنى عن عرض الاطراف اذ لا يوجد حتى كذلك
 خلاف ما قيل في التماسح والتعبان لأن المراد بالقامة ما كان ممتدا الى اعلى لا ما يعتد على الارض
 (قوله وهذا) أى مجموع الصفات المختصة بالموصوف الذي ينتقل منها اليه يسمى عند أصحاب العلوم
 العقائدية خاصة مركبة كما أن الصفة الواحدة التي لها اختصاص بموصوف وينتقل منها اليه تسمى خاصة
 بسيطة لعدم تركها (قوله وشروطهما الاختصاص بالمكنى) أى أن يكون المعنى الواحد المكنى به
 مختصا بالمكنى عنه وأن يكون مجموع المعاني المكنى بها مختصا بالمكنى عنه وهذا الشرط لا يختص بهاتين
 السكائين اللتين هما قسما الاولى بل كل كتابة كذلك اذ لا يدل الاعتم على الاخص ولا ينتقل منه
 اليه على أن هذا الشرط مستدر لرفع ما علم مما مر أن الكتابة الانتقال فيها من المعلوم والمعلوم
 مختص قطعاً باللازم المكنى عنه ولعلنا نص على ذلك الشرط فهما تذكرة للمعلم لا يغفل فيشوههم أن مجموع
 الاوصاف أو الصفة ينتقل منها الى الموصوف مع عموم مفهومها (قوله ليحصل الانتقال) أى
 منها للممكنى عنه (قوله وجعل السكاكى) أى سعى السكاكى (قوله بمعنى سهولة
 المأخذ) أى الاخذ يعنى أن يحاول الاتيان بها يسهل عليه الاتيان بها ويسهل على السامع
 الانتقال منها ببساطتها وعدم التركيب فيها فلا يحتاج فيها الى ضم وصف لا آخر والتأمل في المجموع
 ليعلم اختصاص هذا المجموع بلا يزيد ولا ينقص (قوله وتلفيق) أى تأليف بينهما والعطف
 مرادف (قوله والثانية بعيدة) أى وجعل الثانية أعنى ما هي مجموع معين بعيدة أى سماها
 بذلك الاسم (قوله بخلاف ذلك) أى وهي ملتبسة بخلاف ذلك أى انها بعيدة بمعنى انها صعبة
 الاخذ والانتقال وذلك لتوقفها على جمع أوصاف يكون مجموعها مختصا بلا يزيد ولا ينقص وذلك يحتاج
 الى التأمل في عموم مجموع الاوصاف وخصوصه وساواته وكما توقف الاتيان أو الانتقال على تأمل
 كان بعيدا (قوله غير البعيدة بالمعنى الذي سيجي) أى وهي ما كان فيها وسائط والحاصل أن
 المراد هنا بالتأمل سهولة الانتقال والتناول لاجل البساطة والمراد بالبعد صعوبة التأمل لاجل التركيب
 لأن إيجاد المركب والفهم منه أصعب من البسيط غالباً وليس المراد هنا بالقرب اتقاء الوسائط
 والوسائل بين الكتابة والمكنى عنه وبالبعد وجودها كما سياتي فالقرب والبعد هنا مخا لفنان لهما
 بهذا المعنى الآتى وان كان يمكن مجامعتهم ما لخصه وجود البساطة وعدم الوساطة ووجود التركيب
 مع الوسائط (قوله المطلوب به صفة من الصفات) يعنى أن يكون المقصود افادته وانها به بطريق
 غاية هو صفة من الصفات ونعنى بها المعنوية وهي المعنى القائم بالغير كالجود والكرم وطول
 النامة لا خصوص مدلول التبع التحوى ومعنى طلب الصفة بالكتابة دون النسبة أن يكون
 المقصود بالذات هو انهام معنى الصفة من صفة أخرى أقيمت مقام تلك الصفة فصار تصور المثبتة أعنى
 المكنى عنها هو المقصود بالذات لانفس اثباتها لان نفس اثباتها كالمعلوم من وجود نسبة المكنى بها
 وذلك كأن يذكر جبن الكلب أو كثرة الرماد لينتقل منه للوجود وأما طلب النسبة بالكتابة دون الصفة
 فحينئذ اصح بالذات وقصد الكتابة باثبات الشيء عن اثبات المراد فيصير الاثبات بسبب ذلك هو

قوله اذ لا يوجد حتى كذلك هكذا في النسخ
 ولعل فيم اسقاطا والاصل اذ لا يوجد حتى
 كذلك الا كذلك أى لا يوجد حتى كذلك أى
 مستوى القامة الا كذلك أى عريض
 الاطراف بخلاف ما قيل الخ تأمل اه مصححهم
 (قوله كتابة عن الانسان حتى مستوى
 القامة عريض الاطراف) وهذا يسمى خاصة
 مركبة (وشروطها) أى شروط هاتين
 السكائين (الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل
 الانتقال وجعل السكاكى
 منهما أعنى ما هي معنى واحدة بمعنى
 سهولة المأخذ والانتقال فيها ببساطتها
 واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق
 بينهما والثانية بعيدة بخلاف ذلك وهذه غير
 البعيدة بالمعنى الذي سيجي (الثانية) من
 أقسام الكتابة (المطلوب به صفة من
 الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك

المقصود بالذات وأما طلب النسبة والصفة معا بالكتابة فهي إذا جهلا معا وقصد الانتقال لهما
والحاصل أن النسبة ان كانت معلومة أو كالمعلومة لا تعرض لها في ضمن صفة كفي يساعن
أخرى كان المطلوب تصورا لاخرى التي أثبتت في ضمن اثبات ما فهمها وحيدة ففكون الكتابة لطلب
الصفة وإن كانت الصفة معلومة أو كالمعلومة وكفى بالاثبات الشيء لينةقل لا ثباتا المراد كان المطلوب
ذلك الاثبات وتكون الكتابة لطلب النسبة وإن جهلا معا بناء على صحته وقصد الانتقال لهما كان
المطلوب هما معا وتكون الكتابة لطلب الصفة والنسبة معا على ما سبى أي فالصفة لا تخلو من النسبة
والنسبة لا تخلو من الصفة ولكن اختلاف في الاعتبار والقصد الاولي وعدمه فافهم في المقام دقة
اه يعقوبى (قوله وهو ضربان الخ) حاصل ما ذكره من الاقسام أن الكتابة المطلوب بها صفة
اما قرينة أو بعيدة والقرينة اما واضحة أو خفية والواضحة اما ساذجة أو مشوبة بالتصريح بجملة
الاقسام أربعة (قوله الى المطلوب) أي الذي هو الصفة المكتنى عنها لأن الكلام في الكتابة المطلوب
بها صفة (قوله بواسطة) أي بين المتقل عنه والمتقل اليه وانما يكون الانتقال المكتنى عنه غير
محتاج بواسطة إذا كان ادراك المكتنى عنه يعقب ادراك المعنى الاصلى لفظ الكتابة المشعورية
منه (قوله قرينة) أي قلة الكتابة تسمى قرينة لانتفاء الوسائط التي يعدمها غالب الزمن ادراك
المكتنى عنه عن زمن الشعور بالمعنى الاصلى (قوله والقرينة قسمان واضحة أو خفية) قد علمت أن
المراد بالقرب هنا عدم الوسائط وعدم الوسائط يجتمع كون المعنى المكتنى عنه خفيا بالنسبة للاصل
ويجتمع كونه واضحا فلذا انقسمت القرينة الى واضحة والخفية كما ذكر المصنف (قوله يحصل
الانتقال منها بسهولة) أي لكون المعنى المتقل اليه يسهل ادراكه بعد ادراك المتقل عنه لكونه لازما
يناسب العرف أو القرينة أو بحسب ذاته (قوله كناية) حال من القول مقدم عليه أي كقولهم
فلان طويل نجاهه حالة كون ذلك القول كناية عن طول القامة ولا شك أن طول النجاد اشتبه
استعماله عرفا في طول القامة ففهم منه اللزوم بالتكافؤ لا يتعلق بالانسان من النجاد الا مقداره
وليس ينعو بينه واسطة فلذا كانت تلك الكتابة واضحة قرينة وكانت كناية عن الصفة لأن النسبة هنا
مصرح بها وانما المقصود بالذات صاحبها وهو الوصف فلذا كانت كناية مطاوعا بها صفة (قوله
طويل نجاهه) برفع النجاد على أنه فاعل طويل والضمير المضاف اليه عائذ على الموصوف والنجاد بكسر
النون جائل السيف (قوله وطويل النجاد) أي ودليل قولنا فلان طويل نجاهه في كونه كناية
مطاولا بها صفة هي قرينة واضحة فوالهم فلان طويل النجاد باضافة الصفة للنجاد وانما كان مثله لأن
الموصوف بالطول باعتبار المعنى في المثالين هو النجاد لا فلان وانما عدا المثال لاجل أن يشير للفرق
بينهما بقوله والاولى الخ (قوله ساذجة) أي خالية من شائبة التصريح بالمعنى المقصود
وهو المكتنى عنه فقول الشارح لا يشوبه شئ من التصريح أي بالمعنى المقصود وتفسير لقوله ساذجة
وانما كانت خالية من شائبة التصريح بالمعنى المقصود لأن الفاعل بطويل هو النجاد لينةقل منه الى
طول قامة فلان (قوله تصرع ما) أي نوع تصرع بالمقصود الذي هو طول القامة المكتنى
عنه فلذا كانت كناية مشوبة بالتصريح (قوله لتضمن الخ) أي وانما كان فيها تصرع ما لتضمن
الصفة التي هي لفظ طويل الضمير الراجع للموصوف لكونها مشتقة والضمير عائذ على الموصوف
فإنه قيل فلان طويل ولو قيل ذلك لم يكن كناية بل تصرع بطوله الذي هو طول قامته وبالم
بصرع بطوله لاضاافته للنجاد وأوئى اليه بحمل الضمير كانت كناية مشوبة بالتصريح ولم تجعل
تصرع حقيقيا (قوله ضرورة احتياجا الى مرفوع مسند اليه) أي لما جهل الفعل في الاشتقاق
والفعل محتاج الى مرفوع مسند اليه فان كان موجودا في اللفظ فذاك والا فهو ضمير مستتر فكذلك
الصفة (قوله فيستقل على نوع تصرع بثبوت الطوله) أي وفي ذلك تصرع ما بالمكتنى عنه

وهو ضربان قرينة وبعيدة (فان لم يمكن
الانتقال من الكتابة الى المطلوب بواسطة
القرينة) والقرينة قسمان (واضحة) يحصل
الانتقال منها بسهولة (كقولهم كتابه عن
طول القامة طويل نجاهه وطويل النجاد
والاولى) أي طويل نجاهه كناية (ساذجة)
لا يشوبه شئ من التصريح (وفي الثانية)
أي طويل النجاد (تصرع ما لتضمن الصفة
أي طويل الضمير) الراجع الى الموصوف
ضرورة احتياجا الى مرفوع مسند اليه
فيستقل على نوع تصرع بثبوت الطوله

وهو طول القامة (قوله والدليل على تشبه الضمير) أي تضمن طول ولو قال تضمنها أي
 الصفة كان أولى الآن يقال الضمير في تشبهه للصفة وذكر الضمير باعتبار أنها ووصف أي والدليل على
 تضمن ثلاث الصفة للضمير وتجانسها له وأنه فاعل لها لفظا لأنها مضافة لفاعلها لفظا بل لفاعلها في المعنى
 أنك تقول هند طويله الخباد تأتي الصفة نظرا لهند والزيدان طويل الخباد بتدنيها نظر الزيدان
 والزيدون طوال الخباد مجمعها نظر الزيدان فقد أشنا الصفة وثنيها وجعلناها لزوما وجعلناها
 مطابقة للموصوف وما ذاك إلا لاسنادها لضميرها بخلاف ما إذا خلت عن ضمير الموصوف الذي جرت
 عليه واستندت لاسم ظاهر فأنما لا تطابق ما قبلها بل يجب فيها الأفراد والتجريد من علامة التثنية
 والجمع وتذكر تذكر كبر الفاعل وهو الاسم الظاهر الذي أسندت إليه وتوثقت لتأنيته وبالجملة فالصفة
 كالفاعل إن أسندت لضمير ما قبلها وجبت مطابقتها لما قبلها في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير
 والتأنيث وإن أسندت لاسم ظاهر وخلفت عن ضمير ما قبلها وجبت فيها الأفراد ولو كان الموصوف بها
 لفظا مثنى أو مجوعا وذكرت تذكر كبر الفاعل ولو كان الموصوف بهام مثنى أو ثلث لتأنيث الفاعل ولو
 كان الموصوف بها مذكرا (قوله في المعنى) أي في الحقيقة ونفس الامر (قوله عطف على واضحة)
 أي أن الكناية المطالب بها صفة إن لم يكن الانتقال فيها للمطالب وهو الصفة بواسطة فهي أما واضحة
 لا تحتاج في الانتقال للمراد إلى تأمل أو خفية تتوقف الانتقال منها إلى المراد على تأمل وأعمال روية
 أي فكر وذلك حيث يكون الزوم بين المكنتين به وعنه فيه غرض ما يحتاج إلى أعمال روية في القرائن
 وسبب المعاني ليستخرج المقصود منها وليس المراد أنهم صفة لتوقف الانتقال منها إلى المقصود على
 وسائط لأن الموضوع أن الانتقال فيها بلا واسطة (قوله عن الابه) أي البليد وقيل هو الذي
 عند مخفية عقل (قوله عريض القفا) القفا بالقدر ذو خرا الرأس وعرضه يستلزم عظم الرأس غالبا
 والمقصود هنا العظم المنوط بكنايته عليه الشارح لأنه الدال على البلاهة وأما عظمها من غير افراط بل
 مع اعتدال فبدل على الهمة والنباهة وكما العقل (قوله فإن عرض القفا) العرض هنا بالفتح
 لأن المراد به ما قابل الطول وأما العرض بالضم فهو عرق الجانِب وقوله وعظم الرأس من عطف
 اللازم على المزموم لأنه مثال آخر (قوله فهو) أي العرض ملزوم لها أي للبلاهة وهي لازمة له
 فقد انتقل من المزموم لللازم (قوله بحسب الاعتقاد) أي عند من له اعتقاد في ملزوميته للبليد
 فإن قلت من له اعتقاد لا خفاء بالنسبة إليه ومن لا اعتقاده لا كناية باعتباره إذ لا يفهم المراد أصلا
 وسبب جعل الكناية في هذا المثال خفية لا يظهر قلت لا يلزم من تقدم اعتقاد الزوم حضوره حال
 الخطاب إذ يجوز أن يكون بعض المعاني الخفونة يدرك لزومها بطريق الانفاذ لا تخفى الكناية عنها
 على المتكلم عند دوام إيجاده أو لا تخفى على السامع عند سماعها ويجوز أن يكون ادراك لزومها يحتاج
 إلى تصحيح المعاني والدلالة بالقرائن الخفية الدالة فيحتاج المتكلم في إيجادها إلى تأمل والسامع في فهمها
 إلى روية وفكر وما هنا من هذا القبيل فأفهم وظهر من هذا أن اعتقاد لزوم البلاهة لعرض القفا ليس
 مشتركا بين الناس بل قد يخص به واحد دون آخر إذ لا سبيل إليه إلا بعد التأمل فإن قلت كون عرض
 القفا كناية عن الابه بلا واسطة لا يظهر لأن الأطباء يقولون إنما استلزم عرض القفا البله لأنه يدل
 على قوة الطبيعة البلغمية المستلزمة للبرودة المستلزمة للعفلة والبله قلت ما ذكرت حتى لا يعسره
 أهل العرف ولا يلاحظونه وإنما ينتقلون منه أولا إلى البله وحينئذ فكرون عرض القفا كناية عن
 الابه بلا واسطة واضح باعتبار العرف لأن الزوم بينهما متقرر حتى قيل إنه الآن لا خفاء فيه أصلا
 وإن الخفاء المذكور فيه لعله باعتبار العرف القديم (قوله لا يطلع عليه) أي لا يدركه كل أحد وإنما
 يدركه من أعمل فكره ورويته حتى أطلع على المزمومية واعتقدتها (قوله وليس الخفاء الخ) دفع به
 ما يتوهم من قوله لا يطلع عليه كل أحد أن ذلك بسبب وجود كثرة الوسائط (قوله إلى المطالب بها)

والدليل على تشبه الضمير أنك تقول هند
 طويلة الخباد والزيدان طويل الخباد
 والزيدون طوال الخباد فتوثق وتثني وتجمع
 الصفة البتة لاسنادها إلى ضمير الموصوف
 بخلاف هند طويل خبادها والزيدون طويل خبادهم
 طويل خبادهما والزيدون طويل خبادهم
 وإنما جعلنا الصفة المضافة كناية لقطع بان
 نوع تفرع ولم نجعلها نصريها لقطع بان
 الصفة في المعنى صفة لا مضافة إليه واعتبار
 الضمير رعاية لا مضافة لفظي وهو امتناع خلو
 الصفة عن معقول مرفوع بها (أو خفية)
 الصفة على واضحة وخفاؤها بأن تتوقف
 عطف على تأمل وأعمال روية
 الانتقال منها على تأمل وأعمال روية
 (كقوله كناية عن الابه عريض القفا)
 فإن عرض القفا عظم الرأس بالافراط مما
 يستدل به على البلاهة فهو ملزوم لها
 بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه إلى
 البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد
 وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط
 والانتقالات حتى تكون بعيدة (وإن كان
 الانتقال من الكناية إلى المطالب بها
 بواسطة)

أى وهو الصفة (قوله فبعيدة) أى ذلك الكناية تسمى فى الام طالاح بعيدة وذلك لبعدها من ادراك
المقصود فيها احتياجا فى الغالب الى استحضار تلك الوسائط وظاهرها أنها تسمى بعيدة ولو كانت
الواسطة واحدة وهو كذلك لأن فيها بعدا تاما باعتبار ما لا واسطة فيها أصلا (قوله كناية) أى حالة
كون ذلك القول كناية (قوله عن المضاف) هو كثير المضافية التى هى القيام بحق الضيف فكثرة
الرماد كناية عن المضافية بسبب كثرة الوسائط والحاصل أنه يلزم من كون كثير الرماد كناية عن
المضاف أن تكون كثرة الرماد كناية عن المضافية وهذه الكناية اللازمة هى المقصودة بالتفصيل لأن
أصل الموضوع الكناية المطلوب بها صفة من الصفات فتأمل (قوله فانه ينتقل الخ) أى انما قلنا ان
كثرة الرماد كناية عن المضافية لكثرة الوسائط لانه أى الحال والشان ينتقل من كثرة الرماد (قوله الى
كثرة احراق الطبخ تحت القدور) أى ضرورة أن الرماد لا يكتر الا بكثرة الاحراق ولما كان مجزء
كثرة الاحراق لا يفيد وليس يلزم فى الغالب لأن الغالب من العقلاء أن الاحراق لا يصدر منهم الا
لفائدة الطبخ وانما يكون الطبخ اذا كان الاحراق تحت القدور زاده ليقصد المراد ويحقق الانتقال
(قوله الطبايح) جمع طبخ أى ما يطبخ (قوله الى كثرة الاكلة جمع آكل) أى الى كثرة الاكلين لذلك
المطبوخ وذلك لأن العادة أن المطبوخ انما يطبخ ليؤكل فاذا كثر كثر الاكل (قوله الى كثرة
الضيفان بكسر الصاد جمع ضيف) وذلك لأن الغالب أن كثرة الاكلة انما تكون من الاضاف اذا الغالب
أن الكثيرة المعتمدة المؤدية لكثرة الرماد لا تكون من العيال (قوله ومنها الى المقصود) أى وينتقل من
كثرة الضيفان الى المقصود وهو المضافية فتقول الشارح وهو المضاف أى مضافية المضيف
بدليل أن الكلام فى المطلوب بها صفة والفرق بين كثرة الضيفان والمضيفية حتى ينتقل من احدهما
للاخر أن كثرة وجود الضيفان وصف للاضاف والمضيفية وصف للمضيف بكسر الهمزة اذ هى القيام
بحق الضيف كما تقدم وهم ممتلزون ولشدة اللزوم بينهم مما يمتزجهم اتحادهما فيقال ليس هنالك
انتقال وقد ذكر المصنف أربع وسائط بين الكناية والمقصود وزاد بعضهم بعد كثرة الرماد كثرة الجمر
فكانت الوسائط خمسة (قوله وبسبب قلة الوسائط وكثرة الخ) وذلك لأن كثرة الوسائط من شأنها
خفاء الدلالة وقلة من شأنها وضوحها واذا انتفت رأسا ظهرت شبهة الموضوع لأن أول ما يندرك
فى الغالب عند الالتفات الى الموازين ما يكون منها بلا واسطة اذ اللازم الملاصق للمزوم اظهر وانما
قلنا ان الشان فى كل منهما ما ذكرنا إشارة الى أن كلامهم ما قد يكون على خلاف ذلك فيمكن فى الكناية
المنتزعة الوسائط الخفاء كما تقدم فى عرض الفتاوى كثيرها الوضوح اذ هو الذى يسهل على المقصود
امامع احضارها لظهورها واما بدون احضار كثرة الاستعمال فيسرع الانتقال ولا يقال اذا
اسرع الذهن للانتقال بدون احضار فلا واسطة لانا نقول يكفى فى كون الكناية ذات وسائط وجودها
فى نفس الامر مع امكان احضارها عرفا فتأمل اه يعقوبى (قوله المطلوب بها نسبة) ضابطها
أن يصرح بانصفة ويقصد بانها شئ الكناية عن اثباتها للمراد وهو الموصوف بها (قوله أى
اثبات أمر لا مرأى فيه عنه) أى اثبات صفة لموصوف أو نفي صفة عن موصوف (قوله وهو)
أى اثبات أمر لا مرأى فيه عنه بالاختصاص فى هذا المقام أى القسم الثالث وليس المراد بالاختصاص
فيه الحصر والحاصل أن الاختصاص المعبر به فى هذا القسم فى كلام المصنف وغيره المراد به مجزء
ثبوت أمر لا مرأى فيه عنه على وجه الحصر أو لا لاختصاص الحصر فتقول المصنف فانه أراد أن يثبت
اختصاص الخ مراده بالاختصاص مجزء الثبوت ولذا قال الشارح أى ثبوتها لانه ليس فى البيت
اداة حصر وانما عبر بالاختصاص عن مجزء الثبوت وان كان مجزء الثبوت أعم لأن من ثبت له شئ
لا يتناول الاختصاص به فى نفس الامر ولولم تقصد الدلالة عليه اذ لا بد من تحقيق من يتحقق عنه ذلك
الشئ فى نفس الامر (قوله كقوله) أى الشاعر وهو زياد الاجم من ابيات من الكامل قالها

فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن
المضيف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة
احراق الطبخ تحت القدور ومنها
ومن كثرة الاحراق الى كثرة الطبايح ومنها
الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة
الضيفان بكسر الصاد جمع ضيف ومنها
الى المقصود وهو المضاف والدالة على المقصود
الوسائط وكثرة اختلاف الدلالة على المقصود
وضوحا وخفاء (الثالثة) من أقسام الكناية
(المطلوب بها نسبة) أى اثبات أمر لا مرأى
فيه عنه وهو المراد بالاختصاص فى هذا
المقام كقوله

في عبد الله بن الحشرج وكان اميرا على نيسابور فوفد عليه زياد فامر بانزاله وبعث اليه ما يحتاجه
فأشده البيت وبعده

ملك اعتر متوج ذونائل * لامقتفين عيشه لم تشيخ
ياخير من سعد المنابر بالتق * بعد النبي المصطفى المستخرج
لما أتيتك راجيا لنواككم * ألفت باب نواككم لم يرج

فأمر له بعشرة آلاف درهم وكان عبد الله بن الحشرج سيدا من سادات قيس وأميرا من أمراء أهل
عمالة خراسان وفارس وهمدان (قوله ان السباحة) هي بذل ما لا يجب بذله من المال عن طيب نفس
سواء كان ذلك المبدول قليلا وكثيرا والندى بذل الاموال الكثيرة لاكتساب الامور الخلية العامة
كثنا كل أحد ويجمعها الكرم والمروءة في الاعرف سعة الاحسان بالاموال وغيرها كالعفو عن
الجناية وتفسير بكمال الرجولية كما قال الشاعر لكن يرد عليه انه يقتضي اختصاصها بالرجل دون المرأة
مع انها تصف بالمروءة الآن يقال المراد بالرجولية الانسانية الشاملة للذكور والانثى وتفسير أيضا
بالرغبة في المحافظة على دفع ما يعاب به الانسان وعلى ما يرفع على الاقران وهذا قريب مما قبله (قوله
في قبة ضربت على ابن الحشرج) في جعل هذه الصفات الثلاثة في قبة مضروبة على ابن الحشرج
كناية عن ثبوته لانه اذا ثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد ثبت له (قوله فانه) أي
الشاعر وهذا على كون البيت المذكور من الكناية المطلوب بها النسبة (قوله اراد أن يثبت
اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أي اراد أن يثبت ثبوت ابن الحشرج لهذه الصفات
(قوله أي ثبوته) هو بالنسبة تفسير للاختصاص وأشار الشاعر بهذا التفسير الى أن المراد
بالاختصاص مجرد الثبوت والحصول وأن في عبارة المصنف قليلا وأن المراد منها أن الشاعر اراد أن
يفيد ثبوت هذه الصفات الثلاثة لابن الحشرج (قوله باختصاصه بها) أي ثبوته (قوله بأن
يقول الخ) تصوير للتصريح بالاختصاص بهما قوله انه أي ابن الحشرج وقوله مختص بهما أي بهذه
الاصناف الثلاثة (قوله عطف على أن يقول) أي فالمعنى ترك التصريح بالصورة بذلك القول
وبنحوه (قوله عطف على انه مختص) أي فالمعنى حينئذ بأن يقول انه مختص أو يقول نحوه أي
نحو انه مختص بهما من الطرق الدالة على ثبوت النسبة للموصوف كإضافتها له إضافة بتقدير اللام
فثبتت سماعة ابن الحشرج لان اضافتها تفيد كونها ثابتة له وكما سنادها اليه في ضمن الفعل
نحو سمع ابن الحشرج وكتبتهما اليه نسبة تشبه الاضافة مع الاخبار بالحصول كأن يقال حصلت
السماعة لابن الحشرج أو السماعة لابن الحشرج حاصلة وكما سنادها اليه على انها خبر في ضمن
الوصف كأن يقال ابن الحشرج سمع بكسر الميم وكذا يقال في الندى والمروءة (قوله وبه يعرف)
أي وبما ذكر من الاستدلال يعرف انه ليس المراد بالاختصاص العبرية في كلامهم ههنا أي في هذا
القسم الحصر بل المراد به الثبوت للموصوف سواء كان على وجه الحصر أم لا وقوله وبه يعرف الخ
استدلال على ما تقدم من أنه ليس المراد بالاختصاص في هذا القسم الحصر وحينئذ فلا تكرر
بين ما هنا وما تقدم (قوله ومال الى الكناية) ايمان الشاعر بحال محقق انه اشارة الى أن ترك
في كلام المصنف معنى مال فيكون العطف في كلام الشاعر تفسير بأي ترك التصريح ومال
عنه الى الكناية ويحتمل انه اشارة الى أن قول المصنف الى الكناية متعلق بمحذوف عطف على قوله ترك
التصريح (قوله في قبة) أي حاصلة وواقعة في قبة (قوله تنبيهها) على ترك الشاعر التصريح
بثبوت تلك الاوصاف للمدح وميله للكناية بأن جعلها واقعة في قبة مضروبة على المدح أي
لاجل التنبيه على أن محل تلك الصفات هو المدح وذوقية وأنه من الرؤساء (قوله وهي تكون الخ)
أي والقبة مأوى يشبه الخيمة لانها تكون فوق الخيمة في العظم والانساع وهي التي تسمى الان

(ان السباحة والمروءة) هي كان الرجولية
(والندى) في قبة ضربت على ابن الحشرج
فانه اراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج
بهذه الصفات أي ثبوته له (قوله
التصريح) باختصاصه بها (بأن يقول انه
مختص بهما أو نحوه) مجرور عطف على أنه مختص بهما
يقول أن يقول يثبت سماعة ابن الحشرج أو
السماعة لابن الحشرج له أو ابن الحشرج سمع
أو حصلت السماعة وبه يعرف أن ليس المراد
بالاختصاص ههنا الحصر (الى الكناية) أي
ترك التصريح ومال الى الكناية (في قبة) تنبيهها
على أن محلها ذوقية وهي تكون فوق الخيمة
تفخذهما الرؤساء (مضروبة عليه) أي على

ابن الحشرج

بالصبيوان (قوله فأفاد) أي الشاعر يجعل الصفات في قبة مضروبة على الممدوح إثباتاً لله والحاصل
أن المصريح به نسبة الصفات للقبة حيث جعلت فيها وهي صفات لا تقوم بنفسها بل بغيرها ولا يصلح
أن يكون ذلك الغير هو القبة فتعين أن يكون هو المضروب عليه القبة لصلاحية لها وعدم مشاركة
غيره له في تلك القبة فيكون المقصود من تلك الكتابة نسبة تلك الصفات وثبوتها له فهذا هو الكنى عنه
(قوله لأنه إذا أثبت الأمر) أي الذي لا يقوم بنفسه كإثباتنا (قوله فقد أثبت له) أي لاستحالة قيام
ذلك الأمر بنفسه ووجوب قيامه بمحل ولا يصح أن يكون قائماً بمحل الرجل وحيزه فيتعين إثباته
للرجل لأن الأصل عدم مشاركة الغير لذلك الرجل في مكانه وحيزه (قوله بأن تجعل) أي بسبب جعل
الصفة وقوله فيما يحيط به أي بالموصوف فينتقل من ذلك لإثباتها للموصوف (قوله المجدين ثوبيه
والكرم بين برديه) الجحد الشرف والكرم صفة يشأ عنها بذل المال عن طيب نفس والثوبان والبردان
متقاربان وشاهما بالنظر إلى أن الغالب في الملبوس تتدده وهما على تقدير المضاف أي بين أجزاء
برديه وثوبيه وانما قد نأ ذلك لأن الشخص الممدوح حل في يثنية أجزاء البردين والثوبين لأن كلا
منهما محيط بكلمة أو بعضه على وجه الاشتغال (قوله حيث لم يصرح) أي وانما كان هذا المثال
مخوماً تقدم من البيت في كون الكتابة لنفسه الصفة للموصوف لأنه لم يصرح بثبوت الجحد والكرم
للممدوح بحيث يقال ثبت الكرم والجحد له أو هما محققان به بل كنى الخ فالجحدية في كذا معاملة
(قوله بل كنى عن ذلك) أي عن ثبوتها له بكونهما بين برديه وثوبيه أي لأن من المعلوم أن حصول
الكرم والجحد فيما بين الثوبين لا يتخلو عن موصوف بهما هناك وليس الا صاحب الثوبين لأن الكلام
في الثوبين الملبوسين فأفاد الثبوت للموصوف بطريق الكتابة والكرم والجحد مذكوران فلا يطلبان
واغماطاً بكونهما موصوفهما فكانت الكتابة هنا ماطلب بها النسبة (قوله فان قلت الخ) هذا وارد
على قولنا منصف ما يشا وهي ثلاثة أقسام وقوله ههنا أي في الكتابة (قوله كثر الرماذ في ساحة زيد)
الساحة هي القسمة التي بين بيوت الدار وقدام بابها والمثال المذكور كناية عن المضافية وإثباتها لزيد
أما الأبيات فلانما ثبتت كثرة الرماذ لزيد ولما أضيف لضميره كافي طويل نجاده حتى تكون النسبة
معروفة وانما أثبتنا في ساحتها لثقل من ذلك إلى ثبوتها له وأما المضافية فلانما نصرح بها حتى
يكون للمطلوب نفس النسبة بل كنيتم عنها بكثرة الرماذ (قوله قلت ليس هذا كناية واحدة بل
كنايةتان الخ) حاصله أنا لا نسلم أن هذا المثال كناية طلب بها الصفة والنسبة معاً بل كنايةتان
أحدهما طلب بها النسبة وهي إثبات الكثرة في الساحة والآخرى طلب بها نفس المضافية وهي
التصريح بكثرة الرماذ لثقل منها إلى المضافية لاستلزامها إياها ولك أن تسمي مجموع الكنيتين قسمين
آخر ألا يجز في الاصطلاح لكن لو فتحنا هذا الباب لحديث لنا كناية خامسة وهي التي يطلب بها
الصفة والنسبة وغيرهما وهو الموصوف كقولنا كثر الرماذ في ساحة العالم حيث دل الدليل كالثبوت
على أن المراد بالعالم زيد فتكون كثرة الرماذ كناية عن الصفة وهي المضافية لاستلزامها إياها وإثباتها
في الساحة كناية عن نسبتها للموصوف وذكر العالم كناية عن الموصوف على ما تقدم في الكتابة
بالصفة عن الموصوف (قوله وهي كثرة الرماذ) ضمير هي راجع لأحدهما لا إلى الصفة وأحدهما
نفس الكتابة (قوله يعني الثاني) أي من أقسام الكتابة وهو المطلوب به صفة والثالث هو
المطلوب بنسبة صفة للموصوف (قوله قد يكون غير مذكور) أي لالفاظاً ولا تقديراً لأن المقدر
في التركيب حيث كان يقتضيه كالمذكور وانما قال والموصوف في هذين للاحتراز عن الموصوف
في القسم الأول من أقسام الكتابة فإنه لا يتصور إلا كونه غير مذكور لأنه نفس المطلوب بالكتابة
بخلاف القسم الثاني والثالث من أقسام الكتابة فإن الموصوف فيها قد يذكر وقد لا يذكر فقال
ذكره في القسم الأول من هذين القسمين وهو المطلوب بها صفة قواهم زيد طويل نجاده فالوصوف

فأفاد إثبات الصفات المذكورة له لأنه إذا
أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت
له (ومعنى) أي مثل البيت المذكور في كون
الكتابة لنفسه الصفة إلى الموصوف
بأن تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه (قوله
الجحد بين ثوبيه والكرم بين برديه) حيث
لم يصرح بثبوت الجحد والكرم له بل كنى عن
ذلك بكونهما بين برديه وبين ثوبيه فان قلت
ههنا قسم رابع وهو أن يكون المطلوب بها
صفة ونسبة معاً كقولنا كثر الرماذ في ساحة
زيد قلت ليس هذا كناية واحدة وهي كثرة
أحدهما المطلوب بها نفس الصفة والمطلوب
الرماذ كناية عن المضافية والثانية المطلوب
بها نسبة المضافية إلى زيد وهو جعلها
في ساحتها لثقل منها إلى المضافية (والوصوف
في هذين القسمين) يعني الثاني والثالث
(قد يكون) مذكوراً كالمذكور وقد يكون (غير
مذكور)

بالصفة المطلوبة وهو زيد قد ذكره في المثال ذكره في المثال وهو المطلوب به نسبة قوله ان السباحة
 والمرودة البيت فان الموصوف نسبة السباحة والمرودة وهو ابن الحشر قد ذكره كروا ما مثال عدم ذكره
 في المطلوب به صفة والنسبة مذكورة فهو متعذر ضرورة استحالة نسبة لغير منسوب اليه أي حكم
 على غير محكوم عليه ملفوظ أو مقدر وحينئذ في كان المطلوب به صفة وكانت النسبة موجودة
 فلا بد من ذكر الموصوف لفظاً وتقديراً فذكره لفظاً كما في زيد كثير الرماد وذكره تقديراً كأن يقال
 كثير الرماد في جواب هل زيد كريم وأما مثال عدم ذكره والنسبة غير مذكورة فهو جود كقولك
 كثير الرماد في هذه الساحة فان كثرة الرماد كناية عن صفة المضائية وإيقاع الكثرة في الساحة كناية
 عن ثبوت المضائية لصاحب الساحة وهو لم يذكر (قوله كما يقال) الأولى كقوله عليه الصلاة
 والسلام لانه حديث كافي البخاري وقوله في عرض من يؤذي العرض بالضم الناحية والجانب
 والمراد به هنا التعريض أي في التعريض عن يؤذي المسلمين (قوله كما يقال) مثال للقسم
 الثالث وهو الكناية عن النسبة والنسبة المكنى عنها هنا في الصفة لا ثبوتها لأن نسبة الصفة يكتفى عنها
 مطلقاً سواء كانت ثبوتية أو سلبية وهي هنا سلبية اذهي سلب الاسلام عن المؤذي (قوله عن نفي
 صفة الاسلام) الاضافة للبيان وقوله وهو أي المؤذي غير مذكور في الكلام ووجه الكناية هنا
 أن مدلول الجملة حصر الاسلام فيمن لا يؤذي ولا ينحصر فيه الا بالافتقار عن المؤذي فأطاق المزموم
 وأريد اللازم (قوله وأما القسم الأول) أي من هذين القسمين الآخرين وهو الثاني في المتن
 وليس المراد القسم الأول من الأقسام الثلاثة المذكورة في المتن كما توهم وهذا قابل بخلاف أي
 أما كون القسم الثاني من هذين القسمين تارة يـكون الموصوف فيه مذكوراً وتارة يكون غير
 مذكوراً فظاهر في جميع أنواعه وأما القسم الأول من هذين القسمين فلا يظهر كون الموصوف فيه
 تارة يكون مذكوراً وتارة غير مذكور في جميع أنواعه والقصدي بذلك أي بقوله وأما القسم الأول
 الخ تقييد كلام المصنف فان ظاهره انه اذا كان المطلوب به صفة تارة يكون الموصوف مذكوراً وتارة
 يكون غير مذكور سواء صرح بالنسبة أم لا مع انه سقى صريحاً بالنسبة فلا بد من ذكر الموصوف في قيد
 كلام المصنف بالنسبة للقسم الأول بما اذا لم يصرح بالنسبة (قوله وتكون النسبة معصراً حياً)
 أي والحال أن النسبة المطلوب بها الصفة معصراً حياً وهذا الاشارة الى قسم القسم الثاني لا الى جملة
 القسم الثاني (قوله أي من جانب وناحية) أي وما كان المعنى المعترض به منظوراً له من ناحية
 المعنى المستعمل فيه اللفظ قيل للفظ المستعمل في ذلك المعنى تعريض (قوله تفاوت) أي تتنوع
 (قوله وإشارة) عطف مرادف لأن الرمز والاشارة شيء واحد وحينئذ فالانواع أربعة لا خمسة
 (قوله وأمثاله) أي من التلويع والرمز والالغاء (قوله بل هو) أي ما ذكر من التعريض
 وأمثاله أعظم من الكناية لأن هذه الامور لا تقتصر بالكناية لأن التعريض من لا يكون كناية وحيث ان
 والتلويع والرمز والاشارة بالمعنى كل منها على معنى غير الكناية اصطلاحاً ولفظاً فلو عير بالانقسام أفاد
 أن هذه الاشياء لا تخرج عن الكناية اذا أقسام الشيء أخص منه (قوله كذا في شرح المفتاح) أي
 للرازي (قوله وفيه نظير) أي من وجهين أحدهما أن تعدية التفاوت بالانما تصح بتفصيله
 بمعنى الانقسام فقد عاد الامر الى الانقسام ثانياً ما أن أقسام الشيء لا يجب أن تكون أخص
 منه المحضة أن يكون بعض الأقسام أوكها ما بين وبين المقسم عموم من وجه كما ذكر في تقسيم الايض
 الى حيوان وغيره والحال أن بين الحيوان والايض عموم من وجه واحد فهو ما في الحيوان والايض
 واختصاص الحيوان بخلاف الفرس الادهم واختصاص الايض بخلاف العاج وكذا غير ذلك اذا صح
 أن يكون قسم الشيء أعظم منه فلا ضرر حينئذ في التعبير بتقسيمه ولا نسلم انه يقتضي أن هذه الاشياء
 لا تخرج عن الكناية لما علمت انه يقع أن يكون قسم الشيء أعظم منه وهذا يحصل كلام السراج

قوله فان الموصوف نسبة الخ هكذا في النسخ
 واعلم فيه سقطوا الاصل فان الموصوف
 بنسبة السباحة والمرودة اليه وهو الخ تأمل
 اه
 كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم
 من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية
 عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير
 مذكور في الكلام وأما القسم الأول وهو
 ما يكون المطلوب بالصفة كناية نفس الصفة
 وتكون النسبة معصراً حياً فلا يخفى أن
 الموصوف بها يكون مذكوراً لا محالة لفظاً
 أو تقديراً وقوله في عرض من يؤذي معناه
 في التعريض به يقال تطرت اليه من عرض
 بالضم أي من جانب وناحية قال (السكاكي)
 السكاكية تتفاوت الى تعريض وتلويع
 ورمز وإيماء وإشارة وأما قال تتفاوت
 ولم يقل تنقسم لأن التعريض وأمثاله مما
 ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو
 أعظم كذا في شرح المفتاح وفيه نظر

وهو مبنى على ما اختاره من جوار كون القسم أعم من المقسم واخفقون على خلافه لأن القسم من حيث هو قسم لا يصح أن يخص وعمومه انما هو باعتبار مطلق ما يصدق عليه القسم (قوله قد تداخل) أى يدخل بعضها في بعض فيمكن اجتماع الجميع في صورة واحدة باعتبار اختلاف الجوار أن يعبر عن اللازم باسم الملزوم فيكون كناية ومع ذلك قد يكون تعريضا بالنظر لاسماع بعضهم أن إطلاقه على ذلك الغير بالسياق قد يكون تلويحا بالنظر لاسماع آخر لفهمه كثرة الوسائط ولم يفهم المعترض به وقد يكون رمزا بالنسبة لاسماع آخر يحضى عليه اللازم والحاصل انها أقسام اعتبارية تختلف باختلاف الاعتبارات ويمكن اجتماعها لانها أقسام حقيقية مختلفة بالفصول لا يمكن اجتماعها فعند السكاكى عن التعبير بتقسيم ثلاثي وهم انها أقسام حقيقية متباينة كما هو الاصل فيها (قوله وتختلف الخ) عطف على تداخل من عطف السبب على المسبب لأن دخول بعضها في بعض واجتماعها بسبب اختلاف الاعتبارات أى المعبرات وبين الاعتبارات بقوله من الموضوع والخفاء الخ وبعد هذا كما يقال للعلامة الخارج هذا الوجه الذى استقر به انما فاد وجه العدول عن التعبير بالانقسام وأما وجه التعبير بخصوص التفاوت المشعر بالاختلاف فى الرتبة مع التساوى فى شئ بغيره فلم يظهر على أن هذا الوجه الذى استقر به قد يقال عليه أن الامور الاعتبارية التى وقع بها الاختلاف بين هذه الاشياء يكفى اعتبارها فى كونها أقساما متباينة لأن صدق كل منها فى صورة الاجتماع انما كورة انما هو باعتبار مخالفتها لآخر فهى أقسام مختلفة لا يصدق بعضها على بعض ولا يداخلها بذلك الاعتبار وان اعتبر مجرد الصدق من غير رعاية أوجه الاختلاف لم يصدق التفاوت أيضا فلمل الاولى أن يقال انما عبر السكاكى بالتفاوت للإشارة الى أن هذه الانقسام وان استوت فى كونها كناية يقع التفاوت فيها فى الجملة أى انه يفوق بعضها بعضا فى رتبة دفع الفهم وظهوره وفى رتبة قوة الوسائط وكثرتها وذلك مما يورث الى التفاوت فى الاباقية لأن الخطاب بها يختلف يناسب بعضها الذى وبعضها الذى وما يكون خطا بالذكى يفوق ما كان خطا بالغبى فى الاباقية وان كان كل فى مقامه بليغا قمتا مل الله يعقوبى (قوله والمناسب الخ) هذا من كلام السكاكى قصد به تمييز تلك الانقسام بعضها من بعض وأشار الى أن بين كل قسم واسمه مناسبة وقوله والمناسب للعرضية أى تكون الكناية عرضية وقوله التعريض أى اطلاق اسم التعريض عليها وتسميتها بالتعريض (قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور) هذا تفسير للعرضية وحيث تدنى الكلام حذف حرف التفسير وهو أى أى المسوقة لاجل اثبات صفة لموصوف غير مذكور كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذى وأردت نفي الايمان عن المؤذى مطلقا من غير قصد افرده معين (قوله لانه) أى التعريض وهذا تحليل لكون تسمية الكناية العرضية بالتعريض مناسبة وحاصلة انه انما يناسب لوجود معنى التعريض فيها (قوله امالة الكلام) أى توجيهه وقوله الى عرض بالضم أى جانب وناحية وقوله يدل أى ذلك العرض بمعنى الجانب على المقصود ويضاهيه منه وذلك الجانب هو محل استعمال الكلام وسياقه والقرائن كذا كتب بعضهم وقتر شيعتنا العندى أن قوله امالة الكلام الى عرض أى جانب وهو المعنى الكنائى وقوله يدل أى ذلك العرض على المقصود وهو المعنى المعترض به المقصود من سياق الكلام مثلا قولك المسلم من سلم المساوون من لسانه ويده معناه الصريح معاصر الاسلام فى غير المؤذى ويلزم منه نفي الاسلام عن كل مؤذ وهذا هو المعنى الكنائى والمقصود من السياق نفي الاسلام عن المؤذى المعين كريد وهذا هو المعترض به وليس اللفظ مستعملا فيه بل مستعمل فى المعنى الكنائى فالعنى المعترض به ليس حقيقيا للفظ ولا مجازيا ولا كائيا واذا علمت ما ذكرته لك أن الكناية العرضية غير التعريض الا أن المناسب كما قال السكاكى تسميتها به لوجود معناه فيها (قوله عرضت فلان) أى ارتكبت التعريض لاجل اظهار حال فلان فاللام للتلميل (قوله وبفلان) انباء السببية أى عرضت بسبب اظهار حال فلان

والاقرب انه انما قال ذلك لان هذه الانقسام قد تداخل وتختلف باختلاف الاعتبارات من الموضوع والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها (والمناسب للعرضية التعريض) أى الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كانت المناسبة أن يطابق عليها اسم التعريض لانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود يقال عرضت فلان وبفلان اذا قلت قولا لغيره

(قوله وأنت تعنيه) أي أعني فلانا ونقصه فالقول ليس مستعملا فيه وإنما تعنيه من عرض
 وهذا لم يقل وأنت تعنيه منه (قوله فكأنك أشرت إلخ) أي فكأنك لما قلت قولاً له معنى
 أصلي وأردت معنى آخر وهو المعنى المعترض به المقصود من سياق الكلام الذي هو حال فلان أشرت
 بالكلام إلى جانب حسني وأردت به جانباً آخر وإنما عبر بقوله فكأنك ولم يقل فقد أشرت إلخ لانه
 للإشارة إلى أن الجانبين هما الإرادة به أصله الذي هو الحسني وإنما أراد به ما شابه به وهو المعنى أو أن
 الكناية لتحقيق أي إذا قلت قولاً وعزيت به فلا نفقة قد أشرت تحقيقاً إلى جانب وهو المعنى الأصلي
 الموضوع له اللفظ وأردت به جانباً آخر وهو المعنى المعترض به الذي قصد من سياق الكلام وقد يقال
 قضية هذا التوجيه تسمية الكناية تعريضاً مطلقاً من غير تقييد بكونها عرضية أي مسوقة لأجل
 موصوف غير مذكور لوجود هذا المعنى في الجميع إذ كل كناية أطلق فيها اللفظ الذي له جانب
 هو معناه الأصلي وأريد به جانب آخر بخلاف أصله ويمكن الجواب بأن اختلاف الجانبين فيما لم يذكر
 فيه الموصوف أظهر لانه أشير بالكلام لغير مذكور ولا مقدّر فكأن إطلاق اسم التعريض الذي هو
 إرادة جانب آخر عليه أنسب وأعلم أن التعريض ليس من مفهوم الحقيقة فقط ولا من الجواز ولا من
 الكناية لأن الحقيقة هو اللفظ المستعمل في معناه الأصلي والجواز هو المستعمل في لازم معناه فقط
 والكناية هو المستعمل في اللازم مع جواز إرادة الأصل والتعريض أن يفهم من اللفظ معنى بالسياق
 والقارئ من غير أن يقدّر استعمال اللفظ فيه أصلاً ولذلك يكون لفظ التعريض تارة حقيقة وتارة
 يكون مجازاً وتارة يكون كناية فالأول كما إذا قيل استأثم أناس سوء فمعنى الناس ويريد أفهام أن
 فلان مقصود لانه كان تكلم بسوء فالكلام حقيقة ولما سبق عند تكلم فلان بالسوء كان فيه تعريض
 بمقتضى ولكن فهم هذا المعنى من السياق لا من الوضع والثاني كما إذا قيل لك رأيت أسوداً في الحمام غير
 كاشفين العورة فقامت أو لا عيب عليهم تعريضاً بمن كان حاضر الله كشف عورته في الحمام فمقت وعيب
 عليه فالكلام مجازاً ومعنى قد فهم هذا المقصود من السياق لا من المعنى المجازي والثالث
 كما إذا قلت المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كناية عن كون من لم يسلم المسلمون من لسانه غير مسلم
 وبه فهم منه بطريق التعريض الذي هو الأفهام بالسياق أن فلاناً المعين ليس يسلم فقولهم إن الكناية
 تكون تعريضاً معناه أن اللفظ قد يستعمل في معنى مكفي عنه ليلوح معنى آخر بالقارئ والسياق
 كما في هذا المثال فإن حصر الإسلام فيمن لا يؤذي من لازمه التفاهة عن مطلق المؤذي فإذا استعمل
 هذا اللفظ في هذا اللازم كناية فإن لم يكن شخص معين أدى كان اللفظ كناية والاجاز أن يعرض
 بهذا الشخص المعين أنه غير مسلم بسبب المعنى اللازم الذي استعمل فيه اللفظ وهو أن مطلق المؤذي
 غير مسلم (قوله بين اللازم) أي الذي استعمل لفظه وبين اللازم أي الذي أطلق اللفظ عليه
 كناية وإنما فسرنا اللازم والملازم بما ذكر على اصطلاح السكاكي لأن أصل الكلام له (قوله كما في
 كثير الرماد) أي فإن بين كثرة الرماد والمضيافية المستعملة هي فيها وسائط وهي كثرة الأحراق وكثرة
 الطباخ وكثرة الكفة وكثرة الأضياف (قوله وجبان الكب) أي فإن بين جبن الكب
 والمضيافية المستعمل هو فيها وسائط وهي عدم جراءة الكب وأفس الكب بالناس وكثرة مخالطة
 الوادين وكثرة الأضياف (قوله ومهزول الفصيل) أي فإن بين مهزول الفصيل والمضيافية
 المستعمل هو فيها وسائط وهي عدم اللبن وكثرة شاربيه وكثرة الأضياف (قوله التلويح) أي
 إطلاق اسم التلويح عليهم وتسميتهما (قوله لأن التلويح إلخ) علة لمذوف أي وإنما سميت الكناية
 الكثيرة الوسائط إذ كثر تلويحها لأن التلويح في الأصل أن تشير إلى غيرك من بعد أي وكثرة الوسائط
 بعيدة الأدرال غالباً (قوله والمناسب غيرها) أي لغير العرضية (قوله إن قلت الوسائط) المراد
 بقلتها أن لا تكون ككثرة وهذا صادق بانعدامها رأساً بوجوبها مع التلويح (قوله مع خفاء

وأنت تعنيه فكأنك أشرت به إلى جانبه
 وتريد به جانباً آخر (و) المناسب (غيرها)
 أي لغير العرضية (أن كثرت الوسائط) بين
 اللازم والملازم كما في كثير الرماد وجبان
 الكب ومهزول الفصيل (التلويح) لأنه
 الكلب وهو أن تشير إلى غيرك من بعد
 التلويح المناسب غيرها (أن قلت) الوسائط
 (و) مع خفاء في التلويح

في لزوم) أي بين المعنى المستعمل فيه والمعنى الأصلي لللفظ (قوله كعرض القفا و عرض الوسادة) الأول مثال لما عدت فيه الوسائط وذلك لأنه لا يمكن أن يكون العرض القفا فيقال فلان عرض القفا أي أنه الله وليس بينهما واسطة عرفا وذلك لأنه لا يمكن أن يكون العرض الوسادة عن البله وليس بينهما الا واسطة واحدة لأن عرض الوسادة يستلزم عرض القفا ويستلزم البله (قوله الرمز) أي اطلاق الرمز عليهما وتسميتهما به (قوله لأن الرمز الخ) على حذف أي وانما قيدنا بقوله على سبيل الخفية لأن حقيقة الإشارة بالشفة والساجب أي والغائب أن الإشارة بهما انما تكون عند قصد الاختفاء (قوله والمناسب غيرها) أي غيرها العرضية ان قلت الوسائط بالاختفاء الاعماء والاشارة أي اطلاق الاعماء والاشارة عليهما وتسميتهما بهما وذلك لأن اصل الإشارة أن تكون حسمية وهي ظاهرة ومثلها الاعماء (قوله كما في قوله أو ما رأيت المجد الخ) وجه كون الوسائط فيه قليلة من غير خفاء أن تقول ان القفا المجد رحله في آل طلبة مع عدم التحول هذا معنى مجازي أدل رحل للجهد ولكن شبهه برجل شريف له رحل يخص بنزوله من شاء ووجه التشبه الرغبة في الاتصال بكل وأقهر التشبيه في النفس على طريق الممكنة واستعمل معه ما هو من لوازم التشبه به وهو القفا الرحل أي الخفية والمتميز تحسلا ولما جعل المجد مقابلا رحله في آل طلبة بلا تحول لزم من ذلك كون محله وموصوفه آل طلبة لعدم وجود ان غيره مذهبهم وذلك بواسطة أن المجد ولو شبهه بذي الرحل هو صفة لا يتلوه من موصوف ومحل - وهذه الوسطة بينة بنفسها فكانت الكناية ظاهرة والواسطة واحدة فقد قلت الوسائط مع الظهور ثم ان مراده بآل الوسائط عدم كثرتها فيصدق بالواسطة الواحدة مع الظهور كما مر في البيت وكما في عرض الوسادة بناء على أنه ظاهر عرفا في البله وليس بينهما الا واسطة واحدة وبصدق بعدم الوسطة أصلا مع الظهور كعرض القفا في البله بناء على ظهوره عرفا فيه كما قيل (قوله ثم قال الخ) أي اتقل السكاكي من الكناية في التعريض الى تحقيق المجاز فيه فكلمة ثم للتباعد بين المجتنب والافلاتر الخ بين كلامي السكاكي والحاصل أن السكاكي بعد ما سمى أحد أقسام الكناية تعريضا اتقل بعد ذلك لتحقيق الكلام التعريضي فذكر أنه تارة يكون مجازا وتارة يكون كناية فتقوله والتعريض أي الكلام التعريض أي المعترض به (قوله قد يكون مجازا) وذلك بأن تقوم القرينة على عدم صحة ارادة المعنى الحقيقي (قوله وأنت تريد انسا مع الخطاب) بجملة كناية أي وانما يكون هذا الكلام التعريض مجازا في حال كونك تريد بناء الخطاب انسا مع الخطاب أي تريد تهديدا انسا مع صاحب الخطاب دون الخطاب فلا تريد تهديده أي تحويره (قوله بناء الخطاب) أي في قولك أدتني فستعرف (قوله مع الخطاب) صفة لانسان أي حاضر مع الخطاب فهو صاحب له في الخضوع والسماع لا في الارادة (قوله أي لا تريد الخطاب) أي لا تريد تهديده وحيث أردت بهذا الكلام تهديدا غير الخطاب فقط صارت بناء الخطاب غير مراد بها الصلة الذي هو الخطاب وانما اريد به ذلك لانسان معونه أن التهديده اذا تحقق أنك لا تريد بهذا الخطاب الخطاب وانما أردت غير العلاقة كان هذا التعريض مجازا لأنه قد أطلق اللفظ وأريد به اللازم دون اللزوم (قوله وان أردت ما كان كناية) أي وان أردت ما بناء الخطاب بشرية قوله قبل وأنت تريد بناء الخطاب يعني أن الكلام التعريضي قد يكون كناية حيث لم تقم قرينة على عدم صحة ارادة المعنى الأصلي بل قامت على ارادة الأصلي وغيره وذلك كقولك أدتني فستعرف والحال أنك أردت تهديدا للخطاب وانسا آخر مع خفي أردت ما بهذا الخطاب كان كناية لأن الكناية هي اللفظ الذي يجوز أن يراد به المعنى الحقيقي ولازمه والمجاز لا يراد به الا اللازم كما تقدمت وأنت خبرر بأنه اذا اريد بناء الخطاب الاخر ان معا كان اللفظ مستعملا في المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وهو ممنوع عند البيهقيين لأن يقال ارادة المعنى الحقيقي هنالكا يقال لغيره وان كان كل منهما

قوله عرفا وذلك الخ هكذا في النسخ ولعل هنا سقط ما يعلم من سياق الكلام والاصل بعد قوله عرفا والمثل مثال لما قلت فيه الوسائط وذلك لأنه الخ اه معصية

كعرض القفا و عرض الوسادة (الرض) لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية لأن حقيقة الإشارة بالشفة او الساجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بالاختفاء) كما في قوله أو ما رأيت المجد التي رحله في آل طلبة ثم لم يتحول في آل السكاكي

(الاعماء والاشارة ثم قال) السكاكي (والتعريض قد يكون مجازا كقولك أدتني انسا) فستعرف وأنت تريد (أي لا تريد الخطاب مع الخطاب دونه) أي لا تريد ما وضع له فقط ليكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له أي أردت فكذلك مجازا (وان أردت مع جميعا) (كناية) الخطاب وانسا آخر مع جميعا (كناية) لأنك أردت باللفظ المعنى الأصلي وغيره مع والمجاز ينافي ارادة المعنى الأصلي

هنا مقصود بالانبات والظاهر أنهم لا يسمعون بذلك كما في (قوله ولا بد فيه من قرينة)
 أي وإذا كان التعريض يكون مجازا ويحكون كناية فلا بد في الصورتين السابقتين وهما صورة
 المجاز وصورة الكناية من قرينة غير احدهما من الأخرى حيث اتحدتا فلهما وانما اختلافهما في الإرادة
 فإذا وجدت القرينة الدالة على أن الملهتد هو غير المخاطب فقط كأن يكون المخاطب صديقا وغير
 مؤذ كن اللفظ مجازا وإذا وجدت القرينة الدالة على أنه ما هتدا معا كأن يكونا معا عدوين
 للمستكلم ومؤذنين له ويعلم عرفا أن ما يعامل به أحدهما يعامل به الآخر كن اللفظ كناية (قوله
 وتحقق في ذلك) أي ويبان ذلك الكلام على الوجه الحق وهذا جواب عما يقال لا نسلم أن أدبني
 فستعرف إذا أريد به غير المخاطب يكون مجازا وإذا أريد به المخاطب ومن معه يكون كناية بل إذا أريد
 به غير المخاطب يكون على طريقة الجواز وشبهها به من جهة استعمال تاء المخاطب فيها هي غير موضوعة
 له وليس مجازا حقيقة لعدم العلاقة التي يحصل بسبب الانتقال من المعنى الأصلي - لأنه في المتنقل
 إليه إذا لمناسبة كزوجية أو غيرها بين المخاطب وإنسان غيره وإذا أريد به المخاطب وغيره معا يكون
 على طريقة الكناية وشبهها به من جهة استعمال اللفظ فيها هو موضوع له وغيره وليس كناية حقيقة
 إذ لا يتصور في ذلك لازم وملازم وانتقال من أحدهما للآخر وحاصل الجواب أن تاء الخطاب ليست
 هي التي وقع فيها التجوز باعتبار مدلولها فقط حتى يقال ما ذكر من المنع بل الاعتبار للتجوز والكناية
 مدلول التركيب المقصود منه وقولك أدبني فستعرف مدلوله والمقصود منه هو تهديد المخاطب
 بسبب الإيذاء وهذا المعنى يلزمه عرفا تهديد من كان مثل هذا الخطاب في الإيذاء ضرورة أن السبب
 مستند فيه ما فإن استعمل هذا التركيب في اللازم الذي هو تهديد غير المخاطب فقط لقرينة كون
 الخطاب صديقا مثلا لعلاقة اللزوم الذي أوجبه الاشتراك في الإيذاء كان هذا الكلام الذي هو
 تعريض مجازا في المعنى المعترض به وإن استعمل في الملازم مع القرينة جامعة لهما كأن
 يكونا عدوين مثلا صار هذا الكلام الذي هو تعريض كناية باعتبار المعنى المعترض به فظهر أنه أن
 العلاقة انما هي معتبرة بين التهديدين ولما نقل لفظ التهديد عن مدلوله المقصود منه لزم انتقال تاء
 الخطاب عن مدلولها هذا يحصل كلام الشارح قال العلامة البعوثي **ب**كن محل التعريض على
 أنه مجاز حقيقة باعتبار أو كناية حقيقة باعتبار المعنى المعترض به يقتضي لزوم كون التعريض ابدا
 مجازا أو كناية لأن المعترض به خارج عن الدلالة الأصلية قطعاً وحينئذ فلا يخرج عن المجاز والكناية
 لخروجه عن الحقيقة فيلزم على هذا التقدير أن لا يتقرر التعريض مفهوم يختص به عن الجواز والكناية
 أصلاً ضرورة أن المعنى المعترض به استعمل فيه اللفظ وكل معنى خارج عن الدلالة الأصلية أن
 استعمل اللفظ فيه وحده كان مجازا وإن كان يسمى تعريضاً وإن استعمل فيه مع المعنى الأصلي كان
 كناية وإن كان يسمى تعريضاً فيكون التعريض فرداً من كل منه - ما لا يخرج عنه - ما بوجه من الوجوه
 والحققون على أنه له مفهوم ما تخالفنا فجعله لا يخرج عن أحدهما ما تخالفنا عليه الحققون وإن أيد
 هذا بأنه إن لم يكن كذلك لزم وجود لفظ دل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة في ذلك
 المعنى ولا مجازاً ولا كناية فالحق ما قاله الشارح العلامة في شرح الاقتراح من أن معنى كون التعريض
 مجازاً أو كناية أنه يرد على طريق أحدهما في إفادة معنى كفاة ذلك الأحاد وأما معناه المعترض به
 فليس التعريض فيه مجازاً ولا حقيقة لأنه انما يدل عليه بالسياق والقراء ولا يجب في ذلك فإن
 التركيب كثيراً ما تفيد المعاني التابعة لمعانيها ولم تستعمل فيها حقيقة ولا مجازاً كدلالة أن زيداً
 قائم مثلاً على حال الإنكار فعنى كون التعريض مجازاً على هذا أن قولك أدبني فستعرف يدل على
 تهديد المخاطب بمطابقة ويدل على تهديد كل ما سواه لزوماً ويقتضي التعريض تهديد معين عند المخاطب
 بقرائن الأحوال فلما قامت القرائن على إرادة ذلك المعنى فقط وأنه هو المقصود بالذات دل على غير

(ولا بد فيه من) أي في الصورتين (من قرينة)
 دالة على أن المراد في الصورة الأولى هو
 الإنسان الذي مع المخاطب وحده ليكون
 مجازاً وفي الثانية كلاهما جميعاً ليكون كناية
 وتحقق في ذلك أن قولك أدبني فستعرف
 كلام دال على تهديد كل من صدر عنه
 الإيذاء وما يلزم منه تهديد كل من صدر عنه
 الإيذاء فإن استعملته وأردت به تهديد
 المخاطب وغيره من المؤذنين فإن كناية
 وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب
 الإيذاء لعلاقة اشتراك التهديد في الإيذاء
 اما تحققتا وما فرضا وتقديرهما مع قرينة دالة
 على عدم إرادة المخاطب كان مجازاً

الأصل وكانت دلالة على طريق المجاز من جهة دلالة كل على غير الموضوع له فقط وليس التعريض باعتبار ذلك المعين المعترض به مجازا لأن الدلالة عليه بالقرائن من غير اعتبار توسط نقل اللفظ إلى اللازم أو الملتزم وكونه متصفا فقط بالقرائن لا يخرج به الكلام عن أصله ألا ترى أن المجاز الذي صار حقيقة عرفية فإن صيرورته حقيقة في العرف لا تتخرج عن كونه مجازا باعتبار أصل اللغة فكذلك التعريض لا يخرج عن استعماله الأصلي من أن دلالة اللفظة على غير المعترض به بكون دلالة الفرعية السابقة على المعترض به ومعنى كونه كتابة أن يراد الأصل والمعترض به معا فيكون على طريق الكتابة في إرادة الأصل والفرع الآن إرادة الأصل لفظية وإرادة الفرع سيميائية وهذا هو المأخوذ من كلام المحققين فليتهم انتهى

(قـ — ل) * تكلم فيه على افضلية المجاز والكناية على الحقيقة والتصریح في الجملة *

(قوله أطبق البلاء) أي اتفق اهل فن البلاغة الشاملة للمعاني والبيان فالمراد بالاطلاق الاجماع والاتفاق مأخوذ من قواهم أطبق القوم على الامر الفلاني أجعوا عليه والمراد بالبلاء اهل فن البلاغة لانهم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن أن يراد بالبلاء جميع البلغاء العالمون بالاصطلاحات وغيرهم من أرباب السليقة ويكون اجماع اهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني أي الحقيقة والمجاز والتشبيه في موارد الكلام وان لم يعلموا بالاصطلاحات أي بلفظ حقيقة ولفظ مجاز ولفظ كناية ولفظ استعارة (قوله على أن المجاز والكناية) أي الواقعين في كلام بلغاء العرب ومن تبعهم ويشمل قوله المجاز المجاز العنقلى - إلا أن العلة توجب قصره على المجاز اللغوى (قوله أبلغ من الحقيقة) قيل عليه ان أبلغ ان كان مأخوذاً من بلغ بضم اللام بلاغة ففیه أن البلاغة لا توصف بها المفرد والكناية كلمة مفردة والمجاز قد يكون كلمة وأيضاً الحال ان اقتضى الحقيقة كانت البلاغة في الاثبات بها ولا عبرة بغيرها من كناية أو مجاز وان اقتضى المجاز أو الكناية كانت البلاغة في الاثبات بما ذكر ولا عبرة بالحقيقة وان كان مأخوذاً من بالغ مبالغة ففیه أن أفعال التفضيل لا يصاغ من الرباعى وقد يجاب باختصار الاول وأن المراد البلاغة اللغوية وهى الحسن فتقوله أبلغ من الحقيقة أي افضل وأحسن منها ويصح ارادة الثاني بناء على مذهب الاخفش والمبرد المجوزين لصوغ أفعال التفضيل من الرباعى والمعنى انهم ما اكثر مبالغة في اثبات المقصود (قوله من الحقيقة والتصريح) أف وثم مررت بقوله من الحقيقة يعود الى المجاز والتصريح عطف عليه وهو عائد للكناية وحديث فافهمنى انجازاً ببلغ من الحقيقة والكناية ببلغ من التصريح وربما يؤخذ من مقابلة المجاز بالحقيقة والكناية بالتصريح أن الكناية ليست من المجاز لان التصريح حقيقة قطعاً فلو كانت الكناية من المجاز كان في الكلام تدخل ويحتمل أن يكون الامر كذلك ويحتمل أن يكون ذكر الكناية والتصريح بعد المجاز والحقيقة من باب ذكر الخاص بعد العام لتبسيه على الاهمية لان السبب الموجب لا كثرية لمبالغة في الكناية مع التصريح فيه خفاء حيث قيل ان الكناية يراد بها المعنيين معافلاته من المبالغة في الكناية على وجه الوضوح ويحتمل أن يراد بالمجاز ما سوى الكناية من أنواع المجاز بدليل ذكرها بعده وهو الاقرب (قوله لان الانتقال فيهما) أي في المجاز والكناية من الملزوم الى اللازم لا يفتهم المعنى المراد من نفس اللفظ بل بواسطة الانتقال من الملزوم الى اللازم أمافى المجاز فظاهر لا يفتهم الرجل الشجاع من نفس قولك رأيت أسداً في الحمام بل بواسطة الانتقال من الحيوان للفرس الى لازمه وهو الشجاع وأمافى الكناية فلان اللازم الذى قيل ان الانتقال فيها منه الى الملزوم قد تقدم انه مادام غير ملزوم لم ينتقل منه فصح أن الانتقال فيها من الملزوم أيضاً فالمراد بالملزوم بالاسمية هو الملزوم في الذهن وان كان لازماً فى الخارج (قوله فهو كدعوى النسيء) أي وإذا كان الانتقال فيها من الملزوم الى اللازم فذلك اللازم المتقل اليه من الملزوم كالشيء المدعى شؤنه صاحب للمنة أي الدليل بخلاف الحقيقة والتصريح فان كلامها دعوى مجردة عن الدليل فإذا

(أطبق البناء على أن الجواز والكفاية أبلغ من الحقيقة والتمسح لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء بيقينة) فإن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لاستناع التمسك باللازم عن لازمه

قلت فلان كثير الرماد كأنك قلت فلان كريم لانه كثير الرماد وإذا قلت رأيت اسدا في الحمام فسكانك
قلت رأيت شجاعا في الحمام لانه كالاسد كذا فقرر شبيها العلامة العدو وفي كلام بعضهم ما يقتضي
أن المراد بالبيئة الشاهد ان حيث قال ووجه كونها كالدعوى بالبيئة أن نقرر المزموم يستلزم تقرر
اللازم لا امتناع انفسك المزموم عن اللازم فصارت تقرر المزموم مشعرا باللازم والقرينة مقررة له أيضا
فصار كأنه قرر مرتين مثل الدعوى التي أثبت بشاهدين من جهة أن في كل تأكيد الاثبات وجه هذا
يعلم وجه كون الابلغية في كلام المصنف مأخوذة من المبالغة وانما حال كدعوى ولم يقل ان فيه ما نفى
الدعوى بالبيئة للعلم بأن المزموم فيها لم يسبق لم يستدل به على ثبوت اللازم وانما هذا تركيب استعمال
في اللازم حيث كان الجواز تمثيلا وحيث كان غيره فاقامنا الحكم على لفظ المزموم أو حكم به لينقل منه
الى أن الحكم عليه أو به هو اللازم بمعونه المزموم والقرينة بقي شيء آخر وهو أن ما ذكره المصنف من
أن الجواز أبلغ من الحقيقة للعلل المذكورة مراده به الجواز المقيد بخبر غير المقيد وهو لفظ المقيد المراد
به المطابق فانه إذا نظر الى ما أريد بهذا القيل من الجواز كان قائما مقام أحد المترادفين فكأن أحد
المترادفين إذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى هو ذلك المعنى فلا بد من مزيد
كذلك المشفر إذا أقيم مقام الشبهة لم يقصد به إلا تلك الحقيقة أعني العضو المخصوص وذلك المقيد الذي
جرت الحقيقة عنه تابع عارض لها كأنه بمنزلة أمر خارج عن مفهوم المشفر فلا يترتب على قيامه مقام
الشبهة فائدة بخلاف إطلاق الاصابع على الأنامل فانه يفيد مبالغة وكذا الإطلاق اليد على القدرة يفيد
تصورها بصورة ما هو مظهر لها فانه العصام في الأطول (قوله وأطبقوا أيضا على أن الاستعارة أبلغ
من التشبيه) أراد بالاستعارة الحقيقية والتخييلية وأما المكتنية والتخييلية فليس امرادين له لان ما ليسا
من الجواز القوي عنده (قوله لانها) أي الاستعارة نوع من الجواز التشبيه نوع من الحقيقة وقد
علم أن الجواز أبلغ من الحقيقة وبالفرض أن ما كان من جنس الابلغ يلزم أن يكون أبلغ مما يكون من
جنس غير الابلغ وانما أفراد المصنف هذا لأنه ذكر وان دخل في قوله أطبق الابلغ على أن الجواز أبلغ من
الحقيقة اهتماما بشأن الاستعارة لما فيها من الادعاء ولأن المتقابل لها حقيقة مخصوصة وهي التشبيه
(قوله وليس معنى الخ) المناسب الفاء لأن هذا مقرر على ما ذكره المصنف من أن الجواز والكناية
صنفان دعوى الشيء بيئة بخلاف الحقيقة والتصریح فانهم ما كدعوى الشيء من غير بيئة وحاصله أن
السبب في كون الجواز والكناية والاستعارة أبلغ من الحقيقة والتصریح والتشبيه أن كل واحد من
تلك الثلاثة الأول يفيد تأكيد الاثبات وهذا لا يفيد خلافها وليس السبب في كون كل واحد من
الثلاثة الأول أبلغ من خلافه أنه يفيد زيادة في نفس المعنى المراد كالكرم والشجاعة مثلا لا يفيد ما
خلافه فقول السارح وليس معنى كون الجواز والكناية أي والاستعارة وقوله أبلغ أي من الحقيقة
والتصریح والتشبيه وقوله أن شيئا منها أي ومن الاستعارة وقوله يجب أن يحصل أي يثبت في الواقع
ونفس الامر ولو قال أن شيئا منها يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد ما الحقيقة والتصریح لكان أروع
(قوله بل المراد) أي من كون الجواز والكناية والاستعارة أبلغ من الحقيقة والتصریح والتشبيه
(قوله انه) أي ما ذكر من كل من الجواز والكناية والاستعارة (قوله زيادة تأكيد) الاضافة بيانية
(قوله أن الوصف) أي الذي هو وجه الشبه (قوله حد الكمال) أي مرتبة الكمال (قوله وليس
بقاصر) أي وليس الوصف بقاصر في المشبهة (قوله كما يفهم الخ) راجع للمتنى (قوله بأن يعبر) أي
بسبب أن يعبر عنه بعبارة أبلغ كالجواز والكناية والاستعارة أي أن التفسير بما ذكر لاجل افادة تغير المعنى
في نفس الأمر مستغنى (قوله وهذا) أي المراد المتقدم مراد الشيخ عبد القادر بقوله الخ خلافا
لامصنف فانه حمل كلام الشيخ على محل آخر ثم اعترض عليه وأجاب عن اعتراضه انظر ذلك في المداويل
(قوله ليست مزية) أي فائدة (قوله أن الأول الخ) هذا خبر ليس والمراد بالاول رأيت أسدا

(و) أطبقوا أيضا على (أن الاستعارة أبلغ
من التشبيه) لأنواع من الجواز وقد علم أن
الجواز أبلغ من الحقيقة وليس معنى كون
الجواز الكناية أبلغ أن شيئا منها يعبر عنه
بجمل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في
الحقيقة والتصریح بل المراد أنه يفيد زيادة
أن الوصف والتصریح بل المراد أنه يفيد زيادة
المشبهة وليس بقاصر في حد الكمال كما في
التشبيه والمعنى لا يتغير حاله في نفسه بل يعبر
عنه بعبارة أبلغ وهذا مراد الشيخ عبد
القادر بقوله لا يثبت ضربه قولنا رأيت أسدا
على قولنا رأيت رجلا وهو الاستعارة

والمراد بالشأن رأي رجل هو والاسد سواء في الشجاعة (قوله في مساواته) في معنى على أي ليست
فضيلة التركيب الا قول المشغل على الاستعارة على التركيب الثاني المحتوي على التشبيه أن الاول أفاد
زيادة على مساواة الرجل للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل كل من التركيبين انما أفاد مساواة
الرجل للاسد في الشجاعة ولم يفد أحدهما زيادة على المساواة المذكورة (قوله بل الفضيلة) أي
فضيلة الاول على الثاني (قوله لا ثبات تلك المساواة) أي للاسد وقوله لم يفده أي ذلك التأكيد
التركيب الثاني وبيان ذلك أن التركيب الاول أفاد المساواة من حيث التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به
لان ذلك التعبير يشعر بالاتحاد ودلالة الاتحاد على المساواة أبلغ من دلالة التخصيص على المساواة
كما في التركيب الثاني فإنه يحظر معه احتمال كونها من بعض الوجوه دون بعض والاتحاد الذي أفاده
التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به يقتضي المساواة في الحقيقة المتضمنة للشجاعة وفيها تأكيد الاثبات
أبداً من جهة أن الانتقال الى الشجاعة المتبادر بطريق الجواز كاثبات الشيء بالدليل وهذا أي أفادة
تأكيد الاثبات بالانتقال من الملزوم الى اللازم هو الجازي في الكفاية والجواز المرسل كما ترقت أن
كل من الجواز المرسل والكفاية والاستعارة لا يدل على مزيد مسائل عليه الحقيقة وأن الفضيلة في كل
واحد من هذه الثلاثة من جهة أفادته تأكيد الاثبات الذي لا يفده الحقيقة هذا وقد تم الفن الثاني

(الفن الثالث علم البديع)

(قوله وهو علم) المراد به هنا الملكة لانها هي التي تكون آلة في معرفة الوجوه المحسنة أي في تصورها
وفي التصديق بضبط أعدادها وتفصيلها (قوله يعرف به وجوه تحسين الكلام) أي يعرف به
الامور التي يصير بها الكلام حسناً (قوله أي يتصور الخ) تفسير لقوله يعرف بأشارته الى أن المراد
بالمعرفة هنا تصوره معاني تلك الوجوه والتصديق بأعدادها وتفصيلها فالمراد بالمعرفة هنا سطق
الادراك الشامل للتصور والتصديق فيعرف بذلك العلم أن الامور المحسنة عدتها كذا وأن الوجه
الفلافي يتصور بكذا وليس المراد بالمعرفة هنا الادراكات الجزئية المتعلقة بالفروع المستخرجة من
القواعد كما سبق في المعاني والبيان لانه لا قواعد لهذا العلم حتى يستخرج منها فروع وما قالوه من أن
لكل علم مسائل فانما هو في العلوم الحكمية وأما الشرعية والادبية فلا يتأتى ذلك في جميعها فان اللغة
ليست الا ذكر اللفاظ وكذلك علم التفسير والحديث فعلمت من هذا أن المراد بالعلم في قول المصنف علم
الملكة وليس المراد به القواعد ولا التصديق بالقواعد انظر عبد الحكيم (قوله بقدر الطاقة) أشار
بهذا الى أن الوجوه البديعية غير متحصرة في عدد معين لا يمكن زيادتها عليه (قوله والمراد
بالوجوه ما مر الخ) أشار به الى أن الاضافة في قوله وجوه تحسين العهد حينئذ فصيح التعريف
واندفع أن يقال ان الوجوه المحسنة للكلام مجهولة والتعريف بالمجهول لا يفيد فأشار السارح بقوله
والمراد الخ الى انه لا جهل في التعريف لان الاضافة هنا للعهد فكانه يقول علم يعرف به الوجه المشار
اليه فيما تقدم وهي الوجوه التي تحسن الكلام وتورثه قبولاً بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة وعلى
هذا فقوله بعد رعاية المطابقة ووضح الدلالة تأكيداً لبيان ما تقدم فقوله السارح إشارة الى أن
هذه الوجوه الخ المراد زيادة إشارة وتنبه على أن هذه الوجوه الخ والا فعل الوجوه إشارة لما
سبق فيه تنبيه على ما ذكره وإشارة أيضاً اليه تأمل (قوله بعد رعاية المطابقة) أي مطابقة الكلام
لما يقتضي الحال نال في المطابقة أملاً للعهد أو عوض عن المضاف اليه وقوله بعد رعاية المطابقة أي
المعلومة بعلم المعاني ولوقال بعد رعاية البلاغة كان أم نصير وقوله ورعاية ووضح الدلالة أي وبعد
رعاية ووضح الدلالة المعلومة بعلم البيان وقوله أي الخلق عن التعقيد المعنوي تفسير لوضح الدلالة
وأما الخلق عن التعقيد اللفظي فهو داخل في قوله بعد رعاية المطابقة لان المطابقة لا تعتبر إلا بعد
الفصاحة وهي شوق على الخلق عن التعقيد اللفظي وحاصل كلامه أن تلك الوجوه انما تعد محسنة

في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها
الان الى بل الفضيلة هي أن الاول أفاد تأكيداً
لا ثبات تلك المساواته لم يفده الثاني والله
اعلم بكل القسم الثاني والحمد لله على
جزيل نواله والصلوة والسلام على سيدنا
محمد وآله

(الفن الثالث علم البديع)
(وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام)
أي يتصور معانيها ويعلم أعدادها وتفصيلها
بقدر الطاقة والمراد بالوجوه ما مر في قوله
وتنبهوا وجوه آخر ثورث الكلام حسناً
وقوله (بعد رعاية المطابقة) يقتضي
الحال

للكلام إذا أتى بها بعد رعاية الأمرين الأمر الأول مطابقة الكلام لاقضى الحال وهذا يتضمن
 الخلق عن ضعف التأليف المبين في النحو والخلق عن الغرابة المبين في اللغة والخلق عن مخالفة القياس
 المبين في العرف والخلق عن اتساف المدرك بالذوق وذلك لأن المطابقة لا عبرة بها إلا بعد الفصاحة
 والفصاحة تتوقف على الخلق عن هذه الأمور المبين بعضها في تلك العلوم والمدرك بعضها بالذوق والأمر
 الثاني وضوح الدلالة المبين في علم البيان ولما كان المبين في الفن الثاني هو ما يزول به التعقيد المعنوي
 فسر الشارح وضوح الدلالة بالخلق عن التعقيد المعنوي ولم يفسره بالخلق عن التعقيد المعنوي
 واللفظي وأدخلناه فيما توقف عليه المطابقة من أمر الفصاحة لعدم بيانه في الفن الثاني (قوله
 انما هذه محسنة الخ) أي والا كانت كمنعك الدرع على أعناق الخنازير (قوله متعلق بقوله تحسين
 الكلام) أي فهو ظرف لغو أي أن تحسين الكلام بهذه الوجوه انما يكون بعد رعاية المطابقة ووضوح
 الدلالة فالواقع بعدهما هو التحسين في الملاحظة لا في الوجود لأن التحسين مقارن لهما في الوجود
 وأما إذا جعل طرفا مستقرا فالذي بعدهما هو الحصول فيقتضي أنه متأخر عنهما في الوجود
 والتقدير حالة كون التحسين حاصلًا بعدهما (قوله ضربان) أي نوعان معنوي ولفظي أي وأما
 نوع له من يده متعلق بكل من اللفظ والمعنى على وجه الاتصال بغير وجود (قوله معنوي) أي منسوب
 إلى المعنى من حيث أنه راجع لتحسينه أولا وبالذات بمعنى أن ذلك النوع قصد أن يكون كل فرد من
 أفراد محسناته معنى لذاته وإن كان بعض أفراد ذلك النوع قد يفيد تحسين اللفظ أيضا لكن ثانيا
 وبالعرض أي التبعية لتحسين المعنى (قوله أولا وبالذات) أولا لئلا يظن على الظرفية بمعنى قبل وهو
 حينئذ منصرف ولا وصفية له ولذا دخله التنوين مع أنه أفعل تفضيل في الأصل بدل الأولى والأوائل
 كالفضل والأفاضل وهذا معنى قول الصحاح إذا جعلت أول صفة ثم صرفة تقول لقيته عامًا أول وإذا
 لم تجعله صفة صرفة تقول لقيته عامًا أولا وعناه في الأول أول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا
 العام قاله يس والباء في بالذات بمعنى اللام وعرف عطف على قوله أولا أي راجع لتحسين المعنى قبل
 رجوعه لتحسين اللفظ ورجوعه لتحسين المعنى لذاته (قوله وإن كان قد يفيد بعضا) أي بعض
 الأوجه المندرجة في ذلك النوع تحسين اللفظ أيضا وذلك كافي المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره
 لوقوعه في صحبته كافي قوله قالوا اقترح شيئا يجادلك طبقه * قلت اطلب خ إلى جبة وقصا
 فقد عبر عن الخياطة بالطبخ لوقوعها في صحبته فاللفظ حسن لما فيه من إيهام الجانسة اللفظية لأن
 المعنى مختلف واللفظ متفق (سكن الغرض الأصلي) جعل الخياطة كطبخ المطبوخ في اقترانها
 لوقوعها في صحبته وكما في العكس كما يأتي في قوله عادات السادات سادات العادات فإن في اللفظ
 شبه الجناس اللفظي لاختلاف المعنى ففيه التحسين اللفظي والغرض الأصلي الأخبار بعكس
 الإضافة مع وجود المحنة (قوله ولفظي) أي منسوب للفظ من حيث أنه راجع لتحسينه أولا
 وبالذات وإن كان بعض أفراد ذلك النوع قد يفيد تحسين المعنى أيضا لكن بطريق التبع والعروض
 لتحسين اللفظ وهذا معنى قول الشارح كذلك (قوله لأن المقصود الأصلي والغرض الإقوي
 هو المعاني) أي فينبغي حينئذ الاختتام بالوجوه المحسنة لها وتقديمها على الوجوه المحسنة
 لغيرها (قوله والالفاظ نوابغ) أي من حيث أن المعنى يستحضر أولا ثم يوثق بالالفاظ على طبقه
 (قوله وقولها) أي من حيث أن المعاني تتلقى منها وتنفهم منها وانما كانت المعاني هي المقاصد
 لأن بها تقع المواخذة ويحصل الغرض اخذوا دفعا وامتنالا واتساعا واضرار اولئك يقال
 لولا المعاني ما كانت الالفاظ محتاجا إليها (قوله فنه المطابقة) ذكر المصنف في هذا الكتاب تسعة
 وعشرين وجها من هذا النوع أوها المطابقة وهي لغة الموافقة يقال طبقت بين الشيئين جملة
 أحدهما محددا والآخرو بسى المعنى الذي ذكره مطابقة لأن التكلم وفق بين المعنيين المتقابلين

(و) رعاية (وضوح الدلالة) أي الخلق عن
 التعقيد المعنوي إشارة إلى أن هذه الوجوه
 انما بعد محسنة الكلام بعد رعاية الأمرين
 والطرف أعني قوله بعد رعاية متعلق بقوله
 تحسين الكلام (وهي) أي وجوده تحسيدا
 تحسين المعنى أولا وبالذات وإن (ولفظي) أي
 بعضها تحسين اللفظ أيضا (اما المعنوي) راجع إلى
 راجع إلى تحسين اللفظ الأصلي والغرض الإقوي
 قدسه لأن المقصود الأصلي والغرض الإقوي
 هو المعاني والالفاظ نوابغ وقولها (فنه)

أو موافقة الضدين في الوقوع في جملة واحدة واستوائهما في ذلك مع بعد الموافقة بينهما وكون المطابقة من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا يقال في بقية الوجودات الاتية (قوله وتسمى الطباق وانتضاد) أي وتسمى أيضا بالتطبيق والتكافؤ لأن المتكافئين يكافئ بين اللفظين أي يوافق بينهما (قوله الجمع بين متضادين) أي في كلام واحد أو ما هو كالكلام الواحد في الاتصال وقوله بين متضادين أخذنا لقل كفاي قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاستناد والافالجم بين الامور المتضادة مطابقة ولو كثرت تلك المتضادات (قوله أي معنيين متقابلين) لما كان يتوهم أن المراد بالمتضادين هنا خصوص الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض وليس ذلك شرطاً بين المصنف أن المراد بالمتضادين هنا ما هو أعظم من ذلك أعنى الامرين اللذين بينهما تقابل وتناف (قوله في الجملة) أي ولو في الجملة فليس التساني في بعض الاحوال شرطاً بدليل التعميم (قوله وتناف) تفسير لما قبله (قوله ولو في بعض الصور) أي ولو في بعض الاحوال ومن المعالوم أن المتقابلين في بعض الاحوال انما يكون التساني بينهما باعتبار ذلك البعض فلذا قال ابيان عموم التقابل سواء كان التقابل حقيقة الخ (قوله ولو في بعض الصور) أي كفاي الاعتباري فان التساني فيه باعتبار المتعلق (قوله سواء كان التقابل حقيقة) أي كتقابل الامرين اللذين بينهما غاية الخلاف اذا تبينهما كتقابل القدم والحدوث (قوله أو اعتبارياً) أي كتقابل الاحياء والامانة فانهم لا يتقابلان الا باعتبار بعض الاحوال وهو أن يتعلق الاحياء بحياة جرم في وقت والامانة بامانته في ذلك الوقت والافلاتقابل بينهما باعتبار أنفسهما ولا باعتبار المتعلق عند تعدد الوقت (قوله وسواء كان) أي التقابل الحقيقي تقابل المتضاد كتقابل الحركة والسكون على الجرم الموجود بناء على انهما وجوديان (قوله أو تقابل الايجاب والسلب) أي كتقابل مطلق الوجود وسلبه (قوله أو تقابل العدم والملكة) أي كتقابل العمى والبصر والقدرة والعجز بناء على أن العجز في القدرة عن شأنه الانصاف بها (قوله أو تقابل التضايف) أي كتقابل الابوة والبنوة وقيل ان الجمع بين الابوة والبنوة من باب مراعاة النظر لا من المطابقة ورد بأن مراعاة النظر الجمع بين أمور لا تساني فيها كالشمس والقمر بخلاف ما فيه التساني كلابوة والبنوة (قوله أو ما يشبه شيئاً من ذلك) أي أو تقابل ما يشبه شيئاً مما ذكر مما يشعر بالتساني لاشتماله بوجه ما على ما يوجب التساني كهاتما وذلك في قوله

مها الوحش الاثن هاتنا وأرانس * قنا الخط الا أن تلك ذوابل

لما في هاتنا من القرب وتلك من البعد وكفاي قوله تعالى أغرقوا فأدخلوا ناراً لما يشعر به الاغراق من الماء المشتمل على البرودة غالباً وما يشعر به ادخال النار من حرارة النار (قوله ذلك الجمع) أي بين المتقابلين المسمى بالطباق (قوله من انواع الكلمة) أي التي هي الاسم والفعل والحرف (قوله ونحسبهم أيقاظاً وهم رقود) الا يقاظ جمع يقط على وزن عضد أو كتف بمعنى يقططان والرقود جمع راقد فالجمع بين أيقاظ ورقود مطابقة لأن اليقظة تشتمل على الادراك بالحواس والنوم يشتمل على عدمه فبينما يشبه العدم والمملكة باعتبار لازميتهما وبينهما باعتبار أنفسهما المتضاد لأن النوم عرض يمنع ادراك الحواس واليقظة عرض يقتضي الادراك بها وان قلنا ان اليقظة نفي ذلك العرض كان بينهما عدم ومملكة حقيقة وقد دل على كل منهما بالاسم (قوله نحو يحيى ويميت) أي من قوله تعالى وهو الذي يحيى ويميت وله اختلاف الليل والنهار أفلا تعقلون فالاحياء والامانة وان جمع اجتماعهما في الحي والميت لكن بينهما باعتبار متعلقتهما أعنى الحياة والموت العدم والمملكة أو التضايف بناء على أن الموت عرض وجودي فالتساني بينهما اعتباري رانما لم يجعلاهما من الملقق الا في لاشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف الملقق

وتسمى الطباق والتضاد أيضاً وهي الجمع بين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة أي يكون بينهما ابل وتناف ولو في بعض الصور سواء كان التقابل حقيقة أو اعتبارياً وسواء سكن تقابل التضاد أو تقابل أو تقابل والساب أو تقابل العدم والمملكة أو تقابل التضاد أو ما يشبه شيئاً من ذلك (ويكون ذلك الجمع) اللفظين من نوع واحد من انواع الكلمة (اسم نحو يحيى ويميت وقود أو قولي نحو يحيى ويميت

كما يأتي في أشد على الكفار رجاء بينهم والليل والنهار في الآية المذكورة مما يشبهه تقابلهما
تقابل التضاد لا شعاب الظلمة والنور والذين هما كالبياض والسواد (قوله لهما ما كسبت الخ)
أي لنفس جزاء وثواب ما كسبته من الطاعات وعليها عقاب ما اكتسبته من المعاصي (قوله
فان في اللام معنى الانتفاع) وذلك لأن اللام تشعر بالملكية المؤذنة بالانتفاع وعلى شعر بالعلق
المشعر بالحمل أو النقل المؤذن بالتضرر فصار تقابلهما أي اللام وعلى كتقابل النفع والضرر وهما
ضدان فكأنه قيل لهما ثواب ما كسبت من الطاعات فلا ينتفع بطاعتها غيرها وعليها عقاب
ما اكتسبته من المعاصي فلا تضرر بعصيتها غيرها كما قال الشارح وبين الشارح ذلك لما في تقابل اللام
وعلى من الخفاء بخلاف ما قبله فان التقابل فيه ظاهر فلذا لم ينبه عليه (قوله أي لا ينتفع بطاعتها الخ)
أخذ المحسر من تقديم الجائر والمجرور على عامله فالانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقة للغير
انتفاع بثمره الطاعة لانفسها (قوله أو من نوعين) عطف على قوله من نوع والقسمه العقلية تقتضي
أن الجمع بين المتقابلين بنوعين من أنواع الحكامة ثلاثة أقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل
مع حرف لكن الموجود من هذه الثلاثة واحد فقط وهو الأول كذا في المطول والمراد بقوله لكن
الموجود أي في الكلام البليغ والافتقد وجدت بقية الأقسام في غيره فمثال الاسم مع الحرف
للتصحيح كل مضمر وعلى السقيم كل نافع ومثال الحرف والفعل للتصحيح ما لا يضر وعلى السقيم ما ينتفع
كذا في الاطول والشاهد في الأول في مضمر مع اللام وفي الثاني في نافع مع على (قوله نحو
أو من كان ميتا فأحييناه) أي ما لا يفهمناه فقد عبر عن الموت بالاسم وعن الأحياء المتعلق بالحياة
بالفعل ولا ينبغي أن التقابل هنا اعتباري لأن تقابل الأحياء لقوت باعتبار تعلقه بالحياة التي هي
ضد الموت لا كالموت والا فلا حياة لنفسه لا يقابل الموت وانما لم يجعل هذا المثال من أمثلة الملقوق
الآية لأن المتقابل هنا باعتبار ما دل عليه اللفظ فان الحياة المقابلة للموت دل عليها لفظ أحييناه لأن
معنى أحييناه أو جددنا فيه الحياة بخلاف الآتي في الملقوق فان قوله في المثال الأول رجاء لا يقابل
قوله أشد باعتبار ما دل عليه اللفظ لأن الرجاء المدلول للفظ لا تقابل الشدة بنفسها بل باعتبار سبب
مادل عليه اللفظ لأن الرجاء سببها الين وهو يقابل الشدة (قوله والموت) أي المعتبر في ميتا
(قوله وهو نيران الخ) هذا تنويع آخر لطباق باعتبار الإيجاب والسلب (قوله طباق
الإيجاب) بأن يكون اللفظان المتقابلان معناه موحدا (قوله كما مر) أي في الأمثلة كلها
الآتية التي تحسبهم أيضا ظاهرا وهم رقدون في النقطة والرقاد ذكر بطريق المثبات وكذا يقال في باقي
الأمثلة التي مرت (قوله وطباق السلب) هو داخل في التعميم السابق في التقابل (قوله
بين فعلى مصدر واحد) ظاهره التثنية وواحد غير الفاعلين وفي المصدرين (قوله فعلى
مصدر الخ) الفعلان كيعلمون ولا يعلمون ومصدرهما العلم والتقابل بينهما تقابل الإيجاب والسلب
(قوله أحدهما مثبت والآخر منفي) أي في كونه التقابل بين الإيجاب والسلب لا بين
مدلولي الفعلين وقد تبع الشارح فيما ذكره من التعريف المصنف في الإيضاح وهو تعريف غير
جامع لأنه يخرج منه است بعالم وانا عالم ونحو أحسبك انسانا واست بانسان ونحو اضرب
زيدا وما ضرب عمرو ولا تضرب زيدا وتضربت بكرا والاولى أن يقول وهو أن يجمع بين
المثبت والانتفاء قوله في الاطول (قوله أو أحدهما أمر الخ) أي أو يجمع بين فعلين أحدهما
أمر والآخر نهي فان النهي يدل على طلب الكف عن الفعل والامر يدل على طلب الفعل والكف
والفعل متضادان فيكون التقابل باعتبار الفعل والتكافؤ باعتبار مصدر الفعلين لاستوائه وانما جعل
هذا من تقابل السلب والاثبات لأن المطلوب في أحدهما من جهة المعنى سلب وفي الآخر
الاثبات (قوله في الأول) أي وهو أن يجمع بين فعلى مصدر واحد أثبت أحدهما وسلب الآخر

أو من كان ميتا فأحييناه
ما اكتسبت (قوله لهما ما كسبت وعليها
وفي على معنى التضرر رأي لا ينتفع بطاعتها
ولا تضرر بعصيتها غيرها) أو من نوعين نحو
أو من كان ميتا فأحييناه) فانه قد اعتبر في
الأحياء معنى الحياة والموت والحياة مع
يتقابلان وقد دل على الأول بالاسم وعلى
الآتي بالالفعل (وهو) أي الطابق (ضمير)
طباق الإيجاب كما ذكر وطباق السلب وهو أن
يجمع بين فعلى مصدر واحد أحدهما مثبت
والآخر منفي أو أحدهما أمر والآخر نهي
فالأول

قوله معناه موحدا
موجب بالرفع إلا أن يقال إن قوله معناه
بدل من قوله اللفظان تأمل اه متعجب

(قوله نحو قوله تعالى) أي ونحو ضرب ولم يضرب (قوله ولكن أكثر الناس لا يعلمون) أي ما أعد لهم في الآخرة من النعيم ومن في قوله من الحياة الدنيا ما يباينة أي يعلمون الظاهر الذي هو الحياة الدنيا ويعلمون عن الباطن الذي هو الحياة الآخرة أو ابتداءية أي يعلمون شيئاً ظاهراً ناشئاً من الحياة الدنيا وهو التلذذ بالذات المحترمة لا باطناً وهو كونها مزرعة للآخرة والشاهد في قوله لا يعلمون يعلمون ظاهراً فإن العلم الأول صنفين والثاني مثبت وبين النقي والاثبات تقابل في الجملة أي باعتبار أصلهما لا باعتبار الحالة الراهنة لأن المنقضي علم ينفع في الآخرة والمثبت علم لا ينفع فيها ولا تنافي بينهما (قوله والثاني) وهو أن يكون أحدهما أمراً والآخر نهيها (قوله نحو قوله تعالى) أي ونحو اضرب زيداً ولا تضرب عمراً (قوله فلا تخشوا الناس واخشوني) من المعلوم أن الخشية لا يترس بها أي ينهي عنها من جهة واحدة بل من جهتين كما في الآية فقد أمر بها باعتبار كونها لله ونهي عنها باعتبار كونها للناس فالتنافي بين الأمر والنهي انما هو باعتبار أصلهما لا باعتبار مادتهما استعمالهما فاقترن (قوله ومن الطباق ما سمع بعضهم تدبجاً) انما جعله من أقسام الطباق ولم يجعله وجهاً مستقلاً برأيه من أوجه المعنوية لدخوله في تعريف الطباق لمابين اللونين أو الألوان من التقابل (قوله من دبج المطر الأرض إذا زرينها) أي بألوان النبات فذكر الألوان في الكلام تشبيهاً يحدث بالمطر من ألوان النبات أو أنه مأخوذ من دبج وهو النقش لأن ذكر الألوان كالنقش على البساط (قوله وفسره) أي وفسر ذلك البعض التدبج (قوله أو غيره) كالهجاء والرقى والغزل (قوله لقصد الكناية أو التورية) أي بالكلام المشغل على تلك الألوان وأمانة خلق فجاز الجمع كما في مثال الحريري الآتي واحترز بقوله لقصد الكناية أو التورية عن ذكر الألوان لقصد الحقيقة فلا تكون من المحسنات لأن الحقيقة يقصد منها افادة المعنى الأصلي وعن ذكرها لقصد المجاز كأن يذكر ألواناً وينصب قرينة تمنع عن إرادتها بحيث لم يتحقق الجمع بين الألوان إلا في اللفظ دون المعنى فلا يكون ذلك من المحسنات المعنوية بل النظمية كذا ذكر العلامة عبد الحكيم وذكر بعضهم أن ذكر الألوان باقية على حقيقة تنافيها لا يمنع التدبج كما في قوله ومنشور دمي غدا أسجراً * علي اس عارضك الان خضر

وكافي قول الصلاح الصفدي

ما أبصرت عينك أحسن منظر * فيما يرى من سائر الاشياء
كل شامة الخضراء فوق الوجنة السحراء * تحت المقلة السوداء

(قوله وأراد) أي ذلك البعض وقوله بقرينة الامثلة أي كالمثال الأول (قوله نحو قوله) أي قول الشاعر وهو أبو تمام في مرسية أبي نهشل محمد بن حميد التي رثاها بها حين استشهد وأقولها لذي الفيل الخطيب وليفدح الأمر * وليس بعين لم يفض مأوها عذر (قوله تردى ثياب الموت) أي جعلها رداء لنفسه والمراد أنه لبسها وأراد بثياب الموت الثياب التي كان لباسها وقت الحرب وقتل وهو لا لبس لها وعلى هذا فإضافة ثياب للموت لا دني ملازمة وقوله جراحا من ثياب وهي حال مقدرة إذ لا حجرة حين اللبس لتأخر تغطيتها بالدم عنه اه سم قال بس وفيه نظروا لظهور أن المراد بثياب الموت الثياب التي كفن بها انتهى وفيه انه يكتفى في الثياب التي مات فيها وهو كان لباسها قبل حصول الدم فقاتل (قوله من سندس) هو رقيق الحرير (قوله خضر) صرفوع على أنه خبر بعد خبر لا مجرور وصفة لسندس لأن القواني منضومة الروي فأن قبله

وقد كانت البيض القواضب في الوغى * قواطع وهي الآن من بعده بتر
غزاة غزوة والحمد نسج رداءه * فلم ينصرف الا وكفانه الإجر
تردى ثياب الموت الخ وبعبه

سكان بني نهسان حين وفاته * نجوم سماء خرم بينا البدر

لا يعلمون قوله تعالى ولم يكن أكثر الناس
لا يعلمون يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا
(و) الثاني (نحو قوله تعالى فلا تخشوا
الناس واخشوني ومن الطباق) ما سمع
بعضهم تدبجاً من دبج المطر الأرض إذا
زرينها وفسره بأن يذكر في معنى من المدح
أو غيره ألوان لقصد الكناية أو التورية
وأراد بالألوان ما فوق الواحد بقرينة
من تردى ثياب الموت (نحو قوله تردى
الموت جراحا من ثيابها) أي تلك الثياب
(الليل الاوهى من سندس خضر)

قوله منضومة الروي الاولى أن يقول
بصرفه كما لا يخفى اه معجمه

كذا قيل ولا يخفى أن جعله خيرا بعد خبر لا يلائم قول الشارح في شرح البيت ولم يدخل في ليلته الا وقد
 صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فانه ظاهر في جعل الخضر صفة لسندس وهو الموافق
 لا يعرف من انه اذا ذكر أصل الثوب يجعل اللون صفة للأصل لا للثوب فالوجه أن يجعل خضر في البيت
 خيرا مبتدا محذوف أي هي خضر والجملة صفة لسندس هكذا في الاطول (قوله يعني ارتدى الثياب
 الملطخة بالدم) أي لبسها (قوله وقصد بالاول) أي بالوصف الاول وهو حرة الثياب يعني مع بقية
 الشطر الكناية عن القتل لان التردى بتياب الموت حالة كونها حرا يلزم منه القتل (قوله وبالثاني
 الكناية عن دخول الجنة) أي وقصد بالوصف الثاني وهو خضر الثياب الكناية عن دخول الجنة لما علم
 أن أهل الجنة يلبسون الحرير الاخضر وصيرورة هذه الثياب الحرير تلك الثياب الخضر عبارة عن انقلاب
 حال القتل الى حال التمتع بالجنة (قوله وتديع التورية) أي والتديع المشتغل على التورية وهي أن
 يكون للفظ معنيان قريب وبعد ويراد به البعيد (قوله فذا غير) أي فمن حين اغبر العيش الاخضر
 والذي في مقامات الحرير ذكر هذا بعد قوله وازور المحبوب الاصفر هكذا فذا زور المحبوب
 الاصفر واغبر العيش الاخضر واخضرار العيش كناية عن طيبه ونعومته وكاله لان اخضرار العود
 والنبات يدل على طيبه ونعومته وكونه على أكل حال فيكفي به عن لازمه في الجملة الذي هو الطيب
 والحسن والكمال واغبرار العيش كناية عن ضيقه ونقصانه وكونه في حال التاف لان اغبرار النبات
 والمكان يدل على الذبول والتغير والرثاء فيكفي به عن هذا اللازم (قوله وازور المحبوب الاصفر)
 أي تعاود وأعرض وما ل غنى المحبوب الاصفر وفي ذكر هذا اللون وقعت التورية لان المعنى القريب
 للمحبوب الاصفر هو الانسان الموصوف بالصفرة المحبوب وازوراره بعده عن ساحة الاتصال والمعنى
 البعيد الذهب الاصفر لانه محبوب وهو المراد هنا فكان تورية (قوله اسود يومى الابيض) متعلق به
 المجرور عذ واسوداد اليوم كناية عن ضيق الحال وكثرة الهموم فيه لان اسوداد الزمان كاللبد يناسمه
 الهموم ووصفه بالابيض كناية عن سعة الحال والفرح والسرور لان يابض النهار يناسب ذلك (قوله
 وايض فودى الاسود) عطف على اسود يومى والفود شعر جانب الرأس مما يلي الاذن وايضا
 فوده كناية عن ضعف بنيتة ووهنه من كثرة الحزن والهم (قوله حتى رضى) أي رضى وشفق على
 العدو والازرق أى الخالص العداوة الشديدة اقبل ان وصف العدو الشديد العداوة بالزرقة لانه
 في الاصل كان أهل الروم أعداء للعرب والزرقة غالبه عليهم ثم وصف كل عدو شديد العداوة بهم على
 طريق الكناية وان لم يكن أزرق (قوله فيما حبذا الموت الاخر) حرة الموت كناية عن شدته أي الشديد
 يقال حرة البأس اذا اشتد وقبل انه أراد بالموت الاخر القتل ويا في قوله فيما حبذا زائدة للتنبية لا للنداء
 أي فحبذا الموت الاخر أي وأحب به ان جاء عاجلا (قوله لا يقتضى أن يكون الخ) أي بل قد تجمع
 الالوان اقتصد التورية بواحد منها كما هنا والحاصل أن الحرير قد جمع بين الوان من الاغبرار
 والاخضرار والاصفرار والاسوداد والابيض والزرقة والحرة وكل تلك الالوان في كلامه كناية
 الا الاضداد فان فيه التورية فقد علم من ذلك أن جمع الالوان لا يجب أن يكون على انها كلها كتابات
 أو تورات بل يجوز أن تجمع على أن بعضها تورية وبعضها كناية وقد توهم بعضهم وجوب ذلك وهو
 فاسد (قوله يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر) أي والحال انه ليس بين هذين المعنيين اللذين تعلق
 أحدهما بما يقابل الآخر تناف بل يتجهان كل جهة والشدّة فان الرحمة تكون شديدة وجهذا يمتاز
 عن الطباق وما قبل الله اذا كان أحدهما لازما للثاني الآخر يتحقق بينهما التنافي في الجملة لان منافي
 المألوم منافي للأمره وحينئذ فهو ملاباق لا ملحق به مدفوع لان اللازم قد يكون أعم وحينئذ فنساق
 المسألوم لا يجب أن يكون منافي للآمر والحاصل أن الشيء الأقل من الشئين الملحقين بالطباق هو أن
 يجمع بين معنيين ليس أحدهما مقابلا للآخر لكن يتعلق أحدهما بمعنى يقابل المعنى الآخر وتعلق أحد

يعني ارتدى الثياب الملطخة بالدم فقتل
 الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة
 فقد جمع بين الحرة والخضر وقصد بالاول
 الكناية عن القتل وبالثاني الكناية عن دخول
 الجنة وتديع التورية وازور المحبوب
 الاصفر واغبر العيش الاخضر وايض
 فذا غير اسود حتى رضى في العدو والازرق
 الاصفر فودى الاسود فالعنى القريب
 في حبذا الموت الاخر فاقصد التورية وجمع
 للمحبوب الاصفر انسان له صفرة والبعيد
 الذهب وهو المراد هنا فكان تورية
 الالوان اقتصد التورية بواحد منها كما هنا
 في كل لون تورية كقوله فيما حبذا الموت
 أي بالطباق شيئا أحدهما ملاباق لا ملحق به
 يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق
 مثل السبية والازور

المعنيين بالمعنى المقابل لا تخرا ما لكونه بينه وبينه لزوم السببية أو بينه وبينه لزوم آخر غير لزوم السببية والتقابل هنا ليس بين المعنيين بل بين أحدهما ولزوم الآخر (قوله فان الرحمة وأن لم تكن الخ) حاصله أنه قد جع في هذه الآية بين الرحمة والشدة ومن المعلوم أن الرحمة لا تقابل الشدة وإنما تقابل الرحمة الفضاظة والشدة أعيا تقابلها المين لكن الرحمة مسببة عن اللين المقابل للشدة وذلك لأن اللين في الانسان كيفية قلبية تقتضي الانعطاف لمستحقته وذلك الانعطاف هو الرحمة فقد قول في الآية بين معنيين هما الشدة والرحمة وأحدهما وهو الرحمة له تعلق بتقابل الشدة وهو اللين والتعلق بينهما تعلق السببية أي كون الرحمة مسببة عن اللين وأصل الشدة واللين في المحسوسات فالشدة فيها الصلابة واللين فيها رخاها وهي صفة تقتضي صحة الغمز الى الباطن والنفوذ فيه والشدة بخلافها ولوقيل ان الشدة لها تعلق بتقابل الرحمة وهو الفضاظة وعدم الانعطاف لصح أيضا لأن عدم الانعطاف لازم للشدة التي هي كيفية قلبية توجب عدم الانعطاف لمستحقته (قوله لا يمكنها مسببة عن اللين) أي ومنا في السبب لا يجب أن يكون منافيا للسبب (قوله غير متقابلين) أي ولا يستلزم ما أريد بأحدهما ما يقابل الآخر ومنه فارق ما قبله (قوله نحو قوله) أي الشاعر وهو عبد بكسر الدال المهملة والباء الموحدة وينسبهم عين مهملة ساكنة بوزن زبرج وضبطه بعضهم أيضا بفتح الباء ففي الباء وجهان وهو شاعر خزاعي رافضى كما في الاطول (قوله لا ينبغي الخ) قبله

باسلم ما بالشيب منقصة * لاسوقه يبق ولا ملكا

لا ينبغي ياسلم البيت وبعده

قصر الغزاية عن هوى قر * وجد السبيل اليه مشتركا

قد كان بفحك في شيبته * والآن يحسد كل من ضحكا

يا ليت شعري كيف حالكم * يا صاحبي اذا دمي سقكا

لا تأخذنا بظلامتي احدا * قلبي وطرفي في دمي اشتراكا

(قوله ياسلم) ترخيم سلمي أو المراد بالسلامة من العيوب فيكون السلم بمعنى السلامة المستعمل في السلامة (قوله يعني نفسه) عبر عن نفسه برجل لاجل أن يتمكن من الوصف بالجملة وقوله المشيب هو كالشيب عبارة عن بياض الشعر (قوله ظهر ظهورا تاما) أي فهو من باب التعبير باللازم عن المزموم لأن الضحك الذي هو هيئة للفم معتبرة من ابتداء حركة وانتهاء الى شكل مخصوص يستلزم عادة ظهور بياض الاسنان فعبر به عن مطلق ظهور البياض في ضمن الفعل فكان فيه تبعية الجواز المرسل ويحتمل أن يكون شبه حدوث الشيب بالرأس بالضحك بجامع أن كلا منهما معه وجود لون بعد خفاه في آخر ثم قد راسعة لفظ الضحك لذلك الحدوث واشتق من الضحك ضحك بمعنى حدث وظهر فهو استعارة تبعية كذا في ابن يعقوب وفي الاطول جعل الضحك كناية عن الظهور التام اما لأن الظهور التام للشيب يجعل صاحبه مضطحا للناس أو لأن الضحك يستلزم ظهور ما خفي من مستور الشفتين (قوله فبكى ذلك الرجل) أي منذ كراموت أو للتأسف على زمان الشباب (قوله فظهر المشيب لا يقابل البكاء) بل يكاد أن يدعى أن بينهما لازما (قوله ويسمى الثاني ايها التضاد) أي فهو محسن معنوي باعتبار ايها الجمع بين التدين أي باعتبار أنه يقع في وهم السامع أن المتكلم قد جع بين معنيين متضادين فلا يرد أنه جع في اللفظ فقط فيكون محسنا لفظيا وقوله ويسمى الثاني الخ أي بخلاف الاول فانه ليس له اسم خاص بل عام وهو ملحق بالطباق (قوله لأن المعنيين) أي الغير المتقابلين والفرق بين التدريج الذي فيه الكناية وبين ايها التضاد مع أن في كل منهما المعنيين المرادين لتضاد بينهما ولكن يتوهم التضاد من ظاهر اللفظين باعتبار معنييهما الاصليين أن الكناية التي في التدريج يصح أن يراد بها معناها الاصلي فتنافى في مقابلة بخلاف ايها التضاد فلا يصح فيه معناه الاصلي

(نحو أشد اعلى الكفا ورجاء بينهم فان الرحمة
وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن
اللين) الذي هو ضد الشدة (و) الثاني الجمع بين
معنيين غير متقابلين عبر عنها باللفظين بتقابل
معناهما الحقيقيين (نحو قوله لا ينبغي ياسلم من
رجل) يعني نفسه (ضحك) ضحك الرجل فظهر
ظهور ظهورا تاما (فبكى) ذلك الرجل فظهر
المنشيب لا يقابل البكاء الا أنه قد عبر عنه
بالضحك الذي معناه الحقيقي متقابل للبكاء
(ويسمى الثاني ايها التضاد) لأن المعنيين
قوله كرا بالظنين يوهما تضادا

(قوله نظر الى الظاهر) أى الى ظاهر اللفظ والخلل له على حقيقته الذى هو غير مراد (قوله ودخل فيه الخ) انما أخره عن الملقى لانه قسم برأسه عند الغير فناسب تأخير عن الاول وسحقاقه وانما عليه على دخوله تنبيه على أن من جعله قسما مستقلا من البديعيات المعنوية فقد غفل (قوله بالتفسير الذى سبق) أى وهو الجمع بين أمرين متقابلين ولو فى الجملة (قوله وان جعله الخ) الواو للعمال (قوله متوافقين) أى غير متقابلين (قوله على الترتيب) أى يكون ما يوتى به ثانيا مسوقا على ترتيب ما أتى به أولا بحيث يكون الاول للاول والثاني للتاني (قوله قيد دخل فى الطباقي) أى اتحاد دخل هذا النوع المسمى بالمقابل فى الطباقي لانه جمع بين معنيين متقابلين فى الجملة أى على وجه مخصوص دون آخر اذ ليس التقابل بين كل اثنين من المعاني التى ذكرت ألا ترى أنه لا تقابل بين الضحك والقهقهة ولا بين البكاء والكثرة فى المثال الا فى وان كان فيه مقابلة بين الضحك والبكاء والقهقهة والكثرة أى وحيث كان فى المقابلة جمع بين معنيين متقابلين فى الجملة كانت طباقا لصدق تعريفه عليها قال العلامة عبد الحكيم لا يخفى أن فى الطباقي حصول التوافق بعد التنافى ولهذا سمي بالطباقي وفى المقابلة حصول التنافى بعد التوافق وإذا سمي بالمقابلة وفى كليهما اراد المعنيين بصورة غريبة فكل منهما محسن بانقراده واستلزام احدهما للآخر لا يقتضى دخوله فيه فالحق مع السكاكى فى جعله المقابلة قسما مستقلا من البديعيات المعنوية (قوله والمراد الخ) جواب عما يقال ان جعل المقابلة داخله فى الطباقي دون مراعاة النظر تحكم لانه كما يصدق عليها باعتبار جمع المتقابلين تعريف الطباقي يصدق عليها باعتبار جمع المتوافقين تعريف مراعاة النظر فأجاب بقوله والمراد بالتوافق فى قولنا فى تعريف المقابلة أن يوتى بمعنيين متوافقين الخ عدم التقابل وعدم التنافى فيشمل المتناسبين كما يأتى فى مراعاة النظر ولذلك توجد المقابلة معه ويشمل المتماثلين فى أصل الحقيقة مع عدم التناسب فى المنهوم كصدوق القاتم والانسان ويشمل الخلافين كالانسان والطائر والضحك والبكاء فانهما غير متماثلين وغير متناسبين فإلزام بشرط فى المقابلة تماثل المعنيين ولاناسبهما بخلاف مراعاة النظر فإنه يشترط فيه ما ذلك جعلت داخله فى الطباقي باعتبار جمع المتقابلين ولم تجعل داخله فى مراعاة النظر باعتبار جمع المتوافقين قال فى الاطول وهذا المراد وان رجع دخول المقابلة فى الطباقي لكن لا يفتى كون بعضها من مراعاة النظر لانه لا يشترط فى المقابلة التناسب لم يشترط عدمها اهـ (قوله متناسبين) أى بينهما مناسبة وان اختلفا ما صدقا ومنهوما كالشمس والقمر والعبد والقيصر وقوله أو متماثلين أى فى أصل الحقيقة وان اختلفا منهوما فقط كائسان وقائم (قوله المتماثلين لهما) كذا فى نسخة وفى أخرى المتقابلين لهما والاولى اظهر بقرينة قوله لهما وان كانت الثانية صحيحة أيضا لان المراد المتقابلين بالنسبة لهما فإلزام وحاصله أنه أى بالضحك والقهقهة وهما متوافقتان ثم بالبكاء والكثرة وهما متوافقتان أيضا وقابل الاول من الطرف الثانى وهو البكاء بالاول من الطرف الاول وهو الضحك وقابل الثانى من الطرف الثانى وهو الكثرة بالثانى من الطرف الاول وهو القهقهة (قوله فهو قوله) أى قول الشاعر وهو أبو دلامة بنسج الدال على وزن غامة من شعراء الدولة العباسية كان فى مدة المعصية بالله (قوله اذا اجتمعوا) أى بالرجل وقوله بالرجل أى اذا اجتمعوا بالرجل فى البيت احتبالت (قوله بالرجل) ويقاس عليه المرأة بالاولى أو غلب الرجل على المرأة أو اراد بالرجل الشخص مطلقا وانما كانت المرأة أولى لانه اذا لم يدفع قبح الكفر والافلاس كالرجل برجوايته فكيف يدفع ذلك نقصان المرأة بكونها امرأة (قوله والغنى) أى المعبر عنه باندنيا (قوله فأما من اعطى) أى حقوق أمواله وقوله واتى أى اتى الله برعاية وأمره ونواهي والاعتناء به خوفا منه تعالى أو محبة فيه أو المراد اتى حرمان الله وتساعد عنها وقوله وصديق بالحسنى أى بالصلة الحسنى وهى الايمان أو بالملة الحسنى وهى ملة الاسلام أو بالمزوجة الحسنى وهى الجنة أو بالكلمة الحسنى وهى كلمة التوحيد وقوله فسنسبره للسرى أى فسنبهه للجنة بأن نوقفه

نظر الى الظاهر (ودخل فيه) أى فى الطباقي
بالتفسير الذى سبق (ما يختص باسم المقابلة)
وان جعله السكاكى وغيره قسما برأسه من
المجسمات المعنوية (وهو أن يوتى بمعنيين
متوافقين) أو أكثر ثم يوتى (عما يقابل ذلك)
المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعاني
المتوافقة (على الترتيب) قيد دخل فى الطباقي
لانه جمع بين معنيين متقابلين فى الجملة (والمراد
بالتوافق خلاف التقابل) حتى لا يشترط أن
يكونا متناسبين أو متماثلين ففعله الاثنين
بالاثنين (فهمو) فليضحكوا قهقهة وليبكوا بكاء
اتى بالضحك والقهقهة المتوافقين ثم بالبكاء
والكثرة المتماثلين لهما (و) مقابلة الثلاثة
بالثلاثة (فهمو قوله)
ما أحسن الدين والدين اذا اجتمعا
وأفجع الكفر والافلاس بالرجل
أتى بالحسن والدين والافلاس على الترتيب
من التبع والكفر والافلاس (فهمو فأما من)
(و) مقابلة الاربع بالاربعة (فهمو فأما من)
اعطى واتى وصديق بالحسنى فسنسبره
السرى

للاعمال الصالحة من يسر الفرس للركوب اذا امرجها وألجها ومنه كل ميسر لما خلق له (قوله وأما من يجمل) أي بالذقة في الخير واستغنى عن ثواب الله عز وجل ولم يرغب فيه والمراد بالعسري النار (قوله والتقابل بين الجميع ظاهر) حاصله أن قوله وأما من يجمل واستغنى وكذب بالحسن فسندسره للعسري محتوم على أربعة أمور مقابلة للأربعة الأولى على الترتيب فالجمل مقابل للاعطاء والاستغناء مقابل للاتقاء والتكذيب مقابل للتصدق والتيسير للعسري مقابل للتيسير للعسري لأن المراد بالتيسير للعسري التيسير للجنة والتيسير للعسري التيسير للنار فظهر لك أن المقابلة الرابعة بين مجموع يسره للعسري ومجموع يسره للعسري لا بين الجزئين الأولين منهما مما لا اتحادهما وعدم المقابلة بينهما ولا بين المجزئين في الجزئين لما قل في الإيضاح أنهما تكونان بين المستقلين والجبرور وهما لا يستقلان فلا تقع به المقابلة والمراد بالمستقل ما لا يكون تمام الفية كأن يكون الحرف صله لغيره (قوله الابن الاتقاء والاستغناء) أي فإن التقابل بينهما فيه خفاء وذلك لأن الاستغناء ان فسر بكثرة المال أو بعدم طلب الدنيا للفتنة فلا يكون مقابلا للتقوى وإن فسر بشئ آخر غير ما ذكر كان محتاجا لبيان له لاجل أن تنفع مقابله لا تفي قلنا قال المصنف والمراد (قوله أنه زهد فيما عند الله) أي من الثواب الاخرى وليس المراد به كثرة المال يقال زهد في الشيء وعن الشيء رغب عنه ولم يرد ومن فرق بين زهد في الشيء وعن الشيء فقد أخطأ كما في المغرب (قوله كأنه استغنى عنه) أي فصار يترك طلبه كأنه استغنى عنه أي لا يحتاج اليه مع شدة حاجته اليه وذلك لأن العاقل لا يترك طلب شيء الا اذا كان مستغنيا عنه فعب بالاستغناء عن ترك طلب ما عند الله تعالى على وجه الترفع عنه انكاره وترك طلبه كذلك كفر واذا كان كافرا فليترك الكفر (قوله أو استغنى بشهوات الدنيا) أي أو المراد باستغنى أنه استغنى بشهوات الدنيا المحرمة عن طلب نعم الجنة أما لانكاره اياه فيكون كافرا فليترك الكفر فيعود الى الوجه الاول وأما أن يكون ذلك سفها وسفلا بالذمة المحرمة عن ذلك النعيم فلم يبق المحرمات وانما قيدنا الشهوات بالمحرمة لأن كل من لم يرتكب المحرمة أصلا لا يحلوسر عاودة من طلب النعيم الاخرى وانما المستلزم لعدم التقوى هو الاستغناء بالذات المحرمة فعدم الاتقاء ليس هو نفس الاستغناء بالشهوات بل الاستغناء عما حرمه لانه فسر الاستغناء بالشغل بمحرم والشغل بالمحرم يستلزم تقى التقوى التي هي الطاعة بخلاف تفسيره بالزهد فيما عند الله بمعنى الكفر بما عند الله تعالى فهو أظهر في الدلالة (قوله فيصكون الاستغناء مستتبعا) أي مستلزما لعدم الاتقاء وهذا مفرع على الاحتمالين قبله وقوله وهو أي عدم الاتقاء مقابل للاتقاء (قوله فيكون هذا من قبيل الخ) أي في هذا المثال تنبيه على أن المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لماعلمت أن مقابلة الاتقاء للاستغناء من قبيل الملحق بالطباق وهو الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوعا يتعلق بمثل مقابلة الشدة والرجة في قوله تعالى أشدأع على الكفار رجاء بينهم والمقابلة بين الثلاثة من الطباق لا يقال كيف مثل المصنف بالآية لما يدخل في الطباق ولم يخل بها للملحق به لانا نقول صحيح ذلك باعتبار اشتغال أغلبها على ما هو في نفس الطباق هذا وقد ذكر الواحدى في شرح ديوان المتنبي أن من مقابلة الخمسة بالخمسة قوله

أزورهم وسواد الليل يشفع لى * وأثنى وبياض الصبح يغرى بى

وفيه نظر لأن لى وبى صلتان يشفع ويغرى فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى في قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كافي الإيضاح وأمام مقابلة الستة بالستة فنه قول عنتره على رأس عبد تاج عزيزينه * وفي رجل حر قيد ذل يشينه ولم يوجد في كلامهم أحد ممن من مقابلة الستة بثلثها (قوله قيد الآخر) أي لا تتفرق حقيقة بينهما عنده الآية (قوله وضدتهما) الاولى أن يزيد أو اضدادها باعتبار الجاعة لاجل قوله أو أكثر

(قوله)

قوله من يكون الحرف الخ الظاهر أنه تمثيل للمتنبي أي قوله يكون تمام الفية أو أن لفظ لا سقط من بين كلمتي كان ويكون تأمل اه معجمه

وأما من يجمل واستغنى وكذب بالحسن فسندسره للعسري والاتقاء والاستغناء فبينه ظاهر الابن الاتقاء والاستغناء فبينه بقوله (و المراد باستغنى أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه استغنى عنه) أي عما عند الله تعالى فلم يبق (المراد باستغنى) استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يبق فيكون الاستغناء مستتبعا لعدم الاتقاء وهو مقابل للاتقاء فيكون هذا من قبيل قوله تعالى أشدأع على الكفار رجاء بينهم (وراد) استغنى في تعريف المقابلة قبلها انما حيث قال هي أن يجمع بين شيئين متوافقين أو كدروا ضدتهما

بسبب الجمع بين أكثر من أربعة كقول ابن رشيقي بفتح أوله وكسر ثانيه
أصح وأقوى ما سمعناه في السندى * من الخبر المأثور منذ قدم
أحاديث ترويه السيول عن الحيا * عن البحر عن كف الأمير تميم

فقد ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب بين السبيل
والحيا أي المطر والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنونة إذ جعل الرواية
أصغر عن كبر كإيقع في سند الاحاديث فان السيول أصلها المطر والمطر أصله البحر على ما يقال والبحر
أصله كف الممدوح على ما ذاعه الشاعر اه اطول (قوله بما يناسب ابتداءه في المعنى) أي لكون
ما نخبه الكلام كالعلة لما بدئ به أو العكس أو كالدليل عليه أو نحو ذلك وإنما كان تشابه الاطراف
نوعا خاصا من مراعاة النظر لانها الجمع بين متناسبين مطلقا سواء كان احدهما في الختم والاخر
في الابتداء كما في تشابه الاطراف أو كانا معا في الابتداء كما تقدم في المثال أو في الاختتام أو في التوسط
بخلاف تشابه الاطراف فانه قاصر على الجمع بين متناسبين أحدهما في الابتداء والاخر في الانتهاء
قال القنري ولو قال بدل قوله بما يناسب ابتداءه بما يناسب ما قبله كان أولى لأن قوله لا تدركه الابصار
الذي يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رأس الآية لكن قوله وهو يدركه الابصار الذي
يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام انتهى وأجاب بعضهم بأن المراد بالكلام هنا ما يقصد من التراكيب
المفيدة سواء كان جملة واحدة أو أكثر والمراد بأوله ما ليس بآخر وحينئذ فيصدق على قوله تعالى
لا تدركه الابصار وهو يدركه الابصار وهو اللطيف الخبير أنه كلام وعلى قوله لا تدركه الابصار وهو يدركه
الابصار أنه أول وعلى قوله وهو اللطيف الخبير أنه آخر تأمل (قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدركه
بالابصار) أي باعتبار التبادر منه وهو الدقة لا خذ من لطف ككرم إذا دق ورق ومعلوم أن الشيء
كلما لطف ودق كان أخفى فلا يدركه بالبصر ألا ترى للهواء فانه لما طيف جدا امتنع ادراكه بالبصر
عادة وان كان ذلك المعنى محالا في حقيقة تعالى إذ اللطيف في حقه بمعنى الرفيق بعباده الرؤف بهم
وعبارة القنري قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدركه بالابصار فيه تأمل إذ المناسبات لللطيف
المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد هنا وإنما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر له
مناسبة الهم الآن يقال اللطيف هنا مستعار من مقابل الكيف لما لا تدركه الابصار ولا ينطبع
منها وهذا القدر يكفي في المناسبة اه (قوله لان المدرك للشيء الخ) لعل الاظهر في بيان المناسبة
عبارة ابن يعقوب ونصها أما مناسبة الخبير لا دركه الابصار فظاهرة لان الخبير من له علم بالخصيات
ومن جملة الخصيات بل الطواهر الابصار فيدركها تأمل (قوله غير متناسبين) أي في انفسهما لعدم
وجود شيء من أوجه التناسب من تقارن أو غلبة أو نحو ذلك (قوله بلطفين) أي حالة كون المعنيين
المدكورين معبراً عنهما بلطفين (قوله وان لم يكونا مقصودين هنا) أي والحال أن مجموع المعنيين
المتناسبين لم يقصد في الحالة الراهنة وهذا صادق بأن لا يقصد واحد منهما أو يكون احدهما مقصودا
دون الآخر كما في المثال المذكور في المتن (قوله نحو الشمس والقمر الخ) التمثيل بذلك بالنظر للنجم مع
الشمس والقمر (قوله بحسبان) أي بحسبان في فلكهما بحسب ما لا يزيد ولا ينقص (قوله
كالمقول) من النجول والبصل (قوله الذي له ساق) وقد يسمى ما لا يقوم على ساق شجرة قال تعالى
وأشبه عليه شجرة من بتطين واليطين وهو القرع مما لا يقوم على ساق (قوله وهو مناسب لهما) أي
لا قترانه معهما في الخيال لكونه جسمان نورانياً ما وبيا والحاصل أن النجم في الآية بالنسبة للشجر من
مراعاة النظر وبالنسبة للشمس والقمر من إيهام التناسب ويسجدان مجاز عن اقتيادهما لله تعالى
وقوله فيما خلقه أي من الاتباع بهما (قوله لمثل ما ترى إيهام التضاد) أي انه يوجد بتوجيه مثل
التوجيه الذي وجه به إيهام التضاد بقوله فيما ترى المعنيين قد ذكرنا بلطفين يوهمان التضاد فيقال
هنا انما سمى بذلك لكون المعنيين عبرتهما بلطفين يوهمان التناسب نظراً لظاهر وبالجملة قد سبب إيهام

قوله اه اطول اه
وفي بعض النسخ
اه مذهبها اه
مطول فليجرد بالبراجعة
(ومنها) أي ومن مراعاة التنظير (ما يناسبه
بعضهم تشابه الاطراف وهو أن يجتمع الكلام
بما يناسب ابتداءه في المعنى نحو لا تدركه
الابصار وهو يدركه الابصار وهو اللطيف
الخبير) فاق اللطيف يناسب كونه غير مدركه
بالابصار والخبير يناسب كونه مدركه بالابصار
لان المدرك للشيء يكون خبراً عاماً (ويلحق
بهما) أي بمراعاة النظر أن تجتمع بين معنيين
غير متناسبين بلطفين يكون لهما معان
متناسبان وان لم يكونا مقصودين هنا (نحو
الشمس والقمر بحسبان والشمس والقمر
التي التي بحسبان) الذي له ساق
لا ساق له كالمقول (والشجر) الذي له ساق
(يسجدان) أي بتقديدهما لله تعالى
خافعهما فالنجم من هذا المعنى وان لم يكن مناسباً
للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب
وهو مناسب لهما (ويسمى إيهام التناسب
لمثل ما ترى إيهام التضاد

التناسب من مراعاة النظر كنسبة إيهام التضاد من المطابقة (قوله أي ومن المعنوي) أي ومن
 البديع المعنوي (قوله نصب الرقيب في الطريق) أي ليدل عليه أو على ما يأتي منه كإسبب القطاع
 من ينظر القافلة ليعرفوا هل يقاومونهم وهل معهم شيء أو لا يقال رصده أي نصب له رقبا
 وأرصدته جعلته يرصد أي يراقب الشيء (قوله بردهم الخ) أي فالتسليم في الأصل جعل البرد أي
 الثوب ذا خطوط كأنها فيه سهام ثم نقل لما قاله المصنف بجاء التزيين (قوله وهو أن يجعل قبل
 العجز الخ) أي سواء كان متجلا بالعجز أو كان هناك فاصل بينهما ووجه تسميته ما يدل على العجز ارصادا
 أن الارصاد في اللغة نصب الرقيب في الطريق ليدل عليه أو على ما يأتي منه وما يدل على العجز نصب
 ليدل على صفته وختمه وأما وجه تسميته تسهما فلأن ما جعل قبل العجز ليدل عليه من يد في البيت أو
 في الفقرة ليزينه بدلالته على المقصود من عجزه فصار بمنزلة الخطوط في الثوب المزيطة فيه لتزيينه أو لأن
 ما قبل العجز مع العجز كأنهم ما خطان مستويان في البيت أو الفقرة (قوله بمنزلة البيت من النظم) أي
 بمنزلة البيت الكامل من الشعر في أن رعاية الروي واجبة فيهما بخلاف المصراع لأنه فرق بينهما من
 جهة أن البيت يكون بيتا وحده والفقرة لا تكون فقرة بدون الأخرى فله عبد الحكيم وفي ابن يعقوب
 الفقرة ما يكون من الشعر بمنزلة البيت من الشعر في كونه ملتزما ختم ما بعده بما التزم منه في الروي
 كالحرف الملتزم في ختم الآيات (قوله فقله) أي الحريري وهو مبتدأ خبره فقرة وقوله هو أي
 أبو زيد السروجي (قوله يطبع الاسماع) يقال طبعت السيف والدرهم أي عملته وطبعت من الطين
 جزة عملتها منه والاسماع جمع سماع وهو الكلام الملتزم في آخره حرف فهو رقيب من الفقرة أو هو
 قسم في المصادق وقوله بجواهر لفظه أي من لفظه الشيء بالجواهر (قوله ويقرع الاسماع الخ)
 قرع الاسماع بزواجر الوعظ عبارة عن اسماع الموعظة على وجه مجاز للمقصود (قوله بزواجر
 وعظه) أي بالزواجر من وعظه أي بالامور المانعة للسامع من ارتكاب ما لا ينبغي (قوله فقرة أخرى)
 أي لأن كلامهم بمنزلة البيت فيما ذكرنا (قوله والفقرة في الأصل) الفقرة فتح الفاء وكسرهما
 والمواد بالاصل اللغة وقوله حتى يفتح الحاء وسكون اللام وجمعه حتى يضم الحاء وكسرها وكسر اللام
 وتشديد الياء وقوله يصاغ على شكل فقرة الظاهر أي فتكون الفقرة في الأصل مشتركة بين فقرة الظاهر
 وبين الحلى الذي يصاغ على شكلها ثم استعيرت لكلام لوضم اليه غيره التزم في المضموم الحرف الأخير
 الكائن في المضموم اليه هذا ما يشعر به كلام الشارح وذكر العلامة ابن قاسم والذي ذكره العلامة
 ابن يعقوب أن الفقرة في الأصل اسم اعظم الظاهر ثم استعير على يصاغ على هيئة عظم الظاهر ثم استعير
 لكلام لوضم اليه غيره التزم في المضموم الحرف الأخير الكائن في المضموم اليه وعلى هذا فتقول
 الشارح في الأصل أي الأصل الثاني والأفلاصل الأول إحدى فقرات الظاهر (قوله ما يدل عليه) أي
 كلمة تدل على العجز أي على مادته وصورته فالماثلة يدل عليها الارصاد والصورة يدل عليها الروي
 فالمتوقف على معرفة الروي هو الصورة فقط (قوله آخر كلمة) أي الكلمة الأخيرة من الفقرة الخ
 (قوله اذا عرف الروي) أي من حيث انه روي تلك القافية فعرفة صيغة القافية من الكلام السابق
 لا بد منها أيضا فلا بد أن معرفة الروي وهو النون في الآية لا تدل على أن العجز يختلفون لجواز
 أن يكون مختلفون ولو قال المصنف اذا عرف الروي مع معرفة صيغة القافية لكان أوضح (قوله
 فاعل يجعل) أي نائب فاعل يجعل أو على رأي الرخشي من أن نائب الفاعل عنده يقال له فاعل
 (قوله متعلق بقوله يدل) أي أن الارصاد هو أن يوثق قبل العجز ما يدل على شخصه أي اذا وجد ذلك
 الشرط وهو معرفة الروي وصيغة القافية فان فقد ذلك الشرط لم توجد تلك الدلالة وان كان ذلك
 يسمى ارصادا والحاصل أن الارصاد لا بد فيه من الدلالة على مادة العجز فان عرف الروي وصيغة
 القافية وجب أن يدل على صيغته أيضا وان لم يعرف الروي اتفقت تلك الدلالة (قوله ويجب تكرره)

(وضه) أي ومن المعنوي (الارصاد) وهو
 في اللغة نصب الرقيب في الطريق (ويسميه
 بعضهم التسليم) يقال بردهم فيه خطوطا
 مستوية (وهو أن يجعل قبل العجز من النظم
 الدقة) هي في الشعر بمنزلة البيت من النظم
 فقله هو يطبع الاسماع بزواجر وعظه فقرة
 ويقرع الاسماع على شكل فقرة
 والفقرة في الأصل حتى يصاغ على شكل فقرة
 الطهر (أو) من (البيت ما يدل عليه) أي
 على العجز وهو آخر كلمة من الفقرة أو البيت
 اذا عرف الروي (قوله ما يدل عليه) أي
 وقوله اذا عرف متعلق بقوله يدل والروى
 الحرف الذي ينبغي عليه أو آخر الآيات أو
 المتوقف على معرفة الروي
 بقوله اذا عرف الروي

أى الروى فى كل منهما أى من الآيات والنقر (قوله ما لا يعرف به العجز) أى باعتبار صورته ومادته لا باعتبار مجزئ مادته والافقولة اختلافها يدل على ماذة الاختلاف (قوله فلزم يعرف) أى فلو فرض أنه لم يعرف من الآية التى قبلها أن حرف الروى هو النون لربما فهم الخطأ هو أنه لو عرف أن الروى حرف النون أفهم أن العجز يختلفون وليس كذلك لجواز أن يفهم أنه يختلفون فالأولى أن يقول فلزم يعرف حرف الروى من حيث أنه روى لتلك القافية إذ لا بد من العلم بصيغة القافية أيضاً مثل هذه الآية قول الشاعر

أحلت دى من غير حرم وحرمت * بسلا سبب يوم اللقاء كلاه

فليس الذى حلت به بحلل * وليس الذى حرمت به بحرام

فقرمته ارماد يدل على أن العجز حرام إذا عرف أن الروى الميم وأن القافية على وزن فعال كسلام وكلام فلزم يعرف أن القافية مثل سلام وكلام لربما فهم أن العجز محترم (قوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) أى فيظلمهم ارماد لانه يدل على أن مادة العجز من مادة الظلم إذ لا معنى لتو لئلا وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون أو ينعون من الهلاك أو نحو ذلك ويعين كون المادة من الظلم محتومة بنون بعد واومعرفة الروى الكائن فمقابل الآية وهو قوله تعالى الذين توفاهم الملائكة طيبين يقولون سلام عليكم ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون (قوله نحو قوله) أى قول الشاعر وهو عرو بن معدى كرب (قوله اذالم تستطع شيئاً الخ) أى فقوله اذالم تستطع ارماد لانه يدل على أن مادة العجز من مادة الاستطاعة المنبئة اذ لا يصح أن يقال اذالم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه الى ما لا تستطع أو جاوزه الى كل ما تشتهى أو الى فعل ما تعرض لك ارادته ولو كنت لا تستطعه أو نحو ذلك والذوق السليم شاهد صدق على ذلك ومعرفة الروى تدل على أن تلك المادة تختم بعين قبلها ياء وليس ذلك اللفظ تستطع وهو ظاهر (قوله ذكر النشئ) أى كالمطاطة فى المثال الآتى وقوله باللفظ غيره أى كلفظ الطبخ لوقوع الطبخ وكما قيل لك أسقيك ماء فقلت بل اسقني طعاماً فتذكرت الاطعام باللفظ السبق لوقوعه فى صحبة الذى ثم ان المتبادر من المصنف أن المشاكاة بحجاز لغوى لأنها كلمة مستعملة فى غير ماوضع له علاقة ببناء على أن اللام فى قوله لوقوعه فى صحبته تعليمية وأن الوقوع المذكور من العلاقات المعبرة لرجوعها للمجاورة كما سيأتى بيانه وعلمه فقوله ذكر النشئ باللفظ غيره شامل لجميع الجحازات والكليات وقوله لوقوعه فى صحبته يخرج لما سوى المشاكاة والقوم وان لم ينصوا على أن الوقوع فى الصحبة من العلاقات فقد نصوا على ما يرجع اليه وهو المجاورة فان قلت ان وقوع النشئ فى صحبة غيره متأخر عن الذكر فكيف يكون علته لذكر كرات المراد بالوقوع فى الصحبة قصد المتكلم الوقوع فى الصحبة والقصد متقدم على الذكر وقيل المشاكاة قسم ثالث لا حقيقة ولا مجازاً ما كونهم غير حقيقة فظاهر لان اللفظ لم يستعمل فيماوضع له وأما كونهم غير مجاز فلعدم العلاقة المعتبرة لان الوقوع فى الصحبة ليس من العلاقات ولا يرجع الى المجاورة المعتبرة علاقة لانها المجاورة بين مدلول اللفظ المتجوز به وبين مدلول اللفظ المتجوز عنه أى تنافهما فى الخيال والمشاكاة ليست كذلك لان المشاكاة أن يعدل عن اللفظ الدال على المعنى المراد الى لفظ غيره من غير أن يكون هنالك مجاورة بين مدلول اللفظين وتعارن بينهما فى الخيال فليس فيه الا مجرد ذكر المصاحب بل لفظ غيره لا صطحابه ما فى الذكر ولو كان هذا القدر يكتفى فى التجوز لصح التجوز فى نحو قولنا جاء زيد وعمر وبأن يقال جاء زيد وزيد من ادابه عمرو ووقوعه فى صحبته وهو لا يصح ويمكن حل المصنف على هذا القول بجعل اللام فى قوله لوقوعه فى صحبته توقيفية أى ذكر النشئ باللفظ غيره وقت وقوعه فى صحبته وعلى هذا فروج الكليات والجحازات بهذا القيد ظاهراً لان شيئاً منهم ليس من شأنه أن يذكر وقت صحبته لا غير وعلى هذا القول فعنى الوقوع فى صحبة الغير أن ذلك النشئ وجد مصاحباً للغير معنى انه ذكر هذا عند ذكر هذا وليس المراد وقوعه فى صحبته فى قصد المتكلم كما بقوله الاول واعلم

لان من الارصاد ما لا يعرف به العجز لعدم معرفة حرف الروى كما فى قوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلقوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم ففاهيه يختلفون فلزم يعرف أن حرف الروى هو النون لربما فهم أن العجز فيها هم فيها اختلافوا ارماد انه واهيه فالارصاد كانوا انفسهم وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا يظلمون وفى البيت (نحو قوله) اذالم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه الى ما تستطع وذكر النشئ باللفظ غيره لوقوعه فى صحبة الذى ثم ان المتبادر من المصنف أن المشاكاة بحجاز لغوى لأنها كلمة مستعملة فى غير ماوضع له علاقة ببناء على أن اللام فى قوله لوقوعه فى صحبته تعليمية وأن الوقوع المذكور من العلاقات المعبرة لرجوعها للمجاورة كما سيأتى بيانه وعلمه فقوله ذكر النشئ باللفظ غيره شامل لجميع الجحازات والكليات وقوله لوقوعه فى صحبته يخرج لما سوى المشاكاة والقوم وان لم ينصوا على أن الوقوع فى الصحبة من العلاقات فقد نصوا على ما يرجع اليه وهو المجاورة فان قلت ان وقوع النشئ فى صحبة غيره متأخر عن الذكر فكيف يكون علته لذكر كرات المراد بالوقوع فى الصحبة قصد المتكلم الوقوع فى الصحبة والقصد متقدم على الذكر وقيل المشاكاة قسم ثالث لا حقيقة ولا مجازاً ما كونهم غير حقيقة فظاهر لان اللفظ لم يستعمل فيماوضع له وأما كونهم غير مجاز فلعدم العلاقة المعتبرة لان الوقوع فى الصحبة ليس من العلاقات ولا يرجع الى المجاورة المعتبرة علاقة لانها المجاورة بين مدلول اللفظ المتجوز به وبين مدلول اللفظ المتجوز عنه أى تنافهما فى الخيال والمشاكاة ليست كذلك لان المشاكاة أن يعدل عن اللفظ الدال على المعنى المراد الى لفظ غيره من غير أن يكون هنالك مجاورة بين مدلول اللفظين وتعارن بينهما فى الخيال فليس فيه الا مجرد ذكر المصاحب بل لفظ غيره لا صطحابه ما فى الذكر ولو كان هذا القدر يكتفى فى التجوز لصح التجوز فى نحو قولنا جاء زيد وعمر وبأن يقال جاء زيد وزيد من ادابه عمرو ووقوعه فى صحبته وهو لا يصح ويمكن حل المصنف على هذا القول بجعل اللام فى قوله لوقوعه فى صحبته توقيفية أى ذكر النشئ باللفظ غيره وقت وقوعه فى صحبته وعلى هذا فروج الكليات والجحازات بهذا القيد ظاهراً لان شيئاً منهم ليس من شأنه أن يذكر وقت صحبته لا غير وعلى هذا القول فعنى الوقوع فى صحبة الغير أن ذلك النشئ وجد مصاحباً للغير معنى انه ذكر هذا عند ذكر هذا وليس المراد وقوعه فى صحبته فى قصد المتكلم كما بقوله الاول واعلم

أن القول بأن المشاكلة ليست حقيقة ولا مجازاً هو ما ارتضاه العلامة ابن يعقوب وعبد الحكيم حيث
قال أقول القول بكونها مجازاً ينافي كونهما من المحسنات البديعية وأنه لا بد في المجاز من اللزوم بين
المعنيين في الجملة والمعنيان في المشاكلة تارة يكون بينهما علاقة من العلاقات المعبرة في المجاز كإطلاق
اسم السبب على جزء السبب عنه المترتب عليه كإفادته تعالى وجزءاً سبباً سبباً مثلها فإن السبب
الأولى عبارة عن المعصية والثانية عبارة عن جزاء المعصية وبينهما علاقة السببية فأطلق السبب وأريد
السبب وتارة لا يكون بينهما علاقة كإطلاق الطبخ على خياطة الجبة والقميص وأن في المشاكلة نقل
المعنى من لباس إلى لباس فإن اللفظ بمنزلة اللباس فيها أراد المعنى بصورة مجببة فيكون محسناً معنوياً
وفي المجاز نقل اللفظ من معنى لمعنى آخر فلا بد من علاقة صحيحة للانتقال والتغليب أيضاً من هذا
القسم إذ فيه أيضاً نقل المعنى من لباس إلى لباس لنكتة ولذا كان البحث عنه من وظيفة المعاني وإن
صرح الشارح فيما سبق بكونه من باب المجاز والحقيقة والمجاز والكناية أقسام للكلمة إذا كان المقصود
استعمال الكلمة في المعنى وأما إذا كان المقصود نقل المعنى من لفظ لفظ آخر فهو ليس شيئاً منها انتهى
(قوله تحقيراً) أي بأن ذلك الشيء عند ذكر الغير وقوله أو تقدير أي بأن ذكر الشيء عنه حضور
معنى الغير فيكون اللفظ الدال على الغير مقدر والمقدر كالمذكور (قوله أي وقوعاً) دفع به ما يؤهم
أن قوله تحقيراً راجع للذكر (قوله فالأول) أي فالقسم الأول من المشاكلة وهو ذكر الشيء بلطف غيره
لوقوعه في صحته وقوعاً محققاً (قوله إذا سألته) أي تقول ذلك إذا سألته الخ وقوله من غير روية أي
تأمل في حال المسؤل وقوله وطلبت الخ تفسير وقوله على سبيل التكليف أي الإلزام (قوله والتحكم)
أي الإلزام تفسير وحيد فالتعني اطاب ما شئت من المطبوخ طلباً الزاماً (قوله ابتدعه) أي حصله
وأوجده أو لاد منه اقترح الكلام أي ابتدعه وابتكره على غير مثال (قوله غير مناسب) خبر عن قوله
وجعله وإنما كان غير مناسب لأنه ينافيه قوله بعد نجد لك طبعه أي تحسن لك طبع ذلك المسؤل
وذلك لأنه على تقدير أن يكون اقترح مأخوذاً من اقترح الشيء ابتدعه بصيراً المعنى ابتدع شيئاً من
الاطعمة المطبوخة وأوجده نجد لك طبعه ولا معنى لا يجيد الطبخ ليطبخ وإن حل على أن المعنى
أوجد أصله ليطبخ نفاه السياق أيضاً لأن المراد اطلب ما تريد من الاطعمة المطبوخة تعطاه وليس
المراد ابتنا بطعام نطبخه لك قاله ابن يعقوب (قوله نجد) بضم النون وكسر الجيم مضارع متكلم
(قوله خيطوا) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء التحسية (قوله ونحوه) أي نحو هذا المثال في كونه
مشاكلة لوقوع الشيء في صحبة غيره تحقيراً (قوله حيث أطلق النفس الخ) فالمراد ولا أعلم ما في ذلك
والخياصل أن النفس تطلق بمعنى الذات وبمعنى الروح وحيد فلا يجوز إطلاقها عليه تعالى ولو
بالمعنى الأول الأعلى سبيل المشاكلة للإيهام فإن قلت قد ورد في الحديث أنت كما أثبتت على نفسك
وفي الآية ويحذركم الله نفسه وكتب ربكم على نفسه الرحمة قلت وإن أطلق من غير مشاكلة في ذلك
لا يجوز الإطلاق من غير مشاكلة في غير ما ورد والحق أنه يجوز إطلاق النفس على الذات من غير
مشاكلة وليس في الآية مشاكلة لأن اللفظ أطلق على معناه الأعلى غيره لمصاحبه له في اللفظ اه من
ابن يعقوب ولك أن تقول إن في الآية مشاكلة على كل من القولين بناءً على أن المراد من نفسه تعالى
عمله لادائه وأن الطرفية مجازية فتأمل (قوله في صحبة الغير) أي كصفتنا وصفتكم في حل الآية
الآتي (قوله صبغة الله) منصوب بعامل محذوف وجوباً دل عليه قوله آمنا بالله تقديره صبغة الله
بالإيمان صبغة أي طهرنا طاهراً (قوله لانه فعله) أي لأن وزنه فعله بكسر الفاء وسكون العين (قوله
وهي) أي الصبغة وقوله الحالة أي الهيئة المخصوصة وقوله التي يقع عليها أي يتحقق فيها مطلق المصدر
الذي هو مطلق الصبغ من تحقق العاتم في الخاص (قوله لا مثاب الله) أي لعامل دل عليه آمنا
(قوله أي تظهر الله) بأضافة تظهر إلى الله تفسير لصبغة الله ولم يقدّمه على قوله مؤكداً لا يكون فيه

(تخصيهاً أو تقديراً) أي وقوعاً محققاً أو مقديراً
(قوله أي وقوعاً محققاً أو مقديراً)
اقترحت عليه شيئاً إذا سألته إياه من غير روية
وطلبته على سبيل التكليف والتحكم وجعله
من اقترح الشيء ابتدعه غير مناسب على
ملا يخفى (نجد) مجزوم على أنه جواباً
من الإجابة وهي محسب الشيء أي خطأ أو ذنب
قلت اطبخوا إلى جبة وقصا أي خطأ أو ذنب
خياطة الجبة بلطف الطبخ لوقوعه في صحبة
طبخ الطعام (وحيث تعلم ما في نفسه ولا اعلم
ما في نفسك) حيث أطلق النفس على ذاته
ما في نفسه لوقوعه في صحبة نفسه (والثاني)
الله تعالى لوقوعه في صحبة نفسه (والثاني)
وهو ما يبيحكون وقوعه في صحبة نفسه (والثاني)
تقدير (نجد) قوله تعالى قولوا آمنا بالله
وما أنزل إلينا إلى قوله (صبغة الله) وهي
أحسن من الله صبغة (مصدر) لانه فعله من
أي قوله صبغة الله (مصدر) لانه فعله من
صنغ كالجاسة من جلس وهي الحالة التي يقع
عليها الصنغ (مصدر) كدلالة مثاب الله أي يظهر الله

غير ملازم لانه على الظرفية كفى قوله تعالى لقد قطع بينكم رفع بين والافقد شرط في الطرف
اذا وقع نائب فاعل تصرفه واما أن تكون بين زائدة ومعنيين نائب الفاعل ولا يجوز قراءته على صيغة
الخطاب كما في عبد الله كيم خلا فالساقى يس من اجازته (قوله واقعان في الشرط الخ) أفاد
بهذا أن قول المصنف في الشرط والجزاء حال من معنيين أو وصفة له وأن ما وقعت فيه المزاوجة
محذوف ثم لا يخفى أن المعنيين هما معنى الشرط والجزاء فالشرط نهى الناهى ونهيه هو المعنى الأول
والجزاء أصاغت الى الواشى والمعنى الثانى الا صاغة للواشى وحينئذ فالظرفية في قوله واقعان
في الشرط والجزاء من ظرفية المدلول في الدال كذا تترشحنا العدوى وعسارة ابن يعقوب المراد
بجعل المعنيين واقعين في الشرط والجزاء أن يقع أحد ذينك المعنيين في مكان الشرط بأن يوثق به بعد
ادائه وأن يقع الآخر في موضع الجزء بأن ربط بالشرط وسبق جوابه (قوله مزدوجين) أى
مستويين في أن يرتب الخ وحاصله أن معنى ازدواج المعنيين الواقع أحدهما شرطا والآخر جزءا
أن يجمع بينهما في بناء معنى من المعاني على كل منهما فاذا بنى معنى على كل منهما فقد ازدوجا أى اجتمع
ذلك الشرط وذلك الجزء في ذلك المعنى الذى بنى عليه ما (قوله كقوله) أى الشاعر وهو البصري
(قوله اذا ما نهى الناهى) أى اذا نهى الناهى عن حيا وزجر في الزاجر عن التوغل في ودعا
(قوله لازم) أى صار الهوى لازما الى ومن صفاتى وأصل اللجاج كثرة الكلام والخصومة والتزامها
وادامتها عبر به عن مطلق اللزوم الصادق بلزوم الهوى مجازا من سلامن التعبير باسم المقيده عن المطلق
(قوله فلي) عطف على نهى وجواب الشرط اصاغت وقوله فليجها عطف عليه (قوله اصاغت الى
الواشى) قبل العواب رواية دراية اصاغت الى الواشى فليجها العبر بالتذكير لان قبله
كان انزيا علفت بيمينه * وفي ضميره الشعرى وفي خذله البدر

وفي شرح البيهقي أن في قوله فليجها الهوى وكذا في قوله فليجها الهجر قبل الان اللجاج من العاشق في العشق
لامن العشق في العاشق ومن العاشق في الهجر لامن الهجر في العاشق اه ذرى فالعنى فليجبت
في الهوى ولبت في الهجر (قوله الذى بشى حديثه) مضارع ونهى بشى من الواشى وهو التزيين فقوله
وزينه أى بأن يأتي به على وجه يقبل عطف تفسير والمراد باستماعها الحديث الواشى قبولها له من
اطلاق اسم السبب على السبب (قوله فليجها الهجر) أى لانها ذلك وصار من صفاتها (قوله
للاجبئ) أى لزوم شئ وان كان اللازم للشرط هو الهوى واللازم للجواب هو الهجر ولا يخفى ما في ترتب
للاجبئ الهوى على النهى من المبالغة في الحب لانتفاءه أن ذكرها ولو على وجه العيب يزيد حياء ويثيره
كما قال أجد الملامة في هو الذئبة * حسب ذلك ذكرنا فليجها الاقوم

وما في ترتب لزوم الهجران على ونهى الواشى من المبالغة في ضعف حياء وانته على شفا اذ يزيد مطلق
الواشى فكيف يكون الامر لو سمعت اورأت عيبا كما قال

ولا خير في ود ضعيف تزيه * هو اتف وهم كلبا عرضت جفا
والمبالغة ان مما يستحسن في كل من المحب والمحبوب فن شأن العاشق أن يوصف بمنزلة ما ذكر ومن
شأن المعشوق أن يوصف بالعكس تحقيقا لمعنى العشق والا كان مكافأة ومجازاة في الود فلا يكون من
العشوق شئ (قوله من ظاهر العبارة) أى لان ظاهرها أن قوله في الشرط والجزاء ظرف
ليراجع (قوله اذا قائل الخ) أى لانه لا بد منها أن يكون المرتب على المعنيين الواقعين في الشرط
والجزاء واحدا وهما المرتب على الجبى غير المرتب على الاجلاس (قوله اذا جاءني الخ) أى فقد جمع
هنا بين معنيين في الشرط وهما مجبى زيد وسلامه عليه ومعنيين في الجزء وهما الاجلاس وانعاسه
عليه ومن جملة امثالها قول الشاعر

اذا استربت يوما ففاضت دماؤها * تذكرت القربى ففاضت دموعها

والعنى يجعل معنيين واقعان في الشرط
والجزاء مزدوجين في أن ترتب على كل منهما
معنى مرتب على الآخر (قوله اذا ما نهى
الناهى) ومنعنى عن حياء (قوله فليجها
الواشى) أى استعنت الى
لان في (اصاغت الى الواشى) واذا ما نهى
الناهى الذى بشى حديثه وزيينه وصدقته فيما
اقرى على (فليجها الهجر) زواج بين نهى
الناهى واصاغت الى الواشى الواقعين
في الشرط والجزاء في أن ترتب عليهما اللجاج
في الشرط وظهر العبارة أن المزاوجة
شئ وقد يتوهم من ظاهر العبارة أن المزاوجة
هى أن يجمع بين معنيين في الشرط بين نهى
في الجزء كله جميعا في الشرط بين نهى
وللاجبئ الهوى وفي الجزء بين اصاغت الى
الواشى وللاجبئ الهجر وهو فاسد اذا قائل
بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم
على أبا جسد وأنت عليه وما ذكركنا
هو الأخذ من كلام السلف

استحسنت بمعنى تحاربت والضمير في تحاربت وفي دماؤها وفي دموعها القوسان في البيت السابق والمعنى
إذا تحاربت هذه القوسان وتقاتلوا فاضت دماؤها التي سكبوها في القتال ثم إذا تذكرت ما بينهم من
القرباة الجسامعة لهم فاضت دموعها على من قتل أشقاها على قطيعة الرحم أي أنهم مع كونهم
أقارب تحاربوا وتقاتلوا فزواج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقفين في الشرط والجزاء في ترتب
فيضان شيء عليهم ما وإن المترتب على الشرط فيضان الدماء والمترتب على الجزاء فيضان الدموع
(قوله والتبديل) عطف تفسير وانما كان العكس من المحسنات المعنوية لأن فيه عكس المعنى وتبديله
أولا ثم يتبعه وقوع التبديل في اللفظ بخلاف رد الهجوع على الصدر فإنه أراد اللفظين أحدهما في أول
الكلام والثاني في آخره كما في قوله تعالى وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه فلذا كان من المحسنات
اللفظية كذا ذكره عبد الحكيم وحاصله أن الحسن في العكس باعتبار أنه يجعل المعنى الواحد
تارة مستحقا للتقديم لفظه وتارة مستحقا لآخره بخلاف رد الهجوع على الصدر فإن الحسن فيه باعتبار
جعل اللفظ صدرًا وعجزًا من غير تصرف في معناه بالتقديم والتأخير (قوله أن يقدم جزء من الكلام)
أراد بالجزء الكلمة دون الحروف فيخرج القلب الآتي فهو

مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم

لأن فيه تقديم معروف ثم عكسها اه أطول (قوله والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم) أي بخلاف
عبارة المصنف فإنها محتملة للتفسير المراد لأن قوله ثم يؤخر ذلك المقدم محتمل لأن يكون المراد ثم يؤخر ذلك
المقدم على ذلك الجزء المؤخر ويحتمل ثم يؤخر ذلك المقدم على غير الجزء المؤخر ويحتمل أن المراد ثم يؤخر
ذلك المقدم على الجزء الذي كان مؤخرًا أو على غيره فلذا قال الشارح وظاهر عبارة المصنف صادق
الخ أي ظاهرهما بدون التأويل الذي قاله الشارح والافعال التأويل الذي قاله الشارح يخرج ذلك
(قوله صادق على نحو الخ) أي لأنه قد قدم جزء من الكلام وهو عادات على جزء آخر وهو السادات
ثم أخرج ذلك المقدم لأن ظاهره يؤخر ذلك المقدم سواء أخر على الجزء الذي كان مؤخرًا أو على
غيره وصادق أيضًا على قوله تعالى وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه لأنه قد قدم جزء من الكلام
وهو تخشى على جزء آخر وهو الناس ثم أخرج الأول وهو تخشى وصادق على قول الشاعر

سريع إلى ابن العم يطم وجهه * وليس إلى داعي الندى يسريع

(قوله وليس من العكس) بل هو من رد الهجوع إلى الصدر والحاصل أنك إذا قدمت جزءًا من الكلام
على جزء آخر ثم عكست فتقدمت ما أخرت وأخرت ما قدمت كان هذا عكسا وتبديلا وهو يستلزم
تكرار الجزئين الواقع فيهما العكس بالتقديم والتأخير وإن قدمت جزءًا من الكلام على جزء آخر
ثم أخرت المقدم على غير المؤخر كان هذا من رد الهجوع إلى الصدر وهو لا يقتضي تكرار الجزئين معا
(قوله ويقع العكس على وجوه) أي يبيح من محجبه العمائم في الخاص أي يتحقق في تلك الوجوه
(قوله أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه ذلك الطرف) وذلك بأن تعمد إلى المبتدأ مثلا وهو
أحد طرفي الجملة الظهيرة إذا كان ذلك المبتدأ مضافا لشيء فتجعله مضافا إليه وتجعل المضاف إليه أولا هو
المضاف على أن ذلك المضاف هو الطرف الآخر الذي هو الخبر فيصدق أنه وقع العكس في أحد طرفي
الجملة باعتبار الآخر قوله أن يقع بين الخ أي أن يقع العكس متعلقا بما أي بالطرف وما أضيف إليه
لأنه يقع بينهما وقوله أحد طرفي الجملة أي ويكون العكس هو الخبر في تلك الجملة كما في المثال ليكون
إطلاق الجملة عليها باعتبار الأول لأن العكس انما وقع في عادات السادات وهو مفرد لكن لما عكس
وجعلنا عليه عكسه صار المجموع جملة (قوله عادات السادات سادات العادات) يعني أن الأمور
المتعادة للسادات أي للأكابر والاعيان من الناس أفضل وأشرف من الأمور المتعادة لغيرهم من
الناس (قوله بين متعلقين) أي أو ما في معناهما نحو مخرج الحى من الميت ومخرج الميت من

(ومنه) أي ومن المعنوي (العكس)
والتبديل (وهو) أن يقدم جزء من الكلام على
جزء آخر (ثم يؤخر) ذلك المقدم عن الجزء
المؤخر أولا والعبارة الصريحة ما ذكره
بعضهم وهو أن تقدم ما أخرت وتأخر ما قدمت
ثم تتركس فتقدم ما أخرت وتأخر ما قدمت
وظاهر عبارة المصنف صادق على نحو عادات
السادات أشرف العادات وليس من العكس
(ويقع) العكس (على وجوه منها أن يقع بين
أحد طرفي جملة وما أضيف إليه ذلك الطرف
فأحد طرفي السادات سادات العادات) وهو
نحو عادات أحد طرفي الكلام والعكس
فالعادات أحد طرفي الطرف وقد وقع العكس
مضاف إليه ذلك الطرف والعادات على السادات
بينهما بأن تقدم أول العادات (ومنها) أي من
نحو السادات على العادات (ويشعر في جملتين
الوجود) (أن يقع بين متعلقين) (ميت
نحو مخرج الحى من الميت ومخرج الميت من
الحى) فالخى والميت متعلقان بميت
وقد قدم أولا الحى على الميت وثانيا الميت
على الحى

الحق وخروج الحق من الميت كخروج البضة وخروج الميت من الحق كخروج البضة من الدجاجة (قوله في طرفي جملتين) أي موجودين في طرفي كل من جملتين (قوله لاهن حل لهم ولاهم يحلون لهن) هاتان جملتان في كل منهما ضميران أحدهما ضمير الذكور والآخر ضمير الاناث ففي الجملة الاولى وجد ما لاناث منهما في الطرف الاول الذي هو المسند اليه ووجد ما للذكور في الطرف الثاني الذي هو المسند من تلك الجملة وعكس ذلك في الجملة الثانية فوجد ما للذكور في الطرف الاول منها وما لاناث في الطرف الثاني منها فصدق أن العكس وقع بين لفظين كائنين في طرفي جملتين (قوله وقع أحدهما في جانب المسند اليه) فيه أن هن في لاهن حل لهم وهم في لاهم يحلون لهن نفس المسند اليه لأنه واقع في جانبه فذلك التعميير هوهم ووقع الشيء في نفسه وهو فاسد وأجاب بعضهم بأن التعميير بذلك في جانب المسند اليه مشاكلة للمسند والاحسن أن يقال ان المراد بالوقوع بالنسبة للمسند اليه التحقق من تحقق العام في الخاص أي وعمما لفظان تحقق أحدهما في كونه مسند اليه ووقع الآخر أي وذكر الآخر في جانب المسند فتأمل (قوله وهو العود) أي الرجوع (قوله بالانتقض) الباء للمصاحبة أي أن يرجع المتكلم الى الكلام السابق مستحجبا في رجوعه اليه انتقضه وابطاله ويحتمل أن تكون للتعديل أي أن يرجع اليه لاجل نقضه وابطاله بكلام آخر (قوله انكته) متعلق بالعود أي أن الرجوع لنقض الكلام السابق انما يكون من البديع اذا كان ذلك الانتقض انكته وأما اذا عاد المتكلم لابطال الكلام الاول لمجرد كونه غلطاً فلا يكون من البديع والعود بالانتقض انكته لاسر لا لاجل التحير والتوله أي الدهش أو لاجل اظهار التمسر والعز عن على ما فات فاذا كان الانسان متولها بحجب شيء صار كالمغلوب على عقله فربما ظن أن الشيء واقع وليس بواقع فاذا اخبر بشيء على خلاف الواقع تكرر من غوباله ثم عاد لابطاله بالاخبار بالحقيقة يظهر من ذلك انه عائد الى الصديق كرها وفي ضمن ذلك التأسف على فوات ما رغب فيه ثم ان العود لابطال الكلام السابق تارة يكون بلفظ بلى وتارة يكون بلفظ لا وتارة يكون بلفظ استغفر الله (قوله كقوله) أي الشاعر وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين وسكون اللام وفتح الميم (قوله أي لم يلها تظاول الزمان) من الابلاء وهو التعبير وأشار بقوله تظاول الزمان الى أن المراد بالقدم في البيت التقدم الزمني (قوله وتقادم العهد) أي عهد أربابها وهذا تفسير لما قبله والمعنى قف بالديار التي لم يغير آثارها تقدم عهد أربابها اقرب وقت اتقاهم منها وهذا امر غوب للشاعر لان قرب الاثر مما يستشقى منه راحة المحبوب ويقرب له وقت الوصال (قوله بلى) أي عفاها التقدم لان نفي النفي البات فتدوله وغيرها الارواح عطف على المحذوف الذي دل عليه بلى (قوله وغيرها الارواح) أي وغيرها آثارها الرياح فالارواح جمع ريح لان اصلها الزاوة وانما جاءت الياء لانكسار ما قبلها فاذا رجعوا الى الفتح عادت الواو كقوله روح الماء وترحت بالمروحة (قوله والديم) أي وغيرها آثارها الديم جمع ديمة وهي السحابة ذات المطر الكثير سميت بذلك لادوامها ثابتها (قوله فتنقض الكلام السابق) أي لاجل اظهار تمسره وتحرزه على فوات ما كان راغباً فيه أو لاجل اظهار التمسر والتوله كما قال الشاعر (قوله بلى عفاها التقدم الخ) أشار بهذا المقام من أن قوله وغيرها في البيت عطف على محذوف أي بلى عفاها القدم وغيرها الخ فلا حاجة للقول بأن الواو في قوله وغيرها زائدة وعطف بتغيير الارواح والديم على عفا التقدم من عطف المفصل على الجملة لان عفا التقدم انما يكون غالباً بتغيير الارواح والديم ومثال العود لانتقض الكلام السابق بلا قوله فأف هذا الدهر لا بلى لاهله ومثال العود باستغفر الله قوله

تتوزع طرف في تعابيرك الغز * وجان بها فكري من السطر للسطر
 ما خلفها الاحداث في سبعة * مكللة الارجاء بالزهرة والزهر
 وانكما استعصمنا الله نسخة * من رشة الارهاق بالمد والتسير
 طارت بها الفخمة نفوسها * كالطرب الشوان من لذة الخمر

نہ

3

9A

(قوله التورية) منقولة من مصدر ورتى الخبر اذا ستره وأظهر غيره لأن فيها ستر المعنى البعيد بالتقريب
(قوله ويسمى) أى ذلك النوع الإيهام لأن فيه خفاء المراد وإيهام خلافه (قوله له معنيان) أى
أكثر كفى الأول فهو أخذ بالقل وسواء كان المعنيان حقيقيين أو مجازيين أو أحدهما حقيقيا
والآخر مجازيا لا يعتبر بينهما الزعم والافتال من أحدهما للآخر وبهذا اعتناز التورية عن الجواز والكناية
ويعلم أن التورية ليست من إيراد المعنى بطرق مختلفة في وضوح الدلالة حتى تكون من علم البيان نعم
إذا كان المعنيان مجازيين أو أحدهما مجازيا كانت من علم البيان بالنسبة إلى المعنى الحقيقي لهما
أو أحدهما وأما بالنسبة إلى المعنى الذي هو تورية بالقياس إليه فلا إذا لا علاقة بينهما ولا انتقال من
أحدهما إلى الآخر فقد عرفناه بما خفي على بعض الأذكار قاله عبد الحكيم (قوله قريب وبعد) أى
قريب إلى الفهم لكثرة استعمال اللفظ فيه وبعد عن الفهم لقلة استعمال اللفظ فيه فكان المعنى
القريب سائر البعيد والبعيد خلفه وبه صارت التورية من المحسنات المعنوية فإن إراءه المعنى المقصود
تحت الستر كالصورة الحسية فلو كان المعنيان متساويين في الفهم لم يكن تورية بل إجمالا وقوله اعتادا
على قرينة أى وإن لم يكن هناك قرينة أصلا لم يفهم إلا القريب فيخرج اللفظ عن التورية (قوله
خفية) أى لا لجل أن يذهب الوهم قبل التأمل إلى إرادة المعنى القريب فلو كانت القرينة واضحة لم يكن
اللفظ تورية لعدم ستر المعنى القريب للبعيد وأعلم أن خفاء القرينة لا يشترط أن يكون بالنسبة للخطاب
بل يكفي ولو باعتبار السامع كفى الأول (قوله وهو استولى) أى فلا استواء كما يطلق على
الاستقرار فوق الجسم يطلق على الاستيلاء على الشيء أى مملكته بالقهر والعلمة كفى قول الشاعر
قد استولى بشر على العراق * من غير سيف ودم مهوراق

والمعنى الأول قريب والثاني بعيد والمراد منه في الآية المعنى البعيد أى الرحمن استولى على العرش
الذى هو أعظم المخوقات فأولى غيره والقريسة على ذلك خفية وهي استحالة المعنى القريب وهو
الاستقرار حسا على الله تعالى فوق الجرم وإنما كانت تلك القرينة خفية لتوقفها على أدلة نفي
الجرمية وليست مما يفهمها كل أحد (قوله ولم يقرب بشئ مما يلائم المعنى القريب) أى فتكون
مجردة لغيرها عارضا خفاهما وهو ذكر ما يلائم القريب وقد يقال العرش الذى هو السرير يلائم
المعنى القريب الذى هو الاستقرار الحسى فاعلى الآية من قبيل التورية المرتجة (قوله
وهي شعبة) ترك المصنف تعريفها لفهمه من تعريف المجردة بطريق انتقاله (قوله مما يلائم المعنى
القريب) أى المورى به عن المعنى البعيد المراد وأعلم أن ترشيح التورية بذكر ما يلائم المعنى القريب
تارة يكون قبلها وتارة يكون بعدها فنقل المصنف بقوله فهو السماء بناء على ما يلائم ترشيح الواقع قبلها
وذلك لأن الأيدي جمع يد ويد تطلق على الجارحة المخصوصة وهو المعنى القريب لها وتطلق على
القوة والقدرة وهو معنى بعيد أريد في الآية معناها البعيد وهو القدرة اعتمادا على قرينة خفية وهي
استحالة الجارحة على الله تعالى وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذى هو الجارحة المخصوصة
وهو قوله ببناء ما إذا البناء الذى هو وضع البنية على أخرى يلائم اليد بمعنى الجارحة وأما لآم القدرة
فهو الابتداء والخلق لا يقال البناء يقتضى القدرة أيضا فكأنه يلائم المعنى القريب يلائم البعيد أيضا
لأننا نقول طلب البناء واقتضاه لابد أنتم ونحن نؤكد قوله ببناءها ترشيح للتورية الكائنة في قوله بأيد
وهو مقدم عليها ومثال ما إذا كن ترشيح التورية واقعا بعدها قول القاضى عياض في وصف فصل
ربيع وقت فيه برودة مع أن شأن فصل الربيع الذى أوله الحمل الدفء وعدم البرودة

كان كآفون أهدى من ملاسه * أشهر تموز أنوعا من الخلل

أو الغزال من طول المدى خرفت * فماتفرق بين الجدى والحل

يعنى كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خفة قليلة العقل تفرقت في برج الجدى في أوائل
السلول في برج الحلى فأراد بالغزال معناها البعيد وهو الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذى

(ومنه) أى ومن المعنى (التورية ويسمى
الإيهام أيضا وهو أن يطلق لفظ له معنيان
قريب وبعيد ويراد البعيد) اعتمادا على قرينة
خفية (وهي ضربان) الأولى (مجردة وهي
التورية) التى لا تجمع شيئا مما يلائم المعنى
القريب نحو الرحمن على العرش استولى
فإنه أراد استولى معناه البعيد وهو استولى
ولم يقرب بشئ مما يلائم المعنى القريب (وهي
مجردة لغيرها عارضا خفاهما) أى لا يلائم
المعنى القريب الذى هو الاستقرار الحسى فاعلى
الآية من قبيل التورية المرتجة (وهي شعبة)
ترك المصنف تعريفها لفهمه من تعريف
المجردة بطريق انتقاله (قوله مما يلائم
المعنى القريب) أى المورى به عن المعنى
البعيد المراد وأعلم أن ترشيح التورية
بذكر ما يلائم المعنى القريب تارة يكون
قبلها وتارة يكون بعدها فنقل المصنف
بقوله فهو السماء بناء على ما يلائم
ترشيح الواقع قبلها وذلك لأن الأيدي
جمع يد ويد تطلق على الجارحة
المخصوصة وهو المعنى القريب لها
وتطلق على القوة والقدرة وهو معنى
بعيد أريد في الآية معناها البعيد
وهو القدرة اعتمادا على قرينة خفية
وهي استحالة الجارحة على الله تعالى
وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب
الذى هو الجارحة المخصوصة وهو
قوله ببناء ما إذا البناء الذى هو
وضع البنية على أخرى يلائم اليد
بمعنى الجارحة وأما لآم القدرة فهو
الابتداء والخلق لا يقال البناء
يقتضى القدرة أيضا فكأنه يلائم
المعنى القريب يلائم البعيد أيضا
لأننا نقول طلب البناء واقتضاه
لابد أنتم ونحن نؤكد قوله ببناءها
ترشيح للتورية الكائنة في قوله
بأيد وهو مقدم عليها ومثال ما إذا
كن ترشيح التورية واقعا بعدها قول
القاضى عياض في وصف فصل ربيع
وقت فيه برودة مع أن شأن فصل
الربيع الذى أوله الحمل الدفء وعدم
البرودة كان كآفون أهدى من ملاسه
* أشهر تموز أنوعا من الخلل أو
الغزال من طول المدى خرفت *
فماتفرق بين الجدى والحلى

ليس مراد أعنى الرشا الذى هو ولد الظبية حيث ذكر الخرافة وهو بعد التوربية وكذا ذكر الجدى والحمل مراداهما معناه البعيد وهما البرجان والقريب للجدى ولد العنز والقريب للعمل ولد البقرة وهذه التوربية مجردة لانها لم تقترب بنى مما يلائم المعنى القريب والحاصل أن التوربية في الخرافة مر شعبة ترشيح بعدها وفي الجدى والحمل مجردة كذا قيل والحق أن كلام التوربيين مر شعبة للآخرى والاولى ترشيحها واقع بعدها والثانية ترشيحها واقع قبلها كما في الاطول بقى شيء آخر وهو أن التوربية قد تقترب بما يلائم المعنى البعيد عكس الآية المتقدمة فهذه لا تسمى مر شعبة تحقيقا وهل تسمى مجردة وهو الظاهر أخذنا من تعريفها المتقدم وهو الذى لا يتجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب فان ظاهره جامع شيا من ملائمتها البعيدا ولا وذلك كقول عماد الدين

ارى العبد في نوره محكما * يرشا الصالح من الجوهر
وتكلمة الحسن ابضاها * رويها عن وجهك الازهر
ومنشور دمي غدا احرا * عسلى آس عارضك الاخضر
وبعت رشادي بنى الهوى * لاجلك يا طلعة المشتري

فان قوله في نوره قرينة على انه ليس المراد بالصالح كتاب الجوهرى الذى في اللغة بل مراده أسنان محبوبه الشبيهة بالجوهر الصالح فهو من ملائمتها المعنى البعيد (قوله وهذا) أى كون المراد من الاستواء الاستيلاء ومن الايدى القدرة على طريق التوربية (قوله على ما اشتهر) أى وهو مذهب الخلق المؤثرين (قوله بين اهل الظاهر من المفسرين) أى الذين يقتدرون على ما يدور ويظهر لهم من المعانى ولم يظهر لهم هنا الايدى والاستواء الا المعنى البعيد (قوله فالتحقيق) أى أخذنا من مقتضى تراكيب البيان (قوله أن هذا) أى قوله بيناها بايد وقوله على العرش استوى تمثيل أى استعارة تمثيلية بأن شبهت هيئة ايجاد الله السماء بالقوة الازلية بهيئة البناء الذى هو وضع لبنه وما يشبهها على أخرى بالايدى الحسية ثم استعير مجموع بيناها بايد الموضوع للهيئة المشبهة بالهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية وشبهت الهيئة الحاصلة من تصرف المولى سبحانه وتعالى في المذكات بالايجاد والاعدام والقهر والامر والنهي بالهيئة الحاصلة من استقرار الملك على عرشه أى سرير ملكه بجامع أن كلا بني عن الملك التام واستعير على العرش استوى الموضوع للهيئة المشبهة بالهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية أو يقال ان الاستقرار على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك بضم الميم أى يلزمه فأطلق اسم المألوم وهو الاستقرار على العرش وأريد اللازم وهو الملك على جهة الكتابة (قوله وتصوير لعظمته) أى حيث شبه المعتول بالمسوس الذى هو أقوى عند السامع لان البناء بالايدى جعل كأنه مرادف لقدرة على تركيب الاشياء (قوله وتوقيف على كنهه جلالة) أى الكنه الذى يمكن أن يدرك وهو الكنه بالاجمال (قوله من غير أن تمثيل) أى من غير أن يتكافؤ للمفردات معنى حقيقى أو مجازى بل تبقى المفردات على ما كانت عليه لما تقدم أن لفظ التمثيل ينقل الى المعنى مع بقائه على حاله في المعنى المنقول عنه فان كان في الاصل حقيقة بقى كذلك وان كان مجازا بقى كذلك (قوله الاستخدام) بمعنىتين ومعجولة ومعجمة ومعجمة وكلاهما بمعنى القطع يقال خدمه قطعه ومنه الخدم السيف القاطع وانما سمى هذا النوع بذلك الاسم لان الضمير قطع عما يستحق أن يعود له من المعنى وجعل غيره على ما يأتى تفسيره (قوله له معنيان) أى حقيقى بمان أو مجازيان أو أحدهما حقيقى والآخر مجازى ولا منهووم للمعنيين بل الاكثر كذلك وقد جمع ابن الوردي بين الاستخدامين أى الاستخدام في اللفظ ذى المعنيين وذى المعانى في قوله

ورب غير الطاعة * بقاى وهو مرعاها * نصبت لها شبا كامن * بلين ثم صداها

فقال لى وقد صرنا * الى عين قصدناها * بذات العين فاكلها * بطلعتها وجرها

(قوله شير اذ بغيره عماد الاخر) أى فالغير مستعمل في معنى آخر لكونه عبارة عن المظهر والضمير

قوله ولد البقرة هكذا في النسخ والذى في المصباح والقاموس أن الحمل من أولاد الضأن في السنة الاولى اه معجزة

وهذا صبي على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين والا فالتحقيق أن هذا تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنهه جلالة من غير أن تجعل للمفردات حقيقة أو مجاز (ومنه) أى ومن المعنوى (الاستخدام وهو أن يراد باللفظ له معنيان أحدهما ثم يراد بضميره) أى بالضمير العائد الى ذلك اللفظ معناه (الآخر)

انما يقتضى تقدم ذكر المرجع لاستعماله في معنى يراد بالمرجع فلا يلزم في الاستخدام استعمال اللفظ في معنيين ولا الجمع بين الحقيقة والجهاز اذا اريد بالضمير المسمى المجازى على ما ذهب اليه عبد الحكيم ثم ان ظاهر قول المصنف ثم يراد بضميره معناه الاخر ان الاستخدام قاصر على الضمير وذكر الشهاب الخفاجي انه يكون ايضا بالاستشهاد كما في قول الجاهل

ابدا حذيتي ليس بالشمس فسوخ الافي الدفاتر

فانه اراد بالنسخ الاول الازالة و اراد به في الاستثناء النقل أى الافي الدفاتر فانه ينسخ وينقل ولكن المعروف ان هذا من شبه الاستخدام ويكون ايضا باسم الاشارة كما في قوله

رأى العتيق فاجرى ذلنا نظره * فتسمي لح في الاشواق خاطره

فانه اراد بالعتيق أولا المكان ثم أعاد اسم الاشارة عليه بمعنى الدم وبالتخييل كما في قوله

حسكي الغزال طلعة ولفته * من ذار آه مقبلا ولا اقتن

اعذب خلق الله ريقا وقفا * ان لم يكن احق بالحسن فمن

فان ذكر الطلعة مما يفيد ان المراد بالغزال الشمس وذكر لفته يفيد ان المراد به المحبوب (قوله او يراد بأحد ضميره) أى أو ضميره كما في الاطول ولا بد ان يراد بالاسم الظاهر غير مفسد الضميرين والا كان

احدهما ليس استخداما وما وكلا منافي للضمير العائد على وجه الاستخدام وهذا القسم مستلزم للقسم الاول لانه لا يتحقق استخدام باعتبار الضمير لا ويتحقق استخدام باعتبار ضمير الاسم الظاهر (قوله

وان كانوا غضايا) أى وان كان يحصل لهم غضب من رعيها للنبات الحاصل في ارضهم فقد وصف الشاعر قومه بالغلبة لمن عداهم من الاقوام بأنهم يرعون كلاهم من غير رضاهم (قوله فسقى الغضا) هو

بالغين والضاة المهجمتين نوع من شجر البادية دعا الشاعر أن يسقى الله الشجر المسمى بالغضا بحيث ينزل الحيا في خلاله (قوله والساكنية) أى وسقى الساكنين في الغضا والمراد به المكان الثابت فيه

اذ قد يطلق الغضا على المكان الثابت فيه ثم بين انه يطلب الغيث للساكنين فيه وان غيبه ففان وان هم شبهه الخ أى فطلب لهم الغيث قضاء لحق الحاجة وان شبهه أى أو قدوة والضمير للغضا بمعنى النار

التي تنوقد فيه اذ يقان لها غضا ايضا لعلتها به والحاصل انه ذكر الغضا أولا بمعنى الشجر وأعاد عليه الضمير

الغضا على المكان الثابت فيه وأعاد عليه الضمير ثانيا بمعنى النار الموقدة فيه واطلاق الغضا على كل من المكان الثابت فيه والنار الموقدة فيه مجاز (قوله بين جواحي وضلوعى) الجواحي الاضلاع

التي تحت الترائب وهي مما يلي الصدر والضلوع مما يلي الظهر الواحد جامعة قاله في الصحاح ثم ان قوله وضلوعى هو الموجود في جميع نسخ المصنف والصواب بين جواحي وضلوع وذلك لان البيت من قصيدة

للخنجرى تامة مطلعها كمن بالكتيب من اعتراض كتيب * وقوام غصن في الشيا رب طيب

ثم ان شرب نار الغضا في قلبه عبارة عن تعذيبه بالحطب واذا تبه به ففكان أحشاءه تحترق من شدته كما تحترق بنار الغضا (قوله وهو ذكر متعدد) أفرد الضمير وان كان قد ذكر أمرين اللف والنشر نظرا

لكونهما نوعا واحدا من المحسنات فقوله وهو أى النوع المسمى باللف والنشر وقوله ذكر متعدد أى ذكر معنى متعدد وقوله على التفصيل أى ذكر اكتمالا على وجه التفصيل بان يبين كل من أفراد مجموع ذلك

المعنى المتعدد بالنظر الخاص به وعلى وجه الاجمال بأن يعبر عن المجموع بلفظ يجمع فيه أفراد ذلك المجموع (قوله ثم ذكر ما لكل واحد) أى ثم بعد ذكر المتعدد على الوجهين المذكورين ذكر ما لكل واحد من آحاد ذلك المتعدد وهذا التعريف لا يشمل ما اذا ذكر ما لبعض وسكت عما لبعض نحو

جاء محيى وعدوى ومن لا عرفه فأكرمت وسنت فأفد أن المحب مكرم وأن العدو مشتموم والثالث غير منقبت اليه الآن يراد به كماله واحد أى ما يكون غالبا بالذكور في الاطول واعلم ان ذلك المعنى المتعدد أو لادنى وجه الاجمال أو التفصيل هو اللف وذكر ما لكل واحد من آحاد ذلك المتعدد

ثانيا هو النشر وكان وجه تسمية الاول لئلا انه انطوى فيه حكمه لانه اشتمل عليه من غير تصريح به

أو يراد بأحد ضميريه أحدهما أى أحد المعنيين (ثم يراد بالآخر) أى بضميره الآخر معناه (الآخر) وفي كماله مجازين وأن المعنيين حقيقيين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين (فالاول) وهو أن يراد باللفظ أحدا المعنيين وبضميره معناه الآخر (كقوله

اذ انزل السماء بأرض قوم رعيها وان كانوا غضايا) جمع غضايا أراد بالسماء الغيث وبضميره في رعيها الغيث وكلا المعنيين مجازي (والثاني) وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر (كقوله

فسقى الغضا والساكنية وان هم شبهه بين جواحي وضلوعى) أراد بأحد ضميريه المكان الذى فيه شجر الغضا فى الساكنية المكان الذى فيه شجر النار وبالأخر أعنى المنسوب فى شبهه النار الحاصلة فى شجر الغضا وكلاهما مجازي (قوله

أى ومن المعنوي) (اللف والنشر) (ومنه) أى ومن المعنوي (اللف والنشر) وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الاجمال ثم ذكر (ما لكل واحد) من آحاد هذا المتعدد

ثم لما صرح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطويا فلذا سمي نشر (قوله من غير تعيين) أي من غير
 أن يعين المتكلم شيئا مما ذكر أولا ما هو له مما ذكر ثانياً وانما قيد بذلك لانه لو عين لم يكن من باب اللف
 والنشر بل من باب التقسيم (قوله ثقة) أي ويكون ترك التعيين لاجل الثقة أي الوثوق (قوله لعلمه
 بذلك بالقرائن اللفظية) كأن يقال رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة فتأنيث عابسة يدل على أن
 الشخص العابس المرأة والضحاك هو الرجل (قوله أو المعنوية) كأن يقال لقيت صاحب
 والعدو فأكرمت وأهنت فعلم أن القرينة هنا معنوية وهي أن المستحق للأكرام صاحب وللأعانة
 العدو (قوله لان النشر) أي وهو ذكر ما يكل واحد ما في اللف (قوله وهو السكون فيه) أي الهدء
 بالنوم وعدم التصرف (قوله وهو الابتغاء من فضل الله) أي طلب الرزق بالحركة والتصرف
 في الأمور ومناسبة السكون للسبل وابتغاء الفضل للنهار ظاهرة فقد صدق على هذه الآية انه ذكر فيها
 متعددا على وجه التفصيل ثم ذكر ما لكل واحد من المتعدد على سبيل الترتيب الأول للأول والثاني
 للثاني من غير تعيين ما لكل لانه تكال على رذا السماع ما ذكر في النشر لما ذكر في اللف بالنسبة المعنوية
 (قوله فان قيل الخ) حاصله اننا نسلم أن هذه الآية من قبيل اللف والنشر لا بشرط أنهم فيه عدم تعيين
 شيء مما ذكر ثانياً لما ذكر أولا وقد وجد التعيين في هذه الآية لان الضمير المجرور في قوله اتسكنوا فيه
 عائد على الليل في نفس الأمر قطعا فقد تعين ما يعود اليه السكون بالضمير فكأنه قيل لتسكنوا في الليل
 لان الضمير عبارة عن مرجعه ولو قيل كذلك لم يكن الكلام من باب اللف والنشر قطعا وحاصل الجواب
 أن المراد بعدم التعيين كون اللفظ بحسب ظاهره مجتمعا والضمير بحسب الاسباب والناسر بحسب ظاهره
 وان كان مصدوقه في نفس الأمر هو الاسباب وليس المراد به الاحتمال في نفس الأمر اذ لا معنى له لانه
 لو أريد ذلك لم يتحقق لفظ ونشر ابدا لتعيين المراد في نفس الأمر في كل فرد من أفراد النشر (قوله
 ممنوع) أي فلا يصح التمثيل بالآية للف والنشر لانه بشرط فيه عدم التعيين وقوله عائد أي في الواقع
 وقوله لا محالة أي قطعا وقوله فلنأتم أي مسلم انه راجع للسبل نظر للواقع وأما بالنظر لفظ فيجوز
 رجوعه للنهار وحيد فلا تعين فيه بحسب اللفظ وعدم التعيين المشترك انما هو بحسب اللفظ وذلك
 موجود في الآية لا بحسب المعنى (قوله وأما على غير ترتيبه) أي وأما أن يكون النشر على غير ترتيب
 اللف (قوله سواء كان معكوس الترتيب) أي سواء كان نشره على عكس ترتيب اللف بأن يكون الأول
 من النشر للأخر من اللف والثاني من النشر للأخر من اللف والباقي من النشر للنشر الذي
 يليه ما قبل الآخر من اللف وهكذا وهذا هو المشهور عند الناس باللف والنشر المشوش لكن الذي
 سماء بالمشوش في شرح المفتاح هو القسم الثاني وهو المختلط الترتيب وفي الصحاح التشوش الخلط
 وانكر صاحب التمام وشوته في اللغة وقال وهم الجوهري وصوابه الترويش (قوله كقولهم) أي
 الشاعر وهو ابن جنيش بالجاء المهمله والمثناة التحتية المشددة والشين المتجمعة على وزن تنور كذا
 في عبد الحكيم والذي في شرح الشواهد بالسين المهمله والياء المذكور من بحر الخفيف (قوله
 كيف اسلو) أي كيف اصبر عينك واتخلص من حبك والاستعانة بهام لان تكرار النفي أي لا اسلو عندك
 (قوله وأنت حنف) بكسر التاء لانه خطاب لامرأة كافي اليه عوبي أي وإحبال المكاتات مثل الحنف
 (قوله وهو النما) أي المتراكم المجتمع من الرمل فالحنف والحنقا بالنسبة بمعنى واحد وهو الرمل العظيم
 المجتمع المستدير كافي الاطول يشبه به ردف الجبوب أي غيرته في العظم والاستدارة وأما بالنما فهو
 النظافة (قوله رغن وغزال) أي وانت مثل الغصن ومثل الغزال ولما كان هنا تندير مضاف
 اذ الاصل كيف اسلو ورد فكأن الحنف وفقد مثل الغصن ولطخت مثل الغزال أي مثل لحظ الغزال
 ووقع الابهام بحذف ذلك المضاف احتج الى تميزه فأقرب بالتمييزات على حسب هذه التمايز فقبل لحظا
 وقد ورد في أي من جهة السطح ومن جهة القعر ومن جهة الردف والمعنى كيف اترك لحظا وداعى

(من غير تعيين ثقة) أي الذي ذكره بدون
 برده اليه (أي يرد ما له عليه بذلك
 هذا المتعدد إلى ما هو له عليه بذلك
 بالقرائن اللفظية أو المعنوية (فالأول)
 وهو أن يكون ذكر المتعدد على ترتيب اللف) بأن
 زهير لأن النشر جاء على ترتيب الأول من
 يكون الأول من التبعيد في النشر وهكذا إلى
 المتعدد في اللف والناسر لانه كما لا يسيل
 الآخر (بحسب رغبته جعل لكم الاسباب
 والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر
 الاسباب والنهار فيه وما لا ياروه وهو الابتغاء
 وهو السكون فيه والتعريف بأن قيل عدم
 من فضل الله فيه على الترتيب فان قيل عدم
 التعيين في الآية محالة فلنأتم ولكن باعتبار
 عائد إلى الليل لا محالة فلنأتم ولكن باعتبار
 احتمال أن يعود إلى كل من الاسباب والنهار
 فيصدق عدم التعيين (وأما على غير ترتيبه)
 أي ترتيب اللف سواء كان معكوس الترتيب
 (قوله كقولهم) أي كقولهم «فغصن» وهو النما
 من الرمل (وغصن) فالحنف لانه حزن والنما العنصر
 وقد ورد في (فالحظ لانه حزن والنما العنصر
 والردف الحنف)

الهوى من حسن العينين واعتمد القامة وعظم الردف موجود فيك والخط في الاصل مؤخر العين
والمراد به هنا العين بتمامها مجازا (قوله أو مختلطا) عطف على قوله معكوس الترتيب أى أو كان نشره
مختلطا الترتيب بأن يكون الأول من النشر للأخر من اللف والثاني من النشر للأول من اللف والأخر
من النشر للوسط من اللف (قوله سجودا وبها وشجاعة) لا ينبغي اختلاط ذلك النشر لأن الجود وهو
الأول من النشر عائد للجود وهو الآخر من اللف والبهاء وهو الثاني من النشر عائد للأول من اللف وهو
الشمس والشجاعة وهو الآخر من النشر عائد للوسط من اللف وهو الاسد (قوله والثاني) هذا مقابل
لقوله فالأول ضربان أى والقسم الثاني مما اشقل عليه تعريف اللف والنشر (قوله فذكر الفريقان
على وجه الاجمال بالضمير) أى من حيث التعبير عنهما بالضمير وهو الواو في قالوا لانه عائد على الفريقين
(قوله ثم ذكر ما لكل) أى ثم ذكر ما يخص كلاهما فى قوله الامن كان هودا ونصارى (قوله بين
الفريقين أو القولين اجمالا) أى أن المذكور أو لا اجمالا على طريق اللف يحتمل أن يكون هو الفريقان
المعبر عنهما بالواو فى قالوا كما يحتمل به الشارح أو لا ويحتمل أن يكون قول الفريقين المستفاد من قالوا
ويكون اجمالا القول باعتبار التعبير بالفعل المسند الى ضميرهم فالاصل وقالت اليهود وقالت
النصارى فلف بين القولين وقبل وقالوا (قوله اعدم الاتباس) أى لانه لا يلتبس على احد أن
الفريقين اجمعا وقال ذلك القول لعلنا بأن كل فريق يضل صاحبه فقوله لاعلم علة اعدم اللبس (قوله
ولا يتصور فى هذا الضرب الخ) أى أن هذا الضرب لا يتأتى أن يكون مرتبا ولا مشوشا بخلاف الضرب
الأول (قوله أن يذكر متعددان أو أكثر) أى أن يذكر لفظان أو أكثر على وجه التفصيل ثم يأتى بعد
ذلك بنشر واحد كرفيه مالم يكن واحدا كما ذكر فى اللتين أو أكثر فقوله الراحة والتعب لفظ أول والعدل
والظلم لفظ ثان وقوله قد سدا الخ بنشره كرفيه مالم يكن واحدا من اللتين لأن قوله قد سدا من ابوابها ما كان
مفتوحا راجع للراحة من اللف الأول والعدل من اللف الثاني وقوله وفتح من طرقها ما كان مسدودا
راجع للتعب المذكور فى اللف الأول والظلم المذكور فى اللف الثاني والحاصل أن الشق الأول من
النشر راجع للأول من كل من اللتين والشق الثاني منه راجع للثاني من كل من اللتين فعنى الكلام انه
سد من ابواب الراحة والعدل ما كان مفتوحا وفتح من ابواب التعب والظلم ما كان مسدودا (قوله
أن يجمع بين متعدد فى حكم) أى شئ محكوم به كإنيته وانما دخل لفظ بين ولم يقل أن يجمع متعدد
إشارة الى أن المتعدد يجب أن يكون مصرحاً به في الذكر وليس قولنا البنون زينة الحياة الدنياه
قبيل الجمع وسواء كان الجمع بين المتعدد بعطف أو بغيره وسواء كان من نوعين متقاربين أو من أنواع
متباعدة وسواء كان ذلك الحكم الذى جمع بين المتعدد فيه وقع خبراً عن المتعدد كفى الآية والبيت أو لا
كفى قوله ثلاثة تنمى الديار بهجتها * شمس الضحى وابوابهاحق والقمر

والمراد بالحكم المحكوم به ولو فى المعنى (قوله المال والبنون زينة الحياة الدنيا) أى يتزين بها الانسان
فى الدنيا وتذهب عن قريب فقد جمع المال والبنون فى حكم وهو زينة الدنيا (قوله ابى العتاهية)
بوزن كراهية انب لابي اسحاق اجماعيل ابن الفاسم بن سويد وقولهم القلب لا يصدر بأب أو أم محله
مالم يشعر بحد أو ذم كفى ابوالشيخ وأبواهب (قوله علمت يا مجاشع بن مسعدة) هذا الشعر من
مشطور الرجز (قوله ان الشباب) بكسر الهمزة على الحكاية فالبيت من الاشعار المشهورة التى ضمنها
ابو العتاهية يعنى قد علمت هذا البيت المشهور ويجوز فتحها (قوله والفراغ) أى الخلق من الشواغل
المساعة من اتباع الهوى والشباب حداد السن مصدر شب الغلام بشب شبابا (قوله أى الاستغناء)
تفسير للجنة يقال وبدي المال وبدا بكسر الواو ووجد ابتغها ووجد ابغها ووجد أى استغنى
فلذلك المذكور أربعة مصادر بثبوت الواو من لغة والرابع حذفها وتعويض الهاء عنها كعدة (قوله
منفسدة للمرء أى منفسدة أى منفسدة له منفسدة عظيمة والفسدة الامر الذى يدعوا صاحبه لفساد

أو مختلطا كقوله هوديس وأسد وجورجودا
وبها وشجاعة (والثاني) وهو أن يكون
ذكر المتعدد على الاجمال (شوقه تعالى
وقالوا ان يدخل الجنة الامن كان هودا
أو نصارى) فان الضمير فى قالوا لليهود
والنصارى فذكره كرا لفريقان على وجه
الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم ذكره لكل
منهما (أى قالت اليهود ان يدخل الجنة
الامن كان هودا وقالت النصارى ان يدخل
الجنة الامن كان نصارى فلف) بين الفريقين
أو القولين اجمالا (اعدم الاتباس) والتمتة
بأن السامع يرتد الى كل فريق أو كل قول متقوله
(لعلنا يضل كل فريق صاحبه) واعتقاده
أن داخل الجنة هو لا صاحبه ولا يتصور
فى هذا الضرب الترتيب وعدده ومن
غريب اللف والنشر أن يذكر متعددان أو
أكثر ثم يذكر فى ضمير واحد ما يكون لراحة
آحاد كل من المتعدد بن كما تقول الراحة
والتعب والعدل والظلم قد سدا من طرقها ما كان
ما كان مفتوحا وفتح من طرقها ما كان
مسدودا (ومنه) أى ومن المعنوى (الجمع
وهو أن يجمع بين متعدد) البنون
أو حكم واحد كقوله تعالى المال والبنون
زينة الحياة الدنيا وشوقه قوله أى قول ابى
العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة * (ان
الشباب والفراغ والجلدة) أى الاستغناء
(منفسدة) أى داعية الى الفساد (للمرء أى
منفسدة)

عبر عنه بالمفسدة مبالغة والشاهد أنه قد جمع بين الشباب والفراغ والجددة في حكم وهو كونها مفسدة
 للمرة (قوله ايضاح تبين الخ) ايسر المراد ان تبين المصطلح عليه بل المراد المعنى اللغوي أى ايضاح
 الافتراق بين امرين مشتركين في نوع مثل نوال الامير ونوال الغمام فان النوع الذى يجمعهما مطلق
 نوال (قوله في المدح أو غيره) أى كالغزل والرثى والهجو والنظير متعلق بقوله ايضاح أى ايضاح
 التباين في المدح أو غيره (قوله كقوله) أى قول الشاعر وهو الوطواط يفتح الواو الاولى وضمتها
 والبيت المذكور ومثال لا يضاع التباين في المدح بين الامرين المشتركين في نوع ومثاله في الغزل
 حسبته بجماله بدرا منيرا ه وأين البدر من ذلك الجمال

فقد أوقع التباين بين جمال ذلك المحبوب وجمال البدر مع انهما من نوع واحد وهو مطلق جمال (قوله
 ما نوال الغمام وقت ربيع) أى الذى هو وقت ثروة الغمام (قوله يوم خفاء) أى الذى هو وقت فقر
 الامير لكثرة السائلين وكمال بذله (قوله فنوال الامير الخ) أى فقد أوقع التباين بين النوالين مع انهما
 من نوع واحد وهو مطلق نوال وقوله فنوال الامير أى كل نوال فيه وكذا يفاض في قوله ونوال الغمام
 (قوله هي عشرة آلاف درهم) أى وقيل ان بدرة العين جلد ولد الخأن ملووا من الدراهم كما
 في القاموس وانكر أن يكون بدرة العين اسماء لشرة آلاف أو سبعة أو خمسة انتهى اطول ومن كلامه
 يعلم أن قول الشاعر هي عشرة آلاف درهم تفسير لمجوع المضاف والمضاف اليه فاف يس عن سم
 فيه نظر (قوله ذكر متعدهم اضافة الخ) الاخذ من أن يقول ذكر متعدهم تعين ما لكل (قوله وبهذا
 القيد) أى قوله على التعيين (قوله يخرج الف والنشر) أى لما تقدم انه ذكر متعدهم ذكر ما لكل
 واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع رده اليه (قوله وقد أهمل السكاكى) أى ترك ذكر هذا
 القيد وهو قوله على التعيين (قوله أعم) أى لانه شرط في الف عدم تعين ما لكل واحد وقال
 هذا ذكر متعدهم اضافة ما لكل اليه وهذا صادق بأن يكون هناك تعين أولا (قوله وأقول) أى
 في الجواب عن السكاكى حيث ترك قيد التعيين وصار كلامه مخفلا للقول بتباين التقسيم لف والنشر
 وللقول بأن التقسيم أعم عموما مطلقا (قوله ان ذكرنا اضافة مغن عن هذا القيد) أى قيد التعيين
 لان الاضافة نسبة كل واحد الى صاحبه فهي مقتضية لتعيين من المتكلم وهذا مخفوف في الف
 والنشر اذ ليس الخ وعلى هذا أى كون الاضافة مغنية عن التعيين لا قضائها اليه فيكون ذكر المصنف
 لهائنا كيدا والحاصل اننا نسلم أن السكاكى اعمل ذلك القيد حتى يكون التقسيم عنده أعم
 لانه ذكر الاضافة المستترة للتعين فيكون التقسيم عنده مبالغة للف والنشر (قوله بل يذكر
 فيه ما لكل) أى من غير اضافة والحاصل انه في التقسيم يضيف المتكلم ما لكل واحد اليه واطافة
 ما لكل اليه تستلزم تعيينه في التقسيم اضافة وتعيين من المتكلم بخلاف الف والنشر فان المتكلم
 انما يذكر ما لكل واحد من غير اضافة والذي يضيف ما لكل واحد اليه انما هو السامع بذاته
 فالاضافة من السامع وكذلك التعيين ولا اضافة فيه ولا تعيين من المتكلم (قوله المتناس) هو جبرين
 عبد المسيح كفى الاطول (قوله على ضم) على بمعنى مع أى مع ضم أى مع ظلم أى لا يتوطن
 في موطن ان ظلم احد الا اذلان (قوله الفهمير) أى في به عائد على المستثنى منه المتقدر العام أى لا يقيم
 احد على ظلمه اذ ذلك الظالم يذل احد (قوله في الظاهر) أى فهو استثناء مفرغ حيث استند
 الفعل له في الظاهر وفي الحقيقة استند الى العام المحذوف (قوله غير الخ) العبر هو الجمار
 الوحشى والاهلى وهو المناسب هنا لانه الذى يربط ويحمل الذل ويعين ذلك اضافة للذى فقول
 الشاعر وهو الجمار أراد به الاهلى (قوله والوند) بكسر التاء وفتحها (قوله على الخسف)
 أى مع الخسف وهو حال من مربوط (قوله قطعة جبل بالية) أى فالعنى هذا على الذل مربوط
 بقطعة جبل بالية يسبل الخلاس معناه ان الربط ويحمل أن المراد هذا مربوط على الذل بقائه من

ومنه) أى ومن المعنوية (التفريق وهي
 ايضاح تبين بين امرين من نوع في المدح
 أو غيره كقوله
 ما نوال الغمام وقت ربيع
 فنوال الامير بدرة عين ه هي عشرة الاف
 درهم (فنوال الغمام قطرة ماء) أوقع
 التباين بين النوالين (ومنه) أى ومن
 المعنوية (التقسيم وهو ذكر متعدهم
 اضافة ما لكل اليه على التعيين) وبهذا
 القيد يخرج الف والنشر وقد أهمل السكاكى
 قومه بعضهم أن التقسيم عنده أعم من الف
 والنشر وأقول ان ذكرنا اضافة مغن عن هذا
 القيد اذ ليس في الف والنشر اضافة ما لكل
 اليه بل يتركبه ما لكل حتى يضيفه السامع
 اليه ويرده (قوله) أى قول المتناس (ولا
 يقيم على ضم) أى ظلم (براديه) الضمير عائد
 على المستثنى منه المتقدر العام (الا اذلان)
 في الظاهر فاعل لا يقيم وفي الحقيقة يذل أى
 لا يقيم احد على ظلمه اذ ذلك الظالم يذل احد
 (الحى) وهو الجمار (والوند) هذا أى غير
 الحى (على الخسف) أى الذل (مربوط
 برمته) هي قطعة جبل بالية

فرقه الى قدمه كما يقال ذهب فلان برمته قاله في الاطول (قوله أي يدق) تفسيره اذ قوله
 ويشق رأسه تفسيره بحسب الاصل (قوله فلا يرى له احد) لا يخفى أن عدم الرحمة مشترك بين غير
 الحق والوعد وحينئذ فالأولى جعل ضميره راجعا لكل منهما ويجعل قوله فلا يرى متقاربا على الشج
 والربط (قوله الربط على الخلف) أي مع الخلف (قوله على التعيين) متعلق بأضاف ووجه
 التعيين أن ذا بدون ها إشارة للقريب وأما مع ها التنبية فهو إشارة للبعد (قوله فكل منهما يحتمل
 أن يكون إشارة الى الغير والى الوعد) وحينئذ فلا يتحقق التعيين لا يقال انه يتعين كون الاول للاول
 والثاني للثاني بقريضة خبر كل منهما لأن المراد التعيين في اللفظ وأما بالقرينة فهذا متحقق حتى في اللف
 والشر وحيث كان التعيين اقظافي البيت غير متحقق فهو من اللف والشر دون التقسيم (قوله الجمع
 مع التفريق) أورد كلمة مع إشارة الى أن المحسن اجتماعهما وكذا يقال فيما يأتي وانما لم يذكر اجتماع
 المحسنات الاخره معهما مع بعض كالتباعد مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة واجتماعهما
 موجب لمن زائد على كل واحد منهما قاله عبد الحكيم (قوله وهو أن يدخل شيان) ببناء الفعل
 للمفعول وشيآن نائب الفاعل أي وهو أن تجمع بين شيئين فأكثر في معنى أي في حكم أي في شيء
 محكوم به كالمشابهة بالنار والمراد بجمعهما في الحكم أن يحكم عليهما بشئ واحد كما يرشده قول الشارح
 ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار وهذا هو الجمع (قوله كقوله) أي الوطواط
 (قوله ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار) أي في المماثلة للنار أي وهذا هو الجمع لأنه
 كما مر الجمع بين متعددي حكم والشاعر هنا قد جمع بين وجه الحبيب وقلبه في المماثلة للنار (قوله
 ثم فرق بينهما) أي بين التشبيهين (قوله الحرارة والاحتراق) أي حرارة القلب واحتراقه وفيه إشارة
 الى أن المراد بجزء النار حرارتها في نفسها لا لغيرها لانه المناسب لتشبيه القلب بها (قوله وهو جمع
 متعدد) أي كالروم في البيت الاتي فانه يتناول النساء والرجال والاولاد والمال والزروع وقوله
 تحت حكم أي كاشفاء (قوله ثم نقسمه) أي الحكم أي اضافة ما لكل متعددا للرب من ذلك
 الحكم (قوله أي تقسيم متعدد) أي اضافة ما لكل متعددا اليه ثم جمعه تحت حكم (قوله
 كقوله) أي قول الشاعر وهو أبو الطيب المتنبى في مدح سيف الدولة بن جردان الهمداني حين غزا
 خرشنة بفتح الخاء وسكون الراء وفتح الشين المعجمة والنون التي بعدها بلدة من بلاد الروم ولما غزا
 تلك البلدة اتفق له انه سبي وقتل منهم ولم يفتحها فقال المتنبى القصيدة تسليمة له وقبل البيت الاول
 قادم المقناب اقصى شربها نمل * مع الشكيم وأدنى سيرها سرع
 حتى أقام على ارباض خرشنة * البيتين وبعدهما
 الدهر معذور والسيف منتظر * وأرضهم لك مصطاف ومرثع
 والضعيف في قادم وكذا في أقام للمدح وهو سيف الدولة والمقناب جمع مقناب ما بين السلاطين الى
 الاربعين من الخيل والمراد هنا العساكر والنمل الشرب الاول أي غاية شربها النمل مع الشكيم وهو
 الحسيدة التي تكون داخل في الفرس وأدنى سيرها السرعة وقوله الدهر معذور الخ أي أن الدهر
 يعتذر اليك حيث لم ييسر لك فتح بلادهم والسيف منتظر كزك عليهم فيثيبك منهم وأرضهم لك
 موضع إقامة بالصيف والربيع (قوله ولتغنين الإقامة معنى التسليط) فيه إشارة الى تصميم عزم
 ذلك المدح على فتح القلاع والحصون حتى انه يتوطن حواشيها ولا يفرقها حتى تغني (قوله عذاها
 بعلى) أي والا فلا إقامة تتعدى بني أو بالباء (قوله وهو ما حول المدينة) أي من السور كما يدل
 عليه قول الاطول جمع ربيض بمعنى السور ولكن المقترا أن الرض هو ما حول المدينة من البيوت
 كالحسينية والقوالة بمصر (قوله نشق به) أي بالمدح أي بأقامته هناك (قوله جمع صليب
 النصاري) أي جمع صليب وهو معبود النصاري (قوله جمع بيعة) بكسر الباء المؤخدة وسكون
 الياء

(وذا) أي الوعد (شج) أي يدق ويثقب رأسه
 (فلا يرى) أي فلا يرى ولا يرحم (له احد)
 ذكر الغير والوعد ثم اضاف الى الاول الربط
 على الخلف والى الثاني الشج على التعيين
 على الخلف والى الثاني الشج على التعيين
 وقيل لا تعيين لأن هذا وذا متساويان
 في الإشارة الى القريب فكل منهما يحتمل أن
 يكون إشارة الى الغير والى الوعد فالبيت من
 اللف والشر دون التقسيم وفيه نظر لانا لا
 نعلم اتساوى بل في حرف التنبية ايماء الى
 أن القريب فيه أقل بحيث يحتاج الى تنبيه
 ما يختلف المجرد عنها فهذا القريب أعنى
 الغير وذا القريب أعنى الوعد وأما مثال هذه
 الاعتبارات لا ينبغي أن تحمل في عبارات
 البلغاء بل ليست البلاغة الارباعية أمثال
 ذلك (ومنه) أي ومن المعنوي (الجمع مع
 التفريق وهو أن يدخل شيان في معنى
 ويتفرق بين جوهى الادخال كقوله)
 ووجه كالنار في ضوئها
 وفي كالنار في حرها
 ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار
 ثم فرق بينهما بأن وجه الشبه في الوجه الضوء
 واللمعان وفي القلب الحرارة والاحتراق
 (ومنه) أي ومن المعنوي (الجمع مع
 التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم
 تقسيمه أو العكس) أي تقسيم متعدد ثم جمعه
 تحت حكم (قالا) أي الجمع ثم التقسيم
 (كقوله حتى أقام) أي المدح وبعلى فتدال
 الإقامة معنى التسليط عذاها وهو ما حول
 (على ارباض) جمع ربيض وهو ما حول
 المدينة (خرشنة) وهو بلدة من بلاد الروم
 (نشق به الروم والعليان) جمع صليب
 (النصاري) (والبيع) جمع بيعة

الساء المنشأة تحت (قوله وهي متعبد بهم) أى النصارى أى وأما متعبد اليهود فيقال له كنيسة وقيل بالعكس (قوله وحتى متعلق بالفعل) أى مرتبط به من حيث انها عطفت بالفعل الذى بعدها عليه وليست جارة كايوهمه كلامه لان الجارة لا يجوز دخوله على الفعل الغير المأول والمعنى انه قادم العساكر حتى أقام حول هذه المدينة وقد شقت به الروم والصلبان والبيع والمراد بشقائها به هلاكها (قوله جمع في هذا البيت شقاء الروم بالمدوح) الاولى أن يقول جمع في هذا البيت الروم الشامل للنساء والاولاد والمال والزرع في حكم وهو الشقاء ثم قسم ذلك الحكم الى سبي وقتل ونهب واحراق ورجع لكل واحد من هذه الاقسام ما يناسبه فوجه للسبي ما نكحوا من النساء وللقتل ما ولدوا وللنهب ما جمعوا أى من الاموال والنار ما زرعوا فأشجارهم للاحراق تحت القدر ومن روعا تم للطحخ والخبز بالنار وأما ما عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض له في التقسيم حتى يقال انه من المنعقد المجموع في الحكم والحاصل أن الشقاء وان تعلق بالروم والصلبان والبيع الا أن التقسيم خاص بشقاء الروم (قوله ذكر مادون من الخ) أى انه عبر عن نسائهم واولادهم بما الموضوعه لغير العاقل دون من الموضوعه لمن يعقل إشارة الى اهانتهم وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم ليسوا من جنس ذوى العقول (قوله وملائكة) عطف على اهانة (قوله كقوله) أى قول حسان بن ثابت رضى الله عنه في حق الصحابة (قوله أو حاولوا) عطف على حاولوا (قوله صبيحة) خبر مقدم وثلاث مبتدأ مؤخر ومنهم صفة لصحية وكذا قوله غير محدثة فقد فصل بين الصفة والموصوف بالمبتدأ والمعنى تلك الصفة وهي استمرار الاعداء ونفع الاشباع غريزة فيهم وطبيعة لهم وقوله شرها البدع مبتدأ وخبرها الخبران وجهه فاعلم اعتراضية بالنساء وجهه ان الخلائق شرها البدع مستأنفة جوابا لسؤال مقدّم نشأ من قوله غير محدثة وهو لم يجهلها غير محدثة مع انها محدثة مطلقا (قوله وهي المبتدعات المحدثات) أى من الاخلاق وهذه ايسان بالمعنى المراد من البدع في البيت والحاصل أن البدع جمع بدعة وهي في الاصل الامر الحادث في الدين بعد استكمال الكتاب والسنة والمراد بالبدع هنا في البيت المستحدثات من الاخلاق فالاخلاق بعضها يشبهه الغير اثر وبعضها مستحدث فشر الاخلاق ما كان مستحدثا لا ما كان كالغير اثر لا يقال كون الصفة في الشيء بدعة ينال كونها خليفة الزوم خليفة لانا قول قد تسمى خليفة باعتبار دوامها بعد حدوثها فقد تكون خليفة دواما وبدعة ابتداء (قوله قسم في الاول) أى في البيت الاول (قوله الاولياء) أى الاتباع والانصار (قوله ثم جمعها في الثاني) أى ثم جمع تلك الصفة في البيت الثاني وقوله تحت كونها صبيحة الاوتى في كونها صبيحة غير محدثة حيث قال صبيحة تلك منهم كافي المطول (قوله وتفسيره ظاهر مما سبق) أى من تفسيرات هذه الامور الثلاثة وحاصل أن يجمع بين متعبد في حكم ثم يفرق أى يوقع الاتيان بينهما بضاف لكل واحد ما يناسبه (قوله أى امره) وهذا التأويل واجب الصحة المعنى لاستحالة الظاهر وهو ايمان المولى سبحانه وتعالى والمراد يوم يأتي حامل امره وهو الملك المراد بأمره ما امر به والمراد باتباعه حصوله (قوله أى حوله) هذا التأويل واجب لاجل صحة المعنى لاستقامة الظاهر في نفسه بل للمعاقلة على المتصور لان المقصود تفتيح اليوم والمناسب له مجيء الهول لا مجرد الزمان (قوله لا تسكلم نفس) أى لا تسكلم فيه نفس فحذفت الحاء من النفس اختصارا (قوله من جواب أو شفاعته) الاختصار علم ما قاله عدم المنع من غيرها على الاطلاق اولاً لانه لا انطباق بالسباق من قوله قبل هذه الآية فما غشت عنهم آياتهم الآية ولأن عدم التسكلم بما يقع هو الموجب لزيادة شدة الهول فان المنع من الكلام بغير ذلك كطالبة انعدم بالحق لا يوجب الشدة اعلم (قوله الاباذنه) أى الاباذن الله تعالى اقوله تعالى في آية اخرى لا تسكلمون أى بما يقع من جواب أو شفاعته الامن اذن له الزمن ان تلت هذه الآية

وهي متعبد بهم وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق أعني قادم القاتل أى العساكر جمع في هذا البيت شقاء الروم بالمدوح ثم قسم فقال (للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا) ذكر مادون من اهانة وقلة مبالاة بهم كأنهم من غير ذوى العقول وملائكة (قوله والنار ما زرعوا والثاني) (قوله صبيحة) أى التقسيم ثم الجمع (قوله أو حاولوا) أى طابوا (النفع في اشباعهم) أى أتباعهم وأنصارهم (تدعوا صبيحة) أى غريزة وخلق (تلك) الصفة (منهم غير محدثة) ان الخلائق جمع خليفة وهي الطبيعة والملائق (فاعلم شرها البدع) جمع بدعة وهو المبتدعات المحدثات قسم في الاول صفة المدح وحين الى ضم الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني تحت كونها صبيحة (ونفسه) أى ومن المعنوى (الجمع مع التفريق والتقسيم) وتنبيه ظاهر مما سبق فلم يتعرض له (قوله تعالى يوم يأتي بعضى بأى الله أى امره أو يأتي اليوم أى حوله وانظر منسوب بانذار ذكر أو قبله لا تسكلم نفس) أى بما يقع من جواب أو شفاعته (الاباذنه)

تفيد أنهم يسلكون بأذنه تعالى وهذا مناف لقوله تعالى في آية أخرى يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم
فيمتدرون قلت هذا في موقف وذلك في موقف آخر وإذا اختلف الزمانان فلا معارضة أو أن
المأذون فيه الجواب الحق المقبول والمنوع عنه العذر الباطل الغير المقبول (قوله فنهيم) أي
الانفس الكائنة يوم القيامة وهي أهل الموقف ولذا قال الشارح أي من أهل الموقف (قوله شقي)
أي محكوم له بالشقاوة أي دخول النار وهذا شامل لشقي الايمان وهو الكافر وشقي الاعمال وهو
العاصي وقوله وسعيد شامل لسعيد الايمان فقط وللسعيد على الاطلاق بدليل ما قرره في قوله الا
ما شاء ربك (قوله اخرج النفس بشدة الخ) هذا تفسير للزفير والنهي بحسب الاصل ثم يحتمل
أن يكون هذا المعنى مراداً من الآية ويحتمل أن المراد لهم فيها غم وتعب بسبب تذكرهم ما فاتهم
الموجب لما هم فيه فتشبه حالهم الذي هم فيه من التعب والغم بحالة من استنوت الحوارة على قلبه
فصار يخرج النفس بشدة ويرده بشدة واستعار اللفظ الدال على المشبه به للمتشبه (قوله أي
سموات الآخرة وأرضها) وهذه داخلة باقية لانقضاء لها ويدل على أن المراد سموات الآخرة
وأرضها قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات (قوله أو هذه العبارة كناية الخ)
أي أن المراد سموات الدنيا وأرضها ولا يشافي التأيد بها فأنشأ قبل الدخول فضلاً عن الخلود لأن
الكلام من باب الكناية وذلك لأن مدة دوام سموات الدنيا وأرضها من لوازمها الطول والمراد طول
لانها به على ما جرى به استعمال اللفظ في مثل ذلك فكأنه قبل خالدين فيها خلوداً طويلاً لانها به
فهو بل قول العرب لأفعل كذا ما أقام شيئاً وما لاح كوكب (قوله وتني الانقطاع) عطف تفسير
(قوله أي الاوقت مشيئة الله تعالى) أي عدم الخلود ثم يحتمل أن الشارح حل ما عسى أنها
مصدرية ظرفية فيكون الوقت دخلاً في معناها لانها ناطقة عنه ويحتمل أنه جعلها على مجزئ المصدرية
تكون الكلام على حذف المضاف فالوقت مقدر في الكلام (قوله من تخليد البعض) بيان لما
(قوله كالنفساء) الكاف فيه استقصائية وكذا يقال في قوله كالنفساء (قوله وأما الذين سعدوا)
أي بالايمان وان شقوا بسبب المعاصي لا يقال فعلي هذا كيف يكون قوله فنهيم شقي وسعيد تقسيماً
صحيحاً مع أن من شرطه أن تكون صفة كل قسم منقسمه عن قسمه لأن ذلك الشرط من حيث التقسيم
الانفصال الحقيقي أو مانع الجمع وهذا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وأن سالهم
لا يخلو عن السعادة والشقاوة وذلك لا يمنع اجتماع الأمرين في شخص باعتبارين فتكون أمافي قوله
وأما الذين سعدوا المنع الخلو فتجوز الجمع (قوله عطاء) مصدر مؤكد أي أعطوا عطاء والجملة حالية
(قوله ومعنى الاستثناء الخ) جواب عما يقال ما معنى الاستثناء في قوله الاما شاء ربك مع أن
أهل الجنة لا يخرجون منها أصلاً وكذا أهل النار لا يخرجون منها والاستثناء يفيد خروجهم لأن معنى
الآية أن كل أهل النار خالدون فيها في كل وقت الا الوقت الذي شاء الله عدم الخلود فيه وكذا يقال
في أهل الجنة ولا شك أن هذا يفيد أن هنا نزل وقتاً لا يخلد أحد فيه فيكون أهل كل دار خارجين منها
في ذلك الوقت وحاصل الجواب انه استثنى الفساق من الخالدين في النار باعتبار الاتهاء ومن
الخالدين في الجنة باعتبار الابتداء لانهم لم يبدؤوا مع السابقين فالخلود في حقهم ناقص باعتبار المبدأ
فظهر أن ما صدق الاستثناء في الاستثناءين واحد (قوله أن بعض الاشقياء لا يخلدون) كالعصاة
من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان أي وهذا كاف في حجة الاستثناء لأن صرف الحكم عن الكل
في وقت ما يكفي فيه صرفه عن البعض فصرف الخلود في النار عن كل واحد من أهلها يكفي فيه صرفه
عن البعض وهم فساق المؤمنين الذين لا يخلدون فيها (قوله والتأييد الخ) أي والاقامة في المكان
ابداً وقوله من مبدأ معين أي كالأذن لاهله في الدخول فيه وقوله كما ينتقض باعتبار الاتهاء أي كما
في الاستثناء الأول وقوله فكذلك باعتبار أي فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء أي كما في الاستثناء الثاني

فهم أي من أهل الموقف (شقي) مقضى
له بالنار (وسعيد) مقضى له بالجنة (فأما
الذين شقوا في النار لهم فيما زفير) اخرج
النفس بشدة (وشقي) رده بشدة (خالدين
فيها مادامت السموات والارض) أي
سموات الآخرة وأرضها أو هذه العبارة
كناية عن التأيد أي الاوقت مشيئة الله
(الاما شاء ربك) أي الاوقت مشيئة الله
تعالى (ان ربك فعال لما يريد) من تخليد
البعض كالفساق (وأما الذين سعدوا في الجنة
خالدين فيها مادامت السموات والارض
الاما شاء ربك عطاء غير مجذوذ) أي غير
مقطوع بل متدلاً الى نهاية ومعنى الاستثناء
في الأول أن بعض الاشقياء لا يخلدون
في النار كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا
بالعصيان وفي الثاني أن بعض السعداء
لا يخلدون في الجنة بل يفارقون المؤمنين الذين
سعدوا بالايمان والتأييد من مبدأ معين كما
ينتقض باعتبار الاتهاء فكذلك باعتبار

وذلك لعدم حصول التأييد من ذلك الوقت المعين ثم ان كلام الشارح هذا يقتضي أن الاستثناء الثاني من الخلود كالآل وان المعنى وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدون فيها في جميع الاوقات الا الوقت الذي شاء ربك عدم خلودهم فيه لمنع بعض الناس من دخولها حين الاذن لاهلها بالدخول والحاصل أن الاستثناء في الموضوعين من الخلود باعتبار ما تضمنه من الاوقات لانه يتضمن أوقاتا لا تنتمى لاسن الموصول وهو الذين لان الاستثناء منه يلزم عليه ايதாக ما على العاقل تأمل (قوله فقد جمع الانفس بقوله الخ) أي فقد جمع الانفس في التكلم بقوله لا تكلم نفس لان التكرار في سياق النفي نعم (قوله ثم فرق بينهم) أي بأن أوقع التباين بينهما يجعل بعضها شقياً وبعضها سعيداً بقوله فمسم شقي وسعيد وقد يقال ان هذا ليس من باب الجمع والتفريق لان المجموع في الحكم الذي هو التكلم الانفس والتفريق متعلق بأهل الموقف لان ضميرهم شقي وسعيد راجع الى انفس وأجاب الشارح لاهل الموقف وما كان يتم كون الآية من الجمع والتفريق الاول كان ضميرهم راجعاً الى انفس وأجاب الشارح في المولى بأن الانفس وأهل الموقف شيء واحد لان النفس في لا تكلم نفس تكرة في سياق النفي فتم كل نفس في ذلك اليوم والنفس في ذلك اليوم هي نفوس أهل الموقف فالتجديد المراد بالنفس بالمراد بأهل الموقف وحينئذ يعود الضمير على أهل الموقف كعوده على الانفس (قوله أحدهما أن يذكر أحوال انشيء مضافاً الى كل ما يليق به) المراد بالاضافة مطلق النسبة ولو بالاسناد لا خصوص الاضافة الخوية وهذا المعنى مغاير للتقسيم بالمعنى المتقدم لان ما تقدم أن يذكر كاستعداد أو لا يتم يضاف لكل ما يناسبه على التعيين بخلاف ما هنا فإنه يذكر المتعدد ويذكر كل واحد ما يناسبه (قوله كقول) أي قول أبي العباس المنبجي (قوله سأطاب حتى بالقنا وشايخ) القنا باثاق والنون جمع قناسة وهي الرح وفي بعض النسخ بالنبي بالقنا والقنا وهو المناسبات لشايخ قال الواحدى أراد بالنبي نفسه وبالشايخ قومه وجباة من الرجال الذين لهم على والالتزام وضع اللثام على الفم والالتزام في الحرب وكان ذلك من عادة العرب فيقول من طول ما التمرأى شتوا اللثام ماله الحرب وفي هذا اشارة الى كثرة حروبهم وفي ابن يعقوب ان طول اللثام عبارة عن لزومهم زى الكبرياء وأهل المروءة في عرفهم (قوله أشد وطأهم) أي شباهم على اللثام (قوله ودفاع ملم) أي مدافعة الامر العظيم النازل (قوله اذا شتوا) بفتح الشين أي حملوا على العدو وانقل هذا عبارة عن شدة نكابة الملاقاة لهم وبجزءه عن تحمل اذا هم (قوله لقيام واحد مقام الجماعة) أي في التكاية (قوله قليل اذا عتوا) أي لان أهل الجنة مثلهم في غاية القلة (قوله ذكر أحوال المشايخ) أي من القتل والخلة والكثرة والقلة (قوله وهكذا الى الآخر) أي نأضاف الى الكثرة حالة الشدة وأضاف الى القلة حالة العتة ولا يخفى ما اشتمل عليه هذا التقسيم من الطباق بذكر القلة والكثرة والخلة والقتل اذ بين كل اثنين منها تضاد (قوله استثناء أقسام النبي) أي بحيث لا يبقى للعقوب قسم آخر غير ما ذكر ومنه قول النخاسة الكامة اسم وفعل وحرف (قوله يجب لمن يشاء انما) قدم الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاء أو الانسان فكان ذكر الاناث الا ان هن من جملة ما لا يشاء الانسان اعم ثم انه لما حصل للذكر كسر جبهه بالتعريف لان في التعريف تنويه أي تعظيم بالذكر فكانت قال ويجب لمن يشاء انفس من الذين لا يخفون عليكم ثم بعد ذلك أعطى كلاماً من الجنس من التقديم والتأخير فقدم الذكور وأخر الاناث اشارة الى أن تقديم الاناث لم يكن لاستثنائهن التقديم بل لتوضيح آخر وهو اشارة الى أن الله يفعل ما يشاء لا ما يشاء العبد (قوله أو يزوجهم) من المزاوجة وهي الجمع أي أو يجمع لهم من الذكران والاناث (قوله ويجعل من يشاء عقباً) أي لا يولد له أصلاً انه علم بالحكمة في ذلك قد رعى ما يريد لا يعاصي عليه شيء مما أراد (قوله فان الانسان الخ) حاصله أن الآية قد تضمنت أن الانسان الذي شأنه الولادة يتقسم الى

قوله في المولى هكذا في النسخ ولعله في المطول وليجزر بالمراجعة اه

فقد جمع الانفس بقوله لا تكلم نفس ثم فرق بينهم بأن بعضهم شقي وبعضهم سعيد ثم قسم بأن أضاف الى الاشياء ما لهم من عذاب النار والى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله فأما الذين شقوا الى آخره (وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين أحدهما أن يذكر أحوال النبي مضافاً الى كل من تلك الأحوال (ما يليق به كقوله) الأحوال حق بالقنا وشايخ

سأطاب حتى بالقنا وشايخ ثم على الاعضاء (نقل) أشد وطأهم على الاعضاء (نقل) أشد وطأهم على الاعضاء (نقل) أشد وطأهم على الاعضاء

مسرعين الى الاجابة (ازاد عوا) الى كتابه مسرعين الى الاجابة (ازاد عوا) الى كتابه مسرعين الى الاجابة (ازاد عوا) الى كتابه

واحد مقام الجماعة (قليل اذا عتوا) ذكر واحد مقام الجماعة (قليل اذا عتوا) ذكر واحد مقام الجماعة (قليل اذا عتوا) ذكر واحد مقام الجماعة

أحوال المشايخ وأضاف الى القتل حال الملافة ما يناسبها بأن أضاف الى القتل حال الملافة ما يناسبها بأن أضاف الى القتل حال الملافة

والى الجنة حال الدعاء وهكذا الى الآخر (والثاني استثناء أقسام النبي كقوله تعالى) والى الجنة حال الدعاء وهكذا الى الآخر (والثاني استثناء أقسام النبي كقوله تعالى)

(ومنه) أي ومن المعنوي (التعريف وهو أن
 يتزعم من أمر ذي صفة) أي (آخر مثله
 فيها) أي مماثل لذلك الأمر ذي الصفة
 في تلك الصفة (مبالغة) أي لا جمل المبالغة
 وذلك (لكمالها) أي تلك الصفة (فيه) أي
 في ذلك الأمر حتى لا يبالغ من الاتصاف
 بتلك الصفة إلى حيث يصح أن يتزعم منه
 وهو (أقسام)

الذي لا يولد له أم لا والى الذي يولد له جنس الذكور فقط والى الذي يولد له جنس الاناث فقط والى
 الذي يولد له جنس الذكور والاناث معا فكأنه قيل الانسان اما أن لا يكون له ولد أصلا واما أن
 يكون له جنس الذكور فقط واما أن يكون له جنس الاناث فقط واما أن يكون له الجنس انما هو هذا
 تقسيم مستوف لا أقسام الانسان باعتبار الولادة وعدمها واعلم أن السر في التمام بأو المقتضية
 للمباينة في قوله تعالى أو يزوجهم ذكرانا واناثا دون الواو المقتضية للجمع كما ذكر فيما قبل هذا القسم
 ويعتده هو أنه لما عبر بالضمير في يزوجهم الراجع للطائفتين المذكورتين أو احدهما لم يقل ويحب
 ان يشاء أي بأول الإشارة للمباينة وأن هذا غير ما ذكر أول اذا المذكر أو لا هو الذكور فقط
 والاناث فقط بخلاف ما لو عبر بالواو فإنه يفيد أن الذي اختص بالذكور أو اختص بالاناث يجمع له
 بين الذكور والاناث وليس بصحيح لأن المراد كما مر ذكر كل قسم على حدة وأما الأقسام الاخرى فلما
 قال فيها يجب ان يشاء ويجعل من يشاء فعبّر بالظاهر عن الموهوب له وان جعل له فهم أنها أقسام
 مستقلة مختلفة في نفس الامر لأن اللفظ الظاهر اذا كثر أفاض المغايرة بخلاف الضمير ولما كانت مختلفة
 عطف بالواو تأسيسها على توافقهما في الوقوع واشتركا في النبوت كذا قيل لكن ترد أن يقال لم لم يقل
 أو يزوج من يشاء ذكرانا واناثا أي يجعل ان يشاء الذكور والاناث معا فيفيد المباينة ويجري الكلام
 على نسق واحد وقد يقال فائدة العدول عن التصریح بن يشاء في الجملة الثالثة إلى الضمير وتغيير
 اسلوب الكلام الإشارة إلى عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصطلاح فاده يس نقلا عن السيد وتأمله
 (قوله وهو أن يتزعم الخ) قال في الاطول هذا يشتمل بظاهره نحو واقبت من زيد وعرو أسدا ولا
 نحو واقبت من زيد أسدين أو أسودا فالاولى أن يقال وهو أن يتزعم من أمر ذي صفة أو أكثر أمر
 آخر أو أكثر مثله فيها انتهى قول الفري وهذا الانتزاع دائري العرف يقال في العسكر ألف رجل وهم
 في انفسهم ألف ويقال في الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب والمبالغة التي ذكرت
 وأخذت من استعمال اللفظ لا من اللفظ لا يفعلون ذلك الا للمبالغة (قوله آخر) هو بالرفع نائب فاعل
 يتزعم وأشار الشارح بتقدير أمر إلى انه صفة محذوف (قوله أي لا جمل المبالغة) أي أن الانتزاع
 المذكور يرتكب لا جمل افادة المبالغة أي لا جمل افادة تلك بالغت في وصف المنتزع منه بتلك الصفة
 (قوله وذلك) أي مذكور من المبالغة لكمالها الخ فهو علة للعلة ويحتمل أن المراد وذلك أي
 ما ذكر من الانتزاع لا جمل المبالغة لكمالها الخ فهو علة للمعلل مع علة وانما قدر الشارح ذلك إشارة
 لدفع ما قد يتوهم من أن فيه متعلق بالمبالغة وانما هو متعلق بكمالها ويصح أن يجعل لام لكمالها بمعنى
 في صفة للمبالغة أي لا جمل المبالغة في كمال تلك الصفة فيه (قوله لكمالها فيه) أي لا ادعاء كمال
 تلك الصفة في ذلك المنتزع منه وانما قلنا لا ادعاء الكمال للإشارة إلى أن اظهار المبالغة بالانتزاع
 لا يشترط فيه كون الصفة كمالا في ذلك الامر بحسب نفس الامر بل ادعاء كمالها فيه كاف سواء طابق
 الواقع أم لا ووجه دلالة الانتزاع على المبالغة المبينة على ادعاء الكمال ما تقر في العقول من أن
 الاصل والمنشأ هو مثل يكون في غاية القوة حتى صار يفيض بشأ لانه فاذا أخذ موصوف بصفة من
 موصوف آخر بها فهم انك بالغت في وصفه حتى صيرته في منزلة هي أن من كانت فيه تلك الصفة صار
 متصفا بتزعم اسماله عنه فهي فيه كأنها تفيض بشأ لانه بالقوتها كما تفيض الاشعة عن شعاع الشمس
 وكما يفيض الماء عن ماء البحر والى هذا يشير قول الشارح حتى كأنه أي الامر المنتزع منه بلغ الخ
 (قوله الى حيث) أي الى مرتبة يصح الخ (قوله وهو أقسام) أي سبعة لأن الانتزاع اما أن
 يكون بحرف أو بدون حرف اما من أو الباء أو في والباء ما دخل على المنتزع منه أو على المنتزع
 وما يكون بدون حرف اما أن يكون لا على وجه الكناية أو يكون على وجهها ثم هو اما انتزاع من غير
 المتكلم أو انتزاع من المتكلم نفسه فهذه أقسام سبعة أشار المصنف اليها ولا مثلها فيما يأتي

(قوله بن التبريدية) جعل بعضهم التبريدية برأسه لكلمة من والاسم انها ابتدائية كما أن
باء التبريدية بباء المباحية فانه عبد الحكيم وتدخل من على المنتزع منه ولم يوجد دخولها على المنتزع
بخلاف الباء كذا في الاطول قال العلامة المعقوبي والمناسب لمن حيث دخلت على المنتزع منه أن
تكون للابتداء لأن المنتزع مبتدأ وثاني من المنتزع منه الذي هو مدخول من وأما جعلها بالبيان
فلا يفيد المبالغة لأن بيان شيء بشئ لا يدل على كمال المبين في الوصف بخلاف جعل شيء مبتدأ
ومبتدأ الذي وصف فانه يدل على كمال ذلك الشيء باعتبار ذلك الوصف فاذا قيل لي من فلان صديق جيم
فكأنه قيل خرج لي من فلان وإتاني منه صديق آخر ولا شك أن هذا يفيد المبالغة في وصف فلان
بالصدقة (قوله لي من فلان صديق جيم) أي لي صديق جيم ثاني من فلان أي مبتدأ أو منتزع منه
(قوله أي قريب) تفسير للجهيم لقول الصحاح جيمك قريبك الذي تهتم لأمره (قوله من الصدقة)
أي من مراتبها وقوله حدثا أي مكانا ومرة وقوله سمع معه أي سمع بمصاحبته لا تصاف بذلك الحد
من الصدقة (قوله أن يستخلص منه) أي ينتزع منه ويستخرج منه (قوله فهو قولهم) أي في مقام
المبالغة في وصف فلان بالكرم (قوله لئن سألت فلانا لتأبى به البحر) يصح أن تكون الباء للمصاحبة
أي لتأبى البحر مع أي شخص كرميا كالبحر مصاحبا له ويصح جعلها للتبعية أي لتأبى بسببه البحر
أي لشخصا آخر كالبحر مع أي شخص لا يوجد بحر آخر مجزأ عنه مما تلاه في كونه يسأل (قوله بالغ الماخ)
أي بناء على أن المراد بالسؤال في قوله تأبى به البحر سؤال دفع الحاجة فيكون التشبيه بالبحر
في السباحة ويحتمل أن يكون السؤال لدفع الجهل فيكون التشبيه بالبحر في كثرة العلم (قوله في المنتزع)
أي على المنتزع لا على المنتزع منه كما في القسم الذي قبله (قوله وشوها) أي ورب فرس وشوها
(قوله أولها أصابها من شدة الحرب) أي من الضربات والفتحات وأوشوع الخلاف وذلك
لأن الشو قد قيل تدفع الوجه لشدته لا شدة جمع شدة وهو جانب الفم وقيل قبح الوجه لما أصابه من
شدة الحرب والوصف بالشو هو نسبة الساذكروان كان قبيحا في أو سر لكنه يستحسن في الخيل لأنه يدل
على انها مما يعده لشدة أثرها وأدائها وأنها مما يجزب العلاقة في الحروب ولتصادم وذلك كل
فيها (قوله إلى صارخ الرغى) أي إلى الصارخ الذي يصرخ في مكان الرغى والرغى الحرب والصارخ
الذي يصرخ في مكان الحرب هو الذي يصيح وينادي الفرسان لحضور الحرب والاجتماع اليه لاغاثة
(قوله لامة) بالحرزة الساكنة وقد تسم (قوله والباء للاستلاب والمصاحبة) أي معانقة
بجذوف على انها مجرورة هي محل الخيال من الجور وفي أي تعد وفي حالة كوني مصاحبا مستلما
آخر وليست الباء التبعية وتأسيس قوله مستلما يدل على الباء في قوله لي لأن ذلك يفوت التبريدية ولا بد
لا يدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر إلا إذا كان مفيدا للاشارة ولا تسمية متعلقة بتعد
لأن المعنى حينئذ تعد وفي بسبب مستلما وحينئذ فيكون المستلما الذي هو المنتزع سببا للجور منه
والمنتزع هو أن الجور منه سبب ومنشأ لا العكس نعم يمكن اعتبار التسمية كشكف والله بأن تدعى
المبالغة حتى صار الأصل والسبب فرعاً ومسببا وأعمال يعمل على ذلك لأن المبالغة المفيدة للتبريد
تكتفي في الحسن ومتى ما زيد عليها ما وجب العكس صار الكلام كالحز و صار في غاية البرودة كما يشهد
بذلك الذوق السليم (قوله والمصاحبة) تفسير مراد للاستلاب والاولى حذف الملازمة (قوله
مثل الفتيق) قال سم الظاهر أنه صفة مستلما فترية منه وقال المعقوبي بالجر صفة له وهاء والفتيق
بالفتاواتون ثم باء فتمت وقاف وقوله وهو القيل المكرم أي الفعل من الابل الذي ترك اشد ركوبه
تكرمه وقوله المرحل أي المرسل عن مكانه أي أنه مطلق وغير مربوط في محل فتمت شبهة الفرس بالفعل
المدكور في القوة وعدم القدرة على المسامحة (قوله من رحل البعير) يشهد الخ وقوله
المنفصلة أي اطلقه وقوله وأرسله نفسه (قوله بالغ في استعداده للحرب) أي بجلازته ليس

منها ما يكون بين التبريدية (نحو قوله)
لي من فلان صديق جيم أي قريب جيم
لا صد (أي بلغ فلان من الصدقة حتما)
مع (أي مع ذلك الحد) (أن يستخلص منه)
أي من فلان صديق (ومنها ما يكون بالباء التبريدية
في الصدقة على المنتزع منه (نحو قوله)
سألت فلانا لتأبى به البحر بالغ في انصافه
بالسباحة حتى انتزع منه بحر في المنتزع
(ومنها ما يكون بسؤال به البحر) بالغ في انصافه
(في قوله وشوها) أي فرس قريب المنظر
(في قوله أولها أصابها من شدة الحرب)
استعداده أنها أولها أصابها من شدة الحرب
(قوله إلى صارخ الرغى) أي نسرته (في إلى صارخ
الرغى) أي استغوث في الحرب (بمستلما)
أي لا بس لامة وهي الدرع والباء للاستلاب
والمصاحبة (مثل الفتيق) هو الفيل المأبسة
(المرحل) من رحل البعير أي من نفسه مستعد
وأرسله أي تعد وبنى به من نفسه مستعد
الحرب بالغ في استعداده للحرب

قوله وعدم القدرة الخ كذا في النسخة
الاولى أن يكون والقدرة الخ باسقاط كلمة
تأمل أمه

اللائمة وغيرها من آلات الحرب (قوله حتى انتزع منه آخر) أي حتى صار بحيث يخرج منه
 مستعد آخر يصاحبه (قوله في المنتزع منه) أي على المنتزع منه في معنى على (قوله أي
 في جهنم) تفسير للضمير الجار وروى في قوله وهي أي جهنم نفسها (قوله لكنه انتزع منها دار أخرى
 الخ) حاصله أنه يولج في اتصافها بكونها دارا ذات عذاب مخلد حتى صارت بحيث تفيض وتصدر عنها
 دار أخرى مثلها في الاتصاف بكونها دارا ذات عذاب مخلد فكانه قبل ما أعظم تلك الدار في لزومها
 لهم وعدم انفكاك عذابها عنهم وكونها لا تضعف مع طول الخلود ولا تنفد بتصرم الأعوام حتى أنها
 تفيض دار أخرى مثلها في اللزوم وقوة العذاب بلا ضعف مع التخليد (قوله هو بلا الخ) على أنه لا انتزع
 الدار الأخرى منها (قوله ومبالغة في اتصافها بالشدّة) بحث فيه بعضهم بأن انتزع دار الخلد بقيد
 المبالغة في الخلود لا في شدّة العذاب لأن يقال اتصافها بالخلود يستلزم شدّة العذاب فانترع منها دار
 أخرى مثلها في شدّة العذاب وفي كونها مخلد فيها انتهى قال العصام يمكن أن لا تكون في هنا
 فلا انتزع بل لا فائدة أن دار الكفار منزلة عنهم بعض جهنم لأن كثير منهم متفقون بالفسق من المسلمين بل
 هي أوسع من أن يشغلها جميع من دخلها قال تعالى يوم نقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من
 مزيد (قوله بدون توسط حرف) أي بل يؤتى بالمنتزع على وجه يفهم منه الانتزع بقرائن الأحوال
 من غير حرف مستعان به على إفادة التجريد (قوله نحو قوله) أي قول الشاعر وهو قتادة بن مسلمة
 الحنفي نسبة إلى حنيفة قبيلة (قوله فأن بقيت) أي حيا وقوله لا رحلت أي لا سافرت وقوله بغزوة
 الباء للسببية أو بمعنى اللام كما هو في بعض النسخ (قوله تحوى الغنائم) قال في المطول الجلالة صفة
 الغزوة أي تجمع تلك الغزوة الغنائم أي يجمع أهل تلك الغزوة الغنائم وأما منهم قال العصام ويحتمل أن
 ضمير تحوى للخطاب أي تحوى أنت ويحتمل أن يكون فيه التفات من التكلم في قوله أن بقيت لا رحلت إلى
 الخطاب في قوله تحوى الغنائم أي أحوى بها الغنائم وأما على كلام الشارح من أن ضمير تحوى للغزوة
 فلا التفات فيه ولا التفات انما هو في أو يموت كريم (قوله منصوب بانتمار أن) أي لوقوعه بعد
 أو التي بمعنى الأي لكن إن مات كريم فلا تحوى الغنائم وما ذكره من النصب هو الرواية في البيت والا
 فيجوز رفعه بالعطف على تحوى يحذف العائد أي لا رحلت لغزوة تحوى الغنائم أو يموت فيها كريم
 أي أو يستشهد فيها بالقتل (قوله يعني نفسه) أي أن الشاعر يعني بالكرم نفسه أي لا بمعنى
 الكلام كما أفاده السياق أني أسافر لغزوة أمان أجمع فيها الغنائم أو أوت (قوله من قبيل
 الالتفات الخ) أي وحينئذ فلا يكون من قبيل التجريد لأن الالتفات مبنى على الاتحاد والتجريد
 مبنى على التعدد وما متباينان وذلك لأن المعنى المعبر عنه في الالتفات بالطريق الأول والثاني
 واحد والمعبر عنه باللفظ الدال على المنتزع منه وباللفظ الدال على المنتزع متعدد بحسب الاعتبار إذ
 يقصد أن المجزئ شي آخر غير المجزئ منه (قوله قلنا لا يشافي الخ) أي قلنا الالتفات لا يشافي التجريد
 (قوله على ما ذكرنا) أي على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد فإنه قد يقتضى أنه قد يجامعه
 الالتفات إذا المراد بالاعتقاد الالتفات في نفس الأمر لا الاتحاد فيه وفي الاعتبار والمراد
 بالتعدد في التجريد التعدد بحسب الاعتبار لا في نفس الأمر أيضا حتى يشافي الالتفات والحاصل أن
 ما في البيت تجريد نظر المتغير الادعائي والتفات نظرا للاتحاد الواقعي وفي بعض الحواشي
 ليس مراد الشارح بعدم سناغة الالتفات للتجريد أنه يجوز اجتماعهما في لفظ واحد فصدا بل مراده
 أن الالتفات لا يشافي احتمال التجريد فكما صح في البيت الالتفات يصح فيه التجريد على البدلية لأعلى
 الاجتماع وذلك لأن من المواد ما يصلح لتعدد التجريد فقط ومنها ما يصلح للالتفات فقط ومنها ما يصلح
 لهما معا فالأول كما تقدم في قواهم لي من فلان صدق جميع إذا معنى للالتفات فيه للاتحاد الطرفين فيه
 اذ هما معا غيبة والثاني كقوله تعالى انا اعطيناك الكتاب فليدفع لك أذا معنى للانتزع والتجريد

حتى انتزع منه آخر (ومنها) ما يفسد كون
 بدخول في المنتزع منه (نحو قوله تعالى
 لهم فيها دار الخلد أي في جهنم وهي دار
 الخلد) لكنه انتزع منها دار أخرى وجعلها
 معدة في جهنم لأجل الكفار فهو بلا صرها
 ومبالغة في اتصافها بالشدّة (ومنها) ما يكون
 بدون توسط حرف (نحو قوله فأن بقيت
 لا رحلت بغزوة تحوى) أي تجمع الغنائم
 أو يموت (كريم) منصوب بانتمار أن أي
 معالفة في كرمه فان قيل هذا من قبل
 الالتفات من التكلم إلى الغيبة قلنا لا ينافي
 التجريد على ما ذكرنا

فيه بأن يقال انتزع تعالى من ذاته رباعية في ربوبية النبي صلى الله عليه وسلم لأنه يلزم الأمر
بالصلاة للرب المنتزع والثالث كالمثال الذي نحن بصدد البحث فيه وهو اثبتت لارحان بغزوة الخ
فإن المتكلم بهذا الكلام يحتمل أنه قد المبالغة في وصف نفسه بالكريم حتى انتزع من نفسه كريماً آخر
فيكون تجريد أو يحتمل أنه أراد التلطف في التعبير وتحويل الكلام من اسلوب الى اسلوب آخر جديد
فيكون التفتان أو ما يكون الالتفات والتجريد بحجة إن في مادة قد ما فلا يصح انتهى كلامه قال العلامة
عبد الحكيم والصواب أن اجتماعهما واقع في صورة يكون الاسلوب المنقول اليه دالاً على صفة كما
فيما نحن فيه فهو يعني قوله كريم الالتفات من حيث أنه اتقل من التكلم للقيمة وتجريد من حيث التعبير
بصفة العفة لأجل المبالغة في الكرم ولا يريد ما قيل أن الالتفات يقتضي الاتحاد والتجريد يقتضي
التغاير ولو ادعاء بينهما تناف لانه انما يلزم ذلك لو كان اعتبار المتنافيين من جهة واحدة بحسب
اقتضاء المقام وهذا ليس كذلك لما علمت أن الالتفات من حيث أنه اتقل من التكلم للقيمة لأجل
تجديد الاسلوب والتجريد من حيث التعبير بصفة العفة لأجل المبالغة في الكرم مثلاً أه وهذا
تعلم أن قول الشاعر قلنا لا ينال في التجريد معناه قلنا أن الالتفات لا ينال في التجريد وأنه يجوز اجتماعهما
معاً في مادة قد ما والحاصل أن التنافي انما يأتي لو كان المقام مقتضياً لهما جهة واحدة وأما
اجتماعهما في مادة كل واحد باعتبار فلا ضرر فيه (قوله على ما ذكرنا) فيه أنه لم يترض لعدم
المنافاة سابق فلا ولي لا ينال في التجريد بالمعنى المذكور وقد يجب أن المراد على مقتضى ما ذكرنا من
تعريف التجريد كما مر (قوله فيكون من قيل لي من فلان صديق كريم) أي فيكون مثله من جهة أن
من داخله على المنتزع منه في كل ذلك لأن التقدير كالمذكور (قوله وفيه نظر) أي وفي هذا التقليل نظر
(قوله لحصول التجريد وقام المعنى بدون هذا التقدير) أي ومن المعلوم أن تقدير شيء زائد في الكلام
انما يحتاج اليه عند عدم قام المعنى بدونه وانما كان هذا الكلام يفهم منه أن المتكلم جرد من نفسه
كريماً آخر بلا تقدير الجبرورين لانه عادل بين كونه يحوى الغنائم أو يموت الكريم والجاري على اللسان
أن يقال لا بد لي من الغنية أو الموت فيفهم منه أن المراد بالكريم نفسه والمدح المستفاد من التعبير
بلفظ الكريم يقتضي المبالغة المحضة للتجريد (قوله ومنها ما يكون بطريق الكناية) أي معجوباً
بطريق الكناية أي تجريد مع كناية بأن ينتزع المعنى ثم يعبر عنه بكناية كأنه يعبر عنه بعسر (قوله نحو
قوله) أي قول الشاعر وهو الأعشى (قوله المطى) جمع مطية وهي المركوب من الابل (قوله
ولا يشرب كأساً بكف من بخلا) أي بكف من هو موصوف بالخيل وحاصله أن ذلك الممدوح وهو
الخطاطب من أهل الشرب والتأن أن الانسان يشرب بكف نفسه فانترع الشاعر من ذلك الممدوح
شخصاً كريماً يشرب من كفه الممدوح مباينة في كرمه فصار الاصل ويشرب بكف كريم ثم عبر عن ذلك
المعنى بالكناية بأن أطلق اسم المزموم وهو نقي الشرب بكف الخيل وأريد الا لازم وهو الشرب بكف
الكريم فالجواب قدّم على الكناية قصد الكناية في توجيه كون التركيب محتوي على ما يندم توجيه
الكناية كما فعل الشاعر فقله أي يشرب الكأس بكف الجواد إشارة للمعنى الكناية والكأس اناء
مملوء من خمر (قوله انتزع) أي اشاعره وقوله منه أي من الخطاطب وقوله جواد أي آخر غير الخطاطب
الممدوح وقوله يشرب هو أي الممدوح وقوله بكف أي بكف ذلك الجواد المنتزع (قوله على طريق
الكناية) أي رجزى في افادة هذا المعنى على طريق الكناية حيث أطلق اسم المزموم الذي هو نقي
الشرب بكف الخيل على الا لازم وهو الشرب بكف الكريم ومعلوم أنه يشرب بكف نفسه فيكون
المراد بالكريم نفسه فغيره (قوله لانه اذا نقي الخ) أي وبسان جريانه على طريق الكناية أن
الخطاطب اذا نقي عنه الشرب بكف الخيل بقوله ولا يشرب كأساً بكف من بخلا فقد أثبت له الشرب
بكف كرم وذلك لأن الخطاطب لما انتزع في نفسه الأمر لكونه من أهل الشرب ولم يكن شرباً

(قوله تقديره أو يموت من كريم) فيكون
من قيل لي من فلان صديق كريم فلا يكون
فهما آخر (وفي فيه نظر) لحصول التجريد
وقام المعنى بدون هذا التقدير (ومنها)
ما يكون بطريق الكناية (نحو قوله)
لا يشرب كأساً بكف من بخلا
بشرب كأساً بكف من انتزع
أي يشرب الكأس بكف هو بكفه على طريق
منه جراداً يشرب بكف الخيل
الكناية لانه اذا نقي عنه الشرب بكف الخيل
فقد أثبت له الشرب بكف كريم

يكف بخيل فقد كان يكف كريم اذ لا واسطة بينهما (قوله فهو ذلك الكريم) أي فهو حينئذ ذلك
الكريم في نفس الامر والحاصل أن الشاعر قد جرد كرميا آخر من الخطاب وكفى عن شربه بكفه
المستلزم له بنى الشرب بكف الخيل ولا منافاة بين الكفاية وكون المكفي عنه مجردا من غيره فإنه
صكه ابصح التعبير عن الجرد بالتصريح يصح بالكفاية فلو امتنع التعبير عن الجرد بالكفاية لاستنع
بالتصريح (قوله وقد خفي هذا) أي كونه انتزع منه جوادا على طريق الكفاية الذي يفهم
منه اجتماع التجريد والكفاية (قوله على بعضهم) هو العلامة الخاطئة (قوله فزعم الخ)
حاصله أن الخطأ في زعم أن كلام المصنف في جعل هذا أي قوله ولا يشرب كأسا يكف من بخلا تجريدا
في الكفاية لا يصح لأن الخطاب في قوله ياخير من يركب المطي أن كان لنفسه فهو تجريد لأنه صير نفسه
أمامه مخاطبا وانما يصيرها كذلك بالتجريد وإذا كان هذا تجريدا فقول ولا يشرب كأسا يكف من بخلا
كفاية عن الكريم فيكون وصفا للجرد ولا ولا تجريد في الكفاية نفسها لأن التجريد وقع أولا والكلام
في كون الكفاية تنظم تجريدا مستقلا ولم يوجد على هذا وان كان الخطاب لغيره كان قوله ولا يشرب
كأسا يكف من بخلا كفاية عن الكريم الذي هو ذلك الخطاب بواسطة دلالة على أنه يشرب بكف
كريم مع العلم بأن الكف كنهه وليس من التجريد في شيء (قوله وأقول) أي في الرد على ذلك البعض
(قوله الكفاية لا تنافي التجريد) ردا لقوله والافليس الخ وقوله لو كان الخطاب لنفسه الخ ردا لقوله
أن كان الخطاب لنفسه فهو تجريد وحاصل كلام المصنف اختيار أن الخطاب لغيره والتجريد حاصل
وكونه كفاية لا ينافي التجريد وأن كون الخطاب لنفسه صحيح والتجريد حاصل معه إلا أنه لا يصح حمل
كلام المصنف عليه لأنه لا يكون حينئذ قسما برأسه والمصنف جعله قسما برأسه (قوله ومنها)
مخاطبة الانسان نفسه أي من أقسام التجريد ما تدل عليه مخاطبة الانسان لنفسه لأن مخاطبة
انسان من انواع التجريد وانما تدل عليه وذلك لأن الخطاب يكون أمام الانسان ولا يخاطب
نفسه حتى يعلمها أمامه ولا يخاطبها أمامه حتى يجرد منها شخصا آخر يكون مثل في الصفة التي سبق لها
الكلام فيمكن من مخاطبة وجهها بخاطبة الانسان نفسه تستلزم التجريد (قوله مثلا في الصفة
التي سبق الخ) أي كنهه المثل والتمثيل في البيت الآتي (قوله لا خيل عندك تهمي ولا مال)
أي لا خيل ولا مال عندك تهديهما داح فإذا لم يكن عندك شيء من ذلك توأسي به المادح فواسه
بحسن النطق (قوله أي الغنى) تفسيره لجمال والمعنى فليحسن النطق بالاعتذار بالفقر
على عدم الاهداء ان لم يكن الجمال الذي هو الغنى على الاهداء اليه لعدم وجدانه وعبارة الاطول
المراد بالجمال والفقر والمعنى فليحسن النطق بالاعتذار بالفقر على عدم الاهداء ان لم يكن الجمال الذي
هو انفق على الاهداء اليه وفيه أن الفقر لا يساعد ولا يعين على الاهداء وانما الذي يساعد ويعين
عليه الغنى الذي هو عادمه فتأمل (قوله المقبولة) أي وهي الاغراق والتبليغ وبعض صور الغلو
(قوله ان المردودة الخ) على المحذوف أي وقد بالمقبولة لأن المردودة وهي بعض صور الغلو
لا تكون الخ لأن الغلو كما سمى أي ان كان معه الفظ يقر بها من العدة أو تضمنت نوعا حسنا من التخييل
أو خرجت بخارج الهزل والخلاعة قبلت والاردت (قوله وفي هذا) أي التقييد بالمقبولة (قوله
أن المبالغة مقبولة مطلقا) أي سواء كانت تليغا أو اغراقا أو غلوا وذلك لأن حاصلها أن يثبت
في الشيء من القوة أو الضعف ما ليس فيه وخير الكلام ما بولغ فيه وأعذب الحديث كذب مع ايهام
العدة وظهور المراد وحينئذ فيكون من الحسنات مطلقا وانما قلنا مع ايهام العدة وظهور المراد لأن
الكذب المض الذي قصد ترويح ظاهره مع فساد لم يقل أحد من العقلاء أنه مستحسن (قوله
وعلى من زعم انها مردودة مطلقا) أي لأن خير الكلام ما خرج الحق وجاء على منهج الصدق
ولا خير في كلام أوهم كذبا أو حذقه كإيهامه له قول حسان رضى الله عنه

وبه علم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم
وقد خفي هذا على بعضهم فزعم أن الخطاب
ان كان لنفسه فهو تجريد والافليس من
التجريد في شيء بل كفاية عن كون المصدوح
تجريدا وأقول الكفاية لا تنافي التجريد
على ما قرنا ولو كان الخطأ في قوله (ومنها)
لم يكن قسما بنفسه (وبين التجريد
مخاطبة الانسان نفسه) وتفسر شخصا آخر مثله
في ذلك أن يتنزع من نفسه كلاما ثم يخاطبه
في الصفة التي سبق لها أي الغنى
(قوله لا خيل عندك تهمي ولا مال)
فليس عندك شيء من نفسه شخصا آخر مثله في فقد
انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد
الجيل والمال مخاطبة (ومنها)
الغنى (المبالغة المقبولة) لأن المردودة
لا تكون من الحسنات وفي هذا الإشارة إلى
الرد على من زعم أنها مردودة مطلقا
مطلقا وعلى من زعم أنها مردودة مطلقا

وانما اشعر بآثار المرء يعرضه * على المجالس ان كيسان حقا
فان اشعريتا انت قائله * بيت يقال اذا انشدته صدقا

والذي فيه مبالغة لا صدق فيه فهو ليس من اشعريتا فهذا قولان مطائنان والمختار ان المبالغة
منها مقبولة ومنها مردودة كما اشار اليه المصنف (قوله ثم انه فسر مطلق المبالغة) أي ولذا أتى بالاسم
الظاهر فقال والمبالغة الخ ولم يأت بالضمير بحيث يقول وهي اثلا يعود على المقبولة (قوله مطلقا)
أي سواء كانت مقبولة أو مردودة (قوله أن يدعى لوصف) ضمن يدعى معنى يثبت فمذهبه باللام
أي أن يثبت لوصف بالدعوى لا بالتحقيق وقوله بلوغه نائب فاعل يدعى أي أنه بالغ وقوله في الشدة
الخ في معنى من أي بلغ ووصل من مراتب الشدة أو الضعف حدا أي طرفا ومكانا مستحيلا أو مكانا
مستبعدا يقرب من الحمال والامثلة المذكورة كلها لا شدة ولم يثل للضعف (قوله حدا مستحيلا) أي
عقلا وعادة كفي انغلاق أو عادة لا عقلا كفي الاغراق وقوله أو مستبعدا أي بأن كان ممكنا عقلا وعادة
الا أنه مستبعد كفي التبليغ (قوله وانما يدعى ذلك) أي بلوغ الوصف لذلك المنزلة تدفع بوجه أن ذلك
الوصف غير متناه فيه أي غير بالغ فيه النهاية بل هو متوسط أو دون المتوسط وأتى انشراح بذلك اشارة
الى أن قول المصنف لثلاثين ليس داخل في حد المبالغة بل التعريف ثم بدونه وأنه بيان للعلة التي
تعمل التبليغ على ايجاد المبالغة وبه اندفع ما يقال ان المبالغة المطلقة لا يشترط فيها ذلك واختار
العصام في الطول أن هذا التعليل من جملة الخد وأنه احتج بذلك عن دعوى بلوغ الوصف حدا
مستحيلا أو مستبعدا مع الغفلة عن قصد دفع الظن المذكور فلا تكون مبالغة والحاصل أن الدعوى
المذكورة ان قصد دفع الظن المذكور كانت مبالغة وان لم يقصد به اذالك بل غفل عن ذلك قصد
فلا تكون مبالغة هذا محمل كلامه (قوله وتذكر الضمير) أي في فيه (قوله بتأثير عوده الى أحد
الآخرين) أي فكأنه قال لثلاثين أنه غير متناه في أحد الآخرين والاحد مذ كرم فرد وظاهر
كلامه أنه اذا ذكر متعاطيان بأو بعد الضمير على احدهما مطلقا وهو ما اقتضاه كلام كثير ونقل
السيوطي في النكت عن ابن هشام أن افراد الضمير في المتعاطيين بأو اذا كانت للاهم كانت قول جاني
زيد أو عمرو فأكرمه اذ معنى الكلام جاءني أحد هـ ما فأكرمت ذلك الاحد فان كانت للتقسيم عاد
الضمير عليهم معا كما في قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهم لما حكمها حكم الواو في وجوب
المطابقة (قوله في التبليغ) هو مأخوذ من قولهم بلغ الشارس اذا مديته بالعنان ليزداد الفرس
في الجري (قوله والاعراق) مأخوذ من قولهم اعترق الفرس اذا استوفى الحدة في جريه (قوله
والغلق) مأخوذ من قولهم غلق في الشيء اذا تقيح وزال حده فيه (قوله لا يجوز الاستقراء) أي
الخطأ عن الدليل العقلي وقوله بل بالدليل القطعي أي مع الاستقراء وفي نسخة العقلي (قوله
وذلك) أي وبيان ذلك أي انحصار المبالغة في الاقسام الثلاثة بالدليل العقلي (قوله لان الذي)
أي وهو بالغ الوصف الى النهاية شدة أو ضعفا (قوله قتيبيخ) أي فدعوى بلوغه ما ذكر
تسمى تبليغا لان فيه شدة الزيادة على المقدار المتوسط فناسب معناه الدعوى المنتهية (قوله كقولك)
أي كقول الشاعر وهو امرؤ القيس يصف فرس له بأنه لا يعرق وان أكثر العدو (قوله
فصادى عداء) أي راني ذلك الفرس يقال والى بين الصيدين اذا جرح احدهما على اثر الآخر
في طاق واحد أي اذا اتى احدهما على وجه الارض اثر الآخر في شوط واحد من غير أن يتخلله
وقفة واحدة ونحوها (قوله بين نور) متعلق بعادى أي والى بين نور ونجدة أي سرع احدهما أي
أنشده على وجه الارض على اثر الآخر في طاق واحد أي شوط واحد (قوله دراك) بكسر الهمزة
على وزن كذب قال سم والظاهر أنه تأكيده لقوله عداء لان معنى التتابع يفهم من الموالاة خصوصا
مع اعتبار انكون على اثر فيسار ذكر بعض شراحيه ديوان امرئ القيس انه لم يرد الموالاة بين نور ونجدة

ثم انه فسر مطلق المبالغة وبين أقسامها
والمقبول منها والمردود فقال (والمبالغة)
مطلقا (أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة
أو الضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا) وانما
يدعى ذلك (لثلاثين أنه) أي في الشدة أو الضعف
(غير متناه فيه) (وتذكر الضمير) (والتعريف)
وتذكر الضمير (والتعريف) (والتعريف)
احد الآخرين (والتعريف) (والتعريف)
في التبليغ (والتعريف) (والتعريف)
الاستقراء بل بالدليل القطعي وذلك (والتعريف)
المتدعي ان كان ممكنا عقلا وعادة قيل
كقولك (والتعريف) (والتعريف)
الاول الا بن الصديق بهر مع أحد هـ ما على
اثر الآخر في طاق واحد (والتعريف) (والتعريف)
الذكر من نور الوحش (والتعريف) (والتعريف)
فيها (دراك) أي متابعا

فقط وانما أراد الله من النعاج والنيران والدليل على ذلك قوله درا كاولو اراد ثورا ونجبة فقط
 لا ينبغي بقوله فعادى عداء وانما يريد أن الموالات بين الصيدين اتبع بعضهم بعضا فبقوله أنه قتل الكثير
 في طلق واحد وحيد فهو غير تأكيده لقوله عداء تأكل (قوله فلم ينفع) أي لم ينجح ذلك الفرس
 الذي عادى بين الصيدين بخروج ماء أي عرق واعلم أن نضح أن كان بعضه رش كان من باب ضرب
 وان كان بعضه رشح كما هنا كان من باب قطع (قوله فيغسل) يحتمل أنه أراد بالغسل المنقى غسل العرق
 ويكون تأكيده المنقى العرق ويحتمل أنه أراد به الغسل بالماء القراح أي لم يصعبه وسخ العرق وأثره
 حتى يحتاج للغسل بالماء القراح (قوله ادعى أن فرسه ادرك ثورا ونجبة) أي أثارا ونجبا على
 الاحتمالين السابقين في قوله دراكا (قوله في مضمار) أي في شوط (قوله وهذا) أي ما ادعاه
 من عقلا وعادة أي وان كان وجود تلك الحالة في الفرس في غاية الندرة عادة (قوله وان
 كان) أي المسمى وهو بلوغ الوصف الى النهاية ثمرة أو ضعفا (قوله فاغراق) أي قد عوى بلوغه
 الى حيث يستحيل بالعادة تسمى اغراق لان الوصف بلغ الى حد الاستغراق حيث خرج عن المعتاد
 فتناسب معناه اللغوي المتقدم (قوله كفوله) أي الشاعر وهو عربون الايهام التغلبي (قوله
 مادام فينا) أي مادام متقيما فينا أي معنا وفي مكاتنا (قوله حيث مالا) أي حيث رحل عنا
 وسكن مع غيرنا واتباع الكرامة له ارسالها اليه وبهتافي أثره فقد ادعى الشاعر أنهم يكرمون الجار
 في حالة كونه متقيا عندهم وفي حالة كونه مع غيرهم وارتحالهم عنهم فالوصف المبني فيه كرمهم
 ولا شك أن اكرام الجار في حالة كونه مع الغير وارتحالهم عنهم محال عادة حتى انه يكاد أن يتحقق بالجمال
 عقلا في هذا الزمان لان طباع النفوس على الشح وعدم مراعاة غير المكافأة واعلم أن هذا البيت انما
 يصلح مثلا لا غراق اذا حمل قوله وتبعه الكرامة حيث مال على أن المراد ارسال الاحسان اليه
 الدافع لحاجته وساجدة عياله بعد ارتحالهم عنهم وكونه مع الغير وأما أن حمل على أن المراد اعطاء الجار
 الزاد عند ارتحالهم وسفره الى أي جهة فلا يصلح مثلا لان هذا لا يستحيل عادة اذ هذا شأنه عند
 الاسخياء وأصحاب المروءات (قوله وهذا مقبولان) أي لعدم ظهور انكذب فيه مما الموجب للرد
 واعلم أن ما ذكره من المقبول والمردود انما هو بالنظر الى البديع واعتبارات الشعر وأما بالنظر
 للبيان فالشكل مقبول لانها ليست جارية على معانيها الحقيقية بل كليات أو مجازات بالنظر للمواد
 والامثلة فقوله تعالى يكاد زيتها يضيء يحجاز مركب عن كثرة صفاته ونوره وقوله عقدت سنابكها
 البيت مجاز عن كثرة الجبار فوق رؤس الجياد وقوله ليخجل لي البيت مجاز عن طول سهره وكثرة نظره
 الى الكواكب (قوله أي وان لم يكن ممكلا لعقلا وعادة) هذا انفي للقسم الاقل اعني قوله وان
 كان ممكلا لعقلا وعادة وترك في القسم الثاني اعني قوله وان كان ممكلا لعقلا وعادة بأن يقول أي وان لم
 يكن ممكلا لعقلا وعادة أو عادة لا عقلا لانه لا يتصور أن يكون شي ممكلا عادة متنععا عقلا كما أشار له
 انشراح بقوله لا متناع الخ فهو على الحدوف أي وترك في القسم الثاني لا متناع الخ أو أنه لا تقتضاه
 في تفسيره والاعلى ما ذكره فيه (قوله اذ كل ممكن عادة ممكن عقلا) أي لان الامكان العبادي
 أن يكون الامكان بحكم الوقوع في أكثر الاوقات أو دائما (قوله ولا ينكس) أي عكسا كما
 فليس كل ممكن عقلا ممكلا عادة لان دائرة العقل أوسع من العادة (قوله فغارق) أي فهو غلغلق أي
 ان ادعاء بلوغ الشيء الى كونه غير ممكن عقلا وعادة يسمى بالموالات وانه حد الاستحالة العنادية الى
 الاستحالة العقلية فتناسب معناه اللغوي المتقدم (قوله كفوله) أي الشاعر وهو أبو نواس وهو
 الحسن بن هاني لقب بأبي نواس لانه كان له عدنان تنوسان أي تكثر كان على عاتقه وهذا البيت
 من قصيدته في مدح هارون الرشيد بأنه انصف الكفار به من وجد منهم ومن لم يوجد وانما شمل
 بهذا البيت ولم يستف بأمثلة الاقسام الالهية لانه مثال للمبالغة المردودة حيث لم يدخل عليها

(قوله ينضح ماء فيغسل) مجزوم معطوف
 على ينضح أي لم يعرق فلم يغسل ادعى أن
 فرسه ادرك ثورا ونجبة في مضمار واحد ولم
 يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة (وان كان ممكلا
 عقلا وعادة فغراق كفوله
 وتكرار جازما مادام فينا
 وفيه جسد من الاتباع
 أي نزل الكرامة على أثره (حيث مالا)
 أي سار وحفا يمكن عقلا وعادة بل في زماننا
 يكاد يلقى بالمتبع عقلا اذ كل ممكن عادة
 ممكن عقلا (وهما) أي التبع والاعراق
 (وتصور ان والا) أي وان لم يكن ممكلا لعقلا
 ولا عادة لا متناع أي عادة ممكن عقلا
 عقلا اذ كل ممكن عقلا وعادة لا عقلا
 ولا ينكس (فغارق كفوله)

ما يقر بها إلى الصحة ولم تتضمن تخييلا حسنا ويمكن أن يريد الشاعر أنه تخالفك النطف التي لم تخلق فلم
تخرج من خوفك إلى مساحة الوجود فيضمن تخيلا حسنا اه اطول (قوله وأخفت أهل
الشرك) أي ادخلت في قلوبهم الخوف والرعب ببطشك وهيبتك (قوله حتى أنه) بكسر هـ مزة
أن لا دخول اللام في خبرها وحينئذ فهي ابتدائية (قوله النطف) جمع نطفة وهي الماء الذي
يتخلق منه الإنسان وقوله التي لم تخلق أي لم يخلق منها الإنسان بعد أو لم تخلق هي نفسها أي لم توجد
فقد بالغ في إخطائه أهل الشرك حيث صيره تخالفه النطف التي لم توجد وسعلوم أن خوف النطف محال
لأن شرط الخوف عقلانية الحياة فيستحيل الخوف من الوجود الموصوف بعدد مفادها فضلا عن خوف
المعدوم فهذه المبالغة علو مردود لعدم استماله على شيء من موجبات القبول الاتية (قوله منها
ما أدخل عليه ما يقر به إلى الصحة) أي من تلك الاصناف صنف أدخل عليه لفظ يقرب الأمر الذي
وقع فيه الغلو إلى الصحة أي إلى إمكان وقوعه (قوله نحو لطفة يكاد) أي والنطفة لو ولولا وحرف
التشبيه (قوله يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار) المبالغ فيه أضاءة الزيت كإضاءة المصباح
من غير نار ولا شئ أن أضاءة الزيت أضاءة كإضاءة المصباح بلا نار محال عقلا وعادة فلو قيل في غير
القرآن هذا الزيت يضيء كإضاءة المصباح بلا نار لرد وحيث قيل يكاد يضيء أفاد أن المحال لم يقع ولكن
قرب من الوقوع مبالغة لأن المعنى يقرب زيتها من الإضاءة والمحال أنه لم تمسسه نار ومعنى قرب
المحال من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة إذ قد تكثر
أسباب الخوف والتحليل به وقوعه ولو كان لا يقع قيل ان المصنف لما مثل بالآية كان ينبغي له أن يقول
منها ما أدخل عليه ما يخرج به عن الاستماع بدل قوله ما يقر به إلى الصحة تأذبا بذهبة كلام الله لا مزيد
عليها تكلف يقال فيه ما يقر به إلى الصحة ثم ان ما ذكر من كون أضاءة الزيت كإضاءة المصباح بلا نار
محالا لا علة لا غير فظاهر لجملة انصاف كل جسم بما انصف به الاخر والاحية قدرة المولى ان شاء الله
الأن يراد بالاستحالة العقلية الاستحالة في عقول العامة تأمل (قوله ومنها ما تضمن نوعا حسنا
من التخييل) أي ومن اصناف الغلو المقبولة المصنف الذي تضمن نوعا حسنا من تخييل الصحة
وقوهها ككون ما اشتمل على الغلو يسبق إلى الوهم امكانه ثم وثنى بغلط الوهم فيه فيما بدره عنه
كما إذا قيل من المبالغة وقيد المصنف بقوله حسنا إشارة إلى أن تخييل الصحة لا يكتفي وحده إذ لا يتخلو عنه
محال حتى أخافة النطف فيما تقدم وانما المعتبر ما يحسن الصحة بغلطة الوهم فيه بخلاف ما يدور
التأذؤ الوهم بأدنى التناقض كافي أخافة النطف فليس التخييل نفسه على تقدير وجوده فيه حسنا فلا
يقبل لعدم حسنه اه يعقوبى (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو الطيب المتنبى (قوله
سنا بكها) جمع سنبل وهو طرف مقدم الحمار فقول الشاعر أي حوافر الجياد أي أطراف منتهى
حوافر الخيل الجياد (قوله عنيرا) مفعول عندت وقوله بكسر العين أي وسكون الناء المثلثة
وفتح الياء المثلثة من تحت وتمام البيت كما يأتي لو تبغى عنقا عليه لأمكا أي لو تريد تلك الجياد سيرا
مسرا على ذلك العنبر لا يمكن ذلك العنق أي السير ادعى أن الغبار المرتفع من سنا بك الخيل قد اجتمع
فوق رؤسهم امترا كما تمكنا فاجبت صار أرضا يمكن أن تسير عليه الجياد وهذا اجتماع عقلا وعادة لكنه
يخيل الوهم تخيلا حسنا من ادعاء كثرة وكونه كالارض التي في الهواء صحته فلا يحجب حتى يلتفت
إلى القواسم المتشابهة ولا لقائل أن يقول ان الاستحالة هنا انما هي عادية لا مكان مسمى التخييل
وعنفها في الهواء والريح فضلا عما إذا وجد جسم آخر معه كغبار وأجيب بما تقدم من أن المراد
بالاستحالة العقلية الاستحالة ولو في عقول العامة فتأمل (قوله ومن لطائف العلامة) أي
الشرازي لما في ذلك من التورية لأن قوله ولا تنفع فيه العين له عنيان قريب وهو النبي عن فتح العين
الجارية في الغبار ثم لا بد من قوله فيها وليس هذا مرادا وبعيد وهو النبي عن فتح العين في هذا

وأخفت أهل الشرك حتى أنه (الضمير
لشأن تخالفك النطف التي لم تخلق) فان
خوف النطفة العسير المفاوطة يمنع عقلا
وعادة (والقبول منه) أي من الغلو
(اصناف منها ما أدخل عليه ما يقر به إلى
الصحة نحو) (نطفة) (يكاد في قوله تعالى يكاد
زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومنها ما تضمن
نوعا حسنا من التخييل كقوله
عندت سنا بكها) أي حوافر الجياد (عليها)
يعنى فوق رؤسهم امترا (كسر العين أي
غبارا ومن لطائف العلامة في شرح المتنبى
الغدير الغبار ولا تنفع فيه العين)

اللفظ أى لفظ غير لئلا يلزم تحريف اللفظ عن وضعه وهو المراد لأن قصده ضبط الكلمة ويحتمل أن المراد لما في ذلك من التوجيه وهو احتمال الكلام لمعنيين ليس أحدهما أقرب من الآخر بناء على استواء المعنيين هنا (قوله وألطف من ذلك) أى مما ذكره العلامة (قوله البغاليين) أى الذين يسوقون البغال (قوله فضرطت البغلة) أى أخرجت رجلاً من جوفها بصوت (قوله فقال البغال) أى على عادة أمثالها عند فعل البغل ذلك (قوله بلحية العدل) أى ما فعلت يقع في سمية العدل له في وجه السائق وفيه تشبيه العدل برجل ذي لحية على طريق المكنية (قوله بهنى) أى بلحية العدل (قوله الوقر) أى الحبل بكسر أولهما (قوله الطرفاء) أى الخذاق (قوله افخ العيون فان المولى حاضر) هذا الكلام يحتمل معنيين فيتمثل افخ عند تولى أى من هو أولى وأحق أن يقع ذلك في سياقه وهو الشاهد حاضراً ويحتمل افخ عين لفظ العدل لتصيب الضرطة بمعنى هذا اللفظ فانه حاضر فان كان المعنى المراد منه ما خفي كان لورية وان كان المعنى ان ليس أحدهما خفياً عن الآخر كان نوعاً وهو أقرب هنا لاصلاحه كل من المعنيين فهذه الحكاية محفلة للتورية والتوجيه كما أن ما ذكره العلامة كذلك لأن هذه الحكاية ألطف مما ذكره العلامة لما فيها من التلطف الغريب والهجو بوجه لطيف (قوله ومن هذا القبيل) أى احتمال التورية والتوجيه في مادة فتح العين (قوله ما وقع في قصيدة) أى في مدح ملك وهو السلطان أبو الحسين محمد كرت وقد ذكرتم في أول المطول سبعة آيات (قوله علا) أى ارتفع وقوله بدعوه الورى أى الملقى وقوله ملكاً أى سلطاناً (قوله وربما فتحوا عينا غدا ملكاً) أى فتولوا فتحوا عينا يحتمل فتحوا عين لفظ ملك أى وسطه فغدا بسبب الفتح ملكاً فيكون معناه كذلك ويحتمل أن يراد فتحوا عيونهم فيه ونظروا فيه فوجدوه قد تبدل وصار ملكاً فيجبه فيه الترجمة أو التورية على ما تقدم والريث مصدر راث إذا ابطأ يستعمل كثيراً بمعنى الزمان لأشعار البطلان الزمان وبضاف للجميل فابعد الزمان فيقال اجلس ريث أنا اكلم بكلامين أى اجلس زماناً مقداره ما اكلم فيه كلمتين والتقدير هنا انه غدا ملكاً في الزمان الذى مقداره ما يشتمون فيه العين كذا قال المعتزى وهو راسع لقول بعضهم ان ريثاً بمعنى حيناً (قوله وما يناسب هذا المقام) أى من جهة أن ضم العين فيه إشارة لمعنى خفى وان كانت الإشارة بغير اللفظ وليس فيه تورية ولا توجيه ولذا قال وما يناسب ولم يقل ومنه (قوله على أجهتهم) أى لغتهم وكلامهم أى من قوم الغالب عليهم انهم يعملون في أجهتهم وكلامهم بالضم نحو الفخ (قوله فقلت لمن هو) أى من هو (قوله فقال) أى ذلك الاثنى بالكلام لمولانا عر بنخ العين وهو يعنى عمر بنخها (قوله فنظر الى) أى فنظر ذلك القائل الى وقوله كما تعرف أى الطالب لمعرفة سبب ضحكهم لانهم خفي عليه (قوله المسترشد لطريق الصواب) أى الطالب لطريق الصواب الذى يفتي عنه سبب ضحكهم ومعلوم أن فى السبب بعد ادراكه فاشارة الشارح بضم عينه حافضهم ذلك القائل أن سبب ضحكهم فصح لعين عمر وأنه ينبغي له ضم عينه (قوله وضم العين) تفسيره قبله (قوله فنظن للمقصود) أى وهو ضم عين عمر (قوله واستظرف ذلك الحاضرون) أى اعترفوا بنظر افة المشير أى حذقه وفهم اشاراته (قوله هو نوع من السير) أى وهو السير السريع (قوله وهذا) أى شئ الخيل على الغبار (قوله لكنه تخيل حسن) أى نشأ من ادعاء كثرة وكونه كالارض التى فى الهواء (قوله وقد اجتمعوا) أى السبيان الموجبان للقبول وهما ادخال ما يقرب للجنة وتضمن النوع الحسن من التخيل واذا اجتمع السبيان المذكوران فى الغلو ازداد قوله (قوله ما يقرب به الى الصحة) أى كلفه تخيل (قوله فى قوله) أى الشاعر وهو القاضي الاترجاني بفتح الراء مشددة بعد همزة مفتوحة نسبة لارجان

وألطف من ذلك ما سمعت ان بعض البغاليين
كان يسوق بغلته فى سوق بغداد وكان
بعض عدول دار القضاء حاضراً فضرطت
البغلة فقال البغال على ما هو أدبهم بلحية
العدل بكسر العين يعنى احششنى الوقر
فقال بعض الطرفاء على التورية افخ العين
فان المولى حاضر ومن هذا القبيل ما وقع فى
فى قصيدة
علافاً صحيحاً
وربما فتحوا عينا غدا ملكاً
وما يناسب هذا المقام ان بعض اصحابى
من الغالب على لهجتهم امالة لمولانا
التيحة اثنى بكلام فقلت لمن هو فقال لمولانا
عر بنخ العين ففتح الحاضرون فنظروا الى
عر بنخ العين ففتح الحاضرون ففتحوا
كلمة عرف عن سبب ضحكهم ففتحوا
الصواب فرسخت للمقصود واستظرف ذلك
العين فنظن للمقصود أى تلك الجياد
الحاضرون (قوله بنخى) أى على
(عقفاً) هو نوع من السير (عليه) أى على
ذلك العير (لامنك) أى الفخ الذى تراكم
الغبار المرتفع من سباب الخيل فوق رؤسها
حيث صار أرضاً يمكن سيرها عليه وهذا
يمنع عقلاً وعادة لكنه تخيل حسن (وقد
اجتمعوا) أى ادخال ما يقرب به الى الصحة
وتضمن التخيل الحسن (فى قوله)

بلدة من بلاد فارس (قوله يخيل لي) أي يوقع في خيالي وفي وهمي من طول الليل وكثرة سهرى فيه
 أن الشهب وهي النجوم سميت أي احكمت بالمسامير في الدجى أي ظلمة الليل (قوله وشدت) أي
 ويخيل لي مع ذلك أن شدت أي ربطت أحفاني بأهدابي حال كونها ماثلة اليقين أي إلى الشهب أي
 ويخيل لي أن أحسناني مربوط في الشهب بأهدابي ادعى الشاعر أن طول الليل وصل لحالة هي أن
 الشهب احكمت بالمسامير في دياجيه وأن كثرة سهره فيه وصات لحالة هي أن أحفانه صارت مشدودة
 بأهدابه في الشهب ومن المعلوم أن احكام الشهب بالمسامير في الدجى وشدة أحفانه بأهداب عينه محال
 لكن قد تضمن ذلك الخلق تخيلا حسنا اذ سبق إلى الوهم صحة من جهة أن هذا الحسوس تقع المفالطة
 فيه وذلك أن النجوم لما بدت من جانب الظلمة ولم يظهر غيرها صارت النجوم كذا المرصع به بساط
 أسود فيسبق إلى الوهم من تخيل المشابهة قبل الالتفات إلى دلائل استحالة شدة النجوم بالمسامير
 في الظلمة صحة ذلك ولما ادعى أنه لا يلزم للسهر وأنه لا يشترع رؤية النجوم في الظلمة فصارت عينه كأنها
 لا تطرف نزلات أهدابه مع الاجتنان بتزلة حبل مع شدة به بجماع التعلق وعدم التزلزل فيسبق إلى
 الوهم من تخيل المشابهة بما ذكر صحة ذلك أيضا ولما تضمن الخلق الوجود في البيت هذا التخييل الذي
 قرب الحمال من الصحة كان ذلك الخلق مقبولا وزاد ذلك قبولا فصرحه بأن ذلك على وجه التخييل
 لا على سبيل الحقيقة وتخييل المحال واقعا بمنزلة قر به من الصحة لكون ذلك في الغالب ناشئا عن تخيل
 الأسباب والحاصل أن التخييل موجود في نفسه ولا يفتقر إلى يقرب من الصحة فقد اجتمع في الخلق
 في هذا البيت البيان الموجب لتقبله (قوله تحكمت بالمسامير) أي في ظلم الليل وهذا المحال لأن
 الظلمة عرضة للنجوم أجرام لكن المتكلم لما رأى أجراما أيضا كتبوا هرهرة في جرم أسود كبساط
 تخيل الوهم أن النجوم في الظلمة كذلك قبل الالتفات إلى استحالة ذلك (قوله قد شدت بأهداب الخ)
 أي وشدة الاجتنان بأهدابها في النجوم مستحيل لكن لما رأى المتكلم أجراما معلقة بأحبال في أجرام
 تخيل الوهم أن الاجتنان مع الأهداب كذلك (قوله حسن) أي يار له حسنة الذوق (قوله ردها)
 أي من أصناف الخلق المقبول (قوله ما أخرج مخزج الهزل) أي الصنف الذي أخرج على سبيل الهزل
 وهو الكلام الذي لا يراد به الاطماية والتحكيم وليس فيه غرض صحيح وأما الخلاعة فهي عدم
 المبالاة بما يقول القائل لعدم المانع الذي يجمع من غير الصدق (قوله أسكر بالامس ان عزمت على
 الشرب) هذا ما لفته في شغفه بالشرب فادعى أن شغفه بالشرب وصل لحالة هي أنه يسكر بالامس عند
 عزمه على الشرب غدا ولا شك أن سكره بالامس عند عزمه على الشرب غدا محال أن أريد بالسكر
 ما يترتب على الشرب وهو المقصود هنا ولكن لما أتى بالكلام على سبيل الهزل أي لجزم تحسين الجمال
 والتضاحك وعلى سبيل الخلاعة أي عدم مبالاة به يتبعه نهي عنه كان ذلك الخلق مقبولا لأن ما يوجب
 التضاؤل من الخصال لا يعتد صاحبه بوصفها بقصة الكذب عرفا وانما لم يقبل الخلق الخارج عن
 المسوغ لأنه كذب شمس والكذب بلا مسوغ نقصة عند جميع العقلاء أوقات هذا الكلام نفس
 الهزل فكيف يقال أخرج مخزج الهزل قات الهزل أعم مما يكون من هذا الباب ونسج الخصاص
 مخزج العام به في جميته موصوفا بما في العام لوجوده فيه صحيح (قوله ان ذا) أي سكره بالامس اذا
 عزم على الشرب غدا من العجب اكد كونه من العجب مع أنه لا شبهة في كونه عجايبا لأنه حكيم على الامر
 الحق المشارة بقوله ذا والحكم عليه ولو ~~كان~~ كونه من العجب مما يكره كذا وجود ذلك الامر قاله
 في انطوط (قوله وهو ارادة للطلوب) الكلام بمعنى على متعلنة بحجة رقبته على طريقه أهل الكلام
 متعلقا بإيراد واعلم أن إيراد الحجة للطلوب متعلق بإدعاء أصل المعنى وكونها على طريقه أهل الكلام
 من الحسنات المعسوبة لأن المسورة لا تتوقف على كونها على طريقهم وإن كان مرجعه لذلك قوله بعد
 الحكيم وحده أن الحسن هو كون الابل على طريق أهل الكلام بأن يوفي به على مورد قياس

يخيل لي أن سهر الشهب في الدجى
 وشدت بأهدابي العين اجفاني
 أي يوقع في خيالي أن الشهب محسوسة
 بالمسامير لا تزول عن مكانها وأن اجفان
 عيني قد شدت بأهدابها إلى الشهب أطول
 ذلك الليل وغاية سهرى فيه وهذا التخييل
 حسن ولا يفتقر إلى يقرب من الصحة
 ما أخرج مخزج الهزل والتضاحك كقول
 أسكر بالامس ان عزمت على
 رمنه) أي ومن المعنوي المذهب الكلامي
 وهو ارادة حجة للطلوب على طريقه أهل
 الكلام

استثنائي أو افتراضي يكون بعد تسليم مقتضاه مستلزما للمطلوب وأما إيراد حجة ودليل للمطلوب لاعلى
طريق أعلى الكلام فليس محسنا لكن الذي ذكره العلامة السعدي رحمه الله أن المراد بكون الحجة على طريقة
أهل الكلام محجة أخذت المقدمات من المأثري به على صورة الدليل الافتراضي أو الاستثنائي لا وجود
تلك الصورة بالنفس بل حجة وجودها من قوة الكلام في الجملة كافية كما يؤخذ من الاستثنية انتهى
(قوله وهو) أي كونها على طريقة أهل الكلام وقوله أن تكون بالتاء المثناة فوق أي الحجة بعد
تسليم مقتضاها وفي بعض النسخ أن يكون بالتاء التحتية والتدكير باعتبار كون الحجة بمعنى الدليل
والبرهان (قوله مستلزما للمطلوب) أي استلزاما معاديا أو عاديا أو الاستلزام العقلي غير مشروط هنا
(قوله بعد تسليم المقدمات) أي الموجدية بالنفس على صورة انقياس أو المأخوذة من الكلام
المأثري به (قوله لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) أي لو كن في السماء والأرض آلهة غير الله لفسدتا
وهذا إشارة بقياس استثنائي ذكر شرطيه وحذف منه الاستثنائية والمطلوب لظهوره ما أي
لكن وجود الفساد باطل بالمشاهدة فيعمل المزموم وهو تعدد الآله وقد أشار الشارح لذلك بقوله
واللازم أي لوجود آلهة غير الله باطل فكذا المزموم (قوله لأن المراد به) أي بفسادهما وقوله
خروجهما عن النظام أي وهذا النظام محقق مشاهد وقوله فكذا المزموم أي باطل (قوله وهذه
اللازمة) أي ملازمة الفساد لتعدد الآلهة من الأمور المشهورة الصادقة بحسب العرف فقد تقرر
في عرف الناس أن المسمكة إذا كان فيها ملك كان لم تستمر بل تفسد وقد استقر هذا النظام العجيب
طويلا ولم يحصل فيه فساد قل ذلك على عدم التعدد (قوله في الخطايات) أي في الأمور الخطاوية
المفسدة للخلق وبالجملة فاللازمة في الشرط عادية والدليل اقناعي لحصوله بالمقدمات المشهورة (قوله
دون القطعيات المتعبرة في البرهانيات) أي الأدلة المفيدة لليقين لأن تعدد الآلهة ليس قطعي
الاستلزام للفساد بل هو عدم الفساد مع تعدد الآلهة بأن يتفقوا والحاصل أن هذا الدليل اقناعي
لابرهنائي وهذا بناء على ما قاله الشارح من أن المراد بالفساد اللازم لتعدد الآلهة الخروج عن
هذا النظام المشاهد وأما لو أريد به عدم الكون أي عدم الوجود من أصله كانت الملازمة قطعية
وكان الدليل برهانيا وذلك لأنه لو تعدد الآلهة لجاز اختلافهم وأولوا فافتبا لفساد عمل وجواز الاختلاف
يلزمه جواز التمايز وجواز التمايز يلزمه عجز الآلهة وبجز الآلهة يلزمه عدم وجود السماء والأرض لكن
عدم وجودهما باطل بالمشاهدة فاستلزمه من تعدد الآلهة باطل (قوله وقوله) أي قول
الذابغة الذي يأتي من قصيدة يتردد فيها إلى النعمان بن المنذر ملك العرب بسبب تغيظ النعمان عليه
بمذحه آل جفنة وهم قوم أصلهم من اليمن فارتحلوا منه وزلوا بالشام كان بينهم وبين النعمان عداوة
(قوله خلقت) أي خلقت لك بالله ما بغضتك ولا حقرتك ولا عرفت عند مدح آل جفنة
بذلك وقوله فلم أترك لنفسك ربيسة أي فلم أبق عندك بسبب ذلك العين شكافي أني لست لك بجفنة
ولا عدو والريسة في الأصل الأمر الذي يربب الإنسان أي يقاهاه أريد بها هنا الشك كقولنا وقال
في الأطول المسمى - لست أني باق على محبي وأخلاصي لك الذي كنت عليه فلم أترك بسبب هذا
العين نفسك تهمني بأني غيرت أخلاصي لك وأبدلتك بغيرك (قوله وليس وراء الله الأمر مطلب)
أي أنه لا ينبغي للخصم له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق سوى الإيمان بالله إذ ليس وراء الله
اعظم منه يطلب الصدق بالخلف به لأنه اعظم من كل شيء فلا يكون الخلف به كذبا فالإيمان به كاف عن
كل عين (قوله اللام لتوطئة القسم) بمعنى انهاد الة على القسم المحذوف كالتدلل لتوطئة على الموطأ
له (قوله خيانة) أي غش أو عداوة وبغضا أو أني رجيت عليك آل جفنة (قوله اللام جواب القسم)
أي دالة على أن المذكور بعدهما جواب القسم لأجراء الشرط أذهو محذوف دل عليه جواب
القسم أي والله بلعل تلك الخيانة غش أي من كل غاش واكذب من كل كذب فالتفضل عليه محذوف

وهو أن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزما
للمطلوب (محمول) كان فيهما آلهة إلا الله
الاستدنا) واللازم وهو فساد السموات
والأرض باطل لأن المراد به خروجهما عن
النظام الذي هما عليه فكذا المزموم وهو
تعدد الآلهة وهذه الملازمة من الخطايات دون
الصادقة التي ينبغي بها في الخطايات (قوله
القطعيات المتعبرة في البرهانيات) أي شك
حادث فلم أترك لنفسك ربيسة (قوله
(وليس وراء الله) اللام لتوطئة
يطلب به قدريا (لأن كنت) اللام لجواب القسم
الانقسم (قد بلغت عني خيانة) اللام أي غش من
اللام جواب القسم (واكذب

(قوله واكتفى الخ) هذا شروع في بيان السبب المدح آل حنيفة ليكون ذلك ذريعة لفي اللوم عند أي
ما كنت امرأ أقصدت جدي آل حنيفة التعريض بقصدي ولكنني كنت امرأ الخ فهو استدراك على
مخدوف (قوله لي جانب من الأرض) أي لي جهة مخصوصة من الأرض لا يشاركني فيها غيري من
الشعراء وأراد بذلك الجانب من الأرض الشام (قوله أي موضع طلب الرزق) هذا بيان للاستعداد
في الأصل ولا يمكن المراد منه هنا مجزئ طلب الرزق كما أن المراد بالذهب هنا الذهاب ابتداء الحاجات
اذ المعنى في ذلك الجانب يذهب لطلب الحاجات والأرزاق ليكون ذلك الجانب مظنة الغنى والوجدان
(قوله من راد الكلاء) بالتقصير أي طلبه والكلاء الخشيش (قوله أي في ذلك الجانب مالوك) أشار
المشارح بهذا إلى أن مالوك مبتدأ حذف خبره لأن من المعلوم أن الرزق ليس من ذات المكان بل من
سبب كونه وهذه الجملة مستأنفة بجواب سؤال قد ذكرناه قبل من في ذلك الجانب الذي تطلب
الرزق منه فقال فيه مالوك هذا ويحتمل أن يكون مالوك بدلًا من جانب بتقدير المخافة أي مكان مالوك
أو أنه بدل من مستتراد ويكون باقيا على حقيقة وعلى كل من الاحتمالات الثلاثة فقد فهم المقصود
وهو أن طلب الرزق من هؤلاء الملوكة (قوله واخوان) هذا الإشارة إلى مدح هؤلاء الملوكة بالتواضع
أي في ذلك المكان مالوك لا تصافهم برفعة الملك واخوان بالتواضع أي أنهم مع اتصافهم برفعة الملك
يصيرون الناس اخوانا لهم وبه اسلفهم معاملة الاخوان بسبب تواضعهم فاندفع بذلك التقرير بما يقال
ان وصفهم بالاخوة ينافي وصفهم بالملوك للعلم بأن المادح ليس بملك مثلهم فكأنهم مالوك لا يناسب
كونهم اخوانا للمادح (قوله اذا ما مدحتهم) ما زاناه ذو قوله أحكم بينهم الهمة وتشديد الخاف أي
أجعل ما كافي أمواليهم ومتمسرفا فيها بما شئت اخذوا تركا وقوله وأقرب أي بالنزول والتعظيم
والاعطاء (قوله كنعك في قوم أي كنعك أنت في قوم الرضا اصطفتيهم) أي اختترتهم لاحسانك
وقوله فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا أي فلم ترهم مذنبين في مدحهم اياك وأورد العلامة يس على
ما ذكر من الاستدلال ما حاصله أن قوله اصطفتيهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا يقتضي أنه قد تم
الاحسان المادح وقوله اذا ما مدحتهم أحكم في أمواليهم يقتضي تقدم المدح على الاحسان ولا يلزم
من تسليم كون المادح المترتب على الاحسان أنه لا ذنب فيه تسليم أن المادح ابتداء لاجل التوصل
للا احسان لا ذنب فيه اذ يصح أن يعاتب على الابتداء بالمادح ولا يعاتب على كونه مكافأة وحينئذ فلم
يسم الاستدلال بالواقع الشاعر مالوك حكموني في أمواليهم قد ستم كنعك في قوم الخ لكان احسن
واجيب بأن المراد بقوله كنعك في قوم الخ انك اصطفتيهم بسبب مدحهم اياك وأحسن اليهم بسبب
المدح فمدحهم له صدر أثر لا قبل احسانه لهم وقوله فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا أي فلم ترهم مذنبين
في مدحهم لك اذ لو كان مدحهم لك ذنبًا لما كنعك عليه بالاحسان اليهم وحينئذ قد خرج القوم للخطاب
سابق على احسانه كما أن مدح الشاعر لم يولد له الملوكة سابق على احسانهم وقد سلم الخطاب أن مدح
القوم للخطاب الذي ترتب عليه احسانه اليهم ليس ذنبًا فإثم أن يكون مدح الشاعر لهم ذنبًا للمالوك
الذي ترتب عليه احسانهم له غير ذنب وحينئذ فم الاستدلال والذفع الانحصار والخاص
أن الشاعر يقول النعمان لا تعاتبني على مدحي آل حنيفة الخسنيين إلى كمال تعاتب قومًا مدحوك
فأحسن اليهم لأن سبب نفي العتاب وهو كون المادح لاجل الاحسان موجود في كمال وجد
فمن لم تعاتبهم (قوله أحسن اليهم قد حوّل) لو قال مدحوك فأحسن اليهم كان أولى لمساقلناه
وأورد العلامة يس بخلافه وحاصله أنه لا يوجد أحد يرى مادحًا لاجل احسانه مدحًا ولا يعاتبه
على ذلك وكون الانسان لا يعاتب من مدحه لطلب احسانه لا يستلزم أن لا يعاتب من مدح غيره
لطلب احسان ذلك الغير وحينئذ فلم يسم الاستدلال فكان ينبغي للشاعر أن يقول فلم ترهم غيرهم
مذنبين مدحهم لك أي فلا ينبغي ترابي مذنبًا بمدحي لغيرك وأجيب بأن المراد بقوله فلم ترهم
في مدحهم لك الذنب الذي يرميهم أحد مذنبين في مدحك وأنت من جملة من لم يرمهم مذنبين نعمير عن ذلك

واكتفى كتبت امرأ الخ جانب من الأرض
فيه أي في ذلك الجانب (مستتراد) أي
موضع طلب الرزق من راد الكلاء (وذهب)
أي موضع ذهب الجانب مالوك (واخوان اذا ما
مدحتهم احكم في أمواليهم) (وأقرب)
أنصرف فيها استغنى (كنعك) أي
عندهم وأصبر في ربيع الرينة (كنعك) أي
كانت فعلت (في قوم الرضا اصطفتيهم) (فلم ترهم في مدحهم
وأحسن اليهم) (لا تعاتبني على مدحي آل حنيفة
الخسنيين) (لا تعاتبني على كمال تعاتب قومًا مدحوك
فأحسن اليهم قد حوّل)

العموم بالمخاطب والمراد العموم كما يقال لا ترى فلانا الا مصليا أي لا يراه أحد الا مصليا أنت وغيره
 وإذا كن الناس لا يرون أن ماذح المخاطب لا جعل احسانه مذبا لزم انهم لا يرون الشاعر مذبا
 لمذحه آل جفنة لا احسانهم لان سبب نفي العقاب موجود في كل وجه فلا وجه لكون المخاطب يرى
 انشاع مذبا لمذحه لهم (قوله وهذه الحجة) الظاهر أن هذا اعتراض على المصنف حيث مثل بهذه
 الايات للمذهب الكلامي مع أن المذهب الكلامي هو ايراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام
 بأن يذكر قياس اقترافي أو استثنائي مستلزم للمطلوب اذا سلمت مقدماته فالمذهب الكلامي
 من انواع القياس والمذكور هنا من قبيل التشيل الاصولي وهو الحاق شمول بعملهم في حكمه
 لمساواته له في علم الحكم وهو قسم القياس عند علماء الميزان فيقال ان البرزوي لكونه مقتانا
 فكذلك لا يرزوي لكونه مقتانا يقال هنا كذلك كما أن ماذح انشاع لا عقاب فيه لكونه لا احسان
 كذلك مدح الشاعر لا كجفنة لا عقاب فيه لانه لا جعل الاحسان (قوله الذي يسميه النشوء قياسا)
 أي اصوليا وهو حمل أمر على أمر في حكمه لمذحه بينهما (قوله ويمكن الخ) هذا اشارة لتجواب فكأنه
 قال لكنه يمكن ردّه الخ وضمير ردّه لما ذكر من الايات أول حجة (قوله لو كان مدح الخ) بيان الملازمة
 اتحاد الموجب للمدح وهو وجود الاحسان فاذا كان احدا السببين ذنبا كان الآخر كذلك
 (قوله واللازم باطل) أي ان كان اللازم وهو كون مدح القوم ذنبا باطل باتفاق وقوله فكذا
 اللازم أي وهو كون مدح لا كجفنة ذنبا واذا بطل هذا اللازم بطل المطلوب وهو انتفاء الذنب
 عن مدح لا كجفنة ولزم منه نفي العتب اذا عتب الا عن ذنب ويمكن ردّه الى صورة قياس
 اقترافي فيقرره كذا مدح لا كجفنة مدح بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان لا عتب فيه
 ينتج مدح لا كجفنة لا عتب فيه دلائل الصغرى الوقوع والمشايدة ودليل الكبرى تسليم انشاع
 ذلك في مادحيه (قوله حسن التعليل) أي النوع المسمى بذلك الاسم (قوله وهو أن يدعى لوصف)
 ضمن الادعاء معنى الاثبات فعدها للوصف باللام أي أن ثبت لوصف علمه مناسبة له ويكون
 ذلك الاثبات بالدعوى (قوله باعتبار اوصاف) متعلق بدعوى والمراد بالاعتبار النظر والملاحظة
 بالعقل والمراد باللفظ الدقة كما اشار له الشارح بقوله بأن يتفرع الخ أي ثبت لوصف علمه حالة كونه
 الاثبات متبعا بطور دقيق بحيث لا يدرك كونه هذا المثلث علمه الا من له تعريف في دقائق المعاني
 (قوله غير حقيقي) صفة لا اعتبار وفيه أن الذي يوصف بكونه حقيقيا أو غير حقيقي - الامر الاعتبار
 لا الاعتبار وأجيب بأن التفسير في قوله غير حقيقي أي هو راجع للاعتبار بمعنى الاعتبار على طريق
 الاستخدام كما اشار لذلك الشارح بقوله أي لا يكون ما اعتبر الخ والمراد بالحقيقي ما كان علمه في الواقع
 سواء كان أمرا اعتباريا أو موجودا في الخارج وغير الحقيقي ما كان غير مطابق للواقع بمعنى أنه
 ليس علمه في نفس الامر بل اعتبر بوجه يتخيل به كونه حقيقيا كان ذلك الاعتبار أمرا اعتباريا أو موجودا
 في الخارج (قوله أي لا يكون الخ) أي يجب أن يكون ما اعتبر من العلم المناسبة لهذا الوصف
 غير مطابق للواقع بمعنى انها ليست علمه في نفس الامر بل اعتبر بكونها علمه بوجه يتخيل به كونه
 التعليل حقيقيا فان كانت تلك العلم التي اعتبرت مناسبة لوصف حقيقة أي علمه في نفس
 الامر لم يكن ذلك من محسنات الكلام لعدم التعريف فيه فان قيل كون الاعتبار لطيفا انما يكون
 بكون العلم غير مطابق للواقع في التعليل اذ بذلك ثبت لطفه لان جعل ما ليس بواقع واقعا على وجه
 لا يكرر ولا يجمع هو الاعتبار اللطيف وحيث فلا حاجة لقوله غير حقيقي أي غير مطابق لان ذلك
 هو معنى كون الاعتبار لطيفا قلنا حصر لطف الاعتبار في كون العلم غير مطابق للواقع ممنوع اذ يجوز
 في اعتبار العلم المناسبة للوصف أن يكون لطيفا أي دقيقا حسنا ويكون مطابقا وما يكون من
 البديع يشترط فيه أن لا يطابق لدا وصفه بقوله غير حقيقي (قوله علمه في الواقع) خبر يكون

فيمكن أن مدح أو نك لا يعقد ذنبا كذا مدح
 لمن أحسن الخ وهذا الحجة على طريق التشيل
 الذي يسميه النشوء قياسا ويمكن ردّه الى
 صورة قياس استثنائي أي لو كان مدح
 لا كجفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لا
 أيضا ذنبا واللازم باطل (حسن التعليل
 وانه) أي ومن المعنوي (حسن التعليل
 وهو أن يدعى لوصف علمه مناسبة له باعتبار
 لطيف) أي بأن يتفرع الخ أي لا يكون ما اعتبر
 ودقة (غير حقيقي) أي لا يكون ما اعتبر
 علمه لهذا الوصف علمه في الواقع

(قوله كما اذا قلت الخ) هذا التمثيل للمنتفى (قوله فانه ليس في شيء) أي في مرتبة من
 مراتب حسن التعليل لأن دفع الضرر عنه في الواقع لتقتل الاعادي (قوله وما قيل) مبتدأ خبره
 قوله فلفظ وحاصله أن بعض الشراح اعترض على المصنف فقال الأولى اسقاط قوله غير حقيقي لأن
 قوله باعتبار لطيف يعني عنه لأن الأمر الاعتباري لا يكون الا غير حقيقي إذا الاعتباري مالا
 وجوده في الخارج والحقيقي ماله وجود في الخارج وحيث لا اعتباري لا يكون الا غير حقيقي
 قال الشراح وهذا الاعتراض غلط نشأ مما سمع من أرباب المعقول حيث يطلقون الاعتباري على
 مقابل الحقيقي مريدون بالاعتباري مالا وجوده في الخارج وبالحقيقي ماله وجود في الخارج ففهم
 أن المراد بالاعتباري الأمر الاعتباري وأن المراد بقوله غير حقيقي أي غير موجود في الخارج
 فاعترض ونحن نقول المراد بالاعتبار هنا نظر العقل لا كون الشيء اعتباريا أي لا وجوده والمراد
 بالحقيقي ما يطابق الواقع لا كون الشيء موجودا في الخارج ولا شك أن ما نظره العقل تارة يكون
 حقيقيا أي مطابقا للواقع وتارة لا يكون حقيقيا وينتدفع قول المصنف باعتبار لطيف لا يعني
 عن قوله غير حقيقي (قوله أن أرباب المعقول) بدل عما سمع (قوله ولو كان الأمر كما توهم) أي
 من أن الاعتباري لا يكون الا غير حقيقي أي لا وجود له (قوله لوجب أن يكون الخ) أي واللازم
 باطل لأن المنظور فيه بعضه مطابق للواقع وبعضه غير مطابق للواقع وإذا بطل اللازم بطل المزموم
 (قوله وهو) أي حسن التعليل أرباب أربعة أضرب أي باعتبار الصفة وأما العلة في التبع فهي غير
 مطابقة للواقع (قوله أمانات) أي في نفس أو قصد أي به بيان علتها بحسب الدعوى لا بحسب
 الواقع لأنها بحسبها ليست علة لأن الفرض أنها غير مطابقة للواقع (قوله أو غير ثابتة) أي
 في نفسها وقوله أريد اثباتها أي بما أتى به من العلة المناسبة (قوله أمان أن لا يظهر لها في العادة
 علة) أي غير التي أريد إثباتها (قوله وان كانت لا تتحقق في الواقع عن علة) أي لأن كل حكم
 لا يتحقق عن علة في الواقع لكن تارة تظهر لنا تلك العلة وتارة لا تتحقق لما تقرر أن الشيء لا يكون الا للحكمة
 وعلة تقتضيه أما على المذهب الباطل من رعاية الحكمة وجوباً فظاهر وأما على المذهب الصحيح
 فالتقدير المختار وصف نفسه بالحكيم فهو رتب الأمور على الحكم تفضلاً واحساناً منه (قوله كقولهم)
 أي الشاعر وهو أبو الطيب المتنبي (قوله السحاب) أي عطاء السحاب وانما قد رنانا تلك المضاف
 لأن المناسب أن يشبه عطاء السحاب بنيل الممدوح أي أن عطاء السحاب لا يشبه عطاء في الكثرة
 ولا في الصدور عن الاختيار ولا في وقوعه لأن السحاب لا اختيار له في نزول المطر وإنما تارة يلها
 بالنسبة لا تارة عطاءه واقعة في غير وقتها ويفهم من عدم مشابهة النائلين أن السحاب لا يشبه
 في عطائه فكأنه قيل لا يشبهك السحاب في عطائه والسحاب قيل جمع - عناية وقيل اسم جنس
 (قوله وانما سمعته) لما كان توهم أن كثرة اسطر السحاب لظلم امتيازك لأنها ليست من ذلك المارأنة
 دفع ذلك بقوله وانما سمعته بحججهم من عدم مشابهة نائلها النائل وتكون نائلها
 على نائلها أي فوقه وعلوه عليه في الكم والكيف فالما المصوب من السحاب هو العرق الناشئ
 من الخي التي أصابها بسبب غيرتها تقول الشارح بسبب نائل أي بسبب غيظها وغيرتها من عدم
 مشابهة نائلها النائل وقوله وتكون أي علوه عليها أي وتكون عطاءك على السحاب أي على عطائها
 (قوله فصيبها) أي فالطر المصوب أي النازل منها الرضاء أي من أجل الرضاء أي الخي
 التي أصابها بسبب غيرتها (قوله فنزل المطر من السحاب) أي الذي تفننه الكلام (قوله وقد
 علناه) أي علل ذلك النزول (قوله بأنه عرق سحابها) أي بأنه من سحابها ذات العرق فهو من
 إضافة الصفة للموصوف وهو على حذف منافي أي وتلك العلة غير مطابقة للواقع (قوله بسبب

كما اذا قلت قبل لأن اعاد به لدفع ضررهم
 فانه ليس في شيء من حسن التعليل وما قيل
 من أن هذا الوصف أعني غير حقيقي ليس
 بتعديها لأن الاعتبار لا يكون الا غير
 حقيقي فلفظ ومنشأ ما سمع أن أرباب
 المعقول يطلقون الاعتباري على ما يقابل
 الحقيقي ولو كان الأمر كما توهم لوجب أن
 يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق
 للواقع (وهو أربعة أضرب) (أمانات) قصد
 التي ادعى لها علة مناسبة (أمانات) قصد
 بيان علتها أو غير ثابتة أريد اثباتها والأولى
 امان أن لا يظهر لها في العادة علة وان كانت
 لا تتحقق في الواقع عن علة (كقولهم لم يكن)
 أي لم يشبه (نائل) أي عطاء السحاب
 وانما سمعته أي صارت محجومة بسبب
 نائل وتكون علة السحاب (فصيبها الرضاء) أي
 فالصوب من السحاب هو عرق الخي فنزل
 المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها
 في العادة علة وقد علناه بأنه عرق سحابها
 الحادثة بسبب عطاء الممدوح
 قوله سمعته أي كثر الاسطر وكان الأولى أن
 يقول سحابها نائلها فبما السحاب اه متعده

عطاء المدوح) أي بسبب القسمة من عدم مشابهة عطاء المدوح (قوله أو يظهر لها)
 أي في العادة (قوله غير العلة المذكورة) أي غير العلة التي ذكرها المتكلم لحسن التعليل
 (قوله لتكون الخ) أي واتفاقيد العلة الظاهرة بكونها غير المدكورة لاجل أن تكون المذكورة
 غير حقيقة أي غير مطابقة لما في نفس الامر فتكون من حسن التعليل اذ لو كانت علة الظاهرة هي
 التي ذكرت لكانت تلك العلة المذكورة حقيقة أي مطابقة للواقع فلا تكون من حسن التعليل هذا
 كلامه وقضية ثبوت الملازمة بين ظهورها في العادة وكونها حقيقية واسب كذلك لجواز أن تكون
 الظاهرة غير المأني بها من المشهورات الكاذبة فالأما أي بها غير حقيقية فتكون من حسن التعليل
 والحاصل أنه يشترط في حسن التعليل كون العلة التي ذكرت غير مطابقة لما في نفس الامر فإن
 ظهرت علة أخرى سواء كانت مطابقة أو غير مطابقة فلا بد أن تكون هذه المأني بها غير مطابقة
 لتكون من حسن التعليل كما أنه لا بد أن تكون غير مطابقة حيث لا يظهر للمعقول علة أخرى أيضا اذ
 كونها غير مطابقة لا بد منه في كل موطن من موطن حسن التعليل وبهذا علم أن ذكر كونها لا بد
 أن تكون غير مطابقة حيث تظهر علة أخرى فيه إيهام اختصاص هذا المعنى بما إذا ظهر غيرها
 وإيهام أن الظاهرة تكون مطابقة حيث ذكر غير المطابقة معها والتحقق ما قررناه من جواز كون
 الظاهرة غير مطابقة للصحة أن تكون من المشهورات الكاذبة كما لو قيل هذا متخلص لدورانه في الليل
 بالسلاح اه يعقوبي (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو الطيب المتنبي (قوله ما به قتل
 أعاديه) ما نافية أي ليس بالمدح غيظ أو خوف أو حب قتل أعاديه لأنه ليس طائعا للغيظ ولا تستغفره
 العداوة على القتل حكمه على نفسه وغلبته أياها ولا طائفا من أعدائه أمكنه بسطوته معتم (قوله
 ولكن يتي) أي ولكن حله على قتلهم أنه يتي أي يتجنب بقتلهم خلاف الامر الذي ترجوه الذئاب
 منه من اطعامهم لحوم الأعداء لأنه لو لم يقتلهم لكان هذا المرجو للذئاب فالحيلة تجنب خلاف مرجو
 الذئاب المستلزم لتحقيق مرجوهم فالحيلة تحقيق مرجوهم (قوله فان قتل الأعداء الخ) أي قتل
 الملوك للأعداء وهذا علة لمخدوف أي وانما قلنا ان الصفة هنا ظهرت لها علة أخرى لأن الصفة المعللة
 هنا هي قتل الأعداء وقتل الملوك أعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم (قوله وصفو)
 أي خلق المملكة عن منازلهم لا ما ذكره من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه فصارت محبته لتحقيق
 رجاء الراجين لكرمه تبعه على قتل الأعداء ومن جهة الراجين لكرمه الذئاب لأنه عودها اطعامها
 لحوم الأعداء (قوله صدق) أي تحقق رجاء أي مرجو الراجين أي اطعامهم من لحوم الأعداء
 (قوله لما علم الخ) فالعلة هنا في الصفة التي هي قتل الأعداء وهي تحقيق ما ترجوه الذئاب غير
 مطابقة للواقع (قوله وهذا) أي ما تضمنه البيت وهو اتقاؤه خلاف ما ترجوه الذئاب مع
 كونه وصفا للمدح بكال الجود فيه من حيث أنه اذا لم يتوصل اليه الا بالقتل ارتكبه وصف له بكال
 الشجاعة أيضا حتى ظهرت الحيوانات العجم أي الغيرة الناطقة التي هي الذئاب ووصفه أيضا بأنه
 لا تستغفره العداوة على القتل حكمه على نفسه وغلبته أياها فلا يتبعها فيما تشتهى وأنه لا يخاف
 الأعداء لأنه قد تمكن بسطوته منهم حيث شاء (قوله التي أريد اثباتها) أي بالعلة (قوله اما
 ممكنة) أي في نفسها أي انها مجزوم بانقائها لكنها ممكنة الحصول في ذاتها (قوله كقوله) أي
 الشاعر وهو مسلم بن الوليد (قوله يا واثيا) أي يا ساعيا بالكلام بين الناس على وجه الفساد
 (قوله حسنت فينا ساءته) صفة لواثيا والمراد بأساءته فساد أي حسن عندما قصد من
 الفساد حسن أساءته الواسي هو الصفة المعللة الغير الثابتة وعلاها بقوله نبي حذارك الخ أي لا جمل
 أن أساءتك أوجبت حذارى منك فلم أبك لئلا تشمر بما عندى ولما تركت البكاء لئلا يظن أني من
 الغرق بالدموع فقد أوجبت أساءتك نجاتا لئلا يظن أني من الغرق (قوله أي حذارى أياك) أشار بذلك الى

(أو يظهر لها) أي تلك الصفة (علة غير)
 العلة (المذكورة) لتكون المذكورة غير
 حقيقة فتكون من حسن التعليل (قوله)
 ما به قتل أعاديه ولكن
 يتي خلاف ما ترجوه الذئاب
 بقى خلاف ما ترجوه
 فان قتل الأعداء في العادة لدفع مضرتهم
 وصفو المملكة عن منازلهم (لا ما ذكره)
 من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته
 صدق رجاء الراجين بعينه على قتل أعدائه
 لما علم من أنه اذا توجه الى الحرب صارت
 الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من
 يقتله من الأعداء وهذا مع أنه وصف
 بكال الجود وصف بكال الشجاعة حتى
 ظهر ذلك للحيوانات العجم (والثانية) أي
 الصفة الغير الثابتة التي أريد اثباتها (اما
 ممكنة كقوله يا واثيا حسنت فينا ساءته*
 نبي حذارك) أي حذارى أياك (الساكن)
 أي انسان عيني (من الغرق)

أن الاضافة في حذارك من اضافة المصدر الى المفعول والمفاعل محذوف وهو قارة يعتدى بنفسه كما
 في البيت ونارة يعتدى عن فيقال حذارى منه يعني أن محبوب الشاعر كان منيا عدا عنه فكان
 ذلك الشاعر لا يقدر على البكاء لقراق محبوبه خوفا من أن يشعر بذلك الواشي فيأني له ويقول له كيف
 تسكى علي فراقه وهو صفته كذا ويقول فيك كذا وكذا والحاصل أن الشاعر يقول انما حسنت
 اساءة الواشي عندي لانها أوجبت حذارى منه فلم يكن للشاعر شعرا يعتدى ولما تركت البكاء لمجا
 انسان عيني من الغرق في الدموع فقد أوجبت اساءة نجاته انسان عيني من الغرق في الدموع وغرق
 انسان العين في الدموع كناية عن العمى (قوله فان استحسن الخ) هذا علة محذوف أي وانما مثلنا
 بهذا البيت للصفة الممكنة الغير الثابتة لأن استحسن اساءة الواشي أمر ممكن ~~لكنه~~ غير واقع عادة
 (قوله لكن لما خاف الناس فيه) أي في ادعائه ووقوعه دون الناس (قوله عقبه الخ) أي
 ناسب أن يأتي عقبه أي عقب ذكر استحسن اساءة الواشي لتعليل يقتضي وقوعه في زعمه ولولم يقع
 في الخارج وهو أن حذاره منه نجي انسان عينه من الغرق فنجاة انسان عينه من الغرق لحذاره علة
 لما ذكر من استحسن اساءة الواشي غير مطابقة لما في نفس الاسروهي لطيفة كالا يخفى فكان الاتيان
 بهما من حسن التعليل (قوله خوفا منه) أي خوفا من الواشي أن يطلع عليه فيشعر بهما عنده
 ان قلت ان صحة التمثيل بما ذكر متوقفة على أمرين عدم وقوع التعليل وكون العلة غير مطابقة وكلاهما
 غير مسلم لأن من ادعى أن اساءة الواشي حسنت عنده لغرض من الاغراض لا بعد كذا وحينئذ
 فالصفة المعللة على هذا الثابتة والعلة التي هي نجاته انسانه من الغرق بتلك البكاء لخوف الواشي
 لا تكذب مدعيها صحة وقوعها وحينئذ فلا يكون هذا المثال من هذا القسم ولا من حسن التعليل
 وذلك لانه لمطابقة العلة لا يكون من حسن التعليل والشروط الصفة لا يكون من هذا القسم قلت
 المعتاد أن حسن الاساءة لا يقع من الشاعر ولا من غيره فعدم وقوع الصفة سببي على العادة وترك
 البكاء لخوف الواشي باطل عادة لأن من غلبه البكاء لم يسأل عن حضره عادة سواء كان واسيا أو غير
 واش فدعاوى الشاعر استحسانات تقديرية لأن احسن الشعر كذبه فثبت المراد اه يعقوبي
 (قوله أو غير ممكنة) عطف على قوله اما ممكنة أي أن الصفة الغير الثابتة اما ممكنة كما مر واما غير ممكنة
 ادعى وقوعها وعلا بعل تناسها (قوله كقوله) أي الشاعر أي وهو المصنف فهذا البيت له وقد وجد
 بيتا فارسيا في هذا المعنى ترجمه بالعربية بما ذكر وقال كتوله ولم يقل كتولي اما للتجريد أو لنظر المعناه
 فانه للفارسي تأمل والجوزاء برج من البروج الفلكية فيه عدة نجوم تسمى نطاق الجوزاء والنطاق
 والمنطقة ما يشبه الوسط وقد يكون مرصعا بالجواهر حتى يكون كعقد خالص من الدر وقوله عقد
 من منطق فتح الطاء اسم مفعول أي لما رأيت علم اعتداء منطقية أي مشدودا في وسطها كالنطاق أي
 الحزام واعلم أن لو تسمى مدخولها شرطا وجوابا فشرطها نية الخدمة وجوابها نية رؤية
 نطاق الجوزاء فتفيد لوني هذين النفيين فثبت نية الخدمة ورؤية نطاق الجوزاء فحصل معنى البيت
 أن الجوزاء مع ارتضاعها لها عزم ونية على خدمة ذلك الممدوح ومن اجل ذلك انطلقت أي شئت
 النطاق تيمنا لخدمته فالولم توخدمته ما رأيت علم انطا فاشتدت به وسطها (قوله من انطق) أي
 مأخوذة منه وقوله أي شئت انطاق أي المنطقة بوسطه (قوله غير ممكنة) أي لأن النية بمعنى العزم
 والارادة وانما يكون ذلك ممن له ادراكه بخلاف غيره كالجوزاء (قوله قصد اثباتها) أي بالعله المناسبة
 لها وهي كونها منطقة أي شاة النطاق في وسطها (قوله وفيه) أي فيما قاله في الانشراح
 بحث وحاصله أن اصل لو أن يكون جوابا لمعول لا المعنويون شرطها فاذا قلت لوجعتني اكرمتك كان
 التركيب مفيدا أن قوله في عدم الاكرام عدم المجي ، واذا قلت لولم تأتيني لم اكرمتك كان التركيب

فان استحسن اساءة الواشي يمكن ان يكون لما
 خاف (الشاعر) الناس فيه (اد لا يستحسنه
 الناس) (عقبه) أي عقب الشاعر استحسن
 اساءة الواشي (بأن حذاره منه) أي من
 الواشي (بأن حذاره منه) أي من
 أي حيث ترك البكاء خوفا منه (أو غير ممكنة
 قوله)

لولم يكن نية الجوزاء خادمة
 لما رأيت علم اعتداء منطق (من انطق
 من انطق) (من انطق) (من انطق)
 أي شئت النطاق وجوزاء نية الجوزاء خادمة
 يقال لها نطاق غير ممكنة قصد اثباتها كذا
 بالمدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا
 لا ينشراح وفيه بحث

مفيد أن العلة في وجود الأكرام الاتيان وظاهر المصنف أن المعلول مضمون الشرط والعلة فيه
مضمون الجزاء وهذا خلاف المشهور والمقرر في لو ولو أجرى البيت على المقر فيها بأن جعل نية خدمة
الممدوح علة لاتطاق الجزاء لكان ذلك البيت من الضرب الاول وهو ما اذا كانت الصفة التي
ادعى لها علة مناسبة ثابتة ولم تظهر لها علة في المادة وذلك لأن المعلول الذي هو اتطاق الجزاء ثابت
لأن المراد به احاطة النجوم بها كاحاطة النطاق بالانسان واذا كان المراد بالاتطاق الحسالة الشبيهة
بالاتطاق فهي محسوسة ثابتة ونية الخدمة التي هي علمها غير مطابقة وحينئذ فاليق المذكور مثل
البيت السابق وهو قوله لم يحل نائلك السحاب وانما سمعت به فصبيها الرضاء من جهة أن كلا
سهما عالت فيه صفة ثابتة بعلة غير مطابقة وحينئذ فلا يصح تمثيل المصنف به القسم الرابع (قوله لأن
منه فهم هذا الكلام) أي الذي هو البيت أي المفهوم منه بحسب استعمالها في اللغة من كونها
لا متناع الجزاء لا متناع الشرط (قوله خدمة الممدوح) مدفوع المصدرو هو نية وقوله علة الخ خبر أن
(قوله علة لرؤية عقد النطاق) أي لانه معلول له كما قال المصنف في الايضاح بقي شيء وهو أنه لا يصح
تعليق رؤية النطاق بنية خدمة الممدوح انما يصح أن يعلى بثلث النية الاتطاق اللهم الا أن تجعل رؤية
النطاق كناية عن وجوده فتأمل (قوله كما يقال) أي كالمفهوم مما يقال فهو تنظير من جهة أن الاول
علة والثاني معلول (قوله وهذه) أي رؤية عقد النطاق عليها أعنى الحسالة الشبيهة بالاتطاق المتعلق
صفة ثابتة وقوله قصد تعليقها بنية خدمة الممدوح أي وهي علة غير مطابقة للواقع (قوله وما قيل)
أي في الجواب عن المصنف وفي رد قول المعترض فيكون من الضرب الاول وحاصله أن يجعل البيت
على قاعدة اللغة ويكون من هذا الضرب بأن يراد بالاتطاق الاتطاق الحقيقي وهو جعل النطاق
الحقيقي في الوسط لاحالة شبيهة به ولا شك أن رؤيته بالجزاء غير ثابتة (قوله أنه) أي الشاعر وقوله
أراد أن الاتطاق أي الحقيقي (قوله فهو مع أنه الخ) هذا رد لما قيل بوجهين الاول مخالفة لما
في الايضاح والثاني أن المراد بالاتطاق الحسالة الشبيهة به لا الحقيقي كما ذكره هذا القائل (قوله
مخالفة لصريح كلام المصنف في الايضاح) أي لأن كلامه صريح في أن المعلول بنية الخدمة والعلة
رؤية الاتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل (قوله لأن حديث اتطاق الجزاء) الاضافة
للبيان (قوله أعنى الحالة الخ) أي وحمل الاتطاق على الحقيقي مع قيام القرينة على ارادة خلافه
وهو هيئة احاطة النجوم بالجزاء احالة للدلالة عن وجهها فلا وجه له (قوله ثابت بل محسوس) أي
فلا يكون من هذا الضرب (قوله والاقرب) أي في تخرج هذا البيت وحاصل ما ذكره الشارح
أن لو هنا ليست لا متناع الجواب لا متناع الشرط كما هو الشائع فيها بل للاستدلال باتقاء الجزاء على
اتقاء الشرط لأن الشرط علة في الجزاء فيصح الاستدلال بوجود الجزاء على وجود الشرط وبعدمه
على عدمه لأن وجود المعلول يدل على وجود علة وعدم وجود المعلول يدل على عدم علة فالشاعر
جعل الاتطاق دليلا لنية خدمة الجزاء للممدوح فاستدل بوجود الاتطاق في الخارج على وجود
نية الخدمة والحاصل أن الشاعر كانه ادعى دعوة وهي أن الجزاء قصد ها خدمة الممدوح واستدل
على ذلك بدليل وهو لو لم يكن قصد ها الخدمة لما كانت منطقة لكن كونها غير منطقة باطل لمشاهدة
اتطاقها فبطل المقدم وهو لم يكن قصد ها الخدمة فيثبت نتيجه وهو المطلوب (قوله أعنى
الاستدلال باتقاء الثاني) وهو عدم رؤية الاتطاق واتقاؤه يكون برؤية الاتطاق وقوله على
اتقاء الاول أي وهو عدم نية الجزاء خدمته واتقاؤه يكون بنيتها خدمته لأن في النفي اثبات فصيح
قول الشارح فيكون الاتطاق الخ (قوله فيكون الاتطاق علة) كون نية الجزاء خدمة
الممدوح أي دليلا عليه أي كما أن اتقاء الفساد في الآية دليل على اتقاء تعدد الآلهة فاتقاء الثاني
دليل على اتقاء الاول وكذلك وجوده دليل على وجوده وإن كان الاول علة في وجود الثاني وذلك

لأن مفهوم هذا الكلام هو أن نية الجزاء
خدمة الممدوح علة لرؤية عقد النطاق عليها
أعنى لرؤية حالة شبيهة بالاتطاق المتطقة
كما يقال لو لم يجزئ لم أكرهك بمعنى أن علة
الأكرام هي الجحى وهذه صفة ثابتة قصد
تعليقها بنية خدمة الممدوح الثانية التي قصد
الضرب الاول وهو الصفة الثانية التي قصد
علمها وما قيل أنه أراد أن الاتطاق صفة
متينة الثبوت للجزاء وقد أثبت الشاعر
وعلاها بنية خدمة الممدوح في الايضاح
مخالفة لصريح كلام المصنف في الجزاء أعنى
ليس بشئ لأن حديث اتطاق الجزاء محسوس
الحالة الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس
والاقرب أن يجعل لو ههنا مثلهما أعنى
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله افسدنا أعنى
الاستدلال باتقاء الثاني على اتقاء الاول
فيكون الاتطاق علة دليلا عليه
فخدمة الممدوح أي دليلا عليه

لأن الثاني مسبب عن الأول ولازم له وجود المسبب يدل على وجود السبب وانتفاء اللازم يدل على انتفاء المزموم (قوله وعلة العلم) أي بوجوده فالعلة كما تطلق على ما يكون سببا لوجود الشيء في الخارج تطلق على ما يكون سببا لوجود العلم به ذهنا فالانتقال وإن كان معقولا ومبينا عن نسبة الخدمة في الخارج يجعل علة للعلم بوجود النية أي دليلا عليه ويمكن حمل كلام المصنف في الإيضاح على هذا بأن يقال قوله قصد اثباتها بالعلة وهي انتطاق الجوزاء مراده بالعلة الدليل وحينئذ فلا يتوجه عليه ما ذكره الشارح من البحث تأجيل وقوله مع أنه أي ذلك الوصف وهو كون نية الجوزاء الخدمة والحاصل أن العلة المذكورة في الكلام لحسن التعليل قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده في نفسه كما في الضر بين الأولين لأن ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به وذلك إذا كان المستدل عليه مجهولا فتكون تلك العلة من باب الدليل وذلك كما في الضر بين الآخرين لعدم العلم بثبوت الصفة بل الغرض اثباتها والبيت المذكور هنا يصح أن يكون من الضرب الأول باعتبار ومن الرابع باعتبار فاذا جعلت نية خدمة الجوزاء للمدح علة للانتطاق كان من الضرب الأول وإن جعلت الانتطاق دليلا على كون الجوزاء نيتها خدمته كان من الضرب الرابع وهذا ما سلمه المصنف (قوله ما بني على الشك) أي علة تأتي بها على وجه الشك بأن يوثق في الكلام مع الاتيان بتلك العلة بما يدل على الشك (قوله ولم يجعل منه) أي ولم يجعل ما بني على الشك من حسن التعليل حقيقة بل جعل ملغيا به (قوله لأن فيه) أي في حسن التعليل ادعاء أي لتحقيق العلة وقوله وأما أي على ادعاء التحقيق وذلك لأن العلة لما كانت غير مطابقة وأتى بها لاظهار انها علة لما فيها من المناسبة المستعذبة لم يناسب فيها الا الاسرار على ادعاء التحقيق (قوله كقول) أي قول الشاعر وهو أبو تمام (قوله كأن السحاب الغر) يطلق السحاب على الواحد وعلى الجمع لأنه اسم جنس وهو انفرادنا بدليل وصفه بالجمع وقيل أنه جمع سحاب وعليه فوصفه بالجمع ظاهر (قوله جمع الغر) الغر في الأصل الأبيض الجبهة والمراد به هنا مطلق الأبيض أي كأن السحاب الأبيض أي كثير المطر لأن السحاب المطر أكثر ما يكون أبيض (قوله غين) أي دفن (قوله أي تحت الربا) أي المذكورة في البيت قبله وهو قوله

ربا شفت ربح السحاب شيها * إلى المزن حتى جادها وهو هامع

الربا جمع ربوة وهي التل المرتفع من الارض وقوله شفت من الشناعة أي تشفت والنسب يطلق على نفس الريح وعلى هبوبها وهو السراة هنا والمزن جمع مزنة وهي السحاب الأبيض وضعه يرباد هاللا ربا أي حتى جاد المزن عليها أي على تلك الزبا والهوامع من المزن السائل بكثرة وقوله بعد ذلك كان السحاب الغر هي المزن فعلى في البيت الثاني عن التعبير بالضمير لبيان معنى المزن (قوله بالهمز) أي المضموم لأنه فعل مضارع وقوله تخذفت أي الهزمة للضرورة بقلها ألفا على غير قياس لأن الهزمة التي تبدل ألفا شرط ابدالها قياسا سكونها والحاصل أنه يقال ربي يرقى كعلم بعلم بمعنى صعود ويقال رقا رقا بالهمز بمعنى مسكن وهو المراد هنا فلذا قال الشارح الأصل رقا بالهمز الخ (قوله علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب) أي على الربا وقوله بأنها أي السحاب غيت أي دفنت حيثما تحت الربا فكان الربا قبره والسحاب تبكى فدموعها تطل على ذلك القبر والحاصل أن الشاعر يقول اظن أو أشك أن السحاب غيت حيثما تحت الربا بنى اجل ذلك لا تنقطع دموعها فبكاءها صفة عذات بدفن حيثما تحت الربا ولما أتى بكأن أناداه لم يجزم بأن يستأثر حاله ذلك التعقيب فتعذر ظهور أنه علل بكاءه على سبيل الشك والفتن بتعقيب حيثما تحت الربا ولا ينبغي ما في نسخة نزول المطر بكاءه من اظن التعقير وبه حسن التعليل (قوله فوي) أي السحاب تبكى عليها أي تنزل دموعها على الربا لاجل الحبيب الذي تحتها

وعلة العلم مع انه وصف غير ممكن
(والحق به) أي بحسن التعليل (ما بني
على الشك) ولم يجعل منه لأن قصد
عليها الشك والنسب بما فيه (جمع الغر والمراد
سكن السحاب الغر) جمع الغر والمراد
السحاب المطر وانزول الماء (غيت تخذفت
أي تحت الربا) حيثما تحت (لهم مداح)
بالهمز تخذفت أي ما نسكن (لهم مداح)
علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب
بأنها غيت حيثما تحت الربا فبكاءها

(قوله التفریع) بالعين المهملة وهوالفة جعل الشيء فرعاً عنه (قوله أن ثبت لمعلق أمر حكم) أي أن ثبت أمر محكوم به على شيء بينه وبين أمر آخر نسبة وتعلق بعد أن ثبت ذلك الحكم بالنسب آخر لذلك الأمر فالتعلق في الموضوعين بشئ اللام والمراد بالتعلق النسبة والارتباط وبالحكم المحكوم به وقوله لمعلق له أي كائن له وأخر صفة للمعلق ففهم من التعريف أنه لا بد من متعلقين أي منسوبين لا من واحد كغلام زيد وأبوه زيد وأمر واحد وله متعلقان أي منسوبان أحدهما غلامه والآخر أبوه ولا بد من حكم واحد ثبت لأحد المتعلقين وهما الغلام والأب بعد اثباته لا آخر كأن يقال غلام زيد فرح من حكم واحد ثبت لأحد المتعلقين زيد وهما غلامه وأبوه وإثباته للناسي على وجه يشعر بتفريع الناسي على الأول (قوله على وجه يشعر بالتفريع) يعني أنه لا بد أن يكون إثبات الحكم للمعلق الثاني على وجه يشعر بتفريع على إثباته للأول وذلك بأن يثبت الحكم ثانياً للمعلق الثاني مع اداة ليست مطلق الجمع كأن يقال غلام زيد فرح كأن أباه فرح وغلام زيد راكب كما أن أباه راكب وعلم من هذا أن المراد بالتفريع التبعية في الذكروا التعقيب الصوري من غير أن يكون هناك اداة تفريع مطلق الجمع سواء كان بأداة تفريع أم لا وإس المراد أن يكون ذلك الإثبات بأداة تفريع فقط واللام يكن البيت الذي ذكره المصنف من هذا النوع (قوله والتعقيب) عطف تفسير (قوله احتراز الخ) أي وانما أتى به هذا التقيد لأجل الاحتراز عن غلام زيد راكب وأبوه راكب ونحو غلام زيد فرح وأبوه فرح لعدم التفريع في الإثبات للناسي وان اتحاد الحكم فيهما لأن الواحد لمطلق الجمع فثابتها وما بعده سببان في التقدم لكل والتأخر للآخر كذا قرر شيخنا العدوي ههنا وفي بعض النسخ احتراز عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راكب وفيه نظر لأن تفسير التفريع المذكور يستدعي اتحاد الحكم لمتعلقين وفي المثال المذكور حكمان مختلفان إثباتاً للمعلقين أمر فالاحتراز عن هذا المثال ليس بقوله على وجه يشعر بالتفريع بل بما علم من اشتراط اتحاد الحكم (قوله كقوله) أي الشاعر وهو الكمي من قصيدة يمدح بها آل البيت (قوله لسقام الجهل) بفتح السين أي لامراض الجهل وما في قوله كدما أنكم زائدة لا تمنع الجواز من العمل كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم أي بفرحة فتكون الدماء هنا بمنزلة الكاف وما بعده أعني بانه تشفي من الكلب في موضع نصب على الحال ويجوز أن يكون الدماء مرفوعة على الابتداء وما بعده خبر ووجه انطباق التعريف السابق على هذا البيت أن مدلول الكاف الذي هو الممدوحون وهم أهل البيت أمر واحد له متعلقان وهما الاحلام أي العتول المنسوب إليهم والدماء المنسوبة لهم أثبت لأحد متعلقيه وهو الدماء الشفاء من الكلب بعد اثبات ذلك الحكم وهو الشفاء لمعلق آخر وهو العتول ولا يضر في اتحاد الحكم كون الشفاء في أحدهما منسوباً للكلب وفي الآخر للجهل لاتحاد جنس الحكم (قوله هو) أي الكلب بفتح اللام (قوله شبه جنون) أي داء يشبه الجنون (قوله من عض الكلب الكلب) الأول بسكون اللام والثاني بكسرها الكلب الكلب في الأصل كلب عقور يعض الناس ويأكل لحمهم فيحصل له بسبب ذلك الكلب الذي هو داء يشبه الجنون فيصير ذلك الكلب بعد ذلك كل من عضه يحصل له ذلك الداء باذن الله تعالى (قوله ولادرا له) أي لذلك الداء بعد ظهوره أنفع أي أنفع وأكثر تأثيراً فيه من شرب دم ملك قبل بشرط كون ذلك الدم من أصبع من أصابع ربه اليسرى فتؤخذ منه قطرة على قرة وتطعم للمعضوض بعد الشفاء باذن الله وقيل دم المملوك نافع لذلك الداء مطلقاً أي من أي محل كان ولهذا كانت الحكمة تسمى الجمامين يحفظ دم المملوك لأجل مداواتهم هذا الداء به (قوله بئس مكارم) البئس بضم الباء جمع بان والاساة بضم الهمزة جمع آمن وهو الطبيب مأخوذ من الاسي بالفتح والتسمر وهو المداواة والملايح والكلم الجراحات والجمع كلوم أي أنتم الذين تبون المكارم وترفعون أساسها باظهارها وأنتم الذين تواسون أي تطبون السكام أي جراحات القلوب

(ومنه) أي ومن المعنوي (التفريع وهو ان ثبت لمعلق أمر حكم بعد اثباته) أي اثبات ذلك الحكم (لمعلق له آخر) على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احتراز عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راكب (كقوله) اسلامكم اسقام الجهل شافية كدما أنكم تشفي من الكلب هو فتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب ولا دواء له اتجمع من شرب دم ملك قبل بشرط كون ذلك الدم من أصبع من أصابع ربه اليسرى فتؤخذ منه قطرة على قرة وتطعم للمعضوض بعد الشفاء باذن الله وقيل دم المملوك نافع لذلك الداء مطلقاً أي من أي محل كان ولهذا كانت الحكمة تسمى الجمامين يحفظ دم المملوك لأجل مداواتهم هذا الداء به (قوله بئس مكارم) البئس بضم الباء جمع بان والاساة بضم الهمزة جمع آمن وهو الطبيب مأخوذ من الاسي بالفتح والتسمر وهو المداواة والملايح والكلم الجراحات والجمع كلوم أي أنتم الذين تبون المكارم وترفعون أساسها باظهارها وأنتم الذين تواسون أي تطبون السكام أي جراحات القلوب

وبجراحات الفاقة وغيرها وأنتم الذين دماؤكم تشفى من الكاب لشر فكتم وكونكم ملوكا (قوله)
ففرع على وصفهم شفاء أحلامهم من داء الجهول وصفهم بشفاء دماؤهم من داء الكاب قال
الفتوى أراد بالتفريع التعقيب الصورى والتبعية في الذكر كما نبه عنه انظر الوصف لأن شفاء الدماء
من الكاب متفرع في الواقع على شفاء أحلامهم لسقام الجهول إذ لا تفرع بينهم ما في نفس الامر أصلا
فلا يرد أن التشبيه في قوله كما دماؤكم يدل على أن أمر التفريع على عكس ما ذكره الشارح إذا لم يشبه
به أصل والمثبه فرع فلا حاجة إلى اعتبار القلب على أن الكاف في مثله ليست للتشبيه بل لمجرد
التعليل كما قيل في قوله تعالى وإذا كررتم كما هداكم اه واسم اصل أن المراد بفرع الثاني على الأول
كونه ناشئا ذكره عن ذكر الأول حيث جعل الأول وسيلة لثاني أي كالتقدمة والتوطئة حتى
إن الثاني في فهم المتكلم لا يستقل عن ذكر الأول وليس المراد بفرعه عنه ترتبه عليه باعتبار
الوجود الخارج إذ لا تفرع بينهما أصلا بل هي خلافهما فمفهوم بعضهم من أن المراد بفرع الثاني
عن الأول كونه مترتبا عليه وتأبعالا في الوجود ولو بسبب الادعاء فتدعى هنا أن شرف الفعل
كاف في ترتب الشفاء من الكاب عليه فورد عليه أن الكاف للتشبيه والمثبه به هو الأصل المتفرع
عنه والمثبه هو الفرع وحينئذ فالتشبيه يدل على أن أمر التفريع على عكس ما ذكره الشارح
فأجاب بأن في الكلام قلبا والأصل دماؤكم تشفى من الكاب كما أن أحلامكم لسقام الجهول شافية
وهذا كالكاف لا داعي له (قوله وهو ضربان) فيه أن المناسب لقوله بعد ذكر الغرضين ومنه
ضرب آخر أن يقول هنا وهو ضربان لأن يقال الله رأى أن الغرضين هما الأكثر والأشهر فلم يعرض
لذكرهما (قوله انضماما) أي أحسنهما (قوله صفة المدح) نائب فاعل يستثنى (قوله)
بتقدير الخ) أي وانما يستثنى صفة المدح من صفة الذم بتقدير دخولها فيما أي بسبب تقدير المتكلم أن
صفة المدح المستثناة داخلية في صفة الذم المنفية وليس المراد بالتقدير ادعاء الدخول على وجه الجزم
والتصميم بل تقدير الدخول على وجه الشك المتبادر بالتعليق لأن معنى الاستثناء كما يأتي أن يستثنى
صفة المدح من صفة الذم المنفية على تقدير أي فرض دخولها فيما أن كانت عينا هذا إذا كانت الباء
على أصلها للسببية فالوجهات تعنى على وأن المعنى وانما تستثنى صفة المدح من صفة الذم على تقدير
دخولها فيما لا فائدة أن التقدير على وجه التعليق الموجب لكونه على وجه الشك فلا يحتاج للتشبيه
على المراد فانهم اه يعقوب وانما كمن ما ذكر من تأكيده المدح لأن في صفة الذم على وجه
العموم حتى لا ينفى ذم في المنفى عنه مدح وبما تقر من أن الاستثناء من النفي مثبت كمن استثناء
صفة المدح بعد نفي الذم إثباتا للمدح بخلافه تأكيده المدح وانما كمن هذا التأكيده بها للذم
وفي صورته لأنه لا قدر الاستثناء متصلا وقد دخل هذا المستثنى في المستثنى منه كان اليمين
بهذا المستثنى لو تم التقدير ومع الاتصال ذهبا لأن العيب منى فإذا كان هذا عيبا كان البتة بالذم
لكن وجد مدحا فهو في صورة الذم وليس بدم (قوله كقول) أي الشاعر وهو زباد بن معاوية
الغلاب بالنابغة الذبياني نسبة لذي يسان بالضم والكسر قبيلة من قبائل العرب (قوله من قراع)
بكسر القاف بمعنى المضاربة والكاتب بالناء المشددة فوق جمع كتيبة وهي الجماعة المستعملة لقتال
فقوله لا عيب فيهم نفي لكل عيب ونفي كل عيب مدح ثم استثنى من العيب المنفى كون سيوفهم مغلولة
من مضاربة الكذاب على تقدير كونه عيبا (قوله أي أن كان فلول السيف عيبا) جواب الشرط
محذوف أي ثبت العيب والأفلاؤا مقوله فأثبت شيئا منه فهذا كلام مستأنف بصيغة الماضي المبني
للمعلوم أي فقد أثبت الشاعر شيئا من العيب وهو فلول السيف على تقدير الخ وليس بصيغة المضارع
على أنه جواب الشرط لركة ذلك لفظا ومعنى (قوله لأنه كناية عن كمال الشجاعة) أي ونحوه أن
تكون الشجاعة صفة ذم وانما كان فلول السيف كناية عن كمال الشجاعة لأن فلول السيف انما

ففرع على وصفهم شفاء أحلامهم من داء
الجهول وصفهم بشفاء دماؤهم من داء الكاب
يعنى أنهم ملوك وأنهم أشراف وأرباب العقول
الراجعة (ومنه) أي ومن المعنوية (تأكيد
المدح عما يشبه الذم وهو ضربان أفصلها
أن يستثنى من صفة الذم منفية عن الشيء
مدح) لذلك الشيء (بتقدير دخولها فيما) أي
دخول صفة المدح في صفة الذم (كقوله
ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بين فاعل
جمع فل وهو الكسر في حذ السيف
من قراع الكذاب) أي مضارب بالقبول
(أي أن كان فلول السيف عيبا فثبت شيئا
منه) أي من العيب (على تقدير كونه منه)
أي كون فلول السيف من العيب (وهو)
أي هذا التقدير وهو كون فلول السيف
العيب (شال) لأنه كناية عن كمال الشجاعة

يكون من المضاربة عند ملافاة الاقران في الحروب وذلك لازم لكان الشجاعة فاطلق اسم اللازم
وأراد المنزوم (قوله على هذا التقدير) أي وهو كون القول من العيب (قوله تعليقاً بحال)
أي تعليق على محال في المعنى أي والمعلق على المحال محال وإنما قال في المعنى لأنه ليس في اللفظ تعليق
فقوله لا عيب فيهم غير أن سيوفهم الخ في معنى لا عيب فيهم أصلاً إلا الشجاعة إن كانت عيباً لكن كون
الشجاعة عيباً محال فـ ~~يكون ثبوت العيب فيهم محالاً~~ (قوله كما يقال حتى يبيض القارو حتى
يلج الجبل في سم الخياط) أي أن مثل التعليق بالمحال الواقع في البيت ما يقال لا فعل كذا حتى يبيض
القارو أي الزفت وحتى يلج الجبل أي وحتى يدخل الجبل في سم الخياط أي في ثقب الإبرة لأنه في تاويل
الاستثناء المعلق لأن المعنى لا فعله على وجهه من الوجوه الآن ثبت هذا الوجه وهو أن يبيض القار
أو يلج الجبل في سم الخياط وثبت هذا الشرط محال ففعل ذلك الشيء محال (قوله والتأكيد
فيه) أي وتأكيد المدح في هذا الضرب الذي هو استثناء صفة مدح من صفة ذم منفية على تقدير
دخولها فيها (قوله من جهة أنه) أي إثبات المدح في هذا الضرب (قوله كدعوى الشيء بيينة)
أي كإثبات المدح بالبيينة أي الدليل وذلك لأنه قد تقر بأن الاستدلال قد يكون بأن يقال إن هذا
الشيء لو ثبت محال فإن الخصم إذا سلم هذا اللازم لم يقطع التفاء ذلك الشيء فيلزم ثبوت نقيضه
وإذا كان نقيضه هو المدح لم يثبت له بالتحال والاستثناء الواقع في هذا الضرب بمنزلة
القول المذكور في الصورة لأن المتكلم علق ثبوت العيب الذي هو نقيض المدح على كون المستثنى
عيباً وكونه عيباً محال والمعلق على المحال محال فيكون ثبوت العيب فيهم محالاً فيلزم ثبوت نقيضه
وهو عدم العيب الذي هو المدح (قوله أن الأصل في مطلق الاستثناء) أي لا في كل الاستثناء لأن
الأصل في الاستثناء في الضرب الثاني الانقطاع كما يأتي اهـ يس (قوله على تقدير السكوت عنه)
أي عن الاستثناء فيكون ذكر المستثنى إخراجاً له عن الحكم الثابت للمستثنى منه (قوله وذلك)
أي وبيان ذلك أي وبيان كون الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال ما تقر في موضعه من أن
الاستثناء المنقطع مجاز ومن المعلوم أن المجاز خلاف الأصل والأصل الحقيقة هذا وقد اشتهر فيما
بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع وقد اختلف في المراد من ذلك فتبل قولهم
الاستثناء المنقطع مجاز يريدون به أن استعمال أداة الاستثناء في الاستثناء المنقطع مجازاً وما
اطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فهو حقيقة اصطلاحاً كإطلاقه على المتصل وقيل بل
المراد أن إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع مجازاً أيضاً (قوله فذكر أداته) التعمير في أداته
راجع للاستثناء الاثنان قلنا إن المراد بالاستثناء أو لا في قوله الأصل في الاستثناء الاتصال
الأداة كانت الإضافة في أداته بيانية أو أن الضمير في أداته راجع للاستثناء بمعنى المستثنى منه
على طريق الاستخدام وإن قلنا إن المراد بالاستثناء أو لا لفظ الاستثناء كان الضمير في أداته
عائداً على أصل الاستثناء (قوله يعني المستثنى) أي يعني بما بعده المستثنى (قوله يوهم)
أي يوقع في وهم السامع أي في ذهنه أن غرض المتكلم أن يخرج شيئاً من أفراد ما نفاء قبلها يريد إثباته
حتى يحصل فهم إثبات شيء من العيب (قوله وتحول الاستثناء الخ) المراد بقوله من الاتصال
إلى الانقطاع ظهور أن المراد به الانقطاع فكأنه قال فإذا ولى الأداة صفة مدح وظهور أن المراد
بالاستثناء الانقطاع بعد ما فهم الاتصال من مجرد ذكر الأداة (قوله لما فيه) أي لما
في الاستثناء من المدح أي من زيادة المدح على المدح فالمدح الأول المزيد عليه جاء من نفي العيب على
جهة العموم حيث قال لا عيب فيهم إذ من المعلوم أن نفي صفة الذم على وجه العموم حتى لا يبق في
المنفي عنه ذم مدح والمدح الثاني المزيد شعار الاستثناء لصفة المدح بأنه لم يجد صفة ذم يستثنىها لأن
الأصل في الاتيان بالأداة بعد دعوى النفي استثناء الإثبات من جنس المنفي وهو الذم فلما أتى بالمدح

(فهو) أي إثبات شيء من العيب على هذا
التقدير (في المعنى) تعليقاً بالمحال (كما يقال
حتى يبيض القارو حتى يلج الجبل في سم الخياط
في تأكيد فيه) أي في هذا الضرب (من
جهة أنه كدعوى الشيء بيينة) لأنه علق
نقيض المدح وهو إثبات شيء من العيب
بالمحال والمعلق بالمحال محال لعدم العيب
محقق (و) من جهة (أن الأصل في مطلق
الاستثناء) هو (الاتصال) أي كون
المستثنى منه بحيث يخل فيه المستثنى
على تقدير السكوت عنه وذلك لما تقر
في موضعه من أن الاستثناء الاتصال
وإذا كان الأصل في الاستثناء الاتصال
فذكر أداته قبل ذكر ما بعدهما (يعني
المستثنى) (وهو إخراج شيء) وهو المستثنى
(عاقبها) أي ما قبل الأداة وهو المستثنى
منه (فإذا ولى ما) أي الأداة (صفة مدح)
وتحول الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع
(بما أتاك) (لما فيه من المدح على المدح
والشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنىها

بعيد الاداة فهم منه انه طلب الاصل الذي ينبغي ارتكابه فلما لم يجد ذلك الاصل الذي هو استثناء
 الذم اضطر الى استثناء المدح وحول الاستثناء عن أصله الى الانقطاع (قوله فاضطر الى) أي
 لاجل تميم الكلام والا كان الكلام غير مفيد لانه اذا قيل لا عيب فيهم غير لم يكن مفيداً (قوله
 وتعقب) أي تلك الصفة بأداة الاستثناء (قوله تليها) أي تلي تلك الاداة تأتي بعدها (قوله له) أي
 كاشفة لذلك الشيء الموصوف بالاولى وظاهره سواء كانت الصفة الثانية مؤكدة للاولى ولو بطريق
 الزوم كما في المثال الاول أو كانت غير ملائمة لها كما في قوله الا في هو البدر الا أنه البحر زاحوا ذلك لان
 تأكيد المدح يحصل بمجرد ذكر الصفة المدحية ثانياً ولو لم تكن ملائمة للاولى لم يحصل المدح بكل منهما
 (قوله نحو) أي أفصح العرب بيد أني من قريش وجه تأكيد المدح في هذا أن الثبات الاقضية على
 جميع العرب تشعر بكماله والاثبات بأداة الاستثناء بعدها يشعر بأنه أريد اثبات مخالفتها قبلها لان
 الاستثناء أصله المخالفة فلما كان الأتي به كونه من قريش المستلزم لتأكيد النصاحة اذ قريش أفصح
 العرب جاء التأكيدها وانما كان مدحاً بما يشبه الذم لان أصل ما بعد الاداة مخالفة لما قبلها
 فان كان ما قبلها الثبات مدح كما هنا فالأصل أن يكون ما بعدها سلب مدح وان كان ما قبلها سلب
 عيب كما في الضرب السابق فالأصل فيما بعدها أن يكون اثبات عيب وهو هنا ليس كذلك فكان
 مدحاً في صورة ذم لان ذلك اصل دلالة الاداة اه يعقوبى (قوله بيد معنى غير) اعلم أن يد
 نستعمل اهما بمعنى غير الاستثنائية فلا تكون مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة ولا يكون
 الاستثناء بهما متصلاً بل منقطعا وتستعمل حرف تعليل بمعنى من اجل ومن الثاني قول الشاعر
 عدا فعلت ذالبيد أني أخاف ان هلكت أن ترفي أي تصوتى مأخوذ من الرين وهو التصويت
 فتقول الشاعر يد بمعنى غير أي يد هنا في هذا الحديث بمعنى غير لان صحة التشليل به مبنيّة على ذلك
 وأما على ما قاله ابن هشام في المعنى من أن يد في هذا الحديث حرف تعليل بمعنى من اجل والمعنى انا
 أفصح العرب لاجل أني من قريش فلا يكون المثال من هذا الباب ومعنى التعليل هنا أن له مدحاً
 في ذلك لانه على تمامه (قوله وهو) أي غير أداة استثناء أي فيه كذلك لانه بعينه (قوله وأصل
 الاستثناء فيه الخ) هذا شروع في بيان أن هذا الضرب انما يفيد التأكيده من وجه واحد من الوجهين
 السابقين في الضرب الاول ايرتب على ذلك أن الضرب الاول افضل من هذا الضرب قيل الاول
 حذف قوله وأصل ويقول والاستثناء فيه منقطع أيضاً لا معنى للأصل هنا ويدل لهذا قول الشاعر
 كما أن الاستثناء في الضرب الاول منقطع ولم يقل كما أن الاصل في الاستثناء في الضرب الاول
 أن يكون منقطعاً وفي بعد الحكم قوله وأصل الاستثناء فيه أي الراجح الكثير الاستعمال في هذا
 الضرب أن يكون المدح كدور بعد أداة الاستثناء غير داخل فيما قبلها بان يكون ما قبلها صفة خاصة
 وما بعدها كذلك وفي تسمية بالأصل إشارة الى انه قد يكون داخل الا أنه خلاف الأصل فيقولان له
 جميع المحاسن أو جمع كل كمال الا أنه كريم وأما في الضرب الاول فلكون ما قبل الاداة صفة منفردة
 والمستثنى صفة مدح يكون غير داخل فيما قبلها البتة لكنه قد يدخل فيه صير متصلاً بفيد التأكيده
 من وجهين انتهى وعلى هذا فالأضحية راجعة للاستثناء فيه لا لأصله (قوله أن يكون منقطعاً) أما
 الانقطاع في الضرب الاول فلان محضه أن يستثنى من العيب خلافاً فلم يدخل المستثنى في جنس
 المستثنى منه وأما الانقطاع في الثاني فلا تنافي العموم في المستثنى منه فيه (قوله وهذا) أي كون
 الاصل في الاستثناء في هذا الضرب الانقطاع لا يشافي كون الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال لان
 أصالة الانقطاع نظر المخصوص هذا الضرب وأصالة الاتصال نظر المطلق الاستثناء وهذا كما يقال
 الاصل في الحيوان أن يكون بصيراً والاصل في العنكبوت أن تكون عياء فالحكم على الحيوان باصالة
 البصر لا يشافي الحكم على نوع منه بغير أصالة العنكبوت له واذا علمت أنه لا منافاة بين كون الاصل

فاضطر الى استثناء صفة مدح وتعويل
 الاستثناء الى الانقطاع (و) الضرب
 (الثاني) من تأكيده المدح بما يشبه الذم
 ان ثبت اني صفة مدح وتعقب بأداة
 استثناء أي يذكر تعقيب اثبات صفة المدح
 لذلك الشيء بأداة استثناء (تأكيده المدح
 أخرى له) أي ذلك الذي يد بمعنى غير وهو
 العرب يد أي من قريش يد بمعنى غير وهو
 اداة الضرب (أيضا أن يكون منقطعاً)
 في هذا الضرب (أيضا أن يكون منقطعاً)
 كما أن الاستثناء في الضرب الاول منقطع
 لعدم دخول المستثنى في المطلق الاستثناء
 لا يشافي كون الاصل في مطلق الاستثناء

في مطلق الاستثناء الاتصال وكون الاصل في الاستثناء الواقع في هذا الضرب الانقطاع تعلم انه لا تنافي
بين كلامي المصنف (قوله لكنه الخ) لما كان الاستثناء في الضربين منقطعاً ما أراد أن يفرق بينهما ما قبل
أكنه الخ وحاصل الفرق أن الضرب الأول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد أداة الاستثناء فيما قبلها الكونه
صفة عامة والضرب الثاني لا يجوز فيه ذلك لعدم عموم انصفة التي قبل الاداة (قوله لم يقدر متصلاً)
أي بل بقي على حاله من الانقطاع (قوله اذ ليس هنا صفة ذم منفصلة عما قبلها) أي وانما هنا صفة
خاصة فلا يمكن تقدير دخول شيء فيها (قوله الامن الوجه الثاني) أي من الوجهين المذكورين
في الضرب الأول (قوله وهو أن ذكر الخ) حاصله أن الاخراج في هذا الضرب من صفة المدح المثبتة
فيهم قبل ذكر المستثنى انه صفة مدح أريد اخرجها من المستثنى منه ونظم عن الموصوف لأن
الاستثناء من الاثبات ثني فاذا ثبت بعد ذكره أنه أريد اثباته له أيضاً الشعر ذلك بأنه لم يكن ثني شيء من
صفات المدح عنه فينبئ التأكيد (قوله المثنى) على تقدير الاستثناء متصلاً وهو غير ممكن في هذا الاثر
كلام من المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة فلا يتصور شمول احدهما للآخر فلا يتصور اتصال فاذا
قلنا لا عيب فيه الا الكرم ان كان عيباً فادان العيب مستثنى عنه مع كل ما فيه من الاوصاف الا اذا كان
الكرم عيباً وهو محال بخلاف قولنا انا افصح الناس يد أي من بني فلان النصحاء فلا معنى للتعليق فيه
فان قلت ما المانع أن يقدر في المثال وشبهه إلا أن يكون كوني من بني فلان محلاً بالنصحاء فثبت لي
اخر لا ينافي في التأكيد كيد من الوجه الأول أيضاً قلت يمنع من ذلك كون ذلك غير معتبر
في استعمال البلغاء والاصحح به يوماً ما ولو قيل انا افصح الناس الا أي من بني فلان ان كان محلاً
بالنصحاء كن ركباً بخلاف التعليل به العموم كما مر اه يعقوبي (قوله افضل) أي من الثاني لأن
التأكيد فيه من وجه واحد (قوله ضرب آخر) أي غير الضربين الاوئين بالنظر للصورة التركيبية
والافهوي يعود للضرب الأول في المعنى لأن المعنى لا عيب فينا الا الايمان ان كان عيباً (قوله أن يؤتى
بمستثنى) أي كالايمان وقوله معمول لا فعل أي كنتم فيكون الاستثناء حينئذ مفرغاً لفرغ العامل
الذي فيه معنى الذم السابق على الالعمل فيما بعده هو المستثنى الذي فيه معنى المدح (قوله نحو
وما نقيم مثلاً الخ) أي نحو قوله تعالى حكايته عن سمرة فرعون (قوله أي ما تعيب منا) الخطاب
لفرعون أي ما تعيب منا يا فرعون شيئاً أو أصلاً الاصل الخ (قوله وهو الايمان) أي وكون الايمان
أصل المتناقب وقاعدة النجاة والشرف الذي يؤتى والاخرى مما لا يخالف فيه عاقل فلا يبسر كون
فرعون يعتقد عيباً بالنسبة لكفره فقد أتى في هذا المثال بأداة الاستثناء بعد ما صفة مدح هي الايمان
والفعل المثنى فيه معنى الذم لأنه من العيب فهو في تأويل لا عيب فينا الا الايمان ان كان عيباً لكنه
ليس بعيب وحينئذ فلا عيب فينا قيل ان الاستثناء هنا متصل حقيقة اذ التقدير ما تعيب شيئاً فينا الا
الايمان بخلافه فيما تقدم فانه منقطع وفيه انه ان جعل متصلاً حقيقة خرج المثال عما نحن بصدد
اذا ليس فيه تأكيد المدح بما يشبه الذم اذ حاصل المعنى انك ما عبت فينا أمراً من الامور الا الايمان
جعلته عيباً وليس بعيب في نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة ما لو قيل ما انكرت من أفعال زيد الاموال فلان
وليس مما ينكر فانتزاع انما هو في المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب أو لا وليس من تأكيد المدح
بما يشبه الذم في شيء لأنه لم يستثن مدحاً كدبه مدحاً هو في العيب وانما استثنى أمراً مسلم الدخول
ويبقى انتزاع فيه هل هو كما زعمه المخاطب أم لا بخلاف قولنا لا عيب فينا الا الايمان ان كان
عيباً فهو بمنزلة ولا عيب فيهم غير أن سبب فهم الخ فالتأويل على الانقطاع متعين فيقيد هذا الضرب
ما يقيد الاول من التأكيد بالوجهين وهما أن فيه من التعليق ما هو كليات الشيء بالبينه وأن فيه
الاشعار بطالب ذم فلم يجده فاستثنى المدح وهو ظاهر اه يعقوبي (قوله والناظر) تفسير
(قوله يقال نعم منه) بانه ضرب وفهم والاول أكثر ومنه الآية (قوله اذا عابه) أي في شيء
وقوله وكرهه أي لاجل ذلك الشيء (قوله من وجهين) لا يقال الوجه الاول مبني على التعليق

أي الاستثناء المنقطع في هذا
(أكنه) أي الاستثناء المنقطع في هذا
الضرب (لم يقدر متصلاً) كما قدر في الضرب
الاول اذ ليس هنا صفة ذم منفصلة عما قبلها
تكون تقدير دخول صفة المدح فيها واذ لم يكن
تقدير الاستثناء متصلاً في هذا الضرب
(قوله التأكيد التأكيد الامن الوجه الثاني)
(قوله التأكيد التأكيد الامن الوجه الثاني)
وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر
المستثنى يؤهم اخرج شيء مما قبلها من حيث
المستثنى مطلق الاستثناء هو الاتصال
ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح أخرى جاء
التأكيد ولا يفيد التأكيد من جهة انه
كلام مثنى على تقدير الاستثناء متصلاً
ما لم يأت على تقدير الاستثناء متصلاً
(ولهذا) أي وكون التأكيد في هذا الضرب
من الوجه الثاني فقط (كان) الضرب
(الاول) المقيد للتأكيد كيد المدح بما يشبه
ومنه (أي ومن تأكيد كيد المدح بما يشبه
الذم (ضرب آخر) وهو أن يؤتى بمستثنى
فيه معنى المدح معمولاً فعل فيه معنى الذم
(نحو وما نقيم مثلاً الخ) أي ما تعيب منا يا فرعون شيئاً أو أصلاً الاصل الخ (قوله وهو الايمان) أي وكون الايمان
أصل المتناقب وقاعدة النجاة والشرف الذي يؤتى والاخرى مما لا يخالف فيه عاقل فلا يبسر كون
فرعون يعتقد عيباً بالنسبة لكفره فقد أتى في هذا المثال بأداة الاستثناء بعد ما صفة مدح هي الايمان
والفعل المثنى فيه معنى الذم لأنه من العيب فهو في تأويل لا عيب فينا الا الايمان ان كان عيباً لكنه
ليس بعيب وحينئذ فلا عيب فينا قيل ان الاستثناء هنا متصل حقيقة اذ التقدير ما تعيب شيئاً فينا الا
الايمان بخلافه فيما تقدم فانه منقطع وفيه انه ان جعل متصلاً حقيقة خرج المثال عما نحن بصدد
اذا ليس فيه تأكيد المدح بما يشبه الذم اذ حاصل المعنى انك ما عبت فينا أمراً من الامور الا الايمان
جعلته عيباً وليس بعيب في نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة ما لو قيل ما انكرت من أفعال زيد الاموال فلان
وليس مما ينكر فانتزاع انما هو في المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب أو لا وليس من تأكيد المدح
بما يشبه الذم في شيء لأنه لم يستثن مدحاً كدبه مدحاً هو في العيب وانما استثنى أمراً مسلم الدخول
ويبقى انتزاع فيه هل هو كما زعمه المخاطب أم لا بخلاف قولنا لا عيب فينا الا الايمان ان كان
عيباً فهو بمنزلة ولا عيب فيهم غير أن سبب فهم الخ فالتأويل على الانقطاع متعين فيقيد هذا الضرب
ما يقيد الاول من التأكيد بالوجهين وهما أن فيه من التعليق ما هو كليات الشيء بالبينه وأن فيه
الاشعار بطالب ذم فلم يجده فاستثنى المدح وهو ظاهر اه يعقوبي (قوله والناظر) تفسير
(قوله يقال نعم منه) بانه ضرب وفهم والاول أكثر ومنه الآية (قوله اذا عابه) أي في شيء
وقوله وكرهه أي لاجل ذلك الشيء (قوله من وجهين) لا يقال الوجه الاول مبني على التعليق

بالحال كما تقدم ولا يجري ذلك هنا لأن كون الإيمان عينا ليس بحال يدل أن أعايتهم عليه قد وقعت
بالفعل لا بالتقول أعايتهم عليه لا تقتضي كونه عينا في نفسه ولا يخرجه ذلك عن كونه حقا لأنها
باطلة تطعن بفتح العذل السليم اه يس (قوله المذهب من لفظ لكن) أي الدال عليه لفظ لكن
(قوله في هذا الباب) لم يقل فيه ثلاثية وهم عود الغدير للضرب الأخير خاصة (قوله كلاً استثناء)
أي في إفادة المراد وهو تأكيد الشيء بما يشبهه نقضه وحديثه فيراد بالاستثناء المذکور في تعريف
الضرب بين ما يعي الاستدراك وإنما كان الاستدراك كلاً استثناء في هذا الباب لأنه من واحد واحد
كل منهما حالاً خارج ما هو به دال دخول وهما أوجه حقيقة فالتكادف في الاستدراك زيد شجاع
لكنه بغيره فهو لا يخرج ما هوهم بوجه من الشجاعة لأن الشجاعة ثلاثية الكرم كالكاف إذا كانت
في الاستثناء جاء القوم الأزيد فهو لا يخرج ما هوهم من عموم الناس دخوله وإن كان الإيهام في الأول
بطريق الملازمة وفي الثاني بطريق الدلالة التي هي أقوى فإذا أتت بصفة مدح ثم أتت بعد أداة
الاستدراك بصفة مدح أخرى أشعر الكلام بأن المتكلم لم يجد حلاً يستدركه على الصفة الأولى
غير ملائم لها الذي هو الأصل فأتى بصفة مدح مستدركة على الأولى فيجوز التأكيدها كما تقدم في الضرب
الثاني من الاستثناء (قوله كفي قوله) أي الشاعر وهو أبو الفضل بدع الزمان الهمداني في مدح
خفاف بن أحد السجستاني (قوله هو البدر) أي من جهة الرفع والذرف (قوله زانرا) أي
حالة كونه زانراً أي مرتفعاً من تلاطم الأمواج وقوله لأنه الجراي من جهة الكرم (قوله سوى
أنه الضرعام) أي الاستدراك من جهة الشجاعة والقوة (قوله لكنه الويل) جمع وابل وهو الخطر الغدير
ولم يفتقر بوضعه بكونه جراً في الكرم عن كونه ولا فيه لأن الويلية تقتضي وجود العطاء بانهل
والجربة تقتضي التهور والاستدراك من كل جانب فالكرم المستفاد من الجربة كقوة والمستفاد من
الويلية كالتحمل فلم يكف بالأول عن الثاني (قوله فقوله الاوسى الخ) أي فقوله لأنه الجراي وقوله
سوى أنه الضرعام مثل يد أي من قرين من جهة أركلا من الضرب الثاني لأنه أثبت أن الصفة
مدح وعقبها بأداة استثناء يليها صفة مدح أخرى لأن الصفة الأخرى في البيت قد تعددت (قوله
في هذا الضرب) أي ضرب بيد أي من قرين وهو الضرب الثاني والحمد لله أن الاستثناءين
والاستدراك المذکور كل منهما في هذا البيت من قبيل يد أي من قرين وهو الضرب الثاني
والتأكيد في من الوجه الثاني فقط ومثال الاستدراك الذي كلاً استثناء في الضرب الأول
ولا عيب فيهم لكن سيوفهم بين فلول من قراع الكتائب (قوله صفة دهم) أي ثابته لذلك الشيء (قوله
بتقدير) أي بواسطة تدبير دخولها قهراً أو معلوماً أن في صفة المدح دهم فإذا أثبت صفة دهم بعد هذا التقدير
الذي هو دهم جاء التأكيدها وكان مشبهاً بالمدح لما سبق من أن الأصل فيها بعد الاشكالته لما فيها
فكأن ما بعدها اثبات صفة المدح فتأمل (قوله فلان لا خير فيه إلا أنه يسمى إلى من أحسن اليد)
أي أنه اتفقت عنه صفات الخير إلا هذه الصفة وهي الاساءة للمعصين إليه أن كانت خيراً لئلا يفتقد
خيراً وحديثه فلا خير فيه أصلاً ولا يجري في هذا ما جرى في الضرب الأول في تأكيد المدح من كون
التأكيدها فيه من وجهين وذلك لأنه كدعوى الشيء بيبته وهو هنا في الخبرية عند بآلة وذلك لتعليق
وجود الخبرية في فلان على الحال وهو كون الاساءة للمعصين إليه خبر المبتدئ ذلك على تقدير الاتصال
في الاستثناء ولأن الكلام من جهة كون الأصل في الاستثناء الاتصال بشعر بأن المتكلم طلب
الأصل وهو استثناء المدح ليقع الاتصال فلما لم يجد استثنى دماً جافاً فيه دهم على دهم قال السبكي
في عروس الأفراح في هذا المثال فلان الأصل في الاستثناء الاتصال فلا بد أن يكون فيه مناسبة
بين المدح المستثناء والاتصال المستثنى منها والاساءة لأن أحسن اليد ليس فهماني يشبهه الخير
وعلاقة المضادة هنا بعد الاعتبار فينبغي أن يمثل بمدح ورثه ضرورة أحسان كقول فلان لا خير فيه

قوله أعايتهم يقتضي أن فعله أعايتهم
والاستفاد من المصباح والقاموس أنه ليس
الأعاب ثلاثية يعتدي ولا يعتدي قنبه
اه معجزة
قوله من عموم الناس هكذا في النسخ ولعل
الوقوف بالمال قبله أن يقول من عموم
القوم قدبر اه معجزة

(والاستدراك) المذهب من لفظ لكن (في
هذا الباب) أي باب تأكيد المدح بما يشبه
الذم (كلاً استثناء كافي قوله
هو البدر لأنه الجراي)
سوى أنه الضرعام لكنه الويل
قوله الاوسى استثناء مثل يد أي من
قرين وقوله لكنه استثناء لأن الإي
الاستثناء في هذا الضرب لأن الإي
الاستثناء المتطوع بمعنى لكن (ومنه) أي
وهو المعنوي (تأكيد المدح بما يشبه المدح
وهو ضربان أحدهما أن يستثنى من صفة
مدح منقصة عن الشيء صفة دهم بتقدير
دخولها) أي صفة الذم (فهي) أي في صفة
المدح (كقول فلان لا خير فيه إلا أنه يسمى
إلى من أحسن إليه

الآلية صفة مما يسرقه اه يس (قوله وتعقب) أي تلك الصفة وقوله تليها أي تلي تلك الاداة
وقوله أي كائنة اذ ذلك الشيء الموصوف بالصفة الاولى (قوله والثاني من وجه واحد) أي لان كونه
كدعوى الشيء بالصفة لا يأتي هذا لانه يتوقف على التعليق بالجمال وهو يتوقف على اتصال الاستثناء
وهو لا يأتي هذا لان المستثنى منه هنا صفة خاصة لا يمكن دخول شيء فيها وحينئذ فالضرب الثاني انما
يغدر التاكيد من جهة أن الاستثناء لما كان الاصل فيه الاتصال والعدول عن الاتصال الى الانتطاع
يشعر بأن المتكلم طالب استثناء المدح فلم يجده فأبى بالذم على الذم فجاء تأ كيدا للذم (قوله وتحققهما)
أي وتحقق وجه افادتهما للتاكيد (قوله على قياس مامر) أي يجري على الاعتبار والنظر فيما
من تأ كيدا للمدح بما يشبه الذم (قوله وهو المدح بشئ) أي كانهما في الشجاعة وقوله يستتبع أي
يستلزم وقوله المدح بشئ آخر أي كونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها (قوله يستتبع المدح بشئ آخر)
أي يقبضه أي يلزمه المدح بشئ آخر (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو الطيب المتنبي (قوله نهبت من
الاعمار) أي أخذت منها على وجه القهر والاستطاف (قوله ما للوحوشه) أي أعمار الوحوشها
وضممتها الى عمر لونه وهذا مبني على مذهب المعتزلة القائلين ان القتال قطع على المقتول اجله ولو تركه
لعاش فاذا جمع ما بقي من أعمار قتله الى عمره لكان خالد الآخر الدنيا ومذهب اهل السنة انه لم يقطع
بل المقتول مات بانتهاء اجله (قوله لهنت الدنيا بأن خالد) أي اقبل للدنيا غيبا لك بسبب انك خالد
فيها أي لهنت أهلها بسبب خلوده (قوله مدحه بالنهاية الخ) أي لان اغتيال النذوس واخذها قهرا
انما يكون بالشجاعة ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها الرضعت لناها كانت خلودا دل ذلك على كمال
شجاعته (قوله حيث جعل) أي لانه جعل قتله بحيث يتخلد في الدنيا وارث أعمارهم أكثرتهم
ولاشك أن اغتيال النفوس الكثيرة التي لو اجتمعت أعمارها لناها لكان بها خالد انما يكون لكمال
شجاعته وتناهمه فيها مدحه بالنهاية في الشجاعة مدلول الكلام بالقصد الاول وأما كونه سببا لصلاح
الدنيا فراجع له (قوله على وجه) أي وهو كون الدنيا بما أنجلوده والحاصل أن الشاعر لما مدحه بالنهاية
الشجاعة رجعل خلوده متناها في الدنيا كان مدحه بالنهاية الشجاعة على الوجه المذكور وهو تهنية الدنيا
بخلوده مستبعا ومستلزم لمدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا وحسن نظامها لان المراد به تهنية الدنيا
أهلها فالمدح لمدحه فائدة لاهل الدنيا ما هنأوا ببقائه اذ لا تهنية لاحد بشئ لا فائدة له فيه
فقول الشارح اذ لا تهنية الخ على الخذوف قد علمته (قوله قال على الخ) أشار الشارح بهذا الى أن
استخراج الوجهين الآخرين من المدح من البيت المذكور ليس ذلك للمصنف كما هو ظاهره بل هو
ناقل لذلك عن غيره فبشرارة لا اعتراض على المصنف والرأي بفتح الراء والباء نسبة لبيعة (قوله
وجهان آخران) أي غير الاستتباع مدلول لان ذلك البيت بالالتزام وهذا علموا الهمة وعدم الظم (قوله
انه نهب الاعمار دون الاموال) أي وهذا يستلزم مدحه بعلو الهمة وان همته انما تتعلق بعمالي
الامور لان الذي يميل للامال انما هو الهمة الدنية والاموال يعطيها ولا ينهبها والارواح ينهبها فالعدول
عن الاموال الى الاعمار انما هو بعلو الهمة وذلك مما مدح به وقوله انه نهب الخ أي متفاد انه نهب الخ
وهو بعلو الهمة (قوله وذلك) أي نفي نهب الاموال مفهوم من تخصيص الاعمار بالذم كروا الاعراض
عن الاموال لان تخصيص الشيء بالذم كتر يقتضي الحصر (قوله مع أن النهب بها) أي مع أن نهب
النهب بالاعمار لا يلقى بالمدح (قوله وهم) أي البلغاء يعتبرون ذلك أي التخصيص والاعراض من حيث
ما ينهم منه (قوله في المحاورات) أي المخاضات وقوله والخطايات أي الطلقات (قوله وان لم يعتبره)
أي التخصيص المذكور أئمة الاصول أي أكثرهم فهو لا يفيد الحصر عندهم لانه لقب وهو لا مفهوم له
صك قولهم على زيدج واعتبره المدح والصفى من الاصوليين وقد يقال هذا ظاهر بالنظر للمعبرين
فتطأ أي الاعمار أما انظر لمجوع الجار والمجرور فهو قيد وأئمة الاصول يعتبرون مفهومه اه يس

وثانيهما ان يشبث للشيء صفة ذم وتعقب
بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى له كقوله
قالن فاسق الا أنه جاهل) فالضرب الاول
يغدر التاكيد من جهة أن الاستثناء لما كان الاصل فيه الاتصال والعدول عن الاتصال الى الانتطاع
يشعر بأن المتكلم طالب استثناء المدح فلم يجده فأبى بالذم على الذم فجاء تأ كيدا للذم (قوله وتحققهما)
أي وتحقق وجه افادتهما للتاكيد (قوله على قياس مامر) أي يجري على الاعتبار والنظر فيما
من تأ كيدا للمدح بما يشبه الذم (قوله وهو المدح بشئ) أي كانهما في الشجاعة وقوله يستتبع أي
يستلزم وقوله المدح بشئ آخر أي كونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها (قوله يستتبع المدح بشئ آخر)
أي يقبضه أي يلزمه المدح بشئ آخر (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو الطيب المتنبي (قوله نهبت من
الاعمار) أي أخذت منها على وجه القهر والاستطاف (قوله ما للوحوشه) أي أعمار الوحوشها
وضممتها الى عمر لونه وهذا مبني على مذهب المعتزلة القائلين ان القتال قطع على المقتول اجله ولو تركه
لعاش فاذا جمع ما بقي من أعمار قتله الى عمره لكان خالد الآخر الدنيا ومذهب اهل السنة انه لم يقطع
بل المقتول مات بانتهاء اجله (قوله لهنت الدنيا بأن خالد) أي اقبل للدنيا غيبا لك بسبب انك خالد
فيها أي لهنت أهلها بسبب خلوده (قوله مدحه بالنهاية الخ) أي لان اغتيال النذوس واخذها قهرا
انما يكون بالشجاعة ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها الرضعت لناها كانت خلودا دل ذلك على كمال
شجاعته (قوله حيث جعل) أي لانه جعل قتله بحيث يتخلد في الدنيا وارث أعمارهم أكثرتهم
ولاشك أن اغتيال النفوس الكثيرة التي لو اجتمعت أعمارها لناها لكان بها خالد انما يكون لكمال
شجاعته وتناهمه فيها مدحه بالنهاية في الشجاعة مدلول الكلام بالقصد الاول وأما كونه سببا لصلاح
الدنيا فراجع له (قوله على وجه) أي وهو كون الدنيا بما أنجلوده والحاصل أن الشاعر لما مدحه بالنهاية
الشجاعة رجعل خلوده متناها في الدنيا كان مدحه بالنهاية الشجاعة على الوجه المذكور وهو تهنية الدنيا
بخلوده مستبعا ومستلزم لمدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا وحسن نظامها لان المراد به تهنية الدنيا
أهلها فالمدح لمدحه فائدة لاهل الدنيا ما هنأوا ببقائه اذ لا تهنية لاحد بشئ لا فائدة له فيه
فقول الشارح اذ لا تهنية الخ على الخذوف قد علمته (قوله قال على الخ) أشار الشارح بهذا الى أن
استخراج الوجهين الآخرين من المدح من البيت المذكور ليس ذلك للمصنف كما هو ظاهره بل هو
ناقل لذلك عن غيره فبشرارة لا اعتراض على المصنف والرأي بفتح الراء والباء نسبة لبيعة (قوله
وجهان آخران) أي غير الاستتباع مدلول لان ذلك البيت بالالتزام وهذا علموا الهمة وعدم الظم (قوله
انه نهب الاعمار دون الاموال) أي وهذا يستلزم مدحه بعلو الهمة وان همته انما تتعلق بعمالي
الامور لان الذي يميل للامال انما هو الهمة الدنية والاموال يعطيها ولا ينهبها والارواح ينهبها فالعدول
عن الاموال الى الاعمار انما هو بعلو الهمة وذلك مما مدح به وقوله انه نهب الخ أي متفاد انه نهب الخ
وهو بعلو الهمة (قوله وذلك) أي نفي نهب الاموال مفهوم من تخصيص الاعمار بالذم كروا الاعراض
عن الاموال لان تخصيص الشيء بالذم كتر يقتضي الحصر (قوله مع أن النهب بها) أي مع أن نهب
النهب بالاعمار لا يلقى بالمدح (قوله وهم) أي البلغاء يعتبرون ذلك أي التخصيص والاعراض من حيث
ما ينهم منه (قوله في المحاورات) أي المخاضات وقوله والخطايات أي الطلقات (قوله وان لم يعتبره)
أي التخصيص المذكور أئمة الاصول أي أكثرهم فهو لا يفيد الحصر عندهم لانه لقب وهو لا مفهوم له
صك قولهم على زيدج واعتبره المدح والصفى من الاصوليين وقد يقال هذا ظاهر بالنظر للمعبرين
فتطأ أي الاعمار أما انظر لمجوع الجار والمجرور فهو قيد وأئمة الاصول يعتبرون مفهومه اه يس

(قوله انه لم يكن ظالمًا في قائلهم) أي لأن الظالم لا سرور له الدنيا يشقائه بل سرورها بهلاكة ومعلوم أن كونه غير ظالم مدح فهم من التهنئة لاستلزامها إياه فالمدح الأول لازم للمعنى الذي جعل أصلاً وهو النهاية في الشجاعة والمدح الثاني لازم للمعنى الذي جعل مستتبعا بالفتح وهو كونه سبباً لإصلاح الدنيا (قوله يقال) أي لغة أدمج الشيء في ثوبه إذا لفه فيه أي أدخله فيه فهو في اللغة الإدخال مطلقاً (قوله وهو) أي اصطلاحاً (قوله أن يضمن كلام) أي أن يجعل المتكلم الكلام الذي سبق لمعنى متبوعاً لمعنى آخر فالمعنى الآخر ملغوف في الكلام فقوله يضمن على صيغة المبني للمفعول والناصب عن الفاعل هو كلام وقوله سبق لمعنى نعت لكلام وقوله معنى آخر مفعول ثانٍ ليضمن منصوب به بعد أن رفع به المفعول الأول بالنيابة (قوله معنى آخر) أراد به الجنس أعم من أن يكون واحداً كما في البيت المذكور في المتن أو أكثر كما في قول ابن نباتة

ولا بد لي من جهلة في وصاله * فمن لي بخل أودع الحلم عنده

يريد أن وصاله لا يتيسر له إلا بتلك الوقار ومداراة رقبائه وملازمة عتبته والرضى بالطرد والشتم وغيرهما من أفعال الجهلاء والخل بالكسر الخليل فتدأدمج في الغزل وهو الكلام الواقع من الحب في شأن المحبوب الفخر بكونه حليماً حيث كفى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح يودعه حمله وضمن الفخر بالحلم شكوى الزمان لتغير الإخوان حيث أخرج الاستفهام مخرج الإنكار تنبيهاً على أنه لم يبق في الإخوان من يصلح لهذا الشأن أي أيداع الحلم عنده وقد نبه بقوله أودع الحلم عنده على أنه لم يعزم على مفارقة الحلم على سبيل الدوام بل في بعض الحالات أعني حالة وصال المحبوب الموقوف على الجهل وذلك لأنه لما كان شأنه أن يشغل أفعال الجهال وكان صريده الوصاله عزم على أنه ان وجد من يصلح لأن يودعه حمله أودعه إياه فإن الودائع ترد آخر الأمر واعلم أن المعنى الآخر وهو المضمن المدموج يجب أن لا يكون مصرحاً به ولا يكون في الكلام اشعاراً بأنه مسوق لأجله والالام يكن ذلك من الأدماج شاقيل في قوله

أبي دهرنا السعافنا في نفوسنا * وأسعفنا فحين نحب ونكرم

فقلت له نعم السعاف فهم أمتها * ودع أحرنا إن المهم المذموم

إن هذا الكلام مسوق لتهنئة بالوزارة لبعض الوزراء وأن الدهر أسعفه تلك الوزارة وأن الشاعر يحبه وضمن ذلك التثني من الدهر في عدم اسعافه هو في نفسه فكانت الشكائية فيه أدماجاً فهو مسووق لأنه صريح أولاً بالشكائية حيث قال أبي دهرنا السعافنا في نفوسنا فكيف تكون مدحجة بل لو قيل إن هذا الكلام مسوق للشكائية والتهنئة مدحجة كان أقرب ولا ينافي هذا كون المقصود بالذات هو التهنئة لأن التصديق لا ينافي إفادة ذلك المقصود بطريق الأدماج بأن يؤتى به بعد التصريح بغيره وقول الشاعر أمتها أي أتم ما ابتدأته من النعم أي الانعام وأترل أحرنا فإن أحرهم مذهبهم والمهم مقدم (قوله وقد أسند) أي يضمن (قوله لا اختصاصه بالمدح) هذا بالنظر لظاهر تعريف الاستتباع أما لو قيل إن ذكر المدح في التعريف بطريق التمثيل لا لاختصاصه كان مساوياً للأدماج فإنه عبد الحكيم (قوله كقول) أي الشاعر وهو أبو الطيب المتنبى (قوله أقلب فيه الجفاني) عبر بالاضارع لانه على تكرر قلب الجفان ليدل على السهر والابتنان جمع جنن كقشر وهو غطاء العين من أعلى وأسفل (قوله كافي) أي في حالة قلبها أعقبها أي بالاجتنان من جهة حركتها فجعل أجفانه كالسجة حيث يعذبها بذنوب الدهر فكان كل حركة ذنب وقوله الزنوب أي ذنوب الدهر التي فعلها معه من تفرقة بينه وبين الإحبة منسلاً من عدم استقامة الحساب لذنوبه التي فعلها في الدهر إذ لا معنى لاعتداله على الدهر وكن هنا تحتمل الشك أي ثمر قلب الاجتنان في ذلك الدليل كثره أرجبت إلى الشك في أني أعقبها على الدهر ذنوبه وتحتمل التشبيه أي أشبهه نفسي في حالة القلب بنفسه في حالة اعتداله

(و) إنساني (أنه لم يكن ظالمًا في قائلهم)
والالام كان الدنيا سرور بخلوها (ومنه) أي
ومن المعنوي (الأدماج) يقال أدمج الشيء
في ثوبه إذا لفه فيه وهو أن يضمن كلام سبق
لمعنى مدحاً كان أو غيره (وهو معنى آخر) هو
منصوب مفعول ثانٍ ليضمن وقد أسند إلى
المفعول الأول (استتباع) لا اختصاصه بالمدح
(أعظم من الاستتباع) أي في ذلك الأسيل
(كقوله أقلب فيه) أي في ذلك الأسيل
(أجفاني كافي) أي أعقبها على الدهر الذنوب

الذئوب (قوله فانه ضمن الخ) أي وانما كان في هذا البيت ادماج لان الشاعر ضمن وصف الليل
بالطول أي المأخوذ من قوله أقلب فيه أجداني لانه يدل على كثرة تقلب الاجنان وهو يدل على كثرة
السهر وهو يدل على طول الليل وهذا المعنى الذي سبق له الكلام أولا (قوله الشكائية) أي المأخوذة
من قوله كافي أعدها الخ وهو فوهول ضمن وتلك الشكائية بها حصل ادماج لانها معني تضمنه المعنى
الذي سبق أولا مع عدم التصريح بها وعدم اشعار الكلام بأنه مسوق لاجلها (قوله وهو ايراد
الكلام) أي الاتيان به (قوله محتملا لوجهين) أي على حد سواء اذ لو كان أحدهما متبادرا لكان
توجيه لا توجهها (قوله أي متباينين) بيان للاختلاف (قوله كالمدرج والمدم) أي وكالسب والدعاء
(قوله ولا يكتفي بمجرد احتمال معنيين متغايرين) أي كما لو فهمه كلام المصنف فهو اعتراض عليه أي
ذوقيل رأيت العين في موضع فانه محتمل على السواء أن يراد العين البخارية وعين الذهب والفضة وليس
من التوجيه لان المعنيين متغايران ولا تضاد بينهما بلوازا جهة اعهما (قوله كقول من قال لا عرو
أي خياط بسبي عرا وذلك القبائل هو بشار بن برد وقوله امت عينية سواء بحزيت وصدره خاطلي
عرو قباء وهذا البيت من مجز والرميل وبعبده فاسأل الناس جميعا * أمدح أم هبأ
روى أن بشارا أعطى خياط أعورا منه عمرو فويل للخيط له فقال له الخياط لا خطنته بحيث لا يعلم
أقباه هو أم غيره فقال له بشار أنت فعلت ذلك لا قولني فيك شعرا لا يدرى أهيبأ أم غيره فلما خاطله
الخياط ذلك الثوب قال بشار ما ذا كرم من البيت فان قلت الظاهر أن الشاعر أراد المدح لانه
بارأ خياطة وهي من الاحسان وقد قابل الاحسان يكون احسانا فلم يستواء الاحتمالان وحينئذ
فلا يجهل منه من التوجيه قلت أراد استواء الاحتمالين بالنظر لنفس اللفظ وان ترجح أحدهما فلا يمتنع
بالنظر للقرينة على أن كون الشعر في مقابل الخياطة لا يعين كون الشاعر أراد المدح لاحتمال أن
يكون أقصد الخياطة بالارة فدعا عليه وسعى الدعاءين مديحا وهبأ فبار الكرم المدعوه يستحق أن
مدح بموجب الدعاء له والمدعوه عليه يستحق أن يذم ويهيبأ بموجب الدعاء عليه (قوله لان احد
المعنيين في التشابهات قريب والآخر بعيد) أي وهو المراد من اللفظ كافي يد الله فوق أيديهم فان
المتبادر من الابد الجارحة والمراد منها القدرة وهذا المعنى المراد بعيد من اللفظ (قوله لما ذكر
السكاكي) أي وانما قلنا ان أحد المعنيين في التشابهات قريب والآخر بعيد لما ذكرنا (قوله
من قبيل التورية والايهام) العطف مرادف أي ومعلوم أن التورية التي هي الایهام انما تصور
في معنى قريب وبعيد كما تقدم (قوله ويجوز أن يكون وجه المفاارقة) أي بين التوجيه والتشابهات
وهذا وجد آخر لشرق وقوله أن المعنيين في التشابهات لا يجب تضادهما أي بل يجوز اجتماعهما
كالقدرة والبدع في الجارحة أي بخلاف التوجيه فانه يجب فيه تضاد المعنيين كما مر قال العلامة
اليعقوبي بعد أن ذكر جميع كلام الشارح وفي هذا الكلام خط لا يخفى لانهم اشترطوا في التوجيه
استواء المعنيين في القرب والبعيد فكيف يصح أن تكون التشابهات من التوجيه بوجه مع كون
أحد المعنيين في التشابهات بعيدا عن المراد كافي قوله والسماء بناها بأيد الرحمن على العرش استوى
فالعنى المجازي وهو البعد عنهم هو المراد كما تقدم وأيضاً قد ذكر السكاكي نفسه أن التشابهات
على الاطلاق من التوجيه باعتبار وتندكر بعد أن أكثرها المعنى قريب وبعيد وهو يقتضي أن
الذي يكون توجيهها من التشابهات بالاعتبار هو البعض لا الكل نعم ان صح أن بعض التشابهات
يتمثل التبيين على السواء كانت من التوجيه الصريح لانها منه باعتبار فقط وكذا ان صح أن
التوجيه لا يشترط فيه استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم (قوله الهزل الذي يراد به الجد)
أي وهو أن يذكر الشيء على سبيل اللعب والمباينة وينصده أمر صحيح في الحقيقة والفرق بينه وبين
التمكيم أن التكميم ظاهر جد وباطنه هزل وهذا بعكسه وهو واقع في كلامهم كثيرا كقول الامام مالك
لبعض تلامذته حين سأله أن تعرف بيت قدامة وقد كان ذلك البيت ياب في الجاهلية ومنه قول ابن نباتة

فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكائية من
الدهر ومنه (أي ومن المعنوي) (التوجيه)
ويسمى محتمل الضدين (وهو ايراد الكلام
متمم لا لوجهين محتملين) أي متباينين
متباينين كالمدرج والمدم مثلا ولا ينبغي مجز
احتمال معنيين متغايرين (كقول من قال
لا عرو قبى فقه العين
الاعورا فيكون دعاء له والعكس فيكون دعاء
عليه قال (السكاكي ومنه) أي ومن التوجيه
(تشابهات التورية باعتبار) وهو واحتمالها
لوجهين مختلفين وتفاوتها باعتبار المعنيين
عدم استواء الاحتمالين لان أحد المعنيين
في التشابهات قريب والآخر بعيد لما ذكر
السكاكي نفسه من أن التورية والايهام ويجوز
أن يكون وجه المفاارقة هو أن المعنيين
في التشابهات لا يجب تضادهما (ومنه) أي
ومن المعنوي (الهزل الذي يراد به الجد)

سلبت محاسنك الغزال صفاته * حتى تحب كل طي فيك

لك جبيده وخائسه ونضاره * وكذا نظير قرونه لا يسكا

والجسد بكسر الجيم ضد الهزل الذي هو الالهو واللعب (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو نواس
(قوله إذا ما عجمي الخ) أي فتولك للعجمي وقت مغاخرته بحضوره لا تتجبر وقل لي كيف أكلت للضب
هزل ظاهر لكنك تريد به الجدة وهو ذم العجمي بأكله الضب وأنه لا مفاخرة مع ارتكابه أكل الضب
الذي يعافه أشرف الناس وعلم من هذا أن الهزلة باعتبار استعمال الكلام والجدة باعتبار
ما قصد منه في الحالة الراهنة (قوله عد عن ذا) أي تجاوز هذا الاختيار بتركه وحدثننا عن أكل
الضب تأكله على أي حالة فعدت أمر من عدى بمعنى تجاوز (قوله وهو كما سماه الخ) كان الطاهر
أن يقول وهو ما سماه السكاكي الخ إلا أنه اعتبر المغيرة من حيث أنه يسمى بتجاهل العارف ومن حيث
أنه يسمى بالسوق فزاد كاف التشبيه أو المكاف بمعنى على أي وهو سوق المعلوم الخ بناء على ما سماه
السكاكي به (قوله مساق غيره) مصدر يسمى بمعنى السوق أي سوق المعلوم سوقاً كسوق غيره بأن
يعبر عنه بما يدل في الأصل على أنه غير معلوم (قوله لكنته) متعلق بتجاهل وكان حقه أن يتدنه على
قوله وهو كما سماه الخ إلا أنه أخره ليكرن بيان النكات متصلاً به فتوابع عن المعلوم بعبارة الجهرول لأنكنته
كان يقال أريد قائم أم لا حيث يعلم أنه قائم لم يكن من هذا الباب في شيء (قوله لا أحب تسميته) أي
سوق المعلوم الخ (قوله لورده في كلام الله) أي كما في قوله تعالى وما يثبت بينك أي وتسمية
الكلام المنسوب لله بتجاهل العارف فيداساة أدب بخلاف تسميته بسوق المعلوم مساق غيره فإنه
أقرب إلى الأدب من الأولى وإن كان التبريد بعبارة عن الجهرول لكن دلالة استمراريته (قوله
في قول الشاعر جية) هو إلى بيت طريق ترقى أحبا الوليد حين قلته يزيد بن معاوية وبعد البيت
إلا أن كور

(قوله الطاهر وهو نهر من ديار بكر) أي في ديار بكر ثبت على حافيه أشجار وشجر الطاهر وفيه من
ذلك الشجر النسب على حافتي ذلك النهر والمراد بذكر الذي أضيفت له تلك الديار رجل كان من عظماء
الجاهلية (قوله مالك مورقا) أي أي شيء ثبت لك في مال كونه مورقا أي شجر جاور قلته نادرا
لأنه لا يورق حال من الكفاف في ذلك والعامل فيه معنى الفحل (قوله كذا لم يفرغ على ابن طريف)
أي فليس تعلم أن الشجر لا يفرغ لأن الجزع لا يكون إلا من العقل فثبت على ما ظهر من ذوى
العقل وأنه يفرغ عليه جزعا يوجب ذبوله وأنه لا يفرغ ورقه فلما أوردت وجهته على الخراج الورق
وأظهرت أنها حينئذ تشك في جرعته وإذا كان الشجر يفرغ على عدم الجزع فأمرى غيره في الجراح فلما
المؤدى للتبريل ما لا يعلم منزلة أنما صار وسيلة لتوبيخ على أذيراق ووسيلة إلى التوبيخ على أن ما ترمه
بلغت إلى حيث تعلم بها الجمادات ولو أنت تلك التي تتجامل على أن الشجر لا يعلم بآين طريف وأنه
من جملة الجمادات لما حسن التبريد بما أفضح ظهورها لما ترحى الجمادات فافهم اه يعقوب
(قوله كقوله) أي الشاعر وهو البصري (قوله سري) أي ظهر بالليل وهو صفة البرق (قوله أم
ابتهادها) أي أم ضوء أسنانها عند ابتسامها (قوله بالنظر) الباء بمعنى في وأراد بالنظر المحل الذي
ينظر وهو الوجه فهو بفتح الناء والضاحي هو الطاهر من تحت الطريق إذا ظهر فالشاعر يعلم أنه ليس
ثم إلا ابتسامه لكنته بتجاهل وأظهر أنه التمس عليه الأمر فلم يدر هل هذا التمس من المشاهدين أم من أسنانها
عند الابتسام مع برق سري أم هو ضوء مصباح أم هو ضوء ابتسامها الكائن من منظرها الضاحي وهذا
التجامل المنزل منزلة الجهر على من يفتن في اللغة في مدحها رأها بلغت إلى حيث يتخير في الحاصل منها
ويستبش المشاهدين (قوله كقوله) أي الشاعر وهو بصرى أي سري وبعد البيت المذكور
فن في الله منهم خضاب ه كن في كفه منهم قنار

قوله
إذا ما عجمي الخ
فقل عد عن ذا كرف
تجاهل العارف
سوق المعلوم مساق
غيره
لورده في كلام الله
الطاهر جية
بمسك
في المادح
ألم ابتسامها
أي الطاهر

(قوله وسوف اخل ادرى) المعنى وأظن أني سأدرى وأعلم بحالهم حاصله فذهب منقول الى اخل
وسوف محلها بعد اخل وهذه الجاهة اعتراضية بين ادرى ومعموله وهو قوله أقوم آل حصن الخ
وكونها بالواو يدل على أن الاعتراض قد يكون بالواو (قوله وهو القياس) أي في حرف المضارعة
الداخل على الثلاثي (قوله أقوم آل حصن أم نساء) هذا محمل انشاده فهو يعلم أن آل حصن رجال
أكنه نساء وأظهر أنه اتبس عليه أمرهم في الحال وإن كان سيعلم في المستقبل فلم يدر هل هم رجال
أم نساء وهذا التحامل المتزل منزلة الجمل مفيدة للمبانغة في ذمتهم من حيث أنهم يتلبسون بالنساء في قوله
نفعهم وضعف قائدهم (قوله فيه دلالة الخ) أي حيث قابل بين النساء والقوم فعدا لته بينهم تدل
على أن القوم لا يتناول النساء بل هو مخصوص بالرجال لغة ويدل له قوله تعالى لا يضر قوم من قوم
عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهم قال العصام وفيه أنه يجوز
مقابله الجميع من الرجال والنساء بالنساء الصرفة فالحق أن القوم اسم لمجوع الرجال والنساء بدليل أنا
أرسلنا نوحا إلى قومه قداما (قوله والتدهش) عطفت تفسير أي ذهاب العقل (قوله في قوله) أي
الشاعر وهو الحسين بن عبد الله العرجي (قوله وهو) أي انقاع المستوى من الأرض أي الأرض
المستوية وإضافة الطيبات اليه لكونها فيه وقوله بالله قسم استعطاف لتطبيقات المناديات لتبنيه
(قوله ليلاي منكن الخ) أي ليلى المنسوبة إلى منكن أي فهو يعلم أن ليلى من البشر فحامل وأظهر أنه
ادعشه الحب حتى لا يدرى هل هي من الطيبات الوحشية أم من البشر فلذلك سأل انطبيات عن
حالتها (قوله وفي إضافة ليلى الخ) أي أن الإضافة فيها استلذاذا أكثر من عدم الإضافة وكذا
التصريح باسمها وهذا جواب عما يقال فيه اظهار موضع الاستعارة فكانت (قوله وهذا) أي ما ذكره
المصنف من النكتات انموج أي نبذة قليلة (قوله وهي أكثر من أن يضبطها القلم) أي من ذى أن
يضبطها القلم أي وهي أكثر من النكتات الموصوفة بضبط القلم لها وحيت فلا تدخل تحت حصر
(قوله القول بالموجب) بكسر الجيم اسم فاعل لأن المراد به الصفة الموجبة للحكم وفتح الجيم اسم
مفعول إن أريد به القول بالحكم الذي أوجبه الصفة والمراد بالقول الاعتراف أي اعتراف المتكلم
بالصفة الموجبة للحكم في كلام المخاطب مع كونه نافيا مقصوده من إثباتها لغيره من أثباته للمخاطب
أو مع حمل كلامه على خلاف مقصوده (قوله أن تقع صفة في كلام الغير) أي كالأعز فإنه صفة وقعت
في كلام المناقذين دالة على شيء وهو فريتهم فالمراد بالكناية في كلام المصنف العبارة وليس المراد
الكناية المصطلح عليهم وهو النقط المستعمل لينقل منه إلى اللازم مع جواز إرادة المازوم إذ ليس دلالة
الأعز على فريتهم بطريق الكناية لأنه لا لزوم بين مفهوم الأعز وفري المناقذين ويحتمل أن يراد بها
معناها المعهود ويكتفي في اللزوم اعتقادهم اللزوم وأدعاهم ذلك لأنهم يدعون أنهم لازم لمعنى الأعز
ثم إن الظاهر أن المراد بالصفة الواقعة كناية في الآية ما يدل على ذات باعتبارها معنى كالأعز والصفة التي
روى إثباتها لغير المعنى القاسم بالغير كالعزة فاختلفت الصفتان وحينئذ في الكلام استخدام لأن
الصفة المذكورة أولا في قوله أن تقع صفة أريد بها معنى وأريد بالضمير في قوله فتثبتها معنى آخر (قوله
أي لذلك الشيء حكم) أي تقتضيه فيه تلك الصفة لكونها ذاتا كالأخراج للمؤمنين (قوله فتثبتها لغيره)
أي فتثبت تلك الصفة لغير ذلك الشيء كالله ورسوله والمؤمنين أي للإيمان إلى أن ذلك الحكم مسلم لزومه
لذلك الصفة ولكن لا يفيد ذلك أيها المخاطب لأن الصفة المستلزمة له إنما هي لغيره من عبرت بها عنه فقد
قيل بموجب تلك الصفة وهو استلزامها للحكم لكن هو لغير من عبرت بها عنه (قوله من غير
تعريض الخ) أي فلو تعرضت للحكم إثباتا أو نفيا خرج الكلام عن القول بالموجب فإذا قال القوي
ليخرجن القوي من هذا البيت الضعيف معبر بصفة القوة عن نفسه مئينا لدلولها لحكم الأخراج
فإن أثبت الصفة لغيره ولم تعرض له حكمه بأن قالت القوي أنا كان الكلام من القول بالموجب

وما أدرى وسوف اخل ادرى (أي أنظن
وكسر هـ من التكلم فيدهو الإفصح وبوأسد
تقول اخل بالفتح وهو القياس (أي أقوم
آل حصن أم نساء) فيه دلالة على أن
القوم هم الرجال خاصة (والتدله) أي
وكسر التـ من التدهش (في الحب في قوله
بالله باطبيات القاع) وهو المستوى من البشر
(فلن أنا * ليلاي منكن أم ليلى من البشر
وفي إضافة ليلى إلى نفسه أولا والتصريح
باسمها ثانيا استلذاذ وعرضا أعز من
نكت العباد وهي أكثر من أن يضبطها القلم
(ومنه) أي ومن المعنوي (القول بالموجب
وهو ضربان أحدهما أن تقع صفة في كلام
الغير كناية عن شيء أثبت له أي لذلك الشيء
بـ فتثبتها لغيره) أي قبيت أنت
في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الذي (من غير
تعريض

وان تعزيت الحكم بأن قلت القوت الذي وأنا يخرجك منه لم يكن من القول بالموجب في شيء (قوله
 لشبوتة له أو فيه عنه) الاولى لاثباته له أو انتفاء عنه (قوله يقولون) أي المنافقون ثم رجعتنا
 من غزوة بني المصطلق الى المدينة (قوله وقد أثبت المنافقون لغيرهم) أي المكثي عنه بالأعز
 (قوله فأثبت الله تعالى الخ) أي بعد أن سلم لهم أن الأعز يخرج الأذل فثبت أنه قبل لهم نعم
 الأعز يخرج الأذل لكن العزلة ورسوله وللمؤمنين لا لكم (قوله ولم تعزض لشبوت ذلك الحكم
 الذي هو الإخراج للمؤمنين بالعزلة) أي وان كان يلزمه ذلك لأنه لما أثبت الصفة الموجبة للحكم لهم
 لزم ثبوت الحكم لهم (قوله على خلاف مراده) أي مراد ذلك الغير وذلك كالأول أطلق الغير لفظاً على
 معنى فيجمله غير من أطلقه على معنى آخر لم يرده المتكلم الأول (قوله مما يحتمل ذلك اللفظ) أي من
 المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ احتمالاً لا حقيقة أو مجازياً بأن يكون اللفظ صالحاً لذلك المعنى الذي حمل
 عليه وان كان لم يرده لو كان اللفظ غير صالح له كان الحمل عليه عبثاً لا بدعاً (قوله بذكر متعلقه) متعلق
 بحمل والباء السببية أي وحمل اللفظ على الخلاف المحتمل بسبب ذكر متعلق ذلك اللفظ (قوله بأن
 يذكر متعلق ذلك اللفظ) المراد بالمتعلق هنا ما يناسب المعنى المحمول عليه سواء كان متعلقاً اصطلاحياً
 كالمفعول والخيار والخروج أو لا فالأول كقوله قلت ثقلت إذا أتيت مراراً الخ والثاني كقوله

لقد هممت بالمرار أو في شاحباً * فقالوا به عن ثقلت وعارض

أرادوا بالعين إصابة العاش وجعله على إصابة عين العاشق بذكر ملام وهو العارض في الاستئناس
 التي هي كالأبرد فثبت أنه قال صدقته بأن بي عينا لكن بي عيناها وعارضها العين العاش ووجه كون هذا
 الضرب من القول بالموجب ظاهر كالأول لأنه اعترف بما ذكر الخطاب لكن المعنى غير مراد
 وإنما يسرّح بنفي المراد صراحة فإقراراً بما قبل وذلك ظاهر وقد فهم من البيتين أن الحمل على
 خلاف المراد تارة يكون باعادة المحمول كما في البيت المذكور في المتن وكما في قول بعضهم

جاء أهلي بالمرار أو في عيلاً * بجمعيه اشرح دائي يسعف

قال هذا به إصابة عيى * قلت عن الحبيب ان كنت تعرف

وتارة يكون بدون اعادة كما في البيت الذي ذكرناه (قوله إذا أتيت مراراً) اذ طرف ثقلت أو ثقلت
 (قوله قال ثقلت كاهلي) الكاهل ما بين الكتفين وقوله بالأيدي أي المني والنم (قوله فلفظ ثقلت وقع

في كلام الغير) أي وهو المتكلم وقوله بمعنى حلتك المؤنة أي المشتة من أكل وشرب باتياني لك مرة بعد
 أخرى وقوله فلفظ أي الخطاب وقوله على تشديد عاتقه أي كتنه وقوله والمني عطف تشديد والحاصل أن
 المتكلم يقول لخطابه ثقلت عليك وحلتك المشتة باتياني اليك مراراً فقال له الخطاب صدقت في كونك
 ثقلت علي لكن ثقلت كاهلي بالمني لا حلتني المشتة فجعل ثباته اليه ثم عايدته حتى ثقلت عاتقه وبعد
 البيت المذكور

قلت طولات قال لا بل تطولات وأبرمت قال جبل ودادي

أي قالت له طولات الإقامة والبيان فقال بل تطولات والتناول والتفضل وقوله وأبرمت أي املت
 وقوله جبل ودادي أي قال نعم أبرمت ولكن أبرمت وأحكمت جبل ودادي فتقوله وأبرمت قال جبل
 ودادي من هذا التبديل أي القول بالموجب بدون اعادة المحمول ومنه أيضاً البيت الثالث في قول الشاعر

واخوان حسبتهم مودوعاً * فكأنوها ولكن الأعدا

وخطمهم مومساً صاباً * فكأنوها ولكن في فؤادي

وقالوا قد صفت منا قلوب * لقد صدقوا ولكن عن ودادي

فكأنه قال نعم صدقتم ولكن صدقواكم عن ودادي لأن صدقواكم أما البيتان الأولان فليسا من هذا
 التبديل بل ما فيهما قريب منه إذ ليس بهما محال منه ذكر في كلام الغير على معنى آخر وإنما فيهما
 ذكر صفة ثابتة على وجه فاذهي على خلافه فأشبه هذا التبديل من جهة كون المعنى فيهما في الجملة

لشبوته له (أي ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير
 أو فيه عنه فهو يتناولون أن رجعتنا الى
 المدينة يخرج من الأعز من الأذل ولله العزة

ورسوله ولله النصيبين) فلا عزضة وقعت
 في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والأذل
 في كلام المؤمنين وقد أثبت المنافقون

كناية عن الفريقين من المؤمنين فقد أثبت
 الفريقين في الركا عليم صفة العزلة لغير فريقهم
 والله تعالى ورسله والمؤمنون ولم

يعزض لشبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج
 للمؤمنين بالعزلة أي الله تعالى ورسله
 والمؤمنين ولا تشبه عنهم (والثاني حمل اللفظ

وقع في كلام الغير على خلاف مراده (مما يحتمل على خلاف
 يكون خلاف مراده أي انما يحتمل على خلاف
 بذكر متعلقه) أي انما يحتمل على خلاف

مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ (قوله
 قلت ثقلت إذا أتيت مراراً
 قال ثقلت كاهلي بالأيدي
 فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حلتك
 المؤنة فحمله على تشديد عاتقه بالأيدي والمني
 بأن ذكر متعلقه أي قوله فلفظ كاهلي بالأيدي

على اختلاف وذلك لانه وقع في ظنه أن اخوانه دروع له فظهر له أنهم ليسوا دروعا له بل لأعداى وطن
 أنهم سبوا صابرات لأعداىه فظهر له أنهم ليسوا كذلك بل سبوا من أمة أعداىه وأما البيت الثالث فقد
 صدر اللفظ منهم بغيره على غير مرادهم (قوله أى ومن المعنوى الاطراد) أى ومن البديع المعنوى
 الاطراد قيل الظاهر انه من البديع اللفظى لا المعنوى لانه مرجعه لحسن السبب وقد يقال ان
 مرجعه لحسن السبب في معنى مخصوص وهو النسب فلمعنى دخل فيه قوله البديع فأن دفع قول
 العلامة يس لم يظهر لي رجوع هذا النوع الى الضرب المعنوى بوجه لا بالذات ولا بالعرض (قوله
 بأسماء الممدوح) الاولى أن يقول باسم الممدوح أو غيره ان لا تعدد هنا للاسم الممدوح أو غيره والمراد
 بغيره المندوب أى المهجور والمرئى (قوله وأسماء آبائه) أراد بالجمع هنا ما فوق الواحد بدليل المثال
 (قوله على ترتيب الولادة) بأن يذكر اسم الاب ثم اسم ابى الاب وهكذا ان قلت لفائدة في ذلك التقييد
 اذا لم يكن الاتيان بأسماء الآباء من غير ترتيب والا لكذب الاتساب فلا بد من الترتيب اذ لو قيل بعقوبة
 ابن شهاب بن الحارث لكذب قلت لا ينحصر ذكر الممدوح وآبائه في الذكر على طريق الاتساب فلو قيل
 بعقوبة بن شهاب وحارث لكان من الاطراد قاله العصام ونأته (قوله من غير تكلف في السبب)
 أى في نظم اللفظ ونفى التكلف يرجع فيه الى الذوق السليم فلا يكون ذكره في التعريف مضرا لانه ليس
 بخفى وقيل نفى التكلف أن لا يفصل بين الاسماء باللفظ لانه على النسب نحو زيد بن عمرو بن خالد
 والتكلف في السبب ضده نحو زيد الفاضل بن عمرو وأوزيد بن عمرو والتاجر ابن خالد ونحوه لغيره
 وفيه أن استفادة هذا المعنى من حسن السبب خفية وحيث لا يلزم التعريف بالاخفى تأمل ويسمى
 ذكر اسم الشخص واسم آبائه على ترتيب الولادة اطرادا لان تلك الاسماء في تحذرها كالماء الجاري
 في اطراده أى سمولته انسجامه وبحريانه (قوله فقد ثلث) هو ثلث الخطاب أى اهلكك يقال لهم اذا
 اهلكهم والعروش جمع عرش يطلق على المقر وقوله بعقوبة أى يقتل بعقوبة وهذا مثال لما ذكر فيه اسم
 غير الممدوح ومثال الاطراد الذى ذكر فيه اسم الممدوح الحديث الاقنى (قوله وتضعض) أى
 ضعف (قوله ان تبجوا) أى افتخروا بقتلك (قوله فقد أثرت الخ) هذا دليل الجواب المردوف أى
 فلا يعظم علينا افتخارهم لان عندنا ما يخفف اذى افتخارهم وهو أنك قد أثرت في عزهم وهدمت
 اساس مجدهم بقتل رئيسهم فكانت اخذت بشان نفسك قبل قتلك فلا افتخار لهم في الحقيقة (قوله
 فان قبل هذا) أى البيت وقوله من تتابع الخ أى من ذى تتابع الاضافات (قوله فكيف بعد من
 المحسنات) أى مع انه محمل بالنصاحة (قوله فلما قد تقر الخ) حاصله أن تتابع الاضافات انما يحل
 بالنصاحة اذ كان فيه ثقل واستكراه أما اذا سلم من ذلك حسن واطف والبيت من هذا القبيل مع انه
 ليس فيه الاضافات (قوله الحديث) أى اقرأ الحديث والحديث المشار اليه هو قوله الكريم
 ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم فقد تتابع فيه الاضافات
 وسلم من الثقل والاستكراه اذ هو في غاية الحسن والسلاسة (قوله وأما الضرب اللفظى الخ)
 ما فرغ المصنف من الكلام على الضرب المعنوى شرع في الكلام على انواع الضرب اللفظى وقد ذكر
 في هذا الكتاب منها سبعة انواع (قوله فمنه الجنس) أى النوع المسمى بالجناس بكسر الجيم لانه
 في الاصل مصدر جانس كذا تلت قاتلا قال في الخلاصة الفاعل الفعال والمفعول (قوله أى في اللفظ)
 أى في النطق به ما بان يكون المسموع منهما متعديا للجنس كالأول فلا يكتفى التشابه في لام الكلمة
 أو عينها أو فائها كما يجوز خذ من الامثلة وان كان التشابه في اللفظ صادقا بذلك وانما فسر اللفظ باللفظ
 لانه لو جعل على ظاهره كان التقدير هو تشابه اللفظين في اللفظ ولا معنى لذلك ضرورة مغايرة وجه
 الشبه لطرفين وعلى فرض صحة ذلك فلا يشعل الا التام منه فيخرج منه الجنس الغير التام كذا قيل
 هذا ويحتمل أن المصنف أطلق اللفظ على ذاتهما أى حروفهما فيكون المعنى تشابه اللفظين في حروفهما

(ومنه) أى ومن المعنوى (الاطراد وهو أن
 تأتي بأسماء الممدوح أو غيره) أسماء (آبائه
 على ترتيب الولادة من غير تكلف) في السبب
 ان يقول فقد ثلث عروشه
 بعقوبة بن الحارث بن شهاب
 يقال للقوم اذا ذهب عنهم وضع حالهم
 قد ثلث عروشه بمعنى ان تبجوا بقتلك
 وفرحوا به فقد أثرت في عزهم وهدمت
 اساس مجدهم بقتل رئيسهم فان قبل هذا
 من تتابع الاضافات فكيف بعد من
 المحسنات فلما قد تقر ان تتابع الاضافات
 اذا سلم من الاستكراه ملح عليه وسلم
 من هذا القبيل كقوله صلى الله عليه وسلم
 الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم
 الحديث هذا تمام ما ذكر من الضرب المعنوى
 (وأما) الضرب (اللفظى) من الوجوه
 المحسنة للكلام (فمنه الجنس) أى في اللفظ
 وهو تشابهها في اللفظ

كلا أو جلاثم ان التشابه المذكور لا بد فيه من اختلاف المعنى كما دلت عليه الامثلة الآتية فكانه
يقول هو أن لا تشابه الا في اللفظ فيخرج ما اذا تشابه من جهة المعنى فقط نحو أسد وسبع للحيوان
المفترس كما قال المشرح فليس بينهما جناس وما اذا تشابه في اللفظ والمعنى معا كالتأكيده اللفظي
نحو قام زيد قام زيد فلا جناس بينهما (قوله فيخرج) أي بقوله في اللفظ (قوله نحو أسد وسبع) أي
فانهم ما قد تشابه في المعنى دون اللفظ بمعنى أن اللفظين متشابهان من جهة أن معناهما واحد فوجه
الشبه بين اللفظين اتحاد المعنى فالعنى في هذا هو المعنى في ذلك كما يقال اشترك الطرفان في وجه الشبه
وليس المعنى أن لهذين اللفظين معنيين متشابهين والالورد أن المعنى فيهما متحد والتشابه يقتضي التعدد
(قوله أو في مجزء العدد) أي ويخرج من التعريف التشابه في العدد المجزء عن التشابه في اللفظ كما
في ضرب وعلم مبينين للفاعل فلا جناس بينهما لعدم تشابههما في اللفظ وان تشابههما في العدد
أو في مجزء الوزن) أي ويخرج من التعريف ما اذا تشابه اللفظان في الوزن دون اللفظ ويلزم من
التشابه في الوزن التشابه في العدد نحو ضرب وقتل مبينين للفاعل فلا جناس بينهما لعدم تشابههما
في اللفظ وان تشابه في الوزن والعدد (قوله والتام منه) هذا شروع في أقسام الجناس وهي خمسة
التام والمحرف والناقص والمقلوب وما يشمل المضارع واللاحق وذلك لأن اللفظين ان اتفقا في كل شيء
من انواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها فهو التام وان اختلفا في الهيئة فقط فهو المحرف وان
اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو الناقص وان اختلفا في نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع
واللاحق وان اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب وفي كل قسم من هذه الاقسام خمسة تفصيل يأتي
وبدا المصنف منها بالكلام على التام حيث قال والتام منه الخ (قوله في انواع الحروف) الاضافة
للبيان وانما أورد لفظ انواع تشبيها على أن الحروف انواع والافيكني أن يقول في الحروف (قوله فكل
من الحروف التسعة والعشرين نوع) أي برأيه فالالف نوع وتحت أصناف لانها اما مقلوبة أو
أو عن باء أو أصلية والباء كذلك نوع تحت أصناف لانها اما مدغمة أو لا مدغمة أو لا وعلى هذا القياس
فلا رد أن يقال النوع تحت أصناف والحروف الهجائية انما تحتها أشخاص لا أصناف والجواب
ما ذكر أو يقال وهو الاقرب المراد بالنوع هنا النوع اللغوي ولا يشترط فيه وجود أصناف تحتها
(قوله وبهذا) أي باشتراط الاتفاق في انواع الحروف الموجودة في اللفظين يخرج عن التام نحو
يفرح ويمرح مما اتفقا في بعض انواع دون بعض فان يفرح ويمرح قد اختلفا في الميم والفاء فليس
بينهما جناس تام بل لاحق (قوله وفي أعدادها وهيئاتها) الاولى وفي أعدادها وهيئاتها اذ ليس
توافق الكلمات في أعداد الحروف وفي الهيئات اذ ليس لحروف الكلمة الالهية واحدة وعدد واحد
لكنه أورد صيغة الجمع نظرا للمواد المراد بتوافق الكلمات في عدد الحروف أن يكون مقدار حروف
أحد اللفظين هو مقدار حروف الآخر (قوله وبه) أي باشتراط اتفاق اللفظين في عدد الحروف
يخرج نحو الساق والمساق لأن الميم لا يشبه الهاء في المقابلة بل هي مزيدة فلم يتفق عدد الحروف
في اللفظين فليس بينهما جناس تام بل ناقص ولو أخرج نحو الساق والمساق بالاتفاق في انواع الحروف
الموجودة ما بعد أيضا أقل ولا اعتبار يكون الحرف المشدد بغيرين كما يأتي والمساق مصدر مبني
بمعنى السوق (قوله وهيئاتها) أي الحروف (قوله نحو البرد والبرد) أي بفتح الباء من أحدهما
وفيهما من الآخر (قوله فان هيئة الكلمة الخ) هذا تعليل لمحدوف أي وانما اشترط الاتفاق في هيئة
الحروف زيادة على الاتفاق في انواعها لأن هيئةها أمر زائد عليها فلا يلزم من الاتفاق في انواع الحروف
الاتفاق في هيئتها ولا يلزم من الاتفاق في هيئتها الاتفاق في انواعها لأن هيئة الحروف حركات
المخصوصة أو سكونه وهو غير ما قال العلامة عبد الحكيم كان الاولى أن يقول فان هيئة الحروف دون
الكلمة لأن الكلام في هيئات الحروف دون هيئات الكلمات والحاصل أن هيئة الحروف كيفية

ففيخرج التشابه في المعنى نحو أسد وسبع أو في
مجزء العدد نحو ضرب وقتل (والتام منه) أي من
الجناس (أن يتفقا) أي اللفظان (في انواع
الحروف) فكل من الحروف التسعة
والعشرين نوع وبهذا يخرج
وعبر (و) في (أعدادها) وبهذا يخرج
الساق والمساق (و) في (هيئاتها) وبهذا يخرج
نحو البرد والبرد فان هيئة الكلمة كيفية
الحروف وبهذا يخرج
مبني التام والفاعل والمفعول فانهم على هيئتين
مع اتحاد الحروف

حاصلة لها باعتبار حركاتها وسكناتها سواء اتفقت أنواع الحروف أو اختلفت وأما هيئة الكلمة فهي
كيفية حاصلة لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها وتقدم بعضهم على بعض ولا يعتبر في هيئة الكلمة
حرك الحرف الأخير ولا يكون له الحرف الأخير عرضة للتغير إذ هو محل الأعراب والوقف فلا يشترط
اتفاق الكلمتين في هيئته (قوله وفي ترتيبها) أي أنه يشترط الاتفاق في ترتيب الحروف بأن يكون
المقدم والمؤخر في أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر قد سبق من كلام المصنف أن الجنس
السام يشترط فيه شروط أربعة الاتفاق في أنواع الحروف والاتفاق في أعدادها والاتفاق في هيئتها
والاتفاق في ترتيبها (قوله أي تقدم بعض الحروف على بعض) هذا تصوير للترتيب في حد ذاته وقوله
وتأخير عنه أي تأخير البعض الآخر عن البعض الأول (قوله والخنق) هو الموت (قوله)
فإن كانا من نوع واحد أي سواء اتفقا في الأفراد كما مثل المصنف أو في الجمعية نحو قول الشاعر
سبحك الآجال آجال * والهوى للمرء قتال

الأول جمع أجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع أجل والمراد به منتهى الأعمار
والمعنى يموت النساء الشبيبة بقطيع البقر من الوحش جالبات الموت والعشق قتال للإنسان أو كانا
مختلفين نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الأول مفرد جمع في سمائل السيف والثاني جمع نجد
وهو ما ارتفع من الأرض والمعنى فلان طويل سمائل السيف وطلاع الأراذلي المرتفعة (قوله)
سمى بمثل أي سمي جناساً تاماً بمثلاً وفي نسخة سمي سمائلاً وهي المناسبة لقول الشارح من أن
السمائل الخ وأشار الشارح بما ذكره من التعليل إلى أن تلك التسمية بطريق النقل عن اصطلاح
المسكدين من أن القائل هو الاتحاد في النوع والمناسب في التعليل لتسمية سمائلاً أن يقال أخذنا
من المماثلة التي هي الاتحاد في النوع عند المتكلمين ثم إن المستحق أن يسمى بمثل جرياً على ذلك
الاصطلاح كل من المتجانسين لا الجناس بينهما ولكن لا جري في الاصطلاح (قوله ويوم تقوم الساعة
أي القيامة) سميت ساعة لوتووعها فيها (قوله يقسم المجرمون) أي يمس المجرمون أنهم مالبثوا
في الدنيا غير ساعة أي الاوقنا يسيرا من ساعات الأيام الدنيوية والساعة اصطلاحاً جزء من
أربعة وعشرين جزءاً يتجزى به زمان الليل والنهار في زمن استوائهم ما يكون الليل مائة اثني عشرة
ويكون النهار كذلك وعند اختلافهما بالطول والقصر يدخل من ساعات أحدهما في الآخر ما نقص
من ذلك الآخر وهو الباج أحدهما في الآخر المشار به بقوله تعالى يولج الليل في النهار ويولج النهار
في الليل والساعة في الآية يحتمل أن يراد بها هذه الاصطلاحية ويحتمل أن يراد بها الساعة الغوية
وهي اللحظة من الزمان وهذا أقرب ويحتمل الشاهد أن الساعة الأولى والثانية في الآية قد انفقت في نوع
الاسمية وفي جميع الأوجه السابقة إذ لا عبرة باللام التعريفية لأنما في حكم الانفصال فكان الجنس
بينهما مماثلة قبل أنه لا جناس في الآية أصلاً لأن استعمل لفظ الساعة في القيامة مجازاً لوقوعها
في لحظة فسميت القيامة ساعة للملازمة للفظ الحقيقي مع مجازية لا يبيح كون من الجنس
كما لو قيل رأيت أسداً في الحمام وأسداً في الغابة وكما لو قلت ركبت حماراً ورأيت حماراً تعني بليداً
وقد يجاب على تقدير تسليم أنه لا جناس بين اللفظ الحقيقي ومجازية بأن الساعة صارت حقيقة عرفية
في القيامة وقد اقتصر المصنف على مثال ما إذا كان الجنس بين اسمين ومثاله بين الفعلين أن يقال لما
قال له يسلم قال له سم كذا وكذا فلا قول من القيلولة والثاني من القول ومثاله بين الحرفين أن يقال
قد يعود الكريم وتزيد الجواد فإن قد الأولى للتكثير والثانية للتقليل فالمعنى مختلف مع اتفاق
اللفظين في نوع الحرفية وفي جميع ماستر (قوله اسم وفعل الخ) يعني أن هذا السمع بالاستتوى
ثلاثة أقسام الأول بين اسم وفعل كما في البيت والثاني بين اسم وحرف كأن يقال رب رجل شرب
رب رجل آخر قرب الأولى حرف جر والثانية اسم للعدو المعان والثالث بين حرف وفعل كقولك علا

(و) في ترتيبها أي تقدم بعض الحروف على
بعض وتأخير عنه وبه يخرج الفصح والخنق
(فإن كانا) أي اللفظان المتفقان في جميع
ما ذكر (من نوع واحد) من أنواع الكلمة
(سمائلاً) أي فعلين أو حرفين (سمي بمثل)
جريا على اصطلاح المتكلمين من أن التماثل
هو الاتحاد في النوع (نحو ويوم تقوم
الساعة) أي القيامة (يقسم المجرمون)
مالبثوا غير ساعة من ساعات الأيام (وان
سكنام من نوعين) اسم وفعل أو اسم وحرف
أو فعل وحرف

زيد على جميع اهله أي ارتفع عليهم فعلا الاول فعل والثانية حرف (قوله سمي مستوفى) أي لاستيفاء كل من اللفظين أو صاف الآخر وان اختلفا في النوع (قوله كقول) أي الشاعر وهو أبو تمام في مدح يحيى بن عبد الله البرمكي كان من عظماء أهل الوزارة في الدولة العباسية وهذا البيت مثال الاسم والفعل ومثال الاسم والحرف رب رجل شرب رب آخر فرب الاول حرف جر والثاني اسم للعصير المستخرج من العنب ومثال الفعل والحرف علز يد على جميع اهله أي ارتفع عليهم فعلا الاول فعل والثانية حرف (قوله مامات من كرم الزمان) ما موصولة في محل رفع على الاستدعاء وخبره جلة فانه الخ ومن كرم الزمان بيان لما أي مذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضي فصار كالميت في عدم ظهوره (قوله فانه) أي فان ذلك الميت من الكرم وقوله يحيى أي يظهر كالحى ويتجدد عند يحيى بن عبد الله يعني أن كل كرم اندرس فانه يظهر ويتجدد عند هذا المذهب فقد أطلق الموت على الذهاب والاندراس مجازا ومحمل الشاهد قوله فانه يحيى لدى يحيى فان الاول فعل والثاني اسم رجل (قوله يحيى اسم الكرم) الاضافة بيانية أي يحيى الكرم ويجدده وفي نسخة يحيى هو اسم الكرم (قوله تقسيم آخر) أي الى ثلاثة أقسام متشابهة ومشقوق ومرفوعة أقسام التام حينئذ خمسة (قوله ان كان أحد لفظيه) أي أحد لفظي الجنس التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب أي وان لم يكن أحد لفظيه كذلك فهو مام من المماثل والمستوفى فهذا مقابل لما مر ولو جعل التقسيم السابق ثلاثيا كان أحسن ليكون تقسيم الجنس التام الى المماثل والمستوفى وجناس التركيب والمراد يكون أحد اللفظين مفردا أن يكون كلمة واحدة والمراد بكونه مركبا أن لا يكون كلمة واحدة بل كلمتين أو كلمة وجر كلمة أخرى (قوله سمي جناس التركيب) أي لتركيب أحد لفظيه (قوله وحينئذ) أي وحين اذ كان بين اللفظين جناس التركيب فان اتفقا الخ وحاصل أن جناس التركيب ينقسم الى قسمين لأن اللفظين المفرد والمركب اما أن يتفقا في انشاء بأن يكون ما يشاهد من هيئة مرسوم المركب هو ما يشاهد من هيئة مرسوم المفرد واما أن لا يتفقا بأن تكون هيئة مرسوم أحدهما مخالفة لهيئة مرسوم الآخر فان كن الاول خص هذا النوع من جناس التركيب باسم التشابه تشابه اللفظين في الكتابة كما تشابه في أنواع الانقسام المتقدمة غير الاسمية والفعلية والحرفية وان كان الثاني خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المرفوع لاقتراح اللفظين فيه في صورة الكتابة (قوله كقول) أي الشاعر وهو أبو الفتح البستي نسبة الى بستي بالغنم بلدة من أعمال سجستان (قوله فدعه) أي تركه وابعده عنه فدولته ذاهية والشاهد في ذاهية الاول والثاني فالاول مركب من ذاهب معي صاحب وربة وهي فعلة من وهب والثاني مفرد اذ هو اسم فاعل المؤثر من ذهب وكذا تشابههما متفقة في الصورة فالجناس بينهما متشابه (قوله كقول) أي الشاعر وهو أبو الفتح البستي أيضا (قوله أخذ الجلام) أي الكناس وهو انما يشرب به الخمر (قوله ما الذي ضرر مدبر الجلام) أي أي شئ ضرر مدبر الجلام وهو الساق الذي يسي القوم بالجلام لانه يديره عليهم حالة السقي (قوله لو جاملنا) أي عاملنا بالجمل أي انه لا ضرر عليه في تعاملنا بالجمل بأن يديره علينا كما اداره عليكم فالاستدعاء في قوله ما الذي الخ انكارى فيه عتاب على الحاسن من في الجنس ويحسر على خرمائه من الشرب فاللفظ الاول من المتجانسين وهو جامل لنا من كسب من اسم لا وخبره هو الجمر ووسع حرف الجر والثاني مركب من فعل وسفعول لكن عدوا الفعير المنسوب المتصل بترلة جمل الكلمة فصار المجموع في حكم المفرد ولذلك صح التمثيل به لفرد ومركب والا كانا مركبين كذا في الحفيد وابن يعقوب اذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح فيما مر والاخر مفرد أي حقيقة أو تزيلا فالاول كما في البيت الاول والثاني كما في هذا البيت الثاني (قوله هذا اذا لم يكن الخ) هذا تشييد لقول المستوفى والذ أي ان لم يتفق اللفظان المفرد والمركب في الخط خص باسم المشقوق فان

(سمي مستوفى كقوله مامات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى اسم الكرم (وأبضا) للجناس لانه كرم يحيى آخر وهو قوله ان كان أحد لفظيه التام تقسيم آخر وهو قوله (سمي جناس مركب) وحينئذ (فان اتفقا) أي اللفظان التركيب والمركب (في الخط خص) هذا النوع اندر من التركيب (باسم التشابه) لا يتفق من جناس التركيب (كقوله اذا ملأ لم يكن اللفظين في الكتابة) أي صاحب هيئة وعطاء (فدعه) أي تركه (قوله ذاهية) أي غير باقية أي وان لم يتفق اللفظان المفرد (ولا) أي وان لم يتفق هذا النوع من التركيب في الخط (خص) باسم المرفوع جناس التركيب (قوله كقول) لا يفرق اللفظان في صورة الكتابة * م ولا جاملنا كقوله ما الذي ضرر مدبر الجلام هذا اذا لم يكن اللفظ أي عاملنا بالجمل هذه من كلمة وربة فم

ظاهره يشمل ما اذا كان المركب من كلمتين كالمثال المتقدم أو مركبا من كلمة وبعض كلمة أخرى وأن الجنس في هاتين الحالتين يقال له مفروق وليس كذلك اذا التخصيص باسم المفروق انما هو اذا لم يكن المركب من كلمتين وبعض كلمة أخرى كما في المثال وأما ان كان مركبا من كلمة وبعض أخرى فانه يخص باسم المفروق أخذ من قولك رفا الثوب اذا جمع ما تقطع منه بالخياطة فكانه رفيا ببعض الكلمة فأخذنا الميم من طم ورفا ناهيها صاب فصارت مصاب وحاصل التقسيم الصحيح للمركب أن يقال ان المركب ان كان من كلمتين وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوقا ولا يكن مركبا من كلمة وبعض أخرى بل من كلمتين فهو متشابه ان تشابه اللفظان في الخط ومفروق ان لم يتشابه في الخط بل اختلفا فيه (قوله أخذنا مصاب أم طم صاب) المصاب قصب السكر والصاب عصارة شجر مر كذا في المطول وقال العصام الصاب جمع صابة وهو شجر مرز ووهم الجوهرى في قوله الصاب عصارة شجر مر فاللفظ الثاني من لفظي التجنيس مركب من صاب ومن الميم في طم بخلاف الاول منهما فانه مفرد وهما غير متفقين في الخط ووجه حسن الجنس التام مطلقا أن صورته صورة الاعادة وهو في الحقيقة للاعادة (قوله وان اختلفا الخ) حاصله أن ما تقدم فيه ما اذا كان اللفظان متفقين في أنواع الحروف وعددها وهيئة وترتيبها فان لم يكونا متفقين في ذلك فهو أربعة أقسام لان عدم الاتساق في ذلك اما أن يكون بالاختلاف في أنواع الحروف أو في عددها أو في هيئةها أو في ترتيبها وانما حصرتنا الاختلاف في هذه الاربعة وجعلنا الخلاف في حالة لا في أكثر لانها لو اختلفا في اثنين من ذلك أو أكثر لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعدها التشابه بينهما (قوله عطف على قوله والتام منه أن يتفقا) أى فهو من قبيل عطف الجملة الفعلية الشرطية على جملة اسمية لانها في تأويل الشرطية المناسبة لهذه اذ كانه يقول ان اتفق اللفظان في جميع الاوجه السابقة فهو التام فيناسب أن يقال هنا وان اختلفا الخ ولا يصح العطف على قوله أن يتفقا لانه يلزم تسلط والتام على المعطوف وليس كذلك (قوله أو على محذوف) أى فيكون من عطف جملة فعلية على فعلية (قوله لانحراف احدى الهيئتين) أى لانحراف هيئة أحد اللفظين عن هيئة الآخر (قوله والاختلاف) أى في الهيئة قد يكون بالحركة أى فقط كما في المثال الاول وقد يكون بالسكون فقط كما في المثال الثاني وهو الجاهل امام فرط أو مفرط وقد يكون بالحركة والسكون معا نحو ثمر الشجرة وهو المثال الثالث (قوله جبة البرد جنسة البرد) أى الجبة المأخوذة من البرد أى الصوف جنسة أى وقاية البرد (قوله يعنى الخ) أى أن محل الشاهد البرد والبرد فانهما مختلفان في هيئة الحروف بسبب الاختلاف في حركة البناء لانها في الاول ضمة وفي الثاني فتحة وأما لفظ الجبة والجنسة في التجنيس الا لاحق لانحراف (قوله ونحوه) أى نحو قولهم جبة البرد جنسة البرد في كونه من التجنيس لانحراف السكون الاختلاف في الهيئة فقط (قوله الجاهل امام فرط أو مفرط) الاول من الافراط وهو تجاوز الحد والثاني من التفريط وهو التقصير فيما لا ينبغي التقصير فيه أى انه مجاوز للحد فيما يفعله أو مقصر فلا يفعل أصلا وليس له الحسالة المتوسطة بين الافراط والتفريط (قوله لان الحرف المشدد الخ) أى وانما كان هذا المثال من الجنس انحراف ولم يكن من الناقص بناء على أن الحرف المشدد حرفان لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما أى عند النطق بهما دفعة واحدة كالحرف الواحد عددا حروفا واحدا فلذا جعل من التجنيس الذى لم يقع الاختلاف فيه الا في الهيئة لا في العدد (قوله لما كان يرتفع اللسان عنهما) أفهم تشبيه التمجيس أن عناء حذفه والتقدير لان الحرف المشدد وان كان مجردين لكنه لما كان يرتفع اللسان الخ (قوله في هذا الباب) أى باب التجنيس (قوله في حكم الخفيف) أى لا من الاول ما تقدم من أن اللسان يرتفع عند النطق بالحرفين دفعة واحدة كالحرف الواحد وان كان في الحرفين ثقل ما لكنه لم يعتبر اقرب زمنه والثاني انهما في الكتابة شيء واحد وأما التشديد

والاخص باسم المرفوق كقولك أخذنا مصاب
والتام منه أن يتفقا أو على محذوف أى
هذا ان اتفقا وان اختلف لفظا المتجانسين
(في هيات الحروف فقط) أى وانفقا في النوع
والعدد والترتيب (يعنى) التجنيس (محذوف)
لانحراف احدى الهيئتين عن الهيئة
الاخرى والاختلاف قد يكون بالحرارة
(قوله جبة البرد جنسة البرد) يعنى لفظ
البرد بالضم والتثنية (ومحذوف) فى أن الاختلاف
في الهيئة فقط قولهم (الجاهل امام فرط
أو مفرط) لان الحرف المشدد لما كان يرتفع
اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عددا
حروفا واحدا وجعل التجنيس مما لا اختلاف
فيه في الهيئة فقط ولذا قال (والحرف
المشدد) في هذا الباب (في حكم الخفيف)
والاختلاف الهيئة في مفرط ومفرط
وتشبه أن البناء من أحدهما ساكن
ومن الآخر مفتوح

منفصلة وحيث كان المشدد في حكم المخفف فتكون الراء من مفترط مكسورة كالراء من مفترط وحيث
 فيكون الاختلاف بينهما انما هو في الهيئة فقط واختلاف الهيئة في مفترط ومفترط باعتبار أن القاء
 في أحدهما مفتوحة وفي الآخر ساكنة وهذا نوع من اختلاف الهيئة غير الأول وغير قولهم
 البدعة شرك الشرك لأن الأول اختلاف الهيئة فيه باختلاف الحركة الساكنة في اللفظين المتجانسين
 ومفترط ومفترط اختلاف الهيئة فيه باختلاف الحركة والسكون المقابل لهما والثالث وهو شرك
 الشرك اختلفت الهيئة فيه باختلاف الحركة والساكن معا (قوله البدعة شرك الشرك)
 البدعة هي الحدث في الدين بعد كماله والشرك بفتح الراء الموهلة بحالة الصائد والشرك بالكسر اسم
 مصدر بمعنى الانمراك والمراد الاشرار بالله تعالى ومعنى كون البدعة شركا للشرك أن اتخاذ البدعة
 دين أو عادة يؤدي للوقوع في الشرك كما أن ذهب الشرك للصيد يؤدي عادة لوقوعه فيه (قوله فان
 الشين من الأول مفتوح الخ) أي فقد قابلت الحركة حركة مغايرة لها وقابلت الحركة سكونا (قوله
 فان الشين الخ) أي ولا عبرة بمزلة الوصل استقرطها في الدرج ولا باللام المدغمة في الشين لما عرفت
 في مفترط ومفترط (قوله حرف زائد) أي لا مقابل له في اللفظ الآخر وليس المراد بكونه زائدا أنه
 زائد على الاصول (قوله اذا سقط حصل الجنس التام) أي لا اتفاق اللفظين في أنواع الحروف
 وعددها وهيتهما وترتيبها قال العلامة اليعقوبي وكلامهم هذا يقتضي أن الجنس الناقص يشترط
 فيه أن يكون الباقي بعد اسقاط المزيد مساويا للفظ الآخر في جميع ما تقدم وانظر لم لا يقال ان ساواه
 في كل ما تقدم فذاقص التام أو في غير الهيئة فذاقص المخفف أو في غير الترتيب يسمى ناقصا المقلوب
 (قوله وذلك الاختلاف اما بحرف الخ) حاصله أن أقسام الجنس الناقص ستة وذلك لأن الزائد
 اما حرف واحد أو أكثر وعلى التقديرين فهو اما في الأول أو في الوسط أو في الآخر وقد مثل المصنف
 ثلاثة أمثلة لأقسام المزيد الواحد ولم يثل من أقسام المزيد الاكثر بالزيادة آخر (قوله في الأول)
 أي في أول اللفظ المجانس لآخر وكان الأولى أن يقول بحرف واحد هو الأول لأن الحرف عين الأول
 لا مناروق فيه حتى يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه وكذلك قوله وفي الوسط أو في الآخر (قوله
 بزيادة الميم) أي في المساق وهي زائدة في الأول والباقي مجانس لمجموع المتقابل (قوله جدي
 جهدي) بفتح الجيم فيهما مع زيادة الهاء وسطا في الثاني والباقي بعد اسقاطها مجانس جنسانا
 للمقابل اذ لا عبرة بشدة الدال لمساقتهم أن المشدد كخفف في هذا الباب والجيد بفتح الجيم الغني
 والخط وأما الجيد الذي هو أبو الالب فليس مرادنا بالجهد بقصها المشقة والتعب والتركيب محتمل
 لوجهين فيحتمل أن يكون المعنى ان خطي وغناى من الدنيا مجتهدا تعاب نفسي في تحصيل المكاسب
 من غير وصول اليه فيكون تشبيها لخبايا بانه لا يحصل من سعيه طائل ولا نفع ويحتمل أن يكون المعنى
 ان خطي من الدنيا وغناى فيها بمشقتي وجهدي لا بالوراءه عن آباءى وأجدادى فيكون اخبارا
 بالعبادة في السعي وأن الغنى لا يتوقف على ورائه (قوله وقد سجد الخ) جواب عما يقال ان
 جهدي بعد حذف الهاء منه يكون جدي بخفيف الدال فلا يكون بينه وبين جدي جنسان تام
 (قوله ~~قوله~~) أي الشاعر وهو أبو تمام (قوله ولا اعتبار بالتسوين) أي في عواص وذلك
 لأنه في حكم الانفصال أو بعدد الزوال بسبب الوقف أو الاضافة (قوله على زيادة من) أي بناء
 على زيادة من (قوله كذا هو مذهب الاخفش) أي انجز زيدا في اثبات (قوله أو على
 كونه بالتبعية) أي أو بناء على كونه بالتبعية وقوله كذا في قولهم من من عطفه وحركه من نشاطه
 أي من بعض الخطب لأن العفاف الشق والعنوا المهور ومنه الكف مثلا وحركه بعض الاعضاء انذى
 يظهر بغير نشاطه وهذا المذهب كناية عن السرور لأن السرور يترفعات الهزة ملازمة للسرور
 وكذلك قوله ان نشاط (قوله أو على انه صفة شذوف) فانه رانه عطف على قوله أو على كونه

(و) قد يكون الاختلاف بالحركة والسكون
 جميعا كقوله البدعة شرك الشرك فان
 الشين من الأول مفتوح ومن الثاني مكسور
 والراء من الأول مفتوح ومن الثاني ساكن
 وان اختلفا أي اقطا المتجانسين
 ساكن (في أعدادهما) أي أعداد الحروف بأن
 يكون في أحدهما اللفظين حرف زائد أو أكثر
 اذا سقط حصل الجنس التام (سوى الجنس
 ناقصا) انتقصان أحدهما (اما بحرف) واحدا
 (وكذلك) الاختلاف (اما بحرف) واحد
 (في الأول) مثل والتفت الساق بالساق إلى
 ربك يوشد المساق (زيادة الميم) أو في الوسط
 نحو جدي جهدي (زيادة الهاء) أو في الآخر
 أن المشدد في حكم المخفف (أو في العواصم)
 كقوله عبيدون من أيد عواصم عواصم
 بزيادة الميم ولا اعتبار بالتسوين (أو على
 أي في موضع نصب مقسول يتدون على
 زيادة من كذا هو مذهب الاخفش أو عطفه
 كونه بالتبعية كذا في قولهم من من عطفه
 وحركه من نشاطه أو على انه صفة شذوف

للتبعيض وفيه نظر لانه ينحل المعنى من أيدي موضع نصب مفعول يتدون بناء على زيادة من أو على
 انهم لا تتبع بعض أو على انه صفة محذوف ومن المعلوم انه اذا كان صفة محذوف لا يكون مفعولا
 فالاولى جعله عطف على المعنى فكأنه قيل من أيدي نصب على المفعول أو على انه صفة محذوف (قوله
 أي يتدون سوا عدم أيدي) أي كناية من أيدي فمن ابتدائية أو انما للتبعيض اذا السوا عدم بعض الايدي
 فكأنه قيل يتدون السوا عدم التي هي بعض الايدي (قوله من عصاه ضربه بالعصا) وعلى
 هذا فمعنى عواص ضاربات بالعصا والمراد بها هنا السيف بدليل ما بعده وقيل ان عواص من
 العصيان أي عاصيات على أعدائهم عاصمات لا صدقاتهم (قوله أي يتدون أيديا) أي يتدون
 للضرب يوم الحرب أيديا (قوله ضاربات للاعداء) أي بالسيف وهذا بيان لمعنى عواص وقوله
 حاميات أي حافظات للاولياء من كل مهلكة ومذلة وهذا بيان لمعنى عواصم وقوله ما كذبنا قتل أي
 على الاعداء بيان لمعنى قواص لان جميع قاضية من قضى بكذا اذا حكم به وقوله قاطعة أي لكل
 مضروب بهما من الاعداء بيان لمعنى قواص لان جميع قاضية من قضيه اذا قطعه وفي الاطول أن
 قواص بمعنى قوائل من قضى عليه قتله وهذا أنسب مما في الشارح وحينئذ فالمعنى تصور على
 الاعداء بأسيا فقوائل للاحياء وقواطع لكل مالا قها سواء كان خشيا أو حجرا أو حديدا فليس
 ذكر القواص مستغنى عنه بالوصف بالقواص أي كلامه (قوله مطرفا) أي لتطرف الزيادة
 فيه (قوله ولم يذكر من هذا الضرب الا ما تكون الزيادة في الآخر) أي لعدم اطلاعه على أمثله
 السابق وقال في الاطول انه لم يذكر من هذا الضرب الا ما كانت الزيادة فيه في الآخر لاجل بيان
 اسمه بقوله وربما سمي هذا أي ما كانت الزيادة فيه في الآخر بأكثر من حرف مذيلا وعبر برعا إشارة
 الى عدم اشتهاه تلك التسمية اهـ (قوله أي الخنساء) أخت صخر في رد كلام من لا مها
 في كثرة البكاء عليه روى انها بكيت عليه حتى ابيضت عيناها وبعد البيت المذكور

يا عين جودي بالدموع * مع المستهلثات السرافح

والبيت من مجزوء الكامل المرفل وشطره قبل همزة الشفاء فهو مدور وشعر ترفيف (قوله أي حرفة
 القلب) هذا بيان لمعنى الجوى حسب الاصل والمراد به هنا مجزوء الحرفة بشرطة قوله بين الجواهر أي
 ان البكاء هو الشفاء من الحرفة الكائنة بين الجواهر أي الضلوع التي تحت الترائب مما يلي الصدر كذا
 في الاطول ولا شك أن الجواهر زيد فيه بعد ما يئمل الجوى النون والحاء فاذا أسقطتهما صار السابق
 مساويا للجوى فكان من التجنيس الناقص (قوله هذا النوع) أي الذي زيد في آخره أكثر من حرف
 (قوله مذيلا) أي لان تلك الزيادة في آخره كالذيل (قوله وان اختلفت في أنواعها الخ) الاختلاف
 في أنواع الحروف أن يشقل كل من اللفظين على حرف لم يشقل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا
 والا كان من الناقص كما تقدم (قوله فيشترط الخ) جواب الشرط أي فيشترط في كون الالتيان
 باللفظين المختلفين في نوعية الحروف من البدع الجناسي أن لا يقع الخ (قوله والالبعده الخ) أي
 والالووقع الاختلاف بأكثر من حرف بعد الخ (قوله كافظي نصر وئكل) تمثيل للمعنى وكذا اللفظان
 ضرب ونرق وكذا ضرب وسلب واللفظان الأولان اشتركا في الحرف الاول فقط واللفظان الثانيان
 اشتركا في الحرف الوسط فقط واللفظان الثالثان اشتركا في الحرف الاخير فقط وليس شيء من ذلك من
 التجنيس (قوله اللذان وقع بينهما الاختلاف) أي حالة كونهم في اللفظين (قوله ان كانا متقاربين
 في المخرج) أي بأن كانا حقيقيين أو شفويين أو من الشبا والعلما وعلى هذا فالمراد بالمتقاربين في المخرج
 ما يشمل المتحددين فيه كالذال والطاء والهمزة والهاء (قوله سمي الجناس) أي الذي بين اللفظين اللذين
 كان الحرفان المتباينان فيهما مستقار بين في المخرج (قوله مضارعا) أي لمضارعة المتباين من اللفظين
 لصاحبه في المخرج (قوله وهو ثلاثة أنضرب) جعل الشارح ضمير هورا جعلا للمضارع فاحتاج

أي يجمعون سوا عدم من أيدي عواصم
 حاصية من عصاه ضربه بالعصا وعواصم
 من عصاه حفظه وجهه وقامه
 تصور بأسيا فواض قواصب أي يتدون
 أي يذاريضاربات للاعداء حاميات للاولياء
 صاقلات على الاقران بسيفوف طاكتة
 بالقتل قاطعة (وربما سمي هذا) القسم الذي
 تكون الزيادة فيه في الآخر (مطرفا) واما
 بأكثر من حرف واحد وهو عطف على قوله
 اما جوف ولم يذكر من هذا الضرب الا ما
 تكون الزيادة في الآخر (قوله أي الخنساء
 ان البكاء هو الشفاء * من الجوى) زيادة
 أي حرفة القلب (بين الجواهر) النوع
 النون والحاء (أي انظر التجنيسين
 مذيلا وان اختلفت في أنواع الحروف) فيشترط
 (في أنواعها) أي أنواع الحروف (بأكثر من حرف)
 أن لا يقع الاختلاف (بأكثر من حرف)
 واحد والالبعده بينهما التشابه (ثم الحرفان)
 التجنيس كلفظي نصر وئكل (ان سمي الجناس
 اللذان وقع بينهما الاختلاف) في المخرج (سمي الجناس
 متقاربين) في المخرج (الذين أنضرب
 مضارعا وهو) الزيادة أنضرب

لقد قيل لان الحرف الخ لو جعل ضمير هو راجعا للعرف المدلول عليه بقوله ثم الحرفان لكان احسن
 (قوله لان الحرف الاجنبي) يعنى المبين لمقابله (قوله اما فى الاول) أى اما فى اول اللغتين
 وفى كلامه تسامح لان اول اللغتين فى الحقيقة هو الحرف فقه طرفية الشيء فى نفسه فهو محذوف
 فى وقال اما الاول لكان احسن وان كان يمكن الجواب بأنه من طرفية السام فى الخاص أو أن
 فى زائدة تأمل (قوله بين وبين كفى ليل داس وطريق طامس) هذان كلام الحريرى وهو
 نثر الكنى البيت والداس الشديد الظلمة من دمس يدمس ويدمس بالضم والكسر والطامس
 الدائر المظلموس العلامات الذى لا يتبين فيه اثر يمدى به والشاهد فى داس وطامس فان الدال
 والطاء حرفان متباينان الا انهما متقاربان فى الخروج لانهما من اللسان مع أصل الانسان وقد وجدا
 فى اول اللغتين (قوله أو فى الوسط) أى أو يوجد فى وسط اللغتين المتجانسين (قوله وينأون عنه)
 أى يبعدون عنه والشاهد فى نهون وينأون فان الهمزة والهاء حرفان متباينان الا انهما متقاربان
 فى الخروج اذ هما حلقيتان وقد وجدا فى وسط اللغتين المتجانسين (قوله أو فى الآخر) أى أو يوجد
 فى آخر اللغتين المتجانسين (قوله نحو الخليل الخ) أى نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم الخليل
 معقود فى نواصيه الخيرا الى يوم القيامة فى اللام والراء متباينان الا انهما متقاربان فى الخروج لانهما من
 اللسان وقد وجدا فى آخر اللغتين المتجانسين والنواصي جمع ناصية وهى منتهى منتهى شعر
 الرأس من جانب الوجه والخبر نائب فاعل معقود أو مبتدأ خبره معقود (قوله أى وان لم يكن
 الحرفان) أى المتباينان وقوله متقاربين أى فى الخروج بل كانا متباينين فيه (قوله سمى لاحقا)
 أى سمى الجنس بين اللغتين لاحقا لان أحد اللغتين ملحق بالآخر فى الجنس باعتبار جمل الحروف
 (قوله وهو أيضا اما فى الاول) أى والحرف المبين لمقابله من غير تضارب فى الخروج اما أن يقع فى اول
 اللغتين المتجانسين أو فى وسطهما أو فى آخرهما (قوله الهمزة والكسر الخ) حاصله أن همزة مأخوذة
 من الهمزة وهو الكسر وكذا المزمنة مأخوذة من اللز بضم اللز بمعنى الطعن أى فى المحسوسات وغيرهما شاع
 استعمال الهمزة فى الكسر فى أعراض الناس وكسر العرض هنك وباطل بالحق العيب بصاحبه
 كمشاع استعمال الهمزة فى الطعن فى الأعراض بأن يلحق العيب بصاحبه اقول الشارح والطعن
 فيه انفسير (قوله وبشاء فعله) أى بضم الشاء وفتح العين (قوله يدل على الاعتبار) أى فلا
 يقال فلان نكحة ولا عجة الا لمن كان ملازما لذلك بحيث مراعاة ذلك لامن وقع منه ذلك فى الجملة
 والشاهد فى همزة ولزمنة فان بينهما جنسا لاحقا لان الهمزة متباينان ومتباعدان فى الخروج لان
 الهاء من اقصى الحلق واللام من طرف اللسان ووقعا فى اول اللغتين المتجانسين (قوله تفرحون)
 أى تتكبرون فى الارض وقوله تفرحون أى تتوسعون فى الفرح فانما خرج نهاية الفرح والشاهد
 فى تفرحون وتفرحون فان بينهما جنسا لاحقا على ما قال المصنف لتباين الفاء والميم وتباعدهما
 فى الخروج (قوله وفى عدم الخ) حاصله أن كون الجنس الذى فى هذه الآية لاحقا فيه نظر لان
 التقارب فى الخروج بين الفاء والميم موجود لانهما شفوئيتان غاية الأهران الفاء من باطن الشفة
 السفلى وأطراف الاسنان والميم من ظاهر الشفتين ولا يخرج بينهما ذلك عن كونهما شفوئيتين وحيث
 فالجناس فى هذه الآية مضارع لاحق وقد أجيب بعمهم بأن المراد من تضارب الخروج هنا قصر
 المسافة بين التفرحين وليس بين مخارج الفاء والميم تضارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين
 والفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الاسنان وأنت خبير بأن هذا الجواب يدل على عدم اتحاد
 مخارجهما لا على طول المسافة بينهما فالأولى لاجل هذا البحث أن يقال بقوله تعالى انه على ذلك
 شهيد والله اعلم الخير لشديد فان الهاء والدال متباينان ومتباعدان فى الخروج فان الهاء من اقصى

لان الحرف الاجنبي (اما فى الاول فهو
 بين وبين كفى ليل داس وطريق طامس أو
 فى الوسط فهو وبينه وبين كفى ليل داس وطريق طامس أو
 أو فى الآخر فهو الخليل الخ (قوله وينأون عنه)
 الخ (قوله أى وان لم يكن الحرفان) أى المتباينان
 الهاء والهمزة وكذا اللام والراء (والأى)
 وان لم يكن الحرفان متقاربين (سمى لاحقا
 وهو أيضا اما فى الاول) أى المتباينان
 الهمزة والكسر (قوله وبشاء فعله)
 استعمال الهاء فى الكسر من أعراض الناس
 والطعن فى الكسر فى الطعن فى الأعراض بأن يلحق العيب بصاحبه
 (قوله وفى عدم الخ) حاصله أن كون الجنس الذى فى هذه الآية لاحقا فيه نظر لان
 التقارب فى الخروج بين الفاء والميم موجود لانهما شفوئيتان غاية الأهران الفاء من باطن الشفة
 السفلى وأطراف الاسنان والميم من ظاهر الشفتين ولا يخرج بينهما ذلك عن كونهما شفوئيتين وحيث
 فالجناس فى هذه الآية مضارع لاحق وقد أجيب بعمهم بأن المراد من تضارب الخروج هنا قصر
 المسافة بين التفرحين وليس بين مخارج الفاء والميم تضارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين
 والفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الاسنان وأنت خبير بأن هذا الجواب يدل على عدم اتحاد
 مخارجهما لا على طول المسافة بينهما فالأولى لاجل هذا البحث أن يقال بقوله تعالى انه على ذلك
 شهيد والله اعلم الخير لشديد فان الهاء والدال متباينان ومتباعدان فى الخروج فان الهاء من اقصى

الحلق والذال من اللسان مع اصول الاسنان (قوله وان اريد الخ) يعنى لو قبل في الجواب عن المصنف ان مراده بالحرفين المتقاربين في المخرج أن يكونا بحيث يمكن ادغام احدهما في الآخر والميم والفاء ليسا كذلك وحينئذ فيكونا متباعدين في المخرج فصح التمثيل فيقال في رد هذا الجواب انهم ذكروا أن من جملة المتقاربين في المخرج الهاء والهمزة كما ترى وهم يتهون عنه وينأون عنه لانهم ما جلتان والحال انه لا يمكن ادغام احدهما في الآخر فبطل ذلك الجواب وما زال الاعتراض واردا على المصنف (قوله فالهاء والهمزة) علة الجواب الشرط المحذوف أى فلا يصح لان الهاء الخ (قوله ليستا كذلك) أى لا تدغم احدهما في الاخرى مع انه مثلهما بالمتقاربين (قوله أسر من الامن) فالامن والامر متفقان الا في الراء والنون وهما متباعدتان في المخرج كذا قال المصنف وفيه نظر بل هما متقاربتان حتى انه يجوز ادغام احدهما في الاخرى لانهم من حروف الزلاقة التي يجمعها قولك مر بفل وهي تخرج من طرف اللسان وحينئذ فالنون والراء يخرجان منه فالمثال الصائب تلاف وتلاق (قوله وأخر) أى ذلك البعض في اللفظ الآخر (قوله سمى تجنيس القلب) أى لو وقع القلب أى عكس بعض الحروف في أحد اللفظين بالنظر للاخر وهو ضرر بان لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى أو لامن الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمى قلب الكل والامى قلب البعض وقد ذكر المصنف مثال كل منهما (قوله فهو حساسه فتح لا وليا له حتف لاعدائه) أى أن سيف المدح فتح لا وليا له اذ به يقع النصر لهم وحتف لاعدائه أى هلاله لهم اذ به يقع موتهم وهذا الكلام حل لقول الاخفش بن قيس

حسامك فيه لا حجاب فتح * وريحك فيه لا اعداء حتف

ومحل الشاهد حتف وفتح فانك اذا اخذت القاء من حتف ثم التاء ثم الحاء كان فتحا وان اخذت الحاء ثم التاء ثم القاء من فتح كان حتفا فهو قلب للكل وان كانت التاء التي في الوسط لم تغير (قوله لا انعكاس ترتيب الحروف كلها) أى لأن ما كان في أحد اللفظين مقدما صار مؤخرا في الآخر وما كان مؤخرا فيه صار مقدما في الآخر (قوله نحو اللهم استر عورتنا وآمن روعتنا) فالالف والتاء والنون في عورتنا وروعتنا في محالها وانما وقع انعكاس في العين والواو والراء والزواجات جمع روعة الخوف أى آمننا بها بخاف (قوله لان اللفظين بمنزلة جناسين للبيت) علم منه أن الجناس المقلوب المخرج يختص بالشعر (قوله لاح انوار الهدى الخ) أى فبين لفظي لاح وحال الرفع احدهما أولا والاخر آخره جناس مقلوب مجنح ونظير البيت المذكور قول ابن نباتة ساقير بنى قلبه قدوة * وكل ساق قلبه قاس (قوله واذاولى أحد المتجانسين الآخر) أى واذاولى أحد اللفظين المتجانسين الآخر من غير أن يفصل بينهما بفصل سوى حرف جزأ وحرف عطف وشبه ذلك (قوله أى تجانس كان) أى سواء كان ذلك الجناس الذي بين اللفظين تاما أو مجزئا أو ناقصا أو مضارعا أو لاحقا أو مقبولا (قوله ولذا) أى لاجل كون المراد مطلق الجناس الشامل لجميع الأنواع السابقة لا خصوص المقلوب (قوله ذكره باسمه انظروا هردون المضمرة) ولو كان مراد المصنف خصوص الجناس المقلوب لكان المناسب الاتيان بالمضمرة (قوله سمى مزدوجا ومكررا ومرددا) لازدواج اللفظين بنواحيهما وتكرير احدهما بالآخر وترداد دبه (قوله من سببا ببا يقين) فسبب أو سببا متواليان وتجنيسهما لاحق وذلك لاختلافهما بحرفين متباعدين في المخرج قالبا في بنى بالادخل لها في التجنيس (قوله ظاهرة مجاسيق) فمثال التام أن يقال تقوم الساعة في ساعة ومثال المحذف أن يقال هذه لك جبة وجنة من البرد للبرد ومثال الناقص أن يقال جدى جهدى ومثال المقلوب أن يقال هذا السيف لاعداء والاولياء حتف وفتح (قوله ويلحق بالجناس) أى في التجنيس شيان هذا شروع في شيئين ليسا من الجناس الحقيقي ولكنهما متعلقان به في كونهما مما يحسن به الكلام فكس

وان اريد بالتقارب أن يكونا بحيث تدغم احدهما في الاخرى فالهاء والهمزة ليستا كذلك (أولى الآخر) أى اللفظ أسر من الامن وان اختلفا (أى ترتيب الحروف المتجانسين) (في ترتيبها) أى ترتيب الحروف بأن يتجدد النوع والعدد والهيئة لكن قد تم في أحد اللفظين بعض الحروف وأخرى اللفظ الآخر (سمى) هذا النوع (تجنيس القلب) فهو حساسه فتح لا وليا له حتف لاعدائه وببنى قلب كل لا انعكاس ترتيب الحروف كلها ونحو اللهم استر عورتنا وآمن روعتنا وببنى قلب بعض (اذ لم يقع الانعكاس) (فأذا وقع الابين بعض حروف الكلمة) (فأذا وقع أحدهما) (أى أحد اللفظين المتجانسين) (تجنيس القلب) (في أول البيت) (اللفظ الآخر في آخره) (سمى) تجنيس القلب حينئذ (منه) (بالمجتمعا) لأن اللفظين بمنزلة جناسين للبيت كقوله

لاح انوار الهدى * من كفه في كل حال (واذاولى أحد المتجانسين) (أى تجانس كان) (ولا اذكره باسمه الظاهر دون المضمرة المتجانسين) (الآخر) (سمى) الجناس (مزدوجا ومكررا ومرددا) (من سببا ببا يقين) (هذا من التجنيس اللاحق) (وأما) (الاقسام الاخر ظاهرة مجاسيق) (ويلحق بالجناس شيان

الجناس (قوله أن يجمع اللفظين الاشتقاق) أي أن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد
(قوله وهو) أي اجتماع اللفظين في الاشتقاق توافق الكلمتين الخ وأشار الشارح بهذا إلى
أن المراد بالاشتقاق هنا الاشتقاق الذي ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق وهو الاشتقاق الصغير
المفسر بتوافق الكلمتين في الحروف الاصول مع الترتيب والاتفاق في أصل المعنى فقوله في الحروف
الاصول خرج به الاشتقاق الاكبر كالثب والنم وقوله مع الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب
والجذب والمرق والرقم وقوله والاتفاق في أصل المعنى خرج به الجناس التام لأن المعنى فيه مختلف
ولذلك يمكن هذا جناسا بل ملحقا به لأنه لا بد في الجناس من اختلاف معنى اللفظين (قوله فانهما)
أي أمم والقيم وقوله مشتقان من قام يقوم أي على المذهب الكوفي ومن مصدر قام يقوم وهو القيام
بناء على التحقيق من أن الاشتقاق من المصادر كما هو مذهب البصريين وفي الاطول أمم مشتق
من القيام وهو الانتصاب والقيم المستقيم المعتدل الذي لا إفراط فيه ولا تفريط (قوله
المشابهة) لو قال أن يجمعهما شبه الاشتقاق لكان اخصر وأظهر والمراد بالمشابهة الأمر
المشابهة فهو مصدر يعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله وهي ما يشبه الاشتقاق أي وهي
اتفاق يشبه الاشتقاق أو الاتفاق الذي يشبه الاشتقاق وليس بالاشتقاق وقول الشارح أي
اتفاق أي سواء كان اشتقاقا كبيرا أو غيره وقوله يشبه الاشتقاق أي الصغير وقوله وليس
بالاشتقاق أي صغير وفيه أنه لا فائدة لذلك لأن مشابهة الشيء لا يكون أياه وحاصلا أن الاتفاق الذي
يشبه الاشتقاق الذي أطلق المصنف عليه المشابهة اتفاق اللفظين في محل الحروف أو كلها على وجه
يتبادر منه أنهم ما يرجعان لأصل واحد كما في الاشتقاق وليس في الحقيقة كذلك لأن أصلهما في نفس
الأمر مختلف وذلك كما في الآية لا تبتد في المتن فإنه يتبادر من كون الأول وهو قال فعلا ومن كون
الثاني وهو انقلب وصف أنهما من أصل واحد وليس كذلك لأن الأول مشتق من القول والثاني
من القول وهو البعض والتركيبينهما اتفاق يشبه الاشتقاق فكان ما بينهما ملحقا بالجناس وخرج
بقوله ساعلى وجه يتبادر منه أنهم ما يرجعان لأصل واحد وعواسم والجوى والجواشع فان
في كل جل ما في الآخر من الحروف وكذلك نحو الخلف والفتح فان في كل منهما مجموع ما في الآخر من
الحروف وليس من الحق في شيء لعدم كون اللفظين يتبادر منهما أنهم ما يرجعان لأصل واحد كما
في الاشتقاق بل هما من قبيل الجناس والحاصل أنه في شبه الاشتقاق يتوهم بالنظر لبداي الرأي أن
اللفظين مشتقان من أصل واحد وان كان بعد التأويل يظهر خلاف ذلك وأما في الجناس فلا يظهر
في بارئ الرأي ذلك (قوله فلفظة ما الخ) قيل ان في هذا التقرير نظر لأن هذا المذكور لا يتفرع
على ما ذكره من التفسير بقوله أي اتفاق بل الذي يتفرع عليه كونه ما موصوفة فقط لأن يقال وجه
التفرع عليه أنه ما علم أن ما معنى اتفاق صحيح كل من الموصولية والموصوفية لأنه ما يؤيدان ذلك المعنى
اه سم (قوله وزعم بعضهم أنهم ما مصدرية) الحاصل أنه على ذلك إبقاء المشابهة على حقيقة إبقائها
إبقاها على حقيقة قسما من المصدرية احتاج إلى جعل ما التي فسرت بها المشابهة مصدرية (قوله أي
اشباع اللفظين) مصدر مضاف لساعله أي مشابهة اللفظين الخ (قوله لفظا ومعنى) أي من
جهة اللفظ والمعنى (قوله أما لفظا) أي أما بيان اللفظ من جهة اللفظ (قوله فلانه يجعل
الضمير) أي المستتر وقوله للفظين أي لانه جعل فاعل يشبه اللفظين وهما معنى فتدريج الضمير
المفرد لضمين (قوله الإبتاويل بعيد) أي وهو كون الضمير عائدا على اللفظين باعتبار تأويلهما
بالمذكور أي اشباع ما ذكر من اللفظين الاشتقاق وهذا تكلف لا يحتمل عليه اللفظ مع إمكان
الحمل على غيرهم دون تكلف (قوله بل توافقهما الخ) ان قلت ان هذا امراد هذا التام فقلت
أراد بأشباع اللفظين في الاشتقاق توافقهما فيه وحذف المضاف شائع قلت ان تقدير المضاف

أحد هما أن يجمع اللفظين الاشتقاق وهو
توافق الكلمتين في الحروف الاصول مع
الاتفاق في أصل المعنى (نحو قوله تعالى فاقم
وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من
قام يتوهم (والثاني أن يجمعهما) أي اتفاق يشبه
(المشابهة وهي ما يشبه) وليس بالاشتقاق فلفظة
(الاشتقاق) ووصوفة وزعم بعضهم أنها
ما موصولة أي اشباع اللفظين الاشتقاق وهو
مصدرية أي أما لفظا ولا يصح الإبتاويل
علا لفظا ومعنى عند الاستدعاء عنه وأما معنى
المفرد في شبه اللفظين وهو لا يصح الإبتاويل
فلا أن اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل
توافقهما بما قد يشبه الاشتقاق

قوله من القلي بفتح القاف وسكون اللام الخ
هو كذا القلي لما في المصباح وأصغر قليبت الرجل
أصله من ياب ربحي قلى بالكسر والقصر وقد جددت
هذا اللفظ ومن باب تعب لغة اه وكذلك
أما أخود من القاصموس ولا منافاة بينه وبين
بيت الخلاصة لأن ما في اللفظة بيان لقياس
مصدر الفعل الثلاثي وما في كتب اللغة
ببيان اللفظ المسموعة وقد نصت على
أن المجموع في مصدر هذا الفعل القلي
كل رضى وقد يتوالتبة أيضا ولم يجمع فيه
القلي كل رضى وإن كن هو القياس كما في بيت
الخلاصة وإنما هو مصدر قلى بمعنى أنفج
لا بمعنى أبغض فتأمل اه صحيحه

بأن يكون في كل منهما جميع ما يكون
في الآخر من الحروف أو أكثرها لكن
لا يرجعان إلى أصل واحد كما في الاشتقاق
(نحو قال في لغاتكم من القالين)
فالقول من القول والثاني من القلي وقد
يتوهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق هو
الاشتقاق الكبير وهذا أيضا غلط لأن
الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف
الأصول دون الترتيب مثل القصر والرقم
والمرق وقد مثلوا في هذا المقام بقوله تعالى
أنا قلتم إلى الأرض أرضيتكم بالحياة الدنيا ولا
يخفى أن الأرض مع أرضيتكم ليس كذلك
(روسته) أي ومن اللفظ (رد العجز على
الصدر وهو في الثمران يجعل أحد اللفظين
المكرر) أي المتفقين في اللفظ والمعنى
(أو المتجانسين) أي المتشابهين في اللفظ دون
المعنى (أو الملحقين بهما) أي بالمتجانسين يعني
الذين يجتمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق
(في أول الفقرة) وقد عرفت معناها
(و) اللفظ (الآخر في آخرها) أي آخر الفقرة
فتمكون الأقسام أربعة (نحو قوله تعالى
وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه)
في المكررين (نحو سائل التثنية يرجع ودعه
سائل في المتجانسين) (نحو قوله تعالى
استغفروا ربكم إنه كان غفارا)

تكلف لا داعي إليه للاستغناء عنه بالوجه القريب أن قلت إن الوجه الذي قاله الشارح وهو جعل
ما موصولة أو موصوفة موقوف على جعل المصدر وهو المشابهة بمعنى اسم الداعل وهو تكلف قلت
لا تكلف إذا طلاق المصدر بمعنى اسم الفاعل القريبة كثير والقربة هنا التفسير تأمل ذلك (قوله
بأن يكون في كل الخ) أي كما في الآية المتقدمة (قوله أو أكثرها) أي كما في الأرض
وأرضيتكم لأن الهمزة في الأول أصلية وفي أرضيتكم للاستفهام فليست أصلية (قوله لا يمكن
لا يرجعان الخ) أي وإن كان يؤول في بادئ الرأي رجوعهما لأصل واحد (قوله كما في الاشتقاق)
راجع لتعني (قوله نحو قال في لغاتكم من القالين) أي قال لوط لقومه اني لعلمكم من القالين
أي الساعضين فإن قال وقالين مما يترجم في بادئ النظر وقبل التأمل انهم يرجعان لأصل واحد
في الاشتقاق وهو القول مثل قال والقائل لكن بعد النظر والتأمل يظهر أن قال من القول والقالين
من القلي بفتح القاف وسكون اللام قال في الخلاصة

فعل قياس مصدر المعنى * من ذى نعمة كزردا

وهو البغض (قوله هو الاشتقاق الكبير) أي فقط (قوله وهذا أيضا غلط) أي بل المراد باعتبار
الاشتقاق ما يعم الاشتقاق الكبير وغيره وقوله أيضا أي مثل الغلط في ما المصدرية (قوله مثل القصر
والرقم والمرق) أي فهذه الكلمات الثلاثة اتفقت في الحروف الثلاثة ولم يكن فيها ترتيب (قوله
وقد مثلوا الخ) بجله حالية وهي محط الرد على ذلك المتوهم وقوله في هذا المقام أي ما يشبه الاشتقاق
(قوله ليس كذلك) أي ليس بينهما اشتقاق كبير لأن همزة أرضيتكم ليست أصلية لأنها للاستفهام
بخلاف همزة أرض فلما يحصل اتفاق في الحروف الأصول والاشتقاق الكبير يعتبر فيه ذلك على أن
هنا ترينما الاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب والحاصل أن تمثيلهم لما يشبه الاشتقاق
بهذه الآية التي لا يصح أن تكون من الاشتقاق الكبير دليل على بطلان قول من قال المراد بما يشبه
الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير فقط (قوله رد العجز) أي أرجاع العجز للصدر بأن يطبق به
كما نطق بالصدر (قوله المتفقين في اللفظ والمعنى) أي ولا يستغنى بأحدهما عن الآخر (قوله
في أول الفقرة) متعلق بجعل أي هو في الثمران يجعل في الفقرة أحد المذكورين من تلك الأنواع
الأربعة ويجعل اللفظ الآخر من ذلك النوع في آخر تلك الفقرة (قوله وقد عرفت معناها) أي
في بحث الارصاد فلذا لم يتعرض لبيانها وحاصل ما مر أن الفقرة يقع فيها سبعة في الأصل
اسم لفظ الظاهر ثم استعيرت للعلل المصوغ على هيئة ثم اطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة
على حرف واحد لحسنها واطاعتها والتحقق أنه لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لأخرى فصح
التثيل بقوله وتخشى الناس الخ وبقوله سائل التثنية الخ لأن كلاهما ليس معه أخرى (قوله فذكر
الأقسام الخ) أي أقسام رد العجز على الصدر في الثمران أربعة وأما في النظم فبيان أنها سبعة عشر
وأما كانت أقسامه في الثمران أربعة لأن اللفظين الموجود أحدهما في أول الفقرة والآخر
في آخرها أما أن يكونا مكررين أو متجانسين أو ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق أو من جهة
شبه الاشتقاق فهذه أربعة وقد مثل المصنف لها على هذا الترتيب (قوله نحو وتخشى
الناس والله أحق أن تخشاه) فقد وقع تخشى في أول هذه الفقرة وكثر في آخرها ولا يضر اتصال
الآخرين بها في كونه آخر لأن الضمير المتصل كالجزء من الفعل لأنه لما كان مفعولا له كان من تحت
(قوله سائل التثنية) أي طالب المعروف من الرجل الموصوف بالآفة والذلة وقوله ودعه سائل أي
ودعه السائل ويحتمل ودعه التثنية وهو أبلغ في ذم التثنية حيث لا يطبق السؤال قاله في الأطول (قوله
في المتجانسين) أي أن سائل الذي في أول الفقرة وسائل الذي في آخرها متجانسان لأن الأول من
السؤال والثاني من السيلان (قوله ونحو قوله تعالى استغفروا ربكم إنه كان غفارا) لم يعتبر

في الآية انظروا قبل استغفروا لان استغفروا واول النقرة في كلام نوح عليه السلام وهي
 المعتبة آولا وانظروا قبل استغفروا (قول في المحققين اشتقاقا) أي في المحققين بالتجانسين من
 جهة الاشتقاق لان استغفروا وغفرا اشتقاقا من المغفرة ولذلك الاشتقاق الحقا بالتجانسين
 (قوله في المحققين شبه الاشتقاق) أي في المحققين بالتجانسين بسبب شبه الاشتقاق فصلة
 المحققين محذوفة والباء في قوله شبه السببية لان الاشتقاق انما هو بالتجانسين لا بسبب شبه الاشتقاق
 والخاصل أن بين قال والقائلين شبه اشتقاق وبه الحقا بالتجانسين كما تقدم (قوله وهو) أي
 رد العجز الى الصدر (قوله أو المحققين بهما) أي بالتجانسين وقوله اشتقاقا أو شبه اشتقاق
 أي من جهة الاشتقاق أو بسبب شبه الاشتقاق (قوله في صدر المصراع الاول) أي من البيت
 والمصراع الاول من البيت نصفه الاول (قوله أو حشوه) أي أو يكون ذلك اللفظ الآخر في حشو
 المصراع الاول (قوله أو آخره) أي أو يكون ذلك اللفظ الآخر في آخر المصراع الاول (قوله
 أو صدر المصراع الثاني) أي أو يكون ذلك اللفظ الآخر في أول المصراع الثاني من البيت وهو نصفه
 الثاني وحاصل ما فهم من كلام المصنف أن احدا للفظين ليس له الا محل واحد من البيت وهو الآخر
 وسقابله أربعة من المحال أول المصراع الاول أو وسطه أو آخره أو أول المصراع الثاني واعتبر
 السكاكي قسم آخره وأن يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني فهو

في علمه وحكمه وزعمه * وعهده مشتهر مشتهر

أي هو في علمه مشتهر وفي حكمه مشتهر وفي زعمه مشتهر والرواية بفتح الهاء مأخوذة
 من أشهر الناس فقد وقع مشتهر في حشو المصراع الثاني ورد عليه مشتهر الثاني الذي في عجز البيت
 ورأى المصنف ترك هذا القسم أولى لأنه لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذا لصدارة حشو المصراع
 الثاني بالنسبة لعجزه لانه لو كان فيه صدارة بالنسبة لعجزه لكان حشو المصراع الاول صدارة بالنسبة
 لعجزه مع أن هذا لم يجعل من هذا القبيل اشتقاقا (قوله من ضرب أربعة) وهي كون اللفظين
 المتجانسين اما مكررين أو متجانسين أو لفظين بهما من جهة الاشتقاق أو بسبب شبه الاشتقاق وقوله
 في أربعة وهي كون اللفظ المقابل لما في عجز البيت واقعا في صدر المصراع الاول أو في حشوه أو في عجزه
 أو في صدر المصراع الثاني وعلى اعتبار السكاكي تكون الاقسام عشرين من ضرب أربعة أقسام
 المتجانسين في خمسة أقسام المحال (قوله أو رد ثلاثة عشر مثالا) فقدم مثل المكررين بأربعة أمثلة
 ولتجانسين بأربعة وللمحققين بالتجانسين من جهة الاشتقاق بأربعة ولمثل للمحققين بالتجانسين
 بشبه الاشتقاق بمثالا واحدا (قوله وأهمل ثلاثة) اما لعدم ظنهم بامتثالها واما اكتفاء بأمثلة
 المحققين من جهة الاشتقاق وسند كراي الله تعالى أمثلة ما عند مثال المحققين بشبه الاشتقاق
 تكتمل الاقسام (قوله كقول) أي الشاعر وهو المغيرة بن عبد الله وهذا شروع في أمثلة اللفظين
 المذكورين وهي أربعة كما ذكره وقوله سريع أي هو سريع ويأظم بكسر الضاء من باب ضرب أو بضمها
 من باب نصر أي يشرب وجهه بالكف والندى العطاء أي هذا المذموم سريع الى الشر والملازمة
 في لطمه وجهه ابن اثم وليس يسريع الى ما يدعي اليه من الندى وانكسر (قوله فيما يكون
 المكثر الخ) حال من قوله أي حالة كون ذلك القول من أمثلة القسم الذي يكون المكرر الآخر
 في صدر المصراع الاول وكذا يقال فيما يأتي بعده ونظم هذا البيت قول ابن جابر

غزال أنس يصيد أسدا * فأعجب ما يصنع الغزال

دلالة دل شوق * عليه اذ زانه الدلال

قتاله لا يطاق لفتن * يعجبني ذلك القتال

(قوله وقوله جمع) أي وقول الشاعر وهو حجة بن عبد الله النشيري والعمدة بوزن هجمة في الاصل

في المحققين اشتقاقا (ويحتمل أن يكون اشتقاقا
 من القائلين في المحققين بسبب اشتقاق
 (و) هو (في النظم أن يكون أحدهما) أي
 احد اللفظين المكررين أو المتجانسين
 أو المحققين بهما اشتقاقا أو شبه اشتقاق
 (في آخر البيت) اللفظ (الآخر في صدر
 المصراع الثاني) أي (في صدر المصراع
 عشرين حاشية من ضرب أربعة في أربعة
 والمصنف أو رد ثلاثة عشر مثالا وأهمل
 ثلاثة) كقوله
 سريع الى ابن التلميط وجهه
 وليس الى داعي الندى يسريع
 فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع
 الاول (وقوله
 جمع من شميم عرار فجد
 فيما بعد العنسية من عرار
 فيما يكون المكرر الآخر في حشو المصراع
 الاول

اسم للرجل الشجاع والذكور من الحيات سمي بهذا الشاعر وقوله تمتع متول القول في البيت قبله وهو

اقول لصاحبي والعيس تهوى * بنا بين المنيفة فالضمار تمتع الخ
والعيس بكسر العين المهملة في الاصل الابل التي يحيا لطيبها شيء من الشقرة واحدها
اعيس والاني عيساء والمراد به هنا سطلق الابل وقوله تهوى أي تحذر والمنيفة والضمار موضعان
والجسد ما ارتفع من بلاد العرب وما انخفض منها يسمى غورا وتهامة (قوله فما بعد العيشية
من غرار) من زائدة وما بعدهما مبتدأ والظرف قبلها خبره وما مهملة وأما قول الشارح في المطول
ان من غرار في موضع رفع على انه اسم ما ومن زائدة فقد اعترض عليه فيه بأن شرط عمل ما المجازية
الترتيب وقد اتفق هنا (قوله وهى) أي العسر ارفع العين المهملة (قوله وردة) أي تطاع
وتهرش على وجه الارض لاساق لها (قوله نعدمه) من باب علم (قوله ومنايته) أي ومن
منايته أي ومن المواضع التي بنت فيها ذلك العرار (قوله وقوله ومن كان الخ) أي وقول
الشاعر وهو أبو تمام حبيب بن أرس الطائي (قوله الكواعب) بدل من البيض أو عطف بيان
لأنه من اضافة الصفة للموصوف كما قيل (قوله جمع كاعب) في الاطول جمع كاعبة وكل صحيح
لأن فواعل يأى جمع الناعل وفاعلة (قوله حين يندو ثديا للثمود) أي التي يظهر ثديها
لثموده وارتفعاه وقوله فإزات بالبيض جمع ايض وهذا دليل لجواب الشرط المحذوف ومعنى البيت
ان من كانت لذته في مخالطة الاناث الحسان فلا التفت اليه لاني ما زلت لاذي بمخالطة السيوف
القواطع واستعمالها في محالها من الحروب (قوله وقوله وان لم يكن الخ) أي وقول
الشاعر وهو ذوالرثة (قوله وان لم يكن الامعرج ساعة) أي وان لم يكن الامام الا تعرج ساعة
فمعرج اسم مفعول بمعنى المصدر (قوله ألما) أي انزل في الدار والتثنية لتعقد الامور أو لخطابه
الواحد بخطاب المنى كما هو عادة العرب (قوله بها أهلها) هذه الجملة في موضع المفعول الثاني
لوجود ويصح نصب أهلها بدل من انهاء في وجدها وبها هو المفعول الثاني والامام هو انزل
والتعرج مع على الثاني الاقامة عليه والاعرج عن الامام بالتعرج صحيح من الاخبار بالاخص
عن الاعم لان الامام مطلق النزول وهو اعم من التعرج الذي هو نزول مع استقرار (قوله
ما كان وحشا قبلها) جواب لو أي ما كان موحشا محسلا القليلة منها وهي النعم في وقت القائلة
أعني نصف النهار يعني ما كان خاليا قبلها وهذا كناية عن تنم أهلها وشرههم لان أهل الثروة من
العرب يستريحون بالليلولة بخلاف أهل الهمة فانهم في وقت القائلة يستغلون بالسعي في امورهم
(قوله انهم القلة من اضافة التعرج الى الساعة) هذا بناء على أن الاضافة لاسم أي الامعرج
ساعة أي الامعرجا منسوباً بالساعة فمفعول به لا تعرج على التوسع لانها اطرف له وحيث
جعلت الاضافة لاسم استفيدت القلة من تلك الاضافة (قوله أو صفة مقيدة) أي وعلى هذا
فلاضافة على معنى في والمعنى الاتعرج بقليل في ساعة فعمل الوجه الاول تكون الاضافة مقيدة
استيعاب التعرج للساعة بخلافه على الثاني فهو صادق باستيعاب او عده قال الشيخ يس وكان
الفرق بين الوجهين أي جعل الصفة مؤكدة أو مقيدة بالاعتبار فيعتبر في الاول التقيد بالساعة
قبل الوصف بقليل وفي الثاني يعتبر الوصف بالقلة قبل الوصف بالساعة قال في الاطول ولا مجال
لتقييد التعرج بالصفة قبل تقييده بالضافة حتى يكون كل من الاضافة والوصف مقيداً له (قوله
أي الاتعرج بقليل في ساعة) فيه إشارة الى أن معرج مصدر فينبغي فتح راءه على انه اسم مفعول لانه
هو الذي يكون بمعنى المصدر دون اسم الفاعل (قوله فاعل نافع) أي أو مبتدأ خبره نافع مقدم عليه
والجملة في محل رفع خبران (قوله والضمير للساعة) أي التي وقع فيها التعرج (قوله والمعنى

ومعنى البيت استمتع بشيء من غرار فاعله
وهي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة فانا
نعدمه اذا استيناخرو جناه من أرض نجد
ومنايته (قوله ومن كان بالبيض
الكواعب) جمع كاعب وهي الجارية حين
يبدو ثديا للثمود (مفعولاً) مولعاً (فإزات
بالبيض التواضع) أي السيوف القواطع
(مفعولاً) فيما يكون المكثراً لا تعرج في آخر
المصراع الاول (قوله وان لم يكن الامعرج
ساعة) هو خبر كان واسمه ضمير يعود الى
الامام المدلول عليه في البيت السابق وهو
الامام الذي لو وجدتهما
ألماعلى الدار التي لو وجدتهما
بها أهلها ما كان وحشا قبلها
من اضافة
قليلاً) صفة مؤكدة انهم القلة من اضافة
التعرج الى الساعة أو صفة مقيدة أي
الاتعرج بقليل في ساعة (فان نافع لي
فداها) مفعول فاعل نافع والضمير للساعة
والمعنى قليل من التعرج في الساعة فيعنى
ويشفي غليل وجدي

قليل الخ) أى ودعنى البيت الاخير وأما معنى البيتين معا فأطلب منك انهما الخليلان أن تساعدانى على الامام بالدار التى ارتحل أهلها فصارت القيلولة فيها موحشة والحال انى لو وجدت أهلها فيها ما كان محمل القيلولة فيها وحشا لكثرة أهلها وتنعمهم وان لم يكن ذلك النزول وذلك التعرّيج الاشياء قليلا فانه نافع لى يذهب بتذكر الاحباب فيه بعض همى ويشقى غليل وجدى (قوله وهذا فيما يكون المكرر الخ) حاصله أن المكرر فى هذا البيت لفظ قليلا قد ذكر أولافى صدر المصراع الثانى وذكر ثانيا فى مجزؤه ولا يضر اتصال قليلها بالها- فى كونه مجزأ لما تشتمل أن التفسير المتصل حكمه حكمهم ما اتصل به (قوله وقوله دعانى الخ) أى وقول الشاعر وهو القاضى الارتجائى وقبل البيت

اذ لم تقدر أن تساعدانى * على شجى فسير او اتركنى

اميل عن السلو وفيه برى * وأعلق بالغرام وقد برانى

الاله ما صنعت بعقلي * عشائل ذلك الحى- اليمانى

وهذا شروع فى امثلة المتجانسين وهى أربعة كما مر (قوله أى اتركنى) أشارة لذلك الى أن دعانى تشية

دع من ودع يدع لاشية دعائى معنى طاب (قوله أى خفته وقلة عقل) هذا على تقدير أن يكون سغاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على التميز وعلى أنه مفعول لاجل وقد يروى بكسر الشين المجهمة بمعنى المشافهة والمواجهة بالكلام فيكون نصبا على المصدرية أى ملامة مشافهة أو على الحال والمعنى اتركنى من لومك الواقع منك لاجل سفهك وقلة عقلك والواقع منك مشافهة من غير احتياء فاقى لا التفت الى ذلك اللوم لأن الداعى للشوق قد دعانى له ونادى الى فيه فاجبه فلا أجبك بعده وذلك الداعى الذى دعا للشوق هو جمال المحبوب المستأق اليه والشاهد فى دعانى الواقع فى صدر المصراع الاول ودعانى الواقع فى مجزأ البيت فانهم ساء الياس كثر من بل متجانسان لأن الاول بمعنى اتركنى والثانى بمعنى نادى لانه من الدعوة بمعنى الطلب والجئاس الذى ينسما

متقابل (قوله وقوله واذا البلابل) أى وقول الشاعر وهو الثعلبى (قوله جمع بلابل) أى بضم الباءين (قوله افهجت بلقائها) أى خلعت لغائتها من العكسة يقال افهجت الاعشى اذا انطوى لسانه وخلعت لغته من اللكنة والمراد بلقائها لغائتها التى تصدر منها جعل كل لغمة لغة أى اذا حركت البلابل بنغمات الحسان المتالفة من اللكنة أحزان الاشواق والهوى (قوله جمع بلابل) هو بالفتح والاحتساء الشرب أى فاقف الحزان التى حركها صوت البلابل بالشرب من ايار بق النحر والحاصل أن مراد الشاعر بقى بلابل حدثت من افصاح البلابل لأن الصوت التلطيف يحرك أحزان الهوى كذا فى الاطول (قوله لان صدره هو قوله واذا) أى فاذا استقمة على البلابل وحينئذ قال البلابل الاولى واقعة فى الحشول فى الصدر وعلم من كلام الشاعر أن المقصود بالتمثيل لفظ بلابل الثالث مع الاول لأمع الثانى لأن الثانى ليس فى آثر المصراع الثانى ولا الاول ولا فى حشو الاول ولا فى آخره بل فى حشو الثانى وهو غير معتبر عند المصنف كما مر بل عند السكاكى (قوله وقوله تشغوف الخ) أى وقول الشاعر وهو الحررى فى المقامة المصرية وقبل البيت

بها ما شئت من زين ودينا * وجيران تنافوا فى المعانى

والشعر فى به البصرة (قوله أى القرآن) أى تشغوف بآيات القرآن يمدى بها وتذكر ما فيها من الاعتبار واعلم أن الثانى يلقى على ما كان أقل من ما فى آية من القرآن وعلى فاقحة الشاب لانها تنفى فى كل ركة وعلى القرآن بعامه لانه ينفى فيه القصص والوعود والوعيد والمراد بالثانى الاول فى البيت هذا المعنى كما قال الشاعر (قوله ومفتون) من الفتى بمعنى الاحراق قال الله

١ قوله دعانى الخ ظاهره بل صريحه أن هذا البيت بعد الايات الثلاثة التى ذكرها وليس كذلك بل هو بعد الاول منها وأما البيت الثالث وهو ألا لله الخ فبعده

نواعم يتقبن على شقيقى يروق ويتبين بالقدحان

٢ الخ ما قال كما يعلم من راجعة شرح الشواهد وهو المناسب لسباق القصيدة اه

وهذا فيما يكون المكرر الاخر فى صدر المصراع الثانى (قوله دعانى) أى اتركنى (من ملامتهاها) أى خفته وقلة عقل

(فداعى الشوق قبل كدعانى) من الدعاء وهذا فيما يكون المتجانس الاخر فى صدر المصراع الاول (قوله واذا البلابل) جمع

بلابل وهو طائر معروف (افهجت بلقائها) فاقف البلابل جمع بلابل وهو البرق

(باحساء بلابل) جمع بلابل بالضم وهو البرق فبعد النحر وهذا فيما يكون المتجانس الاخر

بمعنى البلابل الاول فى حشو المصراع الاول لا صدره هو قوله واذا (قوله تشغوف بآيات الثانى) أى القرآن

(ومفتون بآيات الثانى) قوله فى المقامة البصرية هكذا فى النسخ

وصوابه فى المقامة الحراسية وهى النامة والاربعة من راجل ذلك تشابه من كون الشعر فى قولها ما شئت راجعا لبصرة كان الرابع

ما ذكرنا اه

تعالى يومهم على النار يشنون أو بمعنى الجنون والزنا تجميع رنة وهي الاصوات والمثاني جمع مثنى وهو ما كُن من الاعوالة وتران فأكثر النساء في قوله تشعرون لتفصيل أهل البصرة أى فنهس الصالحون المشعرون بقراءة القرآن ومنهم من هو مشعرون بالآلات وهو الطرب ومنهم دون ذلك وانقصو مدح البصرة بأنهم صر يباع (قوله أى بنعمات) جمع انعمة بمعنى صوت أى اصوات وهذا تنسيق لرات وقوله أوتار المزمار تنسيق لرماني (قوله التى ضم الخ) فيه اشارة الى وجه تسميتها مثاني أى لانها تننى أى يضم طاق أى وتر منها الى طاق أى وتر آخر حال الضرب عليها (قوله وقوله ماتهم الخ) أى وقول القاضى الاترجاني نسبة لآلان بلدة من بلاد فارس والبيت من المربع وعروضه معاوية مكسوفة وضربه موقوف وقوله أمثلهم أى رجوت منهم المعروف والخير وقوله ثم تأتلتهم أى ثم تأملت فيهم وتفكرت في احوالهم هل هي احوال من يرجى خيره ام لا وقوله فلاح الى أى فظهر لي بعد التأمل في احوالهم انه ليس فيهم فلاح أى فوز وبقاء على الخير وقد أفاد بتم انه كان على الخطا مدة مديدة لعدم التأمل وباستعمال النساء انه ظهروا له عدم فلاحهم بادنى تأمل وحصل الشاهد قوله فلاح الواقع في صدر المصراع الثانى وفلاح الثانى الواقع في بحر البيت فانهما متجانسان لان الاول بمعنى ظهر والثانى بمعنى الفوز والاقامة على الخير (قوله وقوله ضرائب الخ) أى وقول الشاعر وهو الجعترى وهذا شروع في أمثلة اللفظيين المحققين بالمجانسين من جهة الاشتقاق وهي أربعة كما مر والبيت المذكور من بحر المتقارب فوزنه فعول ثمان مرات (قوله التى ضربت للرجل) أى أوجدت فيه وطبع عليها وقوله وهي الطبيعة أى السجية (قوله أبعدها) أى ابعث تلك الضرائب أى أنشأتها في العالم من غير أن يتقدم لاحد من الناس عليك منشأ فيها وقوله في السماح أى الكرم ان قلت ككونهم اطباء وكونه أبعدها وأحدتها متساويان اذ لا معنى لاحداث الطبائع قلت المراد أنك أنشأت آثارها الله تعالى أنك طبعت عليها من الاعضاء الاغصم والبذل لكل انفس اعظام بدليل قوله في السماح (قوله أى مثلا) أى بل تلك الضرائب اخذت بها وعلم من كلامه انه فرق بين الضريبة والضريب فبالضريبة عبارة عن الطبيعة التى طبع الشخص عليها والضريب المثل (قوله وأعله) أى وأصل الضريب المثل فى ضرب القداح أى انه فى الاصل مثل مقيد ثم أريد به مطلق مثل وقوله فى ضرب القداح فى معنى من وضرب بمعنى خلط والقداح السهام جمع قدح بكسر القاف وسكون الدال وهو سهم القمار وازافة ضرب من اضافة الصفة للموصوف أى المثل من القداح المضروب أى المخلوطة فكل واحد منها يقال له ضرب لانه يضرب به فى جامتها وهو مثلها فى عدم التعيين فى المضاربة (قوله وهذا فيما يكون الملقى الا سحر بالمجانسين اشتقاقا) أى من جهة الاشتقاق يعنى أن هذا مثال لنظامين المتقابلين المحققين بالمجانسين من جهة الاشتقاق وقد وقع احدهما فى بحر البيت والثانى المتقابل له فى صدر المصراع الاول ووجه كونهما لمحققين بالمجانسين من جهة الاشتقاق أن ضرباى وضرباى يعان لاصل واحد وهو الضرب ان قلت ان الضرائب والضريب من قبيل المجانسين لاختلاف معناه كما مر اذ لو كانا لمحققين بالمجانسين من جهة الاشتقاق لاحتد معناه كما أعجاب العلامة بن يستوب بأن اختلافهما فى الماصدق لا ينافى انهما متحدان فى مفهوم المشتق منه الذى هو المعترف فى المشتقات فجنس الضرب متحد فيهما وان كان فى الضرائب بمعنى الالتزام بعدد الايجاد الذى قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم وفى الثانى وهو الضريب بمعنى التحريك الذى هو هذا الحصى من مطلق التحريك الصادق على الضرب (قوله وقوله اذا المرء الخ) أى وقول الشاعر وهو امرؤ القيس وهذا البيت من قصيدته التى مطلعها

فأبلى من ذكرى حبيب وعرفان * ورعبت آياته منذ أزمان

قوله وهو الجعترى فكذلك نسبة للجعترى
تأليه شراح المخلص وليس كذلك وانما
البيت للجعترى فلذا سبق الوهم الى نسبته اليه
ولفظ بيت الجعترى بلوناً ضرائب من قدرى *
فما ان رأينا نفتح ضرباً هكذا فى شرح
الشواهد اه معجزة
أى بنعمات أو تار المزمار التى ضم طاقى منها
الى طاق وهذا فيما يكون المجانسين الا تحرفى
آخر المصراع الاول (قوله امثلهم ثم تأتلتهم *
فلاح) أى ظهور (لأن ليس فيهم فلاح) أى
فوز ونجاح وهذا فيما يكون المجانسين الا تحرفى
فى صدر المصراع الثانى (قوله ضرائب الخ) جمع
ضريبة وهي الطبيعة التى ضربت للرجل
وطبع عليها (أبعدها فى السماح * فاستأنا
نرى لآل فيها ضرباً) أى مثلاً وأصله المثل
فى ضرب القداح وهذا فيما يكون الملقى
الا سحر بالمجانسين اشتقاقاً فى صدر المصراع
الاول (قوله اذا المرء لم يخزن عليه لسانه *
فليس على شئ سواه يخزان) أى اذا لم
يحفظ المرء لسانه على نفسه مما يعود ذنبه
اليه

وقوله لم يميزن بالخاء والراء المعجمتين بنظم الزاء وكسر هاء فهو من باب نصر وفرج (قوله فلا يحفظه على غيره) أي فلا يؤتى به في أمور له لأنه لا يحفظه بالنسبة إلى غيره بالطريق الأولى (قوله عما لا ضرر له فيه) أي وإنما ضرره على غيره (قوله وهذا عما يكون الملقى الاستراشتقاقاً) أي هذا المثال من أمثلة التسم الذي يكون فيه اللذان المتقابلان المحققين بالمجانين من جهة الاشتقاق وأحدهما في العجز والمحق الآخر في حشو المصراع الأول وإنما قلنا المحققين من جهة الاشتقاق لأن يميزن وخزان يرجعان لأصل واحد وهو الحزن فمما اشتقاق منه (قوله وقوله لواختصرتم) أي قول الشاعر وهو أبو العلا المعزى وقوله لواختصرتم من الاحسان أي لو تركتم كثرة الاحسان ولم تبالعوا فيه بل أتيتهم بما يعتدل منه زركم لكن أكثرتم من الاحسان فبجوركم تلك الكثرة ولا غرابة في هجران ما يستحسن تلوجه عن حد الاعتدال لأن الماء العذب يبعثر للأفراط في الصفة المستحسن منه وهي الخصر أي برودته (قوله في الخصر) بالخاء المعجمة والصاد المهملة المفتوحين البرد وأما بفتح الخاء وكسر الصاد فهو البارد (قوله يعني أن يبدى عنكم لكثرة انعامكم عليّ) فقد ججزت عن الشكر فأناسي من الاتيان إليكم من غير قيام بحق الشكر فهو مدح لهم ويحتمل أن المراد ذمتهم أي أنهم أكثروا في الاحسان حتى تحقق منهم جعلهم ذلك في غير محلها فبجورهم لأفعالهم السفهة فهذا يشبه أن يكون من التوجيه وفي البيت حسن التعليل (قوله وفي هذا البيت مما يحجمهما شبهة الاشتقاق) أي لأنه يتبادر في بادئ الرأي أن اختصرتم والخصر من مادة واحدة وليس كذلك لأن الأول مأخوذ من مادة الاختصار الذي هو ترك الأكتار والثاني مأخوذ من خصر أي رد لا يقال أنه لا مادة للخصر لأنه نفسها أي هو هدر وليس هنا شبهة اشتقاق بل شبهة أن الخصر لم يؤخذ من شيء حتى يتبادر كونهم من أصل واحد لما تقول يهتكن في رعاية كونه مأخوذاً من التعل على قول إذا التبادر يكتفي فيه التوهم فتأمل (قوله لم يذكّر من هذا التسم) أعني كون الفطنين المتقابلين المحققين بالمجانين بسبب شبهة الاشتقاق إلا عند المسأل أي وكان الأولى تأخير هذا استثناء أمثلة ما يحجمهما الاشتقاق قال في الأطول وهذا أمثلة لما وقع أحد المحققين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الأول وإنما كان واقعا في حشو المصراع لأنه قد تقدم عليه لو وأنت خير بأن هذا غير جار على اصطلاح العروضيين فإن البيت من البسيط ومشتق عن صدر ولو اختصر متعلين فاصطلاح علماء البديع يخالف اصطلاح العروضيين في الصدر والحشو والعجز فاصطلاح العروضيين أن الصدر هو التفعيلة الأولى من المصراع والعجز التفعيلة الأخيرة وما بينهما حشو ولو كانت تلك التفعيلة كلمة وبعض كلمة أو كلمتين وأما عند علماء البديع فالكامة الأولى من المصراع صدر والأخيرة عجز وما بينهما حشو فتأمل (قوله وقد أوردتها في التشرح) مثال ما يشع أحد المحققين المأذنين جمعهما شبهة الاشتقاق في آخر البيت والمحق الآخر في صدر المصراع الأول قول الحريري ولا يلحى على جرى العنان إلى * ملهى فسهمة من لائح لحي
لاح الأول فعل ماض بمعنى ظهر وفاعله ضمير يعود على الشيب في البيت قبله وهو
نم إلى الشيب عما فيه أفراحي * فكيف أجمع بين الراح والراح
وقوله يلحى أي يابوم وقوله على جرى العنان أي جرى ذى العنان وهو التمس وقوله إلى ملهى أي
إلى مكان اللهو وقوله فسهمة أي بعده من لائح لحي أي من ظاهراً لا من أي ظاهراً لا من أي ظاهراً لا من أي
على جرى التعليل إلى الأماكن التي فيها اللهو فبعد الله من ظاهراً لا من لائح الأول ما مضى يابوم مأخوذ
من التمران وهو الظهور والثاني اسم فاعل من لاه إذا لاه ومثال ما وقع الملقن الآخر في آخر
المصراع الأول قول الحريري أيضاً
ومنظوم بطيخ المعاني * ومنظوم إلى تلخيص على

أقوله وقصها هكذا في النسخ وأعدل
صوابه وقصها أخذنا من قوله وقص على أنه
لم يكرهه في الأصابع الأربعة قبله وقصه
أهـ منتخبه

٥٥
فلا يخطئه على غيره مما لا يضرب له فيه وهذا
عما يكون الملقى الآخر اشتقاقا من
المصراع الأول (وقوله لو انضمتهم دون
الاحسان زرتكم) والعذب من الماء (باجر
للافراط في الخضر) أي في البرودة بمعنى أن
يعدى عنكم الكثير انعامكم على وقتلهم
بعضهم أن هذا المثال يكثر حيث كان القتل
الآخر في حروا مصراع الأول كما في البيت
الذي قبله ولم يعرف أن الاشتقاق في البيت
السابق عما يجبهه الاشتقاق والمصنف
البيت عما يجبهه ما شبه الاشتقاق والمصنف
لم يذكر من هذا القسم الا هذا المثال
وأما من السلاطة الباقية فقد أوردتها
في النسخة

المضارع بالشئ القوي فيه السادس به وتلخيص المعاني اختصاراً لفظها وتحسين عباراتها والمطلع
الناظر وتخصيص المعاني فكذلك الأسير فالأول من معنى يعنى والثاني من عناء يعنو ومثال ما وقع المحقق
الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر

لعمري لقد كان الثريا مكانه * ثراء فأضحى الآن مشواه في الثرى

ثراء نصب على التمييز أى لقد كانت الثريامه مكانه من جهة ثروته وغنايه يقال لمن أصبح غنيا إذا ثروته
أصبح فلان في الثريا وفى العبدوق وقوله مشواه في الثرى أى في الأرض والثراب والشاهد في ثراء الأول
والثرى الثاني فإن الأول وأوى من الثروة والثاني يأتى قال العلامة السمعوني وبضعف كون هذا
المثال من المحقق أن أحد اللغتين وهو الثاني لم يشترك من شئ حتى يتوهم فيهما الاشتقاق من أصل
واحد فالأقرب فيهما التجانس الآن يقال يكفى في تبادل اشتقاقهما من أصل واحد كون أحدهما
مأخوذاً من شئ فيسرى الوهم الى الآخر تأمل (قولك وقوله فدع الوعيد الخ) أى وقول الشاعر
وهو ابن عينة المهلبى والشاهد في ضايرى ويضير فانهما مما يجتمعهما الاشتقاق لانهم مشتقان
من الضير بمعنى الضرر وقد وقع الأول في آخر المصراع الأول والثاني في عجز البيت ودعى البيت
دع وعيدك أى اخبارك بأنك ستلقى بمكره فانه لا يجديك من شئ لأنه بمنزلة طنين أجنحة الذباب
وذلك الطنين لا يأتى منه شيء كروء فكذا وعيدك (قولك وقوله وقد كانت الخ) أى وقول
الشاعر وهو أبو تمام في مرثية محمد بن نهدل حين استشهد وقبل البيت

قوى في الثرى من كان يحى به الورى * ويغمر صرف الدهر نائل الغمر

أى سكن في الثراب من كان يحى به الورى ومن كان عطاؤه كثير الكثرة يزيد على حوادث الدهر
ويستمرها فالغمر الأول بمعنى الستر والثاني بمعنى الكثير والمائل الغطاء (قولك وقد كانت البيض
القواضب في الرغى بوتر) أى أن السيوف البيض القواضب في ذاتها كانت في الحروب قواطع
لرقاب الأعداء لحسن استعمال الممدوح أياها لمعرفته بكيفية الضرب بها وتدرجه وشجاعته (قولك
فهي الآن) أى بعد موته برأى دق طوعة الفائدة إذ لم يبق بعده من يستعملها كلمة عماله والشاهد
في قوله بوتر وبتر فان البوتر مما يجتمع مع الاستتقاق لانهم مأخوذان من البتر وهو القطع
(قولك جمع أوتر) أى دق طوع الفائدة (قولك ومنه الصحيح) اعلم أن هنا ألفاظاً أربعة ينبغي
استحضار معانيها الكثيرة دورانها على اللسان فيقول الاتيس السجع والداعلة والقريسة والفقرة
فالقريسة قطعة من الكلام جعلت مزاجسة لآخرى والفقرة مثلها ان شرط من أوجبت الأخرى
والا كانت أعظم سواء كانت مع سجع أو لا كما هو ظاهر كلامهم وأما الفاصلة فهي الكلمة الأخيرة
من القريسة التي هي الفقرة وأما السجع فقد يطلق على نفس الفاصلة الموافقة لأخرى في الحرف
الأخيرة منها ويطلق على توافق الفاصلتين في الحرف الأخير وإلى هذا أشار المصنف بقوله قبل وهو
توافق أى توافق الفاصلتين أى الكلمتين اللتين هما آخر الفقرتين حالة كونهما على حرف واحد وقوله على
حرف واحد على معنى في متعلق بتوافق أى توافق الفاصلتين في كونهما على حرف واحد ككائن
في آخرهما (قولك من البتر) أى سواء كان قرأنا أو غيره كذا في الأطول ومقابل قوله في البتر قوله
الآخر وقيل السجع غير محتص بالبتر (قولك كذا في نسخة في الشعر) أى من جهة وجوب التوافق
في كل على حرف في الآخر (قولك يعنى الخ) إشارة لبواب بحث وارد على قول المصنف وهو أى
هذا التفسير معنى قول السكاكى السجع في البتر كالتماثلية في الشعر وحاصل البحث أن القافية
في الشعر لفظ ختم به البيت اما الكلمة نفسها أو الحرف الأخير منها أو غير ذلك كأن يكون من الحزول
قبل الساكنين الى الانتهاء على اختلاف المذهب فيها وعلى كل حال فليست القافية عبارة عن
توافق الكلمتين في آخر البيتين وخيلنا قد فائدنا سبب تشبيه السكاكى السجع بها حيث قال السجع

(وقوله فدع الوعيدا وعيدك ضايرى)
أطنين أجنحة الذباب يضيرى
وهذا فيما يكون المحقق الآخر اشتقاقاً وهو
ضايرى في آخر المصراع الأول (وقوله
وقد كانت البيض القواضب في الحرب (بوتر) أى
السيوف القواضب في الحرب (بوتر) أى
قواطع لحسن استعمال أياها (فهي الآن من
بعد بتر) جمع أوتر إذ لم يبق بعده من يستعملها
استعماله وهذا فيما يكون المحقق الآخر
اشتقاقاً في صدر المصراع الثاني (وبتره)
أى ومن اللغتين (السجع قبل وهو توافق
الفتاحين من البتر على قول السكاكى هو)
في الآخر (وهو معنى قول الشاعر)
بمعنى أن هذا مقصود كلام السكاكى

في النثر كالتأنيص في الشعر أن يراد بالجمع اللفظ أعني الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار كونها
موافقة للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى في الحرف الأخير منها لا موافقة للكلمتين الأخيرتين
من الفقرتين وجبته فلا يصح قول المصنف وهو معنى قول السكاكي الخ وحاصل الجواب أن مراد
المصنف بقوله وهذا التفسير أي تفسير الجمع بالموافقة المذكورة معنى قول السكاكي الجمع
في النثر كالتأنيص في الشعر أن هذا التفسير محمول كلام السكاكي وفائدته لانه عينه وذلك أن
تسمية السكاكي الفاصلة جمعاً إنما هو لوجود التوافق فيها ولولا ذلك ما سمت فعاد الحاصل
إلى أن العلة التي أوجبت التسمية هي السمة بالجمع في الحقيقة وفي القصد (قوله يعني) أي
المصنف وقوله أن هذا أي تفسير الجمع بالتواطؤ المذكور وقوله مقصود كلام السكاكي أي
المقصود منه لانه عينه (قوله والافعال الجمع الخ) أي والاتفاق ان هذا التفسير بالتواطؤ هو
المقصود من كلام السكاكي بل قلنا انه عينه فلا يصح لان الجمع الخ (قوله في أواخر الفقرة)
سأل من اللفظ أي لانه يكون اللفظ كالتأنيص في أواخر الفقرة (قوله ولذا) أي ولاجل كون الجمع عند
السكاكي نفس اللفظ المتواطئ لا المعنى المصدرى وهو التواطؤ ذكره السكاكي بلفظ الجمع أي
والجمع لا يجمع الا اذا كان بمعنى اللفظ ولو أراد المصدر لعبر بالافراد لان المصدر لا يجمع الا اذا
أريد به الأنواع واردة الأنواع ليس في كلام السكاكي ما يدل عليه فتعنت ارادة اللفظ وهذا دليل
أقول على أن الجمع عند السكاكي نفس اللفظ (قوله وقال انما) أي الاسجاع في النثر كالتقوافي
في الشعر ومن هذا يعلم أن قول المصنف هو في النثر الخ رواية لكلام السكاكي بالمعنى (قوله وذلك
لان التأنيص الخ) أي ويان ذلك أي ويان كون الجمع عنده نفس اللفظ المتواطئ الخ أن
التأنيص الخ وهذا دليل ثان على أن الجمع عند السكاكي نفس اللفظ فلو قال ولان التأنيص الخ كان
أو نسخ (قوله على تفصيل) أي اختلاف (قوله وليست عبارة الخ) أي فلما شبه الاسجاع
بالتقوافي التي هي التأنيص قطعاً علم أن مراده بالاسجاع الانشطار المتوافقة لا المعنى المصدرى (قوله
ومرجع المعنيين واحد) أي وهو التوافق المذكور فان المعنى الثاني نفس التوافق والاول الكلمة
من حيث التوافق فهو المعنى في الحقيقة اهـ وهو قوله ومراجع المعنيين واحد هو المراد بقوله
السابق يعني أن هذا مقصود كلام السكاكي (قوله أي الفاصلتان) أي الكلمتان الأخيرتان من
الفقرتين (قوله في الوزن) ينبغي أن يكون المعبر هنا الوزن الشعري لا الوزن النحوي وقوله
ان اختلافنا في الوزن أي مع الاتفاق في التقفية أي الحرف الأخير بقية تعريف الجمع حيث اعتبر
فيه التوافق في الحرف الأخير (قوله فان الوقار والاطوار مختلفان وزناً) أي أن الوقار فاصلة
من الفقرة الاولى والاطوار فاصلة من الفقرة الثانية وقد اختلفنا في الوزن فان الوقار اشترط وثاني
أطواراً ساكن وانما سمي سماعاً لانه خارج في التوغل في السلسل الى الطرف بخلاف غير ذلك يأتي
أولاً ما وقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين انما هو الطرف وهو الحرف الأخير دون الوزن
كذا قال الجعقوبي وقال العصام سمي مطرفاً استدل به من الطرف وهو الحديث من المال
لان الوزن في الفاصلة الثانية حديث وليس هو الوزن الذي كان في الاولى (قوله أي وان لم يختلفا
في الوزن) أي بل اتفاقهما كما اتفاقا في التقفية (قوله فقرتين) أي الفقرتين سميت بذلك لانها
تتقارن الأخرى (قوله مثل ما يقابل من القرينة الأخرى) أي مثل ما يقابل من الانشطار الكائنة
في القرينة الأخرى يعني ما عدا الفاصلتين لان الموضوع محمول الموازنة في الفاصلتين فلا معنى
لادراجها في هذا الشراط (قوله في الوزن) متعلق بمثل لانه في معنى مماثل (قوله فترصيع) أي
فالجمع الكائن على هذه الصفة يسمى ترصيعاً تشبيهاً بما يعمل احدي المترولين في العقد في مقابلة
الأخرى يسمى ترصيعاً بالترصيع وكان الاولى له صنف أن يقول ترصيع على ما عدا اسم المفعول ليناسب

٣ قوله ما يدل عليه كذا في النسخ ونحوه
الاولى ما يدل عليها كما لا يخفى اهـ

والافعال الجمع على التفسير المذكور بمعنى
المصدر أعني توافق الفاصلتين في الحرف
الأخير وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ
المتواطئ الآخر في أواخر الفقرة وإذا ذكره
السكاكي بلفظ الجمع وقال انما في النثر
٣ كالتقوافي في الشعر وذلك لان التأنيص
لفظ في آخر البيت اما الكلمة نفسها أو
الحرف الأخير منها أو غير ذلك على تفصيل
الذي ذهب إليه وليست عبارة عن توافق الكلمتين
من أواخر الايات على حد واحد
فالحاصل أن الجمع قد يطلق على الكلمة
الأخيرة من الفقرة الأخرى وقد يطلق على
نفس توافقهما ومراجع المعنيين واحد
(وهو) أي الجمع ثلاثة أرباب (مطرف
ان اختلافنا) أي الفاصلتان (في الوزن فهو
مالككم لا ترجون الله وقارا وقد خلقكم
أطواراً) فان الوقار والاطوار مختلفان
وزناً (والا) أي وان لم يختلفا في الوزن
كان ما في احدي القرينتين من الانشطار
(أو) كان (أو) أي أكثر ما في احدي
القرينتين (مثل ما يقابل من) القرينة
(الأخرى في الوزن والتقفية) أي التوافق
على الحرف الأخير (قوله ترصيع)

قوله أو لا تطرف وقوله بعد فتوازن (قوله نحو فهو بطبع الخ) هذا مثال لما فيه المساواة في الجميع
 وقوله بطبع الاسماع بجواهر لفظه أي يزين الاسماع بأنضاطه الشبهة بالجواهر في بطبع
 استعارة تبعية أو أنه شبه تزيين السجع بصاحبة اختيار الانشاز يجعل الخلى مطبوعا بالجواهر فغير
 بهذه العبارة على طريق الاستعارة بالكناية وقوله ويقترع الاسماع بزواجر وعظه شبه الاسماع
 بأبواب تترع بالاصابع لتفتح فغير عما ذكر على طريق المكنية أيضا كذا في اليعقوبي وقال العصام
 يطبع أي يعمل يشال طبع السيف والدرهم عليه والاسماع الكلمات المتقنيات والجواهر جمع جواهر
 الشيء النفيس وضافها للفظه من إضافة المشبه به للمشبه وأفراد اللفظ في موضع إرادة التعدد لكونه
 في الاصل مصدرا وقوله ويقترع أي يدق والمراد لازم الدق وهو التأثير أي يؤثر في الاسماع بزواجر
 وعظه وعلى هذا فلا استعارة في الكلام ومحل الشاهد أن وعظه فاصلة موازنة للفاصلة الأولى
 وهي لفظه فخرج السجع حينئذ عن كونه مطرفا ثم إن كل كلمة من القرينة الأولى موافقة لما يقابلها
 من القرينة الثانية وزنا وتقنية وذلك لأن يطبع موازن ليقترع والقافية فيهما العين والاسماع
 موازن للاسماع والقافية فيهما العين أيضا وجواهر موازن لزواجر والقافية فيهما الراء (قوله
 فلا يقابل شيء من الثانية) هذا جواب عما أي لا يقابل شيء من الثانية أي حتى يقال أنه مساو له
 أو غير مساو له والماض أن هذا المثال تساوت فيه جميع المتعديلات (قوله كان مثالا
 لما يكون الخ) أي لأن الآذان ليست موافقة للاسماع في التقنية إذ آخر الاسماع العين
 وآخر الآذان النون ولا في الوزن بحسب اللفظ الآن وإن كانت موافقة بحسب الاصل لأن أصل
 آذان أ آذان بوزن أحسان ولا ينظر للأصل في مثل ذلك على أنه يجوز أن يكتفى في عدم التوافق بعدم
 الموافقة في التقنية وإن كانت الموافقة في الوزن حاصلة بالنظر للأصل (قوله أي وإن لم يكن جميع
 ما في القرينة ولا أكثره مثل ما يقابل من الأخرى) أي بأن كان جميع ما في إحدى القرينتين من
 المتعديلات أو أكثر ما فيها أو نصفه مخالفا لما يقابل من القرينة الأخرى في الوزن والتقنية معا
 أو في أحدهما وهذا الاختلاف المذكور بالنظر لماعدا الفاصلة لأن التوافق في الحرف
 الأخير منها يستعبر في مطلق السجع (قوله المتوازي) أي المسمى بذلك لتوازي الناصلتين
 أي توافقهما وزن تقفية دون رعاية غيرهما والتسمية يكفي فيها أدنى اعتبار (قوله لاختلاف الخ)
 أي وإنما كان السجع في هذه الآية متوازيا لاختلاف سرور أو كواب في الوزن والتقنية أي وأما
 الناصلتان وهما حرفوة وموضوعة فتوافقان وزنا وتقنية واللفظ فيها لم يقابل شيء من القرينة
 الأخرى (قوله وقد يختلف الوزن فقط) هذا من جهة ما دخل تحت الألفاظ صادقة بثلاثة أمور
 لأن عدم الاتفاق في الوزن والتقنية صادق بالاختلاف فيهما أو في أحدهما أي وقد يختلف وزن
 ما في القرينتين من السجع المتوازي من غير اختلاف التقنية أي مع توافق الناصلتين كما هو الموضوع
 فعرفا وعصفا في الآية التي مثلها ستوازيان والقافية فيهما واحدة وأما المرسلات والعاصفات
 فقير متوازيين لأن مرسلات على وزن مفعلات وعاصفات على وزن فاعلات ومتوافقان في التقنية
 وقد يقال إن الاعتبار في السجع الوزن العروضي كما مر والوزن المذكور لا ينظر فيه إلى اتحاد
 الحرك ولا كون الحرف أصليا أو زائدا بل المنظور له فيه مقابله متحركا ومتحركا لثبوتها كن بسا كن فالحق
 أن السجع في الآية المذكورة مرصع لأن مرسلات وعاصفات متحدان وزنا وقافية (قوله عرفا)
 قال ابن هشام إن كان المراد بالمرسلات الملائكة وبالعرف المعروف فعرفا ما مفعول لأجله أو نصب
 بنزع الخافض وهو البناء والتقدير أقسم بالملائكة المرسلات للمعروف أو بالمعروف وإن كان المراد
 بالمرسلات الأرواح أو الملائكة وعرفا بمعنى متتابعة فانتصاب عرفا على الحال والتقدير أقسم بالأرواح

نحو فهو بطبع الاسماع بجواهر لفظه ويقترع
 الاسماع بزواجر وعظه) فجميع ما في القرينة
 الثانية موافق لما يقابل من القرينة الأولى
 وأما لفظ فهو الاسماع الآذان كان مثالا لما
 ولو قال بدل الاسماع الثانية موافقا لما يقابل
 يكون أكثر ما في الثانية أي وإن لم يكن جميع
 في الأولى (والأقنوان) أي وإن لم يكن جميع
 ما في القرينة ولا أكثره مثل ما يقابل من
 الأخرى فهو السجع المتوازي (نحو فيما سر
 مسروعة وكواب موضوعة) لاختلاف
 سرور أو كواب في الوزن والتقنية وقد يختلف
 الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا لعاصفات

أو الملائكة المرسلين متتابعة (قوله وقد تختلف) أي في المتوازي التقفية فقط دون الوزن فيما
يعتبر فيه التنازل وهو غير الفاصلتين (قوله أصل الناطق والصامت وحل الحاسد والشامت)
أي النعم الله على تحمل عندي وملكت الناطق وهو الرقيق والصامت كليل ونحوها واعتبار فصل
على وزن ذلك وقافية وما مختلفة لأن قافية الكلمة الأولى اللام وقافية الثانية الكاف وكذلك يقال
في ناطق وسطد وأما صامت وشامت فلا بد فيه مما من التوافق وزنا وقافية لأنهما فاصلتان (قوله
قبل الخ) ليس مراده التضعيف بل حكايته عن غيره (قوله ما تساوت قرائته) أي في عدد
الكلمات وإن كانت إحدى الكلمات أكثر حروفها من كلمة القرينة الأخرى فلا يشترط التساوي
في عدد الحروف (قوله في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود) أي فهذه قرائث ثلاثة وهي
متساوية في كون كل مركبة من لفظين والسدر شجر النبق والمخضود الذي لا شوك له كأنه خضد أي
قطع شوكه والطلح شجر الموز والمنضود الذي تضد بالحل من أسنله إلى أعلاه (قوله ثم ما طالت قرينته
الثانية) أي طولاً غير متفاحش ولا كان قبيلها والطول المتفاحش بالزيادة على الثلث ومحل التبع
إذا وقعت الطويلة بعد مقصورة واحدة أما لو كانت بعد فترتين فأكثر لا يقع لأن الأولى من حيث مذمومة
واحدة (قوله والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى) أي فهاتان قرينتان والثانية أكثر
في الكلمات من الأولى فهي أطول منها (قوله خذوه فغلوه) هما قرينتان متساويتان في أن كلا
منهما كلمة واحدة ولا عبرة بحرف الناء المأني به للترتيب في كون الثانية من كلمتين وأما قوله ثم الجهم
صاوه فهو قرينة ثالثة وهي أطول من كل ما قبلها وقول المستغفر قرينته الثالثة عطف بأشارة
إلى أنه في مرتبة ما قبله (قوله من التصلية) أي الإحراق بالنار (قوله ولا يحسن أن يؤتى الخ)
أي بأن تكون قرينة طويلة والقرينة التي بعدها قصيرة قصر أكثر بالنسبة إليها سواء كانت القصيرة
ثانية بالنظر لأصل الكلام أو ثالثة أو رابعة وذلك كالمؤيد لما طنب في خليل وشفاني بكلامه الذي هو
كل جوهرا النفيس فاقترنت به أحسن تنفيس (قوله أمده) أي غايته (قوله فيه تردونها) أي فيقع
قبل الوصول إليها لأن السمع يطلب أمدا مثل الأولى أو قريبا منها فاذا سمع القصير كثيرا فاجأه خلاف
ما يترقب وهو مما يستتبع (قوله احتراز الخ) أي فإن زيادة الأولى على الثانية إنما هو بكلمتين
الأولى تسع كلمات به عزة والاستغفار وحرف الجر والثانية ست كلمات وهذا غير ضرر إذا انضمت
هو الزيادة بأكثر من الثلث وأما الزيادة بالثلث فأقل فلا تضمر (قوله والاسجاع مبنية على سكون
الاعجاز) أي أن سكون الاعجاز أصل ينبئ عليه تحصيل السمع وهو واجب عند اختلاف الحركات
الاعرابية ومستحسن عند اتفاقها (قوله اذلايم الخ) هذا مرتبط بخذوف أي لأن الغرض
من التسجيع أن يراوج أي يوافق بين الفواصل ولا يمت التوافق بينها إلا بالسكون وذلك السكون
أعم من أن يكون في التصلية من أصل وضعها كما في دعا أمرا للذين ودعا فعلا ماضيا أو يعيد
بالوقف ولذا قال المصنف مبنية على السكون ولم يقل مبنية على الوقف (قوله أي أو آخر
الخ) أشار بهذا إلى أن كلامه على حذف مضاف والفواصل تفسير للاعجاز أي على سكون أو آخر
الاعجاز (قوله التواطؤ) أي التوافق وقوله والتزاوج مرادف لقلبه (قوله كقولهم ما أبعد
مافات) أي لأن مافات من الزمان ومن الحوادث فيه لا يعود أبدا (قوله وما أقرب ما هوات) أي
لأنه لا بد من حصوله فصار كالتقريب (قوله متون مكسور) أي وهذا الخالف غير جائز في التوافق
ولا واف بالغرض من السمع أعني تراوج الفواصل (قوله ولا يقال في القرآن اسجاع) ليس
المراد أنه لا يقال فيه ذلك لعدم وجوده في نفس الأمر بل المراد أنه ينهي أن يقال ذلك لرعاية الأدب
ولتعليم القرآن وتزجيده عن التمرجيع عما لا بد أن يكون في الدواب النجم (قوله هدير الجسام) أي

وقد تختلف التقفية فقط ~~قوله~~
الناطق والصامت وهذا الحاسد والشامت
(قبل وأحسن السمع ما تساوت قرائته فهو
في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود
ثم) أي بعد أن لا تساوي قرائته فلا يحسن
(ما طالت قرينته الثانية فهو والنجم إذا
هوى ما ضل صاحبكم وما غوى أو) قرينته
(الثالثة فهو خذوه فغلوه ثم الجهم صاوه)
من التصلية ولا يحسن أن تؤتى قرينته
يؤتى بعد قرينة بقرينة أخرى (أقصر منها)
قصرا (كثيرا) لأن السمع قد استوفى أمده
في الأول بطوله فإذا جاء الثاني أقصر منه
كثيرا بقي الإنسان عند سماعه كن يريد
الاتهاء إلى غاية في غير دورتها وإنما قال كثيرا
استحراز عن قوله تعالى المتركف فعل بانه
أب أصحاب الفيل ألم يجعل كيدهم في تضليل
(والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز) أي
أو آخر فواصل القرائن اذلايم التواطؤ
والتزاوج في جميع الصور الأبالوقف
والسكون (قوله ما أبعد مافات
وما أقرب ما هوات) اذلايم يعتبر السكون لافات
السمع لأن الناء من فات مقنوح ومن آت
متون مكسور (قبل ولا يقال في القرآن
اسجاع) رعاية للأدب وتعليمه إذا السمع
في الأصل هدير الجسام ونحوه

قوله زيادة الأولى على الثانية إنما هو بكلمتين
انظره مع ما بعده فانه ربما نفاه فانه
اه

تصويته وقوله ونحوه بالرفع عطفاً على المضاف أي ونحو الهدير كصويت الناقة لا على المضاف
إليه لأن الهدير قاصر على الحمام والحاصل أن كلاماً من هدير الحمام وتصويت الناقة يقال له سجع
في الأصل ثم نقل لفظ سجع من هذا المعنى للمعنى المذكور في هذا الفن ونحوه فلا يصح بوجوده
في القرآن لما ذكر (قوله وقيل لعدم الخ) أي وقيل النهي عن أن يقال ذلك لعدم الأذن الشرعي
باطلاقه (قوله وانما الكلام) أي وانما الخلاف في أسماء الله هل يحتاج في إطلاقها للأذن
أولاً وقد يقال إن القرآن كلام الله فلا يسمى كله ولا جزؤه إلا بأسماء الله فيه ولا نقصان قياساً على
تسمية الذات والسجع هدير الحمام فنية من إيهام النقص ما يمنع إطلاقه إلا بالأذن (قوله بل يقال
للاجماع في القرآن) أي باعتبار القرآن (قوله أعني الكلمة الأخيرة من الفقرة) الأولى أعني أي
بالاجماع هنا الكلام الآخر من الفقر وقول المصنف بل يقال فواصل مبني على ما قال السكاكي
من أن السجع يطلق على الكلمة الأخيرة من الفقرة أذهي التي يقال لها فاصلة لا على أن السجع
موافقة الكلمات الأخيرة من الفقر (قوله فواصل) أي لمناسبة ذلك لقوله تعالى فصلت آياته
(قوله وقيل السجع غير مختص بالنثر) هذا عطف على محذوف والأصل والسجع مختص بالنثر أخذاً
مما تقدم حيث قيل أنه في النثر كالنفاضة في الشعر وحيث قيل أنه لو وافق الفاصلة في إذا انفصلتان
مختصتان بالنثر وإطلاقهما على ما في الشعر توسع وقيل غير مختص بالنثر بل يكون فيه كما تقدم وفي
النظم بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين لكل فقرة جمعة فإن اتفق فقرتا الشطرين فهو غير تشطير
والأفهم تشطيراً وبأن يجعل كل شطر فقرة فيكون البيت فقرتين وهذا كثير كالفية ابن مالك وجوهرة
القائى (قوله قوله) أي قول أبي تمام وقوله تجلي أي ظهر بهذا الممدوح وهو نصير المذكور
في البيت السابق أعني قوله فأجد نصيراً ما حيت واني * لا علم أن قد جعل نصير عن الحمد
تجلى به رشدي أي ظهر به رشدي أي بالوحي المقاصد وهذه قرينة في النظم وقوله وأثر به يدي أي
وصارت يدي بهذا الممدوح ذات ثروة أي كثرة مال لاكتسابه إياه جاهوا وعطاء قرينة أخرى في النظم
ساجعت ما قبلها (قوله وفاض به) أي بالممدوح ندى قرينة ساجعت لما قبلها (قوله والمراد به المال
التليل) أي على طريق الاستعارة بجماع التليل أو التذرع في كل وهذه الفقرة باعتبار المراد منها كالتأكيـد
لما قبلها (قوله وأورى) بفتح الهمزة والراء فعل ماض وزندي فاعله ونصير به الممدوح أي وأورى
بالممدوح زندي (قوله أي صار ذاورى) أي صار زندي ذا نار بعد أن كان لا نار له فالهمزة في وأورى
للصيرورة وصيرورة زنده ذا نار كناية عن ظفـره بالمطلوب لأن الزند إذا لم يكن ذاورى لم ينل منه المراد
وإن كان ذاورى ينل منه المراد فأورى على هذا فعل ماض وفاعله زندي فهو موافق لما قبله في كون
الفاعل غير ضمير المتكلم (قوله على أنه متكلم المضارع) الأولى على أنه مضارع المتكلم (قوله
من أورت الزند أخرجه ناره) أي فالمعنى حينئذ وأورى أنا بالممدوح زندي أي أخرجه بسبب نار
زندي (قوله فتعجيف) أي تغيير شكل الكلمة لأنه بضم الهمزة وكسر الراء مع آخرهما
مفتوحتان والدليل على أنه تعجيف عدم مطابقتها لما قبله في الفاعل من جهة كون فاعله ما قبله
من طريق الغيبة بسبب كونه اسماً ظاهراً فلم يجر الكلام على غط واحد وجوباً معه مكانه أنسب
لبلاغة الشاعر (قوله بأباه الطبع) أي لأنه يوحي إلى ما ينسب في المقام وذلك لأن فيه إيماء إلى أن
عند الشاعر أصل الظفر بالمراد ثم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود وكون زنده لاورى له ثم صار
بالممدوح ذاورى أنسب بمقام المدح من كونه يخرج نار زنده بأعانة الممدوح مع وجود أصل النار فيه
والحاصل أن العبارة الأولى وهي أورى بصيغة الماضي تقتضي أنه صار زنده ذاورى بعد انعدام
وريه والثانية تقتضي أن له أصل الورى وبأوغ كاله بالممدوح ولا يخفى أن الأولى بمقام المدح أنسب
من الثانية (قوله ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير) حاصله أنه إذا بينا على القول بأن

وقيل لعدم الأذن الشرعي وفيه نظر إذ لم
يقبل أحد بتوقف أسنان هذا على أذن
الشاعر وانما الكلام في أسماء الله تعالى
(بل يقال) للاجماع في القرآن أعني الكلمة
الأخيرة من الفقرة (فواصل) قوله تجلي به
غير مختص بالنثر ومثاله من النظم قوله تجلي به
وسدى وأثر (أي صارت ذات ثروة
به يدي) وفاض به ندى (هو بالكسر الماء
القليل والمراد به المال القليل) وأورى بضم
أي صار ذاورى (به زندي) وأما أورى بضم
الهمزة على أنه متكلم المضارع من أورت
الزند أخرجه ناره فتعجيف ومع ذلك بأباه
الطبع (ومن السجع على هذا القول) أي
القول بعدم اختصامه بالنثر (ما يسمى
التشطير)

الجميع مختص بالشعر فما يوجد في النظم مما يشبه الجميع بعد من الحسنة الشبيهة وإذا بانينا على القول بأن الجميع يوجد في الشعر أيضا فنقول الجميع الموجود فيه قسمان ما لا يسمى بالتشطير وهو الذي تقدم وما يسمى بالتشطير (قوله وهو جعل كل من شطري البيت الخ) أي أن يجعل كل مصرع من البيت مشقلا على فقرتين والنقرتين اللتين في المصراع الأول مختلقتين للتين في المصراع الثاني في التقفية كما في البيت الآتي فإن الشطر الأول فقرتان وقافيتهم الميم والشطر الثاني فقرتان أيضا وقافيتهم الباء وهي هذا النوع بالتشطير جعل الشاعر جميع شطري الأول مختلقتين لاختيهما من الشطر الثاني ونحوه يعرف الجميع السابق لهذا النوع المسمى بالتشطير باعتبار كل شطر فانه مشتمل على جمعيتين متقويتين الآخروان كان لا يشبه باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاقهما في التقفية (قوله مخالفة لاختها) أي بأن لا يتوافقا في الحرف الأخير (قوله فتوله بجمعة الخ) هذا شروع في جواب اعتراض وارد على كلام المصنف وحاصله أن ظاهر قوله وهو جعل كل من شطري البيت جمعة أن كل شطر يجعل جمعة وليس كذلك إذا المصنعة اما الكلمة الأخيرة من النقرة أو توافق النقرتين في الحرف الأخير كما مر فكان الأولى للمصنف أن يقول وهو جعل كل شطر فقرتين مختلقتين لاختيهما وحاصل الجواب أن قوله بجمعة ليس مفعولا ثانيا لجعل بل نصب على المصدرية والمفعول محذوف أي جعل كل من شطري البيت مسجوعا بجمعة أي مسجوعا جميعا وهذا صادق بكون الشطر فقرتين فعلم أن قوله بجمعة مصدر مؤن كدجعتي جميعا ومن المعلوم أنه يلزم من جعل كل شطر مسجوعا جميعا أن يكون كل شطر فيه فقرتان ليعتق معنى الجميع فيه (قوله في موضع المصدر) أي معنى المصدر (قوله لأن الشطر الخ) عمدا لمحذوف أي وليس مفعولا ثانيا لجعل لأن الشطر الخ (قوله أو هو مجاز الخ) جواب بالتسليم وكأنه يقول سلمنا أن جمعة مفعول ثان لجعل لكنه كنهه أطلق الجمعة على مجموع الشطر الذي وجدته في نحو زامن أطلاق اسم الجزء على الكل وأطلاق اسم الجزء على الكل يرجع لتسمية الكل باسم الجزء الذي قاله الشارح (قوله كتوله) أي قول الشاعر وهو أبو نغم في مدح المعتصم بالله حين فتح عمورية بلدة بالروم والبيت المذكور من قصيدة من البسيط مطلعها

السيف أصدق أنباء من الكتب * في حدته الحد بين الجند والعقب

(قوله تدبر معتصم بالله) هذا مبتدأ وخبره في البيت الثالث بعده وهو قوله

لم يرم قوما ولم يهد إلى بلد * الاتقده جيت من الرعب

أي لم يقتل تدبر قوما ولم توجه إلى بلد الاتقده الرعب وقوله معتصم بالله هو الممدوح وقوله منة قم لله أي أنه إذا أراد أن يتقم من أحد فلا يتقم منه إلا لجعل الله أي لجعل الله تعالى حرماته لا سلطان نفسه وذلك بعد الله وقوله من رعب في الله بالعين المتحركة أي راقب فيما يتقرب من ربه وأن الله وقوله من رعب بالشاف أي من الله أي منظر الثواب من الله وحائف منتهى الرأى العذاب عليه فهو خائف راج كما هو صفة المؤمنين الكمل (قوله فالنظر الأول جمعة) جعل الشطر جمعة بناء على ما مر له من التجوز والمراد أن الشطر الأول مشتمل على جمعيتين مبيتين على الميم والشافى مشتمل على جمعيتين مبيتين على الباء حال ابن يعقوب وقد وجد الجميع في البيت بلا شك وبذلك لم أن العدول إلى السكون في الجميع انما هو عند الحاجة اليه وذلك عند اختلاف الحركات الاعرابية في أواخر الدوا على كما مر (قوله أي الكلمتين الأخيرتين الخ) أشار الشارح بهذا التفسير إلى أن إطلاق المصنف الفاصلين على ما ذكر من قبل استعمال الكلمة في حقيقتهما ونحوها هو دفع الشارح وهذا ما اعترض به بعضهم على المصنف من أن ظاهر قوله الفاصلتين أن الموزان لا تكون إلا في المثلثان الفاصلان مشتملة بالشعر مع انهما كما تكون في المثلثات التي مثل بها تكون أيضا في الشعر كما في قوله الشاعر

وهو جعل كل من شطري البيت جمعة من الشعر
لاختها أي للجمعة التي في الشطر الآخر
فتوله بجمعة في موضع المصدر أي مسجوعا
بجمعة لأن الشطر نفسه ليس بجمعة أو هو
مجاز تسمية الكل باسم جزئه (كقوله)
تدبر معتصم بالله متقدهم من ربه (من رعب)
أي راقب فيما يتقرب من ربه (من رعب)
أي منظر ثوابه أو خائف عقابه فالشطر
الأول جمعة مبيتة على الميم والثانية جمعة
مبيتة على الباء (ومنه) أي من اللذان
(الموازنة وهي تساوي الفاصلتين)
الكلمتين الأخيرتين من الفجرتين أو
من المصراعين (في الوزن)

هو الشمس قدرا والمواكب كواكب * هو البحر جودا والكرام جداد

فالكواكب والجداد متفقة في الوزن مختلفة في التقفية والجداد جمع جدول وهو النهر الصغير فكان الكرام تسبق منه (قوله دون التقفية) هي اتفاق المزدوجين في الحرف الأخير (قوله ونمارق) جمع غمرة يضم النون وفصحها وهي الوسادة الصغيرة والزراعي البسط الفاخرة جمع زرية وقوله مشوئة أى مفروشة (قوله على ما بين في موضعه) أى وهو علم التوافق فانهم ذكرناه هنا أن ناء التأنيث ليست من حروف القافية ان كانت تبدل هاء في الوقت والاعتبار كاء بذت وأخت (قوله وظاهر قوله الخ) الحاصل أن قول المصنف دون التقفية يحتمل أن يكون على ظاهره وأن المعنى أن تتفق الفاصلتان في الوزن ولا يتفقان في التقفية فيجب في الموازنة عدم الاتفاق في التقفية بخلاف السجع فإنه يشترط فيه الاتفاق في التقفية فهما متباينان وعلى هذا الموازنة لا تصدق على نحو قوله تعالى سرر من فوعة واكواب موضوعة لوجود التوافق في التقفية وشروط الموازنة عدم الاتفاق فيها وتباين اللوازم يقتضى تساين المزومات قال في المقول ويحتمل أن يكون مراد المصنف دون التقفية فلا يشترط التوافق فيها إذا لم يشترط في الموازنة التوافق في التقفية جاز أن تكون مع التقفية ومع عدمها بشرط اتحاد الوزن وعلى هذا فيكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لأنه شرط فيه اتحاد التقفية ولم يشترط فيه اتحاد الوزن فيصدق أن في نحو سرر من فوعة واكواب موضوعة من وجود الوزن والتقفية معا فينفرد السجع بنحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا لوجود التقفية فيكون سجعا دون الوزن فلا يكون موازنة وتنفرد الموازنة بنحو ونمارق مصفوفة وزراعي مشوئة لوجود الوزن فيكون موازنة دون التقفية فلا يكون سجعيا (قوله حتى لا يكون الخ) أى لأنه وجد فيه التساوى في التقفية وقوله ويكون عطف على النقي وهو لا يكون وقوله مباينة أى لأنه شرط في السجع التساوى في التقفية وفي الموازنة عدم التساوى فيها (قوله الا على رأى ابن الأثير) أى فلا يتباينان وحاصله أن ابن الأثير شرط في السجع التوافق في الوزن وفي التقفية أى الطرف الأخير وشرط في الموازنة التوافق في الوزن ولم يشترط فيها التوافق في الحرف الأخير وهو التوافق في التقفية فالأولى الموازنة عند الكلام الذى يقع فيه التوافق في الوزن سواء كان مع ذلك متفقاً في التقفية أم لا فالسجع عنده أخص من الموازنة لأنه شرط فيه ما في الموازنة وزيادة فنحو سرر من فوعة واكواب موضوعة سجع وموازنة ونحو شديد وقرب إذا ختم بهما قسفتان لا يكون من السجع لعدم التقفية ويحتمل أن يكون من الموازنة لوجود الوزن واعتراض عليه بأنه يلزم على كلامه أن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا قد خلقكم أطوارا ليس من السجع لعدم الوزن ولأن الموازنة لذلك أيضا فيكون خارجا عن النوعين وهو في غاية البعد (قوله دون الحرف الأخير) أى ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الأخير الذى هو التقفية (قوله أو أكثره) أى أو كان أكثر ما في إحدى القرينتين من اللفاظ (قوله من القرينة الأخرى) أى من اللفاظ التى في القرينة الأخرى (قوله سواء مائلا الخ) هذا التعميم إنما هو فيما عدا الفاصلتين لأن ما عداهما هو الحديث عنه وأما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم التقفية كما حل به الشارح أولا فالتعميم ظاهر على كلام المصنف (قوله خص هذا النوع) جواب أن المراد بهذا النوع ما تساوت المتقابلتان التى في قرينته أو جاهها وقوله باسم المماثلة أى فيقال هذه الموازنة مماثلة فالمماثلة نوع من مطلق الموازنة فهى بمنزلة الترتيب من السجع (قوله وهى) أى الموازنة لا تختص الخ ويلزم من عدم اختصاص الموازنة بقبيل عدم اختصاص المماثلة بقبيل لأن المماثلة نوع للموازنة وكل ما ثبت لنفسه نوع (قوله على ما ذهب إليه البعض) أى نظر إلى أن الشعر لوزنه أنسب باسم الموازنة (قوله بل يجرى) أى اسم المماثلة وقوله في القبيلين أى النثر والنظم (قوله وآتيناهما

قوله متفقة الخ الأولى أن يقول متفقان الخ

قوله متفقة الخ الأولى أن يقول متفقان الخ

قوله متفقة الخ الأولى أن يقول متفقان الخ

قوله متفقة الخ الأولى أن يقول متفقان الخ

قوله متفقة الخ الأولى أن يقول متفقان الخ

قوله متفقة الخ الأولى أن يقول متفقان الخ

قوله متفقة الخ الأولى أن يقول متفقان الخ

قوله متفقة الخ الأولى أن يقول متفقان الخ

قوله متفقة الخ الأولى أن يقول متفقان الخ

قوله متفقة الخ الأولى أن يقول متفقان الخ

قوله متفقة الخ الأولى أن يقول متفقان الخ

قوله متفقة الخ الأولى أن يقول متفقان الخ

قوله متفقة الخ الأولى أن يقول متفقان الخ

قوله متفقة الخ الأولى أن يقول متفقان الخ

قوله متفقة الخ الأولى أن يقول متفقان الخ

قوله متفقة الخ الأولى أن يقول متفقان الخ

الكتاب المستقيم) هذه قرينة وقوله وحديتهاهما الصراط المستقيم قرينة ثانية مقابلة لما قبلها
وفي كل من القرينتين أربع كلمات غير الفاصلة والتوافق بينهما في ثلاث من الأربعة وهي الفعل وفاعله
ومفعوله ولا تخالف الا في الفعل فهذا مثال لما تساوى فيه الجمل في الوزن ولم يوجد هنا تساو
في التقفية ومثال اتساوى في الكل في الشعر قوله تعالى ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة كانت قد
(قوله وقوله) أي قول الشاعر وهو أبو نغم في مدح نسوة (قوله مها الوحش) أي هن كنهها
الوحش في سعة الاعين وسوادها وأهداها والمها بضم الميم كافي معاهد التنصيص وبفتحها كافي سم
(قوله الا أن هاتان) فيه أن هاتان المفردة المؤنثة والنساء بلس مفردا وأجيب بأنه مفرد حكما
(قوله أو انس) أي يا أنس بن العاشق بخلاف مها الوحش فانها نواافر (قوله قنا الخط) أي
هن كنهنا الخط في طول الفتة واستقامته والتناجع قناوهن الرمح والخط بفتح الخاء موضع بالعبارة
تصنع فيه الرماح وتنسب اليه الرماح المستقيمة (قوله ذوابل) جمع ذابل من الذبول وهو ضعة النعومة
والنضارة يقال قنا ذابل أي رقيق لاصق القشر قاله في الاطول (قوله وهذه النساء نواافر)
أي لا ذبول فيها وحاصله أن الشاعر يقول ان هؤلاء النساء كنهن الوحش وزدن بالانس وكلقنا وزدن
بالنضارة والنعومة (قوله لعدم تماثل آتيهاهما الخ) فيه مباحة لان التخالف بين الفعلين فقط
وأما الضميران فلا تخالف فيهما (قوله وكذاها تاولك الخ) حاصله أن مها من المصراع الاول
موازن لثمن المصراع الثاني وأونس من الاول موازن لذوابل من الثاني والآن فيهما متفق وأما
هاتان في الاول والثاني فهما غير متوازيتين وحيث هذا المثال من الشعر لما تساوى فيه الجمل
(قوله ومثال الجميع) أي ومثال ما تساوى فيه جميع ما في احدى القرينتين لجميع ما في الأخرى
(قوله قول أبي تمام) أي في مدح فتية خاقان ويذكر سبارزته للاسد فالضمير في أجنهم وأقدم
للاسد والمعنى أن هذا الاسد لما يجد طعمه ما في تناولك لقوتك عليه أجنهم وتباعده عنك ولم يعرف انه
لا ينجو منك أقدم داهيا فأكدمه تسليم منه لنفسه لعله بعدم النجاة لا لشجاعة فأقدم في المصراع
الثاني موازن لا أجنهم في المصراع الاول ولما لم يجد في الثاني موازن لتظهر في المصراع الاول وعند
موازن البيت وهو باموازن لطمعنا وليس في البيت موافقة في التقفية قال في الاطول والتشديد هذا
البيت للموافقة في الجميع فيه نظر لان لما لم يجد المكر في البيت لا يقال فيه تماثل بل هو عينه وحيث
فتكون المماثلة في البيت باعتبار الاكثر هذا وما ذكره الشارح هنا من نسبة هذا البيت لابي تمام
هو الصواب خلافا لما في المطول من نسبت للبحري قاله شيخنا (قوله وقد كثرت ذلك) أي تساوى
جميع ما في احدى القرينتين لجميع ما في الأخرى في الوزن (قوله على المماثلة) أي مشتملة على
المماثلة في الجميع (قوله لا نوري) بفتح الهمزة وسكون النون من شعراء الفرس (قوله بحيث
لو عكسته) أي عكست قراته الاولى بأن بدأت بحرفه الاخير ثم عاين به ثم عاين ما يليه وهكذا
الى أن وصلت الى الحرف الاول (قوله كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام) أي كان الحاصل هو
الكلام الاول بعينه ولا يمتز في القلب المذكور بتدليل بعض الحركات والسكنات ولا تخفيف ما شدد
أولا ولا تشديد ما خفف أولا ولا قصر بممدود ولا ممدود مقصور ولا تصغير الالف همزة ولا الهمزة ألفا
(قوله كنوله) أي الشاعر وهو الشاذلي الارجاني (قوله وهل كل الخ) استقهاهم ان كانوا
بعنى النبي والقصود وصف خيلة من بين الاخلاء بالوقاء (قوله في مجموع البيت) أي حال كون
القلب في مجموع البيت لا في المصراع منه وحاصله أن القلب الواقع في النظم تارة يكون بحيث يكون
كل من المصراعين قلبا لا آخر كافي أرانا لاله هلا لا أنارا فان هذا بيت من مشهور المتشارب
واذا قلبت المصراع الاخير نرج المصراع الاول واذا قلبت المصراع الاول نرج المصراع الاخير
وتارة لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعة وأما كل مصراع فلا يخرج من قلب الآخر

وقوله مها الوحش) جمع مهاة وهي
البقرة الوحشية (الآن هاتان) أي هذه
النساء أو انس وهذه النساء نواافر (قوله قنا الخط) التنا
(ذوابل) وهذه النساء نواافر (قوله قنا الخط) التنا
بمعنى كون الأجر ما في احدى القرينتين مثل
ما قبله من الأخرى لعدم تماثل آتيهاهما
وهذا هما وزنا وكذاها تاولك ومثال
الجميع قول أبي تمام
وأجهم لما لم يجد طعمه ما
وأقدم لما لم يجد طعمه ما
وقد كثرت ذلك في الشعر البارز على المماثلة
أبي الفرج الرومي في ذلك (وسم) أي
وقد اتفق في القلب (وهو أن يكون الكلام
ومن التناظري) وبدايت بحرفه الاخير الى
جميع ما عكس في التناظري (قوله
الاول) وكان الحاصل بعينه هو هذا الكلام
الكلام ويجري في التناظري (قوله
مؤنة تدوم لكل هول
وهل كل مؤنة تدوم
في مجموع البيت وقد يكون ذلك في المصراع
أرانا لاله هلا لا أنارا

كما في قوله مودته تدوم الخ (قوله وفي التنزيل وربك فكبر) أي بالغاء سرف العطف وهو الواو
لنروجه عن ذلك ومن قبيل القاب الواقع في الآية قولهم قلع مركب يكره معلى (قوله والخرف
المشدد في حكم الخفف) أي لأن المنظور له في القلب الحرف المكتوب فلا يضر في القلب اختلاف
لاحي كل وفلك مثلا تشديدا وتخفيفا والحرف المنصور في حكم المدود ولذا تحقق القلب في أرض
خضراء ولا اعتداد بالهمزة ولذا لم يضر ذلك ولا يضر اختلاف الحركات ولا انقلاب الحركات ساكنا
وعكسه ولهذا استشهدوا بقول العماد للفاضل سرفلا بكاءك الفرس وجواب الفاضل له
دام علا العماد ولا يضر سقوط أنف علا في الوصل وعود ألف الفرس الساكنة في الوصل (قوله
وقد يكون ذلك) أي القاب (قوله نحو سلس) هو فتح اللام وكسرها فالأول مصدر والثاني
وصف ودخل نحو كسك وكحك وخوخ وباب وشاش وساس واعلم أن ما ذكره المصنف من القلب
المراد به قلب الحروف ومن القلب نوع آخر يقال له قلب الكلمات وهو أن يكون الكلام بحيث
لو عكسته بأن ابتدأت بالكلمة الأخيرة منه ثم عايلها وهكذا إلى أن تصل إلى الكلمة الأولى منه
يحصل كلام مفيد مغاير للأول المقالوب كقوله

عدلوا فما ظلت لهم دول * سعدوا فما زالت لهم نعم

بذلوا فما ضحت لهم شيم * رفخوا فما زالت لهم قدم

فهو دعاء لهم ولو عكس صار دعاء عليهم هكذا

نعم لهم زالت أساعدوا * دول لهم ظلت لماعدوا

قدم لهم زلت فما رفخوا * شيم لهم ضحت فما بذلوا

فليس الخارج بالقلب هنا الكلام الأول بعينه (قوله لتجنيس القلب) وهو أن يقدم في أحد
اللفظين المتجانسين بعض الحروف ويؤخر ذلك البعض في اللفظ الآخر أي مثل اللهم استر عورتنا
وأمن روعنا وكما في رقم هذا الكتاب في القمر (قوله بخلافه ثمة) أي بخلاف تجنيس القلب
فانه لا يجب أن يكون أحد المتجانسين فيه نفس مقلوب الآخر إذا قرئ من آخره ألا ترى إلى القمر
والرقم فإن الجمع بينهما متجنيس القلب ولو قرئ أحدهما من آخره على الترتيب لم يكن نفس الآخر
(قوله ويجب ثمة الخ) أي يجب في تجنيس القلب أن يذكر اللفظ الذي هو المقلوب مع مقابله بخلاف
القلب هنا فذكر اللفظ المقلوب وحده (قوله التثنية) أي النوع المسمى بالتثنية قيل إن
تسميته بهذا لا تخلو عن قلة أدب لأن أصل التثنية تقرير أحكام الشرع وهو وصف للمبارى أصالة
ووصف لرسوله نيابة فالأولى أن يسمى ببعض ما يسمى به من غير هذه التسمية فانه يسمى التوشيح وهذا
القافيتين والتسمية الأخيرة أسرح في معناه والتوشيح في الأمثلة التي ذكرها (قوله
يصح المعنى) المراد بصحة المعنى تمامه (قوله فان قيل الخ) اعتراض على المصنف حيث لم يشترط
صحة الوزن مع اشتراط صحة المعنى مع أن الشعر لا يتفق بدون صحة الوزن (قوله ذات قافيتين) صفة
القصيدة فلا يخلو عن أحوال منها (قوله فكذا الخ) حاصله أن لفظ القافية مشعر باشتراط الوزن
لأن القافية لا تكون إلا في البيت فبسته لم تحققة تحقق استقامة الوزن ضرورة أن القافية لا تسمى
قافية إلا مع الوزن (قوله كقوله) أي الشاعر وهو الحريري في مقاماته (قوله يا خاطب الدنيا)
أي ياطا إليها من خطب المرأ طها وبعد البيت

داره في ما ضحكت في يومها * أبكت غدا تباهيها من دار

غاراتها لا تقضي وأسيرها * لا يفتدى بجلائل الاخطار

فقد بنى هذه الأبيات وكذا سائر القصيدة على قافيتين إذ يصح أن يقال فيها

يا خاطب الدنيا الدنيا شئت منها شرك الردى

(وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر) والخرف
المشدد في حكم الخفف لأن المقرب هو الخرف
والتثنية وقد يكون ذلك في المفرد نحو سلس
وتغاير القلب بهذا المعنى لتجنيس القلب
ظاهر فإن المقلوب ههنا يجب أن يكون عين
اللفظ الذي ذكر بخلافه ثمة ويجب ثمة ذكر
اللفظين جميعا بخلافه ههنا (ومنه) أي ومن
التثنية (التثنية) وربى التوشيح وهذا
المعنى عند الوقوف على كل منهما
القافيتين فان قيل كذا عليه أن يقول يصح
الوقوف على عند الوقوف على كل منهما لأن
الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لا
التثنية هو أن يفي بوضوحين أو ضربين من بحر
ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر
واحد فعلى أي القافيتين أنما هي آخر البيت
سبعة قفا قلنا القافية لا تصور إلا إذا كان
قالباء على قافيتين لا تصور الشعر عند
البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند
الوقوف على كل منهما ولا يمكن الأولى قافية
(قوله يا خاطب الدنيا) من خطب المرأة
(الدنيا) أي الحبسية (انها شرك الردى) أي
أي حبالة الهلاك (وقرارة الاكدار) أي
مقتر المصير دورات فان وقعت على الردى
فالبيت من الغيب الثامن من الكامل وان
وقفت على الاكدار فهو من الغيب الثامن

منه

دارمتي ما ضحكك * في يومها ابكت غدا

غاراتها لا تنقضني * وأسيرها لا يفندي

كما يصح قراءة كل بيت على تمامه وكل من الوجهين على قافية وضرب فان وقعت على لفظ الردي من البيت الاول ولفظ غدا في الثاني ولفظ يفندي في الثالث وهو القافية الاولى كان البيت من الضرب الثامن من الكامل وان وقعت على لفظ الاكدار في البيت الاول ودار في الثاني والاضطراب في الثالث كان البيت من الضرب الثاني منه وبيان ذلك أن أصل البحر الكامل متفاععلن متواتر وأنه يستدس على الأصل تارة ويربع مجزواته أخرى وضربه الثاني هو مستدسه الذي عروضة سالمه وضربه مقطوع فالأبيات المذكورة على القافية الثانية من هذا القبيل وأما ضربه الثامن فهو ضربه الذي اجزأه الاربعة سالمه والايات على القافية الاولى كذلك (قوله من آخر حرف في البيت الخ) فيه ادخال من على الآخر وادخال الى على الاول وهو خلاف المشهور فكان الاول انعكس (قوله يليه) أي يلي ذلك الآخر أي قبل ذلك الآخر وقوله مع الحركة التي قبل ذلك الساكن أي وأما حرف تلك الحركة فنخرج عنها (قوله وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين) أي فلو قال المصنف هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر كان أحسن أن قيل اذا وجد البناء على أكثر من قافيتين فقد وجد على القافيتين لأن الأكثر من القافيتين لا يوجد الا اذا وجدت القافيتان وقول المصنف بناء البيت على قافيتين يحتمل فقط ويقتل قافيتين فأكثر فحين نريد الاحتمال الثاني ولا اعتراض على المصنف قلت الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين أن يكون مبنيا عليه ما فقط (قوله وهو قليل) من ذلك قول الطبري

جودى على المستهتر الصب الجوى * وتعطى بوصاله وترحمى

ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي * ثم اكشفي عن حاله لا تظلمى

المستهتر هو الموع الذى لا يبالى بما قيل فيه والصب العاشق والجوى هو المحروق بنار العشق أو الحزن فهذه الايات مبنية على قواف متعددة الاولى رائية في المستهتر والمتفكر فيقال من مهنول الرجز جودى على المستهتر * ذا المبتلى المتفكر

والثانية بائية في الصب والقلب فيقال من مشطور الرجز

جودى على المستهتر الصب * ذا المبتلى المتفكر القلب

والثالثة بائية في الجوى والشجي فيقال من مشطور الرجز

جودى على المستهتر الصب الجوى * ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي

والاربعة قافية في تعطى واكشفي فيقال من مجزؤ الرجز

جودى على المستهتر الصب الجوى وتعطى * ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي والخامسة هائية في وصاله وحاله فيقال

جودى على المستهتر الصب الجوى وتعطى بوصاله * ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله

والسادسة هائية في ترحمى ولا تظلمى (قوله بحيث اذا جعت الخ) أي بأن يؤخذ ما بعد القافية

الاولى من كل بيت ويجتمع الماخوذ وينظم (قوله الا لازم) أي لأن المتكلم شاعرا كان أو ناثرا

الزم نفسه أمرا لم يكن لازما له (قوله والتضيق الخ) أي التضييق قافية ما لا يلزمها (قوله

والاعنان) أي الاتباع فيا فيه عنت أي مشقة لأن الا لازم ما لا يلزم فيه مشقة (قوله قبل حرف

الروى) أي من القافية ويؤخذ من قول الشاعر لأنه يجمع بين الايات أن الاضافة غير بائية

واللهي قبل الحرف الذي يجمع بين الايات ويحمل انه بائية لانهم قد يعبرون بالروى بدون حرف

مراد به الحرف المذكور (قوله وهو الحرف) أي الاخير من القافية (قوله فيقال قصيدة

لامية) أي ان كان الحرف الاخير من قافيتها لا اما هكذا (قوله من رويت الحبل) أي

والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن فالقافية الاولى من هذا البيت هو لفظ الردي مع حركة الكاف من شرك والقفية الثانية هي من حركة الدال من الاكدار الى الاخر وهو قليل متكلف ومن اكثر من قافيتين وهو قليل متكلف ومن اظرب ذى القافيتين نوع يوجد في الشعر النثاري وهو أن تكون اللفاظ الباقية بعد القافية الاولى بحيث اذا جعت كانت شعرا السوا في الاول (ومنه) أي ومن اللفظي مستقيم المعنى (ويقال له الا لازم والتضيق

(لزم ما لا يلزم) ويقال له ايضا (وهو أن يجيء

والتشديد والاعنان أيضا) وهو الحرف الذي يفي

قبل حرف الروى) وهو الحرف الذي يفي

عليه القصيدة وتنبأ به فيقال قصيدة

لامية أو هائية مثلا من رويت الحبل

مأخوذ من قول الروي الجبل (قوله اذا قلته) أي ويازمه الجمع (قوله لانه) أي الروي (قوله
بين قوى الجبل) أي طاقاته (قوله الرواء) بكسر الراء والمدة (قوله وهو الجبل الذي يجمع به
الاحمال) أي والحرف الاخير من القافية الذي تنسب اليه القصيدة يجمع بين الاليات (قوله أو مافي
معناه) عطفت على حرف الروي أي أوجبى قبل الحرف الذي في معناه (قوله يعني الخ) أشار
الشارح الى أن قوله من الفاصلة بيان لما في معناه وأنه اطلق الفاصلة على الحرف الذي يحتم به
الفاصلة فهو من تسمية الجزء باسم الكل والظاهر أن الفاصلة باقية على معناها الحقيقي وهو الكلمة
الاخيرة من الفقرة أي حال كونه كائناً من الفاصلة (قوله ما ليس يلزم في السجع) ما عبارة
عن شيء كما قال الشارح (قوله يعني أن يؤتى قبله) أي قبل ما ذكر من حرف الروي أو الحرف
الذي في معناه وقوله بشيء الشيء أمور ثلاثة * حرف وحركة معاً كما في الآية الآتية والاليات
المذكورة بعدها * وحرف فقط كالقمر وسقط في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا
آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر * وحركة فقط كقول ابن الرومي

لما تؤذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد
والانحياض كسبه منها وانها * لا وسع مما كان فيه وأرغد

حيث التزم فتح ما قبل الدال وقوله لما تؤذن من تقدم الالهة على المعلول (قوله لوجعل القوافي أو
القواصل أجمعاً) أي بأن حوّلت القوافي عن وزن الشعر وجعلت أجمعاً وكذلك القواصل اذا غيرت
عن حالها وجعلت أجمعاً آخر (قوله لم يلزم الاتيان بذلك الشيء) أي في تلك الاسجاع المقرضة
(قوله وبيتم الخ) أي لتكون السجع يتم بدونه فهو في قوة التعليل لما قبله (قوله لم يعرف معنى
هذا الكلام) أي لم يعرف معناه المراد منه والماصل أن هذا المعتبر فهم أن مراد المصنف بالسجع
القواصل فاعترض عليه وقال كان الاولى له أن يزيد القافية بأن يقول ما ليس يلزم في السجع
أي الذي يكون في القواصل ولا في القافية التي تكون في الشعر ليوافق قوله قبل حرف الروي أو
ما في معناه وهو حرف السجع فرد شارحنا على هذا المعتبر بما حاصله أن هذا المعتبر لم يشهد مراد
المصنف لانه ليس مراده بالسجع القواصل وانما مراده أن القواصل والقوافي لزوم ما لا يلزم فيها هو
أن يجيء شيء قبل ما ختمت به لا يلزم ذلك الشيء تلك القوافي ولا تلك القواصل على تقدير جعلها أجمعاً
وتشوبها الى خصوص السجع ويدل على أن ما فهمه ذلك المعتبر ليس مراد المصنف اتيانه بالسجع
انما ظاهره اذا القواصل والاسجاع من واحد فلو أراد المصنف ما ذكره لكان المناسب أن يقول
ما ليس يلزم فيه بالاضمار أي في الفاصلة والقافية تأمل (قوله ثم لا يخفى أن المراد الخ) حاصله
أن المراد بقول المصنف أن يجيء قبل حرف الروي أو قبل ما يجري مجراه ما ليس يلزم في السجع أن
يؤتى بما ذكر في بيتين أو في فاصلتين فأكثر كما سبأ في التثنية فإنه لو لم يشترط وجوده في أكثر من بيت
أو فاصلة لم يخل بيت ولا فاصلة منه لانه لا بد أن يؤتى قبل حرف الروي أو ما جرى مجراه بحرف لا يلزم
في السجع فقوله مثلاً قفاً بك من ذكرى حبيب ومثزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل

قد جيء قبل الروي الذي هو اللام بهم وهي حرف لا يلزم في السجع وعليه يكون البيت من هذا النوع
وليس كذلك وانما يكون الاتيان المذكور من هذا النوع ان التزم في بيتين فأكثر أو في فاصلتين فأكثر
(قوله والا) أي والا يكن المراد أن يكون ذلك في بيتين الخ يكون التعريف غير مانع لشعوله كل بيت
على حدته مع أن البيت ليس من هذا النوع أي لزوم ما لا يلزم (قوله وهو ليس يلزم في السجع) أي
لوحولنا وجعلناه سجعاً (قوله فالراء) أي في قهره وتنهزه حرف الروي أي الذي في القافية من
جهة التواطؤ على الختم به (قوله وحجى الهاء قبلها الخ) أي وكذا فتحة الهاء قبلها لزوم ما لا يلزم
(قوله لعدة السجع بدونها) أي لو حوّلناه الى سجع آخر نحو فلا تنهر ولا تبصر ولا تصغر كما ذكر في قوله

اذا قلته لانه يجمع بين الاليات كما أن القفل
يجمع بين قوى الجبل أو من رويت على البعير
اذا شدت عليه الرواء وهو الجبل الذي
يجمع به الاحمال (أو مافي معناه) أي قبل
الحرف الذي هو في معنى حرف الروي
الفاصلة (يعني الحرف الذي وقع في
قواصل القفر موقع حرف الروي في قوافي
الاليات وقاعل يجيء هو قوله ما ليس يلزم
في السجع) يعني أن يؤتى قبله بشيء لوجعل
القوافي أو القواصل أجمعاً عالم يحتاج الى
الاميان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه فن
زعم انه كان ينبغي أن يقول ما ليس يلزم
في السجع أو القافية ليوافق قوله قبل حرف
الروي أو مافي معناه فهو لم يعرف معنى هذا
الكلام ثم لا يخفى أن المراد بقوله يجيء قبل
الروي أو مافي معناه أن يكون ذلك
في بيتين أو أكثر أو فاصلتين أو أكثر لا في
كل بيت أو فاصلة يجيء قبل حرف الروي أو ما
في معناه ما ليس يلزم في السجع كقوله
قفاً بك من ذكرى حبيب ومثزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل
قد جاء قبل اللام بهم مقنونة وهو ليس
يلزم في السجع وقوله قبل حرف الروي
أو مافي معناه إشارة الى انه يجري في الشعر
والنظم (نحو قفاً ما البيت فلا تنهر وأما
السائل فلا تنهر) فالراء بمنزلة حرف
الروي وحجى الهاء قبلها في الفاصلتين
لزوم ما لا يلزم
فلا تنهر ولا تبصر

تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية تعرضوا ويقولوا صر مستمر (قوله وقوله) أى
 الشاعر وهو محمد بن سعيد الكاتب فى مدح عمرو بن سعيد وسبب مدحه له بذلك أنه دخل عليه
 فرأى كنه مشقوقا من تحتة فبعث اليه بعشرة آلاف درهم (قوله ان تراخت منيتي) أى
 اذا تأخرت مدتي وظال عمري ~~شكرت~~ عرا أى أدت حتى شكر نعمته بالمباينة فى اظهارها
 والثناء عليه بها والمراد بالشكر الموعود به الكمال بالمباينة والافتد شكره بذكرها وثناءه عليه بها
 (قوله بدل من عرا) أى بدل اشغال من عرا وينبغى أن يقدّر الرابطة أى ابادى له لوجوبه فى بدلى
 البعض والاشغال والابادى جمع أيد وهى النعم والأيدي جمع يد بمعنى النعمة فهو جمع الجمع (قوله
 وان هى جلت) ان وصليته والجملة طالية اى وان ~~كانت~~ جليلة فى نفس الامر فهو لا يطعمها
 ولا يحنى بها (قوله أى لم تقطع) بل هى دائماً متصلة فتمت مأخوذ من المن وهو انقطع (قوله
 أو لم تخط بئنة) أى بذكر حاله على وجه المنة (قوله فى) أى هو فى من صفته انه لا يحبب الغنى عن
 كل متدبى له ولا يستقل به عن الاصدقاء (قوله ولا مظهر الشكرى) بالرفع عطف على غير
 الواقع صفة للغير (قوله كناية الخ) فالعنى ان من صفته انه لا يظهر الشكرى اذا نزلت به البلايا
 وابلى بالشدّة بل يصبر على ما يتوبه من حوادث الزمان ولا يشكر ذلك الا الله فقد وصف الشاعر ذلك
 الممدوح بنهاية كمال المروءة وحسن الطبع حيث ذكر أن ذلك الممدوح من صفته انه اذا كان فى غنى
 ويسر لم يستأثر به بل يشارك فيه أفعاله واذا كان فى عسر وتضعف لا يشكر من ذلك الا الله ولا يظهر
 تلك الحالة لاحد من أفعاله فأصدقائه يتدعون بمنافقه ولا يتضررون بضارته أصلا بل لا يجوزون بها
 لانه يحقها ولا يظهرها لهم (قوله رأى خاتى) أى أبصر أمارة فقرى وهى تقطع كم القميص (قوله
 أى فقرى) هذا انفس مرادوا لا فائده بالفتح المحاجة بمعنى الاحتياج وهو أعم من الفقر وكونه
 راحداً كون صاحبها يحقها بالتجمل واظهاراً ثارا لغنى يدل على اهتمامه بأمر أفعاله حتى يطاع على
 أمر ارفعهم قصد ارفعهم (قوله من حيث يخفى مكانها) خفاء المكان مباينة فى خفاء الشيء
 أو المراد بـ ~~كان~~ وجودها بمعنى لى كمال رقبه لى رأى حاجتى فى موضع أخفها ففسد (قوله
 فكانت قذى عيني) أى لما رأى خاتى كانت كالقذى أى الغصا الذى فى عيني وهو أعظم ما يهيج
 بازائه لانه واقع فى أشرف الاعضاء فزال بعاملها حتى تجلت (قوله بأباديه) أى نعمه (قوله
 من حسن اهتمامه) أى اهتمام عمرو الممدوح بازائه فقره (قوله جعله) أى المذكور وهو الخلة
 أى فقر الممدوح ولو قال جعلها أى الخلة كان أظهر وأثبت كراخيه الرجوع للخلة فنظر الكونها بعسى
 الفقر (قوله حتى تلافاه) أى فزال بعامله حتى تدركه بالاصلاح (قوله وهو ليس بلازم)
 أى وكل من اللام والفتح ليس بلازم فى الصبح فى كل من الآية والبيات نوعان من لزوم ما لا يلزم
 أحدهما التزام الحرف كانه واللام والثانى التزام فتح ذلك الحرف (قوله لخصه الصبح) أى
 المفروض يدونها أى لو جعلت اللزوم فى الصبح لزم فيه سادس (قوله وأصل الحسن الخ) أى
 والامر الذى لا بد أن يحصل ليجعل الحسن بجميع المحسنات المنطوية كايقال أصل الجود الغنى أى
 الامر الذى لا بد أن يحصل ليجعل الجود الغنى والامر الذى لا بد أن يحصل ليجعل الشئ شرطه
 واطلاق الاصل على شرط الشئ جميع لتوقف المشروط على الشرط كتوقف الشرع على الاصل
 (قوله فى ذلت) أى فيما ذكر من المحسنات المنطوية وفى معنى الباء أى أن شرط حصول الحسن
 بتلك المحسنات المنطوية أن تكون تلك المحسنات تابعة لاهمى بأن ~~تكون~~ المعانى هى المقصودة
 بالذات والالفاظ تابعة لها وانما اتى بقوله كانه لئلا يوهى أنه يختص بالآخر منها وهو الزام ما لا يلزم
 (قوله أن تكون الالفاظ تابعة للمعاني) أى الواقعة الحاضرة عنده بأن تلاحظ أو لا مع ما يقتضيه
 المحل من تقديم أو تأخير أو مسر أو غير ذلك فإذا اتى بالمحسنة المنطوية بعد ذلك فقد تم الحسن

قوله وهو محمد بن سعيد الخ الذى فى المعاني
 أن الايات من الطويل لعبد الله بن الزبير
 الاسدى فى عمرو بن عثمان بن عفان رضى
 الله عنهما فاجترأ به

(قوله سأشكر عرا ان تراخت منيتي)
 آبادى) بدل من عرا (لم تن وان هى جلت)
 أى لم تقطع أو لم تخط بئنة وان عظمت وكثرت
 ولا مظهر الشكرى اذا انزلت
 زلة القدم والنعل
 الشتر والخسنة (رأى خاتى) أى فقرى
 (من حيث يخفى مكانها) فكانت
 كفت استرها عنه بالتجمل
 خاتى) قذى عيني حتى تجلت
 وزات باصلاحها بأباديه يعنى من
 حسن اهتمامه جعله كالأداء الملازم لأشرف
 أفعاله حتى تلافاه بالاصلاح بخلاف الروى
 هو التاء وقد بينى قبله بلام مستندة منسوخة
 وهو ليس بلازم فى الصبح
 بدونها نحو ذلت ومدت وسنت
 وتعود ذلك (وأصل الحسن فى ذلك كانه) أى
 فى جميع ما ذكر من المحسنات المنطوية (ان
 تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس)

وان لم يؤت بها كفت الشكات المعنوية (قوله أي لأن تكون المعاني توابع للانفاط) تفسير لقوله
دون العكس لا لقوله العكس لفساد المعنى (قوله أي لأن تكون المعاني توابع للانفاط) لأنه لو كانت
المعاني توابع للانفاط لغات الحسن وانقلب الى القبح لأنه اذا اختل موجب البلاغة بطل الحسب
اللفظي وهذا الكلام تذكرة لما تقدم من أن وجود البدع انما يعتبر بعد وجود البلاغة التي لها
تعلق بالمعنى وحسن المعاني وعليه يقال كان ينبغي أن لا تخص المحسنات اللفظية بالذكر بل
وكذلك البدع المعنوية انما يعتبر اذا وجد الحسن الذاتي المتعلق بالمعنى الاصلى لكن لما كان الغلط
في التعلق بالمحسنات اللفظية أكثر منه عليه دون المعنوية هذا اذا جعلت الإشارة لا قرب مذكور
وهو المحسنات اللفظية كما صنع الشارح أما ان جعلت لمطلق البدع فلا يراد ما ذكر (قوله بأن يؤتى
بالانفاط الخ) هذا تصوير للمعنى وهو كون المعاني توابع للانفاط وقوله متكافة أي متكافة فيها
غير متروكة على سبيلها (قوله مصنوعة) أي قصد في الصنعة وتخصيص المحسنات اللفظية
وحاصل ذلك أنه اذا كان المحسن اللفظي أو البدعي مطلقا هو المقصود بالذات كانت الانفاط متكافة
فيها مطلوبة ويتحقق في ضمن ذلك الاخلال بما يطلب للمعاني من الاعتبارات المناسبة لمقتضى الحال
فتكون تلك المطالب غير مرضية في تلك المعاني اذا المقصود بالذات الانفاط البدعية واجبا لها
لا الحسن المعنوي فربما لم تخل الانفاط حينئذ من خفاء الدلالة حيث تكون كناية أو مجازا ومن
ركا كـ حيث تكون حقيقة بأن لا يراعى فيها الاعتبار المناسب فتكون الانفاط البدعية في تلك
المعاني كعدم من ذهب ركب على سيف من خشب أو كنياب فآخرة على ذات مشوهة وأما اذا كان
المقصود بالذات افادة المعنى كانت الانفاط غير متكافة بل تأتي بها المعاني حيث تركت على سبيلها
التي ينبغي لها من المطابقة لمقتضى الحال لأن ما بالذات لا تكاف فيه واذا لم يتكاف جاء الكلام باسمه
على ما يقتضيه الحال حسنا حسنا ذاتيا فاذا جاء حسن زائد على الذاتي وهو البدعي صار ذلك الحسن
البدعي تابعا للذاتي فزاد الحسن الذاتي بالحسن البدعي (قوله بخفاء الدلالات) أي اذا كانت
الانفاط مجازات أو كنيات وقوله وركا كـ المعنى أي اذا كانت الانفاط حقائق (قوله فيصير)
أي الفاظ وفي نسخة فصير بالتاء الفوقية أي الانفاط البدعية (قوله بل الوجه) أي الطريق
وقوله أن تترك المعاني أي الواقعة والحاضرة عنده (قوله ألفاظا تليق بها) أي من حيث استعمالها
على مقتضى الحال (قوله وعنده هذا) أي عند الاتيان بالانفاط التي تليق بالمعاني (قوله
والبراعة) مرادف لما قبله وقوله الكامل أي في البلاغة وقوله من القاصر أي فيها وذلك لأن
مقتضيات الاحوال التي يشتمل الكلام عليها لا تنضب لكثرة أو كمال كثرت رعايتها ازداد الكلام
بلاغة (قوله في ديوان الانشاء) أي حتى رتب كاتبها عند الملك يكتب المراسلات للملوك
والوزراء والعلماء (قوله عجز) أي لأنه كلف انشاء ألفاظا مطابقة لمعان واقعية ومقتضيات
أحوال خارجية وتكون تلك الانفاط مع ذلك مصاحبة لبدعيات والحال انه انما كانت له قوة على
انشاء ألفاظا لمعان مع بدعيات تناسب أحوالهم فثمة أو كمال كثرت رعايتها ازداد الكلام
أي في سبب عجزه وكان معاصره (قوله رجل مقامات) أي له قوة على انشاء الانفاط المستحسنة
المطابقة للمعاني التقديرية المتخيلة لا على انشاء الانفاط المستحسنة المطابقة للمعاني الواقعية
لأن المقامات حكيات تقديرية (قوله وذلك) أي ومعنى ذلك أي كونه رجلا مقاماتيا (قوله
لأن كتابه) أي كتاب الحريري المسمى بالمقامات (قوله فأن هذا) أي كتاب معانيه فرضية من
كتاب معانيه واقعية وحاضرة (قوله أمر به في قضية) أي عينية فان هذا لا يكتب ما أراد
بل ما أمر به وهذا أخص يلزم من القدرة عليه القدرة على الأول وهو الكتابة لما أراد دون العكس
لأن كتاب ما يريد الإنسان ويخترعه سهل التناول بالتجربة وأما كتاب ما يؤمر به فهو صعب الاعمال

أي لأن تكون المعاني توابع للانفاط بأن
يؤتى بالانفاط متكافة مصنوعة فتسبب المعنى
فكيفية كانت كما يفعله بعض المتأخرين
الذين لهم شغف بآراء المحسنات اللفظية
فيعملون الكلام كأنه غير مسوق
لافادة المعنى ولا يبالون بخفاء المعاني
وركا كـ حيث تكون حقيقة بأن لا يراعى فيها
الاعتبار المناسب فتكون الانفاط البدعية في تلك
المعاني كعدم من ذهب ركب على سيف من خشب
أو كنياب فآخرة على ذات مشوهة وأما اذا كان
المقصود بالذات افادة المعنى كانت الانفاط غير
متكافة بل تأتي بها المعاني حيث تركت على
سبيلها التي ينبغي لها من المطابقة لمقتضى
الحال لأن ما بالذات لا تكاف فيه واذا لم يتكاف
جاء الكلام باسمه على ما يقتضيه الحال حسنا
حسنا ذاتيا فاذا جاء حسن زائد على الذاتي
وهو البدعي صار ذلك الحسن البدعي تابعا
للذاتي فزاد الحسن الذاتي بالحسن البدعي
(قوله بخفاء الدلالات) أي اذا كانت
الانفاط مجازات أو كنيات وقوله وركا كـ
المعنى أي اذا كانت الانفاط حقائق (قوله
فيصير) أي الفاظ وفي نسخة فصير بالتاء
الفوقية أي الانفاط البدعية (قوله بل
الوجه) أي الطريق وقوله أن تترك
المعاني أي الواقعة والحاضرة عنده
(قوله ألفاظا تليق بها) أي من حيث
استعمالها على مقتضى الحال (قوله
وعنده هذا) أي عند الاتيان بالانفاط
التي تليق بالمعاني (قوله والبراعة)
مرادف لما قبله وقوله الكامل أي في
البلاغة وقوله من القاصر أي فيها
وذلك لأن مقتضيات الاحوال التي
يشتمل الكلام عليها لا تنضب لكثرة
أو كمال كثرت رعايتها ازداد الكلام
بلاغة (قوله في ديوان الانشاء) أي
حتى رتب كاتبها عند الملك يكتب
المراسلات للملوك والوزراء والعلماء
(قوله عجز) أي لأنه كلف انشاء
ألفاظا مطابقة لمعان واقعية
ومقتضيات أحوال خارجية وتكون
تلك الانفاط مع ذلك مصاحبة
لبدعيات والحال انه انما كانت له
قوة على انشاء ألفاظا لمعان مع
بدعيات تناسب أحوالهم فثمة أو
كمال كثرت رعايتها ازداد الكلام
أي في سبب عجزه وكان معاصره
(قوله رجل مقامات) أي له قوة على
انشاء الانفاط المستحسنة المطابقة
للمعاني الواقعية لأن المقامات
حكيات تقديرية (قوله وذلك) أي
ومعنى ذلك أي كونه رجلا مقاماتيا
(قوله لأن كتابه) أي كتاب الحريري
المسمى بالمقامات (قوله فأن هذا)
أي كتاب معانيه فرضية من كتاب
معانيه واقعية وحاضرة (قوله أمر
به في قضية) أي عينية فان هذا
لا يكتب ما أراد بل ما أمر به
وهذا أخص يلزم من القدرة عليه
القدرة على الأول وهو الكتابة لما
أراد دون العكس لأن كتاب ما
يريد الإنسان ويخترعه سهل
التناول بالتجربة وأما كتاب ما
يؤمر به فهو صعب الاعمال

الاقوياء (قوله في الترجيح) أي التفضيل وقوله يكتب كما يريد أي كالمحرر وقوله يكتب
 كما يؤمر أي كالمخاض (قوله يكتب كما يريد) أي يكتب لما يريد من اللفظ لأنه
 لم يقصد افادة معنى واقعي فالمعاني تابعة لما أراد من تلك اللفظ المتنوعة (قوله كما يؤمر)
 أي فاللفظ التي يكتبها تابعة للمعاني التي أمر بها بمعنى أن تلك المعاني تطلب تلك اللفظ (قوله
 بون بعيد) أي فرق بعيد وان الحالة الثانية أشرف من الأولى وقد علمت أنه يلزم من القدرة على
 الحالة الثانية القدرة على الحالة الأولى دون العكس (قوله ولهذا) أي لأجل أن بين الحسنيين
 بونا بعيدا (قوله حين كتب إليه صاحب) أي ابن عباد وزير الملك (قوله ما عزلي الأهدى
 السجعة) أي لأنه لا عرض له في عزلي ولا حامل له عليه إلا ذكر هذه السجعة فهي المقصودة دون
 المعنى فصار اللفظ متبوعا والمعنى تابع له اه سم وحاصله أن صاحب أراد أن يجانس بين قم الذي
 هو فعل أمر وبين قم الذي هو اسم مدينة فلما لم يتيسر له معنى مطابق لمتنى الحال واقع في نفس الأمر
 يكون اللفظ فيه بديلا أنشأ العزل لقاضي تلك البلية فكذب إليه البيت المذكور فتأمل القاصي
 وقال أنه لا عرض له في المعنى وهو العزل وأنه لا يناسب حاله بلا سبب ولا حال الملك فصار الكلام
 كالمزول ثم نطق وقال والله ما عزلي الأهدى السجعة

(خاتمة في السرقات الشعرية) *

أي يبحث فيها عن كيفية السرقات الشعرية وعن المقبول منها وغير المقبول وهذا هو المراد فصار
 المحوثة عنه فيها يتوهم أنه طرف لها قال في الأطول وخص السرقة الشعرية بذلك لأن أكثر
 السرقة يكون فيه فلا ينافي أن السرقة تكون في غير الشعر أيضا وإله أدخل ذلك في قوله وما يتصل
 بها اه (قوله مثل الاقباس الخ) وجه اتصال هذه الأمور بالسرقات الشعرية كون كل
 من القيلين فيه ادخال معنى كلام سابق في لاحق (قوله مثل القول في الابتداء والتخلص
 والانتهاء) قال في الأطول جمعها مع السرقات الشعرية وما يتصل بها بجمع أن كلاما يجب فيه
 مزيد الاحتياط (قوله لأن المصنف قال في الإيضاح) أي الذي هو الشرح لهذا المتن
 (قوله من أمول) أي مسائل (قوله وبقيت أشياء الخ) هذا ظاهر في كون تلك الأشياء
 من نفس الفن لا خارجة عنه والأفلا وجه للتعبير بالبقاء ولا بقوله في علم البديع الخ وكذا قوله والثاني
 ما لا بأس بذكره لاستعماله الخ فان هذا ظاهر في تعلق الخاتمة بهذا الفن (قوله وهو) أي
 الباقي قسمان (قوله ما يجب ترك التعرض له) أي ما يجب تركه من هذا الفن وإن ذكره
 ذلك البعض وجوب تركه من هذا الفن إما لكونه غير راجع لتحسين الكلام أصلا وانما يعتد من
 هذا الفن ما يرجع لتحسين الكلام حسنا غير ذاك وهذا قسمان الأول ما يرجع لتحسين الخط على
 تقدير كونه فيه حسن كما في المثناس الخطي كما في يمين ويشين وكذا أبيات السيدة أو رسالة
 حروفها كلها منقوطة أو غير منقوطة أو حروف بنقط وحرف بدونه أو كلمة بنقط كل حروفها والأخرى
 بدون نقط وانما لم يكن في هذا حسن لأن هذا يرجع للشكل المرفى لا للمعنى والحسن المسوع هو
 المعبروم مع ذلك لا يتعلق به عرض البلغاء غالباً والثاني من قسمي هذا القسم ما لا يلزم كونه حسنا
 أصلا بل البلغاء جازمون بإسراجه عن معنى الحسن وذلك كذا كرموصوف ثم يذكر له أوصاف عديدة
 كأن يقال جاني زيد عافلا تاجرا كبيرا السن عالما بالغة ونظيره من القرآن هو الله الذي لا اله
 الا هو الملك القدوس السلام الخ فهذا مما يجوزم بأنه لا يعتد من الحسنات واما لكونه راجعا الى تحسين
 الكلام لكن ذكره في مقدم في الاطباء والايجاز والمساواة كالتذليل والتكميل والارصاد فقد تقدم
 أن بعض هذه الأشياء قد يكون من الحسنات عند كونها لم يعتبر مطابقتها لمتنى الحال ذكرها
 هنا من الساندة لتقدم صورتها هناك (قوله والثاني الخ) هذا محل الشاهد في نقل كلام

وما أحسن ما قيل في الترجيح بينا صاحب
 والصاحب ان صاحب كان يكتب كما يريد
 والصاحب كان يكتب كما يؤمر وبين الحسنيين
 بون بعيد ولهذا قال قاضي قم حين كتب إليه
 صاحب أبيها القاصي بقم قد علمت أنه يلزم
 والله ما عزلي الأهدى السجعة (خاتمة في السرقات
 الشعرية وما يتصل بها) مثل الاقباس والتضمين والاعتناء
 والحل والتلج (وغير ذلك) مثل القول
 في الابتداء والتخلص والانتهاء وانما قلنا
 ان الخاتمة من الفن الثالث دون أن يجعلها
 خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة
 كما توهمه غير لأن المصنف قال في الإيضاح
 في آخر بحث الحسنات المنقطة هذا ما يتصل
 بأذن الله بجمعه وتحريره من أصول الفن
 الثالث وبقيت أشياء كونه راجعا الى
 بعض المصنفين وهو قسمان أحدهما ما يجب
 ترك التعرض له لعدم كونه حسنا
 تحسين الكلام أو لعدم الشائدة في ذكره
 تحسين الكلام أو عدم الشائدة في ذكره
 لا كونه راجعا الى تحسين الكلام أو عدم
 ما لا بأس بذكره لاستعماله على قاعدة مع عدم
 دخول له فيما سبق مثل القول في السرقات
 الشعرية وما يتصل بها

الايضاح ولا شك أن هذا يدل على أن السرقات الشعرية وما يتعلق بها من فن البديع وحينئذ
 فالخاتمة المشقة على البحث عما ذكره من خاتمة لتفنن الثالث لا خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون
 الثلاثة (قوله اتفاق الخ) هذا قاطعة وانقصود بالذات قوله قال لاخذ والسرقة (قوله على لفظ
 التنسية) حال من القائلين أى حال كونه ملتصقا بلفظ التنسية لا بلفظ الجمع وليس صله لاتفاق
 ولا للقائلين والمعنى اذا قال قائلان قولان واتفقا في الغرض العام الذي يقصده كل أحد وانما أمر به
 معنى لان الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان
 القائل متعددا وقائل المأخوذ ولو متعدد أيضا وفي الاطول القائلين بالجمع والمراد ما فوق الواحد
 أو انه بالتنسية اقتصارا على أقل من يقع منه الاتفاق (قوله في الغرض) متعلق باتفاق أى
 في المعنى المقصود وقوله على العموم أى حال كون ذلك الغرض على العموم أى يقصده عاتق الناس
 أى كل أحد منهم وقوله ان كان في الغرض على العموم يتضمن أمرين أحدهما كون الاتفاق
 في نفس الغرض لاقى الدلالة عليه وثانيهما كون الغرض عاما وقابل الأول بقوله وان كان في وجه
 الدلالة أى وان كان اتفاق القائلين في الدلالة على الغرض وترك مقابل الثاني وهو ما اذا كان
 اتفاق القائلين في الغرض الخاص وحكمه حكم ماسيأى وهو أن يحكم فيه بالتفصيل لان المعنى
 الدقيق مما يتفاوت الناس في ادراكه فيمكن أن يدعى فيه السبق والتقدم والزيادة وعدم ذلك
 (قوله واليهاء) هو الحسن مطلقا أى تعلق بالوجه أو بغيره (قوله ونحو ذلك) أى كشافنة
 القدر أى اعتدال القسمة وسعة النعم والدكاء والبلادة (قوله فلا يهذه الاتفاق سرقة) أى
 اذا نظرت فيه باعتبار شخصين أحدهما متقدم والاخر متأخر قال في الاطول وقوله فلا يعد سرقة
 هو فتح الدال ويصح ضمها على أنه خبر بمعنى التمسى فهو مقيد لجواب عدم العدلان مطلقا العلوم
 مصروفة الى الوجوب اهـ (قوله ولا استعانة) أى ولا يعد ذلك الاتفاق استعانة بأن يعتقد أن
 الثاني منهما استعان بالأول في التوصل للغرض (قوله ولا اخذا) أى بأن يدعى أن الثاني أخذ من
 الأول (قوله ونحو ذلك) مما يؤدى هذا المعنى أى كالإتهاب والاعارة والنصب والمسخ وما أشبه
 ذلك من الانقلاب الآتية وانما كانت هذه الانقلاب تؤدى هذا المعنى الواحد لانها كلها تشترك
 في الاستناد الى المعنى التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض (قوله لتقرره في العقول)
 أى جميعا وفي العادات جميعا فلم يخص استداعه بعقل مخصوص حتى يكون شبيهة أخذ الله منه
 ولا بعدادة وزمان حتى يكون ارباب ذلك الزمان مأخوذ منهم وعموم العقول يستلزم عموم العادات
 وبالعكس وانما جمع بينهما تأكيد (قوله فيترك الخ) أى فبسبب استواء العقول فيه والعادات
 يشترك فيه التصحيح الخ والمراد بالجمع هنا ضد التصحيح كالمراد بالجمع هنا فتح الخاضع الشاعر
 أى من لا قدر له على الشعر واذا كان جميع العقلاء متشاركين في ذلك الغرض لتقرره في عقولهم
 فلا يكون أحد فيه أقدم ينقل عنه لعدم اختصاصه به (قوله وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة
 أى طريق الدلالة على الغرض) بأن ذكر أحدهما ما يستدل به على ثبوت الغرض من شجاعة
 أو سخا أو جلال كان ذلك الدليل الذي استدل به على ثبوت الغرض تشبيها او حقيقة أو مجازا أو كناية
 وذكر الاخر كذلك كما لو قال أحد القائلين زيد كالبدر في الاضاءة أو كالداس في الشجاعة أو كالبحر
 في الجود أو كغير الرماد أو قال رأيت أسدا في الجاه بمعنى زيدا وقال القائل الاخر في عمر ومثل ذلك
 (قوله طريق الدلالة الخ) المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال على الوصف العام من حقيقة أو مجاز
 أو كناية أو تشبيه وقوله على الغرض أى العام متعلق بالدلالة (قوله كالتشبيه الخ) تمثيل للوجه
 والمراد به الكلام الدال على التشبيه ليكون لفظا لاق وجهه الدلالة لفظا (قوله وكذا كرميات)
 أى أوصاف والمراد بالنس وقوله تدل على الصفة أى التي هي الغرض كما اذا قيل زيد يتهمل بوجهه

(اتفاق القائلين) على لفظ التنسية (ان كان
 في الغرض على العموم) كالوصف بالشجاعة
 (ولا يعد) هذا الاتفاق (سرقة) ولا استعانة
 (لتقرره) أى تقرره هذا الغرض العام
 (في اعدول والعادات) فاستدل به الفصح
 والاعجم والشاعر والنعم (وان كان) اتفاق
 القائلين (في وجه الدلالة) أى طريق الدلالة
 على الغرض (كالتشبيه والمجاز والكناية
 وكذا كرميات تدل على الصفة)

عند ورود العفاة عليه أو عمرو ويعبس وجهه عند ورود العفاة عليه فان التمثال لازم لذات الجواد
فينتقل من الوصف بالتمثال لذات الجواد وينتقل منها لوصفه بالوجود على جهة التكايه للانتقال من
اللزوم للارزوم وكذلك يقال في العبوس واذا علمت هذا تعلم أن قول المصنف وكذا كرهيات الخ
عطفه على ما قبله من قبيل عطف الخاص على العام لأن ذكر الهيئات من قبيل التكايه المذكورة
فما قبل (قوله لا اختصاصا بالخ) علة لتدل أي لاجل اختصاصها بوصف هي أي تلك الصفة
التي هي الغرض له أي لذلك الموصوف فيلزم أن تكون الهيئات مستلزمة للصفة التي هي الغرض
والانتقال من الملزوم للارزوم كناية (قوله بمن ثبتت تلك الصفة له) أي بوصف ثبت له
تلك الصفة التي هي الغرض (قوله بالتمثال) أي الاتساق والبشاشة (قوله بالعبوس) هو
تلون الوجه فلولا يدل على الغم (قوله عند ذلك) أي عند ورود العفاة عليه (قوله مع سعة)
أي كثرة ذات البدل في الاطول راجع للتمثال والعبوس لأن تمثال الجواد لا يكون عند قلة
المال عند ورود العفاة والعبوس مع قلة ذات البدل ليس من خواص الخيل وذات البدل هو المال
بمعنى ذات البدل لا البدل تفعل معه ما لا تفعل مع قلته فكأنه يأمر البدل بالأعطاء والامساك والبدل
كلمة أوله اه (قوله في أوصاف الاختصاص) لأن عبوسه في تلك الحالة دليل على كرمه
لأنه يحصل له غم على عدم كثرة ما يديه ليكرم منه العفاة (قوله فان اشترك الخ) هذا دليل جواب
الشرط في قوله وان كان في وجه الدلالة وجواب الشرط محذوف تقديره فخصه تفصيل فان اشترك
الخ (قوله لاستقراره فيهما أي في العقول والعادات) أي بحيث صار متداولين الخاصة
والعامة (قوله كشبهة الشجاع بالاسد) أي في الشجاعة وكشبهة البليد بالجمار في البلادة
وتشبيه الوجه الجميل بالقر في الاضامة والمراد بالتشبيه الكلام الدال عليه ليكون لفظا كرام
(قوله من وجه الدلالة) بيان لهذا النوع أي الذي هو الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض
(قوله أي وان لم يشترك الناس في معرفته) أي معرفة طريق الدلالة على الغرض بأن كان
لا يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بغيره بأن كان مجازا خصوصا أو كناية أو تشبيها على وجه
لطيف (قوله جاز) أي صح أن يدعى فيه الخ بخلاف ما تقدم فانه لا يصح أن يدعى فيه ذلك فهذه
الحالة هي التي يمكن فيها تحقيق السرقة لكن لا يتعين فيها السرقة ولذا افصاها كناية (قوله من
وجه الدلالة) أي الذي هو الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض (قوله السابق والزيادة) يستدل أن
المراد بالسبق التقدم أي جاز أن يدعى أن أحدهما أقدم والآخر أخذ من ذلك الأقدم وجاز أن
يدعى زيادة أحدهما على الآخر فانه لا يشترط أن أحدهما فيه اكمل من الآخر وعلى هذا فالعطف مغاير
ويحتمل أن المراد بالسبق الغلبة وعليه فعطف الزيادة على السابق عطف تقدير والمعنى جاز أن يدعى
سبق احد الآتين به أي غلبته الآخر فيه وزيادة عليه فيه ونقص الآخر عنه وإلى الثاني يشير صريح
الشارح لأن قوله بأن يحكم الخ يشير إلى أنه ليس المراد بالسبق مجرد التقدم في الزمن بل السابق
لعلو المرتبة والكمال (قوله وأن أحدهما فيه اكمل الخ) تفسير للفاضل (قوله خاصي) أي
منسوب للخاصة أي هذا المفهوم لا يطالع عليه الا الخاصة وهم البهائم (قوله غريب) تفسير لقوله
خاصي قوله في بحث الاستعارة أو خاصية وهي الغريبة لأن من لوازم كونه غريبا أن يكون خاصيا
لا يعرفه الا الخاصة (قوله لا ينال الا بغيره) تفسير لغريب أي لا يدرك الا بالذكاء كشبهة الشمس
بالمرآة كلف الاشكال كالجوهر باطلاق الاستعارة على ضم الانسان الذي في ضم القوس اقربوسه (قوله
والآخر عتي) أي يعرفه عامة الناس (قوله الباقي على استدلاله) هذا راجع على ما هنا (قوله
والمعترف فيه بما يخرج الخ) أي كناية تشبيه الوجه الهنيء بالشمس في قوله
لم تبق هذا الوجه شمس منارنا اه لا يوجد ليس فيه حياة

لا اختصاصا بمن هي له أي لا اختصاص
تلك الهيئات بمن ثبت ذلك الصفة له
(كوصف الجواد بالتمثال عند ورود العفاة)
أي السائلين جمع عاف (و) كوصف الخيل
بالعبوس عند ذلك (مع سعة ذات البدل) أي
المال وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات
البدل فمن أوصاف الاختصاص
الناس في معرفته أي في العقول والعادات
(لا استقراره فيهما) أي في الاتفاق في وجه
كشبهة الشجاع بالاسد وكشبهة البليد بالجمار
كلا قول أي فلا اتفاق في هذا النوع من وجه
الدلالة كالاتفاق في الغرض العام في أنه
لا يعسر سرقة ولا اخذنا (والا) أي وان لم
يشترك الناس في معرفته (جاز أن يدعى
فيه) أي في هذا النوع من وجه الدلالة
(السبق والزيادة) بأن يحكم بين القائمين فيه
بالتفاضل وأن أحدهما فيه اكمل من الآخر
وأن الثاني زاد على الأول أو نقص عنه
(وهو) أي ما لا يشترك الناس في معرفته
من وجه الدلالة على الغرض (نمر بان)
أحدهما (خاصي) في نفسه غريب لا ينال
الا بغيره (و) الآخر (عتي) تغاير فيهما
أخرجه من الاستدلال إلى الغاية كما مر
في باب التشبيه والاستعارة من تشبيهها
إلى الغريب الخاصي والمبتذل العامي
الباقي على استدلاله والمعترف فيه بما
يخرجه إلى الغاية

فإن تشبيه الوجهه الهي بالشمس مبتذل عاتى لكن اضاف لذلك كون عدم الحياء من الشمس هو الذى وجب لها الدعاء المقابل لهذا الوجهه فخرج بذلك عن الابتدال وكما فى التجوز فى اطلاق الميلا على سيرا الابل فى قوله وسالت بأعماق المطى الاياطج فإنه مبتذل ولكنه تدبر فيه باستناده الى الاياطج وادخال الاعناق فيه فخرج بذلك عن الابتدال (قوله فالأخذ والسرقه الخ) القاء فاء النتيجة أى واذا تقرر هذا فالأخذ الخ وحاصله انه لما ذكر أن القائلين اذا اتفقا فى وجه الدلالة على الغرض وكان ذلك الوجه لا يعرفه كل الناس اما الغرض فى ذاته أو بسبب التصرف فيه جاز أن يدعى أن احدهما الأخذ ذلك الوجهه من الآخر وسرقه منه شرع فى بيان أقسام الأخذ والسرقه بقوله فالأخذ والسرقه الخ (قوله أى ما يسمى بهذين الاسمين) أشار بهذا الى انهما اسمان مترادفان مدلولهما واحد لانهما متقايان (قوله ظاهر) أى بأن يكون لوعرض الكلامان على أى عقل حكم بأن احدهما أصل الآخر بشرطه المتقدم وهو كون وجه الدلالة لا يعرفه كل الناس (قوله وغير ظاهر) أى بأن يكون بين الكلامين تغيير يحوج العقل فى حكمه بأن احدهما أصل الآخر الى تأتى (قوله أما الظاهر) أى أما الأخذ الظاهر (قوله فهو أن يؤخذ المعنى كله) أى مع ظهور أن احدهما من الآخر وانما زادنا ذلك لتبديد ان غير الظاهر منه اخذ المعنى أيضا لكن مع خفاء والذوق السليم غير ذلك (قوله أو حال كونه وحده) أشار الشارح بتقدير ذلك الى أن قوله أو وحده عطف على قوله اما مع انفظ أى يؤخذ المعنى وحده من غير أخذ اللفظ كله أو بعضه فعلم حينئذ أن الأخذ الظاهر ضربان احدهما أن يؤخذ المعنى مع انفظ كله أو بعضه والثانى أن يؤخذ المعنى وحده وهذا الثانى يلزمه تغيير النظم بأن يبدل جميع الكلام بتركيب آخر ولا يدخل فى هذا تبديل الكلمات المرادفة بغير اذ فها مع بقاء النظم لأن هذا فى حكم أخذ اللفظ كله والضرب الاول قسمان لأن المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ واما بعضه وفى كل منهما اما أن يحصل تغيير فى النظم أولا يحصل تغيير فيه فأقسام الأخذ الظاهر خمسة وقد ذكر المصنف هذه الاقسام الخمسة بقوله فان اخذ الخ (قوله الواقع بين المفردات) أى مفردات اللفظ المأخوذ والمأخوذ منه وذلك بأن يكون اللفظ المأخوذ والمأخوذ منه متحدين تأليفا متعديين شخصا باعتبار الالفاظين (قوله لانه سرقه محضة) أى غير مشوبة بشئ آخر ايس للمسروق منه ومعاوم أن السرقه المحضة اشترط فى الحرمة من السرقه المشوبة بشئ من غير مال المسروق منه (قوله ويسمى) أى هذا الأخذ المذموم نسخا أى لأن القائل الثانى نسخ كلام غيره أى نقله ونسبه لنفسه من قولهم نسخت الكتاب أى نقلت ما فيه الى كتاب آخر (قوله واتحالا) الاتحالا فى اللغة ادعاء شئ لنفسك أى أن تدعى أن ما لغيرك لك يقال اتحل فلان شعر غيره اذا ادعاه لنفسه (قوله كما حكى) أى كالأخذ الذى حكى (قوله عن عبد الله بن الربيع) بفتح الزاى وكسر الباء الموحدة شاعر مشهور وهو غير عبد الله بن الربيع بن القوام الصحابى فإنه يضم الزاى وفتح الباء والاول قدم على الثانى يستعطفه فلما حرمه من اعطاء قال لعن الله ناقه حلتى اليك فقال له الثانى ان وراكها (قوله انه فعل ذلك) أى النسخ والاتحالا وهو نائب فاعل حكى أو أنه بدل اشتمال من عبد الله أى فى فعل ذلك بقول معنى تأتى (قوله معنى) يضم الميم وفتح العين وهو غير معنى بن زائدة فإنه بفتح الميم وسكون العين (قوله اخلا) أى صاحبك (قوله أى لم تعطه النصفه) بفتح النون والصاد اسم مصدر بمعنى الانصاف الذى هو العدل وتوفيقه الحق فقوله ولم توفه حقوقه عطف تفسير على ما قبله ومعنى اعطاء النصفه أى العدل ايضاه (قوله على طرف الهجران) أى على الطرف الذى هو الهجران بكسر الهاء فالاضافة بيانة وكون الهجران طرفا باعتبار توهم أن المواصله مكان متوسط بين المتواصلين وأن الهجر طرف لذلك المكان خارج ويحتمل

(فالأخذ والسرقه) أى ما يسمى بهذين الاسمين
(فان كان ظاهر وغير ظاهر) أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله أما حال كونه (مع اللفظ كله أو بعضه) أى حال كونه (وحده) من غير أخذ شئ من اللفظ (فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) أى لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات (فهو مذموم لانه سرقه محضة ويسمى نسخا واتحالا كما حكى عن عبد الله بن الربيع أنه فعل ذلك بقول معن بن أوس اذا انت لم تصف اخلا) أى لم تعطه النصفه ولم توفه حقوقه (وجبدته * على طرف الهجران) أى هاجر الله سبحانه

أن تكون الاضافة على أصلها بأن يجعل للهجر طرفان والذي عليه المظالم هو الابعدهما (قوله
ان كان يعقل) أي وجدته هاجرا لك ورافضا حجتك ان كان له عقل يطلب به معالي الاسور لانه
لا خير في حجة من لا يرى لك ما ترى له فكيف بحجة من يظلمك ولا ينصفك وأما من لا عقل له فيرثي
بأدنى الامور بدلا عن اعلاها فلا يقيم له وزن في المعاملات ولا ينفذ اليه في التخصيص بالكرامات
(قوله ويركب) أي ذلك الاخ الذي لم تنصفه (قوله حدة السيف) أي طرفه القاطع (قوله أي
يتحمل الخ) أشار به الى انه لم يرد ركوبه حدة السيف المعنى الحقيقي بل المراد تحمل ما ذكره كأنه
قال ويركب ما هو بمنزلة القتل بالسيف (قوله من أن تنصفه) بفتح التاء والضم الظم والظلم والذل
وأشار بالشارح بقوله بدلا الى أن من البذل ويصح جعلها للتعليل أي من أجل ضمك أي ظلمك وذلك
له بعدم انصافك (قوله عن شفرة السيف) بفتح الشين المعجمة أي حدة القاطع وفي الكلام
حذف مضاف أي اذا لم يكن عن ركوب حدة السيف وأراد حدة السيف هنا الامور المشاقة التي هي
بمنزلة القتل مثل ما مر وقوله من حل بفتح الميم والحاء المبهمة له وبين ما زاي معجزة أي بعدد وانفصال
والمعنى ويركب الامور المشاقة التي تؤثر فيه تأثير السيف مخافة أن يلحقه الضيم والعار متى لم يجسد
عن ركوبها بعدا (قوله فندحك الخ) الفاء للتعليل أي وانما قلنا ان ابن الزبير فعل ذلك بقول
معن السابق لانه قد سكت الخ (قوله دخل على معاوية) أي وكان معاوية حاقدا عليه وعنده غط
منه (قوله لقد شعرت بعدى) بضم العين أي لقد شعرت شاعرا بعد علي بأنيك غير شاعرا أو بعد مفارقتي
ايالك فأنت قبل أن افارقك لم تقل شعرا وقد شعرت بعد مفارقتي شاعرا (قوله يا ابا بكر) كنية
لعبد الله بن الزبير (قوله فأشد قصيدة) انشدت بعدى المعنى يقال انشدت شعرا فندعه وله الاقول
هنا محذوف أي فأشد قصيدة (قوله لا وجل) من الوجع وهو الخوف وموضع على ان يناسب لانه
مفعول ادري وقوله واني لا وجل اعتراض وتقدم بالعين المعجمة بمعنى تصح بذكر بعضهم انه بالعين
المهمله من العدو والمنية الموت وأقول سبني على الضم لقطع عن الاضافة وفيه معناه كما في قبل
وبعد أي أقول كل شيء وحاصل المعنى ما ادري من الذي تغدو عليه المنية مناقيل الآخرة واني لاناف
ما يتبع من ذلك (قوله حتى أتتها) أي واستمرت على انشاد القصيدة حتى أتتها (قوله فأقبل
معاوية الخ) أي التفت اليه لانه معه في المجلس (قوله انما) أي البيت وقوله ألم تجترأ انما
لأن يقتضي أن عبد الله بن الزبير أخبر معاوية بذلك وهذا الاستفهام انكاري (قوله وبعد فمروا
الخ) هذا اعتذار من ابن الزبير في سرقة البيت ونسبها لنفسه يستظهره الحاضرون وقوله وأنا
احق بشعره أي ليكامل انصاده به ولا يخفى برودة هذا الاعتذار خصوصاً هو غير أخ له من النسب
(قوله وفي معناه) أي ومن قبلي في كونه مذموم ما وسرقة شخصه أن يدل الخ لان المراد في منزل منزلة
رد فيه فلازم أحدهما من التبع لازم فلا يخفى في الاطول ويحل ذلك ان لم يبدل التبدل للكلام
حسن صحيح أو موازنة أو زيادة فصاحة أو سلامة للشعر فان افاد ذلك ترجيح على الاصل وزاد عليه قبولاً
(قوله أن يبدل بالكلمات كلها) أي كافي بيت الخطيئة فانه بذات كلمات كلها وقوله أو بعضهم أي
كافي بيت امرئ القيس فانه قد بذات بعض كلماته (قوله دع المكارم البيت) مقول قول الخطيئة
وقوله ذرا لما ترأخ مقول ليقال وقوله دع المكارم أي دع طلبها المكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة
والبغية بكسر الباء وضمة الكا كذا في المختار بمعنى الحاجة والطلب وقوله الطاعم الكاسي أي الاسكل
المكسور والمعنى لست اهلا للمكارم والمعالى فدعها الغيرك واقنع بالعيشة وهي مطلق الاكل والستر
بالباس فانك تنال بلا طلب يشق كطاب المعالي (قوله لعلها) أي اطلبها فقد بدلت كل لفظ من
البيت الاول مرادفة فذر مرادف لدع والمآثر مرادف للمكارم ولا تذهب مرادف اقوله لا ترحل
وقوله اطلبها مرادف ابغيتها وابلس مرادف فادع والاسكل مرادف للطاعم والابلس مرادف

(ان كان يعقل ويركب حدة السيف) أي
يتحمل شدة أدنى نفسه تأثر السيف
وتقطعها تقطيعها (من أن تنصفه) أي بدلا من
أن تظلمه (اذا لم يكن عن شدة السيف) أي
عن ركوب حدة السيف وتحمل المشاقة
(من حل) أي بعدد فندحك أن عبد الله بن
الزبير دخل على معاوية فأشد قصيدته فندحك
فقال له معاوية لقد شعرت بعدى بالابكر
ولم يفارق عبد الله الجلس حتى دخل معني
ابن ابي ذر المزيقي فأشد قصيدته التي أولها
اعوذ بك ما ادري رائي لا وجل
على ايشادك والمنية أقول
حتى أتتها وفيها هذان البيتان فاقبل
معاوية على عبد الله بن الزبير وقال ألم تجترأ
انما قال انشدت شعرا فندعه واني لا وجل
من الرضاة وأنا احق بشعره (وفي معناه)
أي في معننى ما لم يعرفه النظم (ان يبدل
بالكلمات كلها أو بعضا ما يرادفها) يعني
انه أيضا مذموم وسرقة شخصه كما يتبين
في قول الخطيئة
دع المكارم لا ترحل ابغيتها
واقعد ما لك انت الطاعم الكاسي
ذرا لما ترأخ فادع المكارم
واجلس فانك انت الاسكل الابلس
قوله يستظهره الحاضرون ههنا في التبع
واتخذ مع قوله بعدى لا يخفى برودة هذا
الاعتذار فاعل فيه مستطابا ليجترأ به معجزة

للكاسي وأما قوله فانك أنت فذكر كور في البيت باللفظ وانما كان هذا من إبدال النكل لأن فانك
من الامور العائنه فالمراد ما عناه (قوله وقوفا) جمع راقف كشاهد وشهود من الوقف بمعنى الطيس
لا من الوقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور في البيت متعد مفعوله مطيع وصحي فاعله واتصافه
على الحال من فاعل نيك وعلى معنى لا اجل أي قضايتك في حال وقوف اصحابي مرصكم لاجل
قائلين لانهم لا شيء أي من فرط الحزن وشدة الحزن وتجدل أي اصاب صبرا جميلا أي وادفع عنك
الاسي بالتجمل أي الصبر الجميل (قوله لا تمك) هو بكسر اللام وما فيه هاء بك فتحها قال تعالى
ليهلك من هلك عن بينة (قوله فأورده طرفه) هو بفتح الطاء والراء المهملتين (قوله الا أنه اقام
تجمله مقام تجمل) فقد أبدل بعض الكلمات بغير ابدافه وتظهر هذا قول العباس بن عبد المطلب

وما الناس بالناس الذين عهدتهم * ولا الدار بالدار التي كنت تعلم

فقد أورده القرزوقي في شعره الا أنه أبدل تعلم بتعرف (تنبيه) يجري مجرى تبديل النكل أو البعض
بالمرادف في القبح تبديل النكل أو البعض بالضم مع رعاية النظم والترتيب وذلك لقرب تناول الضد
كما لو قيل في قول حسان بن ثابت رضي الله عنه في مدح آل البيت

بعض الوجوه كريمة أحسابهم * منهم الأنوف من الطراز الاول

سود الوجوه لئمة أحسابهم * ففلس الأنوف من الطراز الآخر

وشتم بشتم الشين جمع انهم من الشمس وهو ارتفاع قبة الانف مع استواء في أعلاه وهو صفة مدح
عند العرب والطرار العلم والمراد هنا المجده أي انهم من النخلة الاول في المجد والشرف (قوله اخذ)
يشتمل انه مصدر وهو اسم كان ومع تغيير خبرها وعليه قوله أو أخذ بعض اللفظ عطف على كان ويحتمل

انه فعل وهو خبر كان واسمها ضمير الشأن (قوله مع تغيير للنظم) محتمز قوله السابق من غير تغيير
لنظمه وقوله أو أخذ بعض اللفظ محتمز قوله كنه فهو على اللف والنشر المشوش (قوله أو أخذ
بعض اللفظ) أي سواء كان فيه تغيير للنظم أو لا (قوله اغارة) أي لانه اغار على ما هو

لغيره فغيره عن وجهه والمراد بتغيير النظم تغيير التاليف والترتيب الواقع بين المفردات (قوله
ومسحوا) لانه بدل صورة ما لا تغير بصورة أخرى والتاليف كونهما الواقع والمسخ في الاصل تبديل صورة
بما هو أفصح منها (قوله اما أن يكون الثاني) أي الكلام الثاني الذي هو متعلق بالأخذ (قوله

البلغ من الاول) أي من الكلام الاول المأخوذ منه والمراد بالبلاغة هنا ما يحصل به الحسن مطلقا
لا خصوص البلاغة المعروفة بدليل الامثلة (قوله كحسن السبك) المراد به الخلق عن التعقيد
اللفظي والمعنوي (قوله أو الاختصار) أي حيث يناسب المقام (قوله مقبول) أي فاغارة ومسح
مقبول لان تلك الزيادة أخرجه الى طرف من الابتداء (قوله كقول بشار) قبله

قالوا احرام تلاقينا فقلت لهم * ما في التلاقى ولا في غيره حرج

وبعد البيت وبعده

اشكروا الى الله هما لا يشارقني * وشركا في فؤادي الدهر تعتلج

(قوله من راقب الناس) أي من شاف منهم وترقب عقابهم كما قيل أو من راعاهم ومشى على
عزاجهم فيما يكرهون فيتركه رقبيا يمتعون فيقدم عليه (قوله لم يظفر بحاجته) لانه ربما كرهها
الناس فيتركها لاجلهم فتقوت مع شدة شوقه اليها (قوله وفاز بالطيبات) أي ومن لم يراقبهم

ولم يبال بهم فاز بالطيفر بالطيبات الحسية كالظفر بالعشوق والمعنوية كشفا غيظ النفوس بالأخذ
بالتأمل وهذا الذي لا يراقب الناس هو الفاتك أي الشجاع الذي عنده الجرأة على الاقدام
على الامور قتلا أو غيره من غير مبالاة بأحد (قوله انتهى) أي الم لازم لمطلوبه الحريص عليه من

غير مبالاة قتلا أو غيره فقول انشراح أي الشجاع تفسير لفاتك وقوله الحريص على القتل

وقيل قال امرؤ القيس
وقوفا بهما صبحي على مطيم
يتولون لا تمك اسبي وتجمل
فأورده طرفه في البيت الا أنه اقام تجمله مقام
تجمل (وان كان) اخذ اللفظ كله (مع تغيير
لنظمه) أي اطمم اللفظ (أو اخذ بعض اللفظ)
لا سكه (بمعنى) هذا الاخذ اغارة ومسحوا
ولا يخلو اما أن يكون الثاني بلغ من الاول
أو دون ذلك (فان كان الثاني أبلغ من
الاول لا يختصا به بفضيلة) لا توجد في
الاول كحسن السبك أو الاختصار أو الايضاح
أو زيادة معنى (فمدح) أي فالثاني مقبول
(لم يظفر بها جنة) وفاز بالطيبات الحريص
الانبيج *

أى له ولوع به تفسير للهج (قوله وقول سلم) يفتح السبب وسكون اللام المقب بالظاسر نفسرانه
في تحاربه لانه باع معصفا ورثه فاشترى بفضه عودا يضرب به كفى الأساس أو اشترى بفضه ديوان شعر كما
في الاطول (قوله من راقب الناس) أى من خاف وترقب عقابهم أو من راعاهم ودشى على مزاجهم
وقبل هذا البيت اهدى الى الشوق وهو حلو * اغنى في طرفه فتور

(قوله مات غما) أى لم يصل لمراده فيبقى منه وما من ذوات المراد ريشته عليه الفم كشدة الموت
فقد دل على ذوات الحاجة بموت الفم الذى هو أخص منه (قوله أو تميز) أى مات بغمه فيكون
من الاستناد للسبب قال في الاطول ومع صحة حمل الكلام على الحقيقة في المفعول لا يصار الى المجاز
الذى في التميز (قوله وقار الخ) الشاهد فيه مع قوله من راقب الناس بحيث اخذ به بعض اللفظ من

غير تميز (قوله أى الشدي الجراءة) أى فهو بمعنى الفاتك اللهم وهو أصح في المعنى وأخصر (قوله
فبيت سلم الخ) الحاصل أن المعنى في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس يفوز بالمرغوب فيه
ومن راقبهم فانه مطلوبه لكن بيت سلم أجود سبكاً لانه على المعنى من غير تامل لوضوحه وأخصر
لفظاً لان لفظ الجسور قائم مقام لفظي الفاتك اللهم كذا في ابن بعقوب وقرر بعنهم أنه انما

كان أجود سبكاً لانه ترتيب الموت على مراقبة الناس وأما بيت سلم أجود سبكاً لكونه في غاية البعد
عن موجبات التعقيد من التقديم والتأخير ونحو ذلك اه قال في المطول يروى عن ابى معاذ راوية
بشار أنه قال أنشدت بشاراً قول سلم فقال ذهب والله باني فهو أخف منه وأعذب والله لا أكلت
اليوم ولا شربت اه فلعل مراد الشارح بجودة سبك خفة السطوة وعذوبتها وتأمل ذلك (قوله
وان كن الثاني) أى وان كان الكلام الثاني وهو المأخوذ دون الكلام الاول وهو المأخوذ منه

وقوله في البلاغة أى في الحسن وليس المراد به ما يشبه الكلام الخ لوجودها في كل منهما (قوله
مذموم) أى لانه لم يحسنه شئ يشبهه أن يكون به مبتدع الحسن بل هو نفس الاول مع زيادة اسقاط
ما في الاول من الحسن (قوله كقول أبى تمام) هو الاصل وهو من بحر الكامل (قوله في مرثية
محمد بن حميد) برزة رويد أى حين استشهد في بعض غزوانه والمرثية بتخفيف الياء وقد نشد كما قيل
القصيدة التي يذكر فيها الرثاء أى محاسن الميت (قوله هيهات لا يأتي الخ) هيهات اسم فعل ماض
معناه بعد وقاعد محمد وفقد برة بعد اثبات الزمان بمثل ذلك المرثية بديل ما بعده وهو قوله لا يأتي
الزمان بفضله أو بعد نسباني له بديل ما قبله وهو قوله

أنسى أبانصر نسبتي اذا بدى * من حيث يتصرف الفتي ويقل

وقوله انسى احدى الهمزتين فيه محذوفة على نمط أقترى على الله كذا بالواو الاستدغام انصكاري
ويقل من الالف وهى الاعطاء (قوله ان الزمان بمنزلة الجليل) أى ان الزمان بجليل بايجاد مثله
في الماضي والمستقبل وهذه الجملة مستأنفة جوازا لسؤال مقدر كأنه قيل لما ذا لا يأتي الزمان بمنزلة
هل لانه بجليل مثله أو لا يستحالة فله فقال ان الزمان بمنزلة الجليل فالتأكيده هنا بان يكون المقام مقاسم

أن يتردد ويسأل هل يجل الزمان بمنزلة أو لم يجل بل استحالة ولما كان هذا معنى الكلام وهو يشعر
بإمكان المثل لكن منع من وجوده بجل الزمان أورد على أبى تمام أن الكلام قاصر وأن صوابه التعبير
بما يفيد امتناع وجود المثل لا بما يفيد إمكانه لانه منع من الوجود عارض وهو بجل الزمان وأجيب
بأن المراد بجل الزمان بوجود مثله امتناع وجوده على سبيل الكناية لان الجليل بالثبوت يستلزم انتفاء
عنه وجوده واذا انتفى عنه وجوده بقي امتناعه فصار حاصل المعنى ان الزمان لا يأتي بمنزلة لا امتناع
وجوده في الماضي والمستقبل ونسبة التأثير الى الزمان من الموحدة لا تنصرف لان المراد به ما يتلوه

بالفعل وضم الزمان بالجليل ومع ذلك لا يضر من الموحدة أيضاً لانها بمنزلة الاساقول المكتوب

(وقول سلم) بعده (من راقب الناس مات غماً) أى سزاؤه ومفعول له أو تميز (وقار الخ) أى الشدي الجراءة فيه (وان كان الثاني) أى دون الاول في البلاغة (قوله كقول أبى تمام) هو الاصل وهو من بحر الكامل (قوله في مرثية محمد بن حميد) برزة رويد أى حين استشهد في بعض غزوانه والمرثية بتخفيف الياء وقد نشد كما قيل القصيدة التي يذكر فيها الرثاء أى محاسن الميت (قوله هيهات لا يأتي الخ) هيهات اسم فعل ماض معناه بعد وقاعد محمد وفقد برة بعد اثبات الزمان بمثل ذلك المرثية بديل ما بعده وهو قوله لا يأتي الزمان بفضله أو بعد نسباني له بديل ما قبله وهو قوله

محمد بن حميد
هيهات لا يأتي الزمان بمنزلة
ان الزمان بمنزلة الجليل

وهو يتم على اكتسابه شرعا وطبعيا وما نزل منزلته كهو (قوله وقول أبي الطيب) هو المأخوذ
(قوله أعدى الزمان سخاؤه) أي سري سخاؤه إلى الزمان والاعداء أن تجاوز الشيء من صاحبه
إلى غيره (قوله فسحابه) أي جناد الزمان بذلك المدح (قوله كذا ذكره ابن جني) أي
في شرحه ليدوان أبي الطيب وعلى ما ذكره من كون المعنى أن الزمان طرأ عليه سخاء المدح قبل
وجوده فسحابه على الدنيا يلزم عليه أن يكون سخاؤه الذي لم يوجد موسرا فبالعدوى وهذا غلو لما مر
من أن المبالغة إذا كانت غير ممكنة عقلا وعادة كانت غلو أو مبالغة وهذا كذا فهو مثل قوله
وأخذت أهل الشر حتى أنه * تخالف النطق التي لم تخلق

(قوله وأخرج من العدم الخ) نفسه لقوله فسحابه وقوله ولولا سخاؤه أي الزمان وقوله الذي
استفاده منه أي من المدح وقوله ليجلي أي الزمان وقوله به أي بالمدح (قوله وقال ابن فورجة)
أي في شرحه ليدوان المذكور وفورجة ينضم الفناء وقتها وحاصل الخلاف بين الشيخين أن قوله
فسحابه معناه على ما قال ابن جني بخلافه على الدنيا بإيجاده من العدم وعلى ما قال ابن فورجة بخلافه
على وأظهره في وجهه عليه وكذا قوله ولقد يكون به الزمان بخلافه أي على باظهاره إلى وجهه عليه
أو بخلافه على الدنيا بإيجاده من العدم (قوله فامد) الأولى غير مقبول لغلوه إذ ليس بغاصد إلا أن
يقال غير المقبول عند المثناء فامد عندهم (قوله لأن سخاء غيره موجود) بإضافة سخاء لما بعده أي لأن
سخاء شخص غيره وجوده فسحابه اسم أن وقوله لا يوصف خبرها وقوله بالعدوى أي بالسريان للغير (قوله
وانما المراد الخ) أي وانما المراد أن المدح كان موجودا سخيا وكان الزمان بخلافه بالمدح على أي
باظهاره إلى وجهه أي له فلما أعدى سخاؤه الزمان سخا الزمان بذلك المدح على بمعنى إليه وهذا قوله
فالموصوف بالعدوى ليس سخاء شخص غير موجود بل سخاء شخص موجود (قوله فالمصراع الثاني)
أي من بيت أبي الطيب (قوله على كل الخ) متعلق بأخوذ أي سواء قلنا أن معنى مصراع أبي الطيب
أن الزمان بخلافه بإيجاد ذلك المدح أو بإيصاله إلى الشاعر (قوله إذا لا يشترط الخ) جواب عما يقال أن
المصراعين بينهما علة فخرية وذلك لأن معنى مصراع أبي تمام أن الزمان بخلافه بوجوده مثل المدح
المرئي ومعنى مصراع أبي الطيب أن الزمان بخلافه بإيجاد ذلك المدح أو بإيصاله إلى الشاعر فالعقل
في الأول متعلق بالناس وفي الثاني متعلق بنفس المدح وإذا كان المصراعان متغايرين فكيف يكون
أحدهما مأخوذا من الآخر (قوله عدم تغاير المعنيين أصلا) أي بالكيفية وعدم تغايرهما بالكيفية
هو اتحادهما فكأنه قال إذا لا يشترط في هذا النوع من الاختلاف اتحاد من كل وجه بل يكفي الاتحاد
من بعض الوجوه كما هنا لأنهم ما شتركان في أصل الفعل وإن اختلفا من جهة متعلقة (قوله والا
لم يكن مأخوذا منه) أي مع أن المصنف جعله مأخوذا منه (قوله أيضا) أي كما لا يكون مأخوذا منه
على تأويل ابن فورجة (قوله لأن أتمام الخ) أي فهناك مغايرة بحسب الظاهر وإن كان لا مغايرة
بحسب المراد وذلك لأن فعل الزمان مثله في بيت أبي تمام كناية عن بخلافه بكم تقدم كذا قرر شيخنا العدوى
وهو تعديل لقوله إذا لا يشترط الخ (قوله ولكن مصراع أبي تمام الخ) استدراك على قوله فالمصراع
الثاني أي من بيت أبي الطيب مأخوذ من المصراع الثاني من بيت أبي تمام وحاصله أن قول أبي الطيب
ولقد يكون به الزمان بخلافه مأخوذ من قول أبي تمام أن الزمان بخلافه ليجلي وظاهر أن الأول أحسن
من الثاني لأن الثاني عبر بصيغة المضارع والمناسيب صيغة الماضي وإن يقال ولقد كان به الزمان بخلافه
كما دل عليه الجملة الأخيرة من الأول لأن أصلها الدلالة على الوقوع مع زيادة فادته الدوام والثبوت
الشامل للمضي وأيضا المراد أن الزمان كان بخلافه حتى أعده سبحانه فلا تناسب المضارعة إذا لمعنى
لكنونه جاد به الزمان وهو بخلافه في المستقبل لأنه بعد الجود به خرج عن قدره فيه إن قلت المعنى
وإن كان على الماضي إلا أنه عدل لأنه مستقبل فصدقنا سقرا وأصل كناية أفعال الماضية كما تقرر في أمثاله

وقول أبي الطيب أعدى الزمان سخاؤه
يعني تعالم الزمان منه السخاء وسري سخاؤه إلى
الزمان (فسحابه) وأخرج من العدم الخ
الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاده منه ليجلي
به على الدنيا واستقام لنفسه كذا ذكره ابن
جني وأما ابن فورجة هذا تأويل غاصد لأن
سخاء غيره وجوده لا يوصف بالعدوى وإنما
المراد سخاؤه على وكن بخلافه على فلما
أعداه سخاؤه أسعدنا بنفسه البدر هدايتي
له لما أعدى سخاؤه (وقوله يكثر كونه
الزمان بخلافه) فالمصراع الثاني مأخوذ
من المصراع الثاني لا يتمام على كل من
تفسري ابن جني وابن فورجة إذا لا يشترط
في هذا النوع من الاختلاف عدم تغاير المعنيين
أما إذا فخرية البهجة والآن لم يكن مأخوذا
منه على تأويل ابن جني وأما الطيب بنده
عاق الفعل فبمثل المصراع أبي تمام أجود
بما كان قول أبي الطيب ولقد يكون بالخط
المصراع لم تقع موقعا إذا المعنى على الماضي

قلت لما لم يحصل بخل الزمان بعد اعداء سخائه اياه لم يحسن حبل المضارع على الاسقرار ولا على حكاية
الحال الماضية اه فترى (قوله فان قيل) أى فى الجواب عن كون بيت أبي الطيب دون بيت أبي
تمام وحاصل ما لا نسلم أن بيت أبي الطيب دون بيت أبي تمام لأن كلام أبي الطيب على حذف مضاف
أى وانقد يكون بهلاك الزمان بخيلا وهلاكه استقبالي وحديثه فالتعبير بالمضارع واقع في موقعه
(قوله والزمان وان سحاب وجوده الخ) جواب عما يقال ان السخاء بالثاني هو بخله للتغير والزمان اذا
سحابه فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسبح بهلاكه أو يخل وحاصل الجواب أننا نسلم أن ايجاده
لم يبق في تصرفه بعد السخاء به لما فيه من تحصيل الحاصل وأما فنتوه فهو بوقى بعد في تصرفه فلا
أن يسبح بهلاكه وأن يخل به فتنى الشاعر ذلك (قوله باق بعد) أى بعد وجوده في تصرفه أى ذلك
أن يسبح بهلاكه وأن يخل به فتنى الشاعر ذلك والحاصل أن ايجاده واعداده كأيدي الزمان فخصا
بأيجاده ولم يسبح باعداده قطا كونه سببا لصلاح الدنيا (قوله قلنا هذا) أى تقدير المضاف المذكور
(قوله لاقرينة عليه) أى فلا يصح وبعد صحة الخ (قوله لاستغناءه عن مثل هذا التكلف) فعلى
تقدير التحسين بما ذكر لا يخرج به عن المنصولية (قوله وان كان الثاني هذا أى مثل الاول) أى
في البلاغة (قوله فالثاني أبعد من الذم) أى حقيق بأنه لا يذم فأنقل التفضيل ليس على باب وانما
قلنا هكذا لأن ظاهر العبارة يقتضي أن هنالك بعيدا من الذم وهذا أبعد منه وليس كذلك (قوله
دليلا) مفعول بعد الاول ومفعول الثاني محذوف أى لها وقوله الا فراق استغناء عن قوله دليلا
وقوله على النفوس متعلق بدليلا معنى طرقتا في الكلام حذف مضاف والمعنى لو تغيرت المقية
في وصولها لاهل النفوس لم يتغيرها طرقتا بوصولها لذلك الفراق الاحتمال (قوله لولا منازعة
الاحتمال) أى موجودة (قوله وهو حال من سبلا) لأنه في الأصل مفعلة لها فلما تقدم صار حالا كما أن
قوله الى أرواحنا كذلك إذا المعنى سبلا مسلكا الى أرواحنا وقيل انشجع اوقات وهو فاعل وجدت
أضيفت للمنايا والتهات البعثة المطبقة في أقصى سقف الخلق فكانت تقول ما وجدتم المنايا التي شأنها
الاعتقال به الى أرواحنا سبلا فطلق التهات وأراد القم علاقة المجاورة (قوله فقد أخذ المعنى كله)
أى فقد أخذ أبو الطيب في بيته معنى بيت أبي تمام بقامه وذلك لأن محصل معنى البيتين أنه لا دليل
لأمنية على النفوس الا فراق أما الاول فواضح وأما الثاني فلا بد من حسنه أن منازعة الاحتمال
لولاها ما اتصلت الأمنية بالأرواح فيفهم أن المواعلة مانعة من الوصول للأرواح وحينئذ لا دليل
ولا طريق لتوصل اتصال الأمنية بالأرواح الا فراق فبما يقال ان في بيت أبي تمام الحصر دون بيت
أبي الطيب فيكون الاول أبلغ من الثاني لا عبرة به وظاهر ما قلناه الخارج ان ابا الطيب أخذ المعنى كله
مع بعض اللفظ لأنه أخذ بلفظ الأمنية والفراق والوجدان وبقول النفوس بالأرواح وان البيتين
متساويان في البلاغة فلذا كان الثاني غير مذموم (قوله وان أخذ المعنى وحده) أى دون
شي من اللفظ وحده اعطف على قوله فان أخذ اللفظ فهو شروع في الضرب الثاني من الضاع من
الاخذ والصرف (قوله من أم اذا قصد) أى لأن الشاعر يقصد الى أخذ المعنى من لفظ غيره
(قوله وأمله) أى وأصل الامام مأخوذ من ألم بالانزال اذا نزل به فالألم في أصل اللفظة معناه
الانزال ثم أريد منه سببه وهو القصد مما هنا لأن الشاعر قد قصد أخذ المعنى من لفظ غيره
(قوله وهو) أى الخ في اللغة كسط الجلال الخ وقوله فكانت مرتب على محذوف أى واللفظ
للمعنى بمنزلة الجدل فكأن الشاعر اثبت في الذي أخذ المعنى شعر الانزال كسط من ذلك المعنى جلدا
والس ذلك المعنى جلدا آخر (قوله فان اللفظ الخ) أى وانما استعان اللفظ بالمعنى بمنزلة الجدل
لأن اللفظ يوجه فيه كونه كالاساس للمعنى من جهة الاشتغال عليه بالالفة (قوله وهو) أى
الكلام الذي تعاقب الاستدعاء (قوله أى مثل ما يسمى اعادة) أى مثله في الانقسام الى ثلاثة

فان قيل المراد لقد يكون الزمان بخيلا بهلاكه
أى لا يسبح بهلاكه قط اعلاه بأنه سبب اصلاح
العالم والزمان وان سحاب وجوده وبذلك لا غير
لكن اعداده واقفاؤه باق بعد في تصرفه قلنا
هذا تقدير لاقرينة عليه وبعد صحة قصره
أبي تمام أجود لاستغناءه عن مثل هذا
التكلف (وان كان الثاني) (مثلا) أى مثل
الاول (فأبعد) أى فالثاني أبعد (من الذم
والفضل لا قول) أقول أى تمام لو حار أى
تغير في التوصل الى اهلال النفوس (من ناد
المنية) أى الطالب الذي هو المنية على انها
اضافة بيان (لم يجد) * الا الفراق على
النفوس دليلا
لولا منازعة الاحتمال ما وجدت
لها المنيا الى أرواحنا سبلا
الضمير في الامنية وهو حال من سبلا والثاني
فاعل وجدت وروى يد المنايا فقد أخذ
المعنى كله مع لفظ الأمنية والفراق والوجدان
وبدل بالنفوس الأرواح (وان أخذ المعنى
وحده) أى هذا الاخذ (المأمله) من ألم
اذا قصد وأصل من ألم بالانزال اذا نزل به
(وسلما) وهو كسط الجلد عن الشاة ويحوها
فكانت كسط عن المعنى جلدا وألمه
جلدا آخر فان اللفظ لأمنه في بمنزلة اللباس
(وهو ثلاثة أقسام كذلك) أى مثل ما يسمى
اعادة وسببا

أقسام وأن تلك الأقسام الثلاثة عن الأقسام الثلاثة المقدمة (قوله لأن الثاني إما أن يبلغ من الأول) أي فيكون معدوماً وقوله أو دونه أي أو دون الأول في البلاغة فيكون مذموماً وقوله أو مثله أي مثل الأول في البلاغة فيكون بعيداً عن الذم (قوله ضمير الشأن) أي مبتدأ أول والصنع بمعنى الاحسان مبتدأ ثان والجملة الشرطية خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر ضمير الشأن أي الشأن هو أن الاحسان أن يجعل خبره وان تأخر فقد يكون تأخيره أنفع (قوله وان يرث) من راث يرث أي يؤول وتأخر ومنه قوله هم أمهله ريثما فعل كذا أي ساعة فعله (قوله أي يطر) يفتح أوله وسكون ثانيه ونهم ثالثه وبعده هم زمن يطر يطرأ إذا تأخر (قوله والاحسن أن يكون هو عائداً إلى حاضر) أي يفسره قوله الصنع الذي جعل خبراً عنه وإنما كان هذا الاحتمال أحسن من الأول لأن كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع إفادة هذا الأعراب ما يفيد الأول من الإجمال والتفصيل ومع كونه أفيد لتعدد الحكم فيه إذ فيه الحكم بأن ذلك المتعقل هو الصنع والحكم بأن الصنع من صفته ما ذكره قاله سم قال يس وقوله أنه ضمير الشأن خلاف الظاهر أي لأنه مخالف للقياس من جهة أوجه عوده على ما بعد لزوماً وأن يفسره لا يكون الاجتهاد وأنه لا يتبع بتابع وأنه لا يعمل فيه إلا ابتداء أو أحسنوا حقه وأنه ملازم للأفراد (قوله إلى حاضر في الذهن) وهو الموعود به (قوله وهذا قول الخ) أي وهذا الأعراب على الاحتمال الثاني كالأعراب الدكاكين في قول أبي العلاء فإن الضمير فيه عائداً على متعقل في الذهن يفسره ما بعده الخبر عنه ولا يصح أن يكون ذلك الضمير ضمير الشأن لأن الخبر الواقع بعده مفرد وضمير الشأن إنما يضر عنه بجملة والخاص أن الضمير في بيت أي تمام يحتمل أن يكون ضمير الشأن ويحتمل أن يكون عائداً على متعقل في الذهن وأما في بيت أبي السلاء فيتمين أن يكون عائداً على متعقل في الذهن ولا يجوز أن يكون ضمير الشأن لأن ما بعده لا يصلح للغيرية عنه فهو نظير البيت الأول على الاحتمال الثاني فيه (قوله ما لم يخال) ما زائدة وبفتح أوله وضم ثانيه من لم يلم كتر ذير بمعنى نزل وحصل وضمير لم للهجر أي حتى إذا لم يحصل من هذا الذي يهجر نأفوه وخال لأنه لعدم الاعتبار به بتزلة العدم الذي هو خيال (قوله وبعض صدور الخ) أي أنا لم تل من الذي هجر ناحق الصدود لا نال لقاء لا تظنة ولا ماسماً والصدود قديعة وصلاً بالنسبة لهذا الهجر (قوله الرائعة) أي المترابطة والممارسة لصناعة الأعراب (قوله ومن الخير بطء سبيك عنى) أي لا تبطأ وعدم سرعته يدل على كثرة كماله كالحجاب فإنه لا يسرع منها إلا ما كان خالياً عن الماء وأما السحاب التي فيها ماء فإنها بطيئة المشي (قوله الجاهم) بفتح الجيم كافي الأطول (قوله فتي بيت أبي الطيب زيادة بيان) أي لله معنى المقصود وهو أن تأخير العطاء يكون خيراً وأنفع والحاصل أن البيتين اشتركا في المعنى وهو أن تأخير العطاء يكون خيراً وأنفع لكن بيت أبي الطيب وهو المتأخر منهما أجود لأنه زاد حسناً بضمير المتكلم له بالسحاب فكأنه دعوى بالدليل إذ كأنه يقول العطاء كالحجاب فكأنه بطئ السبر من السحاب أكثر نفعاً من سريعتها وهو الجاهم فكذلك عطاء أولك بطيئاً أكثر نفعاً من سريعتها فكأن تأخير عطاءك أفضل من سرعته وقد يقال إن البطء في السحاب خلاف البطء في العطاء لأن البطء في السحاب في سيره وفي العطاء في عدم ظهوره على أن البيت الأول يفيد أن البطء أنفع في بعض المواضع دون بعض فيكون من الممدوح نارة خيرة أو نارة لا يكون والثاني يفيد أن البطء من الممدوح لا يكون الأخيراً وهو أكثر كذا في المدح وحينئذ فالبيتان متقاربان في المعنى فلا يصح التمثيل بهما تماثل (قوله وهو أن يكون الثاني دون الأول) أي وهو أن يكون الكلام الثاني المأخوذ دون الكلام الأول المأخوذ منه في البلاغة والحسن (قوله كقول الصنري) هذا هو القول الأول (قوله أي المجلس) أي الممتلئ بأشراف الناس (قوله المتفخ) أي المصنئ

لأن الثاني إما أن يبلغ من الأول أو دونه أو مثله
(أقولها) أي أول الأقسام وهو أن يكون
المتأخر بأبلغ من الأول (كقول أبي تمام هي)
ضمير الشأن (الصنع) أي الاحسان والصنع
مبتدأ خبر الجملة الشرطية أعني قوله
(ان يجعل خبره وان يرث) أي يطرأ
(فليرث في بعض المواضع أنفع)
والاحسن أن يكون هو عائداً إلى حاضر
في الذهن وهو مبتدأ خبر الصنع والشرطية
ابتداء كلام وهذا كقول أبي العلاء
هو الهجر حتى ما لم يخال
وبعض صدور الأعراب لطيف لا يكاد يتبع له
وهذا نوع من الأعراب لطيفة الأعراب
الألاذهات الرائعة من جهة الأعراب
(وقول أبي الطيب ومن الخير بطء سبيك أي
تأخر عطاءك عنى) أي أسرع السحاب في السير
الجاهم) أي السحاب الذي لا ماء فيه وأما
ما فيه ماء فيكون بطيئاً ثقيل المشي
فكذلك حال العطاء فتي بيت أبي الطيب زيادة
بيان لأشتماله على ضرب المتكلم بالسحاب
(وتأنيها) أي ثاني الأقسام وهو أن يكون
الثاني دون الأول (كقول الصنري وإذا
تأني) أي أبلغ (في السدى) أي في المجلس
كلامه السدى كقول المتن

من كل ما يشبهه والمصقول في الاصل معناه المجاز ففسر الشارح له بالنقح تفسير مراد (قوله أي
 حسبت لسانه من عضبه) أي ظننت أن لسانه ناشئ من سيفه القاطع أو أن من زائدة أي ظننت
 أن لسانه سيفه القاطع فشبه لسانه بسيفه بجماع التأني (قوله وقول أبي الطيب) هذا هو
 القول الثاني (قوله في النطق) أي في حالة النطق أو عند النطق في الكلام حذف مضاف
 أو أن في بمعنى عند وكذا يقال في قوله في الطعن (قوله قد جعلت على رماحهم) أي قد جعلت
 خرصانا على رماحهم عند الطعن أي الضرب بالقنا (قوله بالضم والكسر) أي في المقرد وكذا
 في الجمع (قوله وهو السنان) أي لأن خرصان الرماح استنها كما أن خرصان الشجر أغصانها (قوله
 والنفاذ) عطف تفسير (قوله فيبت الجعري) أبلغ حاصله أن كلاما من البيتين تضمن تشبيه اللسان
 بالآلة الحرب في النفاذ والمضاء وإن كانت الآلة المستبرة في الأول السيف والآلة الممتدة في الثاني الرمح
 ولكن بيت الجعري أجود لأنه نسب فيه التأني والصفاة لكلام وهما من لوازم السيف على حد
 المنية والافتقار فكان في كلامه استعارة بالكناية فازداد هذا حسنا بخلاف بيت أبي الطيب
 وتقرير الاستعارة المذكورة أن يقال شبه الكلام بالموجب للتأثير المضاء والنفاذ في النفوس بالسيف
 الموجب للتأثير من الجذو والقطع وطوى ذكر التشبيه بذكر الهمزة كشيء من لوازمه وهو التأني
 والصفاة على طريق الاستعارة بالكناية وإثبات التأني تشبيها والصفاة ترشيع لأن مجموعهما
 تخيل كما هو ظاهر الشارح لأن التخييل لا يكون الا واحدا ويريد بيت الجعري على بيت أبي الطيب
 أيضا بأن فيه حسب التي لظن وهي أقوى في الدلالة على التشبيه من كان على أن في بيت أبي الطيب
 قطبان من جهة أخرى وهو أن المتبادر من كلامه أن أسنتهم قطعت وجعلت خرصانا وفيه من القبح
 ما لا ينبغي (قوله لكلام أي اللذين أثبتهم لكلام) قوله بجزلة الاظفار للمنية أي بجزلة الاظفار
 التي أثبتت للمنية (قوله ولزم من ذلك) أي من إثبات التأني والصفاة لكلام لأن التخييلية
 والمكنية متلازمان على ما سبق (قوله وهو استعارة بالكناية) التخييل تشبيه بناء على مذهب المصنف
 في الاستعارة بالكناية أو السلف بناء على مذهب القوم فيها (قوله مثل الأول) أي في البلاغة
 (قوله كقول الاعرابي) هذا هو الكلام الأول والثاني قول الشجع الاعرابي (قوله ولما كان
 الفتيان مالا) أي لم يكن المدح أكثر الاقران مالا (قوله ربح الباع والذراع) الرحب
 الواسع والباع قدره اليدان والذراع من طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى (قوله أي
 سبي) أي فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الملابس بكسر الباء وهو سعة الباع والذراع على
 الملابس بتخييلها وهو أثر المعطى لأن الباع والذراع بهما يحصل المعطى عند قد دفعه فإذا اتسع
 كثير مالا فلا يثبت السعة الكثيرة عند الاعطاء فأطلقت السعة على الكثيرة تلك الملابس مع القرينة
 (قوله وقول الشجع) أي في مدح جعفر بن يحيى البرمكي (قوله الضمير للملك) أي في البيت
 السابق وهو بروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع أي يقصد الملوك
 غاية التي بلغها في الكرم والحال أنهم لا يصنعون من المعروف والاحسان كما يصنع (قوله في الغنى)
 أي في المال (قوله أوسع) أي من معروفهم (قوله فاليبتان ممتثلان) أي لاتفاقهما على افادة
 أن المدح لم يزد على الاقران في المال ولكنه فاقهم في الكرم ولم يخص احدهما بفضيلة عن الآخر
 فلذا كان الثاني بعيدا عن الذم (قوله ولكن لا يعجبني معروفه أوسع) أي وحيث أن فاليبتان
 ليسا متماثلين بل الأول أبلغ فتشبه المصنف بهذين البيتين لتسم الثابت ويتم وجود عدم الاعجاب
 أن ارجحهم ذراعا على صفة الكرم بطريق الخصار خلاف معروفه أوسع فانه يدل على ذلك
 بطريق الحقيقة فاليبت الأول قد ازداد بالجار حسنا وقيل وجه كونه لا يعجبني أن المعروف قد يعبر به
 عن الدبر أي الشيء المعروف منه وهو الدبر أوسع رتبة بهد لأن الكلام ابلغ لا يعبر به الاستعارة

(خات) أي حسبت (لسانه من عضبه) أي
 سيفه القاطع (وقول أبي الطيب
 كان أسنتهم في النطق قد جعلت
 على رماحهم في الطعن خرصانا)

جمع خرص بالضم والكسر وهو السنان بعينه
 أن أسنتهم عند النطق في المضار والنفاذ تشابه
 أسنتهم عند الطعن فكان أسنتهم جعلت
 أسنة رماحهم فيبت الجعري أبلغ لما
 في لفظي تأني والمصقول من الاستعارة
 التخييلية فان التأني والصفاة لكلام بمنزلة
 الاظفار للمنية ولزم من ذلك تشبيه كلامه
 بالسيف وهو استعارة بالكناية (ومأثرا)
 أي ثابث الاقسام وهو أن يكون الثاني مثل
 الأول (كقول الاعرابي) أبي زياد

(ولما كان أكثر الفتيان مالا
 ولكن كان ارجحهم ذراعا)
 أي اسخا هم يقال فلان ربح الباع
 والذراع ورجبهما أي سبي (وقول الشجع
 وليس أي المدح ربح الباع
 والذراع ربح الباع يعني جعفر بن يحيى
 (باربعهم) الضمير للملك (في الغنى) ولكن
 معروفه أي احسنه (أوسع) فاليبتان
 متماثلان جدا ولكن لا يعجبني معروفه أوسع

(قوله وأما غير الظاهر) أي وأما الأخذ غير الظاهر وهو ما يحتاج لتأمل في كون الثاني مأخوذاً من الأول إذا علمت ضابطه تعلم أن المثال الآتي في التشابه ينبغي أن يجعل من الظاهر لأن ادراكه كون الثاني أصلاً الأول ظاهر لا يحتاج لتأمل ولم ينقسم المصنف غير الظاهر إلى الابلغ والادنى المذموم والمساوي في البلاغة البعيد عن الذم لأن أقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث الأخذ فإن اعتبرها رد من جهة أخرى خارجة عن معنى الأخذ كانت غير مقبولة (قوله فنه أن يشابه المعنيان) أي فأقسامه كثيرة ذكر المصنف منها خمسة كلها مقبولة القسم الأول منها أن يشابه المعنيان أي معنى البيت الأول المأخوذ منه ومعنى الثاني المأخوذ أي من غير نقل للمعنى لمحل آخر فصار ما بعده (قوله أي حاجة) أي تريد منها منهم (قوله لحاشيه) بضم اللام وكسر هاء فاعل جمع لحية بفتح اللام وكسر هاء (قوله سراء ذوالعمامة الخ) أي لأن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف فلا مقاومة للرجال منهم على الدفع عن النساء منهم فقوله سواء الخ جملة مستأنفة في معنى العلة والعمامة بالكسر تطابق على المغفر وعلى البيضة وعلى ما يلبس على الرأس وجاء على الأقاين ابلغ وعلى الثالث أوفق بقوله والخمار (قوله وقول أبي الطيب) أي في مدح سيف الدولة جدان وخضوع بني كلاب وقبائل العرب له (قوله قادة) أي ربح وقوله خضاب أي صبغ الحناء والبيت الأول أي بيت جرير هو المأخوذ منه وبيت أبي الطيب هو الثاني المأخوذ والبيتان متشابهان في المعنى من جهة إفادة كل منهما أن الرجال لهم من الضعف مثل ما للنساء إلا أن الأول أفاد التساوي والثاني أفاد التشبيه والاول عبر عن النساء بذوات الخمار وعن الرجال بذوى العمامة والثاني عبر عن النساء بذوات الخضاب وعن الرجال بذوى النقاة في اكفهم والاول أيضاً جعل ذلك التساوي علة لعدم منعهم تناول الخواص منهم بخلاف الثاني (قوله واعلم الخ) هذا دخول على كلام المصنف الآتي (قوله اختلاف البيتين الخ) فيجوز أن يكون أحد البيتين تغزلاً والآخر مدحاً أو هجاءً أو افتخاراً أو رثاءً (قوله تشبيهاً) التشبيبه ذكر أوصاف المرأة بالجمال وفي بعض النسخ تشبيهاً يقال نسب ينسب بكسر سين المضارع إذا تشبب بامرأة أي تغزل بها ووصفها بالجمال والمراد هنا من الأمرين ذكر أوصاف المصنف مطلقاً ذكر أو أنثى (قوله ونحو ذلك) أي ويجوز اختلافهما بنحو ذلك كالاختلاف في الوزن والقافية (قوله المختلس) أي الذي اختلسه وأخذ من كلام غيره (قوله فقيره عن لفظه ونوعه) أي فقير لفظه وصرقه عن نوعه كالمدح أو الذم أو الافتخار أو الرثاء أو الغزل (قوله وإلى هذا أشار بقوله) أي وإلى هذا القسم وهو نقل المعنى من نوع من هذه الأنواع لنوع آخر أشار الخ ووجه الإشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى إلى محل آخر وهذا صادق بأن ينقله من التشبيبه إلى أحد المذكورات (قوله أن ينقل المعنى إلى محل آخر) بأن يكون المعنى وصفاً وينقل من موصوف لوصوف آخر كقوله ستر الدم من القتلى إلى السيف في المثال الذي ذكره المصنف أو يكون المعنى مدحاً فينقل للهجاء أو الرثاء أو الهكس (قوله فأشرقف الدماء عليهم) أي فظهرت الدماء عليهم ملازمة لاشراق شعاع الشمس وأنى بقوله مجزة لثني ما يودهم من غلبة الاشراق عليهم حتى صارت بلون البياض (قوله فكأنهم لم يسلبوا) أي فلما استروا بالدماء بعد سلبهم صاروا كأنهم لم يسلبوا لأن الدماء المشرقة عليهم صارت ساترة لهم كاللباس المعلوم وهذا البيت هو المنقول عنه المعنى وبيت أبي الطيب الآتي هو المنقول فيه المعنى (قوله النجيع) هو الدم المائل إلى سواد (قوله وهو مجزء الخ) أي والحال أن السيف خارج من غمده (قوله فكأنما هو مغمود) أي فصار السيف لما ستره النجيع الذي له شبهه بأن الغمد كأنه مغمود أي مجعول في الغمد (قوله فنقل المعنى) أي وهو ستر الدم كاللباس من القتلى إلى السيف أي لأنه في البيت الأول وصفهم بأن الدماء سترتهم كاللباس ونقل هذا المعنى لوصوف آخر وهو السيف فوصفه بأنه ستر الدم كستر الغمد (قوله أشمل) أي أجمع

(قوله)

(وأما غير الظاهر فنه أن يشابه المعنيان)
أي معنى البيت الأول ومعنى البيت الثاني (قوله جريفة لا يمنعك من أرب) أي حاجة (لحاشيه) (جمع لحية يعني كونهم في صورة الرجال سواء ذوالعمامة والخمار) يعني أن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف (وقول أبي الطيب) ومن في كفهم منهم قناعة (كن في كفهم منهم خضاب) واعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين اختلاف البيتين تشبيهاً ومدحاً وهجاءً وافتخاراً ونحو ذلك فإن الشاعر إذا قصد إلى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغيره عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته وإلى هذا أشار بقوله (ومنه) أي من غير الظاهر (أن ينقل المعنى إلى محل آخر) قول الجعفي (سلبوا) أي سلبوا (فأشرقف الدماء عليهم) (وهو مجزء) عن غمده فكأنما هو مغمود لأن الدم اليابس ينزله غمده فنقل المعنى من القتلى والجرحى إلى السيف (ومنه) أي من غير الظاهر (أن يكون معنى الثاني أشمل)

(قوله لانهم) أي بني تميم وقوله يقومون مقام كلهم أي مقام كل الناس فقد أفاض جري هذا الكلام أن بني تميم ينزلون منزلة الناس جميعا في الغضب (قوله وقول أبي نواس) بينهم النون والهمز أي قوله لهارون الرشيد لما سجن الفضل البرمكي وزيره غير أنه حين سمع عنه التناهي في التكبر مشيرا إلى أن الفضل شيئا مما في هارون وأن في هارون جميع ما في الفضل وما في العالم من الخصال مباينة وقبل البيت

قولا لهارون امام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد

انت على ما فيك من قدرة * فليت مثل الفضل بالواجد

ليس على الله بمسئور * الخ

روى أن هارون لما سمع الايات اطلق الفضل من السجن والاحتفال الاجتماع والحاشد بالاشين بالجمعة الجامع وقوله مثل الفضل مفعول الواجد أي لا تجد مثل الفضل في خدمتك وطاعتك (قوله أن يجمع العالم) أي صفات العالم الكونية وهذا البيت اشمل من الاول لأن الاول جعل بني تميم بمنزلة كل الناس الذين هم بعض العالم والبيت الثاني جعل الممدوح بمنزلة كل العالم الذي هو اشمل من الناس لأن الناس بعض العالم (قوله وغيرهم) أي من الملائكة والجن واعلم أن الرواية الصحيحة ليس على الله بدون واو قبل ليس وهو من بحر السريع مستفعلن مستفعلن فاعلان فدخله حذف السبب فصار فاعلان وفي بعض النسخ وليس بالواو قبل ليس ففيه من العيوب الخزم وهو زيادة مادون خمسة أحرف في صدر الشطر (قوله أن يكون) أي يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول. وذلك كأن يقرر البيت الاول حب اللوم في المحبوب لعلة و يقرر الثاني بغض اللوم في المحبوب لعلة أخرى فيكون التناقض والتنافي بين البيتين بحسب الظاهر وان كانت العلة تنفي التناقض لانها مسلمة من الشخصين فيكون الكلامان معا غير كذب ومعلوم أن من كانت عنده العلة الاولى صح الكلام باعتبارها ومن كانت عنده الثانية صح الكلام باعتبارها فالتناقض في ظاهر اللغتين والالتزام باعتبار العلة (قوله أجد الملامة) أي أجد اللوم والانكار على (قوله في هوالك) بكسر الكاف خطا بلوث أي في شأنه أو بسببه (قوله جبالكرك) أي وانما وجدت اللوم فيك لذيذ الاجل حبى لكرك واللوم مشتمل على ذكرك (قوله والانكار باعتبار القيد) أي راجع للقيد فالتمكرك في الحقيقة هو صاحبة تلك الحال فالعنى كيف احببه مع حبى فيه ملامة بل احبه فقط (قوله كما يقال أنصلى وأنت تحدث) أي فالتكبر هو وقوع الصلاة مع الحديث لا وقوع الصلاة من حيث هى وكما تقول أنتكلم وأنت بين يدي الأمير فالتكبر هو كونه يتكلم مع كونه بين يدي الأمير (قوله على قبور الخ) أي بناء على تجوز الخ وهو من بظ بقوله الذى هو الحال (قوله والانكار) راجع الى الجمع بين الامرين أي كيف يجمع حبه وحسب اللوم فيه في الوقوع منى بل لا يكون الا واحدا منهما (قوله وهذا) أي بغض اللوم في المحبوب نقيض معنى بيت أبي الشيص أي لانه جعل اللوم في المحبوب محبوا (قوله لكن كل منهما باعتبار) أي لكن كل من كراهة الملامة وحسب باعتبار غير الاعتبار الاخر فحجة اللوم في البيت الاول من حيث اشتمال اللوم على ذكر المحبوب وهذا المحبوب له وكرهته في الثاني من حيث صدوره من الاعداء والصادر منهم يكون مبعوضا وأشارنا شرح هذا الاستدلال الى أن التناقض بين معنى البيتين المذكورين بحسب الظاهر وفي الحقيقة لا تناقض بينهما أصلا لا خلافا للسبب في كل (قوله واهذا) أي لاجل أن كلا من المعنيين باعتبار (قوله في هذا النوع) أي نوع القلب وقوله أن يبين أي الشاعر السبب كما في البيتين المذكورين فان الاول علل حب الملامة بحبه لذكره والثاني علل كراهيته لها بكونها صادرة من الاعداء وانما كان الاحسن في هذا النوع بيان السبب لاجل أن يعلم أن التناقض ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة كذا قال يس وقال العلامة

إذا غضبت عليك بنو تميم
وجئت الناس كلهم غضايا

لانهم يقومون مقام كلهم
ليس على الله بمسئور

فانه يشمل الناس وغيرهم
معنى بيت جري (ومنه) أي من غير الظاهر

(القلب وهو أن يكون معنى الثاني نقيض
معنى الاول كقول أبي الشيص)

أجد الملامة في هوالك
حبالكرك فلياني اللوم

وقول أبي الطيب (أحببه)
لانكار والانكار باعتبار القيد الذي هو

الحال أعنى قوله (وأحب فيه ملامة)
كما يقال أنصلى وأنت تحدث على تجوز

واو الحال في المضارع التثنية كما هو رأي
البعض أو على حذف المبتدأ أي وأنا احب

ويجوز أن تكون الواو للعطف والانكار
راجع الى الجمع بين الامرين أعنى محبة

ومحبة الملامة فيه (ان الملامة فيه
من اعدائه) وما يصدر من عدو المحبوب

يكون مبعوضا وهذا نقيض معنى بيت أبي
الشيص لكن كل منهما باعتبار آخر وهذا

المتعقوب إنما كان الاحسن في هذا النوع بيان السبب بل لا بد فيه من بيانه لانه اذا لم يبينه كان
متدعيًا للنقض من غير بينة وهو غير مسعور فلو قال هنا أأحبه واجب فيه ملامة كان دعوى لعدم
الحجة بلا دليل وذلك لا يقيد بهذا النوع أخرج لبيان المعارضة والابطال وهو يقتضيه دليل التصحيح
فلا بد منه في الطريق (قوله أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه) أي أن يؤخذ بعض المعنى
من الكلام الأول ويترك البعض الآخر ثم لا يقتصر في الكلام الثاني على بعض المعنى المأخوذ من
الأول بل يضاف لذلك البعض المأخوذ ما يحسنه من المعاني ومفهوم هذا الكلام أنه اذا لم يضاف اليه
شيء أصلاً كان من الظاهر أن يؤخذ المعنى من الأول كذا كان أو بعضه لا بس فيه فبعد من
الظاهر وكذا اذا أضيف اليه ما لا يحسنه من الزيادة فإنه يكون من الظاهر أن المأخوذ حينئذ ولو قل
لا بس فيه بخلاف أخذ البعض مع تزينه بما أضيف اليه فان ذلك يخرج عن سنن الاتباع الى
الاستداع فكأنه مستأنف فينفي (قوله وترى الطير على آثارنا رأى عين) أي وتبصر الطير ورأينا
تأبعتنا معانية كذا قال المتعقوب قال في الاطول الآثار جمع أثر بمعنى العلم أي مستعينة على
أعلامنا متوقفة فوقها فتكون الاعلام متفائلة بها وانما كد قوله ترى بقوله رأى عين للتأخر وهم أنها
يجب أن ترى لمن أمن النظر تكشف لبعدها ولتأخرهم أن المعنى أنها لما تبعتها فكأنها رأت
ولو لم تلبعدها لانه يقال ترى فلان يفعل كذا بمعنى أنه يفعل وهو بحيث يرى في فعله لولا المانع (قوله
حان) أي من الطير بناء على أن المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله مما تبغضه) أي من العامل الذي
تبغضه الجور الذي هو قوله على آثارنا وعلى هذا الاحتمال فتدله ثقة أن سقار جواب لسؤال
مقدراذ كانه قيل لماذا كانت الطيور على آثارنا تأبعتنا لتساقيل كانت على آثارنا وتبغضها
بأنها سقار أي مستطعم الميرة أي الطعام أي لحوم من قتلتهم (قوله ظلت) هو البناء المفعول
وعقبان أعلامه نائب الفاعل والعقبان بكسر الهمزة جمع عقاب واصله للاعلام من اضافة المشبهة به
للمشبهة أي ظلت أعلامه الشبيهة بالعقبان في تلونها ونفاسها لان الاعلام بمعنى الريات فيها
ألوان مختلفة كالعقبان وقال الخليلي اضافة حقيقة على معنى اللام والمراد بعقبان الاعلام
الصور المعمولة من ذهب أو غيره على هيئة عقبان الطير أو صورة على رأس العلم بمعنى الراية وهذا
يقوم على أن تلك الصور التي وضعت على رأس الاعلام صنعت على هيئة العقبان ولم يثبت
(قوله بعقبان طير) متعلق بظلت أي ظلت عقبان الاعلام بعقبان طير لانها لما لمزت فوق الاعلام
القت ظلتها عليها (قوله في الدماء) أي من الدماء في بمعنى من متعلقة بنواهل الذي هو صفة
لعقبان طير أي ظلت عقبان الاعلام بعقبان طير من صفته اذا وضعت الحرب أوزارها انهم أي
الرى من دماء القتلى فتظل العقبان للاعلام لرجاها التمسك من الدماء وثوقها بأنها مستطعم
من لحم القتلى (قوله لو وثقت بأنها مستطعم لحوم القتلى) أي ولرجائها الرى من دماها (قوله
حتى كائنهم من الجيش) أي حتى صارت من شدة اختلاطها برؤس الرماح والاعلام من
أفراد الجيش الا أنها لم تقابل أي لم تبشركم القتال وهذا استدراك على ما توهم من الكلام
السابق من انها حيث صارت من الجيش قاتلت معه (قوله فان اتمام الخ) أي وانما كان
كلام أبي تمام بالنسبة لكلام الافوه السابق مما ذكرناه وهو أخذ بعض المعنى ويضاف اليه
ما يحسنه لان اتمام الخ (قوله لم يلم) من ألم الرماح وما تقدم في قوله حتى ما لم خيال
من لم التلاني والاول بمعنى أخذ والثاني بمعنى وقع وحصل (قوله لا تحبلا) أي لا أنها ترى
على سبيل التخيل بأن يكون هناك من البعد ما يوجب الشك في المرتى (قوله وهذا) أي
كون الطير يرى من الجيش بحيث يرى معانية مما يؤكد المعنى المقصود للشاعر وهو وصفهم
بالشجاعة والاقدار على قتال الاعادي وذلك لان قرحها انما يكون لاجل توقع الفريسة

(ومنه) أي من غير الظاهر (أن يؤخذ بعض
المعنى ويضاف اليه ما يحسنه) كقول الافوه
وترى الطير على آثارنا رأى عين) بمعنى جيانا
(قوله) حل أي وانته أو جعل له مما تبغضه
قوله على آثارنا رأى عين أي على
(أن سقار) أي مستطعم من لحوم من قتلتهم
(وقول أبي تمام وذات ظل) من سقار
الظل وصارت ذوات ظل (عقبان
فجوى) بعقبان طير في الدماء نواهل أي عقبان
اذا روى نقض عطش (أقامت) أي عقبان
الطير مع الرابات (حق) كانه من الجيش
ستطعم لحوم القتلى (حق) اتمام الخ
الا أنها لم تقابل فان اتمام الخ (الادال على قرب
معنى قول الافوه رأى عين) الدال على قرب
الطير من الجيش بحيث ترى عما لا تحبلا
وهذا مما يؤيد شجاعتهم وفضلهم الاعادي

(ولا) بشئ (من معنى قوله نقمة ان سقار)
 الدال على وثوق الطير بالميرة لا اعتبارا بذلك
 وهذا أيضا مما يؤيد المقصود قبل ان قول
 ابي تمام ظلت المام بمعنى قوله رأى عين لان
 وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من
 الجيش وفيه نظر اذ قد يقع ظل الطير على الراية
 وهو في جوار السماء بحيث لا يرى أصلا نعم لو قيل
 ان قوله حتى كأنها من الجيش المام بمعنى
 قوله رأى عين فانه انما تكون من الجيش اذا
 كانت قريبا منهم مختلطا بهم لم يعد عن
 المرام (لكن زاد) ابو تمام (عليه) أى على
 الافوه زيادات مجسمة للمعنى المأخوذ من
 الافوه أى تسير الطير على آثارهم (بقوله
 الا أنهم لم تقابل وبقوله في الدماء نواهل
 وباقا تمام مع الرايات حتى كأنها من الجيش
 وبها) أى وباقا تمام مع الرايات حتى كأنها
 من الجيش (بمعنى حسن الاول) بمعنى قوله الا
 أنهم لم تقابل لانه لا يحسن الاستدراك الذى
 هو قوله الا أنهم لم تقابل ذلك الحسن الابد
 ان تجعل الطير متممة مع الرايات معدودة
 في عدد الجيش حتى يتوهم انها أيضا من
 المقاتلة هذا هو المفهوم من الايضاح وقيل
 معنى قوله وبها أى بهذه الزيادات الشلات
 بتم حسن معنى البيت الاول (وأكثر هذه
 الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها
 مقبولة) لما فيها من نوع تصرف (بل منها) أى
 من هذه الانواع (ما يخرج من حسن التصرف
 من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان
 أشد خفاء) بحيث لا يعرف كونه مأخوذا
 من الاول ابعد مزيد تأمل (كان اقرب الى
 القبول) لكونه ابعد عن الاتباع وأدخل
 في الابتداع (هذا) أى الذى ذكر في الظاهر
 وغيره من ادعاء سبق احدهما وأخذ الثاني
 منه وكونه مقبولا أو مردودا وتسمية كل
 بالاسمى المذكورة (كله) انما يكون
 (اذا علم ان الثاني اخذ من الاول) بأن يعلم
 انه كان يحفظ قول الاول حين تعلم

(قوله لا اعتبارا) أى والنقمة منها بالميرة لا اعتبارا لذلك وكون ذلك مهتادا يدل على كمال الشجاعة
 والجرأة على القتل فكلا المعنيين أى معنى رأى عين ومعنى نقمة أن سقار، وكذا المقصود الذى
 هو الوصف بالشجاعة ومقيدله (قوله المام) أى اتيان بمعنى قوله رأى عين أى وحيد فلا يتم
 قول المصنف ان ابا تمام لم يلم بمعنى قول الافوه رأى عين (قوله وفيه نظر الخ) حاصله أن وقوع ظل
 الطير على الرايات لا يستلزم قربه منها بدليل أن ظل الطير يرمى بالارض وغيرها والحال أن الطير
 في الجو بحيث لا يرى (قوله نعم الخ) هذا اعتراض ثان على قول المصنف ان ابا تمام لم يلم بمعنى
 قول الافوه رأى عين الخ وحاصله أن قوله حتى كأنها من الجيش فيه المام بمعنى قوله رأى عين
 وحيد فلا يتم ما قاله المصنف الا أن يقال ان قول المصنف فان ابا تمام لم يلم بشئ الخ أى في البيت
 الاول قمتل (قوله اذا كانت قريبا منهم مختلطا بهم) أى لان المنفصل عن الشئ البعيد عنه لا يعد
 من أفراد وقوله قريبا خبر كان ولم يؤثمه لانه يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يرد مختلطا لانه تابع
 (قوله لم يعد عن الصواب) ويريد هذا أن كسده قوله أقامت مع الرايات لان حجة الرايات تستلزم
 القرب (قوله زيادات) أى ثلاثة (قوله أعنى) أى بالمعنى المأخوذ من الافوه تسير الخ وهذا
 المعنى بعض معنى يته (قوله بمعنى قوله الخ) أشار بذلك الى أن مراد المصنف بالاول الاول من تلك
 الزيادات لا الاول في كلام الشاعر لانه آخر فيه (قوله وهذا هو المفهوم الخ) أى أن المفهوم من
 الايضاح أن ضمير قوله وبها راجع لا قامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش والمراد بالاول الاول من
 الزيادات وهو قوله الا أنهم لم تقابل الاول في كلام ابي تمام لانه آخر فيه ويبان ذلك انه لو قيل ظلت
 عقبات الرايات بعقبان الطير الا أنهم لم تقابل لم يحسن هذا الاستدراك لان مجرد وقوع ظلهما على
 الرايات لا يقع في الوهم انهما تقابل مثل الجيش حتى يستدل عليه بالنفي بخلاف اقامتهما مع
 الرايات حتى كأنها من الجيش فانه مظنة انها أيضا تقابل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذى
 هو ورفع التوهم الناشئ من الكلام السابق (قوله بتم حسن معنى البيت الاول) أى المعنى الذى
 اخذه ابو تمام من بيت الافوه الاول وهو تسير الطير على آثارهم وتباعها لهم في الزحف (قوله
 وأكثر هذه الانواع الخ) أى الانواع التى ذكرها المصنف لغير الظاهر وهى خمسة كما تروى وقوله ونحوها
 أى ونحو هذه الانواع وهذا الاشارة الى أنواع أخر لغير الظاهر لم يذكرها المصنف والظاهر أن نحوها
 عطف على هذه أى وأكثر هذه الانواع وأكثر نحو هذه الانواع مقبول وهذا الكلام يقتضى أن من
 هذه الانواع ومن نحوها ما ليس مقبولا وتعليلهم القبول بوجود نوع من التصرف يقتضى قبول
 جميع انواع غير الظاهر ما ذكرناه وما هو نحو ما ذكرناه يؤيد ذلك أن الاخذ بالظاهر يقبل مع
 التصرف فكيف بغير الظاهر الذى لا ينفك عن التصرف فكان الاولى للمصنف أن يقول وهذه
 الانواع ونحوها مقبولة ويحذف افظة أكثر تأمل (قوله أى من هذه الانواع) أى التى تناسب لغير
 الظاهر مطاقا لا بقيد كونها مذكورة (قوله من قبيل الاتباع) أى كونه تابعا لغيره وقوله الى حيز
 الابتداع أى الاحداث والابتكار فكأنه غير مأخوذ (قوله وكل ما كان أشد) أى وكلما كان الكلام
 المأخوذ من غير أشد خفاء من مأخوذ آخر (قوله بحيث لا يعرف الخ) أى وذلك بأن يكسب من
 التصرف وادخال اللطائف ما أوجب كونه لا يعرف مما أخذ منه وأن أصل ذلك المأخوذ منه
 الا بعد مزيد تأمل وامعان فنار (قوله مزيد تأمل) أى رأيا ما أصل التأمل فلا بد منه في غير الظاهر
 (قوله كان اقرب الى القبول) أى مما ليس كذلك (قوله لكونه صارت ثلاث
 انصوصات والاطائف المزيده فيه ابعد (قوله أى الذى ذكر) أى ففرد هذا تأويل المشار اليه
 بما ذكر فلا منافاة بينهما وبين التأكيده بقوله كله (قوله من ادعاء سبق احدهما) أى لا آخر وقوله
 واخذ أى وادعاء اخذ الثاني من الاول (قوله بأن يعلم) بيان اسباب علم أن الثاني اخذ من الاول

(قوله والا فلا يحكم) أي وان لم يعلم اخذ الثاني من الاول بأن علم الغد أم وجهل الحال بشئ من ذلك
 أي من سبق احدهما واتباع الآخر ولا بما يترتب على ذلك من القول أو الرد وأشار الشارح بقوله
 والا فلا يحكم بشئ إلى أن قول المصنف لجواز الخ علة لمخذوف (قوله لجواز أن يكون الاتفاق) أي
 اتفاق القائل الاول والقائل الثاني (قوله أو في المعنى وسعده) أي كلاً أو بعضاً (قوله أي مجبته)
 الضمير للخاطر المفهوم من الخواطر أي محبب الخاطر على سبيل الاتفاق وقوله من غير قصد إلى الأخذ
 بتفسير لما قبله والمراد من غير قصد من القائل الثاني للأخذ من القائل الاول يعني أنه يجوز أن يكون
 اتفاق القائلين بسبب ورود خاطر هو ذلك الاتفاق وذلك المعنى على قلبه الثاني ولسانه كما ورد على الاول
 من غير سبق الشعور بالاول حتى يقصد الأخذ منه (قوله مساده) بفتح الميم وتشديد الياء اسم امرأة
 أمة سوداء وهي أم الشاعر فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (قوله انه انشد لنفسه) أي
 انه انشد بيتاً ونسبه لنفسه (قوله مفيد ومتلاف) أي هذا الممدوح يفيد الاموال للناس أي يعطيها
 لهم وينقلها على نفسه (قوله اذا ما اتيتهم لم الخ) التهلل طلاقة الوجه والاهتزاز التحرك والمهند
 السيف المصنوع من الكرم والاهتر بارادة العطاء اهترازا كاهترازا السيف المهند في البريق والاشراق
 ايادها جبل عليه من الكرم والاهتر بارادة العطاء اهترازا كاهترازا السيف المهند في البريق والاشراق
 (قوله اين يدع بك) كلام يقال للخطيئ الضال تنبيهه له على الصواب أي انك قد ضللت في ادعائك
 لنفسك ما هو غيرك اين تدع بك نفسك أي انت ضال لا سبيل لك إلى الخروج مادمت على ما أنت عليه
 (قوله هذا للخطيئة) الخطيئة اسم لشاعر معلوم حتى بذلك اتسره وقيل له مامته (قوله اذ وافقته
 على قوله) أي والحال انه سلم انه شاعر (قوله قيل) أي في حكاية ما وقع من التأخر بعد المتقدم
 (قوله قال فلان كذا) أي من بيت أو قصيدة (قوله وقد سبقته اليه) أي إلى ذلك القول فلان
 فقال كذا أي سواء كان مخالفاً للثاني باعتبار ما أولاً وانما قلنا أو قصيدة لجواز ورود الخواطر
 في معنى القصيدة متسلاً بل وفي لفظه سالق الخالق على لسان الاول هو الخالق على لسان الثاني
 (قوله ليغتم الخ) علة لمخذوف أي فاذا لم يعلم أن الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقته
 اليه فلان فقال كذا ولا يقال ان الثاني اخذ من الاول ليغتم الخ لانه لو ادعى سرقة مثلاً أو عدمها
 لم يأس أن يخالف الواقع وقوله من دعوى الخ أي لو عين نوعاً كالسرقة أو عدمها اه سم (قوله
 ونسبة النقص إلى الغير) أي الشاعر الثاني لان اخذ الثاني من الاول لا يتخلو عن اتقاص الثاني
 باعتبار أن الاول هو المنزى له (قوله ومما يصل الخ) خبر مقدم والقول مبتدأ مؤخر ومن تبعية
 ففيه اشارة إلى أن المتصل لا ينصرف فياد كرو في بعض النسخ وما يصل فالقول فاعل يصل أي القول
 في السرقات يصل به القول أي الكلام في الاقتباس (قوله من لمح اذا أبصره) أي وليس مأخوذاً
 من ملح اذا حسن حتى يكون بتقديم الميم (قوله وذلك) أي ويبان ذلك أي بيان اتصال القول فيها
 بالقول في السرقات الشهيرة المقتضى صكونها في نفسها اتصالاً بالسرقات أن في كل الخ ومعنى
 اتصالها بالسرقات تعلتها بها تعلق المناسبة من جهة أن في كل من هذه الاقتباس اخذت من شئ
 سابق مثل ما في السرقات (قوله أن يضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث) أي أن يوثق بشئ
 من لفظ القرآن أو من لفظ الحديث في ضمن الكلام حال العصام ومما ينبغي أن يلحق بالاقتباس أن
 يضمن الكلام شيئاً من كلام الذين يتركبهم وبكلامهم خصوصاً الخبايا والتابعين (قوله لا على
 انه منه) أي بشرط أن يكون المأثري به على انه من كلام المضمين كسر الميم لا على انه من القرآن
 أو الحديث فقوله شيئاً من القرآن الخ أي كلاماً يشبه القرآن أو الحديث فليس المضمين نفس القرآن
 أو الحديث بل ما سمي في انه يجوز في اللفظ المقتبس تغيير بعضه ويجوز نقله عن معناه الوارد فيه فلو كان
 المضمين هو القرآن حقيقة كان نقله عن معناه كقراو كذا تغييره اه سرامي (قوله يعني الخ)

أوبان يخسبه هو عن نفسه انه اخذ منه والا
 فلا يحكم بشئ من ذلك (لجواز أن يكون
 الاتفاق) في اللفظ والمعنى جميعاً أو في المعنى
 وحده (من يورد الخواطر) أي مجبته
 (على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ)
 كما يحكي عن ابن مسادة انه انشد لنفسه
 مفيد ومتلاف اذا ما أتيتهم
 تهلل واهتر اهترازا الهند
 فتقبل له ابن يذهب بك هذا للخطيئة فقال
 الا ان علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله
 ولم اسمعه (فاذا لم يعلم) أن الثاني اخذ
 من الاول (قيل قال فلان كذا) ليغتم بذلك فضيلة
 اليه فلان فقال كذا (ليغتم بذلك فضيلة
 الصادق ويسلم من دعوى علم الغيب ونسبة
 النقص إلى الغير) ومما يصل بها أي
 بالتقول في السرقات (التقول في الاقتباس
 والتشبهين وانما علة والحق والتلميح) بتقديم
 اللام على الميم من لمح اذا أبصره وذلك لان
 في كل منها اخذت من الاخر (اما الاقتباس
 فهو أن يضمن الكلام) نظماً كان أو نثراً (شئاً
 من القرآن أو الحديث لا على انه منه) أي
 لا على طريقة أن ذلك الشئ من القرآن أو
 الحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار
 بأنه منه

قوله فالقول فاعل يصل فيه نظر لان هذا
 لا يستقيم الا لو كان ما في بعض النسخ ويصل
 بكون ما أو ما على وجودها كما هو نص عبارته
 فانقول خبر عن ما أو ما على ما بالعمد كس تأمل
 اه من يورد

أنى بالعناية إشارة إلى أن النفي ليس منصباً على المقيد وهو الوجه والطريقة بل على القيد وهو كونه من القرآن أو الحديث فمفسر الشارح المتنبأ أولاً على ظاهره ثم أشار لبيان المراد منه (قوله كما يقال الخ) مثال للمنفى أى الاتيان بشئ من القرآن أو الحديث على وجه فيه اشعار بأنه منه (قوله ونحو ذلك) مثال وفي الحديث أو وفي التنزيل **هكذا** (قوله فإنه لا يكون اقباساً) أى لأن هذا ليس من التبيين فى شئ لسهولة التناول فلا يفتقر إلى نسخ الكلام ثم يحاط به من شئ آخر فيعدهما يستحسن فيلحق بالبدع (قوله فالأول) أى وهو الاقباس من التراتف في الشئ (قوله فلم يكن الا كلج البصر الخ) أى لم يكن من الزمان الا كلج البصر أى لم يكن من الزمان الا مثل ما ذكر في القلة والمباراة فأنشيد فيه ابو زيد المروسي وأغرب أى أتى بشئ غريب بدع وهذا كناية عن سرعة الانشاد الغريب وحق في قوله حتى انشد بمعنى الفاء فقد اقتبس الحريري هذا من قوله تعالى وما أمر الساعدا الا كلج البصر أو هو أقرب وظاهر أنه أتى به لا على أنه من القرآن (قوله والنشائي) أى وهو الاقباس من القرآن في النظم (قوله ان كنت ازعمت) بكسر الهمزة وفتح النون بكاء هو الرواية (قوله أى عزمت) أشار إلى أن الازماع هو العزم يقال ازعم على الشئ عزم عليه (قوله من غير ما جرم) ما زائدة أى من غير جرم أى من غير ذنب صدر منها (قوله فصبر جميل) أى فأمرنا صبر جميل اقتبس هذا من قوله تعالى حكايه عن يعقوب بن سؤلت لكم أنفسكم أم أمراف صبر جميل وهو الذي لا شكوى فيه (قوله وان تدلنا بشاغرنا) أى وان اتخذت غيرنا لا منافي للصحة (قوله فحسبنا الله) أى فكيفنا الله في الأمانه على هذه الشدة التي هي قطعك حبل وصالنا (قوله ونعم الوكيل) أى المفوض إليه في الشدائد اقتبس هذا من قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فأنقلوا بحسنة من الله وفنسل (قوله والنشائي) أى وهو الاقباس من الحديث في النشائي (قوله وهو) أى شأهت الوجود لفظ الحديث (قوله وقال شأهت الوجوه) أى قصت وتغيرت بانكسارها وانما زعمها وعودها بالتمية فالأفعل ذلك انهمز المنسكون (قوله وقبح) ينضم القاف وكسرها بالياء مخففة على وزن فريب (قوله أى لعن) بمعنى أبعد عن الخير (قوله من قبحه الله بالنسخ) أى ينسخ القاف والياء مع تخفيفها وباءه نفع ينفع (قوله والرابع) أى وهو اقباس الحديث في النظم (قوله ان رقيب) الرقيب الحافظ والحارس (قوله فداره) أى ثلاثا بمعنى عنك وقوله سبي الخلق أى قبض الطبع فليقله (قوله والنشائي) بالخاء المعجمة والتاء المثناة فوق أى الخداعة وفي بعض النسخ والهمزة بالخاء المعجمة والماء التحتية وهي الخداعة أيضاً والخيل (قوله وضمر المنقول) أى وهو الهاء في دارة (قوله دعنى) أى اتركنى من الامر بداراة الرقيب ولا طاقته (قوله وجهك) مبتدأ خبره الجنة وما بعده ما طالع منها بانها قد رقدت المعنى على التشبيه (قوله أى احيطت) أى كل منها بما ذكر فلا يتوصل لكل منهما الا بالارتكاب ذلك بمعنى أنه لا يتوصل للجنة حتى يرتكب مشاقق الجاهدة والتكاليف والنار فيجلب إليها الشهوات فصارت لكونها توصل إليها بسبب جعلها على المعصية كالشئ المحيط بغيره فلا يتوصل إليه الا منه (قوله لطالب الجنة وجهك) من اضافة المشبه به للمشبه (قوله من تعمل مكاره الرقيب) ولا ينفع فيه مداراته ولا ملاطفته (قوله وهو ضربان) أى الاقباس من حيث هو ضربان (قوله ما لم يتل فيه المقتبس عن معناه الاصلى) أى بل أريد به في كلام المتنبس بكسر الباء معناه الاصلى المفهوم منه بعينه (قوله عن معناه الاصلى) المراد به المفهوم منه وان كان المصدق محتاجاً لمصدق في القرآن والحديث غير في هذا الكلام الواقع من هذا الشاعر مثلاً والمفهوم واحد فحينئذ يكون الاستعمال حقيقة لا نه مستعمل في مفهومه وان اختلف المصدق بخلاف ما إذا قيل فإنه يكون شيازا (قوله كنفه من المثل) أى فأن قوله كلج البصر أو هو أقرب أريد به

كما يقال في إنشاء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبي صلى الله عليه وسلم كذا ونحو ذلك فإنه لا يكون اقباساً ومثل للاقباس بأربعة امثلة لانه إما من القرآن أو الحديث أو منها ما في التراتف في النظم فالأول (كسبون الحريري فلم يكن الا كلج البصر أو هو أقرب حتى انشد فأغرب) الثاني مثل (قوله الاخران صكنت ازعمت) أى عزمت (على هجرنا * من غير ما جرم فصبر جميل) وان تبدلت بنا غيرنا * فحسبنا الله ونعم الوكيل (و) الثالث مثل (قول الحريري قلنا شأهت الوجوه) أى قصت وهو لفظ الحديث على ما روى أنه لما اشنت الحرب يوم حنين أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كذا من الحسباء فرمى به وجوه المنسكون (قوله المبتدأ المفعول أى) الوجوه (وقبح) على المبتدأ المفعول أى ابعده عن الخير (اللاصق) أى التميم (ومن يرجوه) (و) الرابع مثل (قول ابن عباس قال) أى الحبيب (لى ان رقيب * سبي الخلق فداره) من المداواة وهي الملاطفة والمخاطلة وضمر المفعول للرقيب (فان دعنى وجهك) عليه السلام خفت الجنة بالمكاره وخفت النار بالشهوات أى احيطت بعينى لا بد لطالب الجنة وجهك من تعمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف (وهو) أى الاقباس (ضربان) أحدها ما لم يتل فيه المقتبس عن معناه الاصلى

ذلك المأذون من الزمان كما أريد به في الأصل وقوله فيه برجيل على معناه وكذا حسب ما الله ونعم الوكيل وشاهد الوجه أريد به فتح الوجه وتغيرها كما أريد به في الأصل وكذا حفت الجنة بالمكاره فإن المفهوم في الأصل والفرع واحد وان كان المراد بصدوق الفرع خلاف الأصل لأن الاختلاف في المصدوق لا عبرة به (قوله كقول ابن الرومي) أي من بحر الهزج وهو مفاعيلن مفاعيلن أربع مرات (قوله ثلث أخطاء الخ) أي والله ان كنت أخطاء في مدحك لكونك لا تستحق المدح ما أخطاءت في منعي لكوني أسحق المنع لأنني مدحت من لا يستحق المدح وقبل البيتين

ألا قل للذي لم يستد الله الى تنفع

أساني فيك محتاج * الى التخليع والقطع

وأنيابي وأضراسي * الى التفسير والقطع

(قوله وادلا ما فيه ولا نبات) أي وهو أرض مكة المشرفة (قوله وقد نقله ابن الرومي) أي على وجه المجاز المرسل أو الاستعارة قال البيهقي لا يقال وجهك الجنة حفت بالمكاره نقل الى جنة هي الوجه والى حنوف بالمسكاره التي هي مشاق الرقيب والأصل الجنة الحقيقية والمكاره التي هي التكليف فكيف يعد مما لم يتقبل لا نأقول لا يجوز هنا لأن الوجه شبه بالجنة والمكاره أريد بها مصدوقها لأنه أريد بها مشاق الرقيب وهو أخدم مصدوقها وقد قدم أن الاتحاد في المفهوم يكفي ولا عبرة باختلاف المصادق بهذا اتحاد المفهوم فلا يجوز اه ومن لطيف هذا الفرب الذي نقل فيه المقتبس عن معناه قول بعضهم في جيل دخل الحمام فخلق رأسه

تجترد للحمام عن قشر أول * وأليس من ثوب الملاحة ملبوسا

وقد تجرد الموي الى تزيين رأسه * فقلت لشد أوتيت سؤالاً يامومي

فتقوله لقد أتيت سؤالاً يامومي اقتباس من الآية ولكن المنادى هنا الجديدة المعلومة بخلاف المنادى في الآية فإن المراد به الرسول المعلوم صلوات الله على نبينا وعليه وسلامه وأراد الشاعر بقشر الأول أو ثوبه وبالأوتيد منه (قوله ولا بأس بتغيير يسير الخ) أي ويدين اللفظ منه مقتبساً وأما إذا تغير كثيراً حتى ظهر أنه شيء آخر لم يسمى اقتباساً كالقول في شامت الوجوه فحمت الوجوه أو تغيرت الوجوه أو

شعر ذلك (قوله أو غيره) أي غير الوزن كاستقامة القرائن في النثر (قوله أي كقول بعض المغاربة) أي حين مات صاحب له (قوله قد كان ما حفت الخ) أي قد وقع الموت الذي كنت أخاف أن يكون

(قوله وفي القرآن الخ) أي فقد اقتبس الشاعر ذلك من الآية وحذف منها ثلاثة أشياء الام من الله وأنا والغدير من أنا البه وزاد لفظ الى لاجل استقامة الوزن (قوله أن يضمن الشعر شيئاً من شعر الغدير)

أي أن يدخل في الشعر شيئاً من شعر الغدير ويخرج النثر بقوله أن يضمن الشعر فلا يجري فيه التضمن وإنما اختص التضمن بالشعر لأن ضم كلام الغدير في الشعر على وجه يوافق المضموم اليه مما يستبعد أذ ليس

بسهل التناول ولذا عذ في المحسنات بخلاف ضم كلام الغدير في النثر فإنه لا استدعاء فيه وخروج بقوله شيئاً من شعر الغدير ما إذا ضمن الشعر شيئاً من شعر الغدير فلا يسمى تضميناً بل عنداً كما يأتي وكان الأولى

أبدال قوله من شعر الغدير بقوله من شعر آخر لشيء ما إذا ضمن الشاعر شعره شيئاً من شعر نفسه من قصيد أخرى مثلاً ولكن قلل التضمن على هذا الوجه لم يعتبره المصنف (قوله ليتا كان الخ) وهذه

الأربعة أمام التنبيه أو عدمه ان كان مشهوراً فالأقسام ثمانية مثل المصنف لقسم منها وهو تضمين المصراع مع الثانية بقوله سأند الخ ومثل الشارح انقسم ثمانية وهو تضمين المصراع بدون تنبيه

وتركاً له الباقي (قوله ان لم يكن ذلك مشهوراً عند البلغاء) أي ان لم يكن ذلك الشعر المضمن مشهوراً عند البلغاء لأنه لا حاجة للتنبيه عليه (قوله وهذا يميز) أي يميز هذا القيد أعني

اشتراط التنبيه عليه إذا كان غير مشهور يميز التضمن عن الأخذ والسرقة وذلك لأن السرقة وان كان فيها

عن معناه الأهل (و) الله في (خلافه) أي ما نقل فيه المقتبس
 من أخطاء في مدحك * بواحد غير ذي زرع
 لقد أنزلت حاجتي * بواحد غير ذي زرع
 هذا مقتبس من قوله تعالى ربنا اني اسكنت
 من ذرتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم
 لكن معناه في القرآن وادلا ما فيه ولا نبات
 وقد نقله ابن الرومي الى جناب لا خبير فيه
 ولا تنفع (ولا بأس بتغيير يسير) أي كقول
 المقتبس (الوزن أو غيره كقوله) أي وقع
 بعض المغاربة قد كان * أنا الى الله راجعون
 ما حفت أن يكونا * أنا الى الله راجعون
 وفي القرآن أنا لله راجعون (وَأَمَّا
 التضمن فهو أن يضمن الشعر شيئاً من شعر
 الغدير) بيتا كان أو ما فوقه أي على أنه من
 أو مادونه (مع التنبيه عليه) أي على أنه من
 شعر الغدير (ان لم يكن ذلك مشهوراً عند
 البلغاء) وهذا يميز عن الأخذ والسرقة

تضمن شعر أيضا الآن السارق يذل الجلود في اظهاس كونه له والمضمين باقى به منسوجا مع شعره
مظهرا أنه لغيره وانما ضمه اليه ليظهر الخذف وكيفية الادخال المناسبة (قوله كقوله الخ) هذا مثال
لتضمن المصراع مع التنبية على أنه لغيره فان قوله سأشده به على أن المصراع الثاني لغيره وهو قوله
أضاعوني الخ (قوله الذى عرضه) في المختار عرض الجارية للبيع بابه ضرب (قوله عندي يي)
في بعض النسخ يوم يي (قوله اضاعوني الخ) مفعول انشد (قوله للعرجي) بسكون الزاء
وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله عنه نسبة للعرج موضع بطريق مكة
(قوله وعامه) أى عام المصراع الثاني فالاصل هكذا

أضاعوني وأى فتى أضاعوا * ليوم كريمة وسداد نثر

كأنى لم أكن فيهم وسبطا * ولم نل نسبي في آل عمرو

وبعد

وهذه الايات من قصيدة قالها العربي حين حبس في شأن قتل قتله ثم ان السلام الذى عرضه
أبو زيد السروي للبيع وهو قوله أخبر عند عرضه للبيع بأنه يوم البيع يشده ما ذكره من شعره
الذى أشده عند بيعه المصراع الاول من البيت الاول من كلام العربي وبه بقوله سأشده على
أن المصراع الثاني لغيره والحريى حكى ما قاله ذلك الغلام (قوله وانكريمة من أسماء الحرب)
أى لانها تنكر عند ادائها (قوله بكسر السين) أى وأما بفتحها فهو والخلاص من الدين
بفتح الدال (قوله أى اضاعوني في وقت الحرب الخ) أشار السارح الى أن اللام في قوله
ليوم كريمة جمعنى في وإنما متعلقة بأضاعوني (قوله ولم يراعوا حقى أحوج ما كانوا الى)
أى ولم يراعوا حقى حال كونهم أشد احتياجا الى مدة كونهم أى وجودهم وأحوج حال من الزوار
في يراعوا ما صدرية فارسية وكان تامة والى متعلق بأحوج (قوله وأى فتى) مفعول
لاضاعوا وتقدم عليه وأشار السارح بقوله أى غلام أى هو أكل الغلمان وأن المراد بأى فتى نفسه لا على
الكامل كما تقول عندى غلام وأى غلام أى هو أكل الغلمان وأن المراد بأى فتى نفسه لا على
التعميم هذا ويصح تعلق قوله ليوم كريمة بما يفيد أى من الكمال أى أضاعوني وأنا أكل الغلمان
في وقت الكريمة وفي وقت الحاجة لسداد الثغر اذ لا يوجد من الغلمان من هو مشغول في تلك الشدة اذ
وعلى هذا يكون زمان الاضاعة غير زمان الكريمة وسداد الثغر بخلافه على الاحتمال الاول (قوله
وفيه تنديم وتخطئة) أى وفي الكلام تنديم للمضيعين وتخطئة لهم من حيث انهم أضاعوا وباعوا
من لا غنى عنه كونه كاملا في الفتوة (قوله وتضمن الخ) هذا استئناف كلام وهو مبتدأ وقوله
كقول الشاعر خير (قوله لما أطلعت) أى أبدت وأظهرت وقوله وجناته فاعل أطلعت
والوجنات جمع وجنة وهي ما ترتع من الخدين (قوله حول الشقيق) أى حول الخلد المشبه
للسنق وهو فى الأصل ورد أحر استعاره الشاعر للثدي الاخر (قوله الغض) أى انطوى اللين
(قوله روضة آس) مفعول أطلعت والروضة منبت الاشجار والاس الريحان أى لما أظهرت
وجناته شيئا أخطر كالآس والمراد به شعر العذار لان الشعر فى حال نباته يميل للفضرة (قوله
أعذاره) الهمزة لتداء والاعذار هو ما يوجد من الشعر على الخلد والسارى فى الأصل الماشى بالليل
وهو بالنسبة لصفة العذار الا انه سكنه للضرورة وانما نادى عذاره لأنه هو المشغوف به فاستغنى بتدائه
عن تداء صاحبه لانه هو الاشد بزمام قلب المنادى ووصفه بأنه السارى لانه مشغول على سواد كسواد
الليل فكأنه سار بالليل وبانحجول لان فيه نظرية المصراع (قوله ترفقا) أمر من ترفق وأصله
ترفق مؤكدا بالوزن الخفية فثبت أن الوقوعا فى الوقت بعد نفع فهو حينئذ يفتح النساء وبالله بعد
الناف وأكبر بعضهم أن ترفقا ممد منصرف بفعل متدرأى ترفق بمعنى ارفق فعلى هذا يقرأ
بفتح الفاء متونا (قوله المصراع الاخير لابي تمام) أى وهو ممد ريت له وتتمام ذلك البيت

(قوله) أى كقول الحريري يحكى ما قاله
الغلام الذى عرضه ابو زيد للبيع
على أنى سأشده عندي يي
أضاعوني وأى فتى اضاعوا

المصراع الثاني للعرجي وتتمامه
ليوم كريمة وسداد نثر
التوقيت والكريمة من أسماء الحرب
وسداد الثغر بكسر السين سد باب الخيل والرجال
والثغر موضع الشاقة من فروج البلدان
أى أضاعوني في وقت الحرب وزمان سد
الثغر ولم يراعوا حقى أحوج ما كانوا الى
وأى فتى أى كاملا من الغلمان أضاعوا وفيه
تنديم وتخطئة لهم وتضمن المصراع بدون
التنبية لشمرته كقول الشاعر
قد قلت لما أطلعت وجناته
حول الشقيق الغض روضة آس
اعذاره السارى العجول ترفقا
ما فى ترفقا ساعة من باس
المصراع الاخير لابي تمام

تقتضي حذف الارباع الادراس * (تنبيه) * سكت المصنف والشارح عن مثال تضمن البيت مع
التشبيه على انه من شعر الغير ومع عدم التشبيه اتكالا على الشبهة ومثال الاول قول بعضهم
اذا ضاق صدري وخفت العدا * تمثلت بيتا بحالي يلىق
فبأنه أبلغ ما ارجى * وبأنه اذفع مالا أطيق
فقوله تمثلت الخ اشارة الى أن البيت الاتي من شعر غيره ومثال الثاني قول بعضهم
كانت بلهنية الشيبية مسكرة * فعموت واستبدلت سيرة مجمل
وقعدت انظر الفناء كراكب * عرف المحل فبات دون المنزل

البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري (قوله ما زاد على الاصل بكتة) أي بأن يشتمل البيت
أو المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة لم توجد في شعر الشاعر الاول (قوله بكتة
لا توجد فيه) بهذا يعلم أن منشأ الحسن كون المزيدي بكتة والافال زيادة على المضمين لا بد منها فلم يحترز
بطلن الزيادة عن شيء وانما احتراز يكون بكتة زائدة عما اذا كانت الزيادة لغير ذلك اه يعقوب
(قوله كالتورية) قد تقدم أنهم سكتوا لفظه معنيين قريب وبعيد ويراد البعيد اقرب
(قوله في قوله) أي الموجودين في قوله اذا الوهم الخ فان البيت الاول فيه تضمين مشتمل على التورية
والثاني فيه تضمين مشتمل على التشبيه (قوله اذا الوهم الخ) المراد اذا تخيلت لهاها ونغرها (قوله
ونغرها) أراد به أسنانها وقوله تذكرت جواب لما رفته ما بين العذيب وبارق لف ونشر مرتب
اذ مراده بالعذيب شفقتها وبالمبارق أسنانها وبما بينهما ما بين ريقها (قوله من الاذكار)
يقطع الهمزة وسكون الدال المنجبة الذي فعله رباعي وهو اذ كر لا ثلاثي وهو ذ كر وقوله من الاذكار
أي لا من الاذكار الذي هو الالفاظ (قوله من قدها) متعلق بذكرني ومن للبناء أي من تخير
قدها وتمايل وقوله ومدام أي ومن جريان مدامي بدليل ما أتى في التمرح وقوله مجر عواليها
أي جر رماحنا العالية راجع لتختر قدها أي تمايل وقوله ومجرى السوابق أي ومجرى الخيل
السوابق راجع لجريان مدامها والمعنى أن الوهم يذكركم من تختر قدها جر الرماح وتمايلها
للمشابهة بينهما ويذكر من جريان مدامها جريان الخيل السوابق للمشابهة بينهما (قوله على
انه مفعول ثان لذكرني) أي ومفعوله الاول بقاء التكلم (قوله مطلع قصيدة) أي أولها فالشاعر
الثاني أخذ الشطر الاول وبعده شطرا ثانيا وأخذ الشطر الثاني وبعده شطرا ثالثا (قوله والعذيب
وبارق موضعان) هـ ذا شروع في بيان مراد أبي الطيب ثم بين مراد المضمين بعد ذلك وقوله موضعان
هذا معناه التقریب المشهور وسأتي معناه ما البعد (قوله طرف للتذكير) أي وعلى هذا
فما زائدة ومجرى وما عطف عليه مفعول التذكر وقوله أو لمجرى أي وانجر وما عطف عليه مفعول للتذكر
وما زائدة وقوله أو ما بين مفعول أي على أن ما موصولة وبين صلتها والخاصل أن ما في قوله ما بين
العذيب يصح أن تكون موصولة مفعولا لتذكرت وصلتها الظرف بعدها أي تذكرت الذي استقر بين
العذيب وبارق وعلى هذا المجز ومجرى بدلان من ما الواقعة مفعولا وحينئذ يكون المراد بالمجرى والمجرى
المكان أو المصدر الذي هو جر الرماح واجراء الخيل ويصح أن يكون مفعول تذكرت مجز ومجرى وبين
ظرف لتذكرت أو لمجرى ومجرى قدم عليه ما لكونه ظرفا وما زائدة على الوجهين (قوله على عامله
المصدر) أي لا تخرج معناه المجرى ومجرى معناه الاجراء (قوله والمعنى) أي معنى البيت الاصل
الذي هو بيت أبي الطيب وقوله انهم أي القائل وقومه (قوله بين هذين الموضعين) أي العذيب
وبارق (قوله وكانوا يجرون الرماح ويسابقون على الخيل) الاول اشارة لمعنى قوله مجر عواليها
لأن المعوال الرماح والثاني اشارة لمعنى قوله ومجرى السوابق وقوله عند مطاردة الفرسان أي
طرد بعضهم بعضا (قوله فالشاعر الثاني أراد الخ) أي فقد زاد على أبي الطيب بهـ

(وأحسنه) أي أحسن التضمين (ما زاد على
الاصل) أي شعر الشاعر الاول (بكتة)
لا توجد فيه (كالتورية) أي لا يوجد
والتشبيه في قوله اذا الوهم أي أي أظهر
(ليهاها) أي سمرة شفقتها (ونغرها)
تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني
الاذكار (من قدها ومدام) أي مجر عواليها
ومجرى السوابق (اتصبت مجرى على انه
مفعول ثان لذكرني فاعله ضمير يعود الى
مفعول وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق
الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق
مطلع قصيدة
مجرى السوابق (العذيب وبارق موضعان
لاي الطيب والعذيب وبارق موضعان
وما بين طرف للتذكير أو المصدر أو ما بين
في تقديم الظرف على عامله والمعنى انهم
منه قول تذكرت ومجرى بدلان من ما الواقعة
مفعولا وحينئذ يكون المراد بالمجرى والمجرى
المكان أو المصدر الذي هو جر الرماح واجراء
الخيل ويسابقون على الخيل (قوله على عامله
المصدر) أي لا تخرج معناه المجرى ومجرى
معناه الاجراء (قوله والمعنى) أي معنى البيت
الاصل الذي هو بيت أبي الطيب وقوله انهم
أي القائل وقومه (قوله بين هذين الموضعين)
أي العذيب وبارق (قوله وكانوا يجرون
الرماح ويسابقون على الخيل) الاول اشارة
لمعنى قوله مجر عواليها لأن المعوال الرماح
والثاني اشارة لمعنى قوله ومجرى السوابق
وقوله عند مطاردة الفرسان أي طرد بعضهم
بعضا (قوله فالشاعر الثاني أراد الخ)
أي فقد زاد على أبي الطيب بهـ

التورية والتشبيه (قوله نعرها) أى أسنانها وقوله الشبيه بالبرق أى فى الواقع وليس المقصد التشبيه بل التورية فقط (قوله وهذا تورية) أى لأن المعنى القريب للذهب وبارق الموضعان وكذلك المعنى القريب لياضهما هو جز الرماح والتسابق على الخيل بين هذين الموضعين فذكر هذه الالفاظ الثلاثة وأراد من كل منها المعنى البعيد وهو ما ذكره الشارح بقوله يعنى شفة الحبيبة (قوله وشبهه بتمترخ) أى تشبيهها تشبيها لاصريها والباصل أن الشاعر الثاني زاد على أى الطبيب بالتورية فى ثلاثة مواضع وبالتشبيه الضمى (قوله ولا يضمر) فى التضمين التغير اليسير) وأما التغير الكثير فإنه يخرج به المعنى عن التضمين ويدخل فى حيز السرعة أن عرف أنه للتغير والفرق بين التقليل والكثير موكول الى عرف البلغاء (قوله لما قصد تضمينه) متعلق بالتغير أى لا يضمر التغير فى الكلام الذى قصد الشاعر تضمينه وادخله فى كلامه (قوله لا يدخل الخ) أى لاجل أن ينضم معنى الكلام ويناسبه وهذا علل للتغير (قوله فى يهودى) أى ذمالة بكونه أقرع (قوله به داء النعلب) هو مرض يسقط الشعر من الرأس وهو المسمى بالقراع (قوله أقول لمعنى) أى لمعنى من اليهودى غلطوا فى حق ذلك اليهودى حيث ذكره على وجه التلميح بما يناسب ما كان يفترضه عليهم والافهم لم يغلطوا فى تعميده واحتقاره (قوله وغضوا) أى أبصارهم عذروا به احتقاراً به وقوله عن الشيخ يعنى ذلك اليهودى ومراده بالشديد الغوى الضال على وجه التكميل (قوله هو ابن جلا) هذا مقول القول أى هو ابن شعر جلا الرأس منه وانكشف والمراد بكونه ابن ذلك الشعر أنه لازم له (قوله وطلاع النشاي) بالرفع عطف على ابن أى وهو طلاع النشاي أى ركب ادعاب الادور وهو شاق داء النعلب وشاق المذل والهوان وقوله متى يضع العمامة أى من على رأسه تعرفوه أى تعرفوا داءه وعيبه ولا يفر كم افتخاره (قوله البيت) أى الثانى وهو قوله أنا ابن جلا وطلاع النشاي متى أضح العمامة تعرفونى للبحيم ومراذه الافتخار وأنه ابن رجل جلا أمره وانفض وأنه متى يضع العمامة للغرب وتوجه له يعرف قدره فى الحرب وأنه ابن جلا على أن المراد بالعمامة شئ من الحرب وأنه متى يضع لثامه بالعمامة يعرفه لشهرته بخلاف القول فان مراده التكميل بالحدث عنه (قوله فغيره) أى الشاعر الاول الى طريقة الغيبة (قوله لا يدخل فى المتصود) أى ليعظم بتقصوده ويناسبه وهو كون من نسب اليه ما ذكره على وجه التكميل متحد ناعته لا متحد ناعن نفسه كما فى الاصل (قوله فما زاد على البيت) أى كنهين يتين أو ثلاثة (قوله استعانة) أى لانه لكثرة كان الشاعر استعانة به وتقوى على غنام المراد بخلاف ما هو دون البيت ورب فى كلام المصنف على أصلها وهو التقليل (قوله فمادونه) أى كنهيه (قوله كأنه) أى لانه أى الشاعر (قوله ورثوا) أى اصلا جلا نرفوا الثوب اصلاح خرقه فكان الشاعر اقل المصراع ومادونه أصل به خرق شعره أى خاله كثير فى الثوب بالخط الذى هو من جنسه (قوله أو غير ذلك) أى بأن كان مثلاً أو حكمة من الحكم المشهورة (قوله لا على طريق القياس) قد تقدم أن النظم الذى يكون من القرآن والحديث على طريق القياس هو أن ينظم أحدثه لا على أنه من القرآن أو من الحديث بلا تغيير كثير فإذا انظم أحدهما مع التغير الكثير خرج عن القياس ودخل فى العقد وكذلك إذا انظم مع التشبيه على أنه من القرآن أو من الحديث كأن يقال قال الله كذا وقال النبي كذا فإنه يخرج بذلك أيضا عن القياس ويدخل فى العقد فتجسس أن نظم غيره قرآن والحديث عقد بلا قيد إذا دخل فيه لا قياس لانه إنما يكون فى القرآن والحديث ونظم القرآن أو الحديث إنما يكون عقداً انبه على أنه من القرآن أو الحديث أو غير تغييرا كثيراً الا كان نظمهما اقتباساً الى ذلك كله أشار الشارح بقوله يعنى ان كان النثر الذى يراد نظمهم قرآناً أو حديثاً الخ فالمراد فى قول المصنف أن ينظم نثره ليعرفه ليعرفه من القرآن والحديث وغيرهما وقوله لا على طريق القياس

ويشارك نعرها الشبيه بالبرق وعلمهم ما
رقيقها وهذا تورية وشبهه بتمترخ
المرج وتتابع دعوته بجزبان الخيل السوابق
(ولا يضمر) فى التضمين (التغير اليسير) لما
تصد تضمينه لا يدخل فى معنى الكلام كقول
الشاعر فى يهودى به داء النعلب
أقول لمعنى من اليهودى غلطوا وغضوا
عن الشيخ الرشيد وأنكره
دوا بن جلا وطلاع النشاي
متى يضع العمامة تعرفوه
البيت لبحيم بن وائل وهو أنا ابن جلا على
طريقة التكميل ففسره الى طريقة الغيبة
لا يدخل فى المتصود (يرى على كنهين البيت
فما زاد على البيت) استعانة وتضمن المصراع
فما دون البيت (ورثوا) كأنه أودع شعره وشأفلا
من شعر الغير (وأما العقد فهو أن ينظم
نثر من شعر الغير) أو حديثاً أو غير ذلك
الاعلى طريق القياس يعنى ان كان النثر
قرآناً أو حديثاً

في القرآن والحديث فقط لان الاقتباس لا يكون الا فيهما (قوله اذا غير تغييرا كثيرا) لانه لا يقتصر في الاقتباس من التغيير الا اليه سيرا كما في هذا الشيد يفهم من قوله لا على طريق الاقتباس (قوله او اشير) أي سواء غير تغييرا يسيرا أو لم يغير أصلا (قوله كيفما كان) أي سواء غير تغييرا يسيرا أو كثيرا أو لم يغير قال قل فلان كذا أولا (قوله كقولك) أي الشاعر وهو أبو العتاهية من قصيدة من السريج (قوله يفر) يفتح انما لانه من باب نفع وقبل البيت
 عجت للانسان في غره * وهو غدا في قبره يشير
 وأصبح لا يك تقديما * يرجو ولا تأخير ما يحذر
 وأصبح الامر الى غيره * في كل ما يقضى وما يقدر
 ويفد البيت
 (قوله الجمله حال) أي جملة يفر حال من من وضح مجي الحال من المضاف اليه لصلاحه المضاف
 لتسقوط العامل ما تضمنه ما والتقدير اسأل عن أوله نقطة في حال كونه متغيرا (قوله عقد قول
 على الخ) أي فهو عقد لماليس بقرآن ولا حديث بل عقد محكمة ومثال عقد القرآن قول بعضهم
 أنلى بالذي استقرض خطا * وأشهد معشر اقدشاهده
 فان الله خلاق البرايا * عنت بللال هيته الوجوه
 يقول اذا تداينتم بدين * الى أجل مسمى فاكتبوه
 فقد نبه على انه من القرآن بقوله يقول ومثال عقد الحديث مع التغيير الكثير والتبسيه اذ لا مسافاة
 بينهم ما فصح جمعها في مثال واحد قول الامام الشافعي رضي الله عنه
 عمدة الخبير عندنا كلمات * أربع قالهن خير البريه
 اتق الشهوات وازهد ورعا * ليس يعينك واعلم بنيه
 فقد عقد قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابها فمن تركها سلم ومن
 أخذها كان كالأرثع حول الحى يوشك أن يقع فيه وقوله صلى الله عليه وسلم ازهد في الدنيا يحبك الله
 وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس وقوله صلى الله عليه وسلم من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه
 وقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى ولا ينبغي ما يقابل كل حديث
 من الكلمات الشعرية في هذا الترتيب كما لا ينبغي ما في العقد المذكور من التغيير الكثير (قوله
 والخبير) مفعول معه أي أي ثبت لابن آدم مع الخبر وقوله أوله أي أصلا وقوله وآخره جيفة أي
 حاله الاخيره حال جيفة فمن أين يأتيه الاقتزار (قوله فهو أن يترنم) أي أن يجعل النظم نثرا (قوله
 وانما يكون مقبولا الخ) أشار الشارح الى أن شرط كون الحل مقبولا أمران أحدهما راجع للفظ
 والاخر للمعنى * الاول أن يكون سبك ذلك النثر مختارا أي أن يكون تركيبه حسنا بحيث لا يقتصر
 في الحسن من سبك النظم وذلك بأن يشتمل على ما ينبغي مراعاته في النثر بأن يكون كثرة النظم أكونه
 مسجعا اذ اقرا من مستحسنه فلو لم يكن النثر كذلك لم يقبل كما لو قبل في حل البيت الاتي ان الانسان
 لا يظن بالناس الا بمثل فعله وشعره ذلك * والاخر أن يكون ذلك النثر حسن الوقوع غير قلق وذلك بأن
 يكون مطا بقسا المتعجب مراعاته في البلاغة مستقر في مكانه الذي يجب أن يستعمل فيه فلو كان قلقا
 لعدم مطا بقتة أي مضطربا لعدم موافقته لمحل لم يقبل وليس من شرطه أن يستعمل في نفس معناه بل
 لو نقل من هجر مدح مثلا مع كونه مطا بقا قبل (قوله بعض المغاربة) جمع مغربي فالقاء في الجمع عوض
 عن باء النسبة التي في المفرد وقوله كقول بعض المغاربة أي في وصف شخص يسمى الظن بالناس انقياسه
 غيره على نفسه (قوله فعلاته) أي أفعاله (قوله وحفظت لخلاته) أي ثمار لخلاته فهو على حذف
 مضاف والمراد بثمار لخلاته نتائج أفكاره كما أن المراد بالخلات الأفكار والمراد بخلاته النتائج فيجها
 أو هذه الجملة أعني قوله وحفظت لخلاته تمثيلية فقد شبه حال من تبدلت أوصافه الحسنة بغاية

فقطه انما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا
 وان كان غير القرآن أو الحديث
 كيفما كان اذ لا دخل فيه لا قياس (قوله
 مثال من أوله نقطة * وجيفة آخره
 الجمله حال أي ما لا ين آدم والنثر وانما
 رضى الله عنه وآخره جيفة وانما كان سبكه
 أوله نقطة وانما يكون مقبولا اذا كان
 يترنم) وانما يكون سبك النظم وأن يكون
 مختارا لا يتقاسم عن سبك النظم وأن يكون
 حسن الوقوع غير قلق (قوله بعض المغاربة
 فانه لما فقت فعلاته وحفظت لخلاته
 صارت ثمار لخلاته كالمختل في المارة

ما يستقيم من الاوصاف بحال من الخفلات تنراطلو ثم انقلبتم ثم مرنا في كون كل منهم ما فيه يتدل
ما يستقيم بما يستقيم واستعمل الكلام الدال على الحيلة الثانية في الحيلة الاولى على طريق
الاستعارة القبلية (قوله لم يزل سوء الظن يقتاده) أي انه لما كان قبيحا في نفسه وقاس الناس
عليه ظاهرا بهم كل قبيح صار سوء الظن يقوده الى ما لا حاصل له في الخارج من الخفلات الفاسدة
والتوهمات الباطلة (قوله ويصدق توهمه) حال من مفعول يقتاده أي لم يزل سوء الظن
يقوده في حال كونه مصداقا لتوهمه الذي يقتاده أي يعارده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه
فلم يحصل بسبب ذلك الا الاثم والعداوة لان الظن السيئ بالناس اثم ومعاملته الناس باعتقاد سوء
عداوة (قوله حل) أي في هذا السجع قول ابي الطيب أي وزاد عليه قوله وحظلت لخفلاته
(قوله قول ابي الطيب) أي شكايته من سيف الدولة حيث استمع لقول الاعادى فيه وأن سبب ذلك
هو سوء فعله فظن أن الناس كذلك (قوله اذا ساء فعل المرء الخ) أي اذا قبح فعل الانسان قبح
ظنونه فيسيء ظنه بالناس ويصدق في اوليائه وأتباعه ما يحظر به له من الاسرار التي توهمها منهم
لاعتياد مثله من نفسه وبعد البيت المذكور

وعادى محبيه لقول عدائه * وأصبح في ليل من الشك مظلم

(قوله صح تقديم اللام) أي الذي صح وتحوز عند المحققين انه هنا بتقديم اللام وأما ما قاله بعضهم
من انه يجوز تقديم الميم وأنه لا فرق بين التليج والتليج فليس بشئ (قوله من لمح) أي بتسديد الميم
(قوله ونظر اليه) أي نظر مراعاة أي راعاه ولا حظ له (قوله وكثيرا الخ) هذا أنا سيد لكونه
بتقديم اللام (قوله لمح فلان هذا البيت) أي نظرا اليه ورعااه بمعنى لاحظ له (قوله وفي هذا
البيت تليج الى قول فلان) أي نظرا ومراعاة له (قوله فهو هو غلط محض) أي شأ من توهم
الخطأ الأعم بالاحص لان الاتيان بالشئ المليج أعم من التليج الذي هو النظر الى شئ أو قصة أو مثل
(قوله وان اخذ مذهبها) أي وان جعل ذلك مذهبها للشارح العلامة حيث سوى بين التليج والتليج
وفسرهما بما قاله المصنف (قوله أن يشار في حقوى الكلام) أي في أثنائه كذا فقرر بعض
الاشباح وقرر بعضهم أن في معنى الباء أي أن يشار بفصوى الكلام أي بقوته وقراءته المشغل عليها
(قوله أو مثل سائر) أي شائع بين الناس وزاد الشارح المثل على المتن إشارة الى أن فيه قصورا
وأنة لا منهوم القصة والشعر بل في الأطول أن من التليج الإشارة الى حديث أو آية كما يقال في وصف
الاصحاب رضي الله عنهم والصلاة على الاصحاب الذين هم نجوم الاقصداء والاعتداء فان فيه
تليجا لقوله صلى الله عليه وسلم أحداني صكك النجوم بأيهم اقتديتم اشبهتم وكقول الشاعر

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرائى مختلف

فان فيه تليجا لقوله تعالى لكم دينكم وفي دين (قوله أي ذكر واحد) أشار الشارح الى أن النظم
لو اختلف لان العطف بأو حينئذ فلا يعترض على المصنف بعدم مطابقة الضمير لرجعه (قوله فالتليج أما
في النظم أو في الشعر) أي لان الكلام المشار في فحواه للقصة أو الشعر اما شعر أو نظم (قوله والمذكور
في الكتاب) أي في المتن مثال التليج الخ أي وتركنا مسئلة التليج في النشر بأقسامه الثلاثة وكذا
تركنا مثال التليج في النظم للمثل (قوله كقوله) أي قول الشاعر وهو أبو تمام وقبل البيت المذكور

خلقنا باخراهم وقد حوتم الهوى * قبلوا بعهدنا طير شارب رقع

فردت علينا الشمس والليل راغم * بنهمهم من جانب الخدر قطع

نضاضوها صغ الدجند وانطوى * ليجبتهم نوب السماء المجرع

فوالله ما درى الخ

(لم يزل سوء الظن يقتاده) أي يقوده الى
تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق)
هو (توهمه الذي يعتاده) من الاعتقاد
(حل قول ابي الطيب)
اذا ساء فعل المرء سامت ظنونه
ويصدق ما يعتاده من توهم

يشكو سيف الدولة واستعاده لقول أعدائه
(وأما التليج) صح تقديم اللام على الميم من
لمحه اذا أبصره ونظرا اليه وكثيرا ما تسعه
يتولون لمح فلان هذا البيت فقال كذا
وفي هذا البيت تليج الى قول فلان وأما التليج
بتقديم الميم بمعنى الاتيان بالشئ المليج كما في
التشبيه والاستعارة فهو غلط محض
وان اخذ مذهبها (فهو أن يشار) في حقوى
الكلام (الى قصة أو شعر) أو مثل سائر
(من غير ذكره) أي ذكر واحد من القصة أو
الشعر وكذا المثل فالتليج اما في النظم أو
في الشعر والمشاوالة في كل منهما اما أن
يكون قصة أو شعرا أو مثلا تصريفة أو قسام
والمدكور في الكتاب مثال التليج في النظم
الى القصة والشعر (قوله)
فوالله ما درى أحلام ناسم
التي نياهم كان في الركب يوشع

والشمس في آخرهم ولهم لاجبة المرحلين وان لم يبر لهم ذكر في الاذخر وحوم الهوى قلوباً أي جعلها
 دائرة حول الحبيبة يقال عام الطير على الماء دار حوله وحوم جعله يحوم وطير القلوب ما يتناطح فيها
 من التلواط ووقع وقع أي والخال أن تلك الطيور ساكنة غير متحركة والمراد بالشمس الاول
 الحقيقي ادعاء أي المحبوب الذي انما شمس حقيقة والراغم الدليل وذلة الليل بمعنى الشمس أي
 طلعت عين الشمس الحبيب قهراً عن ليل الصجر والبهاء في قوله بشمس للتجريد فترد من الشمس شمساً
 أخرى ظهرت لهم من جانب الخدر أي الهودج ونضاً بمعنى اذهب والصيغ اللون والدجنة الظلمة أي
 أزال ضوءها لون الظلمة والمراد بثوب السماء المجرع النجوم والظلمة ما خفاؤها بانضواء أي وخفيت
 النجوم التي هي ثوب السماء المجرع ليجتبا والضمير في ضوءها ووجهها للشمس الفالعة من الخدر
 والمجرع ذو اللونين لأن لون السماء غير لون الكواكب والاحلام جمع حلم بالنضم ما يراه النائم في النوم
 (قوله وصف) أي ذكر وقوله وطالع شمس الخ أي وجه الحبيب الشبيه بالشمس (قوله ثم استعظم
 ذلك) أي طالع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في الليل حتى كأنه لا يمكن عادة كذا الشمس
 (قوله وتجاهل الخ) أي فكأنه يقول خلط على الأمر لما شاهدت فم ادر هل انما نائم وما رأيته حلم ام
 شمس الخدر أي وجه الحبيب ألت بنا أي نزلت بالركب فعاد اليهم نهاراً ام حضير يوشع فرد
 الشمس وعلم من هذا أن في البيت مقدمة مخدوفة وهي ام شمس الخدر (قوله وتجاهلها) مرادف
 لما قبله (قوله فرد الشمس) أي ردها عن الغروب وأمسكها وليس المراد أنها غابت بالفعل ثم ردها
 كذا قيل (قوله يوشع) هو ابن نون فتى موسى أي صاحبه (قوله واستيقافه الشمس) أي طليعه من
 الله تعالى وقرفها (قوله ادبرت) أي كادت أن تغرب (قوله خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم) أي
 من قتالهم فهي لم تغرب بالفعل لكنها قربت الغروب فلما دعا الله حبست له حتى فرغ من قتالهم فقد
 حصل نوع من الظلام وظهرت الشمس في الظلام مثل ظهور الشمس في الليل المظلم هذا يحصل كلام
 الشارح وفي بعض العبارات ما يفيد أن الشمس غربت بالفعل وردت له بعد غروبها وبذلك قول
 ابن السكيت في تائيته وردت اليك الشمس بعد مغيبها * كما أنها قد ما يوشع وردت
 (قوله فدخل السبت) أي قد دخل ليلة (قوله فلا يحل له قتالهم) لأنه كل متعبداً بشريعة موسى
 ومن شريعته حرمة العمل في يوم السبت وليتته (قوله فرد الشمس) أي أمسكها عن الغروب
 (قوله التي ترمض) يقال رمض يرمض كذهب يذهب وفي المختار أنه من باب طرب (قوله حال من
 الضمير في أرق) أي الواقع خبراً عن عمرو وفي هذا الاعراب نظر إذ تقدم معمول اسم التفضيل عليه
 لا يجوز في المشهور إلا في مثل هذا بئر أطيب منه رطبا وزيد مفرد النفع منه معاً وليس هذا الموضع
 منه فالوجه أن يجوز قوله مع الرضا صفة لعمرو والشارح عطف على الرضا أي أنه مرو
 المصاحب للرضا والشارح في الذكري أي عمرو والذي ذكر معه الرضا والشارح في البيت الآخر وعرو والذي
 ذكر معه الرضا والشارح في البيت الآخر هو عمرو فأنل كليب فكانه قبل اقاتل كليب أرق منك يا أيها
 المخاطب (قوله معطوف على عمرو) أي فيكون مبتدأ ثانياً وأرق خبراً عنهما (قوله تلتطى) أي
 تنوقد (قوله لاجبة اليه) أي لا مكان ارتكاب ما هو أقرب منه (قوله الكرب) بوزن الضرب وهو
 النعم الذي يأخذ النفس (قوله كالسجبر من الرضا بالنار) أي كالفا ترمض الأرض الرضا إلى النار
 (قوله وعمرو هو جساس بن مرة) هذا سهو من الشارح لأن عمراً هو عمرو بن الحرث وجساس
 هو جساس بن مرة فليس أحدهما الآخر ويتضح ذلك بذكر القصة التي ذكر في شأن البيت المذكور
 وجاسها أن امرأة نجي البسوس ذهبت لزيارة أختها الهيلة وهي أم جساس بن مرة ومعها ناقة لحمار
 لها وكان كليب من كبار تغلب وجساس المذكور من بكر بن وائل وحكي كليب أرضاً من العالية وهي
 أرض الحجاز لا يرى فيها غير ابلة الأبل جساس لمصاهرة بينهما ثم خرجت ناقة الحمار التي مع حالته في ابلى

وصف لحوقه بالاجبة المرتحلين وطالع
 شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في ظلمة
 الليل ثم استعظم ذلك واستغرب وتجاهل تحيرا
 وتدلها وقال أهذا حلم أراه في النوم أم
 كان في الركب يوشع النبي عليه السلام فرد
 الشمس (إشارة إلى قصة يوشع عليه السلام
 واستيقافه الشمس) على ما روى من أنه قاتل
 الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف
 أن تغيب قبل أن يفرغ منهم فدخل السبت
 فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله فرد الشمس
 حتى فرغ من قتالهم (وقوله لعمرو) اللام
 لا تبدأ وهو مبتدأ (مع الرضا) أي
 الأرض الحارة التي ترمض فيها القدم أي
 تحترق حال من الضمير في أرق (والشارح)
 مرفوع معطوف على عمرو أو مجرور
 معطوف على الرضا (تلتطى) حال منها
 وما قبل أنها صولة على حذف الموصول أي
 انما التي تلتطى تعصف لاجبة اليه (أرق) من
 خبر المبتدأ من قوله اذا رجحه (وأخفى) من
 حقي عليه تلطف وتشفق (منسك في ساعة
 الكرب أشار إلى البيت المشهور) وهو عند كربته *
 (السجبر) أي المستغيب (بعمرو وعند كربته)
 الضمير الموصول أي الذي يستغيب عند
 كربته بعمرو (كالسجبر من الرضا بالنار)
 وعمرو هو جساس بن مرة وذلك لأنه لما روى
 كليباً ووقف فوق رأسه قال له كليب يا عمرو
 أغنى بشربة ماء فأجهز عليه فقبل السجبر
 بعمرو والبيت

جساس فأبصرها كليب وعرف انهم ليست من اهل جساس فرماها بهم فأبطل نثرها فخرجت حتى
بركت بنساء جساس ونثرها يشعب دما ولها فصاحت البسوس واخذوا غرسا فقال جساس
اسكني يا حرة والله لا أعقرن بخلها وأعز على اهلها فلما نزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وبعد
عن الحلى فركب جساس فرسه وأخذ راحته وحلقه فرماه في ظهره فسقط كليب فوق جساس عنده
فقال له كليب يا جساس أغنى بشربة ماء فقال له جساس تركت الماء وراءك ثم ولى عنه فأتاه بعده
عمر بن الحارث حتى وصل اليه فقال له يا عمر وأغنى بشربة ماء فنزل عمر واليه من على فرسه وأجهز
عليه أي قتله فقتل المـ نجير بعمر والبيت واليه يشير قول الشاعر لعمر ومع الرضاء الخ ونسبت الحرب
بين بكر وتغلب أربعين سنة كلها تغلب على بكر أي أن قبيلة كليب التي هي تغلب كانت لها الغلبة على
قبيلة جساس التي هي بكر في تلك المدة ولذا قيل في المثل اشأم من البسوس وأصل المثل المشهور وهو
سب كليب في النباقة هذه القصة ومن هذا يعلم أن عمر اغتصب جساس وكليب اسم شخص وهو ابن ربيعة
وأخو الزير المهمل الطاهر وخال امرئ القيس وكان كليب اعزاز الناس في العرب بلغ من عزه انه لا يجير
تغلب ولا يكرم رجلا ولا يحكمى حتى الاباذنه واذا جلس لا يترأ أحد بين يديه اجلالا له (قوله من
الحاجة) انما كان ذلك الفصل من الحاجة من جهة أن كلا شغل على محسن غير ذاتي (قوله أو كتابا)
المراد به النساثر لانه المقابل للشاعر (قوله أي يتبع الآتي) بكسر النون والماء كما ذكره بعضهم ونسخ
النون والتعريف كاسم به بعضهم (قوله الاحسن) تفسير ما قبله فهو على حذف أي التفسيرية
والمراد الاحسن من الكلام والمراد يتبعه لاحسن الكلام في هذه المواضع الثلاثة اجتهاده في طلب
احسن الكلام ليأتي به فيها (قوله في الروضة) هي البستان (قوله اذا وقع فيها) أي اذا كان
حاذيا فيها متبعا أي طالبا وناظرا لما يوقفه (قوله حتى تكون) أي لاجل أن تكون حتى تعليلية
(قوله اعذب لفظا) أي من غير حاشية ذات متعلق بالمفردات كما يدل عليه قوله بأن تكون الخ
وقوله واحسن سبكا متعلق بالمركبات لان التعقيد لا يكون الا فيها (قوله بأن تكون في غاية البعد)
هذا تفسير مرادوك كما عايناهم والافعذوبة اللفظ تتناول عذوبة اللفظ وحسن السبك والمعنى وحسن
السبك يتناول عذوبة اللفظ وصحة المعنى وكذا صحة المعنى تتناول عذوبة اللفظ وحسن السبك
فربما يترأى التكرار في كلام المصنف فحمل الشارح كلاما من الثلاثة على حمل واحد خاص اعذوبة اللفظ
بالكون في غاية البعد عن التناظر واستتقال الطبع لان العذب الحسى يتقابل حساسا متناظرا للطبع ويشغل
عليه فتجانب تخصصه بهذا المعنى (قوله والمثل) عطف تفسير أو عطف سبب على سبب وأورد
على الشارح أن الاحتراز عن التناظر والنقل من الحسن الذاتي الحاصل بعلم المعاني وحسنه تكون
وعناية الحسن في هذه المواضع الثلاثة من رعاية الحسن الذاتي فلا يكون هذا الحسن من البديع
فلا يكون هذا الفصل من الخامسة التي هي من البديع وأجيب بأن البعد عن التناظر والنقل يبحث
عنه في علم المعاني وعناية البعد عن ذلك يبحث عنه في علم البديع والشارح قال بأن تكون في غاية البعد
الخ والعناية أمر زائد محسن وأورد عليه انه كان عليه أن يزيد العناية في البعد عن مخالفة التماس في
كلامه قصور وأجيب بأن الباء بمعنى الكاف كما وقع ذلك في كلام كثير من الافاضل كالنورى (قوله
بأن تكون في غاية البعد عن التعقيد) أي اللغظي (قوله والتقديم والتأخير الملبس) هذا كتابة
عن ضعف التأليف وعطفه على ما قبله من عطف السبب على السبب لان ضعف التأليف سبب
في التعقيد اللغظي وقوله الملبس صفة لتقديم والتأخير لانهم مائى واحد (قوله وأن تكون
الافاضل الخ) انما ظهر في محال الاضمار وعبر بالافاظ دون المواضع لانه لو اضمر لعاد التفسير على
المواضع الثلاثة فيفيد الكلام اشتراط تقاربها بعضهم من بعض وليس مراد اهل المراد تقارب الافاظ
كل منها تأمل (قوله متقاربة) أي متسامة (قوله في الجزالة) هي ضالة الزكاة (قوله والمتانة) أي

(فصل) من الحاشية في حسن التبيين
والخلص والانتها (ينبغي للمصنف ان يتبع الآتي
كان أو كتابا (ان يتأني) أي يتابع الا في
الاحسن يقال تأني في الروضة اذا وقع
فيها سبب ما يوقفه أي يعجزه (في ثلاثة
مواضع من كلامه حتى تكون) لان المواضع
الثلاثة (اعذب لفظا) بأن تكون في غاية
البعد عن التناظر والنقل (واحسن سبكا)
بأن تكون في غاية البعد عن التعقيد والتقديم
والتأخير الملبس وأن تكون في غاية البعد عن

القوة وهو تفسير ما قبله (قوله والرقعة) حتى ضد الغلط (قوله والسلاسة) أي السهولة وهو
تفسير أيضا لما قبله (قوله من غير أن يكتفى الخ) تفسير لما قبله ولو قال بأن لا يكتفى الخ لكان أوضح
(قوله اللفظ الشريف) أي لاشتقائه على المحسنات البدعية (قوله المعنى الضعيف) أي
الذي لا فائدة فيه السامع لعدم مضابقتها للحال (قوله أو على العكس) الأولى حذف على أي
يكتفى اللفظ الضعيف المعنى الشريف (قوله بل يصان صياغة تناسب وتلاؤم) بأن يكون كل
من اللفظ والمعنى شريفا وشرف اللفظ بأشتماله على المحسنات وشرف المعنى بمطابقتها للحال وحاصل
هذه الجملة التفسير بها حسن السبيل أن يكون اللفظ لا شيء فيه يحل بالفصاحة ولا ابتدال فيه
مطابقا لما يقتضيه الحال خاليا عناء عن التعقيد وذلك لأن بزرالة اللفظ ورقته وسلاسته ترجع
لنفي ابتداله وتنافره وكون المعنى شريفا واللفظ شريفا يرجعان للمطابقة مع السلامة مما يحل
بالفصاحة (قوله وأصح معنى) أي أزيد في صحة المعنى فبرعاية الزيادة المذكورة صكان من هذا
الباب والافصح المعنى لا بد منها في كل شيء (قوله بأن يسل) أي المعنى من التناقض وزيادة صحة
المعنى تحصل بسلامة المعنى من التناقض أي من إيهام التناقض والاقبال سلامة من التناقض واجب
لا مستحسن وكذا يقال فيما بعد (قوله والامتناع) أي والسلامة من الامتناع أي البطلان
بأن يكون المعنى باطلا وهذا لازم لما قبله (قوله والابتدال) أي وسلامة المعنى من الابتدال
أي الظهور بأن يكون ذلك المعنى له غاية الظهور يعرفه كل أحد (قوله ومخالفته العرف) أي وسلامة
المعنى من مخالفة العرف لأن مخالفة العرف البليغي كإفراجه الحلة بالفصاحة أو هي نفسها (قوله
وتحذ ذلك) أي كسلامة من عدم المطابقة لمقتضى حال المخاطب (قوله لانه) أي الابتداء بمعنى
الابتداء وقوله يقرع بمعنى يصيب وقرع من باب نفع كما في المصباح (قوله فان كان عذبا) الأولى التعبير
بأفعل التفضيل لئلا ثم ما مر أي فان كان أعذب من غيره (قوله أقبل السامع على الكلام فوحي) أي
حفظ جميعه لا انسحاق النفس اليه ورغبته فيها من حسناته الأولى واستحبابها للذة المساق السابق
(قوله والأعرض عنه) أي والايكن الابتداء عذبا حسن السبيل صحيح المعنى أعرض عنه السامع
لتجبه (قوله فالابتداء الحسن) هذا مبتدأ خبر قوله كقوله وقوله في تذكار الاحبة والمنازل حال
وليس خبر لأن الابتداء الحسن ليس خاصا بما ذكر بل يكون في الغزل وفي وصف أيام البعاد بين الاحبة
وفي استجلاب المودة وفي النزول على الدهر وعلى النفس وفي المدح وغير ذلك (قوله فقابل الخ)
خطاب لواحد كما جرت به عادة العرب من خطاب الواحد بخطاب الاثنين أو أن الفعل مؤنكد بالخفية
قلت الذنون ألفا اجزاء للوصل بحجى الوقت وقوله من مذكري حبيب أي من أجل تذكر حبيب فاسم
المصدر بمعنى المصدر وقوله يستقط الأولى مثالب السنين والباء بمعنى عند والسقط كما قال الشارح منقطع
الرمل حيث يدق أي طريقه الدقيق والوى هو كما قال الشارح رمل معوج ملتوى أي منعطف
بعضه على بعض هذا هو المراد والمعنى فقابلك عند طرف الرمل المعوج أي الملتوى الكائن بين
الدخول والخروج ولا شك أن انقطاع الرمل إنما هو عندا عوجا به بالرياح لا عند تراكمه (قوله
والمعنى الخ) أي ليصح العطف بالفاء وهذا جواب عما يقال أن بين لاتضاف الالتمدد كما يقال
دخلت بين القوم ودار زيد بين دار عمرو ودار بكر وبين هنا إنما اضيفت لواحد وحينئذ فلا يحسن
العطف بالفاء فالواجب العطف بالواو لانها هي التي تعطف ما لا يستغنى عنه والحاصل أن بين لاتضاف
الالتمدد والافلا تحسن الفاء وانما تحسن الواو وحاصل الجواب أن في الكلام حذف مضاف أي
بجزء الدخول والاجزاء متعددة فيصير الدخول مثل اسم الجمع كالقوم فصح التعبير بين وبين والفاء
وانشاهد في الشطر الأول من البيت فان صاحبه وهو أمر القيس قد أحسن فيه لانه افاد به انه وقف
واستوقف وبكى واستبكى وذكري حبيب والمثل بافظ مسبوكة لاتعقيد فيه ولا تنافر ولا رككة وأما

والرقعة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة
للفظها من غير أن يكتفى اللفظ الشريف
المعنى الضعيف أو على العكس بل يصان
صياغة تناسب وتلاؤم (واصح معنى)
بأن يسل من التناقض والامتناع والابتدال
ومخالفة العرف وتحذ ذلك (أحدها)
الابتداء لانه أول ما يقرع السامع
عذبا حسن السبيل صحيح المعنى أقبل السامع
على الكلام فوحي جميعه والأعرض عنه
وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء
الحسن في تذكار الاحبة والمنازل (قوله)
فقابلك من ذكري حبيب ومنزل
يستقط الأولى بين الدخول والخروج
السقط منقطع الرمل حيث يدق والوى
رمل معوج ملتوى والى جزء الدخول
موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول
قوله وقول النزول الخ كما في النسخ ولعله
مخترع عن التورل أو ما في معناه مما يناسب
تمامه اهـ

السطر الثاني فلم يتفق له فيه ما اتفق في الاول لان الفضاظة لم تخل من كثرة مع قوله المعنى ومن جعل
 التقدير للصحة وغاية بعض الاذاظ وقد نبه المصنف بآرائه شطار البيت على انه يمكن في حسن
 الابتداء بحسن المعراج (قوله وفي وصف الدار) أي وحسن الابتداء في وصف الدار وأراد بها
 مطابق المنزل الصادق بالقصر وغيره بدليل المثال (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أجمع السلي (قوله
 خلعت عليه جمالها الأيام) ضمن خلعت معنى طرح فعداه للذم فعول الثاني بعلى والمعنى ان الأيام زعت
 جمالها وطرحته على ذلك التصر وتطير البيت المذكور في حسن الابتداء في وصف الدار قوله
 انما يحولك فاسلم ايها الظل (قوله وطرحه عليه) إشارة لما ذكرناه من التضمن (قوله في المديح)
 أي في ابتدائه (قوله بالفرقة) بضم الفاء وسكون الراء اسم موضع الاثنا عشر معنى آخر فبنيته
 كان يتطير منه (قوله أنشدها الداعي العلوي) نسبة لعلي لانه من ذريته روى أن ابن مقاتل
 الضمير المذكور دخل على الداعي العلوي في يوم المهرجان فأنشده

لانتقل بشري ولكن بشريان * عزة الداعي ويوم المهرجان

فتطير به الداعي وقال له يا معي يتدأ بهذا يوم المهرجان يوم الفرح والسرور وأنشده على وجهه
 وشربه خمسين عصا وقال اصلاح أدبه أبلغ من ثوابه أي أحسن من الاعطاء له ويوم المهرجان أول
 يوم من فصل الخريف وهو يوم فرح وسرور ولعب وروى انه لما بنى المعتمد بالله قصره بميدان بغداد
 وجلس فيه أنشده احقاق الموصلي

بادار غيرك البلى ومخال * باليت شعري ما الذي ابلاك

قطير المعتمد وأمر به دمه (قوله فقال له الخ) أي ردأ عليه وقوله موعداً حبابك يا معي أي لا سرود
 أحبابي (قوله ولك المثل السوء) أي الحبال التبيخ (قوله بأن يشق الخ) أي ومناسبتة
 لعمدة وتوصل باشتهاله على إشارة أي على ذي إشارة أي شجدة باشتهاله على ما يشبهه بقصود الذي
 سبق الكلام لا لاجل لاجل أن يكون المبدأ مشعراً بالقبود والانتها الذي هو المقصود سراً فاما ما أشير
 له في الابتداء ولا يشترط وضوح الإشارة بل ولو كانت خفية فاذ سبق الكلام مثلاً لبيان علم من
 العلوم كأنه فيشقل ابتداءه على ما يشعر به مثل أمثال المكافئين وأحكامها واذ سبق الكلام
 لمديح النبي صلى الله عليه وسلم اشتمل ابتداءه على ذي سلم وكأظمة ونحو ذلك من محلاته وأرائي بلده
 (قوله ويسمى كون الابتداء) أي كون الكلام المبتداه مناسباً للمقصود براءة الاستهلال
 وظاهره أن براءة الاستهلال اسم للكون المذكور والاولى أن يقول ويسمى الابتداء المناسب
 للمقصود براءة الاستهلال كما في الاطول وقدر شيخنا العدي أن براءة الاستهلال تطلق على كل من
 الامرين (قوله من برع الرجل) بضم الراء وقبحها فهو من باب ظرف وخضع (قوله اذا فاق
 أحبابه) أي فالبراءة معناها الفرقان والاستهلال في الأصل عبارة عن أول ظهور الهلال
 ثم نقل لأول كل شيء وفي الاطول الاستهلال هو أول صوت النسيب حين الولادة وأول المطر
 ثم استعمل لأول كل شيء وحينئذ يعني قولهم لا ابتداء المناسب للمقصود براءة الاستهلال استهلال بارع
 أي أول ابتداء فائق غيره من الابتداءات أي التي ليست مشعرة بالمقصود (قوله في التهنية) بالهمز
 وهي ايجاد كلام يزيد سروراً بذي مفروح به (قوله حتى صاحب) أي ابن عباد استاذ الشيخ
 عبد القاهر (قوله بشري فقد أنجز الأقبال الخ) انما كان هذا من البراعة لانه يشعر بأن ثم أمراً
 مسروراً به وأنه أمر حدث وهو رفيع في نفسه بمنأيه ويشتر من سر به فنبه اعياء الى التهنية
 والبشري التي هي المقصود من القصيدة (قوله وكوكب الجسد الخ) يستعمل أن المراد بالكوكب
 المولود فانه كوكب سماه الجسد جعل الجسد كالماء فأثبت له كوكباً هو المولود ويستعمل انه أراد بكوكب
 الجسد ما يعرف به طالع الجسد أي أن هذا المولود فظهر به وعلمه طالع الجسد وكون كوكبه في غاية العود

(و) في وصف الدار (كقوله)
 قصير عليه تحية وسلام
 خلعت عليه جمالها الأيام
 خلعت عليه طوبه وطرحه عليه (و) يعني
 خلعت عليه أي نزع ثوبه
 (أ) أن يتجنب في المديح ما يتطير به أي يتناسم
 به كقوله موعداً حبابك بالفرقة (خ) طالع
 قد سبقت لابن مقاتل الضمير يراد بها الداعي
 العلوي فقال له الداعي موعداً حبابك أي
 يا معي فأنشده (و) أحسن
 أحسن الابتداء (ما) مناسب المقصود (بأن
 يتقبل على اشارته الى ما سبق في الكلام لاجله
 (ويسمى) كون الابتداء مناسباً للمقصود
 (براعة الاستهلال) من برع الرجل اذا فاق
 أحبابه في العلم وغيره (كقوله في التهنية)
 بشري فقد أنجز الأقبال ما وعدنا
 وكوكب الجسد في أفق العلاصعدنا
 مطلع قصيدة لابن محمد الخازن ذي الصاحب
 بواله لا ينفك

(قوله صعدا) بكسر العين كفي المختار (قوله وقوله في المرتبة) أي قول الشاعر وهو أبو النجاشي
 المساوي نسبة لساورة مدينة بين الرمي وهمدان في مرتبة نخر الدولة ملك من ملوك العرب والمرتبة
 بتخفيف الياء القصيدة التي يذكر فيها محاسن الميت وبعد البيت المذكور

فلا يغرركم معنى ابتسام * فقولى فذلك والنعل مبيك
 يفخر الدولة اعتبروا فاني * أخذت المال منه بغير ذلك
 وقد كان استمال على البرايا * ونظم جمعهم في ذلك ملك
 فلو شمس الغنى جاءه يوما * لقال لها اعترا أف منك
 ولو زهر النجوم أمت رضاه * تأتي أن يقول رضى عنك
 فأسمى بعد ما فرغ البرايا * أسير القبر في ضيق وضنك
 يقدّر أنه لو عاد يوما * إلى الدنيا سر بل ثوب نسك ٥١

يبتال فرعت قومي علوهم بالشرف أو الجلال والفضلك الضيق (قوله هي الدنيا الخ) الضيق
 لانتهاه والجلال الواقعة بعد الضيق تشبيهه بالمال بكسر الميم ما يلا أنثى ويفتحها المصدر والمراد هنا
 الأول والمراد أنهم اتفقوا على ذلك جهرة بلا إخفاء لأن ملء الكلام التمجيد يشعرون بظهوره والجهرة بخلاف
 الكلام الخفي فإنه يكون بطرف الفم ثم ان الدنيا لا قول لها فالمراد بتبديل الابدان وتقلب الاحوال
 وقوله حذار الى اخر المصراع في محل نصب مفعول تقول (قوله أي الخروج) أي وليس المراد به
 المعنى الاصطلاحي لما سبق في كلام الشارح (قوله قال الامام الواحدى الخ) هذا استدلال
 على دعوى محذوفة تقديرها وأصل التشبيب ذكر أمور الشباب من أيامهم واللهم والغزل (قوله
 واللهم والغزل) أي وذكر الله وذكر الغزل أي النساء وأوصافهن (قوله وذلك يكون الخ)
 أي ذكر أيام الشباب الخ يكون في ابتداء قصائد الشعر وقوله فسمي ابتداء كل أمر تشبيها أي على جهة
 المجاز المرسل والحاصل أن التشبيب في الاصل ابتداء القصيدة يذكّر أمور الشباب ثم نقل لابتداء
 القصيدة بل والكلام في الجمل سواء كان فيه ذكر الله والغزل وأيام الشباب أم لا فهو مجاز مرسل
 علاقته بالاطلاق والتشبيد لانه استعمل اسم المقيد في المطلق ولهذا النقل هم المصنف فيما شب
 الكلام به بحيث قال سواء كان ما شب به الكلام تشبيها أي ذكر الجمال أو كان غيره (قوله
 وان لم يكن في ذكر الشباب) أي ولا الله ولا الغزل (قوله من تشبيب) بيان لما روي في كلامه
 أي الاوصاف الادبية وقوله الى المقصود متعلق بالخلص وقوله مع رعاية الملاءمة بينهم ما هو محط
 الفائدة (قوله وغير ذلك) أي كالمديح والهجاء والتوسل (قوله أي بين ما شب به الكلام) أي
 ابتدئ به (قوله واحترز بها) أي بقوله مع رعاية الملاءمة بينهم (قوله عن الاقتضاب) أي
 وهو الخروج والانتقال من شيء الى شيء آخر من غير مراعاة الملاءمة بينهم فهو ارتجال المطلوب من
 غير لؤطة الله من المتكلم وتوقع من الخطاب في الصحاح الاقتضاب الاقتطاع واقتضاب الكلام
 ارتجاله (قوله معناه اللغوي) وهو مطلق الخروج والانتقال أي وليس المراد به معناه العرفي
 لأن التخاص في العرف هو الانتقال الخ فلو كان مراد المصنف بالخلص التخصيص الاصطلاحي لزم
 التكرار في كلامه لأن قوله مما شب به الكلام به الى المقصود مع رعاية الملاءمة من جملة مدلوله (قوله
 وانما ينبغي أن يتأني في التخصر) أي في الانتقال للمقصود (قوله لأن السامع يكون مترقب الخ)
 أي أن السامع اذا كان أهلا للاستماع لكونه من العارفين بحسب الكلام يكون مترقب الخ (قوله
 كيف يكون) أي على أي حال يكون ذلك الانتقال (قوله فان كان حسنا) أي فان كان ذلك
 الانتقال حسنا وقوله متلائم الطرفين أي متناسب الطرفين أعني المنقول منه وهو ما افتخ به الكلام
 والمنقول اليه وهو المقتضود وهذا بيان لكونه حسنا وقوله حذر ذلك أي الانتقال وقوله من نشاطه

(قوله في المرتبة)
 تشبيها لقوله قبل فيها * حذار حذار
 أي احذر (من بطش) أي أخذ الشدي
 (ومبكي) أي قبلي خاتمة مطلع قصيدة لابي
 النرج الساسي يرى نخر الدولة (ونانيها)
 أي ناني الموضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأني
 فيها (التخصر) أي الخروج مما شب به الكلام
 فيها (أي ابتدئ واقترح قال الامام الواحدى
 به) أي تشبيب ذكر أيام الشباب
 بمعنى التشبيب وذلك يكون في ابتداء قصائد
 والله والغزل والغزل يكون في ابتداء قصائد
 الشعر فسمي ابتداء كل أمر تشبيها أي على جهة
 في ذكر الشباب (من تشبيب) أي وصف
 للجبال (أو غيره) كالادب والاقتضاب والشكايه
 وغير ذلك (الى المقصود مع رعاية الملاءمة
 بينهم) أي بين ما شب به الكلام وبين
 المقصود واحترز بها عن الاقتضاب وأراد
 بقوله التخاص معناه اللغوي والافتقار
 في العرف هو الانتقال مما افتخ به الكلام
 الى المقصود مع رعاية الملاءمة لأن السامع يكون
 أن يتأني في التخاص لأن الاقتضاب الى المقصود
 وترقب الانتقال من الاقتضاب الى المقصود
 كيف يكون فان كان حسنا متلائم الطرفين
 ٢ قوله حيث قال سواء كان الخ لعل المراد قاله
 بالمعنى والاقتضاب المصنف مما شب به الكلام
 من تشبيب أو غيره وفي بعض النسخ من
 تشبيب أو غيره اهـ

من زائدة (قوله وأعان على اصغاه ما بعده) أى واعانه ذلك الحسن على اصغاه واستمعاه لما
 بعده وهذا بيان تحريرات نشاطه (قوله والا فبالعكس) أى وان لا يكن الاقتراح حسنا لعدم
 وجود المناسبة عدوهم السامع الشاعر انه ليس أهلا لأن يسمع فلا يصفى اليه ولو أتى بما هو حسن
 بعده واعلم أن الخاص قليل في كلام المتقدمين وأكثرا لثباتهم من قبيل الاقتضاب وأما
 المتأخرون فقد لججوا بما فيه من الحسن والدلالة على براعة المتكلم والمراد بالمتقدمين شعراء الجاهلية
 والمخضرمين والمراد بالتأخرين الشعراء الاسلاميون الذين لم يدركوا الجاهلية قال في الاطول ثم ان
 التأني في الخاص ليس مبنيا على عدم صحة الاقتضاب وليس ذرا على مذهب المتأخرين كما يكاد يقرر
 في الوهم القاصر بل مع حسن الاقتضاب اذا عدل عنه الى الخاص ينبغي أن يتأني فيه (قوله
 كقوله) أى الشاعر وهو أبو تمام في مدح عبد الله بن طاهر (قوله في قومس) بضم القاف
 وفتح الميم وهو متعلق بقول (قوله اسم موضع) أى متسع بين خراسان وبلاد الجبل واقلع
 بالاندلس أيضا كذا في الاطول وفي الانساب قومس محل بن بسطام الى عمان (قوله قومي) فاعل
 يقول وقوله وقد أخذت الخ جملة حالة من الفاعل وقوله من أى من هذا الشخص وقومه أى
 تنص من القوي وأثر في السري وسركت الابل وأنت الفعل وهو أخذت مع أن الفاعل وهو
 السري مذكر على لغة بني أسد فانهم يؤثرون السري والهدى توها انه جمع سريته وهديته وانما توهموا
 ذلك لأن هذا الوزن من أبنية الجمع كثر ويقل في أبنية المعداد ونظر المضاف المحذوف أى
 من اولة السري (قوله أى أثر في السري الخ) أشار بذلك الى أن أخذت معنى أثروا من معنى في والسري
 بمعنى السري لا وأن المراد بتأثير السري لا فيهم بقص قوتهم (قوله عطف على السري) أى فالعنى
 وقد أثرت في السري ونقصت من قواني وأخذت من أخطا المهرية أى مشيها وقهر بكها ايانا
 ففعل التأني فيهم من نقص في قواهم شيئا من السري وخطا المهرية (قوله لا على الجور في منا)
 أى لأن فيه مانعا من جهة اللفظ وهو العطف على الضمير الجور من غير ابتداء الجار من جهة
 المعنى أى لأن الضمير حينئذ قد نقصت من السري ونقصت السري أيضا من خطا المهرية ولا معنى
 لنقص السري من خطا المهرية من حيث أنها خطأ وجعل على أن السري طال فنقص قوى المهرية
 كما نقص قواني وكفى عن ضعفها ونقص قوتها بنقص خطاها تكلف لا حاجة اليه على أن هذا لا يناسب
 قوله أمطلع الشمس الخ لأنه يفيد أنها قوية لا ضعيفة فتأمل (قوله جمع خطوة) أى بالضم وهو
 اسم لما بين القدمين وأما الخطوة بالفتح فاسم لنقل القدم وتجمع على خطا كركوة وركاء (قوله
 الى مهرة بن حيدان) مهرة بن شقيق الميم وسكون الهاء وحيدان بكسر الخاء المهمل وسكون الياء
 المشادة (قوله أى قبيلة) أى من الذين اباهم أنجب الابل وهو راجع لمهرة قال في الانساب مهرة قبيلة
 من قضاة سميت باسم أبيها مهرة بن حيدان (قوله أمطلع الشمس الخ) يعنى نصبه على الله فعول
 لتوهم أى أتنبى وتطلب أن توهم أى تقصد بأمطلع الشمس ويصح رفعه على الله مبتدأ خبر تنبى أى
 تطلب أن توهمه وتقصد به أى معنا وعلى كل حال فالجملة في محل نصب مقول القول ومطلع الشمس
 أى محل طلوعها اما السماء الرابعة أو المحل المشار له بشوله تعالى حتى اذا بلغ مطلع الشمس وجدها
 تطلع وهذا هو المراد فان قلت ما معنى طلبه قصد مطلع الشمس مع انه انما يطلب مطلع الشمس بعينه
 لا قصد قلت المراد بقصد مطلع الشمس التوجه والذهاب اليه وكثيرا ما يطلق على التوجه والذهاب
 قصد التعلق به فكأنهم قالوا ان طلب هذا الشيء أن تتوجه بنا لطاع الشمس (قوله رددت توهم)
 أى ارتدعوا وانزعجوا عما يقولون من طلب التوجه بكم لمطلع الشمس وتنبهوا على انه لا وجه
 لقصد (قوله ولكن مطلع الجود) أى ولكن أطلب التوجه بكم لمطلع الجود وهو عبد الله بن طاهر
 الجواد الكريم فقد اتى من مطلع الشمس الى المذبح الذى معام مطلع الجود مع رعاية المناسبة

سرت من نشاطه وأعان على اصغاه ما بعده
 والا فبالعكس فالخاص الحسن (قوله
 يقول في قومس) اسم موضع (قوله قومي) وقد
 أخذت من قومس (قوله أى أثر في السري) كقوله
 بالليل ونقص من قواني (وخطا المهرية)
 عطف على السري لا على الجور في منا كما سبق
 الى بعض الاوهام وهى جمع خطوة وأراد
 بالمهرية الابل النسوية الى مهر بن حيدان
 أى قبيلة (القود) أى القود
 والاعناق جمع أقود أى أثرت فينا من اولة
 السري ومسارة المطايا بالخطا ومنعول يقول
 هو قوله (أمطلع الشمس الخ) أى تطلب
 توهم (أى تقصد بنا) قلت كذا رددت توهم
 وتنبه (ولكن مطلع الجود)

ينها من جهة أن كلامه لا يحل لطاوع أمر محمود به النفع فكان فيه حسن التخصيص (قوله أي عاشب
به الكلام) أي ابتدئ به (قوله إلى ما لا يلائمه) أي إلى مقصود لا يلائمه بحيث يستأنف الحديث
المتعلق بالمقصود من غير ارتباط له وانصال بماتقده (قوله ويسمى الاقتضاب) والحق أنه واقع
في القرآن كما في قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فإنه انتقل من الكلام على الذممة
والمنفعة للإمر بالمحافظة على الصلاة ولا ملازمة بينهما وكما في قوله تعالى لا تترليه لسانك لتجمل به
اذلا مناسبة بينه وبين قوله قبل أيحسب الإنسان أن أن نجتمع عظامه إلى آخر الآيات (قوله
الاقتضاب) أي لأن في هذا قطعا عن المناسبة (قوله والارتجال) بالجمع أي الانتقال من غير
تهيؤ (قوله وهو مذهب العرب الجاهلية) أي كأمريئ القيس وزهير بن أبي سلمى وطرفة بن العبد
وعنترة (قوله ومن يليهم من المخضرمين) أي مثل لبيد وحسان بن ثابت وكعب بن زهير (قوله
أي الذين أدركوا الجاهلية والاسلام) أي الذين مضى بعض عمرهم في الجاهلية وبعضه مضى
في الاسلام (قوله جدد) بالذال المهملة أي قطع نصف أذنهم (قوله كأنما قطع نصفه) أي
سمى بذلك لأنه لما فات جزء من عمره في الجاهلية صار كأنه قطع نصفه أي ما هو كالتصنيف من عمره لأن
ما صادف به الجاهلية وكان حاصله منه فيها يلحق لا عبرة به كأنما قطع (قوله كقوله) أي قول الشاعر
وهو أبو تمام وهو من الشعراء الاسلاميين كان موجودا في زمن الدولة العباسية وذمه للشيب جريا
على عادة العرب فلا يشافي ما ورد من الأحاديث بحدحه (قوله لورأى الله) أي لو علم الله أن
في الشيب خيرا وقوله جاورته الضمير لله تعالى والمراد بالجنة الجنة والمراد بالابرار خيار الناس أي
لأنزل الله الأبرار في المنزل الذي خصهم به من الجنة في حال كونهم شيئا لأن الأليق أن الأبرار يجاورونه
على أحسن حال ولأن الجنة دار الخير والكرامة (قوله جمع الشيب) أي بمعنى شائب (قوله
ثم انتقل من هذا الكلام) أي المفيد لزم الشيب (قوله إلى ما لا يلائمه) أي إلى مقصود لا يلائمه وهو
مدح أبي سعيد بأنه تدي أي تظهر الليالي منه خلقا وطبايع غريبة لا يوجد لها نظير من أمثاله
ومعلوم أنه لا مناسبة بين ذم الشيب ومدح أبي سعيد وقد يقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب
لأن أقول كلامه يذم الشيب ويشتمل أن أبا سعيد كان شائبا فيكون مناسباً لاول الكلام فكانه قال
ولا بأس بابتلاء أبي سعيد بالشيب الذي لا خيرة فيه لابتداء صرف الليالي خلقا غريبا منه ورد بأن
اللفظ لا يشعر بالمناسبة إذ ليس في البيت الثاني ذكر الشيب نعم لو ذكر فيه الشيب بأن قيل مثلا وأبو سعيد
أشيب فلا يبقى فيه خبر لا يمكن أن يقال ما ذكر تأمل (قوله صرف الليالي) أي سواد شها وقوله
خلقنا أي طبيعة حسنة وقوله غريبا صفة لخلق (قوله من الشعراء الاسلاميين) المراد بهم من كان غير
مخضرم وكان موجودا زمن الاسلام ولو كافر الجحيم يروى في رزق وأبي تمام والسموع (قوله وهذا
المعنى) أي قوله ثم كون الاقتضاب الخ (قوله فكيف يكون من المخضرمين) أي فلا يصح أن يكون من
المخضرمين وظاهر كلام المصنف أنه منهم (قوله أي من الاقتضاب) أي الذي هو الاتيان بالمقصود بلا
ربط ومناسبة بينه وبين ما شيب به الكلام وقوله ما يقرب من التخصيص أي اقتضاب أو انتقال يشبهه
التخصيص الاصطلاحي في كونه يخاطب شيئا من المناسبة ولم يجعل هذا القسم تخلصا قريبا من الاقتضاب
لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود والتخصيص مبناه على ذلك (قوله بعد حمد الله) أي
بعد أن حمد الله وصلى على رسوله (قوله أما بعد) هذا مقول القول وقوله بعد حمد الله حال
مقيدة أي كقولك أما بعد حالة كونها واقعة بعد أن حمدت الله (قوله فإنه كان كذا وكذا) أشار
بذلك إلى أن المراد أما بعد مع جملتها التي هي فيها وبه يندفع ما يقال إن الساق في أقسام الكلام التي
ينبغي للمصنف أن يتأنق فيها وأما بعد ليست كلاما (قوله فهو اقتضاب) أي فالانتقال المحتوي على
أما بعد اقتضاب (قوله من جهة الانتقال من الحمد والشاء) أي على الله ورسوله وقوله إلى كلام آخر

وقد ينتقل منه) أي عاشب به الكلام
(إلى ما لا يلائمه ويسمى) ذلك الانتقال
(الاقتضاب) وهو في اللغة الاقتضاب
والارتجال (وهو) أي الاقتضاب
مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من
المخضرمين (بالحاء والضاد المجهتين
أي الذين أدركوا الجاهلية والاسلام مثل
لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة أي جدد
نصف أذنهم ومنه كقوله كأنما قطع نصفه حيث
الجاهلية والاسلام كقوله
كان في الجاهلية
لورأى الله أن في الشيب خيرا
جاورته الأبرار ثم انتقل من
جمع الشيب وهو حال من الأبرار ثم انتقل من
هذا الكلام إلى ما لا يلائمه فقال (كل يوم
تبدى) أي تظهر (صرف الليالي *
خلقنا من أبي سعيد غريبا) ثم كون الاقتضاب
مذهب العرب والمخضرمين أي دأبهم
وطريقتهم لا ينافي أن يسلكه الاسلاميون
وتبعوه هم في ذلك فإن البيهقي المذکورين
لا يتمام وهو من الشعراء الاسلاميين
في الدولة العباسية وهذا المعنى مع وضوحه
قد خفي على بعضهم حتى اعترض على المصنف
بأن أبا تمام لم يذكر الجاهلية فكيف يكون
من المخضرمين (ومنه) أي من الاقتضاب
(ما يقرب من التخصيص) في أنه يشوبه شيء من
المناسبة (قوله كقوله) بعد حمد الله أما بعد
فإنه كان كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة
الانتقال من الحمد والشاء إلى كلام آخر من
غير ملازمة

قوله قوله من غير قصد الخ لعل الاولى
سلف هذه التولية برتبتم الاغناء ما قبلها عنها
اه محكيه

لكنه يشبه التخصيص حيث يثبت بالكلام
الاخر فانه من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما
قبله بل قصد نوع من الربط على معنى مهم ما يمكن
من شيء بعد الحمد والثناء فانه كان ~~ممكن~~
وكذا (قيل وهو) أي قولهم بعد - والله أعلم
بعد هو (فصل الخطاب) قال ابن الاثير
والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان
أن فصل الخطاب هو ما بعد لان التكلم
يفتح كلامه في كل أمر ذي شأن يذكر الله
وتعميده فاذا أراد أن يخرج منه الى الغرض
المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله
أما بعد وقيل فصل الخطاب معنادا للتخصص من
الخطاب أي الذي يفصل بين الحق والباطل
على أن المصدر بمعنى الفاعل وقيل المنصوب
من الخطاب وهو الذي يبينه من خطاب به
أي يعلمه بنا لا يتدلس عليه فهو بمعنى
المفعول (وكقوله) تعالى تطفت على قواه
كقوله بعد حمد الله يعني من الاقتضاب
القريب من التخصيص ما يكون باللفظ هذا
كافي قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة
(هذا وان الطاغين شر ما تب) فهو اقتضاب
فيه نوع مناسبه واراد ان يطلع الواردين
ونظ هذا ما خبر بسند محمد بن (أي الامر
هذا) والحال كذا (أو) سندا محمد بن
الخبر أي (هذا كما ذكر وقد يكون الخبر
مذكورا مثل قوله تعالى) بعد ما ذكر جماعة
من الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأراد
أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها (هذا
ذكر وان اثنين لحسن ما تب) بابيات الخبر
أعني قوله ذكر وهذا مشعر بأنه في مثل قوله
تعالى هذا وان الطاغين ميتا محمد بن الخبر

أي كاسب الحاصل على تأليف الكتاب مثلا (قوله بخانة) أي بغنة وقوله من غير قصد الخ
بيان للنجاة وقوله وتعليق تفسير لما قبله (قوله من غير قصد الخ) تفسير لقوله بخانة (قوله بل قصد نوع
من الربط) أي من حيث الاتيان بأما بعد لانها بمعنى مهم ما يمكن من شيء بعد الحمد والثناء
فالامر كذا وكذا وتحقيق ذلك ان حسن التخصيص فيه القصد الى إيجاد الربط بالمناسبة على
وجه لا يقال فيه ان هذا كلامين منفصلين مستقلين أي باحدهما وهو الثاني بغنة والاقتضاب
فيه القصد الى الاتيان بكلام بعد آخر على وجه يقال فيه ان الاول منفصل عن الثاني ولا ربط بينهما
وأما بعد لما كان معناه مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فالامر ~~ممكن~~ كذا وكذا فإذ أن كون
الامر كذا مبروط بوجود شيء بعد الحمد والثناء على وجه الازم والسأفادت ما ذكر ارتباط ما بعدها
بما قبلها الا فادتم الوقع بعده ولا بد فلم يثبت بما بعدها على وجه يقال فيه انه لم يرتبط بما قبله بل
هو مرتبط به من حيث التعليق فأشبهه بهذا الوجه حسن التخصيص ولما كان ما بعدها شيء آخر لا ربط
فيه بالمناسبة كان في الحقيقة اقتضابا (قوله بل قصد نوع من الربط) أي والربط يقتضي المناسبة
بين المعلق والمعلق عليه فالعلاقة يتخلف نوع مناسبة (قوله على معنى مهم ما الخ) مرتبط
بمخدوف أي من حيث الاتيان بأما بعد لانها بمعنى مهم ما يمكن الخ (قوله هو فصل الخطاب)
أي هو المسمى بهذا اللفظ والمراد بالخطاب الكلام المختص به ~~ممكن~~ كذا يقال فيما يأتي (قوله
قال ابن الاثير الخ) القصد من نقل كلامه تأييد ذلك القيل والتورل على المصنف حيث حكا
يقيل مع أن المحققين اجمعوا عليه (قوله الى الغرض المسوق له) أي الذي سبق الذكر
والتمهيد لاجله (قوله فصل بينه) أي بين ذلك الغرض وبين ذكر الله بقوله أما بعد أي فلفظ
أما بعد حينئذ فاصل في ذلك الخطاب أي الكلام المختص به وهو المنفصل على التناوع على
الغرض المقصود على وجه لا تتأخر فيه ولا تتأخر بل على وجه مقبول ~~ممكن~~ من وعلم من هذا أن
فصل في قولهم فصل الخطاب مصدر بمعنى فاصل وأن الخطاب بمعنى الكلام المختص به وأن الاضافة
على معنى في (قوله الفصل من الخطاب) أي من الكلام وقوله أي الذي يفصل أي يميز بين
الحق والباطل فكل كلام يميز بين الحق والباطل يقال له فصل الخطاب على هذا القول (قوله
على أن المصدر بمعنى الفاعل) أي والاضافة على معنى من (قوله وقيل المنصوب) أي المميز
المعلوم من الخطاب أي من الكلام فكل كلام يعلم المختص به علميا يقال فيه فصل الخطاب على
هذا القول (قوله فهو بمعنى المفعول) أي والاضافة على معنى من أيضا (قوله هذا وان الطاغين)
أي هذا المذكور للمؤمنين والحال أن الطاغين الخ (قوله فهو اقتضاب) أي لأن ما بعد هذا المربوط
بما قبلها بالمناسبة ولكن فيه نوع ارتباط ووجه الربط هنا أن الخوا في قوله وان الطاغين واول الحال
روا والحال تقتضي مصاحبة ما بعدها لما قبلها برعاية اسم الإشارة المتضمن ليعني عامل الحال وهو
أشبهه بالمحصل للربط والحال مع لفظ هذا (قوله أي الامر هذا) أي الامر الذي قيل عليكم هو
هذا والحال أن ~~ممكن~~ كذا وكذا واقع (قوله أو مبتدأ محذوف الخبر) أي أو مبتدأ محذوف فعل محذوف
أي أعلم هذا أو فاعل فعل محذوف أي مضى هذا والحال أن كذا وكذا (قوله بعد أن ذكر جمعا
من الانبياء) أي وهم ايوب في قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب وابراهيم واسحاق ويعقوب في قوله واذكر
عبادنا ابراهيم واسحاق ويعقوب أي ايوب في العبادة والابصار أي البصائر
في الدين واسماعيل واليسع وذو الكفل في قوله واذكر ابراهيم واسماعيل واليسع وذو الكفل وقراختلف
في بؤته قيل كفل مائة نبي فزواله من القتل وقوله هذا كذا أي لهم بالثناء الجميل وقوله وان المؤمنين
أي الشاملين لهم واغبرهم لحسن ما تب أي مرجع في الاخر وقوله جنات عدن بدل من حسن ما تب
(قوله الجنة) هو قوله لحسن ما تب وقوله وأهلها وقوله للمؤمنين (قوله وهذا مشعر الخ)

أى أن ذكر الخبر في هذا التركيب مشعر بأنه المحذوف في نظيره كقوله تعالى هذا وان يطايعين
 لشركاء أب لأن النص يفسر المحذوف في النظر فلفظ هذا فيما تقدم على هذا مبتدأ محذوف الخبر
 والحاصل أن التصريح بالخبر في بعض المواضع نحو هذا ذكر يرجح احتمال كونه مبتدأ محذوف الخبر
 على بقية الاحتمالات (قوله في هذا المقام) أى مقام الانتقال من غرض إلى غرض آخر
 (قوله من الفصل الذى هو أحسن من الوصل) أى مما يفصل بين كلامين فصلاً أحسن عند
 البلغاء من التخصيص الذى هو الوصل بالمناسبة وذلك لأن لفظ هذا شبه السامع على أن ما سيق
 عليه بعده ها كلام آخر غير الأول ولم يوث بالكلية الشانى فجاء حتى يشوش على السامع سمعه لعدم
 المناسبة وأما التخصيص المحض فليس فيه شبه السامع على أن ما ياتي هل هو كلام آخر أم لا (قوله
 وهو علاقة الخ) أى ولفظ هذا علاقة وكيدة أى وملا بين المتقدم والمتأخر وقوله وكيدة أى قوية
 شديدة أى يتأكد الاتيان بهما بين الخروج من كلام والداخل في كلام آخر وقوله وهو علاقة
 وكيدة كالعلة لما قبله وهو أحسنية هذا فى مقام الانتقال من الوصل بالمناسبة (قوله هو
 مقابل الشاعر) أى فالمراد النثر (قوله هذا باب) أى وكذا قوله بعد تمام كلام والشروع
 فى كلام آخر وأيضاً كذا وكذا (قوله فان فيه نوع ارتباط) أى لانه ترجمة على ما بعده وينبذ
 أنه انتقل من غرض لآخر والالم يتحقق للتوبيخ فلما كان فيه تنبيه على ارادة الانتقال لم يكن الاتيان
 بما بعده بغتة فكان فيه ارتباط ما ولفظ أيضاً فى كلام المتأخرين من الكتاب بشعر بأن الثانى يرجع به
 على المتقدم وهذا المعنى فيه ربط فى الجملة بين السابق واللاحق ولم يوث بالشانى فجاء (قوله
 الانتهاء) أى الكلام الذى انتهت به وختمت به القصيدة أو الخطبة أو الرسالة وختم المصنف كتابه
 بالكلام على حسن الانتهاء لاجل أن يكون فيه حسن انتهاء حيث أعلم بفراغ كلامه وانتهائه ففهم
 براءة مقطع (قوله آخر ما يعي) أى يحفظه وقوله السمع أى سمع السامع ويرسم فى نفسه أى يدوم
 ويبقى فيما خال عوض عن المضاف اليه (قوله تلقاه السمع) أى بغاية القبول (قوله حتى جبر ما وقع
 فيما سبقه من التصدير) أى فتعود مرة حسنة الى مجموع الكلام بالقبول والمدح (قوله والا كان
 على العكس) أى وان لم يكن الانتهاء محسناً بحجة السمع وأعرض عنه وذمه وذلك قد يعود على مجموع
 الكلام بالذم لانه ربما انبى حسنة السابقة قبل الانتهاء فهو أى ما ختم به الكلام كالطعام الذى
 يتناول فى الآخر بعد غيره من الأطعمة فان كان دالاً لذيذ انبى مرارة أو ملوحة ما قبله وان كان
 مرّاً أو مالحاً انبى حلاوة ما قبله (قوله فالانتهاء الحسن) أى فما وقع به الانتهاء الحسن (قوله
 كقوله) أى كقول الشاعر وهو أبو نواس فى مدح الخصيب بن عبد الحميد والخصيب بوزن الحبيب
 كفى الاطول (قوله وانى جدير) أى حقيقى كوفى شاعراً مشهوراً عند الناس معرفة الشعر
 والادب وقوله اذ بلغتك أى وصلت اليك بمدحى وقوله بانى أى بما اتى وهو متعلق بجدير
 وفى الكلام حذف مضاف أى انى جدير بالقوز بانى منك حين بلغتك (قوله وانت بما اتت
 منك جدير) أى وانت جدير وحقيقى بما اتته ورجوته منك وهو الظفر بانى لأنك من الكرام
 (قوله فان لوى منك الجميل) أى الاحسان والافضال (قوله والا فانى عاذر) أى وان لم
 لوى الجميل فانى لا أجد عذرك فى نفسى ولا فى عذرك فى منعك لعدم تسر المعطى فى الوقت لأن
 كرمك أدال الى خلقك ولا لتقديم من لا يعذر بالعطاء (قوله وشكور) أى وانى شكورك على
 ما صدر منك من غير العطاء وهو اصغارك لمدحى فان ذلك من المنة على ويحتمل أن المراد وشكورك
 على ما صدر منك من الاعطاء ما باقولا لا يعنى من شكرك السابق عدم تسر اللاحق قال بعضهم
 والذى حصل به الانتهاء فى المثال جميع البيتين وقرر شيخنا العدوى أن محل الشاهد قوله فانى عاذر
 وشكورك لانه يقتضى انه قبل العذر وان قبله فقد انقطع الكلام فقبول العذر يقتضى انقطاع الكلام

قال ابن الأثير لهذا هذا فى هذا المقام من
 الفصل الذى هو أحسن من الوصل وهو
 علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام
 آخر (ومنه) أى من الاقضية القريب من
 التفاضل (قول الكاتب) هو مقابل الشاعر
 عند الانتقال من حديث الى آخر (هذا باب)
 فان فيه نوع ارتباط بحيث لم يتبدى الحديث
 الاخر بغتة (ونالها) أى نال المواضع
 التى يابى للمتكلم أن يتألق فيها (الانتهاء)
 لانه آخر ما يعي السمع ويرسم فى النفس فان
 كان حسناً محتملاً لتلقاه السمع واستلذه حتى
 جبر ما وقع فيما سبقه من التصدير والا كان على
 العكس حتى ربما انساها المحاسن الموردة فيما
 سبقى فالانتهاء الحسن (قوله وانى جدير)
 أى خالقي (اذ بلغتك بانى) أى جدير
 بالنزول بانى (وانت بما اتت منك جدير)
 فان لوى (أى يعطى) منك الجميل (والافانى
 أى فانى اهل لا عطاء ذلك الجميل (والافانى
 عاذر) اياك (وشكور) لما صدر منك من
 الاضغاث الى المديح أو من العطاء بالساقطة

فهو من قبيل الاتهام الذي آذن بانتهااء الكلام وقرر أيضا أن في اتيان المصنف بهذين البيتين تورية
لأن معناهما القريب ما قصد به الشاعر والبعيد ما قصد به المصنف وهو أن كتابه قد ختمه وبلغ مناهة فيه
وبعد ذلك يطلب من مولاه أن يقبله منه ويثيبه عليه (قوله ما آذن بانتهااء الكلام) أي ما أعلم بأن
الكلام قد انتهى والذي يعلم بالاتهااء ما الذي يدل بالوضع على الختم كلفظ انتهى أو تم أو كل ومثل
ونسأله حسن الختام وما أشبه ذلك أو بالعادة كأن يكون مدلوله يشيد عرفا أنه لا يؤتى بشيء بعده
ولا يبقى للنفس تشوق لغيره بعد ذلك مثل قولهم في آخر الرسائل والمكاتبات والسلام ومثل الادعاء
فإن العادة جارية بالختم به كفي البيت الآتي واعلم أن الاتهااء المؤذن بانتهااء الكلام يسمى براعة
مقطع (قوله تشوق) أي انتظار (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو العلاء المعري كذا في المطول
ونسبه ابن فضل الله لأبي الطيب المتنبى قال في معاهد التنصيص ولم ار هذا البيت في ديوان واحد
منهما (قوله يا كهف اهله) أي يا كهفيا وى اليه غيره من اهله والمراد بأهله جنسه بدليل ما بعده
والكهف في الاصل الغار في الجبل يؤوى اليه ويلجأ اليه استعبر هنا للجبل (قوله وهذا دعاء البرية
شامل) الاشارة لقوله بقيت الخ وقد وجه الشارح الشمول بقوله لان بقاء السبب الخ وحاصله انه لما
كان بقاءه سببا للنظام البرية أي كونهم في نعمة وسبب اصلاح حالهم برفع الخلاف فيما بينهم ورفع
ظلم بعضهم عن بعض وتمكن كل واحد من بلوغ مصالحه كان الدعاء ببقائه دعاء ينفع العالم ومراده
بالعالم الناس وما يتعلق بهم وانما آذن بهذا الدعاء بانتهااء الكلام لانه قد تعرف الاتيان بالدعاء
في الاخر فاذا جمع السامع ذلك لم تشوق لشيء وراءه ومثل ذلك قول المتنبى
قد شرف الله ارضا أنت ساكنها * وشرف الناس اذ سؤل انسانا
فان هذا يقتضى تقرر كل ما مدح به ومدح فعله انه قد انتهى كلامه ولم يبق للنفس تشوق لشيء وراءه
وكذا قوله فلا حط لك الهيجا سرجا * ولا ذقت لك الدنيا فراجا
وفي ختم الكتاب بهذا للمباشرة الى أن هذا الكتاب قد ختم وكان مؤلفه يدعوله بأنه يبقى بين
اهل العلم بقاء الله لان بقاءه نفع لجميع البرايا وانه مستغن عن جميع ما صنف في هذا الفن
(قوله وهذه المواضع الثلاثة) يعنى الابتداء والتخلص والانتهااء (قوله فقد قلت عنايتهم بذلك)
أي السهولة وعدم التكلف لالتصويرهم وعدم معرفتهم بذلك (قوله وجميع فوائده السور) أي
القرآنية وخواتمها والفوائدهم جميع فائدهم وخاتمة أي ما به اقتضاها وما به اختتامها من اجل
ومفردات والسور جمع سورة وهي جملة من القرآن مشتملة على فائده وخاتمة وأي أقلاها ثلاث ويقال فيها
سورة بالهمز وتركه فبالهمز مأخوذة من أسأرا اذا افضل بقية من السور أي من المشروب وانما سميت
بذلك لانها فضلة وبقيت من القرآن وأما بالهمز فأصلها من المهموز لكنها سهلت فهي مأخوذة عما
علمت على كل حال وقيل انها على الثاني مأخوذة من السور وهو البناء المحيط بالبلد سميت بذلك
لحاطتها بآياتها كالحاطة البناء بالبلد ومنه السوار لا حاطة بالساعد وذكر بعضهم أن السورة تطلق
على الميزة المرتفعة سميت بالجملة من القرآن بذلك لارتفاع شأنها من اجل أنها كلام الله (قوله
واردة على احسن الوجوه) أي آتية ومشتملة على احسن الوجوه أي الضروب والانواع التي
هي مقتضيات الاحوال فنقول الشارح من البلاغة حال من الوجوه أي حالة كونه تلك الوجوه متعلية
البلاغة (قوله وأكلها) عطف مرادف وأتى به المصنف اشارة الى أن كتابه قد كل فهو براعة
مقطع (قوله لما فيها من التنين) أي ارتكاب الغنون أي العبارات المختلفة وهذا غلة لقوله
واردة الخ (قوله وأنواع الاشارة) أي اللطائف المناسب كل منها لما نزل لاجله ومن خوطب به
وهذا أي قوله لما فيها من التنين وأنواع الاشارة راجع لفوائده السور وذلك كالتنصيصات المفتحة بها

قوله ومراده بالعالم هكذا في السمع والعمل
الاولى ومراده بالبرية لكونه هو لفظ الشاعر
اه متحده

(وأحسنه) أي احسن الانتهااء (ما آذن
بانتهااء الكلام) حتى لا يبقى للنفس تشوق
الى ما وراءه (كقوله
بقيت بقاء الله يا كهف اهله
وهذا دعاء البرية شامل)

لان بقاء السبب انتظام أمرهم ومصلح حالهم
وهذه المواضع الثلاثة مما بالغ المتأخرون
في التأني فيها وأما المتقدمون فتدلت
عنائهم بذلك (وجميع فوائده السور وخواتمها
واردة على احسن الوجوه والاكاهها) من
البلاغة لما فيها من التنين وأنواع الاشارة

أوائل بعض السور كسورة الانعام والكهف وقاطرو وسائر كلاً ابتداء بالذات في مثل يا ايها الناس يا ايها
 الذين آمنوا فان هذا الابتداء يوقف السامع وينبهه للاصغاء لما يلي اليه وكلاً ابتداء بحروف التعجب
 كالم وحم فان الابتداء بهما يحفز السامع ويحثه على الاستماع الى الملقى اليه لانه يتبع السمع
 عن قريب وكلاً ابتداء بالجل الاسمية والفعلية لثبات يقتضي المقام تعلم مما تقدم (قوله) وكواهاين
 ادعية (أي دائرة بين ادعية وهذا راجع لقوله وخواتمها فالكلام شمول على التوزيع فوافق كلامه
 هنا ما في المطلق من أن خواتم السور اما أن تكون أدعية كآخر البقرة أو وصايا كآخر آل عمران
 يا ايها الذين آمنوا اصبروا وصابروا واخبروا أو مواعظ كآخر اذلال أو تقسيمات كآخر الزخرف وآخر
 الصافات وقوله وغير ذلك أي بأن تصح كون فرائض كآخر النساء أو تبيلا وتعليما كآخر المائدة
 وهو هذا يوم ينفع الصادقين صدقاتهم الخ أو وعدا أو وعيدا كآخر الانعام ورفعا بعضهم فوق بعض
 الخ وغير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للقرآن بعد ها تطلع ولا تنصرف لشيء آخر (قوله) وأصاب محزه
 بالحاء المهملة والراء المهملة أي موضعه الذي يليه به والخزفي الاصل موضع التطعيم اريد به هنا
 موضع اللفظ من العبارة على طريق المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق والتقييد (قوله) وكيف لا الخ
 يصح رجوعه لكلام المتن أي وكيف لا تكون فوائخ السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه
 والحال أن كلام الله الخ ويصح رجوعه لكلام الشارح قوله (قوله) ولما كان هذا المعنى أي ورود
 فوائخ السور وخواتمها على احسن الوجوه واكملها (قوله) من ذكر الاحوال والافزاع أي التي
 قد يتوهم عدم مناسبتها للابتداء والختم (قوله) وأحوال الكفار أي كما في أول براءة (قوله) وأمثال
 ذلك أي مثل ذكر الغضب والذم وذكر الاحوال وما ما شتاهي الابتداء كقوله تعالى يا ايها الناس
 اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وكما في أول الشارعة وقوله تعالى تبت يدا ابي لهب وتب وقوله
 سأل سائل يعذاب واقع للكافرين ذكرها في الخواتم كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان
 شائك هو الابر (قوله) بظهر ذلك أي كون الفوائخ والخواتم واردة على احسن الوجوه واكملها
 وقوله بالتأمل أي في معاني الفوائخ والخواتم (قوله) مع التذرع من الاصول والقواعد
 المذكورة في الفنون الثلاثة أي الدالة على وجه الحسن وأن لكل مقام خطبا يناسبه وأن هذا المقام
 يناسبه من الخطاب كذا وهذا هو المراد بتعاريفها وتفاصيلها فالمراد بتعاريفها الفروع المستنبطة منها
 ككون مقام كذا يناسبه من الخطاب كذا (قوله) والقواعد عطف تفسير وقوله التي لا يمكن الخ
 نعت للاصول والقواعد المذكورة كما هو ظاهر (قوله) فانه يظهر بشذو كرها أي شذو كرها من
 الاصول والقواعد وقوله أن كلام من ذلك أي مما ذكر من الاحوال والافزاع وأحوال الكفار وأمثال
 ذلك (قوله) مشتقته راعي المعنى فأنك وقوله على لطف الفاتحة أي على لطف ما اقتضته وقوله
 وحسن الخاتمة أي ما اختتمت به والوقوف على ذلك لمن توار الله بصيرته مثلا سورة براءة للمازلة بمنابذة
 الكفار ومقاطعتهم بدت بما يناسب ذلك من الامر بقا لهم وعذابهم والتبذير اليهم واستقاط عهدهم ولما
 انتهت الى ما يناسب التحريض على اتباع الرسل قبل التذرعكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم
 حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم فوصفه بما لا عذر لاحد يستعفه في ترك اتباعه ثم أمره
 بالاكتفاء بالله والتوكل عليه ان اعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شيء فهذه الاقفا من النهاية
 في الحسن لانها غاية في المطابقة لمقتضى الحال وكذا الفاتحة لما نزلت لتعليم الدعاء بدت بحمد المسؤول
 ووصفه بالصفات العظام لان ذلك ادعى القبول ثم قيد المسؤول بأنه هو الذي لا يكون بالمغضوب
 عليهم ولا الضالين اظهرا للاختصاص وتعريضا بغير المؤمنين انهم لا يسألون ما كان للداعين (قوله)
 بالحسن أي بالحالة الحسنى وهو الموت على الايمان لانه يترتب عليها كل امر حسن (قوله)
 بالذخر الاسنى هو بالذال المعجمة وهو ما يكون في الآخرة بخلاف ما يكون في الدنيا فانه بالذال المهملة

وتصحيدان ونها بين ادعية ووصايا ومواعظ
 محزة بحيث تقتصر عن كنهه وصفه العبارة
 وكيف لا وكلام الله سبحانه وتعالى في الرتبة
 العليا من البلاغة والغاية القصوى من
 الفصاحة ولما كان هذا المعنى مما قد يفتني على
 بعض الأذهان ما في بعض الفوائخ والخواتم
 من ذكر الاحوال والافزاع وأحوال الكفار
 وأمثال ذلك أشار الى ازالة هذا الخفاء
 بقوله (يظهر ذلك بالتأمل مع التذرع
 من الاصول والقواعد المذكورة
 في الفنون الثلاثة التي لا يمكن الاطلاع على
 تفاصيلها وتعاريفها الا اعلام الغيوب فانه
 يظهر بتذكرها أن كلام من ذلك وقع موقعه
 بالنظر الى مقتضيات المعنى الذي يتضمنه
 السور بالنسبة الى المعنى الذي يتضمنه
 مشددة على لطف الفاتحة ومنطوية على
 حسن الخاتمة شتم الله تعالى لنا بالحسنى
 ويسر لنا الفوز بالذخر الاسنى بحق النبي
 وآله الأكرمين والحمد لله رب العالمين

وقد انتهت ما أردت بجمعه ولله الحمد والمئة ونسأل مولانا الكريم الوهاب أن يجعله خالصا لوجهه
الكريم وأن ينفع به كل منفع بأصوله وأن يحتم بأصالحات أعمالنا ويلتفتنا الدارين آمنا
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم * قال جامعهم الفقير محمد الدسوقي فرغ جمعه
لثمانية وعشرين من شهر شوال سنة ألف ومائتين وعشرين من الهجرة النبوية

وقد يسر الله تعالى طبع هذا الكتاب عذب المنهل لوارد به من الطلاب الذي استخرج من بحار
الفتون الثلاثة كل فريده وكشف النقاع عن مخدرايتها حتى تجلت لها طمها كل خريده في أيام
من سعدت بدولته الديار المصرية وورفت بها ظلال مراجه الخديوية وطلعت في آفاقها شمس
عدائه وسطعت في أرجائها أنوار سعادته من هو الفرقة الثاني في افق الصدارة العثماني
حضرة أفندينا محمد سعيد باشا لا زال جيش المظالم بصوته عدله يتلاشى ولا برحت أيامه سعيدة
وأراؤه في كل امر سديده وكان طبعه في دار الطباعة العاصمه الكائن ببولاق بمصر القاهرة
تحت ملاحظة صاحب تطارها القائم بتدبيرها وادارتها ذي القوة والجدد حضرة
على أفندي جوده وتصحيحه بمعرفة مصحح دار الطباعة المذكورة التي هي بحسن
الطبع ودقة التصحيح معروفة مشهورة المتوسل الى ربه بالجاه النبوي الشريف
الى الله تعالى محمد قطة العدوي على ذمة ملزم ذلك الكتاب الذي وافق
في طبعه ونشره رأى الصواب جناب الشيخ محمد شافين أحد فضلاء
دمشق الشام ائمه الله تعالى بالاطافه الطيبة على الدوام وقد وافى
طبعه حدة التمام وعجت منه روائح مسك الختام في اواسط
ذي الحجة ختام (١٢٧٠ هـ) ألف ومائتين واحد
وسبعين من هجرة سيد الانبياء والمرسلين صلى
الله وسلم عليه وعلى آله وسلم اجمعين وعلى

جميع الأسفل والصلابة والتباعد

وتابعهم باحسان الى يوم

الدين والحمد لله

رب العالمين



